

عبد الرزاق السعدي

الدين

في أثره القاطن المديني الجديد

عقود الفرد

عقود القاصرة والبرهان والرب في الحياة

وعقود التماسين

للجهد السكابع

قسم تافيه

دار الكتب العربية

١٣٨٠











# الوسيط في شرح القانون الملائكي

(٧)

المجلد الثاني

## عقود العكر عقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة وعقود التأمين

تأليف

علاء الدين محمد بن عبد الله

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية  
والمهنية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس



# عقود الغرر

---

المقامرة والرهان



## تمهيد

### ٤٨٤ - التعريف بالمقامرة وبالرهان والتمييز بينهما : المقامرة (Jeu)

قد يتعهد بموجه كل مقامر أن يدفع ، إذا خسر المقامرة ، للمقامر الذي كسبها مبلغاً من النقود أو أى شئ آخر يتفق عليه . والرهان (pari) عقد يتعهد بموجه كل من المراهنين أن يدفع ، إذا لم يصدق قوله في واقعة غير محققة ، للمراهن الذي يصدق قوله فيها مبلغاً من النقود أو أى شئ آخر يتفق عليه<sup>(١)</sup>.

(٥) مراجع : تردولون في عقود القرض سنة ١٨٤٥ - بون في العقود الصغيرة ١ سنة ١٨٦٧ - لوران ٢٧ - هيك ١١ - جوار في عقود القرض سنة ١٨٩٣ - بودرى وقال في عقود القرض الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٧ - أوبري ورو وإسان ٦ الطبعة السادسة سنة ١٩٥١ - بيدان ١٢ مكرور - بلانول وريبير وبيسون ١١ الطبعة الثانية سنة ١٩٥١ - Pillette في المقامرة والرهان سنة ١٨٦٣ - Frère-Jean de Saint في المقامرة والرهان من التراسى المدنية والجنائية والناظية سنة ١٨٩٣ - Delest في المقامرة ونظام ألعاب القمار رسالة من باريس سنة ١٩٢٥ - Arexy في ألعاب الحظ والنصيب والرهان الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٧ - Theodoresco في المقامرة والرهان رسالة من باريس سنة ١٩٣١ - بلانول وريبير وبولانجه ٢ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ - كولان وكايتان ودى لاورندير ٢ الطبعة العاشرة سنة ١٩٤٨ - جوران ٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٣٣ - أنيكلويدي دالروز ٣ سنة ١٩٥٣ لفظ Jeu-Pari .  
محمد كامل مرسى في العقود المسماة : المقامرة والرهان سنة ١٩٤٩ - حلى عبد الحليم في طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة (المسألة ٤ ص ١٨٩ - ص ١٩٥) - أنطون شكرى نحال في ديون المقامرة والمراعاة (المسألة ١٠ ص ٨٠٠ - ص ٨٠٩) - Lemaire في ألعاب الحظ (مصر المعاصرة ٢ ص ٣٩٣ - ص ٤٠٨) - شميل في المقامرة والرهان (جازيت ١٢ ص ١٤٣ - ص ١٤٤) - L. Barde في المقامرة والرهان في القانون المصري المختلط (جازيت ٢٤ ص ٣٦٩ - ص ٣٧١) .

وفي إشارتنا إلى هذه المراجع المختلطة نحيل إلى البيانات المبينة فيما تقدم .

(١) ويجب أن تكون الواقعة غير المحققة والرهان أجنبياً عن حالة المراهنين بحيث لا تصلهم خصاصة أو تجلب لهم كسباً . فإذا اتفق وارثان على أن أباهما يوصى له المورث يدفع للأخر الذي لم يوص له مبلغاً من المال ، لم يكن هذا الاتفاق رهاناً ، بل هو تأمين وهو جائز ( بودرى وقال فقرة ١٧ - Frère-Jean de Saint فقرة ١٥٥ - أنيكلويدي دالروز ٢ لفظ Jeu-Pari فقرة ٦ - بودرى ٤ فبراير سنة ١٨٣٣ سيرة ٣٤ - ٢ - ٢٤) .

ويتبين من ذلك أن المقامرة توافق الرهان في أن حق المتقاعد في كل منهما يتوقف على واقعة غير محققة ، هي أن يكسب المقامر اللعب في المقامرة أو أن يصدق قول المراهن في الرهان . ولكن المقامرة تفارق الرهان في أن المقامر يقوم بدور إيجابي في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة ، أما المراهن فلا يقوم بأى دور في محاولة تحقيق صدق قوله<sup>(١)</sup> .

ونضرب أمثلة توضيح ما تقدم . كثيراً ما تقع مباراة في ألعاب الورق ، كالهيوكو والبكارا والكونكان والبريدج ، أو برها من الألعاب كالشطرنج والطاوله والدومينو . كما تقع المباراة في الألعاب الرياضية ، كالجري والقفز والكرة والتنس والجولف والراكيت والبيارد والمصارعة والملاكمة والمبارزة . في كل هذه المباريات قد يفتق المتبارون على أن من يكسب اللعب منهم يأخذ من الخاسرين مقداراً معيناً من المال<sup>(٢)</sup> . هذا الاتفاق هو عقد مقامرة ، لأن كلا من المتقادين قد اشترك في المباراة وبذل كل جهده في اللعب ، فقام بدور إيجابي في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة التي يقامر عليها وهي أن يكون هو الكاسب . أما إذا تراهن عدد من الناس يشهدون اللعب ، ولكنهم لا يشتركون فيه ، على من يكون الكاسب من اللاعبين ، فذلك هو الرهان . لأن أحداً منهم لم يقم بأى دور في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة التي يراهن عليها ، وهي أن يصدق قوله فيمن يكسب اللعب .

وهناك حالات واضحة لا يمكن إلا أن تكون مقامرة أو رهانا ، فالتبارون

= وكل من المقامرة والرهان عقد ، فالدين ينشأ إذن من عقد . أما إذا نشأ من محل غير مشروع ولو كان في مناسبة المقامرة أو الرهان ، كما إذا جرح شخص شخصاً آخر عمداً في مباراة رياضية ، فإن الدين لا يعتبر دين مقامرة أو رهان ، وتجوز المطالبة به (بودرى وقال فقرة ٣٩) .

(١) بودرى وقال فقرة ١٣ - بيدان ١٣ مكرور فقرة ٨٠٦ - بلانويل وريبير ويسونه ١١ فقرة ١٢٠٠ - بلانويل وريبير وبولانجه ٣ فقرة ٣١٩٢ - كولان وكايتان ودي لاموراندوير ٢ فقرة ١٣٣٠ - چوسران ٢ فقرة ١٣٨١ - أنسيلكلويدى والفور ٣ لفظ *Jeu-Par* فقرة ٨ - محمد كامل مرسي فقرة ٣٧٦ - وانظر في معايير أخرى لتمييز بودرى وقال فقرة ١٢ .

(٢) أما إذا كانت المباراة خالية من الكسب المادي ، كأن كانت للعبارة في ذاتها إظهاراً للمهارة أو لتفريع أو لتسلية ، فإنها لا تكون مقامرة بل تكون سباحة ، أيما كان القاب الذي تجرى فيه المباراة ، سواء كان من ألعاب المهارة (*jeux d'adresse*) كالبريدج والشطرنج والطاوله والدومينو والتنس والجولف والكرة والبياردو ، أو كان من ألعاب الحظ (*jeux de hasard*) كالهيوكو والكونكان ، وسواء كان القاب في مكان خاص أو في مكان عام .

في ألعاب الورق وفي الألعاب الأخرى التي تقدمت الإشارة إليها مقامرون .  
والذين يمينون شخصاً من المتبارين في سباق الخيل أو في الرماية على أنه هو  
الذي سيكسب المباراة مراهنون . ولكن هناك حالات أخرى يدق فيها  
التمييز بين المقامرة والرهان . فمن يشتري ورقة نصيب يغلب أن يكون مراهناً  
لا مقامراً ، لأنه لا يقوم بأى دور في محاولة أن يجعل الورقة التي اشتراها هي  
الكاسبة . ومثله من يشترك في لعبة الروايت ، إذ هو لا يقوم بأى دور في  
محاولة جعل الرقم الذي اختاره في اللعب هو الرقم الكاسب ، فهو إذن مراهن  
لا مقامر . ومن يضارب على الصعود أو على النزول في البورصة ، فيبرم  
حقوداً آجلة على أن يتقاضى الفروق أو يدفعها ، يغلب أن يكون مراهناً  
لا مقامراً ، لأنه وإن حاول التنبؤ بالصعود أو بالنزول فضارب على أساس  
هذا التنبؤ إلا أنه لم يتم بدور إيجابي في محاولة تحقيق الصعود أو النزول الذي  
ضارب عليه . ومع ذلك فقد درج الناس على أن يسموا المضاربة في البورصة  
حقامرة .

على أنه حتى في الحالات التي يدق فيها التمييز بين المقامرة والرهان ، لا تكاد  
توجد أهمية عملية لهذا التمييز ، فأحكام المقامرة في الكثرة الغالبة هي نفسها  
أحكام الرهان . ولا يكون هناك فرق في الحكم بين المقامرة والرهان إلا إذا  
نص القانون على ذلك ، كما فعل في إباحة المقامرة — وقد سماها النص  
(م ١/٧٤٠ مدني) رهاناً خطأ — بين المتبارين شخصياً في الألعاب الرياضية  
وفي تحريم الرهان على هؤلاء المتبارين ، وسيأتي تفصيل ذلك<sup>(١)</sup> .

#### ٤٨٥ — خصائص عقود المقامرة والرهان : وعقد المقامرة أو الرهان

يجمع الخصائص الآتية :

أولاً — هو عقد رضائي . فلا يشترط في انعقاده إلا توافق الإيجاب  
والقبول بين المقامرين أو المراهنين ، دون حاجة إلى شكل خاص . وتشترط  
الأهلية الكاملة لصحة التراضي في الأحوال التي يميز فيها القانون عقود  
المقامرة والرهان ، فالقاصر إذا قامر أو راهن في هذه الأحوال يكون عقده  
قابلاً للإبطال لمصلحته . وتسرى القواعد العامة في الإثبات : فإذا شارك

شخص شخصاً آخر في ورقة نصيب ، وإثبات هذه الشركة ينضج للقواعد العامة ، ولا يجوز إثبات الشركة فيما يتجاوز عشرة جنهات إلا بالكتابة أو بما يقوم مقامها ، والمبرة في ذلك بقيمة الحائزة لأشمن الورقة .

ثانياً - وهو عقد ملزم للجانبين . ذلك أن كلا من المقامرين أو المراهنين يلزم نحو الآخر ببدفع المال المتفق عليه إذا خسر المقامرة أو الرهان . فهو إذن عقد ملزم للجانبين عند تكوينه . أما عند التنفيذ ، إذا كانت المقامرة أو الرهان بين شخصين ، فأحدهما هو الذي يخسر ، ويكون العقد ملزماً له وحده دون الآخر<sup>(١)</sup> .

ثالثاً - وهو عقد احتمالي ، أو من عقود الغرر كما عنوان الباب الرابع من الكتاب الثاني من القسم الأول من التقنين المدني<sup>(٢)</sup> ، وهو الباب الذي ينظم المقامرة والرهان وغيرهما من عقود الغرر : المرتب مدى الحياة وعقد التأمين . ذلك لأن عقد المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يحدد ذلك إلا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة فيعرف القدر الذي أعطى<sup>(٣)</sup> .

رابعاً - وهو من عقود المعاوضة ، وأكثر العقود الاحتمالية تكون من عقود المعاوضة ، ولو أن عقد التبرع قد يكون احتمالياً<sup>(٤)</sup> . والسبب في أنه مع عقود المعاوضة أن المقامر أو المراهن ، إذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، وإذا خسر شيئاً فذلك في مقابل احتمال الكسب . فهذا

(١) بودري وقال فقرة ١٢ ص ٥ .

(٢) وقد جاء في مجموعة الأعمال التحضيرية ما يأتي : « عنوان هذا الباب في المذكرة الإيضاحية : في العقود الاحتمالية . وقد غيرت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ اصطلاح العقود الاحتمالية بعقود الغرر ، لأنه يستعمل في المعنى الإسلامي لأداء للمنى ذاته » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٠ هامش ١) .

(٣) ولكنه ليس بعقد معلق على شرط واقف ، فالعقد المعلق على شرط واقف يتوقف وجوده ذاته على تحقق الشرط ، أما العقد الاحتمالي فمقدد محقق للوجود ، وغير المحقق فيه هو من المتعلقين هو الذي يكسب ومن هو الذي يخسر (كولان وكايتان ودى لامورالدير ٢ فقرة ١٢٤٩) .

(٤) انظر الوسيط ١ هرة ٦٣ .



الاحتمال (alea) في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه المقدر<sup>(١)</sup>.

#### ٤٨٦ — التنظيم التشريعي للمقامرة والرهان: لم يشتمل التقنين المدني

القديم على نص في المقامرة والرهان ، فترك الأمر في عهد هذا التقنين للقضاء . وكان القضاء يطبق أحكام القانون الفرنسي ، فلا يجبر من جهة من خسر في المقامرة أو الرهان على أداء التزامه ، ولكنه من جهة أخرى لا يجبر له إذا أدى التزامه اختياراً دون خداع أو غش أن يسترد ما أداه . وكان القضاء يبيع أيضاً — كما أباح القانون الفرنسي — الألعاب الرياضية التي تقتضى مهارة وحنفاً (jeux d'adresse) ، دون الألعاب التي تقوم على الحظ والمصادفة (jeux de hasard) ، فيجبر الخاسر في الألعاب الأولى على أداء ما التزم به ولا يكتفى بمنعه من استرداد ما أداه اختياراً .

ولكن التقنين المدني الجديد حرم المقامرة والرهان تحريماً أبعد مدى مما فعل القانون الفرنسي ومن ورائه القضاء المصري . فأورد نصين ، أبطل في الأول منهما إبطالا صريحاً كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان . ورتب على هذا البطلان نتائج القانونية ، فلم يكتف بمنع إجبار من خسر في مقامرة أو رهان على أداء التزامه ، بل أجاز له أيضاً أن يسترد ما أداه من الخسارة ولو أداه اختياراً ، بل ولو كان هناك اتفاق يقضى بعدم جواز الاسترداد . وله أن يثبت بجميع الطرق أنه أدى الخسارة ، ويدخل في ذلك البيئة والقرائن ، ولو كانت الخسارة التي أداهها تزيد على عشرة جنيهات . واستثنى التقنين المدني الجديد ، في النص الثاني ، من تحريم المقامرة الألعاب الرياضية ، إذ هي ألعاب نافعة للصحة وتقتضى حذقاً ومهارة ، فأجاز لمن كسب في المباراة أن يجبر من خسر على أداء مقدار ما التزم به ، على أن يكون للقاضي تخفيض هذا المقدار إذا كان مبالغاً فيه . كما استثنى أيضاً ما رخص فيه القانون من أوراق النصب<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الوسيط ١ فقرة ٦٣ .

(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيد: « حرم المشروع المقامرة تحريماً أبعد أثراً من تحريم التقنين الفرنسي . فكل اتفاق على مقامرة أو رهان يكون باطلاً ، ويستطيع من خسر أن يسترد ما دفعه ، وله أن يثبت المدعى بجميع الطرق . أما التقنين الفرنسي فقد منع الخاسر من أن —

٤٨٧ — **قطة البحث :** والأصل ، كما قلنا ، تحريم عقود المقامرة والرهان فهي باطلة مخالفتها للآداب والنظام العام . ولهذا الأصل استثناءات نصح فيها هذه العقود . فنبحث أولاً القاعدة العامة ، ثم الاستثناءات .

---

— يسترد ما دفع إلا إذا كان هناك غش من الطرف الآخر ، وهذا من شأنه أن يضيء من أثر تحريم المقامرة ، فإن المقامرين يتعرون دين القمار مطلقاً بالشرف ويحتسبون دفعه في مئة وجيزة ، فإذا ما دفع لا يسترد . واستثنى المشروع من تحريم المقامرة الألعاب الرياضية إذا كان الرهان بين المتبارين أنفسهم ، ولكنه أعطى الحق للقاضي في تخفيض قيمة الرهان إذا كان مبالغاً فيه . واستثنى كذلك ما رخص فيه القانون من أوراق النصب ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٠ ) .

## الفصل الأول

### القاعدة العامة : تحريم المقامرة والرهان

٤٨٨ — نص قانوني : تنص المادة ٧٣٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

١ — يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .

٢ — ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث

سنوات من الوقت الذي أدى فيه ماخسره ، ولو كان هناك اتفاق بقضى  
بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق <sup>(١)</sup> .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، وكان القضاء في عهد  
هذا التقنين يجرى ، كما قلنا ، أحكام التقنين المدني الفرنسي ، فلا يجبر من  
خسر على أداء ماخسره ، ولكن لا يبيع له استرداد ما أداه . ولما كان نص  
التقنين المدني الجديد يعتبر من النظام العام ، فإنه يسرى بأثر فوري من  
وقت نفاذه . فمن خسر في مقامرة أو رهان ودفع ماخسره قبل ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩ لا يجوز له أن يسترد ماخسره . تطبيقاً لما جرى عليه العمل في عهد  
التقنين المدني القديم . أما إذا كان قد دفع ماخسره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩  
أو بعد ذلك ، فإنه يستطيع أن يسترد ما دفعه طبقاً لأحكام التقنين المدني  
الجديد ، حتى لو كانت المقامرة أو الرهان وكانت الخسارة فيها سابقتين على  
١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٥ من المشروع التمهيدى على وجه  
يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . فبما عدا أن مدة الاسترداد في المشروع التمهيدى  
كانت سنة واحدة بدلا من ثلاث سنوات . وفي لجنة المراجعة جعلت مدة الاسترداد ثلاث سنوات ،  
فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٧١ في المشروع  
النهائى . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٠ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٣٩ ( مجموعة  
الأعمال التشريعية ٥ - فقرة ٣٠١ - ص ٣٠٢ ) .

(٢) ويمكن القول ، حتى من غير الالتجاء إلى فكرة النظام العام والأثر الفوري المترتب  
عليها ، بأن الواقعة التي هي مصدر الاسترداد إنما هي واقعة الدفع ، إذ يترتب عليها استرداد ما دفع  
وفقاً لقاعدة استرداد ما دفع دون حتى . فالخسارة إذن بوقت دفع الخسارة ، فإذا كان هذا الوقت =

ويقابل النص في التقنيات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٠٥ - وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٣٩ - وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٥ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ١٠٢٤ و ١٠٢٦<sup>(١)</sup>.

ويحاصر من النص أن عقود المقامرة والرهان باطلة ، ويترتب على هذا البطلان أن من خسر في المقامرة أو الرهان لا يجبر على دفع ما خسره ، وإذا دفع الخسارة ولو من تلقاء نفسه جاز له أن يسترد ما دفع . فهناك إذن مسائل ثلاث نبهنا على التعاقب : (١) بطلان المقامرة والرهان . (٢) عدم الإيجاب على الدفع . (٣) استرداد ما دفع .

### § ١ - بطلان المقامرة والرهان

٤٨٩ - سبب البطلان : تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٣٩ مدني

« هو ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أوبعد ذلك ، فإن النتائج التي تترتب على هذا الدفع تكون خاصة لأحكام التقنين الجديد ومن ثم يجوز الاسترداد . أما إذا كان هذا الوقت سابقاً على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، فإن النتائج التي تترتب على الدفع تكون خاصة لتقاليد التقنين القديم ومن ثم لا يجوز الاسترداد .

(١) التقنيات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٠٥ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٣٩ : ١ - يكون باطلاً كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان . ٢ - ومع ذلك لا يجوز استرداد ما دفع طوعاً لأداء ديون المقامرة والرهان ، إلا إذا كان من قام بالدفع قاصراً . ( وتختلف أحكام التقنين الليبي عن أحكام التقنين المصري في أنه لا يجوز في التقنين الليبي لمن خسر أن يسترد ما آده من الخسارة إلا إذا كان قاصراً ، وهذا بخلاف التقنين المصري . والتقنين الليبي ينفق في الحكم مع التقنين الفرنسي ومع ما جرى عليه العمل في عهد التقنين المصري القديم ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٧٥ ( موافق ، فيما عدا أن مدة الاسترداد في التقنين العراقي هي سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات في التقنين المصري ) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٢٤ إن القانون لا يتناول حق المدعاة في شأن دين المقامرة أو أداء بدل المراهنة .

م ١٠٢٦ : لا يحق لخاسر أن يسترد ما دفعه اختياراً في لعب أو مراهنة خاليتين من كل غش . ( وتختلف أحكام التقنين الليبي عن أحكام التقنين المصري في أنه لا يجوز في التقنين اللبناني لمن خسر أن يسترد ما آده من الخسارة ، بخلاف التقنين المصري . والتقنين اللبناني ينفق في هذا مع التقنين الفرنسي ومع ما جرى عليه العمل في عهد التقنين المدني القديم ) .

فيها رأيتا : « يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان » . فعقد المقامرة أو الرهان عقد باطل بطلانا مطلقا ، لخالفته للأداب والنظام العام <sup>(١)</sup> . هو مخالف للأداب ، لأن المقامر أو المترهن يقوى في نفسه الإثراء لآخر طريق العمل والكسب ، بل عن طريق المصادفة . ثم إن عقد المقامرة أو الرهان يخالف للنظام العام ، فإن الثروات التي يتداولها المقامرون والمترهون ، وكثيرا ما ينجم عن تداولها خراب بيوت عامرة والمصنف بأسر آمنة تلقى في الحضيض من وهلة الفقر ، ليست بالثروات التي يقوم تداولها على العمل والإنتاج . فالمقامر أو المترهن لا يعمل ولا ينتج ، بل يختطف مالا لم يبذل جهدا مشروعا في كسبه . ولو أن مجتمعا انصرف الناس فيه إلى المقامرة والرهان دون غيرها من الأعمال ، لما زادت ثروة هذا المجتمع شيئا ، ولا تنصر الأمر على أن تنقل الثروة دون أن تريد من يد إلى يد ، لا لفضل العمل فيمن كسب ، بل لغيره الحظ والمصادفة . والمقامر ينصرف عن العمل المنتج ، وتتأصل في نفسه كالمربا غريزة الخس . وإذا كان الربا يعتمد على استغلال حاجة الناس ، فإن المقامر يعتمد على حسن طالع ومواتاة الحظ له .

على أن القانون ، إذا آس خيرا في بعض ضروب المقامرة أو الرهان ، أحلها . كما فعل عند ما أباح المباراة في الألعاب الرياضية ، وأجاز للفائز الكسب المادي تشجيعا لهذه الألعاب النافعة ولكي يكون هناك حافز للتفوق فيها . وكما فعل عند ما رخص في التنصيب للجمعيات الخيرية ، حتى يوفر لها مودعا من المال تنفق منه في أعمال الخير . وسنبعث ذلك تفصيلا فيما يلي :

٤٩٠ — ما يترتب على البطالة — الجزء الثاني : ويرتب على بطلان عقد المقامرة أو الرهان جزاؤه المدني ، وهو ألا ينتج العقد أثرا ، وهذا من ناحيتين . الناحية الأولى هي أن من خسرت في مقامرة أو رهان لا يلتزم بشيء ، فلا يجبر على دفع الحسارة لمن فاز . وإذا رفع هذا الأخير عليه دعوى يطالبه بالوفاء ، كان له أن يدفع هذه الدعوى ببطلان العقد ، وهذا ما يسمى بدفع المقامرة

(١) وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيد في هذا المص : « المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان الاتفاق الخاص بها بالخلافته للأداب والنظام العام ، وبطلان مطلق لا ترد عليه الإجازة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية : ص ٣٠١ ) .

(*exception de jeu*). والناحية الثانية هي أن من خسر، لو أنه دفع خسارته طوعاً عن بينة واختيار، كان له مع ذلك أن يسترد ما دفع، إذ أن عقد المقامرة أو الرهان باطل لا يلزمه بشيء، فيكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته، فيسترد بدعوى استرداد ما دفع بغير حق.

والناحية الأولى واضحة من النص صراحة على بطلان عقد المقامرة أو الرهان في الفقرة الأولى من المادة ٧٣٩ من التقنين المدني الجديد. وكان القضاء، في عهد التقنين المدني القديم، يجري أيضاً حكم البطلان فلا يميز الإيجاب على دفع الخسارة، وذلك دون نص اعتماداً على تطبيق القواعد العامة في العقود المخالفة للأداب والنظام العام<sup>(١)</sup>. أما التقنين المدني الفرنسي فينس صراحة في المادة ١٩٦٥ منه على أن القانون لا يخول أية دعوى في دين المقامرة أو في دفع الرهان<sup>(٢)</sup>.

والناحية الثانية واضحة أيضاً من النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٧٣٩ من التقنين المدني الجديد. وهي بعد ليست إلا تقريراً للقواعد العامة في العقود الباطلة وفي استرداد ما دفع دون حق. ولكن التقنين المدني الفرنسي لا يقرها، إذ هو ينص في المادة ١٩٦٧ منه على أنه «لا يجوز في أية حال لمن خسر أن يسترد ما دفعه مختاراً، ما لم يكن هناك في جانب من كسبه

(١) استئناف مخطط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ - ١٢ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ - ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ جازيت ٢٠ رقم ١٩ ص ٩ - وقد قضت محكمة الاستئناف المخططة بأنه يجوز إيداع الدفع الخاص بالمقامرة تطبيقاً للمادة ١٤٨ من التقنين المدني المخطط التي تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب ثابتاً وجائزاً قانوناً، بالرغم من أن المشرع المخطط لم ينقل المادة ١٩٦٥ من التقنين المدني الفرنسي (استئناف مخطط ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة ١٠ رقم ٣٩٦ ص ٧٩٠). وقضى بأن المقامرة، ولو لم يجرمها القانون تحريماً صريحاً، هي مخالفة للنظام العام والآداب العامة، فالتمه الذي يبنى على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح، ويجب اعتباره باطلاً، والذين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتمه هو القمار، بل يمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (ملطاف الجزئية أول أبريل سنة ١٩٠٣ المحررة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨). وانظر جرائع لولان في العقود فقرة ٨٥٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٨٢ ص ٣٧٢.

(٢) ومن هنا سمى دين المقامرة بدين الشرف (*dette d'honneur*)، إذ لا يلزم المدين فيه بالدفع إلا بإيلاء من ضميمه (بلائيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - بلائيول وريبير وبولانجي ٢ فقرة ٣١٩٣).

غشى أو خداع أو احتيال . و تبع القضاء المصرى ، فى عهد التقنين المدنى القديم ، أحكام التقنين المدنى الفرنسى فى ذلك .  
وستنكلم فى كل من التاحتين تفصيلا فيما يلى .

٤٩١ — الجزء الثانى : على أن القانون لم يقتصر على الجزاء المدنى ، بل جاوزه إلى العقوبة الجنائية ، سواء فى تقنين العقوبات أو فى اللوائح الإدارية :  
فى تقنين العقوبات عقد بابا خاصا \* بألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالغمرة المعروف بالوتيرى \* ، أورد فيه مادتين : المادة ٣٥٢ والمادة ٣٥٣ :  
وتنص المادة ٣٥٢ على أن « كل من فتح محلا لألعاب القمار والنصيب ، وأعدده لدخول الناس فيه ، يعاقب هو وصيارف المحل المذكور (١) بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبلغ غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو يحدى هاتين العقوبتين قطع ، وتضبط أيضاً بجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة التى توجد فى المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة » . وتنص المادة ٣٥٣ على ما يأتى :  
وبعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً فى الغمرة المعروفة بالوتيرى بدون إذن الحكومة ، وتضبط أيضاً بجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة فى الغمرة » . ويلاحظ أن من تعاقبه المادة ٣٥٢ عقوبات ليس هو المقامر نفسه ، بل هو من يدير محلا عاما للمقامرة (٢) ، أما المقامر فعليه الجزاء المدنى الذى قدمناه ، إلى جانب مصادرة النقود الجارية عليها المقامرة بجانب الحكومة كما تقضى المادة ٣٥٢ عقوبات (٣) . أما الذى تعاقبه المادة ٣٥٣

(١) دائرة النقض الجنائى ٥٠ مارس سنة ١٩٢٣ الهامة ٣ رقم ٣٩٣ ص ٤٩٣ -

استئناف مخطط ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٢١١ .

(٢) وقد قضى بأنه يشترط أن يكون المحل سداً لدخول الناس فيه عامة ، سواء أكان المحل حائزاً أم منزلاً أم نادياً أم متخذاً فى محل صومى كالقمامى والبارات ( مصر الكلية الوطنية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ الهبة الرسمية ١٨ رقم ٥٣ ص ٩٢ ) . ولا يعتبر النادى محلا عاما إلا إذا كان مفتوحاً للجمهور ، فلا يكون محلا عاما النادى الخاص الذى يكون الدخول فيه مقصوراً على المشتركين ( دائرة النقض الجنائى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ الهجيرة الرسمية ٩ رقم ٣ ص ٦ ) -  
ويمكن اعتبار المسكن الخاص محلا عاما سداً لقب بفتح ، إذا كان صاحبه قد أعدده جميعه أو غرفة أو مكاناً منه أو من ملحقاته لهذا اللعب ، وجعله متاحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض ( دائرة النقض الجنائى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ الهامة ٩ رقم ٣٩٣ ص ٤٩٣ ) .

(٣) وتشمل المصادرة ، كما تقول المادة ٣٥٢ عقوبات ، الأمتعة التى توجد فى المحلات -

حقوقات فهو من يبيع شيئاً بطريق التصيب ، ويتراهن الناس على هذا الشيء يدفع كل منهم مبلغاً صغيراً من المال ، ويأخذ الفائز الشيء بهما المبلغ الصغير ويخسر الباقون ما دفعوه من المال . وجهور المتراهنين لا يعاقبون ، حتى من فاز منهم بالشيء ، ولكن تصادر أموالهم التي قدموها كرهان كما تصادر الشيء ذاته . أما اللوائح الإدارية فهي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية<sup>(١)</sup> ، والمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشرددين والمشتبه فيهم<sup>(٢)</sup> . والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية تنص المادة ١٩ منه على أنه لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحد يلعب بالآلأب القمار على اختلاف أنواعها ، كلعب البكاراء ولعبة السكة الحديد ( شيان دي فير ) واللاتسكيتيه ( lansquenet ) والواحد والثلاثين والثلاثين والأربعين والقرعون والهوكر<sup>(٣)</sup> والروليت ولعبة الكرة ( البول ) وماكنة

ساحاري فيها اللعب . وقد قضى بأن المصادرة لا تقتصر على الأمتعة الموجودة في الغرف المعدة لعب فقط ، بل تشمل أيضاً الأمتعة التي توجد بالغرف الأخرى من المنزل المخصص لليسر ( دائرة التقاضي الجنائي ٣ فبراير سنة ١٩١٧ المحسوبة الرسمية ١٨ رقم ٥٣ ص ٩١ ) .

( ١ ) وقد حل هذا القانون محل القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ ، وهذا كان قد حل محل الأمر المالي الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ . وقد أدخل على قانون سنة ١٩٤١ تعديلات عدة بتشريعات مختلفة ( انظر في ذلك أحد سمير أبوشادي ونعيم عطية فهرس التشريعات سنة ١٩٦١ ص ١٩٦ - ص ١٩٨ - وانظر في نفس المرجع الإشارة إلى القرار الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بحسين الألعاب التي تعبر من ألعاب القمار والتي لا يجوز مزاولتها في الأندية إلا بترخيص ، وذلك القرار الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٥٥ بإضافة بعض ألعاب أخرى إلى ألعاب القمار ، وذلك القرارين رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض ألعاب أخرى من ألعاب القمار : فهرس التشريعات ص ١٧٥ ) .

( ٢ ) وهناك أيضاً القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالراحة على سباق الخيل ورسى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، وسنود إليهما عند الكلام في التصيب وفي سباق الخيل والرياسة وصيد الحمام .

( ٣ ) وكانت التشريعات السابقة على قانون سنة ١٩٤١ تمنح الألعاب الترتيبية على مجرد المصادقة ( par hasard ) ، فاعتُلت القضاء في لعبة الهوكر ، حل تدخل في هذه الألعاب أم هي لعبة لا ترتب على مجرد المصادقة والمهارة فيها دور كبير . فذهبت محكمة الاستئناف المختصة ( ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ م ١٣ ص ٣٦ ) إلى الرأي الثاني ، وأُخذت دائرة التقاضي الجنائية بمحكمة الاستئناف الوطنية ( ٢١ مايو سنة ١٩٠٤ المحسوبة الرسمية ٦ رقم ١ ص ٢ ) بالرأي الأول . وقد أُدرج قانون سنة ١٩٤١ ، كإنوى ، الهوكر صراحة ضمن الألعاب المنوعة . على أن محكمة الاستئناف المختصة في حكم آخر ( ٢٨ يونيو سنة ١٩١٦ م ٢٨ ص ٤٥٠ ) أخذت هي أيضاً بالرأي الأول .



الحيول الصغيرة والكونكان وما شابه ذلك من أنواع اللعب<sup>(١)</sup> - وكذلك لا يجوز في تلك المحال أن يترك أحد يلعب بأية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور كآلات الميكانيكية المعروفة باسم الألعاب الأمريكية، أو أن توضع في المحال آلات لتلك الألعاب - ولوزير الداخلية أن يعلن بقرار يصدره أن لعبة معينة تعتبر من ألعاب القمار أو من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور.

وبعد القانون مستغل المحل العام ومديره ومباشر أعماله وكل من ارتكب المخالفة من الأشخاص التابعين له مسئولين عن المخالفة ، وعقوبة المخالف الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على شهرين ، ويجب الحكم بالإغلاق مدة ثلاثة أشهر إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين . ويجوز الأمر بتنفيذ الإغلاق فوراً ولو مع المعارضة أو الاستئناف ( المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٠ من القانون ) . والذي يعاقب هنا أيضاً ليس هو القمار نفسه ، بل هو صاحب المحل العام ومستخدمو هذا المحل الذين تركوا الشخص يقامر في محل عام . وقد قلنا أن المادة ٣٥٢ عقوبات تعاقب من يدبر عملاً عاماً للمقامرة ، أما هنا فالمحل العام لا يدار للمقامرة كغرض أصلي على سبيل الدوام ، بل هو محل عام لم يعد في الأصل للمقامرة ، كقهى أو حانة أو كاباريه أو فندق ، ولكن المشرفين عليه يتركون القمارين يقامرون فيه دون أن يمنعهم من ذلك<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان كل ما جاء بالحكم المpton فيه أن ضابط المباحث دخل القهى ووجد بعض أناس يلعبون لعبة السيف ، ولم تبين المحكمة أن هذه اللعبة من ألعاب القمار التي يجب أن يغلّب للكسب فيها حظ اللاعبين مهارتهم ، فإن الحكم يكون قاصراً ( نقض جنات ٣ يناير سنة ١٩٤٩ المادة ٣٠ رقم ٥ ص ٤ ) . وانظر استئناف مخطط ٢ يناير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ٩٧ ( لم تبين المحكمة في أسباب حكمها ما إذا كانت لعبة الكونكان من ألعاب الخطر أو من ألعاب المهارة ) . وقرب استئناف مخطط ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ م ٢٤ ص ٣٥ .

( ٢ ) مصر الكلية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ المحبوعة الرسمية ١٨ رقم ٥٣ ص ٩٢ - استئناف مخطط ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧١ - وقد قضى بأن صاحب المحل العام يعاقب على مجرد ترك القمار يلعب القمار في محله مطلقاً بدون أي قيد ، سواء كان لعب القمار هو على متن المشروب أو على أي مبلغ من النقود ، ولو مجرد التسلية ، لأن غرض الشارع من منع القمار في المحال العمومية إنما هو مجرد المحافظة على النظام والراحة العمومية . أما الألعاب التي لم ينص الشارع بنص صريح على أنها من ألعاب القمار ، مثل ألعاب الورق غير المخصوص عليها في المادة ١٨ =

وتنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم على أن « يعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ، ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً . ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطي أعمال وألعاب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها » . فهنا تنصب العقوبة مباشرة على المقامر ، ومن لم تكن له وسيلة للتعيش غير المقامرة يعد متشرداً .

٤٩٢ - الفرض للمقامرة أو الرهان : يقع كثيراً أن يفترض المقامر أو المتراهن حتى يتمكن من المقامرة أو الرهان ، ولما كانت المقامرة والرهان مخالفين للأداب والنظام العام كما قلنا ، فإن القرض في هذه الحالة يكون سببه غير مشروع ، ومن ثم يكون باطلاً هو أيضاً كالمقامرة والرهان<sup>(١)</sup> . ولا يكون القرض ملزماً بإعطاء المقامر أو المتراهن مبلغ القرض ، وإذا أعطاه إياه جاز له أن يسترده منه في الحال دون مراعاة لأجل القرض ، ويسترد له ما يدفع دون حق .

= من لائحة المحال العمومية ولعب الدومينو والطاولة وغيرها إذا لعبها الزبائن في المحال العمومية بقصد التسلية فلا عقاب ( الزقازيق الكلية ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ الهامة ٦ رقم ٣٠٨ ص ٤٤٣ ) . ولا يمكن لنفي صفة المحل العام أن يحيط صاحب المحل عمله بإجراءات صورية ليوم أنه فاد خاص ، ما دام يمكن لأي شخص الدخول حتى لو كان واجباً أن يقيد اسمه ولكن دون أن يدفع رسماً ، ودون أن تكون هناك إجراءات جديفة للضريبة كالتشريع والتصويت وما إلى ذلك ( استئناف مخطط ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٢٣٧ - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٢٩٦ - مصر المخططة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ م ٥٢ ص ٦ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٦٨ - ٢٧ مارس سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ١٤٤ ) .

وعلى صاحب المحل العام أن يراتب المرتادين للسل حتى يستوثق من أنهم لا يقامرون في المحل العام ، وإلا كان مشغولاً جنائياً عن مقاصدهم ( مصر المخططة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧ ص ٦٩ ) ، ولكن مجرد الإهمال في المراقبة لا يكفي ، وإن كان يصلح دليلاً على التفاضل من صاحب المحل العام ( استئناف مخطط ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ م ٥٨ ص ١٤٢ ) .

( ١ ) فيجوز باطلاً بوجه خاص القرض الذي يعطيه أحد المقامرين المقامر معه حتى يتمكن من الاستمرار في اللعب ، وغنى عن البيان أن سبب القرض هنا حروف من القرض ( استئناف مخطط ٢٥ فبراير سنة ١٩٩٧ م ٩ ص ١٩٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٠ ) .

ولكن يجب لبطان القرض أن يكون المقرض حالاً على الأكل بسبب القرض ، وهو تمكين المقرض من المقامرة أو الرهان . فإذا لم يكن حالاً بذلك ، كان القرض صحيحاً ، إذ أن السبب غير المشروع لا يبطئ العقد إلا إذا كان معلوماً أو ينبغي أن يكون معلوماً من كل من المتعاقدين<sup>(١)</sup> . فلو فرضنا أن القرض بفائدة ، ولم يكن المقرض حالاً بأن المقرض إنما اقترض للمقامرة أو الرهان ، فإن القرض يكون صحيحاً كما قلنا ، ويلتزم المقرض بأن يؤدي الفائدة المقرض في مواعيد استحقاقها ، وأن يرد مبلغ القرض عند حلول الأجل المتفق عليه ، لا بموجب قاعدة استرداد ما دفع بغير حق بل بموجب عقد القرض ذاته .

أما إذا كان القرض حالاً بسبب القرض ، وأن المقرض إنما اقترض ليتسكن من المقامرة أو الرهان ، فإن القرض يكون باطلا لعدم مشروعية السبب<sup>(٢)</sup> . وليس من الضروري لبطان القرض النهاب إلى أبعد من ذلك ، واشتراط أن يكون المقرض قد قصد أن يمكن المقرض من المقامرة أو الرهان<sup>(٣)</sup> . ومن باب أولى لا يشترط أن يكون المقرض هو الذى يقامر

(١) جوار ققرة ٩١ - بودى وقال ققرة ١٢٦ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٢١٠ ص ٥٦٠ - محمد كامل مرسى ققرة ٣٨٦ ص ٣٨٢ - نقض فرنس جتائ ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٢٩ - ٤٩٢ .

(٢) استئناف غخلط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ - ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ المعلقة ١٠ رقم ٣٩٦ - ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - نقض فرنس ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ حيره ٣٨ - ١ - ٧٥٣ - ٤ يوليو سنة ١٨٩٢ دالوز ٩٢ - ١ - ٥٠٠ - نقض فرنس جتائ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ دالوز الأسبوعى ١٩٢٧ - ١١٦ - ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٢٩ - ٤٩٢ - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٢٩ - ٢٨٥ - لوران ٢٧ ققرة ٢٢٠ - ١٠ ققرة ٦٤٧ - جوار ققرة ٩١ - بودى وقال ققرة ١٢٧ - وقد لا يقوم الدليل على قصد غير المشروع ، كأن يثبت أن المقرض لم يستعمل القرض فعلاً فى المقامرة ، فيكون عقد القرض صحيحاً ( استئناف غخلط ٢٤ يونيو سنة ١٩٣١ جازيت ٢٢ رقم ٣٧٦ ص ٢٤٩ ) .

(٣) وهناك من يقول بذلك ، بل ويشترط أن يكون مبلغ القرض قد استعمل فعلاً فى المقامرة أو الرهان ، حتى لو كان المقرض هو إدارة المحل الذى يقامره فيه المقرض ( لوبرى ورو وإسبان ٦ ققرة ٣٨٦ ص ١٠٢ - ص ١٠٣ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٢١٠ ص ٥٦١ - نقض فرنس جتائ ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٢٩ - ٤٩٢ ) .

مع المقرض وقد اتفقا على القرض حتى يمكن المقرض المقرض من المضي في المقامرة معه<sup>(١)</sup>.

وإذا كان القرض تألياً للمقامرة أو الرهان، وقصد المقرض من الاقتراض أن يسدد خسارته، ففي فرنسا حيث يعتبر سداد الخسارة طوعاً أمراً مشروعاً بحيث لا يجوز استرداد ما دفع كما سبق القول، يصح القرض إذ أن سببه وهو سبب الخسارة يكون مشروعاً<sup>(٢)</sup>. وفي مصر يجوز للمقامر إذا دفع

(١) باريس ٨ فبراير سنة ١٩١٧ دالوز ١٩١٩ - ٢ - ١٧ - بودري وقال ققرة ١٢٧ - پلاتيول وديبير وييسون ١١ ققرة ١٢١٠ ص ٥٦١.

وقد فرضنا - في الجزء الأول من الوسيط عند الكلام في نظرية السبب - أن شخصاً يقترض نقوداً من آخر ليقامر بها، وقلنا في هذا الصدد: « فالمقرض قد يجهل الغرض الذي أخذ المقرض النقود من أجله، وفي هذه الحالة لا يمتد بالباعث الذي دفع المقرض إلى التعاقد. وقد يكون المقرض صديقاً للمقرض، عالماً بغرضه، دون أن يقصد بالإقراض تمكين المقرض من المقامرة، وهذه هي مرتبة العلم. وقد يكون المقرض مرأياً يستثمر ماله في إقراض المقامرين، فيكون قد قصد إلى تمكين المقرض من المقامرة، وهذه هي مرتبة المساهمة. وقد يكون المقرض هو الشخص الآخر الذي يقامر المقرض معه، فيتفان على القرض للاستمرار في المقامرة، وهذه هي مرتبة الاتفاق. فأية مرتبة من هذه المراتب الثلاث يتطلبها القانون حتى يمتد بالباعث؟. إن أسدلاً من أنصار النظرية الحديثة لا يشترط وجوب الاتفاق على الباطن بين المتعاقدين. وإذا لم يتفقوا بين مرتبة العلم ومرتبة المساهمة، أما للقضاء الفرنسي فيمكن بحرية العلم... ولكنه يميز بين المعاولات والتبرعات، فيطلب في الأولى مرتبة أهل. ولكن الفقهاء يختلفون في تحديد هذه المرتبة. فيذهب جوسران إلى أنه يكفي أن يكون الباطن في المعاولات معلوماً من المتعاقد الآخر... أما في التبرعات.. يمتد بالباعث الذي دفع المتبرع إلى تبرعه سواء كان معلوماً من الطرف الآخر أو كان مجهولاً منه. ويذهب بواجيزان إلى وجوب الوصول إلى مرتبة المساهمة في المعاولات والاكتفاء بمرتبة العلم في التبرعات. وإذا كان الذي يمتد في انقباض سبب الباطن هو استمرار التعامل، فالقضاء الفرنسي على حق فيما ذهب إليه من الاكتفاء بمرتبة العلم، سواء كان المتصرف تبرعاً أو معلومة» (الوسيط ١ ققرة ٢٨٣ ص ٤٥٨ - ص ٤٥٩).

(٢) ترولون ققرة ٦٦ وما بعدها - بون ١ ققرة ٦٤٨ - جيوار ققرة ٤٣ وققرة ٩١ - بودري وقال ققرة ١٣٠ ص ٦٥ - أوبري ورو وإسبان ٦ ققرة ٣٨٦ ص ١٠٣ - پلاتيول وديبير وييسون ١١ ققرة ١٢١٠ - نقض فرنسي ٤ يولي سنة ١٨٩٢ دالوز ٩٢ - ١ - ٥٠٠ - نقض فرنسي جنتي ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ - ١٩٢٩.

ويصح القرض في فرنسا حتى لو علم المقرض بأن القرض من القرض هو سداد دين مقامرة أو رهان (بودري وقال ققرة ١٣٠ ص ٦٣ - پلاتيول وديبير وييسون ١١ ققرة ١٢١٠ ص ٥٦٠)، وحتى لو كان المقرض قد اشترك في اللعب (بون ١ ققرة ٦٤٨ - لوران ٢٧ ققرة ٢٢١ - جيوار ققرة ٤٣ - بودري وقال ققرة ١٣٠ ص ٦٣ - پلاتيول وديبير وييسون -

الحسارة أن يسترد ما دفع ، ولكن ليس هنا معناه فيما نرى أن دفع الحسارة أمر غير مشروع ، بل معناه أن هنا الدفع يكون غير قائم على حق ملزم ومن ثم جاز الاسترداد . لهذا نرى أنه إذا جاز القول إن الاقتراض للمقامرة باطل لأن سبب الاقتراض هو المقامرة وهي أمر غير مشروع ، فإن القول بأن الاقتراض لسداد الحسارة في المقامرة باطل لا يستند إلى أساس ، فليس لسداد هذه الحسارة أمراً غير مشروع كما سبق القول . والمقترض إذا سدد بمبلغ القرض خسارته ، ثم أراد استرداد ما دفعه ، كان له ذلك ، وهذا في العلاقة فيما بين المقترض ومن كسب في المقامرة . ولا شأن لذلك في العلاقة فيما بين المقترض والمقرض ، فهذه العلاقة يحكمها عقد القرض ، وهذا العقد لم يشبه بطلان فينقذ صحيحاً<sup>(١)</sup> .

## ٢٨ - عدم الإيجابار على الدفع

٤٩٣ - دعوى البطور والرفع بالبطور : لما كان عقد المقامرة أو الرهان باطلاً ، فإن من خسر لا يلتزم بالحسارة ولا يجبر على دفعها ، إذ العقد الباطل لا يولد التزاماً ولا يترتب عليه أثر . ويستطيع من خسر أن يرفع دعوى بطلان العقد . ولكن الغالب هو أن يربص حتى يرفع عليه من كسب المقامرة أو الرهان دعوى بطلان فيها بالوفاء ، وعند ذلك يدفع هذه الدعوى بما يسمى بدفع المقامرة ( *exception de jeu* ) ، وتمسك في هذا الدفع بأن الدين دين مقامرة أو رهان ، ومن ثم لا يلتزم بدفعه لبطلان العقد . وسواء رفع دعوى البطلان أو تمسك في دعوى المطالبة بدفع المقامرة ،

= ١١ - (نقرة ١٢١ ص ٥٦٠) . واختلف فيما إذا كان المقرض هو الذي كسب المقامرة ، فرأى يذهب إلى أن القرض يبين مع ذلك صحيحاً لأن المقرض لو دفع الحسارة من غير طريق القرض لم يجز له الاسترداد في القانون الفرنسي (بودرى وقال نقرة ١٣١ - بلانجيل وريور وبيسون ١١ نقرة ١٢١٠ ص ٥٦٠) ، ورأى آخر يذهب إلى أن القرض يكون باطلاً (ترولون نقرة ٦٧ - *Prétrejourn du Saint* نقرة ٦٦) . وهذا الرأي الأخير هو الذي يجب الأخذ به في مصر ، لأن دين المقامرة إذا دفع يسترد ، فلو صح الاقتراض من كسب للمقامرة لكان ذلك وسيلة للحصول على عدم استرداد ما دفع .

(١) ويصح ورقة التصيب غير المرخص فيه يكون باطلاً ، ولا يجبر المشتري على دفع الثمن ، ويسترد إذا دفعه (بودرى وقال نقرة ١٢٧) .

فإن له أن يثبت دعواه أو دفعه<sup>(١)</sup> ، وأن الدين دين مقامرة أو رهان ، بجميع طرق الإثبات ومنها البيئة والقرائن ، ولو زادت الحسارة على عشرة جنيهات ، لأن العقد غير مشروع لخالفته للأدب والنظام العام<sup>(٢)</sup> . فلو قدم خصمه ورقة مكتوبة بالدين ولم يذكر فيها سببه أو ذكر فيها سبب آخر مشروع كترض ، جاز له أن يثبت أن السبب الحقيقي للدين هو المقامرة أو الرهان بجميع الطرق ، ولا يعترض عليه بأن الدين يزيد على عشرة جنيهات ولا بأنه لا يجوز إثبات عكس ما بالكتابة إلا بكتابة مثلها ، وذلك لأن السبب غير مشروع كما سبق القول .

ولما كان دفع المقامرة معتبراً من النظام العام ، فإنه يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويمكن التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف<sup>(٣)</sup> وأمام محكمة النقض<sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها<sup>(٥)</sup> .

(١) وعليه هو عبه الإثبات (حك فقرة ٣٢٠ - بودرى وقال فقرة ١٤٩ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣) . كذلك على المفترض عبه إثبات أن المفترض كان يعلم أن القرض من القرض هو المقامرة أو الرهان (بودرى وقال فقرة ١٥٠) ، ولا يمكن لإثبات ذلك قرينة أن المفترض هو أمين صندوق نادي المقامرة (السين ١٧ أبريل سنة ١٨٨٩ جازيت دي پاليه ٨٩ - ٢ - ٢٨٩) .

(٢) بودرى وقال فقرة ١٥٢ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٧ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٣ - نقض فرنسي ٤ نوفمبر سنة ١٨٥٧ دالوز ٥٧ - ١ - ٤٤١ - وقد قضى بأن المدعين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتمتع هو القمار ، بل ويمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (ملحقا جزئي أول أبريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨) - وانظر في هذا المعنى استئناف مختلف ٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩١ .

(٣) بودرى وقال فقرة ١٤٦ ص ٦٨ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - كولان وكايتان ودي لاموراندنيير ٢ فقرة ١٣٣١ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ . (٤) بودرى وقال فقرة ١٤٦ ص ٦٩ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - كولان وكايتان ودي لاموراندنيير ٢ فقرة ١٣٣١ - چوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ - نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٤ دالوز ٦٥ - ١ - ٢٢٤ - انظر عكس ذلك نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٨٨٦ دالوز ١ - ١ - ٣٨٣ .

(٥) جيبوار فقرة ٦٣ - بودرى وقال فقرة ١٤٨ - أوبري ورو وإسبان . حر ٣٨٦ ص ١٠٤ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - كولان وكايتان ودي لاموراندنيير ٢ فقرة ١٣٣١ - چوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ - نقض فرنسي ١٩ يونيو سنة ١٨٥٥ سيويه ٥٦ - ١ - ١٦٢ - ٤ يناير سنة ١٨٨٦ سيويه ٨٩ - ١ - ٢١ .

ويجوز أن يتمسك بالبطلان وبدفع المقامرة كل من له مصلحة في ذلك ، فيجوز هذا للمقامر أو المرآهن الذي خسر ، وخلفه العام من وارث وموصى له بجزء من التركة ، وخلفه الخاص إذا كانت الحسارة واردة على عين انتقلت ملكيتها إلى خلف خاص . ويجوز ذلك أيضاً للدائن المقامر أو للمرآهن الذي خسر ، لا فحسب بموجب الدعوى غير المباشرة ، بل أيضاً بطريق مباشر حتى يقرر بطلان العقد فلا يراحمه من كسب في التنفيذ على أموال المدين<sup>(١)</sup> . وبطلان المقامرة والرهان من النظام العام كما قدمنا ، فلا يجوز الزول عنه ولا الاتفاق على ما يخالفه<sup>(٢)</sup> .

كذلك لا يلحق العقد الإجازة . ويرتب على ذلك أن من خسر لا يجبر على دفع الحسارة حتى لو أجاز العقد ، لأن الإجازة لا تلحق العقد الباطل . والإجازة في أية صورة من صورها - إقرارا كانت أو تعهدا بالدفع أو تحرير كتيالة أو سند إذني أو شيك - لا تصح . ويعتبر إجباراً على الدفع ، ومن ثم لا يصح ، إدماج دين المقامرة أو الرهان في حساب جار ، أو حوالة ، أو تعديده ، أو المقاصة به ، أو اتحاد الذمة فيه . ولا تصح كذلك كفالة ، أو ضمانه برهن ، أو الصلح عليه ، أو التحكيم فيه . ونستعرض هذه المسائل متعاقبة :

#### ٤٩٤ - حرمة صحة الإجازة - الإقرار والتعهد بالدفع وتحرير كتيالة

أو سند إذني أو شيك : ولما كانت إجازة عقد المقامرة أو الرهان لا تصح كما قدمنا ، فإن إقرار من خسر بأن في ذمته ديناً ناشئاً عن هذا العقد ، أو تعهده بدفع هذا الدين ولو كتابة ، لا يترتب عليه أى أثر . فلا يؤخذ بإقراره ، ولا يلتزم بالوفاء بتعهد ، حتى لو صدر الإقرار أو التعهد بعد انقضاء مدة طويلة على المقامرة أو الرهان<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الوسيط ١ فترة ٢٢٧ .

(٢) محمد كامل مرسى فترة ٢٨٢ ص ٢٧٤ .

(٣) نقض فرنسي ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ دالوز ٥٥ - ١ - ٢٧٥ - بون ١ فترة ٦٤٣ - جيوار فترة ٦٥ - بودوى وقال فترة ١١٧ - لوبريه دور وإسبان ٦ فترة ٢٨٦ ص ١٠٤ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فترة ١٢٠٧ ص ٥٥٦ - Frèrejean du Saint فترة ١٨ - محمد كامل مرسى فترة ٣٨٢ ص ٣٧٤ - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للشروع =

وبعد ذلك ، ويكون باطلا مثله ، أن يحرق الخاسر في اللعب كبيالة  
أو سنداً إذنياً أو شيكاً بالمبلغ الذي خسره لصالح من كسب .  
فإذا حرر كبيالة أو سنداً إذنياً أو سنداً لحامله ، جاز له أن يدفع الرجوع  
عليه بهذه الأوراق بدفع المقامرة ، فلا يحرم على الوفاء<sup>(١)</sup> . بل جاز له أيضاً  
أن يسترد هذه الأوراق بدعوى البطلان<sup>(٢)</sup> . ولكن إذا ظهرت هذه الأوراق  
لشخص حسن النية ، لم تجز مواجهته بدفع المقامرة ، طبقاً للقواعد المقررة  
في تظهر الأوراق التجارية<sup>(٣)</sup> ، فإذا أجبر من خسره على الدفع لحامل الورقة  
حسن النية كان له أن يرجع بما دفعه على من كسب<sup>(٤)</sup> ، بل إن له أن يدخل  
هذا الأخير ضامناً في الدعوى المرفوعة عليه من حامل الورقة حسن النية<sup>(٥)</sup> .

« انتهى في هذا المعنى ما يأتي : « المقامرة والرهان يتوقفان على الخط ، لذلك كان الاتفاق  
الخاص بها باطلا مخالفاً للقواعد للآداب والنظام العام . والبطلان مطلق لا ترد عليه الإجازة » ( مجموعة  
الأعمال التحضيرية ٤ ص ٣٠١ ) .

( ١ ) استئناف مخطط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ - نقض فرنسي ١٢ أبريل  
سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٤ - ١ - ١٨٠ - ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٤ - ١ - ٤١٣ -  
٢٧ أبريل سنة ١٨٧٠ دالوز ٧٠ - ١ - ٢٥٨ - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ دالوز ٨٠ - ١ -  
١٩٧ - ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ سيدي ٨٥ - ١ - ٦٩ - ١٠ يونيو ١٩٣٩ - جيوار وقرة ٤٥  
مكررة وقرة ٦٩ وقرة ٨٦ - بودري وقال وقرة ١١٨ - أوبري ورو وإسبان ٦ وقرة  
٣٨٦ ص ١٠٤ - بلانيول وديبير وبيسون ١١ وقرة ١٢٠٨ .

( ٢ ) روان ١٤ يولييه سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٦ - ٢ - ١٦ - ليون ١١ مارس سنة  
١٨٥٦ سيدي ٥٧ - ٢ - ٥٢٥ - جيوار وقرة ٧٠ - بودري وقال وقرة ١٢١ - بلانيول  
وديبير وبيسون ١١ وقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ - Frèrejean du Saint - وقرة ٤٠ .

( ٣ ) نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٤ - ١ - ٤١٣ - ١٦ ديسمبر  
سنة ١٨٧٩ سيدي ٨١ - ١ - ٤٢١ - باريس ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ دالوز ٨٣ - ٢ - ٨١ -  
٢٧ يولييه سنة ١٨٩٦ دالوز ٩٧ - ٢ - ١٢٢ - جيوار وقرة ٧٢ - بودري وقال وقرة  
١٢٢ - أوبري ورو وإسبان ٦ وقرة ٣٨٦ ص ١٠٥ - بلانيول وديبير وبيسون ١١ وقرة  
١٢٠٨ ص ٥٥٨ - ديبر في القانون التجاري الطبعة الثانية وقرة ١٨٤٥ - إسكارا في القانون  
التجاري الطبعة الثانية وقرة ١١٧١ .

( ٤ ) نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٤ - ١ - ١٨٠ - ١٦ ديسمبر  
سنة ١٨٧٩ سيدي ٨١ - ١ - ٤٢١ - باريس ١٦ يناير سنة ١٨٩٤ دالوز ٩٤ - ٢ - ٥٨٤ -  
٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ Le Droit ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ - بون ١ وقرة ٦٤٢ - جيوار وقرة  
٧٢ - بودري وقال وقرة ١٢٣ - بلانيول وديبير وبيسون ١١ وقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ .

( ٥ ) نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٨٥٤ دالوز ٥٤ - ١ - ١٨٠ - بلانيول وديبير  
وبيسون ١١ وقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ .



وإذا حرر شيكا بمبلغ الخسارة لصالح من كسب ، كان هذا الشيك باطلا ، سواء اعتبرنا الكاسب لم يستوف ما كسب إلا بقبض الشيك أو استوفاه بمجرد تحرير الشيك لصالحه وقبل القبض . ففي الحالة الأولى لا يجوز للكاسب ، ولما يستوف ما كسب ، أن يعبر الخاسر على الوفاء ، ويجوز دفع مطالبتة بدفع المقامرة . وفي الحالة الثانية ، إذا اعتبر الكاسب قد استوفى ما كسبه ، لم يجوز له أن يستبقى ما استوفاه وللخاسر أن يسترده<sup>(١)</sup> كما سنرى .

**٤٩٥ - اودماج في حساب جار :** ويتم ذلك بإحدى طريقتين ، إما بأن يدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجارى ديناً على الخاسر ، وإما بأن يدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجارى حقاً للكاسب . وكلتا الطريقتين لا تجوز . ففي الطريقة الأولى ، إذا أدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجارى ديناً على الخاسر ، يكون بذلك قد أجبره على الوفاء بدين مقامرة أو رهان ، وهذا لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

وفي الطريقة الثانية ، إذا أدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجارى حقاً

( ١ ) أما في فرنسا فالأمر يختلف ، إذ القانون الفرنسى لا يجيز لعارس أن يسترد ما وفاه ، ومن ثم لا يجوز مواجهة الخاسر بدفع المقامرة فقد استوفى ما كسب بمجرد تحرير الشيك لصالحه ، فلا يرد ما استوفاه ( پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩ : ويشيرون إلى نقض فرنسى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ تلخص في *Bouleron* في الشيك سنة ١٩٢٤ ص ٨٠٢ - وإلى السين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٥ باتدكيت فرانسي ١٩٠٧ - ٢ - ١١ ) . وإذا اعتبر الكاسب لا يستوفى ما كسبه إلا بقبض قيمة الشيك ، فهنا أيضاً يرجع الكاسب دون أن يواجه بدفع المقامرة على من سحب عليه الشيك ، إذ ثبت له بمجرد تحرير الشيك لصالحه حق في مقابل الوفاء (*provision* : انظر في هذا المعنى پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩ - باريس ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ سيرة ١٩١٠ - ٢ - ٢٧٢ . وعلى ذلك يكون الشيك صحيحاً في فرنسا في الحالتين ، ومن ثم إذا سحب الشيك دون أن يكون هناك مقابل الوفاء ، عوقب من حرر الشيك جنائياً . ولكن الكاسب الذى حرر الشيك لصالحه لا يجد أمامه مقابلاً للوفاء يستوفى منه حقه ، ومن ثم يجوز مواجهته بدفع المقامرة ( نقض فرنسى جنائى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ دالغوز الأسبوى ١٩٢٧ - ١١٦ - أسوبرى ورو وإسان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٥ - پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩ ) .

( ٢ ) نقض فرنسى ٥ يولييه سنة ١٨٧٦ سيرة ٧٧ - ١ - ١١٧ - ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٥ سيرة ٨٩ - ١ - ١٠ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ سيرة ٩١ - ١ - ٣٠٧ - بودرى وثال فقرة ١١٠ - پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ - عكس ذلك باريس ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ سيرة ٨٣ - ٢ - ٥٧ - جيوار فقرة ٦٧ مكررة .

للكاسب ، يمكن القول أيضاً بأن مجرد إدماج الخسارة في الحساب الجارى لا يعتبر وفاء لها ، فيجوز للخاسر أن يرجع فيما فعل ، وإذا رجع لم يجبر على الوفاء<sup>(١)</sup> . وحتى لو سلمنا جدلاً أن إدراج الخسارة في الحساب الجارى يعتبر وفاء ، فإن الخاسر في القانون المصرى - لاقى القالون القرنسى - يستطيع أن يسترد ما وفاقه ، ومن ثم يجوز له أن يعدل عما أدرج من الخسارة في الحساب الجارى<sup>(٢)</sup> .

٤٩٦ - الحوالة - حوالة المحلى وحوالة المدين : وإذا حول الكاسب دين المقامرة أو الرهان للغير حوالة حتى ، كانت الحوالة باطلة ، وأمكن للمحال عليه أى الخاسر أن يدفع مطالبة المحال له بدفع المقامرة ، حتى لو كان قد قبل الحوالة . ذلك أن قبوله للحوالة لا يعتبر إجازة للبطلان إذ البطلان لا تلحقه الإجازة . وقد أجازت المادة ٣١٢ مدنى للمحال عليه أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التى كان له أن يتمسك بها قبل المحيل ، وقد كان له أن يتمسك قبل المحيل بدفع المقامرة ، فيستطيع إذن أن يتمسك بهذا الدفع قبل المحال له ، حتى لو كان هذا الأخير حسن النية لا يعلم أن الحق الذى حول له مصلوبه المقامرة أو الرهان<sup>(٣)</sup> .

أما إذا حول الخاسر دين المقامرة أو الرهان على الغير حوالة دين ، فلمحال عليه - هنا أيضاً - أن يتمسك قبل الكاسب بالدفع التى كان للخاسر أن يتمسك بها ( م ٣٢٠ مدنى ) ، وقد كان للخاسر أن يتمسك بدفع المقامرة ، فيجوز كذلك للمحال عليه أن يتمسك بهذا الدفع .

٤٩٧ - التجديد<sup>(١)</sup> : قلنا في التجديد<sup>(٢)</sup> أنه إذا كان الالتزام المراد

(١) بودرى وقال فترة ١١٠ - Frèrejeon du Saint فترة ٦٤ - عكس ذلك ليون ٢٧ يناير سنة ١٨٨٧ Mon.Jud. Lyon ٣١ مارس سنة ١٨٨٧ .

(٢) ويترتب على ذلك أنه حتى إذا طلع الحساب الجارى المدرج فيه الدين باتفاق بين الطرفين ، فإن الخاسر أن يعدل عن إدراج الخسارة في الحساب الجارى ( نقض فرنسى ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ سيرة ٩١ - ٦ - ٢٠٧ - بودرى وقال فترة ١١٠ - عكس ذلك نقض فرنسى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ سيرة ٩٢ - ١ - ١٠ ) .

(٣) بودرى وقال فترة ١٣٥ - ويجوز للمحال له أن يرجع بالضيان على الكاسب ( بودرى وقال فترة ١٣٥ : ولكنهما لا يميزان الرجوع بالضيان إلا إذا كان المحال له حسن النية ) .

(٤) انظر الوسيط ٣ فترة ٤٨٦ ص ٨١٦ .

تجديده مصلره عقد باطل ، فإن هذا الالتزام يكون معلوماً إذا أن العقد الباطل لا ينتج أثراً ، فلا يمكن أن يكون هناك تجديد لهذا الالتزام المعلوم . وهذا يصدق في تجديد دين المقامرة أو الرهان ، لأن هذا الدين مصلره عقد باطل ، ويستوى في ذلك أن يكون التجديد بتغيير المحل أو بتغيير المصلر أو بتغيير الدائن أو بتغيير المدين .

فإذا كان التجديد بتغيير المحل ، كما إذا خسر المقامر مبلغاً كبيراً من النقود ، فجلد الدين بأن التزم بنقل ملكية منزل أو شيء آخر غير النقود ، فإن التجديد يكون باطلاً . لأنه بنى على عقد باطل ، ومن ثم لا يغير الخاسر على نقل ملكية المنزل أو الشيء الآخر ، بل له أن يدفع مطالبة بذلك بدفع المقامرة<sup>(١)</sup> .

وإذا كان التجديد بتغيير المصلر ، كما إذا حرر الخاسر للكاسب سنداً وذكر فيه أنه قرض ، وقصد بذلك أن يجدد دين المقامرة أو الرهان فيجعل مصلره قرضاً ، فإنه يستطيع أن يدفع مطالبة بمبلغ القرض بدفع المقامرة ، إذ التجديد وقد بنى على عقد باطل يكون باطلاً مثله .

وإذا كان التجديد بتغيير الدائن ، كما إذا اتفق الكاسب والخاسر وشخص ثالث على تجديد دين المقامرة أو الرهان بأن يكون الشخص الثالث هو الدائن مكان الكاسب ، فالتجديد أيضاً باطل ، وللخاسر أن يدفع رجوع الدائن الجديد عليه بدفع المقامرة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان التجديد بتغيير المدين ، كما إذا اتفق الكاسب مع شخص آخر على أن يكون هو المدين مكان الخاسر ، فإن التجديد يكون أيضاً باطلاً ،

(١) نقض فرنسي ٥ يولييه سنة ١٨٧٦ دالوز ٧٧ - ١ - ٢٦٤ - ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٥ دالوز ٨٦ - ١ - ٣٥ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ دالوز ٨٩ - ١ - ١٤٥ - لوران ٢٧ ققرة ٢١٧ - يون ١ ققرة ٦٤٥ - جيوار ققرة ٣٧ وققرة ٤٥ مكررة وققرة ٦٧ - بودريه وقال ققرة ١٠٢ - پلاتيول وديير وبيسون ١١ ققرة ١٢٠٧ ص ٥٥٦ - محمد كامل مرسى ققرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ هاش ٥ .

(٢) ويشترط أن يكون الدائن الجديد عالماً بأن الدين هو دين مقامرة أو رهان ( پلاتيول وديير وبيسون ١١ ققرة ١٢٠٧ ص ٥٥٦ - Frèrejean de Saint - ققرة ٦٠ - محمد كامل مرسى ققرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ هاش ٥ ) - انظر عكس ذلك وأن الدائن الجديد يواجه بعض المقامرة حتى لو كان حسن النية : بودريه وقال ققرة ١٠٥ .

والمدين الجديد أن يدفع رجوع الكاسب عليه بدفع المقامرة<sup>(١)</sup>.

**٤٩٨ — المقاصة واتحاد الرمز :** ولا يتقاضى دين للخاسر في ذمة الكاسب بدين المقامرة أو الرهان مقاصة ، فإن الدين الأخير باطل ولا تقع المقاصة بين دين باطل ودين صحيح<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لو كان الخاسر وارثاً للكاسب ، ومات الكاسب ، فإن دين المقامرة أو الرهان لا يتقاضى باتحاد الذمة ، فإن الذمة لا تتحد في دين باطل .

**٤٩٩ — الكفالة والضمائم برهن :** ولا تجوز كفالة دين المقامرة أو الرهان ، إذ أن كفالة الدين الباطل تكون باطلة<sup>(٣)</sup> . وإذا وفي الكفيل الدين ، جاز له أن يسترده ممن وفاه إياه<sup>(٤)</sup> .

كذلك تقديم رهن ، سواء كان رهناً حيازياً أو رهناً رسمياً ، لضمان دين

(١) وفي القانون الفرنسي يحولون التجديد بتغير المدين بمثابة وفاء ، بشرط ألا يكون دين المدين الجديد هو نفسه دين مقامرة أو رهان ، وبشرط ألا يكون المدين القديم قد ضمن المدين الجديد . فإذا توافر هذان الشرطان ، اعتبر دين المقامرة أو الرهان قد وفى بالتجديد ، فلا يجوز استرداده ( بودرى وقال فقرة ١٠٣ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ - Frèrejourn du Saint ٥٩ ) . ومهما يكن من أمر ، فإن وفاء دين المقامرة أو الرهان في القانون المصري لا يمنع الاسترداد ، ويترتب على ذلك أنه حتى لو اعتبرنا التجديد بتغير المدين بمثابة وفاء ، فإن الاسترداد يبقى جائزاً . وهذا ما يجعل القانون المصري يختلف في الحكم عن القانون الفرنسي ، ويكون التجديد بتغير المدين في القانون المصري هو أيضاً باطل كالتجديد في سائر أنواعه ( قارن محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ هامش ٥ ) .

(٢) نقض فرنسي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٢٦ - S. Chr. - أنجييه ١٣ أغسطس سنة ١٨٣١ ص ٣٢ - ٢ - ٢٧٠ - السين ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨ La Loi ٦ مارس سنة ١٨٩٩ - بون ١ فقرة ٦٤٣ - جيوار فقرة ٦٦ - بودرى وقال فقرة ١٢٤ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ - Frèrejourn du Saint فقرة ٧٠ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ .

(٣) نقض فرنسي ١٩ يونيو سنة ١٨٥٥ دالوز ٥٥ - ١ - ٢٩٢ - بودرى وقال فقرة ١٢٩ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ .

(٤) أما في فرنسا فلا يجوز له الاسترداد ، بل ولا يستطيع إذا وفى الدين بدون إذن المدين (الخاسر الرجوع على هذا الأخير حتى لا يجره على وفاء دين المقامرة أو الرهان ( ترولون فقرة ٧٢ - بودرى وقال فقرة ١٤١ - Frèrejourn du Saint فقرة ٧٤ ) .

المقامرة أو الرهان ، يكون باطلا . والراهن أن يسترد مارهته رهن حيازة<sup>(١)</sup> ، وأن يطلب تقرير بطلان الرهن الرسمي وشطب القيد .

٥٠٠ — **الصلح والتحكيم** : والصلح الواقع على دين مقامرة أو رهان باطل<sup>(٢)</sup> ، وقد نصت المادة ٥٥١ مدنى على أنه « لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام » . فإذا تصالح الخاسر مع الكاسب على أن يدفع له مبلغاً من المال مو القيمة التى تصالح على أن تكون هى مقدار الخسارة ، كان الصلح باطلا ، ولا يجوز للكاسب مطالبة الخاسر بمبلغ الصلح ، ولو دفع الخاسر هذا المبلغ للكاسب جاز له أن يسترده .

وكالصلح التحكيم . فالتحكيم في دين مقامرة أو رهان باطل<sup>(٣)</sup> . ويكون باطلا كذلك التحكيم على أساس أن الدين المطالب به ليس دين مقامرة أو رهان ، إذا ثبت أن الواقع من الأمر هو أن الدين دين مقامرة أو رهان<sup>(٤)</sup>

(١) لوران ٢٧ فقرة ٢١٩ - جيوار فقرة ٩٠ - بودرى وقال مرة ١٤٢ - أوبرى ورو وإسان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ .

(٢) استئناف مخطط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ - نقض فرنسى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ دالوز ٨٢ - ١ - ٣٣٣ - هيك ١١ فقرة ٣٠٩ - جيوار فقرة ٦٦ مكورة - بودرى وفان فقرة ١٣٣ - أوبرى ورو وإسان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ - بلانيول وريبير وببيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ - محمد كامل درسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٥ .

(٣) نقض فرنسى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٥ سريه ٦٦ - ١ - ١١٣ - بودرى وقال فقرة ١٣٤ - بلانيول وريبير وببيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ - Frèrejouis du Saint فقرة ٧٣ .

(٤) بودرى وقال فقرة ١٣٤ - عكس ذلك Frèrejouis du Saint فقرة ٧٣ . وتأليف شركة يكون الفرض منها تقديم نفود للمقامرين والمتراهنين للمقامرة والرهان باطل ، وكفكاف يكون باطلا تأليف شركة يكون الفرض منها اقتسام الأرباح والخاسر في المقامرة والرهان ( بودرى وقال فقرة ١٤٥ ) .

وإذا دفع فصول دين المقامرة أو الرهان ، فلا رجوع له على المدين ( نقض فرنسى ٣٠ مايو سنة ١٨٢٨ سريه ٣٨ - ١ - ٧٥٣ - ترولون فقرة ٧٢ - جيوار فقرة ٤٠ مكورة - بودرى وقال فقرة ١٤٢ - أوبرى ورو وإسان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٣ هاش ٥ ) ، ولكن يستطيع أن يسترد مادفعه . وإذا دفع مدين متضامن دين المقامرة أو الرهان ، لم يميز له الرجوع على المدينين المتضامنين الآخرين ( Frèrejouis du Saint فقرة ٢٣ - بودرى وقال فقرة ١٤٤ ) ، ولكن يجوز أن يسترد مادفعه . وإذا وكل شخص شخصاً آخر في أن يقام يراهن نيابة عنه ، كانت الوكالة باطلة . ولكن الوكالة في قبض دين المقامرة أو الرهان صحيح

## § ٣ - استرداد ما دفع

## ٥٠٦ - عزم جوار استرداد ما دفع في التقين المدني الفرنسي وفي

عزم التقين المدني القديم : تنص المادة ١٩٦٧ مدني فرنسي بأن من خسر لا يجوز له في أية حال أن يسترد ما دفعه مختاراً ، ما لم يكن هناك في جانب من كسب غش أو خداع أو احتيال (dol, supercherie ou escroquerie) ، والمقصود من هذا النص أن من خسر في مقامرة أو رهان ودفع ما خسره ، لا يجوز له أن يسترد ما دفع إذا توافر شرطان : (١) إذا كان من كسب لم يلجأ إلى الغش أو الخداع أو الاحتيال حتى يتمكن من الكسب ، فإذا كان قد لجأ إلى شيء من ذلك لم يجر له أن يتقاضى كسباً غير شريف حتى من وجهة نظر المقامرين والمراهنين ، فإذا تقاضى هذا الكسب غير الشريف ولو بمطلق اختيار من خسر وجب عليه رده<sup>(١)</sup> . (٢) إذا كان من خسر قد دفع مختاراً ما خسره ، أي دفع وهو على بينة من أمره من أنه غير مجبر على الدفع . فإذا وقع في غلط ، سواء كان الغلط في الواقع كما إذا دفع ورثة الخاسر مبلغ سند صادر من مورثهم دون أن يتبينوا أن الدين الثابت بهذا السند هو دين مقامرة أو رهان<sup>(٢)</sup> ، أو كان الغلط في القانون كما إذا دفع الخاسر نفسه ما خسره وهو يعتقد أنه مجبر قانوناً على الدفع أو أن الرهان من النوع المشروع الذي يخصص فيه القانون وهو ليس كذلك<sup>(٣)</sup> ، فإنه يستطيع استرداد ما دفعه ، لأنه لم يدفع مختاراً وعن بينة من الأمر بل دفع لأنه كان يعتقد أنه مجبر قانوناً على الدفع . كذلك إذا كان الدفع قد جاء عن طريق الإكراه أو عن طريق التلليس ، فإنه لا يكون دفعاً معتبراً ، إذ لا يمكن القول بأن الخاسر قد دفع مختاراً ، ومن

= ويلزم الوكيل بقبض الدين على أن يؤدي حساباً الموكل فيسلمه ما قبضه . أما إذا كانت الوكالة في المقامرة أو الرهان وفي قبض الدين أودعه ، فالوكالة باطلة في كل ذلك . وقد سبق تعهيد القول في هذه المسألة عند الكلام في الوكالة ( انظر أيضاً فقرة ٢٣٦ ) .

(١) انظر في هذا المني بودري وقال فقرة ٩٤ ص ٤٧ .

(٢) بون ١ فقرة ٦٦٠ - جيوار فقرة ٨١ - بودري وقال فقرة ٩٥ - أوبري ورو وإيمان ٦ فقرات ٣٨٦ ص ١٠٧ هامش ١٧ (٢) . بلانول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ - Frèrejoux du Saint فقرة ٢٠ - مكسك ذلك ميك ١١ فقرة ٣٣٥

(٣) جيوار فقرة ٨١ - بودري وقال فقرة ٩٥ - مكسك ذلك Frèrejoux du Saint فقرة ٢١ - Pilette في المجلة المسلية ١ سنة ١٨٦٣ ص ٤٤٢ .

ثم يجوز له استرداد ما دفع<sup>(١)</sup>. ويتصل بعيوب الدفع من غلط وتدليس وإكراه نقص الأهلية. فيجب أن يكون الخاسر الذى دفع غتاراً ما خسر أهلاً للدفع ، أى يجب أن تكون له أهلية التصرف فيما دفعه من الخسارة . وتكون له أهلية التصرف فيما دفعه إذا كان كامل الأهلية أى بلغ رشيداً ، أو كانت له أهلية الإدارة بأن كان مأفوناً فى إدارة ماله فيجوز له التصرف فى ريع هذا المال ودفع الخسارة من الربح الذى يجوز له التصرف فيه لامن رأس المال<sup>(٢)</sup>. فإذا لم تكن له أهلية التصرف فيما دفعه ، كان الدفع غير معتبر ، وجاز للخاسر فى هذه الحالة أن يسترد ما دفع .

فإذا توافر الشرطان المتقدمين الذكر ، ولم يكن الخاسر ضحية غش فى اللعب ودفع ما خسر غتاراً وهو أهل للتصرف فيما دفعه ، لم يجوز له - بصريح نص المادة ١٩٦٧ من التقنين المدنى الفرنسى - أن يسترد ما دفع<sup>(٣)</sup>. وهناك رأى يذهب إلى أن ذلك يرجع إلى أن دين المقامرة أو الرهان هو دين طبيعى (*obligation naturelle*) ، فيجوز عليه حكم هذا الدين وهو ألا يجبر المدين

(١) جيوار فقرة ٧٧ و فقرة ٨١ - بودرى وقال فقرة ٩٤ ص ٤٧ - Frèrejourn du Saint

فقرة ١٩ و فقرة ٢٢ .

(٢) نقض فرنسى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٢ دالوز ٦٣ - ١ - ٢٥٧ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٥ دالوز ٦٦ - ١ - ١١٢ - لوران ٢٧ فقرة ٢١٠ - بون ١ فقرة ٦٦٠ - جيوار فقرة ٧٨ مكررة - بودرى وقال فقرة ٩٦ - فقرة ٩٨ - أوبرى ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ Frèrejourn du Saint

فقرة ٢٤ - فقرة ٢٥ و فقرة ٢٨

(٣) ويترتب على ذلك أنه لو وضع اللاعب مقدماً على مائدة القمار ، أو فى يد شخص ثالث ، ما تمهد بدفعه فى حالة الخسارة ، ثم خسر ، فإنه يكون قد وفى غتاراً ومقدماً مقدار الخسارة ، ولا يحق له أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار ، ولو استرده دون رضاه من كسب اعتبر سارفاً لأنه استول على مالا يملكه وما ليس له حق فى استرداده (نقض فرنسى جنائى ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٢ دالوز ٩٢ - ١ - ٤٧٢ - أوبرى ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٨ - بيدان ١٢ مكرور فقرة ٨٠٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ - بلانيول وريبير وبولانجه ٢ فقرة ٣١٩٤ . كولان وكابيتان ودى لاسوراندوير ٢ فقرة ١٣٣١ ) . ويترتب على ذلك أيضاً أنه لو خسر شخص فى اللعب ودفع الخسارة لمن لعب معه ، لم يستطع أن يسترد ما ، حتى لو كسب بعد ذلك من لعب معه وطالبه بما كسب فرفض هذا الأخير متمسكاً بالدفع بالمقامرة ( رن ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ J.C.P. ١٩٤٩ - ٤ - ١٤٠ - أنسيكلوبيدى دالوز ٣ لفظ Jeu-Parى فقرة ٣٤ - مكس ذلك كار برونيه فى مجلة لقانون المدنى الفصلية سنة ١٩٤٩ ص ٥٤٣ ) .

على الدفع ولكن إذا دفع الدين غناها لم يستطع أن يسترده<sup>(١)</sup> . ولكن هناك رأى آخر يذهب إلى أن دين المقامرة أو الرهان لا يمكن أن يكون ديناً طبيعياً لأنه غير مشروع لخالفته للنظام العام ، ولا يجوز أن يقوم التزام طبيعي بخالف النظام العام . ويعلل أصحاب هذا الرأي عدم جواز الاسترداد بأن الدين غير مشروع لخالفته للأداب والنظام العام ، فإذا دفع المدين الدين وكان عدم المشروعية آتياً من جهته أو هو شريك فيه كما في حالتنا هذه ، لم يستطع أن يسترد ما دفع لأنه طرف ملوث لا يجوز له أن يحتج بفشل صدم من جانبه<sup>(٢)</sup> ومن هذا رأى محكمة النقض البلجيكي وكثير من الفقهاء في فرنسا<sup>(٣)</sup> .

وقد أخذ القضاء والفقه في مصر في عهد التقنين المدني القديم ، بالرغم من انعدام نص في هذا التقنين يقابل المادة ١٩٦٧ مدني فرنسي ، بالأحكام المتضمنة الذكر . فلم يكن الخاسر مجبراً على دفع ما خسر<sup>(٤)</sup> ، ولكنه إذا دفع

(١) نقض فرنسي ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سريه ٣٨ - ١ - ٧٥٣ - كولمار ٢٩ يناير سنة ١٨٤١ سريه ٤٢ - ٢ - ٤٩٢ - دزيه ٨ أغسطس سنة ١٨٥٧ دالوز ٥٨ - ٢ - ١ - لوران ٢٧ فقرة ١٩٤ - جيوار فقرة ٣١ - فقرة ٣٦ و فقرة ٦١ وما بعدها - بودري وفلان وقال فقرة ٨٥ - أوبري ورو (انظر أوبري ورو وإسبان فقرة ٣٨٦ ص ١٠٢ هامش ٢) - كولان وكاينان ودو لاموراندبير ٢ فقرة ١٣٣١ .

(٢) ويسير عن هذه القاعدة باللاتينية : *Nemo auditur propriam turpitudinem allegare* وانظر في هذه القاعدة الوسيط ١ فقرة ٣٣٨ ص ٥٣٥ - ص ٥٣٦ .

(٣) نقض بلجيكي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ باسيكريزي ٩٢ - ١ - ١٨ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨٠٧ - بلانيول وريبير بيسون ١١ فقرة ١٢٠٥ - ريبير في القاعدة الأدبية في الإلتزامات المدنية طبعة رابعة فقرة ١٩٨ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٩٤ - جوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ .

والثالث رأى ثالث في الفقه الفرنسي ، وهو رأى مرجوح ، يذهب إلى حد القول بأن دين المقامرة أو الرهان أرق من أن يكون ديناً طبيعياً ، إذ هو دين مدني (بون ١ فقرة ٦٠٣ - Pilette في المقامرة والرهان في المجلة العملية سنة ١٨٦٣ ص ٤٤٢ - Frèrejean du Saint فقرة ١٧ و فقرة ٢١) . ولا يلقى هذا الرأي بالا إلى النص الصريح الذي يقضي بأن دين المقامرة أو الرهان لا يجبر المدين على الوفاء به ، ولو كان هذا الدين مدنياً لوجب أن يجبر على الوفاء (انظر في صحيح هذا الرأي الثالث وفي تنقيدها بودري وقال فقرة ٨٧) . وينهب بعض الفقهاء إلى أن دين المقامرة أو الرهان دين مدني ناقص (*obligation civile imparfaite*) (أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٢ هامش ٢) .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٤٩٠ - وقد قضى بأن المقامرة ، ولو لم يحرمها القانون تحريماً -



غنائراً وهو أهل لدفع ما خسره ، لم يجوز له استرداد ماذفع . وكان الرأي في ذلك العهد يذهب أحياناً إلى أن دين المقامرة أو الرهان هو دين طبيعي فلا يسترد الخاسر ما دفعه غنائراً كما هو الحكم في سائر الالتزامات الطبيعية<sup>(١)</sup> ، وينهب أحياناً أخرى إلى أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للأداب والنظام العام فإذا دفعه الخاسر وهو طرف ملوث لا يجوز له استرداده<sup>(٢)</sup> ، وهذا على الخلاف الذي رأيناه في فرنسا<sup>(٣)</sup> .

= صريحاً مخالفة للنظام العام والأداب العامة ، فالتعهد الذي يبنى على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ويجب اعتباره باطلاً ( طعناً جزئياً أول أبريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨ ) . وانظر استئناف مخطط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ - ١٣ فبراير سنة ١٩٠٧ م ١٤ ص ١٣٤ - ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ .

( ١ ) وقد قضى بأن المادة ١٤٧ مدني (قديم) مشتقة من المادة ١٢٥٣ مدني فرنسي ، وهي تشير إلى الالتزامات الطبيعية وغيرها التي إذا دفعها الدين برضائه فلا يحق له المطالبة بردها مثل ديون المقامرة (الموسكى ٢٩ فبراير سنة ١٩٣١ الجريدة القضائية ١٢٥ ص ١٤) . وانظر أيضاً استئناف مخطط ٩ يناير سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٧٩ .

( ٢ ) وقد قضت محكمة الاستئناف الوطنية بأنه إذا ظهر للمحكمة بأن العقد باطل لعدم مشروعية سببه ، وجب عليها ألا تساعد أبداً من طرق العقد ، بل تترك الخالقة حل ما هي عليه ، يعني أنها لا تأمر بتنفيذ ما لم ينفذ ولا بإعادة ما تنفذ بمقتضى العقد ( استئناف وطني ١٨ أبريل سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ رقم ٨٥ ص ١٦٠ ) . وقضى بأن الشراح اختلفوا في مرجع الحكم القاضي بعدم جواز استرداد مبلغ خسره صاحبه في القمار ، فذهب بعضهم إلى قيام التزام طبيعي يمنع من رد ما دفع . وذهب الرأي الراجح إلى أن السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الأداب العامة ، وتزويد ذلك الأحمال الضعيفة للقانون الفرنسي ، والأساس الذي يثبت عليه المواد الفرنسية في رفض استرداد ما خسره شخص في قمار أورهان هو أساس مقرر بأنه من المبادئ المسجلة في القانون المصري ، وقد تأيدت وجهة الرأي الراجح في فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصري وكذلك قضاء المحاكم المصرية ( المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ المضافة ١٢ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٣ ) . وقد جرى القضاء المصري القضاء الفرنسي إلى حد أن قضت محكمة جنابات ببي سوييف بأن من لعب قماراً مع شخص فخر سلباً من المال ، ثم انتفض على من كسب وأخذ منه المبلغ بالقوة ، عد سارقاً بطريق الإكراه ، لأنه وإن كان القمار محرماً قانوناً فإن هذا لا يمنع من أن المبلغ الذي أخذه المني عليه انتقل إليه بإرادة صاحبه ، ولما كانت الحيازة مظهرأ من مظاهر الملكية وجبت حمايتها قانوناً ، وأصبح سلب المال بالقوة حكمة كحكم السرقات ( جنابات ببي سوييف ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ المضافة ٧ رقم ٣٤٢ ص ٤٨٥ ) - وانظر أيضاً استئناف مخطط ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٤٢ ( ليلامع المبلغ الذي يقامر به اللاعب يعتبر وفاء مقدماً فلا يجوز الاسترداد ) . وانظر محمد كامل حور - فقرة ٣٨٤ - وقارن استئناف مخطط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٣ م ١٤ ص ١٣٤ .

( ٣ ) ومع ذلك فقد قضى بأن ما يحظره القانون أصلاً لا يصح إقراره بأي حال من الأحوال =

٥٠٢ — جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الجديد : أما التقنين المدني الجديد فقد خرج على تقاليد عهد التقنين المدني القديم المستمدة من القانون الفرنسي كما قلنا ، ونص في الفقرة الثانية من المادة ٧٣٩ منه كما رأينا على ما يأتي : « ولن يحسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ماخسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق » . فيجوز إذن للخاسر ، طبقاً لأحكام التقنين المدني الجديد ، وخلافاً لتقاليد التقنين المدني القديم على النحو الذي يبينه ، أن يسترد ما دفعه <sup>(١)</sup> .

وليس في هذا إلا تطبيق سليم لأحكام البطلان وقاعدة استرداد ما دفع دون حق . فمقد المقامرة أو الرهان باطل لمخالفته للآداب والنظام العام كما قلنا ، ويترتب على بطلانه أنه لا ينتج أي أثر . فإذا دفع الخاسر ما خسره يكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته ، فيكون له الحق في استرداد ما دفع دون حق . ولا يمكن أن يكون هناك التزام طبيعي في ذمة الخاسر ، فإن المادة ٢٠٠ مدني تقول في صراحة : « وفي كل حال لا يجوز أن يقوم التزام طبيعي يخالف النظام العام » . وقد علمنا أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للنظام العام ، فلا يمكن أن يتخلف عنه التزام طبيعي .

يبقى الرأي القائل بأنه لا يجوز الاسترداد لأنه « لا يجوز لمن وفي بالتزام مخالف للآداب أن يسترد ما دفعه » ، إلا إذا كان هو في التزامه لم يخالف

---

— ولا انخفاضه تحت أية صورة كانت ولا أن يكون له أي أثر في الوجود ، ومن ثم فن دفع شيئاً محظوراً قانوناً ظاهراً استرداده طبقاً للمادة ١٤٥ مدني (قديم) ولو كان الدفع باختياره ، لأن إعادته الدفع في هذه الحالة إقرار بالسلطان وهو ممنوع ، ولا يتنص على ذلك بما ورد في المادة ١٤٧ مدني (قديم) من أن من أعطى باختياره شيئاً لاخر وفاء لدين يتقده ملزومته به ولو لم يوجبه القانون لا يكون له استرداده ، وذلك لأن المقصود من عبارة «ولو لم يوجبه القانون» الواردة في المسألة إنما هو ما لم يحرمه القانون ولكنه لا يوجبه ، كالدين الذي يلتزم به القاصر أو الذي يكون سقط حق المطالبة به بمضي المدة ، أما ما يحظره القانون فلا يدخل تحت ذلك (استئناف وطني ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ الحقوق ٣٠ ص ٣٣١ — ٩ مارس سنة ١٩١٥ الحقوق ٣٠ ص ٣٣٢) .

(١) انظر في وجوب تطبيق أحكام التقنين المدني الجديد إذا كان وقت دفع الخسارة هو يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أو بعد ذلك ما قمتله آنفاً فقرة ٤٨٨ .

**الآداب** . ولقد كان المشروع التمهيدى يشتمل على هذا النص صراحة ، ومع ذلك استثنى المشروع من هذا الحكم دين المقامرة أو الرهان فأجاز استرداده<sup>(١)</sup> . وقد حذف هذا النص في المشروع التهاى ، لأن حكمه لا يمتشى مع منطق البطلان . ذلك أن منطق البطلان يقضى فى العقد الباطل - أيا كان سبب البطلان - بإعادة كل شىء إلى أصله ، فإذا كان أحد المتعاقدين سلم شيئاً للآخر تنفيذاً للعقد الباطل جاز له استرداده<sup>(٢)</sup> . فأصبح الحكم القاضى بجواز استرداد الخاسر ما دفعه وفاء لدين مقامرة أو رهان ، بعد هذا الحذف ، متمشياً ، لا فحسب مع صريح النص فى المادة ٢/٧٣٩ ملق ، بل أيضاً مع القواعد العامة ذاتها فى نظرية البطلان ، وبعد أن كان استثناء من هذه القواعد أصبح مجرد تطبيق لها .

والحكم بجواز الاسترداد يمتشى أيضاً مع قاعدة استرداد ما دفع دون حق كما قلنا ، وإذا كان الخاسر قد دفع ما خسره وهو عالم ببطلان عقد المقامرة أو الرهان ، فإن علمه بالبطلان لا يمنعه من استرداد ما دفع ، طبقاً للأحكام المقررة فى قاعدة دفع غير المستحق<sup>(٣)</sup> .

وقد قلنا أنه فى رفع دعوى بطلان عقد المقامرة أو الرهان ، وكذلك فى التمسك بدفع المقامرة ، يجوز إثبات الدعوى أو الدفع وأن الدين دين مقامرة أو رهان بجميع طرق الإثبات وفيها البيئة والقرائن ، ولو زادت

(١) وقالت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد : « واستثناء من القاعدة التى تقضى بأنه لا يجوز لمن وفى بالتزام مخالف للآداب أن يسترد ما دفعه إلا إذا كان حق التزامه لم يخالف الآداب : م ٢٠١ فقرة ٣ من المشروع ، أجاز المشروع ، توثيقاً فى تحريم المقامرة ، أن يسترد الخاسر ما دفعه الرابع » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠١ ) .

(٢) انظر فى ذلك وفى القاعدة الرومانية القديمة التى كانت لا تسلم بهذه النتيجة المنطقية فى العقد الباطل لعدم المشروعية : الوسيط ١ فقرة ٣٣٨ .

(٣) وقد جاء فى الجزء الأول من الوسيط فى هذا الصدد : « وقد يكون الدين الذى أداه مصدره عقد باطل لسبب يرجع إلى النظام العام أو الآداب وهو عالم بالبطلان ، كما إذا دفع دين قمار أو فرائد ربوية ، فيستطيع فى هذه الحالة أن يسترد ما دفع بالرغم من علمه بالبطلان ، لأن هذا الحل هو الذى يقتضيه النظام العام والآداب : انظر م ١/٣٢٧ وهى تجيز استرداد القوائد الربوية وم ٢/٧٢٩ وهى تجيز استرداد دين المقامرة والرهان ( الوسيط ١ فقرة ٨٢٥ ص ١١٩٥ حاشى ١ ) .

الخسارة على عشرة جنهات ، لأن العقد غير مشروع لخالفته للآداب والنظام العام<sup>(١)</sup> . كذلك هنا ، إذا دفع الخاسر ما خسره وأراد استرداد ما دفع ، فإنه يجوز له أن يثبت الدفع بجميع طرق الإثبات وفيها البيئة والقرائن ، حتى لو كان الذي دفعه يزيد على عشرة جنهات ، وذلك لنفس اعتبارات النظام العام التي سبقت الإشارة إليها . وقد جاء النص صريحاً في هذا الحكم ، إذ نقول العبارة الأخيرة من المادة ٧/٧٣٩ مدني كما رأينا : « وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق »<sup>(٢)</sup> .

٥٠٣ — جواز الاسترداد من النظام العام : وكما أن بطلان عقد المقامرة أو الرهان مقرر للنظام العام ، كذلك جواز استرداد الخاسر ما دفعه من خسارة مقرر للنظام العام . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف قاعدة جواز الاسترداد ، ويبقى للخاسر حق استرداد ما دفع حتى لو كان هناك اتفاق بينه وبين من كسب على أنه لا يجوز له أن يسترد ما دفع ، ويعتبر هذا الاتفاق باطلاً لخالفته للنظام العام . والنص صريح في هذا المعنى ، إذ تقول المادة ٧/٧٣٩ مدني كما رأينا : « ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه . » ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك » .

وهكذا تتأكد فكرة الاسترداد ، إذ أحاطها القانون بضمانات ثلاثة تسد الطريق على التحايل : فهو قد أجاز الاسترداد صراحة ، وحرّم الاتفاق على

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٤٩٣ .

( ٢ ) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع النهائي في هذا الصدد : « وتسهيلاً لاستعمال هذا الحق ( حق الاسترداد ) أجاز المشروع أيضاً أن يكون إثبات الدفع بجميع الطرق ، بما في ذلك البيئة والقرائن ، حتى لو كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنهات » ( مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٣٠١ - ص ٣٠٢ ) .

ويترتب على جواز استرداد ما دفعه الخاسر أن الحق في الاسترداد يبق قائماً حتى لو وضع اللاعب المبلغ الذي يتناثر به على مائدة القمار أو أودعه شخصاً ثالثاً ، فله إذا خسر أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار أو ما أودعه الشخص الثالث ، وقد قررنا عكس هذا الحكم في عهد التقنين المدني القديم عندما كان الاسترداد غير جائز ( انظر آنفاً فقرة ٥٠١ في الخامس ) . وإذا قضى الخاسر ما خسر بطريق غير الوفاء للناشر كتظهير الورقة التجارية والوفاء بمقابل ، فإن هذا كله يعتبر في حكم الوفاء ، ومن ثم يجوز للخاسر أن يسترد . أما التخليط في البورصة فقد كان يمكن استردادها قبل دكرينو وتم ٢٤/٢٣ لسنة ١٩٠٩ ( انظر ما يلي فقرة ٥١٥ ) .

عدم جوازده ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق<sup>(١)</sup> .

٥٠٤ — تقادم دعوى المسترددين : وتتقدم دعوى الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه المأسار ما خسره ، وتقرر المادة ٧٣٩/٢ من قانون هذا الحكم إذ تقول كما رأينا : « ولئن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره » . وقد كان المشروع التمهيدى يجعل التقدم سنة واحدة ، ولكن المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع أشارت في الوقت نفسه إلى أنه يحسن أن تطال مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات<sup>(٢)</sup> . وقد أدخل هذا التعديل فعلا في لجنة المراجعة ، إذ جعلت مدة الاسترداد ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة<sup>(٣)</sup> . وبذلك انسقت أحكام استرداد دين المقامرة أو الرهان مع الأحكام العامة المقررة في دفع غير المستحق ، إذ مدة الاسترداد طبقاً لهذه الأحكام العامة هي ثلاث سنوات<sup>(٤)</sup>

( ١ ) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « والقاعدة التي تنص بجواز الاسترداد تحبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق حل ما يخالفها . وبذلك سد المشروع الطريق على التحايل ، إذ أجاز الاسترداد ، وحرّم الاتفاق على عدم جوازده ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٢ ) .

( ٢ ) وهنا ما جاء في المذكرة الإيضاحية : « ونقطة البيان أن الحق في الاسترداد ينقل إلى الورثة . فإذا مات المأسار بعد أن أدى ما خسره ، ولم يمسح على الدفع ، جاز للورثة أن يستردوا ما دفعه مورثهم . واستعمال الورثة لهذا الحق بعد موت مورثهم أكثر احتمالاً من استعمال المورث للحق حال حياته ( لذلك يحسن أن تطال مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات حتى ينتفع الوقت أمام الورثة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٢ ) .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٤٨٨ في الخامس .

( ٤ ) وقد نصت المادة ١٨٧ من قانون هذا إلى أن تسقط دعوى استرداد ما دفعه بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق . فيكون القانون قد فرض فرضاً غير قابل لإثبات العكس أن المأسار إذا دفع المأسار يكون عالمياً وقت الدفع أنه غير ملزم بالدفع وأن له الحق في الاسترداد ، ومن ثم يتقدم حقه بانقضاء ثلاث سنوات من وقت الدفع .

## الفصل الثاني

### الاستثناءات من تحريم المقامرة والرهان

٥٥٥ - نص قانوني : تنص المادة ٧٤٠ من التقنين المدني على ما يأتي :

١ - يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون شخصياً في الألعاب الرياضية ، ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه .

٢ - ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النصب<sup>(١)</sup> .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، ولكن الأحكام كان معمولاً بها<sup>(٢)</sup> .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٠٦ - وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٠ - وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٦ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ١٠٢٥ و ١٠٢٧<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٦ من المشروع المتهيد على الوجه الآتي : « ١ - يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون في الألعاب الرياضية . ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه . ٢ - ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النصب وسباق الخيل » . وفي لجنة المراجعة أضيفت كلمة « شخصياً » بعد كلمة « المتبارون » في الفقرة الأولى ، وحذفت من الفقرة الثانية سباق الخيل ، حتى لا يفسطه الاستثناء ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٧٢ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧١ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٠ ( مجموعة الأعمال التحضيرية : ص ٣٠٣ - ص ٣٠٤ ) .

(٢) وقد قضى في عهد التقنين المدني القديم بأن القانون الفرنسي نص صراحة على أنه لا يجوز دفع دعوى يطلب مبلغ نتيجة مسر أو رهان ، ماعدا الألعاب القائمة على المهارة وتنمية البنية ، كالسباق على الأقدام وسباق الخيل الخ ، وإنما للمحاكم تخفيض المبلغ إذا كان ظاهر الإيهام ، وعلى كل حال لا يجوز طلب استرداد ما دفع إلا إذا كان الرابع قد استعمل النش أو النصب ( المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ الهامة ١٢ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٣ ) .

(٣) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

ويتبين من النص المتقدم الذكر أن لقاعدة التي تقضى ببطان عقد المقامرة أو الرهان استثنائين متصوفاً عليهما صراحة يكون العقد فيها صحيحاً ملزماً للمتعاقدين : (١) المباراة في الألعاب الرياضية . (٢) ألعاب النصب . ويضاف إلى هذين الاستثنائين : (٣) سباق الخيل والرمية ، وكان قد أشير إلى هذا الاستثناء في المشروع التمهيدي . (٤) اليوع الآجلة في البورصة بموجب أحكام الذكرى رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ . فنبحث كلا من هذه الاستثناءات الأربعة .

### ١٥ - المباراة في الألعاب الرياضية

٥٠٦ - التفسير بين الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب : تستثنى الفقرة الأولى من المادة ٧٤٠ مدني ، كما رأينا ، من البطان و الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون شخصياً في الألعاب الرياضية . والألعاب الرياضية هي التي تقوم على المهارة في رياضة الجسم . وقد أوردت الفقرة الأولى من المادة ١٩٦٦ مدني فرنسي أمثلة على هذه الألعاب ، فقالت : « يستثنى من حكم المادة السابقة الألعاب الخاصة باستعمال السلاح ، وبالجرى أو سباق

— التنين المدني السوري م ٧٠٦ ( مطابق ) .

التنين المدني الليبي م ٧٤٠ : ١ - يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان المتعلق بالألعاب الرياضية حتى بين الأشخاص غير المتبارين . ٢ - ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوداق النصب .

( ويبيح التنين الليبي الرهان المتعلق بالألعاب الرياضية حتى بين الأشخاص غير المتبارين ، أما التنين المصري فلا يبيح ذلك إلا فيما بين المتبارين شخصياً ) .

التنين المدني العراقي م ٩٧٦ ( موافق ) .

تنين الموجبات والمقود اللبناني م ١٠٢٥ : وتستثنى من حكم المادة السابقة المراهقات المقودة بين الأشخاص الذين يشتركون في الألعاب المختصة بالتمرن على الأسلحة وبأشوع السباق والألعاب الرياضية - هل أنه يحق لقاضي أن يرد الدعوى إذا رأى القيمة فاحشة - وفي الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، لا يحق للوسطاء ، المرخص لهم على وجه قانوني في جمع بدلات المراهقة من الأشخاص غير المشتركين في الألعاب ، أن يطرحوا بحكم المادة السابقة . م ١٠٢٧ : إن لمة « لياقصيب » لا تتحول حق المعاهدة ، إلا إذا كانت مجازة على وجه قانوني . ( والتنين اللبناني يسير على غرار التنين الفرنسي ) .

الخليل ، وبالمسابقة بالعربات ، ولعبة الكرة ، وبغير ذلك من الألعاب التي تقوم على المهارة ورياضة الجسم<sup>(١)</sup> . فيدخل إذن في الألعاب الرياضية ، وتكون المباراة فيها مقابل جعل مشروعة ، جميع ألعاب الجمباز والألعاب السويدية ، والكرة ، والتنس ، ونفس الطاولة ، والجرى ، والقفز ، وسباق الخيل ، والجولف ، والراكيت ، والمصارعة ، والملاكمة ، والمبارزة بالشيش ، والبيارد<sup>(٢)</sup> ، والسباحة ، وللتجديف ، والرماية ، وكل لعبة أخرى تقوم على مهارة ورياضة الجسم .

ولا يدخل في الألعاب الرياضية ، فتكون المباراة فيها يجعل مقامرة غير مشروعة ، كل لعبة لا تقوم على رياضة الجسم ، ولو اعتمدت على المهارة الفكرية كالشطرنج<sup>(٣)</sup> والداما ، وجميع ألعاب الورق سواء كان للحظ فيها النصيب الأكبر أو كان النصيب الأكبر للمهارة ، ويدخل في ذلك البريدج واليوكر

(١) النص الفرنسي لقادة ١/١٩٦٦ مقرر فرنسي هو ما يأتي :  
Les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses à pied ou à cheval, les courses à chariot, le jeu de paume et autres jeux de même nature qui lient à l'adresse et à l'exercice du corps, sont exceptés de la disposition précédente.

(٢) وقد اختلف في فرنسا في لعبة البيارد . فبعض يرى أنها لا تعتمد على رياضة الجسم ، فلا تدخل في الألعاب الرياضية ( ديرانتون ١٨ فقرة ١١٠ - ترولون فقرة ٥٧ - لوران ٢٧ فقرة ١٩٨ - بودري وقال فقرة ٣٦ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ هامش ١٦ ) . وبعض يرى أنها تدخل في الألعاب الرياضية ، لأن فيها رياضة للجسم ( يون ١ فقرة ٦٠٩ - بلانيرول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ - چوسران ٢ فقرة ١٣٨٤ - باريس ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ ص ١٩٠٢ - ٢ - ٣٠١ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ٢ - ٥٣٣ - إكس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ ص ٩٣ - ٢ - ١٩ ) . وانظر في هذا الاختلاف أنسكلوبيدي دالوز ٣ لفظ Jeu-Pari فقرة ٩٦ .

وانظر في أن البيارد لعبة يتغلب فيها الحظ على المهارة : استئناف غنط ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ م ٢٤ - ٣٥ - وانظر عكس ذلك وأن البيارد تتغلب فيه المهارة على الحظ كما هو واضح : استئناف غنط ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ م ٢٤ - ٣٦٤ .

(٣) يون ١ فقرة ٦١٠ - بودري وقال فقرة ٣٥ ص ١٧ - يمان ١٢ مكرر فقرة ٨٠٨ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ هامش ١٦ - بلانيرول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ - بلانيرول وريبير وبيولانچيه ٢ فقرة ٣١٩٥ - محمد كامل مرسي فقرة ٣٨٣ ص ٣٧٧ - عكس ذلك ترولون فقرة ٥٠ .



والكونكان وغيرها من ألعاب الورق المعروفة . كذلك لا يدخل في الألعاب الرياضية كل لعبة أخرى ولو لم تكن من ألعاب الورق ، ولو اعتمدت على المهارة ، ما دامت لا تقوم على رياضة الجسم ، وذلك كالطولة والومينو ، ومن باب أولى لو اعتمدت على مجرد الحظ كالروليت .

٥٠٧ - متى تكون المباراة في الألعاب الرياضية مشروعة : والألعاب الرياضية ، على النحو الذي حددناه ، تكون المباراة فيها مشروعة ، لتشجيع هذه الألعاب ولإيجاد حافز من الكسب للإقبال عليها ، لأنها ألعاب - كما تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى - « يكون من شأنها تقوية الجسم واستكمال أسباب الصحة » (١) .

ويشترط ، حتى تكون مشروعة ، أن يكون العقد قد تم بين المتبارين أنفسهم . والنص صريح في هذا المعنى ، إذ تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٤٠ مدنى كما رأينا : « الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصياً » (٢) . ويلاحظ أن كلمة « الرهان » هنا غير دقيقة ، فقد قلنا أن الرهان لا يقوم فيه المرهونون بأى دور إيجابى لتحقيق الواقعة التى يعلق عليها الرهان ، أما هنا فالمتبارون في الألعاب الرياضية يقوم كل منهم بلور إيجابى للفوز في المباراة (٣) . وعلى ذلك لا يكون العقد صحيحاً ، بل يكون رهانا غير مشروع ، إذا ترأهن النظارة أو غير المتبارين أنفسهم على فوز أحد المتبارين . ففي سباق الخيل مثلا ، إذا تم العقد بين المتسابقين أنفسهم كان صحيحاً ، أما إذا ترأهن غير المتسابقين على من يفوز من المتسابقين فإن العقد يكون رهانا غير مشروع . فإذا تم العقد بين المتبارين أنفسهم ، كان صحيحاً (٤) كما قلنا . ويشترط

( ١ ) مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٣٠٣ .

( ٢ ) ونقول المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى في هذا الصدد : « بشرط أن يكون عقد الرهان بين المتبارين أنفسهم في هذه الألعاب ، حتى يكون هذا وسيلة لتشجيعهم » ( مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٣٠٣ ) . وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٨ ص ٣٨٤ .

( ٣ ) انظر أيضاً فقرة ٤٨٤ .

( ٤ ) وكان القضاء في عهد التتتين المدنى القديم يقضى بذلك دون أن يكون هناك نص ، فقد قضى بأن القانون الفرنسى نص صراحة على أنه لا يجوز رفع دعوى بطلب مبلغ نتيجة سباق لورهان ، ماعدا الألعاب القائمة على المهارة وتندة البنية كالسباق على الأقدام وسباق الخيل ( المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ الهامة ١٤ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٣ ) .

أن يكون كل من المتبارين أهلاً ، أي أن تكون له أهلية التصرف في المبلغ الذي يدفعه عند الخسارة . ومن ثم يجب أن يكون هذا المبلغ من ريع ماله إذا كان ممزاً مأذوناً له في إدارة ماله وفي التصرف في ريع هذا المال ، ويصح أن يكون المبلغ من رأس ماله إذا كان كامل الأهلية أي بالغاً رشيداً<sup>(١)</sup> . كذلك يجب أن يكون التراضي على المباراة خالياً من عيوب الغلط والتدليس والإكراه<sup>(٢)</sup> . وليس في ذلك إلا تطبيق للقواعد العامة<sup>(٣)</sup> .

**٥٠٨ - جواز تخفيض قيمة الرهان إذا لم يبالغا فيه : وإذا تم العقد بين المتبارين صحيحاً على النحو الذي قلناه ، فإن من يخسر المباراة يلتزم بدفع المبلغ المتفق عليه من كسب . ولكن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٧٤ مدني تقول كما رأينا : « ولكن للقاضي أن يخفف قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه » . فإذا اتفق المتباريان على مبلغ يزيد كثيراً عما تقتضيه أهمية المباراة ، أو يتجاوز حدود ما تفرضه حالة المتبارين أو ما تفرضه ثروة كل منهما<sup>(٤)</sup> ، اعتبر هذا مضايقة ، وكان يجوز له أن يخفف القاضي المبلغ إلى الحد**

(١) جيوار فقرة ٥٧ - بودرى وقال فقرة ٧٠ - بلانويول وريبير ويسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ .

(٢) جيوار فقرة ٥٨ - بودرى وقال فقرة ٧٢ - ومن باب أولي لو كان أحد اللاعبين فاقده الوحي بسبب السكر مثلاً ، فإن العقد يكون باطلاً ( بودرى وقال فقرة ٧١ ) . ولا يعتبر تدليساً أن يخفى أحد المتبارين قوته عن الآخر حتى يحرمه إلى المباراة ( بودرى وقال فقرة ٧٢ - عكس ذلك بون ١ فقرة ٦١٦ - جيوار فقرة ٥٨ ) .

(٣) ويحدث كثيراً أن تقع مباريات رياضية بين هيئات مختلفة ، وتخصص جائزة أكثر ما تكون جائزة أدبية - تتشغل في صورة كأس مثلاً - تعطى الهيئة التي تفوز في هذه المباريات . وصاحب الكأس يعتبر أنه قد وهب الكأس للفائز ، ولذلك لا تدخل هذه الحالة فيما نحن بصدده . كذلك لا تدخل حالة مباريات الكرة أو المصارعة أو الملاكمة مثلاً ، حيث يدفع أفراد جمهور النظارة أجوراً لمشاهدة المباريات ، ومن هذه الأجور ينحصر مبلغ من المال يطلى للفائز ، وقد ينحصر مبلغ أقل يطلى لنهر الفائز . فالعقد ما بين أفراد الجمهور ومتطلي المباراة هو العقد المعروف بعقد النظارة ، ومن دخل المباراة من اللاعبين والمصارعين والملاكين لا يرهنون ، وإنما يأخذون من متطلي المباراة أجراً عن فوزهم إذا فازوا ، أو أجراً عن عدمهم إذا لم يفوزوا .

(٤) جيوار فقرة ٥٣ - بودرى وقال فقرة ٦٦ - بلانويول وريبير ويسون ١١ فقرة ١٢٠٦ - وكذلك يرجع إلى ما تعود المتبارون من قبل ( بون ١ فقرة ٦١٩ - بودرى وقال فقرة ٦٦ - عكس ذلك جيوار فقرة ٥٣ ) .

المناسب ، ويحكم بالمبلغ المخفض لمن فاز في المباراة<sup>(١)</sup> . وإذا دفع الخاسر كل المبلغ ، فله أن يطلب من المحكمة تخفيضه وأن يسترد الفرق من كسب .

أما التقنين المدني الفرنسي فقد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٩٦٦ منه على ما يأتي : « ومع ذلك يجوز للمحكمة أن ترفض الطلب إذا تبين أن المبلغ باهظ » . فالمشرع الفرنسي ، في حالة ما إذا كان المبلغ باهظاً ، يعتبر العملية كلها مضاربة غير مشروعة ، ويقضى ببطالها أصلاً ، ومن ثم يرفض التقاضي طلب الفائز ، ولا يقضى له حتى بمبلغ مخفض<sup>(٢)</sup> . وغنى عن البيان أنه إذا دفع الخاسر مختاراً المبلغ للفائز ، فإنه لا يستطيع في القانون الفرنسي أن يسترد شيئاً مما دفعه ، وذلك نزولاً على حكم المادة ١٩٦٧ مدني فرنسي وقد رأيناها تقضى بأن من خسر لا يجوز له في أية حال أن يسترد ما دفعه مختاراً<sup>(٣)</sup> :

## § ٢ - ألعاب النصيب

٥٠٩ - **الأصل هو محرم ألعاب النصيب** : لعبة النصيب لعبة يساهم فيها عدد كبير من الناس ، كل يدفع مبلغاً صغيراً ابتغاء كسب النصيب (lot) . والنصيب مبلغ أو عدة مبالغ - وقد يكون شيئاً أو عدة أشياء - توضع تحت السحب ، فيكون اكل مساهم رقم معين ويسحب من بين هذه الأرقام عن طريق محض الحظ الرقم أو الأرقام الفائزة<sup>(٤)</sup> . ولعبة النصيب على الوجه الذي

(١) وتوهم المذكرة الإيضاحية للمشروع التهدي أنه لا يخفض إلا الرهان من غير اللاعبين إذا كان مبالغاً فيه ، إذ ورد في هذه المذكرة ما يأتي : « أما الرهان من غير اللاعبين ، إذا كان مبالغاً فيه ، يجوز للقاضي تخفيضه بالقدر الذي تتحقق به فكرة التشجيع دون زيادة » (مجموعة الأعمال التوضيحية ص ٣٠٣) . والصحيح أن الذي يخفض إذا كان مبالغاً فيه هو المبلغ الذي اتفق عليه المبادرون أنفسهم فيما بينهم ، أما الرهان من غير المتبارين فهو مشروع كما قدمنا ولا يجوز الحكم به ولو لم يكن مبالغاً فيه .

(٢) ديرانتون ١٨ فقرة ١١١ - ترولون فقرة ٥١ - لوران ٢٧ فقرة ١٩٩ - بون ١ فقرة ٦٤٩ - جيوار فقرة ٥٣ - بودرى وقال فقرة ٦٧ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٦ .  
(٣) يون ١ فقرة ٦٥٢ - جيوار فقرة ٨٢ - بودرى وقال فقرة ٦٨ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٦ .

(٤) ويعتبر من ألعاب النصيب وضع شيء شائع بين أكثر من مالك واحد في السحب ، وكذلك إصدار سندات مصحوبة بنصيب (obligations à lots) (بودرى وقال فقرة ٦٢ -

ببناءه تعتبر مراهنه ، فكل مساهم فيها يراهن على أن رقه هو الفائز ، فإن صلق قوله فاز بالنصيب ، وإن لم يصلق خسر المبلغ الذى دفعه<sup>(١)</sup> . وحض الحظ كما قدمنا هو الذى يتحكم فى تعيين من هو الفائز . لذلك يكون الأصل أن جميع ألعاب النصب محرمة باعتبارها مراهنات غير مشروعة . فتكون المراهنة باطله ، ويموز لكل مساهم أن سترد ما دفعه ، ويسترد من الفائز ما كسب<sup>(٢)</sup> .

= پلانيول وريير وييسون ١١ فقرة ١٢١٥ - نقض فرنسى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٣ - ١ - ٣٦٩ - نقض فرنسى جنائى ١٤ يناير سنة ١٨٧٦ دالوز ٧٦ - ١ - ١٨٥ . ويعتبر أيضاً من ألعاب النصب وضع أجهزة أوتوماتيكية تحت تصرف الجمهور ، يضع فيها اللاعب مبلغاً صغيراً من النقود ، يخسره أو يفوز بمبلغ أكبر أو بشئ أكبر قيمة .

أما النصب المجانى ، الذى لا يدفع فيه المساهمون شيئاً ، فشروع ( بودرى وقال فقرة ٦٣ - پلانيول وريير وييسون ١١ فقرة ١٢١٤ ص ٥٦٦ - نقض فرنسى جنائى أول يولييه سنة ١٩٣٢ دالوز الأسبوعى ١٩٣٢ - ٤٤٦ ) . ولا يعتبر نصيباً مجانياً أن تخصص جريدة أو مجلة جوائز لقرائها بطريق السحب ، بل يكون هذا نصيباً غير مشروع ( باريس ١٣ فبراير سنة ١٨٨٣ سريه ٨٥ - ٢ - ١٧٩ - بودرى وقال فقرة ٦٣ ص ٣٧ هامش ٣ - *Frèrejoux du Saint* فقرة ١٩٣ ) . ويكون أيضاً نصيباً غير مشروع أن يعلن تاجر أنه يرد لعملائه ما دفعوه أثماناً لمشترياتهم إذا وقع الشراء فى يوم من أيام الشهر يعين فيما بعد ( پلانيول وريير وييسون ١١ فقرة ١٢١٦ ص ٥٦٨ هامش ١ ) . وقد قضت محكمة النقض بأن لعبة الطبول لا تدخل فى أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد فى القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية . وليست أيضاً من أنواع القمار المحظور مزاولتها فى المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية فى ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطبول ، وأنها لم تكن تعدو وقتذاك عملاً من أعمال اليانصيب فيما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب ( نقض جنائى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ الحامدة ٣٧ رقم ٤٧٣ ص ١٠٨٨ ) .

( ١ ) ومن المبالغ التى يدفعها المساهمون فى المراهنة يتكون النصب أو الأرصدة التى توضع تحت السحب ، بعد اقتطاع جزء منها لمواجهة المصروفات وإدارة النصب وما عسى أن تخصص به الجمعيات الخيرية التى يرخص لها فى تنظيم النصب مما يعينها على الأعمال الخيرية التى تقوم بها .

( ٢ ) وهذا هو أيضاً الحكم فى القانون الفرنسى ، فقد حرم قانون ٢١ مايو سنة ١٨٣٦ جميع ألعاب النصب وجعلها جريمة ، إلا ما رخص فيه إدارياً لأغراض غيرية أو لمصلحة عامة . وبتلآن ألعاب النصب بتلآن مطلق ويعتبر من النظام العام ، ويختلف عن بتلآن عقود المقامرة وقرهات الأخرى فى أن المادة ١٩٦٧ ملى فرنسى لا تطبق على ألعاب النصب ، لأن سبب هذه =

هنا إلى جانب الجزاء الجنائي. فقد نصت المادة ٣٥٣ من تقنين العقوبات على ما يأتي : « يعاقب بهذه العقوبات أيضاً (الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من وضع للبيع شيئاً في الفمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة ، وتضبط أيضاً بلجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة في الفمرة » . وسنرى أيضاً أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ يعاقب بعقوبة المخالفة التجول بأوراق النصب لبيعها وأعمالاً أخرى متعلقة بالنصب .

٥٩٠ - استثناء أوراق النصب المرفعة فيها من الترميم : وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٤٠ مدني كما رأينا على ما يأتي : « ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النصب » . ويكون ذلك عادة كما نقول المذكورة الإيضاحية للمشروع التهديدي ، « توخياً لتحقيق بعض الأغراض الخيرية التي تقوم على اقتطاع جزء من الكسب الذي تدره هذه الألعاب » (١) .

والقانون الذي ينظم ألعاب النصب ، ويحرمها في الأصل مع جواز الترخيص في بعضها لأغراض خيرية ، هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال « البانصيب » (٢) . وتحرم المادة الأولى من هذا القانون الأعمال الآتية إذا كان القيام بها بغير ترخيص إداري من الحكومة : أولاً - التجول بأوراق البانصيب ( اللوترية ) وبيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها في المحلات العمومية . ثانياً - التجول بجيوانات ممتعة أوحية أو شيء من الأشياء الأخرى مع عرضها على الجمهور بصفة بانصيب (٣) . ثالثاً - التعريف بوجود يا نصيب

« الألعاب غير مشروعة ولا يتخلف عنها التزام طبعي حتى في رأى من ينهب إلى تخلف التزام طبعي من عقود القماره والرهان ، ومن ثم يجوز استداده ما دفع ( بلانبول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٤ ص ٥٦٦ ) .

( ١ ) مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٤ .

( ٢ ) انظر القوانين والقرارات المتعلقة بهذا القانون في فهرس التشريعات للأستاذين أحمد خير أبو شادي ونعيم عطية ص ٢٥١ تحت لفظ « بانصيب » .

( ٣ ) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن القانون لا يشترط أن يكون الخالف مالكا للأشياء التي يستخدمها في ألعاب النصب ، فيكون أن يكون قد استعملها لعرضها على الجمهور للحصول على بعض الأشياء بطريق السحب ( استئناف مختلط ٩ أبريل سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٣٠٦ ) .

أو تسهيل تصريف أوراقه بإعلانات منشورة أو ملصوقة أو بإحدى طرق العرض أو بغير ذلك من وسائل النشر<sup>(١)</sup>. وتقتضى المادة الثانية بالألا تعتبر من أعمال النصيب السندات المالية ذات الأرباح باليانصيب (valeurs à lots) المأذون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل لإصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها ، ولكن بيع مجرد البخت في سبب هذه السندات يدخل تحت حكم المنع المنصوص عليه في المادة الأولى<sup>(٢)</sup>. وتقرر المادة الثالثة (المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١١) الجزء الجنائي على من يخالف أحكام القانون ، وهو الغرامة التي لا تتجاوز مائة قرش ، وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي أن يحكم فوق الغرامة بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً. وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بمصادرة الأوراق والأشياء التي جرى استخدامها في ارتكاب المخالفة ، ويجوز له أيضاً أن يأمر بإغلاق المحال التي جرى استخدامها بصفة مكاتب لأعمال النصيب<sup>(٣)</sup>.

فالقانون إذن يعاقب على أعمال النصيب المبينة فيما تقدم ، فضلاً عن اعتبارها باطلة من الناحية المدنية على الوجه الذي سبق أن بيناه. ومع ذلك يجيز القانون ، كما رأينا ، أن ترخص جهة الإدارة في عمل معين من أعمال النصيب لأغراض خيرية تقوم على اقتطاع جزء من الكسب للصرف منه في وجوه البر والخير. فتمت رخصت الإدارة في عمل النصيب ، أصبح مشروعاً ، ولم يجز للمساهمين في هذا العمل أن يستردوا ما دفعوا ، ويكون للفائز الحق في المطالبة بما فاز به. وأكثر ما تكون أوراق النصيب لحاملها ، فمن يتقدم بالورقة ذات الرقم

(١) استئناف مخطط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١١٢ - ٢٣ يناير سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ٩٢.

(٢) وقد قضت محكمة الاستئناف المخططة بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ قد انتصر على بيان الفرق بين السندات المالية ذات الأنصبة وأوراق النصيب ، فلا يمكن الادعاء بأن السندات المالية ذات الأنصبة التي أجازها القانون المذكور تعتبر باطلة من وجهة القانون المفق (استئناف مخطط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤) ، وانظر في أوراق النصيب المأذون فيها من حكومة أجنبية : استئناف مخطط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١١٢ - ٢٣ يناير سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ٩٢.

(٣) انظر استئناف مخطط ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ م ٢٦ ص ٦٤ - ٩ أبريل سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٢٠٦ - وانظر محمد خليل عيسى قرة ٣٩٣.

المسحوب ، كان له الحق في الجائزة المكسوبة ، وليس على حامل الورقة أن يثبت ملكيته لإياها<sup>(١)</sup> . فإذا فقدت الورقة ، جاز لصاحبها أن يثبت ملكيته لها بالرغم من تقديمها وفقاً للقواعد العامة في الإثبات ، مع ملاحظة أن العبرة في الورقة الفائزة بقيمة الجائزة المكسوبة لا بشئ الورقة ، فإذا كانت الجائزة المكسوبة تزيد على عشرة جنيهات لم يحز الإثبات إلا بالكتابة أو بما يقوم مقامها حتى لو كان ثمن الورقة لا يزيد على عشرة جنيهات<sup>(٢)</sup> . والفائز هو من يملك

(١) نقض فرنسي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٥٣ دالوز ٥٤ - ٥ - ٤٧٢ - بودرى وقال  
فقرة ٨٠ - Frèrejouan du Saint - فقرة ٢١٣ وفقرة ٢٢٣ . وقد عمكة النقض في مصر  
بأن الورقة الرابعة بمجرد إعلان نتيجة السحب تنقلب صكاً بالجائزة التي يرجحها ، ويكون  
من حق حاملها أن يطالب بالجائزة نقوداً كانت أو عيناً سنية (نقض مدني ٨ يناير سنة ١٩٤٢  
مجموعة عمر ٣ رقم ١٣٤ ص ٤٠٢) .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتنافسون قد رموا بانتقالهم إلى غرض معين وتحقق لهم هذا الغرض بالفعل ، ثم تنازعا بعد ذلك على الاتفاق ذاته من حيث وجوده ، فإن العبرة في تقدير قيمة النزاع في صدد تطبيق قواعد الإثبات تكون بقيمة ذلك الغرض ، ولو كانت قيمة ما ساهم فيه المتنافسون جميعهم ما يحوز الإثبات فيه بالنية . ولما كان الغرض من أوراق التنصيب التي تصدرها الجمعيات الخيرية طبقاً لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ هو الاستفادة هذه الجمعيات بجزء من المبالغ التي تجمع لتنفقها في الوجوه النافعة ، ثم فوز بعض مشترى تلك الأوراق بالجوائز المسماة فيها ، كان كل من يشتري ورقة مساهماً في الأعمال الخيرية وفي الجوائز التي ترجحها الأوراق المسحوبة بنسبة ما دفعه من ثمن . وهذا تعتبر الجائزة مساهمة من صاحب الورقة ببض ما دفعه ومن المشترين ببض ما دفعوه ، وهم جميعاً واضعون من بائع الأمر بأن يحملوا هذه المساهمة عرضة لتقصية مقابل الأمل في الربح . وهذا يقترب عليه أن الورقة الرابعة بمجرد إعلان نتيجة السحب تنقلب صكاً بالجائزة التي يرجحها ، ويكون من حق حاملها أن يطالب بالجائزة نقوداً كانت أو عيناً معينة . وإذا فالجائزة في الواقع هي موضوع التماثل والغرض الملحوظ فيه عند مشترى الورقة وعند الهيئة التي أصدرت ورقة التنصيب على السواء . أما الورقة الرابعة فهي سند الجائزة ومظهرها الوحيد ، فلا تكون الجائزة مستحقة إلا بها . والقيمة المدفوعة ثمنها لا يكون لها عتدلة وجود إذ هي قد صارت مستهلكة في الجوائز وفي الأغراض التي من أجلها أصدرت أوراق التنصيب . ولما كانت أوراق التنصيب غير اسمية ، فإن الورقة الرابعة تكون سنداً لحاملها بالجائزة . وإذا كانت العبرة في ملكية السندات التي من هذا النوع هي الجائزة ، فإن صاحب الحق في المطالبة بالجائزة هو من تكون يده الورقة الرابعة . فإذا ما ادعى غيره استحقاق الجائزة كلها أو بعضها ، فإنه ، في غير حاله السرقه والضلع ، يتعين اعتبار القيمة المطلوبة ، لا بالنسبة إلى المحكمة المختصة فقط بل بالنسبة إلى قواعد الإثبات أيضاً ، بحيث إذا كانت قيمة المدعى به تزيد على ألف قرش كانت الإثبات بالكتابة (نقض مدني ٨٨ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة عمر ٣ رقم ١٣٤ ص ٤٠٢) - وانظر بودرى وقال فقرة ٨٢ - وانظر عكس ذلك وأن العبرة بشئ الورقة لا بقيمة الجائزة : أنسيلو يدي دالوز ٣ لفظ Jeu-Pari فقرة ١٤٣ .

الورقة وقت السحب ، لا من يملكها وقت دفع الجائزة<sup>(١)</sup> . وإذا حلت ورتان أو أكثر الرقم الفائز في جائزة واحدة ، كان لحامل كل من هذه الأوراق الحق في المطالبة بالجائزة<sup>(٢)</sup> .

### § ٣ - سباق الخيل والرماية

٥٩١ - **تحرير المراهنة على سباق الخيل والرماية** : قدما أن سباق الخيل والرماية تعتبر من الألعاب الرياضية التي تقوم على رياضة الجسم ، ومن ثم تجوز المباشرة فيها بشرط أن يكون التعاقد بين المتبارين أنفسهم<sup>(٣)</sup> . أما إذا كان الرهان من غير المتبارين ، فهذه مراهنة غير مشروعة ، وتكون باطلة ، ويجوز لمن دفع الرهان أن يسترد ما دفع ، كذلك يجوز استرداد الجائزة من الفائز .

( ١ ) فلو كان من يملك الورقة الفائزة وقت السحب لا يعلم بفوزه ، وباع الورقة بعد السحب إلى غيره ، جاز له أن يطعن في البيع بالنقض ، وكان هو الذي يستحق الجائزة لا المشتري ( السين ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ جازيت دي تريبيو ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - بودرى وقال فقرة ٨١ Saint Frèrejouan فقرة ٢١٦ ) .

( ٢ ) باديس ١٨ مارس سنة ١٨٥٣ سريه ٥٣ - ٢ - ٢٠٩ - بودرى وقال فقرة ٨٣ - Frèrejouan du Saint فقرة ٢١٤ - ولكن إذا ثبت أن إحدى الأوراق مزورة ولم يثبت خطأ في جانب منظمي التصيب ، لم يكن لصاحب الورقة المزورة حق في الجائزة ( أنسيلويدي دالوز Jeu-Pari فقرة ١٤٥ ) .

هذا ومن حق حامل ورقة التصيب أن يطلب إجراء السحب طبقاً لنظام المقرر ، حتى لو لم يتم بيع جميع أوراق التصيب المعروضة على الجمهور ( بودرى وقال فقرة ٧٦ ) . وإذا أغفل سهواً وضع رقم ورقة بين الأرقام التي يجري من بينها السحب ، كان لصاحب هذه الورقة الحق في التوضي ( بودرى وقال فقرة ٨٤ ) . ويجوز في السندات ذات التصيب اشتراط أن السند الذي لم يسدد ثمنه وقت السحب لا يكون له الحق في الجائزة حتى لو فاز في السحب ( بودرى وقال فقرة ٧٧ ) . فإذا فاز السند غير المسدد ثمنه في السحب ، كانت الجائزة من نصيب الشركة التي أصدرت السندات ، وليس لأصحاب السندات الأخرى طلب إعادة السحب ( بودرى وقال فقرة ٧٩ ) . كما يجوز اشتراط أن صاحب الورقة الفائزة ، إذا لم يتقدم المطالبة بالجائزة في خلال مدة معينة من وقت السحب يسقط حقه فيها ، ويكون الشرط صحيحاً ، ويسقط الحق في الجائزة إذا لم يطالب بها في خلال المدة المعينة ( استئناف غسناط ٤ يونيو سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٩ ) .

( ٣ ) انظر أيضاً فقرة ٥٠٦ - وفي سباق الخيل يجوز أن تكون المباراة بين أصحاب الخيول المتسابقة ، لا بين من يقود هذه الخيول Jockeys في السباق ( بودرى وقال فقرة ٤١ ص ١٩ وقرة ٤٣ ص ٢٠ ) .



وهنا أيضاً ، إلى جانب هذا الجزاء المدني ، جزاء جنائي . فقد قضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ في شأن المراهنة على سباق الخيل وري الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، وهي المادة المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ، بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلثائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه على : ( أ ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رى الحمام أو غيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، سواء أكان ذلك بالذات أم بالواسطة . ( ب ) كل من استعمل نوعاً من أنواع الرهان المشار إليه في أية جهة وبأية صورة ، سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أم مستديمة ، أو جعل نفسه وسيطاً في هذه المراهنات . ( ج ) كل من أخفى أو ساعد على إخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان المتقدم ذكره . وفي حالة العود يجوز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المتقدمة بشرط عدم تجاوز مثل هذا الحد . وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ، ويحكم بمصادرتها لحساب الحكومة . وقضت المادة الثانية من نفس القانون ( المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ) بتوقيع هذه العقوبات نفسها على كل صاحب محل عام أو مدير له يسمح بحصول مراهنات في محله مخالفة لأحكام القانون ، ويجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر ، وفي حالة العود في مدى ثلاث سنوات يحكم القاضي بإغلاق المحل نهائياً<sup>(١)</sup> .

٥١٣ - المراهنات بإذن إداري خاص وهل هي استثناء ؟ : وقد رأينا أن المشروع التمهيدى للفقرة الثانية من المادة ٧٤٠ مدني كانت تجري على

( ١ ) انظر استئناف مخطوط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٨٧ - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٦٥ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م ٥٠ ص ٧٣ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٨٢ .  
وانظر في فرنسا قانوناً مماثلاً يعاقب وكالات المراهنة على سباق الخيل ، وهو قانون ٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بقوانين أول أبريل سنة ١٩٠٠ و ٤ يونيو سنة ١٩٠٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ ( بودري وفال فقرة ٤٤ ص ٢١ حاش ٤ - بلانويلوربيير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٢ ) .

الوجه الآتي : « ويستثنى أيضا ما رخص فيه من أوراق التصبب وسباق الخيل » . وفي لجنة المراجعة حذف سباق الخيل من هذه الفقرة « حتى لا يشمل الاستثناء »<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك فإن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، وهو القانون الذي سبقت الإشارة إليه ، تقضى المادة الرابعة منه بأنه يجوز لجمعية سباق الخيل الموجودة الآن وللجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضة إجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان ، وذلك بمقتضى إذن خاص . وتقضى المادة الخامسة بأن الإذن المذكور يمنع بقرار من وزير الداخلية<sup>(٢)</sup> ، وله الحرية في أن يعطى هذا الإذن أو أن يرفضه ، كما له أن يجعله مقصوراً على الرهان المتبادل أو أن يعين مدته . ويجوز أيضاً أن ينص في القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لصرفه في تربية الخيل إذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل ، أو لصرفه في ترقية تعليم الرياضة البدنية أو في الأعمال الخيرية المحلية أو في أعمال الإسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه في هذه الشؤون كلها جميعاً ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط الميينة في القرار الذي يصدر بالإذن . ويعين في هذا القرار المكان أو الجهة التي يجب أن تجري فيها المراهنة ، ولا تتعداه ، وينص فيه على جميع الإجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والخداع<sup>(٣)</sup> .

فهل يفهم من ذلك أنه إذا صدر قرار إداري يرخص في إجراء المراهنة على سباق الخيل أو الرماية أو غيرها من الألعاب ، فإن المراهنة تكون في هذه الحالة مشروعة ، ولا يجوز للمراهنين أن يستردوا ما دفعوه من رهان ، ولئن فاز في المراهنة حتى المطالبة بما فاز به من رهان ؟ .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٣ وص ٣٠٤ - وانظر آنفاً فقرة ٥٠٥ في الماشر .

(٢) وقد نقل القانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٤ اختصاص وزير الداخلية إلى وزير الشؤون البلدية والقروية .

(٣) وقد صدرت لائحة في أول مايو سنة ١٩٢٢ بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ - انظر محمد كامل مرسى فقرة ٢٩٤ وص ٢٩٢ هامش ١ .

في فرنسا لا يعنى الترخيص الإدارى بإجراء سباق الخيل إلا من العقوبة الجنائية وحدها ، وتبقى المراهات على سباق الخيل غير مشروعة من الناحية المدنية ، فلا يجوز إجبار من خسر الرهان على الدفع ، ولكنه إذا دفع ما خسره لم يستطع أن يسترد ما دفع<sup>(١)</sup>

وفي مصر ، فى عهد التقنين المدنى القديم ، قضت محكمة الاستئناف المختلطة فى هذا المعنى بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، وهو قانون يهدف إلى توقيع عقوبة جنائية على كل من حرص أو أعطى أو تلقى رهانا على سباق الخيل ، بإلغائه هذه العقوبة لصالح من يحصل على ترخيص إدارى ، لم يعدل فى المبادئ المقررة فى القانون المدنى بشأن المقامرة والرهان<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن التقنين المدنى الجديد لم يرد العدول عن هذا المبدأ ، فقد قلنا أن المشروع التمهيدى للمادة ٧٤٠ مدنى كان يستثنى من عدم المشروعية المدنية سباق الخيل ، وفى لجنة المراجعة حذف سباق الخيل « حتى لا يشمل الاستثناء » . ونرى من ذلك أن المراهات على سباق الخيل ، حتى لو كان هناك ترخيص إدارى ، تبقى غير مشروعة من الناحية المدنية . ولما كان التقنين المدنى الجديد أجاز ، خلافاً للتقنين المدنى الفرنسى ولما جرى عليه العمل فى عهد التقنين المدنى القديم ، استرداد ما دفعه الخاسر ، فإنه يترتب على ما قدمناه أن المراهن من غير المتبارين فى سباق الخيل لا يجبر على دفع خسارته وإذا دفعها يستردها ، وأن الفائز فى المراهة من غير المتبارين لا يستطيع المطالبة بما كسب ؛ وقد كان الأمر فى عهد التقنين المدنى القديم أخف وطأة ، إذ أن المراهتين على سباق الخيل يدفعون رهانهن مقدما قبل ظهور نتيجة السباق ، فلم يكنوا يستطيعون استرداد ما دفعوا<sup>(٣)</sup> . أما الآن ،

( ١ ) السين ٤ يناير سنة ١٨٩٣ دالوز ٩٧ - ٢ - ١٢٤ - ٨ يولية سنة ١٩١٠ جازيت دى پاليه ١٩١٠ - ٢ - ٩٧ - محكمة صلح الجزائر ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٧ جازيت دى پاليه ١٩٢٧ - ٢ - ٧٧١ - أنسيكلويدى دالوز ٣ لفظ Jeu - Pari - نقرة ١٢٤ .

( ٢ ) استئناف مخطط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - ومع ذلك فقد كانت نفس المحكمة قد قضت قبل ذلك بمدة وجيزة بأن تطبيق نظرية السبب غير المشروع على دين القمار يجب أن تستثنى منه المراهات التى تنظمها الدولة كسباق الخيل ، فإن هذه المراهات تخضع لتشريع خاص ( استئناف مخطط ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٤١ ) .

( ٣ ) استئناف مخطط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - بل إنه قضى فى عهد التقنين -

في عهد الصنّين المئتي الجديد ، فإنهم يستطيعون الاسترداد ، وهذا يعمل وضع السباق المرخص فيه وضعاً غير مستقر .

#### ٤ - البيع الآجلة في البورصة

##### ٥١٣ - ماهي البيع الآجلة في البورصة : يعاقد المتعاملون في

البورصة في الأوراق المالية المسعرة أو في البضائع ، فلا يلتزم البائع بالتسليم الناقل للملكية ، ولا يلتزم المشتري بدفع الثمن ، إلا بعد أجل يعمل في يوم معين يسمى يوم التسفية ، وهذا ما يسمى بالبيع الآجل (marché à terme) ، ولما كان البيع من المثليات ، فهو إما أوراق مالية أو بضائع ، فإن مثلها يوجد في السوق ويستطيع البائع وقت التسليم أن يشتريها بالتقد . ولذلك يصعد كثير من المتعاملين إلى بيع أوراق أو بضائع لا يملكونها وقت البيع ، اعتماداً على استطاعتهم الحصول عليها من السوق وقت التسليم ، وهذا ما يسمى بالبيع الآجل على المكشوف (à découvert) . وكثيراً ما تنصرف نية البائع إلى عدم التسليم أصلاً ، وتنصرف نية المشتري إلى عدم التسليم أصلاً ، وتزول عملية البيع والشراء إلى مجرد دفع القروق بين الأسعار . ويبان ذلك أن البائع يبيع بعباً آجلاً مائة سهم مثلاً بسعر السهم عشرة جنيهات ، ويكون معتمداً على أن سعر السهم سيهبط يوم التسليم إلى تسعة جنيهات ، فهو إذن مضارب على المبوط . أما المشتري الذي اشترى هذه الأسهم بسعر السهم عشرة جنيهات ، فإنه يكون معتمداً على أن سعر السهم سيبعد يوم التسليم إلى أحد عشر جنيناً ، فهو إذن مضارب على الصعود . وعند حلول يوم التسليم قد يتحقق أمل البائع فينزل سعر السهم إلى تسعة جنيهات ، وعند ذلك لا يسلم البائع المشتري مائة سهم سعر السهم منها تسعة جنيهات ويتقاضى

= الملف القديم بأنه إذا عين مباد ١٥ يوما يجب أن يقدم الفائز في سياق الخيل في خلالها تذكرته القاربة ، كان هذا الشرط صحيحاً ، وإذا لم يقدم الفائز التذكرة في هذا الميعاد سقط حقه في الجائزة (الإسكندرية المخططة ٥ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٦٠ ص ٩) . ويفهم من هذا ، بدلول المخالفة ، أن الفائز لو قدم تذكرته في الميعاد كان له الحق في المطالبة بالجائزة ، وهذا يتضح مع ما سبق أن قضت به محكمة الاستئناف المخططة ، فيما تضمنه (انظر آتفاً الملامح السابق) ، من أن تطبيق نظرية السبب غير المشروع على دين القمار يجب أن تستثنى من المراتب التي تنظمها الدولة كميات الخيل .

منه الثمن على أساس أن ثمن السهم هو عشرة جنيهات ، بل يقتصر على تقاضى الفرق من المشتري ، فقد ربح في كل سهم جنبا واحدا ، ويكون مجموع ربحه مائة جنيه يتقاضاها من المشتري . وقد يتحقق على العكس من ذلك أمل المشتري ، فيصعد سعر السهم إلى أحد عشر جنبا ، وعند ذلك يكون المشتري هو الذى يتقاضى الفرق من البائع ، وهو مائة جنيه عن الأسهم المنة .

ونرى من ذلك أن البيع الآجل في البورصة الذى يؤول إلى مجرد دفع الفروق بين الأسعار هو عملية مضاربة ، يضارب البائع على الهبوط ويضارب المشتري على الصعود . ومن ثم جاز إلحاقه بالمراهنة فالبائع يراهن على هبوط السعر ويراهن المشتري على صعوده ، ويفوز منها من يصلق تنبؤه ، فيكسب الفرق بين الأسعار على النحو الذى قدمناه . وإذا ألحق البيع الآجل بالمراهنة ، فإنه يكون كالمراهنة غير مشروع ، ومن ثم يكون باطلا ، ولا يلتزم الخاسر بدفع الفروق بين الأسعار ، وإذا دفعها جاز له استردادها .

على أن إلحاق البيع الآجل الذى يؤول إلى مجرد دفع الفروق بين الأسعار بالمراهنة غير المشروعة ، وإن سلم به في كل من القانون الفرنسى والقانون المصرى في مبدأ الأمر ، لم يلبث أن وقف في سبيله ما جدد من التشريع في كل من القانونين . ففستعرض أولا القانون الفرنسى ، ثم نستعرض القانون المصرى .

#### ٥١٤ - البيع الآجل في القانون الفرنسى : كان القضاء الفرنسى ،

بعد شيء من التردد ، يعتبر البيع الآجل (marché à terme) الذى قصد به أن يؤول إلى مجرد دفع الفروق بين الأسعار مضاربة تلحق بالمراهنة غير المشروعة ، فيجعله باطلا ، ولا يلزم الخاسر بدفع الفروق تطبيقا للمادة ١٩٦٥ مدنى فرنسى ، ولكن إذا دفعها لم يجر له استردادها تطبيقا للمادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى<sup>(١)</sup> .

(١) نقض فرنسى ٤ ١١ أغسطس سنة ١٨٢٤ سيرة ٢٤ - ١ - ٤٠٩ و ٤١٤ - ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سيرة ٣٨ - ١ - ٧٥٣ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٢ سيرة ٤٣ - ١ - ٨٩٧ - أول أبريل سنة ١٨٥٦ سيرة ٥٧ - ١ - ١٩٢ ١٨ يونيو سنة ١٨٧٢ سيرة ٧٣ - ١ - ١٩ - ٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦ سيرة ٧٨ - ١ - ٤٤٨ ٢١ يناير سنة ١٨٧٨ سيرة ٧٨ - ١ - ٣٠

وكان ذلك سبباً في عدم استقرار التعامل في البورصة عن طريق البيوع الآجلة . لذلك صدر قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ يقضى بصحة جميع البيوع الآجلة المتعلقة بالأوراق المالية أو بال بضائع ، وتنتهى المسادة الأولى من هذا القانون بالنص على أنه « لا يجوز لأحد ، للتخلص من الالتزامات التي تنشأ عنها هذه البيوع ، أن يتمسك بالمادة ١٩٦٥ مدني ، حتى لو آلت هذه البيوع إلى مجرد دفع الفروق »<sup>(١)</sup> . ويبدو من ذلك أن المشرع الفرنسي أراد أن يجعل البيع الآجل ، حتى لو قصد به أن يؤول إلى مجرد دفع الفروق بين الأسعار ، بيعاً صحيحاً ملزماً ، حتى يستقر التعامل عن طريق هذه البيوع ، ومن ثم لا يجوز التمسك فيها بدفع المقامرة . على أن بعض المحاكم عمد إلى التمييز بين بيع آجل قصد به منذ البداية أن يؤول إلى مجرد دفع الفروق ويكون البيع في هذه الحالة مراهنه محرمة ، وبين بيع آجل لم يقصد به منذ البداية إلى مجرد دفع الفروق وإن آت فعلاً بعد ذلك باتفاق الطرفين اللاحق إلى مجرد دفع الفروق وهذا هو البيع الصحيح المنصوص عليه في قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥<sup>(٢)</sup> . ولكن محكمة النقض الفرنسية رفضت الأخذ بهذا التمييز ، وقضت في أحكام متعددة بأنه لا محل للبحث في نية المتعاقدين وعمّا إذا كانا قد نهضا

— ٢٦٩ - ١٦ فبراير سنة ١٨٨١ سيرة ٨٤ - ١ - ٣٠ - ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ سيرة ٨٤ - ١ - ٤٢٥ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ سيرة ٨٥ - ١ - ١٦٤ - ١٦ تروا لون فقرة ٩٩ وما بعدها - بودري وقال فقرة ٤٩ - أوبري ورو وإيمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١١٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١١ - كولان وكايتان ودی لاموراندير ٢ فقرة ١٣٣٣ - أنيكاويدی دالوز ٣ انظر *Jeu - Pari* فقرة ١٠٦ .  
( ١ ) وهذا هو نص المادة الأولى من قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ :

*Tous marchés à terme sur effets publics et autres, tous marchés à livrer sur denrées et marchandises sont reconnus légaux. Nul ne peut, pour se soustraire aux obligations qui en résultent, se prévaloir de l'art. 1965 C. civ. lors même qu'ils se résoudraient par le paiement d'une simple différence.*

( ٢ ) باريس ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٤ سيرة ٩٥ - ٢ - ٢٨٧ - أنجييه ٨ يوليو سنة ١٨٩٥ سيرة ٩٥ - ٢ - ٢٥٧ - باريس ١٥ و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ( أحكام سبعة ) دالوز ٩٧ - ٢ - ٢٩١ - وانظر في الحجج التي استندت إليها هذه الأحكام مستمدة من الأعمال التوضيحية لقانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ وفي تنفيذ هذه الحجج : بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٢ ص ٥٦٢ هامش ٢ وص ٥٦٣ هامش ١ .

منذ البداية أن يؤول البيع إلى مجرد دفع القروق أو لم يقصدا ذلك ، وبأن قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ يقضى بصحة جميع البيوع الآجلة التي تؤول إلى مجرد دفع القروق ، ويحرم على المتعاقدين الدفع بالمقامرة في هذه البيوع ، كما يحرم على المحكمة أن تبحث عن قصد المتعاقدين<sup>(١)</sup>.

وبدا أن القضاء الفرنسي قد ثبت على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض . غير أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى ونمت ضغط الأزمات الاقتصادية عادت بعض المحاكم الفرنسية ، متفقة في ذلك مع فريق من الفقهاء<sup>(٢)</sup> ، إلى التمييز بين البيع الآجل الذي قصد به منذ البداية أن يؤول إلى مجرد دفع القروق وهذا يكون مراعاة غير مشروعة وقيل فيه الدفع بالمقامرة ، وبين البيع الآجل الذي يؤول فعلا إلى مجرد دفع القروق ولكن دون أن يكون ذلك مقصوداً من المتعاقدين منذ البداية وهذا بيع صحيح لا يقبل فيه الدفع بالمقامرة<sup>(٣)</sup> . فدعا ذلك محكمة النقض الفرنسية إلى التدخل مرة أخرى للقضاء على هذا التمييز ، وأكدت من جديد أن البيع الآجل بيع صحيح لا يقبل فيه الدفع بالمقامرة ؛ أيا كان قصد المتعاقدين ، وأيا كانت تسمية الصفقة<sup>(٤)</sup>.

- (١) نقض فرنسي ٢٢ يولي سنة ١٨٩٨ ( أحكام أربعة ) دالوز ٩٩ - ١ - ٥ - ١٩ مارس سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ - ١ - ٤٣٧ - أول أغسطس سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٥٨٣ - ٧ يولي سنة ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٣١٣ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ ( أحكام أربعة ) دالوز ١٩٢٢ - ١ - ١٣ - ٨ يولي سنة ١٩٣٥ دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ٤٤٦ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ دالوز الأسبوعي ١١٤٠ - ٣٧ .

- (٢) بودري وقال فقرة ٥١ - فقرة ٥٢ - كولان وكايتان ٢ فقرة ٩١٦ ولكن انظر الطبعة المباشرة فقرة ١٣٣٤

- (٣) أميان ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ - ٢٧٤ - مولون الابتدائية التجارية ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ جازيت دي پاليه ١٩٢٩ - ٢ - ٢١٠ - نيموج الابتدائية التجارية ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ جازيت دي پاليه ١٩٣٠ - ٢ - ٨٤ - سيزانسون ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ دالوز الأسبوعي ١٩٣٠ - ٣٨٦ - مارسيليا الابتدائية التجارية ٢١ يناير سنة ١٩٣١ دالوز الأسبوعي ١٩٣١ - ١٩١ .

- (٤) نقض فرنسي ٨ يولي سنة ١٩٣٥ دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ٤٤٦ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ دالوز الأسبوعي ١٩٤٠ - ٣٧ - وانظر في هذه المسألة بودري وقال فقرة ٤٦ - فقرة ٥٤ - أوبري ورو ويسان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٩ - ١١٥ - بلانيرول وويير وبيسون =





(*marché différentiel*) يقصد المتعاقدان منذ البداية عدم تنفيذه عينا اقتصاراً منهما على مجرد دفع الفروق وهذا بيع باطل لأنه مراعاة غير مشروعة ولقضاء أن يحكم من تلقاء نفسه بالبطالان<sup>(١)</sup>.

وكان من وراء ذلك علم استقرار التعامل في البورصة فيما يتعلق بالبيع الآجلة ، إذ التمييز بين بيع آجل صحيح وبيع آجل باطل لا يعمل أحداً عطشنا إلى مصير البيع الآجل .

( العهد الثاني ) : وقد بدأ بصدور قانون ( دكرينو ) رقم ٢٣ / ٢٤ لسنة ١٩٠٩ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، بهدف إلى كفالة استقرار التعامل بالبيع الآجلة في البورصة . وبفعل هذا القانون المادة ٧٣ / ٧٩ من التقنين التجاري على الوجه الآتي : « الأعمال المضافة إلى أجل المفقودة في بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها ، وتكون متعلقة بفضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة ، تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تزول إلى مجرد دفع الفروق - ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انقصد على ما يخالف النصوص المتقدمة » . ونرى من ذلك أن هذا التعديل قد أزال التمييز بين بيع آجل جدي وبيع آجل بدفع

( ١ ) استئناف مخطط ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٩ م ١ ص ١٠٧ - ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ١٥١ - ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ٢٠٢ - ٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٢٩٦ - ٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٢٩٨ - ٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٣٠٠ - ٢٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٣٣٧ - ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ - ١٣ مارس سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٨٨ - ٧ مايو سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ٢٨٠ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ م ١٥ ص ٧٠ - ٢٨ يناير سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ١٠٧ - ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٢١١ - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٤ م ١٧ ص ٣٤ - ٣ يناير سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ٦٩ - ١٧ يونيو سنة ١٩٠٨ م ٣٠ ص ٢٧٥ .

وانظر في انتقاد هذا التمييز محمد صالح في القانون التجاري سنة ١٩٢٣ الجزء الأول فقرة ١٩٩ ص ٣٥٥ - ص ٣٥٦ - وقد قضى بأن تجارة الأقطان بالكونفترات ليست من قبيل البيع في شيء فليس هناك بائع حقيق ولا وجود لمشتري إلا في عالم الخيال ، وأن الإيجاب والقبول حاصلان من الأصل على محض المراعاة صغوراً وهبوطاً ، ولما كان يقتضى لصحة التعهدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً ، وبمجرد أن تكون مضاربة مثل هذه جديرة بالانظام في سلك الأسباب الصحيحة ، فلا يصح اعتبارها قانونية وجائزة ( الموسكى ) ٢٠ مارس سنة ١٩٠١ الحقوق ١٦ ص ١٥١ ) .

الفروق ، فكل بيع آجل يعتبر صحيحاً ملزماً ولو آل إلى مجرد دفع الفروق ، دون بحث في نية المتعاقدين هل قصدوا منذ البداية الاقتصاد على دفع الفروق أم جده هذا القصد في اتفاق لاحق<sup>(١)</sup> .

غير أنه يشترط لصحة البيع الآجل الذي يؤول إلى مجرد دفع الفروق أن يكون قد انعقد في بورصة مرخص فيها وأن يكون قد انعقد طبقاً لقانون البورصة ولوائحها<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء نص التعديل صريحاً في هذا المعنى إذ يقول كما رأينا : « الأعمال المضافة إلى آجل المقودة في بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها : . . . فإذا لم يتوافر هذا الشرط وكان من الواضح أن البيع الآجل ليس إلا مجرد مراهنه بين المتعاقدين<sup>(٣)</sup> ، فهو بيع باطل لأنه يكون مراهنه غير مشروعة ، ونص التعديل صريح أيضاً في هذا المعنى إذ يقول

( ١ ) محمد صالح في القانون التجاري سنة ١٩٢٣ الجزء الأول فقرة ١٩٦ ص ٣٥٦ - ص ٣٥٧ - محمد كامل أمين ملش في قانون التجارة الجزء الثاني ص ٢٠٦ - وهذا ما سارت عليه محكمة النقض الفرنسية بعد صدور قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ في فرنسا كما رأينا ( انظر أدناه فقرة ٥١٤ ) .

ويصبح دفع الفروق واجباً دون حاجة إلى إبطار ، وقد قضت محكمة النقض في هذا المعنى بأن الإعذار بخصوص المطالبة بدفع الفروق يصبح غير مجد في حالة تخلف البائع عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد ، إذ أن فرق السعر يتحدد على أساس هذا اليوم وليس سعر أي يوم بعده ، ومن ثم فلا ضرورة للإعذار عملاً بالمادة ١/٢٢ مدني ( نقض مدني ٣ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض ١٣ رقم ٨٧ ص ٥٨٣ ) .

( ٢ ) الإسكندرية المختلطة ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ١٤٨ - ويشترط في صحة البيع الآجل الذي يؤول إلى مجرد دفع الفروق أن يكون قد حدد فيه أجل لتسليم والتسليم ( استئناف مختلط ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٢٨ ) .

( ٣ ) أما إذا تبين أنه بيع جدي ، فإنه يقضى بصحته ولو انعقد خارج البورصة وآل إلى دفع الفروق . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا استبانست محكمة الموضوع أن البيع وارد على صفقة من لفظن كانت مزروعة فعلا في أرض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقوداً بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلصت في قضائها إلى أن العقد لا ينطوي على أعمال المضاربة المكشوفة والتي يفرض بها مجرد الإفادة من فرق السعر ، فأعلنت الشرط الإنشائي في هذه البيع وأوجبته تنفيذاً عنها بتسليم كمية لفظن المتفق عليها أو دفع فرق الأسعار عن الجزء الذي لم يسلم بها . فإنه لا محل للنقد بالفقرة الثانية من المادة ٧٣ تجاري التي تنص على أنه لا تقبل أي دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة ( نقض مدني ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ١٠ رقم ٩٧ ص ٦٤١ ) .

## كما رأينا : « ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انقصد على ما يخالف النصوص المتقدمة »<sup>(١)</sup>

(١) وما يقطع في نية المقامرة خروج التعامل في البورصة عن المضاربات العادية إلى المضاربات غير المشروعة على خلاف قانون البورصة ولوائحها ، كما هو الأمر فيما يسمى بالكورنر (corner) . وقد قضت محكمة القضاء الإداري بأن بورصة القطن إنما أنشئت لتأمين مراكز التجار وتحديد أسعار القطن على أساس المنافسة الحرة القائمة على العرض والطلب الخاليتين عن عوامل الاصطناع . وفي تحقيق هذا الغرض وضعت البورصة نظاماً ولوائح تدير على مقتضاها المضاربات العادية ، فكل انحراف أو خروج على هذه النظم يعد خروجاً على القانون يهدد الصالح الخاص والصالح العام على السواء . وفي الواقع من الأمر لم تكن عمليات « الكورنر » إلا انحرافاً عن المضاربات العادية إلى أخطر أنواع المضاربات الغير المشروعة ، والكورنر في حالتها هذه كان اتفاقاً بين قلة من التجار للحصول على احتكار صنف القطن الأشوفى أو مصطنع خفية وفي غفلة من سائر التجار بقصد الاستيلاء على ربح غير مشروع ، فيعمل هؤلاء المحتكرون على رفع الأسعار رفصاً مصطنعاً مستثنين في ذلك إلى عمليات صورية وهمية للحصول على فروق باهظة هي ولادة المقامرة . ودليل الاصطناع يؤيده الأمر الواقع ، إذ بينما وصل سعر الأشوفى إلى ١٥٤ 1/2 ريالاً داخلياً صدره المحتكرون لروسيا بسعر ٦٣ ريالاً وليوغوسلافيا بسعر ٧٣ ريالاً ، وكان السعر الداخل للأشوفى أمل من سعر الكرنك على خلاف المعتاد . فلم تعد هذه الأسعار تمثل الحقيقة حتى تولد أساساً في المعاملات ، وكان من أثر ذلك أن اضطرب السوق وتوقفت المعاملات . والاتفاقات التي تهدف إلى الاحتكار ورفع الأسعار إلى حد باهظ تعتبر باطلة من الناحية القانونية ، سواء وقعت هذه الاتفاقات تحت طائلة القانون الجنائي أو لم تقع ، إذ أنها بطبيعتها ترمي إلى أغراض غير مشروعة مادامت تقيد من حرية التجارة بوجه عام وتقضي على المنافسة الاقتصادية المشروعة . وقد ثبت أن التعامل في سوق القطن على صنف الأشوفى كان قائماً في موسم ١٩٤٩ / ١٩٥٠ على أسس احتكارية ومضاربات على الصعود غير مشروعة وأسعار مصطنعة ، فتكون جميع العمليات التي قامت في ذلك العهد خاصة بهذا الصنف مبنية على المقامرة ، ومن ثم تعتبر باطلة قانوناً (محكمة القضاء الإداري ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ المحاماة ٣٥ رقم ٩٠٢ ص ١٧٠٢) .

وقد قضى بأن التوكيل المطلق لسائر لعقد صفقات بقصد المضاربة في البورصة عقد باطل لعدم مشروعية السبب ( استئناف مخطط ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ٢٠٣ ) ، ولكن قصد المضاربة يجب أن يكون معلوماً من السبب . وإلا فلا يحد به ( استئناف مخطط ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ م ٤٧ ص ٥٠ ) .

ويشترط بعض الفقهاء في مصر لصحة البيع الآجل أن يكون المتعاقدان من المشتغلين بالتجارة ، حتى يكون البيع مستغداً طبقاً لقانون البورصة ولوائحها . ويقول الأستاذ محمد صالح في هذا الصدد : « لكننا ندرع إلى القول بأن صحة العقود الآجلة مشروطة بأن تكون حاصلة من المشتغلين بالتجارة . فإذا كان المضارب مستغداً في أحد المجالات التجارية أو الفنونك أو موطناً في الحكومة ، أو مستغداً أيّاً كان ، جاز له إبراء دفع المقامرة ( م ٦٥ من اللائحة العامة لبورصة الجزائر الآجلة ) . كما أن السداد الذي يثبت عليه أنه ساعد أو أغرى على المضاربات غير مشغل بالتجارة يحكم عليه »

ونرى من ذلك أن القانون المصري مر بنفس الدورين اللذين مر بهما القانون الفرنسي ، وأن القانون رقم ٢٣ / ٢٤ لسنة ١٩٠٩ في مصر صدر على غرار قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ في فرنسا . وبعد صدور هذين القانونين استقر القضاء في مصر وفي فرنسا على صحة البيع الآجلة ولو آلت إلى مجرد دفع الفروق ، وذلك دون بحث في قصد المتعاقدين ، ودون أن يقبل الدفع بالمقايمة في أي بيع أجل آلت إلى دفع الفرق متى كان هذا البيع قد انعقد طبقاً لقانون البورصة ونظمها ولوائحها .

---

« من مجلس تأديب البورصة بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ، حتى يترك تقتصر المضاربة على المضاربين الفتيين ولا تمتد إلى الأغراب الذين يفسدون الأسواق بزيوتهم وجهلهم فيقعوا فريسة المضاربين المدبزين ، ولأنه من المشاهد أن الأزمات المالية تقع غالباً بسبب سذاجة رواد البورصة غير الفتيين ، فعزب الصمود يبدأ بالتأثير فيهم ويخرجهم بأجل الوعود ، حتى إذا أسمنوا في الشراء تحمل عنهم ، فلا ينوبون إلا احتلالاً ، وهذه هي سيرة كل الأزمات » ( محمد صابغ في القانون التجاري سنة ١٩٣٣ الجزء الأول فقرة ١٩٦ ص ٣٥٧ ) .

المرتبة مدى الحياة



## تمهيد

### ٥١٦ - التعريف بالمرتب مدى الحياة - الفرق بينه وبين الدخل

المراهم : المرتب مدى الحياة مبلغ من المال يعطى على أقساط ، إيراداً دورياً ، لشخص مدة حياته ، أو مدة حياة شخص آخر .

ويتفق المرتب مع الحياة مع الدخل الدائم في أن كلاهما يصح أن يكون مصدره عقداً من عقود المعاوضة أو من عقود التبرع ، كما يصح أن يكون بوجبة<sup>(١)</sup> .

ويختلفان من وجوه عدة أهمها ما يأتي :

أولاً - المرتب مدى الحياة لا يبيى إلا مدى حياة من رتب الإيراد على حياته ، فإذا مات هذا انقضى المرتب . أما الدخل الدائم فهو لإيراد دورى

• مراجع : ترولون في عقود الفرسة ١٨٤٥ - بون في العقود الصغيرة ١ سنة ١٨٦٧ - جيوار في عقود الفرر سنة ١٨٩٣ - بودرى وقال في عقود الفرر الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٧ - أوبرى ورو وإسبان ٦ الطبعة السادسة سنة ١٩٥١ - بيدان ١٢ مكرر - بلانويل وريبير وبيسون ١١ سنة ١٩٥٤ - بلانويل وريبير وبولانجييه ٢ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ - كولان وكايتان ودى لاموراندبير ٢ الطبعة العاشرة سنة ١٩٤٨ - چوسران ٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٣٣ - أنسكلويدى دالروز ٤ سنة ١٩٥٤ لفظ *Rente Viagère* - محمد كامل مرسى في العقود المساة - المرتب مدى الحياة سنة ١٩٤٩ .

رسائل : Piot المرتبات مدى الحياة التى تنشئها شركات التأمين رسالة من باريس سنة ١٩٠٠ - Bernès عقد المرتب مدى الحياة معاوضة رسالة من تولوز سنة ١٩٠٢ - David عقد المرتب مدى الحياة رسالة من باريس سنة ١٩٠٤ - Allant المرتب مدى الحياة - بعض تطبيقاته الحديثة رسالة من مونتليه سنة ١٩١٣ - Marlin التصرفات المستهلكة لمين *allénations à fond perdu* أوسع الاحتفاظ بحق المنفعة لصالح الوارثة رسالة من ديجون سنة ١٩٣٠ .  
وقى إشارتنا إلى هذه المراسم المختلفة تحيل إلى الطبعات المينة فيما تقدم .

( ١ ) انظر في مصدر الدخل الدائم الوسيط • فقرة ٣٢٠ - فقرة ٣٢٢ - وسرى أن المرتب مدى الحياة - دون الدخل الدائم - يصح أن يكون مصدره واقعة مادية ، كما هو الأمر في التصويض عن عمل غير مشروع أو في تصويض العامل عن إصابة العمل .

دائمي ، لا ينقضي بموت أحد ، فإذا مات المستحق للدخل انتقل الدخل إلى ورثته ، ثم إلى وريثة ورثته ، وهكذا .

ثانياً - المرتب مدى الحياة غير قابل للاستبدال ، فلا يجوز للملتزم به أن يتخلص منه برده رأس المال الذي أخذه في مقابل المرتب ، وذلك لأن المرتب مدى الحياة مقصود به أن يدوم ما دامت حياة من رتب الإيراد على حياته ، فلاستبدال ليس من طبيعته إلا إذا اشترط<sup>(١)</sup> . أما الدخل الدائم فهو قابل للاستبدال في أى وقت شاء الملتزم ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بعدم القابلية للاستبدال . ذلك لأن هذا الدخل دائمي كما قدمنا ، فحق لا يكون المدين ملتزمين التزاماً أبدياً والالتزام الأبدي لا يجوز ، أباح القانون له أن يتخلص من التزامه متى شاء إذا هورد رأس المال إلى الدائنين<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً - المرتب مدى الحياة يصبح أن يكون الملتزم به شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً ، وإذا كان شخصاً معنوياً فالغالب أن يكون شركة تأمين . أما الدخل الدائم ، فلأنه دائمي ، يكون الملتزم به عادة شخصاً غير محدود الوجود ، أى شخصاً معنوياً ، ويكون غالباً الدولة ذاتها أو أحد الأشخاص المعنوية العامة أو إحدى الشركات<sup>(٣)</sup> .

رابعاً - المرتب مدى الحياة يجوز أن يزيد على سعر الفائدة القانونية أو الاتفاقية ، إذ هو ليس كله فائدة لرأس المال ، بل جزء منه هو الفائدة والجزء الآخر في مقابل استهلاك رأس المال شيئاً فشيئاً ويتم الاستهلاك كاملاً بانقضاء المرتب . أما الدخل الدائم فكله فائدة لرأس المال ، ولا يستهلك من رأس المال شيء بل يجب رده بكامله عند الاستبدال ، ومن ثم وجب ألا يزيد الدخل الدائم على السعر الاتفاقي للفائدة<sup>(٤)</sup> .

خامساً - المرتب مدى الحياة لا ينشئ إلا تصرف شكلي ، إذ ينص القانون على أن « العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكتوباً ، وهذا دون إخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع »

( ١ ) انظر مايل فقرة ٥٣٦ .

( ٢ ) الوسيط ٥ فقرة ٢٢٢ وما بعدها .

( ٣ ) الوسيط ٥ فقرة ٣٢٥ .

( ٤ ) الوسيط ٥ فقرة ٣٢٢ .



(م ٧٤٣ مدني) . أما الدخل الدائم فلم يشترط القانون لثريبه شكلاً خاصاً ، ومن ثم يجب اتباع شكل التصرف القانوني الذي رتبته (١) .

**٥١٧ - مؤخرات العملية التي يخفى بها المرتب مدى الحياة : منرى أن**  
المرتب مدى الحياة ينشئه إما تصرف معاوضة وإما تصرف تبرعى .

فإذا أنشأ تصرف معاوضة ، كأن قدم المستحق للمرتب في مقابلة رأس مال أو قدم عينا عقاراً أو متقولاً ، فإنه يكون قد حول رأس المال أو العين ، عن طريق القرض أو البيع كما منرى ، إلى إيراد مرتب مدى الحياة ، فكفل لنفسه ما يقوم بأوده إيراداً ثابتاً لا يتقطع هو أعلى من فائدة رأس المال أو أعلى من ريع العين . وفي نظير ذلك يكون قد استهلك رأس المال أو العين ، فلا يبقى شيء من ذلك لورثته ، ويكون قد استمتع بكل رأس المال أو العين دون أن يترك شيئاً للورثة ، ويمثل هذا الاستمتاع في هذه الأقسام الدورية التي يتقاضاها والتي هي أعلى من الفائدة أو من الريع كما قلنا . ويلجأ إلى ذلك عادة شخص في أواخر حياته ، يملك رأس مال أو عقاراً أو متقولاً ، وليس له ورثة أو له ورثة من ذوى القرابة البعيدة أو ورثة أقربون ولكن لا يلقى بالا إليهم . فيحول رأس المال أو العين ، عن طريق المرتب مدى الحياة ، إلى أقساط دورية يتقاضاها ما يبقى حياً ، فيستمتع بماله كله دون أن يبقى شيئاً لأحد بعد موته كما سبق القول .

وإذا أنشأ المرتب تصرف تبرعى ، هبة أو وصية ، فإن الغرض العمل من ذلك أن يكفل المتبرع - الوهاب أو الموصى - للمتبرع له ، وهو المستحق للمرتب ، دخلاً ثابتاً يقوم بتفقات معيشته . ويلجأ إلى ذلك عادة الزوج إذا أراد أن يكفل لزوجته بعد موته ما يقوم بأودها فيوصى لها بمرتب مدى الحياة ، أو الأب إذا أراد أن يكفل لولده عاجز عن كسب العيش ما يقوم بأوده ، أو المخدم إذا أراد أن يكافئ خادماً أميناً في آخر حياته فيه أو يوصى له بمرتب مدى الحياة .

(١) الرسيط • فقرة ٢٢٢ - وانظر في الفروق بين المرتب مدى الحياة والدخل الدائم بودرى وقال فقرة ١٧٦ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٥ - كولان وكايتان وحى لاجورثنيير ٢ فقرة ١٢٤١ .

٥١٨ - خاصية المرتب مدى الحياة : أيا كان التصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة ، قرضاً كان أو بيعاً أو هبة أو وصية ، فإن هذا التصرف تبرز فيه خاصيتان :

( الخاصية الأولى ) أنه تصرف شكلى . هو شكلى إذا كان هبة لأن الهبة بطبيعتها عقد شكلى . وهو شكلى إذا كان وصية ، إذ يجب اتباع الشكل الواجب فى الوصية . ثم هو شكلى حتى إذا كان قرضاً أو بيعاً ، فقد رأينا أن المادة ٧٤٣ مدنى تنقضى بأن العقد الذى يقرر المرتب لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكتوباً .

( الخاصية الثانية ) أنه تصرف احتمالى ، ولذلك كان من عقود الغرر . فالمرتب يدفع أقساطاً دورية لمستحقه ما بقى على قيد الحياة ، أو ما بقى من رتب الإبراد على حياته حياً . فهو إذن محدود بحياة إنسان ، وينقضى بموته<sup>(١)</sup> . ولما كان الموت لا يعرف ميعاده قبل وقوعه ، فإن المرتب مدى الحياة لا يعرف مقداره إلا عند الموت ، أى فى ميعاد لا يمكن تحديده مقدماً ، ومن ثم يكون تصرفاً احتمالياً<sup>(٢)</sup> . بل إن هذا الاحتمال (alea) فى المرتب مدى الحياة هو ، على الرأى الغالب ، السبب (cause) فى التصرف ، إذا انعدم كان التصرف دون سبب وكان باطلاً كما سيجى<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) فإذا باع شخص عيناً بشئ هو مرتب مدى حياته ، وتبين عند موته أنه لم يتقاضى مرتباً إلا مبلغاً أقل بكثير من قيمة العين التى باعها ، فإن الزائد من قيمة العين هو الاحتمال الذى يقابل احتمالاً آخر كان يصح أن يتحقق وهو أن يعيش البائع مدة طويلة ويتقاضى مرتباً أكبر بكثير من قيمة العين ، ولا يجوز اعتبار الزائد من قيمة العين هبة مضافة إلى ما بعد الموت ، وإلا كانت باطلة على هذا الأساس ( استئناف مخطط ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٧ ص ١٨٣ ) . أما إذا كان البائع متقدماً فى السن إلى حد أنه لا ينتظر أن يتقاضى إلا مرتباً ضئيلاً فى الأيام القليلة الباقية من عمره ، فإنه يجوز فى هذه الحالة ، إذا كانت قيمة العين كبيرة لا يتناسب معها هذا المرتب الضئيل ، اعتبار أن البيع يستر هبة مضافة إلى ما بعد الموت ، ومن ثم يكون باطلاً ( استئناف مخطط ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٤٧ ) .

( ٢ ) والرأى الغالب فى الفقه الفرنسى أن العقد الاحتمال لا يكون إلا عقد معاوضة ، ومن ثم لا يكون المرتب مدى الحياة احتمالاً إلا إذا تقرر المرتب معاوضة ( جوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ ) . وقد ذهبنا عند الكلام فى العقد الاحتمال إلى أن « عقد التبرع قد يكون احتمالاً إذا كان الموهوب له لا يستطع أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذى يأخذ ، كما إذا وهب شخص لآخر إيراداً مرتباً طوال حياته » ( الوسيط ١ فقرة ٦٢ ) .

( ٣ ) انظر ما يل فقرة ٥٢٩ - والالتزام بأداء المرتب يعتبر متوقفاً ، شأنه شأن كل -

### ٥١٩ - التنظيم التشريعي المرتب مدى الحياة : جمع التفتين المذني القديم

في باب واحد العارية والقرض والدخل الدائم والمرتب مدى الحياة ، على ما بين هذه العقود من اختلاف واضح في طبيعتها . فالعارية تقع على المنفعة ، والقرض يقع على الملكية ، وقد أحسن التفتين المذني الجديد صنعا بأن جعل العارية في مكانها الصحيح مع الإيجار في العقود التي تقع على المنفعة ، وبأن جعل القرض هو أيضاً في مكانه الصحيح مع سائر العقود التي تقع على الملكية من بيع ومقايضة وهبة وشركة وصنع .

أما اقران الدخل الدائم بالقرض فصحيح ، إذ الدخل الدائم لا يعلم أن يكون قرضاً له خصائصه المميزة ، وهكذا فعل أيضاً التفتين المذني الجديد . ولكن المرتب مدى الحياة لا يتلاقى مع الدخل الدائم إلا من حيث أن كلا منهما ينفع على أنماط دورية ، ولكنهما يختلفان بعد ذلك اختلافاً بينا ، وقد سبق أن أشرنا إلى أهم وجوه الخلاف بين التصرفين<sup>(١)</sup> . ولذلك فصل التفتين المذني الجديد بينهما ، فوضع الدخل الدائم في مكانه مع القرض ، ووضع المرتب مدى الحياة بين عقود الفرر .

وقد خصص التفتين المذني القديم المرتب مدى الحياة بنصين اثنين (م ٤٨٠ / ٥٨٦ - ٥٨٨ وم ٥٨٩ / ٤٨١) جامعا في شيء من الاقتضاب . أما التفتين المذني الجديد فقد خصص له نصوصاً ستة - من المادة ٧٤١ إلى المادة ٧٤٦ - وضع فيها المهم من الأحكام التي انتضبت التفتين المذني القديم ، وخالف هذا التفتين في مسألتين : ١ - جعل التفتين الجديد العقد الذي ينشئ المرتب عقداً شكلياً لا يتم إلا بالكتابة ، وكان في التفتين القديم عقداً رضائياً . ٢ - أجاز للتفتين الجديد في المرتب التسخ إذا قام سببه تطبيقاً لقواعد العامة ، أما التفتين القديم فقد كان يخرج دون مبرر على هذه القواعد فلا يميز التسخ ، وسيأتي تفصيل ذلك .

- التزام بأداء مبلغ من النقود ( يودى وقال فقرة ١٩٩ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٦ ص ٢٥٩ ) . وهو منقول حتى لو كان مضموناً برهن رشي ( أنسيكلوبيدى دالوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤ ) .

( ١ ) انظر كلفاً فقرة ٥١٦ .

وقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد ما يأتى  
 « لورد التقنين الحالى (القديم) أحكام المرتب مدى الحياة فى شىء من الاقتضاب،  
 ألما للمشروع فقد عالج عيوب هذا التقنين ، ووضح المبهم من هذه الأحكام ،  
 وقد أوجب أن يكون العقد الذى يقرر المرتب مكتوباً ، وأجاز الفسخ إذا قام  
 سببه ، وفى هذين يختلف المشروع عن التقنين الحالى (القديم) »<sup>(١)</sup> .

٥٣٠ — **ملاحظة:** ونبحث المرتب مدى الحياة فى فصلين ، يتناول  
 الفصل الأول إنشاء المرتب ، ويتناول الفصل الثانى الالتزام بأداء المرتب :

## الفصل الأول

### إنشاء المرتب مدى الحياة

٥٢١ - أركان مرتب : لتصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة أركان ثلاثة ، شأنه فى ذلك شأن سائر التصرفات . وهذه الأركان هى التراضى والمحل والسبب .

فالتراضى هو المصدر الذى ينشئ المرتب ، وتنوع هذه المصادر كما سنرى . والمحل هو المرتب نفسه ، ويخضع لقواعد واحدة أيا كان مصدره . والسبب ، فى الرأى الغالب ، هو الاحتمال الذى يتعرض له طرفا التصرف ، فكل منهما معرض للكسب والخسارة بحسب طول أو قصر حياة من أنشئ المرتب على حياته .

ونتناول بالبحث هذه الأركان الثلاثة .

#### ١ - التراضى

##### ( المصدر الذى ينشئ المرتب )

٥٢٢ - أنواع المصادر - نص قانونى : الأصل أن المرتب مدى الحياة ينشأ من تصرف قانونى ، ولكنه مع ذلك قد ينشأ من واقعة مادية . وفى حوادث العمل قد يتقاضى العامل مرتبا مدى الحياة ، ومصدر المرتب هنا واقعة مادية هى إصابة العامل . وفى التمويض عن عمل غير مشروع ، قد يكون هذا التمويض فى صورة مرتب مدى الحياة يعطى للمضروب ، ومصدر المرتب هنا أيضاً واقعة مادية هى العمل غير المشروع<sup>(١)</sup> .

فلذا تركنا الواقعة المادية جانبا واتصرتنا على التصرف القانونى ، فإن هذا التصرف يكون أحد طرفيه دائماً هو الملتزم بالمرتب ، ويكون الطرف الثانى عادة هو المستحق للمرتب . على أن المستحق للمرتب قد لا يكون طرفا فى

( ١ ) بودرى وقال فقرة ١٨٨ - پلانويل وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٧ .

التصرف ، ويتحقق ذلك في الاشتراط لمصلحة الغير ، إذ يقع أن شخصاً يعطى لآخر عينا أو رأس مال ، ويشترط عليه أن يدفع لأجنبي عن العقد مرتباً مدى الحياة . فهنا المستحق للمرتب ليس طرفاً في العقد ، بل هو المتفع في الاشتراط . والمتعهد هو الملتزم بالمرتب ، وقد التزم به ثمناً للعين التي أعطاهها لإياها المشتراط فيكون العقد بيعاً ، أو رداً لرأس المال الذي أخذه من المشتراط ويرده في صورة مرتب مدى الحياة فيكون العقد قرضاً . أما العلاقة فيما بين المشتراط والمتفع وهو المستحق للمرتب ، فقد تكون تبرعية أي أن المشتراط قد تبرع للمتفع بالمرتب ، وقد تكون علاقة معاوضة إذ يجوز أن يكون المشتراط باشتراطه المرتب للمتفع قد أراد أن يرد له قرضاً أو يدفع له ثمن مبيع أو نحو ذلك . وتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير في الصورة التي نحن بصدددها .

ولكن في الكثرة الغالبة من الأحوال ، يكون الملتزم بالمرتب والمستحق له هما طرفا التصرف . ويكون التصرف في هذه الحالة إما معاوضة وإما تبرعاً . وهذا هو الذي تنص عليه المادة ٧٤١ من التقنين المدني ، إذ تقول :

« ١ - يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مرتباً دورياً مدى الحياة بعوض أو بغير عوض » .

« ٢ - ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية »<sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٧ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتي : « ١ - يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مدى حياته مرتباً دورياً ، ويكون ذلك بعوض أو بغير عوض . ٢ - ويتربط هذا الالتزام بعقد أو وصية » . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي : « ١ - يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مرتباً دورياً مدى حياته بعوض أو بغير عوض . ٢ - ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية » ، وأصبح رقم المادة ٧٣٣ في المشروع النهائي . ووافق عليها مجلس النواب تحت رقم ٧٧٢ . وفي لجنة مجلس الشيوخ استبدلت كلمة « الحياة » بكلمة « حياته » الواردة في الفقرة الأولى ، لإعلاق الحياة دون الإضافة إلى شخص معين حتى تشمل أيضاً حياة الشخص الذي ارتبط به الالتزام . فصار النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وأصبح رقمه ٧٤١ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلت لجنته ( مجموعة الأعمال التشريعية » ص ٣٠٥ - ص ٣٠٧ ) .

ويقال النص في التقنين المدني القديم : م ٤٨٠ فقرة أولى / ٥٨٦ : ترتيب الإنزاد المذكور يجوز أن يكون بغائلة زائلة عن المقرر قانوناً .

فالمقد والوصية هما إذن المصدران الرئيسيان للالتزام بالمرتب . والعقد قد يكون عقد معاوضة أو عقد تبرع ، والوصية تبرع دائماً . ومن ثم تنقسم مصادر الالتزام بالمرتب ، على تبرعها ، إلى معاوضات وتبرعات .

٥٢٣ - المعاوضات : قد يكون مصدر الالتزام بالمرتب عقداً من عقود المعاوضات ، وأبرز صورتين لعقود المعاوضات هما البيع والقرض .

فكثيراً ما يبيع شخص عيناً ، عقاراً أو متقولاً ، من آخر ، ويضاف إلى ذلك إيراداً مرتباً مدى الحياة . ويكون المرتب في هذه الحالة عادة أكبر من ربح العين ، إذ لو اقتصر على ربح العين لما كانت هناك فائدة للبائع من أن يبيع العين بإيراد لا يزيد على ربحها ، وكان أولى به أن يستبقى العين ويستولى على ربحها ، فيكسب نفس ما كسبه بالبيع دون أن يخسر العين<sup>(١)</sup> . ومن باب

- م ٥٨٩/٤٨١ : تلج القواعد المقررة سابقاً في حاة تقرير مرتبات مزينة أو مزينة مدة الحياة في مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع .

( والتفتين الملف القديم يطلق مع التفتين الملف الجديد ) .

ويقابل نفس في التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين الملف السوري م ٧٠٧ ( مطابق ) .

التفتين الملف الليبي م ٧٤١ ( مطابق ) .

التفتين الملف العراقي : م ٩٧٧ ( موافق ) .

تفتين الموجبات والمقود الباني م ١٠٢٨ : إن عقد الدخل مدى الحياة هو عقد بمقتضاء

يلزم شخص ( يقال له المدينون بالدخل ) أن يدفع لشخص آخر ( يقال له دائن الدخل ) مدى حياته أوحياة شخص آخر أو مدة أشخاص ، مرتباً سنوياً أو دخلاً سنوياً مقابل بعض أموال متقولة أو غير متقولة يجري التفريغ عنها وقت إنشاء موجب الدخل . وإذا كانت الأموال المتفرغ عنها غير متقولة ، فلا يكون لإنشاء الدخل مفعول حتى بين القريتين ، إلا به تسجيله في السجل العقاري .

م ١٠٢٣ : إن الشخص الذي ينشئ على أملاكه بدون عوض دخلاً لمصلحة شخص آخر مدى حياته . . .

( ويطلق التفتين الباني مع التفتين المصري ) .

( ١ ) قسط المرتب الذي يستولى عليه البائع يجب إذن أن يكون أكبر من ربح العين المبيعة ، لأن جزءاً من ماحصل ربح العين والجزء الآخر يبادل استهلاك العين المبيعة شيئاً فشيئاً طوال المدة التي يبقى فيها المرتب ، إذ بانقضاء المرتب تكون العين قد استهلك . ولذلك يسمى هذا البيع بالفرنسية ( *aliénation à fonds perdu* ) ، وتمكن ترجمته إلى العربية « بالتصرف فيملك العين » أو « التصرف فيملك » .

أولى لو كان المرتب إيراداً يقل عن ريع العين ، فإن الثمن يلحق في هذه الحالة بالثمن التافه ، فيكون كالثمن الصوري لا يتم به البيع . وقد سبق أن قررنا في هذا الصدد ، عند الكلام في البيع ، ما يأتي : « ويلحق بالثمن التافه ، فيكون كالثمن الصوري لا يتم به البيع ، أن يبيع شخص عيناً بثلث هو لإيراد مرتب مدى حياة البائع ولكن هذا المرتب أقل من ريع العين . فإذا باع شخص داراً ريعها مائة بإيراد مرتب مدى حياته مقداره خمسون ، فقد وضع أن المشتري لا يدفع شيئاً من ماله في مقابل الدار ، إذ هو يقبض ريعها ويعطي البائع منه الإيراد المرتب . وفي هذه الحالة يكون العقد هبة لا بيعاً ، والهبة مكشوفة لا مستورة ، يشترط فيها الرسمية في الأحوال التي يوجب القانون فيها ذلك . على أن البائع إذا باع الدار بإيراد يعادل الريع الحال للمبيع ، وظهر من الظروف أن هذا الريع الحال غير مستقر ، وأنه عرضة للنقصان إما لأسباب طبيعية وإما لسبب خاص كأن كانت الدار معرضة للتخريب من غزو أو سطو أو غير ذلك ، فأراد البائع أن يكفل لنفسه إيراداً ثابتاً وإن كان لا يزيد على الريع الحال للدار ، جاز اعتبار الثمن هنا جديداً لا تافهاً ، وإن كان ثمناً بجساً ، وصح البيع <sup>(١)</sup> . وإذا كان مصدر الالتزام بالمرتب هو عقد البيع على الوجه الذي قلناه ، فإن أحكام البيع هي التي تسري ، من حيث أهلية البائع وأهلية المشتري ، ومن حيث عيوب الإرادة ، ومن حيث انتقال ملكية المبيع إلى المشتري في العقار بالتسجيل ، ومن حيث ضمان الاستحقاق والعيوب الخفية ، ومن حيث ضمان الثمن وهو هنا المرتب بامتياز البائع . ولكن إذا بيع عقار قاصر بمرتب مدى الحياة لم يميز الطعن في البيع بالعين الفاحش إذا كان هذا الثمن ليس مترتباً على مقدار المرتب في ذاته كأن كان دون الريع أو معادلاً له ، بل كان مترتباً على قصر حياة القاصر . فإذا كان المرتب يزيد على الريع زيادة كافية ، ومع ذلك مات القاصر المستحق للإيراد والذي رتب الإيراد على حياته بعد مدة قصيرة بحيث يكون مجموع الأقساط التي قبضها ثمناً للمبيع

— هذا ويجوز أن يبيع الشخص عيناً بثلث معين ، ويتقاضى إلى جانب الثمن كعمر إضافي مرتباً مدى الحياة (نقض قرنى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٦ دالوز ٥٧ - ١ - ١١٢ - بلانيول وريير وبيسون ١١ مقرة ١٢١٨ ص ٥٧٠ ماش ١) .

(١) الوسيط ٤ مقرة ٢١٦ ص ٢٨٦ - ص ٢٨٧ .



يقل كثيراً عن قيمة المبيع الحقيقية ويتحقق فيه الغبن الفاحش ، لم يجوز لورثة القاصر الطعن في البيع بالغبن الفاحش ، لأن العقد احتمالي ، وقد كان من الممكن أن يعيش القاصر مدة طويلة ويتقاضى أقساطاً مجموعها يزيد كثيراً عن قيمة المبيع الحقيقية<sup>(١)</sup> .

والصورة الثانية لعقود المعاوضات هي القرض . فيدفع المستحق للمرتب رأس مال ، بدلا من عين كما رأينا في البيع ، للملتزم بالمرتب ، يرده هذا مرتباً مدى الحياة . وهنا أيضاً يكون المرتب عادة أكبر من فائدة رأس المال ، إذ أن المستحق للمرتب يتقاضى القسط ، وجزء منه يعدل الفائدة وجزء آخر يقابل استهلاك رأس المال شيئاً فشيئاً ، فيكون مجموع القسط أكبر من الفائدة . ولا يجوز الطعن في القرض بالربا الفاحش ، فإن القسط ليس كله فائدة كما قلنا . وبفرض أن المستحق للمرتب هو الشخص الذي رتب الإيراد على حياته ، وقد عاش مدة طويلة بحيث تقاضى أقساطاً يزيد مجموعها على رأس المال زيادة كبيرة بحيث يتحقق الربا الفاحش ، فإنه لا يجوز مع ذلك الطعن في القرض ، فقد كان من الممكن أن يعيش المستحق للمرتب مدة قصيرة ولا يتقاضى من الأقساط ما يزيد على رأس المال ، أو لعله كان يتقاضى من الأقساط ما يقل عن رأس المال . وإذا كان المرتب أقل من فائدة رأس المال أو يماثلها ، فإن العقود يكون تبرعاً ، ويصح أن يكون هبة مستترة . وإذا كان مصدر الالتزام بالمرتب هو عقد القرض ، فإن أحكام القرض هي التي تسرى من حيث الأهلية وعيوب الإرادة وبقية الأحكام الأخرى .

وفيما عدا هاتين الصورتين - البيع والقرض - يندر أن يكون للالتزام

---

(١) وفي فرنسا حيث يجوز الطعن في بيع العقار بالغبن الفاحش الذي يزيد على ثلث من قيمة المبيع ولو صدر البيع من البالغ الرشيد ، إذا كان الثمن مرتباً مدى الحياة لم يجوز الطعن في البيع بالغبن (نقض فرنسي ٣٠ مايو سنة ١٨٣١ مبريه ٣١-١-٢١٧-٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٥ دالوز ٥٦-١-١٩-١٦ مايو سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠-١-٥٨٥-٥ فبراير سنة ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣-١-٣٨٢-١-١٣٤-١٣٦ بوردو وفال فقرة ٢٤٥-أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٢٨٨ ص ١١٨ هاش ٢-بلائيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨) .

بالمرتب مصدر آخر من عقود المعاوضة . ومع ذلك يصح أن يكون المرتب مدى الحياة معدلاً للقسمه (soulte) ، فيتقاسم شخصان مالا شائعاً بينهما ، ويلدغ أحدهما للآخر معدلاً في صورة مرتب مدى الحياة<sup>(١)</sup> .

٥٢٤ — التبرعات : وقد يكون مصدر الالتزام تصرفاً من التصرفات التبرعية ، وهذه هي الهبة والوصية .

فيجوز أن يهب شخص شخصاً آخر مرتباً مدى الحياة دون أن يتقاضى منه مقابلاً لذلك ، ويكفل له على هذا الوجه نفقات معيشته ما بقي حياً . مثل ذلك أن يطلق الزوج زوجته ، وحتى يؤمنها شر العوز يهب لها مرتباً مدى حياتها . ومثل ذلك أيضاً أن يهب الابن لأبيه العاجز عن الكسب ، أو الأخ لأخته التي لا مورد لها ، أو المخلوم لخدام أمين عجز عن العمل ، مرتباً مدى الحياة . وأحكام الهبة هي التي تسرى ، من حيث أهلية الواهب وأهلية الموهوب له وعيوب الإرادة .

وكما يتبرع الملتزم عن طريق الهبة ، يجوز أيضاً أن يتبرع عن طريق الوصية . فيوصى الزوج لزوجته بمرتب مدى حياتها ، أو يوصى شخص لآخر بخدمة مدة طويلة بمرتب مدى حياته . وأحكام الوصية هي التي تسرى ، من حيث أهلية الموصى وأهلية الموصى له وعيوب الإرادة<sup>(٢)</sup> .

٥٢٥ — الشكل — نص قانوني : تنص المادة ٧٤٣ من القانون المدني على ما يأتي :

(١) بلانيول وريبير وييسون ١١ بقرة ١٢١٨ ص ٥٧٠ — بلانيول وريبير وبلانجي ٢ بقرة ٣٢٠٠ .

(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « يتقرر المرتب مدى الحياة بقصد أووصية ، والمقد قد يكون معاوضة أو تبرعاً . فيصح أن يبيع شخص منزلاً بشئ هو مرتب يؤدي له مدى حياته ، أو يقرض مبلغاً يسترده بإيراداً مرتباً مدى الحياة ، كما يصح أن يلتزم شخص على سبيل التبرع ، عن طريق الهبة أو الوصية ، بمرتب يؤديه مدى حياة المتبرع له . ولا يوجد للإيراد المرتب مصدر آخر غير القصد أو الوصية » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٦ ) . ويؤخذ على العبارة الأخيرة الواردة في المذكرة الإيضاحية « ولا يوجد للإيراد المرتب مصدر آخر غير القصد أو الوصية » أن المرتب قد يكون مصدره واقعة مادية كما في التبرع من عمل غير مشروع ، وكما في تمويل العامل عن إصابة العمل ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ( انظر أيضاً بقرة ٥٢٢ ) .

« العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكتوباً ، وهذه دون إخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقد التبرع »<sup>(١)</sup> ويتبين من هذا النص أنه إذا كان التصرف الذي ينشئ المرتب مدى الحياة تبرعاً - هبة أو وصية - فإنه يجب اتباع الشكل الواجب لهذا التصرف التبرعي طبقاً للقواعد المقررة في التبرعات<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان التصرف معاوضة - بيعاً أو قرضاً - فإنه لا يبقى تصرفاً رضائياً كما في البيع والقرض في صورتها المألوفتين ، بل ينقلب إلى تصرف شكلي ، فلا ينمذ إلا بالكتابة . ذلك أن المرتب الذي ينشئه هذا التصرف مقدر له أن يدوم طول حياة إنسان : وقد تطول هذه الحياة ، فرأى المشرع

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٤ من المشروع التمهيدى على وجه مطابق لما استقر عليه في التفتين المدنى الجديد . وأقرته لجنة المراجعة تحت رقم ٧٧٥ من المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٤ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٣ ( مجموعة الأعمال التصديرية ٥ ص ٣١١ - ص ٣١٢ ) .

ولما مقابل النص في التفتين المدنى القديم ، ولذلك كان التصرف الذي ينشئ المرتب مدعى الحياة في هذا التفتين تصرفاً رضائياً ، فيما عدا التصرفات التبرعية فهي بطبيعة اخلال شكلية . والبررة بوقت صدور التصرف ، فإن كان قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فلا يشترط فيه شكل خاص إلا إذا كان تبرعاً ، أما منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فالتصرف شكل على النحو الوارد في المادة ٧٤٣ مدنى جديد .

ويقابل النص في التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين المدنى السوري م ٧٠٩ ( مطابق ) .

التفتين المدنى الليبي م ٧٤٣ ( مطابق ) .

التفتين المدنى العراقي م ٩٧٩ ( مطابق ) .

تفتين الموجبات والمقود البنيان : لا مقابل ( فيكون التصرف الذي ينشئ المرتب في هذه التفتين ، فيما عدا التبرعات ، تصرفاً رضائياً لا شكلياً ) .

( ٢ ) ويترتب على ذلك أنه إذا كان التصرف الذي أنشأ المرتب هو من طلبا المكافأة أو هبات المجازاة ( *don rémunératoire* ) ، كما إذا أثنأ المخلوم غامده بمرتب مدى حياته ، أو كان التصرف هبة مسترة ، فإنه لا تشترط الرعية في هذه الأجوال . ومن ثم لا يبقى إلا الرجوع إلى القاعدة المقررة في شكل التصرف الذي ينشئ المرتب مدى الحياة وهذه تقضى بوجوب الكتابة لانقضاء التصرف . أما إذا كان التصرف هبة مكشوفة لاسترة ، فإن الكتابة لا تكن بل تجب الرسمية ( استئناف مخطوط ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٠٨ ) . وإذا ثبت أن التصرف يتضمن هبة مسترة ، فإنه يجب تطبيق الأحكام الموضوعية لهبة ( استئناف مخطوط ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ١٨٣ ) .

أن يحتاط وأوجب الكتابة حتى يوفر لطرق التصرف طوال مدة بقاء المرتب  
السند اللازم الذي يقرر حقوق كل منهما .  
والكتابة هنا للانعقاد لا للإثبات ، فإذا لم يكتب التصرف في ورقة كان  
باطلاً ، حتى لو أقر به الخصم أو نكل عن إيمين<sup>(١)</sup> .

## § ٢ - المحل (المرتب)

٥٣٦ - المدة التي يبرم فيها المرتب - نص قانوني : تنص المادة  
٧٤٢ من التقنين المدني على ما يأتي :  
١ - يجوز أن يكون المرتب مقرراً مدى حياة الملتزم له أو مدى حياة  
الملتزم أو مدى حياة شخص آخر .  
٢ - ويعتبر المرتب مقرراً مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد اتفاق يقضي  
بغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « لا يكون العقد  
الذي يقرر المرتب إلا في ورقة مكتوبة . والكتابة ركن للانعقاد لا طريقة للإثبات . وقد اشترط  
المشرع الكتابة لأن العقد مقدر له البقاء مدى حياة إنسان ما ، وقد تطول ، فوجب أن يكون مكتوباً .  
وإذا كان المقدمه ، وجب أن تكون بورقة رسمية وفقاً لقواعد المدة » ( مجموعة الأعمال  
التصنيفية ص ٣١١ - ص ٣١٢ ) .

(٢) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٨ من المشروع التمهيدى على الوجه  
الآتي : « ١ - يجوز أن يكون المرتب مقرراً مدى حياة الملتزم به أو مدى حياة شخص آخر .  
وفي هذه الحالة ينتقل المرتب إلى ورثة الدائن ، ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك . ٢ - ويجوز  
أن يقرر المرتب مدى حياة شخص واحد أو أشخاص متعددين ، سواء اشترطت الأهلالة أو لم  
تشرط . ٣ - يعتبر المرتب مقرراً مدى حياة المستحق إذا لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك » .  
وأصبح رقم المادة ٧٧٤ في المشروع النهائي . ووافق مجلس النواب على النص تحت رقم ٧٧٢ . وفي  
لجنة مجلس الشيوخ عدل النص ، فأصبح مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه  
٧٤٢ . وقد روعي في التعديل أن تجمع الفقرة الأولى كل الصور التي يقوم على أساسها تقرير  
المرتب مدى الحياة ، فأضيفت عبارة « مدى حياة الملتزم له » . وحلت عبارة « وفي هذه الحالة »  
بمقتضى المرتب إلى الورثة . متحققة ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك » من الفقرة الأولى . اكتفت  
بالتواعد العامة التي تنقل الالتزام إلى الورثة . مادام الملتزم له حياً أو مادام الشخص الذي ارتبط  
الالتزام بحياته حياً . وفي هذه الحالة يؤول الالتزام إلى الورثة من جهة الحق ومن جهة المديونية  
بحسب الأحوال . ووافق مجلس الشيوخ على النص كما عدله بلحته ( مجموعة الأعمال التصنيفية  
ص ٣٠٧ - ص ٣١٠ ) .

ويتبين من هذا النص أن المرتب يدوم ما دامت حياة الإنسان الذى خلق المرتب على حياته . فهو يستغرق دائماً حياة إنسان .

والأصل أن يقرر المرتب مدى حياة المستحق له ، فيتقاضى المستحق أقساط المرتب مادام حياً ، وهذه هى الصورة الغالبة فى العمل . ولذلك عليها القانون على جميع الصور الأخرى ، وافترض أنها هى المقصودة حتى لو لم يصرح بها المتعاقدان أو الموصى ، فإذا أريدت صورة أخرى وجب التصريح بها . وفى هذا تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٤٢ مدنى سالف الذكر : « ويعتبر المرتب مقرراً مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » . وقد يتعدد المستحقون للمرتب ، كما إذا تقرر المرتب لرجل وزوجته ويكون معلقاً على حياتهما . فيتقاضى الزوجان أقساط المرتب ما داما حيين ، فإذا مات أحدهما قبل الآخر يتقاضى الزوج الباقي جميع أقساط المرتب إلى أن يموت . وهذه هى الأبلولة ، إذ يوول نصيب الزوج الذى مات فى المرتب إلى زوجته الذى بقى بعده حياً . وهذا هو الأصل ، ما لم يشترط عكس ذلك فتستبعد

= ويقابل النص فى التقنين المدنى القديم م ٨٠ : فقرة أول ٥٨٦ : ترتيب الإيراد المذكور يجوز أن يكون بغائلة زائدة عن المقرر قانوناً ، تدفع مدة مينة أومدة حياة المقرض أوحياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب الإيراد المذكور .

( والتقنين المدنى القديم يتفق فى مجموعه مع التقنين المدنى الجديد ) .

ويقابل النص فى التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدنى السوري م ٧٠٨ ( مطابق ) .

التقنين المدنى الليبى م ٧٤٢ ( مطابق ) .

التقنين المدنى العراقى م ٩٧٨ ١ - يجوز أن يكون المرتب مقرراً مدى حياة الملتزم

أو الملتزم له أو شخص آخر . ٢ - وينتقل المرتب إلى ورثة الدائن إذا مات الدائن قبل موت من تقرر المرتب مدى حياته ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . ٣ - وكذلك ينتقل الالتزام بوفاة المرتب إلى ورثة المدين به إذا مات هذا قبل موت من قرر المرتب مدى حياته . ٤ - ويعتبر المرتب مقرراً مدى حياة الدائن إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

( والتقنين العراقى تتفق أحكامه مع أحكام التقنين المصرى ) .

تقنين الموجبات والنفود الليبانى م ١٠٢٩ : يجوز إنشاء عقد الدفل على حياة الشخص الذى

أصل رأس المال أو على حياة شخص ثالث أو عدة أشخاص . وكذلك يجوز إنشاؤه لمصلحة الشخص أو الأشخاص الذين خلق العقد على حياتهم أو لمصلحة شخص أو عدة أشخاص آخرين .

( والتقنين الليبانى تتفق أحكامه مع أحكام التقنين المصرى ) .

الأيلولة ، ولا يعتبر نصيب الذى يموت أولاً قابلاً للانتقال (reversible) إلى من يبقى . وعند ذلك إذا مات أحد الزوجين انقطع نصيبه في أمشاط المرب ، واقتصر الزوج الباقي على النصيب الذى كان يأخذه في حياة زوجه . ومعنى ذلك أن المرب في هذه الحالة يكون في الواقع مرتين مستقلاً أحدهما عن الآخر ، لكل زوج نصيبه مستقل به ولا ينتقل إلى الزوج الآخر<sup>(١)</sup> . وكان المشروع التمهيدى يشتمل على نص في التعدد والأيلولة يجرى على الوجه الآتى : « ويجوز أن يقرر المرب مدى حياة شخص واحد أو أشخاص متعددين ، سواء اشترطت الأيلولة أو لم تشرط » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة ولعل ذلك كان للاكتفاء بالقواعد العامة<sup>(٢)</sup> . وإذا تقرر المرب مدى حياة المستحق أو المستحقين ، ومات الملتزم بالمرب قبل موت المستحق أو المستحقين ، فإن المرب يبقى قائماً بالرغم من ذلك ، وعلى ورثة الملتزم أدائه للمستحق أو المستحقين ما يبقى أحد منهم حياً .

وقد يقرر المرب ، لا مدى حياة المستحق ، بل مدى حياة الملتزم . فيقرر مثلاً شخص مرتباً لخادم أمين ، ويعمله مدى حياته هو لا مدى حياة الخادم . فيتقاضى المستحق المرب ما بقي الملتزم حياً . فإذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم ، لم ينقض المرب بل ينتقل إلى ورثة المستحق . وإذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق ، انقضى المرب ولا يتقاضى المستحق شيئاً من ورثة الملتزم . ولا يوجد ما يمنع من أن يقرر المرب لأقصر الحياتين ، حياة الملتزم وحياة المستحق . ففي المثل المتقدم ، إذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق انقضى المرب ، وكذلك ينقضى إذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم . كذلك لا يوجد ما يمنع من أن يقرر المرب لأطول الحياتين ، فإذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق تقاضى هذا الأخير المرب من ورثة الملتزم إلى أن يموت

(١) جيوار فقرة ١٨٩-بودى وقال فقرة ٢٠٨ وقرة ٣٣٢ - أوبرى ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٢٩ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٠ - وقد يمتد المستحق للمرب بحيث يتقاضاه واحد بعد الآخر ولا يتقاضونه جميعاً في وقت واحد (لوبرى ورو وإسبان ٩ فقرة ٣٨٨ ص ١١٩ - ص ١٢٠)

(٢) مجموعة الأعمال التفسيرية ٥ ص ٣٠٨ - ص ٣٠٩ - وأنظر أيضاً نفس الفقرة في الخامس

هو ، وإذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم انتقل الميراث إلى ورثة المستحق إلى أن يموت الملتزم .

وقد يقرر الميراث ، لا مدى حياة المستحق ولا مدى حياة الملتزم ، بل مدى حياة شخص ثالث ، وهذا نادر . إذ الغالب أن يكون الميراث معقوداً بحياة المستحق أو بحياة الملتزم ، فلحياة كل منهما دخل هام في بقاء الميراث وزواله . أما أن يكون الميراث معقوداً بحياة شخص ثالث ، فعنى ذلك أن تكون حياة هذا الشخص لها دخل في تقرير الميراث . ويقع ذلك مثلاً إذا كان المستحق للميراث يعول هذا الشخص الثالث ، فيكون غرض الميراث من تعليق الميراث على حياة الشخص الثالث معاونة المستحق على تحمل نفقات من يعول ، كما لو قرر شخص مريضاً لابن شقيقته مدى حياة هذه الشقيقة . ولم يقرر الملتزم الميراث لشقيقته رأساً ، لأنه إنما أراد استبقاء ابن شقيقته يعول والدته ، واقتصر هو على معاونة في ذلك . ويقع ذلك أيضاً فيما إذا كان المستحق للميراث فقيراً ولكنه يرث قريباً له غنياً ، فيقرر الملتزم الميراث للمستحق مدى حياة القريب الغني ، حتى إذا مات هذا الأخير انقضى الميراث ولكن المستحق يستبقي عنه بالميراث<sup>(١)</sup> . ومتى قرر الميراث مدى حياة شخص ثالث ، فإنه يبقى ما بقي هذا الشخص<sup>(٢)</sup> . فإذا مات المستحق قبل موت الشخص الثالث ، لم ينقض الميراث وانتقل إلى ورثة المستحق إلى أن يموت الشخص الثالث<sup>(٣)</sup> . وإذا مات الملتزم قبل موت الشخص الثالث ، لم ينقض الميراث كذلك والزم به ورثة الملتزم إلى أن يموت الشخص الثالث . وقد يموت كل من المستحق والملتزم قبل أن يموت الشخص الثالث ، فيبقى الميراث يتقاضاه ورثة المستحق من ورثة الملتزم إلى أن يموت الشخص الثالث<sup>(٤)</sup>

(١) جياور مقرة ١٤١ - بودري وقال مقرة ٢٠٥ - يلاتويل وريير وبسون ١١ مقرة ١٢٢٩ .

(٢) فحياة هذا الشخص الثالث إنما اتخذت مقياساً لمدة بقاء الميراث ، فلا يشترط إذن رضاه هذا الشخص ولا توافر الأهلية فيه (ترولون مقرة ٢٢٩ - لوران ٢٧ مقرة ٢٧٠ - يون ١ مقرة ٦٨٧ - بودري وقال مقرة ٢٠٥ - مكررة - أوبري ورو وإسبان ٦ مقرة ٣٨٨ - ١١٩ - محمد كامل مرسى مقرة ٣٦٨ ص ٣٦٠) .

(٣) وقد يعقد الميراث بحياة أي من الشخص الثالث أو المستحق .

(٤) وتلخص المذكورة الإيضاحية ما تقدم في العبارات الآتية : « خاصية الميراث أن =

## ٥٢٧ - نوع المرتب : يكون المرتب عادة من النقود ، فيؤدى أقساطا

دورية للمستحق .

ويقع نادراً أن الملتزم ، بدلا من أن يؤدى للمستحق أقساطا دورية من النقود ، يتعهد بأن يؤويه ويطعمه ويكسوه ويعالجه ويقوم بأوده بحيث يكفيه جميع نفقات المعيشة . ويكون هذا التزاماً بعمل . ولم يرد نص في هذا المعنى في التقنين المدني المصري ولا في التقنين المدني الفرنسي ، ولكن هذا العقد معروف في القانون الفرنسي باسم عقد الإيواء أو الإطعام (baie à nourriture) . وكثيراً ما يقدم ، في فرنسا ، شخص متقدم في السن عيناً أو رأس مال لمصلحة أو مؤسسة للتقاعد في مقابل إيوائه والقيام بنفقاته وعلاجه بقية حياته ، أو يقدم التيم على مجنون رأس مال لمستشفى من مستشفيات الأمراض العقلية في نظير إيواء المريض في المستشفى<sup>(١)</sup> . ويشبه عقد الإيواء عقد المرتب كما تشبه المناياضة البيع ، إلا أن عقد الإيواء خلافاً لعقد المناياضة ينشئ التزاماً بعمل لا التزاماً بتسلل ملكية . ويسرى على عقد الإيواء أحكام عقد المرتب ، إلا فيما تقتضيه طبيعة عقد الإيواء من اختلاف في الأحكام ، ومن ذلك أن عقد الإيواء يتدق به بشخص المستحق فلا يجوز لهذا النزول عن حقه لشخص آخر<sup>(٢)</sup> . ويمكن في مصر اعتبار عقد الإيواء عقداً صحيحاً تطبيقاً للقواعد

= يكون مقوداً بحياة شخص معين ، هو الدائن غالباً . وقد يكون هو المدين ، فإذا مات الدائن قبل انتقال المرتب إلى الورثة . وقد يكون أجنبياً غير الدائن والمدين ، فإذا مات المدين قبل الأجنبي انتقال المرتب إلى الورثة كذلك . وقد يكون الإرراد مرتباً لأقصر الحياتين ، حياة الدائن أو حياة المدين ، فينتضى بموت أحدهما ولا ينتقل إلى الورثة . والمفروض فيما تقدم من الصور أن الإرراد مرتب مدى حياة شخص واحد . ولا يوجد ما يمنع من أن يرتب مدى حياة أشخاص متعددين لكل منهم نصيب فيه ، سواء آل هذا النصيب بعد موته إلى من يبقى حياً من الأشخاص الآخرين أو لم يؤل . على أن الصورة التالية من هذه الصور جميعاً هي تقرير المرتب مدى حياة الدائن . لذلك كانت هذه الصورة هي التي تفرض ، إذا لم يوجد اتفاق خاص على غير ذلك ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٩ ) .

(١) پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٥ ص ٦٠١ .

(٢) انظر في تفصيل أحكام عقد الإيواء في فرنسا پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٥ - فقرة ١٢٤٧ - بودرى وقال فقرة ٣٥٢ - فقرة ٣٥٨ - أوبرى ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٧ - ١١٧ ص ١١٨ - پلانول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢١٨ - فقرة ٣٢١٩ - وانظر في أن عقد الإيواء في فرنسا تسرى عليه القواعد العامة لا القواعد الخاصة بالمرتب مدى الحياة : ييدان ١٢ مكرر فقرة ٨٢٢ .



العامة ، ومن ثم تُسرى عليه في الغالب أحكام المرتب مدى الحياة ، إلا فيما تقتضيه طبيعة العقد الخروج على هذه الأحكام<sup>(١)</sup> .

**٥٢٨ - مقرر المرتب :** وإذا اقتصرنا على أن يكون المرتب من القود كما هي العادة ، ففقدار هذا المرتب غير معروف مقدماً ، إذ هو يتوقف كما قلنا على مدة حياة الإنسان الذي عقد المرتب بحياته . وكل ما يعرف من المرتب هو مقدار كل قسط دورى فيه ، إذ يؤدي المرتب كما سبق القول على أقساط دورية متساوية<sup>(٢)</sup> ، يدفع كل قسط منها غالباً كل سنة ، وقد يدفع كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو أكثر أو أقل .

وإذا كان المرتب بمقابل أى بعقد معاوضة ، فاتفق المتعاقدين هو الذى يحدد مقدار كل قسط من أقساط المرتب . ويراعيان في تقديره عادة أن يكون أعلى من فائدة رأس المال الذى دفع مقابل المرتب أو أعلى من ريع العين التى دفعت . ذلك أن قسط المرتب لا يمثل فحسب فائدة رأس المال أو ريع العين ، بل هو أيضاً يشتمل كما سبق القول على مبلغ إضافي يمثل استهلاك رأس المال أو العين طوال مدة حياة الإنسان التى عقد المرتب بها . وبحسب هذه المدة حساباً تقديرياً بحسب السن والحالة الصحية والمهنة وغير ذلك من العوامل التى تكون عادة سبباً في طول الحياة أو في قصرها ، ويرجع في ذلك

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٩ .

(٢) ولا يوجد ما يمنع من أن تكون أقساط المرتب غير متساوية ، تخضع في تقدير كل قسط منها لعوامل اقتصادية متغيرة ، كتغيرات المعيشة وأسعار الفلل ، وهذا ما يسمى بالسلم المتحرك (échelle mobile) (نقش فرنسي ٦ فبراير سنة ١٩٤٥ جازيت دي پاليه ١٩٤٥ - ١ - ١١٦ - ليون ٢١ يولييه سنة ١٩٤٣ جازيت دي پاليه ١٩٤٣ - ٢ - ١١٩ - أجان - نوفمبر سنة ١٩٤٨ سيرة ١٩٤٩ - ٢ - ١١٨ - أوبري دور وإليان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ - بلانويل وريبير وييسون ١١ فقرة ١٢٢٧ ص ٥٧٨ - أنسيلويدي دالوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤٤) . وهذا من شأنه أن يعالج عيباً في الإبراء المرتب ، إذ أن الأقساط الدورية المتساوية لمدة طويلة ، قد تصل إلى عشرات السنين ، لا تلائم مع تغير أسعار العملة على المدى الطويل . وتضطر بعض البلاد إلى إصدار تشريعات خاصة تواجه بها انخفاض أسعار العملة وأثره في المرتبات مدى الحياة ، فتريد هذه التشريعات في مقدار أقساط هذه المرتبات حتى تتناسب مع الأسعار الجديدة للعملة ( انظر في فرنسا التشريعات التى صدرت في هذا الشأن في أنسيلويدي دالوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٣ ) .

إلى جداول الوفيات (tables de mortalité) المعروفة في شركات التأمين : وهذا الحساب التقديرى ينطوى على احتمال (alea) ، هو الذى يسبغ على المرتب مدى الحياة خاصيته الرئيسية<sup>(١)</sup> . فإذا قل مقدار القسط الدورى للمرتب عن فائدة رأس المال أو عن ريع العين ، فقد قلنا أنه إذا كان مصدر الالتزام بالمرتب بيعاً ألحق المرتب بالتمن النافه وكان البيع باطلاً<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان المصدر قرضاً كان القرض باطلاً<sup>(٣)</sup> ولكن مع ذلك قد يستخلص قاضى الموضوع أن المتعاقدين قد قصدا التبرع ، فيكون العقد هبة مستترة ، وتنصح على هذا الوجه<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان المرتب ينبر مقابل أى يتصرف بهوى ، هبة أو وصية ، فالوهاب أو الوصى هو الذى يحدد مقدار المرتب ، مراعى في ذلك عادة حاجة المستحق للمرتب في الحدود التى تتسع لها الموارد المالية للمتعبر .

### § ٣ - السبب

#### ( الاحتمال : alea )

٥٣٩ - هل الاحتمال في المرتب مدى الحياة محل أو سبب : ونحن نذهب إلى أن الاحتمال في المرتب مدى الحياة هو محل الزام الملزم بالمرتب ،

( ١ ) هل أنه إذا ثبت أن المرتب مدى الحياة يحق رباً فاحشاً ، كما إذا كانت الأقساط مقدارها كبير إلى حد أنها تستغرق رأس المال ثم تزيد عليه زيادة فاحشة بعد مدة وجيزة بمشيها عادة من ربط المرتب بحياته ، وجب اعتبار العقد قرضاً عادياً بقائمة تنزل إلى الحد المسحوق به قانوناً ( نقض فرنسى ٢٤ يولييه سنة ١٨٤٥ سيرة ٤٥ - ١ - ٣٨٤ - ديوجون ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ دالوز ٩٦ - ٢ - ٣٢٥ - أنسيكلويدى دالوز ؛ لفظ Rente Viagère مقرة ٣٧ ) .

( ٢ ) انظر آنفاً مقرة ٥٢٣ .

( ٣ ) نقض فرنسى ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ دالوز ٩٩ - ١ - ٣١٢ - ١٥ مايو سنة ١٩٠٦ سيرة ١٩٠٦ - ١ - ٤٠٨ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ جازيت دى پاليه ١٩٣١ - ١ - ٣٦١ - تولوز ١٩ أبريل سنة ١٨٩٤ دالوز ٩٨ - ٢ - ١٠٩ - بودى وقال مقرة ٢٤٦ - پلانيول وريير وييسون ١١ مقرة ١٢٢٨ .

( ٤ ) نقض فرنسى ٩ يولييه سنة ١٨٧٩ دالوز ٨١ - ١ - ٢٧ - ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٥٢٦ - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ S. J. ( الأسبوع القضاء ) ١٩٢٧ - ١٨٢ - ديوجون ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ دالوز ٩٦ - ٢ - ٣٢٥ - پلانيول وريير وييسون ١١ مقرة ١٢٢٨ .

فهو قد التزم وجعل محل التزامه " تبا ينطوي على عنصر الاحتمال ، فإذا خلا المرتب من هذا العنصر انعدم المحل وصار التصرف باطلا لانعدام المحل لا لانعدام السبب . وقد قررنا عند الكلام في نظرية السبب أن السبب هو الدافع الرئيسي للتعاقد ، ولا يوجد له إلا شرط واحد هو أن يكون مشروعا ، أما أن يكون هناك التزام دون سبب فهو فرض لا يتصور ، فما دمتنا نجعل السبب هو الباعث ، فكل لإرادة لا بد أن يكون لها باعث إلا إذا صدرت من غير ذى تمييز<sup>(١)</sup> . ومن ثم يكون الاحتمال في المرتب مدى الحياة عنصرا من عناصر المحل<sup>(٢)</sup> ، وليس هو السبب . وإذا أريد تعيين السبب في المرتب مدى الحياة ، وجب أن يعين بأنه هو الدافع الرئيسي للملتزم بالمرتب في أن يلتزم به . والغالب أن يكون هذا السبب مشروعا ، إذ يهدف الملتزم بالمرتب عادة إلى أن يكفل للمستحق حياة مكيفة الحاجة . وقد يكون غير مشروع ، كما إذا قرر شخص تخليته مرتبا مدى الحياة ليدفعها بذلك إلى معاشرته معاشرة غير مشروعة<sup>(٣)</sup> .

غير أن الرأي الغالب في الفقه والقضاء الفرنسيين هو اعتبار الاحتمال في المرتب مدى الحياة هو السبب لا المحل ، فإذا انعدم هذا الاحتمال انعدم السبب ، وصار التصرف باطلا لانعدام السبب لا لانعدام المحل<sup>(٤)</sup> .

ومهما يكن من أمر ، فإن المتفق عليه أنه إذا انعدم الاحتمال في المرتب

(١) انظر الوسيط ١ فقرة ٢٩٣ - فقرة ٢٩٤ .

(٢) انظر في هذا المعنى تعليق بلانيول على حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٨٩ .

(٣) أما إذا قرر المرتب تخليته بعد انقطاع الماشرة ، تمويلها وليكفل لها العيش ، فإن السبب يكون في هذه الحالة مشروعا .

(٤) نقض فرنسي ٦ فبراير سنة ١٨٨٦ سيرة ٨٦ - ١ - ١٩٢ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٨٩ مع تطبيق بلانيول - باريس ٢٣ مارس سنة ١٨٦٥ سيرة ٦٥ - ٢ - ٣٢١ - أنجييه ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٧ دالوز ١٩٠١ - ٢ - ٣٦٩ - دوييه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠١ سيرة ١٩٠٢ - ٢ - ٢٩٧ - جيوار فقرة ٤١٩ - بودري وفال فقرة ٣١٢ و فقرة ٢١٥ - أوبري وروولسان ٦ فقرة ٣٨٨ ص ١٢٠ هامش ١٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣١ - كولان وكايتيان وحى لاموراندبير ٢ فقرة ١٣٣٩ - كايتيان في السبب فقرة ١٠٠ - أنسيكاردي دالوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٢٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٨ ص ٣٦١ .



٥٣٩ - مرتب قرر لمدة معينة : والمرتب مدى الحياة يجب أن يقرر مدى حياة إنسان كما سبق القول، فخاصيته الجوهرية هي أنه يقرر لمدة غير معينة لأن الموت لا يعرف ميعاده . لذلك إذا قرر المرتب لمدة معينة لا للمدى الحياة ، كأن قرر لمدة عشر سنوات مثلاً بمقابل أو بغير مقابل ، فإنه يكون قد فقد العنصر الجوهرى فيه وهو التقرير لمدة غير معينة ، ولا يكون العقد فى هذه الحالة مرتباً مدى الحياة لأن عنصر الاحتمال (alea) غير موجود ، بل يكون عقداً آخر : فإذا وهب شخص شخصاً آخر أو وصى له بمرتب لمدة عشر سنوات ، كان التصرف هبة عادية أو وصية عادية وليس مرتباً مدى الحياة . وإذا باع شخص منزلاً من آخر بثمن هو مرتب لمدة عشر سنوات ، لم يكن العقد مرتباً مدى الحياة بل هو بيع عادى الثمن فيه مقسط أقساطاً عشرة هي أقساط المرتب . وإذا أقرض شخص شخصاً آخر ألف جنيه مثلاً بسعر ٧ ٪ على أن يرد القرض أقساطاً سنوية متساوية فى مدى عشر سنوات ، كان العقد قرضاً عادياً وليس مرتباً مدى الحياة ، ومن ثم يجب ألا يزيد سعر الفائدة على السعر المسموح به قانوناً .

وهذا هو فى الغالب ما قصد إليه التقنين الملى القديم عندما نص فى المادة

« من وقت تقرير المرتب بسبب مرض كان مصاباً به منذ ذلك الوقت . ولما كان التقنين الملى المصرى لا يشمل على مقابل للذين النصبين ، فإن الذى يستثنى منهما هو نص المادة ١٩٧٤ مد : فرنسى لأنه مجرد تطبيق لقواعد العامة ، وقد رأينا أن المشروع التمهيدى كان يشمل على نص فى هذا المعنى وحذف اكتفاء بتطبيق القواعد العامة . أما المادة ١٩٧٥ مدنى فرنسى فهى تلحق بموت من ربط بحياته المرتب وقت تقريره موته خلال عشرين يوماً من وقت تقرير المرتب بسبب مرض كان مصاباً به منذ ذلك الوقت . وهذا الإلحاق يفتضى نصاً تشريعياً ليس موجوداً فى التقنين الملى المصرى ، بل لم يوجد حتى فى المشروع التمهيدى . ومن ثم لا يسرى هذا الحكم فى مصر لاندفاع النص ( انظر فى عهد التقنين الملى القديم استئناف مخطوط ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ١٨٣ ) .

انظر فى أحكام التقنين الملى الفرنسى فى هذه المسألة بودرى وقال فقرة ٢١٢ - فقرة ٢٤٠ - أوبرى ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٨ ص ١٢٠ - ص ١٢٤ - پلانيول وريبير وبisson ١١ فقرة ١٢٣١ - فقرة ١٢٣٤ .

وتنص المادة ١٠٣٠ من تقنين الموجبات والعقود البنى على أن « يكون عقد الدخلى باطلاً إذا أنشئ على حياة شخص كان ميتاً وقت إنشائه ، أو كان فى هذا التاريخ مصاباً بمرض أدى إل وفاته بعد عشرين يوماً من التاريخ المذكور » .

٤٨٠ فقرة أولى/ ٥٨٦ على أن « ترتيب الإيراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانوناً تدفع مدة معينة .. » . إلا أنه يؤخذ على هذا النص أنه أجاز أن يكون القرض في هذه الحالة بفائدة تزيد على المقرر قانوناً ، وهذا لا يجوز<sup>(١)</sup>

وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « وإذا تحدد للإيراد مدة معينة ، وهذه صورة من الصور التي أشار إليها التقنين الحالي (القديم) م ٤٨٠ فقرة أولى / ٥٨٦ ، فقد خرج عن كونه عقداً احتالياً ، كما لو أقرض شخص آخر مبلغاً من المال يرده لإيراداً مرتباً لمدة معينة ، فإن العقد في هذه الحالة يكون قرضاً عادياً ، وما زاد من مجموع الأقساط على المبلغ المقرض يكون فائدة يجب ألا تزيد على الحد الأقصى المسموح به في القوائد الاتفاقية . أما الإيراد المرتب مدى الحياة ، فصيغته الاحتمالية تمنع من معرفة ما إذا كانت القوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به أولاً تزيد<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ويمكن تأويل ذلك بأن الزائد عن المسموح به قانوناً ليس هو الفائدة وحدها ، فهذه لا يجوز أن تزيد على الحد المسموح به ، ولكن مجموع القسط وهو يشتمل في جزء منه على الفائدة المسموح بها قانوناً وفي جزء آخر على حصة من رأس المال الذي يستهلك على هذا النحو شيئاً فشيئاً ( انظر في هذا المعنى دى هلمس لفظ عارية فقرة ٦٥ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٤ ) .

( ٢ ) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٨ في الملحق .

## الفصل الثاني

### الالتزام بأداء المرتب

٥٣٢ - مآثاته : يتناول البحث هنا مسألتين : ( ١ ) تنفيذ الالتزام بأداء المرتب . ( ٢ ) جزاء الالتزام بأداء المرتب .

#### § ١ - تنفيذ الالتزام بأداء المرتب

٥٣٣ - ما الذي يتضمنه تنفيذ الالتزام بأداء المرتب : في تنفيذ الالتزام بأداء المرتب يجب تحديد بداية الوقت الذي يؤدي فيه المرتب ونهايته ، وتقرير أن المرتب قابل للحجز وللتحويل إلا في حالة استثنائية ، وأنه لا يقبل الاستبدال ، وأنه يتقدم سواء في أقساطه أو في أصله .

٥٣٤ - برائة الوقت الذي يؤدي فيه المرتب ونهايته - نص قانوني : تنص المادة ٧٤٥ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ - لا يكون للمستحق حق في المرتب إلا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته » .

« ٢ - على أنه إذا اشترط الدفع مقدماً ، كان للمستحق حق في القسط الذي حل » (١) .

---

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٢ من المشروع التمهدي على وجه موافق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وفي لجنة المراجعة أدخلت عليه تعديلات لغوية فصار مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وأصبح رقمه ٧٧٧ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٦ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٥ ( مجموعة الأعمال التوضيحية • ص ٣١٤ - ص ٣١٥ ) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، ولكن الحكم يتفق مع القواعد العامة .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١١ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٥ ( مطابق ) .

ويتبين من النص مالف الذكر أن المستحق يكسب المرتب يوماً يوماً طوال حياة الشخص الذي ربط المرتب بحياته . ويبدأ الوقت الذي تؤدي فيه أقساط المرتب للمستحق من يوم تمام العقد الذي أنشأ المرتب ، فإذا كان التصرف الذي أنشأ المرتب وصية فن يوم موت الموصي<sup>(١)</sup> . وقد يعين التصرف الذي أنشأ المرتب يوماً آخر كبدية الوقت الذي تؤدي فيه أقساط المرتب ، كما إذا اتفق على أن المرتب لا يؤدي إلا من يوم أن يسلم المستحق للملتزم مقابل المرتب من رأس مال أو عين .

وتستمر تأدية أقساط المرتب للمستحق إلى اليوم الذي يموت فيه من ربط المرتب بحياته ، ويكون غالباً هو نفس المستحق . ولما كان يوم الوفاة هذا هو أيضاً يوم ناقص بطبيعته ، فإن المرتب لا يكون مستحقاً عنه ويستحق إلى نهاية اليوم السابق<sup>(٢)</sup> .

ويقلب اشتراط أن تؤدي أقساط المرتب مقدماً كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو كل سنة ، فيدفع القسط في بداية الشهر أو بداية المدة التي حددت للقسط ، وذلك لأن هذا القسط يكون غالباً هو المورد الرئيسي الذي يعيش منه المستحق . فإذا لم يوجد شرط في هذا المعنى ، أدى القسط في نهاية المدة التي حددت له لا في بدايتها<sup>(٣)</sup> .

وإذا اشترطت تأدية القسط في بدايته ، وحل القسط في أول السنة مثلاً ،

#### ٥٥ التقنين المدني العراقي م ٩٨١ (موافق)

تقنين الموجبات والتفود اللبناني م ١٠٣٢ : إن قسط السنة التي يتوفى فيها دائن الدخل يدفع بنسبة عن أيام حياته من هذه السنة . أما إذا كان الاتفاق على الدفع مقدماً ، فالقسط الذي ابتدأت مدته في أثناء حياة الدائن يجب دفعه بتمامه .

م ١٠٣٤ : لا تجوز المطالبة بالدخل إذا لم يثبت وجود الشخص الذي علق العقد على حياته . (والتقنين اللبناني يتفق م التقنين المصري) .

(١) ولا يجب اليوم الذي تم فيه العقد (dies a quo) فلا يستحق عنه المرتب ، لأنه يوم ناقص بطبيعته ، ويستحق المرتب ابتداء من اليوم التالي (يون ١ - فترة ٧٧٣ - جيوار فترة ١٨٢ - بودري وقال فترة ٣٤٥) .

(٢) يون ١ فترة ٧٧٣ - جيوار فترة ١٨٢ - بودري وقال فترة ٣٤٥ - أوبري وروسان ٦ فترة ٣٨٩ ص ١٢٥ هامش ١ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فترة ١٢٣٥ -

(٣) بلانيول وريير وبيسون ١ فترة ١٢٣٥ .



فإنه يكون مستحقاً بمجرد حلوله ، حتى لو مات الشخص الذى ربط المرتب بحياته فى خلال السنة وقبل تمامها ، ولو فى اليوم الأول منها أى فى يوم حلول القسط<sup>(١)</sup>. ويستولى المستحق أو ورثته على القسط الذى حل بأكله ، ولا يطلب من أى منهم أن يرد من هذا القسط ما يقابل الأيام التى لم يعيشها من ربط المرتب بحياته فى السنة التى حل عنها القسط . وهذا ما تنص عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة ٧٤٥ مدنى ، إذ تقول كما رأينا : « على أنه إذا اشترط الدفع مقدماً ، كان للمستحق حق فى القسط الذى حل »<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك يجوز أن يشترط الدفع مقدماً ولكن يشترط فى الوقت ذاته أن المرتب لا يكون مستحقاً إلا بقدر الأيام التى عاشها من تقرر المرتب مدى حياته ، وفى هذه الحالة يرد المستحق أو ورثته من القسط الذى حل وقبض ما يقابل الأيام التى لم يعيشها من ربط المرتب بحياته<sup>(٣)</sup>.

والمستحق هو الذى يحمل عبء إثبات أن الشخص الذى ربط المرتب بحياته لا يزال حياً ، حتى يكون مستحقاً لما حل من أقساط المرتب . ولما كان الغالب أن الشخص الذى ربط المرتب بحياته هو نفس المستحق ، فعل هذا الأخير أن يقدم شهادة إثبات وجوده على قيد الحياة بالطرق المعتادة<sup>(٤)</sup>.

### ٥٣٥ - المرتب قابل للتجبر والتحويل إلا فى حالة استثنائية - نص

**قانونى :** تنص المادة ٧٤٤ من القانون المدنى على ما يأتى :

( ١ ) ولا يشترط إلا أن يكون مد عاش بضعاً من هذا اليوم ، ولو لم يمض اليوم كله ( يون ١ فقرة ٧٧٥ - أوبرى وروولسان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٥ عاش ١ - عكس ذلك ترولون فقرة ٣٣٦ ) .

( ٢ ) بودرى وقال فقرة ٣٤٧ - أوبرى وروولسان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ - پلانول وريبير وبيرون ١١ فقرة ١٢٣٥ .

( ٣ ) وتنقل المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى فى هذا الصدد : « يبقى المرتب ما عاش الشخص الذى تقرر المرتب مدى حياته ، ويتسلم فى اليوم الذى يموت فيه . وإذا حل قسط وجب دفعه يوم حلوله ، ولا يرد منه شيء حتى لو مات هذا الشخص قبل حلول القسط التالى . هذا ما لم يتفق على أن المرتب لا يكون مستحقاً إلا بقدر الأيام التى عاشها من تقرر المرتب مدى حياته » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١٤ - ص ٣١٥ ) .

( ٤ ) بودرى وقال فقرة ٣٥٠ - أوبرى وروولسان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ - پلانول وريبير وبيرون ١١ فقرة ١٢٣٦ - پلانول وريبير وبولاجيه ٢ فقرة ٣٢١٠ - وانظر المادة ١٠٣٤ من قانون الميراث والمقنن البنى .

« لا يصح أن يشترط عدم جواز الحجز على المرتب إلا إذا كان قد قرر على سبيل التبوع »<sup>(١)</sup> .

وبتين من هذا النص أن الأصل في المرتب أن يكون قابلاً للحجز عليه من دائني المستحق ، ولتحويله من المستحق إلى الغير ، شأن المرتب في ذلك شأن سائر أموال المستحق . ويستوى في ذلك أن يكون ما يحجز عليه أو يحول هي الأقساط التي حلت ، أو الأقساط التي ستحل ، أو أصل المرتب ذاته<sup>(٢)</sup> . ويبقى المرتب قابلاً للحجز عليه وللتحويل ، حتى لو اشترط عدم قابليته للحجز وللتحويل ، إذا كان قد تقرر معاوضة . ذلك أن المستحق قد أخرج من ذمته مالا كان ضماناً لدائنيه في مقابل المرتب ، فإذا حل المرتب محل هذا المال وجب أن يكون قابلاً للحجز وللتحويل وإلا كان في هذا إضرار بالدائنين ، ويكون شرط عدم القابلية للحجز باطلاً لمخالفته للنظام العام<sup>(٣)</sup> . وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا المعنى : « أما إذا تقرر المرتب معاوضة ، كأن باع شخص منزلاً في مقابل إيراد مرتب مدى حياته ، واتفق الطرفان على عدم جواز الحجز على هذا المرتب ، فإن البائع يكون بذلك قد أخرج

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٠ من المشروع التمهيدى مل وجه مطابق لما استقر عليه في التفتين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٧٧٦ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٥ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٤ ( مجموعة الأعمال التشريعية ) في ص ٣١٢ - ص ٣١٤ . ولا مقابل النص في التفتين المدني القديم ، ولكن الحكم يتفق مع القواعد العامة . ويقابل في التفتينات المدنية العربية :

التفتين المدني السوري م ٧١٠ ( مطابق ) .

التفتين المدني الليبي م ٧٤٤ ( مطابق ) .

التفتين المدني العراقي م ٩٨٠ ( مطابق ) .

تفتين الموجبات لم العقود اللبناني م ١٠٣٣ : إن الشخص الذي ينشئ على أملاكه بدون عوض دخلاً لمصلحة شخص آخر مدى حياته ، يحق له أن يشترط عنه إنشاءه أنه غير قابل للحجز لإيفاء الدين المترتبة على ذمة دائن الدخل .

( والتفتين اللبناني يتفق مع التفتين المصري ) .

( ٢ ) بودري وقال فقرة ٣١٤ - لوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٨٨ ص ١٢٥ - بلانيرول وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ ص ٥٧٥ .

( ٣ ) جيوار فقرة ١٧٣ - بودري وقال فقرة ٣١١ وقرة ٣١٧ - بلانيرول وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ - كولان وكايتان وحى لاموراندبيير ٢ فقرة ١٣٢٧ ص ٨٠٩ .

مالا له عن متاول دائنيه ، يجعله الإيراد غير قابل للحجز عليه ، وهذه مصلحة غير مشروعة <sup>(١)</sup> .

أما إذا تقرر المرتب تبرعا ، فإنه يدخل في مال المستحق دون عوض يخرج من ماله ، وكان المتبرع يستطيع ألا يتبرع به أصلا ، فأولى أن يستطيع التبرع مع اشتراطه عدم جواز الحجز . مراعاة لمصلحة المستحق نفسه <sup>(٢)</sup> . فقد أراد المتبرع أن يكفل للمستحق حاجات المعيشة بهذا المرتب : وللاستيقان من ذلك اشترط ألا يجوز للدائن المستحق الحجز عليه ، فيكون الشرط صحيحا لأنه مبني على باعث مشروع ومقصود على مدة معقولة . وليس هذا إلا تطبيقا للمادة ٨٢٣ مدني في النزع من التصرف ويتضمن المنع من الحجز ، إذ تنص على ما يأتي : ١ - إذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضي بمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبني على باعث مشروع ومقصودا على مدة معقولة . ٢ - ويكون الباعث مشروعا متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو للتصرف إليه أو للغير . ٣ - والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف إليه أو الغير . فنكون المادة ٧٤٤ مدني سائلة الذكر تطبيقا للمادة ٨٢٣ مدني <sup>(٣)</sup> . وغنى عن البيان أنه إذا لم يشترط الملزم بالمرتب عدم جواز الحجز على المرتب أو عدم جواز تحويله ، كان المرتب قابلا للحجز عليه وللتحويل ، حتى لو كان الملزم قد تبرع بالمرتب ، فقد قلنا أن الأصل هو جواز الحجز والتحويل ، ما لم يشترط عدم الجواز في مرتب تقرر على سبيل التبرع <sup>(٤)</sup>

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٢١٢

(٢) ١ يونيو ٧٨٢ - جيوار فقرة ١٧٣ - بودري وقال فقرة ٣١٨ - بلانويون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ .

(٣) محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٢ .

(٤) ونقول المذكرة الإيضاحية للمشروع اتفهيدي في هذا الصدد : « الأصل أن شرط عدم جواز التصرف ، ويلحق به شرط عدم جواز الحجز ، لا يصلح إلا إذا كان لمدة معقولة ولحماية مصلحة مشروعة . وقد تكون المدة المعقولة مدى حياة إنسان ( انظر م ١١٩١ من المشروع ) . ويتربط على ذلك أنه يصح اشتراط عدم جواز الحجز على المرتب إذا كان قد تقرر على سبيل التبرع بجهة أو وصية ، فإن اشترط في هذه الحالة يكون لمدة معقولة هي حياة شخص معين ، ولحماية مصلحة مشروعة هي مصلحة الدائن ( انظر م ٣٣٠ حرف هـ من المشروع ) » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٢١٢ ) .

٥٣٦ - **حرم قابلية المرتب للاستبدال** : وقد قلنا أن من التفرقات الأساسية بين الدخل الدائم والمرتب مدى الحياة أن الدخل الدائم قابل للاستبدال في أي وقت ، أما المرتب مدى الحياة فلا يقبل الاستبدال<sup>(١)</sup> . فهو أن المستحق للمرتب دفع مقابلاً له عينا أو رأس مال ، وبقي يتقاضى أقساط المرتب مدة طويلة ، ثم أراد الملزم بالمرتب أن يتخلص من التزامه برد العين أو رأس المال إلى المستحق ، لما جاز ذلك بغير موافقة المستحق . فقد تعهد الملزم بأن يؤدي المرتب طوال حياة من ربط المرتب بحياته ، ولا يستطيع أن يخل بتمهده بإرادته وحده . وقد نص التقنين المدني الفرنسي على هذا الحكم صراحة في المادة ١٩٧٩ منه<sup>(٢)</sup> .

وكذلك الحكم لو أن المرتب كان قد تقرر تبرعاً<sup>(٣)</sup> . فالمتبرع ملتزم بأداء المرتب ، ولا يستطيع التخلص منه بأداء شيء آخر فهو لم يأخذ عوضاً<sup>(٤)</sup> ، وحتى لو أخذ عوضاً فهو لا يستطيع التخلص من المرتب برد العوض كما قلنا . وإنما يستطيع الواهب أن يرجع في هيته في المواضع التي يجوز فيها الرجوع في الهبة ، كما يجوز له أن يرد للمستحق شيئاً آخر بدلاً من المرتب إذا وافق هذا الأخير على ذلك ، أو يرد رأس مال يمكن أن يتحول لدى شركة تأمين إلى مرتب معادل للمرتب الذي تبرع به ولكن ليس في هذا استبدال بل هو استمرار في أداء المرتب .

والقاعدة التي تقضى بعدم قابلية المرتب للاستبدال ليست من النظام العام ، فيجوز للملزم بالمرتب أن يشترط جواز تخلفه من المرتب برد المقابل الذي أخذه إذا كان المرتب قد تقرر معاوضه ، أو يرده رأس مال معين المقدار إذا كان قد تقرر تبرعاً<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥١٦ .

(٢) جيوارد فقرة ٢١٦ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٧ ص ٥٩١ - محمّد كامل مرسى فقرة ٣٧١ ص ٣٦٣ .

(٣) بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٧ .

(٤) قارن بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨١٧ .

(٥) بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٧ ص ٥٩٢ - أنكليويدي دالوز ٤ لفظ

*Reale Vaghe* فقرة ٥١ - محمّد كامل مرسى فقرة ٣٧١ ص ٣٦٣ - ص ٣٦٤ .

٥٣٧ - تقادم المرتب في أقساط وفي أصل : المرتب مدى الحياة ، كالدخل الدائم ، يتقادم في أقساطه وفي أصله .

فكل قسط من أقساطه ، وهو دين دوري متجدد ، يسقط بالتقادم بخمس سنوات من وقت استحقاق هذا القسط<sup>(١)</sup> .

وأصل المرتب نفسه ، وهو دين عادي ، يسقط بالتقادم بخمس عشرة سنة من وقت ثبوت الالتزام بالمرتب ولو لم يحل أول قسط من أقساطه مادام لم يدفع أى قسط . أما إذا دفعت أقساط من المرتب فإن دفع أى قسط يكون من شأنه أن يقطع التقادم ، ويسرى تقادم جديد مقداره هو أيضاً خمس عشرة سنة ، إذا تمت دون وقف أو انقطاع ، ودون أن يدفع أى قسط بعد آخر قسط دفع<sup>(٢)</sup> ، سقط المرتب نفسه بالتقادم<sup>(٣)</sup> . وهذا نفس ما قررناه في الدخل الدائم<sup>(٤)</sup> .

## § ٢ - جزاء الالتزام بأداء المرتب

٥٣٨ - نص قانوني : تنص المادة ٧٤٦ من التقنين المدني على ما يأتي :

« إذا لم يتم المدين بالتزامه ، كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فإن كان العقد بعوض جاز له أيضاً أن يطلب فسخه ، مع التعويض إن كان له محل<sup>(٥)</sup> » .

(١) جيوار فقرة ٢١٧ - بودوي وقال فقرة ٣٤٢ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩١ ص ١٣٤ - پلاتنيول وريبير وبولانچيه ٢ فقرة ٣٢١٢ - أنيكلويدي دالوز ٤ لفظ

Rente Viagère فقرة ٤٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٣ ص ٣٦٦ .  
(٢) فإذا دفع قسط آخر بعد آخر قسط دفع ، فإن دفع هذا القسط الآخر يقطع التقادم كما قلنا .

(٣) لوران ٢٧ فقرة ٢١٧ - جيوار فقرة ٢١٧ - بودوي وقال فقرة ٣٤٢ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩١ ص ١٣٤ - پلاتنيول وريبير وبولانچيه ٢ فقرة ٣٢١٢ - أنيكلويدي دالوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٣ ص ٣٦٦ .  
(٤) الوسيط ٥ فقرة ٣٢٨ .

(٥) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٣ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتي : « إذا لم يتم المدين بالتزامه ، كان لهائن أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض إن كان له محل » . وأقررت لجنة المراجعة النص تحت رقم ٧٧٨ في المشروع النهائي . وأقره مجلس =

وبقابل هذا النص في التقنين المدني القديم المادة ٤٨٠ فقرة ٣/٥٨٨<sup>(٣)</sup> .  
وبقابل في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري  
٧١٢م - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٤٦ - وفي التقنين المدني العراقي م ٩٨٢ -  
وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٣١<sup>(٤)</sup>

ويتبين من النص صالف الذكر أن الملتزم بالمرتب إذا لم يؤده للمستحق ،  
كان لهذا الأخير ، طبقاً للقواعد العامة ، أن يطالب بالتنفيذ العيني أو المسخ ،  
مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى .

**٥٣٩ - التنفيذ العيني :** للمستحق ، إذا تأخر الملتزم في دفع قسط من  
أقساط المرتب ، أن يطالب بالتنفيذ العيني ، وذلك سواء كان تقرير المرتب  
معاوضة أو تبرعاً . وله فوق ذلك ، أن يطلب تعويضاً عما أصابه من الضرر  
بسبب هذا التأخر . وإذا تبين للقاضي أن الملتزم مستمر في الامتناع عن دفع  
الأقساط المستحقة ، جاز أن يحكم بالحجز على أمواله وبيعها بحيث ينتج من

= التواب تحت رقم ٧٧٧ . وفي لجنة مجلس الشيوخ أنشئ إلى النص عبارة « فإن كان العقد يعوض  
حاز له أيضاً أن يطلب » بعد عبارة « تنفيذ العقد » وأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين  
المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٤٦ . وقد قيل في اللجنة : « إن هذه المادة ما هي إلا تقرير للقواعد  
العامة ، وإنها ما وضعت في المشروع إلا لأن القانون الحالي ( القديم ) ينص على غير ذلك » . وقد  
أقر مجلس الشيوخ النص كما عدلته بختته ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١٥ - ص ٣١٨ ) .  
( ١ ) التقنين المدني القديم م ٤٨٠ فقرة ٣/٥٨٨ : ويجوز لصاحب الإبراد ، في حالة  
عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو إعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالإبراد ، أن يتحصل فقط  
على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها ( والتقنين  
المدني القديم يختلف عن التقنين المدني الجديد في أن : يجوز التنفيذ العيني دون المسخ ، في حين أن  
التقنين المدني الجديد يميز كلا من التنفيذ العيني والمسوخ تطبيقاً للقواعد العامة ) .

( ٢ ) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٢ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٦ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٢ ( موافق ) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٣١ : إن عدم دفع الأقساط المستحقة لا يحول دائن  
الدخل حق المطالبة باسترجاع رأس المال أو الأموال المنفرد بها . فلا يحق له في هذه الحالة إلا  
المطالبة بدفع الأقساط المستحقة وتأمين الأقساط المستحقة .

( ويختلف التقنين اللبناني عن التقنين المصري في أن الأول لا يميز المسخ ، والتقنين اللبناني  
في ذلك يساير التقنين الفرنسي ويتفق مع التقنين المصري القديم ) .

البيع مبلغ كافٍ لأداء أقساط المرتب مدى الحياة . وقد اختلف في فرنسا في تحديد « المبلغ الكافي لأداء أقساط المرتب » ( *somme suffisante pour le service des arrérages* ) وهي العبارة الواردة في المادة ١٩٧٨ مدني فرنسي . فرأى يذهب إلى تقدير مبلغ يكفي ، إذا دفع إلى شركة تأمين ، لأن تؤدي الشركة إلى المستحق أقساط المرتب<sup>(١)</sup> . ولكن الرأي الغالب في الققه والقضاء الفرنسيين يذهب إلى أنه يجب تخصيص رأس مال إذا استغل يكفي ربه لأداء أقساط المرتب ، ويبقى رأس المال مملوكا للملتزم في حين يستخدم الربح لأداء الأقساط إلى أن ينقضي المرتب ، وعند ذلك يعود رأس المال إلى الملتزم أو إلى ورثته<sup>(٢)</sup> .

وغنى عن البيان أن الرأي الأول هو الأسرع على الملتزم وبقي في الوقت ذاته بجميع أغراض المستحق . فإذا فرض أن القسط السنوي للمرتب مائة وتقاضي المستحق من الملتزم أقساطا عشرة ، فإن المرتب يكون قد دام عشر سنوات ، وما بقي من أقساطه يكفي أن ينخصص للوفاء به مبلغ أقل بكثير من المبلغ الذي دفعه المستحق للملتزم بفرض أن المرتب تقرر معاوضة . فإذا كان المستحق قد دفع للملتزم ألفين مثلا ، فإن ألفا واحدا يكفي في الغالب شركة تأمين لتؤدي في مقابله إلى المستحق الأقساط الباقية من المرتب إلى أن ينقضي . أما بحسب الرأي الثاني فلا يكفي حتى مبلغ الألفين الذي دفعه المستحق للملتزم ، إذ يجب أن يكون مبلغا يكفي ربه وحده لأداء الأقساط ، فيصل في الغالب إلى ثلاثة آلاف أو إلى أربعة آلاف . ومن ثم نرى أنه يجب اتباع الرأي الأول في مصر ، والاقتصار على مبلغ يكفي ، إذا دفع لشركة التأمين ، لأن تؤدي الشركة إلى المستحق أقساط المرتب . ولا شيء

(١) بودري وقال فقرة ٣٠١ - فقرة ٣٠٢ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨

ص ٥٩٢ .

(٢) ١ يون ١ غقرة ٧٥٧ - لوران ٢٧ فقرة ٣٢١ - أوبري وروبيسون ٦ فقرة ٣٩٠

ص ١٣١ - ص ١٣٢ - بلانويل وريبير وبولانجييه ٢ فقرة ٣٢١٧ - چوسران ٢ فقرة ١٣٩٣ -

نقص فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٢ دالوز ٦٣ - ١ - ٢٩٩ - كان ٢٤ يناير سنة ١٨٥١ دالوز

٥١ - ٢ - ٢٠٧ - يو ١ أغسطس سنة ١٨٦١ سيريه ٦٢ - ٢ - ٤٦٧ - پواتيه ٧ ديسمبر

سنة ١٨٨٥ دالوز ٨٧ - ٢ - ٦٠ .

يمنع من الأخذ بهذا الرأي في مصر ، لأنه هو الرأي الأعدل ، ولأنه لا يوجد في التقنين المدني الجديد نص مماثل لنص المادة ١٩٧٨ مدني فرنسي بوجبه تخصيص مبلغ كاف لأداء أقساط المرتب ، ، وهي العبارة التي استند إليها أصحاب الرأي الثاني ، بل اقتضت المادة ٧٤٦ من التقنين المدني المصري ، كما رأينا ، على أن تقول : « كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد » .

#### ٥٤ - الفسخ في التقنين المدني الفرنسي وفي التقنين المدني المصري :

تجزئ المادة ١٩٧٧ مدني فرنسي للمستحق أن يطلب فسخ العقد إذا تأخر الملتزم عن تقديم التأمينات التي وعد بتقديمها<sup>(١)</sup> ، ولكن المادة ١٩٧٨ مدني فرنسي لا تجيز للمستحق طلب فسخ العقد إذا توقف الملتزم عن دفع الأقساط ، وكل ما يجوز للمستحق في هذه الحالة الأخيرة هو أن يطلب التنفيذ العيني على الوجه الذي يراه فيما تقدم . ويقال عادة في تبرير عدم جواز طلب الفسخ في حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط أن الفسخ يجب أن يبعد الحالة إلى أصلها ، فإذا رد المستحق ما قبضه من الأقساط واسترد ما دفعه للملتزم ، فإنه لا يمكن القول بأن الحالة عادت إلى أصلها إلا إذا كانت فوائد الأقساط التي ردت تعادل ربع ما دفعه المستحق للملتزم حتى تقع مقاصة بين الفوائد والربع ويرد كل للآخر ما أخذه منه ، وهذا غير متحقق لأن فوائد الأقساط تكون عادة أقل من ربع ما دفعه المستحق للملتزم . ولكن هذا التبرير لا يقوم على أساس ، فمن الممكن أن تعاد الحالة إلى أصلها على الوجه الذي سنبينه عندما نتكلم في الفسخ في التقنين المدني الجديد . هذا إلى أن التقنين المدني الفرنسي قد أجاز الفسخ لعدم تقديم الملتزم التأمينات التي وعد بتقديمها ( م ١٩٧٧ مدني فرنسي ) كما سبق للقول ، فإذا كان

(١) ويلحق بفك إصاف الملتزم بفعله التأمينات التي قدمها (جورار فقرة ١٩٧ - بودري وقال فقرة ٢٦٢ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٢٩) . ولا تنص المادة ١٩٧٧ مدني فرنسي في حالة ما إذا تنزل المرتب تبرعاً (بون ١ فقرة ٧٤٨ - بودري وقال فقرة ٢٧٥ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩٠ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤١) ، ولا في حالة ما إذا كان ضعف التأمينات يغير فعل الملتزم (بودري وقال فقرة ٢٦٦ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٢٩ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤١) . وانظر في الفسخ لعدم تقديم التأمينات وما يتصل بذلك في القانون الفرنسي : بودري وقال فقرة ٢٥٧ - فقرة ٢٧٥ .



الفسخ متعذراً في حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط ، فكيف تيسر في حالة عدم تقديم الملتزم للتأمينات (١) .

أما التقنين المدني المصري القديم فقد سار خطوة أبعد مما خطاه التقنين المدني الفرنسي ، ومنع الفسخ في حالتي عدم تقديم التأمينات والتوقف عن دفع الأقساط ، إذ نص في المادة ٤٨٠ فقرة ثالثة/ ٥٨٨ منه على ما يأتي : « ويجوز لصاحب الإيراد ، في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو إعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالإيراد ، أن يتحصل قسط على بيع أموال هذا المدين ، وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المراتب المتفق عليها » . وقد يكون التقنين المدني المصري القديم منطقياً أكثر من التقنين المدني الفرنسي في أنه منع الفسخ في جميع الأحوال ، ولكن يبقى أنه لا يوجد مبرر لمنع الفسخ والخروج على القواعد العامة لهذا المنع (٢) .

**٥٤١ - الفسخ في التقنين المدني الجديد :** أما التقنين المدني الجديد فقد وضع الأمور وضعها الصحيح ، وأجاز الفسخ بنص صريح ، إذ نصت

( ١ ) ولذلك كانت أحكام التقنين المدني الفرنسي في هذه المسألة محل انتقاد الفقه الفرنسي : انظر بودري وقال فقرة ٢٨٤ - پلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٠ - پلانويل وريبير وبولانجه ٢ فقرة ٣٢١٣ - كولان وكابيتان وحى لاموراندوير ٢ فقرة ١٣٤١ ص ٨٦٢ .  
عل أن المادة ١٩٧٨ مدني فرنسي التي لا تجيز الفسخ لتوقف الملتزم عن دفع الأقساط لا تتحيز من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ويجوز أن يشترط المستحق أنه في حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط يكون للمستحق طلب الفسخ ( نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٨١٧ S. chr. ص ٣٠٠ - ٢٣ أغسطس سنة ١٨٤٣ سريه ٤٣ - ١ - ٨٩٢ - ٢٤ يونيو سنة ١٩١٣ دالوز ١٩١٧ - ١ - ٣٨ - بيزانسون ٧ يناير سنة ١٨٧٠ دالوز ٧٣ - ٢ - ٩٨ - روان ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ دالوز ٧٥ - ٢ - ١٩٩ - پواتيه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ٢ - ١٦٧ - السين ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ جازيت دي تريبيون ١٩٢٨ - ٢ - ١٨٣ - بودري وقال فقرة ٢٨٩ - أوبري ورو وإسان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٣٣ - پلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٢ - پلانويل وريبير وبولانجه ٢ فقرة ٣٢١٤ - كولان وكابيتان وحى لاموراندوير ٢ فقرة ١٣٤١ - چوسران ٢ فقرة ١٣٩٢ .

( ٢ ) انظر في عدم جواز الفسخ في التقنين المدني القديم وجوب الاقتصار على التنفيذ المتيقن : استئناف مخطوط ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٩١ .  
وغني عن البيان أنه كان يجوز في التقنين المدني المصري القديم ، كما يجوز في التقنين المدني الفرنسي ، أن يشترط المستحق أنه إذا توقف الملتزم عن دفع الأقساط أو عن تقديم التأمينات ، جاز للمستحق أن يطلب الفسخ . بل له أن يشترط أن يتفسخ المقدم من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم ولا إلى أعداء ( انظر في هذا المعنى استئناف مخطوط ٤ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٩٧ ) .

المادة ٧٤٦ ملنى كما رأينا على أنه « إذا لم يتم المدين بالتزامه ، كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فإن كان العقد بعوض كان له أيضاً أن يطلب فسخه ، مع التعويض إن كان له عمل » . وقد قيل في لجنة مجلس الشيوخ : « إن هذه المادة ما هي إلا تقرير للقواعد العامة ، وإنها ما وضعت في المشروع إلا لأن القانون نحلى ( القديم ) ينص على غير ذلك »<sup>(١)</sup> .

وبين من النص سالف الذكر أنه يجب التمييز بين ما إذا تقرر المرتب تبرعا أو تقرر بعوض . فإذا كان قد تقرر تبرعا ، فلا معنى لأن يطلب المستحق الفسخ إذا توقف الملتزم عن دفع الأقساط ، لأنه لا يسترده بالفسخ شيئا ويخسر به المرتب . أما إذا كان المرتب قد تقرر بعوض ، وتوقف الملتزم عن دفع الأقساط أو تخلف عن تقديم التأمينات أو أضعفها ، فإنه يجوز للمستحق ، وفقاً للقواعد العامة ، أن يطلب الفسخ<sup>(٢)</sup> وأن يطلب التعويض أيضاً إذا كان له مقتضى .

وإذا طلب الفسخ وقضى به ، وجبت إعادة كل شيء إلى أصله . فبرد المستحق بمجموع الأقساط التي قبضها مع فوائدها القانونية من وقت قبض كل قسط منها . ويرد الملتزم رأس المال الذي أخذه من المستحق مع فوائده القانونية من وقت أن أخذه ، أو يرد العين التي أخدها مع الربح الذي حصل أو كان يجب أن يحصل عليه . ولما كانت فوائد رأس المال أو ريع العين ، يزيد عادة على فوائد الأقساط ، فإن المقاصة تقع بين فوائد الأقساط وفوائد رأس المال أو ريع العين ، فيبقى فائض من فوائد رأس المال أو ريع العين يدفعه الملتزم للمستحق . وينتهي الأمر إلى أن المستحق يرد الأقساط التي قبضها ، ويرد الملتزم رأس المال أو العين مع الفرق ما بين فوائد رأس المال أو ريع العين وبين فوائد الأقساط<sup>(٣)</sup> .

(١) مجموعة الأعمال التصديرية • ص ٣١٧ - وانظر آنفاً فقرة ٣٢٨ في الماش (٢) حتى لو مات من ربط المرتب بحياته قبل رفع دعوى الفسخ أو في أثناء نظرها ، ما دامت هناك أقساط مستحقة لم تدفع قبل الموت : انظر في هذا المعنى بون ١ فقرة ٧٦٥ - جيوار فقرة ٢١٤ - بودرى وقال فقرة ٢٩٨ - بلانويول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٤ - بلانويول وريير وبولانجي ٢ فقرة ٣٢١٦

(٣) ونقول المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى في هذا الصدد : « ينص التحقن الممرى ( القديم ) م ٤٨٠ فقرة ٢/٣ ٨٨٨ على أنه يجوز لمصاحب الإيراد في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو إعدامها أو إظهار إفلاس المدين بالإيراد أن يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين =

وبشير الفقهاء الفرنسيون عادة إلى خطر محمله المستحق ، فيجب أن يعرض عنه . ذلك أن المستحق كان معرضاً طوال المدد التي قبض فيها أقساط الإيراد لأن يموت إذا كان المرتب مربوطاً بحياته ، أو لأن يموت الشخص الذي ارتبط المرتب بحياته ، فينقضي المرتب في هذه الحالة . ويقولون إن هذا خطر كان معرضاً له وتحمله فعلاً ، فالواجب عند الفسخ أن يعرض عنه . وينتهون إلى القول بأن المستحق يستبقى الأقساط التي قبضها حتى يعرض عن هذا الخطر ، ويسترد مادفعه للملتزم من رأس مال مع فوائده أو من عين مع ريعها<sup>(١)</sup> . وإذا سلمنا بأن هذا الخطر يجب التمييز عنه ، فالأولى ترك تقدير التمييز للقاضي ، لا عن هذا الخطر وحده ، بل أيضاً عن الأضرار الأخرى التي أصابت المستحق .

---

« وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها ، ومع ذلك أن الدائن لا يستطيع طلب الفسخ . ويقال في تعليل ذلك إن الفسخ متعذر ، إذ الفسخ يرجع للمتقدين إلى ما كانا عليه ، فلو باع شخص منزلاً للإيراد مرتب مدى الحياة وقبض بعض الأقساط ، ثم جد ما يميز الفسخ ، فإذا رد ما قبضه من الأقساط واسترد المنزل لا يمكن القول بأن ريع المنزل في المدة التي بقى فيها العقد قائماً يبدل فوائد الأقساط التي ردت . وظاهر أن هذه الحجة لا تقوم حاثلاً دون الفسخ ، وقد قرر المشروع أنه إذا لم يتم المدين بالترامه كان الدائن أن يطلب تنفيذ العقد أو نسخه ، مع التمييز إن كان له محل في حالتي التنفيذ والفسخ . فإذا أراد الدائن الفسخ ، رد الأقساط واسترد المنزل ، وأخذ على سبيل التمييز الفرق ما بين ريع المنزل وفوائده الأقساط ، هذا غير ما يستحقه من التمييز لأسباب أخرى » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢١٦ ) .

( ١ ) انظر في ذلك بون ١ فقرة ٧٤٧ - لوران ٢٧ فقرة ٣١٦ - جيار فقرة ٢٠١ - جودري وقال فقرة ٣٧١ - أوبري ورو وإسبان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٣١ هاش ١٤ - پلافول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٣ - پلافول وديير وبيسون ٢ فقرة ٣٢١٥ .



# عقد التأمين



## (٥) مقدمة

٥٤٢ — التعريف بقدر التأمين — نص قانوني : تنص المادة ٧٤٧  
من التتبع المنق على ما يأتي :

(٥) مراجع :

في القانون الفرنسي : Agnel et de Coray في التأمين الطبعة السادسة سنة ١٩٢٣ -  
Hémarcl في التأمين البري جزمان سنة ١٩٢٤ - سنة ١٩٢٥ - De Mirimonde في التأمين  
سنة ١٩٢٨ - Oalhrun في النظرية الرياضية للتأمين سنة ١٩٣١ - Ancey et Sicot في عقد  
التأمين الطبعة الثانية سنة ١٩٣١ - في شركات التأمين سنة ١٩٤١ - Ancey في التأمين سنة  
١٩٣٣ - Code des Assurances في تقنين التأمين Odart et Perraud - Chormontier  
الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ - Fourasté في رقابة الدولة على شركات التأمين الطبعة الثالثة سنة  
١٩٤٧ - Richard في عمليات التأمين نظراً وعلا سنة ١٩٤٧ - Panque في التأمين الطبعة  
الثانية سنة ١٩٤٨ - Senien في التأمين البري وعمليات تكوين الأموال والادخار الطبعة  
السادسة سنة ١٩٤٨ - التأمين البري والعمليات ذات الأجل الطويل الطبعة السابعة سنة ١٩٥٧ -  
الوجيز (Mouze) للؤمن له وللوطن الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ - Deschamps في التأمين  
موضماً له لملائه (L'assurance expliquée à ses usagers) سنة ١٩٤٩ - Picard  
et Beasom الميسوط (Traité Général) في التأمين البري أربعة أجزاء سنة ١٩٣٨ - سنة  
١٩٤٥ - التأمين البري في القانون الفرنسي جزء واحد سنة ١٩٥٠ (ونكت في الإشارة إليه  
بذكر بيكار وبيسون) - بيدان (ولا جارد) ١٢ مكر الطبعة الثانية سنة ١٩٣٨ - بلانيول  
وريجير وبيسون ١١ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤ - بلانيول وريجير وبولانجييه ٢ الطبعة الثالثة سنة  
١٩٤٩ - كولان وكليبتان ودى لامورانديير ٢ الطبعة الماشرة سنة ١٩٤٨ - جوران ٢ الطبعة  
الثانية سنة ١٩٣٣ - أنيسكلويدى دالوز ١ سنة ١٩٥١ لفظ (A.T.) Assurances terrestres  
ولفظ (A.D.) Assurances de dommages ولفظ (A.P.) Assurances de personnes  
- المجلة العامة للتأمين البري (Revue Générale de Assurances Terrestres) (R.G.A.T.)  
أسسها الأستاذ بيكار في سنة ١٩٣٠ - وانظر في السنة الأولى منها (سنة ١٩٣٠) ص ٧٣٩ -  
ص ٨١٧ تطبيقاً للأستاذ كاپيتان على قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .  
في القانون البلجيكي : Van Eeckhout في التأمين البري الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٥ -  
Van Dievoet في التأمين في بلجيكا جزمان سنة ١٩٤٥ - Laloux في التأمين البري في  
القانون البلجيكي سنة ١٩٤٤ - المجلة العامة للتأمين والمسئولية (Revue Générale des  
Assurances et de la Responsabilité) أسست في سنة ١٩٢٧ .

«التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له ، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه ، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدّيها المؤمن له للمؤمن .»<sup>(١)</sup>

= فى القانون الإنجلىزى والقانون الأمريكى : **Bunyon** فى قانون التأمين سنة ١٩١٤ - فى قانون التأمين من الحريق سنة ١٩٢٣ - **Dinsdale** فى مبادئ التأمين الطبعة الثانية : ١٨٨ سنة ١٩٦٠ - **Preston and Colinvaux** فى قانون التأمين الطبعة الثانية لندن سنة ١٩٦١ - **Riegel and Miller** فى التأمين فى مبادئه وفى ذابحة العملية الطبعة الرابعة **Englawood** - **Cliffs N. J.** سنة ١٩٥٩ - **Magee** فى التأمين بوجه عام الطبعة الثالثة شيكاغو سنة ١٩٥١ - **White** فى التأمين فى الأعمال الطبعة الثانية **Indianapolis** سنة ١٩٦٠ .

فى القانون المصرى : محمد على عرفة فى التأمين والمفرد الصغيرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ - محمد كامل مرسى فى المفرد المصاغة الجزء الثالث عقد التأمين سنة ١٩٥٢ - عبد المنعم البدر اوى فى التأمين فى القانون المصرى والمقارن سنة ١٩٥٧ - محمود جمال الدين زكى دروس فى التأمين الجزء الأول فى المبادئ العامة سنة ١٩٥٧ - عبد الحى حجازى فى التأمين سنة ١٩٥٨ - سعد واصف فى التأمين من المسئولية سنة ١٩٥٨ - فى التأمين الإجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٦٢ - سنة ١٩٦٣ - عبد الوفود يحسى فى إعادة التأمين مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية والثلاثون سنة ١٩٦٢ ( المجلد الثانى يونيه سنة ١٩٦٢ ) - دروس فى التأمين هل الأشخاص ( التأمين على الحياة ) : مذكرات على الآلة الكاتبة - محمد سامى مذكور : مذكرات على الآلة الكاتبة لم تتمكن من العثور عليها .

وفى إشارتنا إلى هذه المراجع المختلفة نحيل إلى الطبعات المبينة فيما تقدم .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٠٣٤ من المشروع اتجهدى على وجه يتفق مع ما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد مع بعض فروق لغوية . وولفت لجنة الراجعة على النص تحت رقم ٧٧٩ فى المشروع النهائى . وفى لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب أدخلت تعديلات لغوية فصار النص مطابقاً لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٨ - ولما عرض الفصل الخاص بعقد التأمين على لجنة مجلس الشيوخ رأى أحد الأعضاء حذفه لأن « أحكام عقد التأمين عرضة لكثرة التفسير ويحسن أن يستقل بتنظيم هذا العقد قانون خاص » ، ولكن اللجنة قررت تأجيل بحث عقد التأمين إلى حين الانتهاء من بحث المشروع كله . وبعد أن انتهت اللجنة من بحث المشروع عادت إلى بحث عقد التأمين ، فاستبقت « المواد التى تتضمن القواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التى تكون غير قابلة للتفسير ، ومن ثم فلا ضرر من أن يتضمنها المشروع » . وبعد ذلك وافقت اللجنة على النص تحت رقم ٧٧٤ ، ثم أقره مجلس الشيوخ ( مجموعة الأعمال التحضيرية : ص ٣٢١ - ص ٣٢٧ ) . ولا مقابل للنص فى التقنين المدنى القديم ، لأن هذا التقنين لم يشتمل على نصوص فى عقد التأمين . ويقابل للنص فى التقنينات المغنية العربية الأخرى :



وبستخلص من هذا التعريف أن شخصاً يتعرض لخطر في شخصه كما في التأمين على الحياة ، أو في ماله كما في التأمين من الحريق أو التأمين من المسؤولية ، فيعمد إلى تأمين نفسه من هذا الخطر ، بأن يتعاقد مع شركة تأمين يؤدي لها أقساطاً دورية في نظير أن يتقاضى منها مبلغاً من المال عند تحقق الخطر . وقد أسمى النص هذا الشخص « المؤمن له »<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن يشترط دفع المال عند تحقق الخطر لشخص آخر غيره ، ففي التأمين على الحياة مثلاً قد يشترط المؤمن له دفع مبلغ التأمين لزوجته أو لأولاده ، فيسمى هذا الشخص الآخر « المستفيد » . أما شركة التأمين ، أو هيئة التأمين بوجه عام ، فقد أسماها النص « المؤمن » . ويدفع المؤمن له للمؤمن عادة أقساطاً سنوية متساوية القيمة (primes fixes) ، وقد يدفع اشتراكاً (cotisation) دورياً متفاوت مقداره في جميعات التأمين التبادلية (soc.d'assurances mutuelles) ، وقد يدفع مبلغاً مقطوعاً بجملة واحدة كما إذا دفع هذا المبلغ في مقابل أن يتقاضى من المؤمن إيراداً مرتباً مدى حياته . والمؤمن يدفع عادة للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر مبلغاً من المال ، وقد يدفع له إيراداً مرتباً كما رأينا ، وقد يدفع له أى عوض مالى آخر كما إذا قام بتجديد البناء المحترق في التأمين من الحريق . وهذا كله منصوص عليه صراحة في المادة ٧٤٧ منقطة سالفه الذكر .

— التقنين المدني السوري م ٧١٣ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٧ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٣ : ١ — التأمين عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضدّه ، وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن . ٢ — ويقصد بالمؤمن له الشخص الذي يؤدي الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمستفيد الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين ، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد . ( ويتفق التقنين العراقي مع التقنين المصري ) .

تقنين الموجبات والمقود اللبناني م ٩٥٠ : الضمان هو عقد بمقتضاه يلتزم شخص ( يقال له الضامن ) بعض الموجبات عند زول بعض الطوارئ بشخص المضمون أو بأمواله ، مقابل دفع بدل يسمى التغطية أو التغطية . ( ويتفق التقنين اللبناني مع التقنين المصري ) .  
( ١ ) وقد التزمت التشريعات التي صدرت في التأمين هذا اللفظ « المؤمن له » ، ويقابلها في الفرنسية "assuré" . وجري بعض التفتاه في مصر على استعمال لفظ « المستامن » . ونقترح : =

ونرى من ذلك أن التعريف المتقدم الذكر قد أبرز عناصر عقد التأمين : فهو عقد يبرم بين المؤمن له والمؤمن ، وقد يوجد إلى جانب المؤمن له شخص آخر يتقاضى مبلغ التأمين هو المستفيد . وأبرز التعريف أن التأمين يقوم على خطر أو حادث يخشى وقوعه ويبقى المؤمن له تأمينة منه ، ويلتزم بدفع مقابل التأمين للمؤمن وهو القسط أو الاشتراك أو الدفعة المالية الأخرى ، كما يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر وهو المبلغ المقطوع أو الإيراد المرتب أو العوض المالى الآخر . والتعريف على هذا النحو يصلح تعريفاً وافياً لعقد التأمين من أحد جوانبه ، جانب العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له . ولكن للتأمين جانباً آخر ، ولا يمكن فهم التأمين على الوجه الصحيح دون أن يوضع هذا الجانب محل الاعتبار الأول . فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم . ولو أنها فعلت ، لكان عقد التأمين مقامرة أورهانا ، ولكان عقداً غير مشروع . إذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه إذا احترق منزله مثلاً - في التأمين من الحريق - دفعت له قيمته ، وإذا لم يحترق كان مقابل التأمين الذى دفعه المؤمن له حقا خالصا لها ، وهذا هو الرهان بعينه . ولكن الشركة تتعاقد مع عدد كبير من المؤمن لهم ، وتتقاضى من كل منهم مقابل التأمين ، ومن مجموع ما تتقاضاه من هؤلاء جميعا تعوض العدد القليل الذين تحترق منازلهم ، فبقى ما تتقاضاه من المؤمن لهم بما تدفعه من التعويض لبعضهم ، لأنها تحسب مقابل التأمين على أساس فنى مستمد من الإحصاء على النحو الذى سنبينه فيما يلى عند الكلام فى الأسس الفنية للتأمين . فالتأمين ، إذا نظر إليه من الجانب الآخر وهو العلاقة ما بين الشركة ومجموع المؤمن لهم ، لا يجعل طابع المقامرة أو الرهان . والشركة ، إذا حددت مقابل التأمين تحديداً دقيقاً على الأسس الفنية الصحيحة ، وأحسن إدارة أعمالها ، لا تتعرض لخطر يزيد على الخطر الذى تتحمله الشركات عادة فى أعمال التجارة الأخرى غير أعمال التأمين .

---

= انترأ لغة التشريع ، أن تستيق لفظ « المؤمن له » ، على أن تستعمل لفظ « المستأمن » لطلب التأمين (assureur de police) ، وبخاصة أن لفظ « المستأمن » يحمل معنى الطلب .

فالؤمن من ، وجميعهم معرضون للخطر واحد يتحقق في المادة بالنسبة إلى عدد قليل منهم ولا يتحقق بالنسبة إلى الغالبية العظمى ، يتعاونون جميعاً في تعويض المبدد القليل منهم الذين يتحقق للخطر بالنسبة إليهم ، فلا يتحمل هؤلاء الآخرون الخسارة وحدهم . وبذلك يكتمل التأمين للجميع توزيع الخسارة عليهم ، فلا ينحصر أى منهم إلا مقابل التأمين الذى دفعه<sup>(١)</sup> .

(١) والوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين وهو جانب العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات ، دون تجاوز ذلك إلى الجانب الآخر وهو جانب العلاقة ما بين المؤمن ومجموع المؤمن لم حيث لا يكون المؤمن إلا وسيطاً بينهم ينظم تعاونهم جميعاً على مواجهة الخسارة التى تتحقق بالقليل منهم ، هو الذى دفع بكثير من تصدوا للإفتاء في مشروعية التأمين في الفقه الإسلامى إلى القول بعدم مشروعيته . وتكون فتاوى في هذه الحالة صحيحة ، لأنه إذا نظر إلى عقد التأمين من جهة العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات ، ومن جهة هذه العلاقة وحدها ، لم يعد عقد التأمين أن يكون عقد مقامرة أو رهان كالمقامتين ، ويكون غير مشروع ، لا فحسب في الفقه الإسلامى ، بل أيضاً في القانون المصرى وفي جميع القوانين التى تحرم المقامرة والرهان . ولكن الجانب الآخر من عقد التأمين - وهو الجانب الذى يجب الوقوف عنده لأنه هو الذى يؤصل عقد التأمين ويحدد طبيعته - يبرز التأمين في ثوبه الحقيقي ، ويبين أنه ليس إلا تعاوناً منظماً تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبدلها كل منهم يتعاون بها أضراراً جسيمة تتحقق بمن فزل الخطر به منهم لولا هذا التعاون . وشركة التأمين ليست في الواقع من الأمر إلا الوسيط الذى ينظم هذا التعاون على أسس فنية صحيحة ، وهى أسس معقدة في أشد الحاجة إلى جهود شركات ضخمة ، وستعرض لها فيما على . فالتأمين إذن هو تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى : يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقنون به جميعاً شر الخصال التى تهدمهم . فكيف يجوز القول بأنه غير مشروع ! !

وقد كثرت الفتاوى الشرعية في التأمين ، بعضها يحلله وبعضها يحرمه . ومن الفتاوى البارزة في تحليله فتوى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في شأن التأمين على الحياة ، فقد سأله مدير شركة Mutual Life Insurance الأمريكية : « في رجل اتفق مع جماعة (قويانية) على أن يعطيهم مبلغاً معلوماً في مدة معلومة على أنساط معينة للتجارة فيما يبدو لهم فيه الخطر والمصلحة ، وأنه إذا مات المدة المذكورة وكان حياً يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة في تلك المدة ، وإذا مات في خلالها تأخذ ورثته أو من يطلق له حال حياته ولاية أخذ المبلغ المذكور مع الربيع الذى ينتج ما دفعه ، فهل ذلك يوافق شرعاً ؟ » فأجاب المفتي : « اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر يكون من قبيل شركة المضاربة ، وهى جائزة . ولا مانع للرجل من أخذ ماله مع ما أنتجته من الربيع بعد العمل فيه بالتجارة ، وإذا مات الرجل في إبان المدة ، وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه ، وتعلموا بما التزموا من دفع المبلغ لورثته أو لمن يكون له حق التصرف بدل المنفق بعد موته ، جاز لورثة أو من يكون له حق التصرف في المال أن يأخذ المبلغ جميعه مع -

ما ربحه المتدبر منه بالتجارة على الوجه المذكور » (المقامة • رقم ٤٦٠ ص ٥٦٣) . ومن يقتون بتحميل التأمين الأستاذ مصطفى الزرقا ، فتمتد أن الأصل في العقود الإباحة ، ولم توجب الشريعة حصر الناس في العقود المعروفة قبلا ، ولم تمنعهم من أي عقد جديد تدعوهم حاجتهم الزمنية إليه إذا كان غير مخالف لنظام الثقافة الشرعي وشرائطه العامة . ثم يشبه التأمين بعقد الموالاة وشبان خطر الطريق والوجه المألوم ونظام المواقف في الإسلام ( مصطفى الزرقا - عقد التأمين وموقف الشريعة الإسلامية : مجلة حضارة الإسلام بدمشق سنة ١٣٨١ هجرية - سنة ١٩٦١ ميلادية ص ٣٣ - ص ٤٥ وص ١٦٧ - ص ١٧٢ وص ٣٠٢ - ص ٣٠٩ وص ٤٢٠ - ص ٤٢٤ - وتطبيقه على الأستاذ محمد أبو زهرة ص ٨٨٤ - ص ٨٩٥ - وهذا كله تسجيل لما دار في أسبوع الفقه الإسلامي ، الذي عقد بدمشق في ربيع سنة ١٩٦١ ) . وللاستاذ برهام محمد عطا الله بحث مفصل في التأمين وشريعة الإسلام ( مجلة إدارة قضايا الحكومة ٦ سنة ١٩٦٢ العدد الثالث ص ٧٨ وما بعدها ) يلخص فيه تلخيصاً وائياً ما صدر في هذه المسألة من فتاوى وما أبدى من آراء . ورأيه يتفق مع رأي الأستاذ مصطفى الزرقا في أن الأصل في العقود الإباحة ، ولا محل لحصرها في عقود معينة . ولكنه يختلف عنه في أنه يرى بحق ألا يقاس عقد التأمين على غيره من العقود ، فهو يختلف عن كل ما شبه به أنصار التحليل . فهو حلال ، لا لأنه يشبه عقداً آخر من العقود المعروفة ، بل لأنه عقد جديد لم يرد نص في تحريمه ، والأصل في العقود الإباحة لا التحريم . وليس في التأمين شبهة غرر أو قسار إذ « التأمين نظام تعاوني بدعي . . قائم على توزيع المخاطر وتشتتها بين أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يتعرضون لنفس الخطر . أليس التعاون أساساً من أسس الإسلام ، ألم يقل رب العالمين : « وتعاونوا على البر والتقوى » ؟ ثم أمثالاً تمتاز أشد من ذلك التعاون في تحمل المصيبة التي تنزل ؟ » ( المرحم السابق ص ٨٩ ) - وانظر أيضاً أحد طه السنوسي في عقد التأمين في التشريع الإسلامي ( مجلة الأزهري المجلد ٢٥ سنة ١٩٥٣ ص ٣٠٣ ) : « ويقاس التأمين من المسئولية على عقد الموالاة - وانظر عيسوي أحد عيسوي في عقد التأمين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية والقانون ( مجلة العلوم القانونية والاقتصادية عدد يوليو سنة ١٩٦٢ ص ١٦٧ وما بعدها ) .

أما القائلون بتحريم التأمين ، فصل رأسهم ابن عابدين ( جزء ٣ ص ٣٤٥ ) ، وكان يحث في عقد التأمين البحري ( وسماه بالسوكرة ) في صدد تحديد عقد الذمة والاسئنان وما يبيحه للأجانب من الحقوق . ويذهب ابن عابدين إلى تحريم التأمين ، لأنه لا يشبه عقداً من العقود المعروفة في الفقه الإسلامي ، فهو ليس ودية بأجر ، ولا يتبر من قبيل سائة « ضمان خطر الطريق » . والشيخ محمد بنجنت المطيعي رأى في التأمين لا يخرج عن رأى ابن عابدين ( انظر مقال الأستاذ عيسوي أحد عيسوي السابق الإشارة إليه ص ١٨٧ - ص ١٨٨ ) . وأثنى الشيخ عبد الرحمن قراعة في صدد التأمين من الحريق ، بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، بتحريم التأمين . ويقول إن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة ، أو بطريق التصدي أو الإلتلاف . فالأأمين من الحريق ليس بكفالة قطماً ، ولا هو ضمان تمه ولا ضمان إلتلاف . وليس بعقد مضاربة ، لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب والربيع على ما شرط ، وأهل الشركة ( شركة التأمين ) إنما يأخذون المبالغ التي يأخذونها في نظير ضمان ما صعد أن يلقى الملك المؤمن عليه من الضرر ، وتارة هذا الضرر يقع وتارة لا يقع ، فيكون هذا العمل قراراً حتى ، يحرم الإقدام عليه شرعاً (المقامة • رقم ٣٩٤ ص ٤٦٦) - وقضت المحكمة العليا التشريعية -

« بأن دعوى الوارث استغفاته لتصفيه في مبلغ بشركة السيكرتاته ، تعهد مدير الشركة بدفعه دفعة واحدة في ظرف مدة معينة لو مات المورث فيها نظير دفعه لشركة مبلغا كل شهر ، غير صحيحة لاشتمالها على ما لا يجوز المطالبة به ( المحكمة العليا الشرعية ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الهجرية رقم ٥٥٥ ص ٩٣٧ ) - وأبدي الأستاذ أحمد إبراهيم رأيه في شأن عقد التأمين على الحياة ، وذهب إلى تحريمه لأنه ليس بمضاربة ، وإن قيل إنه قرض فهذا قرض جر نفعا وهذا هو الربا وهو حرام . وإذا مات المؤمن له بعد دفع قسط واحد مثلا ، وأدت الشركة مبلغ التأمين كله ، فهذه مقامرة ، وحياة الإنسان وموته لا يجوز أن تكون محل التجارة ( مجلة الشبان المسلمين ١٣ عدد ٣ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ ) - وكذلك أبدي الأستاذ محمد أبو زهرة رأيه في رده على الأستاذ مصطفى الزرقا بمنوان « حول التأمين » ، فقال إن التأمين التعاوني والاجتماعي حلال لأشبهه فيه ، أما التأمين غير التعاوني فغير جائز ( يكرمه ) لأن فيه قمارا أو شبهة قمار ، وفيه غرر وربا ، وهو ضرف لا يجوز إلا بالقبض ، ولا توجد ضرورة اقتصادية توجبه ( مجلة حضارة الإسلام بدمشق سنة ١٣٨١ هجرية - سنة ١٩٦١ ميلادية ص ٥٢٤ ) .

وفيما قسمناه من هذه الآراء المختلفة نقف عند الآتي :

( أ ) لا تتصح التفرقة بين التأمين الاجتماعي والتأمين الفردي ، فكلاهما يقوم على أساس واحد ، ولا يختلفان إلا في أن النوعية في التأمين الاجتماعي هي التي تقوم بدور المؤمن . فن قال يجوز تأمين الاجتماعي وجب أن يقول يجوز التأمين الفردي .

( ب ) لا يجوز قياس عقد التأمين على عقود أو نظم معروفة في الفقه الإسلامي ، فهو لا يشبه عقد المضاربة في شيء ، ولا هو كفالة ، ولا هو ذممة بائع ، ولا هو عقد مولاة ، ولا يدخل في ضمان خطر الطريق ، ولا في الوعد الملزم ، ولا في نظام الموافاة ، إلى آخر ما جاء من التشبيات . ( ج ) وإنما التأمين عقد جديد له مقوماته وخصائصه ، وهو ليس بين العقود أو النظم التي عرفها الفقه الإسلامي . وبما أنه عليه المهرمون له أنه مقامرة ، وفيه غرر ، وينطوي على الربا .

( د ) أما أن فيه مقامرة ، فقد بينا أن عقد التأمين يبعد كل البعد عنها . فهو من الناحية الفنية الاقتصادية ليس بمقامرة ، لا بالنسبة إلى المؤمن فهو يأخذ الأقساط من المؤمن ثم يبعده توزيعها عليهم ولا يعرض نفسه لاحتمال الخسارة أو المكسب بأكثر مما يعرض نفسه لأي شخص آخر في تجارة مشروعة ، ولا بالنسبة إلى المؤمن له إذ هو لا يقامر مستحدا على الخط والمصادقة بل على العكس من ذلك تماماً قصد أن يتقوى شر الخط والمصادقة ويتصلون مع غيره من المؤمن ثم على وضع أضرار ما يبيح الخط والمصادقة فلم جيباً ولا يجوز أن نسي التعاون مقامرة .

( هـ ) وأما القدر ، فقد بينا في كتابنا « مصادر الحق في الفقه الإسلامي » أن هناك تطورا ملحوظا في الفقه الإسلامي ، في هذه المسألة ، وأن أكثر المذاهب تطورا فيها هو مذهب مالك ، وقد بين ابن رشد في حاشية جلية الأصل عند مالك في ذلك فقال : « والأصل عنده أن من القدر ما يجوز لموضع الضرورة » ( مصادر الحق في الفقه الإسلامي المؤلف جزء ٣ ص ٣٢ - ص ٣٣ ) .

( و ) وأما الربا ، فهذه مسألة لا تقتصر على عقد التأمين ، بل تتناول ضربا كثيرة من التعامل ، وقد بحثناها بحثا مفصلا ، وميزنا بين ربا الجاهلية من جهة وبين ربا التبتة وربا لفصل من جهة أخرى ، فالأول غير جائز إلا للضرورة ، والثاني غير جائز أيضا إلا -

ومن ذلك نرى أن التعريف الذي قدمناه ، إن صلح في العلاقة ما بين شركة التأمين ومؤمن له بالذات ، فهو لا يصلح في العلاقة ما بين الشركة ومجموع المؤمن لهم ، ولا بين التعريف أهم دعامة يقوم عليها التأمين وهي توزيع المخسارة بين المؤمن لهم جميعاً . والتعريف الذي يجمع بين الجانبين معاً ، فيبرز مقومات التأمين في وضوح ، نعرّف قال به أحد الفقهاء الفرنسيين فشاع في الفقه الفرنسي . إذ يعرف الأستاذ هيار التأمين بأنه عقد و بموجبه يحصل أحد المتعاقدين ، وهو المؤمن له ، في نظير مقابل يدفعه ، على تعهد بمبلغ يدفعه له أو للعير ، إذا تحقق خطر معين ، المتعاقد الآخر وهو المؤمن ، الذي يدخل في

= الحاجة . فإذا كانت حاجة في نظام اقتصادي معين إلى دفع فوائد متدلة على رؤوس الأموال كان هذا جائزاً مادامت الحاجة قائمة ، وإلا عاد الأمر إلى أصله من عدم الجواز ( انظر تفصيل ذلك في مصادر الحق في الفقه الإسلامي المؤلف جزء ٣ ص ١٩٦ - ص ٢٧٧ ) .

( ز ) بي أن يقال إن عقد التأمين لا يدخل في العقود المعروفة في الفقه الإسلامي وليس له نظير فيها ، وقد وردت هذه العقود على سبيل المحصر ، فلي عقد جديد لا يستند إليها يكون غير جائز . وقد سبق لنا أيضاً أن بحثنا هذه المسألة ، وقلنا في صدها ما يأتي : « هل العقود في الفقه الإسلامي المذكورة على سبيل المحصر ؟ يبدو لأول وهلة أنها كذلك . فنكتب الفقه لأجله نظرية عامة للعقد ، بل نجد على النقيض من ذلك عقوداً شبيهة تأتى عقداً بعد عقد على ترتيب غير متعلق ، ويتنوّع هذا الترتيب في كتاب عنه في كتاب آخر ، حتى ليظن الباحث أن الفقه الإسلامي لا يعرف إلا هذه العقود الشبيهة ، وأن أي اتفاق لا يدخل تحت عقد من هذه العقود لا يكون مشروعاً . ولكن هذه النظرة إلى الفقه الإسلامي نظرة سطحية ، فإن الباحث يلمح من خلال الأحكام التي يقرها الفقهاء في صدد هذه العقود الشبيهة أنهم يسلّمون بإمكان أن يترجّع عقدان أو أكثر من هذه العقود في عقد واحد ، يجمع بين خصائص العقود التي امتزجت فيه . بل ويلمح أن هناك قاعدة فقهية مسلمة هي أن المسلمين عند شروطهم ، وأن كل اتفاق يتوافر فيه الشروط التي يقرها الفقه الإسلامي يكون عقداً مشروعاً . ويكن أن نشير إلى ما جاء في البداية في هذا الصدد : « وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال المسلمون عند شروطهم » ، فنظيره يقتضي لزوم الوفاء بكل شرط إلا ما عصى بدليل ، لأنه يقتضي أن يكون كل مسلم عند شرطه ، وإعنا يكون كذلك إذا لزمه الوفاء به . . . وهذا لأن الأصل أن تصرف الإنسان يقع على الوجه الذي أقره إذا كان أهلاً للتصرف والمحل قابلاً وله ولاية عليه ، ( البداية جزء ٥ ص ٢٥٩ ) . ومن ثم فذكره الفقهاء من العقود المشابهة ، إعنا هي الشدود التي يندب بها التعامل في زبهم ، فإذا استحدثت المخسارة عقوداً أخرى توافرت فيها الشروط المقررة فيها ، كانت عقوداً مشروعة » ( مصادر الحق في الفقه الإسلامي المؤلف الجزء الأول ص ٨٠ - ص ٨٣ ) . ويؤخذ من ذلك أن عقد التأمين لا يجوز القول بعدم مشروعيته من ناحية أنه عقد جديد غير معروف في الفقه الإسلامي . وإعنا قد يتوهم أن ينسحب إليه عدم المشروعية من ناحية الربا أو من ناحية الغرر ، وقد سبق أن فنيّا عنه كلا من الناحيتين .

جهلته مجموعاً من هذه الأخطار يجرى مقاصة فيما بينها طبقاً لقوانين الإحصاء<sup>(١)</sup>.

وللتأمين ناحيتان : ( ١ ) ناحية تنظيمه الداخلي ، وتناول الأسس الفنية التي يقوم عليها والوظائف التي يؤديها والهيئات التي تضطلع به وتنظيم الرقابة عليها والضمانات اللازمة لمواجهة الالتزامات التأمينية نحو عملاء التأمين . ( ٢ ) ناحية التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء ، وهذا هو عقد التأمين الذي سبق تعريفه فيما تقدم ، وهي الناحية التي نقف عندها لأنها هي التي تعيننا . ولكننا نقول كلمة موجزة ، في هذه المقدمة ، في كل من الناحيتين ، قبل أن نقصر كلامنا على الناحية الثانية منهما .

### § ١ - التأمين من ناحية التنظيم الداخلي

٥٤٣ - الأسس الفنية التي يقوم عليها التأمين : قدمنا أن التأمين ، في العلاقة ما بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، يقوم على أسس فنية هي التي تباعد ما بينه وبين المقامرة والرهان ، وتجعله لا يتوقف على الحظ ومصادفة وقوع الخطر .

فالمؤمن يجمع بين أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم ، يشتركون جميعاً في التعرض لخطر معين - الحريق أو السرقة أو المسئولية عن الحوادث أو الوفاة أو غير ذلك من الأخطار - فيضعون ما يتعرضون جميعاً له من خطري وعاء واحد ، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم ساهموا جميعاً في الخسائر التي تنجم عن ذلك . فالتأمين يقوم إذن أول ما يقوم على فكرة تبادل المساهمة في الخسائر . هذا التبادل واضح كل الوضوح في الجمعيات التبادلية للتأمين ، وهو واضح كذلك حتى لو كانت الهيئة التي تقوم بالتأمين شركة مساهمة . فهذه

( ١ ) هيمار في التأمين البري ١ بقرة ٤٢ ص ٧٣ - وهذا هو نص التعريف في أصله

الفرنسي :

" . . une opération par laquelle une partie, l'assuré, se fait promettre, moyennant une rémunération, la prime, pour lui ou pour un tiers, en cas de réalisation d'un risque, une prestation par une autre partie, l'assureur, qui, prenant en charge un ensemble de risques, les compense conformément aux lois de la statistique."

الشركة ليست إلا وسيطاً بين المؤمن لم جميعاً ، تقوم بجمعهم وبتقاضى ما يقدمه كل منهم من المساهمة فى الخسائر المحتملة وبدفع التعويض لمن أصيب منهم بالخسارة من جراء تحقق الخطر . فالؤمن لم هم الذين يقومون فى الواقع بتعويض الخسائر عن طريق المساهمة فيها ، كل بما يدفعه للشركة من مقابل التأمين . ففكرة تبادل المساهمة فى الخسائر قائمة حتى عندما يكون المؤمن شركة مساهمة ، وليست هذه الشركة كما قدمنا إلا وسيطاً ينظم هذه المساهمة .

وتنظيم المساهمة فى الخسائر يقوم على أساسين فنيين ، أولهما تقدير الاحتمالات (calcul des probabilités) ، والثانى قانون الكثرة (loi des grands nombres) . فالؤمن من خطر معين - الحريق مثلاً - يجمع كما قدمنا بين أكبر عدد ممكن من المؤمن لم المعرضين لهذا الخطر ، ويقدر احتمالات تحقق الخطر - أى وقوع الحريق - بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً ، طبقاً لقوانين الإحصاء . وإحصاء عدد مرات الحريق التى وقعت فى الماضى ومبلغ أهمية كل حريق منها ، ومدى احتمال تحقق مثل ذلك أو قريب منه فى المستقبل ، هذا هو المقصود بتقدير الاحتمالات . ويقرب هذا التقدير من الدقة بقدر ما يكون عدد المعرضين لخطر الحريق كبيراً . فإذا أهدى الإحصاء إلى أن كارثة واحدة من كوارث الحريق تقع فى كل ألف يتعرضون لهذا الخطر ، فإن هذا التقدير قلما يصدق إذا كان المؤمن لم ألفاً فقط ، إذ تكون عوامل الخط والمفاجأة هنا لها المقام الأول . فإذا كان المؤمن لم خمسة آلاف ، ضعفت عوامل الخط والمصادفة ، واقترب التقدير قليلاً إلى الدقة ، حتى إذا كان المؤمن لم عشرة آلاف مثلاً ، ابتدأ الخط ينتفى واقترب التقدير كثيراً إلى الدقة ، وتزداد الدقة كلما ازداد العدد . وهذا هو المقصود بقانون الكثرة .

وحتى يكون تقدير الاحتمالات ممكناً على أساس قانون الكثرة وطبقاً للإحصاءات ، يجب أن يتوافر فى الخطر المؤمن منه شروط ثلاثة : (١) أن يكون الخطر متفرقاً (dispersé) ، فلا يتجمع وقوعه فى وقت واحد ، بل يفرق على أوقات متباعدة . ومن ثم يكون من العسير التأمين من الزلازل والبراكين والحروب والاضطرابات فى بلاد تتعرض عادة لهذه الأخطار ، إذ الخطر هنا لا يتحقق متفرقاً (dissiminé) بل يتحقق متجمعاً فى وقت واحد ،



فيواجه المؤمن من جراء ذلك ظروفاً حرجية قد تحول دون أن يقوم بمهمته .  
 ( ٢ ) أن يكون الخطر متجانساً (homogène) . فيتجانس في طبيعته : حريق أو مستولية عن حوادث السيارات أو سرقة أو وفاة شخص . ويتجانس في عمله : حريق مبان أو بيوت من الخشب أو مصانع أو مقولات أو تأمين على الحياة تبعاً لأسنان معينة . ويتجانس في قيمته : فإذا تفاوتت القيمة وكان أحد المؤمن لم معرضاً لخطر جسيم يفوق كثيراً الخطر الذي يتعرض له سائر المؤمن لم ، عولج هذا التفاوت بتقسيم الخطر إلى أجزاء وتأمين كل منها بعقد مستقل (coassurance) أو بإعادة التأمين فيما يزيد على القيمة المألوفة (réassurance) . ويتجانس في مدته : فالتأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو ثلاثين سنة أو أربعين سنة . ويتجانس في وقوعه : فالتأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو ثلاثين سنة أو أربعين سنة . ويتجانس في وقوعه : فالتأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو ثلاثين سنة أو أربعين سنة . ويتجانس في وقوعه : فالتأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو ثلاثين سنة أو أربعين سنة .  
 فلا يكون وقوعه من الندرة بحيث يتعذر عمل إحصاء عنه ، ولأمن الكثرة بحيث يكلف التأمين منه ثمناً غالياً ويصبح التأمين غير مجد من الناحية الاقتصادية . والمقصود بانتظام الوقوع هنا ليس الوقوع بالنسبة إلى مؤمن له بالذات فهذا معرض للخطر على وجه لا يمكن وصفه بالانتظام ، وإنما بالنسبة إلى مجموع المؤمن لم فهو لا يمكن أن يتوزع بينهم الخطر على نحو مألوف .  
 فإذا توافرت هذه الشروط في الخطر ، كان خطراً يمكن التأمين منه (assurable) ، وكان تقدير الاحتمالات فيه قريباً من الدقة . فإذا ابتعد قليلاً عن الدقة ، أمكنت معالجة هذا الابتعاد (écart) بأمرين : ( ١ ) اتخاذ الاحتياطات الواقية من الخطر : فيمكن لشركات التأمين من الحريق مثلاً اتخاذ الاحتياطات الواقية من خطر الحريق بتشجيع البناء على وجه من شأنه أن يقلل من خطر الحريق ، وبالاكتثار من فرق مكافحة الحريق ، وبتخفيض أقساط التأمين للمؤمن له الذي يستعمل أحدث الآلات والوسائل للوقاية من خطر الحريق . ويمكن لشركات التأمين من حوادث السيارات اتخاذ الاحتياطات الواقية من هذه الحوادث بالعمل على إصلاح الطرق ، ووضع العلامات الهادية للسائقين ، وفحص السيارات فحصاً دقيقاً قبل التأمين عليها ، وإنشاء خدمات في الطرق العامة تكون مهمتها العمل على منع الحوادث وإغاثة المؤمن لم إذا

وقعت الكارثة . وتلجأ شركات التأمين إلى احياط يساعد على إتقاص الحوادث ، فقتصر على المؤمن له أن يتحمل قسطاً معيناً من الخسارة عند وقوع الكارثة (clause de découvert obligatoire) ، وبذلك يكون للمؤمن له مصلحة شخصية في توقي الحوادث . (٢) إعادة التأمين : وقد قدمنا أن شركة التأمين تلجأ إليه عندما تؤمن من خطر جسيم ، فتؤمن هي بدورها بما يزيد على القيمة المألوفة . عند شركة من شركات إعادة التأمين . ولإعادة التأمين صور أخرى سنتناولها بالبحث فيما يلي<sup>(١)</sup>.

فإذا اقتربت شركة التأمين من الدقة بالقدر المستطاع في تقدير الاحتمالات ، أمكنها بهذا القدر من الدقة أن تحدد قيمة أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم ، إذ أن مجموع هذه الأقساط هو : المقدار الواجب لتعويض الخسائر المقدرة وقوعها . ومن هنا نرى أن التأمين يقوم على فكرة تبادل المساهمة في الخسائر كما قدمنا ، والفرض الأول منه أن يجعل هذه الخسائر التي تتحقق لبعض المؤمن لهم شائعة بين الجميع ، فيساهمون في تحملها ، كل بمقدار ما يدفع من الأقساط ، وبذلك تشتت الكارثة ولا يختص بها وحده من وقعت عليه ، بل يتعاون الجميع على تحملها ، فتزوب الكارثة بتوزيع نتائجها على عدد كبير ، فيسهل تحملها بدلاً من أن يتوهم بها عائق من تحمل به . ونرى من ذلك أن التأمين إذا كان عقداً احتمالياً بالنسبة إلى مؤمن له بالذات ، فهو ليس باحتيالي بالنسبة إلى مجموع المؤمن لهم . بل هو على العكس من ذلك فقد وظيفته الأولى استبعاد الاحتمال ونفي نتائج الخط والمصادمة ، على خلاف عقود المقامرة والرهان .

#### ٥٤٤ — الملاحظات التي يؤديها التأمين : ونرى من ذلك أن أهم وظيفة

يقوم بها التأمين للمؤمن له هي أن تكفل له الأمان (sécurité) ، وقد اشتق لفظ التأمين من الأمان . فالمؤمن له من الحريق مثلاً يأمن غوائله ، إذ لو وقع لموضه المؤمن عن الأضرار التي تلحق به من جرائه . وكذلك المؤمن له من السرقة ، أو من المسؤولية ، أو من الموت ، أو من الإصابات . وقد أصبحت

(١) انظر في كل ذلك بيكارديسون فقرة ٩ - فقرة ١٧ - بلانويل وريبير وبيسون ١١

فقرة ١٢٥٦ - كولان وكابيتان وهي لامورالديير ٢ فقرة ١٢٥٦ - فقرة ١٢٥٨ .

الحياة المعاصرة مليئة بالأخطار ، من جراء تقدم الحضارة وما صاحب ذلك من انتشار الآلات الميكانيكية والسيارات ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمصانع والعمارات الضخمة وغير ذلك من أسباب الحضارة ، مما جعل الناس يتلمسون في التأمين ملاذاً يقيهم شر الأخطار التي يتعرضون لها من جراء ذلك ، ويبسط عليهم ظلام الأمان .

وكما أن التأمين للمؤمن له سبب من أسباب الأمان ، كذلك هو وسيلة من وسائل الائتمان (credit) . ففي التأمين على الحياة يستطيع المؤمن له ، كما سرى ، أن يرهن وثيقة التأمين لدى الغير ، وأن يجعل له المؤمن مبلغاً على حسابها (avance sur police) . ويستطيع المدين الذي قدم رهناً على عقاره أن يوثق هذا الرهن ويقويه بالتأمين على العقار من الحريق ، وكثيراً ما يشترط الدائن المرتهن ذلك على المدين ، حتى إذا احترق العقار انتقل حق الدائن المرتهن إلى مبلغ التأمين (م ٧٧٠ مدني) كما سرى . وكان المستحق في الوقف ، عندما كان الوقف الأهلي قائماً ، يلجأ إلى التأمين على حياته لصالح ذاته ، حتى إذا مات قيل أن نفي بدينه من استحقاقه في الوقف ، وقد انقطع هذا الاستحقاق بموته ، وجد الدائن في مبلغ التأمين ما يفي بالدين . وقد وجد الدائنون في التأمين في الوقت الحاضر طريقاً مباشراً للائتمان ، فليجأ الدائن إلى تأمين الدين ، سواء بتأمين كفالة الوفاء به (assurance-caution) ، أو بالتأمين من إعسار المدين (assurance insolvabilité) .

وستعرض لذلك عند الكلام في التأمين على الأشياء .  
والتأمين ، فوق هذا وذاك ، بالنسبة إلى المؤمن له ، وسيلة فعالة من وسائل تكوين رؤوس الأموال . فالتأمين على الحياة في أكثر صوره ، كما سرى ، ليس إلا وسيلة من وسائل الادخار ، يستطيع المؤمن له عن طريقه أن يدخر القليل شيئاً فشيئاً بأقساط التأمين التي يدفعها ، فإذا به عند نهاية التأمين يملك رأس مال يعتد به ، لم يكن يستطيع ادخاره بغير التأمين . فقد كان ، لولا التأمين ، يستهلك هذه المبالغ القليلة المقدار سنة بعد أخرى ، بدلاً من دفعها أقساطاً وإسكانها بذلك عن الإنفاق .

وهذه الوظائف الثلاث المتقدمة الذكر يؤدها التأمين للمؤمن له . ويؤدى

وظيفة رابعة ، لا للمؤمن له هذه المرة ، بل للاقتصاد القوي . ذلك أن شركات التأمين تجمّع عادة من أقساط التأمين رؤوس أموال ضخمة ، تبلغ في كثير من الأحيان عدداً كبيراً من الملايين<sup>(١)</sup> . فهذه الملايين الكثيرة ينتفع بها الاقتصاد القوي انتفاعاً كبيراً ، فكثيراً ما تستثمر في المشروعات العامة وفي سندات القروض التي تطرحها الدولة في الأسواق . وهذا سبب من جملة الأسباب التي تلغى الدولة لبسط رقابتها ، بل وسيطرتها ، على شركات التأمين .

**٥٤٥ - انتشار التأمين — هجالة تاريخية :** ظهرت الحاجة إلى التأمين ، أول ما ظهرت ، في أوروبا في أواخر القرون الوسطى . فبدأ التأمين البحري في الانتشار منذ أواخر القرن الرابع عشر ، مع انتشار التجارة البحرية بين مدن إيطاليا والبلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط . وكان التأمين إذ ذاك مقصوراً على البضائع التي تنقلها السفن ، ولم يمتد إلى التأمين على حياة البحارة والركاب . فالتأمين البحري كان أول أنواع التأمين في الظهور . وأخيه ، بعد مدّة طويلة ، التأمين البري ، إذ بدأ ظهور هذا التأمين في إنجلترا في خلال القرن السابع عشر . وأول صورة ظهرت منه كانت صورة التأمين من الحريق ، عقب حريق هائل نشب في لندن في سنة ١٦٦٦ والثم أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل ونحو مائة كنيسة<sup>(٢)</sup> . وانتشر التأمين من الحريق في خلال القرن الثامن عشر في كثير من البلاد غير إنجلترا ، وبخاصة في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) ويدل الإحصاء ( Fournellé ) في التأمين ص ٦٥ وما بعدها ) على أن أقساط التأمين السنوية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، تبلغ في فرنسا ٣ ٪ من مجموع الدخل القومي ( ١٠ مليار من الفرنكات ) ، وفي سويسرا من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ ( ما يعادل ٣ ١/٢ مليار من الفرنكات الفرنسية ) ، وفي إنجلترا من ٦ ٪ إلى ٧ ٪ ( ما يعادل ٣٦ ملياراً من الفرنكات الفرنسية ) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من ٩ ٪ إلى ١٠ ٪ ( ما يعادل ١٥٠ ملياراً من الفرنكات الفرنسية ) . وتبلغ الأقساط السنوية المدفوعة متسومة على عدد السكان : في فرنسا ٢٣٠ فرنك فرنسي - وفي سويسرا ١٠٠ فرنك سويسري - وفي إنجلترا ٦ جنيهات إنجليزية - وفي الولايات المتحدة الأمريكية من ٤٠ إلى ٤٥ دولار . وتبلغ المقادير التي تستغلها شركات التأمين : في فرنسا ٣٣ ملياراً من الفرنكات - وفي سويسرا ما يعادل ٣١ ملياراً من الفرنكات الفرنسية - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل ١١٢٠ ملياراً من الفرنكات الفرنسية . ولا شك في أن هذه الأرقام قد زادت زيادة ضخمة منذ الحرب العالمية الثانية .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢ ص ٣ .

ثم ظهرت صور جديدة للتأمين ، أهمها التأمين من المسؤولية . وكان التأمين من الحريق قبل ذلك يشمل التأمين من مسؤولية المستأجر عن الحريق (risque locatif) ومسئولية الجار عن الحريق (recours du voisin) . وكذلك ظهر ، بانتشار الصناعة والآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها ، التأمين من حوادث العمل .

أما التأمين على الحياة فقد تأخر في الظهور إلى اقتراب القرن التاسع عشر ، إذ تعرض للهجوم أكثر من غيره من أنواع التأمين الأخرى . ولكنه ما لبث أن تغلب على معارضيهِ ، وأخذ في الانتشار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك بفضل تحسّن الأحوال الصحية وبوضع خبراء رياضيات التأمين على الحياة (actuaire) لجداول الوفيات (tables de mortalité) على أسس رياضية دقيقة .

وظهرت صور جديدة للتأمين في غضون القرن العشرين ، منها التأمين من السرقة والتبديد ، والتأمين من تلف المزروعات والآلات الميكانيكية ، والتأمين من موت المواشي ، والتأمين من الإصابات ، والتأمين من أخطار الحروب ، والتأمين من حوادث النقل الجوي ، والتأمين من المسؤولية من مزاوله المهنة (مسئولية الطبيب والجراح) ، والتأمين من المسؤولية ، عن الغير ، والتأمين من استهلاك السندات (ass. de remboursement d'obligations au pair) ، وتأمين الدين (assurance-crédit) . وكلما اتسع نطاق المسؤولية ، كلما اشتدت الحاجة إلى التأمين .

وظهرت أيضاً صور متنوعة من التأمينات الاجتماعية التي تتولاها الدولة دون الشركات الخاصة والنشاط الحر ، كتأمين العمال من إصابات العمل ، وتأمينهم من المرض والمعز والشيوخة والوفاة . وظهر ، إلى جانب ذلك ، التأمين الإجبارى في بعض أنواع التأمين ، كالتأمين الإجبارى من إصابات العمل ، والتأمين الإجبارى من حوادث السيارات .

وزادت الدولة من تدخلها في التأمين ، وأحكمت الرقابة عليه والسيطرة على شركاته . وبلغت في ذلك حد أن أتمت كثيراً من شركات التأمين الهامة كما هو الأمر في فرنسا ، بل إلى حد أن أتمت جميع شركات التأمين كما هو الأمر في مصر .

٥٤٦ — ما يفرض عليه التنظيم المرافق للتأمين : ويقوم التنظيم الداخلي للتأمين على دعامتين :

(١) هيئات التأمين ، وما ينبسط عليها من الرقابة ، ومن يتصل بها من الوسطاء .

(ب) الضمانات اللازمة لمواجهة هيئات التأمين التزاماتها التأمينية نحو عملائها . ونستعرض كلا من الأمرين .

(١) هيئات التأمين وما ينبسط عليها من الرقابة  
ومن يتصل بها من الوسطاء

٥٤٧ — الأسباب التي تفرز تنظيم هيئات التأمين وبسط الرقابة عليها : رأينا أن التأمين يقوم على أسس فنية دقيقة تنبغي مراعاتها في كثير من المحرص ، وهذا يستوجب أن يتمشى تنظيم هيئات التأمين مع هذه الأسس ، ومن ثم وجب أن تبسط الدولة الرقابة عليها للاستيثاق من مراعاتها لها . ثم إن جمهور عملاء التأمين لا يعلمون من أمور التأمين شيئاً كثيراً ، وهم تحت رحمة شركات التأمين تتقاضى منهم الأقساط معجلة ، وتدفع لهم التعويضات مؤجلة بعد مدة قد تطول . ومن ثم وجب أن تبسط الدولة رقابتها على شركات التأمين حتى تستوثق من أن هناك ضمانات جديدة لمواجهة هذه الشركات لالتزاماتها التأمينية نحو العملاء : ومن أهم هذه الضمانات تكوين الاحتياطيات الفنية المختلفة (réserves techniques) . وليس أقل من الدولة على بسط رقابة فعالة على تكوين هذه الاحتياطيات .

وهناك أخيراً رؤوس الأموال الضخمة التي تجمعها شركات التأمين ، وهي كما قلنا تساهم مساهمة جديدة في تنشيط الاقتصاد القوي . والدولة هي القوامة على هذا الاقتصاد ، ومن ثم يجتمع إلى السببين المتقدمين هذا السبب الثالث في بسط الدولة لرقابتها على هيئات التأمين .

٥٤٨ — هيئات التأمين : لما كانت إدارة شؤون التأمين تقتضي في الهيئة التي تقوم بها نظاماً دقيقاً معقداً كما رأينا ، لذلك لا يجوز أن تكون هذه الهيئة شخصاً طبيعياً منفرداً أو عدة أشخاص طبيعيين ولو ألفوا فيما

بينهم شركة تضامن أو شركة توصية . بل لا يجوز أن تكون هذه الهيئة شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة . والهيئات التي تراول التأمين تكون في الغالب شركات مساهمة ، وقد تكون جمعيات تأمين تبادلية (sociétés d'assurances mutuelles) .

وشركات التأمين المساهمة قد نظمها في مصر تشريعات متعاقبة ، سنعرس لها فيما يلي :

أما جمعيات التأمين التبادلية فهي في الأصل جمعيات تعاونية (coopératives) ، يجمع أعضاء الجمعية فيها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة إليه منهم في سنة معينة من الاشتراك (cotisation) الذي يؤديه كل عضو . ومن ثم يكون هذا الاشتراك متغيراً (variable) ، يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلزم الجمعية بأدائها في خلال السنة . ويدفع العضو الاشتراك في البداية مقداراً معيناً ، وفي نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات ، فإن كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه إكماله (rappel) ، وإن كان أكثر رد إليه ما زاد (ristou.e) . ثم جد إلى جانب هذه الجمعيات تأمين ذات شكل تبادلي (sociétés d'assurances à forme mutuelle) باشتراكات متغيرة أو ثابتة . ويكون هناك عادة حد أدنى لعدد أعضائها، ويكون لها مال (fonds d'établissement) يقدمه المؤسسون ويحصلون عليه عادة من طريق الاقتراض ، ويقوم مقام رأس المال لشركات التأمين المساهمة : ومن هنا تقترب جمعيات التأمين التبادلية من شركات التأمين المساهمة .

والذي يميز جمعيات التأمين التبادلية ، سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي، عن الشركات المساهمة ، أن الأولى لا تعمل للربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم ويكونون هم المؤمنون ويكون العملاء هم المؤمن لهم . بل إن أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم إذ يؤمن بعضهم بعضاً ، فهم في وقت واحد مؤمنون ومؤمن لهم ، ومن هنا وصفت هذه الجمعيات بأنها « تبادلية » . هذا إلى أن الأصل في الجمعية التبادلية أن تتغير فيها الأقساط سنة عن سنة ، بحسب

ما تواجهه الجمعية كل سنة من التزامات نحو أعضائها . ومن ثم تكون الأقساط التي يدفعها الأعضاء اشتراكات متغيرة (cotisations variables) ، وإن كان هناك اتجاه واضح في العقود الأخيرة إلى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة . أما شركات التأمين المساهمة فإنها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مال ، بل إن القانون يصع عادة حداً أدنى لرأس مالها . وأقساط التأمين في الشركات المساهمة تكون دائماً أقساطاً ثابتة ، ولذلك دعيّت بالشركات ذات الأقساط الثابتة (compagnies à primes fixes)<sup>(١)</sup> .

### ٥٤٩ — تنظيم هيئات التأمين في مصر — التشريعات المتعاقبة :

ذكرنا فيما تقدم<sup>(٢)</sup> الأسباب التي تدعو الدولة لتنظيم هيئات التأمين . وفي مصر

(١) انظر في ذلك بيكارويسون فقرة ٥٠٥ - فقرة ٥٢٢ - كولان وكايتان ومهر لامور الديمر ٢ فقرة ١٢٥٧ - جوران ٢ فقرة ١٢٨٠ (B) من ٧٢١ .  
ويعتبر عقد التأمين من جانب الجمعية التبادلية عملاً مدنياً ، ومن جانب الشركة المساهمة عملاً تجارياً . وقد قضى بأن عقد التأمين المبرم ما بين تاجر وشركة تأمين مساهمة يكون عملاً تجارياً من الجانبين (استئناف مخطط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠) .  
والأصل في هيئات التأمين ، سواء كانت شركات مساهمة أو جمعيات تبادلية ، أن تكون من هيئات القطاع الخاص . وهناك هيئات تأمين تدخل في القطاع العام ، وهذه هي المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية ، وتخرج عن نطاق هذا البحث . ولكن جد أخيراً نوع آخر من هيئات التأمين التي تعمل في القطاع العام غير مؤسسات التأمينات الاجتماعية ، وهذه هي شركات التأمين المؤمّنة . وقد أمّ في فرنسا كثير من شركات التأمين العامة بقانون ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ، إذ تنازل التأمين أرباعاً وثلاثين شركة من بينها جمعيات تبادليتان . وقد نقلت أسهم الشركات المؤمّنة إلى الدولة ، وعوض المساهمون عنها بسندات (parts bénéficiaires) تستهلك في خلال خمسين سنة . وبقيت الشركات المؤمّنة تسير على نفس النظم التي كانت تسير عليها قبل التأمين . وليس للدولة ، بالرغم من أنها تملك كل الأسهم ، أغلبية في مجلس إدارة الشركة المؤمّنة ، إذ يتكون هذا المجلس من اثني عشر عضواً يمثل الدولة منهم ثلاثة ، وثلاثة يمثلون العنصر الفني للتأمين ، وثلاثة آخرون يمثلون الموظفين والوسطاء ، والثلاثة الباقون يمثلون عملاء هيئة التأمين . وانتقلت اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين إلى المجلس التتوي للتأمين (Conseil National des Assurances) ، ويتكون من واحد وعشرين عضواً ، ثلثهم يمثلون الدولة ، وثلثان الباقين أحداهما يمثل القنصلين والآخر يمثل الموظفين ، فالدولة هنا أيضاً ليست لها الأغلبية - انظر في تأمين شركات التأمين في فرنسا بيكار ويسون فقرة ٥٢٣ - فقرة ٥٢٣ . أما في مصر ، فقد امتدّ جميع شركات التأمين كما قلنا ، وسنعرض لهذه المسألة فيما يلي ( انظر فقرة ٥٥١ ) .

(٢) انظر فقرة ٥٤٧ .



خضعت هيئات التأمين لتنظيم دقيق . وأول قانون قام بهذا التنظيم هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ . وقد أخضع هذا القانون للتنظيم الهيئات المصرية والأجنبية التي تراول عمليات التأمين في مصر ، واستثنى هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحري .

ثم صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ يلغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ ويحل محله . وقد أدخل هذا القانون في نطاق التنظيم ما كان خارجاً من قبل ، فدخلت هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحري .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بقصد تمصير هيئات التأمين ، فنص هل أنه لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمين إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعاً اسمية ومملوكة لمصريين دائماً ، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسين ألف جنيه . ويشترط في أعضاء مجلس إدارة تلك الهيئة والمستولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين . ثم قضى نفس القانون بأن يحدد وزير المالية والاقتصاد هيئات التأمين القائمة وقت العمل بهذا القانون ، والمسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، مهلة لا تجاوز خمس سنوات ، وذلك لاستيفاء أحكام هذا القانون وإلا يحى تسجيلها . وقد منحت هيئات التأمين الأجنبية فعلاً ، بالقرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ، الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، مهلة سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القرار ، لإجراء عملية تمصيرها . وعلى الهيئة التي ترغب في منحها مدة أكبر أن تقدم طلباً بذلك خلال ثلاثة أشهر إلى مصلحة التأمين ، مشفوعاً بالمبررات التي تدعو إلى ذلك . ونرى من هذا أن الحد الأقصى الذي وضعه القانون لتمصير شركات التأمين هو خمس سنوات ، وقد انتهت في سنة ١٩٦٢ :

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسورية ، صدر القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ملغياً بدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، وحل محله . وبعد أن أتمت شركات التأمين على النحو الذي سذكروه فيما يلى ، أعدت وزارة الاقتصاد مشروعاً لتعديل هذا القانون لا يختلف كثيراً عن الأصل المعدل . وسنورد أحكام قانون سنة ١٩٥٩ حسب التعديلات التي أدخلها عليه مشروع وزارة الاقتصاد .

ويسرى القانون على الهيئات التي تزاوّل في الجمهورية العربية المتحدة كل أو بعض عمليات التأمين على اختلاف أنواعها<sup>(١)</sup> ، وكذلك عمليات إعادة التأمين . وقد نصت المادة ٨ منه على أنه لا يجوز إنشاء أية هيئة لمزاولة أعمال التأمين أو إدراج هذا الغرض ضمن أغراض أية هيئة إلا بعد الحصول

(١) وقد نصت المادة ٢ من قانون سنة ١٩٥٩ كما عدلت بمشروع وزارة الاقتصاد على ما يأتي : « تقسم عمليات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون إلى الفروع الآتية : (١) التأمين على الحياة ، ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تنطأ عليها كالمرض والعجز والتشيخوخة وعلاقتها ، بما في ذلك الالتزام بإعطاء مرتب دوري مدى الحياة مقابل عوض من مال أو عقار أو منقول يقوم بمال . (٢) تكوين الأموال : ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على إصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلزم بموجبها الهيئة بأداء مبلغ معين أو جلة مبالغ في تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية . (٣) التأمين من الحريق : والتأمينات التي تلحق به عادة ، وتشمل على الأخص الأضرار الناشئة عن الانفجارات والظواهر الطبيعية والثورات والاضطرابات على أنواعها . (٤) التأمين من أخطار النقل البري والبحري والبحري والجوي : ويشمل التأمين على أجسام السفن والطائرات أو على آلاتها ومماتها ، والتأمين على البضائع والمنقولات من أي نوع كانت . والتأمين على أجور الشحن وعلى كل ما يتعلق بالشحن والطائرات ، والتأمين من الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صنعها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها ( بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغير ) . (٥) التأمين من الحوادث ويشمل الأقسام الآتية : (أ) التأمين من إصابات العمل : وهو الالتزام بتأمين أرباب الأعمال من مستولبيهم عن تعويض العمال الذين في خدمتهم . (ب) تأمين سيارات . (ج) تأمين الإيجاري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . (د) تأمين الحوادث والمسؤوليات : ويشمل التأمين من الدفقة والسطو والتأمينات الأخرى التابعة له ( كتأمين المقننات الفنية وتأمين التقديرة المتقولة وتأمين التقديرة بالخزان الحديدية وتأمين أمتعة المسافرين ، والتأمين المدفوع بجميع الأخطار ، والتأمين ضد غرقية الإغارة ، والتأمين ضد كسر الزجاج ، والتأمين على الماشية ، وتأمين المسؤولية المدنية ، والتأمين من الحوادث الشخصية ، والتأمين من الحوادث الشخصية والأمراض . (هـ) تأمين الاتزان . (و) تأمين من جميع الأخطار التي لم ينس عليها في الأقسام السابقة » .

وبملاحظة أن المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٥٩ (وقد أصبحت المادة ٢٠ في مشروع وزارة الاقتصاد) تحظر على هيئات التأمين أن تجري عمليات التأمين على قاعدة الاقتسام ، ومؤداها عدم تحديد التعويضات أو المزايا التي ترتب على وثيقة التأمين ، وتطبيق هذه التعويضات أو المزايا ، كلها أو بعضها ، على نتائج توزيع مبالغ معينة على مجموع وثائق التأمين التي تصح مستحقة الأداء في تاريخ محدد ، كما تحظر على هذه الهيئات مباشرة عملها على أساس ارتباط قيمة القسط الذي يزوده حامل الوثيقة كله أو بعضه بمدة الوثائق التي تسبق الأداء في تاريخ معين .

على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد ، وله أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقاً ليراه ملائماً لحاجة الاقتصاد القومي - ويجب أن تكون الهيئة متخذة شكل شركة مساهمة متمتعة بحسبة الجمهورية العربية المتحدة ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها والمستولون عن الإدارة فيها من المتمتعين بحسبة الجمهورية العربية المتحدة - لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن مائتي ألف جنيه - ولا أن يقل المدفوع عن مائة ألف جنيه . وبعد تأميم شركات التأمين - عدل هذا النص في مشروع وزارة الاقتصاد - وقد أصبح المادة ٥ من هذا المشروع - على الوجه الآتي : « لا يجوز إنشاء أية هيئة لمزاولة أعمال التأمين إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد ، وله أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقاً ليراه ملائماً لحاجة الاقتصاد القومي . ونكون الهيئة متخذة شكل شركة مساهمة ، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن مائة ألف جنيه » .

ولا يجوز للهيئة المرخص في إنشائها أن تبشر عمليات التأمين ما لم تسجل في السجل المعد لذلك في مصلحة التأمين ، طبقاً للشروط ووفقاً للأوضاع المقررة في القانون وفي لائحته التنفيذية<sup>(١)</sup> .

وعلى كل هيئة تبشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تحتفظ في مصر بأموال تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة إلى كل فرع ، ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى (م ٣٢ من قانون سنة ١٩٥٩ م و ٢٢ من مشروع وزارة الاقتصاد) . وعلى كل هيئة تبشر عمليات التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية أن تحتفظ في مصر بأموال لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل ٢٥ ٪ من حملة الأقساط في السنة السابقة عن عمليات التأمين البحري والجوى ، و ٤٧ ٪ عن عمليات التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، و ٤٠ ٪ عن عمليات

(١) انظر المواد ١٠ إلى ٢٠ من قانون سنة ١٩٥٩ ، وتقابل المواد ٦ إلى ١٤ من مشروع وزارة الاقتصاد .

التأمين الأخرى ، وذلك علاوة على ما يكفى للوفاء بالتعويضات تحت التسديد وتحت التسوية بالنسبة إلى جميع هذه العمليات ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين (م ٣٣ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٢٣ من مشروع وزارة الاقتصاد) . ويعين وزير الاقتصاد طريقة توظيف المال الواجب وجوده في مصر ، وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي (م ٣٤ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٢٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) . وقد أضاف مشروع وزارة الاقتصاد ، في المادة ٢١ منه ، النص الآتي : « يجب أن تكون أصول كل هيئة زائدة باستمرار عن التزاماتها بما لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المقرر في المادة ٤٥ » .

وللستفيدين من وثائق التأمين امتياز يأتي في المرتبة بعد الامتياز المقرر للخدم والكتبة والعمال وكل أجير آخر ، وذلك على الأموال الواجب وجودها في مصر ، وتوثر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق بناء على طلب مصلحة التأمين بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال ، على أن تخطر مصلحة التأمين بكل تأشير يتم (م ٣٥ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٢٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) (١) .

(١) وقد نص قانون سنة ١٩٥٩ على أحكام أخرى خاصة بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال . ففقت المادة ٤٩ من هذا القانون (المادة ٣٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه لا يجوز لهذه الهيئات أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد ، وذلك فيما يتعلق بأسماء التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بفرض ذلك من الاشتراكات ، ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف فرص الحياة بالنسبة إلى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها . وفقت المادة ٥٣ من نفس القانون (المادة ٤٠ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه لا يجوز لهذه الهيئات أن تقطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي جزء من أموالها المقابل لتعهداتها الناشئة عن وثائق التأمين لتوزيعه على حملة الوثائق أو غيرهم أولاداً ، لم يبلغ يخرج من التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها ، ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يعينه المدير في تقريره بعد فحص المركز المالي للهيئة . وفقت المواد ٥٥ - ٥٧ ( والمواد ٤٢ - ٤٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه يجوز لهذه الهيئات أن تصدر سندات تكوين أموال لمدة لا تتجاوز ثلاثين سنة ، وتكون هذه السندات التي أدى من قيمتها ما لا يقل عن ٨٪ قيمة استرداد معادلة على الأقل القيمة التي تحسب طبقاً للشروط التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد . وإذا كانت مدة السند خساً وعشرين سنة أو أكثر ، فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والعشرين =

## ٥٥٠ - الرقابة على هيئات التأمين في مصر: وقد اقترن تنظيم هيئات

التأمين ببسط رقابة دقيقة عليها ، تتولاها سلطة معينة ، طبقاً لأوضاع وإجراءات قررها القانون .

أما السلطة التي تتولى الرقابة ، فهي مصلحة التأمين بوزارة الاقتصاد .

من مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل . ويجب أن ينص في هذه السندات على أهولة الحق فيها إلى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم إضافية أو اشتراطات جديدة .

وكان قانون سنة ١٩٥٩ ، عندما ألغى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، استثنى من هذا الإلغاء أحكام الباب الثالث من المخصصات الإحصائية . أما مشروع وزارة الاقتصاد فقد نص على إلغاء قانون سنة ١٩٥٩ ، وكذلك على إلغاء قانون سنة ١٩٥٠ فيما يتعلق بأحكام الباب الثالث المخصص بمصاديق الإحصاءات ، ونقل هذه الأحكام إلى الباب الثالث من (٤٧ م - ٥٧ م) على الوجه الآتي :

٤٧ م - في تطبيق هذا القانون يطلق على المصاديق الخاصة بالتأمين والمعاملات والإحصاءات لفظة " المصاديق " ، ويقصد بها كل جمة تتألف بدون رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ، يكون للفرض منها أن تؤدي لأعضائها تعويضات أو مبالغ مالية أو مميزات هورية محددة في قانونها النظامي أو لأعضائها الداخلية ، وذلك في حالة حدوث أحد الظروف الآتية : (١) زواج النضر أو ذريته أو أولاده متى معيناً أو وفاته . (٢) حلول إحدى المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من المناسبات المشابهة . (٣) شياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل . (٤) عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث . (٥) الحاجة إلى نفقات تعليم من يعوله العضو - ولا يجوز إنشاء صناديق لتعويض الأضرار المذكورة في هذه المادة ، إلا بقرار من وزير الاقتصاد - ولا تخضع للأحكام الخاصة المبينة في هذا الباب المصاديق التي تقل جلة اشتراكاتها السنوية عن ٣٠٠ جنيه .

ثم تجيء النصوص التالية تبين الأحكام الخاصة بهذه المصاديق . فيعين وزير الاقتصاد الشروط الواجب توافرها في القوانين النظامية للصندوق (٤٨ م) . ولا يجوز لأي صندوق أن يباشر أعماله إلا إذا كان مسجلاً في سجل بلد لهذا الغرض بمصلحة التأمين (٤٩ م - ٥١) . وعلى المسئولين عن إدارة الصندوق أن يسجلوا حساباً منظماً يتناول إيرادات الصندوق ومصر وقاته ، وعليهم أن يقدموا لمصلحة التأمين كل سنة كشفاً معيناً تبين حالة الصندوق في نهاية السنة (٥٢ م - ٥٣) . ويجب أن يضع المركز المالي للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأكثر بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء المحلول (٥٤ م) . وعلى المسئولين عن إدارة الصندوق أن يصحوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى مصلحة التأمين (٥٥ م) . ويجوز لمصاديق أن تطلب تحويل أموالها والتزاماتها إلى صندوق آخر أو أكثر مسجل (٥٦ م) . ويطلب التسجيل في حالات معينة ، ويجوز بدلاً من شطب التسجيل أن يتقرر بموافقة أعضاء الصندوق إما دفع قيمة الاشتراكات أو خفض قيمة التعويضات أو المرتبات المقررة في نظام الصندوق أو كليهما متى بحيث تصبح أموال الصندوق كافية لمقابلة التزاماته (٥٧ م) .

وتتولى الإشراف والرقابة على هيئات التأمين ، وتعد تقريراً سنوياً لنشره عن نشاط التأمين ، وعن تطبيق القانون ، وعن حالة الهيئات الخاضعة له<sup>(١)</sup> .

وأما أوضاع الرقابة وإجراءاتها ، فبعضها عام يشمل جميع هيئات التأمين ، وبعضها خاص بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال .

فالإجراءات العامة التي تشمل جميع هيئات التأمين تلخص فيما يأتي :  
( ١ ) على هذه الهيئات أن تقدم كل سنة لمصلحة التأمين الميزانية ، وحساب الأرباح والخسائر ، وبيان الإيرادات والمصروفات مشتملا على احتياطي التمهيدات القائمة والاحتياطي الخاص بالتعويضات تحت التسوية ، وبيانا بالأموال الواجب وجودها في مصر . ويرفق هذه البيانات تقرير عام عن أعمال الهيئة في مصر في تلك السنة ( م ٤١ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٠ من مشروع وزارة الاقتصاد ) . وتقدم الهيئة ما تطلبه منها مصلحة التأمين من البيانات الإبضاحية ، والإيضاحات اللازمة عن الشكاوى التي تقدم إلى المصلحة من حملة الوثائق أو المستفيدين منها أو غيرهم ، وتقدم لموظفي مصلحة التأمين الذين يقرر تحويلهم صفة مأموري الضبط القضائي جميع الدفاتر والسجلات والمستندات التي يطلبون الاطلاع عليها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون ( م ٤٥ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٢ من مشروع وزارة الاقتصاد )  
( ٢ ) على مراقب حسابات الهيئة<sup>(٢)</sup> التحقق من أن الميزانية وحساب

( ١ ) وقد أنشأ قانون سنة ١٩٥٩ ( م ٤ ) مجلساً أعلى للتأمين ، يصدر بتشكيله وتنظيم اجتماعاته قرار من وزير الاقتصاد ، ومهمة هي رسم السياسة العامة للتأمين في الجمهورية العربية المتحدة وإيلاء الرأي في المسائل الخاصة المتعلقة بالتأمين . وأنشأ هذا القانون ( م ٥ ) أيضاً لجنة لرقابة على هيئات التأمين ، يصدر بتشكيلها قرار من وزير الاقتصاد ، وتختص بالنظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات مصلحة التأمين ، ولا تتخذ مصلحة قراراً متصلاً بالمخالفة المالية لإحدى هيئات التأمين إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة .

وقد أنشئ مشروع وزارة الاقتصاد ، بعد تأميم شركات التأمين ، كلاً من المجلس الأعلى للتأمين ولجنة الرقابة ، اكتمالاً بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين . وسرى فيما يل ( فقرة ٥٥١ ) صفة هذه المؤسسة بشركات التأمين المؤدة . من حيث التبعة والإشراف والتنسيق ، ومراقبة حسابات الشركات وفحص مراكزها المالية وميزانياتها الختامية وصحة دفاترها وإيلاء الملاحظات بشأن سلامة نظامها والمحاسبين ، وإنشاء الشركات الجديدة . وسرى أيضاً أن مجلس إدارة هذه المؤسسة هو الذي يتولى الآن سلطات المحجيم العمومية لأية شركة من شركات التأمين المؤدة .

( ٢ ) وسرى فيما يل ( فقرة ٥٥١ في الخامس ) أن مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة -

الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات والتمهيدات القائمة والاحتياطيات والأموال الموجودة في مصر قد أعدت على الوجه الصحيح ، وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاتر الهيئة والبيانات الأخرى التي طلبها ( م ٤١ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ٣١ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

( ٣ ) على مصلحة التأمين أن تجري فحص أعمال الهيئة إذا قام لديها من الأسباب ما يجعلها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع ، أو أن الهيئة أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، أو أنها خالفت أى حكم من أحكام القانون ( م ٤٦ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ٣٣ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

والإجراءات الخاصة بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال تلتخص في تقدير هيئة التأمين لتمهيداتها القائمة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات ، بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجداول . ويجب إجراء هذا التقدير كلما أرادت الهيئة فحص حالتها المالية بقصد تحديد نسب الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو غيرهم ، وكلما أرادت الإعلان عن مركزها المالي . ويجوز لمصلحة التأمين ، إذا رأت ضرورة لذلك ، أن تطلب إجراء هذا التقدير في أى وقت قبل مضي الثلاث السنوات ، بشرط أن يكون قد انقضت سنة على الأقل من تاريخ آخر فحص . وفي جميع الأحوال تـ سل صورة من تقرير الخبير إلى مصلحة التأمين خلال ستة أشهر من التاريخ الذي أجرى عنه الفحص ، ويجوز إعطاء مهلة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر أخرى ( م ٥٠ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ٣٧ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

وإذا تبين لمصلحة التأمين أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية للهيئة بسبب اتباع أسس خاطئة في التقدير لا يبررها الواقع ، جاز لها أن تأمر بإعادة الفحص على نفقة الهيئة بواسطة خبير آخر من خبراء الجداول تختاره المصلحة ( م ٥١ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ٣٨ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

ويجوز عند الاقتضاء ، بقرار من وزير الاقتصاد ، منع الهيئة من تصفية الوثائق

---

== فلتبين أن يمين مراقبي الحسابات ، يكون لهم حقوق مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة ، وطبعم واجباتهم .

أو من تعجيل مبالغ على حسابها ، وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (م ٥٢ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ٣٩ من مشروع وزارة الاقتصاد<sup>(١)</sup> .

٥٥١ — تأميم شركات التأمين في مصر : وبعد نحو سنتين من صدور القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، صدر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم شركات التأمين والبنوك وبعض الشركات والمنشآت الأخرى . وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ما يأتي : « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليم الجمهورية ، كما تؤمم الشركات والمنشآت الميئنة في الجداول المرافقة لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها إلى الدولة » . ونصت المادة الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل » .

ونرى من ذلك أن جميع شركات التأمين في مصر قد أمتت ، وآلت ملكيتها إلى الدولة ، وتحولت أسهمها إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ . ويجوز استهلاك هذه السندات كلياً أو جزئياً ، بالقيمة الاسمية<sup>(٢)</sup> ، بعد عشر سنوات .

(١) وقد نصت المواد ٦٠ - ٦٤ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ٥٨ - ٦٢ من مشروع وزارة الاقتصاد) على طائفة من العقوبات توقع على من يخالف أحكام القانون . وأهم هذه المخالفات : التعامل في وثائق تأمين قبل تسجيل الهيئة أو عن غير القرع الذي أصدرت به شهادة تسجيل الهيئة (الحبس من شهر إلى ستة وغرامة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين) - التأخر في تقديم البيانات الواجب تقديمها أو الامتناع عن تقديم البيانات والأوراق والمستندات ، وتكرار المنازعة دون وجه حق في تنفيذ المطالبات الجديدة على أن تقصفت العقوبة في حالة النود ، والامتناع عن تنفيذ حكم نهائي صادر من إحدى المحاكم المصرية ( غرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مع غرامات تجمعية ) - إجراء عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المملقة لمصلحة التأمين ( غرامة من ٥٠ إلى ٢٠٠ جنيه ) - إقرار أو إخفاء متعمد بقصد النشر في البيانات أو في المحاضر أو في الأوراق الأخرى التي تقدم إلى مصلحة التأمين أو التي تصل إلى علم الجمهور ( الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين ) .

(٢) والقيمة الاسمية السنة هي سر السند وقت التأمين ، وقد حددت المادة ٣ من القانون -



أما من حيث الشكل القانوني لشركات التأمين بعد التأمين ، فإنه يبقى كما كان قبل التأمين ، وتستمر هذه الشركات تراول نشاطها كما كانت تفعل من قبل . وقد نصت المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في هذا الصدد على أن « تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى مضمطة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون ، وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها ، دون أن تسأل اللولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إدماج أى شركة أو بنك أو منشأة منها في شركة أو بنك أو منشأة أخرى » .

وأما من حيث إدارة شركات التأمين بعد التأمين ، فإن شأن هذه الشركات في ذلك شأن سائر الشركات الموصمة وشأن الشركات بوجه عام<sup>(١)</sup> .

== رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ هذا السر على الوجه الآق : « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فإذا لم تكن الأهم مداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء . يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد العملى ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف . وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للعين لها بأى وجه من وجوه الطعن . كما تتولى هذه اللجان بتقوم المنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة » .

ونصت المادة ٧ من نفس القانون على أنه « إذا كانت الأسهم التى آلت إلى الحكومة وفقاً للادة الثانية مودعة لدى بنك أوميره من المؤسسات بصفة تأمين ، فمثل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للادة الثانية » .

(١) وقد صدر أولاً القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ ، ويقضى بأنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء . بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والمهال فيها ، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن المهال . ويتم انتخاب الضوران المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة الضورية لها ستة تبدأ من أول يولييه . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم إجراءات الترشيع والانتخاب والقواعد الخاصة بها » . ثم قضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بأن يمين أعضاء مجلس إدارة الشركة - عدا يمثل الموظفين والمهال - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس إدارة المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة ، على أن يكون من بين هذه الأعضاء واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديرى الشركة أو مديرى الأقسام بها . ثم صدر أخيراً ، في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، قانون يملئ القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ ، ويقضى ==

ولما كانت المادة ٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قد نصت على أن « يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل شركة أو منشأة من الشركات أو المنشآت المشار إليها » ، فقد أنشئت مؤسسة عامة هي « المؤسسة المصرية العامة للتأمين » ، تتبعها جميع شركات التأمين المومة ، وتتبعها أيضاً « الشركة المصرية لإعادة التأمين » . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى باعتبار « المؤسسة المصرية العامة للتأمين » مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . وصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، بالنسبة إلى الشركات التى تتبعها ، سلطات الجمعية العمومية ، وخاصةً فيما يتعلق باعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتعديل نظم الشركات المساهمة ، وذلك حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ويكون لمجلس إدارة كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، حتى التاريخ المشار إليه ، سلطة إدماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات أو المنشآت التابعة لها ، وكذا سلطة تحويل أية شركة أو منشأة ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وتعديل رأس مالها . وتكون رئاسة جلسات مجالس إدارة هذه المؤسسات ، عند مباشرتها الاختصاصات المتعلقة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة

---

= بأن يشكل مجلس إدارة الشركتين تسعة أعضاء على الأكثر (بدلاً من ستة) ، يكون من بينهم أربعة أعضاء (بدلاً من اثنين) ممن يصلون فيها . ويتم انتخاب هؤلاء الأعضاء الأربعة بالاقتراع السرى المباشر تحت إشراف وزارة العمل . وتكون مدة عضويتهم سنتين (بدلاً من سنة واحدة) وتبدأ من أول يولييه .

ويتخلص من هذه التشريعات المتعاقبة أن شركة التأمين المؤقتة تدار بمجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء على الأكثر ، يكون من بينهم أربعة أعضاء يمثلون الموظفين والمعامل ويتنضمهم هؤلاء من بينهم . ويعين رئيس الجمهورية ، بناء على ترشيح رئيس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، الأعضاء الباقين ، على أن يكون من بينهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الأقسام بها .

وقد قلنا أن شركات التأمين المؤقتة فى فرنسا يتألف مجلس إدارة كل شركة منها من اثني عشر عضواً ، ربهم يمثلون الدولة ، والرابع الثانى يمثل المصنوع فى التأمين ، والرابع الثالث يمثل الموظفين والوسطاء ، والرابع الأخير يمثل عملاء شركة التأمين ( انظر آتقاً فقرة ٤٨ ) فى آخرها فى المالحش ) .

الشركاء ، للوزير المشرف على المؤسسة<sup>(١)</sup> . ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى باستمرار العمل بالقانون السابق حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ . ويخلص من هذه التشريعات المتعاقبة أن مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين هو الذى يباشر ، حتى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، سلطات الجمعية العمومية لأية شركة من شركات التأمين الموصمة<sup>(٢)</sup> .

(١) وكان قد صدر قبل ذلك ، بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ ، القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ يحول مجالس إدارة بعض المؤسسات العامة سلطة الجمعيات العمومية ، بالنسبة إلى الشركات التى تتبع هذه المؤسسات . ولما كان هذا الحكم موقفاً بته شهور ، فقد صدر بعد انبأه هذه المدة القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ المتقدم الذكر يحول لمجالس إدارة المؤسسات النوعية ذات الطابع الاقتصادى ( ويدخل فيها المؤسسة المصرية العامة للتأمين ) سلطات الجمعية العمومية بالنسبة إلى الشركات التى تتبعها ، على النحو الذى قدمناه .

(٢) وقد قدمنا ، فيما يتعلق بشركات التأمين التى أمت فى فرنسا ، أن اختصاصات الجمعية العمومية بالنسبة إلى هذه الشركات قد انتقلت إلى المجلس القومى للتأمين (Conseil National des Assurances) ، ويتألف من واحد وعشرين عضواً ، ثلهم يمثلون الدولة ، وثلث يمثلون التأمين ، وثلث الأخير يمثل الموظفون ( انظر كئفاً فقرة ٤٨٨ فى آخرها فى المامش ) .

هذا وقد صدر أعيناً ، فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ، القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ينظم تنظيمياً شاملاً المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وهى التى تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو مالياً أو تعاونياً ويدخل فيها المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، وقد أطلق القانون على هذه المؤسسات اسم « المؤسسات العامة » ، ليقابل بها « الهيئات العامة » التى تدير المرافق والخدمات العامة غير ذات الطابع الاقتصادى ، والى نظنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ، أى فى نفس التاريخ الذى صدر فيه قانون المؤسسات العامة . وقد ألغى قانون المؤسسات العامة القوانين السابقة عليه ، والى كانت هى أيضاً تنظم هذه المؤسسات ، وهى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٥ . ويقضى قانون المؤسسات العامة بأن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها ، أو بواسطة ما تترشح عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية . ويتولى إدارتها مجلس إدارة ، يبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة تشكيله وطريقة اختيار أعضائه . وتتولى المؤسسة الإشراف على الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها ، والتضيق فيما بينها ، ولها أن تنشئ شركات مساهمة جديدة ، وأن تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها ، ويكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتمد على تخط الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها . ومجلس إدارة المؤسسة أن يمين مراقبين الحسابات يكون لهم حقوق مراقبي الحسابات فى الشركات المساهمة ، وطهم واجباتهم . ويكون لمجلس إدارة المؤسسة -

٥٥٢ - وسطاء التأمين : لما كانت هيئات التأمين تتعامل مع الجمهور ومنه تعتمد عملها ، وذلك عن طريق تبصير الناس بحقيقة عملية التأمين وما يترتب عليها من نفع ، فإن الضرورة قد دعت إلى وجود طائفة من الوسطاء بينها وبين الجمهور ، وهؤلاء هم الذين يسميهم القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن بعده مشروع وزارة الاقتصاد ، بالوكلاء والمنسويين والميسرة . والعقد الذي يربط هؤلاء بشركة التأمين هو مزيج من عقد وكالة وعقد عمل وعقد مقاوله ، بحسب ما تنسج له سلطاتهم وهل تشمل إبرام عقود التأمين نيابة عن الشركة فيدخل في العقد عنصر الوكالة ، وبحسب ما يكون الوسيط مستقلاً عن رقابة الشركة وتوجيهها فيدخل في العقد عنصر المقاوله ، أو يكون خاضعاً لهذه الرقابة وهذا التوجيه فيدخل عنصر عقد العمل<sup>(١)</sup> .

وستتناول هذه السلطات عند الكلام في إبرام عقد التأمين<sup>(٢)</sup> .

ونكتفي هنا بذكر الأحكام الواردة في القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩

= برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين ، وذلك بالنسبة إلى الشركات التابعة للمؤسسة . ويكون مجلس إدارة المؤسسة أيضاً سلطة إلهام قرار مجلس إدارة الشركة في التصرف في الاحتماليات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها في ميزانية الشركة . ونفي عن البيان أن جميع الأحكام المتقدمة تسري على المؤسسة المصرية العامة للتأمين بإختيارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، وتسري كذلك على شركات التأمين المؤتمنة التابعة لهذه المؤسسة .

ونذكر أخيراً القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم مراقبة حساب المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها ، فهو إذن يسري على المؤسسة المصرية العامة للتأمين وعلى شركات التأمين المؤتمنة التابعة لهذه المؤسسة . ويقضي هذا القانون بأن تنشأ بالمؤسسة « إدارة تختص بمراقبة حسابات الشركات ، وفحص مراكزها المالية ، وميزانياتها الختامية ، وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي ، وصحة دفاتها ، وسلامة إثباتات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة في تحقيق النتائج المالية » . ويكون مجلس إدارة المؤسسة ، في صفتها بالشركات التابعة لها ، سلطات ، واختصاصات الجمعية العمومية في الشركات المساهمة في شأن تعيين مراقبي حساباتها . ويقدر مجلس إدارة المؤسسة احتياجات الشركات التي تشرف عليها المؤسسة من مراتب الحسايات وساعاتهم ، ويجري تعيينهم .

(١) وانظر في تطلب عنصر عقد العمل من ناحية تطبيق التشريعات العالية ، حتى يتمكن هؤلاء الوسطاء من الاندفاع بهذه التشريعات ، المادة ١/٦٧٦ من قانون ما قبل فترة ٢١١ .

(٢) انظر ما يلي فترة ٥٧١ .

متعلقة بتنظيم هؤلاء الوسطاء ، بعد تعديلها بمشروع وزارة الاقتصاد . فقد جاء في المادة ٢١ من هذا القانون ( م ١٥ من مشروع وزارة الاقتصاد ) أنه « يقصد بالوكيل والمنتوب والممسار كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين لحساب هيئة تأمين مسجلة ، وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة . ولا يجوز هؤلاء الأشخاص أن يزاولوا عملهم ما لم تكن أسماؤهم مقيمة ، بناء على طلبهم ، في سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين . وتعلى مصلحة التأمين هؤلاء الأشخاص شهادة بذلك . ويكون للتقيد أثره مدة ثلاث سنوات ، ويجب تجديده » . وقد أوردت المادة ٢٣ من نفس القانون ( م ١٧ من مشروع وزارة الاقتصاد ) الشروط الواجب توافرها في الوسيط حتى يجوز تقيد اسمه في السجل ، وهذه هي : ( ١ ) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية . ( ٢ ) أن يكون ملماً باللغة العربية ويمدأ التأمين . ( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه بجنابة أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ، أو يكون مجبوراً عليه أو حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز لهيئات التأمين أن تستخدم وكلاء أو مندوبين أو ممسارين غير مقيدين في السجل ، وعلى هذه الهيئات أن تملك سجلاً خاصاً تثبت فيه اسم وعنوان كل وكيل أو مندوب أو ممسار يتوسط في عقد عمليات التأمين لحسابها ( م ٢٤ من قانون سنة ١٩٥٩ وم ١٨ من مشروع وزارة الاقتصاد ) . وتنص المادة ٦١ من قانون سنة ١٩٥٩ ( م ٥٩ من مشروع وزارة الاقتصاد ) على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر وبغرامة نقدية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه كل وكيل أو مندوب أو ممسار أو أى شخص آخر يباشر عمليات تأمين لحساب هيئات مسجلة وفق أحكام هذا القانون دون أن

---

( ١ ) ويشطب التقيد إذا صدر ضد صاحبه حكم في إحدى الحالات المتقدمة ، أو إذا لم يجد التقيد . كما يشطب التقيد لمدة سنة إذا صدر ضد صاحبه حكم في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون سنة ١٩٥٩ ( م ٦١ من مشروع وزارة الاقتصاد ) ، فلذا عاد وحكم عليه ثانية شطب التقيد نهائياً .

ويجب أن يتوافر للشرط الثالث في خبراء الكشف وتقدير الأضرار ، وبصورة عامة في كل شخص يتقدم للجمهور بعمليات خاصة بعمليات التأمين ، وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص شخصاً حياً فبجب أن يتوافر هذا الشرط في جميع الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص .

يكون مقيلاً في السجل » . وتنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على أن « تصاعف العقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار »<sup>(١)</sup> .

### (ب) ضمانات لمواجهة هيثات التأمين التزاماتها التأمينية نحو عملائها

٥٥٣ - ضماناته رئيسية : قرر القانون ضمانات لعملاء التأمين ، حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم قبل هيثات التأمين . وعلى رأس هذه الضمانات الضمانان الآتيان نستعرضهما على التعاقب : (أولاً) الاحتياطات المختلفة . (ثانياً) إعادة التأمين<sup>(٢)</sup> .

٥٥٤ - (أولاً) الاحتياطات المختلفة : لما كان ينبغي أن يكون عند هيئة التأمين في كل وقت أصول (actif) تفي قيمتها بما عليها من التزامات نحو عملائها ، لذلك كان من الواجب أن يكون عندها طائفة من الاحتياطات

(١) وإل جانب وسطاء التأمين يوجد خبراء الكشف وتقدير الأضرار . وقد أوردت المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ١٩ من مشروع وزارة الاقتصاد) أحكاماً في شأنهم ، ينص منها أنه يقصد بخبراء الكشف وتقدير الأضرار كل من يزاول الكشف عن الأضرار الحاصلة في موضوع التأمين وتقديرها . ولا يجوز هؤلاء الأشخاص مزاوله عملهم ما لم يكونوا مقيدين في الجدول الخاص بذلك بمصلحة التأمين . ويصدر بإنشاء هذا الجدول والشروط التي يجب توافرها طينم يجوز قيده قرار من وزير الاقتصاد . ولا يجوز لهيثات التأمين أن تستعين بخبراء من غير المقيدين بالجدول إلا في الحالات الاضطرابية التي تقتضى خبرة فنية خاصة ، وعليهم في هذه الحالة إخطار مصلحة التأمين .

وتنص المادة ٢/٦١ و٤ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ٢/٥٩ و٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) على « يعاقب بالعقوبة نفسها ( الحبس مدة لا تتجاوز الشهر وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ) خبراء الكشف وتقدير الأضرار إذا باشروا عملهم قبل تقديم في السجل - تصاعف العقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار » . وتنص المادة ٣/٦١ و٤ من نفس القانون (م ٣/٥٩ و٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) . على أن « تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل هيئة تتخالف أحكام المادتين ٢٤ و٢٥ من هذا القانون (م ١٨ و١٩ من مشروع وزارة الاقتصاد : استخدام وسطاء غير مقيدين في السجل واستخدام خبراء غير مقيدين في الجدول ) - تصاعف العقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار » .

(٢) وهذا مما يحق الامتياز المقرر للمستفيدين من وثائق التأمين على أموال هيثات التأمين الواجب وجودها في مصر (انظر آتياً فقرة ٥٤٩ في آخرها) .

تسمى بالاحتياطيات الفنية (réserves techniques) الغرض منها مواجهة هذه الالتزامات . وهذه الاحتياطيات تواجه التزامات خاصة في ذمة هيئة التأمين لعملائها ، أريد ضمانها على نحو خاص ، ولذلك سميت هذه الالتزامات بالتعهدات المنظمة (engagements réglementés) .

وأهم هذه الاحتياطيات الفنية أربعة ، يجب أن تكون ممثلة برووس أموال عند هيئة التأمين حتى تتمكن من مواجهة الالتزامات المقابلة ، وهذه هي :

(١) الاحتياطي الحسابي (réserve mathématique) : ولإعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نذكر أنه في التأمين على الأشخاص ، وبخاصة في التأمين على الحياة ، يدفع المؤمن له القسط السنوي ويتكون من عناصر ثلاثة : (أ) عنصر يواجه خطر وفاة المؤمن له في أي وقت . (ب) ولما كان خطر الوفاة يتزايد تدريجياً فهو أكبر في السنوات الأخيرة منه في السنوات الأولى ، فقد كان الواجب أن يكون القسط الذى يدفع في سنة يزيد على القسط الذى دفع في السنة التى قبلها . ولكن الأقساط كلها متساوية ، لذلك يجب أن يخضع من أقساط السنوات الأولى احتياطي يضاف إلى أقساط السنوات الأخيرة حتى يكون كل قسط مماثلاً للخطر في السنة التى دفع فيها ، وهذا الاحتياطي هو العنصر الثانى .

(ج) والعنصر الثالث هو الجزء من القسط المخصص للائتمان ، فالتأمين على الحياة ينطوى على ادخار لتكوين المال الذى تدفعه الشركة عند نهاية العقد للمؤمن له أو للمستفيد .

ويكون لكل مؤمن له احتياطي حسابي ، يستخلص من هذه العناصر وفقاً لجداول الوفيات (tables des mortalité) وطبقاً لقواعد رياضيات التأمين على الحياة التى يطبقها الخبراء (actuaires) .

(٢) احتياطي تكوين رأس المال (réserve de capitalisation) : ولإعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نفرض أن شركة التأمين تملك ١٠٠٠ سند اشترتها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه كجزء من احتياطيا الحسابي . فإذا كانت تستطيع أن تباع هذه السندات بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، ولكن يجب أن تخصص منه مبلغ ٢٠٠ جنيه للحصول على أرباح تساوى الأرباح التى كانت تجنيها من هذه السندات ، فهى إذن لا تستطيع أن تعتبر الفرق بين مبلغ ٤٥٠٠ جنيه قيمة البيع

ومبلغ ٤٠٠٠ جنيه قيمة الشراء - أى ٥٠٠ جنيه - ربحاً صافياً تستطيع التصرف فيه . بل يجب أن تجنب من هذا الربح الصافي مبلغ ٢٠٠ جنيه ، وهو المبلغ الذى يجب أن تضيفه إلى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه قيمة الشراء حتى تستطيع الحصول على نفس الأرباح التى كانت تحصل عليها من قبل .

فيكون مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه هذا ، فى حالة ما إذا باعت السندات ، هو احتياطى رأس المال .

(٣) احتياطى الأقساط المرفوعة مفرماً (réserve pour risques en cours) : وإعطاء فكرة عن هذا الاحتياطى نفرض أن مؤمناً له دفع القسط فى أول مارس سنة ١٩٦٤ ، فيكون ميعاد دفع القسط التالى هو أول مارس سنة ١٩٦٥ . فإذا فرضنا أن ميزانية شركة التأمين تبدأ من أول يولي وتنتهى فى آخر يولي من السنة التالية ، فمن الواضح أن القسط المدفوع كان ينبغي أن يلجج بمضيه فى ميزانية سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ (من أول مارس سنة ١٩٦٤ إلى آخر يولي سنة ١٩٦٤) ، وبعضه فى ميزانية سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ (من أول يولي سنة ١٩٦٤ إلى آخر فبراير سنة ١٩٦٥) . ولكن الشركة تدرجه كله فى الميزانية الجارية أى فى ميزانية سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . فيجب أن يخصم منه ما يقابل شهور ميزانية سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وهى ثمانية أشهر من أول يولي سنة ١٩٦٤ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٦٥ (أى ثلثي القسط) ، وتضمه فى خصوم الميزانية الجارية (سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) حتى تمثل هذه اميزانية تمثيلاً صحيحاً نصيبها المحقق من القسط .

فالمقدار الذى تخصمه الشركة من الأقساط المدفوعة فى ميزانية سنة معينة ، لمرحلة إلى ميزانية السنة التالية ، هو ما يسمى باحتياطى الأقساط المدفوعة مقدماً<sup>(١)</sup> .

(٤) احتياطى المودت التى لم تم تسريها (réserve pour sinistres restant à payer) : وإعطاء فكرة عن هذا الاحتياطى نذكر أن طائفة من

(١) وتلجج شركات التأمين عادة إلى طرق مبسطة لحساب هذا الاحتياطى : انظر فى فرنسا بيكار وبيزون بقرة ٤٥٥ .



الحوادث المؤمن عليها تقع فعلا في خلال السنة ، وبعض هذه الحوادث - وهو أقل من النصف عادة - هو الذي يبت في شأنه ، فتقرر مسؤولية الشركة عنه ، ويقدر مبلغ التعويض الواجب دفعه ، ويتم الدفع فعلا . أما أكثر هذه الحوادث فيبقى دون أن يبت في مسؤولية الشركة عنه ، أو يبت في مسئوليتها ولكن مبلغ التعويض يبقى دون تقدير ، أو يقدر مبلغ التعويض ولكنه لا يدفع . هذه الحوادث التي لم تتم تسويتها ، يجب أن يكون لها احتياطي لمواجهةها في السنين المقبلة .

وهذا هو احتياطي الحوادث التي لم تتم تسويتها . وبحسب هذا الاحتياطي عادة من كل حادثة لم تتم تسويتها ، فيقدر مبلغ التعويض عن هذه الحادثة طبقاً لظروفها الموضوعية ولشروط وثيقة التأمين . وإذا كانت الحادثة قد قدر مبلغ التعويض عنها بحكم أو باتفاق ، حسب هذا المبلغ المقدّر . وبما تقتدير الحوادث التي لم تتم تسويتها عن السنين السابقة على أساس السنة الجارية لجواز أن تكون الظروف قد تغيرت ، وتضاف نسبة مئوية لمصروفات الإدارة والتسوية ، فيتجمع من كل ذلك احتياطي الحوادث التي لم تتم تسويتها .

هذه هي أهم الاحتياطات الفنية<sup>(١)</sup> . وهذه الاحتياطات وغيرها من الاحتياطات الإجبارية لا يكفي أن تدرج في خصوم ميزانية شركة التأمين ، بل يجب أن تمثل في قيم مالية تملكها الشركة . وأهم هذه القيم سندات القروض التي تصدرها الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام أو تضمنها ، وقروض تعطها الشركة للأفراد<sup>(٢)</sup> على أن تكون مضمونة برهون رسمية من الدرجة

---

(١) وهي احتياطات إجبارية . وتوجد احتياطات إجبارية أخرى غير فنية ، كاحتياطي ودائع وكلا. التأمين ، واحتياطي استهلاك القروض ، واحتياطي التأمينات الاجتماعية لموظفي الشركة والوسطاء ، واحتياطي الديون الحالية ، واحتياطي الحقوق المتدرة . وإلى جانب هذه الاحتياطات الإجبارية الفنية وغير الفنية ، يجوز لشركة التأمين أن تكون احتياطات اختيارية على الوجه الذي تراه .

وإلى جانب الاحتياطات الإجبارية والاختيارية ، يوجد احتياطي الضمان (réserve de garantie) ويتكون من إضافة نسبة معينة من رأس المال ( ما يعادله الخس في فرنسا ) لدى العجز في حالة عدم كفاية الاحتياطات سالفة الذكر . انظر بيكار وبيسون فقرة ٥٦٣ - فقرة ٥٣٧ .

(٢) وتعتبر هذه القروض متصلة بمباشرة المهنة ، فتضيق من حرية فوائد الديون والودائع .

الأولى ، وعقارات مبنية تشترها الشركة لتستغلها وتسد من ريعها ما يترتب  
في ذمتها من التزامات . ويلاحظ في هذه القيم المالية أن تكون قيا موثوقا بها  
حتى لا تعرض احتياطات الشركة للضياع ، وأن يكون بعضها من السيولة  
بحيث تستطيع الشركة أن تحصل على النقود اللازمة لمواجهة التزاماتها في أقرب  
وقت ، وذلك إلى جانب توظيف هذه الأموال أو بعضها في سندات وأوراق  
مالية للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام خدمة للاقتصاد القومي .  
ونرى من ذلك الدور الكبير الذي تلعبه احتياطات شركات التأمين في  
ضمان التزاماتها التأمينية ، وكيف أن هذا الضمان ، وهو أهم شيء يجب مراعاته  
في التأمين إذ عليه يتوقف نجاح هذا النظام ، قد جعل من عملية التأمين أمراً  
فنياً معقداً لا تمارسه إلا شركات كبيرة ، تجمع إلى رؤوس الأموال الضخمة  
الخبرة الفنية والكفاية المالية والنزاهة وحسن المعاملة .  
على أن الاحتياطات قد لا تكفي وحدها لمواجهة جميع التزامات شركات  
التأمين ، وعندئذ تلجأ هذه الشركات إلى إعادة التأمين ، وهذا ما ننتقل  
الآن إليه .

### ٥٥٥ — إعادة التأمين<sup>(٥)</sup> (Réassurance) — فكرة عامة : تقوم عملية التأمين ، كما قلنا ، على تقدير الاحتمالات طبقاً لقوانين الإحصاء وعلى

= والتأمينات التقديرية، وتخضع لفرضية الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك طبقاً للمادة ٢/١٥  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وقد قضت محكمة النقض في هذا المعنى بأن القروض التي تعدها  
شركات التأمين كسبيل من سبل استثمار بعض أموالها المتحصلة من التأمين ، لا يحد منها مصلا  
بمباشرة مهمة التأمين إلا ما كان منوطاً في دائرة الاحتياطي الحسابي . أما القروض التي تعدها تلك  
الشركات بعيداً عن هذه البائنة فلا تند من طبيعة مهمة التأمين ولا من تواجها الفرضية ، ولا تنبع  
بالإعطاء من الفرضية الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩  
( نقض مدني ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بمجموعة أحكام النقض ٧ رقم ١٣٥ ص ٩٤١ ) .

( ٥ ) راجع في إعادة التأمين : Crémieu في المجلة الفصلية للقانون المفصلة ١٩٠٩ ص ٣١

وما يبعدها — Picard في إعادة التأمين رسالة من باريس سنة ١٩١٢ — Dammbuck  
في اتفاقات إعادة التأمين الطبية الثانية سنة ١٩١٣ — Oobert دراسة في إعادة التأمين ، أخطاره  
وأهميته الاقتصادية بروكسل سنة ١٩٢٣ — Villotte في الطبيعة الفنية والقانونية لإعادة التأمين  
رسالة من باريس سنة ١٩٢٧ — Thorm في إعادة التأمين من الحريق سنة ١٩٢٩ — Metzger  
في المباحث الأولية في إعادة التأمين — Mori في عقد إعادة التأمين روما سنة ١٩٣٦ — Golding  
في إعادة التأمين قانوناً وعمل سنة ١٩٣٧ — Toussaint تطبيقات على إعادة التأمين =

قانون الكثرة<sup>(١)</sup>. وشركة التأمين تعمل كل ما في وسعها حتى يأتي حسابها مضبوطاً. فإذا قدرت ، في التأمين من الحريق مثلاً ، أن في كل ألف خطر تؤمن منها يتحقق ثلاثة أخطار ، أي تقع ثلاث كوارث فحترق ثلاثة منازل يبلغ مقدار التعويض فيها ثلاثين ألف جنيه ، وجب أن يكون مقدار القسط الصافي ثلاثين جنبها حتى تحصل الشركة من الألف المؤمن لم على ثلاثين ألف جنيه تغطي الكوارث المقدرة . وتكون الشركة احتياطات لمواجهة هذه الالتزامات على النحو الذي بسطناه فيما تقدم . ولكن الشركة لا تستطيع أن تطمئن إلى هذا التقدير اطمئناناً كاملاً في مواجهة التزاماتها ، ويجب عليها أن تدخل في حسابها أن هذا التقدير إنما هو تقدير تقريبي قد يخطئ . وهذا الخطأ يقل كلما كثر عدد المؤمن لم طبقاً لقانون الكثرة ، كما قلنا . ولكن احتمال الخطأ مهما قل يبقى قائماً ، فقد تحترق أربعة منازل ويكون التعويض الواجب دفعه أربعين ألفاً بدلاً من ثلاثين ألفاً ، بل قد تحترق منزلان فقط ولكن التعويض عنهما يبلغ خمسين ألفاً بدلاً من ثلاثين ألفاً . فيجب على الشركة إذن أن تواجه احتمال الخطأ هذا وما ينجم عنه من فروق (écarts) في الحساب ، حتى تطمئن اطمئناناً مقبولاً إلى قدرتها على مواجهة التزاماتها للمؤمن لم ، وحتى يطمئن هؤلاء هم أيضاً إلى ملاءمة الشركة وإلى أن حقوقهم في ذمتها مكتولة .

والوسيلة التي تلجأ إليها لتحقيق هذا الغرض هي إعادة للتأمين<sup>(٢)</sup>.

= سنة ١٩٤٧ - Sousselier في وحدة إعادة التأمين في المجلة العامة للتأمين البري سنة ١٩٤٩ ص ٣٣٦ وما بعدها - Le Blanc في إعادة التأمين من الناحية الاقتصادية الطبعة الثانية باريس سنة ١٩٤٩ - Orenaud في إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الكوارث وفيما جاوز حداً معيناً من الحسارة رسالة من باريس سنة ١٩٤٩ - Van de Castela في إعادة التأمين من الناحية القانونية باريس سنة ١٩٥٢ - عبد الودود يحيى في إعادة التأمين في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية والثلاثين العدد الثاني يونيو سنة ١٩٦٢ ص ٢٩٥ وما بعدها . وانظر لجنة إعادة التأمين : أنشئت في سنة ١٩١٧ .

(١) انظر أيضاً فقرة ٥٤٣ .

(٢) وهناك طريقة أخرى هي طريقة التأمين الجزأ أو التأمين بالاكتساب أو التأمين المشترك (assurance de quotité) . وصورتها أن يوزع المؤمن الخطر على مؤمنين آخرين يشاركهم به ، فيكتب كل مؤمن منهم في جزء من هذه الخطر يؤمنها ، فتصدق مقود التأمين مع المؤمن له ، كل واحد يبيع على جزء من الخطر المؤمن بها ، ويصير المؤمن « صانعاً » مع كل من -

— المؤمن المتصددين في خصوص الجزء الذي أنه . ويتحقق ذلك عمليا إذا كان الشيء المؤمن عليه كبير القيمة ، كملحة ضخمة أو سفينة كبيرة أو سرب من الطائرات أو معرض واسع ، فيقتام المؤمنون المتصددون مخاطر التأمين ، كل منهم يختص بجزء منها . وقد بدأ في إزالة هذه الصورة من التأمين ، منذ قرنين ونصف قرن ، هيئة معروفة في لندن باسم (Lloyd's) ، وانتشرت تحت هذا الاسم في كثير من البلاد . وقد عرض لها في مصر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، وأسماها بجماعة التأمين بالاكتاب ، فنصت المادة ٦٦ من هذا القانون على أنه : « في تطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكتاب كل جماعة تؤسس على النظام المعروف باسم « لويلز » ، الذي يقضي بأن كل عضو مشترك في جماعة يصبح مسئولاً عن نصيب معلوم من مجموع مبلغ وثيقة التأمين ، سواء أكان هذا النصيب معينا أم نسبيا . » .

ولا يتصادف المؤمن له مباشرة مع المؤمن الذين تقسمهم هذه الهيئة ، بل يتصل بوسيط (broker) من وسطاء (Lloyd's) ، وهذا الوسيط هو الذي يتولى نيابة عن المؤمن له تدوير عملية التأمين على عدد من المؤمن (underwriters) داخل الهيئة ، يحدد لكل منهم الجزء الذي يختص بتأمينه ، ويقسم قسط التأمين فيما بينهم . وإذا وقعت الكارثة ، قام الوسيط بتقاضى التعويض من المؤمن المتصددين ، ويسلمه للمؤمن له ، وذلك دون أن يكون مسئولا ( استثناء مخطط ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٩٠ ) . وهناك صورة خاصة لتأمين بالاكتاب يمكن تسميتها بالتأمين بالاكتاب المجمع (consortium) ، فيها يتجمع عدد من المؤمن ، ويتولى التعامل مع المؤمن له واحد منهم نيابة عنهم جميعا (apérteur, société apérice) ، ويلتزم هؤلاء بقبول هذا التعامل كل منهم في الجزء الذي يخصه وفقا لتعريفه ، ويقومون بتسوية أنصبتهم في الكوارث وفقا لحله التعريف . وهذه الصورة منتشرة في فرنسا ، وبخاصة في مخاطر الطيران . وهناك أخيرا طريقة تجمع جميع المؤمن في رصيد مشترك (convention pool) ، فيضيق عدد من المؤمن على تجميع المخاطر التي أمتوها ليماد توزيعها عليهم من جديد وفقا لنسب معينة تراضى فيها طائفة كل مؤمن منهم . فكل خطر يقبل المؤمن تأمته يقدم بين جميع المؤمن الأعضاء في هذا الرصيد المشترك بنسبة الحصص المتفق عليها ، ويتقاضى كل مؤمن نسبة من الأقساط المجمعة تعادل النسبة التي يتحملها من المخاطر ، ويتم التوزيع بواسطة مكتب مركزي (central office) . وهذه الطريقة أقرب إلى أن تكون إعادة تأمين تطوعية أو تبادل (réassurance coopérative ou mutuelle) يكون فيها كل عضو مؤمنا ومؤمنا معيدا في الوقت ذاته . وتختلف هذه الطريقة عن طريقة التأمين الجزأ أو التأمين بالاكتاب في أن المؤمن له لا يتعهد إلا مع مؤمن واحد من أعضاء الرصيد وليست له علاقة بالتأمين ، أما في التأمين بالاكتاب فالمؤمن له يتعهد مع جميع المؤمن كما قدما كل فيما يخصه . وقد انتشرت اتفاقات الرصيد المشترك (reinsurance pools) بين شركات التأمين الأمريكية على السفن الأمريكية في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كما انتشرت في الوقت الحاضر بين شركات التأمين الإنجليزية التأمين من مخاطر النشاط القوي .

ومعما تنوعت صور التأمين الجزأ أو التأمين بالاكتاب ، فإن المؤمن يفضل طريقة إعادة التأمين ، إذ أنه في طريقة التأمين بالاكتاب يشترك مع مؤمنين آخرين لا بد أن يقبل المؤمن له لخصمه معهم ، وقد يؤثر المؤمن له لخصمه مع مؤمن واحد ، لا مع مؤمنين متصددين غير متضامنين يتخذ كل منهم منه وقوع الكارثة إجراءات مستقلة عن إجراءات الآخرين فتتعدد الإجراءات وتتعقد . هذا إلى أن المؤمن في طريقة إعادة التأمين يتحمل وحده مع المؤمن له ، فلا يتصل هنا —

حرفي المثل الذي قلتمناه تبلغ « طاقة » الشركة في مواجهة التزاماتها ثلاثين ألفاً ، وقد رأينا أن هناك احتمالاً ولو بعيداً أن تبلغ التزاماتها أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً . فنتجلاً إلى شركة من شركات إعادة التأمين لتؤمن نفسها من هذا الاحتمال ، ونتفق مع هذه الشركة على إعادة التأمين في حدود عشرة آلاف أو عشرين ألفاً ، وبذلك تطمئن ويطمئن معها المؤمن لهم إلى قدرتها على مواجهة هذا الاحتمال إذا تحقق . ففقد إعادة التأمين هو إذن عقد بين المؤمن المباشر (assureur direct) والمؤمن المعيد (réassureur) بموجبه يحول الأول للثاني جزءاً من المخاطر التي يتحملها في نظير مقابل معين ، مع بقاء المؤمن هو المدين وحده للمؤمن لهم<sup>(١)</sup> . وإذا كان الغالب هو أن يحول المؤمن للمؤمن المعيد جزءاً من المخاطر ، فليس هناك ما يمنع من أن يحول له كل المخاطر مع بقاءه مؤمناً بالنسبة إلى المؤمن هم<sup>(٢)</sup> .

— الأخير بالمؤمن المعيد كما يتصل بالمؤمنين المتصفدين في طريقة التأمين بالاكتتاب ، فيطمئن المؤمن إلى عدم منافسة زملائه له في عمله .

انظر في ذلك بيكاروبيسون فقرة ٢٠٨ - فقرة ٢٠٩ .

(١) ونرى من ذلك أن المؤمن يكون طرفاً مع المؤمن له في عقد التأمين ، ويكون طرفاً مع المؤمن المعيد في عقد إعادة التأمين .

وإعادة التأمين تزاوون عادة على صعيد دول ، فتكون المقاصة في المخاطر ، لا ضعب بين الفروع المتعددة في البلد الواحد ، بل أيضاً بين البلاد المتعددة . وانتشار إعادة التأمين على هذا الصعيد الدول هو الذي يمكن لهذه العملية وقياسها على أسس ثابتة مستقرة ، فكيفما اتسعت دائرة المقاصة في المخاطر كلما كان تقدير احتمالات وقوع المخاطر أقرب إلى الحقيقة .

وحظ إعادة التأمين من الدراسة القانونية غير كبير ، فهي حديثة النشأة ، ولم تبدأ إلا بعد أن اضطرد انتشار التأمين . وهي لا تعني جمهور عملاء التأمين ، إذ تقتصر على العلاقة فيما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، ومن هنا بقيت مجهولة من الجمهور . والكثرة الغالبة من قضاياها تحمل من طريق التحكيم ، إذ أنها تزاوون على صعيد دول كما قلنا فيصعب تحديد اختصاص قضاء بلد بالذات . وليس من السهل العثور على وثائق التحكيم ، لأنها لا تشر كما تشر أحكام القضاء . (٢) ويلجأ المؤمن عادة إلى إعادة التأمين بالنسبة إلى كل المخاطر عندما يريد أن يقف عمله في فرع معين من التأمين ، أو أن يقف عمله كله . وكان أمامه في هاتين الحالتين أن يحول وثائق التأمين إلى مؤمن آخر ، وهذا ما يسمى بحوالة المحفظة (cession de portefeuille) . ولكن هذه الحوالة تقتضي قبول المؤمن له ، فيفضل المؤمن أن يلجأ إلى طريقة إعادة التأمين حيث لا ضرورة لرضاء المؤمن له ، ويبقى المؤمن الأصل هو الدائن والمدين المؤمن له . ونرى من ذلك أن إعادة التأمين تفضل من جهة حوالة المحفظة ، إذ المؤمن المعيد يتبقى المؤمن له دون حاجة إلى رضائه كما قلنا ، أما في حوالة المحفظة فقد لا يتقبل المؤمن له الحوالة فيفسخ عياله<sup>١</sup> .

والحيلة الواجبة هي التي تملى على المؤمن أن يعيد التأمين على الوجه الذي قلمناه ، وبخاصة في التأمين من الأضرار . وقد يتدخل القانون فلزم المؤمن بإعادة التأمين ، كما فعل القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ إذ ألزم هيئات التأمين بأن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر على أساس نسبة معينة وطبقاً لتعريفات محددة ، وذلك في التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص<sup>(١)</sup> . وإعادة التأمين على هذا الوجه تكون إعادة تأمين إجبارية بموجب القانون .

ولكن هناك معنى آخر لإعادة التأمين الإجبارية ، إذ جرت العادة على أن تكون إعادة التأمين إما إعادة اختيارية (réassurance facultative) أو إعادة إجبارية (réassurance obligatoire) . ففي إعادة التأمين الاختيارية ، وهي منتشرة بوجه خاص في التأمين البحري ، يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على إعادة التأمين بالنسبة إلى وثيقة تأمين معينة بالذات ، بشروط يتفق عليها بين الطرفين . وتكون إعادة التأمين هنا اختيارية لأن المؤمن لا يجبر عليها بل يبرها

(١) نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ على ما يأتي : « على هيئات التأمين المسجلة أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تقدمها في الجمهورية العربية المتحدة لدى إحدى هيئات إعادة التأمين المنتسبة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي يمينها وزير الاقتصاد ، وذلك على أساس النسب التي يصدر بتحديداتها وبمبدأ التعامل بها قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتأمين . ولا تترى أحكام هذه المادة على عمليات الادخار وتكوين الأموال المنصوص عليها في البند (٢) من المادة الثانية (التأمين على الأشخاص) » . ونصت المادة ٣٠ من نفس القانون على أن « تلزم هيئة إعادة التأمين التي يمينها وزير الاقتصاد طبقاً لأحكام المادة السابقة بقبول إعادة التأمين على أساس النسب التي تحدد بالتطبيق لأحكام المادة السابقة . وتؤدي هيئة إعادة التأمين إلى هيئات التأمين من عمليات إعادة التأمين محاولة إعادة التأمين ومحاولة أرباح يصدر بتحديداتها وبمبدأ التعامل بها قرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتأمين . ويحدد وزير الاقتصاد بقرار يصدره بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتأمين التعريفات التي تحسب على أساسها أقساط إعادة التأمين وشروطها ومدى التبادل الذي تهد به هيئة إعادة التأمين إلى هيئات التأمين مقابل العمليات الختلفة المنصوص عليها في تلك المادة وشروط هذا التبادل والمواعيد التي تقدم فيها الكشف والمدايات الخاصة بهذه العمليات . ولا تترى أحكام هذه المادة على عمليات إعادة التأمين الأخرى التي تجريها شركات إعادة التأمين في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٩ » .

وقد حذف مشروع وزارة الاقتصاد جميع هذه النصوص الخاصة بإعادة التأمين .

بأخذه ، وكذلك المؤمن المعيد لا يكون ملزماً بقبولها بل هو حر في القبول أو الرفض . ولكن الذي يقع غالباً أن المؤمن لا يتفق مع المؤمن المعيد على إعادة التأمين بالنسبة إلى وثيقة معينة بالذات ، بل يعقد معه اتفاقاً عاماً (traité) على إعادة التأمين بالنسبة إلى نوع من الوثائق ، كوثائق التأمين من الحريق أو التأمين على الحياة أو التأمين من المسؤولية ، عقدها أو سيعقدها في المستقبل . فالوثائق المعاد التأمين عليها ليست معينة بالذات بل بالنوع ، وليست كلها موجودة بل بعضها موجود في الحال وبعضها سيوجد في المستقبل . فيقال إن إعادة التأمين هنا إجبارية ، لا بمعنى أن القانون هو الذي يلزم بإعادة التأمين كما رأينا في المعنى الأول ، بل بمعنى أن الاتفاق السابق المبرم بين المؤمن والمؤمن المعيد هو الذي يبرر كلام الطرفين على إعادة التأمين بالنسبة إلى نوع معين من أنواع عمليات التأمين . ومتى عقد المؤمن ، بعد إبرام هذا الاتفاق العام مع المؤمن المعيد ، وثيقة تأمين تدخل في هذا النوع المتفق عليه ، فإن هذه الوثيقة تعتبر تلقائياً (automatiquement) قد أعيد تأمينها وفقاً للشروط المبينة في الاتفاق العام (traité) لإعادة التأمين . وبهذا المعنى الخاص تكون إعادة التأمين إجبارية ، وإلا فلها في الواقع من الأمر اختيارية إذ سبقها اتفاق عام تم بالتراضي بين المؤمن والمؤمن المعيد .

ولما كان المؤمن المعيد يعتبر مؤمناً بالنسبة إلى المؤمن المباشر ، فإنه قد يرى نفسه في حاجة إلى إعادة التأمين بدوره عند مؤمن معيد ثانٍ ، وذلك بأن يحدد طاقته في إعادة التأمين ، وفيما جاوز هذه الطاقة يعيد إعادة التأمين ، وهذا ما يسمى بإعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد (rétrocession) . فإعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد تكون إذن عقداً بين المؤمن المعيد الأول والمؤمن المعيد الثاني بموجبه يحول الأول لثاني جزءاً من المخاطر التي تحمل إعادة تأمينها ، وذلك في نظير مقابل معين . وتستق إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد مع إعادة التأمين في الطبيعة والتكوين والآثار ، فهي ليست إلا إعادة تأمين في الدرجة الثانية<sup>(١)</sup> . غير أن إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد تكون

(١) وإعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد قد تكون هي الأخرى ، كإعادة التأمين ، اختيارية أو إجبارية . فهي اختيارية إذا تمت بالنسبة إلى وثيقة واحدة بالذات برأى بين المؤمن

عادة في صورة إعادة تأمين بالخاصة ، وهي صورة من الصور الأربع الرئيسية لإعادة التأمين التي تنقل الآن إليها .

**٥٥٦ - الصور الأربع الرئيسية لإعادة التأمين :** وتدع جانباً إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد ، وتقتصر على إعادة التأمين<sup>(١)</sup> ، فهي العملية الأساسية ، وتقوم عليها عملية إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد كما قدمنا . وتتخذ إعادة التأمين صوراً متنوعة ، أهمها صور أربع :

**الصورة الأولى - إعادة التأمين بالخاصة (réassurance en participation ou en quote-part)** : وفي هذه الصورة يشترك المؤمن المعيد مع المؤمن

= المعيد الأول والمؤمن المعيد الثاني . وهي إجبارية إذا تمت تطبيقاً لاتفاق هام سبق إبرامه بين المعيد الأول والمعيد الثاني ، وبوجبه ينتقل تلقائياً إلى المعيد الثاني جزء من كل خطر يتقبل إعادة التأمين عليه المعيد الأول .

(١) وقد بدأ ظهور إعادة التأمين مصاحباً لظهور التأمين نفسه . وأول وثيقة معروفة في إعادة التأمين يرجع مذهبها إلى سنة ١٢٧٠ ، مع انتشار التأمين الذي حدث نتيجة لازدهار التجارة البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط . ولكنها لم تكن قائمة على أسس فنية صحيحة ، بل كانت أقرب إلى الرهان والمقامرة . وقد حورت إعادة التأمين في إنجلترا في سنة ١٧٤٦ ، واستمر التحريم حتى سنة ١٨٦٤ ، وترتب عليه أن تطور التأمين المميز أو التأمين بالالكتاب الذي كانت تباشره هيئة لويدز Lloyd's منذ مدة طويلة ، فقد رأينا أن التأمين بالالكتاب يمكن أن يقوم مقام إعادة التأمين .

ولم تبدأ إعادة التأمين بداية حقبة إلا في أوائل القرن التاسع عشر ، بعد أن انتشر التأمين انتشاراً مطرداً بمدة طويلة . ولم تكن هناك شركات متخصصة في إعادة التأمين ، بل كانت شركات التأمين المباشرة تفتي، فروعاً فيها لإعادة التأمين . وأول شركة مستقلة متخصصة في إعادة التأمين كانت شركة ألمانية أسست في كولونيا في سنة ١٨٥٣ ، ثم انتشرت شركات إعادة التأمين المتخصصة في ألمانيا وسويسرا وبلجيكا والنمسا . وانتقلت إعادة التأمين من المصيد القوي إلى المصيد القوي في سنة ١٨٨٠ بتأسيس شركة هوفنغ لإعادة التأمين ، وساهمت هذه الشركة في كثير من شركات التأمين الألمانية والأجنبية حتى تراقب أفعالها وتوحد قواعدها . وتوالى إنشاء شركات إعادة التأمين في ألمانيا ، وانتشرت أعمالها في أوروبا وأمريكا . وكذلك أنشئت شركات إعادة التأمين في كثير من البلاد الأخرى ، كسويسرا والنمسا وروسيا . أما انتشارها في فرنسا وإنجلترا فبق محدوداً ، وبخاصة في إنجلترا حيث يزاخها التأمين المميز أو التأمين بالالكتاب .

انظر في ذلك عبد الوهود عيسى في إعادة التأمين ص ٣١٣ - ٣٢٢ .

(٢) ولما كانت إعادة التأمين صناعة ناشئة في فن التأمين ، فهي حتى اليوم لم تستقر في بادئها ولا في مصلحتها . وعند انعقاد المؤتمر الحادي عشر لبراءة بياتينات التأمين (actuaire)



بالخاصة في جميع عمليات التأمين التي يقوم بها هذا الأخير أو في مجموع العمليات الخاصة بنوع من أنواع التأمين التي يباشرها ، بالنصف أو بالثلث أو بالربع أو بأية نسبة أخرى ، ولذلك سميت إعادة التأمين بالخاصة . مثل ذلك أن يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على أن يشترك هذا الأخير معه في جميع وثائق التأمين التي يعقدها متعلقة بنوع معين ، بنسبة الربع مثلاً في كل منها . فإذا عقد المؤمن وثيقة تأمين مبلغ التأمين فيها ألفان ومقدار القسط عشرون ، كان للمؤمن المعيد في هذه الوثيقة الربع ، فيكون نصيبه في القسط خمسة يتقاضاها من المؤمن ، ويكون نصيبه من مبلغ التأمين خمسمائة يدفعها للمؤمن إذا وقعت الكارثة . ومعنى ذلك أن يكون المؤمن المعيد شريكاً للمؤمن في جميع عمليات التأمين التي يعقدها متعلقة بهذا النوع من التأمين ، سواء ما كان منها كبير القيمة لا يستطيع المؤمن وحده أن يتحمل مخاطره فتكون مشاركة المؤمن المعيد له نافعة ، أو كان محدود القيمة يستطيع وحده أن يتحمل مخاطره دون مشقة فتكون مشاركة المؤمن المعيد له غير ذات نفع بل فيها خسارة عليه إذ يشاركه في الأقساط . ولذلك ليست هذه الصورة هي الصورة المناسبة للغرض من إعادة التأمين ، ولا هي في مصلحة المؤمن .

وتمارس عادة عندما يكون حجم عمليات المؤمن غير كبير فلا يقبل المؤمن المعيد إلا أن يشاركه فيها جميعاً ، أو عندما يكون المؤمن قليل الخبرة فينتزع بخبرة المؤمن المعيد في جميع عمليات التأمين التي يعقدها أو في مجموع العمليات الخاصة بنوع معين من التأمين كما يجد إلى جانبه شريكاً قوياً يساهم معه في الخسارة ، أو عندما تكون العمليات التي يعقدها المؤمن كلها ذات قيمة كبيرة فتكون الخاصة مجدية فيها جميعاً . وتمارس هذه الصورة أيضاً في إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد كما سبق القول<sup>(١)</sup> ، كما تمارس في تجميع المؤمن

---

= في باريس سنة ١٩٣٧ ، لوحظت البلية في المصطلحات التي كانت وفود البلاد المختلفة تجربها على المستقيم ، فالعنى الواحد تتعدد مصطلحاته ، ومصطلح واحد يدل على معان مختلفة . ونحن نرى ما غلب استعماله من هذه المصطلحات في اللغة الفرنسية ، أما في اللغة العربية فليس بيدنا للاستئناس في اختيار المصطلحات غير المؤلفات العامة في التأمين وغير بحث واحد في إعادة التأمين للدكتور عبد الرودود يحيى ، وهو البحث الذي سبقت الإشارة إليه عند ذكر مراجع إعادة التأمين .

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٥٥٥ في آخرها .

للمخاطر المؤمن منها في رصيد مشترك (convention pool) فيعاد التوزيع عليهم بنسبة معينة<sup>(١)</sup>.

**الصورة الثانية - إعانة التأمين فيما جاوز حد الطاقة (réassurance en excédent de risque, ou en excédent de plein)** وهذه الصورة تعالج العيب الجوهرى الموجود في الصورة الأولى ، ولذلك كانت أوسع الصور الأربع انتشاراً . فالمرمن لا يعيد التأمين في جميع وثائق التأمين التي يعقدها حتى بالنسبة إلى نوع معين ، بل يستقل بالعمليات التي يستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة ، أى العمليات التي لا تزيد على طاقته (son plein) فلا يعيد التأمين فيها . وما جاوز هذه الطاقة من العمليات يعيد فيه التأمين في حدود القدر الذى جاوزت به العملية الطاقة ، وفي هذه الحدود فقط . مثل ذلك أن يعقد المؤمن مائة عملية قيمة كل منها ألف فتكون قيمتها جميعاً مائة ألف ، ومائة عملية أخرى قيمة كل منها ألفان فتكون قيمتها جميعاً مائتي ألف . ونفرض أن مجموع الأقساط التي يتقاضاها من العمليات الأولى ألف ، ومجموع الأقساط التي يتقاضاها من العمليات الأخرى ألفان ، فيكون مجموع ما يتقاضاه من الأقساط هو ثلاثة آلاف . فإذا كان قد قدر احتمالات الكوارث بثلاث في جميع هذه العمليات ، فإن طاقته هي أن يعوض هذه الكوارث بما قبضه من الأقساط وهو ثلاثة آلاف ، أى أن طاقته تنسج لتعويض الكوارث الثلاث إذا وقعت جميعاً في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفاً . أما إذا وقعت الكوارث الثلاث جميعاً في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفين ، فإنه يكون مضطراً لأن يدفع تعويضاً قيمته ستة آلاف أى ضعف ما قبضه من الأقساط وهذا فوق طاقته . فيعتمد في هذه الحالة إلى أن يعيد التأمين فيما جاوز حد طاقته من هذه العمليات (excédent de plein) ، أى فيما جاوز من هذه العمليات ألفاً وبمقدار هذه المجاوزة . فيعيد التأمين في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفين ، وبمقدار ألف في كل منها وهو المقدار الذى جاوزت به العملية حد طاقته أى الألف الأولى . فإذا وقعت الكوارث الثلاث في هذه العمليات ، استطاع أن يؤدى مبلغ التعويض في حدود ألف لكل منها ، فيؤدى ثلاثة آلاف

ولا يجاوز هذا حد طاقته . وأما ما زاد على الألف فقد أحاد التأمين فيه ، ويتحمل عنه المؤمن المعيد .

وأكثر ما تمارس هذه الصورة في التأمين من الحريق ، وفي التأمين الفردي من الإصابات ، وفي التأمين من المسئولية ، وفي التأمين البحري .

الصورة الثالثة - إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الكوارث (réassurance en excédent de sinistres : excess loss) : وفي هذه الصورة لا يبعد المؤمن التأمين فيما جاوز حدود طاقة معينة يحددها بحيث تكون واحدة لجميع وثائق التأمين التي شملتها إعادة التأمين كما رأينا في الصورة السابقة ، بل هو يبعد التأمين ، بالنسبة إلى كل وثيقة ، فيما يجاوز حداً معيناً من التعويض الفعلي الذي يدفعه إذا تحققت الكارثة . ويسمى هذا الحد المعين بالجزء الواجب الدفع أولاً (priorité) .

وأكثر ما يكون ذلك في التأمين من المسئولية ، فيضع المؤمن حداً معيناً (priorité) لكل وثيقة ، فإذا تحققت الكارثة في وثيقة معينة ، أى تحققت مسئولية المؤمن له ورجع على المؤمن بمبلغ التعويض الذي دفعه للمضرور ، فإذا كان هذا المبلغ لا يجاوز الحد المعين لهذه الوثيقة تحمله المؤمن كله ، أما إذا زاد فإن المؤمن يتحمل الحد المعين ويتحمل المؤمن المعيد الزيادة<sup>(١)</sup> . وقد يكون الحد المعين الذي يتحمله المؤمن هو نسبة مئوية من مبلغ التأمين ، ٧٥٪ مثلاً ، فإذا كان مبلغ التأمين ألفاً وتحققت الكارثة وأصبح المؤمن مسئولاً قبل المؤمن له عن ستمائة أو أكثر إلى سبعمائة وخمسين ، لم يرجع بشيء على المؤمن المعيد وتحمل المبلغ كله لأنه لم يجاوز ٧٥٪ من مبلغ التعويض . أما إذا أصبح مسئولاً عن ثمانمائة أو تسعمائة أو ألف ، فإنه يتحمل من هذا المبلغ سبعمائة وخمسين ويرجع على المؤمن المعيد بخمسين أو بمائة وخمسين أو بمائتين وخمسين على حسب الأحوال<sup>(٢)</sup> .

(١) وتسمى هذه الحالة بإعادة التأمين من الخطر الثاني (réassurance au deuxième risque)

(٢) ويلاحظ الفرق بين هذه الصورة وصورة الحصة ، في الحصة يبعد المؤمن التأمين بنسبة ٢٥ ٪ مثلاً يشارك بها المؤمن المعيد ، ويبقى المؤمن مسئولاً عن ٧٥ ٪ . فإذا تحققت الكارثة ، سلم المؤمن المعيد حداً في التعويض بمقدار ٢٥ ٪ ، حتى لو كان التعويض لا يبلغ ٧٥ ٪ من مبلغ -

وقد يقسم المؤمن عملياته إلى مجموعات بعين لكل مجموعة منها حداً معيناً (priorité) يتحملة ، وما يزيد على هذا الحد يتحملة المؤمن المعيد . مثل ذلك في التأمين من الحريق يقسم المؤمن الوثائق إلى مجموعتين ، مجموعة تقع أمكنتها المؤمن عليها في حى يشتد فيه خطر الحريق وبعين لها حداً أقصى مائة ألف مثلاً ، ومجموعة أخرى تقع أمكنتها المؤمن عليها في حى يكرن خطر الحريق فيه خطراً مألوفاً وبعين لها حداً أقصى خمسين ألفاً مثلاً . فإذا بلغت التعويضات في المجموعة الأولى خمسين ألفاً مثلاً أو أكثر إلى مائة ألف ، أو بلغت في المجموعة الثانية عشرة آلاف مثلاً أو أكثر إلى خمسين ألفاً ، تحمل المؤمن هذه التعويضات كلها لأنها لا تتجاوز الحد المعين ، ولا يرجع بشيء على المؤمن المعيد . أما إذا زادت التعويضات في المجموعة الأولى على مائة ألف ، أو في المجموعة الثانية على خمسين ألفاً ، فإنه يرجع على المؤمن المعيد بمقدار الزيادة في كل من المجموعتين .

**الصورة الرابعة - إهمالة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من المصلحة (réassurance)**  
 en excédent de perte : stop loss : وفي هذه الصورة يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على نسبة مئوية معينة من مجموع الأقساط التي يتقاضاها المؤمن في فرع معين من فروع التأمين - التأمين من الصقيع أو التأمين من المسئولية أو التأمين على الحياة - ولتكن مثلاً ٧٠ ٪ ، ويجعلها حداً أقصى لمجموع التعويضات التي يدفعها في هذا النوع من التأمين في خلال العام بأكمله . فإذا قلت التعويضات عن هذا الحد الأقصى أو بلغت دون أن تتجاوزه تحملها المؤمن كلها ، أما إذا زادت فإن المؤمن يتحمل الحد الأقصى ويتحمل المؤمن المعيد الزيادة . فتختلف هذه الصورة عن الصورة السابقة ، وهي إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الكوارث ، في أن الحد الأقصى في الصورة التي نحن بصددتها يتناول جميع الكوارث ، كبرت أو صغرت ، في فرع معين من

التأمين . فإذا بلغ التعويض مثلاً ستمائة ، ففي المصلحة يتحمّل المؤمن المعيد أن يدفع من هذا المبلغ ٢٥ ٪ ، أى مائة وخمسين ، أما في إعادة التأمين فيما يجاوز حداً معيناً عن الكوارث فقد رأينا أن المؤمن المعيد لا يدفع شيئاً لأن التعويض لم يجاوز ٧٥ ٪ من مبلغ التأمين .

وتسمى إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الكوارث في هذه الحالة بإعادة التأمين فيما جاوز نسبة مئوية من الكوارث (réassurance en excédent de sinistres en pourcentage)

فروع التأمين ، ويكون نسبة ثبوتية من مجموع الأقساط التي يتقاضاها المؤمن في هذا الفرع من التأمين . أما الحد الأقصى في الصورة السابقة فيجب أن يكون بالنسبة إلى كل كارثة على حدة ، وإذا تناول مجموعة من الكوارث فهو على كل حال مبلغ معين ، أو نسبة معينة من مبلغ التأمين ، لا نسبة مئوية من مجموع الأقساط كما هو الأمر في هذه الصورة الرابعة .

والصورة الرابعة هذه حديثة الظهور ، ولكنها اتخذت في الانتشار السريع ، وبخاصة في إنجلترا وأمريكا . والغالب أنها قد اتبعت في أول الأمر في التأمين من الصقيع (grele) ، ففيه تنفاوت الإصابات من عام لآخر تفاوتاً كبيراً قد يصل في سنة إلى أربعة أضعاف ما يصل إليه في سنة أخرى . فليجأ المؤمن من الصقيع إلى إعادة التأمين بحيث يعين حداً أقصى من التعويضات يتحملة ، وما زاد على هذا الحد يتحملة المؤمن المعيد . ثم امتدت الصورة بعد التأمين من الصقيع إلى التأمين من المسئولية ، وهي تمارس على مدى ضيق جداً في التأمين على الحياة وفي التأمين من الحريق .

ومزية هذه الصورة التبسيط الشديد في إجراءات المحاسبات والمراسلات ، فلا يحتاج المؤمن فيها إلى حسابات معقدة ومراسلات متصلة ، بل يكفي في نهاية العام بإخطار المؤمن المعيد بالنتيجة التي وصل إليها ، وبما إذا كانت التعويضات التي دفعها طوال العام تزيد على الحد الأقصى حتى يتقاضى من المؤمن المعيد الزيادة . ولكن عيبها الجوهرى هو أن قسط إعادة التأمين الذى يجب أن يدفعه المؤمن للمؤمن المعيد لا يمكن تحديده على أساس فنى سليم ، فهو غير مرتبط بوثيقة معينة حتى يحسب على أساسها ، بل يتناول مجموعاً كبيراً من الوثائق تقدير الاحتمالات فيها لا يمكن ضبطه ، فلا يمكن تحديد مقدار القسط إلا عن طريق تخمكى يلعب فيه الحظ والمصادفة دوراً كبيراً ، حتى ليكون التحديد أقرب إلى المضاربة والمقامرة . وهناك عيبان آخران . أولهما أن هذه الصورة الرابعة دون الصور الثلاث السابقة يتعارض فيها حظ المؤمن المعيد مع حظ المؤمن . ففي الصور الثلاث السابقة يرتبط الحظان أحدهما بالآخر ، إذا كسب المؤمن كسب المؤمن المعيد وبخسر هذا إذا خسر ذاك . أما في هذه الصورة الرابعة فيستطيع المؤمن أن

يكسب على حساب المؤمن المعيد ، إذ يستطيع أن يؤمن من حوادث شديدة الخطر أو بأقساط منخفضة ، بل يستطيع أن يخاف المؤمن لم عند تسوية حساب الكوارث ، ولا عليه من ذلك فإن الحد الأقصى الذي يتحمله من التعويضات التي يدفعها لا يتجاوز نسبة معينة ، والباقي يتحمله المؤمن المعيد ، وليست لديه وسائل كافية لبسط الرقابة على العمليات التي يقوم بها المؤمن<sup>(١)</sup> . والميب الثاني يتعلق بالمؤمن نفسه وهو هنا في غير مصلحته ، إذ هو مضطر أن يدفع كل التعويضات طوال العام للمؤمن لم دون أن يدفع المؤمن المعيد شيئاً منها إلا في نهاية العام عند تصفية الحساب ، وقد يصجر المؤمن عن ذلك ، بل قد يفاجأ بوجهه من وجوه البطلان في اتفاق إعادة التأمين فينهار كل ما كان يعتمد عليه في مواجهة التزاماته .

ولما كانت الخاصية المميزة لعمليات إعادة التأمين هي أن إعادة التأمين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتأمين ذاته ، فإعادة التأمين تنصب على عملية تأمين بالذات تشاركها حظها ، ولا يكون المؤمن المعيد مسئولاً إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن ، وبفيد المؤمن المعيد من جميع وجوه البطلان والتقصير والسقوط المتعلقة بعقد التأمين ، وقد رأينا هذه الخاصية منعقدة في الصورة الرابعة التي نحن بصدددها ، لذلك قام الشك في أن تكون هذه الصورة داخلة حقاً في صور إعادة التأمين ، وفي أنها ليست في حقيقتها إلا تأميناً لإعادة تأمين . فإعادة التأمين تفترض أن هناك تأميناً سابقاً قد عقد فإعاد التأمين في جزء منه أو فيه كله ، أما هنا فليس هناك تأمين سابق بالذات قد عقد ثم أعيد ، بل يبدو أن هناك تأميناً مباشراً للمؤمن من خسارته المحتملة في مجموع من عمليات التأمين<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك فإن الرأي الغالب يدخل هذه الصورة الرابعة ضمن صور إعادة التأمين ، وإن كان يميزها عن سائر الصور بأن حظ المؤمن المعيد فيها مسئول عن حظ المؤمن .

(١) لذلك كثيراً ما يلجأ المؤمن المعيد إلى جعل المؤمن يشترك بنسبة ١٠ ٪ فيما يتجاوز الحد الأقصى المسموح ، فلا يتحمل المؤمن المعيد كل الزيادة بل يساهم فيها المؤمن بهذه النسبة ، حتى تكون لهذا الأخير مصلحة في ألا يتجاوز الحد الأقصى .

(٢) انظر في هذا المعنى دى موري ص ٣٧ - بيكار وبيسون المطول ص ١٤٢ - حد على عرقه ص ٢٨٧ - ص ٢٨٨ .

### ٥٥٧ - الآثار التي تترتب على إعادة التأمين : نين أولا التكيف

القانوني لعقد إعادة التأمين ، حتى يمكن استخلاص الآثار التي تترتب عليه وفقاً لطبيعته . وقد ذهب رأى إلى أن المؤمن يعتبر وكيلاً عن المؤمن المعيد فيما أحيد فيه التأمين ، وذهب رأى ثان إلى أن المؤمن والمؤمن المعيد شريكان ، وذهب رأى ثالث إلى أن المؤمن المعيد كفيل للمؤمن قبل المؤمن له ، وذهب رأى رابع إلى أن المؤمن نقل إلى المؤمن المعيد عن طريق الحوالة ما أعاد فيه التأمين<sup>(١)</sup> . وعيب هذه الآراء جميعاً أنها تؤدي إلى أن تكون هناك علاقة مباشرة بين المؤمن المعيد والمؤمن له ، والصحيح أن هذه العلاقة المباشرة غير موجودة وأن المؤمن له أجنبي في عقد إعادة التأمين ولا يستمد منه أى حق مباشر قبل المؤمن المعيد . وقد استقر القضاء والفقه في فرنسا على أن عقد إعادة التأمين ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ليس إلا عقد تأمين ، يصبح فيه المؤمن مؤمناً ، ويصبح فيه المؤمن المعيد مؤمناً<sup>(٢)</sup> . وذهب فريق إلى أن عقد التأمين هذا هو عقد تأمين من المسؤولية ، وذهب فريق ثان إلى أنه عقد تأمين على الأشياء ، وذهب فريق ثالث إلى أنه يتبع عقد التأمين الأصل الذى قام عليه فيكون مثله تأميناً من المسؤولية أو تأميناً على الأشياء أو تأميناً على الحياة أو غير ذلك . وإذا كان هذا الرأى الأخير هو الذى يبدو أنه الرأى الصواب ، إلا أنه لا تكاد توجد أهمية عملية في تحديد أى نوع من التأمين يكون عقد إعادة التأمين ، فهو في جميع الأحوال عقد تأمين تسرى عليه المبادئ العامة لعقود التأمين ، ولا يجوز فيه أن يلتزم المؤمن المعيد نحو المؤمن بأكثر مما يلتزم المؤمن

(١) انظر عرضاً لهذه الآراء المختلفة في عبد الودود يحيى في إعادة التأمين ص ٣٧٢ - ص ٣٧٦ .

(٢) قفص فرنسي ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٠ دالورز ٦١ - ١ - ٣٠ - ١١ نوفمبر سنة ١٨٦٢ دالورز ٦٢ - ١ - ٤٨٧ - ٣ يولييه سنة ١٩٠٥ سيويه ١٩٠٧ - ١ - ٤١ - ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ جازيت دي باليه ١٩١٣ - ١ - ٤٠٢ - باريس ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ جازيت دي باليه ١٩٢٤ - ١ - ٦٧٦ - هيمار ١١ ص ٣٢١ - سيميان فقرة ٢٢٣ - فيلوت (Villette) ص ١٤٥ وص ١٥٦ - بيكار وبيسون فقرة ٦٥٨ - عبد الودود يحيى في إعادة التأمين ص ٣٧٩ - محمد علي عرقه ص ٢٨٢ - محمد كامل مرسى فقرة ١٧٩ .

ويطبل عقد إعادة التأمين بالنسبة إلى عقد التأمين عقد الإيجار من الباطن بالنسبة إلى عقد الإيجار ، وعقد المقاولة من الباطن بالنسبة إلى عقد المقاولة .

نحو المؤمن له . ويجب أن يلاحظ أن إعادة التأمين عقد تأمين ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، ولا شأن للمؤمن له به فهو أجنبي عنه لا يكسب منه حقاً ولا يتحمل التزاماً ، ويبقى المؤمن وحده هو المستول نحو المؤمن له بموجب عقد التأمين الأصلي الذي أبرم فيما بينهما . ويتضمن مشروع الحكومة بشأن عقد التأمين ، وهو المشروع الذي سيأتي ذكره فيما يلي ، نصاً في هذا المعنى ، حيث تقول المادة ٢٣ من هذا المشروع : « في جميع الأحوال التي يعيد فيها المؤمن تأمين ما هو مؤمن لديه من المخاطر لدى الغير ، يظل المؤمن وحده مسئولاً قبل المؤمن له »<sup>(١)</sup> . على أنه إذا كان واجباً تمييز عقد إعادة التأمين عن عقد التأمين الأصلي ، إلا أنه يجب أن يلاحظ مع ذلك أن العقد الأول يستند إلى العقد الثاني ويقوم عليه ، ويتبع مصيره صحة وبطلاناً وفسخاً وسقوطاً ، وذلك طبقاً للمبدأ الأساسي المقرر في إعادة التأمين من أن المؤمن المعيد يشترك مع المؤمن في المصير<sup>(٢)</sup> .

وإذا كنا قد كفيتم عقد إعادة التأمين بأنه عقد تأمين يخضع بوجه عام للمبادئ التي تخضع لها عقود التأمين ، إلا أنه عقد يتميز بقواعد خاصة به فيما يتعلق بالآثار التي تترتب عليه ، وقد استمدت هذه القواعد من اتفاقات

---

(١) وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ولما كانت إعادة التأمين عقدًا تلزم بمقتضاه إحدى هيئات التأمين بالمساهمة في تحمل كل الخطر المؤمن منه أو جزءه لدى هيئة أخرى ولا دخل للمؤمن له به إطلاقاً ، لذلك نصت المادة ٢٣ على تلك الحقيقة الواقعة . وهي أن تظل الهيئة التي أمن لديها هي وحدها المسئولة عن تنفيذ العقد » .

وقد كان المشروع المتهدى للتقنين المثل يتضمن هو أيضاً نصاً صريحاً في هذا المعنى . فكانت المادة ١٠٣٩ من هذا المشروع تجرى على الوجه الآتي : « ١ - يجوز المؤمن أن يعيد تأمينه لصالحه ضد ما هو مؤمن من المخاطر . ٢ - ولكنه يبقى وحده في هذه الحالة مسئولاً قبل المؤمن عليه (اقرأ المؤمن له) » (مجموعة الأعمال التفسيرية « ص ٣٢٤ في الهامش ) . فصحفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التفسيرية « ص ٣٢٧ في الهامش ) .

وتنص المادة ٩٥٤ من تقنين الموجبات والالتزامات على أنه « يجوز للضامن أن يضمن الغير المخاطر التي ضمنها . ويجوز أن يشل هذا التأمين عقد ضامن معين أو عدة عقود أو جميع العقود التي عقدها الضامن . وفي جميع الأحوال يكون الضامن وحده مسئولاً تجاه المضمون » . (٢) أو كما يقال : *L'assureur suit la fortune de l'assuré* - وهذا فيما عدا صورة إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الحسارة ، فقد رأينا أن المؤمن لا يشارك المؤمن المعيد في المصير .



إعادة التأمين (traités de réassurance) المألوفة . وقد استقرت الشروط التي تتضمنها هذه الاتفاقات حتى أصبحت عرفاً ثابتاً . ومنها تستخلص أهم الآثار التي ترتب على عقد إعادة التأمين . فهذا العقد ملزم للحائنين ، يلزم المؤمن بأن يدفع أقساط إعادة التأمين للمؤمن المفيد ، ويلزم المؤمن المفيد بأن يتحمل نصيبه من التعويض عند تحقق الكارثة<sup>(١)</sup> . وهو عقد يخضع لمبدأين أساسيين ، مبدأ حسن النية ومبدأ وحدة المصير . وإلى جانب الالتزامات الرئيسيتين ، التزام المؤمن بدفع أقساط إعادة التأمين والتزام المؤمن المفيد بتحمل نصيبه من التعويض ، يلزم المؤمن بتقديم كشوف أو قوائم دورية للمؤمن المفيد ، ويلزم المؤمن المفيد بأن يدفع عمولة للمؤمن وبأن يترك تحت يده ودبة لضمان التزاماته نحوه . وإذا أفلس أى من هذين المتعاقدين ، ترتب على هذا الإفلاس آثار معينة . فنستعرض في إيجاز هذه المسائل المختلفة .

أما التزام المؤمن بدفع أقساط إعادة التأمين<sup>(٢)</sup> ، وكذلك التزام المؤمن المفيد بتحمل نصيبه من التعويض<sup>(٣)</sup> ، فلا نقف عندهما ، إذ أن عقد إعادة التأمين في ذلك لا يختلف عن عقد التأمين المباشر .

(١) وهو كسائر عقود التأمين عقد رضائي ومن عقود المعاوضة ، وهو أيضاً كسائر عقود التأمين عقد زمني وعقد احتمالي ومن عقود حسن النية ، كما سئرى . ويختلف عن عقد التأمين المباشر في أنه لا يعتبر من عقود الإذعان ، إذ كل من طرفيه - المؤمن والمؤمن المفيد - معترف ذو خبرة ولا تفاوت بينهما من ناحية المركز الاقتصادي ، ويستطيع كل منهما أن يناقش في حرية وعن خبرة مهنية شروط الاتفاق .

(٢) ويختلف تحديد مقدار قسط إعادة التأمين تبعاً للصورة التي تتخذه إعادة التأمين ، ففي صورة إعادة التأمين فيما حازر حداً معيناً من الخسارة يكون التعديب حراشياً لا يخلو من التسكيم كما قدما ، أما في الصور الأخرى فيكون قسط إعادة التأمين جزءاً من قسط التأمين المباشر . والأصل ألا يكون قسط إعادة التأمين مستحقاً إلا إذا دفع قسط التأمين المباشر ، ومع ذلك في إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الخسارة ، وفي بعض حالات أخرى ، لا يوجد ارتباط ما بين التسطين في معاد الاستحقاق ويصح أن يكون قسط إعادة التأمين مستحقاً قبل دفع قسط التأمين المباشر . عبد الوهيد محيي في إعادة التأمين ص ٣٨٧ - ص ٣٨٩ .

(٣) ويكون الاتفاق عادة على أن يقوم المؤمن وحده بتسوية الكارثة ودفع التعويض الواجب للمؤمن له . ثم يرجع على المؤمن المفيد بنصيبه في هذا التعويض دون أن يستطيع هذا أن يناقش التسوية التي قام بها المؤمن بل تكون هذه التسوية ملزمة له . ولكن إذا دخل التسوية عصر تجريبي ، فأدى المؤمن المؤمن له ما هو غير ملزم به ، لم تكن التسوية فيما يتعلق بالعصر التجريبي ملزمة للمؤمن المفيد . ويمكن القول بوجه عام إنه إذا جرت التسوية وفقاً لعقد التأمين المباشر ، =

وأما الميدان الرئيسيان اللذان يخضع لهما عقد إعادة التأمين فهما ، كما قلنا ، مبدأ حسن النية ومبدأ وحدة المصير . ومبدأ حسن النية ( principe de bonne foi ) يقضى بأن تكون هناك ثقة متبادلة ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، فهما أقرب إلى أن يكونا شريكين . والمؤمن المعيد يعتمد اعتماداً تاماً على حسن نية المؤمن وأمانته في تقديره للأخطار التي يؤمنها ، وعلى كفايته ونزاهته في إدارته لعمله . ومن مقتضيات حسن النية أن يقدم المؤمن للمؤمن المعيد جميع البيانات المتعلقة بالأخطار التي يعيد التأمين عليها ، فإذا أحل بيانات كاذبة ، أو كتم بيانات جوهرية ، كان هذا تدليلاً يستوجب إبطال عقد إعادة التأمين . ومن حق المؤمن المعيد أن يراقب أعمال المؤمن ، وأن يطلع على دفاتره وحساباته ، وإن كان لا يستعمل هذا الحق إلا نادراً لأن الإكثار من استعماله يشعر بعدم الثقة . وإذا أحل المؤمن بالثقة التي وضعها المؤمن المعيد فيه ، كان لهذا الأخير أن يطلب فسخ عقد إعادة التأمين والتعويض عند الانقضاء . ومبدأ وحدة المصير ( identité de fortune ) معناه أن مصير المؤمن المعيد مرتبط بمصير المؤمن . فعقد إعادة التأمين يستند إلى عقد التأمين المباشر في مقدار أقساطه ، وفي شروطه ومحتوياته ، وفي مبلغ التعويض ، وكل تعديل يطرأ على ذلك يرتد إلى عقد إعادة التأمين . ويتأثر عقد إعادة التأمين بما يتأثر به عقد التأمين المباشر ، فإذا كانت هناك وجوه لبطان عقد التأمين المباشر أو لإبطاله أو لعدم نفاذه أو لسقوطه أو لانتقضائه اعتد بذلك كله في عقد إعادة التأمين .

وأما التزام المؤمن بتقديم كشوف أو قوائم دورية للمؤمن المعيد تسمى بقوائم التطبيق ( bordereaux d'application ) ، فيرجع ذلك إلى أن إعادة التأمين تكون عادة بموجب اتفاق عام ( traité ) يطبق فيها بعد على كل عملية . من عمليات التأمين التي يقوم بها المؤمن ، وهذا ما يسمى بإعادة التأمين الإجبارية . كلارينا<sup>(١)</sup> . فعلى المؤمن أن يقدم إلى المؤمن المعيد ، عقب كل عملية لتسجل

= والسياسة التي يتبعها المؤمن في أعماله والمعاداة المالية ولو لم يتم القانون إلزام المؤمن بذلك ؛ فإن هذه التسوية تكون منزلة المؤمن المعيد . انظر في ذلك عبد الرودود يحيى في إعادة التأمين ص ٣٩٨ - ص ٤٠٠ .

( ١ ) انظر أيضاً فقرة ٥٥٥ .

موجب الاتفاق العام في نطاق إعادة التأمين ، قائمة مؤقتة (bordereau provisoire) تتضمن بيانات موجزة عن الخطر المؤمن منه ومقدار القسط . ويعقب القائمة المؤقتة قائمة نهائية (bordereau définitif) أو قائمة بالحوالة (bordereau de cession) ، تتضمن بيانات تفصيلية عن الخطر المؤمن منه والجزء الذي يحال تأميته إلى المؤمن المعيد والقسط الذي قيد لحسابه . وترسل هذه القوائم النهائية في مواعيد دورية ، كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر ، ومجموع الصافي من الأقساط الذي يخص المؤمن المعيد يرحل في نهاية كل فترة إلى الحساب الجاري المفتوح بين المؤمن والمؤمن المعيد . ولما كانت هذه القوائم ليست هي الأساس في التزامات المؤمن المعيد ، بل الأساس هو اتفاق إعادة التأمين ، فقد تخفف العمل منها شيئاً فشيئاً ، وبسطت إلى حد أنه لا ترسل القوائم المؤقتة تعقبها القوائم النهائية إلا في الوثائق الهامة ، أما الوثائق العادية الأهمية فيكتفى فيها بإرسال قوائم نهائية موجزة . وفي كثير من الأحوال لا يرسل المؤمن قوائم التطبيق أصلاً ، ويكتفى بأن يقيد في سجل خاص الوثائق التي ينطبق عليها الاتفاق العام لإعادة التأمين ، ويبين في هذا السجل نصيبه ونصيب المؤمن المعيد في تحمل الخطر المعاد التأمين منه ، ويتم المحاسبة بين الطرفين على أساس البيانات الواردة في هذا السجل كل ثلاثة شهور . ويسمى اتفاق إعادة التأمين الذي يعنى المؤمن من تقديم القوائم « بالاتفاق الأعمى » (contrat aveugle) ، إذ يضطر فيه المؤمن المعيد أن يضع في المؤمن ثقة عمياء ، وكان يستطيع عن طريق القوائم الدورية أن يسترثق من حسن إدارة المؤمن في عمليات التأمين التي يعقدها ، وكذلك كان يستطيع أن يتبين مدى التزاماته في إعادة التأمين ليقدر ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة تأمين ثانية من جانبه ( rétrocession ) .

وأما التزام المؤمن المعيد بأن يدفع عمولة (commission) للمؤمن ، فيرجع إلى أن مصروفات الإدارة والحصول على وثائق التأمين المعاد التأمين فيها تقع على عاتق المؤمن في البداية ، فوجب أن يشاركه فيها المؤمن المعيد عند إعادة التأمين ، فيدفع له عمولة تحسب على أساس أقساط إعادة التأمين . فالعمولة إذن هي مساهمة جزائية من المؤمن المعيد في المصروفات التي أنفقها المؤمن .



التي يكونها . وقد تكون الوديعة قيمة (dépôt en valeurs) ، وذلك بأن يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على أن يشتري الأول قيا متقولة معينة بأقساط إعادة التأمين التي في ذمته للمؤمن المعيد ، وتكون هذه القيم ملكاً لهذا الأخير ، له أرباحها وارتفاع أسعارها ، وعليه نزول الأسعار . ولكن القيم تقيد أو تودع في مصرف باسم المؤمن ، ويكون له عليها حق رهن يمكنه من أن يجعلها داخلية في تكوين الاحتياطيات . فأقساط إعادة التأمين تتمثل في النهاية في قيم متقولة ، وهذه القيم إما أن تكون ملكاً للمؤمن ويكون مدينياً بالأقساط للمؤمن المعيد ، وإما أن تكون ملكاً للمؤمن المعيد ولكنها مرهونة للمؤمن ، وفي الحالتين يدخلها المؤمن ضمن الاحتياطيات التي يكونها .

فإذا أفلس المؤمن المعيد ، احتفظ المؤمن بالقيم المنقولة في الحالتين . يحتفظ بها في حالة ما إذا كانت ملكاً له لأنه هو المالك ، أما الدين الشخصي الذي يثبت في ذمته للمؤمن المعيد بأقساط إعادة التأمين فتتم المقاصة بينه وبين ما يكون له في ذمة المؤمن المعيد ، ولا يمنع الإفلاس من إجراء المقاصة لما يوجد من ارتباط بين الدينين ، بل إنه يمكن القول إن الدينين مدرجان كفكرات في حساب جار مفتوح بين المؤمن والمؤمن المعيد فتجرى المقاصة بين هذه المفردات طبقاً للقواعد المقررة في الحساب الجاري<sup>(١)</sup> . ويحتفظ المؤمن بالقيم المنقولة في حالة ما إذا كانت ملكاً للمؤمن المعيد لأن له عليها حق رهن كما قلنا ، فينفذ عليها بالحقوق التي له في ذمة المؤمن المعيد متقدماً في ذلك على سائر دائئي التفليس<sup>(٢)</sup> . أما إذا أفلس المؤمن ، فإن المؤمن لم ينفذون

(١) بيكاروبيسون فقرة ٦٦٧ .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٦٦٨ - ويجوز للمؤمن فوق ذلك ، عند إفلاس المؤمن المعيد ، أن يطلب فسخ عقد إعادة التأمين . ويكون ذلك بموجب شرط مألوف في اتفاقات إعادة التأمين ، ويجري عادة على الوجه الآتي : « يحتفظ المؤمن التحيل بجمعه في فسخ هذا الاتفاق دون إضرار سابق . وذلك في الحالات الآتية : (١) إذا لم ينفذ المؤمن المعيد أحد الالتزامات المترتبة على هذا الاتفاق . (ب) إذا أحال المؤمن المعيد بحفظه ، أو اندمج في شركة أخرى ، أو وضع تحت رقابتها . (ج) إذا أفلس المؤمن المعيد ، أو فقد نصف ماله . (د) إذا أصبح تنفيذ الاتفاق مستحيلاً بسبب الحرب أو الثورة الداخلية أو في أية حالة أخرى من حالات القوة القاهرة » (انظر عبد الودود يحيى في إعادة التأمين ص ٤٠٥ وهامش ١) .

بحقوقهم على التيم المنقولة ، سواء كانت ملكاً للمؤمن لأنهم ينقلون على ملك مدنيهم ، أو كانت ملكاً للمعيد لأنها مرهونة كما قلنا لمدنيهم المؤمن<sup>(١)</sup> .

## § ٢ - التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء ( عقد التأمين )

٥٥٨ - عقد التأمين هو الذي ينظم حقوق المؤمن بمردود ، وهو الذي

تقف عنده : بعد هذا الاستعراض السريع للتنظيم الداخلي للتأمين ، نتقل إلى التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء ، وينظم هذه العلاقة عقد التأمين . وهذا هو الذي تقف عنده ، لأنه هو الذي يعنينا في هذه الدراسة المتعلقة بالعقود المسماة ومنها عقد التأمين . وقد سبق التعريف بهذا العقد<sup>(٢)</sup> ، ونبين الآن في هذه المقدمة خصائصه ، وعناصره ، وتقسيماته ، وتنظيمه التشريعي .

٥٥٩ - خصائص عقد التأمين - نصوص قانونية : عقد التأمين عقد

( ١ ) قارن محمد على عرفة ص ٢٨٥ - ولا تتضمن اتفاقات إعادة التأمين عادة شرطاً يقضي بجواز المطالبة بفسخ عقد إعادة التأمين إذا أفلس المؤمن ، ذلك أن إفلاس المؤمن لا يترتب عليه زيادة مسئولية المؤمن المعيد ، فهو من هذه الناحية لا يضار بإفلاس المؤمن . ولكنه من ناحية أخرى يعرض نفسه لمزاغة سائر دائي التفليسة عندما يطالب المؤمن المفلس بحقوقه قبله ، فلا يحصل إلا على نسبة منها نظراً لإفلاس المدين . ويبدو أن من حق المؤمن المعيد أن يشترط أنه ، في حالة إفلاس المؤمن ، لا يكون ملزماً بتأدية ما في ذمته للتفليسة إلا إذا تقاضى أقساط إعادة تأمين كاملة ، ويبرر ذلك أن المؤمن لم دائي التفليسة يستوفون حقوقهم كاملة من المؤمن المعيد ، فيجب أن يدفعوا مقابل هذه الحقوق ( انظر عبد الوود يحيى في إعادة التأمين ص ٤٠٧ - ص ٤٠٨ ) . على أنه يمكن القول - حتى دون أن يشترط المؤمن المعيد تقاضى أقساط إعادة التأمين كاملة في حالة إفلاس المؤمن - إن المؤمن المعيد يجري مقاصة بين ما عليه من ديون للتفليسة وما له من حقوق قبلها ، وقد رأينا أن الإفلاس لا يمنع من إجراء هذه المقاصة .

هذا ويلاحظ أنه إذا أفلس المؤمن ولم يحصل المؤمن لم من التفليسة إلا على نسبة من حقوقهم ، لم يجوز للمؤمن المعيد أن يتمسك بهذه النسبة فلا يدفع إلا نسبة تماثلها ما في ذمته ، بل يجب عليه أن يدفع ما في ذمته كاملاً بعد أن يخص ما له في ذمة المؤمن من أقساط إعادة التأمين ، إلى أن يجري المقاصة على النحو الذي قسمناه .

انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٦٦٩ .

انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٦٦٩ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٤٢ .

رضائي ، ملزم للجانبين ، ومن عقود المعارضة . وهو أيضا من العقود الاحتمالية ( عقود الغرر ) ، ومن العقود الزمنية ، ومن عقود الإذعان .

١ - فقد التأمين عقد رضائي ، يتقيد بمجرد توافق الإيجاب والقبول . ولكننا سنرى ، عند الكلام في إثباته ، أنه لا يثبت عادة إلا بوثيقة تأمين (police) يوقع عليها المؤمن . وسنرى كذلك أنه أصبح في مشروع الحكومة عقداً شكلياً<sup>(١)</sup> .

٢ - وهو عقد ملزم للجانبين ، والالتزامان الرئيسيان المتقابلان فيه هما التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين والزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين إذا وقعت الكارثة المؤمن منها . ويلاحظ أن التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين التزام محقق ، ينفذ عادة على آجال معينة ، كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل سنة أو نحو ذلك . أما الزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، إذ هو التزام احتمالي ( obligation éventuelle ) . وليس هو التزاما معلقا على شرط واقف هو تحقق الخطر المؤمن منه ، لأن تحقق الخطر ركن قانوني في الالتزام وليس مجرد شرط عارض . ولو كان تحقق الخطر شرطاً واقفاً ، لأمكن تصور قيام التزام المؤمن بدونه التزاماً بسيطاً منجزاً ، وهذا لا يمكن تصوره لأن التزام المؤمن مقترن دائماً بتحقيق الخطر ، ولا يمكن فصل الاثنين أحدهما عن الآخر<sup>(٢)</sup> .

٣ - وهو من عقود الماوضة ، إذ كل من المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى . فالمؤمن يأخذ مقابلاً ، هو أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له . وكذلك المؤمن يأخذ مقابلاً لما يدفعه ، هو مبلغ التأمين إذا وقعت الكارثة . وقد يبدو أن المؤمن له لا يأخذ مقابلاً إذ لم تقع الكارثة إذ يكون المؤمن غير ملزم بشيء نحوه ، ولكن الواقع أن المقابل الذي يأخذه المؤمن له في نظر دفع أقساط التأمين ليس هو مبلغ التأمين بالذات فقد يأخذه وقد لا يأخذه ، ولكن المقابل هو تحمل المؤمن لتبعة الخطر المؤمن منه سواء تحقق الخطر أو لم يتحقق ، وتحمل المؤمن لهذه التبعة ثابت في الحالتين .

(١) انظر مايل فقرة ٥٩٠ .

(٢) الوسيط ٣ فقرة ١٥ - فقرة ١٦ - وانظر Hugueny في تطبيقه حل حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ سيريه ١٩٢٣ - ١ - ٨١ - عهد المحي حجازي فقرة ١٦٧ - سعد واصف في التأمين من المستولية ص ٢٤٣ - ص ٢٤٤ . وانظر عكس ذلك وأن التزام المؤمن ملحق على شرط وانف يكاروييسون فقرة ٤٢ ص ٦٧ .

٤ - وهو من العقود الاحتمالية أو عقود الغرر (contrats aléatoires) ، وقد أوردته التقنين المنفى ضمن هذه العقود بعد المقامرة والرهان والإيراد المرتب مدى الحياة . ومعنى أن عقد التأمين عقد احتمالي هو أنه في العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات يكون احتمالاً من الناحية القانونية المحضة ، فالمؤمن وقت إبرام العقد لا يعرف مقدار ما يأخذ ولا مقدار ما يعطى إذ أن ذلك متوقف على وقوع الكارثة أو عدم وقوعها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤمن له فقدر ما يأخذ ومقدار ما يعطى متوقف هو أيضاً على وقوع الكارثة أو عدم وقوعها . ولكن إذا تركنا هذا الجانب القانوني الخوض إلى الجانب الفنى الاقتصادى ، ونظرنا إلى علاقة المؤمن لا بمؤمن له بالذات بل بمجموع المؤمنين ، تبين أن عقد التأمين ليس احتمالاً لا بالنسبة إلى المؤمن ولا بالنسبة إلى المؤمن له . فهو ليس احتمالاً بالنسبة إلى المؤمن . إذ المؤمن إنما يأخذ الأقساط من المؤمن لهم ثم يعيد توزيعها على من وقعت الكارثة به منهم ، بعد أن يخضع مصروفات الإدارة ، فهو إذا أحسن تقدير الاحتمالات والتزم الأسس الفنية الصحيحة في التأمين ، لم يعرض نفسه لاحتمال الخسارة أو لاحتمال المكسب بأكثر مما يعرض نفسه لذلك أى شخص آخر يعمل في التجارة . وليس عقد التأمين احتمالاً بالنسبة إلى المؤمن له ، فالعقد الاحتمالي هو الذى يتوقف على الخط والمصادفة . في حين أن المؤمن له إنما يقصد بعقد التأمين عكس ذلك تماماً : فهو يريد أن يتوق مغبة الخط والمصادفة ، ويتعاون مع غيره من المؤمن لهم على توزيع ضرور ما يبيت الخط لهم جميعاً بحيث لا ينال أباً منهم من هذه الضرور إلا مقدار يسير يستطيع تحمله في غير عناء . فهو ، إذا لم تتحقق الكارثة ، لم يخسر الأقساط التى دفعها ، إذ أن هذه الأقساط إنما دفعها مقابل تعاون سائر المؤمنين لهم معه وقد تعاونوا . وهو ، إذا تحققت الكارثة . لم يكسب مبلغ التأمين . إذ أن هذا المبلغ ليس إلا تعويضاً لما حاق به من الخسارة وقد جاء ثمرة هذا التعاون . فعقد التأمين بالنسبة إلى المؤمن له ليس إذن عقدًا يقصد به تحمل أثر الخط كما هو الأمر في المقامرة والرهان ، بل هو على العكس من ذلك عقد يقصد به إبعاد أثر الخط بقدر المستطاع<sup>(١)</sup>.

(١) انظر في هذا المنى بيكاو ويسون فقرة ٤٢ ص ٦٨ - وقارن فلانيرول وريبر ورولانده ٢ فقرة ٣١٢٦ .



٥ - وهو من العقود الزمنية (contrats successifs) ، لأنه يعقد لزمن معين ، والزمن عنصر جوهري فيه . ويلتزم المؤمن لمدة معينة ، فيتحمل تبعه الخطر المؤمن منه ابتداء من تاريخ معين إلى نهاية تاريخ معين . كذلك المؤمن له يلتزم للمدة التي يلتزم لها المؤمن ، ويؤتي الزلزمه أقساطاً متتابعة على مدى هذه المدة ، ويجوز أن يوفيه دفعة واحدة ولكن يراعى في تقدير هذه الدفعة الزمن المتعاقد عليه . ويرتب على أن عقد التأمين عقد زمني أنه إذا فسخ هذا العقد أو انفسخ ، لم يكن ذلك بأثر رجعي ، ولم ينحل العقد إلا من وقت الفسخ أو الانفساخ ، وما نفذ منه قبل ذلك يبقى قائماً ، وبوجه خاص لا يسترد المؤمن له من المؤمن الأقساط المقابلة للمدة التي انقضت قبل حل العقد .

٦ - وهو من عقود الإذعان ، والمؤمن هو الجانب القوي . ولا يملك المؤمن له إلا أن ينزل عند شروط المؤمن ، وهي شروط أكثرها مطبوع ، ومعروضة على الناس كافة ، وهذه هي أهم خصائص عقد الإذعان . على أن تدخل المشرع في تنظيم عقد التأمين لحماية المؤمن لهم خفف كثيراً من تصف المؤمن بالمؤمن له . هذا إلى أن قيام التأمين على الأسس الفنية الصحيحة يمنع أحد الطرفين من أن يجور على الآخر ، ويجعل التأمين يؤدي مهمته الحقيقية وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم المعرضين لخطر مشترك ومساهمة كل منهم بنصيبه فيه إذا نزل بأحد منهم ، ويجعل شركة التأمين تقوم بدورها الصحيح وهو دور الوسيط بين المؤمن لهم لتنظيم التعاون فيما بينهم ، لا دور المتعاقد القوي الذي يستغل ضعف المتعاقد الآخر<sup>(١)</sup> .

وإلى كل ذلك قد أورد التقنين المدني نصين هامين قصد بهما أن يحمي المؤمن لهم ، ويجعل الكفة متوازنة بينهم وبين المؤمن .  
فجعل أولاً النصوص التي تنظم عقد التأمين والتي تهدف في مجموعها إلى حماية المؤمن له نصوباً لا يجوز مخالفتها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ، أما إذا اتفق على مخالفتها لمصلحة المؤمن فإن الاتفاق يكون باطلاً . وقد نصت المادة ٧٥٣ من التقنين المدني في هذا المعنى على أن « يقع باطلاً كل اتفاق يخالف

(١) محمد علي عرفة ص ٩٨ - محمد كامل مرسي فقرة ١١ ص ١٥ - سعد واصف في التأمين

أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد<sup>(١)</sup> .

وعند ثانياً إلى بعض الشروط التي ترد أحياناً في عقود التأمين وتكون جائزة ، فنص صراحة على بطلانها . وتنص المادة ٧٥٠ من التقنين المدني في هذا الصدد على ما يأتي : « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : (١) الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، إلا إذا انتفوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عدية . (٢) الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات ، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول . (٣) كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر ، وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط . (٤) شرط

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٥٥ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتي : « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل أو على تعديلها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة طالب التأمين أو لمصلحة المستفيد » . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٠١ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠١ . وفي نسخة مجلس الشيوخ استبدلت بعبارة « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان » عبارة « يقع باطلا كل اتفاق يخالف » إيراداً لصيغة الجزاء ، لأن العبارة الأولى وإن قصت بعدم الجواز إلا أنها لم تفت جزاء المخالفة ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٥٣ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٥٤ - ص ٣٥٦) . ولا مقابل تقدر في التقنين المدني القديم ، لأن هذا التقنين لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٩ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٣ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩١ (مطابق) .

تقنين الموجبات والمفرد اللبناني م ٩٥٣ : جميع أحكام هذا الباب التي لم يصرح على وجه خاص بأنها مرعية الإجراء بالرغم من كل اتفاق يخالف أو بأن عدم رعايتها موجب البطلان ، لا تكون إلا بمثابة تأويل لمشيئة المتعاقدين ، ويجوز الحيد عنها بمقتضى نص صريح . (وحكم التقنين اللبناني ، على عكس حكم التقنين المصري ، يقضي بأنه تجوز مخالفة الأحكام الواردة في عقد التأمين باتفاق خاص : ما لم يصرح المشرع بأن الحكم لا تجوز مخالفته أو بأن عدم مراعاته موجب البطلان) .

التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة . ( ٥ ) كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن مخالفة أثر في وقوع الحادث المؤمن منه<sup>(١)</sup> . وسيأتي بحث هذه الشروط الباطلة ، ويكفي هنا أن نبرز ما ينطوي عليه هذا النص من حماية جدية للمؤمن له . فهو بعد أن أورد شروطاً معينة رأها جائرة ونص على بطلانها ، بل نص على بطلان شرط مألوف وهو شرط التحكيم إذا لم يبرز في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة حتى يوجه إليه نظر المؤمن له لأهميته ، عم بعد التخصيص فأبطل كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن مخالفة أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، فيكون تعسفاً من جانب المؤمن أن يتمسك بمثل هذا الشرط<sup>(٢)</sup> .

٥٦٠ — عناصر التأمين : رأينا<sup>(٣)</sup> أن المادة ٧٤٧ مدني تعرف عقد التأمين بأنه « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد » ، وذلك في نظير

( ١ ) انظر في تاريخ النص وفي النصوص المقابلة في التقنيات المدنية العربية الأخرى ما يل فقره ٦٠٨ ق أولها في الهامش .

( ٢ ) ويضاف إلى هذه الخصائص أن عقد التأمين يعتبر من عقود حسن النية ، والمقصود بحسن النية هنا ليس هو المسمى المألوف ، وإلا فإن كل العقود ، لا عقد التأمين وحده ، تتميز من عقود حسن النية . وإنما المقصود أن عقد التأمين يوجه خاص بحمل المؤمن تحت رحمة المؤمن له في خصوص الإدلاء بالبيانات اللازمة عن الخطر المؤمن منه ، وفي وجوب توقي وقوع الكارثة أو إلخ من آثارها إذا وقعت . والمؤمن إنما يتعهد في ذلك اعتماداً كاملاً على حسن نية المؤمن له ، فإذا أخل هذا بواجب حسن النية فلم يدل بجميع البيانات اللازمة عن الخطر المؤمن منه أو قصر في اتخاذ الاحتياطات لدفع الخطر أو لم يخبر بواقعه بعد وقوعه ، فإن هذا الإخلال يكون خطيراً ، وقد يكون جزاءه سقوط حق المؤمن له .

هذا وعقد التأمين من جهة المؤمن يكون تجارياً إذا كان المؤمن شركة مساهمة كما هو الغالب ، ويكون مدنياً إذا كان المؤمن جمعية تبادلية أو ذات شكل تبادل إذا أنها لا تسعى لتحقيق ربح . أما من جهة المؤمن له فالعقد مدني ، وقد يكون تجارياً إذا كان المؤمن له تاجراً وكان عقد التأمين متعلقاً بأعمال تجارته تطبيقاً لنظرية التبعية . ومن ثم يكون عقد التأمين مدنياً من الجهتين ، أ تجارياً من الجهتين ، أو مختلطاً إلى مدنياً من إحدى الجهتين وتجارياً من الجهة الأخرى .

( ٣ ) انظر أيضاً فقرة ٥٤٢ .

قسط أو أوبة دفعة مالية أخرى يؤدها المؤمن له للمؤمن « . ويتبين من هذا التعريف أن العنصر الجوهرى فى التأمين هو الخطر المؤمن منه ، وهذا الخطر يستتبع التأمين منه أن يدفع المؤمن له قسط التأمين ، وأن يدفع المؤمن مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر . فهناك إذن عناصر ثلاثة للتأمين : الخطر المؤمن منه ، وقسط التأمين ، ومبلغ التأمين .

### ٥٦١ — العنصر الأول. — الخطر المؤمن منه (risque assuré) —

إحالة : الفرض من عقد التأمين هو دائماً تأمين شخص من خطر يهدده ، أى من حادث يحتمل وقوعه ، فإذا ما تحقق الخطر ووقع الحادث سمي كارثة ( sinistre ) . على أن الخطر ( risque ) والكارثة هما فى عقد التأمين مدلول أوسع من المدلول المألوف ، إذ الخطر والكارثة يستعملان عادة فى شر يهدد شخصاً ، فإذا ما تحقق الخطر ووقع الشركان كارثة . وهذا هو أيضاً الغالب فى عقد التأمين ، فيؤمن الشخص نفسه من الحريق ، أو من السرقة ، أو من الإصابات ، أو من الوفاة ، أو من المسؤولية . ولكن مع ذلك قد يكون الحادث المؤمن منه حادثاً سعيداً ، فهناك تأمين الأولاد (assurance de natalité) يتقاضى المؤمن له فيه مبلغ التأمين كلما يرزق ولداً ، وهناك تأمين الزواج (assurance de nuptialité) يتقاضى المؤمن له فيه مبلغ التأمين إذا ما تزوج قبل بلوغه سنّاً معينة ، وهناك تأمين المهر (assurance dotale) يكون المستفيد فيه أحد أولاد المؤمن له إذا عاش إلى تاريخ معين وهو التاريخ الذى يقلب أن يتزوج فيه فيكون فى حاجة إلى المهر ، وهناك التأمين لحالة البقاء (assurance en cas de vie) يتقاضى فيه المؤمن له مبلغ التأمين إذا عاش إلى تاريخ معين ، فهذه كلها حوادث سعيدة ومع ذلك يجوز التأمين منها . ولما كان الخطر المؤمن منه هو المثل الرئيسى فى عقد التأمين ، فيكون مكانه فى البحث عند الكلام فى أركان العقد<sup>(١)</sup> .

### ٥٦٢ — العنصر الثانى — قسط التأمين (prime d'assurance) :

وقسط التأمين هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن له للمؤمن لتغطية الخطر

( ١ ) انظر ما يلى فقرة ٥٩٧ وما بعدها .

المؤمن منه . فهناك إذن علاقة وثيقة بين قسط التأمين والخطر المؤمن منه .  
 قسط التأمين يحسب على أساس هذا الخطر ، وإذا تغير الخطر تغير معه قسط  
 التأمين زيادة أو نقصاً وفقاً لمبدأ عام مسلم به في التأمين هو مبدأ نسبية القسط  
 إلى الخطر (proportionnalité de la prime au risque) . ويكون قسط  
 التأمين عادة مبلغاً سنوياً ثابتاً لا يتغير من سنة إلى أخرى ، ومع ذلك يصح  
 أن يكون مبلغاً متغيراً في جميعيات التأمين التبادلية ويسمى القسط في هذه  
 الجمعيات بالاشتراك (cotisation) .

ولا يحدد مقدار قسط التأمين اعتباراً بطريقة تحكيمية ، بل إن هذا التحديد  
 خاضع لعوامل حتمية لا يد من مراعاتها . ويجب في هذا الصدد التمييز بين  
 القسط الصافي (prime pure) والقسط التجاري (prime commerciale) .  
 فالقسط الصافي هو المبلغ الذي يقابل الخطر فيغطيه تماماً دون زيادة أو  
 نقص . ويتخذ لحساب القسط الصافي أساس من وحدة قيمة ووحدة زمنية .  
 فالوحدة القيمة هي وحدة تقدرها شركة التأمين ، ولكن مائة جنيه مثلاً ،  
 بحيث يحسب القسط الصافي على أساس هذه الوحدة . فالؤمن له إذا أمن على  
 مائة جنيه دفع مقداراً معيناً ، ويزيد هذا المقدار بنسبة زيادة المبلغ المؤمن  
 عليه ، فيكون عشرة الأمثال إذا كان المبلغ المؤمن عليه ألف جنيه ، وخمسين  
 مثلاً إذا كان المبلغ المؤمن عليه خمسة آلاف جنيه ، وهكذا . والوحدة الزمنية  
 تكون في العادة سنة واحدة . فيحسب القسط الصافي إذن على أساس أن مبلغ  
 التأمين هو مائة جنيه وأن مدة التأمين هي سنة واحدة ، ويضاعف بعد ذلك  
 بنسبة ما يصل إليه مبلغ التأمين ، كما يتكرر سنة بعد سنة بحسب المدة المحددة  
 لعقد التأمين .

فإذا كان مبلغ التأمين مائة جنيه ومدته سنة واحدة يحسب القسط الصا  
 بحسب احتمال وقوع الخطر (probabilité de réalisation du risque) ،  
 وبحسب جسامته المتوقعة (intensité de risque) . وحساب ذلك يكون على  
 الوجه الآتي : تجد شركة التأمين أنها أمنت على عشرة آلاف حالة ، كل حالة  
 بمبلغ مائة جنيه ، ولمدة سنة واحدة . وتقدر الشركة ، خاضعة في هذا التقدير  
 للأساسيين الفنيين اللذين يقوم عليهما التأمين ، وهما تقدير الاحتمالات

(calcul des probabilités) وقانون الكثرة (loi des grands nombres) ،  
 أن الخطر المؤمن منه يتحقق في خمسين حالة من بين عشرة الآلاف المؤمن عليها  
 في السنة الواحدة . فإذا كان خطر الحريق يتحقق كاملاً من ناحية جسامته في  
 هذه الخمسين حالة ، لكان على الشركة أن تدفع تعويضاً كاملاً للمؤمن لم ،  
 يبلغ مائة جنيه عن كل حالة من الخمسين ، أى أن مجموع ما تدفعه من التعويض  
 في السنة يبلغ خمسة آلاف جنيه . فإذا وزع هذا المبلغ على مجموع المؤمن لم  
 وهم عشرة آلاف ، لكان النصيب الذى يتحمله كل مؤمن له في هذا التوزيع  
 هو نصف جنيه . وهذا هو القسط الصافى الذى يجب على كل مؤمن أن يدفعه  
 في كل سنة حتى يغطي خطراً مقداره مائة جنيه . وقد فرضنا في ذلك ، كما قلنا ،  
 أن الخطر يتحقق كاملاً من ناحية جسامته في الخمسين حالة . فإذا دل حساب  
 تقدير الاحتمالات طبقاً لقانون الكثرة أن متوسط ما يتحقق من الخطر من حيث  
 جسامته في الخمسين حالة لا يزيد على ثلاثة أخماس ، أى أن الخسارة التى تنجم  
 عن الحريق تبلغ في متوسطها ثلاثة أخماس المبلغ المؤمن عليه وهو مائة جنيه ،  
 أى تبلغ ستين جنيهاً في كل حالة من الحالات الخمسين ، كان مجموع التعويض  
 الذى تدفعه الشركة في السنة هو ثلاثة آلاف جنيه فقط . فإذا وزع هذا المبلغ  
 على مجموع المؤمن لم وهم عشرة آلاف ، لكان نصيب كل منهم في تحمل  
 الخسارة هو ٣ من الجنيه . فيجب إذن تخفيض القسط الصافى إلى هذا المقدار  
 عن كل مائة جنيه<sup>(١)</sup> ، ونكون بذلك قد راعينا في وقت واحد احتمال وقوع  
 الخطر وجسامته المتوقعة كما سبق القول .

هذا هو القسط الصافى<sup>(٢)</sup> . ولكننا نفرض في كل ذلك أن شركة التأمين

(١) فإذا كان التأمين قسماً من الحريق مثلا ، وأراد المؤمن له أن يؤمن على مبلغ ألف جنيه ،  
 دفع عشرة أمثال القسط الصافى عن مائة جنيه أى ثلاثة جنيهات في السنة ، أو أراد أن يؤمن على مبلغ  
 عشرة آلاف جنيه ، دفع مائة مثل القسط الصافى عن مائة جنيه أى ثلاثين جنيهاً في السنة ، وهكذا .  
 (٢) ويجب أن يستدل أيضاً من هذا القسط الصافى ما يتجبه شركة التأمين من فوائده عن  
 أساس أنها تقبض هذا القسط من المؤمن له مقدماً ، ولاتدفع التعويضات إلا بعد ذلك بالتدريج  
 في خلال السنة . فستتل عادة الأقساط المجدلة التى تقبضها من المؤمن لم في أوراق مالية ونحوها .  
 ويومد عليها هذا الاستغلال بفوائده تصل في بعض الأحيان إلى ٤٪ . فيجب إذن أن يستدل  
 من هذا القسط الصافى ما يقابل هذه الفائدة .

إنما تجمع هذه الأقساط الصافية من مجموع المؤمن لهم ويبلغ عددهم عشرة آلاف ، وما تجمعه من ذلك توزعه كله على الخمسين الذين تحقق الخطر بالنسبة إليهم في خلال العام . وقد أغفلنا أن قيام الشركة بكل هذه الأعمال يكلفها نفقات يجب إدخالها في الحساب ، وإضافتها إلى القسط الصافي . فيكون القسط الصافي مضافاً إليه هذه التكاليف (chargement) هو القسط التجاري (prime commerciale)<sup>(١)</sup> ، أى القسط الفعلي الذي يدفعه المؤمن له للشركة . والتكاليف التي يجب أن تضاف إلى القسط الصافي هي ما يأتي : (١) عولة الوساطة ، ذلك أن شركة التأمين في أغلب الأحوال لا تصل إلى عملائها إلا عن طريق متولين عنها هم وكلاء التأمين وسماسرته ، ويدعون بالمتجدين . فإن أكثر الناس لا يدركون فوائد التأمين إلا إذا بصرهم بها الوسيط ، ومن يدرك منهم فوائده لا ينشط من تلقاء نفسه للتعاقد مباشرة مع شركة التأمين ، وإنما الوسيط هو الذي يستحث على التعاقد ، وينشر له سبله ، ويشرح له طرقه المتنوعة . وليست العمولة بالقدر البسيط ، فقد تصل في بعض الأحيان إلى ٢٠٪ أو ٢٥٪ من مقدار القسط المدفوع ، والذي يتحمل بها هو العميل فضاف إذن إلى القسط الصافي . (٢) نفقات تحصيل القسط ، ذلك أن شركة التأمين هي التي تسمى عادة إلى العملاء لتحصيل الأقساط ، فيكون القسط مطلوباً (quérable) لا عمولاً (portable) . وللشركة عميلون يقومون بتحصيل الأقساط من العملاء ، فأجور هؤلاء المحصلين ومصروفات انتقالهم هي نفقات التحصيل . وهذه أيضاً يجب أن تضاف إلى القسط الصافي بمقدار يتناسب مع قيمة القسط . (٣) مصروفات الإدارة العامة ، فالشركة لها مكان تقيم فيه ، ويعرف أعمالها مدير أو مديرون ، ويعمل فيها عدد كبير من الموظفين والخدم ، وكثيراً ما تلجأ إلى خبراء للكشف ولتقدير الأضرار ، وترفع كما يرفع عليها كثير من القضايا مما يستدعي نفقات لا يستهان بها ، فهذا وما إليه من تكاليف الإدارة يقع على عاتق العميل ، ويضاف إلى القسط الصافي مقدار منه يتناسب مع قيمة القسط . (٤) ويضاف كذلك إلى القسط الصافي ما تفرضه الدولة من

(١) ويسمى أيضاً بالتشط المنقل (prime chargée) أو القسط المل (محمد كامل مرسى  
قوة ٢١) .

الضرائب والرسوم . (٥) وإذا كانت شركة التأمين غير موصمة ، فإن أسهمها تكون مملوكة للمساهمين من الأفراد ، وهذا هو رأس مالها تستقله في صناعة التأمين ، فوجب أن توزع أرباحاً معقولة على المساهمين . ولا تنصل هذه الأرباح في كثير من الأحيان إلى أكثر من ٢٪ من قيمة القسط ، فتضاف هي أيضاً إلى القسط الصافي .

### ٥٦٣ — الضمير الثالث — مبلغ التأمين (prestation de l'assureur) :

ومبلغ التأمين هو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له ، أو للمستفيد ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، أى عند وقوع الكارثة التي هي محل التأمين ، كموت المؤمن له أو بقاءه حياً بعد مدة معينة في حالة التأمين على الحياة ، وكاحترق المنزل المؤمن عليه في حالة التأمين من الحريق ، وكرجوع المضرور على المؤمن له في حالة التأمين من المسؤولية . فيبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن له ، ومن ثم كان عقد التأمين عقداً ملزماً للجانبين . وهناك ارتباط وثيق بين مبلغ التأمين وقسط التأمين ، وقد رأينا عند الكلام في فن التأمين<sup>(١)</sup> ، وفي حساب القسط الصافي<sup>(٢)</sup> ، أن قسط التأمين يحسب على أساس مبلغ التأمين ، وكلما كان مبلغ التأمين كبيراً كلما ارتفع قسط التأمين . ويلاحظ من الأمثلة التي تقدم ذكرها أن مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة المؤمن ، يكون تارة ديناً مضافاً إلى أجل غير معين ، وتارة يكون ديناً احتمالياً ، بحسب ما إذا كان الخطر المؤمن منه محقق الوقوع ولكن لا يعرف ميعاد وقوعه ، أو كان غير محقق الوقوع . ففي التأمين على الحياة يكون الخطر المؤمن منه هو الموت ، وهو أمر محقق الوقوع ولكن لا يعرف ميعاد وقوعه ، فيكون مبلغ التأمين ديناً مضافاً إلى أجل غير معين . وفي التأمين من الأضرار ، سواء كان تأميناً على الأشياء كالتأمين من الحريق أو كان تأميناً من المسؤولية ، يكون الخطر المؤمن منه — وهو وقوع الحريق مثلاً أو تحقق المسؤولية — أمراً غير محقق الوقوع ، فيكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً في ذمة المؤمن .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٤٣ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ .



وفي جميع الأحوال يكون مبلغ التأمين نقوداً ، فشركة التأمين إنما تتعهد بدفع مبلغ من النقود للمؤمن له أو للمستفيد عندما يتحقق الخطر المؤمن منه . وحتى إذا فرض أن شركة التأمين ، في بعض الحالات النادرة من أحوال التأمين على الأشياء ، لم تلزم مباشرة بدفع مبلغ من النقود ، بل تعهدت بإصلاح الضرر عيناً ، فإن الأمر بالنسبة إلى شركة التأمين يؤول في النهاية إلى دفع مبلغ من النقود . ذلك أن الشركة لا تقوم بنفسها ، أى بواسطة عاملها ، بإصلاح الضرر عيناً ، وإنما هي في العادة تعهد إلى أحد المقاولين في أن يقوم بهذا الإصلاح في نظير مبلغ من النقود . ومن ثم ينتهي الأمر بالشركة إلى أن تدفع مبلغاً من النقود ، وإن كانت تدفع هذا المبلغ لا للمؤمن له بل للمقاول . وقد تتعهد الشركة ، إلى جانب التزامها الرئيسي بدفع مبلغ من النقود ، بأن تقوم بعمل . ويقع ذلك عادة في التأمين من المسؤولية ، إذا اشترطت الشركة أن تتدخل في الدعوى التي يرفعها المضرور ضد المؤمن له لتقنين حقيقة الموقف ولتدافع عن المؤمن له ما وسعها ذلك . ففي هذه الحالة يكون ما تتعهدت به الشركة هو أيضاً مبلغ من النقود فيما إذا تحققت مسؤولية المؤمن ، ويضاف إلى ذلك تعهداً بالقيام بعمل هو التدخل في الدعوى والدفاع عن المؤمن له . ولكن هنا أيضاً يكون التزام الشركة الرئيسي هو دفع مبلغ من النقود ، ولا يكون التزامها بالدفاع عن المؤمن له إلا التزاماً إضافياً . فالشركة في جميع الأحوال تتعهد بدفع مبلغ من النقود ، وهذا التعهد إما أن يكون هو التعهد الوحيد ، وإما أن يكون هو التعهد الرئيسي .

بقي أن نبين هل هناك حدود للمبلغ الذي تتعهد الشركة بدفعه . وفي هذا الصدد يجب التمييز بين التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار .

ففي التأمين على الأشخاص لا حدود للمبلغ الذي تتعهد الشركة بدفعه إلا في اتفاق الطرفين . فأى مبلغ اتفق عليه الطرفان تلزم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له أو للمستفيد عند وقوع الخطر المؤمن منه ، وهو الموت في حالة التأمين على الحياة ، والإصابة أو المرض في حالة التأمين من الإصابات أو المرض . فإذا اتفق المؤمن له مع شركة التأمين على أن تدفع له مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات أو أكثر أو أقل فيما إذا بقي حياً بعد مدة معينة ، وأن تدفع لورثته

أو لمن يعينهم من الأشخاص هذا المبلغ ذاته فيما إذا مات قبل انقضاء هذه المدة ، فإن شركة التأمين ، وقد حسبت أقساط التأمين الواجب على المؤمن له أن يدفعها سنوياً على أساس هذا المبلغ الذي تعهدت بدفعه له أو لورثته ، تكون ملزمة بدفع هذا المبلغ في الأجل المحدد . ويستوى في ذلك أن يكون المبلغ مساوياً للضرر الذي أصاب المؤمن له أو ورثته ، أو أن يكون أقل من هذا الضرر ، أو أكثر منه . بل يستوى أن يكون هناك ضرر قد أحاق بالمؤمن له أو ورثته ، أو لم يكن هناك ضرر أصلاً<sup>(١)</sup> . ففي جميع الأحوال لا توجد أية علاقة بين مبلغ التأمين المتفق عليه وبين ما عسى أن يحمي المؤمن له من ضرر ، وليس لمبلغ التأمين أية صفة تعويضية . فالتأمين على الأشخاص هو إذن تأمين القصد منه تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط معينة ، بصرف النظر عن الأغراض التي يستخدم فيها المؤمن له هذا المال . فقد يستخدمه لمواجهة تكاليف الحياة أو لإعانة ورثته على مواجهة هذه التكاليف كما هو الغالب ، وقد يستخدمه لزيادة موارده المالية ، وقد يستخدمه لغير ذلك من الأغراض . ومن ثم يستطيع المؤمن له أن يشترط أى مقدار ليكون مبلغ التأمين دون حد لذلك كما سبق القول ، ما دلم أنه يدفع لشركة التأمين الأقساط المقابلة . وإذا كان التأمين تأميناً من الإصابات ، وتحققت إصابة المؤمن له واستحق تعويضاً قبل المسئول ، فإنه بتحقيق الإصابة يستحق أيضاً مبلغ التأمين ، ويجمع بين هذا المبلغ وبين التعويض المستحق له قبل المسئول . وليس لشركة التأمين أن ترجع على المسئول ، ولا أن تحمل عمل المؤمن له في الرجوع عليه . بل تلزم بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له وهو دين في ذمته له في مقابل الأقساط التي دفعها ، ومصدر هذا الدين هو عقد التأمين : وترك أيضاً المؤمن له يستولى على التعويض المستحق له قبل المسئول ، فهو دين في ذمة المسئول للمؤمن له ، ومصدر هذا الدين هو العمل غير المشروع الذي وقع من المسئول وكان سبباً في إصابة المؤمن له . فالمؤمن له هو إذن صاحب الحق في الدينين ، ولكل منهما مصدر يختلف عن المصدر الذي للآخر ، يطالب الشركة بمبلغ التأمين بناء على عقد التأمين ، ويطلب المسئول بالتعويض بناء على العمل غير المشروع . ويجوز أيضاً للمؤمن له أن يعقد تأمينات متعددة

( ١ ) قد تكون ودية المؤمن له لم يصعب له ضرر ماض من موت مورثهم ، بل قد يكونون ورثوا عنه ثروة طائلة ، ومع ذلك يبقى حقهم قانوناً في مبلغ التأمين بأكمله .

عند شركات مخططة ، فيجمع بين مبالغ التأمين المتعددة التي ترتبت في ذمة هذه الشركات جميعاً ، ويضيف إليها التعويض الذي يستحقه قبل المسئول . وسنعرض لكل هذه المسائل تفصيلاً عند الكلام في التأمين على الأشخاص<sup>(١)</sup> .

أما في التأمين من الأضرار فالأمر يختلف . وهناك حدود للمبلغ الذي تلزم الشركة بدفعه للمؤمن له عند وقوع الضرر المؤمن منه . ذلك أن التأمين من الأضرار يخضع لمبدأ أساسي هو مبدأ التعويض (principe indemnitaire) فهو ذو صفة تعويضية بارزة . وأول حد للمبلغ التأمين في التأمين من الأضرار هو الاتفاق ، فيجب ألا يزيد المبلغ الذي تلزم بدفعه الشركة على المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين . وهذا حد مشترك بين التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص ، فقد رأينا في هذا التأمين الأخير أن مبلغ التأمين يتحدد هو أيضاً بالاتفاق أي بعقد التأمين . ولكن التأمين من الأضرار يزيد في الحدود التي يتقيد بها مبلغ التأمين بمحدين آخرين : ( الحد الأول ) هو ألا يزيد المبلغ الذي تلزم شركة التأمين بدفعه على الضرر الذي لحق فعلاً بالمؤمن له ، وهذا ما تقتضيه الصفة التعويضية التي للمبلغ التأمين والمبدأ الأساسي الذي يخضع له التأمين من الأضرار وهو مبدأ التعويض فيما أسلفنا الإشارة إليه . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق بمبلغ عشرين ألف جنيه ، واحترق المنزل ، لم يستطع المؤمن له أولاً أن يحصل من شركة التأمين على أكثر من عشرين ألف جنيه وهو المبلغ المؤمن عليه ، حتى لو كانت قيمة المنزل وقت احتراقه تزيد كثيراً على هذا المبلغ . وليس هذا إلا تطبيقاً للحد الأول ، وهو الحد الذي يفرضه الاتفاق أي عقد التأمين . ولكن يضاف إلى ذلك حد آخر هو الحد الذي نحن بصدد ، وهو حد التعويض عن الضرر بمقدار هذا الضرر دون زيادة . فإذا فرض أن قيمة المنزل وقت احتراقه كانت قد تزلت إلى خمسة عشر ألف جنيه مثلاً ، فإن شركة التأمين لا تلزم إلا بدفع هذا المبلغ لأكثر ، وهذا بالرغم من أن المبلغ المؤمن عليه هو عشرون ألفاً والاهتمام الذي كان المؤمن له بدفعها حسبت على أساس هذا المبلغ . والعلة في ذلك فكرة أساسية في التأمين من الأضرار ، يقوم عليها نفس المبدأ الأساسي وهو مبدأ التعويض . وهذه الفكرة هي أن التأمين من الأضرار لا يصبح أن يكون مصوراً لآخر له الممنوع<sup>(٢)</sup> ،

(١) انظر مايل فقرة ٦٩٥ وما بعدها .

فهو لا يتقاضى من شركة التأمين إلا مبلغاً لا يزيد بحال على قيمة الضرر الذى أصابه . وإلا فإن الزيادة تكون إثراء للمؤمن له ، قد يغريه على أن يقدم على إحراق منزله عمداً مع إخفاء ذلك ، حتى يتمكن من الحصول على مبلغ يزيد على الضرر الذى لحق به . فالفكرة كما نرى تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصلحة العامة ، ومن ثم تعتبر القاعدة التى تقضى بالآلا يزيد المبلغ الذى تدفعه الشركة على قيمة الضرر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . ويترتب على هذه القاعدة نتائج هامة هى عكس ما قدمناه فى التأمين على الأشخاص . فإذا فرضنا مثلاً أن هناك شخصاً مسئولاً عن حريق المنزل يستطيع المؤمن له أن يرجع عليه بالتعويض ، لم يجوز أن يجمع المؤمن له بين مبلغ التأمين المستحق له فى ذمة الشركة وبين مبلغ التعويض المستحق له فى ذمة المسئول . وهو إذا تقاضى من شركة التأمين المبلغ المستحق له فى ذمتها ، حلت الشركة محله بمقدار مادفعته فى الرجوع على المسئول . وإذا أمن صاحب المنزل على منزله من الحريق فى شركات متعددة ، لم يجوز له أن يستولى منها جميعاً على مبلغ يزيد بحال على قيمة الضرر الذى لحق به . وسيأتى تفصيل ذلك عند الكلام فى مبدأ التعويض فى التأمين من الأضرار<sup>(١)</sup> . هذا هو الحد الأول ، وهو مبدأ التعويض أو الصفة التعويضية . وهناك ( الحد الثانى ) وهو قاعدة النسبية ( règle proportionnelle ) . ونرجع فى توضيح ذلك إلى المثل الذى قدمناه ، ونفرض أن المنزل عندما احترق كانت قيمته ثلاثين ألفاً ، فالمؤمن له لا يتقاضى من شركة التأمين إلا عشرين ألفاً وهو المبلغ المؤمن عليه . فإذا فرضنا أن المنزل لم يحترق إلا نصفه ، وكانت قيمة هذا النصف المحترق خمسة عشر ألفاً ، فهل يقبض المؤمن له من شركة التأمين مبلغ خمسة عشر ألفاً وهو قيمة الضرر الذى لحق به دون زيادة ، ثم هو فى الوقت ذاته أقل من المبلغ المؤمن عليه ، فيكون المبلغ الذى تدفعه الشركة قد توافر فيه الشرطان : لم يزد على المبلغ المؤمن عليه ولم يزد فى الوقت ذاته على الضرر الذى أصاب المؤمن له ؟ هنا تأتى قاعدة النسبية ، فتحور إلى حد كبير من هذا الحل الذى يبدو لأول وهلة حلاً معقولاً . فالمؤمن له لا يتقاضى من الشركة إلا بمقدار ما احترق من المنزل منسوباً إلى

(١) انظر ما يلي فقرة ٧٦٠ وما بعدها وفترة ٨١٧ وما بعدها .

المبلغ المؤمن عليه ، لا إلى قيمة المنزل بأكمله . والمبلغ المؤمن عليه في القرض الذي نحن بصددده هو عشرون ألفاً ، وقد احترق من المنزل نصفه ، فيتقاضى المؤمن له من الشركة نصف المبلغ المؤمن عليه ، أى أنه يتقاضى عشرة آلاف لخمسة عشر ألفاً . وليست قاعدة النسبية هذه ، بخلاف مبدأ الصفة التعويضية ، من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها . فيشترط المؤمن له على الشركة أن يتقاضى مبلغاً يعوض كل الضرر الجزئى الذى أصابه مادام لا يزيد على مبلغ التأمين ، أى يتقاضى خمسة عشر ألفاً لعاشر ألفاً في القرض الذى نحن بصددده . وسنعود إلى ذلك كله عند الكلام في قاعدة النسبية في صدد الكلام في آثار عقد التأمين على الأشياء<sup>(١)</sup> .

**٥٦٤ - المصلحة وهل هي عنصر يجب توافره في جميع أنواع التأمين ؟**  
المقصود بالمصلحة هنا هو أن يكون للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، ومن أجل هذه المصلحة أمن من هذا الخطر ، حتى إذا وقع واصطدم وقوعه مع المصلحة في عدم وقوعه ، فلاحق المؤمن له أو المستفيد ضرر من وراء ذلك ، رجع بتعويض هذا الضرر على شركة التأمين . ومن ثم ذهب رأى إلى أن المصلحة هي العنصر الرابع من عناصر التأمين ، وهو عنصر يجب أن يتوافر في جميع أنواعه . وأيد هذا الرأى بعض الفقهاء في مصر<sup>(٢)</sup> ، مستندين في ذلك إلى أن المشرع المصرى قد عرض لعنصر المصلحة في المكان المخصص للأحكام العامة ، فنصت المادة ٧٤٩ مدنى على أنه يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين<sup>٣</sup> . فدل بذلك على أن المصلحة عنصر مطلوب توافره في جميع أنواع التأمين ، إذ النص عام مطلق لا يميز بين نوع ونوع . وهو بإطلاق عبارته وبمكانه بين الأحكام العامة ينصرف إلى جميع الأنواع ، ويجعل المصلحة عنصراً فيها دون تمييز .

ولكن الرأى السائد هو أن المصلحة ليست عنصراً إلا في التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا يشترط فيه توافر عنصر المصلحة .

(١) انظر ما إلى فترة ٨٢٢ وما بعدها .

(٢) مجلة على معرفة ص ٦٢ - ص ٦٣ - وانظر أيضاً ص ٢٦ وص ٢٢٨ - محمود جمال الدين وكفى فترة ١٩ - عبد الودود يحيى ص ١٧ - وقرب محمد كامل مرسى فترة ٣٤ .

(٧٣)

ولا تظهر أهمية اشتراط المصلحة عنصرآ في التأمين على الأشخاص إلا في حالة التأمين على حياة الغير ، ففي هذه الحالة وحدها يجوز التساؤل عما إذا كان من الضروري أن يكون للمؤمن نه مصلحة في بقاء المؤمن على حياته . والظاهر أن المشرع المصري لم يشترط إثبات أن يكون للمؤمن له مصلحة في حياة الغير . وإذا كان يخشى من وراء ذلك أن يكون هذا دافعآ للمؤمن له إلى أن يتسبب في وفاة الغير عمداً ما دام أنه لا مصلحة له في بقاءه حياً ، بل هو على العكس من ذلك يفيد من موته إذ يستحق مبلغ التأمين ، فقد عالج المشرع المصري هذا المخطوّر عن طريق آخر . فنص في المادة ٧٥٧ ملق على أنه ١ - إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمداً في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تخريض منه . ٢ - وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تخريض منه . فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصآ آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين . ونرى من ذلك أنه حيث يكون المستفيد من التأمين شخصآ غير الشخص المؤمن على حياته ، فيخشى من أن يعتدى الأول على حياة الثاني ، جعل المشرع لهذا الاعتداء جزاء هو أن يرد على المعتدى قصده ، فيجرمه من الفائدة التي كان يبغها من وراء هذا الاعتداء . ثم إن المشرع المصري من جهة أخرى ، وإمعانآ في الاحتياط ، اشترط في حالة التأمين على حياة الغير موافقة هذا الغير كتابة قبل إبرام العقد ( م ٧٥٥ ملق ) . وأراد بذلك أن ينبه الغير المؤمن على حياته إلى ما قد يتعرض له من الخطر ، فإذا ما وافق هذا على التأمين فقد دل بذلك على أنه لا يخشى شراً وأنه مطمئن إلى حسن نية المؤمن له . وسنعود إلى شرح هذه النصوص عند الكلام في التأمين على الحياة<sup>(١)</sup>

أما ما يستند إليه أنصار من يذهب في الفقه المصري إلى أن المصلحة عنصر

(١) انظر ما يلي فقرة ٧٠٦ وما بعدها .

في جميع أنواع التأمين، من أن المادة ٧٤٩ مدني جاءت عامة مطلقة وأنها اتخذت مكانها بين الأحكام العامة، فذلك محدود في كل من شقيه. أما أنها وردت عامة مطلقة، فيرد عليه بأنها جعلت محل التأمين «كل مصلحة اقتصادية»، والمصلحة الاقتصادية لا تقوم إلا في التأمين من الأضرار. أما التأمين على الأشخاص فالمصلحة فيه، إن اشترطت، لا تكون مصلحة اقتصادية، وإنما تكون مصلحة معنوية. وهذا قاطع في أن المشرع المصري إنما قصد أن تتوافر المصلحة، بعد أن نعتها بأنها مصلحة اقتصادية، في التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص. وقد أحس أنصار الرأي المعارض قوة هذه الحجة، فذهبوا إلى أن المشرع المصري لم يخالفه التوفيق عندما اشترط أن تكون المصلحة مصلحة اقتصادية<sup>(١)</sup>. وأما أن النص قد ورد بين الأحكام العامة فيلزم من ذلك أن يسرى على جميع أنواع التأمين، فليس في هذه الحجة غناء، إذ ورد من الأحكام العامة ما لا يسرى على جميع أنواع التأمين، في أمر غير المصلحة. ونشير بذلك إلى المادة ٧٥١ مدني، وردت هي أيضاً بين الأحكام العامة، وهي تتعلق بمبدأ الصفة التعويضية في التأمين إذ تقول: «لا يلزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه، بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين». ومن المسلم به أن مبدأ الصفة التعويضية إنما يسرى كما قدمنا على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص، فإذا كان ورود المادة ٧٥١ مدني بين الأحكام العامة لم يمنع من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار، فلماذا لا نقول مثل ذلك أيضاً في المادة ٧٤٩ مدني التي تشترط أن يكون محل التأمين مصلحة اقتصادية. فلا يكون ورودها بين الأحكام العامة مانعاً من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص؟<sup>(٢)</sup>

(١) محمد علي عرفة ص ٦٤.

(٢) ولما كان مبدأ المصلحة ومبدأ الصفة التعويضية هما مبدأان رئيسيان يقوم عليهما التأمين من الأضرار (انظر ما يلي فقرة ٧٥٥ وما بعدها)، ولم يفرّد الشرع المصري التأمين من الأضرار مكاناً خاصاً بل اجتزأ عنه بالتأمين من الحريق، فالظاهر أنه لم يجد مكاناً ينص فيه على هذين المبدأين إلا مكان الأحكام العامة للتأمين. وقد ترك المشهور من المبادئ المسلم بها في التأمين أمر قصر المبدأين على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص. ولم يفته عند الكلام في المصلحة أن يشير إلى أن المقصود بها هو المصلحة الاقتصادية، حتى يقصر المبدأ على التأمين من الأضرار.

من ذلك نرى أن المشرع المصري لم يقصد أن يجعل من المصلحة عنصراً مشتركاً في جميع أنواع التأمين ، وأن المادة ٧٤٩ مدني عندما تكلمت عن المصلحة الاقتصادية المشروعة التي تكون محلاً للتأمين إنما أرادت أن يكون ذلك مقصوداً على التأمين من الأضرار . ومن أجل هذا نجعل بحثنا في المصلحة كما تضمنتها المادة ٧٤٩ مدني في مكانه الطبيعي عند الكلام في التأمين من الأضرار ، وسنرى هناك أن مبدأ المصلحة هو من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التأمين على الأشياء<sup>(١)</sup> .

**٥٦٥ - تقسيمات التأمين :** والتأمين إما تأمين اجتماعي ، وإما تأمين خاص . فالتأمين الاجتماعي ينظم العمال ، ويؤمنهم من إصابات العمل ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم فيه إلى جانب العمال أصحاب العمل والدولة ذاتها ، وتتولى الدولة تنظيمه وإدارة شؤونه . ولا شأن لنا به هنا ، فكان بحثه يكون عند الكلام في قانون العمل . أما التأمين الخاص فتقوم به الشركات والجمعيات التبادلية ، وإذا كانت شركات التأمين في مصر قد أمت جميعاً وأصبحت تابعة لقطاع العام وصارت المؤسسات العامة هي التي تدبر شؤنها ، إلا أن شركات التأمين الموصمة بقيت تدار على النحو الذي كانت تدار به قبل التأمين ، ومن ثم لا مانع من أن نستقي لها اسم «التأمين الخاص» للمقابلة بينها وبين التأمينات الاجتماعية .

والتأمين الخاص إما أن يكون تأميناً بحرياً (assurance maritime) ويتعلق بالنقل عن طريق البحر ويكون تأميناً على البضائع أو على السفن ذاتها ، ويلحق به النقل عن طريق الأنهار والترع والقنوات (assurance fluviale) . وإما أن يكون تأميناً برياً (assurance terrestre) ، ويلحق به في كثير من أحكامه التأمين الجوي (assurance aérienne) .

والتأمين البحري ، وقد سبق التأمين البري كما رأينا فيما تقدم<sup>(٢)</sup> ، لا شأن لنا به هنا أيضاً ، فهو خاضع للتقنين البحري في الباب الحادى عشر ( المواد ١٧٣ - ٢٣٤ ) ، ويدخل إذن في مباحث القانون البحري .

والذى نستبقه للبحث هو التأمين الخاص البري وحده ، بعد أن استبعدنا

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٤٥ .



من جهة التأمينات الاجتماعية وتقابل التأمين الخاص ، وبعد أن استبعدنا من جهة أخرى التأمين البحري وتقابل التأمين البري<sup>(١)</sup> .

والتأمين الخاص البري ، الذي تقف عنده هنا ، ينقسم إلى قسمين رئيسيين : ( أ ) التأمين على الأشخاص (assurance de personnes) .  
( ب ) والتأمين من الأضرار (assurance de dommages)<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ويشير إلى ذلك صراحة مشروع الحكومة ، وهو المشروع الذى سيأت ذكروه ، فقد نصت المادة الأولى من هذا المشروع على أن « تسرى أحكام هذا القانون على التأمين إذا كان تأميناً برياً وكان تأميناً خاصاً في آن واحد ، وذلك دون إخلال بالأحكام التى تنظم عقد التأمين الواردة في القانون المدنى - ولا تسرى هذه الأحكام على التأمين التبادل ولا التعاون ، إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع النظم العامة لتلك التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع : « وقد احتوى هذا المشروع على ثلاثة فصول . تناول الفصل الأول من الأحكام العامة لعقد التأمين ، فبينت المادة الأولى نطاق سريانه ، وجعلته مقصوراً على التأمين البري ، وهذا يخرج عن نطاق أحكامه التأمين البحري وغايته مجابهة مخاطر البعارة ، والتأمين النهري والتأمين الجوى وغايتهما تأمين مخاطر النقل النهري والجوى . كما لا تسرى أحكام عقد التأمين على إعادة التأمين ، وحكمة ذلك أن الغاية من المشروع هى حماية المؤمن لم وهم ليسوا طرفاً في العقد في حالة إعادة التأمين . كذلك اشترطت المادة المذكورة في التأمين البري أن يكون تأميناً خاصاً في الوقت ذاته ، وهو الذى تأسره الشركات ويكون الباعث عليه ضمان المصالح الشخصية ، فيخرج بذلك عن نطاق عقد التأمين أنواع التأمين العام ، وهو ما تقوم به الدولة أو إحدى الهيئات المحلية العامة ويستند إلى اعتبارات اجتماعية . ونصت المادة كذلك على عدم سريان أحكام المشروع على التأمين التبادل ولا التعاون ، إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع النظم العامة لتلك التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها » .

وقد كان المشروع التمهيدى لثقتين المدنى يتضمن هو أيضاً نصاً في هذا المدنى ، فكانت المادة ١٠٣٦ من هذا المشروع تجرى على الوجه الآتى : « ١ - لا تسرى أحكام هذا الفصل على التأمين إلا إذا كان تأميناً برياً وكان تأميناً خاصاً في آن واحد . ٢ - وتسرى هذه الأحكام على التأمينات ذات الأقساط ، ولكنها لا تسرى على التأمينات التعاونية ولا على جمعيات المكتسبين لتأمين صد المخاطر ولا على غيرها من التأمينات الأخرى ، إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع نظام هذه الأنواع من التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة « اكتفاء بالمواد التى تناولت الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين » ( مجموعة الأعمال التصديرية ص ٣٢٢ - ص ٣٢٣ في الحاشى ) .

وانظر المادتين ٩٥١ و ٩٥٢ من تقنين الموجبات والمقود البنىات .

( ٢ ) وينبذ الأستاذ جوسران إلى تقسيم التأمين الخاص البري إلى أقسام رئيسية ثلاثة : -

(١) فالتأمين على الأشخاص هو تأمين يتعلق بشخص المؤمن له ، فيؤمن نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل . وهذا التأمين كما قدمنا ليست له صفة تعويضية ، فلا يخضع لمبدأ التعويض . ويستولى المؤمن له على مبلغ التأمين المتفق عليه بأكمله إذا تمت الخطر المؤمن منه ، دون نظر إلى قيمة الضرر الذي أصابه ، بل حتى إذا لم يصب بأى ضرر ، وقد تقدم ذكر ذلك .

ويتفرع هذا القسم إلى فرعين : (١) التأمين على الحياة (assurance *sue la vie*) ، ويكون تأميناً لحالة الوفاة أو تأميناً لحالة البقاء أو تأميناً مختلطاً على النحو الذى سنبيته تفصيلاً عند الكلام فى التأمين على الحياة . (٢) التأمين من الإصابات (assurance contre les accidents corporels) ، ويكون تأميناً من الإصابات التى تقع بحياة الإنسان أو بجسمه نتيجة لسبب خارجى مفاجئ\* ، فيستولى المؤمن له على مبلغ التأمين إذا تحققت الإصابة المؤمن منها كأن يموت فى حادث مفاجئ\* أو يصاب فى جسمه بما يسبب عجزه عن العمل عجزاً دائماً أو عجزاً مؤقتاً . ويلحق بالتأمين من الإصابات التأمين من المرض (assurance contre le maladie) ، فيؤمن الشخص نفسه من العجز عن العمل الذى يترتب على المرض ، وتدخل فى ذلك نفقات العلاج .

(ب) والتأمين من الأضرار هو تأمين لا يتعلق بشخص المؤمن له بل بماله ، فيؤمن نفسه من الأضرار التى تصيبه فى المال ، ويتقاضى من شركة التأمين تعويضاً عن هذا الضرر . والتأمين من الأضرار ، كما قدمنا ، له صفة تعويضية بارزة ويخضع لمبدأ التعويض ، فلا يجوز للمؤمن له أن يتقاضى تعويضاً من شركة التأمين إلا إذا لحق به ضرر فى ماله وفى حدود قيمة هذا الضرر . ولا بد من مصلحة اقتصادية مشروعة تكون محلاً للتأمين .

ويتفرع هذا القسم أيضاً إلى فرعين : (١) التأمين على الأشياء (assurance de choses) ، ويكون تأميناً من الأضرار التى تقع بشئ معين ، كتأمين المنزل من الحريق والمزروعات من التلف والمواشى من الموت

---

= (١) التأمين على الأشياء (ب) التأمين على الأشخاص (ج) التأمين من المسؤولية (چورمان ٢  
فقرة ١٣٨٠ (L) ) .

والتأمين من السرقة والتبديد وتأمين الدين . (٢) التأمين من المسؤولية (assurance de responsabilité) ، فيؤمن الشخص نفسه من الضرر الذي يصيبه في ماله فيما إذا تحققت مسؤوليته قبل المضرور ورجع عليه هذا بالتعويض . فشركة التأمين لا تعوض المضرور نفسه ، والذي يعوضه هو المؤمن له ، ثم تأتي شركة التأمين بعد ذلك لتعوض المؤمن له ما غرمه لتعويض المضرور . والمسئوليات التي يؤمن الشخص نفسه منها كثيرة متنوعة ، فقد يؤمن نفسه من مسؤوليته عن حوادث سيارته ، أو من مسؤوليته عن الحريق ، أو من مسؤوليته المهنية ، أو من مسؤوليته عن حوادث النقل . أما مسؤولية رب العمل عن حوادث العمل فهذه تدخل ضمن التأمين الاجتماعي . ومن بين هذه المسئوليات ما يكون التأمين منه إجبارياً ، كالتأمين من حوادث العمل والتأمين من حوادث السيارات (٣) .

وستناول بالبحث التفصيلي فيما يلي هذه الفروع المختلفة من التأمين .

٥٦٦ — التنظيم التشريعي لعقد التأمين — نصصر قانونية : لم يكن للتأمين المدني القديم محتوى أصلاً على نصوص في عقد التأمين ، وقد ترك هذا العقد على أهية الكبيرة للقضاء والعرف . وكان القضاء يطبق في الغالب القواعد العامة (٤) والمألوف من الشروط في عقود التأمين التي تبرمها الشركات مع المؤمن لهم ، ويستعين ببعض أحكام القوانين الأجنبية ، وبخاصة أحكام القانون الفرنسي في عقد التأمين الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ (٥) .

(١) انظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري من حوادث العمل ، والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات .  
(٢) وقد قضى بأن الشارع المصري (القديم) لم ينظم عقد التأمين ، ولم يصدر سوى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين ، ولذلك تلجأ المحاكم إلى القواعد العامة لفرض المنازعات الناشئة عن هذا العقد (الطارين ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ المحاماة ٢٨ رقم ٦٠ ص ١٤١) .

(٣) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة في عهد التقنين المدني القديم بأنه نظراً لعدم وجود تشريع ينظم عقد التأمين في مصر ، فإن الشرط للوارد في وثيقة التأمين والذي يقضى بتطبيق قانون أجنبي معين (القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠) على العقد هو شرط صحيح (استئناف غلط ٧ مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٥٥) . وقد يفهم هذا الشرط خطأً ، كما إذا فُسر دفع الأقساط ودفع مبلغ التأمين في باريس بالفرنكات وجعل المحل المختار لشركة التأمين =

ولكن هذا لم يكن كافياً ، إذ كثيراً ما ترد في عقود التأمين التي تبرمها الشركات مع عملائها شروط تعسفية ، ولم يكن هناك في التقنين المدني القديم نصوص تجعل من عقد التأمين عقد إذعان فتحمي الجانب الضعيف وهو المؤمن له من الجانب القوي وهو شركة التأمين . ومن ثم كان عقد التأمين في المشروع التمهيدى للتقنين المدني الجديد محل عناية كبيرة ، وقد اقتبست نصوص المشروع من مختلف القوانين التي نظمت عقد التأمين في العصر الحديث ، وبخاصة القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ والقانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨<sup>(١)</sup> . وقد بلغت مواد المشروع التمهيدى في عقد التأمين تسعاً وتسعين مادة . واستهل المشروع الفصل المخصص لعقد التأمين بنصوص تناولت أحكام العقد العامة ، وما يترتب عليه من التزامات بعضها يقع على عاتق المؤمن له وبعضها ينشأ في ذمة المؤمن . ثم أفرد المشروع لكل فرع من فروع التأمين نصوصاً خاصة . فنظم التأمين على الحياة في فرع على حدة ، استوعب فيها أحكامه . ثم نظم التأمين من الحريق وهو أظهر أنواع التأمين من الأضرار ، وجعل من نصوصه أحكاماً عامة تنطبق على التأمين من الأضرار بوجه عام . وفي فرعين أخيرين نظم المشروع التأمين من المسؤولية وهو فرع من التأمين من الأضرار ، والتأمين من الإصابات وهو فرع من التأمين على الأشخاص<sup>(٢)</sup> .

= في باريس والمزاع الذي يتفرع عن العقد من اختصاص المحاكم الفرنسية ، فيستخلص من ذلك كله أن المصالحين قد أرادوا تطبيق القانون الفرنسي على العقد ( استثناء مختلط ٨ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٨٤ ) - هذا وإذا كان العمل والقضاء في مصر قد سبقا التشريع في عقد التأمين ، فقد جرى مثل ذلك في البلاد الأخرى . والتأمين خير شامع على أن العمل هو الذي يبدأ بتقرير القواعد المنظمة ، ثم يأتي القضاء بتنفيذ هذه القواعد ، ويأتي من بعد ذلك التشريع يسجلها ( جرسان ١٣٨٠ فقرة ٢ ) ( ص ٧٢٢ ) .

( ١ ) وأهم القوانين الأجنبية التي نظمت عقد التأمين في العصر الحديث هي القانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والقانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، والقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ - وانظر أيضاً القانون البلجيكي الصادر في ١١ يونيو سنة ١٨٧٤ . ومن التقنيات الحديثة العربية التي نظمت عقد التأمين ، غير التقنين المدني المصري ، التقنين المدني السوري والتقنين المدني الليبي والتقنين المدني العراقي وتأمين الموجبات والعقود الائتافي . والتقنيات الثلاثة الأولى نقلت نصوص عقد التأمين عن التقنين المدني المصري .

( ٢ ) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « قد نظم المشروع عقد التأمين على اختلاف أنواعه . وهذا العقد - على أهميته الزائدة - لا يزال في تقنيته الخالي -

ولما عرض المشروع التمهيدى على لجنة المراجعة ، حذفت منه كثيراً من النصوص اعترفتها نصوصاً تفصيلية تفتى عنها القواعد العامة . وبالرغم من هذا الحذف بقي المشروع الهائى فى عقد التأمين مشروعاً متأسكاً يورد الأحكام للامة ، ويتناول كثيراً من التفصيلات العملية . وقد هبطت المواد التسع والتسعون التى كان المشروع التمهيدى يشتمل عليها إلى اثنتين وستين مادة تضمنها المشروع الهائى .

ولكن الفعجية فى نصوص المشروع التمهيدى كانت على يد لجنة القانون المدنى فى مجلس الشيوخ ، فقد أخذت هذه اللجنة تبتر من المشروع نصاً بعد الآخر حتى أتت على أكثره ، ولم تبق من المواد أكثر من خمس وعشرين<sup>(١)</sup> .

== (القديم) من العقود غير المساية . ولقد لجأت المحاكم المصرية ، إزاء هذا النقص ، إلى استمارة أحكام القوانين الأجنبية ، لا سيما أحكام القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ . ونصوص المشروع قد اقتبست من مختلف التقنيات التى نظمت عقد التأمين فى المصر الحديث ، ومن أهمها القانون السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، فقد اتفقت الآراء على اعتباره تشريعاً نموذجياً لعقد التأمين - لعقد التأمين صورتان رئيسيتان : عقد التأمين من الأضرار التى قد تنشأ عن الحريق وغيره ويلحق به التأمين ضد المسئولية عن الفعل الضار ، وعقد التأمين على الحياة ويلحق به التأمين ضد الحوادث (الإصابات) - ولختلفت هذه الأنواع أحكام عامة قد انطسب المواد التى استهل بها المشروع الفصل المخصص لعقد التأمين ، فأورد فيها ما يترتب على عقد التأمين بوجه عام من التزامات بعضها يقع على عاتق المؤمن له وبعضها ينشأ فى ذمة المؤمن . على أن المشروع قد أفرد بعد ذلك لكل نوع من هذه الأنواع نصوصاً خاصة . فنظم التأمين على الحياة فى فرع على حدة استوعب فيه أحكامه ، ثم نظم التأمين ضد الحريق وهو أظهر حالات التأمين ضد الأضرار ، على أنه جعل من أحكام هذا الفرع الثانى أحكاماً عامة تنطبق على التأمين ضد الأضرار بوجه عام : انظر المادة ٨٢٩ ( من المشروع ) . وأخيراً فى فرعين مستقلين ، نظم المشروع التأمين ضد المسئولية والتأمين ضد الحوادث (الإصابات) ، وهما صورتان خاصتان لكل من النوعين الرئيسيين السابق ذكرهما ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣١٩ - ص ٣٢٠ ) .

(١) وقد جاء فى محضر الجلسة الرابعة والثلاثين من جلسات لجنة القانون المدنى لمجلس الشيوخ : « لما شرعت اللجنة فى بحث الفصل الثالث الخاص بعقد التأمين ، رأى (أحد الأعضاء) حذف هذا الفصل لأن أحكام هذا العقد عرضة لكثرة التغير ، وبحسن أن يستقل بتنظيم هذا العقد قانون خاص . فرد عليه . . قاتلاً إنه يرى تأجيل النظر فى ذلك إلى نهاية المشروع . ووافقت اللجنة على تأجيل بحث الفصل الثالث إلى حين الانتهاء من بحث المشروع » . ثم جاء فى محضر الجلسة الثالثة والخمسين : « بحثت اللجنة المواد المتعلقة بعقد التأمين . واستقرت المواد التى تضمن القواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التى تكون غير قابلة للتغير ، ومن ثم فلا ضرر من أن يتضمنها المشروع » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٤ - ص ٣٢٩ ) .

وهذه النصوص المبثورة هي التي خرج بها التقنين المدني الجديد ، مع وعد سجل في المادة ٧٤٨ مدني بإصدار قوانين خاصة تكميلية ، فيقول هذا النص :  
« الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة »<sup>(١)</sup> .

وقد أعدت الحكومة ( وزارة الاقتصاد ) فعلا مشروع قانون أعيد فيه كثير من النصوص المحذوفة من المشروع التمهيدي ، وقد أخذ هذا المشروع يمتاز مراحل التشريعية<sup>(٢)</sup> . لذلك سنعتبر نصوصه مكملة لنصوص التقنين المدني ، ونوردتها تحت اسم « مشروع الحكومة » .

== وجاء في تقرير اللجنة ما يأتي : « أفرد لعقد التأمين فصل خاص . وقد حددت اللجنة للمشروع غايته بهذا العقد ، ولا سيما بعد أن أصبح التأمين وضعا مألوفاً في نطاق التعامل واتسع نشاط شركات التأمين وتمددت شبابه . إلا أن ناحيتين من نواحي عقد التأمين استرعتا انتباه اللجنة ، ووجهتا وأياها في هذا الشأن . الناحية الأولى أن تنظيم هذا العقد تنظيماً كاملاً ، يواجه جميع تفاصيله وجزئياته وما يتخصص به كل نوع من أنواعه ، أمر يتطلب الإنفاضة على نحو قد يجمل بتناق القسم الخامس بالمقود في الشروع المبروض . والناحية الثانية أن هذا التنظيم لا يزال في صفوفان تطوره ، فهو في حاجة دائمة إلى التنقيح والإضافة ، وإزاء ذلك قد يكون من الأنسب أن تظل تفاصيله بعيدة عن نطاق التقنين . هذا إلى أن من نواحي تنظيم عقد التأمين ما يحسن أن تتناولها لوائح تنفيذية لم يعرف الصياغة بإصدارها بالنسبة إلى التقنيات . ولذلك أقرت اللجنة أن تنق في المشروع القواعد الكلية المنظمة لعقد التأمين ، وأن تخفف ما عداها ، عمل أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل التي تقدمت الإشارة إليها » ( مجموعة الأعمال التصديرية ص ٢٢٠ ) .

وقد حذفت اللجنة جميع النصوص المتعلقة بالتأمين من المسنوية ، ومن بينها النص الذي يجعل الضرر الحق في الرجوع مباشرة على المؤمن ، باعتبار أن كل هذا من « الجزئيات والتفاصيل » !  
(١) تاريخ النص : لم يرد هذا النص في المشروع التمهيدي ، وقد وضع في لجنة المراجعة

لما حذفت هذه اللجنة كثيراً من النصوص التفصيلية التي كان المشروع التمهيدي يتضمنها ، وصار رقم النص ٧٨٠ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٩ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٨ ( مجموعة الأعمال التصديرية ص ٣٢٧ - ص ٣٢٨ ) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنيات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٤ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٨ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي م ١٠٠٧ ( موافق ) .

تقنين الموحيات والمقود الباني لا مقابل .

(٢) وقد جاء في المذكرات لإيضاحية لهذا المشروع : « كالمسار المشروع عند تنقيح القانون ==

وقد عني المشرع المصري « في التأمين للمنفذ الجديد وفي مشروع الحكومة »

عناية خاصة بحماية المؤمن لهم من تصف شركات التأمين ، فأورد نصوصاً كثيرة تحقق هذا الغرض . وإمعاناً منه في هذه الحماية نص في المادة ٧٥٣ مدني كما رأينا على ما يأتي : « يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد »<sup>(١)</sup>. ونصت المادة الثانية من مشروع الحكومة في هذا المعنى أيضاً على ما يأتي : « يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام هذا القانون ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد »<sup>(٢)</sup> . ويتبين من ذلك أن النصوص التي تنظم عقد التأمين ، سواء في التقنين المدني أو في مشروع الحكومة ، تعتبر من النظام العام ، ولكن لمصلحة المؤمن له وحده دون مصلحة المؤمن . ومن ثم يجوز

المدني الحاجة إلى وضع نصوص لعقد التأمين ، تكفل حماية المؤمن لهم من التورط في الالتزام بقود هي بطبيعتها من عقود الإذعان التي لا يتحقق فيها التوازن الاقتصادي بين طرفي العقد ، والتي يصعب على الكثيرين تفهم ما تحويه من عبارات وأوضاع فنية . ولقد كان حظ التأمين من عناية اللجنة التفسيرية لمشروع التشريع التفتيح وافرأ ، إذ خصته بحوالي مائة مادة . ولكن هذه النصوص أعذت بتفصيل تدريجياً ، حتى هبطت في القانون الجديد إلى أقل من الربع . ولقد أثرت اللجنة أن تبقى على المواد التي تضمن التواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التي تكونت غير قابلة للتغيير ، على أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل . وبذلك أصبحت المواد التي تنظم عقد التأمين في القانون المدني الجديد تسماً وعشرين مادة ( المواد من ٧٤٧ إلى ٧٧١ ) . واستناداً إلى نص المادة ٧٤٨ من القانون المدني ، والتي تقضي بأن الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في القانون المذكور تنظمها القوانين الخاصة ، عنت وزارة الاقتصاد بدراسة التشريعات الأجنبية لعقد التأمين ، واستطلاع آراء هيئات التأمين المصرية والأجنبية المختصة . والمشغلين بشؤون التأمين ، وانتهت إلى وضع مشروع القانون المرافق . ولا شك أن الأحكام التي يجوبها المشروع المذكور سوف تمل على توطيد دعام التأمين في الجمهورية العربية المتحدة ، وتنظيمها على أسس من الثقة المتبادلة بين المؤمن والمؤمن له » .

( ١ ) انظر في تاريخ النسخ وفي النصوص المقابلة في التقنينات المدنية العربية الأخرى آتياً بقرة ٥٥٩ في الخامس .

( ٢ ) وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع : « وقد روي ، اتساقاً مع أحكام القانون المدني ، اجبار أحكام هذا المشروع آصرة في مصلحة المؤمن له لا في مصلحة المؤمن ، فهي ترى إلى حماية المؤمن لهم حماية خاصة إلى جانب ما تحققت لهم أحكام قانون هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ . فأوردت المادة الثانية حكم المادة ٧٥٣ من القانون المدني ، والتي تقضي بطلان كل اتفاق يخالف أحكام هذا المشروع إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد » .

الاتفاق على مخالفة هذه النصوص أو على تعديلها إذا كان ذلك في مصلحة المؤمن له ، ولا يجوز الاتفاق على المخالفة أو التعديل إذا كان ذلك في مصلحة المؤمن . وتول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « وأحكام هذا الفصل تعتبر أمرة في مصلحة المؤمن له لا في مصلحة المؤمن ، فالمشروع قد قصد إلى حماية المؤمن لهم حماية خاصة ، تقوم إلى جانب ما يحققه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ ( وهو القانون الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وقد حلت محله تشريعات لاحقة سبق بيانها ) من رقابة على الشروط التى تفرضها شركات التأمين » (١) .

٥٦٧ — مظهر البحث : ونبحث عقد التأمين في باين : الباب الأول في عقد التأمين بوجه عام فتتكم في أركانه وفي آثاره وفي انتهائه ، والباب الثانى في أقسام التأمين فتتكم في التأمين على الأشخاص وفي التأمين من الأضرار .



# الباب الأول

## عقد التأمين بوجه عام

### الفصل الأول

#### أركان عقد التأمين

٥٦٨ — التراضي والمحل والسبب : عقد التأمين ، كسائر العقود ، أركانه التراضي والمحل والسبب . ولا جديد يقال في السبب ، فتقتصر على الركبتين الأولين : التراضي والمحل .

### الفرع الأول

#### التراضي في عقد التأمين

٥٦٩ — مسائل ثلاث : يصدر التراضي من طرفي عقد التأمين . ويتم عقد التأمين صحيحاً من الناحية القانونية بوجود التراضي مع توافر الأهلية والحلول من عيوب الإرادة . على أن عقد التأمين من الناحية العملية يبرم عادة على نحو خاص في مراحل متوالية .  
فهذه مسائل ثلاث : ١ ( طرفا عقد التأمين . ٢ ) كيف يتم عقد التأمين صحيحاً من الناحية القانونية . ٣ ( كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية .

### المبحث الأول

#### طرفا عقد التأمين

٥٧٠ — المؤمن والمؤمن له : طرفا عقد التأمين هما المؤمن أي شركة التأمين في العادة وقد يكون جمعية التأمين التبادلية ، والمؤمن له وهو من

يتعاقد مع الشركة أو الجمعية يؤمن نفسه من خطر معين . على أن كلام من المؤمنين والمؤمن له في حاجة إلى شيء من التفصيل .

٥٧١ - المؤمن - وسطاء التأمين : قدمنا<sup>(١)</sup> أن المؤمن قد يكون جمعية تأمين تبادلية ، يجمع أعضاء الجمعية فيها الأخطار التي يتعرضون لها ويلتزمون بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة إليه منهم في سنة معينة من الاشتراك ( cotisation ) الذي يؤديه كل عضو . ويميز جمعيات التأمين التبادلية هذه ، سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادل ، أنها لاتعمل للربح كما تعمل شركات التأمين المساهمة ، فليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم ويكونون هم المؤمنون والعملاء هم المؤمن لهم ، بل إن أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يؤمن بعضهم بعضاً ، فهم في وقت واحد مؤمنون ومؤمن لهم<sup>(٢)</sup> .

ولكن المؤمن ، في الكثرة الغالبة من الأحوال ، يكون شركة تأمين مساهمة مستقلة كل الاستقلال عن المؤمن لهم<sup>(٣)</sup> ، وهي التي تتعاقد معهم ،

( ١ ) انظر آتفاً فقرة ٥٤٨ .

( ٢ ) ويرتب على ذلك أن المؤمن له في جمعية تبادلية لتأمين ، وقد أصبح مفوضاً في الجمعية ، يجب أن يكون قد أمضى طلب انضمام للجمعية (bulletin d'adhésion) ، ويكون مرفقاً بطلب الانضمام هذا نسخة من نظم الجمعية (statuts de la société mutuelle) (سيان فقرة ٦٥) . والمؤمن له في جمعية تبادلية تكون له إذن صفات ثلاث ، فهو مؤمن له ومؤمن وعضو في الجمعية . وقد تتعارض صفة من هذه الصفات مع صفة أخرى ، من ذلك أنه كمضرب في الجمعية يجب أن يخضع لقرارات الجمعية العامة ، وكؤمن له يملك حقوقاً يستمدحها من وثيقة التأمين ولا يجوز للجمعية العامة المساس بها إلا برضائه (نقض فرنسي ١٦ مايو ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٦ - ١ - ١١٧ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٨ - مجلس الدولة الفرنسي ١٢ يوليو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٠٠٦ - أنسيكاريدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٦) .

( ٣ ) فإذا كان المؤمن شركة مساهمة كما هو الغالب فيما قدمنا ، كان التأمين تجارياً من جانب المؤمن ، بخلاف ما إذا كان المؤمن جمعية تبادلية لتأمين فإن عقد التأمين يكن مدنياً . أما من جانب المؤمن له ، فالأصل في عقد التأمين أن يكون مدنياً ، إلا إذا كان المؤمن له تاجراً قد عقد التأمين لملاجات تجارته فيكون العقد تجارياً وفقاً لمبدأ التبعية ( انظر آتفاً فقرة ٥٤٨ في المالحش ) . استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠ - بيكاروييسون فقرة ١٣٩ ص ٢٢٠ - ص (٢٢١) .

ويكون ذلك عادة عن طريق وسطاء ، وكلاء أو مندوبين أو سمسارة . ذلك أن الوسيط يصبح أن يكون وكيلاً مفوضاً ، أو مندوباً ذا توكيل عام ، أو سمساراً غير مفوض .

فالوكيل المفوض هو أوسع الوسطاء سلطة ، إذ هو مفوض في أن يتعاقد مع المؤمن له نيابة عن شركة التأمين ، ويتم التعاقد مباشرة بينه وبين المؤمن له . ومن كانت له سلطة في إبرام العقد ، جاز له أيضاً أن يمد أجل هذا العقد ، وأن يعمله ، وأن يرجع فيه ، وأن يفسخه<sup>(١)</sup> .

وبلى الوكيل المفوض في السلطة المندوب ذو التوكيل العام . ولهذا الوسيط أن يبرم عقد التأمين مع المؤمن له ، بشرط أن يتقيد بشروط التأمين العامة المألوفة ، فلا يتحرف عنها لا لمصلحة المؤمن له ولا لمصلحة المؤمن<sup>(٢)</sup> .

وبلى الوسيط المتقدي الذكر في السلطة السمسار غير المفوض . وهو على صورتين : ( الصورة الأولى ) تكون فيها سلطة هذا الوسيط غير موضحة الحدود ، فلا يقال من جهة إنه وكيل مفوض أو إنه ذو توكيل عام ، ولا يقال من جهة أخرى إن مهمته مقصورة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن له . وفي هذه الحالة لا تكون للوسيط سلطة في إبرام عقد التأمين مع المؤمن له ،

( ١ ) وقد نصت المادة ١٠٤٤ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه : « إذا كان السمسار مفوضاً في إبرام عقد التأمين ، جاز له أيضاً مد أجل هذه العقود وتعديلها والتدخل فيها وقسماً » . وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٢٥ وص ٣٢٧ في الهامش ) . هذا وقد اقتبس أنصر من المادة ٤٥ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ وأخص بقصد التأمين . وإذا أبرم الوكيل المفوض عقد التأمين وسلم الوثيقة المؤمن له ، فقد أدى بذلك مهمته ( استئناف مخطئ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ١٤ ) .

( ٢ ) وقد نصت المادة ١٠٤٢ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه : « لا يجوز لوكيل المؤمن الذي عقد التأمين بوساطته ، إذا كان توكيله عاماً ، أن يمدل في شروط التأمين العامة ، سواء كان هذا التعديل في مصلحة المؤمن عليه أو في غير مصلحته . ٢ - ولكن هذا الوكيل يعتبر في علاقته مع المؤمن عليه مفوضاً من المؤمن في إبرام التصرفات التي تنطأ عادة من هوامه من الوسطاء ، وفي إبرام التصرفات التي اعتاد إبرامها بتفويض ضمنى من المؤمن » . وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٢٤ - ص ٣٢٥ وص ٣٢٧ في الهامش ) .

سواء بشروط خاصة أو بالشروط المألوفة<sup>(١)</sup> : والذي يبرم العقد مع المؤمن له هو شركة التأمين ذاتها ، فتمضي هذه وثيقة التأمين وتسلمها للوسيط ، وهذا يقوم بدوره بتسليمها للمؤمن له . ولكن يكون لهذا الوسيط سلطات محدودة في شؤون تتعلق عادة بتنفيذ عقد التأمين ، كقبض الأقساط والتعويضات الواجب دفعها ، وتسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن ، وتسلم البيانات التي يجب على المؤمن له أن يقدمها للمؤمن في أثناء قيام العقد<sup>(٢)</sup> . ( والصورة الثانية ) تكون فيها سلطة الوسيط موضحة الحدود ومقصورة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن له . وفي هذه الحالة لا تكون للوسيط بطبيعة الحال سلطة في إبرام عقد التأمين مع المؤمن له ، والذي يبرم العقد هو شركة التأمين ذاتها . وتنحصر مهمة الوسيط في البحث عن مؤمن له ، فإذا وجدته اتخذ الإجراءات اللازمة لجعل شركة التأمين تبرم العقد معه ، فتمضي الشركة وثيقة التأمين وتسلمها للوسيط ، ويسلمها هذا بدوره للمؤمن له . وتنتهي مهمة الوسيط عند ذلك ، فهو مجرد نمسار ، وليس ملزماً لابهتة الشخصية ولا بيهتة ضامناً عن دفع مبلغ التأمين ، ولا تكون الشركة مسئولة عما وعد به من تعديل في شروط التأمين أو من إضافة على هذه الشروط<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ولا يجوز له أن يتعهد المؤمن له بإمكان قبض عقد التأمين في أى وقت ( استئناف مخطوط ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ م ٤٧ ص ٣٦ ) .

( ٢ ) وقد نصت المادة ١٠٤٣ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه « إذا لم تكن سلطة الوسيط في التأمين موضحة الحدود ، فيكون له في هذه الحالة أن يقوم عن المؤمن بالأعمال الآتية : ( أ ) تسلم طلبات التأمين وإخطارات الممول عن التأمين . ( ب ) تسلم البيانات التي يجب على طالب التأمين أن يقدمها أو التي يقدمها من تلقاء نفسه للمؤمن أثناء قيام العقد وعن شؤون متعلقة بهذا العقد بما في ذلك طلبات الفسخ . ( ج ) تسلم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن . ( د ) قبض الأقساط والفوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين » . وقد حذت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بمجريات يحسن أن تظلمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٣٢٥ وص ٣٢٧ في الحامش ) .

وقد قضى بأن الوسيط يكون قد وفى بالتزامه إذا هو سلم المؤمن له وثيقة التأمين مفى عليها من المؤمن ( استئناف مخطوط ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٣٤ ) .

( ٣ ) وقد نصت المادة ١٠٤٦ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه « ١ - إذا كانت مسؤولية نمسار التأمين قاصرة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن عليه ، فتنهى هذه المسؤولية بقبامه بتسليم المؤمن عليه وثيقة التأمين المتعهد بها . ٢ - ولا يكون النمسا ملزماً بيهتة الشخصية =

ومنى كان للوسيط سلطة معينة على النحو الذى تقدم ، وكانت هناك مع ذلك قيود خفية على هذه السلطة فرضتها شركة التأمين على الوسيط ، فإن هذه القيود الخفية لا يعتد بها ، وللمؤمن له إذا كان لا يعلم بها أن يتعاقد مع الوسيط على أساس السلطة الظاهرة دون نظر إلى هذه القيود الخفية ، وليس في ذلك إلا تطبيق لقواعد الوكالة الظاهرة<sup>(١)</sup> .

= ولا يفتى خائفاً عن دفع مبلغ التأمين . ٣ - ولا يكون المؤمن مستولاً عما وعد به السند من تعديل في شروط التأمين العامة التى تتضمنها وثيقة التأمين ، أو من إضافة على هذه الشروط . وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة ، لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة . ( مجموعة الأعمال التحضيرية ، ص ٣٢٥ - ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ في الهامش ) .

( ١ ) وقد نصت المادة ١٠٤٥ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه « لا يجوز أن يمتنع ضد الغير بالتبريد التى تحد من سلطة السمسار المبينة في النصوص السابقة ، إلا إذا كان هذا الغير عالماً بهذه القيود وقت التعاقد ، أو كان جهله بها راجعاً إلى خطأه الجسيم . ويقع باطلاً كل شرط يقضى بغير ذلك » . وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة ، لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة . ( مجموعة الأعمال التحضيرية ، ص ٣٢٥ وص ٣٢٧ في الهامش ) . وقد اقتبس النص من المادة ٤٧ من القانون الألمانى الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والخاص بقصد التأمين .

كذلك لو جاوز الوسيط سلطته الظاهرة أو أدل ببيانات كاذبة ، وكان المؤمن له حسن النية ، كان المؤمن مستولاً ( نقض فرنسى ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٤٩ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المراجع السابق ١٩٣٠ - ٣١٠ - الرباط ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المراجع السابق ١٩٣٨ - ٢٤٥ - باريس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٩ سيرييه ١٩٣٩ - ٢ - ٦١ - أنسيكلوبيدى دالورز ١ لفظ *ass. lov.* فقرة ٧٣ ) . أما إذا كان المؤمن له يعلم أو يستطيع أن يعلم بحقيقة سلطة الوسيط ، فإن المؤمن لا يكون في هذه الحالة مستولاً ( نيم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٤٦ ) .

وإذا لم يكن للمتعاقد من المؤمن أية سلطة أصلاً ، وكان المؤمن له حسن النية ، وقضى الوسيط انقسط ، كان المؤمن مستولاً عن قصيره في ترك الوسيط يتعاقد باسمه ، ووجب عليه رد انقسط المؤمن له ( استئناف مخطط أول يونيو سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢٩٠ ) . وقد قسماً أنه يجوز احتجاز عقد التأمين مبرماً ، طبقاً لقواعد الوكالة الظاهرة .

هذا وقد كان المشروع التمهيدى يشتمل على نص هو المادة ١٠٤٧ من هذا المشروع يجرى على الوجه الآتى : « تختص المحكمة التى تقع في دائرتها مكتب السمسار أو الوسيط بنظر الدعوى المرفوعة له المؤمن إذا كان هذا السمسار أو الوسيط هو الذى أبرم العقد أو توسط في إبرامه ، فإن لم يكن له مكتب فتكون المحكمة المختصة هى التى يقع في دائرتها موطن أو محل إقامة وقت التعاقد » . وهذه المادة مقتبسة من المادة ٤٨ من القانون الألمانى الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وقد حذفت في لجنة المراجعة ، لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة =

### ٥٧٢ - المؤمن له - اجتماع الصفات الثلاث : كان المشروع التمهيدى

يشتمل على نص هو المادة ١٠٣٥ من هذا المشروع ، يجرى على الوجه الآتى :

١ - يقصد بطالب التأمين الشخص الذى يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) الشخص أو الأشخاص الذين يودى إليهم المؤمن ما التزم به فى حالة وقوع الحادث المبين فى عقد التأمين . ٢ - فإذا كان طالب التأمين هو صاحب الحق فى التأمين كان هو المؤمن عليه (اقرأ المستفيد) . وجاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى فى صدد هذا النص ما يأتى . « يميز هذا النص بين طالب التأمين (souscripteur de l'assurance) أو كما يسميه قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ وكذلك قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (preneur de l'assurance) ، والمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) . وليست لهذا التمييز أية أهمية من حيث الإيضاح القانونى إلا فى بعض أنواع التأمين ، كالتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث (الإصابات) التى يكون فيها عادة طالب التأمين والمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) شخصين مختلفين . أما فيما عدا هذه الأنواع فيستعمل اصطلاح « طالب التأمين » أو « المؤمن عليه » (اقرأ المستفيد) للدلالة على الشخص المتعاقد مع المؤمن<sup>(١)</sup> .

والواقع من الأمر أن الطرف الآخر فى عقد التأمين ، وهو المؤمن له ، يجمع عادة ، وبخاصة فى التأمين من الأضرار ، بين صفات ثلاث : (١) فهو أولا الطرف المتعاقد مع المؤمن ، والذى يتحمل بجميع الالتزامات الناشئة من عقد التأمين والمقابلة لالتزامات المؤمن ، ويسمى بهذه الصفة «طالب التأمين»<sup>(٢)</sup> (souscripteur de l'assurance) . (٢) وهو ثانياً الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه ، ويسمى بهذه الصفة «المؤمن له» (assuré) . (٣) وهو ثالثاً

« مجموعة الأعمال التحضيرية » ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ فى الماشى . ولما كان هذا النص يعتبر استثناء من القواعد العامة ، وقد حذف ، فلا يجوز السبل به .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٣٢٢ فى الماشى - وقد حذفت هذه المادة فى لجنة المراجعة » لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٣٢٣ فى الماشى ) . والنص إنما يقرر مصطلحات فى عقد التأمين لا خلاف فيها . (٢) ويمكن تسمية (بالمؤمن) : انظر آنفاً فقرة ٥٤٢ فى الماشى .

الشخص الذى يتقاضى من شركة التأمين مبلغ التأمين المستحق عند وقوع الكارثة المؤمن بها ، ويسمى بهذه الصفة « المستفيد » (bénéficiaire) . ونضرب لذلك مثلاً أن يؤمن شخص على منزله من الحريق . فهذا الشخص هو الذى يتعاقد مع شركة التأمين فيكون هو طالب التأمين ( أو المستأمن ) ، وهو فى الوقت ذاته الشخص المهدد فى منزله بخطر الحريق فيكون هو المؤمن له ، وهو أخيراً الشخص الذى يتقاضى من شركة التأمين مبلغ التأمين إذا احترق منزله فيكون هو المستفيد . فإذا اجتمعت هذه الصفات الثلاث لشخص واحد ، غلبت تسميته بالمؤمن له دون طالب التأمين أو المستفيد ، ويكون للفروض أنه هو فى الوقت ذاته طالب التأمين والمستفيد .

والمؤمن له — على هذا النحو — يتعاقد مع شركة التأمين ، إما أصالة عن نفسه وإما عن طريق نائب عنه . والنائب يكون فى أكثر الأحوال وكيلًا عن المؤمن له ، فتسرى أحكام الوكالة وينصرف أثر عقد التأمين مباشرة إلى المؤمن له دون الوكيل . وقد يكون النائب فضولياً دون توكيل ، فيعقد تأميناً عاجلاً تتوافر فيه شروط الفضالة ، كما إذا أمن أمين النقل على البضاعة التى ينقلها لمصلحة صاحبها ، فعند ذلك ينصرف أثر عقد التأمين إلى صاحب البضاعة ، ويعتبر أنه هو نفسه المؤمن له ، ويلتزم بدفع قسط التأمين ، ويكون هو المستفيد ، فتجتمع فيه الصفات الثلاث . وقد لا تتوافر شروط الفضالة ، ومع ذلك يعقد شخص تأميناً لحساب غيره دون تفويض منه أى دون وكالة ، فإذا أقر الغير هذا التصرف طبقاً للقواعد المقررة فى عقد الوكالة أصبح هذا الإقرار اللاحق بمثابة التوكيل السابق ، وانقلب الشخص الذى عقد التأمين وكيلًا عن هذا الغير الذى ينصرف إليه أثر التأمين ، وتجتمع فيه الصفات الثلاث . وقد عرضت النقرة الأولى من المادة ٤ من مشروع الحكومة لفرضين من هذه الفروض الثلاثة<sup>(١)</sup> ، فرض الوكالة وفرض الإقرار اللاحق ، فنصت على أنه « يجوز أن يعقد التأمين لحساب شخص معين ، بناء على تفويض منه أو دون تفويض . فإذا تم التأمين بغير تفويض ، أفاد منه إذا أجازته ، حتى ولو بعد تحقق الخطر المؤمن منه . فإذا لم يجره ، خلال ثلاث سنوات

( ١ ) انظر فى هذه الفروض الثلاثة بيكار وبيسون نقرة ٤٥ ص ٧٤ — ص ٧٥ .

من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما أقرب تاريخاً ، أصبحت الأقساط المؤداة حقاً خالصاً للمؤمن<sup>(١)</sup> . والنص ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة ، فيما عدا ميعاد الثلاث السنوات المحدد للإقرار اللاحق وفيما عدا صيرورة الأقساط المؤداة حقاً خالصاً للمؤمن . فإذا أقر الغير التأمين المقنود لصالحه ، حتى بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، انصرف أثر عقد التأمين إليه من وقت إبرامه لا من وقت الإقرار ، إذ أن للإقرار أثراً رجعياً . ويتيح للغير في هذه الحالة أن يقبض مبلغ التأمين من الشركة ، ويكون هو الملتزم بالأقساط فرداً لمن عقد التأمين إذا كان هذا قد دفعها ، أو يدفعها لشركة التأمين إذا كانت لم تدفع . ويبقى حقه في الإقرار قائماً ، ولا يسقط بثلاث سنوات ، ولكن يجوز لشركة التأمين أن تدعوه للإقرار في مدة معقولة تعينها له . فإذا لم يقر عقد التأمين في خلال هذه المدة اعتبر رافضاً لعقد التأمين ، ورجعت شركة التأمين على من تعاقد معها طبقاً للقواعد المقررة في عقد الوكالة ، وقد يقضى لها بالأقساط المؤداة على سبيل التعويض .

( ١ ) وقد نقل هذا النص من المادة ١/١٠٤٠ من المشروع التمهيدي وكانت تجري على الوجه الآتي : « يجوز أن يقدّم شخص تأليفاً لحساب غيره بناء على تفويض من هذا الغير أو دون تفويض منه ، فإذا تم التأمين بلا تفويض فيستفيد الغير من هذا التأمين ولو لم يجره إلا بعد وقوع الحادث المؤمن ضده ، فإذا لم تصدر منه إجازة أصبحت الأقساط المدفوعة حقاً خالصاً للمؤمن . وقد حلفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٤ و ص ٣٢٧ في الهامش ) .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « وقد تناولت المادة الرابعة موضوع التأمين لحساب الغير ، فقضت بأن يجوز أن يتم التأمين لحساب شخص معين بناء على تفويض ، وفي هذه الحالة يكون المفوض مجرد نائب عن صاحب الشأن في إجراء التأمين ، ويعتبر الأخير هو المؤمن له الذي يلتزم بدفع الأقساط وله وحده في حالة وقوع الخطر مطالبة المؤمن بمبلغ التأمين . كما أحازت المادة المذكورة أن يكون التأمين لحساب شخص معين دون تفويض ، بشرط إجازة صاحب الشأن في أي وقت حتى بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، فإذا لم يجره خلال ثلاث سنوات من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما أقرب تاريخاً ، أصبحت الأقساط حقاً خالصاً للمؤمن . وقد روعي في ذلك أن المستفيد لا يعلم بالتأمين إلا بعد تحقق الخطر . ومن ثمّ يتعين حساب مدة الثلاث السنوات من تاريخ العلم بالتأمين » .

وقد نصت المادة ١/٩٦٦ من قنن الموجدات والمقنود الثاني على أنه « يجوز عقد الضمان بمقتضى وكالة عامة أو خاصة أو بلا وكالة لمصلحة شخص معين . وفي هذه الحالة يستفيد من الضمان الشخص الذي عقد لمصلحته ، وإن لم يوافق عليه إلا بعد وقوع الحادث » . وانظر أيضاً في نفس المعنى المادة ١/٩٦٦ من قانون التأمين القرضي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .



### ٥٧٣ - المؤمن له - قسوة الصفات الموت على استعصاف تخفيض :

ولذا كان يظن أن تجتمع الصفات الثلاث في شخص المؤمن له في التأمين من الأضرار ، فقد يقع في هذا التأمين ، ويقع كثيراً في التأمين على الأشخاص ، أن تتفرق هذه الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين .

فيجوز أن يكون طالب التأمين والمؤمن له شخصاً واحداً ، ويكون المستفيد شخصاً آخر . ويقع هذا كثيراً في التأمين على الحياة ، عندما يؤمن شخص على حياته لمصلحة ورثته مثلاً . فيكون هذا الشخص هو طالب التأمين لأنه هو الذي يتعاقد مع شركة التأمين ويلتزم بدفع الأقساط (١) . ويكون في الوقت ذاته هو المؤمن له لأنه آمن على حياته هو . أما المستفيد فهم الورثة ، وقد اشترط المؤمن له لمصلحتهم فتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير .

ويجوز أيضاً أن يكون طالب التأمين والمستفيد شخصاً واحداً ، ويكون المؤمن له شخصاً آخر . ويقع ذلك إذا آمن شخص على حياة مدينه مثلاً ، فإذا مات المدين قبل سداد الدين تقاضي الدائن مبلغ التأمين من الشركة . فهنا يكون الدائن هو طالب التأمين لأنه هو الذي يتعاقد مع الشركة والتزم بدفع الأقساط ، ويكون في الوقت ذاته هو المستفيد لأنه هو الذي يتقاضى مبلغ التأمين إذا مات المدين . أما المؤمن له فهو المدين ، لأن حياته هي التي أمن عليها الدائن .

ويجوز كذلك أن يكون المؤمن له والمستفيد شخصاً واحداً ، ويكون طالب التأمين شخصاً آخر . ويقع ذلك في التأمين لحساب ذي المصلحة أو لحساب من يثبت له الحق فيه (assurance pour compte de qui il appartiendra) . مثل ذلك أن يؤمن شخص من المسئولين عن حوادث السيارات لحساب أى سائق يقود سيارته . فهنا يكون صاحب السيارة هو طالب التأمين ، لأنه هو الذى يتعاقد مع شركة التأمين ويلتزم بدفع الأقساط . ويكون السائق الذى يقود السيارة هو المؤمن له والمستفيد في وقت واحد ، لأن التأمين معقود على خطر

(١) ويجوز في هذا الفرض أيضاً ، وفي كل الفروض الأخرى التي تتفرق فيها الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين ، أن يتعاقد طالب التأمين بوكيل عنه أو بفضول ، أو بقر تعاقد الغير عنه دون توكيل .

يهدده وهو مسؤولته عن حوادث السيارة ومن ثم يكون مؤمناً له ، ولأنه هو الذى يتقاضى مبلغ التأمين إذا تحققت مسؤوليته ومن ثم يكون مستفيداً . وفى هذا القرض ، كما هو الأمر فى القرض الأول ، يكون طالب التأمين قد اشترط لمصلحة المستفيد ، فتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير (١) .

ويمكن أيضاً تصور أن تفرق الصفات الثلاثة على أشخاص ثلاثة مختلفين ، فيكون طالب التأمين غير المؤمن له ، ويكون كلاهما غير المستفيد . ويتحقق ذلك إذا أمن شخص على حياة غيره لمصلحة شخص ثالث ، كما إذا عفى شخص بتدبير حياة شقيقة له يعولها أب متقدم فى السن ، فيؤمن على حياة الأب لمصلحة شقيقته ، حتى إذا مات الأب أمكن الشقيقة أن تتقاضى مبلغ التأمين تستعين به فى تدبير معاشها . وفى هذا القرض يكون هذا الشخص هو طالب التأمين ، لأنه هو الذى يتعاقد مع الشركة ويلتزم ببلغ الأقساط . ويكون الأب هو المؤمن له ، لأن حياته هى المؤمن عليها . وتكون الشقيقة هى المستفيدة ، لأنها هى التى تتقاضى مبلغ التأمين عند موت أبها .

## المبحث الثانى

### كيف يتم عقد التأمين صحيحاً من الناحية القانونية

٥٧٤ — وجود التراضى : لو وقفنا عند نصوص التقنين المدنى فى عقد التأمين ، لما كان هناك شك فى أن عقد التأمين هو عقد رضائى ، يعتقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول . ذلك أن هذه النصوص لم تشترط أى شكل خاص فى انعقاده ، والأصل فى العقود الرضائية ، لما لم يشترط القانون أو المتعاقدان شكلاً خاصاً كان العقد رضائياً يعتقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول (٢) .

( ١ ) انظر فى هذا القرض المادة ٢/٤ من مشروع الحكومة . والمادة ١٠٤٠ من المشروع النهيى ، والمادة ٢/٩٩١ و ٣ من تقنين الموجبات والعقود البنائى ، والمادة ٢/٦ و ٣ و ٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولى سنة ١٩٣٠ — وانظر فى تفصيل التأمين لحساب فى المصلحة أو لحساب من يثبت له الحق فيه ما عيل لفقرة ٧٧٠ وما بعدها .

( ٢ ) انظر أيضاً لفقرة ٥٥٩ — محمد على حرفة ص ١٠٣ — محمد كامل مرسى لفقرة ٤٧ ولفقرة ٤٩ — عبد المنعم البداوى لفقرة ٧٩ فقرة ٨٩ — محمود جمال الدين ذكر لفقرة ٤٣ — محمد =

فإذا تم التراضي بين طرفي عقد التأمين ، وهما الطرفان اللذان سبق تفصيل الكلام فيما ، فقد تم عقد التأمين<sup>(١)</sup> دون حاجة لأي إجراء آخر ، وإن كانت العادة قد جرت بأن عقد التأمين لا يثبت إلا بوثيقة التأمين مضمّنة من الشركة على النحو الذي ستفصله فيما يلي .

ويقع كثيراً أن يعلق الطرفان تمام عقد التأمين على إمضاء وثيقة التأمين من كل من الطرفين<sup>(٢)</sup> ، بل وعلى دفع القسط الأول من أقساط التأمين أيضاً . ففي هذه الحالة لا يتم عقد التأمين إلا بإمضاء وثيقته من المؤمن والمؤمن له وبدفع القسط الأول ، ويكون عقد التأمين حينئذ بموجب هذا الاتفاق عقداً شكلياً لأنه لا يتم إلا بإمضاء وثيقة التأمين ، وعقداً حقيقياً كذلك لأنه لا يتم إلا بدفع القسط الأول<sup>(٣)</sup> . وقد يعلق على إمضاء وثيقة التأمين ودفع القسط الأول ، لانتمام العقد ، بل نفاذه . فيتم عقد التأمين في هذه الحالة بمجرد توافقي الإيجاب والقبول ، ولكنه لا يعتبر نافذاً ، فلا تتحمل شركة التأمين

= واصلت في التأمين من المشوبة ص ٢٣٥ - استئناف مخطط ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٥٦ - ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٣٩٩ - وسرى فيما يلي أن عقد التأمين في مشروع الحكومة أصبح عقداً شكلياً ( انظر فقرة ٥٩٠ ) .

وعقد التأمين في قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، وهو القانون الذي اتخذه المشرع المصري كثيراً من نصوصه ، هو أيضاً عقد رضائي ، ووثيقة التأمين (police) لا تشترط إلا في الإلثبات (بيكاروبيسون فقرة ٤٦ - بلانفول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٥٧ - نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨ - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ١٤٤ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٢٣٣ - باريس ١٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٤٤ ) .

( ١ ) انظر في التوحيد بعقد التأمين : ليون ١٦ يناير سنة ١٩٣٠ سيريه ١٩٣٠ - ٢ -

١٩ .

( ٢ ) وقد نفى بأن الكتابة وإن كانت ليست شرطاً لازماً لعقد التأمين ، إلا أن الأصل هو أن ارتباط الطرفين كل منهما نحو الآخر لا يوجد إلا عند التوقيع على وثيقة التأمين ، إذ هذا هو العرف الثابت الذي جرت عليه الشركات ( البطالدين ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ الحامدة ٢٨ رقم ٦٠ ص ١٤١ ) .

( ٣ ) بيكاروبيسون فقرة ٥٠ ص ٨٢ - عبد المنعم البدرلي فقرة ٩٨ ص ١٣٢ . وإذا اشترط ألا يتم العقد إلا إذا أمضى الوثيقة كل من المؤمن والمؤمن له ، جاز للمؤمن له ، إذا أمضى المؤمن وحده الوثيقة ، أن يعمل من العقد .

الخطر المؤمن منه ، إلا من وقت إمضاء وثيقة التأمين ودفع المؤمن له القسط الأول . وسنعود إلى هاتين المسألتين فيما يلي <sup>(١)</sup> .

٥٧٥ - صم: التراضى - الأهلية : لما كان المؤمن هو شركة مساهمة أو جمعية تأمين تبادلية ، فلا محل للكلام في الأهلية بالنسبة إليه ، والكلام في الأهلية إنما يكون بالنسبة إلى المؤمن له .

ولما كان عقد التأمين يمكن اعتباره من عقود الإدارة-actes d'administration ، فالأهلية التي يجب أن تتوفر في المؤمن له هي أهلية الإدارة <sup>(٢)</sup> ، ومن ثم يجوز للبالغ الرشيد أن يبرم عقد التأمين ، كما يجوز ذلك أيضاً للقاصر أو المجهور عليه إذا كان مأذوناً له في إدارة أمواله . أما القاصر أو المجهور عليه غير المأذون له في الإدارة ، فهو غير أهل للإبرام عقد التأمين ، وإذا فعل كان العقد قابلاً للإبطال لمصلحته <sup>(٣)</sup> ، إلا إذا أجاز له وليه أو أجازته هو بعد بلوغ سن الرشد أو بعد الإذن له في إدارة أمواله .

ويجوز للولي أو الوصي أو الوكيل وكالة عامة أن يبرم عقد التأمين لحسابه مجهوره أو موكله ، لأنه يملك حق الإدارة وعقد التأمين كما قلنا هو من عقود الإدارة <sup>(٤)</sup> .

٥٧٦ - صم: التراضى - صوب الإرادة : وتسرى على عقد التأمين النظرية العامة في صوب الإرادة <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر فقرة ٥٩٠ - فقرة ٥٩١ .

(٢) بيكاروبيسون المطول ١ فقرة ١١٢ - بيكاروبيسون فقرة ٤٧ - بلانول وديور وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ - سيبان فقرة ٥٩ - جويران ٢ فقرة ١٣٨٠ (٥) ص ٧٢٥ - محمد علي عرفة ص ١٠٤ - عبد المنعم البراوي فقرة ١٠٩ - عبد الحى حجازي فقرة ١٤٩ .

(٣) محمد علي عرفة ص ١٠٤ - ص ١٠٥ - محمد كامل مرسى فقرة ٥٣ - عبد المنعم البراوي فقرة ١٠٩ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٤٤ .

(٤) فيجوز للوكيل وكالة عامة في إدارة عقار أن يؤمن على هذا العقار (بيكاروبيسون المطول ١ فقرة ١١٤ - بلانول وديور وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ ص ٦٤٤ - أنسكلوبيه دافوز ١ فقرة Ass. Ter. ٦٩ - محمد علي عرفة ص ١٠٥ - السين ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ Argus ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤) .

(٥) بيكاروبيسون فقرة ٤٧ - سيبان فقرة ٥٩ .

وقل أن يشوب إرادة المؤمن له إكراه أو تدليس ، فهو يتعاقده عادة مع شركة التأمين طامعاً مختاراً ، ولا يتعرض لتدليس من جانب الشركة بقدر ما يتعرض لشروط تصفية تفرضها عليه ، وقد عالج المشرع هذه المسألة فأبطل الشروط التصفية كما سيجيء . وإنما قد يقع المؤمن له في غلط جوهرى ، فيكون عقد التأمين قابلاً للإبطال لمصلحته . وقد قضت محكمة الاستئناف المختلة بإبطال عقد تأمين بسبب وقوع المؤمن له في غلط جوهرى ، فقد كان مرتباً رهن حيازة للسيارة التى أمن عليها ، وكان يجهل ورود شرط بوثيقة التأمين يقضى بأن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة المؤمن عليها وإلا أعفيت الشركة من المسؤولية ، ولما لم يكن المالك الوحيد للسيارة بل هو دائن مرتين ، فقد تمسكت الشركة بالشرط وتمسك هو بالغلط ، فقضت المحكمة بإبطال عقد التأمين وألزمت الشركة برد الأقساط التى قبضتها<sup>(١)</sup> .

أما المؤمن فكثيراً ما يقع في غلط جوهرى ، إذا كتم المؤمن له أمراً أو أعطى بياناً غير صحيح دون أن يقوم الدليل على سوء نيته . فعند ذلك يقع المؤمن في غلط جوهرى ، إذا كان من شأن هذا الكتمان أو إعطاء البيان غير الصحيح أن يدمجه إلى التعاقد<sup>(٢)</sup> . وسرى أن هناك أحكاماً خاصة بقصد التأمين تعدل من أحكام النظرية العامة للغلط ، وستعرض لها عند الكلام في التزام المؤمن له بتقديم البيانات المطلوبة منه وبترتيب الظروف المعلومة له<sup>(٣)</sup> .

(١) استئناف غخط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٤٤ . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بإبطال عقد التأمين للغلط ، بعد أن تبين أن المؤمن له في عقد تأمين من الصقيع كان يجهل وقت أن تعاقد مع شركة التأمين أن والدته المتوفاة كانت قد سبقت إلى اتخاذ هذا الاحتياط بوثيقة لا تزال سارية المفعول ( نقض فرنسى ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٧٢٢ - سيريه ١٩٣٣ - ١ - ٣١ ) . ويؤخذ على هذا الحكم - كما ذهب الأستاذان بيكار وبيسون - أن المحكمة لم تستظهر أن الغلط كان مشتركاً بين الطرفين (بيكار وبيسون المجلد ١ ص ٢١٩ هامش ٥ - بيكار وبيسون فقرة ٤٧ ص ٧٨ - وقارن عمله على مره ص ١٠٦ هامش ١) .

(٢) وقد قضى بأن شخصية المؤمن له في التأمين من الحريق ذات اعتبار ، فإذا كتم المؤمن له شخصيته جاز للؤمن عليه وقوع في غلط أن يطلب إبطال العقد ( استئناف غخط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ ) .

(٣) انظر ما على فقرة ٦١٢ وما بعدها . ولكن هذه الأحكام الخاصة لا تمنع من تطبيق الأحكام العامة في الغلط الجوهري ( نقض فرنسى ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٣ - ٢٣٥ - باريس ٤ أبريل سنة ١٩٣٨ المراجع السابق ١٩٣٩ - ٧١٣ - ريم ١٩٠٣ =

## المبحث الثالث

### كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية

٥٧٧ - المراحل الخمسة في إبرام عقد التأمين : يمر إبرام عقد التأمين في العمل على مراحل متوالية . فيبدأ المؤمن له بتقديم طلب التأمين ( proposition d'assurance ) . ويقع كثيراً ، وإن لم يكن ذلك دائماً ، أن يتفق الطرفان اتفاقاً مؤقتاً ، انتظاراً للاتفاق النهائي ، وذلك بأن يرسل المؤمن للمؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة ( note de couverture ) . ثم يتم الاتفاق النهائي بإمضاء وثيقة التأمين ( police d'assurance ) . وقد يقع بعد ذلك ، وهو مجرد احتمال قد لا يتحقق ، أن يمسد الطرفان إلى إجراء إضافة أو تعديل في عقد التأمين الأصلي ، ويثبتان ذلك في ملحق لوثيقة التأمين ( avenant ) .

فهذه مراحل أربع <sup>(١)</sup> تتوالى على الترتيب الآتي : (١) طلب التأمين (٢) مذكرة التغطية المؤقتة (٣) وثيقة التأمين (٤) ملحق وثيقة التأمين .

#### § ١ - طلب التأمين

(proposition d'assurance)

٥٧٨ - صيغ طلب التأمين : الذي يقع غالباً أن طالب التأمين لا يسمى بنفسه إلى المؤمن ، بل إن الوسيط هو الذي يسمى إلى طالب التأمين

= أكتوبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧-٣٧٦ - أنجي ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٤٣ : غلط متعلق بتسوية لكافة ) ، وفي التدليس والإكراه ( نقض فرنسي ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٣٢ ) . وانظر بلافيل وريير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ ص ٦٤٤ .

وقد قضى بإبطال عقد التأمين لتدليس ، أو على الأقل لغلط ، إذا أبرم العقد بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، وكان المؤمن يجهل ذلك ويعلمه المؤمن له ( بواتيه أولي فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٧ - ٤٦٨ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ann. Ter. فقرة ١٦ ) .

(١) اثنتان منهما ، هما مذكرة التغطية والملحق ، ليستا حتميتين .

ويحتمل على إبرام العقد ، بعد أن يصره بجزايا التأمين ، ويتنوع التأمين الذي يتناوبه ، ويغير الشروط التي يستطيع الحصول عليها<sup>(١)</sup> . فإذا ما استقر رأى الطالب على أن يفتى في هذا الطريق ، قدم له الوسيط طلباً مطبوعاً أعده المؤمن من قبل<sup>(٢)</sup> . وهذا الطلب يشتمل على البيانات اللازمة التي يرم على أساسها عقد التأمين ، وبخاصة الخطر المطلوب التأمين منه وجميع الظروف التي تحيط بهذا الخطر ، ومبلغ التأمين الذي يتعهد المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر ، ومقدار الأقساط الواجب دفعها ، ومواعيد الدفع ، وغير ذلك من البيانات التي يطلبها المؤمن لتكون أمامه عندما ينظر في إجابة هذا الطلب . فيملأ طالب التأمين الطلب للطبوع ، بأن يكتب فيه البيانات المطلوبة ، ثم يحضيه ويسلمه للوسيط ، ويرسله هذا إلى المؤمن . وفي بعض الأحيان يقتصر طلب التأمين ، مع اشتاله على بيان الخطر المطلوب التأمين منه والظروف المحيطة بهذا الخطر ، على الإجابة على مجموع من الأسئلة (questionnaire)<sup>(٣)</sup>

(١) وفي التأمين من الأخطار الكبيرة جرت عادة بأن يلجأ طالب التأمين إلى وساطة سمسار من سمارة التأمين (courtiers d'assurance) ، يكون وكيلاً عنه لا من المؤمن ( انظر Billand في مهنة سمسار التأمين البري سنة ١٩٣٧ - Orzyboewski في المبادئ المتعلقة بسمرة التأمين البري سنة ١٩٣٨ ) . وقد يصبح السمسار وكيلاً عن المؤمن في قبض أقساط التأمين ، إذا أعطاه المؤمن مخالصة بهذه الأقساط لقبضها من المؤمن له (جريتويل ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٧١٥ - باريس ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٧١ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٥ ص ٦٤٥ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٤٦ ص ٩١ ) . أما إذا كان السمسار غير مفوض من المؤمن في قبض قسط التأمين ، وقبضه السمسار من المؤمن له ، فإن هذا القبض لا يصح به حل المؤمن ، ويكون السمسار مسئولاً أمام موكله المؤمن له ( باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٥٧٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٥ ) .

(٢) وإذا كان المؤمن جمة تبادلية ، كان هذا الطلب قائمة انضمام (bulletin d'adhésion) إلى الجمعية ، بعد أن يكون طالب التأمين قد تلقى نسخة من نظامها (statuts) (بيكاروبيسون فقرة ٤٨ ص ٧٩) .

(٣) ويراد بذلك أن يجب طالب التأمين على هذه الأسئلة حتى يتبين المؤمن من هذه الإجابة طبيعة الخطر المطلوب التأمين منه . وجميع الظروف المحيطة بهذا الخطر ، فيقرر ما إذا كان في وسعه أن يقبل التأمين منه . وإذا رد على طالب التأمين بالموافقة حين له في الوقت ذاته مقدار القسط الواجب دفعه (سيبان فقرة ٦٢ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٩) . وليس =

تقل المؤمن ، وبعد أن يلقى طالب التأمين الرد من المؤمن بالموافقة على التأمين متضمناً مقدار القسط المطلوب منه دفعه ، يتقدم بإيجاب بات يطلب فيه إبرام العقد .

**٥٧٩ طلب التأمين غير ملزم للمؤمن ولا المؤمن له :** وتقول الفقرة الأولى من المادة ٣ من مشروع الحكومة في صدرها : « لا يكون طلب التأمين ملزماً للمؤمن ولا للمؤمن له إلا بعد إتمام العقد » <sup>(١)</sup> . وليس هذا النص إلا تطبيقاً للقواعد العامة .

فمن ناحية المؤمن ، لا يمكن القول بأن طلب التأمين يلزمه . ذلك أن المؤمن لم يصدر منه إيجاب حتى يجوز القول بأن طلب التأمين يعتبر قبولاً لهذا الإيجاب فيلزم المؤمن . فهو وإن كان يمارس مهنة التأمين وعلى استعداد بحكم مهنته لأن يبرم عقود التأمين ، إلا أنه لا يصبح القول بأن مجرد تسليمه لطالب التأمين طلباً يعد من جهته إيجاباً . وإنما هو يطلب البيانات اللازمة التي يستطيع أن ضوئها أن يبت فيها إذا كان يقبل إبرام العقد . ومن ثم يكون حرّاً ، بعد وصول طلب التأمين إليه ممضئ من طالب التأمين ، في أن يقبل التعاقد وفي أن يرفضه . وإذا رفض التعاقد ، لم يكن ملزماً بشيء نحو طالب التأمين ، فلا يطالب ببيان أسباب هذا الرفض ، ولا بتبليغه الرفض لطالب التأمين في مدة معينة ، ما لم يكن هناك اتفاق على ذلك <sup>(٢)</sup> .

« الطلب في هذه الحالة يطلب معلومات أو أسئلة (demande ou renseignements ou questionnaire) بخلاف الإيجاب البات فيسبب طلب التأمين (proposition d'assurance) . » (١) وقد تقل هذا النص من صدر الفقرة الأولى لقاعدة ١٠٤٨ من المشروع النهائي . وقد حلف نص المشروع النهائي في لجنة المراجعة لتلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة (بمجموعة الأمان التفسيرية » ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ في الملحق) .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « وبين المشروع في مادته الثالثة الأثر القانوني لطلب التأمين ، فنص على أن توقيع طالب التأمين على الطلب المقدم له لا يترتب عليه أي التزام قانوني ، سواء بالنسبة إلى المؤمن له أو المؤمن . ولا يعتبر طلب التأمين إلا مجرد عرض تمهيدى يكون من حق مقدمه أن يبدل عنه في أي وقت يشاء ، كما يكون للمؤمن مطلق الحرية في إجابته أو رفضه دون أن يطالب بتسبب هذا الرفض أو حتى بتبليغه المؤمن له خلال مدة معينة » .

(٢) بيكار وبيستون المطبوع ١٢٢ ص ٢٨٨ - محمد علي عرق ص ١٠٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٦١ مكررة - عبد المنعم البدر الولى فقرة ٩٧ ص ١٢٩ . هذا ويوجب تفتين -



ومن ناحية طالب التأمين ، لا يكون طلب التأمين ملزماً له هو أيضاً .  
 ذلك أن الطلب إذا كان مجرد استسلام من جانب المؤمن له عن مقدار القسط  
 الذي يقدره المؤمن لإبرام عقد التأمين ، فليس ذلك بإيجاب بات . ولطالب  
 التأمين ، بعد وصول رد المؤمن ، أن يمتنع في التعاقد أو أن يعدل عنه ،  
 وإذا عدل لم يكن ملزماً بشيء نحو المؤمن . وحتى لو كان طلب التأمين إيجاباً  
 باتاً ، فقد جرت العادة بأن هذا الإيجاب يجوز الرجوع فيه ما دام المؤمن لم  
 يصدر منه قبول ، فهو لإيجاب بات غير ملزم . صحيح أن المادة ٩٣ مدني  
 تنص على أنه : « إذا عين ميعاد للقبول ، التزم الموجب بالبقاء على إيجابه  
 إلى أن ينتهي هذا الميعاد . ٢ - وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من  
 طبيعة المعاملة . » ولكن استخلاص ميعاد هنا من ظروف الحال لو من  
 طبيعة المعاملة يتعارض مع ما جرى به العرف في إبرام عقود التأمين من أن طالب  
 التأمين يحق له الرجوع في إيجابه ، ومن ثم يكون طلب التأمين ، حتى لو اعتبر  
 إيجاباً باتاً ، غير ملزم لطالب التأمين<sup>(١)</sup> . فيجوز لهذا الأخير الرجوع فيه في أي  
 وقت ، إلى أن يصدر قبول من المؤمن . فإذا رجع فيه ، لم يكن ملزماً بشيء  
 لا نحو المؤمن ولا نحو الوسيط .

الموجبات والقواعد البتة على المؤمن أن يبلغ طالب التأمين رده بالقبول أو بالرفض في خلال  
 خمسة عشر يوماً ، فقد نصت المادة ٩٨٤ من هذا القانون على ما يأتي : « على التأمين أن يبلغ  
 إلى المؤمن ، أو أي شخص يبرز وكالة له ، على وصول الطلب المتقدم له لأجل عقد ضمان  
 جديد أو تجديد عقد ضمان سابق . وعليه أيضاً أن يبلغ المؤمن جوابه الإيجابي أو السلبي على  
 ذلك الطلب في خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر . وإذا خالف التأمين أحكام هذه المادة ، جاز  
 الحكم عليه بأداء بدل التسلل والضرر للمؤمن ، إذا أثبت وقوع الضرر عليه بسبب هذه المخالفة .  
 (١) انظر عكس ذلك وأن الإيجاب يلتزم الصادر من طالب التأمين ملزم له ، فلا يجوز  
 له الرجوع فيه : محمد علي عرفة ص ١٠٨ - ص ١٠٩ - محمد كامل مرسى ، فقرة ٧٣ - محمود  
 جمال الدين زكي ، فقرة ٤٦ ص ٩٣ - ٩٤ - قانون عهد المنتم البرلوي فقرة ٩٥ - فقرة ٩٦ -  
 استئناف مخطط ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ١٨ .

وغنى عن البيان أن طالب التأمين إذا حدد مدة معينة التزم بالبقاء فيها على إيجابه حتى يصل  
 إليه رد المؤمن ، لم يجز له الرجوع في الإيجاب طول هذه المدة . وقد نصت المادة الأولى من قانون  
 التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ بأن طالب التأمين يبت ملزماً بالبقاء على إيجابه  
 مدة أربعة عشر يوماً إلا إذا حدد ميعاداً أقصر ، أو مدة أربعة أسابيع إذا كان التأمين يقتضي كسفاً  
 طبعاً . ويحصل من إيجابه إذا لم يصله القبول قبل انتهاء الميعاد .

٥٨٠ - أهمية طلب التأمين : على أن لطلب التأمين ، بالرغم من أنه غير ملزم لا للمؤمن ولا لالمطالب التأمين ، أهمية كبيرة . فهو على كل حال إيجاب بات ، أو هو في القليل استعلاء عن مقدار القسط موجه للمؤمن ويشتمل في الوقت ذاته على بيان الخطر المطلوب التأمين منه والظروف المحيطة بهذا الخطر<sup>(١)</sup> . ففي حالة قبول المؤمن للطلب حيث يتم بقبوله عقد التأمين ، يرجع إلى هذا الطلب فيما يتعلق بالخطر المؤمن منه ، وكل بيان يكون المؤمن له قد أدلى به في طلب التأمين يحسب عليه ويكون مأخوذاً به<sup>(٢)</sup> .

### § ٢ - مذكرة التغطية المؤقتة

(note de couverture)

٥٨١ - اتخاذ المؤمن قراراً بشأنه طلب التأمين : ويجب أن يصل طلب التأمين إلى مرحلة الإيجاب البات ، حتى ينظر فيه المؤمن ليتخذ قراراً بشأنه . فهو إما أن يكون منذ البداية إيجاباً باتاً ، أو يتحول من طلب معلومات من المؤمن إلى إيجاب بات<sup>(٣)</sup> . وفي الحالتين يجب أن يشتمل على جميع عناصر العقد - الخطر المؤمن منه والقسط ومبلغ التأمين - وعلى جميع الشروط العامة والخاصة التي ستدرج بعد ذلك في وثيقة التأمين .

فلذا ما وصل طلب التأمين إلى هذه المرحلة ، نظر المؤمن فيه لقبوله أو لرفضه . فإذا رفضه ، لم يكن ملزماً بشيء نحو طالب التأمين كما سبق القول<sup>(٤)</sup> . أما إذا لم يرفضه ، فقد يستغرق النظر في قبوله بعد ذلك وقتاً غير قصير ، بل قد يقبل المؤمن الطلب ومع ذلك يمضي وقت قبل تحرير وثيقة التأمين وإعدادها للتوقيع ثم إرسالها بعد توقيعها إلى طالب التأمين . ففي الحالتين لا يكون طالب التأمين ، طول الوقت الذي يمضي دون أن يصله قبول المؤمن ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٨ .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٤٨ ص ٨٠ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨١ - محمد علي عرفة ص ١١٠ عبد النعم البدراوي فقرة ٩٤ ص ١٢٥ - استئناف مخطوط ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ م ٥٥ ص ١٨ (أبواب الحكم) - نقص قرطبي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٢ سيرة ١٩٠٤ - ١ - ٨٥ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧٨ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٥٧٩ .

قد أمّن نفسه من الخطر الذي يهدده ، فإذا ما تحقق الخطر في أثناء هذا الوقت لم يستطع الرجوع بشيء على المؤمن وتحمل الخطر وحده . لذلك جرت العادة بأن يفتى طالب التأمين مع المؤمن على تغطيته مؤقتاً وتأمينه من الخطر في الفترة التي تمضي قبل أن يتسلم وثيقة التأمين النهائية ، وذلك عن طريق مذكرة تغطية مؤقتة يحضنها المؤمن .

٥٨٢ - حالته لمذكرة التغطية المؤقتة : ويتبين مما تقدم أن هناك حالتين للمذكرة التغطية المؤقتة . الحالة الأولى أن يكون المؤمن قد قبل طلب التأمين ، وأمضى في الوقت ذاته المذكرة المؤقتة لتغطية طالب التأمين طول الوقت الذي يستغرقه تحرير وثيقة التأمين وإعدادها للتوقيع ثم إرسالها لطالب التأمين . والحالة الثانية أن يكون المؤمن لم يبت بعد في طلب التأمين ، فيحضى المذكرة المؤقتة لتغطية طالب التأمين طول الوقت الذي يحتاج إليه لفحص الطلب والبت فيه بالقبول أو بالرفض .

٥٨٣ - المادة الأولى لمذكرة التغطية المؤقتة : وقد عرضت لهذه الحالة الفقرة الثانية من المادة ٣ من مشروع الحكومة ، إذ تقول : « على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا سلم المؤمن المؤمن له مذكرة لتغطية مؤقتة وذلك وفقاً للشروط الواردة فيها »<sup>(١)</sup> . فالتروض هنا أن المؤمن قد قبل

(١) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الأولى من المادة ١٠٤٩ من المشروع النهائي ، وتجري هذه الفقرة على الوجه الآتي : « على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا أثبت الطرفان في مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا العقد ، وقضت هذه المذكرة التزامات كل من الطرفين للآخر » . وقد حذف نص المشروع النهائي في لجنة المراجعة لتعلقه « بمبررات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٦ و ص ٣٢٧ في املش ) .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « غير أنه قد تمضي فترة طويلة بين تقديم طلب التأمين وتسليم الوثيقة ، ولكن يحصل طالب التأمين على ضمان مباشر بمجرد تقديم الطلب ، ورؤى أن تنصن المادة الثالثة حكماً بمنقضاء يتم العقد حتى قبل تسليم الوثيقة إذا سلم المؤمن له من المؤمن مذكرة تغطية مؤقتة وذلك وفقاً للشروط الواردة في هذه المذكرة » . وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٦٣ من قانون المبيعات والقواعد البنائية على ما يأتي : « وهذه الأحكام لا تمنع أن يكون الضامن ملزماً تجاه المضمون ، حتى قبل تسليم لائحة الشروط أو القليل الإضافي ، إذا أثبت المضمون أن الضامن قبل العقد بمقتضى مذكرة وقفية » .

طلب التأمين ، ولكنه في سبيل تحرير الوثيقة النهائية وإعدادها لتوقيعها حتى يرسلها بعد ذلك لطالب التأمين . ولما كان ذلك يستغرق وقتاً ، فهو بالاتفاق مع طالب التأمين يثبت في مذكرة موقعة القواعد الأساسية التي يقوم عليها التعاقد من خطر مؤمن منه وقسط ومبلغ تأمين ، كما يثبت التزامات كل من الطرفين ، ويرسل بهذه المذكرة الموقعة إلى المؤمن له تمهيداً لإرسال الوثيقة النهائية .

ويعتبر التعاقد قد تم في هذه الحالة من وقت وصول المذكرة الموقعة إلى المؤمن له . وتقوم هذه المذكرة موقتاً مقام الوثيقة النهائية ، بحيث يستطيع المؤمن له أن يطالب المؤمن بموجبها بجميع الالتزامات التي تترتب على التعاقد<sup>(١)</sup> ، كما يستطيع المؤمن أن يطالب المؤمن له بجميع التزاماته . فإذا ما تم إعداد الوثيقة النهائية ووقعها المؤمن وأرسلها إلى المؤمن له ، انتهت مهمة المذكرة الموقعة ، وحلت محلها الوثيقة النهائية<sup>(٢)</sup> . ولكن هذه الوثيقة الأخيرة تسرى أحكامها ، لامن وقت وصولها إلى المؤمن له ، بل ولامن وقت توقيع المؤمن لها ، ولكن من وقت وصول المذكرة الموقعة إلى المؤمن له ، وبذلك يكون لما أوردجى<sup>(٣)</sup> .

**٥٨٤ - المادة الثانية لمذكرة التغطية الموقعة :** وقد عرضت هذه الحالة الثانية المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدي . فبعد أن عرضت هذه المادة في فقرتها الأولى للحالة الأولى التي تقدم ذكرها ، قالت بعد هذا : ٢٥ - ومع ذلك قد يستفاد من الظروف التي كتبت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما موقتاً ، مع احتفاظ كل منهما بحقه في العنول عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن له . ٣ - فإذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة واضحة ، اعتبرت هذه المذكرة بمثابة دليل مؤقت على حصول

(١) استئناف مخطط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ١١٥ .

(٢) فإذا قام تنازع بين الشروط الموقعة في المذكرة الموقعة والشروط الموقعة في الوثيقة النهائية ، جاز لقاضي الموضوع تنقيب الشروط الموقعة في المذكرة الموقعة ( كولار ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ مجلة لقاعة التأمين الكبرى ١٩٥٠ - ٤١٢ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فترة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ ) .

(٣) عبد القم البدوي فترة ١١٤ - عبد الحى حجازى فترة ١٦٥ ص ١٦١ .

«التعاقد نهائياً»<sup>(١)</sup> . فالمفروض هنا أن المؤمن ، على خلاف الحالة الأولى ، لم يبت بعد في طلب التأمين بالقبول أو بالرفض ، وهو في حاجة إلى شيء من الوقت حتى يستطيع أن يصل إلى قرار في ذلك . فيعمد ، بناء على رغبة طالب التأمين ، إلى أن يثبت في مذكرة اتفاقاً مؤقتاً على تغطية طالب التأمين من الخطر الذي قصد التأمين منه ، وذلك لمدة معينة تبين في المذكرة .

ولا يعتبر التعاقد النهائي قد تم في هذه الحالة بمجرد وصول المذكرة المؤقتة إلى طالب التأمين . وإنما يعتبر أن هناك تعاقداً مؤقتاً على تغطية الخطر المطلوب التأمين منه . فإذا تحقق الخطر في أثناء قيام هذا التعاقد المؤقت ، رجع طالب التأمين على المؤمن بمبلغ التأمين ، وسرى أنه يكون قد دفع قسط التأمين للمؤمن عند تسلمه للمذكرة المؤقتة ، سواء في الحالة الأولى أو في الحالة الثانية . وبذلك تكون المذكرة المؤقتة قد حققت الغرض المقصود منها ، وهو تغطية طالب التأمين من الخطر الذي يتهده ، حتى يبت المؤمن في طلب التأمين<sup>(٢)</sup> .

فإذا ما بت المؤمن في طلب التأمين ، فهو بين أن يبت فيه بالقبول أو أن يبت فيه بالرفض . فإذا بت بالقبول ، ووصل إلى المؤمن له وثيقة التأمين النهائية محضاة من المؤمن ، حلت هذه الوثيقة النهائية محل المذكرة المؤقتة ، ولكن أحكامها تسرى ، كما في الحالة الأولى ، من وقت وصول المذكرة المؤقتة إلى طالب التأمين لا من وقت وصول الوثيقة النهائية إلى المؤمن له . أما

(١) مجموعة الأعمال التصديرية • ص ٣٢٦ في الحاشي . وقد حلف هذا النص في لجنة المراجعة لتعلقه • بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة • ( مجموعة الأعمال التصديرية • ص ٣٢٧ في الحاشي ) . ولم ينقل مشروع الحكومة هذا النص الذي يعرض للحالة الثانية من المذكرة المؤقتة ، كما نقل النص الذي يبرهن للحالة الأولى . ولكن الحكم الوارد من الحالة الثانية في المشروع النهائي يتفق مع القواعد العامة ، كالحكم الوارد من الحالة الأولى في كل من المشروع النهائي ومشروع الحكومة .

(٢) هذا ويجوز لطالب التأمين في هذه الحالة ، قبل أن يبت المؤمن في طلب التأمين بالقبول ، أن يرجع في طلبه . وبذلك تبين المذكرة المؤقتة قائمة إلى نهاية مدتها ، وبعد ذلك تنقطع الصلة بين المؤمن وطالب التأمين . وتقول الفقرة الثانية من المادة ١٠٤٩ من المشروع النهائي في هذا الصدد : « وسع ذلك قد يستفاد من النظر ف إلى كبتت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما مؤقتاً ، مع احتفاظ كل منهما بحقه في العود عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن له » .

إذا بت المؤمن في طلب التأمين بالرفض ، فإن التصاعد النهائي لا يتم ، ولكن المذكرة المؤقتة تبقى سارية إلى انتهاء المدة المعينة التي ذكرت فيها<sup>(١)</sup> ، حتى إذا ما انقضت هذه المدة انتهت الصلة بين المؤمن وطالب التأمين<sup>(٢)</sup> .

**٥٨٥ - شكل مذكرة التغطية المؤقتة :** وفي كلتا الحالتين اللتين نورد فيهما مذكرة التغطية المؤقتة ، تصدر هذه المذكرة مكتوبة وموقعة من المؤمن وحده . ولكنها مع ذلك تسجل اتفاقاً يكون قد تم قبل هذا بين المؤمن وطالب التأمين . ورضاء المؤمن يشهد عليه توقيعه للمذكرة ، أما رضاء طالب التأمين فيشهد عليه إما طلب مكتوب يكون قد تقدم به للمؤمن ، وإما تسلم طالب التأمين للمذكرة ودفعه قسط التأمين إذا كان قد تقدم إلى المؤمن بطلب شقوى . ذلك أن تسلم المذكرة المؤقتة لطالب التأمين ، في كل من حالتها ، يقرن دائماً بدفع طالب التأمين للقسط حتى يتحمل المؤمن تبعه الخطر من وقت تسلم طالب التأمين للمذكرة<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) محكمة Goudron الابتدائية ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٤ - وقرب نقض فرنسي ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ دالوز ١٩٤١ - ٥٢ - هيكار ويبسون لفقرة ٥٨ ص ٩٧ - بلانول وريبير ويبسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - عبد الحى حجازي لفقرة ١٦٥ ص ١٦٢ - انظر عكس ذلك وأن المذكرة المؤقتة يزول أثرها بمجرد دفع المؤمن لطلب التأمين ويسترد طالب التأمين جزءاً من القسط في مقابل الزمن الذي تحمل فيه المؤمن من الضمان : هيكار ويبسون المطول ١ ص ٢٧٢ - محمد حل مرقعة ص ١١١ - عبد المنعم البدر اوى لفقرة ١١٥ -
- (٢) محكمة Goudron الابتدائية ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٤ - بلانول وريبير ويبسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ .
- هذا وإذا حررت مذكرة تغطية مؤقتة ، وقام شك في أن تكون قد حررت لغرض دليلا مؤقتاً على حصول التصاعد النهائي كما هو الأمر في الحالة الأولى ، أو أنها تعاقب مؤقت لتغطية الخطر المؤمن منه حتى يثبت المؤمن في طلب التأمين بالقبول أو بالرفض كما هو الأمر في الحالة الثانية ، رجع الفرض الأول واعتبرت المذكرة دليلا مؤقتاً على حصول التصاعد النهائي . ونقول الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدى في هذا الصدد : « فإذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة والنسخة ، اعتبرت هذه المذكرة بمثابة دليل مؤقت على حصول التصاعد النهائي » . وانظر في هذا المعنى استئناف مختلط (دوائر مجمعة) ٥ مارس سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٩٩ - محمد حل مرقعة ص ١١١ - عبد المنعم البدر اوى لفقرة ١١٦ - محمود جلال الدين زكى لفقرة ٤٧ ص ٩٨ .
- (٣) ليون ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ دالوز ١٩٣٣ - ٢ - ٢٨ مع تيليل ويبسون - بلانول وريبير ويبسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٤ .

ولا تشتمل المذكورة الموقفة على البيانات القصصة التي تشتمل عليها الوثيقة النهائية<sup>(١)</sup> والتي سيأتى ذكرها<sup>(٢)</sup>. وإنما تقتصر ، كما سبق القول ، على ذكر القواعد الأساسية للتعاقد (نوع التأمين والخطر المؤمن منه ومبلغ التأمين والقسط والمدة التي تسرى المذكورة في أثناءها وبده سريان هذه المدة ) والالتزامات كل من الطرفين . فإذا كان فيها نقص ، أكل النقص بالرجوع إلى الشروط العامة التي يذكرها المؤمن عادة في وثائق التأمين التي تصدر منه بحسب نموذج يعده لملك (police-type de l'assureur)<sup>(٣)</sup> . ولا يوجد شكل خاص للمذكورة الموقفة ، فأية ورقة مكتوبة تكفى ، ولو كانت في صورة كتاب عاوى مرسل إلى طالب التأمين ، دون حاجة إلى أن يذكر في الكتاب أنه مذكرة تغطية موقفة<sup>(٤)</sup> . ولكن يجب أن يوقع المؤمن ، أو أى شخص آخر يعتضده المؤمن لذلك كالوسيط الذى اتصل بطالب التأمين ، المذكورة الموقفة<sup>(٥)</sup> . ويبدأ سريان المذكرة الموقفة من التاريخ المذكور فيها ، وإلا فإن تاريخ وصولها إلى طالب التأمين<sup>(٦)</sup> . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه ابتداء من هذا التاريخ وجب على المؤمن دفع مبلغ التأمين .

(١) نفخس فرنسى أول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ١١٩ - ليون الابتدائية التجارية ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ١٦٨ - بلاتويل وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Tor. فقرة ٩٧ - محمد على مرفعة ص ١١٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٧٠ ص ٨٢ .

(٢) انظر مايل فقرة ٥٨٧ .

(٣) نفخس فرنسى ٢ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٣١٤ - دالوز ١٩٤٦ - ٢٦٥ - بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ - بلاتويل وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Tor. فقرة ٨٨ .

(٤) نفخس فرنسى أول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ١١٩ - بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ .

(٥) محكمة Nevers الابتدائية ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٢٥٨ - بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ - وأنظر مكس ذلك محكمة ليون الابتدائية التجارية ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ١٦٨ .

(٦) نفخس فرنسى أول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ١١٩ .

### ٥٨٦ - وثيقة التأمين

(police d'assurance)

#### ٥٨٦ - بت المؤسس في طلب التأمين باقبرول - المسائل المتعلقة بوثيقة

التأمين : يفرض في هذه المرحلة الثالثة أن المؤمن ، بعد أن تلقى إعجاباً باتاً من المؤمن له ، بت فيه بالقبول . فعند ذلك يعهد إلى تحرير وثيقة التأمين ويوقعها<sup>(١)</sup> ، ويرسلها عن طريق الوسيط إلى المؤمن له . ووثيقة التأمين هذه هي عقد التأمين ذاته ، جرت العادة بأن يتخذ صورة وثيقة (police)<sup>(٢)</sup> :

والمسائل المتعلقة بوثيقة التأمين بعضها يتصل بتحرير الوثيقة ، وهذه المسائل هي : (١) مشتملات وثيقة التأمين (٢) اللغة والخط اللذان تكتب بهما الوثيقة (٣) صورة الوثيقة . وبعضها يتصل بالوثيقة ذاتها بعد تحريرها والتوقيع عليها من المؤمن ، وهذه المسائل هي : (١) مهمة وثيقة التأمين ، وهل هي للإببات أو للاعتقاد ؟ (٢) بدله سريان وثيقة التأمين (٣) تفسير وثيقة التأمين (٤) تلف وثيقة التأمين أو ضياعها .

فهذه مسائل سيج نبهها على التوالي .

#### ٥٨٧ - صفة وثيقة التأمين : تتضمن وثيقة التأمين الشروط العامة

المطبوعة التي يضعها المؤمن ، بحسب نموذج يعده لذلك (police-type)<sup>(١)</sup> . وإلى جانب هذه الشروط العامة ، تذكر بيانات معينة تكتب بالآلة الكاتبة أو باليد ، وهذه البيانات هي التي تخصص وثيقة التأمين باعتبارها حقداً مبرماً

(١) وتوقيع المؤمن له على الوثيقة ليس ضرورياً ، إلا إذا كان مشروطاً توقيع كل من الطرفين . ذلك لأن توقيع المؤمن له قد سبق تحرير الوثيقة ، فهو قد وقع طلب التأمين الذي يعتبر من جانبه إعجاباً باتاً على التحول الذي يبنه فيما تقدم ( انظر آتفاً فقرة ٥٧٨ ) . وعلى هذا الإيجاب المصادر من المؤمن له قبول المؤمن ، ويشتمل في توقيعه لوثيقة التأمين .

(٢) واشتق لفظ "police" من الكلمة اللاتينية "polliceri" ، ومعناها بالفرنسية "promettre" أي « يتعهد » ( بلانويل وريبير وبولاتيه ٢ فقرة ٢١٢٣ ) .

(٣) وتنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (م) ٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأن تقدم هيئة التأمين إلى مصلحة التأمين ، مع طلب التسجيل ، نموذجاً من كل نوع من أنواع وثائق التأمين التي تصدرها .



مع موثمن له بالذات<sup>(١)</sup> . وقد أوردت المادة ٥ من مشروع الحكومة هذه البيانات ، إذ تقول : « يجب أن تتضمن وثيقة التأمين ، علاوة على الشروط العامة ، البيانات الآتية : (١) تاريخ توقيعها . (ب) أسماء المتعاقدين وموطن كل منهم . (ج) الأشخاص أو الأشياء المؤمن عليها . (د) طبيعة المخاطر المؤمن منها . (هـ) التاريخ الذي يبدأ منه تأمين هذه المخاطر والتاريخ الذي ينتهي فيه . (و) القسط أو الاشتراك أو رأس المال الذي يؤديه المؤمن له مقابل تعهدات المؤمن وتاريخ الاستحقاق وطريقة الأداء . (ز) عوض التأمين الذي يلتزم به المؤمن »<sup>(٢)</sup> .

(١) فتاريخ توقيع الوثيقة من المؤمن يحدد الوقت الذي قبل فيه المؤمن قبولاً نهائياً لإبرام العقد ، ولكن العقد لا يتم ، إذا كان تمامه متوقفاً على الوثيقة ، إلا من وقت وصولها إلى المؤمن له موقفاً عليها من المؤمن ، كما سئرى . ووقت تمام العقد هو الذي يحدد متى لا يجوز الرجوع فيه ، لا من جهة المؤمن له ولا من جهة المؤمن . وهو الذي يحدد اللحظة الأخيرة التي يجب عندها على المؤمن له أن يقرر في دقة كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي أخذها على عاتقه (م ١٥ حرف ١ من مشروع الحكومة) . وهو الذي يتخذ أساساً لترتيب المؤمن المتعاقبين عند تعدد عقود التأمين من نفس الخطر ، إذا وجد شرط خاص في الوثيقة يقضي بتوزيع المسؤولية

---

(١) وتدرج بعض شركات التأمين ، ضمن الشروط العامة المطبوعة ، فصلاً تسميه والاتفاقات الخاصة (conventions spéciales) لتحيل عليه في بعض الشروط عند سردها لشروط الخاصة ، تخفف بذلك قائمة هذه الشروط الأخيرة (سيميان فقرة ٦٦- أنبكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٦) .

(٢) وقد نقلت هذه المادة من المادة ١٠٥٨ من المشروع التمهيدى . وحذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣١ - ص ٣٣٢ في الماش ) . وتنص المادة ١/١٦٤ من تقنين الموجبات والمقود البناني على أن « يدرج عقد الضمان في يوم إبرامه . ويبين فيه : ١ - الشيء المضمون . ٢ - أساء الضامن والمضمون ومحل إقامتهما . ٣ - نوع الأخطار المضمونة . ٤ - تاريخ ابتداء الأخطار وتاريخ انتهائها . ٥ - القيمة المضمونة . ٦ - القسط أو بدل الضمان . ٧ - خضوع المتعاقدين لحكم محكمين عند قيام النزاع إذا كانوا قد اتفقوا على ذلك » .

بين المؤمنين على أساس الأسبقية في التاريخ ( م ٣٥ فقرة أخيرة من مشروع الحكومة )<sup>(١)</sup> .

(ب) وأسماء المتعاقدين ومواطنهم تحدد شخصية أطراف العقد . فنيا يتعلق بالمؤمن له ، يذكر عادة إلى جانب اسمه وموطنه لقبه وصناعته . وفي حالة التأمين على الحياة ، يذكر أيضاً اسم المستفيد ولقبه إذا كان معيماً ، واسم الشخص المؤمن على حياته في حالة التأمين على حياة الغير ولقبه وتاريخ ميلاده ( م ٥٢ من مشروع الحكومة ) كما سيجيء . وفيما يتعلق بالمؤمن ، يذكر اسم شركة التأمين ( أو الجمعية التبادلية ) ومقر أعمالها ورقم قيدتها في السجل وتاريخ حصوله مع الإشارة إلى أنها هيئة خاضعة لأحكام قانون هيئات التأمين ( م ١٧ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ وم ١١ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

(ج) والأشخاص والأشياء المؤمن عليها ، وذلك بحسب ما يكون التأمين تأميناً على الأشخاص كما في التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات فيذكر اسم الشخص المؤمن على حياته أو المؤمن من الإصابات ، أو يكون التأمين تأميناً على الأشياء فيذكر مثلاً المنزل المؤمن عليه من الحريق أو المزروعات المؤمن عليها من الإتلاف أو اللواشي المؤمن عليها من الموت .

(د) وطبيعة المخاطر المؤمن منها ، فيذكر إذا كان التأمين تأميناً من الحريق أو من الإتلاف أو من المسؤولية عن حوادث السيارات ، أو أن التأمين تأمين من العجز أو المرض أو الإصابات ، أو هو تأمين لحالة الوفاة أو لحالة البقاء أو هو تأمين مخطط ، أو غير ذلك من المخاطر المختلفة التي يجوز التأمين منها .

(هـ) والتاريخ الذي يبدأ منه تاريخ المخاطر هو مبدأ سريان عقد التأمين . ولهذا التاريخ أهمية كبيرة كما هو ظاهر ، إذ أن الخطر إذا تحقق قبل هذا التاريخ لا يكون للمؤمن مسئولاً عنه ، وإنما يسأل عن الخطر الذي يتحقق

---

(١) ومع ذلك فقد قضى بأن على ذكر التاريخ في وثيقة التأمين لا يكون سبباً في بطلان الوثيقة ، وكل ما ينشأ عن ذلك هو صعوبة تحديد التاريخ الذي تنشأ فيه الالتزامات الطرفين ( نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ - ٣٣ ) .

ابتداء من هذا التاريخ<sup>(١)</sup> . وسنعود فيما يلي<sup>(٢)</sup> إلى بحث كيف يتحدد تاريخ مبدأ سريان عقد التأمين . ولا يمكن ذكر تاريخ مبدأ سريان عقد التأمين ، بل يجب أيضاً ذكر التاريخ الذي ينتهي فيه التأمين<sup>(٣)</sup> . ويؤدي ذلك إلى ذكر مدة العقد ، إذ هي المدة المحصورة ما بين مبدأ سريان العقد وتاريخ انتهائه<sup>(٤)</sup> . وبذكر عند الاقتضاء شرط ابتداء العقد وأسباب الفسخ وجواز الرجوع في العقد .

( و ) والقسط أو الاشتراك أو رأس المال الذي يؤديه المؤمن له مقابل تمهيدات المؤمن يكون ، فيما يتعلق بالقسط أو رأس المال ، إذا كان المؤمن شركة مساهمة ، وفيما يتعلق بالاشتراك ، إذا كان المؤمن جمعية تبادلية . ويذكر

( ١ ) وينبغي أن يحدد الطرفان مبدأ سريان العقد بظهر يوم معين ، حتى ينضبط التاريخ باليوم والساعة والدقيقة ( انظر ما يلي فقرة ٥٩١ ) .

( ٢ ) انظر فقرة ٥٩١ .

( ٣ ) انظر المادة ١٠٥٨ من المشروع التمهيدى .

( ٤ ) وفي الجمعيات التبادلية للتأمين تكون مدة العقد هي مدة الجمعية التبادلية ذاتها ، لأن المؤمن له يكون عضواً في الجمعية . وليس الأمر كذلك في الشركات المساهمة ، فالمؤمن له لا يكون في العادة شريكاً ، ومن ثم لا يوجد مبرر لأن تحدد مدة التأمين في هذه الحالة بمدة الشركة المساهمة ( سبيان فقرة ٦٧ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١٥ - عكس ذلك بيكاروبيسون فقرة ١٥٨ ص ٢٤٨ ) .

هذا وقد أوجب مشروع الحكومة صراحة أن تذكر مدة التأمين في الوثيقة وأن تكون مكتوبة بشكل ظاهر ، فنصت المادة ٧ من هذا المشروع على ما يأتي : « يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر في الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي تم فيه العقد ، وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » . وقد نقل هذا النص من المادة ١٠٥٩ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتي : « تحين مدة العقد في الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي أبرم فيه العقد ، وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها » . وحذف نص المشروع التمهيدى في لجنة مجلس الشيوخ لتلحقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٢٢٢ - ص ٢٢٣ في الحاشي ) . وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « وأوجبنا المادة السابقة أن تكون مدة العقد مكتوبة بشكل ظاهر في الوثيقة ، وأن تبدأ المدة من ظهر اليوم الذي تم فيه العقد ، وتنتهي في اليوم الأخير منها . وطرد ذلك أن يكون التأمين واجب التنفيذ فور انعقاده ، على أنه نظراً إلى ما جرى عليه العرف ، سيما في التأمين من الأضرار والحوادث ، من تحديد تاريخ لاحق لتنفيذ العقد ، فقد أجازت المادة الاتفاق على تحديد تاريخ تنفيذ العقد في الوثيقة يختلف عن تاريخ إبرامه » .

إلى جانب ذلك تاريخ الاستحقاق أو تواريخ الاستحقاق الدورية في حالة ما إذا كانت هناك أقساط متعددة ، وكذلك كيفية الأداء<sup>(١)</sup> .

( ز ) وعوض التأمين الذى يلتزم به المؤمن هو مبلغ التأمين الذى يترتب في ذمة المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه ووقوع الكارثة . وقد لا يكون هناك محل لذكر عوض التأمين ، ويتحقق ذلك في حالة التأمين من المسؤولية بغیر تحديد للمبلغ التحويض .

ولست هذه البيانات على سبيل الحصر ، بل قد تذكر بيانات أخرى غيرها في وثيقة التأمين إذا كانت داخلة في شروط العقد ، كطريقة الإدلاء بالبيانات وميعاد تسوية مبلغ التأمين وطرق تقدير الأضرار<sup>(٢)</sup> .

والمفروض أن البيانات المذكورة في وثيقة التأمين مطابقة لما تم الاتفاق عليه مبدئياً بين الطرفين عندما تقدم المؤمن له بطلب التأمين موقعا إياه . فإذا تسلم المؤمن له وثيقة التأمين ، ووجد أن بعض البيانات الواردة بها لا تطابق ما كان الاتفاق قد تم عليه ، فله أن يطلب تصحيح هذه البيانات ، وعليه أن يثبت عدم المطابقة . فإذا أثبت ذلك ، وجب تصحيح الوثيقة حتى تصبح مطابقة للمتفق عليه . أما إذا سكوت المؤمن له عن طلب التصحيح مدة طويلة ، فقد يستخلص من سكوته أنه قد نزل عن حقه في طلب التصحيح وأنه قد قبل ضمننا الشروط المدونة في الوثيقة<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وإذا سكوت المتعاقدان عن تحديد القسط ، أمكن الرجوع إلى تعريف المؤمن لتجديده ، وذلك يستخلص من إرادة المتعاقدين الضمنية أو بما جرى به العرف ( بيكار وبيسون المطول ٩ ص ٢٦١ - محمد علي حرفة ص ١١٤ ) .

( ٢ ) بيكار وبيسون فقرة ٥٦ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨١ .

( ٣ ) وقد نصت المادة ١٠٥٠ من المشروع التهدي في هذا المعنى على أنه : إذا لم تتطابق الشروط المدونة بالوثيقة بآتم الاتفاق عليه ابتدائياً ، فحق الطالب التأمين أن يطلب تصحيح الشروط في مدى ثلاثين يوماً من وقت تسلم الوثيقة ، فإذا لم يقبل اعتبر ذلك قبولا منه بشروط المدونة . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لتلطفه ، بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ في الخامس ) . انظر أيضاً المادة ١٢ من قانون التأمين السويسرى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ .

ونص المشروع التهدي ليس إلا تطبيقاً لقواعد العامة ، فيما عدا تحديد مدة الثلاثين يوماً إذ للجنة ترك لتقدير القاضي بحسب ظروف القضية .

**٥٨٨ - اللغة والنمط اللغوي تكتب بها الوثيقة :** لا يشترط في وثيقة التأمين أن تكون مكتوبة في ورقة رسمية . وقد جرت العادة أن تكون مكتوبة في ورقة عرفية ، وقد أعد لها المؤمن مقدما بحروف مطبوعة فيها يتعلق بالشروط العامة المبينة في النموذج (police-type) الذي أعده لذلك . أما البيانات الخاصة السابق ذكرها<sup>(١)</sup> ، وهي التي تخصص وثيقة التأمين لمؤمن له بالذات ، فهذه تكتب بالآلة الكاتبة أو باليد لأنها لا تعرف مقدما ، ولا تتحدد إلا عند التعاقد ، فلا يمكن طبعها كما هو الأمر في الشروط العامة . والشروط العامة المطبوعة والبيانات الخاصة المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد تعتبر جميعها كلا لا يتجزأ ، وهي شروط التعاقد ، فهي من القوة بمنزلة سواء<sup>(٢)</sup> .

ولم يعرض التقنين المدني للغة التي يجب أن تكتب بها الوثيقة ، كما فعل المشرع الفرنسي إذ أوجب أن تكتب باللغة الفرنسية (م ١٨٢ من دكرينو ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨) . ولكن مشروع الحكومة عرض لهذه المسألة فأوجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، إذ نصت المادة ٦ من هذا المشروع على أنه « يجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، ويجوز أن تصحبها ترجمة بإحدى اللغات الأجنبية . ويسرى هذا الحكم على كل إضافة أو تعديل في وثيقة التأمين ، وفي حالة النزاع يكون النص العربي هو المعمول به . ويجب كذلك أن تكتب باللغة العربية طلبات التأمين والإقرارات والمستندات التي تتخذ أساساً في إتمام العقد ، إلا إذا رغب المؤمن له في كتابتها بإحدى اللغات الدولية في التعامل<sup>(٣)</sup> . وهذا هو الذي يجري عليه .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٨٧ .

(٢) نقض فرنسي ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ - يريه ١٩٢٧ - ١ - ١٩٠ - أنسيكلويدى

دالوز ١ انظر Ass. Ter. فقرة ١٠٨ .

(٣) وقد نقل هذا النص من المادة ١٠٥٢ من المشروع وكانت تجرى على الوجه الآتي : « يجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، كما يجب أن تكتب أيضاً بإحدى اللغات الدولية في التعامل إذا رغب طالب التأمين في ذلك » . وقد حلت نص المشروع التجهدي في لجنة المراجعة لتلغفه « مجزئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٧ في الماشق ) .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ولما كانت وثيقة التأمين -

العمل ، فوثائق التأمين في مصر تكتب باللغة العربية ، وكذلك ملحقات هذه الوثائق (avenants) . وإذا صحب الوثيقة ترجمة باللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية ، وهما اللغتان الأجنتان الشائعتان في مصر ، فالنص العربي هو الذى يحتد به إذا اختلف مع الترجمة ، لأنه هو النص الأصلى . أما طلبات التأمين والإقراارات وغيرها من المستندات التى تتخذ أساساً لإتمام التعاقد ، فالمؤمن له بالخيار بين أن يكتبها باللغة العربية أو بلغة أجنبية متداولة فى التعامل .

وقد عرض المشرع الفرنسى فى قانون التأمين الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ للخط الذى تكتب به الوثيقة ، سواء كان مطبوعاً أو مكتوباً بالآلة الكاتبة أو باليد . فأوجب فى المادة ٨ من هذا القانون أن تكون الوثيقة مكتوبة بحروف ظاهرة (en caractères apparents) <sup>(١)</sup> . وأوجب فى المادتين ٥ و ٩ من نفس القانون أن تكون مدة العقد والشروط المتعلقة بأحوال البطلان والسقوط مكتوبة بحروف ظاهرة كل الظهور ، أو ظاهرة جداً (en caractères très apparents) ، وإلا لم يحز الاحتجاج بها على المؤمن

= هى المحررات التى العقد ، فقد كان لازماً أن تكتب بلغة يقرأها جمهور المؤمن لهم من المتضمنين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . لذلك أوجبت المادة السادسة تحرير الوثائق وكل إضافة أو تعديل لها باللغة العربية ، وذلك حتى يتاح للمؤمن لهم دراسة ماتحتويه من شروط قبل توقيعها . غير أنه نظراً إلى أن الزمن له قد يكون غير متنوع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولا يأم باللغة العربية ، فقد أجازت المادة المذكورة أن يوافق الوثيقة المهررة باللغة العربية ترجمة لها بإحدى اللغات الدولية فى التعامل . على أنه فى حالة وقوع أى نزاع بين المؤمن له والمؤمن ، يكون النص العربي هو الذى يعمل به . كما نصت المادة على أن تحرر باللغة العربية طلبات التأمين والإقراارات والمستندات التى تتخذ أساساً فى إتمام العقد ، إلا إذا رغب المؤمن له فى كتابتها بإحدى اللغات الدولية فى التعامل .

(١) وهذا للقضاء على ماكانت شركات التأمين قد درجت عليه من كتابة وثائق التأمين بحروف دقيقة لا تيسر قراستها . وقد نهبت محكمة النقض الفرنسية فى أحكامها إلى وجوب أن تكون الحروف مقرونة (Haiblen) (نقض فرنسى ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٨١) ، وحرمت الحروف الدقيقة (caractères fins) (نقض فرنسى ٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٤٨ - دالوز ١٩٤٨ - ١٥٣) . وعقبت بعض المحاكم بطلان وثيقة التأمين لعدم وضوح الكتابة ( محكمة تيم الابتدائية التجارية ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٤ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٥٣١) . وانظر بيكار وييسون ققرة ٥٥ ص ٩٠ - بلانويول وريير وييسون ١١ ققرة ١٢٨١ ص ٦٥١.

له<sup>(١)</sup>. أما المشرع المصري فقد وضع نصاً يطل فيه الشروط التفسيرية بوجه عام التي ترد في وثيقة التأمين ، وذكر بوجه خاص بعض هذه الشروط ، ويعتينا منها هنا نوعان ذكرنا في البندين ٣ و ٤ من المادة ٧٥٠ ملحق إذ تنص على أن « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط . ٤ - شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة . ٥ - فأوجب ، كما أوجب المشرع الفرنسي فيها رأينا ، أن تكون شروط البطلان

( ١ ) وقد تشددت محكمة النقض الفرنسية في تطبيق هذا النص لحماية المؤمن لم من طريق توجيه نظرهم لهذه الشروط اغامة التي تؤثر في حقوقهم تأثيراً كبيراً ، فأوجب أن تكون هذه الشروط مكتوبة بحروف واضحة كل الوضوح ( *grande lisibilité* ) ، ( نقض فرنسي ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٨١ - ٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٨ - مونيلييه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥١ - ٢٦ ) . ويكون الوضوح التام بأن يكون الشرط ، مطبوعاً كان أم مكتوباً ، متبذراً عن سائر الشروط ، وذلك بأن يكون بحروف أكبر حجماً ( *plus grande* ) أو أكثر ظهوراً ( *plus forte* ) أو أشد تباعداً ( *plus espacée* ) أو بمداد مختلف اللون أو يميز بخط يرسم تحت توجيه النظر إليه ( محكمة Cahors الابتدائية ٨ يولييه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ٢٥ - وانظر بيكادوييوسون فقرة ٥٥ ص ٩٠ ) . ولا يعتبر واضحاً كل الوضوح الشرط الذي لا يتميز عن سائر شروط العقد ، حتى لو كان مكتوباً بحروف كبيرة إذا كانت الشروط الأخرى مكتوبة بنفس الحروف ( نقض فرنسي ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ دالوز ١ - ٢٨١ - ٦ يناير سنة ١٩٤٨ دالوز ١٩٤٨ - ١٥٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ *Ave. Ter.* فقرة ١١٧ - فقرة ١١٩ ) . وبجاء عدم الوضوح هو عدم جواز الاحتجاج بالشرط على المؤمن له ( بيز انسون ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ٢٧ ) ، إلا إذا ثبت أنه كان علماً به علماً تاماً ( مونيلييه ٨ يناير سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٣ - ١٤٣ - وانظر بلانيول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ هامش ٣ ) .

وقد اقتصر المشرع الفرنسي على مدة العقد وشروط البطلان والسقوط ، ولم يجاوز ذلك إلى شروط عامة أخرى كان من الخير توجيه النظر إليها ، كشروط الفسخ ( ديچون ٦ مايوسنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٧٢٥ ) ، والشروط التي تستفيد من التأمين بعض الأشخاص أو تفيد من مسؤولية المؤمن ( نقض فرنسي ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٧١ - بيز انسون ٤ مايو سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٧١٠ - يواتيه ٩ يونيو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٤٢ ) - وانظر بيكادوييوسون فقرة ٥٥ ص ٩٠ - ص ٩١ - بلانيول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ هامش ٢ .

والسقوط بارزة بشكل ظاهر يوجه النظر إليها ، وإلا كانت باطلة فلا يحتج بها على المؤمن<sup>(١)</sup> . وأوجب أيضاً أن يكون شرط التحكيم وارداً في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، أما إذا اندرج في الشروط العامة المطبوعة فإنه يكون باطلاً لا يحتج به على المؤمن له<sup>(٢)</sup> . وما دام شرط

(١) أما مدة العقد فقد ورد في شأنها نص في مشروع الحكومة ، إذ تقول المادة ٧ من من هذا المشروع في صدها : « يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر » . انظر أكتاف فقرة ٥٨٧ في الماش .

والبنيد الثالث من المادة ٧٥٠ منف قد ورد في المادة ١٠٥١ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « يجب أن يوجه نظر المؤمن له إلى ما يرد في الوثيقة من شروط مطبوعة بشأن الأحوال التي يتعرض فيها حقه البطلان أو السقوط ، ولا يجوز الاحتجاج ضد هذه الشروط إلا إذا أبرزت بطريقة خاصة كأن تكتب بحروف أكثر ظهوراً أو أكبر حجماً » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٦ - ص ٣٢٧ في الماش ) . وقد أدمجت هذه المادة في لجنة المراجعة بين نصوص المادة ٧٥٠ منف على الوجه الآتى : « ٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بطريقة خاصة ، وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي يتعرض لها حق المؤمن له البطلان أو السقوط » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٣ ) . ثم حوت تحريراً لفظياً طفيفاً في لجنة مجلس الشيوخ ، فأصبحت مطابقة لما استقرت عليه في التفتين المنقح الجديد ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٤ ) . ويلاحظ أن التفتين المنقح المصري لا يبطل شروط البطلان والسقوط ، إذا لم يبرز بشكل ظاهر ، إلا إذا كانت مطبوعة . فإذا كانت مكتوبة باليد أو بالآلة الكاتبة ، فالظاهر ، خلافاً للقانون الفرنسي فيما رأينا . أن هذا كاف لاجتبارها بارزة بشكل ظاهر .

وقد ضرب نص المشروع التمهيدى مثلاً لبروز بشكل ظاهر أن يكتب الشرط « بحروف أكثر ظهوراً أو أكبر حجماً » . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أيضاً ، كما رأينا في القانون الفرنسي ، أن يكتب الشرط بمداد مختلف اللون ، أو أن يوضع تحت خط لتوجيه النظر إليه ، أو أن يوقع عليه المؤمن له بصفة خاصة . وقد ورد في قرار لجنة مجلس الشيوخ في هذا الصدد ما يأتى : « وتقرر اللجنة أنه أريد بالفقرة الثالثة من المادة تنافى شروط تؤدى لبطلان والسقوط ولا يتنبه المؤمن له إليها ، فنص على إبراز مثل هذه الشروط بأن تكتب بخطوط تباين بقية الشروط أو يوقع عليها المؤمن له بصفة خاصة أو يوضع تحتها خط » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٧ ) .

(٢) والبنيد الرابع من المادة ٧٥٠ منف قد ورد في المادة ١٠٥٤ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « ١٥ - لا يكون شرط التحكيم صحيحاً إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة . ٢ - ولا يكون لهذا الشرط أثر إلا إذا ورد في الوثيقة في صورة اتفاق خاص » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣١ في الماش ) . وقد أدمجت هذه المادة في لجنة المراجعة بين نصوص المادة ٧٥٠ منف ، بعد أن حوت حوت فأصبحت مطابقة لما استقرت عليه في التفتين المنقح الجديد ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٣ ) .

وهذه صورة لبند التحكيم . واردة في وثيقة تأسيس على سيارة تجارية لدى شركة مصر لتأمين : « كل خلاف في تقويم الضرر ينشأ من هذه الوثيقة يجب عرضه على محكم للفصل فيه . وبين -



التحكيم قد ورد في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، فإنه يكون صحيحاً ، مكتوباً كان أو مطبوعاً .

**٥٨٩ - صورة وثيقة التأمين :** ويطلب أن تكون وثيقة التأمين في صورة وثيقة لمصلحة شخص معين ، ويستطيع المستفيد أن يزل عن حقه للغير طبقاً للقواعد المقررة في حواله الحق . ولكن لا يوجد ما يمنع من أن تكون وثيقة التأمين في صورة وثيقة إذنية (à ordre) ، وعندئذ تنتقل بالطرق المقررة لانتقال الوثائق الإذنية ، أى أنها تنتقل بالتظهير (endossement) ، ولو كان التظهير على يياض . ويموز أيضاً أن تكون وثيقة التأمين وثيقة لحاملها (au porteur) ، فتنتقل من يد إلى يد بمجرد المناولة الفعلية . ولكن في التأمين على الحياة ، إذا انتقلت وثيقة التأمين إلى شخص آخر ، فلا بد من موافقة المؤمن على حياته (م ٧٥٥ مدني) ، ومن ثم لا يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة وثيقة لحاملها ، وإنما يصح أن تكون وثيقة إذنية وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون تظهيرها على يياض<sup>(١)</sup> . وجب هذه الأحكام التي تنفق مع القواعد العامة وردت في المادة ١٠٤١ من المشروع

الطرفان هذا الحكم كتابة ، وإذا لم يتفقا على اختيار محكم واحد فيختار كل منهما محكاً كتابة وذلك في خلال شهر من تاريخ مطالبة أحدهما الطرف الآخر كتابة بتعيين محكم ، وعلى المحكمين الاثنين تعيين محكم ثالث مرجع قبيل مباشرة التحكيم . ويجلس المحكم المرجع مع المحكمين المختارين من الطرفين ويرأس جلسات التحكيم . ولا تقبل أية دعوى أمام المحاكم ضد الشركة قبل صدور حكم المحكم أو المحكمين بتحديد قيسة الضرر» (عمود جمال الدين زكي فقرة ٤٩ ص ١٠٢ . هامش ٥) . ولا يمنع البطلان أن يكون المؤمن له على علم ببند التحكيم بين الشروط العامة ، أو بشروط البطلان والفسوط التي لم تبرز بشكل ظاهر ، إذ أن هذه شكلية لحاية المؤمن له (عمود جمال الدين زكي فقرة ٤٩ ص ١٠٣) .

وانظر في جواز شرط التحكيم دون حاجة إلى انفصاله عن الشروط العامة قبل مدور التفتين الملفي الجديد : استئناف مخطوط ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ م ٢٣ ص ٥٤ .

(١) انظر مايل فقرة ٧٠٥ - وهناك تأمين يجوز فيه المؤمن له أن يغير الشيء المؤمن عليه بحسب رغبته ، كما إذا أمن شخص على أية سيارة يملكها . وعندئذ يجب أن يعلن المؤمن عن كل سيارة جديدة تحمل عمل السيارة القديمة . وتسمى وثيقة التأمين في هذه الحالة بالوثيقة المفتوحة (police flottante) . ووثيقة التأمين المفتوحة تكون مصحوبة بإخطارات لتحديد (déclaration d'aliment) انظر بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩١ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ - ص ٦٥٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٨٢ - بيد الحى حجازى فقرة ١٦٧) .

التهيدى ، وتنص على ما يأتى : ١ - فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة ، يجوز أن تكون وثيقة التأمين المنشأة أو الوثيقة للعقد في صورة وثيقة لمصلحة شخص معين ، أو وثيقة تحت الإذن ، أو وثيقة لحاملها . ٢ - فإذا كانت الوثيقة تحت الإذن<sup>(١)</sup> ، فإنها تنقل بالتظهير ولو على بياض . ٣ - ويجوز للمؤمن أن يحتج ضد حامل الوثيقة أو ضد الشخص الذى يتمسك بها بكل الدفوع التى يكون له أن يحتج بها ضد طالب التأمين<sup>(٢)</sup> .

وأيا كانت الصورة التى اتخذتها وثيقة التأمين ، فإنها تكب في عدد من النسخ يساوى عدد الأطراف ذوى المصالح المتميزة . ويتسلم كل طرف نسخة ، وتكون هناك عادة نسخة إضافية يحفظ بها الوسيط<sup>(٣)</sup> . فإذا لم يتعدد المؤمن والمؤمن له كما هو الغالب ، فإن الوثيقة تكب من ثلاث نسخ ، يحفظ

( ١ ) وقع خطأ ماضى في الأصل ، إذ جاء فيه : « فإذا كانت الوثيقة لحاملها » ( مجموعة الأعمال التصديرية - ص ٣٢٤ في الماش ) . والصحيح أن يكون النص على ما أوردناه ، لأن الوثيقة التى تنقل بالتظهير هى الوثيقة تحت الإذن لا الوثيقة لحاملها ، فإن هذه تنقل بالماتولة لا بالتظهير . ( ٢ ) مجموعة الأعمال التصديرية - ص ٣٢٤ في الماش . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التصديرية - ص ٣٢٧ في الماش ) . ويلاحظ أن الفقرة الثالثة من النص ، وهى التى تقضى بعدم جواز الاحتجاج على حامل الوثيقة بالدفوع التى يحتج بها على المؤمن له ، قد وردت على خلاف القواعد العامة ، إذا كان انتقال الوثيقة بطريق التظهير أو بطريق الماتولة ( بلانويل وديير وبولانجه ٢ فقرة ٣١٣٨ - كولان وكايتان ودى لامورانفيلير ٢ فقرة ١٢٦٩ ) . وهى منقولة عن المادة ١١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . ولما كانت هذه الفقرة قد سلفت في لجنة المراجعة مع سائر فقرات المادة ١٠٤١ من المشروع التهيدى ، فإنه لا يرمى من أحكام هذه المادة إلا ما كان متصفاً مع القواعد العامة .

وقد ورد في هذا الصدد في تقنين الموجبات والعقود اقبائى المنصوص الآتية : م ٢/٩٦٤ و ٣ و ٤ . ويجوز أن تكون لأغنة الشروط لشخص مسمى أو للأمر أو لحاملها - ونحوه لأغنة الشروط المحددة - للأمر - بطريقة التظهير ولو على بياض - لا تنرى أحكام هذه المادة على عقود ضمان الحياة إلا وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٩٩٩ . م ٩٦٥ - يجوز لفنانين أن يطروح تجاه حامل لأغنة الشروط ، وإن تكن محووة - للأمر أو لحاملها ، بالاعتراضات المختصة بها التى كان في وسع الاحتجاج بها على المضمون الأول فيما لو كان التحويل لم يحصل .

( ٣ ) يكلر وديسوف فقرة ٥٥ ص ٩١ - سيبيلين فقرة ٦٦ - أنسيلويدى فالجوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٥ .

المؤمن بواحدة منها ، ويسلم الوسيط نسختين ، فيحفظ هذا بواحدة منهما لنفسه ويسلم الأخرى للمؤمن له<sup>(١)</sup> .

#### ٥٩٠ - مهم وثيقة التأمين - هل هي لإثبات أو لتوفيق ؟

قلنا أنه لو وقفنا عند نصوص التقنين المدني في عقد التأمين ، لما كان هناك شك في أن عقد التأمين عقد رضائي<sup>(٢)</sup> ، وأن هذا هو الحكم أيضاً في القانون الفرنسي ، فعقد التأمين وفقاً لقانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ عقد رضائي ووثيقة التأمين لا تشترط إلا لإثبات العقد<sup>(٣)</sup> . ومن ثم إذا قبل المؤمن الإيجاب البات الموجه إليه من المؤمن له ، ووصل هذا القبول إلى علم المؤمن له ، تم عقد التأمين وصار ملزماً لكل من الطرفين . ولا ضرورة في انعقاده لوثيقة تأمين يوقعها المؤمن ، بل يكفي أن يرسل المؤمن بقبوله في كتاب أو في برقية أو شفهاً عن طريق رسول يكون مثلاً هو الوسيط ، فيصبح العقد تاماً ملزماً بمجرد وصول القبول إلى علم المؤمن له ، حتى قبل أن يدفع هذا الأخير القسط الأول من أقساط التأمين ، ويكون هذا القسط ديناً في ذمته يطالبه به المؤمن بالطرق المقررة في القانون<sup>(٤)</sup> . ولكن إثبات عقد التأمين

(١) وقد نصت المادة ٩٦٣/٢٠١ من تقنين الموجبات والمقود السان في هذا الصدد على أن « ينظم عقد الضمان خطاً في سند مسجل لدى كاتب العدل أو سند عادي - فإذا كان السند عادياً ، وجب أن ينظم منه عدد من النسخ الأصلية بقدر ما يكون هناك متعاقدون ذوو مصالح متميزة . ويجب أن يذكر في كل نسخة عدد النسخ الأصلية التي نظمت » .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ في الخامس .

(٤) نقض فرنسي ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٤١ -

٢٤ يناير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ١٢٣ - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق

١٩٤٧ - ١٤٤ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٤٣ .

ويشترط بدهاء أن يكون قبول المؤمن مطابقاً لإيجاب المؤمن له ، فلو أبدى المؤمن في قبوله تحفظات أو أجرى تعديلاً في الإيجاب ، اعتبر هذا القبول إيجاباً جديداً صادراً من المؤمن ، ويجب تمام العقد بقبول المؤمن له لهذا الإيجاب الجديد . كذلك لو كان المؤمن له لم يصدر منه إيجاب بات ، وصدر الإيجاب البات من المؤمن ، فإن العقد لا يتم إلا بقبول المؤمن له ووصول هذا القبول إلى علم المؤمن . ويشترط كذلك أن يكون قبول المؤمن صادراً من جهة لها ولاية القبول ، كالمدير العام لشركة التأمين أو شخص مفوض منها في القول أو الوسيط المفوض أو الوسيط ذي التوكيل العام ( انظر آنفاً فقرة ٥٧٠ ) أو مجلس إدارة الجمعية التبادلية للتأمين ( بيكاروبيسون فقرة ٤٩ - ٥٠ )

لا يكون ، كما قلنا ، إلا بالكتابة ، وتكون هذه الكتابة عادة هي وثيقة التأمين . ذلك أن عقد التأمين شديد التعقد ، يشتمل على كثير من الشروط المتنوعة ، ويبقى مدة طويلة ، وقد يتعدى إلى الغير كالمستفيد في التأمين على الحياة والمضروب في التأمين من المسؤولية والدائنين المرتبطين في التأمين من الحريق ، وهذا كله لا يتفق مع جواز إثباته بالبينه أو بالقرائن<sup>(١)</sup> . ولم يرد نص صريح في هذا المعنى في التقنين المدني المصري ، ولكن العمل جرى على ذلك باضطراد<sup>(٢)</sup> . أما في فرنسا ، فنصوص قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ٨) صريحة في أن إثبات عقد التأمين يكون بوثيقة التأمين . ولكن أى دليل كتابي آخر ، غير وثيقة التأمين ، يكفي ، فيجوز للإثبات بكتب متبادلة بين المؤمن والمؤمن له ، وببرقية صادرة من المؤمن بقبول طلب التأمين المكتوب<sup>(٣)</sup> . ولكن الطريق المألوف للإثبات هو وثيقة التأمين كدليل نهائي ،

---

هـلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٦ ص ٦٤٦) . ولا يعتبر سكوت المؤمن من الجواب قبولاً منه ولو سكت مدة طويلة ( انظر آنفاً فقرة ٥٧٩ - في الهامش ) ، فليس المؤمن ملزماً بالبت في طلب التأمين في مدة معينة ما لم يكن هناك اتفاق على ذلك (بيكار وبيسون فقرة ٤٩ ص ٨٢) . وقد يطول الوقت الذي يحتاجه المؤمن للبت في طلب التأمين ، فليجأ إلى المذكرة المؤقتة لتنظيم المؤمن له طوال هذا الوقت على النحو الذي فصلناه فيما تقدم ( انظر آنفاً فقرة ٥٨٤ ) . وقد حدد تقنين الموجبات والمقود البناني مدة خمسة عشر يوماً ، كما رأينا ، يبت فيها المؤمن في طلب التأمين بالقبول أو بالرفض ( انظر م ٩٨٤ من هذا التقنين ، وانظر آنفاً فقرة ٥٧٩ في الهامش ) .

(١) روان ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ١٥٠ - هـلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ .

(٢) استئناف غخط (دوائر مجتمعة) ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٥٦ - محمد علي عرفة ص ١١٩ - عبد المنعم البدراني فقرة ١١١ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٨ ص ١٠٠ - وقرب محمد كامل مرسى فقرة ٤٩ .

(٣) نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ D.C. ١٩٤٣ - ٥٧ مع تطبيق بيسون - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٦ - بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٢٥ - بيكار وبيسون فقرة ٥٤ - هـلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ - سيميان فقرة ٦٠ - أنيسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٤٨ - عكس ذلك جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (ع) ص ٧٢٤ .

ولكن لا يجوز الإثبات بالبينه أو بالقرائن (روان ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ١٥٠ - أنيسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٧) .

ويجوز الإثبات بالإقرار واليمين (نقض فرنسي ١٢ يونيو سنة ١٨٩٩ دالوز ١٩٩-١-)

ومذكرة التغطية كدليل مؤقت على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم<sup>(١)</sup>.

وهذا الذى قدمناه لاشك فيه إذا وقفنا ، كما سلف القول ، عند نصوص التفتيش المدنى المصرى أو عند نصوص القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ . أما إذا جاوزنا هذه النصوص إلى نصوص مشروع الحكومة ، فإن وثيقة التأمين طبقاً لهذه النصوص ، ويحل محلها مؤقتاً مذكرة التغطية ، تكون ضرورية للانقضاء ذاته لا بمجرد الإثبات . فقد نصت المادة ٣ من هذا المشروع على ما يأتى : « لا يكون طلب التأمين ملزماً للمؤمن ولا للمؤمن له إلا بعد إتمام العقد ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع المؤمن وثيقة التأمين وسلمت هذه الوثيقة للمؤمن له . على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا سلم المؤمن المؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة وذلك وفقاً للشروط الواردة فيها »<sup>(٢)</sup> . وتبين من ذلك أنه عندما يصبح مشروع الحكومة قانوناً معمولاً به ، يكون عقد التأمين عقداً شكلياً لا يتم بمجرد توافق الإيجاب والقبول ، وإنما يجب لانقضاء تحرير وثيقة التأمين وتوقيعها من المؤمن على الوجه الذى فصلناه وتسليم هذه الوثيقة للمؤمن له . ومن ثم تكون وثيقة التأمين ، ويقوم مقامها مؤقتاً مذكرة التغطية ، شرطاً لانقضاء لا للإثبات .

٦٠٨ - بيزانسون ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٣ - ٢ - ٢٥٢ - بيكاروبيسون فقرة ٥٤ - بلانيل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ - محمد على عرفة ص ١٢٠ - مكس ذلك أنسيليرى دالوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٤ .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٨٣ .

(٢) وقد نقل هذا النص من المادتين ١٠٤٨ و ١٠٤٩/١ من المشروع المنهيدى . وكانت المادة ١٠٤٨ تجرى على الوجه الآتى : « لا يكون طلب التأمين وحده ملزماً للمؤمن ولا للمؤمن عليه ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع طرفا على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة للمؤمن عليه » . وكانت المادة ١٠٤٩/١ تجرى على الوجه الآتى : « على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا أثبت الطرفان فى مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التى يقوم عليها هذا العقد ، ونفست هذه المذكرة التزامات كل من الطرفين للآخر » . وقد حذف هذان النصان فى لجنة المراجعة لتعلقهما « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ فى الهامش ) . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد ما يأتى : « ومن المسلم أن عقد التأمين من عقود التراعى التى تنفذ بمجرد توافق إرادتين ، وتم بمجرد اتفاق الطرفين على الشروط الأساسية للعقد ، ويكاد يجمع الشراح على أن الكتابة غير لازمة لتكوين العقد بل لإثباته فقط . إلا أنه رغبة فى تحديد موعد إتمام العقد على وجه البقعة ، نحا المشرع حتى آخر نص محل اعتبار توقيع الوثيقة من المؤمن ثم تسليمها إلى المؤمن له ركناً لازماً لإتمام العقد » .

ومهما يكن من أمر ، فإن العمل في هذه المسألة قد قام مقام التفتون ، إذ أن المؤمن بشرط عادة أن عقد التأمين لا يتم إلا بتوقيع وثيقة التأمين ، وعند ذلك يصبح عقد التأمين عقداً شكلياً بموجب هذا الشرط ، وتصبح وثيقة التأمين ضرورية للاتخاذ لا مجرد الإثبات <sup>(١)</sup> . والتوقيع الذي يشترطه المؤمن يكون تارة توقيعه هو على وثيقة التأمين ، فيتم العقد بهذا التوقيع وتسليم الوثيقة للمؤمن له . ويكون تارة أخرى توقيع كل من الطرفين على الوثيقة ، فيجب تمام العقد في هذه الحالة أن يوقع المؤمن ، ثم يسلم الوثيقة للمؤمن له فيوقعها بدوره ، ولا يتم العقد إلا بتوقيع كل من الطرفين . وهذا الشرط له مزية عملية ، إذ بفضلها يمكن أن نعرف في أي وقت حل وجه الدقة يتم عقد التأمين ، فهو يتم في الوقت الذي يسلم فيه المؤمن له وثيقة التأمين موقعة من المؤمن فيها إذا اقتصر الشرط على توقيع المؤمن . أما إذا اشترط المؤمن توقيع كل من الطرفين فالنزعة أكبر ، إذ يتم العقد في التاريخ الذي يحمله الوثيقة إذا كان موقعا عليها من المؤمن والمؤمن له في وقت مما <sup>(٢)</sup> ، بل قد يصل المؤمن في الشرط إلى مدى أبعد ، فيشترط ألا يتم عقد التأمين إلا بتوقيع الوثيقة من الطرفين ويدفع المؤمن له القسط الأول من أقساط التأمين <sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ - استئناف غنطل ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ١٥٧ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختطة في دوائرها المختصة ، في عهد التقنين الملقب القديم ، وقد اصبحت أن الاتفاق على تعليق تمام العقد على التوقيع على وثيقة التأمين قد اضطرر حتى أصبح عرفاً ثابتاً مستقراً ، بأن ارتباط طرف عقد التأمين كل منهما بالآخر لا يكون إلا عند التوقيع على وثيقة التأمين ، وذلك طبقاً لعرف الثابت الذي جرت عليه الشركات ( استئناف غنطل دوائر مختصة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٥٦ ) .

(٢) ويجوز في هذه الحالة للمؤمن له ، قبل أن يوقع وثيقة التأمين ، أن يرجع في التصديق ، حتى لو وقع المؤمن وثيقة التأمين وسلمها لإياه ( بيكاكويييون فقرة ٥٠ ص ٨٣ - وانظر آنفاً فقرة ٥٧٤ في الماشي ) . أما إذا وقع المؤمن له وثيقة التأمين ، فإنه لا يعود هناك بعد ذلك محل النزاع ، لا في وجود عقد التأمين ، ولا فيما يشتمل عليه من الشروط ( بلانيرول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٧ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٨ ص ١٣٢ - عبد الحى حجازي فقرة ١٥٥ ) .

(٣) استئناف غنطل ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٢٤٥ - وقد جله في الجنب الأول من الشروط العامة لشركة مصر لتأمين : « لا يتم عقد التأمين إلا بعد تسليم البريئة للصالح بشرط أن يكون القسط أو الجزء من القسط السنوي الأول قد دفع إلى الشركة ، وبشرط أن تكون الظروف التي تؤثر في قبول التأمين والمبينة في طلب التأمين وفي جميع المستندات التمهيدية لم يطرأ -

فيصح العقد ، كما قلنا<sup>(١)</sup> ، لا عقداً شكلياً فحسب ، بل أيضاً عقداً حقيقياً ، وتطبق تمام العقد على دفع القسط الأول يجعل المؤمن لا يتحمل الخطر إلا عند قبضه للقسط ، وذلك بدلالة من أن يتحمل الخطر بمجرد التوقيع على الوثيقة ثم يطالب بعد ذلك بالقسط<sup>(٢)</sup> .

٥٩١ - برء سريانه وثيقة التأمين<sup>(٣)</sup> : والأصل أن وثيقة التأمين يبدأ سريانه (prise d'effet) من وقت تمام العقد ، فمن ذلك الوقت ترتب الالتزامات الناشئة من العقد في ذمة كل من الطرفين ، ويلتزم المؤمن له بدفع الأقساط كما يلتزم المؤمن بتحمل الخطر<sup>(٤)</sup> . وذلك كله ما لم يتفق على وقت آخر لبدء سريان الوثيقة<sup>(٥)</sup> . مثل ذلك أن يبرم عقد التأمين قبل الميعاد الذي يبدأ فيه التهديد بالخطر ، كما إذا أمن صاحب السيارة على سيارته قبل

= عليها تغيير في الفترة التي تكون قد مضت حتى تسليم البرليمة للمؤمن عليه ( محمد كاتا مرسى  
فقرة ٤٧ ص ٥٧ هامش ٣ ) .

وإذا لم يدفع المؤمن له القسط الأول لم يتخذ العقد ، ولا سبيل إلى إجباره على الدفع مادام  
العقد لم يتخذ ( عبد الحمى حجازي فقرة ١٥٥ ص ١٥٥ ) .  
( ١ ) انظر أيضاً فقرة ٥٧٤ .

( ٢ ) عبد الحمى حجازي فقرة ١٥٥ ص ١٥٥ - ويقع ذلك غالباً في عقود التأمين على الحياة  
في فرنسا ، حيث تقضى المادة ٧٥ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بعدم جواز إجبار المؤمن له  
على دفع أي قسط ، ولو كان القسط الأول ، فليجأ المؤمن إلى اشتراط دفع القسط الأول تمام عقد  
التأمين (بيكاروبيسون فقرة ٥٠ ص ٨٤ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٧ )<sup>١</sup> .  
في مصر ، فإن المؤمن له في التأمين على الحياة يجبر على دفع القسط الأول ، وله أن يتصل بمعد ذلك  
من العقد بإنقطاع كتاب يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الإلزامية ( م ٧٥٩ مدني ) ، وسنعود  
إلى هذه المسألة عند الكلام في التأمين على الحياة ( انظر مايل فقرة ٧٣٢ ) .

( ٣ ) انظر في هذه المسألة *Dernage* رسالة من رين سنة ١٩٤١ .

( ٤ ) وإذا تحقق الخطر ولو قبل أن يدفع المؤمن له القسط ، وجب على المؤمن دفع مبلغ  
التأمين ، وله أن يطالب المؤمن له بدفع القسط (استئناف مخطط ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣  
ص ٤٧ - بيكاروبيسون فقرة ١٢٨ - محمد علي حرفة ص ١١٦ ) .

وقد نصت المادة ٧ من مشروع الحكومة على أنه يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل  
ظاهر في الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي تم فيه العقد وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها ،  
ما لم يتفق على خلاف ذلك - انظر في هذا النص والنس الذي يقابله في المشروع التمهيد، أيضاً  
فقرة ٥٨٧ في الهامش .

( ٥ ) استئناف مخطط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٣٩ - ٢٦٧ .

أن يتسلمها فيجعل بدء سريان الوثيقة في التاريخ الذي يتسلم فيه السيارة<sup>(١)</sup> ، أو أمن عليها عند مؤمن آخر وكان مؤمناً عليها من قبل فيجعل بدء السريان من وقت انتهاء التأمين الأول<sup>(٢)</sup> . والذي يقع عادة أن الطرفين يتفقان على وقت معين يبدأ فيه سريان الوثيقة ، إذ لو لم يتفقا على ذلك لبدأ السريان من وقت تمام العقد كما سبق القول . وإذا كان وقت تمام العقد ، لوجعل هو وقت بدء السريان ، لا يعرف منه عادة إلا اليوم الذي تم فيه العقد ، لا الساعة التي تم فيها ، فإذا تحقق الخطر في هذا اليوم بالذات فإنه لا يستطيع معرفة ما إذا كان الخطر قد تحقق بعد تمام العقد فيكون المؤمن مسئولاً عنه أو تحقق قبل تمام العقد فلا يكون المؤمن مسئولاً ، من أجل ذلك يلجأ الطرفان عادة إلى الاتفاق على أن يبدأ سريان العقد في ظهر اليوم التالي لليوم الذي تم فيه العقد . وهذا وقت منضبط باليوم والساعة والدقيقة والثانية ، فإذا تحقق الخطر قبل الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ولو بثانية واحدة لم يكن المؤمن مسئولاً ، أما إذا تحقق الخطر في الساعة الثانية عشرة أو بعد ذلك فإن مسؤولية المؤمن تتحقق<sup>(٣)</sup> . وقد جرت العادة بالاتفاق على هذا الشرط ، حتى أصبح ذلك عرفاً مضطرباً في مسائل التأمين<sup>(٤)</sup> .

ويبعد المؤمن عادة<sup>(٥)</sup> ، ضماناً لدفع القسط الأول وتوقياً لمشقة احتمال

(١) ويختار المؤمن له عادة في مثل هذه الحالة يوماً معيناً ، ويجعل بدء سريان العقد في ساعة المسفر (zéro heure) من هذا اليوم ، أي في الدقيقة الأولى بعد الساعة الثانية عشرة ايلاً .

(٢) وقد يستأن الشخص من الحوادث التي تصيبه في رحلة معينة ، فيسبق إبرام عقد التأمين اليوم الذي تبدأ فيه الرحلة وهو اليوم الذي يبدأ فيه سريان التأمين ( نقض فرنسي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٨ ص ٦٤٨ ) .

(٣) وللانفاق على سريان العقد من ظهر اليوم التالي حزية أخرى عملية ، إذ يمنع من عرض المؤمن له إذا أمن من الحادث عقب وقوعه مباشرة في نفس اليوم دون أن يخبر المؤمن بذلك ( بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٨ ص ٦٤٨ ) ، وإن كان العقد في هذه الحالة يجوز إبطاله للتدليس أو على الأقل للسلط ( براتيه أول فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٤٦٨ - وانظر آنفاً فقرة ٥٧٦ في آخرها في الهامش ) .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٥٦ ص ٨٥ .

(٥) ويدرج الشرط عادة بين الشروط العامة المطبوعة (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٨ ص ٦٤٨) .



المطالبة به قضائياً ، إلى اشتراط ألا تكون وثيقة التأمين سارية إلا في ظهر اليوم التالي من توقيع المؤمن له عليها ودفع القسط الأول ، فيترأى هنا أيضاً وقت سريان العقد عن وقت تمامه<sup>(١)</sup> . ومن ثم يقوم العقد ملزماً للطرفين ، ولكن تنفيذ التزامات كل من الطرفين يضاف إلى أجل غير محقق (terme incertain)<sup>(٢)</sup> ، ويتحقق هذا الأجل بتوقيع المؤمن له على الوثيقة ودفع القسط الأول ، فيحل الأجل في ظهر اليوم التالي للقيام بآخر عمل من هذين العملين ، أما قبل ذلك فيبقى الأجل غير محقق . ولكن الالتزامات الناشئة من العقد تكون قد ترتبت في ذمة كل من الطرفين ، فيكون المؤمن له ملزماً بدفع الأقساط ، ويكون المؤمن ملزماً بتحمل الخطر إذا تحقق بعد توقيع الوثيقة ودفع القسط الأول . ويستطيع المؤمن له أن يحل العقد نافذاً إذا هو دفع القسط الأول ، كما يستطيع المؤمن أن يجبر المؤمن له قضاء على دفع القسط الأول<sup>(٣)</sup> فإذا ما تقاضاه نفذ العقد . وبذلك تصبح الالتزامات المتقابلة نافذة في وقت واحد ، ففى ظهر اليوم التالي لليوم الذى يدفع فيه المؤمن له القسط الأول أو يجبر على دفعه تصبح التزاماته نافذة ، وتصبح في الوقت ذاته نافذة التزامات المؤمن . ويلاحظ أن السنة التى يدفع عنها المؤمن له القسط الأول ، في هذه الحالة ، يبدأ سريانها من وقت دفع القسط فعلاً<sup>(٤)</sup> ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ .

(٢) نقض فرنسي ٩ مارس سنة ١٩٠٩ دالوز ١٩١٢ - ١ - ١٣١ - ١٠ مايو سنة ١٩٢٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٣٠ .

(٣) بيكاروييوسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ - عهد المنيم البدروى فقرة ٩٩ ص ١٣٤ - عهد الحى حجازى فقرة ١٥٨ .

ولا يعتبر العقد في هذه الحالة معلقاً على شرط واقف هو دفع القسط الأول كما يدفع رأى (بوردهو ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ سبريه ١٩٢٩ - ٢ - ١٠٤ - باريس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دالوز ١٩٣١ - ٢ - ١٦٥ مع تعليق لالو) ، وإلا لما أسكن المؤمن إجبار المؤمن له على دفع القسط الأول . ولكن العقد يعتبر مضافاً إلى أجل غير محقق ، ويحل الأجل إما بدفع المؤمن له القسط اختياريًا ، وإما بإجبار المؤمن إياه على الدفع (نقض فرنسي ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٣٥ - دالوز ١٩٣٣ - ١ - ١٧ مع تعليق بيوسون - بيكاروييوسون المطول ١ ص ٢٤٩ - ص ٢٥٠ - محمدعل عرقه ص ١١٧ - ص ١١٨ - عهد الحى حجازى فقرة ١٥٨ .

(٤) فلا تدخل الفترة ما بين إضاء العقد ودفع القسط في حساب مواعيد دفع الأقساط ، وتحدد هذه المواعيد على أساس يوم الوفاء الفعل بالقسط الأول لا على أساس يوم إضاء العقد =

فلا يستحق إذن القسط التالى إلا بعد انقضاء سنة من وقت دفع القسط الأول، ومن ثم يبقى ميعاد استحقاق القسط الثانى والأقساط التالية غير معروف فى وقت تمام العقد<sup>(١)</sup>.

« وكذلك الحال بالنسبة إلى تحديد مدة التأمين (بيكاروبيسون المطول ١ ص ٢٥٠ هامش ٢ - محمد على عرقه ص ١١٨) .

أما إذا اتفق الطرفان على أن التزام المؤمن بتحمل الخطر هو وحده - دون التزام المؤمن له بدفع الأقساط - الذى يترأى نفاذه إلى أن يدفع المؤمن له القسط الأول ، فإن السنة التى يدفع عنها المؤمن له القسط الأول يبدأ سريانها من يوم إنشاء العقد ، إذ يكون التزام المؤمن له بدفع هذا القسط نافذاً من ذلك اليوم (استئناف مخطوط ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٤٥) ، ويكون هذا بمثابة شرط جزائى يتحملة المؤمن له إذا أهمل فى دفع القسط الأول (بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٢٨ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٩ ص ٦٤٩ - محمد على عرقه ص ١١٨) . ويرتبط على ذلك أن الجزء من القسط الأول المقابل للفترة ما بين إنشاء العقد ودفع القسط فعلاً يتحملة المؤمن له ، دون أن يكون المؤمن ملزماً بتحمل الخطر طوال هذه الفترة (رن ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٧٠٩ - باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٦٨ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٥٧٣) . وقد دعا عدم التكافؤ هذا ما بين التزامات الطرفين إلى أن تمدد شركات التأمين فى العمل عن شرط إرجاء تحمل الخطر وصدته (clause de report de la seule garantie) ، إلى شرط إرجاء نفاذ القسط كله (clause de report intégral de l'effet du contrat) على النحو الذى بطلناه فيما تقدم . وهذا الشرط الأخير هو الذى يحقق التكافؤ ما بين التزامات الطرفين ، فلا يدفع المؤمن له أى مبلغ عن وقت لم يكن المؤمن ملزماً فيه بتحمل الخطر ، بل هو عندما يدفع القسط الأول يدفعه عن سنة يتحمل المؤمن الخطر فيها بأكملها .

انظر فى ذلك بيكاروبيسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ .

(١) انظر فى هذا المعنى بيكاروبيسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ - ص ٨٧ .

وإذا اشترط المؤمن عدم نفاذ العقد إلا إذا دفع المؤمن له القسط الأول ، كان معنى ذلك أن المؤمن له هو الذى يمس إلى المؤمن فيدفع له هذا القسط ، ومن ثم يكون القسط محمولاً (portable) لا مطلوباً (querable) . فإذا اشترط المؤمن له أن يكون القسط مطلوباً لا محمولاً ، أو أصبح القسط كذلك فعلاً ، تحمل المؤمن الخطر من وقت تمام العقد لامن وقت دفع القسط ، إذ أن دفع القسط يتوقف عليه هو لا على المؤمن له (تقضى فرنسى ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٧٣٥ - دالوز ١٩٣٣ - ١ - ١٧ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ فقط Ass. Ter. فقرة ١٧٨) .

ويجوز أن ينزل المؤمن عن شرط عدم نفاذ العقد إلا إذا دفع المؤمن له القسط الأول ، فيصبح مسئولاً عن الخطر من وقت تمام العقد لامن وقت دفع القسط الأول . ويتحقق النزول عن هذا الشرط فى فروع مختلفة . منها أن يحامل المؤمن المؤمن له ، فيسقط وقت تمام العقد مخالفة عن «

٥٩٢ - تفسير وثيقة التأمين : تنص في تفسير وثيقة التأمين المبادئ العامة في تفسير العقود . ولا تميز ، في الأصل ، في تطبيق هذه المبادئ ، بين الشروط العامة المطبوعة والشروط الخاصة المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد ، فجميع هذه الشروط كما قلنا<sup>(١)</sup> كل لا يتجزأ ، وهي شروط التعاقد ، فهي من القوة بمنزلة سواء<sup>(٢)</sup> . على أن الشروط العامة المطبوعة إذا تضمنت التزاماً يترتب في ذمة المؤمن ، فقد كانت المبادئ العامة تقضي بأنه عند الشك يفسر هذا الالتزام في مصلحة المدين أي في مصلحة المؤمن . ولكن لما كانت هذه الشروط المطبوعة هي كلها من عمل المؤمن ، فهو الذي وضعها مقدما

القسط الأول دون أن يكون. قد قيده فلا ( محكمة سان إتيان الابتدائية التجارية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ) الحجة العامة لتأمين البري ١٩٣٤ - ٦٥ . ومنها أن يسلم المؤمن المؤمن له مذكرة تغطية مؤلفة قبل إبرام العقد ، فيحصل المؤمن الخطر من تسليم هذه المذكرة المؤمن له ، ويحق له بعد ذلك فيأخذ وقت تمام العقد وهو متحمل له ( نقض فرنسي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ) الحجة العامة لتأمين البري ١٩٤٦ - ١٤٦ - البين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٤ - ٧٠ - عكس ذلك نقض فرنسي ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الحجة العامة لتأمين البري ١٩٤١ - ١٤٩ - أنيسكوليدس دالوز ١ لفظ Ass. Ter. مقرة ٩٤ . ومنها أن يكون هذا الشرط ( تطبيق لقاذم العقد على دفع القسط الأول ) بين الشروط العامة المطبوعة ، فيعارض منه شرط خاص ينسبته ( نقض فرنسي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ) الحجة العامة لتأمين البري ١٩٣٩ - ٤٥ ) ، وبخاصة إذا حدثت في أمل الوثيقة ، كما يقع ذلك غالباً ، ساعة الصفر من يوم حين مهاداً لسريان الوثيقة ، فيصبح العقد نافذاً في هذا المهاد ولوقبل أن يدفع المؤمن له القسط الأول ( نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ) الحجة العامة لتأمين البري ١٩٤١ - ٤٧ - ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٤٤ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٢٤٣ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٢٦٢ ) . ومنها أن يسلم المؤمن له الوثيقة المؤمن له قبل سداد القسط الأول ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتسلل بما تنص عليه الوثيقة من إرجاء سريان العقد إلى ما بعد سداد القسط الأول ( انظر في هذا المعنى م ٢/١٦ من مشروع الحكومة وم ٢/١٠٧٣ من المشروع انتهى في مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٣٤٧ في المالحش ) .

انظر في كل ذلك بيكاروبيسون مقرة ٥٣ - بلانويل وديريو وييسون ١١ مقرة ١٢٧٩ ص ٦٤٩ - ص ٦٥٠ - أنيسكوليدس دالوز ١ لفظ Ass. Ter. مقرة ١٢٧ - مقرة ١٣٧ - عبد القم البعلوني مقرة ٩٩ ص ١٣٤ - ص ١٣٥ - عبد الحى حجازي مقرة ١٦٠ - مقرة ١٦١ .

( ١ ) انظر أيضاً مقرة ٥٨٨ .

( ٢ ) استئناف غلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠ - ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ م ١٨٨ .

ص ١٨٨ - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٢٩٤ .

وضمنها وثيقة الالتزام ، فإن القاضى يستطيع هنا أن يفسرها عند الشك ضد من وضعها أى ضد المؤمن ، لأنه هو المخطئ فى صياغتها فى عبارات غامضة مبهمة<sup>(١)</sup> .

وقاضى الموضوع هو الذى يتولى تفسير وثيقة التأمين ، طبقا للمبادئ العامة فى التفسير كما سبق القول . فإذا كانت العبارة واضحة المعنى ، لم يميز له بدعوى تفسيرها أن ينحرف عن معناها الواضح ، وإلا كان هذا منمخا للعقد يقع تحت رقابة محكمة التقض ، وجاز نقض الحكم<sup>(٢)</sup> . أما إذا كانت العبارة غامضة ، فإن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى استخلاص نية المتعاقدين<sup>(٣)</sup> . ولكن يجب فى جميع الأحوال أن يطبق ما اتفق عليه المتعاقدان ، دون أن ينتقص منه أو يزيد عليه أو يعدل فيه<sup>(٤)</sup> . وذلك دون إخلال

(١) استئناف مخطوط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ - ١٤ أبريل سنة ١٩٤٨ م ٦٠ ص ١٠٣ - بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٥ - بلانفول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٣ - ولو اعتبرنا عقد التأمين عقد إذعان ، لأمكن أيضاً التمسك بالمادة ١٥١/٢ مدني وهي تقضى بالتفسير لمصلحة الطرف المعلن ( محمود جمال الدين زكى فقرة ٥١ ص ١٠٩ - حيد الحى حجازى فقرة ١٧٨ ص ١٧٣ ) .

(٢) نقض فرنسى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٣-١٩٣٤-١١ يوليو سنة ١٩٣٣ دالوز الأسبوعى ١٩٣٣-٤٩٣-٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ دالوز الأسبوعى ١٩٣٥-١١٧-٥ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٨-٦٩-٩ أبريل سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨-١٥٠-٧ يوليو سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣-٢٤٩- وذلك ما لم يتعارض شرط واضح مع شرط واضح آخر ، فمتد ذلك يكون على القاضى أن يستخلص نية المتعاقدين أمام هذا التعارض ، وألى الشرطين المتعارضين هو الواجب العمل به ( نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ D.A. ١٩٤١-٦٧-أنسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٩ ) . أما إذا أمكن التوفيق بين الشرطين ، فإنه يجب العمل بكل منهما ولو كانا متعارضين فى الظاهر ( نقض فرنسى ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥-٢٦١-أنسكلوبيدي دالوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤١ ) . وإذا كان للشرط واضحاً ، وجب أن يطبق كما هو عمل عموماً دون تمييز بين حالة وأخرى ( نقض فرنسى ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ دالوز الأسبوعى ١٩٣٦-٣٤٦ ) .

(٣) نقض فرنسى ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٩٢٥-٨٠-١٦ مارس سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٩٢٥-٣٠٩-٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٩-٧٩-٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩-٦٥١-١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١-١٦٨-٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ D.A. ١٩٤٢-٩٧-٤ مايو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٦-٢٨ .

(٤) نقض فرنسى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٤-٣٣٩ .

بما يقضى به القانون من بطلان بعض الشروط ، كالشروط التصفية التي لم يكن مخالفتها أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، وشرط التحكيم إذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة ، وكل شرط بطلان أو سقوط لم يبرز بشكل ظاهر ، وغير ذلك من الشروط التي نصت على بطلانها المادة ٧٥٠ مدني ، وكذلك كل اتفاق يخالف أحكام نصوص القانون في عقد التأمين ولا يكون لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد ( م ٧٥٣ مدني ) .

وإذا قام تعارض بين نسخ وثيقة التأمين ، وتناقضت الشروط المدونة في نسخة مع الشروط المدونة في نسخة أخرى ، فالنسخة التي يعتد بها هي النسخة التي يبد المؤمن له يمتنع بها على المؤمن ، ذلك لأن المؤمن هو الذي قام بتحرير هذه النسخ فهو المسئول عن التعارض الذي يقوم بينها<sup>(١)</sup> . كذلك إذا قام تعارض بين شرط عام مطبوع وشرط خاص مكتوب بالآلة الكاتبة أو باليد ، اعتد بالشرط الخاص واعتبر ناسخاً للشرط العام ، لأن الشرط الخاص هو الذي ناقشه الطرفان وقبلاه بعد أن تم تحرير الجزء المطبوع من الوثيقة ، فقصداً بذلك نسخ ما سبقه معارضاً له من الشروط المطبوعة<sup>(٢)</sup> .

(١) بيكاروبيسون المطول ١ فقرة ١٣٤ - بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٤ - سيميان فقرة ٧٢ - محمد علي عرفة ص ١٢١ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٥١ ص ١١٠ - لكن إذا كانت النسخة التي يبد المؤمن له تشتمل على إضافات في الموامش غير معضاة من المؤمن ، فإنه يقع على المؤمن له عبء إثبات أن المؤمن قد قبل هذه الإضافات ( محكمة تونس الابتدائية ١٧ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٤ - بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٤ ) . وقد لا تنسج صفحات وثيقة التأمين لكاتب كل الشروط ، فيضاف إلى الوثيقة أوراق مكتوبة بالآلة الكاتبة وتكون حادة غير معضاة ، فهذه لا يجوز للمؤمن أن يمتنع بها على المؤمن له إلا إذا أثبت قبوله لها ( محكمة داكس الابتدائية ٢٧ مارس سنة ١٩٣٥ جازيت دي پاليه ١٩٣٥ - ٢ - ٨٨٣ - بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٤ - وقارن بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٤ والمراجع المشار إليها في ص ٦٥٤ هامش ٢ ) .

(٢) قضي فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ D.A. ١٩٤١ - ٦٧ - ٤ مايو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٨ - ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ جازيت دي پاليه ١٩٤٦ - ١ - ١٣٤ - باريس ٤ أبريل سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٣٠ - سوان ٣ يناير سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٩ - ٢٥٠ - بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٣ - أنسيلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ten. فقرة ٩١ -

٥٩٣ - تلف وثيقة التأمين أو ضياعها : وقد تضعيع وثيقة التأمين من يد المؤمن له أو تلف ، وهو في حاجة إليها إما كدليل على عقد التأمين وإما باعتبارها ركناً في هذا العقد<sup>(١)</sup> .

فإذا كان المؤمن لا يتنازع في صحة عقد التأمين ، وطلب منه المؤمن له نسخة أخرى من وثيقة التأمين تحمل عمل النسخة الضائعة أو النالفة ، وجب عليه أن ينسخ من وثيقة التأمين التي تحت يده نسخة مطابقة لها ، على أن يتحمل المؤمن له مصروفات هذه النسخة وأن يدفع هذه المصروفات مقدماً إذا طلب المؤمن ذلك .

وللمؤمن له كذلك أن يطلب صورة من جميع البيانات التي قدمها للمؤمن له في طلب التأمين ، ومن الإقرارات والمستندات التي قدمها واتخذت أساساً في إتمام العقد ، لأن أى خطأ في شيء من ذلك قد يتخذ ذريعة لإبطال العقد . ويتحمل بطبيعة الحال مصروفات هذه الصورة ، ويدفعها مقدماً إذا طلب المؤمن ذلك .

وهذه الأحكام ليست إلا تطبيقاً للقواعد العامة . وقد أوردتها مشروع الحكومة ، وضممتها لإجراءات للنشر عن فقد الوثيقة أو تلفها في الصحف يجب على المؤمن له القيام بها قبل الحصول على صورة من وثيقة التأمين الضائعة أو النالفة . فنصت المادة ١٣ من هذا المشروع على أنه « إذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت ، جاز لصاحب الحق أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية منها ، ما لم تكن الوثيقة متنازعا في صحتها . على أنه يجب على صاحب الحق أن يقوم بالنشر عن فقد الوثيقة أو تلفها في إحدى الصحف الرئيسية التي يختارها المؤمن مرتين على الأقل بين كل منهما فترة خمسة عشر يوماً على الأقل وثلاثين يوماً على الأكثر . فإذا لم يتقدم أحد باعتراض إلى المؤمن بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان ، وجب على المؤمن أن يسلم صاحب الحق النسخة المطلوبة في مقابل أداء مصروفات استخراجها » . ونصت المادة ١٢ من نفس

= وفترة ١٠٨ - محمد على عرفة ص ١٢١ - محمد كامل مرسى فترة ٦٨ - عبد المنعم البدر اوى فترة ١٢٠ ص ١٦٣ - محمود جمال الدين زكى فترة ٥١ ص ١٠٩ - عبد الحى حسيانى فترة ١٧٨ ص ١٧٣ .

(١) انظر آتفاً فترة ٥٩٠ .

المشروع على أنه « يجوز للمؤمن أن يحصل على صورة من البيانات التي يشتمل عليها طلب التأمين أو غيره من الإقرارات والمستندات التي قدمها إلى المؤمن واتخذت أساساً في إنعام العقد ، وذلك بعد أداء ما يتطلبه ذلك من مصروفات »<sup>(١)</sup> .

(١) وقد فُتلت المادتان ١٢ و ١٣ من مشروع الحكومة عن المادة ١٠٥٦ من المشروع التمهيدي ، وكانت تجري على الوجه الآتي : ١ - إذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت ، جاز للمؤمن عليه أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية منها ما لم تكن الوثيقة منازعة في صحتها . ٢ - ويجوز أيضاً للمؤمن عليه أن يطلب صورة عما قدمه من بيانات متعلقة بالعقد . ٣ - ويتحمل المؤمن عليه مصروفات النسخة الثانية والصور المطلوبة ، ويجب أن يدفعها متديداً إذا طلب منه ذلك . وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ه ص ٣٣١ - ص ٣٣٢ - في الهامش ) . وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ونظراً إلى خطورة البيانات التي يقدمها المؤمن له أو التي يدل بها من حيث اتخاذها أساساً للعقود ، وأن أي خطأ فيها قد يتخذ ذريعة لإبطال العقد ، لذلك أجازت المادة ١٢ للمؤمن له الحق في الحصول من المؤمن على صورة من البيانات التي يشتمل عليها طلب التأمين أو غيره من الإقرارات والمستندات التي قدمها إليه واتخذت أساساً في إنعام العقد ، وذلك مقابل أداء ما يتطلبه استخراج هذه الصور من تكاليف ضئيلة . وتكفلت المادة الثالثة عشرة من المشروع ببيان الإجراءات التي تتبع في حالة فقد تلك الوثيقة أو تلفها ، فأجازت لصاحب الحق طلب نسخة ثانية منها ، بشرط ألا تكون الوثيقة منازعة في صحتها ، وبشرط أن يقوم الطالب باستيفاء الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة والخاصة بنشر إعلان عن فقد أو تلف الوثيقة في إحدى الصحف الرئيسية التي يختارها المؤمن ، وكذلك دفع مصاريف استخراج الصورة » .

وقد أوردتقتين الموجبات والعقود البنائي أحكاماً مفصلة في هذه المسألة ، في خصوص التأمين على الحياة ، فصنت المادة ١٠١٧ منه على ما يأتي : « إذا فقدت لائحة الشروط الخاصة بضمان الحياة تطبيق القواعد الآتية : إذا لم تكن اللائحة « لأمر » ، فمل الضامن أن يسلم المضمون نسخة ثانية عنها مقابل تصريحه بأنه لم يمنح حقاً ما مل الضمان ، وتقوم النسخة الثانية مقام السند المفقود - وإذا كانت اللائحة « لأمر » ، فالمل يدعي انترامها منه يلزمه أن يقدم في خلاف مضمون بياناً مشتملاً على ملخص الظروف التي فقد فيها تلك اللائحة . وهذا البيان يكون بمثابة اعتراض بوقف أداء رأس المال وملحقاته - فإذا ظهر شخص ثالث وهو يحمل اللائحة المنصوص عليها ، فاهل الضامن يتغير المترس بكتاب مضمون ، ويضع يده مؤثقاً على هذه اللائحة . ويجب على المترس أن يرفع الأمر في خلال الشهر الذي على استلام ذلك الكتاب إلى المحكمة ذات الاختصاص لتفصل في شأن ملكية اللائحة . وإذا لم يتم دعواه في المهلة المذكورة ، يطل حكم الاعتراض حتماً ، إلا إذا كان هناك خداع أو مانع مقبول - وإذا فسدت سنتان من تاريخ الاعتراض على اللائحة ولم يظهر شخص ثالث يحملها ، حق المترس أن يقدم عريضة لرئيس المحكمة يطلب بها الترخيص له في الحصول على نسخة ثانية من اللائحة . وتقوم هذه النسخة في نظر المل الضامن مقام اللائحة الأصلية التي تسمح غير نافذة في حقه . ويبين الشخص الذي انترمت منه حق الرجوع على أي كان بالطرق القانونية العادية » .

## § ٤ - ملحق وثيقة التأمين

( avenant )

٥٩٤ - تعبير معنى ملحق الوثيقة : ملحق الوثيقة (avenant)<sup>(١)</sup>

هو اتفاق إضافي ما بين المؤمن والمؤمن له يلحق بالوثيقة الأصلية ، ويكون من شأنه أن يعدل فيها .

فيجب إذن أن تكون هناك وثيقة أصلية قائمة . ولا يشترط أن تكون نافذة ، فقد تكون موقوفة ومع ذلك يفتق الطرفان على إضافة ملحق لها ، يكون هو أيضاً موقوفاً حتى ينفذ مع نفاذ الوثيقة الأصلية . أما إذا كانت الوثيقة الأصلية قد انتهت بانقضاء المدة أو بالفسخ أو بالإبطال أو بغير ذلك من الأسباب ، فإنه لا يكون هناك عمل لإضافة ملحق لها بعد انتهائها . مثل ذلك الاتفاق على امتداد الوثيقة الأصلية ، إذا وقع قبل انقضاء مدة الوثيقة الأصلية كان ملحقاً لهذه الوثيقة ، أما إذا وقع بعد انقضاء المدة فإنه يعتبر اتفاقاً جديداً يجب أن يثبت في وثيقة أصلية جديدة .

ويجب ثانياً أن يكون هذا الاتفاق الإضافي من شأنه أن يعدل في الوثيقة الأصلية . مثل ذلك الاتفاق على زيادة مبلغ التأمين ، أو على امتداد المدة على النحو الذي قلنا ، أو على إعادة الوثيقة الأصلية إلى السريان بعد أن كانت موقوفة ، أو على إضافة خطر لم يكن مؤمناً منه إلى الأخطار المؤمن منها في الوثيقة الأصلية<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ولا يعرف على وجه التحقيق أصل هذا اللفظ ، فقد قيل إنه مشتق من الكلمة اللاتينية (adveniens) ومعناها بالفرنسية (venant après) أي « آت بعد » ، وقيل إنه مقتبس من العبارة المألوفة التي يبدأ بها عادة ملحق الوثيقة وهي (advenant tel jour) ( بلانيول وريبير وبولانجييه ٢ فقرة ٣١٣٤ ص ٩٤٥ عاش ٢ ) ، وقيل إن الملحق سمي avenant ، لأنه جاء مضافاً إلى الوثيقة (il vient s'ajouter à la police) (سيبيان فقرة ٧٣ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤٧) .

( ٢ ) أو على تعديل في أوصاف الخطر المؤمن منه ، أو على تغيير المستفيد ، أو على تصحيح خطأ في الوثيقة ، أو على تدارك سهر فيها ، أو حتى على تفسير بعض العبارات المبهمة النافذة (سيبيان فقرة ٧٣ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤٧ - محمد على عرفة ص ١٢٢ - عبد النعم البدواي فقرة ١١٩ ص ١٦٠) .



ويجب أخيراً أن يكون التعديل - ويتقدم به عادة المؤمن له إلى المؤمن - يقضى اتفاق الطرفين أى قبول المؤمن . فإذا كان التعديل لا يقضى قبول المؤمن ولا يكون هذا حراً في قبوله أو رفضه ، بل يتم بحكم القانون أو يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، لم يعتبر هذا التعديل ملحاً للوثيقة الأصلية ، بل هو تعديل يلحق الوثيقة الأصلية دون أن يعتبر ملحاً لها . مثل التعديل الذى يتم بحكم القانون أن تكون وثيقة التأمين موقوفة لمسلم دفع قسط في ميعاد استحقاقه ، ثم تعود الوثيقة إلى السريان بدفع القسط المتأخر ، ويتم ذلك بحكم القانون دون حاجة إلى قبول المؤمن فلا يعتبر هذا التعديل ملحاً للوثيقة . ومثل التعديل الذى يتم بإرادة المؤمن له المنفردة أن يكون المؤمن له قد أمن على سيارته وعلى أية سيارة أخرى محل محلها بعد إعلان المؤمن بتغيير السيارة ، فإذا حلت سيارة جديدة محل السيارة القديمة فإنه يكفى أن يعلن المؤمن له المؤمن بذلك ، فيقع التعديل بإرادة المؤمن له المنفردة ولا يعتبر هذا ملحاً لوثيقة التأمين . وإذا جددت مدة وثيقة التأمين تجملياً ضمنياً بناء على شرط في الوثيقة بقضى بذلك ، فإن هذا التجديد يتم دون حاجة إلى قبول المؤمن ، ومن ثم لا يعتبر ملحاً للوثيقة .

٥٩٥ - كيف يتم ملحق الوثيقة : تنص المادة ٨ من مشروع الحكومة على أنه « لا يجوز إجراء أى تعديل أو إضافة في عقد التأمين إلا بمقتضى ملحق ، أو بالتأشير به على هامش الوثيقة بشرط توقيع المؤمن ، ويجوز أن يتم بحك موصى عليها مصحوبة بعلم وصول يتبادلها الطرفان . وتسرى على التعديل أو الإضافة الأحكام التى تسرى على عقد التأمين الأصل » (١) . وليس هذا النص إلا تطبيقاً للقواعد العامة . فأى تعديل للوثيقة الأصلية على النحو الذى قدمناه يجب أن يتفق عليه الطرفان ، ويجب أن يثبت هذا الاتفاق في ملحق (avenant) يوقع عليه المؤمن . ويجوز أن يثبت الاتفاق أيضاً بالتأشير به على هامش وثيقة التأمين ، بشرط أن يوقع المؤمن على هذا التأشير . كما

(١) وقد نقلت هذه المادة من المادة ١٠٥٧ من المشروع التمهيدى ، وكان نص المشروع التمهيدى يجرى على الوجه الآتى : ١٥ - كل إضافة أو تعديل في عقد التأمين الأصل يجب إثباته في ملحق يوقع عليه الطرفان . ٢ - وتسرى على هذا الملحق الأحكام التى تسرى على الوثيقة من حيث الشكل ومن حيث ما يعتبر ممنوعاً أو باطلاً من الشروط . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣١ - ص ٣٣٢ في الهامش) .

يجوز أن يثبت الاتفاق يكتب موسى عليها مصحوبة بعلم وصول يتبادها الطرفان . وقد نصت المادة ١٠ من مشروع الحكومة على أنه « في التأمين من الأضرار يعتبر مقبولا الطلب المرسل بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول من المؤمن له إلى المؤمن في مركزه الرئيسي ، متضمناً امتداد العقد أو تعديله ، وهذا بشرط أن يكون المؤمن له قد قام بأداء الأقساط المستحقة عن المدة الماضية ، وذلك ما لم يتم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الامتداد أو التعديل »<sup>(١)</sup> . ويمكن القول هنا أيضاً إن النص تطبيق للقواعد العامة ، فقد نصت المادة ٢/٩٨ مدني على ما يأتي : « يعتبر السكوت عن الرد قبولاً ، إذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل بالإيجاب بهذا التعامل . . . ومن ثم يمكن اعتبار سكوت المؤمن مدة كافية عن الرد على الإيجاب الذي تقدم به المؤمن له في شأن الملحق قبولاً من المؤمن ، يتم به انعقاد الملحق »<sup>(٢)</sup> . ويصح اعتبار مدة الخمسة عشر يوماً الواردة في النص مدة كافية في هذا الصدد . وسواء ثبت الاتفاق في ملحق ، أو عن طريق التأشير به على هامش وثيقة التأمين ، أو بكتاب متبادلة<sup>(٣)</sup> ، إن حكمه من ناحية الشكل ومن ناحية

(١) وقد نقلت هذه المادة من المادة ١٠٦٢ من المشروع النهائي ، وكان نص المشروع النهائي يجري على الوجه الآتي : « ١ - يعتبر الطلب المرسل بكتاب موسى عليه من المؤمن عليه المؤمن في مركزه الرئيسي ، متضمناً امتداد العقد أو تعديله أو سريانه بعد وقته ، قد قبل إذا لم يرفض المؤمن هذا الطلب في ظرف عشرة أيام من وقت وصول الكتاب إليه ، ٢ - ومع ذلك إذا كانت شروط التأمين العامة تقضي بوجوب الكشف الطبي على المؤمن عليه ، امتدت مهلة البشارة الأيام إلى ثلاثين يوماً . ٣ - ولا تسري أحكام هذه المادة إذا كان الطلب خاصاً بزيادة قيمة التأمين . . . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لتعلقه بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٥ في الهامش ) .

وتقضي المادة ٢/٧ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بأن أي تعديل ، في غير التأمين على الحياة ، يتقدم به المؤمن له إلى المؤمن ، بكتاب موسى عليه يطلب فيه امتداد مدة العقد أو تعديله أو إعادته إلى السريان بعد وقته ، يعد مقبولا إذا لم يرفضه المؤمن في خلال عشرة أيام من وقت وصول الكتاب إليه . انظر في تفصيل ذلك بيكارو بيسون فقرة ٥٩ - بلانيول وديجير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٤ .

(٢) عبد النعم البدروى فقرة ٩٧ .

(٣) استئناف مخطط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ - محمد علي عرفة ص ١٢٤ -

محمد كامل عرسى فقرة ٧٦ ص ٨٨ .

الموضوع هو حكم الوثيقة الأصلية . فختبر الكتابة - الملحق أو التأشير أو الكتب المتبادلة - طريقاً للإثبات أو ركناً في الانعقاد على حسب التفصيل الذي قدمناه في الوثيقة الأصلية<sup>(١)</sup>. وكل ما بعد باطلا من الشروط في الوثيقة الأصلية يعد باطلا في هذا الاتفاق الإضافي . فيظل طبقاً للمادة ٧٥٠ مدني كل شرط تعسفي لم يكن مخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، وشرط البطلان أو السقوط الذي لم يبرز بشكل ظاهر ، والشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول ، والشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين والوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية . ويبطل كذلك ، طبقاً للمادة ٧٥٣ مدني ، كل اتفاق إضافي يخالف الأحكام الواردة في النصوص المتعلقة بعقد التأمين إذا لم تكن المخالفة لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

**٥٩٦ - ما الذي يترتب من الآثار على ملحق الوثيقة :** متى تم الاتفاق على ملحق الوثيقة على الوجه الذي يسطناه فيما تقدم ، اعتبر الملحق جزءاً من الوثيقة الأصلية ، ويتلصق ضمن شروطها<sup>(٢)</sup> . ولا يعدل من شروط الوثيقة

= وقد يستفاد مما جرى عليه الطرفان من مخالفة بعض الشروط مدة طويلة ، كدفع قسط التأمين في موطن المؤمن له ، لا في موطن المؤمن كما هو الشرط في وثيقة التأمين ، مما يمكن أن نستخلص منه نية المتعاقدين في تعديل وثيقة التأمين في هذه المسألة (محدد على حرة ص ١٢٤ - ص ١٢٥ - عهد المنع البدراني فقرة ١١٩ ص ١٦١) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٩٠ - أما في فرنسا فختبر الكتابة - وتتخذ غالباً صورة ملحق (avenant) - فهي للإثبات لا للانقضاء ، شأنها في ذلك شأن الكتابة في عقد التأمين الأصل (بيكارديسون فقرة ٦٠ - بلانيرول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٧ - أنيسكليريهي . دالفرز ١ لفظ Ass. Ter. - فقرة ١٥١ - نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ : اتفق المؤمن له مع شركة التأمين على ملحق الوثيقة الأصلية لمصلحة دائته وقد ثبت ذلك ولكن المؤمن له مات قبل توقيع الملحق ، فاجبر الملحق قد تم بالرغم من عدم التوقيع لأن الورقة ليست إلا للإثبات - روان ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٦٠) .

(٢) نقض فرنسي ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ سيرة ١٩٢٧ - ١ - ٢٩ - ٢٦ ملوس -

الأصلية إلا الشروط التي قصد تعديلها ، ويعملها من وقت الاتفاق على الملحق لأقبل ذلك<sup>(١)</sup>. أما سائر الشروط التي لم يلحقها تعديل ، مكتوبة كانت أو مطبوعة ، فتبقى سارية كما كانت من قبل<sup>(٢)</sup>.. ولكن إذا قام تعارض بين شروط الملحق وشروط الوثيقة الأصلية ، اعتبرت شروط الملحق ناسخة لشروط الوثيقة الأصلية ومعدلة لهذه الوثيقة ، واعتد بشروط الملحق دون شروط الوثيقة الأصلية<sup>(٣)</sup>.

وهناك رأى يذهب إلى أن شروط الملحق لا تسرى في حق الغير - وبخاصة

= سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٤١ - نوفمبر سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٣٦ - ٣٣ - أنيسكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤٩ .

ويرتب على ذلك أن السمسار الذي يتوسط في إبرام ملحق لوثيقة أصلية لا يحق له أخذ سمسة على الملحق لأنه لم يجلب عميلاً جديداً ، حتى لو وضع الملحق في صورة وثيقة تأمين مستقلة ( باريس ١٣ يولييه سنة ١٩٢٧ جازيت دي باليه ١٩٢٧ - ٢ - ٦١٣ - أنيسكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٥٠ ) .

( ١ ) استئناف مخطط ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٧٠ - نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ دالوز ١٩٤٦ - ٣٣ - باريس ٦ مارس سنة ١٩٣٥ جازيت دي باليه ١٩٣٥ - ٢ - ٥١٥ - سيميان فقرة ٧٣ - أنيسكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٥٦ - محمد على عرفة ص ١٢٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٧٦ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١١٩ ص ١٦١ - عبد الحى حجازى فقرة ١٧٧ ص ١٧٢ - ذلك أن الأصل أن ملحق الوثيقة يبدأ سريانه ، كما هو الأمر في الوثيقة الأصلية ، من وقت تمام الملحق ، إلا إذا وجد اتفاق على تأجيل سريانه إلى وقت آخر ، كما إذا علق السريان على دفع القسط الإضافي (supprime) فسرى الأحكام التي قدمناها عند الكلام في بدء سريان الوثيقة الأصلية وتعلق هذا السريان على دفع القسط الأول ( انظر آنفاً فقرة ٥٩١ - نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ - ٤٠ - بيكاروبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٨ ) . أما إذا كان الملحق لا يتضمن إلا تنثيراً للمستفيد في التأمين على الحياة ، أو لا تصحيحاً لخطأ في الوثيقة الأصلية أو تفسيراً لعبارة غامضة فيها ، فإن الملحق يسرى من وقت ففاد الوثيقة الأصلية بأثر رجعي ( نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٤١ - محمد على عرفة ص ١٢٤ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١١٩ ص ١٦١ - عبد الحى حجازى فقرة ١٧٧ ص ١٧٢ ) .

( ٢ ) نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٤١ - أول مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١١٩ - بيكاروبيسون فقرة ٦٠ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٧ .

( ٣ ) بيكاروبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ .

في حق المضرور في حالة التأمين من المسؤولية - إلا إذا كان الملحق ثابت التاريخ وسابقاً على الواقعة التي أنشأت حق هذا الغير . فإذا أمن شخص من مسؤوليته عن حوادث سيارته ، ووقعت حادثة أصابت السيارة فـ شخصاً في الطريق ، فالمضرور كما سئرى حق الرجوع مباشرة على شركة التأمين : فإذا كان صاحب السيارة قد عدل في الوثيقة الأصلية للتأمين ، كأن أنقص من مبلغ التأمين فلم يعد المبلغ كافياً لتعويض المضرور ، فإن هذا التعامل لا يسرى في حق المضرور إلا إذا كان الملحق الذي يتضمنه ثابت التاريخ وسابقاً على وقوع الحادث الذي أنشأ حق المضرور<sup>(١)</sup> . وهذا الرأى محل للنظر ، إذ أن القواعد العامة لا تجعل المضرور في القرض الذي نحن بصدهه معتبراً من الغير من حيث وجوب إثبات التاريخ<sup>(٢)</sup> . والأولى أن يقال إن التاريخ العرفي للملحق يسرى في حق المضرور ، ما لم يثبت هذا أن هناك غشاً من جانب المؤمن له أو تواطؤاً بينه وبين المؤمن<sup>(٣)</sup> .

## الفرع الثاني

### المحل في عقد التأمين

**٥٩٧ - الخطر هو المحل الرئيسي في عقد التأمين :** قدعنا<sup>(٤)</sup> أن عناصر التأمين ثلاثة : الخطر والقسط ومبلغ التأمين . ويمكن القول إن من هذه العناصر الثلاثة يعتبر القسط هو محل التزام المؤمن له ، ويعتبر مبلغ التأمين هو محل التزام المؤمن . أما الخطر ، وهو أهم هذه العناصر ، فهو محل التزام كل من المؤمن له والمؤمن . فالمؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين ليؤمن نفسه من

(١) نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٠ - دالوز ١٩٤٦ - ٣٣ - محمد علي عرقه ص ١٢٣ - وقارن بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٢٨ - وانظر ما يلي فقرة ٨٦١ في الهامش .

(٢) الوسيط ٢ فقرة ١٢٠ وما بعدها .

(٣) باريس ٢٨ ماي سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ - ٢٥٨ - بيكاروبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ وفترة ٣٧٩ ص ٥٤٩ - ص ٥٤٦ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٨ وفترة ١٣٦٩ ص ٧٨٨ - تعليقات بيسون في J.C.P. ١٩٤٦ - ٢ - ٣٠٩٧ و١٩٥٣ - ٢ - ٧٤٦٩ - وانظر ما يلي فقرة ٨٦٢ في الهامش .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٥٦٠ وما بعدها .

الخطر ، والمؤمن يلتزم بدفع مبلغ التأمين لتأمين المؤمن له من الخطر . فالخطر إذن هو من وراء القسط ومبلغ التأمين ، وهو المقياس الذى يقاس به كل منها . ولذلك نقف عند الخطر وحده<sup>(١)</sup> . أما القسط ومبلغ التأمين فيكتفى الآن ماقدمناه فى شأنهما عند الكلام فى عناصر التأمين<sup>(٢)</sup> ، ونستعود إليهما عند الكلام فى التزامات المؤمن له وفى التزامات المؤمن .

وقد سبق ، عند الكلام فى عناصر التأمين<sup>(٣)</sup> ، أن استعرضنا الخط استعراضاً سريعاً ، مرجئين بحثه إلى هذا المكان . فنبعث هنا : ( ١ ) الشروط الواجب توافرها فى الخطر . ( ٢ ) أنواع الخطر . ( ٣ ) تحديد الخطر .

## المبحث الأول

### الشروط الواجب توافرها فى الخطر

**٥٩٨ - شروط ثلاث :** يجب فى الخطر المؤمن منه أن تتوافر فيه شروط ثلاثة : ( ١ ) أن يكون غير محقق الوقوع ( ٢ ) وأن يكون غير متعلق بمحض إرادة أحد طرفى العقد ( ٣ ) وأن يكون مشروعاً أى غير مخالف للنظام العام أو الآداب .

**٥٩٩ - الشرط الأول - الخطر غير محقق الوقوع :** وهذا هو عنصر الاحتمال (alea) فى عقد التأمين ، وهو العنصر الجوهرى فيه . ويكون الخطر غير محقق الوقوع على إحدى صورتين : ( ١ ) فقد يكون وقوعه غير محتم ، فهو قد يقع وقد لا يقع . فالتأمين من الحريق أو السرقة أو المستولية أو الإصابات تأمين من خطر قد يقع وقد لا يقع ، وهذا ظاهر . ( ٢ ) وقد يكون وقوع الخطر محتماً ولكن وقت وقوعه غير معروف ، فهو خطر محقق ولكنه

( ١ ) وينبغي الأستاذ جوسران إلى أن الخطر (risque) هو « المحل » فى عقد التأمين ، وهذا بخلاف المحل فى الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين ، فحل التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين هو القسط ، وحل التزامه بتقديم البيانات هو تقديم هذه البيانات ، وحل التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين هو هذا المبلغ ، وهكذا ( جوسران ٢ فقرة ١٢٨٠ (٥) ص ٧٢٥ ) .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ - فقرة ٥٦٣ .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٥٦١ .

مضاف إلى أجل غير محقق (terme incertain) . فالتأمين على الحياة لحالة الموت (ass. sur la vie faite en cas de décès) ، تأمين من الموت ، والموت أمر محقق ولكن وقت وقوعه غير محقق . ولكن التأمين على الحياة لحالة البقاء (ass. sur la vie faite en cas de vie) ، وهو تأمين بموجبه يدفع المؤمن مبلغ التأمين إلى المؤمن له إذا بقي هذا حياً بعد مدة معينة ، يكون تأميناً من خطر غير محقق الوقوع ، إذ أن بقاء المؤمن له حياً بعد مدة معينة أمر غير محقق . ويتبين مما قلناه أن الخطر غير محقق الوقوع ينتظم في وقت واحد خاصية الشرط وخاصية الأجل غير المحقق ، فخاصية الشرط هي أنه أمر غير محقق الوقوع ، وخاصية الأجل غير المحقق هي أنه أمر محقق الوقوع ولكن وقت وقوعه غير محقق<sup>(١)</sup> .

وينبغي على ما تقدم أن الخطر إذا كان مستحيل الوقوع ، كان محل التأمين مستحيلاً ، ومن ثم يكون العقد باطلاً . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق أو على بضائعه من السرقة ، ثم اتضح أن المنزل كان قبل إبرام العقد قد أهدم أو أن البضائع كانت قد احترقت ، فعقد التأمين يكون باطلاً لانعدام المحل ، إذ أن هلاك الشيء المؤمن عليه قبل إبرام العقد يجعل تحقق الخطر مستحيلاً فينبع من محل التأمين<sup>(٢)</sup> . ويتربى على بطلان العقد أن يرد المؤمن للمؤمن له ما قبضه من أقساط التأمين ، وتبرأ ذمة المؤمن له من الأقساط الباقية . أما لو أهدم المنزل أو احترقت البضائع بعد إبرام عقد التأمين ، فإن العقد ينفسخ ، ويكون للمؤمن الحق فيما استحق من الأقساط إلى يوم اهدام المنزل أو

(١) وإذا ضمن المؤمن ، في التأمين من الحريق ، عند اشتراق البناء قيمته جديداً (ass. valeur à neuf) ، فالتأمين هنا يدخل فيه التأمين من الخلل (ass. vétusté) ، والبل محقق الوقوع . ولكن التأمين من الخلل في هذا الفرض تابع لتأمين أصل هو التأمين من الحريق ، فهو أمر ثانوي غير مقصود لذاته (انظر ما يلي فقرة ٨١٠) .

(٢) ولا يعتبر محل التأمين متهدداً إذا تعلق التأمين بشئ مستقبل ، فيجوز التأمين على المحصولات المستقبلية ، وعلى الربح المتظر (profit espéré) ، وعلى الخسارة التي تؤدي إلى الإفلاس وبخاصة في أعقاب الحروب (السين التجارية ٣٠ يولييه سنة ١٩٠٧ ، فالجوز ١٩٠٨ - ٩ - ٥ - ١٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٧٨١ - أنسيكلويدى فالجوز ١ لنظ. Ass. Ter. فقرة ١٦١) .

احترق البضائع ، أما ما لم يستحق من الأقساط إلى ذلك اليوم فلن فمة المؤمن له تبرأ منه<sup>(١)</sup> .

وينبئ على ما تقدم أيضاً أن الخطر لا يكون غير محقق الوقوع إذا كان ، وقت إبرام عقد التأمين ، قد تحقق فعلاً أو زال . ففي الحالتين لا يكون الخطر محتملاً ، إذ هو في الحالة الأولى قد تحقق وقوعه ، وهو في الحالة الثانية قد أصبح وقوعه مستحيلاً . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، وكان المنزل وقت إبرام العقد قد احترق ، فإن الخطر المؤمن منه يكون محقق الوقوع وقت العقد إذ هو قد تحقق فعلاً . ومن ثم يكون العقد باطلاً ، ولا يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمؤمن في هذه الحالة ، ولكن يرد له الأقساط التي يكون قد قبضها . وإذا أمن شخص على حياة شخص آخر رحلة شاقة خطيرة ، وكان المؤمن على حياته وقت إبرام العقد قد أتم رحلته ورجع سالمًا ، فإن الخطر المؤمن منه يكون مستحيل الوقوع وقت العقد . ومن ثم يكون العقد باطلاً ، ويرد المؤمن للمؤمن له الأقساط التي يكون قد قبضها . وقد ورد في مشروع الحكومة نص في هذه المسألة ، إذ تقول المادة ٢٥ من هذا المشروع : « يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الخطر المؤمن منه كان قد زال ، أو كان قد تحقق ، في الوقت الذي تم فيه العقد »<sup>(٢)</sup> . وهذا الحكم

(١) وقد نصت المادة ٣٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « في حالة هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً بسبب حادث غير مذكور في وثيقة التأمين ، ينقضي عقد التأمين بحكم القانون ، ويجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له الجزء من القسط المدفوع مقدماً والمقابل الوقت الذي لم يمد الخطر فيه قائماً » .

وتنص المادة ٩٧١ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « عندما يهلك جميع الشيء المضمون ، ينهى عقد الضمان سلباً ، ولا يحق للمؤمن أن يطالب باسترجاع شيء من قسط السنة الجارية » . ويلاحظ أن التقنين اللبناني لا يوجب على المؤمن أن يرد شيئاً من القسط المدفوع مقدماً عن السنة الجارية ، بخلاف القانون الفرنسي فقد رأينا أنه يوجب رد جزء من القسط هو الذي يقابل الوقت الذي لم يمد الخطر فيه قائماً . وانظر عبد الحى حجازي فقرة ٦١ .

(٢) وقد نقل هذا النص عن المادة ٧٨٢ من المشروع النهائي لتقنين المفق . وكانت المادة ١٠٣٨ من المشروع المجهدي تنص على أن « يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الخطر المؤمن عنه كان قد زال أو كان قد تحقق في الوقت الذي تم فيه العقد ، وكان أحد الطرفين على الأقل عالماً بذلك » . فحذفت العبارة الأخيرة من النص « وكان أحد الطرفين على الأقل عالماً بذلك » في لجنة المراجعة ، وأصبح رقم المادة ٧٨٢ في المشروع النهائي، وعُضها فنقلت المادة ٢٥ =



يسرى حتى لو كان كل من الطرفين يجهل وقت إبرام العقد أن الخطر قد زال أو قد تحقق ، فلو كان كل منهما يظن أن الخطر قائم محتمل لبقى العقد باطلا بالرغم من ذلك ، إذ يكون الخطر في هذه الحالة خطراً ظاهرياً (risque putatif) ، والتأمين من الخطر الظني لا يجوز<sup>(١)</sup> .

من مشروع الحكومة في عقد التأمين . ووافق مجلس النواب على نص المادة ٧٨٢ من المشروع النهائي ، وأصبح رقمها ٧٨١ ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت النص لثقلته وبجزيئاته وتعديلاته . يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٣ في الماشي ) . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ونظراً إلى أن الخطر المؤمن منه هو موضوع التأمين وأحد الأركان الأساسية في العقد ، فقد نصت المادة ٣٥ على أن عدم وجوده وقت إبرام العقد ، سواء بزواله أو بتحقيقه ، يكون سبباً لفسخ العقد ومنزلاً لاثاره » .

وانظر المادة ٩٨٤/٢ من التقنين المدني للبراق وهي مطالبة لقادة ١٠٣٨ من المشروع النهائي ، فهي إذن تميز التأمين من الخطر الظني .

( ١ ) وإذا كان التأمين من الخطر الظني في التأمين البحري - ويسمى بالتأمين على الأضرار السارة أو السيئة (ass. sur bonnes ou mauvaises nouvelles) كما في التأمين على السفينة إذا كانت قد غرقت قبل إبرام العقد هو أن يعلم أحد من الطرفين بذلك - تأسيساً جائزاً ، فلا بد هناك لفصاً في تقنين التجارة البحرية يقضي بصحته ، فقد نصت المادة ٢٠٧ من هذا التقنين على أن « كل سيكورتاه علمت به هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لافية ، إذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالماً بوصولها ، أو دلت قرائن الأحوال على أنها يعلمان ذلك قبل وضع الإضياء على مشارطة السيكورتاه » . فلم يبطل النص عقد التأمين إلا في حالة علم المؤمن له بفرق الأشياء المؤمن عليها أو في حالة علم المؤمن بوصولها سالة ، أما إذا لم يعلم أحد منهما بذلك - وهذا هو الخطر الظني - فإن عقد التأمين يكون صحيحاً ، فيكون إذن صحيحاً التأمين من الخطر الظني في التقنين البحري . ويرجع ذلك إلى أن أخطار البحر تبقى مجهولة مدة طويلة حتى بعد وصول السفينة ، فأجيز التأمين بها ما بقيت مجهولة - انظر أيضاً في هذا المعنى المادتين ٣٦٥ و ٣٦٧ من التقنين التجاري الفرنسي .

أما في التأمين البري فالرأي السائد في فرنسا ، وهو الرأي الذي يتفق مع التواعد العامة ، أن التأمين من الخطر الظني لا يجوز (بيكاروبيسون فقرة ٢٣ ص ٣٧ - بلانديول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٥٣ ص ٦١٥ - سيبان فقرة ٧٨ - كاييتان في قانون عقد التأمين فقرة ٤٥ - كولان وكاييتان ودی لاموراندیر ٢ فقرة ٨٣٧ - عكس ذلك : هيمار ص ٧٩ بيكاروبيسون المطول فقرة ١٠ - بلانديول وريبير وب لانجيه ٢ فقرة ٣١٢٩ - وتجزى بعض النرائع الأجنبية كالفانلون السويسري والقانون الألماني التأمين من الخطر الظني ) . فإذا أمن شخص على حياة شخص آخر ، وكان هذا الشخص الآخر قد مات وقت إبرام عقد التأمين دون علم من طرفي العقد ، فإن العقد يكون باطلاً ، ومادام لا يوجد خطر محتمل فليس هناك عقد تأمين لانعدام المحل ( نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٢٦٥ - يواتيه أول فبراير سنة ١٩٣٧ دالوز -

## ٦٠٠ - الشرط الثاني - الخطر غير متعلق بمحض إرادة أحد الطرفين

المعنى : ذلك أنه إذا تعلق الخطر بمحض إرادة أحد الطرفين ، انتفى عنصر الاحتمال ، وأصبح تحقق الخطر رهنا بمشقة هذا الطرف . فإذا كان هذا الطرف هو المؤمن ، وهذا لا يقع في العمل ، كان في استطاعته أن يمنع تحقق الحادث المؤمن منه ، فهو إذن لا يتحمل خطراً ما يكون محلاً للتأمين . وإذا كان الطرف هو المؤمن له ، وهذا هو الذى يقع في العمل ، لم يعد هناك معنى للتأمين ، إذ هو يؤمن نفسه من خطر يستطيع تحقيقه بمحض إرادته ، وماعليه إلا أن يحققه حتى يستولى على مبلغ التأمين في أى وقت أراد<sup>(١)</sup> . فلا بد إذن من أن يتدخل في تحقيق الخطر عامل آخر غير محض إرادة المؤمن له ، حامل المصادفة والطبيعة أو عامل لإرادة الغير . فيجوز للشخص أن يؤمن نفسه من غوائل الفيضان واللدودة والحرائق ، كما يجوز أن يؤمن نفسه من السرقة والتبديد والإصابات التى تلحقه من الغير .

= الألبوعى ١٩٣٨ - ٥ مختصر - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Tes. فقرة ١٧٣ وقرة ( ١٧٥ ) . وقد نص قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليى سنة ١٩٣٠ صراحة بطلان التأمين من الخطر الظنى ، فنصت المادة ٣٩ من هذا القانون على أن « يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الشيء المؤمن عليه ، وقت إبرام العقد ، كان قد حُكّ ضلأ أو أصبح غير معرض للخطر . وكذلك فعل تقنين الموجبات والمقود البنائى ، إذ نصت المادة ٩٨١ من هذا التقنين على أنه « إذا كان الشيء الذى عقد عليه الضمان حالاً وقت إبرام العقد أو أصبح غير معرض للخطر ، كان عقد الضمان باطلاً - وفي هذه الحالة يجب على المؤمنون الشيء التى أن يؤدي إلى الضمان ضمن القسط السنوى ، وإذا أتم البرهان على سوء نية الضامن وجب عليه أن يدفع للمؤمنون القيمة نفسها . » وقد رأينا أن المادة ٢٥ من مشروع الحكومة قد قضت بالرد على السائد ، وهو بطلان التأمين من الخطر الظنى : انظر في هذا المعنى محمد على عرفة ص ٢٩ - ص ٣١ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٥ ص ٣٣ - عبد المنعم البدرأوى فقرة ٣٩ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٦ ص ٢٢ - ص ٢٤ - وقارون عبد الحى حجازى فقرة ٣٥ ص ٥٤ .

( ١ ) ونرى من ذلك أن بطلان التأمين لتعلق الخطر بمحض إرادة المؤمن له ليس تطبيقاً لقاعدة التى تقضى بطلان العقد الملحق على شرط إرادى محض ، ففى هذه القاعدة يجب أن يكون الالتزام مطلقاً على محض إرادة المدين ، أما فيما نحن بصدده فالالتزام متعلق بمحض إرادة الدائن . وإنما بطل التأمين هنا لانعدام ركن الخطر بانتفاء الاحتمال كما قدمنا ( جيمار ١ ص ٧٧ - بيكاروبيسون الطول ١ ص ٢٦ - محمد على عرفة ص ٣١ - عبد المنعم البدرأوى فقرة ٤١ ص ٦٥ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٧ ص ٢٥ ) .

ولكن لا يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من خطأ العدلى ، لأن الخطأ العدلى الذى يصدر منه يتعلق بمحض إرادته . فإذا أمن شخص على حياته ، فإنه لا يستحق مبلغ التأمين إذا انتحر ، لأنه تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو الموت ، وتقول الفقرة الأولى من المادة ٧٥٦ مدنى فى هذا الصدد : « وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافلاً إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد » . وسنعود إلى تفصيل هذه المسألة عند الكلام فى التأمين على الحياة<sup>(١)</sup> . وإذا أمن شخص على حياة غيره لمصلحة ، ثم تسبب عمداً فى وفاة ذلك الغير ، فإنه يكون هنا أيضاً قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، ومن ثم لا يستطيع الرجوع على المؤمن بمبلغ التعويض (م ٧٥٧/١ مدنى) . وإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم تعمد إحراق المنزل ، لم يجوز له الرجوع بمبلغ التأمين على المؤمن لأنه قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وتقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٨ مدنى فى هذا الصدد : « أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسؤولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك » . وإذا أمن شخص نفسه من المسؤولية عن الحوادث ، ثم تعمد إلحاق الضرر بالغير ، فإن المؤمن لا يكون مسؤولاً لأن المؤمن له هو الذى تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه . ولا يشترط فى الخطأ العدلى أن يكون المؤمن له قد تعمد الإضرار بالمؤمن ، بل يكفى أن يكون قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو علم أنه بتحقيق هذا الخطر يثير مسؤولية المؤمن عن تعويض الضرر<sup>(٢)</sup> .

على أنه يجوز التأمين من الخطأ العدلى فى حالتين : ( ١ ) إذا كان

( ١ ) انظر مايل فقرة ٧٢٤ - فقرة ٧٢٥ .

( ٢ ) بيكارويسون فقرة ٦٥ ص ١٠٧ - پلافول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٥ ص ٦٦٩ - محكمة نيس الابتدائية ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ وجريونيل ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ مجلة العامة التأمين البرى ١٩٤٧ - ٢٨٢ .

وهناك جرائم جنائية تسمى بالجرائم السنية (*infractions intentionnelles*) ولكن لا يشترط فيها العمد ، كالقتل خطأ والمزج خطأ ، فالخطأ هنا خطأ غير عمدى . ومن ثم يجوز التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن هذه الجرائم ، إذ التأمين غير الجائز هو التأمين من الخطأ العدلى . ويقع ذلك كثيراً ، وبخاصة فى المسؤولية عن حوادث السيارات ( بيكارويسون فقرة ٦٥ ص ١٠٧ - ١٠٨ - پلافول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٥ ص ٦٦٩ ) .

الخطأ العمدي صادراً من الغير ، إذ الممنوع تأمينه هو الخطأ العمدي الصادر من نفس المؤمن له<sup>(١)</sup> . فإذا كان الغير الذي صدر منه الخطأ العمدي أجنبياً عن المؤمن له ، وتمدى عمداً على المؤمن له كأن سرق ماله أو ألحق به أذى ، فمن الواضح أن هذا الخطأ العمدي يجوز التأمين منه ، فيجوز التأمين من السرقة والتأمين من الإصابات ، لأن الخطر المؤمن منه لا يتعلق أصلاً بإرادة المؤمن له ، بل هو قد وقع ضد إرادته . وإذا كان الغير الذي صدر منه الخطأ العمدي غير أجنبي عن المؤمن له ، بأن كان هذا الأخير مسؤولاً عنه كما إذا كان تابعاً له ، فخطأ التابع العمدي يجوز أيضاً التأمين منه ، لأن الخطر المؤمن منه لا يتعلق بمحض إرادة المؤمن له ، وعلاقة التبعية لا تمنع من أن الخطر الذي تعتمد التابع تحقيقه قد تحقق بغير إرادة المؤمن له نفسه ، وتؤكد المادة ٧٦٩ هذا المعنى إذ تقول : «يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له. مستولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم ومداها» ، أي حتى لو كان خطأهم خطأ عمدياً<sup>(٢)</sup> . (٢) إذا كان الخطأ العمدي صادراً من المؤمن له نفسه ، ولكن كان هناك ما يبرر هذا الخطأ . وما يبرر الخطأ العمدي ، فيجعل التأمين منه جائزاً ، أن يكون قد ارتكب أداء لواجب أو حماية للمصلحة العامة ، كما إذا عرض المؤمن على حياته نفسه للموت

(١) والمقصود بالمؤمن له هنا هو المستفيد من التأمين ، أي الشخص الذي يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن إذا تحقق الخطر المؤمن منه . فمن التأمين على الأشياء ، يكون المستفيد غالباً هو نفس المؤمن له أي صاحب الشيء المؤمن عليه . وفي التأمين من المسؤولية ، يكون المستفيد في الغالب هو أيضاً المؤمن له أي الشخص الذي أمنت مسؤوليته . أما في التأمين على الحياة ، فقد يكون المستفيد غير المؤمن على حياته ، فينتج هنا بالخطأ العمدي الصادر من المستفيد . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥٧ مدني في هذا الصدد على ما يأتي : « وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يبتدئ هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقمت الوفاة بناء على تخريصه من . . . » .

وإذا عقد التأمين قاتب عن المؤمن له - ولي أو وصي أو وكيل أو فضول - لم يمتد بالخطأ العمدي الصادر من القاتب ، وإنما يمتد بالخطأ العمدي الصادر من الأصل . وإذا كان المؤمن له شخصاً ممنوعاً ، فالعبرة بالخطأ العمدي الصادر من الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه .

انظر في كل ذلك بيكاروبيسون فقرة ٦٥ ص ١٠٨ - ص ١٠٩ - بلانول وريبر وببيسون ١١ فقرة ١٢٩٥ - أنيسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢١٢ - عبد المنعم البدراوي فقرة ٤٤ - عبد الحى حجازي فقرة ٤٢ وفترة ٤٥ - فقرة ٤٦ .

(٢) عمده على عرفة ص ٣٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٨ مكررة - عبد المنعم البدراوي فقرة ٤٤ - أنيسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢١١ - فقرة ٢١٢ .

إنقاذاً لغيره فانت فعلاً ، أو كما إذا قتل شخص كليه للمؤمن عليه بعد أن أصيب بالسرعخية أن يؤذى الناس . ويبرر الخطأ العمدي أيضاً أن يكون قد ارتكب لحماية مصلحة المؤمن نفسه ، ففي التأمين من الحريق يجوز للمؤمن له ، بل يجب عليه ، أن يتلف عمداً بعض المنقولات المؤمن عليها لمنع امتداد الحريق ، وذلك لمصلحة المؤمن حتى تنحصر مسؤوليته في أضيق الحدود الممكنة . وتقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٦ مدني في هذا الصدد : « ولا يقتصر التزامه (التزام المؤمن) على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق » . ويبرر الخطأ العمدي أيضاً أن يكون قد ارتكب دفاعاً عن النفس ، كما إذا أمن شخص لمصلحته على حياة الغير ، ثم اضطر إلى قتل هذا الغير وهو يستعمل حقه المشروع في الدفاع عن نفسه<sup>(١)</sup> .

وفياً عدا الخطأ العمدي يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من أي خطأ آخر . وفي هذا المعنى تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٦٨ مدني : « يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة »<sup>(٢)</sup> . وواضح أن الشخص يجوز له أن يؤمن نفسه من الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث القضائية ، فهذه لا سلطان له عليها ولا تتعلق بإرادته . ويدخل في الحوادث القضائية خطأ الغير العمدي كالسرقة والتبديد والتعدي ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك . أما إذا كان الضرر قد حدث بفعل المؤمن له ، فقد كان العمل جازياً لمدة طويلة على أنه لا يجوز التأمين من ضرر يحدث المؤمن له بفعله ، أي كانت درجة الخطأ ، وإلا كان في ذلك إغراء له على الإضرار بالغير قصداً

(١) عه المحي حجازي فقرة ٤٦ ص ٦٤ - ص ٦٥ - وقد ورد في المشروع التيهدي نص في هذا الصدد ، إذ تقول المادة ١٠٧٠ من هذا المشروع : « لا يكون لزيادة الخطأ أثر في الحاليتين الآتيتين : (١) إذا كانت غاية مصلحة المؤمن . (ب) إذا فرضها واجب إنساني ، لم فرضها حماية المصلحة العامة » . وقد أقرت لجنة المراجعة هذا النص ، ثم أقره مجلس النواب ، ولكنه حذف في لجنة مجلس الشيوخ لصاقه « بمزنيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التصديرية ص ٣٤٤ - ص ٣٤٥ في الحاشي).

وقد نقل النص عن المادة ٣٢ قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ .

(٢) انظر أيضاً المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

أو إهمالا . ولكن ذلك كان يفقد التأمين كثيراً من مزاياه ، ففي التأمين من الحريق يقع كثيراً أن يحدث الحريق بإهمال من المؤمن له ، أما التأمين من المسؤولية فإنه يقوم أساساً على مسئولية المؤمن له عن خطئه . لذلك أخذ العمل ، في خلال القرن التاسع عشر ، يميز التأمين من الخطأ ، وتبع العمل في ذلك الفقه والنقضاء . ولكن استثنى من هذا الجواز الخطأ العمدى والخطأ الجسيم<sup>(١)</sup> . ثم ما لبثت الشرائع المختلفة أن أجازت للتأمين حق من الخطأ الجسيم<sup>(٢)</sup> ، فإنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه بخطأ جسيم من المؤمن له لم يجز القول بأن تحقيق الخطر قد تعلق بمحض إرادته ، أو أنه قد تعمد تحقيق هذا الخطر<sup>(٣)</sup> . وإذا كان لا يجوز الاتحاق على الإحفاء من المسؤولية عن الخطأ الجسيم ، فلذلك لأن هذا الاتحاق إنما قصد به أن تبرأ ذمة المسئول نحو المضرور ، في حين أن التأمين من المسؤولية عن الخطأ الجسيم يراد به تأكيد هذه المسؤولية عن طريق تقوية ضمان المضرور وجعله يرجع على كل من المؤمن والمؤمن له فيرجع على مدينين بدلاً من مدين واحد<sup>(٤)</sup> . ومن ثم جاز التأمين ، لا من الحوادث الفجائية والخطأ اليسير فحسب . بل أيضاً

(١) نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٨٧٦ سيرة ٧٦ - ١ - ٣٣٧ .

(٢) وعمل هذا النهج جرى قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، وقانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وقانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ ، والقوانين المدنى الإيطالى الجديد ، والقوانين المدنى المصرى الجديد أثر هذه التشريعات .

(٣) وإذا أمكن القول بأن المؤمن له في الخطأ الجسيم قد قصد إثبات الفعل الذى حقق الخطر ، فإنه لم يقصد تحقيق الخطر ذاته ، وقد تدخلت عوامل أخرى غير محض إرادته في تحقيق هذا الخطر ( بيكارويييون فقرة ٦٦ ص ١١٠ - ص ١١١ ) . وإذا كان تحقيق الخطر في الخطأ العمدى يمتثل بمحض إرادة المؤمن له فيكون مطلقاً على شرط إرادى محض (*condition purement potestative*) فإن تحقيق الخطر في الخطأ الجسيم يمتثل بإرادة المؤمن له مخطئة بموامل أخرى خارجة من هذه الإرادة فيكون مطلقاً على شرط إرادى بسيط (*condition simplement potestative*) محدد على عرقه ص ٣٢ - محدد جهال الدين زكى فقرة ٧ ص ٢٥ - ص ٢٦ ) .

(٤) ( بيكارويييون فقرة ٦٣ و فقرة ٦٦ - بلائيول وريور وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٦ - كولان وكايتيان ودى لامورانتير ٢ فقرة ١٢٦٠ - عبد المنعم البدر لوى فقرة ٤٢ - عبد الحى حيازي فقرة ٣٧ و فقرة ٥٤ .

من الخطأ الجسم<sup>(١)</sup> وبق الخطأ العملى وحده لا يجوز التأمين منه ، حل  
التحو الذى فصلناه فيما تقدم .

## ٦٠١ - الشرط الثالث - الخطر مشروع أى غير مخالف للنظام العام

فويؤثر: ويجب أخيراً أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعاً ، أى أن يكون  
متولداً عن نشاط للمؤمن له غير مخالف للنظام العام أو الآداب . وسنرى

(١) ويجوز التأمين من : التقاضى (assurance - litiges) ، فيصهد المؤمن بأن  
يساعد المؤمن له في التقاضيا التي ترفع من أوليه ويحصل بمسروقات التقاضى ، وذلك ملا  
فيما يتعلق بمسئولية المؤمن له من حوادث سيارته أو فيما يتعلق بمسئوليه عن القرايب . ويجوز  
التقاضى هنا خطراً يجوز التأمين منه ، لأنه لا يتعلق بمحض إرادة المؤمن له . ذلك أن الدعوى  
إذا رفعت على المؤمن له فلا تدخل لإرادته في رفضها ، وإذا رفضت منه فلأن له في ذلك مصلحة  
جدية ، فليس الأمر متوقفاً على محض إرادته في الخاتين . وإذا اغتلف المؤمن مع المؤمن له في تقدير  
المصلحة الجدية ، أمكن التحكم في ذلك ( بيكاروبيسون فقرة ٢٤ ص ٢٨ - ص ٢٩ -  
Pannier في التأمين من التقاضى رسالة من باريس سنة ١٩٤٣ - Palque في المجلة العامة  
للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٧٣٤ ) . ولكن قد يشترط المؤمن أن يكرى له وحده الحق في تقرير  
المصلحة الجدية ، وفي البت فيما إذا كان هناك محل لرفع القضية أولياء المؤمن له مدعى عليه  
فيها . وقد اعتبر هذا الشرط شرطاً إرادياً محضاً من جانب المؤمن ، إذ يكون تحقق الخطر المؤمن  
منه وهو التقاضى متوقفاً على محض إرادته ، ومن ثم يكون عقد التأمين باطلاً ( نقض فرنسي  
٥ مارس سنة ١٩٣٥ دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ١٩٣ - ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دالوز  
١٩٥٠ - ١٠١ - بيكاروبيسون الملوك ١ فقرة ١٤ - سيمان فقرة ٧٦ - أنسيكلوبيدي  
دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦٢ - فقرة ١٧١ ، ولفظ Ass. Dom. فقرة  
٣٠٠ ) .

انظر في شركات الدفاع أمام التقضا، (sociétés de défense en justice) : نقض  
فرنسي ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ دالوز ١٩٣٩ - ١ - ٩١ - إكس ٨ أكتوبر سنة ١٩٤١  
المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٦٦ - ليون ٢٧ مايو سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ -  
٣٧٦ - وانظر في شركات الدفاع في المسائل الضريبية (sociétés de défense fiscale) :  
أورليان ٩ يناير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٧٨٧ - مونطيه ٢٠ أكتوبر  
سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٦٩ - ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دالوز ١٩٥١ -  
١٠١ - مجلس الدولة الفرنسي ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ٥٢ .  
أما إذا انتصر المؤمن على أن يقدم المؤمن له خدمات شخصية محضة ، كأن يدي له للرأى  
فيما يجب أن يفعل ويؤوده بالمعلومات اللازمة حتى يستطيع المؤمن له أن يقرر موقفه بتقدير  
صحيحاً ، فإن العقد في هذه الحالة لا يكون عقد تأمين ، بل يكون عقد مقولة مع أحد رجال  
الأعمال ( ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دالوز ١٩٥١ - ١٠١ - أنسيكلوبيدي دالوز ١  
لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦٤ ) .

أن القانون يشترط صراحة أن تكون المصلحة المؤمن على مصلحة اقتصادية مشروعة ، إذ نصت للادة ٧٤٩ منق على أن « يكون عملاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين » ، وسنعود إلى هذا النص تفصيلاً عند الكلام في المصلحة في التأمين على الأشياء<sup>(١)</sup> .

وقد رأينا فيما تقدم أنه لا يجوز لشخص أن يؤمن نفسه من خطأ العملى ، وأرجنا ذلك إلى أن الخطر المؤمن منه يتوقف تحققه على محض إرادة المؤمن له . ويمكن القول أيضاً بأن التأمين من الخطأ العملى لا يجوز لأنه مخالف للنظام العام . ويكفى أن تصور أن شخصاً يؤمن من مسؤوليته من خطأه العملى ، أى من مسؤوليته عن أن يتعمد الإضرار بالناس ، فإذا أضر بهم متعمداً دفع المؤمن التعويض عنه ، لئلا يرى أن هذا التأمين ، ومن شأنه أن يشجع المؤمن له على الإضرار بالناس ما دامت العاقبة مأمونة ، يكون مخالفاً للنظام العام والآداب<sup>(٢)</sup> .

كذلك لا يجوز التأمين من الغرامات المالية أو المصادرة التي يمكن الحكم بها جنائياً ، لأن كلا من الغرامة والمصادرة عقوبة ، والعقوبة يجب أن تبقى شخصية مراعاة للنظام العام ، فالتأمين من الغرامة أو من المصادرة يكون إذن باطلاً مخالفاً للنظام العام<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر مايل فقرة ٧٥٦ - فقرة ٧٥٩ .

(٢) بيكارويسون فقرة ٢٤ ص ٣٧ وفترة ٢٥ ص ٣٩ وفترة ٦٤ ص ١٠٦ - بلانول وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٤ ص ٦٦٨ - عبد المنعم البدروى فقرة ٤١ ص ٦٦ - نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة المائة فتاوى البري ١٩٣٩ - ٤٦٩ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ - ٢٧٤ - وفي التأمين من الحريق أو على الأشياء ، يكون كذلك مخالفاً للآداب أن يتعمد المؤمن له إحراق منزله أو إتلاف ماله ليحصل من المؤمن على مبلغ التأمين . وفي التأمين على الأشخاص ، يكون مخالفاً أيضاً للآداب أن يتعمد المؤمن له الإضرار بنفسه أو أن يتعمد على حياة غيره ابتغاء الوصول إلى دفع مائة هو الحصول على مبلغ التعويض ( بيكارويسون فقرة ٦٤ ص ١٠٦ - عبد المنعم البدروى فقرة ٤١ ص ٦٦ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٢٨ - ص ٢٩ ) .

(٣) بيكارويسون فقرة ٢٥ ص ٣٩ - ٤٠ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٨ وفترة ٢٠٨ - فقرة ٢١٠ - عبد المنعم البدروى فقرة ١٠١ ص ١٢٩ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٢٩ - ٣٠ - ليون ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ جازيت دي پاليه ١٩٥٠ - ١ - ٤٧ .



ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على الاتجار في الرقيق ، فإذا أمن تاجر الرقيق نفسه مما قد يصيبه من ضرر مالي بسبب هذا الاتجار كان اضططر إلى تحرير الأوراق الذين يتجر بهم ، كان عقد التأمين باطلا لمخالفته للنظام العام والآداب .

ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على الاتجار في الحشيش أو في المخدرات ، فإذا صدرت هذه الأشياء الممنوعة وكان مؤمناً عليها ، لم يميز للمؤمن له أن يرجع على المؤمن بشيء ، وعلى المؤمن أن يرد للمؤمن له ما قبضه من الأقساط ، لأن عقد التأمين باطل لمخالفته للنظام العام .

ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على أعمال التهريب<sup>(١)</sup> ، سواء كان التهريب مخالفاً للنظام العام الدولي ، أو كان قانون البلد الذي وقع التهريب إليه هو وحده الذي يحرم التهريب ، كما وقع ذلك عندما حرمت الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الخمر إليها<sup>(٢)</sup> ، وكما يقع الآن في تهريب النقود .

ويكون مخالفاً للآداب ، فلا يجوز ، التأمين على منزل يندار للدعارة أو للمقامرة ، إذا كان الغرض من التأمين التمكن من هذه الأعمال المثافية

(١) نقض فرنسي ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٦ - سميان  
فقرة ٧٩ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ *Ass. Ter.* فقرة ١٧٦ .

(٢) وكان الاتجاه في القضاء الفرنسي أنه يجوز التأمين على المواد الكحولية المصدرة من فرنسا إلى أمريكا ، والتي حرمت أمريكا بقانون صدر في سنة ١٩١٩ استيرادها ، بدعوى أن تحريم استيراد المواد الكحولية يستند إلى قانون أجنبي لا يقوم على أساس من النظام العام الدولي ، فالتحريم لا يعتبر في هذه الحالة من النظام العام ( نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ سيرييه ١٩٢٨ - ١ - ٣٠٥ وتطبيق انتقاضي من ثوراييه - إكس ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ سيرييه ١٩٢٦ - ٢ - ٣٠٥ وتطبيق انتقاضي من بيليه - ريبير في القانون البحري طبعة ثالثة ٣ فقرة ٢٤١٣ ) .  
ولكن الرأي السائد أن التأمين على الأشياء المهربة يعتبر مخالفاً للنظام العام ، سواء كان التهريب ضد قانون وطني أو ضد قانون أجنبي ، وأياً كانت الاعتبارات التي قام عليها القانون الأجنبي ، لأن عمل التهريب في ذاته يعتبر غير مشروع وهو اعتداء على سيادة دولة أجنبية ( بيليه ونوبويه في التعليلين المشار إليهما - محمد علي عرفة ص ٣٧ - ص ٣٨ - عبد الحى حجازي فقرة ٤٨ ص ٦٦ - دويه ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ٢ - ١٥ - الجزائر ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥ Dr. Int. ١٩٢٦ - ٧٠١ - وقارن عبد المنعم البدر في فقرة ١٠١ ص ١٣٧ - ص ١٣٩ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٣٠ - ص ٣١ )

للآداب ، بأن كان التأمين يساعد على إنشاء المنزل أو استغلاله أو المحافظة عليه<sup>(١)</sup> .

ويعتبر مخالفاً للآداب كذلك ، فلا يجوز ، التأمين على الحياة لمصلحة خلية ، إذا كان الغرض من التأمين دفعها إلى الرضاء بقيام هذه العلاقة غير المشروعة أو بالاستمرار فيها أو بالمودة إليها بعد أن انقطعت . أما إذا كان الغرض من التأمين تعويض الخلية عما لحقها من الضرر بسبب هذه العلاقة غير المشروعة ، فإن التأمين يكون في هذه الحالة مشروعاً<sup>(٢)</sup> .

ويعتبر مخالفاً لتنظيم التأمين على الحياة ، إذا كان سبب موت المؤمن على حياته هو تنفيذ عقوبة الإعدام ، وبخاصة إذا كانت الجرمية المحكوم فيها بهذه العقوبة هي جريمة الحياة العظمى<sup>(٣)</sup> .

(١) بيكاروبيسون المطول ١ ص ٦٦ - سالفاتييه في دالوز ١٩٣٢ - ٢ - ٣٣ - محمد حل عرفة ص ٣٨ - باريس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٣٥٤ - فيبيل التأمين على الأشخاص الذين يعملون في منزل للدعارة أو للقيام ، ويطلق التأمين هناكاً لسداد قرض مخصص لشراء منزل للدعارة أو للقيام أو لتأثيث هذا المنزل ، وكذلك التأمين من حريق منزل للدعارة أو للقيام يكون باطلاً لأن سببه غير مشروع ( نقض فرنسي أول أبريل سنة ١٨٩٥ دالوز ٩٥ - ١ - ٢٦٣ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٣١ - ص ٣٢ - انظر حكمي ذلك : نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٦ - ١ - ٢٣ - محمد حل عرفة ص ٣٨ - ص ٣٩ - عبد المنعم الجبراوي فقرة ١٠١ ص ١٣٦ - ص ١٣٧ - عبد الحى حجازي فقرة ٤٨ ص ٦٧ ) .

(٢) باريس ٢٣ يولييه سنة ١٩١٤ ولبون ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ دالوز ١٩١٨ - ٢ - ٥١ - باريس ٥ مايو سنة ١٩٢٥ سيويه ١٩٢٥ - ٢ - ٥٩ - وقرب نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ - ٢٨٧ - بيكاروبيسون فقرة ٢٥ ص ٤١ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٧ - محمد حل عرفة ص ٣٩ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٣٢ - عبد الحى حجازي فقرة ٤٨ ص ٦٧ .

ومضى أن التأمين لصالح الخلية باطل ، إذا أريد به دفعها إلى الرضاء بقيام العلاقة غير المشروعة أو بالاستمرار فيها أو بالمودة إليها ، أن تمييزها مستغنية في هذا التأمين يطل ، ولكن التأمين يبق قائماً لمصلحة المؤمن له ولورثته من بعده ، أو لمصلحة أي مستفيد آخر يمينه المؤمن له (بيكاروبيسون المطول ١ ص ٦٧ - محمد حل عرفة ص ٣٩ - استئناف غنطط أول مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٣٤٨) .

(٣) باريس ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ دالوز الأسبوعي ١٩٢٤ - ٤٨١ - ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٥٦ - مونيليه ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ - ٥٠

وسنبحث فيما يلي طائفة من الشروط المخالفة للنظام العام في تحديد الخطر المؤمن ، نصت عليها المادة ٧٥٠ مدنى<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثانى

### أنواع الخطر

٦٠٢ - **تقسيمه لأنواع الخطر** : يمكن تقسيم الخطر تقسيمين مختلفين ، فهو إما خطر ثابت أو خطر متغير ، وهو إما خطر معين أو خطر غير معين .

٦٠٣ - **الخطر الثابت والخطر المتغير** : يكون الخطر ثابتاً (constant, continu, stationnaire) إذا كانت احتمالات تحققه مدة التأمين واحدة لا تتغير في وقت عن وقت آخر . فالتأمين من الحريق تأمين من خطر ثابت ، إذ الحريق أمر يحتمل وقوعه بدرجة واحدة . ولا يمنع من ذلك أن الحرائق تكثر في فصل الصيف وتقل في فصل الشتاء ، ما دامت احتمالات تحققها ثابتة في جميع فصول الصيف وفي جميع فصول الشتاء . وثبات الخطر هو بعدد أمر نسبي ، فليس هناك خطر ثابت ثباتاً مطلقاً لا تتغير احتمالات وقوعه أصلاً . فهناك تغيرات وقتية وتغيرات عارضة ، وهذه وتلك لا تمنع من أن يكون الخطر ثابتاً ثباتاً نسبياً . وعلى هذا الأساس تكون أكثر الأخطار التي يؤمن

= المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٣٢ - بيكلوبيسون فقرة ٤٢٥ ص ٦١٨ هامش ١ وقرة ٤٣٥ - أنسيلوبيدى دالوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٩ - وانظر عكس ذلك : جرينويل ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٧ - ٢٨٥ - ٢٨٠ - نم ٢٨ يولية سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ، ١٩٤٩ - ١٣٠ - أنجيه ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٥٧ . ولا ينظر التأمين من مخاطر الحرب إعدام المؤمن له لتعاونه مع الأعداء ( هو ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٨ - ٢٥٦ - أنسيلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٨٠ - وانظر عكس ذلك : جرينويل ٤ مارس سنة ١٩٤٦ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٦ - ١٦٤ - إكس أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٨٣ - أنجيه ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٥٧ ) .  
( ١ ) انظر مايل فقرة ٦٠٨ .

منها ثابتة . فالتأمين من السرقة ، أو من تلف المزروعات ، أو من هودة القطن ، أو من فيضان النيل ، أو من المسئولية عن حوادث السيارات ، تأمين من خطر يمكن اعتباره ثابتاً ثابتاً نسبياً .

ويكون الخطر متغيراً ( variable ) إذا كانت احتمالات تحققه مدة التأمين تختلف صعوداً أو نزولاً . ويظهر تغير الخطر بوجه خاص في التأمين على الحياة <sup>(١)</sup> . فمن أمن على حياته لحالة الوفاة ، فيتقاضى ورثته مبلغ التأمين عند موته ، يكون معرضاً لخطر الموت طوال حياته . ولكن خطر الموت بتغير وهو يشتمل مراحل حياته المتعاقبة ، فاحتمال تحقق خطر الموت وهو لا يزال في مستقبل العمر يكون عادة أقل منه وهو ينحدر إلى المراحل المتأخرة من حياته ، والموت في السن المتقدمة يزداد اقترابه ويشد احتمال تحققه . ومن ثم يكون الخطر هنا متغيراً تصاعدياً ( *risque progressif* ) ، فهو في تصاعد مستمر يزداد يوماً بعد يوم . وعلى العكس من ذلك من أمن على حياته لحالة البقاء ، فيتقاضى مبلغ التأمين إذا بقي حياً بعد مدة معينة ، يؤمن نفسه من خطر هو في الواقع من الأمر حادث سعيد وليس خطراً إلا بالمعنى التأميني <sup>(٢)</sup> ، إذ تحقق الخطر هنا معناه أن يبقى حياً بعد مدة معينة ، والخطر في هذه الحالة يتغير تغيراً تنازلياً ، إذ كلما يقترب المؤمن له من نهاية المدة المعينة تزداد سته ، فيشتد احتمال موته ، ويضعف احتمال بقاءه حياً ، وهو الخطر المؤمن منه ، يقل احتمالاً يوماً عن يوم ، فهو في تناقص مستمر ، ومن ثم يكون الخطر متغيراً تغيراً تنازلياً ( *risque dégressif* ) .

وأهمية التمييز بين الخطر الثابت والخطر المتغير تظهر بوجه خاص في مقدار القسط السنوي الذي يدفعه المؤمن له . فهو في الخطر الثابت مقدار ثابت لا يتغير من سنة إلى أخرى ، إذ احتمال تحقق الخطر في سنة لا يزيد ولا ينقص عنه في سنة أخرى ، فيبقى المقدار ثابتاً في كل السنين . أما في الخطر المتغير ، فكان الواجب أن يزيد مقدار القسط أو ينقص في سنة عن أخرى ، بحسب ما يكون الخطر متغيراً تغيراً تصاعدياً أو تغيراً تنازلياً . ولكن

(١) ويظهر في التأمين من موت المواتي والتأمين من المرض والتأمين من استهلاك السنوات ( بيكاروبيسون فترة ٢٦ ص ٤٢ ) .

(٢) انظر آنفاً فترة ٥٦١ .

المؤمن يجعل مع ذلك مقدار القسط السنوي ثابتاً لا يتغير بتغير الخطر ، لتبسيط التعامل ، ولتيسر الأمر على المؤمن له إذ يؤثر هذا أن يكون مقدار القسط الذى يدفعه فى السنة ثابتاً لا يتغير . وعلى المؤمن أن يحتاط بعد ذلك فى الخطر التصاعدي ، فيخصص من أقساط السنوات الأولى احتياطياً يضاف إلى أقساط السنوات الأخيرة ، حتى يكون كل قسط مماثلاً للخطر فى السنة التى دفع فيها . وهذا الاحتياطى هو عنصر من عناصر الاحتياطى الحسانى (réserve mathématique) وقد سبق بيان ذلك<sup>(١)</sup> .

٦٠٤ — الخطر المعين والخطر غير المعين : يكون الخطر معينا (risque déterminé) إذا كان المحل الذى يقع عليه إذا تحقق — شخصاً كان أو شيئاً — معيناً وقت التأمين . فمن أمن على حياته أو على حياة غيره يكون قد أمن من خطر معين ، إذ أن خطر الموت إذا تحقق يقع على شخص معين هو المؤمن على حياته بالذات . ومن أمن على منزله من الحريق يكون هو أيضاً قد أمن من خطر معين ، إذ أن خطر الحريق إذا تحقق يقع على شيء معين هو المنزل المؤمن عليه .

ويكون الخطر غير معين (risque indéterminé) إذا كان المحل الذى يقع عليه إذا تحقق غير معين وقت التأمين ، وإنما يتعين عند تحقق الخطر . فمن أمن من مسئولية عن حوادث السيارات يكون قد أمن من خطر غير معين ، إذ أنه لم يؤمن من المسئولية عن حادث بالذات حتى يكون الخطر معيناً معروفاً وقت التأمين ، بل أمن من المسئولية عن أى حادث يقع فى المستقبل ، فالخطر غير معروف ولا معين وقت التأمين ، وإنما يعرف ويدين عند وقوعه<sup>(٢)</sup> .

وأهمية التمييز بين الخطر المعين والخطر غير المعين تظهر فى تعيين مقدار

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٥٤ — محمد على عرفة ص ٣٣ — ص ٣٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٧ — عبد المم البداوى فقرة ٤٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٨ — عبد الحى حجازى فقرة ٦٣ — فقرة ٦٤ — وانظر فى التمييز بين الخطر الثابت والخطر المتغير بيكار وبيسون فقرة ٢٦٠ .  
(٢) وكذلك يكون الخطر غير معين إذا كان الشيء المؤمن عليه غير معروف وقت التأمين ، حتى لو كانت معرفته ممكنة فيما بعد وقبل تحقق الخطر ، كالتأمين على السيارات التى توجد فى جراج عام ، أو على البضائع التى توجد فى حانوت التاجر ، إذ السيارات والبضائع تتغير من وقت لآخر ، لكن يمكن معرفتها فى وقت معين بعد التأمين وقبل تحقق . ( محمد على عرفة ص ٣٥ — عبد الحى حجازى فقرة ٦٦ ص ٨٥ — ص ٨٦ ) .

مبلغ التأمين الذى يجب على المؤمن دفعه عند تحقق الخطر . ففى الخطر المعين يسهل تعيين مقدار هذا المبلغ ، فهو قيمة الشيء المعين الذى يقع عليه الخطر فى التأمين على الأشياء ، ويصح تعيين مبلغ أقل من قيمة الشيء المعين فلا يجاوز التعويض الذى يدفعه المؤمن عند تحقيق الخطر هذا المبلغ . وفى التأمين على الأشخاص يجوز تعيين أى مبلغ ، ويلتزم المؤمن بدفعه كاملاً عند تحقق الخطر ، دون نظر إلى مقدار الضرر الذى نجم عن تحقق الخطر . أما فى الخطر غير المعين فالأمر يختلف ، إذ لا يوجد شيء يمكن الارتكاز عليه وقت التأمين لتعيين مقدار مبلغ التأمين . ولذلك يصح أن يكون مبلغ التأمين غير محدد ، فيلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له تعويضاً كاملاً عن مسؤوليته عن أى حادث يقع<sup>(١)</sup> . ويصح كذلك أن يحدد الطرفان مبلغاً معيناً يكون هو الحد الأقصى لما يلتزم المؤمن بدفعه<sup>(٢)</sup> ، فإذا كانت مسؤولية المؤمن له لتجاوز هذا المبلغ ألزم المؤمن بتعويضه تعويضاً كاملاً بحسب مقدار

= وقد يكون الخطر فى التأمين من المسؤولية خطأً معيناً ، فالمستأجر الذى يؤمن من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة يؤمن من خطر معين يتركز فى العين المؤجرة ، والمودع عند الغير يؤمن من مسؤوليته عن الشيء المودع يؤمن من خطر معين ينصب على الشيء المودع . وسرى سالا أن الخطر فى التأمين من المسؤولية قد يكون غير معين ، ولكن يعين حد أقصى لما يلتزم المؤمن بدفعه .

(١) ويسمى التأمين فى هذه الحالة بالتأمين غير المحدد (assurance illimitée) ، فهو تأمين غير محدد من خطر غير معين (risque indéterminé) ، ولا يتخلو من احتمالات خطيرة بالنسبة إلى المؤمن (نقض فرنسى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المحلة العامة للتأمين البرية ١٩٤٢ - ١٧٨ - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٨٩ - روان ٤ يولييه سنة ١٩٣٢ المرجع السابق ١٩٣٢ - ١٠٢٧ - جرينوبل ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ المرجع السابق ١٩٣٤ - ٥٩٨ - باريس ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٨٣١ - أنيكولوبيدى دالموز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠٢) .

ويلجأ المؤمن فى بعض الأحوال إلى جعل المؤمن له يتحمل جزءاً من الخسارة - مبلغاً معيناً أو نسبة معينة - حتى يحمله بذلك على بذل الاحتياط اللازم لتوقى الحوادث . ويكون ذلك بموجب شرط عدم التغطية الإجبارى (clause de découve.t obligatoire) ، أو شرط التحرير من بعض الخسارة (clause de franchise d'avarie) : انظر فى تفصيل ذلك ما على فقرة ٧٨٤ . وانظر مونتييه ١٢ مارس سنة ١٩١٢ دالموز ١٩١٢ - ٢ - ٤٩ - تولوز ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المحلة العامة للتأمين البرية ١٩٤٦ - ٣٠٩ - أنيكولوبيدى دالموز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠٣ .

(٢) ويسمى التأمين فى هذه الحالة بالتأمين المحدد (assurance limitée) ، فهو تأمين محدد من خطر معين .

مستوليته ، وإذا تجاوزت المسؤولية هذا المبلغ اقتصر التزام المؤمن على دفعه دون زيادة فلا يعوض المؤمن له تعويضاً كاملاً<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثالث

### تحديد الخطر

٦٠٥ — مسائل ثلاث : لا بد في عقد التأمين من تحديد الخطر المؤمن منه تحديداً دقيقاً ، لأن هذا هو الشيء الجوهرى في التأمين . وعند تحديد الخطر المؤمن منه قد يستثنى الطرفان بعض حالات هذا الخطر ، ولا بد أن يكون هذا الاستثناء واضحاً بحدود حتى يعرف المؤمن له في دقة ما هي الحالات المستثناة التي لا يحق له فيها الرجوع على المؤمن . وهناك شروط يراد بها تحديد الخطر المؤمن منه واستثناء بعض حالاته ، وهي شروط رآها المشرع خطيرة تحييف جانب المؤمن منه ، فجعلها باطلة لمخالفتها للنظام العام .

فينتج إذن مسائل ثلاثا : (١) كيفية تحديد الخطر . (٢) استثناء بعض حالات الخطر . (٣) شروطاً مخالفة للنظام العام في تحديد الخطر .

٦٠٦ — كيفية تحديد الخطر : يجب تحديد الخطر أو الأخطار المؤمن منها ، وبذلك يتحدد المحل في عقد التأمين وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى كل من المؤمن والمؤمن له . وقد يؤمن الشخص من خطر معين كالخريق ، أو من أخطار معينة كالخريق والسرقة ، أو من جميع الأخطار التي تنشأ من نشاط معين كالأخطار التي تنشأ من حوادث سيارته . وللمتأكد الحرية ، في حدود النظام العام والآداب ، في تعيين الخطر الذي يراد التأمين منه .

وفي جميع الأحوال يتحدد الخطر بتحديد طبيعته ، وتحديد المحل الذي يقع عليه . فالخطر في التأمين من الخريق يتحدد بتحديد طبيعته وهي الخريق ، وبتحديد المحل الذي يقع عليه وهو المنزل أو البضائع أو أى شيء آخر آمن عليه من

(١) ويطلب أن يكون هناك حد أقصى للتعويض عن كل شخص حساب ، وحد أقصى آخر عن الحادث أيما كان عدد المصابين ، فلا يصح أن يجاوز التعويض أيان من هذين الحدين (سيان ققرة ٨٤ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ ٢٢٩ = ٢٠١ : ققرة ٢٠١) .

الحريق . والخطر في التأمين على الحياة يتحدد بتحديد طبيعته وهي الموت ،  
وبتحديد المحل الذي يقع عليه وهو الشخص المؤمن على حياته .

وتحديد الخطر بحسب طبيعته يحتمل التخصيص والتعميم . والغالب  
تخصيص الخطر ، فيحدد خطر واحد كالحريق ، أو أخطار متعددة تتحدد  
على وجه التخصيص كالتأمين على السيارة من الخرق والسرقة والتصادم  
في الطريق والمسئولية عن الحوادث وهذا ما ألفت تسميته بالتأمين الشامل .

وقد يعمم الخطر ، ويقع ذلك في التأمين من جميع الأخطار التي تنجم من  
نشاط معين ، كما في التأمين البحري فيؤمن على السفينة أو البضائع من الغرق  
والانفجار والحريق والتصادم والقرصنة وسائر حوادث الملاحة ، وكما في  
تأمين الإنتاج الذي يغطي جميع الأخطار المتصلة بعملية الإنتاج منذ بدايتها  
والمواد الأولية في بد المنتج إلى نهايتها عندما تصل المادة المنتجة إلى يد  
المستهلك<sup>(١)</sup> .

وتحديد الخطر بحسب محله يحتمل أن يكون المحل معينا وقت التأمين ،  
ويحتمل أن يكون المحل غير معين إلا وقت وقوع الخطر ، وقد سبق بيان  
ذلك عند الكلام في الخطر المعين والخطر غير المعين<sup>(٢)</sup> .

وقد يتحدد الخطر أيضاً بسببه كما يتحدد بطبيعته وبمحله . والخطر ،  
من هذه الناحية ، إما أن يكون مطلق السبب أو محدد السبب . فالخطر مطلق  
السبب هو الخطر الذي يغطيه التأمين أياً كان سببه ، كالتأمين من الحريق  
أو من الموت أياً كان سبب الحريق أو سبب الموت . والخطر محدد السبب  
هو الخطر الذي لا يغطيه التأمين إلا إذا كان ناشئاً عن سبب أو أسباب معينة  
فهذا هو التحديد الإيجابي ، أو الخطر الذي يغطيه التأمين ما لم يكن ناشئاً عن  
سبب أو أسباب معينة وهذا هو التحديد السلبي<sup>(٣)</sup> . فالتحديد الإيجابي للسبب

(١) عبد الحى حجازى فقرة ٥٠ .

(٢) انظر آتياً فقرة ٦٠٤ - ويجوز التأمين على عدة أشخاص أو عدة أشياء تأمناً عاماً  
أو تأمناً تغييرياً ، محدداً كالتأمين الجسمى على عدة أشخاص ، أو غير محدد ولكنه قابل لتحديد  
كالتأمين بالاشتراك .

انظر عبد الحى حجازى فقرة ٥١ .

(٣) عبد الحى حجازى فقرة ٥٢ - فقرة ٥٣ .



مظه التأمين من الحريق إذا كان سببه حريقاً في الشيء المؤمن عليه أو انفجار أنابيب الغاز أو تماس الأسلاك الكهربائية أو امتداد النار من مكان مجاور ، ومظه أيضاً التأمين على الحياة إذا كان الموت موتاً طبيعياً ، ومظه أيضاً التأمين من تلف المزروعات إذا كان سببه آفة زراعية كلودة القطن ودودة اللوز<sup>(١)</sup> . يقابل هذا التحديد الإيجابي التحديد السلبي ، ومظه في التأمين من الحريق أن يغطي التأمين الحريق الناشئ من أى سبب ، إلا ما ينشأ بسبب الزلازل أو الصواعق أو الحرب أو الثورة أو الاضطرابات الشعبية . ومظه في التأمين على الحياة أن يغطي التأمين الموت بجميع أسبابه ، إلا ما كان راجعاً إلى الانتحار أو تنفيذ الحكم بالإعدام أو انتشار وباء عام أو وقوع غارة جوية أو حدوث زلزال . ومظه في التأمين من تلف المزروعات أن يغطي التأمين تلف المزروعات لأي سبب كان ، إلا التلف الذي يرجع إلى انتشار الجراد أو فيضان النيل<sup>(٢)</sup> . ونرى مما تقدم أن التحديد السلبي للسبب يؤدي إلى تحديد خطر معين ، ثم استثناء بعض حالات هذا الخطر . ويسوقنا هذا للكلام في استثناء بعض حالات الخطر .

(١) ومن رست عليه مقابلة التقاط المواد المتفجرة ، فأن من مسؤوليته عن التعويضات التي قد يلزم بها بسبب تشريع العمل أو بسبب الأحكام الخاصة بالمسئولية التقصيرية ، لم يخط مقد تأمينه مسؤوليته التقديرية الناشئة من الاشتراط لمصلحة العمال الذين يلتقطون المواد المتفجرة وهو الاشتراط المدرج في دفتر الشروط (نقض فرنسي ١٠ يونيو سنة ١٩٤١ D.C. ١٩٤٢ - ١١٤ - أنسكيلويني دالوز لفظ Ass. Ter. مقرة ١٨٢ ) .

(٢) وتحديد الخطر بسببه تحديداً إيجابياً أو تحديداً سلبياً يقتضي بحث علاقة السببية ، سواء في الأسباب المذكورة على سبيل المحصر في التحديد الإيجابي أو في الأسباب المستبعدة على سبيل المحصر في التحديد السلبي . فإذا حدد الخطر في التأمين من الحريق مثلاً تحديداً إيجابياً بأن يكون سببه حريقاً في الشيء ، اقتضى ذلك بحث متى يكون السبب في الشيء هو سبب الحريق حتى يكون الحريق مغطى بالتأمين . وإذا حدد الخطر تحديداً سلبياً بالألا يكون سببه الحرب ، اقتضى ذلك بحث متى تكون الحرب هي سبب الحريق حتى يعتبر الحريق غير مغطى بالتأمين .

وقد اختلفت الآراء في تحديد علاقة السببية في التأمين ، كما اختلفت في تحديد هذه العلاقة في المسئولية التقصيرية . فهناك رأى يقول بتكافؤ الأسباب (équivalence de conditions) ، ورأى ثالث يقول بالسبب ورأى ثان يقول بالسبب المنتج (causalité adéquate) ، ورأى رابع يقول بالسبب القاصح المألوف (cause proxima) ، ورأى خامس يقول بالسبب القاصح المألوف (la cause présumée accident). انظر في هذه الآراء المختلفة للربط ١ مقرة ٦٠٤ - مقرة

٦٠٧ - استثناء بعض حالات الخطر : حتى يكون الخطر المومن منه محدداً تحديداً دقيقاً يجب ، إذا اتفق الطرفان على استثناء بعض حالات هذا الخطر من التأمين ، أن تكون هذه الحالات هي الأخرى محددة تحديداً دقيقاً ، وذلك لكي يتمكن المومن له من أن يعرف على وجه التحقيق ما هي الحالات التي لا يستطيع فيها الرجوع على المومن . والتحديد الدقيق للحالات المستتناة يقتضى ذكر هذه الحالات في وضوح ، ويقتضى في الوقت ذاته أن تكون محددة تحديداً كافياً يرفع اللبس والغموض . وتقول المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في هذا الصدد :  
 « يتحمل المؤمن الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية أو التي يسببها خطأ المؤمن له ، إلا ما استبعد في وثيقة التأمين استبعاداً واضحاً محدداً .  
 فالتحديد الدقيق للاستثناء هو هذا التحديد الواضح ( formel ) المحدد ( limité ) ، على حد قول المشرع الفرنسي .

والاستثناء لا يكون واضحاً إلا إذا كان محل شرط خاص في وثيقة التأمين ، أو فيها يقوم مقامها وهي مذكورة التغطية ، أو فيها يكلها وهو ملحق الوثيقة . والتحديد الذي لا يكون محل شرط خاص لا يعتد به ، فلا يجوز أن يستنتج التحديد بالظن أو يفترض<sup>(١)</sup> . وليس من الضروري أن يكون الشرط الخاص وارداً ضمن الشروط المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد . بل يصح أن يكون وارداً ضمن الشروط المطبوعة<sup>(٢)</sup> . والمهم ، كما قلنا ، ألا يستخلص الاستثناء على سبيل الاستنتاج . فإذا استثنى في التأمين من الحريق مثلاً الحريق الذي يكون سببه الصواعق ، فلا يستنتج من ذلك على

(١) نقض فرنسي ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٢٨ - ٧٦٠ -  
 ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٧٦ - باريس ٩ يولييه سنة ١٩٤٢ للرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٦٥ - ليون ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ١٤٩ - دوييه ٥ مايو سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ١٨٦ - بيكاروييرون ١٩٥٣ - ١١٣ - بلانيرول وديير وييسون ١١ - ١٢٩٧ - أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Tor ٢٠٥ -

(٢) وليس من الضروري كذلك أن يكون الشرط صريحاً ، بل يصح أن يكون غائباً على أن يكون خالياً من أى لبس أو غموض ( بلانيرول وديير وييسون ١١ - ١٢٩٧ ص ٦٧١ ) .

محيط القياس أن الاستثناء يشمل أيضاً الحريق الذي يكون سببه الزلزال ، بحجة أن الصواعق والزلزال كلها من الظواهر الطبيعية فيمتد الاستثناء إلى كل هذه الظواهر . وإذا استثنى الحريق الذي يكون سببه الحرب ، فلا يقاس على الحرب الثورة أو الاضطرابات الشعبية<sup>(١)</sup> .

ويجب أيضاً أن يكون الاستثناء محددًا ، فالاستثناء في عبارات عامة غير محددة يكون استثناء غامضًا يتوره الإبهام واللبس ، فلا يعتد به . ومن هذا نرى أن وجوب أن يكون الاستثناء واضحاً هو شرط شكلي ، أما وجوب أن يكون محددًا فهو شرط موضوعي<sup>(٢)</sup> . ومثل الاستثناء غير المحدد أن يستثنى المؤمن في التأمين من الحريق كل حريق يكون سببه غير طبيعي ، فالأسباب غير الطبيعية كثيرة ، وهي متنوعة مختلفة ، ووضع الاستثناء في هذه العبارات الغامضة يجعله استثناء غير محدد ، فلا يعتد به . كذلك إذا استثنى المؤمن كل حريق يكون سببه خطأ المؤمن له دون تحديد لظروف معينة يقع فيها هذا الخطأ ، كان الاستثناء مبهماً غير محدد ، فلا يعمل به . بل إن هناك رأياً يذهب إلى أنه حتى لو قصر المؤمن الاستثناء على الخطأ الجسيم دون غيره من أنواع الخطأ ، فإن الاستثناء يبقى غامضاً غير محدد ، لصعوبة تحديد نطاق الخطأ الجسيم ، وبخاصة أن جسامه الخطأ متروك تقديرها لقاضي الموضوع ، وتختلف القضاة في التقدير ، فلا يستطيع المؤمن له أن يعرف على وجه الدقة ما إذا كان القاضي الذي ينظر دعواه سيجد خطأه جسيماً أو يسيراً<sup>(٣)</sup> . وإذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين أي عمل يأتيه المؤمن له يكون مخالفاً لقانون معين كان الاستثناء محددًا ، أما إذا استثنى أي عمل

(١) وإذا استثنى المؤمن الحوادث التي يتسبب فيها المأجور إذا كان سكراناً ، فإن هذا الاستثناء لا يتناول الحوادث التي يتسبب فيها صاحب السيارة نفسه حتى لو كان سكراناً (نقص فرنسي ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٧٦٠ - أنيسكوليدس دالوز ١ لفظ *Ass. Tex.* فقرة ٢٠٦) .

(٢) بيكرت ويسون فقرة ٦٨ ص ١١٤ .

(٣) بيكرت ويسون فقرة ٦٨ ص ١١٥ - بلانويل وريبير ويسون ١١ فقرة ١٢٨٩ ص ١٩٢ - بيدان ١٢ مكررة فقرة ٧١٠ - انظر عكس ذلك كليتيان في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٧٥٥ - *Truebot* في دالوز ١٩٣١ - ٤ - ١٢ .

يأتيه المؤمن له مخالفة للقوانين واللوائح كان الاستثناء غير محدد ، وسنعود إلى هذه المسألة فيما يلي<sup>(١)</sup> . فالواجب إذن أن يكون الاستثناء موضوعاً في جملرات واضحة محددة خالية من كل لبس وعموض<sup>(٢)</sup>

٦٠٨ - شروط مخالفة للنظام العام في تحديد الخطر - نص قانوني =  
تنص المادة ٧٥٠ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : »

١ - الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

٢ - الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات ، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحال من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط .

٤ - شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لاني صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥ - كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر فقرة ٦٠٨ - ويعتبر غير محدد أيضاً ، في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، استثناء كل عمل يكون مخالفاً لقوانين المرور ونظمه ( بيكار وبيسون فقرة ٦٨ ص ١١٥ ) . ولكن يكون محدد ، فيكون صحيحاً ، استثناء ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحصيل السيارة بأكثر من حولتها المقررة رسمياً ، أو نتيجة لعدم العناية بها كأن تكون في حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وصلة تبادتها ، ولا يكون استبعاد هذه الأخطار من نطاق التأمين مخالفاً للنظام العام ، بل إن مناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً ( نقض مدني ٢١ أبريل سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض ١١ رقم ٥٠ ص ٣٣٠ ) .

(٢) نقض فرنسي ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ الحيلة العامة للتأمين البرمي ١٩٤٧ - ١٧٦ - باريس ٩ يوتيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٦٥ .

(٣) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٥٣ من المشروع الذي تم إقراره .  
الآن : ٥ يعتبر باطلا ما يرد في الوثيقة من شروط تنقص بسقوط حق المؤمن عليه لاحد السببين =

« الآتيين : (١) مخالفة القوانين والوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جريمة أو جريمة عمدة .  
 (ب) مجرد التأخر من جانب المؤمن عليه في إعلان الحادث المؤمن عنه إلى السلطات أو تقديم المستندات . وذلك دون إخلال بحق المؤمن في المطالبة بالتعويض من الضرر الذي يلحقه من هذا التأخير » . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي : « يقع بالحال ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ١ - الشرط الذي يقتضي سقوط حق المؤمن له بسبب مخالفة القوانين والوائح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جريمة أو جريمة عمدة . ٢ - الشرط الذي يقتضي سقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن عنه إلى السلطات أو في تقديم المستندات . ٣ - كل شرط مطروح لم يبرز بطريقة خاصة وكان مطلقاً بحالة من الأحوال التي يتعرض بها حق المؤمن له لبطالان أو السقوط . ٤ - شرط التحكم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة » . وأصبح رقم المادة ٧٨٣ في المشروع النهائي . وفي مجلس النواب أجريت بعض تعديلات لفظية ، وأضيف إلى آخر البند (٢) العبارة الآتية : « إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لغرض مقبول » ، وصار رقم النص ٧٨٢ . وفي لجنة مجلس الشيوخ لوحظ أن الشخص قد يرتكب مخالفة القوانين والوائح ولا يكون هذه المخالفة أي أثر في الحادث ، فتمسكت الشركة بتحمل من التأمين إلى تلك المخالفة ، ويفضح على المؤمن له حله في أن يحسم من الشروط التصفية ، واقترح وضع نص يحسم من كل شرط تصف . فوافقت اللجنة على إضافة النص الآتي على أن يكون البند (٥) من المادة : « كل شرط تصف آخر يبين أنه لم يكن مخالفة أثر في وقوع الحادث المؤمن منه » . وجاء في قرار اللجنة ما يأتي : « وافقت اللجنة على هذه الإضافة ، وذلك لوضع حكم عام يكون من شأنه إبراز معنى التمسك بعد الشخص بدلاً من التمسك الذي يقع في الشروط أياً كانت صورته ، كعمولة المراكب أو الأعباء التي اشترطها بعض شركات التأمين ضد الحريق في القطن . وتقرر اللجنة أنه أريد بالفقرة الثالثة من المادة تفادي شروط تؤدي لبطالان والسقوط ولا يمتنع المؤمن له إليها ، فخص على إبراز مثل هذه الشروط بأن تكتب بخطوط متأخر بقية الشروط أو يوقع عليها المؤمن له بصفة خاصة أو يوضع تحتها خط » . وقد أصبح النص بذلك مطابقاً لما استقر عليه في التفتين المثلث الجديد ، وصار رقمه ٧٥٠ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدت لجنة ( مجموعة الأعمال التشريعية » ص ٣٣٠ - ٣٣٨ ) .

ولم يشتمل التفتين المثلثي القديم على تفصيص في هذه التأمين .

ويقابل النص في التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين المثلث السوري م ٧١٦ (مطابق) .

التفتين المثلث الليبي م ٧٥٠ (مطابق) .

التفتين المثلث العراقي م ٩٨٥ (مطابق) .

تضمن الموجبات والشروط البنائ م ٩٨٣ : تكون بالغة : أولاً - جميع البنود المعلقة التي تضمن إسقاط حقوق المضمون لمخالفة القوانين والأنظمة ، إلا إذا كانت تلك المخالفة صادرة عن خطأ فاحش لا يطرأ عليه . ثانياً - جميع البنود التي تضمن إسقاط حقوق المضمون لغير تأخره عن إعلام السلطة بوقوع الحادث أو عن إبراز بعض المستندات ، وذلك مع مراعاة حق التضامن فيه . طلب التعويض المتناسب مع الضرر الناشئ عن التأخير - إن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة -

ويتبين من النص السالف الذكر أن المشرع عمد إلى طائفة من الشروط يكثر ورودها في العمل ، ويبيّن أن حكمها البطلان لخالفها للنظام العام . وكل هذه الشروط تهدف إلى إسقاط حق المؤمن له ، أو الانتقاص منه ، أو في القليل تقييد حق المؤمن له في الالتجاء إلى القضاء كما هو الأمر في شرط التحكيم . ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى قسمين :

( القسم الأول ) شروط أبطالها المشرع لاعتبارات شكلية ، وهذه هي :

( ١ ) الشرط المطبوع المتملق بحال من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط ، إذا لم يبرز هذا الشرط بشكل ظاهر . وقد قدمنا (١) أن أي شرط مطبوع يؤدي إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوطه بشرط فيه ، من الناحية الشكلية ، أن يبرز بشكل ظاهر ، كان يكتب بحروف أكثر ظهوراً أو أكبر حجماً أو بمبدأ مختلف اللون أو بوقع عليه بصفة خاصة من المؤمن له أو يوضع تحته خط . فإذا لم يبرز بشكل ظاهر ، كان باطلا لا يعتد به . والبطلان هنا يرجع كما نرى إلى الشكل ، إذ أن المشرع يشترط للاعتداد بهذا الشرط المطبوع أن يكون بارزاً بشكل ظاهر . أما إذا كان الشرط مكتوباً بالآلة الكاتبة أو باليد ، فإن هذا كافٍ لاعتباره بارزاً بشكل ظاهر .

( ٢ ) شرط التحكيم الوارد بين الشروط العامة المطبوعة . وقد قدمنا (٢)

أن شرط التحكيم ، حتى يعتد به ، يجب أن يكون محل اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، ويستوى بعد ذلك أن يكون مكتوباً أو مطبوعاً . ويتبين من ذلك أن البطلان هنا يرجع هو أيضاً إلى الشكل ، إذ أن المشرع

= لا تحول دون وضع نص يقضي بفسخ حق المضمون لخالفه القوانين والأنظمة المدرج فيها الكامل في لائحة الشروط .

( ويتضمن التفتين الثاني على إيراد ما يقابل البتين ( ١ ) و ( ٢ ) من التفتين المصري . وفي البند ( ١ ) يستثنى الخطأ الفاحش لا الخالفات المنطوية على جناية أو جناية عمدة كما فعل التفتين المصري . ويضيف التفتين الثاني النص على جواز استثناء مخالفة القوانين والأنظمة إذا كانت تتطوّر الكاملة هذه القوانين والأنظمة مطبوعة ، وثيقة التأمين ) .

( ١ ) انظر آتياً فقرة ٥٨٨ .

( ٢ ) انظر آتياً فقرة ٥٨٨ .

يُشترط للاعتداد بهذا الشرط أن يكون محل اتفاق خاص مفصل عن الشروط العامة .

( القسم الثاني ) : شروط أبطالها المشرع لاعتبارات موضوعية ترجع بوجه عام إلى النصف ، وهذه هي :

( ١ ) الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له سبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات ، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعلر مقبول . وظاهر أن سبب البطلان هنا يرجع إلى اعتبار موضوعي هو النصف ، إذ أن التأخر لعلر مقبول في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات لا يصح أن يؤدي إلى سقوط حق المؤمن له ، لاسيما إذا احتفظ للمؤمن بحقه في مطالبة المؤمن له بالتعويض عن الضرر الذي يلحقه من هذا التأخر . وسنعود إلى هذا الشرط بتفصيل أو في عند الكلام في التزام المؤمن له بالإخطار بوقوع الحادث<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة التوائن والوالتح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنة مجدية . وقد قلنا<sup>(٢)</sup> أنه إذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين أى عمل يأتيه المؤمن له مخالفاً للتوائن والوالتح ، كان الاستثناء غير محدد فلا يحتد به . فإذا ذكر المؤمن في هذا الشرط أن حق المؤمن له في التأمين يسقط ، كان لفظ « السقوط » غير دقيق . إذ الصحيح أن المؤمن إنما يشترط عدم تأمينه للعمل الذي يأتيه المؤمن له مخالفاً للتوائن والوالتح ، بحيث إنه لو أتى المؤمن له مثل هذا العمل لا يكون له حق في التأمين أصلاً ، لأن يكون له حق فيسقط . فالشرط إنما يتعلق بنطاق التأمين ، لا بسقوط الحق في التأمين<sup>(٣)</sup> . وهو

( ١ ) انظر ما يلي فقرة ٦٥٣ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٦٥٧ في أعرفها .

( ٣ ) بيكاروبيسون فقرة ١٢٤ ص ٢٠٢ ( ويذكر أن المشرع الفرنسي في المادة ٢٤ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ - وهي التي نقل عنها النص المصري - قصد أن يساهم العمل في عدم الحق ، فذكر أن الشرط يتعلق بسقوط الحق ، إذ الغالب في العمل أن ذكر الشرط على هذا الوجه دون تمييز بين عدم وجود الحق وسقوط الحق بعد أن وجد ) .

بهذا الوصف يكون باطلا ، لأنه استثناء غير محدد كما سبق القول . فإذا ذكر المومن على وجه التحديد المخالفة القانونية التي يستثنيها من نطاق التأمين ، كأن يستثنى العمل الذي يخالف نصا معيناً من قانون معين أو من لائحة معينة ، كان الاستثناء صحيحاً ، وخرجت هذه المخالفة من نطاق التأمين ، وإذا أتاها المومن له لم يكن له حق الرجوع على المومن . ويعتبر عاماً غير محدد ، فلا يمتد به ، الشرط الذي يخرج به المومن من نطاق التأمين المخالفات التي يرتكبها المومن له لمجموع نصوص قانون معين أو لائحة معينة ، إذ لا يكفي تعيين القانون أو اللائحة بل يجب أيضاً تعيين النص حتى يكون الاستثناء محدداً لا إبهام فيه ولا غموض . ومن ثم إذا استثنى المومن مثلاً ، من نطاق تأمين المسؤولية عن حوادث السيارات ، مخالفات المرور دون أن يحدد مخالفة بالذات ، كان هذا الاستثناء باطلاً لأنه غير محدد ، إذ ليس من اليسر على المومن له أن يحيط بجميع مخالفات المرور حتى يعلم على وجه التحقيق ما هي الأعمال التي تخرج من نطاق التأمين<sup>(١)</sup> . وهناك حالة واحدة يصبح فيها استثناء الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح بوجه عام ، وذلك إذا استثنى المومن من نطاق التأمين جميع المخالفات للقوانين واللوائح إذا انطوت هذه المخالفات على جنائيات أو على جنح عمدية ، وقد وردت هذه الحالة صراحة في النص إذ يقول كما رأينا : « إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنحة عمدية » . والسبب في ذلك واضح ، إذ أنه حتى لو لم يسن المومن الجنائيات والجنح العمدية ، فهي مستثناة بحكم القانون ، إذ لا يجوز كما رأينا التأمين من الخطأ العمدي<sup>(٢)</sup> ، والجنائيات كلها خطأ عمدي ، أما الجنح

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٠٧ في آخرها في الهامش . ولذلك أجاز تقنين الموجبات والقواعد الجنائية استثناء الأعمال المخالفة لقانون معين ، بشرط أن تدرج نصوص هذا القانون كاملة في وثيقة التأمين حتى يستطيع المؤمن له أن يحيط علماً بجميع الأعمال المخالفة لهذه النصوص فيجبرها خارجة عن نطاق التأمين . فنص هذا التقنين في الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨٣ منه على أن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة ( بطلان الشرط العام الذي يتضمن سقوط حق المؤمن له مخالفة القوانين والأنظمة ) لا تحول دون وضع نص يقضي بسقوط حق المؤمن له مخالفة القوانين أو الأنظمة المدرج نصها الكامل في لائحة تشروط « ( انظر آنفاً نفس الفقرة في الهامش ) - ونرى أن استثناء الأعمال المخالفة لقانون معين يكون صحيحاً ، إذا ذكرت هذه الأعمال على وجه التحديد والمصر ( محصور ) مجال الدين زكي فقرة ٨٥ ) ، وقد يستعان في ذلك بذكر نصوص هذا القانون كاملة في وثيقة التأمين ، لأن الاستثناء يكون إذ ذاك محدداً تحديداً تاماً لا يتطرق إليه لبس أو غموض .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ وقرة ٦٠١ .



فقد نص القانون صراحة على أن تكون جنحة عملية . فلم يكن المشرع إذن في حاجة إلى ذكر هذه الحالة ، بل إن ذكرها يوم خطأ أنه لو لم يشترط المؤمن عدم تأمين الجنايات والجنح العملية لحاز أن يتناولها التأمين<sup>(١)</sup> .

٣ - كل شرط تصني آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه . وقد أضيف هذا النص في لجنة مجلس الشيوخ ، لتعميم إبطال الشروط التصفية التي ترد في وثيقة التأمين بعد أن خص المشرع بالذكر بعض هذه الشروط على الوجه الذي قلناه . وجاء في قرار لجنة مجلس الشيوخ في هذا الصدد : « وافقت اللجنة على هذه الإضافة ، وذلك لوضع حكم عام يكون من شأنه إبراز معنى التعميم بعد التخصيص درما للتصف الذي يقع في الشروط أيا كانت صورته ، كحمولة المراكب أو الأبعاد التي اشترطتها بعض شركات التأمين ضد الحريق في القطن<sup>(٢)</sup> . وغنى عن البيان أنه في تأمين القطن من الحريق ، لا معنى لاشتراط أبعاد معينة ، إذ ليس لمخالفة هذا الشرط أثر في وقوع الحريق ، فهو إذن شرط تصني يقع باطلا ولا يعتد به . وأى شرط آخر ، لا يكون لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، يكون شرطا تصفيا ، ومن ثم يكون شرطا باطلا لا يعتد به<sup>(٣)</sup> . وقاضى الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان مخالفة الشرط أثر في وقوع الحادث المؤمن منه فيكون الشرط صحيحا أو ليس للمخالفة أثر فيكون الشرط تصفيا ويقع باطلا فلا يعتد به .

(١) انظر في هذا المنى بيكاروبيسون فقرة ١٢٤ ص ٢٠٢ - ص ٢٠٣ .

(٢) انظر آلفا نفس الفقرة في الماش .

(٣) وقد قضى بأن عدم تجديد رخصة السيارة لا يعتبر من قبيل زيادة الخطر التي تتيح للمؤمن التمسك بشرط الوثيقة الذي يقضى بعدم جواز الرجوع عليه في حالة الحوادث التي يرتكبها شخص غير مرخص له في القيادة ، وذلك لأن عدم الترخيص السائق بالقيادة يعتبر مخالفة إدارية ليس من شأنها أن تؤثر في قدرته الفنية على القيادة ( استئناف مغلط ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٣٢٨ ) . فإذا ورد في وثيقة التأمين شرط يقضى بوجوب تجديد رخصة القيادة ، ولم يجدد السائق الرخصة ، م وقع الحادث دون أن يكون لعدم تجديد الرخصة أثر في وقوعه ، لم يعتد بهذا الشرط إذ يكون شرطا تصفيا .

ويكون شرط السقوط تصفيا إذا كان المؤمن له حسن النية في إخلاله بالتزامه ، ولم يترتب على هذا الإخلال ضرر المؤمن ( انظر ما يلى فقرة ٦٥٤ في آخرها ) . كذلك يكون تصفيا الشرط للقاضي بوجوب تبليغ وقوع الحادث في ستة أسابيع من وقت وقوعه وإلا سقط حق المؤمن له ، إذ أن هذا الشرط يوجب الإخطار بوقوع الحادث في هذه المدة ١٠٠ حتى لو لم يعلم به المؤمن له ، ومن هنا جاء للتصف ( انظر محمود جبال الدين زكي فقرة ٨٧ ص ٢٠٣ - ص ٢٠٥ ) .

## الفصل الثاني

### آثار عقد التأمين

٦٠٩ - التزامات المؤمن له والالتزام المؤمن : عقد التأمين ، كما قلنا<sup>(١)</sup> ، عقد ملزم للجانبين . فهو ينشئ التزامات في جانب المؤمن له ، وينشئ التزاما في جانب المؤمن .

### الفرع الأول

#### التزامات المؤمن له

٦١٠ - التزامات المؤمن : تنص المادة ١٥ من مشروع الحكومة على ما يأتي : « يلتزم المؤمن له بما يأتي : ( أ ) أن يقرض في دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما في هذا الشأن الوقائع التي جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة . ( ب ) أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر . ( ج ) أن يبلغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مستولا . ( د ) أن يؤدي القسط أو الاشتراك في المواعيد المحددة . ولا تسرى أحكام البندين ب و ج على التأمين على الحياة »<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) انظر أنما فقرة ٥٥٩ في أولها .

( ٢ ) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٦ من المشروع التمهيدي ، وكانت تجري على الوجه الآتي : « يلتزم طالب التأمين بما يأتي : ( أ ) أن يدفع القسط أو الاشتراك ( أو رأس المال المتفق عليه في بعض أنواع التأمين ) في الآجال المتفق عليها . ( ب ) أن يقرر في دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما في هذا الشأن الوقائع التي جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة . ( ج ) أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر . ( د ) أن يبلغ المؤمن طبقاً للشروط الواردة في المواد التالية بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مستولا » .

وليس هذا النص إلا تطبيقاً للقواعد المقررة في التأمين ، ويؤخذ منه أن عقد التأمين ينشئ في ذمة المؤمن له التزامات ثلاثة : ١ - تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجد من الظروف . ٢ - دفع مقابل التأمين : ٣ - إخطار المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر المؤمن منه .

## المبحث الأول

### تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجد من الظروف\*

٦١١ - أهمية هذا الالتزام في عقد التأمين : لهذا الالتزام في عقد التأمين أهمية خاصة ، إذ أن هذا العقد محله الرئيسي كما قلنا هو الخطر ، فيجب أن يحيط المؤمن بإحاطة تامة بجميع البيانات اللازمة لتمكينه من تقدير الخطر الذي يؤمن منه ، وبجميع الظروف التي يكون من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذا الخطر . وإذا كان المؤمن يستطيع بوسائله الخاصة أن

= وقد حذفت هذه المادة في لجنة مجلس الشيوخ ، لأنها تتعلق بمزئيات وتفاسيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة = ( مجموعة الأعمال التصديرية = ص ٣٣٩ في المجلد ) .

وانظر المادة ٩٨٦ مدق عراق ، وهي موافقة لقاعدة ١٠٦٦ من المشروع التمهيدى .

وانظر المادة ٩٧٤ من تقنين الموجبات والنفوذ البنائى ، وتنص على ما يأتى : « يجب على المؤمن : أولاً - أن يدفع الأقساط في المواعيد المحددة . ثانياً - أن يطعم الضامن بوضوح عند إتمام العقد على جميع الأحوال التي من شأنها أن تمكنه من تقدير الأخطار التي يضمنها . ثالثاً - أن يعلم الضامن وفقاً لأحكام المادة ٩٧٧ بما يجد من الأحوال التي من شأنها أن تزيد الأخطار . رابعاً - أن يعلم الضامن بكل طارئ يؤدي إلى إلقاء التبعة عليه ، وذلك في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ علمه به - لا تطبق أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرهما على ضمان الحياة » . ( وانظر التفتيش البنائى في مجموعه يتفق مع نص المشروع التمهيدى ، مع ملاحظة أن التفتيش البنائى يحدد أجلاً قصيراً - ثلاثة أيام - لإخطار المؤمن له المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه ) .

( ٥ ) انظر في هذه المسألة : Moncharmont رسالة من باريس سنة ١٩٢٢ - Deschamps رسالة من باريس سنة ١٩٢٢ - Pétrignani رسالة من باريس سنة ١٩٢٢ - Désert رسالة من پواتييه سنة ١٩٢٦ - Costanié رسالة من مونتيلييه سنة ١٩٢٧ .

وانظر أيضاً قبل قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ : Guionis رسالة من باريس سنة ١٩٠٥ - Renaux رسالة من باريس سنة ١٩٠٦ - Barthélemy رسالة من ليون سنة ١٩١٢ - Brizard رسالة من باريس سنة ١٩١٢ - Croussin رسالة من باريس سنة ١٩٢٠ .

يقف على بعض هذه البيانات وأن يلم ببعض هذه الظروف ، فإنه غير مستطیع أن يقف عليها جميعاً بغير معاونة المؤمن له . ومن ثم يكون المؤمن له ملتزماً بتقديم جميع هذه البيانات وتقرير جميع هذه الظروف ، حتى يتمكن المؤمن من تقدير جسامه الخطر ، فري إذا كان في استطاعته أن يؤمن منه ، وإذا كان ذلك في الاستطاعة ماذا يكون مقدار القسط الذي يطالب به المؤمن له<sup>(١)</sup> .

ويقضى بحث هذا الالتزام دراسة ما يأتي : ( ١ ) تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة . ( ٢ ) تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخطر . ( ٣ ) الجزاء الذي يترتب على الإخلال بهذا الالتزام .

### § ١ - تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة

٦١٢ - الوقت الذي يضمن فيه المؤمن له هذه البيانات : يتعين أن يقدم المؤمن له البيانات اللازمة وقت إبرام عقد التأمين ، فلا يتأخر عن هذا الوقت إذ أن المؤمن يقرر فيه أنه قبل التأمين ويتفق مع المؤمن له على مقدار القسط الذي يلتزم هذا الأخير بدفعه . فيجب إذن أن يكون المؤمن محيطة في هذا الوقت كل الإحاطة بجسامه الخطر الذي يؤمنه حتى يبت عن بيته في قبول التأمين وفي مقدار القسط ، وهو لا يحيط كل الإحاطة بجسامه الخطر إلا إذا قدم المؤمن له جميع البيانات اللازمة .

٦١٣ - نصي محدود ما يلتزم به المؤمن له : وقد رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تلزم المؤمن له « أن يقرر في دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، ويحتر مهماً في هذا الشأن الوقائع التي جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة » . وليس هذا النص إلا تقريراً للمبادئ العامة المسلم بها في عقد التأمين .

( ١ ) بيكار وبيسون المجلد ١ ص ٢٧٨ - سيبانن ققرة ١٠٣ - أنسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Tor ققرة ٢٧٢ - محمد علي مرة ص ١٤٥ - ص ١٤٦ - مه اللهم البدلوى ققرة ١٢٢ ص ١٦٥ - محمود بنال المهن زكري ققرة ٥٥ .

فيجب إذن أن يتوافر في البيانات الواجب على المؤمن له تقديمها شرطان:  
(١) أن تكون بيانات بهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير الخطر التي  
يأخذها على عاتقه ، فكل بيان يكون من شأنه تمكن المؤمن من تقدير  
الخطر يتعين على المؤمن له أن يقدمه . (٢) أن تكون بيانات معلومة  
للمؤمن له : ويلجأ المؤمن عادة إلى توجيه أسئلة محددة مكتوبة  
(questionnaire) إلى المؤمن له ليجيب عليها<sup>(١)</sup> ، فيتمكن المؤمن له عن  
طريق الإجابة على هذه الأسئلة من تقديم البيانات اللازمة .

فهناك إذن مسائل ثلاث : ١ - تقديم المؤمن له البيانات التي تمكن  
المؤمن من تقدير الخطر . ٢ - وجوب أن تكون هذه البيانات مطومة من  
المؤمن له . ٣ - تقديم البيانات عن طريق الإجابة على أسئلة محددة مطبوعة  
(questionnaire) .

٦٩٤ - تقديم المؤمن له البيانات التي تمكن المؤمن من تقدير الخطر :  
فوجب إذن أن تكون البيانات التي يقدمها المؤمن له من شأنها أن تمكن  
المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه . فإذا كان البيان ليس من شأنه أن يغير  
من محل الخطر ولا أن يقتصر من تقدير المؤمن بلحاسة الخطر<sup>(٢)</sup> ، فإن  
المؤمن له لا يكون ملتزماً بتقديمه ولو طلبه المؤمن . ولكن كل بيان يكون  
من شأنه تمكن المؤمن من تقدير الخطر ، ويكون معلوماً من المؤمن له ،  
يتعين على هذا الأخير أن يقدمه كما سبق القول .  
والبيانات التي تمكن المؤمن من تقدير الخطر نوعان : (١) بيانات  
موضوعية (risques objectifs) ، تتعلق بموضوع الخطر المؤمن منه .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٨ .

(٢) فإذا عقد المؤمن له التأمين باسم تجارى غير موجود ولكنه تعود اتخاذه عن حسن نية ،  
ولم يؤثر ذلك في تقدير جسارة الخطر ، لم يكن لذلك أثر في صحة عقد التأمين ( استئناف مخطط  
١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ١١٠ ) - وإذا أغفل المؤمن له في التأمين على السيارات ضعفاً  
في محمه ، لم يكن هذا الإغفال مؤثراً في تقدير الخطر ، ولا يبطل عقد التأمين ( استئناف مخطط  
٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م ٤٦ ص ١٠٩ - لم يكن الضعف في الجمع أى أثر في وقوع الحادث ) .  
ولا يعتبر نقصاً في البيانات المقدمة أن يؤمن الشخص على جميع الملابس من أى نوع كانت ، فيدخل  
في التأمين لللباس المستعملة ( استئناف مخطط ٢٣ يوفيه سنة ١٩٢٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ ) .

(٢) وبيانات شخصية (risques subjectifs) تتعلق الشخص المؤمن له :  
 فالبيانات الموضوعية التي تتعلق بموضوع الخطر المؤمن منه هي البيانات  
 التي تتناول الصفات الجوهرية نحظر وما يحيط به من ظروف وملابسات  
 يكون من شأنها تكييفه تكييفاً دقيقاً . ويتوقف على هذه البيانات الموضوعية  
 تقدير مبلغ القسط الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن . ففي التأمين على الحياة ،  
 يدخل في هذه البيانات سن المؤمن على حياته ، وحالته الصحية ، وما هو  
 مصاب به من الأمراض ، وما أصيب به من أمراض في الماضي<sup>(١)</sup> . وفي  
 التأمين من الإصابات ، يدخل في هذه البيانات مهنة المؤمن له ، وما يمارسه  
 عادة من الأعمال ، وبخاصة الأعمال التي يكون من شأنها تعريضه للإصابة<sup>(٢)</sup> ،  
 وفي التأمين من الحريق ، يدخل في هذه البيانات المادة التي بنى بها العقار  
 المؤمن عليه هل هي من طوب أو من خشب ، والمكان الذي يقوم فيه هذا  
 العقار ، وما يحاور هذا العقار مما يزيد في خطر الحريق كمخازن مخوى على  
 مواد ملتهبة أو مصانع أو مخازن ، وما يستعمل فيه العقار وهل هو لا يستعمل

(١) فيتحمل الجزاء ، في التأمين على الحياة ، من أخفى أنه أصيب في حادث سيارة فسيبت  
 الإصابة له اضطرابات عصبية وعجزا بمقدار ٢٠٪ ( نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩٣٦ دالوز  
 الأسبوعي ١٩٣٦ - ٣٥ ) - ومن أخفى أنه مصاب بسل رئوي ثم مات بسببه ( استئناف مخطط  
 ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ : استبدل بالمؤمن له في الكشف الطبي شخص  
 آخر ) . ومن قدم بياناً كاذباً عن سنه ( استئناف مخطط ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٣٠ -  
 ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧ ) - وانظر أيضاً : استئناف مخطط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠  
 م ٤٣ ص ٤٤ ( إجابات كاذبة عن الحالة الصحية ) - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤  
 و١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٤٤ ( إخفاء بيانات خاصة بالحالة الصحية ) - ٩ يونيو  
 سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ١١٤ ص ١٢٨ ( صيدلي سئل عما إذا كان يشتغل بتركيب مواد  
 قابلة للانفجار فاجاب بالنفي ، ثم ثبت أن موته كان نتيجة لانفجار في صيدليته حيث كان يقوم  
 بصنع صواريخ ) - ٢ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٥٤ ( بيانات كاذبة وإبدل شخص بآخر ) .  
 وإذا دفع المؤمن بإخفاء المؤمن له مرضاً معيناً ، وفي الاستئناف دفع بإخفاء أمراض أخرى  
 لم يكن هذا طلياً جديداً بل وسيلة جديدة من وسائل التدفيع ( استئناف مخطط ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥  
 جازيت ٢٦ رقم ٢٤٤ ص ٣٣٢ ) .

(٢) فيتحمل الجزاء في التأمين من الإصابات ، من يقرر أنه يعيش من ربح أملاكه في حين  
 أنه نوقى يعمل في البحر ( استئناف مخطط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦ ) - وانظر أيضاً  
 استئناف مخطط ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ١٢٨ ص ١١٨ .

إلا السكنى أو أنه معد لممارسة حرفة وما هي هذه الحرفة<sup>(١)</sup>. وفي التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، يدخل في هذه البيانات نوع السيارة المؤمن عليها ، وقوتها ، وتاريخ صنعها ، وتاريخ شرائها<sup>(٢)</sup> ، والأخراض التي تستعمل فيها ، ومهنة صاحب السيارة<sup>(٣)</sup>.

والبيانات الشخصية هي التي تتناول شخص المؤمن له ، وتتعلق بأخلاقه الشخصية ومبلغ يساره ومقدار ما يبذل من العناية في شؤونه وماضيته في المحيط التأميني. ولا يتوقف حل هذه البيانات ، كما يتوقف حل البيانات للوضعية فيها قديمنا ، تقدير مبلغ القسط الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن. وإنما يتوقف عليها ما هو أهم من ذلك : هل يقبل المؤمن لإبرام عقد التأمين أو لا يقبل. ويدخل في هذه البيانات ما إذا كان المؤمن له من حوادث السيارات

(١) وشخصية المؤمن له في التأمين من الحريق يمتد بها ( استئناف مخطط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ - ٢٣ يولية سنة ١٩٣٨ جازيت ٢٨ رقم ١١٩ ص ١٢١ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٩١ ص ١٢٤ ) . ولا يعتبر بياناً كاذباً أن يذكر المؤمن له في التأمين من الحريق أنه يتاجر في كل أنواع الملابس ثم يضح أنه يجبر في الملابس المستعملة ، ولا يعتبر إغفاءً ألا يذكر مجاورة محله لمستودع أعشاب ( استئناف مخطط ٢٣ يولية سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ ) . وإذا غال المؤمن له في تقدير قيمة الأشياء المؤمن عليها خلافاً لظاهرة ، سقط حقه في التعويض ( استئناف مخطط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ ) .

(٢) استئناف مخطط ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٢٥ - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٢٦ .

(٣) فيتعمل الجزء ، في التأمين من حوادث السيارات ، من قرر أنه من تجار الحبوب في حين أنه ليس إلا تاجراً متجولاً ( ليون ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ - ٢١ مختصر ) ، ومن قررت أنها غير حامل في حين أنها كانت حاملاً ( بيزانسون ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ - ٩٢ ) ، ومن قرر أن الموتوسيكل المؤمن عليه ليس به مقعد جانبي أو خلفي في حين أنه به مقعداً خلفياً ، وبخاصة إذا كانت وثيقة التأمين تحرم حل المؤمن له أن يجمل معه ركاباً أكثر من العدد الذي قرره ( أميان ١٩ مايو سنة ١٩٣٣ دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ - ٢١ مختصر - غافني ٨ يولية سنة ١٩٣٣ دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ - ٢١ مختصر ) .

وفي التأمين من السرقة ، يدخل في البيانات حوادث السرقة التي سبق أن تعرض لها المؤمن له ، سواء فيما يتعلق بالشيء المؤمن عليه أو بأشياء أخرى محفوفة في نفس المكان ( استئناف مخطط ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٨٠ - نفس فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٨ - ١ - ٢٢٠ - ٣٢٧ - أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٩ - ١ - ٢٢٠ ) .

قد سبق أن حكم عليه في هذه الحوادث وما هي الظروف التي حكم عليه فيها<sup>(١)</sup>، وما إذا كان قد سبق أن سميت منه رخصة القيادة وما هي الأسباب التي استدعت سحبها<sup>(٢)</sup>. ويدخل في هذه البيانات أيضاً ما إذا كان المؤمن له قد سبق له التأمين عند شركة أخرى<sup>(٣)</sup>، وهل تخفى الخطر الذي أمن منه<sup>(٤)</sup>، وهل لجأ المؤمن السابق إلى فسخ عقد التأمين وما هي الأسباب التي دعت إلى طلب الفسخ<sup>(٥)</sup>. ويدخل في هذه البيانات كذلك ما إذا كان هناك مؤمنون آخرون لنفس الخطر المؤمن منه<sup>(٦)</sup> فإنه في التأمين على الحياة إذا كثر عدد المؤمنين وكبرت مبالغ التأمين - وسنرى أن المؤمن له يستطيع أن يجمع بينها - كان ذلك مدعاة للشبهة في نزاهة المؤمن له، إذ قد يكون مغامراً يقدم على تحقيق الخطر حتى يستولى على جميع مبالغ التأمين<sup>(٧)</sup>.

(١) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٤٥ - باريس أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٤٩.

(٢) استئناف مخطوط ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٢٦ - ثاني ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٥٣٦.

(٣) استئناف مخطوط ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥ (أجاب بالنفي؟ خلافاً لقواقع، مما إذا كان قد سبق له أن طلب تأميناً من أية شركة ولم يقبل عليه).

(٤) نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٨ - ١ - ٣٢٧ - أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٩ - ١ - ٢٢٩ - سيميان فقرة ١٠٦ - أنسكلويدس دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٩١.

(٥) نقض فرنسي ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٥ - ليون ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ - ١٣٥.

(٦) استئناف مخطوط ٤ يونيو سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٣٤٠ (أشفي أنه أخفق في إبرام عقد تأمين من قبل، وقال إن أمه ماتت بمرض التيفويد في حين أنها ماتت بمرض السيل الرئوي) - ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥ (قرر على خلاف الواقع أنه لم يتقدم إلى أية شركة أخرى بطلب التأمين) - الإسكندرية المخطوط ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ جازيت ٢٣ رقم ٢٦٩ ص ٢٢٩ (تأمين على أحياء أخرى فيه المؤمن له عقود تأمين أبرمها مع شركات أخرى) - وانظر أيضاً: استئناف مخطوط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ - ٦ يناير سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٦٣ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ م ٥٥ ص ١٨ - نقض فرنسي ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٢ - ١٦٥ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٣ - ٧٦.

(٧) نقض فرنسي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٣٩ - يونيو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٦٤ - ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق -



٦١٥ - وجوب أنه تكون البيانات معلومة من المؤمن له : وغنى عن القول أن البيانات التي يلتزم المؤمن له بتقديمها على النحو الذي أسلفناه يجب أن تكون معلومة منه ، فإنه إذا كان يحمله كان من العنت أن يلتزم بتقديمها ، وهذا يدل على أننا هنا في صدد التزام خاص بعقد التأمين ، ولا تقتصر على مجرد تطبيق القواعد العامة في الغلط . ذلك بأن هذه القواعد تقضى بأنه إذا وقع المؤمن في غلط جوهري كان له أن يبطل عقد التأمين ، يستوى في ذلك أن يكون المؤمن له عالماً بهذا الغلط أو واقعاً هو أيضاً في نفس الغلط . ومن ثم إذا كان هناك بيان جوهري من شأنه أن يجعل المؤمن ، لو كان عالماً به ، يعدل عن التعاقد ، جاز له أن يبطل العقد للغلط ، حتى لو كان هذا البيان غير معلوم من المؤمن له . فإذا كان علم المؤمن بالبيان لا أثر له في التعاقد ذاته ، ولكنه يؤثر في تحديد مقدار قسط التأمين ، فهنا لا تجدى نظرية الغلط ، ويقوم مقامها هذا الالتزام الخاص بعقد التأمين ، فيلتزم المؤمن له بتقديم هذا البيان ، ولكن بشرط أن يكون له علم به . فعلم المؤمن له بالبيان هو الذي يبرر إلزامه بتقديمه ، وإلا لما جاز أن يلتزم إذا كان يحمله ، ويكفي الحماية المؤمن في هذه الحالة أن يلجأ إلى القواعد العامة في الغلط (١) .

وإذا كان الشرط في الالتزام بتقديم البيان أن يكون المؤمن له عالماً به ، فليس من الضروري العلم الفعلي ، بل يكفي أن يكون المؤمن له مستطيعاً هذا العلم . فكل بيان يعلم به المؤمن له أو كان يستطيع أن يعلم به ، ويكون من

= ١٩٤٤ - ١٧٢ - ونقض بأنه يجب الإدلاء ببيان ما إذا كان المؤمن له مالئاً للشيء المؤمن عليه أو متنفذاً أو ذاتاً مرتباً أو مستأجراً أو مودعاً عنده ، حتى يتسكن المؤمن من تقدير مصلحة المؤمن له في المحافظة على الشيء ، وحتى لا يتعرض المطالبة بتحويل مزهوج فيها إذا كان المؤمن له هو غير المالك (استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٦ - نقض فرنسي ٤ مارس سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩١١ - ١ - ١٢٤ - عكس ذلك نيكاروبيسون المطول ١ ص ٢٨٢ ) - ونقض بأنه يجب الإدلاء ببيان ما إذا كان قد سبق الحكم على المؤمن له بشهر إفلاسه أو بالصيغة القضائية (نقض فرنسي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ الجمعية الدورية للتأمين ١٩٢٤ - ١٠٣) - وانظر في كل ما تقدم نيكاروبيسون فقرة ٧٠ - بلانويول ودييروبيسون ١١ فقرة ١٣٠٠ ص ٦٧٣ - ص ٦٧٤ .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٦ .

شأنه أن يمكن المؤمن من تقدير الخطر ، يتعين على المؤمن له أن يقدمه للمؤمن عند إبرام العقد . فيجب إذن أن يبذل المؤمن له قدراً معقولاً من العناية في العلم بالخطر الذي يؤمن منه ، وجهله بواقعة جوهرية تتعلق بهذا الخطر لا يعفيه من الالتزام بتقديم بيان عنها إلا إذا كان من المعقول أن يكون جاهلاً بهذه الواقعة<sup>(١)</sup> .

وهناك فرق بين جهل المؤمن له لواقعة تتعلق بالخطر على النحو الذي بسطناه ، وبين أن يكون حسن النية . فحسن النية لا يعنى أن يكون جاهلاً بالواقعة ، بل يعنى أن يكون عالماً بها ولكنه أهمل في تقديمها دون أن يقصد بذلك غش المؤمن أو الإضرار به ، فإهماله صادر عن عدم اكتراث لا عن سوء نية<sup>(٢)</sup> . والمؤمن له حسن النية لا يعنى من الالتزام بتقديم البيان الذي يعلمه ، ولكن إخلاله بهذا الالتزام يستوجب جزاء أخف من جزاء الإخلال بالالتزام عن سوء نية كما سئرى . أما المؤمن له الذى يجهل الواقعة ويكون معنوياً في جهلها ، فإنه يعنى أصلاً ، كما قدمنا ، من الالتزام بتقديم بيان عنها<sup>(٣)</sup> .

**٦٦٦ -** تقييد البيانات من طرف المؤمن على أسئلة محددة مطبوعة :  
والمقروض أن المؤمن له يقدم البيانات المطلوبة على النحو الذى أسلفناه من تلقاء نفسه ، دون أن يوجه له المؤمن أسئلة في هذا الشأن<sup>(٤)</sup> . ولكن الغالب أن يوجه إليه المؤمن أسئلة محددة مطبوعة ( questionnaire imprimé ) يطلب إليه الإجابة عليها<sup>(٥)</sup> ، وتكون هذه الأسئلة بحيث يتبين المؤمن من الإجابة

(١) نقض فرنسى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٤٥ -  
بيزاسون ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٣٣٧ .

(٢) نقض فرنسى ٨ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٢٥١ .

(٣) بيكاروييرون فقررة ٧١ - بلاتويل وريبيرو وبيرون ١١ فقررة ١٣٠٠ ص ٦٧٤ -  
ص ٦٧٥ - عبد النعم البدرولى فقررة ١٢٥ - محمود جمال الدين زكى فقررة ٥٧ ص ١٢٤ -  
ص ١٢٥ .

(٤) نقض فرنسى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٤٥ -  
دالوز. ١٩٤٩ - ٤٤٢ .

(٥) نقض فرنسى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٢٥ -

عليها طبيعة الخطر المطلوب التأمين منه وجميع الظروف المحيطة بهذا الخطر ، وذلك إلى جانب الأسئلة الخاصة بالبيانات المتعلقة بشخص المؤمن له وهي التي سبقت الإشارة إليها ، ويتم ذلك كله في المرحلة الخاصة بطلب التأمين (proposition d'assurance) (١) .

وتقدم البيانات عن طريق الإجابة على الأسئلة له مرتتان : (المرحلة الأولى) أن مهمة المؤمن له لتحديد هذه الطريقة ، فما عليه إلا أن يجيب على الأسئلة المحددة الموجهة إليه بالأمانة والدقة ، بحيث يحس أنه قد قام بالتزامه كاملاً بعد الإجابة عليها . ومع ذلك قد يقع أن يكون هناك بيان هام يجب أن يعرفه المؤمن ليتمكن من تقدير الخطر تقديرًا دقيقًا ، ويكون هذا البيان لا تتضمنه الأسئلة الموجهة إلى المؤمن له . فإذا كان هذا الأخير عالمًا بالبيان ، وجب عليه أن يذكره بالرغم من أنه غير مطلوب منه ، وإذا امتنع عن ذكره لم يستطع أن ينجح في ذلك بأنه لم يطلب منه ، ويعتبر عملاً بالتزامه مستوجباً للجزاء على هذا الإخلال ، سواء كان سبباً لنية (٢) أو كان حسن النية (٣) :

(المرحلة الثانية) أنه يسهل ، بطريق الإجابة على أسئلة محددة ، إثبات غش المؤمن له إذا تمعد الكتمان أو تمعد تقديم بيانات كاذبة ، فقد وجه نظره إلى مسائل معينة وطلب إليه الإجابة عنها بدقة وأمانة ، فإذا أجاب إجابات خائضة مبهمة ، أو أجاب إجابات ناقصة ، أو أهمل الإجابة أصلاً ، كان في هذا قرينة قوية على أنه أراد الغش عن طريق المداورة واللف أو عن طريق السكوت (٤) . على أنه هنا أيضاً لا تكون القرينة على الغش قرينة قاطعة ،

١٥ - فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٤١ - ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ دالوز ١٩٤٩ - ٤٤٧ - ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ دالوز ١٩٤٩ - ٢٨٩ - سيبان فترة ١٠٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فترة ٢٧١ -

(١) انظر كتنأ فترة ٥٧٨ .

(٢) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٤٥ - ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٦١ - ديهون ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ١١٧ - يزانسون ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٣٣٧ .

(٣) عبد النعم البدواوي فترة ١٢٤ - محمود جمال الدين زكي فترة ٥٧ من ١٢٥ .

(٤) نقض فرنسي ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٤١ -

٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٥ - أنييه أول مارس سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٧٩٠ - باريس أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٤٩ .

قد يجب المؤمن له على بعض الأسئلة إجابة غير كاملة أو إجابة مبهمة دون أن ينطوى على نية الغش ، ويكون الواقع في أمره أنه لم يقصد الغش ولكنه لم يحسن الإجابة<sup>(١)</sup> . فإذا ادعى ذلك ، كان عبء الإثبات عليه هو لا على المؤمن .

وقد يجمع المؤمن بين طريقة الأسئلة وطريقة تقديم البيانات التلقائي ، فيقتصر على توجيه نظر المؤمن له إلى ظروف هامة في تحديد الخطر المؤمن منه ، ويتركه بعد ذلك حراً يقدم البيانات التي يرى أنها تمكنه من تقدير الخطر تقديرًا دقيقاً في ضوء التوجيهات التي أرسلها له<sup>(٢)</sup> .

### ٨-٢ تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخطر

٦١٧ - نصصر محمد ما يلتزم به المؤمن له : رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تلزم المؤمن له « أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر » . وقد عاد المشروع في نص آخر يفصل ما يلتزم به المؤمن له في هذا الصدد ، فنصت المادة ٢٨ منه على ما يأتي : « إذا تسبب المؤمن له بفعله في زيادة المخاطر المؤمن منها ، بحيث لو كانت هذه الحالة قائمة وقت إتمام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أو لما تعاقد إلا في نظير مقابل أكبر ، وجب على المؤمن له قبل أن يتسبب في ذلك أن يعلن به المؤمن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . فإذا لم يكن للمؤمن له يد في زيادة المخاطر ، وجب أن يقوم بإعلان المؤمن خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها بالطريقة الموضحة بالفقرة السابقة : ويموز للمؤمن في الحالتين المتقدمتين أن يطلب إنهاء العقد مع احتفاظه بحقه في طلب تعويض مناسب في الحالة الأولى ، إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة المفاجئة في الخطر . وفي حالة إنهاء العقد ، لا يتبقى

(١) نقض فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين

البري ١٩٤٢ - ١٢٥ .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٧٢ - بلانديول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠١ .

الزام المؤمن إلا من تاريخ إخطار المؤمن له بالإلغاء بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول . ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتلوع بزيادة المخاطر إذا كان ، بعد أن علم بها بأى وجه ، قد أظهر رغبته في استيفاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط أو إذا أدى التبريض بعد تحقق الخطر المؤمن منه <sup>(١)</sup> :

ولما كان هذا النص ليس إلا تنظيلاً مفصلاً لما يقتضيه تطبيق القواعد العامة ، ولما يقضى به العرف التأميني وفقاً للشروط التي جرت العادة بإدراجها في وثائق التأمين ، فلا مانع من إعمال أحكامه : ويخلص من هذه الأحكام أنه إذا استجدت ، في أثناء سريان عقد التأمين ، ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الخطر المؤمن منه ، فإن طبيعة عقد التأمين ، وما يهدف إليه من استمرار تغطية الخطر ما أمكن ذلك ، تقضى بإفصاح المحال للطرفين حتى يستبقيا العقد بعد زيادة قسط التأمين ، وذلك إلى جانب حق المؤمن في طلب

(١) نقل هذا النص من المادة ١٠٦٩ من المشرع التمهيدى مع تحرير بسيط في بعض أحكام هذه المادة . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشرع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت تعلقه « يجوزيات وتقاسيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٤٣ - ص ٣٤٤ في المجلد ١ ) . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشرع الحكومة في هذا الصدد : « كذلك ألزمت المادة ١٥ في فقرتها الثانية المؤمن له أن يخطر المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الخطر المؤمن منها ، وبالتالي إلى عدم تناسب القسط مع الخطر ، سواء نشأت هذه الظروف بفعل المؤمن له أو بفعل الغير . لذلك أوجبت المادة ٢٨ على المؤمن له أن يعلن به للمؤمن قبل أن يتسبب في ذلك ، فإذا لم يكن المؤمن له يد في زيادة الخطر وجب عليه إعلان المؤمن بذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها . وقد أعطى للمؤمن الحق في إنهاء العقد في الحاليتين ، إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة الطارئة في الخطر » .

وقد نصت المادة ٩٧٧ من تقنين الموجبات والتفوتد البتاني على ما يأتي : « إذا فوى المضمون أن يأتي ضلماً من شأنه أن يزيد الخطر إلى حد أن الضامن لو كان عالماً بذلك الزيادة لما تعاقد معه . أو لما تعاقد إلا على قسط أكبر ، كان من الواجب عليه قبل إتيان ذلك الفصل أن يعلن الضامن بكتاب مضمون . وإذا تفاقت الأخطار بدون فعل من المضمون ، وجب عليه إعلام الضامن في خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ علمه بتفاقم الأخطار . وفي كلا الحالتين يحق للضامن فسخ العقد ، إلا إذا رضى المضمون بزيادة القسط بناء على اقتراح الضامن . حل أنه لا يحق للضامن أن يتلوع بتفاقم الأخطار إذا كان بعد علمه بها على وجه قد أظهر رغبته في بقاء الضمان ، ولا عليه إذا ملوم على استيفاء الأقساط أو دفع خصويض بعد وقوع الطارئ » .

فسخ العقد طبقاً للقواعد العامة ، وحقه في استبقاء العقد دون زيادة في القسط<sup>(١)</sup> . وهناك صورتان من صور زيادة المخاطر تميزتا بأحكام خاصة وردت في نصوص مشروع الحكومة والمشروع التمهيدى .

ويقضى هذا أن نبحث المسائل الآتية : (١) ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في الخطر . (٢) وجوب إخطار المؤمن بهذه الظروف . (٣) ما يترتب على الإخطار من بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة ، ومن حق المؤمن في طلب فسخ العقد ، أو في استبقاء العقد بزيادة في مقدار القسط ، أو بغير زيادة . (٤) صورتين خاصتين من صور زيادة المخاطر .

**٦١٨ - ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في الخطر :**  
يجب أن يتوافر في هذه الظروف شرطان :

( الشرط الأول ) أن تطرأ هذه الظروف بعد إبرام العقد وفي أثناء صيرانه ، ويكون من شأنها أن تزيد في الخطر زيادة لو كانت قائمة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أولاً تعاقد إلا في نظير مقابل أكبر<sup>(٢)</sup> . وزيادة الخطر إما أن تأتي من زيادة احتمالات وقوعه وإما أن تأتي من زيادة حساسه إذا وقع<sup>(٣)</sup> . وأكثر ما تأتي زيادة الخطر من زيادة احتمالات وقوعه ، كأن يغير المؤمن له في المسئولية عن حوادث السيارات استعمال سيارته من

( ١ ) أما إذا استحدث ظروف من شأنها إنقاص الخطر المؤمن منه ، فإن هذه الظروف لا يمتد بها لإنقاص قسط التأمين ، إلا إذا كان تحديد مقدار القسط ملحوظاً فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء صيران العقد ( م ٣١ من مشروع الحكومة ) . ونستود إلى هذه المسألة عند الكلام في التزام المؤمن له بدفع القسط ( انظر مايل فقرة ٦٣٥ ) .

( ٢ ) فالمسألة إذن نسبية وتتوقف على ظروف كل حالة ، فأيضاير زيادة خطري في حالة قد لا يضاير كذلك في حالة أخرى ( سيبان فقرة ١٠٨ - بيكار وبيسون فقرة ٧٣ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٣٠ - نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ دالوز الأسبوعي ١٩٤٠ - ٥٠ - ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٨٣ - ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٥ جازيت دي پاليه ١٩٤٥ - ٢ - ٥ مختصر - ٣ مايو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦٩ - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٩٠ . ( ٣ ) نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٦٦ - دالوز الأسبوعي ١٩٤٠ - ٥٠ .

سيارة لاستعماله الشخصي إلى سيارة للنقل العام ( تاكسي ) ، وكان يغير من مؤمن على نفسه من الإصابات حرقه الأصلية إلى حرقه أشد خطراً ، وكان يستجد إلى جوار المنزل المؤمن عليه من الحريق مكان توضع فيه مواد قابلة للاشتعال<sup>(١)</sup> . وقد تأتي زيادة الخطر ، كما قلنا ، من زيادة جسامته ، كأن ينزل من أمن على نفسه من الإصابات عن حقه في الرجوع على المسئول . ويعتبر الخطر قد زاد متى وجدت هذه الظروف ، حتى لو تحقق ولم يكن لها دخل في وقوعه ولا في جسامته<sup>(٢)</sup> . ويمتنع المؤمن عن التعاقد لو كانت هذه الظروف قائمة وقت إبرام العقد إذا كانت ظروفًا شخصية تتناول شخص المؤمن له ، ويتعاقد في نظير مقابل أكبر إذا كانت ظروفًا موضوعية تتعلق بموضوع الخطر المؤمن منه<sup>(٣)</sup> . أما إذا لم يكن من شأن الظروف أن تزيد

( ١ ) استئناف مخطوط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ ( وضع مواد قابلة للاشتعال في مخزن المواد الكيماوية ) - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ م ٢٦ ص ٢٦ ( تأجير مكان في العمار المؤمن عليه من الحريق ليقال بتجرب في البترول وغيره من المواد الخطرة ) - ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ ( نقل الأشياء المؤمن عليها ) - ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠ و ١٥٠ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦ ( استعمال السيارة استعمالاً أشد خطراً ، كاستعمالها في نقل البضائع بدلاً من الركاب ، أو استعمالها في القاهرة بدلاً من الأرياف ، أو زيادة عدد الركاب على الرقم المقرر في وثيقة التأمين ) - ٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧ ( هجر المكان المؤمن عليه من السرقة مدة طويلة من شأنها تهجير مرقته ) .

( ٢ ) نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٩ .  
( ٣ ) نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٦٦ - ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المراجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٤ - وانظر فيما يتعلق بالبيانات الشخصية والبيانات الموضوعية كلاً فقرة ٦١٤ .

ومثل الظروف الشخصية أن يمد من أمن على نفسه من الإصابات ، به إبرام العقد ، إلى التأمين على نفسه من الإصابات عند مؤمنين آخرين متعديين ، فلو أنه فعل ذلك وقت إبرام العقد لما أقدم المؤمن الأول على التعاقد معه ( بيكاروييوسون فقرة ٧٤ ص ١٢٧ ) . وقد قضى بأنه يجب الإخطار عن عقد تأمين جديد ( استئناف مخطوط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ - نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ١٦٤ - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٤ حالفوز الأسبوعي ١٩٣٤ - ٣١٥ - ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٨٥ - ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ حالفوز ١٩٤٢ - ١٦٥ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ حالفوز ١٩٤٣ - ٧٦ - أما الظروف الموضوعية فأشهرها كثيرة ، منها الأمثلة التي قلنا عنها .

في الخطر على الوجه الذي قدمناه ، فإنه لا يعتد بها ، ولا يلتزم المؤمن له بالإخطار عنها<sup>(١)</sup> .

( الصرط ثانى ) أن تكون هذه الظروف معلومة من المؤمن له . فإذا جهلها لم يكن ملتزماً بالإخطار عنها ، وإلا كان في هذا إعانة له<sup>(٢)</sup> :

( ١ ) نقض فرنسى ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٣٨٢ - سيرة ١٩٤٨ - ١ - ٧٥ - وقد يتفق الطرفان في وثيقة التأمين على ظروف معينة يزيد فيها الخطر فيزيد مقدار القسط زيادة معينة متفقاً عليها مقدماً ، كما إذا اتفقا في وثيقة تأمين مفتوحة (police flottante) (انظر آنفاً فترة ٥٨٩ في الهامش) على جواز تغيير موضوع التأمين بحيث يزيد الخطر في نظير قسط أكبر . فهذه الحالة لا تستدعى تمديداً في عقد التأمين باتفاق جديد ، بل إن تغيير موضوع الخطر وزيادة مقدار القسط ليسا إلا تنفيذاً لعقد التأمين الأصل (بيكاروبيسون المطول ١ ص ٣٩٠ - بيكاروبيسون فترة ٧٣ ص ١٢٤) .

ويجب التمييز بين الظروف التي تزيد في الخطر (aggravation de risque) والظروف التي يستبعد بها المؤمن من نطاق التأمين (exclusion de risque) ، فهذه الظروف الأخيرة لا يكون المؤمن مسئولاً عنها أصلاً ، أما الظروف التي تزيد في الخطر فقد يكون مسئولاً عنها إذا زاد في قسط التأمين كما سيأتى (نقض فرنسى أول مايو سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٣١٣ - أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٩ - بيكاروبيسون فترة ٧٥ ص ١٢٨ - ص ١٢٩ - عيد المنم الهداوى فترة ١٣٠) . وقد قضى بأنه إذا استبعدت من التأمين حالة ما إذا زاد عدد الركاب وقت الحادث من شخصين ، فإنه الاحتجاج بأن الحادث لم يؤد إلا إلى موت راكب واحد لا يحمى ، متى ثبت أن السيارة كانت تقل ثلاثة أشخاص عند وقوع الحادث (استئناف مخطط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠) . وقضى بأن شرط الوثيقة الذي يقضى بعدم تجاوز شحنة السفينة المؤمن عليها المقدار المبين في رخصتها هو شرط لا يقوم التأمين بدونه ، ومن ثم لا يسأل المؤمن عن الهلاك الجزئى لشحنة تجاوز المقدار المحدد في الرخصة (استئناف مخطط ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٤ ص ١٥٠) . وانظر أيضاً استئناف مخطط ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦ - سيبان فترة ١٢٧ - بيكاروبيسون المطول ١ ص ٢٩٨ .

كذلك يجب التمييز بين الظروف التي تزيد في الخطر وبين الزيادة في قيمة الشيء المؤمن عليه (augmentation de risque) ، فقد تزيد قيمة الشيء المؤمن عليه دون أن يزيد الخطر ، إذ أن المؤمن لا يكون مسئولاً إلا في حدود مبلغ التأمين ولو زادت قيمة الشيء المؤمن عليه ، ولا يكون مسئولاً في حالة التأمين عن الأضرار وزيادة قيمة الشيء المؤمن عليه إلا في حدود قاعدة التنسية (règle proportionnelle) التي سيأتى بيانها فيما يلى ( انظر فترة ٨٣٢ وما بعدها ) . انظر بيكاروبيسون فترة ٧٥ ص ١٢٧ - ص ١٢٨ - عيد المنم الهداوى فترة ١٢٩ .

( ٢ ) استئناف مخطط ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٥٨ - ولكن إذا تحقق الخطر -



ويستخلص هذا الشرط من استعراض القرضين اللذين تطرا فيهما الظروف التي تريد في الخطر . فسرى أن هذه الظروف إما أن تكون من عمل المؤمن له نفسه وعند ذلك لا يقوم شك في أنه يعلمها ، وإما ألا تكون من عمله وعند ذلك لا يلزم بالإخطار عنها إلا إذا علمها وفي خلال مدة معينة من هذا العلم . ويجب التمييز ، هنا أيضاً ، بين المؤمن له الذي يجهل هذه الظروف فلا يكون ملتزماً بالإخطار عنها ولا يتحمل أى جزاء<sup>(١)</sup> ، وبين المؤمن له حسن النية فهنا يكون علماً بالظروف وملتزماً بالإخطار عنها ولكنه يحل هنا الالتزام إجمالاً لا عن سوء نية فيتحمل جزاء ذلك كما سيأتى<sup>(٢)</sup> . ونرى من ذلك أن الالتزام بالإخطار عن الظروف التي تريد في الخطر ليس إلا امتداد للالتزام بتقديم البيانات اللازمة ابتداء ، فالحكمة واحدة في كل من الالتزامين ، وفي كل منهما يجب أن يتوافر نفس الشرطين<sup>(٣)</sup> . غير

— والكشف بعد تحققه الظروف الجديدة التي زادت فيه ، جاز للمؤمن أن يضم من مبلغ التأمين الزيادة التي كان يجب إضافتها إلى قسط التأمين من وقت زيادة الخطر ( نقض فرنسي ١١ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٢٥٩ - الرباط ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ - ١٤١ - دالوز ١٩٤٥ - ٧ مختصر - أنسيكلوبيس دالوز لنظ. Ass. Ter. ققرة ٣٢٨ ) .

(١) استئناف مخطط ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٥٨ - ٥ يناير سنة ١٩٢٧ م ٢٩ ص ١٣٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٧١ - نقض فرنسي ١٩ يونيو سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ - ١ - ٣٥٦ - ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ دالوز ١٩٢٥ - ١ - ١١٦ - ١٩ يونيو سنة ١٩٢٨ المجموعة الدورية للتأمين ١٩٢٨ - ٤٢٧ - محمد حل عرقه ص ١٥٦ - محمد كامل مرسى ققرة ١٢٠ ص ١٣٧ .

(٢) بيكاروبيسون ققرة ٧٩ .

(٣) ويفرد قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٣٠ الالتزام بالإخطار عن الظروف التي تريد في الخطر بشرط ثالث لا يشترط في الالتزام بتقديم البيانات اللازمة ابتداء . فبشرط في المادة ١٥ ( ب ٣ ) من أن تكون الظروف التي تريد في الخطر والتي يجب الإخطار عنها مذكورة مقدماً في وثيقة التأمين . فيقتصر التزام المؤمن له إذن على الظروف التي وجه إليها نظره وقت إبرام عقد التأمين ، فإذا طرأ ظرف منها يزيد في الخطر وجب عليه الإخطار عنه . أما إذا كان الظرف الذي طرأ ليس مذكوراً من قبل في وثيقة التأمين ، فإن المؤمن له لا يكون ملتزماً بالإخطار عنه ، حتى لو كان هذا الظرف من شأنه أن يزيد في الخطر ( انظر في هذه المسألة بيكاروبيسون ققرة ٧٧ - بلانويول وديبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٠٢ ص ١٧٨ ) . وفي هذا تطبيق في التزام المؤمن له بالإخطار عن الظروف التي تزيد في الخطر ، لم ينس عليه في مشروع الحكومة ، ولاقتضيه المباحث العامة في التأمين ، ومن ثم لا محل للأعتراف به في صدر ( مه للنم البدواي ققرة ١٢١ ص ١٧٦ ) .

أن الالتزام بتقديم البيانات اللازمة ابتداء يقوم في جميع أنواع التأمين . أما الالتزام بالإخطار عن الظروف التي تزيد في الخطر ، فلا يقوم في التأمين على الحياة . فهذا النوع من التأمين تقضى طبيعته بأن يتحمل المؤمن تبعة جميع ما يطرأ من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد في الخطر ، كالتقدم في السن والمرض وتغير الحرفة والقيام في رحلات ولو كانت خطيرة . فهذه الظروف كلها تدخل في نطاق التأمين الأصلي ، فلا محل إذن للإخطار عنها إذا هي حدثت . وذلك لا يمنع من أن المؤمن في التأمين على الحياة يستثنى بعض ظروف لا يدخلها في نطاق التأمين ، كالاتحار والموت في الحرب أو في أثناء الطيران أو تنفيذاً لحكم الإعدام ، ولكننا نكون في هذه الحالة بصدد استبعاد ظروف معينة من نطاق التأمين ( exclusion de risque ) لا بصدد ظروف من شأنها أن تزيد في الخطر ( aggravation de risque )<sup>(١)</sup> .

٦١٩ - وجوب إخطار المؤمن بهذه الظروف : إذا طرأت ظروف يكون من شأنها أن تزيد في الخطر على الوجه الذي قلناه ، وجب على المؤمن له أن يخبر المؤمن بهذه الظروف<sup>(٢)</sup> . وهنا يجب التمييز بين فرضين : ( الفرض الأول ) أن تكون هذه الظروف قد تسبب فيها المؤمن له بفعله ، كما إذا حول سيارته الخاصة المؤمن عليها إلى سيارة للنقل العام أو انتقل بعد أن أمن على نفسه من الإصابات من حرفة إلى حرفة أشد خطراً . ففي هذا الفرض يجب على المؤمن له ، قبل أن يحدث الظروف التي تزيد في الخطر ، أن يخبر المؤمن بهزمه على إحداث هذه الظروف<sup>(٣)</sup> . وليس هناك ميعاد معين

(١) بيكارويسون المطول ١ فقرة ١٥١ - بيكارويسون فقرة ٧٨ - محمد علي حرفة ص ١٥٦ - محمد كامل مرسى فقرة ١٢١ - عبد المنعم البدر لوى فقرة ١٣١ ص ١٧٥ - ص ١٧٦ (٢) انظر في أن المؤمن له ملتزم بالإخطار عن زيادة الخطر دون أن يكون ملتزماً بعدم زيادة الخطر ، فله أن يزيد في الخطر ولكن يجب عليه في هذه الحالة الإخطار عن الزيادة : فيفاني ٤ فقرة ١٩٥٥ - وانظر عكس ذلك وأن المؤمن له ملتزم بعدم زيادة الخطر وأن جراه يتوجب على هذا الالتزام : عبد الحى حيازي فقرة ١٥٩ ص ٢٠٨ - وانظر في الخصائص التي يجب أن تتوفر في زيادة الخطر : عبد الحى حيازي فقرة ١٦١ .  
(٣) وقد يشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له إذا أحدث التغيير دون قبول من المؤمن ، فهذا الشرط صحيح . وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير =

لهذا الإخطار ، والمهم أن يقع قبل إحداث الظروف الجديدة لا بعد ذلك .  
ويكون الإخطار عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، إلا إذا  
اتفق على أن يكون بطريق آخر ككتاب عادي أو إنذار على يد محضر<sup>(١)</sup> .

(الفرض الثاني) ألا يكون للمؤمن له يد في إحداث الظروف التي تزيد  
في الخطر ، كما إذا قام بجوار المنزل المؤمن عليه من الحريق محطة بنزين  
أو مكان توضع فيه مواد قابلة للاشتعال ، وكما إذا انقطع رجال الأمن عن  
حراسة المكان الذي تودع فيه أشياء مؤمن عليها من السرقة . ففي هذا الفرض  
لا يكون المؤمن له ملزماً بالإخطار ، ما دام يجهل قيام هذه الظروف  
الجديدة<sup>(٢)</sup> . فإذا علمها ، وجب عليه إخطار المؤمن بها . ويكون الإخطار  
في خلال مدة معقولة ، حددها مشروع الحكومة في المادة ٢٨ منه كما رأينا  
بعشرة أيام من وقت علم المؤمن له بالظروف الجديدة<sup>(٣)</sup> ، ويصح الاتفاق  
على مدة أطول . ويتم الإخطار في هذا الفرض عادة ، كما يتم في الفرض  
السابق ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، إلا إذا اتفق على  
طريق آخر<sup>(٤)</sup> .

---

« أو تعديل يحدث بالنسبة إلى الفرض الذي أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو  
الاستعمال الذي يخص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة الخطر ، دون قبول كتاب من المؤمن ،  
يحرم المستأمن حقه في التعويض ، وكان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عند تحرير  
عقد التأمين في عملية تنظيف الجيوب الملوثة بالمخازوت بواسطة غسلها بالبنترول ، وأنه أقام به  
فرناً لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التي استقرت ، فإن الحكم لا يكون  
قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه ( نقض مدني سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٩٥  
ص ٧٢٣ ) .

(١) والعبرة بتاريخ صدور الكتاب لا بتاريخ وصوله ، فإذا صدر قبل إحداث الظروف ،  
أجبر أن المؤمن له قد قام بالتزامه حتى لو وصل الكتاب إلى المؤمن به إحداث الظروف  
( بيكاروبيسون فقرة ٧٩ ص ١٢٣ ) .

(٢) نقض فرنسي ١١ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة الشهرية للتأمين البري ١٩٤٢ - ٢٥٩ -  
الرباط ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ المرسع السابق ١٩٤٥ - ١٤١ - بلاتيفول وريبير وبيسون ١١  
فقرة ١٣٠٢ ص ٦٧٨ .

(٣) ويحدد قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ في المادة ١٧  
( بته ٢ ) منه بمائة أيام .

(٤) والعبرة هنا أيضاً بتاريخ صدور الكتاب ، فإذا صدر في خلال المدة المحددة ، وفي

٦٢٠ - ما يترتب على موطنه : فإذا تم الإخطار على الوجه المبين فيها تقدم ، ترتب عليه أن يبقى الخطر المؤمن منه مغطى بالتأمين تغطية مؤقتة ، وذلك إلى أن يتخذ المؤمن موقفه من الظروف الجديدة . وللمؤمن أن يتخذ ، بعد الإخطار ، أحد مواقف ثلاثة : فهو إما أن يطلب فسخ العقد ، وإما أن يستبقى العقد مع زيادة في قسط التأمين بناء على طلب المؤمن له ، وإما أن يستبقى العقد كما هو دون زيادة في قسط التأمين . فهذه مسائل أربع ، تستمرضها متوالية .

٦٢١ - بناء الخطر مغطى تغطية مؤقتة : يبقى التأمين الأصلي قائماً دون أي تعديل ، وبخاصة في مقدار القسط ، حتى بعد أن تقوم الظروف التي تزيد في الخطر ، ما دام المؤمن له لم يقصر في تنفيذ التزامه بالإخطار عن هذه الظروف ، وذلك إلى أن يتخذ المؤمن الموقف الذي يختاره . ومعنى ذلك أن الخطر المؤمن منه يبقى مغطى تغطية مؤقتة إلى أن يتخذ المؤمن موقفه ، وذلك بجميع شروط التأمين الأصلي ودون أية زيادة في القسط . فإذا تحقق الخطر في خلال هذه المدة ، رجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التعويض ، حتى لو كان تحقق الخطر راجعاً إلى الظروف الجديدة التي زادت فيه .

فإذا كان المؤمن له هو الذي أحدث الظروف الجديدة ، وأخطرها المؤمن قبل أن يحدثها ، وتحقق الخطر ولو من جراء هذه الظروف قبل أن يتخذ المؤمن موقفه ، فإن المؤمن له يرجع على المؤمن بالتعويض . أما إذا كان المؤمن له لم يخطر المؤمن بالظروف قبل إحداثها ، فإنه يكون محلاً بالتزامه ، ويتحمل الجزاء على هذا الإخلال كما سيأتي .

وإذا لم يكن للمؤمن له يد في إحداث الظروف الجديدة ، فإنه يبقى مغطى تغطية مؤقتة على النحو الذي بيناه ، وذلك طوال المدة التي يبقى فيها جاهلاً لهذه الظروف ، بل بعد أن يعلمها ما دامت المهلة المعطاة له لإخطار المؤمن

---

= المؤمن له بالتزامه ولو وصل الكتاب إلى المؤمن بعد انقضاء هذه المدة . ويلاحظ أنه إذا تأخر المؤمن له في الإخطار ، لم يكن لهذا التأخير أثر مادام الخطر المؤمن منه لم يتحقق . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه بعد أن تأخر المؤمن له في الإخطار وقبل أن يقع الإخطار فعلاً ، فإن المؤمن له يعتبر محلاً بالتزامه ، ويتحمل جزاء هذا الإخلال على الوجه الذي سنبينه ( بيكاروييرون مقرة ٧٩ ص ١٢٢ ) .

لم تنقضى ، بل بعد أن تنقضى هذه المهلة ما دام قد قام بالإخطار ، وذلك إلى أن يتخذ المؤمن موقفه من هذه الظروف الجديدة . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه في خلال ذلك الوقت كله ، ولو من جراء الظروف الجديدة ، رجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التعويض . أما إذا لم يتم المؤمن له بالإخطار في المدة المخصصة له بعد أن علم بالظروف الجديدة ، فإنه يكون مخلاً بالتزامه ، ويتحمل الجزاء على هذا الإخلال .

ويلاحظ أنه في الأحوال التي يكون فيها المؤمن له منطوقاً بتغطية مؤقتة على النحو الذي قلناه ، ثم يستبقى المؤمن العقد مع زيادة قسط التأمين ، فإن هذه الزيادة كما سترى يكون لها أثر رجعي من وقت قيام الظروف الجديدة أو في القليل من وقت الإخطار بها . ويترتب على ذلك أنه إذا تحقق الخطر في خلال التغطية المؤقتة ، فإن المؤمن ينحصر من مبلغ التأمين المستحق في فتمه للمؤمن له مقدار الزيادة في القسط (١) .

٦٢٢ - طلب فسخ العقد : وإذا وصل إلى المؤمن إخطار بالظروف الجديدة على النحو الذي بيناه ، فإن القواعد العامة كانت تقضي بأن يكون له الخيار بين طلب التنفيذ العيني للتأمين الأصلي أو الفسخ . ومعنى التنفيذ العيني هنا هو أن يعيد المؤمن له الحالة إلى ما كانت عليها وقت إبرام عقد التأمين ، فزيل الظروف الجديدة التي كان من شأنها زيادة الخطر . ولما كان هذا الأمر مستحيلاً إذا كانت الظروف الجديدة لا يد للمؤمن له في إحداثها ، وكان غير مرغوب فيه إذا كان هو الذي أحدثها حتى لا تغل يده عن اتخاذ ما يراه ملائماً لمصلحته ولا تشل حركته ويتجمد نشاطه من جراء التأمين ، فلا يبقى إذن أمام المؤمن إلا طلب الفسخ (٢) . وله أن يطلبه في أي وقت ، إذ لم يحدد القانون له ميخاداً لذلك ، ما لم يكن قد نزل عنه صراحة أو ضمناً وأظهر رغبته في استبقاء العقد ، وبوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط أو إذا دفع التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه كما سيأتي .

(١) الرابط ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٤١ -  
 بينكاوويسون فترة ٨٠ - بلانول وريير وبيسون ١١ فترة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ .  
 (٢) قاضي فرقي ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٦٦ .

فلذا اختار القسح ، فبيله إلى ذلك هو أن يرسل كتاباً موسى عليه  
مصحوباً يعلم وصول إلى المؤمن له بفسخ العقد ، وتقول المادة ٢٨ من  
مشروع الحكومة كما رأينا في هذا الصدد : « وفي حالة إنهاء العقد ، لا ينهى  
الزام المؤمن إلا من تاريخ إخطار المؤمن له بالإنهاء بكتاب موسى عليه  
مصحوب يعلم وصول »<sup>(١)</sup> .

ويترتب على فسخ العقد أن يتقضى ولكن دون أثر رجعي ، فعقد التأمين  
عقد زمني والعقود الزمنية لا يكون لفسخها أثر رجعي . فيتقضى التزام  
المؤمن بالتعويض والتزام المؤمن له بدفع الأقساط من وقت القسح ، ويجب  
على المؤمن أن يرد للمؤمن له ما تقاضاه مقلماً من الأقساط عن مدة تكون  
تالية لوقت القسح ، إذ لا يتحمل المؤمن أية مسؤولية عن هذه المدة<sup>(٢)</sup> .  
ولا يرجع المؤمن على المؤمن له بتعويض إلا في حالة ما إذا كان المؤمن له  
هو الذي تسبب بقطعه في زيادة الخطر ، فإن القسح يكون في هذه الحالة  
قد ترتب على فعل صادر من المؤمن له<sup>(٣)</sup> . وتقول المادة ٢٨ من مشروع  
الحكومة كما رأينا في هذا الصدد : « مع احتفاظه بمحقه في طلب تعويض  
مناسب في الحالة الأولى » ، وقد يكون التعويض المناسب هو أن يستبقى  
المؤمن جميع القسط الذي قبضه من المؤمن له عن الفترة الجارية وقت إجراء  
القسح ، فيكون الجزء من القسط الذي يقابل المدة التي تلي القسح من هذه  
الفترة بمثابة تعويض .

---

(١) ولا يوجد ما يقابل هذا النص في قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يولييه  
سنة ١٩٣٥ ، ولكن الفقه الفرنسي ، وهو في صدد تفسير نصوص هذا القانون ، يلجأ إلى اتباع  
إجراءات القسح المنصوص عليها في المادة ٢٢ منه ، فيمكن في إجراء القسح أن يطلب المؤمن  
يكتتاب موسى عليه يرسله إلى المؤمن له ، فينسخ العقد بانقضاء عشرة أيام من اليوم الذي يرسل  
فيه المؤمن الخطاب الموسى عليه (بيكاروبيسون فقرة ٨٢ ص ١٣٧ - پلانويول وريبير وبيسون ٦١  
قرة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ - نقض فرنسي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢-  
٤٥ - أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٩) .  
(٢) انظر في ذلك بيكاروبيسون فقرة ٨٢ - پلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ٩٣٠٣  
ص ٦٨٠ - ص ٦٨١ .  
(٣) بيكاروبيسون فقرة ٨٣ ص ١٤٠ - محمد كامل مرسي فقرة ١١٧ ص ١٣٤ -  
ص ١٣٥ - عبد الحى حجازي فقرة ١٦٧ ص ٢١٣ .

٦٢٣ - استبقاء المقر مع زيادة في قسط التأمين : ويستطيع المؤمن له أن يدرأ التسخ ، إذا رأى أن بقاء العقد في مصلحته ، بأن يزيد في قسط التأمين بما يتناسب مع زيادة الخطر ، ومحتسب الزيادة على أساس تعريفه التأمين . وتقول المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا : هذا الصدد : « إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة الطارئة في الخطر » . وتكون زيادة القسط (supprime) بأثر رجعي من وقت قيام الظروف الجديدة ، أو في القليل من وقت إخطار المؤمن بها . ويتم تعديل العقد بسبب زيادة القسط ، غالباً ، عن طريق تحرير ملحق لوثيقة التأمين (avenant) . ويجوز للمؤمن أن يتنصّل المؤمن له ، فيخيره بين زيادة القسط أو فسخ العقد . ويقع ذلك غالباً بكتاب موصى عليه ، يرسله إلى المؤمن له ويعرض عليه فيه زيادة القسط ، ويحدد ميعاداً إذا لم يقبل فيه المؤمن له هذه الزيادة انفسح العقد<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أنه في حالة ما إذا كانت زيادة الخطر من شأنها ، لو كانت قائمة وقت إبرام العقد ، أن تمنع المؤمن من التعاقد ، فإن عرض المؤمن له على المؤمن زيادة في القسط لاستبقاء العقد لا يجدي ، ولا يبقى عند ذلك إلا فسخ العقد .

٦٢٤ - استبقاء المقر وود زيادة في قسط التأمين : وقد يقع أن يعرض المؤمن على المؤمن له زيادة في قسط التأمين ، فيرفض هذا الأخير أية زيادة . ويرى المؤمن مع ذلك أن من الملائم لمصلحة العمل الذي يديره ومعاملة العميل ، وبخاصة إذا كانت زيادة الخطر التي نجمت عن الظروف الجديدة ليست بذات بال ، أن يستبقى العقد كما هو دون أية زيادة في القسط .

(١) وقد يقتصر المؤمن في كتابه المؤمن له على طلب زيادة في القسط دون التسخ ، فلا يرضى المؤمن له الزيادة فإن عقد التأمين لا يفسخ بمجرد هذا الرفض ، بل لا بد من أن يرسل المؤمن كتاباً جديداً بالفسخ إلى المؤمن له ، وإلا اعتبر قابلاً لاستبقاء العقد دون زيادة في القسط (نقش فرنسي ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٢٣ - نقش فرنسي مؤتمري مجتمعة ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ المربع السابق ١٩٥٣ - ٢٢٢ - بيكاروبيسون ققرة ٨٣ ص ١٤٠ - بلانول وديير وبيسون ١١ ققرة ١٣٠٣ ص ٦٨١ - عه المنع قبلدواي ققرة ١٢٢ ص ١٧٨) .

بل إن المؤمن قد يرى منذ البداية أن يتخذ هذا الموقف ، فلا يعرض على العميل أية زيادة في القسط ، ويستبقى القسط كما هو<sup>(١)</sup> .

وفي الحالتين قد يكون قبول المؤمن قبولاً صريحاً ، فيكتب مثلاً للمؤمن له أنه بعد أن علم بالظروف الجديدة يقبل مع ذلك أن يبقى عقد التأمين كما هو دون زيادة في القسط<sup>(٢)</sup> . وقد يكون القبول قبولاً ضمنيّاً . وفي هذا تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا : « ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتنزع بزيادة المخاطر إذا كان ، بعد أن علم بها بأى وجه ، قد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استبقاء الأقساط أو إذا أدى التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه » . فالفروض أن المؤمن قد علم بالظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، سواء كان علمه بذلك عن طريق إخطار المؤمن له بهذه الظروف كما هو الغالب ، أو عن أى طريق آخر كما لو علم المؤمن بالظروف الجديدة من شخص غير المؤمن له . وسكت المؤمن مع علمه بهذه الظروف ، فلم يطلب فسخ العقد ، ولم يعرض على المؤمن له زيادة في قسط التأمين . فيعتبر سكوته على هذا التعوذة طويلة ، وبخاصة إذا استمر في استبقاء الأقساط من المؤمن له كما هي دون أن يطالب بأية زيادة ، أو دفع التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه دون أن يتمسك بقيام ظروف جديدة زادت في الخطر ، رضاه ضمناً باستبقاء العقد كما هو دون زيادة في القسط بالرغم من قيام هذه الظروف الجديدة<sup>(٣)</sup> .

٦٢٥ — صورته غاصته صور زيادة المخاطر : وقد نصت المادة ٢٩ من مشروع الحكومة على أنه « إذا كان موضوع العقد أشخاصاً عديدين

(١) ويفعل المؤمن ذلك إما تلقائياً ، وإما بعد أن يتقدم له العميل في ذلك ، بأن يكتب العميل مثلاً للمؤمن يخبره بالظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، ثم يعرض عليه استبقاء عقد التأمين كما هو دون زيادة في القسط .

(٢) ويصح أن يرسل المؤمن لهذا الفرض كتاباً للمؤمن له موصى عليه يخبره فيه بذلك ، ويجوز كذلك أن يحرر مع المؤمن له منسجاً لوثيقة التأمين (avenant) يسجل فيها الظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، مع بقاء شروط التأمين — وبخاصة مقدار القسط — كما هي دون تغيير (بيكارويسون فقرة ٨٤) .

(٣) انظر في هذه المسألة بيكارويسون فقرة ٨٤ — پلانيول وريير ووييسون ٦١ فقرة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ .



أو عدة أشياء ، ولم تشمل زيادة المخاطر إلا بعض أولئك الأشخاص أو تلك الأشياء ، فلا يجوز للمؤمن أن يطلب إنهاء العقد بالنسبة إلى باقي الأشخاص أو الأشياء طالما أنه كان يقبل التأمين عليهم وخدمهم بالشروط ذاتها <sup>(١)</sup> . وليس هذا النص إلا تطبيقاً للقواعد العامة . ويؤخذ منه أنه إذا كان هناك عقد تأمين واحد شمل عدة أشخاص أو عدة أشياء ، وقامت ظروف جديدة تزيد في الخطر بالنسبة إلى أحد هؤلاء الأشخاص دون باقية ، أو إلى أحد هذه الأشياء دون باقية ، فإن عقد التأمين يتجزأ ، وتسرى الأحكام التي قطعناها في خصوص قيام الظروف التي تزيد في الخطر بالنسبة إلى الشخص أو إلى الشيء الذي زاد في شأنه الخطر ، ويبقى عقد التأمين الأصلي كما هو دون تغيير بالنسبة إلى باقي الأشخاص أو باقي الأشياء ، ما دام يثبت أن المؤمن كان يقبل التأمين على الباقي بالشروط ذاتها . فإذا أمن شخصان في عمل واحد على نفسيهما من الإصابات بمقد تأمين واحد ، وزاد الخطر بالنسبة إلى أحدهما لتغييره جرفته إلى حرفة أخطر ، فإن أحكام زيادة الخطر تسرى عليه وحده ، فزيد القسط أو يفسخ العقد أو يبقى كما هو دون زيادة ، ويبقى العقد سارياً كما هو في حق الشخص الآخر الذي لم يزد الخطر بالنسبة إليه . وإذا أمن شخص على منزلين من الحريق بمقد واحد ، وزاد الخطر بالنسبة إلى أحد المنزلين دون الآخر ، فإن أحكام زيادة الخطر تسرى بالنسبة إلى هذا المنزل ، ويبقى عقد التأمين سارياً كما هو بالنسبة إلى المنزل الآخر . ويشترط في ذلك ألا يكون عقد التأمين غير قابل للتجزئة . ويكون عقد التأمين غير قابل للتجزئة ، تسرى أحكام زيادة الخطر بالنسبة إلى الجميع دون تمييز بين شخص وشخص أو بين شيء وشيء ، إذا كان قسط التأمين واحداً لا يقبل التجزئة ، أو كانت هناك أقساط متميزة ولكن المتأمينين اتفقا على علم التجزئة أو كانت الظروف الجديلة التي زادت في الخطر ظروفًا شخصية ترجع إلى شخص المؤمن له <sup>(٢)</sup> .

(١) وليس لهذا النص مقابل في المشروع التمهيدي ، بل هو نص قد استحدثه مشروع الحكومة .

(٢) انظر في كل ذلك بيكاروبيسون فقرة ٨٢ ص ١٣٨ .

وتنص المادة ١٠٧٠ من المشروع تمهيدى على أنه « لا يكون لزيادة المخاطر أثر في الحالتين الآتيتين : (١) إذا كانت لحماية مصلحة المؤمن . (ب) إذا فرضها واجب إنساني أو فرضها حماية المصلحة العامة »<sup>(١)</sup>. في هاتين الحالتين لا تسمى أحكام زيادة الخطر التي قلعتها ، ويبقى عقد التأمين سارياً كما هو بشروطه وبالمقتدر المحدد القسط فيه ، وذلك طبقاً ، ليس فحسب للنص السالف الذكر ، بل أيضاً للمبادئ العامة المقررة في التأمين . وقد سبق أن استعرضنا هاتين الحالتين عند الكلام في التأمين من الخطأ العملى<sup>(٢)</sup> : وقررنا أنه إذا تعمد المؤمن له زيادة الخطر لحماية مصلحة المؤمن نفسه ، كما إذا أُلغى في التأمين من الحريق بعض المقتولات المؤمن عليها لمنع امتداد الحريق وذلك لمصلحة المؤمن حتى تنحصر مسئوليته في أضيق الحدود الممكنة ، فإن هذا العمل لا يكون له أثر في عقد التأمين ، ويبقى هذا العقد سارياً كما هو دون زيادة في القسط . كذلك إذا تعمد المؤمن له في التأمين على حياة الغير قتل هذا الغير دفاعاً عن نفسه ، أو عرض المؤمن له في التأمين على الحياة نفسه لموت إنقاذاً لغيره فمات فعلاً ، أو قتل شخص كلبه المؤمن عليه بعد أن أصيب بالسر خشية أن يؤذى الناس ، ففي جميع هذه الفروض يبقى عقد التأمين كما هو دون زيادة في القسط ، لأن هناك ما يبرر فعل المؤمن له ، فهو يدافع عن نفسه أو يؤدى واجباً أو يقوم بعمل للمصلحة العامة .

### § ٣ - الجزاء الذى يترتب على الإخلال بالالتزام

٦٢٦ - **نصوص في مشروع الحكومة تقرر هذا الجزاء :** تنص المادة ٢٦ من مشروع الحكومة على ما يأتى :

« يقع عقد التأمين باطلاً إذا تعمد المؤمن له أو المؤمن على حياته كتمان أمر أو قدم عن عهد يائناً كاذباً ، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن حتى ولو لم يكن للكتمان أو البيان الكاذب أثر وقوع الحادث » .

(١) انظر أيضاً فقرة ٦٠٠ في المبحث .

(٢) انظر أيضاً فقرة ٦٠٠ .

« فإذا كان موضوع العقد عدة أشياء أو أشخاصاً متعددين ، وكان الكتمان أو البيانات الكاذبة لا تنصب إلا على البعض ، فإن التأمين يظل قائماً بالنسبة إلى بقية هذه الأشياء أو باقي هؤلاء الأشخاص طالما أن المؤمن كان يقبل التأمين عليهم وحدهم بالشروط ذاتها » .

« وفي جميع الأحوال التي يبطل فيها العقد بأكمله أو جزء منه بسبب الكتمان أو البيانات الكاذبة ، تصبح الأقساط التي تم أدائها حقاً خالصاً للمؤمن ، أما الأقساط التي استحققت ولم تؤد فيكون له الحق في المطالبة بها »<sup>(١)</sup> .

وتنص المادة ٢٧ من مشروع الحكومة على ما يأتي :

« لا يترتب على سكوت المؤمن له أو المؤمن على حياته عن أمر أو إعطائه بياناً غير صحيح بطلان العقد ، إذا لم يتم الدليل على سوء نية » .  
« فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب إبطال »

(١) نقل هذا النص من المادة ١٠٦٧ من المشروع النهائي ، وكانت تجري على الوجه الآتي : « ١٠ - يجوز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد إذا كتم طالب التأمين أمراً أو قدماً من عدمه كاذباً ، وكان من شأن ذلك أن يغير موضوع الخطر أو تقل أحميه في نظر المؤمن . - وتصبح الأقساط التي تم دفعها حقاً خالصاً للمؤمن ، أما الأقساط التي حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها » ٢ - وتبقى أحكام الفقرة السابقة في كل الحالات التي يسبق فيها العقد لإبطال المؤمن عليه بصحته من غير . أما إذا كان المؤمن عليه حسن النية ، فإنه يترتب على التسبب أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطأ ما » . وقد نقل نص المشروع النهائي من المادة ٢١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ومن المادة ١٠ من الباب المأخوذ من الكتاب الأول من التفتيش التجاري البلجيكي ( قانون ١١ يولييه سنة ١٨٧٤ ) . وفي لجنة المراجعة قسمت المادة إلى مادتين ، ووافق عليها مجلس النواب ، ولكنها طُفقت في لجنة مجلس الشيوخ لتصلحها « بمزايا وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( بمجموعة الأعمال التشريعية • ص ٣٤٠ - ص ٣٤١ في الخامس )<sup>٢</sup> .

وجه في المذكرة الإيضاحية لمذروع الحكومة في هذا الصدد : « ومن المعلوم أن عقد التأمين من عقود حسن نية ، لذلك أوجب اليه الأول من المراجعة ١٥ على المؤمن له أن يقرر في مدة وقت إتمام العقد كل الظروف المطلوبة له والتي يحم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير الخطر التي يُلحظها على حياته ، وما يصحح بها في هذا الشأن الوقائع التي يسجلها المؤمن على أسطة عمدة ومكتوبة . فإذا ثبت أن المؤمن له قد نمى الكذب أو الكتمان أو البيانات الخاطئة بتزويده المؤمن بها ، ترتب على ذلك حرمانه من التعويض ، مع احتفاظ المؤمن بالأقساط التي أدبت لتلاص مع حقه في المطالبة بالأقساط التي حلت ولم تؤد » .

العقد بعد عشرة أيام من تاريخ إخطاره المؤمن له بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ، إلا إذا قبل قبلها الأخير زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة في الخطر .

« ويترب على إبطال العقد في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابلة خطراً ما » .

« أما إذا ظهرت الحقيقة بعد تحقق الخطر ، وجب خفض التعويض بنسبة معدل الأقساط التي أدبت فضلاً إلى معدل الأقساط التي كان يجب أن تؤدي لو كانت المخاطر قد أعلنت إلى المؤمن على وجه صحيح »<sup>(١)</sup> .

(١) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٨ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : ١٥ - لا يترتب على كتمان طالب التأمين لأمر أو إبطاله بياناً غير صحيح ببلان العقد ، إذا لم يتم الدليل على سوء نيته . ٢ - فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز المؤمن أن يطلب شيخ العقد في خلال عشرة أيام من إخطاره طالب التأمين . بخطاب موسى عليه إذا قبل هذا زيادة في القسط تحسب على أساس تعريف الأقساط . ٣ - فإذا لم يظهر ما وقع من كتمان أو كتمان إلا بعد تحقق الخطر ، وجب خفض التعويض بنسبة الفرق بين معدل الأقساط التي دفعت ومعدل الأقساط التي كان يجب أن تدفع لو كانت المخاطر قد أعلنت للمؤمن على وجه صحيح تام . وله لكل نص المشروع التمهيدى من المادة ٢٢ من قانون التأمين القومى الصادر ، ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ . وله أقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدى ، ثم أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لصلته ، بميزانيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التشريعية ) ص ٣٤١ - ٣٤٢ في الماشى .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « أما إذا لم يتم الدليل على سوء نية المؤمن له ، فلا شك أن الأمر يقتضى بتطبيق قاعدة تناسب القسط مع الخطر ، حاية حسن النية واحكامه طرأ كافيًا لتبرير زلة المصدق في حدود عدم التخصيص بمصلحة المصالحه الاخر . فالؤمن قد تعرض لخطر لم يتطافى في مقابلة قسطاً متناسباً مع عطلوته ، والمؤمن له وإن كان لم يولد قسطاً كلياً إلا أنه في الوقت ذاته لم يحاول أن يمدح المؤمن أو يغور به فهو حسن نية جدير بالرعاية . والتوفيق بين هذه المصالح المتعارضة ، فرقت المادة ٢٧ من المشروع بين حالتين ، حالة اكتشاف الحقيقة قبل وقوع الحادث ، وحالة اكتشافها بعد وقوعه . فتولت المؤمن في الحالة الأولى الحق في شيخ العقد ، إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة في الخطر . ويترب على التمسك في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين ، أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابلة خطراً ما . أما في حالة ظهور الحقيقة بعد تحقق الخطر ، فيخفض التعويض بنسبة الأقساط التي أدبت فضلاً إلى الأقساط التي كان يجب أن تؤدي لو كانت المخاطر قد أعلنت إلى المؤمن على وجه صحيح » .

ومقابل المادتين ٢٦ و ٢٧ من مشروع الحكومة المادة ٩٨٧ مدق عراق ، ونجوى ص -

وهذه النصوص لا تنطو في مجموعها أن تكون تطبيقاً ، لا لقواعد العامة المقررة في نظرية العقد ، بل للمبادئ العامة المسلم بها في عقد التأمين . وهي حل كل حال تتضمن أحكاماً جرت العادة بإدراجها في وثائق التأمين ضمن الشروط العامة ، فأصبحت عرفاً تأمينياً يعتد به . فلا مانع إذن من الأخذ بهذه الأحكام الواردة في مشروع الحكومة باعتبار أنها تطبق لقواعد روجيت فيها طيبة عقد التأمين ، وروعى فيها أيضاً العرف التأميني<sup>(١)</sup> .

= المرجع الآتي : ١٥ - يجوز المؤمن أن يطلب فسخ العقد إذا تعدد المؤمن له كتمان أمر أو قتل من عهد يئاناً كاذباً ، وكان من وراء ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن . وتصبح الأقساط التي تم دفعها سبباً خالصاً للمؤمن ، أما الأقساط التي حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها . ٢ - وتسرى أحكام الققرة السابقة في كل الحالات التي يخل فيها المؤمن له بتعهداته من غير . أما إذا كان المؤمن له ضمن التبعة ، فإنه يترتب على الفسخ أن يرد للمؤمن الأقساط المدفوعة ، أو يرد القدر الذي لم يحصل في مقابلته خطأ ما .

وبالمقابل للموادتين المادة ٩٨٢ من قانون المرحبات والقواعد القبطاني ، وتجري على الوجه الآتي : ١٥ - يجوز ، بقطع النظر عن أسباب الإبطال العادية ، أن يطل العقد بسبب تكتم الشخص المضمون أو تقديمه عن نفسه تصريحاً كاذباً إذا كان هذا التكتم أو الكذب من شأنها أن يغير موضوع الخطر أو يغيثه في نظر الضامن - وإذا وقع الطارئ ، فإن حكم هذا الإبطال الخاص يبين مرمياً وإن كان الخطر الذي كتبه المضمون أو قدم في شأنه تصريحاً كاذباً لم يؤثر في وقوعه - أما الأقساط المدفوعة فتبين للضامن ، ويحق له أيضاً استيفاء جميع الأقساط المستحقة بمطالبة بدل الفسل والفسر - حل أن كتمان المضمون أو تصريحه بالكاذب لا يؤديان إلى بطلان عقد الضمان ، ما لم يتم البرهان على سوء نية المضمون - وإذا ظهر الكتمان أو الكذب قبل وقوع طارئ ما ، فيحق للضامن أن يفسخ العقد بعد مرور عشرة أيام من تاريخ تبليغ الإنذار الذي أرسله إلى المضمون بكتاب مضمون ، إلا إذا رضى الضامن بأن يبين العقد مقابل زيادة على القسط يرضى بها المضمون - وإذا لم يظهر الكتمان أو الكذب إلا بعد وقوع الطارئ ، فينفسخ التعميم بنسبة الفقرة بين مدخل الأقساط التي دفعت ومدخل الأقساط التي كان يجب أن تدفع فيها لو كانت القاطرة قد أظنت حل وجه صحيح تام .

( ١ ) انظر في هذا المعنى محمد علي مرقه ص ١٦٥ وص ١٦٦ - وقرب عبد النعم البدوي ققرة ١٣٧ - وانظر عكس ذلك محمود جبال الدين زكي ققرة ٦١ ص ١٣٩ : ويلجأ للمرجوع تطبيق المبادئ العامة في نظرية صوب الرضاء ، فلا يكون العقد قابلاً للإبطال إلا لنقض أو تدليس . ويعتبر مع ذلك إلى ما تدرجه شركات التأمين عادة من شروط نتائج بها الموقف ، وتميز فيها بين ما إذا كان المؤمن له حسن نية أو سوء نية .

وكان اقتضاء الفرنسي ، قبل قانون ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ ، يطبق المادة ٣٤٨ من القانون التجاري الفرنسي الواردة في التأمين البحري ( وتقابل المادة ١٩٠ من قانون التجارة البحرية =

حـ (المصري) . وهذه المادة تنقضي ، في حالة الكيكان أو البيان غير الصحيح ، بطلان عقد التأمين بأثر رجعي ، فière المؤمن جميع الأقساط التي يكون قد قبضها ويشمل من مسؤوليته من التصويض إذا تحقق الخطر ، وذلك دون تمييز بين ما إذا كان المؤمن له حسن النية أو سيئ النية فيما كتبه أو أمد له من بيان غير صحيح ( نقض فرنسي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، دالورز الجبوي ١٩٢٥ - ١ - ١٩٢٦ - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ سيرة ١٩٣٥ - ١ - ١٤٦ - ٨ مايو سنة ١٩٣٥ دالورز الجبوي ١٩٣٥ - ٣٧٨ - ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المحلة العامة للتأمين البحري ١٩٤٢ - ١٢٩ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٤١ - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٢ - ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٤ - بيكار وبيسون فقرة ٨٧ ص ١٤٤ - ص ١٤٥ - بلانفول وريور وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٤ ص ٦٨١ ) . ولكن لما كان هذا الجزاء شديداً ، وبخاصة بالنسبة إلى المؤمن له حسن النية ، فقد جرى العمل في وثائق التأمين على إيراد أحكام بين الشروط العامة تميز بين المؤمن له حسن النية والمؤمن له سيئ النية ، وتنقضي في حالة حسن النية بعدم بطلان العقد والانتصار على زيادة قسط التأمين أو تخفيض مبلغ التصويض . وقد نزل قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ هذه الأحكام بما جرى به العمل ، وصاغها نصوحاً في المادتين ٢١ و ٢٢ منه ، وهي التصويض التي تقلل منها مشروع الحكومة في المادتين ٢٦ و ٢٧ منه .

أما في مصر ، في عهد التقنين المثلث القديم ، فلم يكن هناك نصوص في هذا التقنين تتعلق بالتأمين . وكانت المادة ١٩٠ من تقنين التجارة البحرية تنقضي بأن « يصير سند السكورتاه لائماً بالنسبة للمؤمن إذا حصل سكوت من المؤمن له مما يلزم بياته فيه أو إخباره بخلاف الواقع ، أو إذا وجد اختلاف بين سند السكورتاه وسند الشحن يوجب نقصان الخطر المظنون أو يثير حقيقة ما يعرض منه أو يكون من شأنه أن يمنع السكورتاه أو يغير شروطها أو علم المؤمن حقيقة الحال » . وينقض نفس النص بأن يكون العقد باطلاً ، ولو لم يكن للسكوت أو الإخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السنتين دخل في الحسارة التي لحقت بالنسيء الممول عليه السكورتاه أو في هلاكه . ولم يفرق هذا النص بين ما إذا كان المؤمن له حسن النية أو سيئ النية ، ولذلك كان نصاً استثنائياً لا يقاس عليه . وقد لجأت شركات التأمين إلى إدراج شروط في وثائق التأمين تنقضي بسقوط حق المؤمن له إذا ثبت سوء نيته . وقد أعمل القضاء المخطئ هذه الشروط ، فنقض بسقوط حق المؤمن إذا قصه بالبيان الكاذب غش المؤمن ( استئناف مخطئ ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٢٥٥ - ٢٥ يناير سنة ١٩٢٩ م ٥١ ص ١٣٤ ) ، وكان البيان أثر في تقدير الخطر ( استئناف مخطئ ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٢ - ٢٥ يناير سنة ١٩٢٩ م ٥١ ص ١٣٤ ) . فإذا قرر المؤمن له كذباً أنه لم يسبق أن فحص للتأمين على الحياة دون أن يتبع هذا الفحص لإبرام وثيقة التأمين في حين أنه كان قد تقدم دون جبري لشركة أخرى ، وقرر أن أنه قد توفيت بجسي ليفغود في حين أنها قد توفيت بالبلبل القروي ، كان عقد التأمين باطلاً وفقاً لنود الوثيقة التي تعتبر قانوناً ملزماً ( استئناف مخطئ ٤ يولييه سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٣٤٠ ) . أما إذا كان المؤمن له حسن النية ، فإنه لا محل للحكم بالبطلان ( استئناف مخطئ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ١١٠ - ٥ يناير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ١٣٦ ) ، وكذلك إذا لم يكن للإبلاغ أثر في تكوين فكرة عن الخطر كإغلاء السابق في التأمين من المسؤولية -

وتسرى هذه الأحكام أيا كان الوقت الذى وقع فيه الكتمان أو أدلى بالبيان  
خبر الصحيح ، يستوى أن يكون ذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء البيانات  
اللازمة أو وقت أن يحضر المؤمن بما يستجد من الظروف التى تؤدى إلى زيادة  
الخطر . وقد جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية على عدم التمييز بين هلمين  
الفرضين وتطبيق نفس الأحكام عليهما جميعاً<sup>(١)</sup> ، إذ أن النصوص التى تتضمن  
هذه الأحكام عامة لا تميز بين فرض وفرض . هذا إلى أن التزام المؤمن له  
بإخطار المؤمن بما يستجد من الظروف التى تؤدى إلى زيادة الخطر ليس فى  
الواقع من الأمر إلا امتناعاً لالتزامه بتقديم البيانات ابتداء ، وقد سبقت  
الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup> .

ويجب ، فى تطبيق هذه الأحكام على كل من الفرضين<sup>(٣)</sup> ، التمييز بين  
حالتين : حالة ما إذا كان المؤمن له سبب التنبؤ فى الكتمان أو فى الإدلاء ببيان  
خبر صحيح ، وحالة ما إذا كان حسن التنبؤ فى ذلك . ويضع على عاتق المؤمن

= من حوادث السيارات ضعف اسمه (استئناف غخطط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٩ ص ١٠٩) -  
وقد طبق القضاء المخطط فى بعض أحكامه نظرية التعليل طبقاً للمبادئ العامة ، ففى إبطال العقد  
إذا استبدل بشخص ابنؤمن له فى التأمين على الحياة شخص آخر فى الكشف الطبي ( استئناف  
غخطط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ - ٢ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٥٤ ) ،  
أولمت شهادة مزورة لإثبات سن غير السن الحقيقية ( استئناف غخطط ٢١ يوليى سنة ١٩٤٤  
م ٥٦ ص ١٩٧ ) . ولكنه فى بعض أحكامه قضى ببقاء الأقساط للمؤمن ، عللاً لقواعد العامة  
فى الأثر الرجعى للإبطال ( استئناف غخطط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦ ) . انظر  
فى ذلك محمود جبال الدين زكى فقرة ٦٠ .

( ١ ) نقض فرنسى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٤٥ -  
١١ يوليى سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٥٩ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق  
١٩٤٣ - ٤٨ - ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٣٣ - أول فبراير سنة ١٩٤٤  
المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٩ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٤٩ -  
٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٣ - نقض فرنسى دوائر مجتمعة ٨ يوليى  
سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٢٣٣ - فالروز ١٩٥٣ - ٥٩٤ - وانظر بيجار وبيسون  
فقرة ٨٨ ص ١٤٧ - ص ١٤٨ - بلانول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٤ ص ٦٨٢ .  
( ٢ ) انظر أكنا فقرة ٦١٨ .

( ٣ ) ويلاحظ أنه قد ورد فى شأن التأمين على الحياة نص خاص يورد أحكاماً تختلف  
عن هذه الأحكام فيما يتعلق بالبيانات المخالفة أو الغلط فى من لشخص لائق عقد التأمين على حياته  
( انظر المادة ٧٦٤ مدنى وسبيل بيان ذلك فيما يلى فقرة ٧٣٥ ) .

جبه إثبات ما وقع من كتمان أو إدلاء ببيان غير صحيح . كما يقع على عاتقه عبء إثبات أن المؤمن له كان سبباً في ذلك (١) ، فإذا لم يتم الدليل على سوء نيته كان المقروض أنه حسن النية كما صرح بذلك نص للمادة ٢٧ من مشروع الحكومة ، لأن سوء النية لا يفترض (٢) .

٦٢٧ - المادة المؤدبة - المؤسسه له سبب النية : والمقروض هنا أن المؤمن قد أثبت سوء نية المؤمن له في كتمانه أمراً أو في تقديمه بياناً كاذباً ، بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن ، وذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء التغطية اللازمة . أو أثبت سوء نية المؤمن له ، وقد قامت بعد إبرام عقد التأمين ظروف تزيد في الخطر ، في أنه لم يحضره هذه الظروف في المهلة المحددة ، أو أنظره بها ولكنه كتم أمراً أو قدم بياناً كاذباً بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن (٣) .

ويمكن القول من جهة إن الكتمان أو تقديم البيان الكاذب عن غش إنما هو

(١) استئناف مخطط ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ - فوجب إثبات أن المؤمن له كان يقصد غش المؤمن وعديمته ، ويجب أن تظهر المحكة هذا القصد ( نقض فرنس ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٢٤ - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٤١ - ١٠ يوليه سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ - ١٦٢ - أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٧ - ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٥ - ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٦١ - جرينويل ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ - ٢٢٧ - بلانويل وديور وبيسون ١١ ققرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣ - أنيكوليدس دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ققرة ٢٧٨ وققرة ٢٩٣ .

(٢) بيكار وبيسون ققرة ٨٨ ص ١٤٨ - ويجوز إثبات سوء النية بجميع الطرق ( نقض فرنس ١٠ يوليه سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٦٢ - دالوز ١٩٤٥ - ١٥٧ - بلانويل وديور وبيسون ١١ ققرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣) . فإذا لم يثبت سوء النية ، لم يكف تجريح المؤمن للبيانات التي قدمها المؤمن له ( استئناف مخطط ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ م ٢٧ ص ٢٥٥ ) .

(٣) ويجوز بهد الكتمان أو تقديم البيان الكاذب ، وقبل تحقق الخطر ، أن يرجع المؤمن له فيما مضى فيه من غش ويعتقد من تلقاء نفسه إلى المؤمن بتصحيح ما أدل به من بيانات . فهنا الرجوع (rétraction) يرفع عنه سوء النية ، وينقل به إلى مؤمن له حسن النية ويمثل على هذا الاحتمار ( بيكار وبيسون ققرة ٩٤ ص ١٥٨ ) .



تعلّيس يجعل عقد التأمين قابلاً للإبطال<sup>(١)</sup> . ويمكن القول من جهة أخرى إن المؤمن له ، بهذا التّأمين أو بهذا اليان الكاذب الذى قعده ، يكون قد أخل بالتزامه من تقديم ما يعلم من بيانات صحيحة سواء وقت إبرام العقد أو بعد إبرامه ، ويكون جزاء الإخلال بالتزام هو فسخ العقد<sup>(٢)</sup> . وقد يكون القول بالفسخ أولى من القول بالإبطال ، لأن الإبطال لا ينطبق في الفرض الثاني إذا قامت ظروف جديدة تزيد في الخطر وامتنع المؤمن له من الإخطار بها أو كتم أمراً أو قعده بياناً كاذباً في الإخطار . في هذا الفرض لا يمكن القول بأن العقد الذى نشأ صحيحاً انقلب قابلاً للإبطال بالتدليس ، ولكن يجوز القول بفسخ العقد لإخلال المؤمن له بالتزامه . فالتسخ إذن ينطبق على الفرضين الأول والثاني معاً ، في حين أن الإبطال لا ينطبق إلا على الفرض الأول . ومنهما يكن من أمر فإن نص مشروع الحكومة يقرر بطلان العقد في حالة سوء النية (م ٢٦) ، وإبطال العقد في حالة حسن النية (م ٢٧) ، مجازياً في ذلك العرف التأميني ونصوص قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠<sup>(٣)</sup> ، وخارجاً على القواعد العامة المقررة في نظرية غيوب الإرادة وفي نظرية التسخ . وبطلان أو الإبطال هنا نوع من العقوبة المدنية (peine civile) توقع على المؤمن له جزاء غشه أو جزاء إخلاله بالتزامه ،

- 
- (١) انظر في هذا المسأله كاهيتان في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٧٢٩ - ترابورت (Tribol) في دالوز ١٩٣١ - ٤ - ١٨ - وانظر في أنه من تطبيقات النظم لاييه (Labbé) في سيريه ١٨٨٠ - ٢ - ٢٢٥ وفي سيريه ١٨٨٣ - ٢ - ٢٥ - بلوندل (Blondel) في سيريه ١٨٩٢ - ١ - ١ - قال (Wahl) موجز القانون التجاري فقرة ١٤٣٨ - وكبيراً ما يستعمل القضاء المخطئ لفظ البطلان (استئناف مخطئ ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ - ٩ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٥٤) ، ويقول في بعض الحالات إن المؤمن له أوقع المؤمن في الخطأ عمداً فبعد مرتكباً لفش يرتب عليه إبطال التأمين (invalidation) (استئناف مخطئ ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١) .
- (٢) انظر المادة ٩٨٧ من قانون حيث تقول : « يجوز التأمين أن يطلب فسخ العقد... » (انظر أيضاً فقرة ٦٢٦ في الماش).
- (٣) فالمادة ٢١ من هذا القانون صريحة في بطلان العقد ، ومن ثم يقول الفقه الفرنسي بالبطلان لا بالفسخ (بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٤٩ - ص ٣٥٠ - بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٤٨ - ص ١٤٩ - بلانويول وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ - وديوير في القانون البحري طبعه ثالثة ٣ فقرة ٢٤١٧) .

ولا تسرى في شأنها القواعد العامة المقررة في نظرية البطلان ، بل هي نظام من النظم الخاصة بقصد التأمين جرى به العرف التأميني كما قلنا . وهذه العقوبة المدنية شبيهة بعقوبة مدنية ثانية سراها في وقف سريان (suspension) وثيقة التأمين<sup>(١)</sup> ، وشبيهة بعقوبة مدنية ثالثة سراها في سقوط (déchéance) حق المؤمن له<sup>(٢)</sup> . وهذه العقوبات المدنية تعتبر من خاصص عقد التأمين<sup>(٣)</sup> . ومن ثم يجوز للمؤمن ، في حالة ما إذا كان المؤمن له سبيئاً ثانية ، أن يطلب بطلان عقد التأمين فيتحلل من التزامه بضمان الخطر المؤمن منه<sup>(٤)</sup> . وإذا تحقق هذا الخطر<sup>(٥)</sup> ، سواء كان بحقه بعد تقرر البطلان أو قبله ، لم يجوز للمؤمن له أن يرجع بشيء على المؤمن<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر مايل فقرة ٦٤٢ .

(٢) انظر مايل فقرة ٦٥١ .

(٣) انظر في هذا المعنى بيكار ويسون فقرة ٨٩ ص ١٥٠ - بلانويل وديور ويسون فقرة ١٣٠٥ - محمد علي حرفة ص ١٦٢ - عبد المنعم الهيدراوى فقرة ١٣٥ ص ١٨٥ - ص ١٨٦ .

(٤) ويجوز المؤمن بالبطلان ، لا قبل المؤمن له وحده ، بل أيضاً قبل المسطيد (استئناف غشت ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥) ، وقبل الغير الذين تملكت حقوقهم بالتأمين كالمعمرور في التأمين من المسؤولية وكالدالتين اللذين لم حق امتياز أو حق رهن في الشيء المؤمن عليه (بلانويل وديور ويسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٤ وفقرة ١٣٤٦ وفقرة ١٣٧٠) . (٥) ولو لم تكن هناك علاقة بين تحققه وبين ما كتبه المؤمن له أو قسمه من بيان كاذب (بيكار ويسون فقرة ٨٩ ص ١٤٩ - بلانويل وديور ويسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣) . فإذا كتم المؤمن على حياته أنه مصاب بمرض معين ، أو أنه بهذا الكتمان حتى لو مات بسبب مرض آخر . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين على البضائع الموجودة بحمله من السفرة ، وقرر كذباً أنه يقيده مشرباته ومبيحاته في جبل غاس وأنه يحفظ بقائمة جرد بضاعته ، وكان منصوباً في وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما عهده طالب التأمين غير صحيح ، ثم استخلص المحكم استخلاصاً سائلاً أن البيانات المشار إليها هي بيانات جوهرية ذات أثر في تكوين العقد ويترتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين إعمالاً لنصوص العقد ، فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون . ولا يتغير من ذلك أن البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين (نقض مدني ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ مجموعة عمر ٥ رقم ٤٠٧ ص ٧٥٥) . وتقرر المحكمة بعد ذلك أنه متى كان المحكم قد أنتم قضاءه على أساس الشرط الصحيح للوارد في عقد التأمين والذي من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما عهده طالب التأمين ، وهذا شرط جائز قانوناً ، فلا يكون ثمة محل لنقض على المحكم بأنه قد أنضاف إلى أسباب بطلان العقد سبباً جديداً لا يقره القانون) .

(٦) وإذا تحققت الخطر قبل تقرر البطلان وقبل الكشف الحقيقة ، فرجع المؤمن له على =

ولو أن البطلان هنا كان البطلان الذي تقرره القواعد العامة وليس بطلانا خاصا يعقد التأمين ، لاقتضت القواعد العامة أن عقد التأمين الباطل ، عندما يقرر بطلانه ، يزول بأثر رجعي ، ويعتبر كأن لم يكن ولا يرتب أثرا ما . وهنا ما شهدناه في التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه ، فقد رأينا أن هذا الالتزام يزول منذ البداية ويعتبر كأنه لم ينشأ في ذمة المؤمن . أما بالنسبة إلى التزام المؤمن له بدفع الأقساط المستحقة فالأمر يختلف ، إذ تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من مشروع الحكومة كما رأينا : « وفي جميع الأحوال التي يبطل فيها العقد بأكمله أو جزء منه بسبب الكتمان أو البيانات الكاذبة ، تصبح الأقساط التي تم أدائها حقا خالصا للمؤمن ، أما الأقساط التي استحققت ولم توجد فيكون له الحق في المطالبة بها » . فيلتزم المؤمن له إذن ، بالرغم من بطلان عقد التأمين ، بدفع جميع الأقساط المستحقة إلى يوم أن يقرر البطلان<sup>(١)</sup> . وما دفعه منها يكون حقا خالصا للمؤمن لا يردده ، وما لم يدفعه ولكن حل ميعاد استحقاقه يلتزم بدفعه ، ولو كان القسط الأخير الذي حل ميعاد استحقاقه هو من مدة تالية لليوم الذي تقرر فيه البطلان . وقد قيل في تعليل تخلف هذا الالتزام بدفع الأقساط المستحقة عن عقد تأمين باطل ، إن هذه الأقساط تستحق للمؤمن على سبيل التسويص ، لأن البطلان إنما تسبب فيه المؤمن له بفشه . والذي عليه الفقه الفرنسي هو ، كما قلنا ، أن الأقساط تستحق للمؤمن « كمقومة مدنية » ترتبت على غش المؤمن له<sup>(٢)</sup> .

= المؤمن بالتسويص ، ثم انكشفت الحقيقة وبطل العقد ، كان المؤمن أن يسترد ما دفعه من التسويص . ويسترد التسويص حتى لو كان قد صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضي ، إذ لم يعرض الأمر للنش على القضاء . ولا يسرى الضماد في شأن حتى الاسترداد إلا عند انكشاف الحقيقة . وفي حالة قيام ظروف جديدة تزيد في الخطر ، لا يكون البطلان أثر رجعي إلا من وقت أن كتم المؤمن له هذه الظروف أو أدل ببيان كاذب في شأنها . فإذا تحقق الخطر قبل ذلك ودفع المؤمن بالتسويص ، لم يحز له استرداده حتى لو بطل العقد بعد ذلك . انظر ذلك بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٤٩ - ١٥٠ ولافور وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣ .

(١) استئناف مخطط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١٦ ص ٣١٦ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٥٠ - لافور وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣ .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من مشروع الحكومة ، كما رأينا ، على ما يأتي : « فإذا كان موضوع العقد عدة أشياء أو أشخاصاً متعددين ، وكان الكتمان أو البيانات الكاذبة لا تنصب إلا على البعض ، فلهذا التأمين يظل قائماً بالنسبة إلى بقية هذه الأشياء أو باقي هؤلاء الأشخاص طالما أن المؤمن كان يقبل التأمين عليهم وحدهم بالشروط ذاتها . » وقد ورد نظر لهذا النص عند الكلام في زيادة المخاطر <sup>(١)</sup> ، والنص ليس هنا أيضاً إلا تطبيقاً لقواعد العامة . فإذا كان هناك عقد تأمين واجدهم عدة أشخاص أو عدة أشياء ، كان أمن شخصان على حياتهما يتعد واحد أو أمن شخص على منزله من الحريق ، وأدى أحد المؤمن على حياتهما ببيانات كاذبة عن نفسه أو أدى المؤمن له بيانات كاذبة عن أحد المنزلين المؤمن عليهما ، فإن عقد التأمين يكون باطلاً بالنسبة إلى الشخص أو إلى المنزل الذي أدى بيانات كاذبة في شأنه ، ويبقى صحيحاً بالنسبة إلى الشخص الآخر أو إلى المنزل الآخر . وذلك كله بمرط أن يثبت المؤمن له أن المؤمن كان يقبل التأمين على الشخص الآخر أو على المنزل الآخر بمرط التأمين الأصلي ذاتها .

٦٢٨ - المادة الثانية - المؤمن له حسن النية : والمقروض هنا أن المؤمن لم يستطع إثبات سوء نية المؤمن له في كتابته أمراً أو في تقديمه بياناً غير صحيح ترتب عليه أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن ، وذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء البيانات اللازمة . أو لم يستطع أن يثبت سوء نية المؤمن له - وقد قامت بعد إبرام العقد ظروف تزيد في الخطر - في أنه لم يخطر بهذه الظروف في المهلة المحددة ، أو أخطره بها ولكنه كثر أمراً أو قدم بياناً غير صحيح في هذا الإخطار بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن . ففي كلا الفرضين يعتبر المؤمن له حسن النية <sup>(٢)</sup> . ويجب أن نميز هنا بين صورتين : ( الصورة الأولى

(١) انظر أيضاً فقرة ٦٢٥ .

(٢) ولكنه يعتبر مقصراً بالرغم من حسن نية ، فالتزامه بتقديم البيانات الصحيحة اللازمة لإعطاء التزام بصديق غاية ، لعدم تقديم هذه البيانات هو في ذاته الخطأ . وكذلك التزامه بتقديم البيانات الصحيحة عما يطرأ من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد الخطر هو التزام بصديق غاية ، ولكن التزامه بتقديم هذه البيانات في مهلة معينة يمكن إجباره للامتناع بذلك نهاية ، فإذا بطل -

أن تنكشف الحقيقة قبل تحقق الخطر . (والصورة الثانية) أن تنكشف الحقيقة بعد تحقق الخطر .

### ٢٢٩ - الصورة الأولى - انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر : فإذا

انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد ويتم الإبطال بعد عشرة أيام من تاريخ إخطاره المؤمن له بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وتقول الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من مشروع الحكومة في هذا الصدد : « فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد بعد عشرة أيام من تاريخ إخطاره المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . . . » . ولا يكون للإبطال هنا ، خلافا لما تقتضى به القواعد العامة ، أثر رجعي . فيبقى المؤمن ملتزماً بضمان الخطر<sup>(١)</sup> ، ويبقى المؤمن له ملتزماً بدفع الأقساط . وذلك إلى يوم إبطال العقد . ومن ثم يكون ما قبضه المؤمن من الأقساط عن مدة سابقة على يوم الإبطال حقا خالصا له ، أما ما قبضه عن مدة على يوم الإبطال ، وهى مدة لم يتحمل في مقابلها خطراً ما ، فلا يجوز له أن يستبقيه ويجب عليه رده . وتقول الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من مشروع الحكومة في هذا الصدد : « ويترتب على إبطال العقد في هذه الحالة أن مرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل في مقابلته خطراً ما<sup>(٢)</sup> .

به العناية اللازمة ومع ذلك لم يتسكن من تقديم البيانات في هذه المهلة لم يكن مقصراً فلا يجعل الجزء ( بيكار وييسون فقرة ٩٤ ص ١٥٨ ) .

وتجب مراعاة ظروف كل حالة في تقديم البيانات مما يطرأ من الظروف ، فإذا كان المؤمن له ملتزماً بالإخطار عن وثائق التأمين المستحقة ، ولم يقم بوثيقة جديدة ولكنه أجري تعديلا في وثيقة قديمة عن طريق ملحق لها ، فإن عدم الإخطار عن هذا الملحق أقل أهمية من عدم الإخطار عن وثيقة جديدة ( استئناف مخطط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠ )

( ١ ) ولكنه ، إذا تحقق الخطر قبل انكشاف الحقيقة ، لا يدفع إلا تمويشاً مخففاً بنسبة معدل الأقساط التى أدبت فعلا إلى معدل الأقساط التى كان يجب أن تدفع ( انظر مايل فقرة ٦٣٠ - بيكار وييسون فقرة ٩١ ص ١٥٢ ) .

( ٢ ) وكان يمكن الوصول إلى نفس هذه النتائج عن طريق تطبيق القواعد العامة لو قلنا بفسخ عقد التأمين لعدم وفاء المؤمن له بالتزامه ، بدلا من القول بإبطال العقد . ذلك أن الفسخ لا يكون له أثر رجعي إذ أن التأمين منه زنى ، ويبقى المؤمن ملتزماً بضمان الخطر كما يبقى المؤمن -

ويستطيع المؤمن له أن يدرك طلب الإبطال ، إذا هو قبل زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة في الخطر ، ونحسب هذه الزيادة على أساس تعريفه الأقساط<sup>(١)</sup> . فذلك أن المؤمن ليس له أن يشكو إذا قبل المؤمن له هذه الزيادة ، فقد أعادت الزيادة توازن عقد التأمين . وأصبح المؤمن لا يحق له إبطال هذا العقد ، لا من ناحية اختلال التوازن فقد اتفق هذا الاختلال ، ولا من ناحية سوء نية المؤمن له فالمقروض أنه حسن النية . ويتبين من ذلك أنه إذا كان المؤمن له حسن النية ، كان له اختيار بين دفع زيادة في القسط أو ترك المؤمن يبطل العقد<sup>(٢)</sup> . ومن ثم يستطيع المؤمن أن يرسل بكتاب موحي عليه للمؤمن له يعرض فيه أن يدفع زيادة في القسط ، فإذا لم يدفع هذه الزيادة في خلال عشرة أيام أبطل العقد<sup>(٣)</sup>

= - نلاحظ أن المادة ٢٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ تقضى ، في حالة المؤمن له حسن النية ، بفسخ عقد التأمين لا بإبطاله .  
(١) ويجوز للمؤمن بداهة ، إذا هو لم يرد إبطال العقد ولم يقبل المؤمن له الزيادة ، أن يستبقى العقد كما هو دون زيادة في القسط ، ويكون ذلك بإرادته المنفردة دون حاجة لرضاء المؤمن له . وتستخلص إرادة المؤمن ضمناً في استبقاء العقد دون زيادة في القسط ، إذا هو قبل بعد انكشاف الحقيقة أن يستوفى الأقساط كما هي دون زيادة ، أو دفع التعويض كاملاً عنه تحقّق الخطر المؤمن له .

(٢) أما في فرنسا ، فاللادة ٢٢ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ تجعل الخيار للمؤمن له لا للمؤمن له ، في طلب الفسخ أو زيادة القسط إذا قبل المؤمن له الزيادة .  
(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٠١ ص ١٥٢ - وتسمى الزيادة من وقت أن يقبلها المؤمن له ، لا قبل ذلك ( بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٣ ) . وإذا لم يقبل المؤمن له الزيادة ، فاضطر المؤمن إلى طلب إبطال العقد بسبب قيام ظروف جديدة زادت في الخطر وكان المؤمن له هو الذي شجب في قيامها ، جاز للمؤمن أن يرجع بتعويض على المؤمن له في هذه الحالة وحدها دون غيرها من الأحوال ( بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٣ - ص ١٥٤ - دالغور وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٥ ) .

ولا يمكن مجرد رفض المؤمن له الزيادة حتى يتم الإبطال ، بل يجب أن يطلب المؤمن إبطال العقد ( نقض فرنسي ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٣٣ - نقضه فرنسي دوائر مجتمعة ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٢٣٣ - دالغور ١٩٥٣ - ٢٩٤ - دالغور وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٤ - أنسيكلوبيدي دالغور ١ فقرة ٢٨١ ) .

## ٦٣٠ - الصورة الثانية - انكشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر : وقد

لا تظهر الحقيقة إلا بعد تحقق الخطر . وفي هذه الصورة لا يجوز للمؤمن إبطال العقد ، فقد تحقق الخطر والعقد قائم وأصبح التزام المؤمن بالتعويض واجب الأداء ، فلا يستطیع التحلل منه بالإبطال كما كان يستطيع ذلك بالبطلان لو أن المؤمن له كان سعي النية<sup>(١)</sup> .

ولكن لما كانت الأقساط التي دفعها المؤمن له لا تتناسب مع الخطر المؤمن منه ، فإن المؤمن لا يدفع من التعويض إلا ما يتناسب مع هذه الأقساط<sup>(٢)</sup> . فإذا كان القسط الذي يدفعه المؤمن له هو أربعون جنيهاً في السنة ومبلغ التعويض هو ألفان ، وكان الواجب أن يكون القسط خمسين جنيهاً حتى يصبح متناسباً مع الخطر ، فإن المؤمن لا يدفع من التعويض عند

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٢٧ - ولا يعتبر المؤمن له سعي النية إذا قرر أن لديه دفاتر منظمة وظهر أن لديه فعلاً دفاتر وأن النزاع إنما يقع في انتظامها ، إذ أن عدم انتظام القيد في الدفاتر لا يؤدي فعلاً إلى القول بكذب التقرير بوجود دفاتر . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا أبطلت المحكمة المتعلق على التأمين تأسيساً على أن تقرير المؤمن له أن لديه دفاتر منظمة لقيد مشركاته ومبياتاته وقائمة بجرد البضاعة يرأسها بانتظام لم يكن صحيحاً ، وأن الدفتر الذي ظهر أنه يمينه غير باعث على الإضثمان لعدم انتظامه ووجود شطب فيه ، وأن تقريره هذا كان في خصوص أمر جوهري لتلفه بسجل هو المرجح الرئيسي لتأمين ما على شركة التأمين أن تؤديه إليه في حالة وقوع الخطر المؤمن منه ، فهذا منها قصور في تسبب حكمها ، إذ أن عدم انتظام القيد في الدفاتر لا يؤدي فعلاً إلى القول بكذب التقرير بوجود دفاتر ، بل كل ما يترتب عليه هو التأثير في قوة الدفتر كأداة إثبات ، وإذا أن المحكمة حين اعتبرت البيان من السجل وقائمة الجرد جوهرياً لتلفه بإثبات الضرر الذي يلحق المؤمن له من وقوع الخطر المؤمن منه وأنه يحدد فيما بين المالكين طريقة إثباته ، لم تبن ذلك على اعتبارات من شأنها أن تبرره ، وخصوصاً أن عبء إثبات الضرر يقع دائماً على المؤمن له دون الشركة المؤمنة ، فماده أن تعلق ذلك البيان بالإثبات ليس من شأنه أن يفيد أنه جوهري له ( نقض مدني ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة عمر ٥ رقم ٧٦ ص ١٧٢ ) .

(٢) ويكون المؤمن الحق في تخفيض التعويض بهذه النسبة ، حتى لو لم تكن هناك علاقة بين تحقق الخطر وبين ما كتبه المؤمن له أو كتبه من بيان غير صحيح ( نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة الدائمة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٩ - باريس ٥ يناير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ١٩٥٠ - ١١ مايو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٣٤٧ - ليون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٩٠ - بيكار وبيسون فقرة ٩٢ ص ١٥٤ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٥ - أنسيلكولبيدي دالغوز ١ لفظ Ass. Tor. فقرة ٢٨٢ حبه للمهم البراوي فقرة ١٢٧ ) .

تحقق الخطر إلا أربعة أمخاسه ، أى أنه يدفع ألفاً وستمائة بدلا من ألفين<sup>(١)</sup>. وتقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من مشروع الحكومة فى هذا الصدد : « أما إذا ظهرت الحقيقة بعد تحقق الخطر ، وجب تخفيض التعويض بنفسه معدل الأقساط التى أدت فعلا إلى معدل الأقساط التى كان يجب أن تؤدى لو كانت الحظائر قد أعلنت إلى المؤمن على وجه صحيح »<sup>(٢)</sup>.

### ٦٣١ - نزول المؤمن من عه فى الجزاء - شرط منع النزاع فى وثيقة

التأمين : وقد ينزل المؤمن عن حقه فى الجزاء ، فلا يستطيع بعد هذا النزول أن يطلب التحلل من العقد أو زيادة القسط .

ويصح أن يكون هذا النزول مقدما فى وثيقة التأمين ذاتها ، ويقع هذا غالبا فى التأمين على الحياة حيث يدرج فى وثيقة التأمين شرط يسمى « بشرط منع النزاع فى وثيقة التأمين » ( clause d'incontestabilité ) . ويقضى هذا الشرط بأنه لا يجوز للمؤمن ، بعد مدة معينة من تنفيذ عقد التأمين ، أن ينازع فى البيانات التى أدلى بها المؤمن له ، ولا أن يحتج بأن هذا الأخير قد أخل

( ١ ) نقض فرنسى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٩٤١ - وقد تقوم ظروف جديدة تزيد فى الخطر بحيث لو كانت قائمة وقت إبرام العقد لما تعاقد المؤمن ، وتقضى محكمة النقض الفرنسية ، حتى فى هذه الحالة ، بتخفيض التعويض تخفيضاً نسبياً تقدره المحكمة تقديرأ عادلا ( نقض فرنسى ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٥٦٥ - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المراجع السابق ١٩٤٧ - ٤٨ - ييدان ١٢ مكر فقرة ٦٥٢ ) . ولكن تقدير المحكمة هنا لا يمكن إلا أن يكون تحكيميا ( تولوز ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٢٩ - السين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المراجع السابق ١٩٤٧ - ٢٥٣ ) ، وكان الأكد أن يتدخل المشرع فى هذه الحالة فيقضى بتخفيض التعويض فى حدود معينة ( بيكاروبيسون فقرة ٩٢ - پلاتيول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ١٨٦ ) .

( ٢ ) ونرى هذه الأحكام فى حالة انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر ، إذا كان الخطر قد تحقق قبل أن يطل المؤمن العقد أو يقبل المؤمن له زيادة القسط ( نقض فرنسى ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٢٣ - دالوز ١٩٤٨ - ٢٧٧ - بيكاروبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٢ ) ، حتى لو تحقق الخطر فى خلال مهلة عشرة الأيام التى يطل العقد بانقضاءها بناء على كتاب موسى عليه يرسله المؤمن للمؤمن له ( نقض فرنسى ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٢٣ - دالوز ١٩٤٨ - ٢٧٧ - بيكاروبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٣ - أنيكلوبيدى دالوز ١ نفا Ass. Ter. فقرة ٣١٣ ) .



بالتزامه من الإدلاء ببيانات غير صحيحة . ويعنى هذا الشرط المؤمن له من التزامه ، فلا يوقع عليه جزاء إذا أخل بهذا الالتزام ، بشرط أن لا يكون حسن النية . أما إذا كان سيئ النية ، فإنه لا يستطيع أن يتمسك بهذا الشرط ، إذ لا يجوز لشخص أن يشترط إعفاءه من المسؤولية التي تترتب على سوء نيته<sup>(١)</sup> .

(١) لقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٨ - بيكار وببسون فقرة ٩٤ ص ١٥٨ - ص ١٥٩ - بلانبول وريبير وببسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ١٨٨ وفقرة ١٣٩١ .

وهذا نموذج من شرط منع النزاع في وثيقة التأمين ورد في البند الأول من وثيقة التأمين على الحياة في شركة مصر للتأمين : هذا التأمين « صادر اعتماداً على صدق الإقرارات الواردة بطلب التأمين وجميع المستندات الأخرى الصادرة من المؤمن له » ، وأنه « إذا استمرت البوليصا صارية - المفعول في حياة المؤمن عليه مدة سنتين من تاريخ إصدارها ، فلا تجوز المنازعة فيها بحجة إخفاء معلومات أو إعطاء بيانات خاطئة في طلب التأمين . لو في المستندات الأخرى ، متى ارتكب ذلك بحسن نية . على أنه إذا ثبت سوء النية ولو بعد السنتين سالفى الذكر ، حتى مع انعدام التصرفات المطلوبة على الفسخ ، يصبح التأمين باطلاً وجميع الأقساط المدفوعة حقاً مكتسبة لشركة بصفة تعويض كشرط جزائي صريح » ( محمود جمال الدين زكي فقرة ٦١ ص ١٣٩ ) .

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه إذا نص في وثيقة التأمين على الحياة على أن حصة العقد تنوقيب على صدق أقوال المؤمن له ، ثم ورد في نفس الوثيقة شرط منع النزاع في وثيقة التأمين إذا قام المؤمن له بدفع الأقساط مدة معينة ، فإذا مضت هذه المدة مع قيام المؤمن له بدفع الأقساط ، لم يقبل من الشركة طلب سقوط حق المؤمن له لعدم صحة البيانات التي أدل بها ، سواء فيما يتعلق بحالته الصحية أو فيما يتعلق بمقدور التأمين التي سبق له إبرامها أو حاول إبرامها ( استئناف مختلط ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م ٥٠ ص ٦٠ ) وقضت أيضاً بأنه إذا نص في وثيقة التأمين على الحياة على أن حصة العقد تنوقيب على صدق البيانات التي أدل بها المؤمن له ، فإن وجود شرط في نفس العقد يمنع النزاع في وثيقة التأمين بعد تنفيذ العقد بدفع الأقساط مدة معينة ، يرتب عليه تطبيق سقوط الحق بسبب ما ارتكب في مبدأ الأمر من إخفاء البيانات أو عدم صحتها ( استئناف مختلط ٢١ مارس سنة ١٩٣٦ جازيت ٢٦ رقم ٢٤٥ ) - وقضت أيضاً بأنه إذا كان شرط منع النزاع في وثيقة التأمين مطلقاً ، وجب على المؤمن أن يثبت غش المؤمن له حتى يعمد من انكسك بهذا الشرط ، ولا يكفي لإثبات غش المؤمن له إثبات أنه أدل ببيانات غير صحيحة عن حالته الصحية والأطباء الذين قاموا بعلاجه ( استئناف مختلط ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٢٨٨ - ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٢ ص ٢٠٤ ) . ويثبت غش المؤمن له إذا قدم شهادة تسميد لإثبات سن أقل من السن الحقيقية ( استئناف مختلط ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧ ) - ويميز التقضاء المختلط بين استعمال طرق احتيالية ، وفي هذه الحالة يكون عقد التأمين كله - لا شرط منع النزاع وحده - باطلاً ، وبين إعطاء بيانات كاذبة مع العلم بكفها ولكن دون استعمال طرق احتيالية ، =

ويصح كذلك أن ينزل المؤمن عن حقه في الجزاء بعد أن يتحقق إخلال المؤمن له بالتزامه ، وفي هذه الحالة يكون النزول صحيحاً حتى لو كان للمؤمن له في إخلاله بالتزامه سبب التبعة . ويجوز أن يكون النزول صحيحاً أو ضمنياً . ويستخلص النزول الضمني من علم المؤمن وقت إبرام العقد بما كتبه المؤمن له أو من علمه بالوقائع التي قدم المؤمن له عنها بيانات غير صحيحة ، فإن إقدامه على إبرام العقد بالرغم من علمه بذلك يقطع في أنه قد نزل عن حقه في الجزاء<sup>(١)</sup>. أما إذا كان علم المؤمن تالياً لإبرام العقد ، أو كان قد علم عن غير طريق المؤمن له بالظروف التي طرأت بعد إبرام العقد وكان من شأنها أن تزيد في الخطر ، فإن مجرد العلم لا يكفي لاستخلاص النزول الضمني ، بل يجب فوق ذلك أن يكون المؤمن قد تصرف بعد علمه تصرفاً يفهم منه دون لبس أنه قد نزل عن حقه في الجزاء . وقد قلنا أن

« وفي هذه الحالة يكون شرط منع النزاع وحده دون عقد التأمين هو الباطل ( استئناف مخطط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٤ ) .

وانظر أيضاً في شرط منع النزاع في وثيقة التأمين : استئناف مخطط ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٦٩ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٢٤ - ٥ أبريل سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢٤٢ - ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٢٤ - مصر المخططة ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ جازيت ٢٨ رقم ١٢٥ ص ١٣٥ - محمد علي عرفة ص ١٦٧ - ١٦٨ - محمد كامل مرسي فقرة ١٢٤ - عبد النعم البدر اوى فقرة ١٤٣ .

وبداً التعامل على شرط منع النزاع في وثيقة التأمين في أمريكا ، ثم انتقل إلى فرنسا وغيرها من البلاد تحت ضغط المنافسة بين شركات التأمين ( بيكاروبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٣ ) . ولم تكن صفة هذا الشرط محل نزاع في فرنسا قبل قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ( ومع ذلك انظر بيزانسون ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٣٠٢ - جريه ١٩٣٢ - ٢ - ١٧٥ ) . وانظر في أن هذا الشرط بعد صدور قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ لا يعتد به في حالة إلقاء المؤمن له ببيان خاطئ عن سببه فية ذلك دون تمييز بين سوء النية والندس ، وفي حالة ما إذا كانت من المؤمن له تجاوز الحد المقرر في تعريفية التأمين سواء كان المؤمن له في إدلائه بالبيان الخاطئ عن سببه ، نية أو حسن النية : بيكاروبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٤ - وانظر حابل فقرة ٧٣٠ في الماش .

( ١ ) نقض فرنسي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٤٤ - ٢٦ - يونيو سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٢٨ - بيكاروبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانويول وديور وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ١٩٨٧ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ **Ann. Ter.** فقرة ٢٧٤ .

من بين هذه التصرفات التي يستخلص منها التزول الضمني أن يستمر المؤمن في استيفاء الأقساط كما هي دون زيادة ، أو أن يدفع التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه ، وذلك دون أن يتمسك بإخلال المؤمن له بالتزامه<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن علم مسار التأمين (courtier) بإخلال المؤمن له بالتزامه لا يحسب على المؤمن ، ولا يعبر هذا الأخير علماً بالإخلال بمجرد علم المسار بذلك<sup>(٢)</sup> . وكذلك لا يعتد بعلم مندوب التأمين (agent) ما لم يكن هذا المندوب مفوضاً من المؤمن في إبرام عقد التأمين<sup>(٣)</sup> . ومع ذلك إذا كان المندوب غير مفوض في إبرام عقد التأمين ، ولكنه ضال المؤمن له وأومعه بعد أن علم بإخلاله بالتزامه أنه لا يتحمل أى جزء من جراء ذلك ، فإن المؤمن يكون مسئولاً في هذه الحالة عن خطأ المندوب مسئولية التبوع عن التابع<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر ألفا فقرة ٦٢٤ - إكس ٩ يولييه سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٤٩ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٩٠ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانيرول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ٦٨٨ - محمد حل فقرة ص ١٦٦ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١٤٢ ص ١٩٦ - ليرن ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٧ - ١٣٥ .

(٣) نقض فرنسي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٥ - ٤٤ - ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ المراجع السابق ١٩٤١ - ٥٩٥ - ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المراجع السابق ١٩٤٣ - ١٩ - بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانيرول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ٦٨٨ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٧٣ - محمد حل فقرة ص ١٦٥ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١٤٢ - وقد قضت محكمة الاستئناف المخطئة بأنه يجوز الاجتياح على شركة التأمين بعلم مندوبها العام (agent général) الذي يختار بمثابة وكيل عنها (استئناف مخطط ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ م ٣٩ ص ٧٢) . وقضت أيضاً بأنه لا يمكن مجرد علم المتعوب بوجود تأمينات أخرى إذا كانت شروط وثيقة التأمين تتطلب تقديم تقرير مفصل عن كل تأمين عقد المؤمن له قبل أو بعد التأمين الحال ، وحضور هذا المتعوب في أثناء تحقيق أسباب وقروح الحادث لا يمكن أن يحصل على أنه تزول نسي من المؤمن من حقه في التمسك بسقوط حق المؤمن له لعدم مراعاته لشرط التقدم (استئناف مخطط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩) .

(٤) نقض فرنسي ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٤٩ - بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦١ - وقد يرجع خطأ المندوب الذي يسأل عنه المؤمن إلى أن المتعوب هو الذي أجرى تحرير البيانات بنفسه وأغفل مع ذلك ذكر بعض الظروف التي أدت بها المؤمن له (باريس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ المجموعة التوروية للتأمين ١٩٣٧ - ٢٩) ، أو أشار -

## المبحث الثاني

### دفع مقابل التأمين<sup>(١)</sup>

٦٣٢ - الالتزام برفع مقابل التأمين - التأمين على الحياة : رأينا<sup>(٢)</sup> أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تقضى بأن يلتزم المؤمن له ، أن يؤدى القسط أو الاشتراك في الموايد المحددة . والغالب أن يكون مقابل التأمين أساطاً دورية سنوية ، فإذا كان المؤمن جمعية تأمين تبادلية سمي مقابل التأمين اشتراكاً (cotisation)، وقد يكون مقابل التأمين مبلغاً إجمالياً يدفع مرة واحدة ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) . وقد قدمنا<sup>(٣)</sup> أن قسط التأمين (prime d'assurance) هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن له للمؤمن لفضية الخطر المؤمن منه ، وأنه يحسب على أساس هذا الخطر فإذا تغير الخطر تغير معه القسط وذلك وفقاً لمبدأ نسبة القسط إلى الخطر (proportionnalité de la prime au risque).

والالتزام بدفع قسط التأمين يقوم في كل أنواع التأمين ، حتى في التأمين على الحياة . ويختلف الحكم في فرنسا ، حيث يقضى قانون ١٣ يولييه ١٩٣٠

= بعدم ضرورة الإجابة عن بعض الأسئلة (آجن ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥ سيرييه ١٩٠٥ - ٢ - ١٦٠) ، أو حرر النسخة المخصصة للمؤمن له من وثيقة التأمين على خلاف النسخة التي احتفظ بها المؤمن (نقض فرنسي ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٤٩) . فإذا لم يستطع المؤمن له إثبات خطأ في جانب المتعوب ، فإن علم المتعوب بطرؤف معينة وإغفاله لإخطار المؤمن بها ينشئ خطأ المؤمن له في عدم الإدلاء بهذه الطرؤف (استئناف غنتلط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ - نقض فرنسي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المجموعة الدورية للتأمين ١٩٢٧ - ٤٩ - محمد علي حرفة ص ١٦٦) ، وانظر عبد المنعم البدرأوى فقرة ١٤٢ ص ١٩٥ ص ١٩٦ .

(٥) انظر Weyer رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ - Quineau رسالة من باريس

سنة ١٩٢٢ .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦١٠ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ .

(م ١٥ وم ٧٥) بأن المؤمن له في التأمين على الحياة لا يجبر على دفع القسط<sup>(١)</sup>. أما في مصر ، فإن المؤمن له في التأمين على الحياة يلتزم بدفع القسط ويجبر قضاء على دفعه ، غير أنه يجوز له أن يتحلل من عقد التأمين قبل انتهاء الفترة الجارية ، فيجبر على دفع ما استحق من الأقساط قبل هذا التحلل ، وتبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة . وفي هذا تقول المادة ٧٥٩ مدني : « يجوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقساط دورية أن يتحلل في أي وقت من العقد بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة » . وسنعود إلى هذه المسألة عند الكلام في التأمين على الحياة<sup>(٢)</sup>. ونبحث في الالتزام بدفع القسط عناصر هذا الالتزام ، والجزاء الذي يترتب على الإخلال به .

### ١ § - عناصر الالتزام بدفع القسط

#### ٦٣٣ - المبرر في الالتزام بدفع القسط في ذمة

( ١ ) ويعلمون في فرنسا هذا الحكم بأن التأمين على الحياة يتضمن تدبيراً احتياطياً من تدابير الادخار ، يستغرق تنفيذه سنوات طويلة . فليس من الحكمة ، إذا أقدم الشخص عليه ، أن يظل مقيداً به طوال هذه السنوات ، ولأنه يدفع القسط من دخل عمله فيجب أن يعطى فرصة تقديز مركزه المالي كل عام ، وإلا لامتنع عن التعاقد . ولكن يكفي الوفاء بهذا الغرض أن يتقرر جواز التحلل من العقد في أي وقت ، كما تقرر ذلك في التقنين المدني المصري ( عهد المنعم البردوي فقرة ١٤٤ ) .

عل أن دفع القسط لا يزال التزاماً يترتب في ذمة المؤمن له في التأمين على الحياة ، حتى في القانون الفرنسي . وكل ما فله هذا القانون هو أنه لم يميز إجبار المؤمن له على الدفع . وليس معنى ذلك أن هذا الالتزام قد أصبح التزاماً طيبياً في القانون الفرنسي ، بل هو التزام مدني يترتب جزاء على الإخلال به . ولكن هذا الجزاء مقصور على القسح دون التنفيذ العملي ، في حين أن الجزاء في الالتزامات المدنية الأخرى يشمل كلا من القسح والتنفيذ العملي . والإخلال بهذا الالتزام يترتب عليه فوق ذلك نتائج أخرى ، هي التصفية والتنفيذ العملي . وسأبين ذلك عند الكلام في التأمين على الحياة . فالالتزام بدفع القسط في التأمين على الحياة ، في القانون الفرنسي ، هو إذن التزام مدني يحمل الجزاء عليه مناسباً لطبيعة هذا التأمين ، والإخلال به يترتب عليه القسح ، ويترتب عليه التصفية والتنفيذ بشرط معينة ، ولكن لا يترتب عليه التنفيذ العملي في القانون الفرنسي ( بيكاروييرون فقرة ٩٥ ) ، ولا يترتب عليه وقف سريان عقد التأمين لا في القانون الفرنسي ولا في القانون المصري ( انظر ما يلي فقرة ٦٤٢ في آخرها في الخامس ) .

( ٢ ) انظر ما يلي فقرة ٧٣٢ .

المؤمن له ، فهو الذى يتعاقد عادة مع المؤمن ويلتزم في تعاقد بدفع الأقساط<sup>(١)</sup> . وقد قلنا<sup>(٢)</sup> أن المؤمن له كثيراً ما يجمع ، وبخاصة في التأمين من الأضرار ، صفات ثلاثاً ، فهو طالب التأمين (souscripteur de l'assurance) ، والمؤمن له أى الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه (assuré) ، والمستفيد من التأمين (bénéficiaire) . ولكن قد تتفرق هذه الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين ، فإذا قررت كان المدين بالقسط من هؤلاء الأشخاص الثلاث هو طالب التأمين ، لا المؤمن له ولا المستفيد . ثم أن طالب التأمين هو الذى يتعاقد مع المؤمن ، ويتحمل بجميع الالتزامات التى تنشأ في جانبه من عقد التأمين ، ومنها الالتزام بدفع الأقساط<sup>(٣)</sup> . ولكن يجوز للمؤمن أن يتمسك قبل المستفيد بالدفع التى يستطيع إقصاء بها قبل طالب التأمين ، فإذا تأخر هذا الأخير في دفع القسط جاز للمؤمن أن يقف سريان التأمين في مواجهة المستفيد ، وفي حالة تحقق الخطر واستحقاق مبلغ التأمين للمستفيد يجوز للمؤمن أن يخضع من هذا المبلغ قبل دفعه للمستفيد جميع الأقساط المتأخرة<sup>(٤)</sup> . وإذا انتقل الشيء المؤمن عليه من المؤمن له إلى خلف ، فإن الخلف هو الذى يصبح مدبناً بدفع الأقساط . ويستوى في ذلك أن يكون الخلف خلفاً عاماً كما إذا مات المؤمن له فتصبح ورثته هم المدينون بالأقساط في مكانه أو يصبح الوارث الذى آلت إليه ملكية الشيء المؤمن عليه بعد القسمة هو المدين وحده ، أو أن يكون الخلف خلفاً خاصاً كما إذا باع المؤمن له الشيء المؤمن عليه فيصبح المشتري هو المدين بالأقساط في مكان البائع<sup>(٥)</sup> . وقد يفلس المؤمن

(١) وإذا أبرم العقد وكيل المؤمن له ، فالؤمن له دون الوكيل هو الذى يصبح مدبناً بدفع القسط ، ويكون الوكيل مستولاً قبل موكله إذا لم ينفذ الوكالة ( نقض فرنسى ٨ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٤٤ - پلانويول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٨ هامش ٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٢ ص ١٠٨ ) .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٧٢ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧٣ .

(٤) بيكار وييسون فقرة ٩٧ ص ١٦٥ .

(٥) وقد نصت المادة ١٩/٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، في حالة تمدد الورثة أو المشترين ، على أن يكونوا متضامنين في دفع القسط .

٥٨ ، فيحل محله في المديونية بالأقساط جماعة الدائنين إذا كان عقد التأمين قابلاً لأن ينتقل إلى هذه الجماعة .

ويموز أن يقوم الغير بوفاء الأقساط وفقاً للقواعد المقررة في وفاء الغير للدائن ، وعند ذلك يكون له حق الرجوع على المدين ، ويكون له حق امتياز على مبلغ التأمين إذ يعتبر دفعه للأقساط عملاً من أعمال التحفظ والصيانة<sup>(١)</sup> .

٦٣٤ - المراءى في الالتزام : والدائن في الالتزام هو المؤمن ، ويقبض القسط من المؤمن له عن طريق ممثليه المعتمدين لهذا الأمر .

وقد يكون للوسيط (متلوب التأمين) صفة في قبض القسط ، وقد قدمنا<sup>(٢)</sup> أن الوسيط المفوض يكون وكيلًا عن المؤمن في إبرام عقد التأمين ، ويكون عادة وكيلًا عنه أيضاً في قبض الأقساط .

وكذلك الوسيط ذو التوكيل العام يبرم عقد التأمين بالنيابة عن المؤمن ، ويغلب أن تكون له أيضاً صفة في قبض الأقساط<sup>(٣)</sup> .

والوسيط غير المفوض ، إذا كانت سلطته غير موضحة بالحدود ، تكون له عادة صفة في قبض الأقساط والقوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين<sup>(٤)</sup> .

ويبقى الوسيط غير المفوض المقصور على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن له ، وهو سماء التأمين . وهذا لا يعتبر وكيلًا عن المؤمن ، ولا يستطيع إبرام عقد التأمين<sup>(٥)</sup> . ولا تكون له عادة صفة في قبض الأقساط ، ومن ثم لا يكون قبضه للقسط مبرراً للتمتع المؤمن له<sup>(٦)</sup> . وإذا قبض القسط من

(١) بيكاروبيسون فقرة ٩٧ - بلانول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٩ - محمد حل عرفة ص ١٢٨ - ص ١٣١ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٣ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٧١ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧١ .

(٤) انظر المادة ١٠٤٣ من المشروع التمهيدى آنفاً فقرة ٥٧١ في الملاحق .

(٥) انظر آنفاً فقرة ٥٧١ .

(٦) باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المجلة السابعة لتأمين البرى ١٩٣٨ - ٦٩ - ويوم

٢٨ يولييه سنة ١٩٣٨ المرسى السابق ١٩٣٨ - ٩٦٥ .

المؤمن له ، لم تبرأ ذمة هذا الأخير إلا إذا وفى السمسار القسط فعلاً للمؤمن ، ويكون السمسار مسئولاً قبل المؤمن له عن تأخره فى الوفاء بالقسط<sup>(١)</sup> . ومع ذلك قد يصبح السمسار وكيلًا عن المؤمن فى قبض القسط ، وتستخلص وكالته فى ذلك بوجه خاص إذا سلمه المؤمن مخالصة بالقسط لقبضه ، فيستطيع المؤمن له فى هذه الحالة أن يدفع له القسط ويتسلم منه المخالصة ، ويكون هذا الوفاء مبرماً لذمته ( م ٣٣٢ مدنى )<sup>(٢)</sup> .

**٦٣٥ - محل الالتزام :** وعمل الالتزام هو قيمة القسط المتفق عليها فى عقد التأمين . وقد قلنا<sup>(٣)</sup> أن هذه القيمة لا تحدد اعتباراً بطريقة تحكّية ، بل إن هذا التحديد خاضع لعوامل حتمية لا بد من مراعاتها . وبينما كيف يتحدد القسط الصافى (prime pure) ، وما هى التكاليف (chargement) التى يجب أن تضاف إلى هذا القسط الصافى حتى ننتهى إلى القسط التجارى (prime commerciale)<sup>(٤)</sup> . وهذا القسط التجارى هو محل الالتزام ، وهو الواجب للدفع للمؤمن .

ويطلب أن يكون هذا القسط ثابتاً لا يتغير . ومع ذلك تجوز زيادته فى الأحوال التى قمتهاها عند الكلام فى إدلاء المؤمن له بالبيانات اللازمة ، وفى إخطاره المؤمن بما يطرأ من ظروف يكون من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه<sup>(٥)</sup> . ويجوز كذلك ، فى غير التأمين على الحياة ، أن يزيد القسط إذا تغيرت الشروط العامة للتأمين ، وطلب المؤمن له تطبيق الشروط العامة الجديدة ، واقتضى هذا التطبيق فرض التزامات أشد على المؤمن ، فزيد القسط بما يتناسب مع زيادة أعباء المؤمن . وقد ورد فى مشروع الحكومة

(١) نقض فرنسى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ سيرة ١٩٣٢ - ١ - ١٦٤ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ سيرة ١٩٣٣ - ١ - ١٢٦ .

(٢) جرينوبل ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ الحجة العامة لتأمين البرى ١٩٣٧ - ٧١٥ - باريس ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٧١ - وانظر فى كل ذلك بيكاروبيسون فقرة ١٠١ - بلانويل ورهبير وييسون ١١ فقرة ١٢٠٨ ص ٦٨٩ - محمد على عرفة ص ١٣٥ - ص ١٣٦ - محمد كامل مرسى فقرة ١٠٠ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٩ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ .

(٥) انظر آنفاً فقرة ٦٢٣ وقرة ٦٢٩ .



نص في هذا المعنى ، إذ تقول المادة ١١ من هذا المشروع : « فيما عدا التأمين على الحياة ، إذا غير المؤمن الشروط العامة لأي نوع من التأمين خلال سريان عقده . فـالمؤمن له أن يطلب تطبيق الشروط العامة الجديدة فيما يخص عقد تأمينه . على أنه إذا تطلب تنفيذ هذه الشروط فرض التزامات أشد على المؤمن ، وجب على المؤمن له في هذه الحالة أن يؤدي ما يقابل تلك الالتزامات »<sup>(١)</sup> .

وكما يجوز زيادة القسط ، يجوز كذلك تخفيضه . ويتحقق ذلك إذا كان قد لوحظ في تحديد مقدار القسط اعتبارات معينة ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها ، فيجوز عندئذ للمؤمن له أن ينهي العقد إلا إذا قبل المؤمن تخفيض القسط بما يجعله مناسباً للخطر بعد زوال هذه الاعتبارات أو بعد نقص أهميتها . وقد ورد في مشروع الحكومة نص في هذا المعنى ، إذ تقول المادة ٣١ من هذا المشروع : « إذا كان تحديد قسط التأمين ملحوظاً فيه اعتبارات محددة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حق للمؤمن له بالرغم من كل اتفاق مغاير أن ينهي العقد دون مطالبة بتعويض ما ، إلا إذا قبل المؤمن خفض القسط المتفق عليه عن المدة اللاحقة بما يتناسب مع زوال هذه الاعتبارات ، وفقاً لتعريف التأمين المعمول بها يوم تحرير العقد »<sup>(٢)</sup> . ويمكن

(١) وليس لهذا النص مقابل في المشروع التمهيدى . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في صدد هذا النص : « وفيما عدا عقود التأمين على الحياة ، خولت المادة ١١ للمؤمن له أن يفيد خلال سريان مدة تأمينه من التنويرات التي قد يدخلها المؤمن على الشروط العامة لأي نوع من التأمين ، بشرط قيام المؤمن له بدفع ما يقابل الالتزامات التي قد تقع على كامل المؤمن بسبب التنويرات انطارية » .

(٢) فقل هذا النص من المادة ١٠٧١ من المشروع التمهيدى ، وكان نصه المشروع التمهيدى يجرى على الوجه الآتي : « إذا كان تحديد مقابل التأمين ملحوظاً فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن صده ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حق للمؤمن عليه أن يطلب تخفيض مقابل التأمين المتفق عليه عن المدة اللاحقة طبقاً لتعريف التأمين » . وأقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدى ، ثم أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس انشيوخ حلفت لتلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظها نواتين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية د ص ٣٤٥ في الماشي ) . ونص المشروع التمهيدى يقول من المادة ٢٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ .

حل. هذا النص على أنه تطبيق لقواعد العامة ، باعتبار أنه يكشف عن إرادة المتعاقدين المعقولة . ويؤخذ منه أن هناك شرطين يجب توافرها لإمكان تخفيض قسط التأمين : ( ١ ) أن يكون تحديد مقدار القسط قد لوحظ فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه . فيجب إذن أن تكون الاعتبارات التي من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه مذكورة في وثيقة التأمين . ويجب فوق ذلك أن تكون هذه الاعتبارات قد نظر إليها في تقدير مقدار القسط ، فزاد هذا المقدار بنسبة زيادة الخطر الراجعة لهذه الاعتبارات . وليس من الضروري أن يذكر ذلك صراحة في وثيقة التأمين ، ومن باب أولى ليس من الضروري أن يبين في وثيقة التأمين مقدار القسط البسيط ثم مقدار الزيادة التي أضيفت إليه ، بل يكفي أن يبين في وضوح من ذكر الاعتبارات في الوثيقة ، ثم من ارتفاع مقدار القسط ، أن السبب في هذا الارتفاع يرجع إلى وجود هذه الاعتبارات<sup>(١)</sup> . ( ٢ ) أن تزول هذه الاعتبارات التي من شأنها زيادة الخطر أو تقل أهميتها ، وذلك في أثناء سريان عقد التأمين . فليس من الضروري إذن أن تزول هذه الاعتبارات زوالاً تاماً ، بل يكفي أن تقل أهميتها<sup>(٢)</sup> . ومتى توافر هذان الشرطان ، جاز للمؤمن له

« وقد نصت المادة ٩٧٨ من تقنين الموجبات والقيود البنائي في هذا المعنى على ما يأتي : « إذا كانت لائحة الشروط تشير إلى أحوال خاصة قد نظر إليها بين الاعتبار عند تعيين مقدار القسط ، وكان من شأنها أن تزيد الأخطار ، حق الضمان ، إذا زالت تلك الأحوال في أثناء التأمين ، أن يطلب ضخ المقدار إذا لم يرض الضامن بتخفيض ما يقابلها من القسط ، وإن كان هناك اتفاق على العكس » .

( ١ ) انظر في هذا المعنى بيكارويسون فقرة ٨٥ ص ١٤٢ ، ومع ذلك انظر نقض فرنسي . ٥ يولي سنة ١٩٣٩ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٦٤٦ - ويقاس على ما تقدم ألا تكون هناك في البداية اعتبارات من شأنها زيادة الخطر ، ثم تجد هذه الاعتبارات فيزداد من أجلها مقدار القسط ، ثم تزول هذه الاعتبارات أو تقل أهميتها ، فيجب عندئذ ، ومن باب أولى ، أن يكون المؤمن له حق إنهاء العقد إذا لم يقبل المؤمن إرجاع القسط إلى ما كان عليه أو تخفيض مقدار ما يزيد به ( بيكارويسون فقرة ٨٥ ص ١٤٢ ) .

( ٢ ) أما قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ ( م ٢٠ ) فقد اقتصر على ذكر زوال الاعتبارات . ويجتهد الفقه الفرنسي في هذا الصدد ، فيقرر أنه إذا كانت هناك ظروف متعددة من شأنها زيادة الخطر ، ثم زال أحد هذه الظروف زوالاً تاماً ، فإن هذا يكفي لتخفيض القسط ( بيكارويسون فقرة ٨٥ ص ١٤٣ ) . ويؤخذ بهذا الحكم في مصر ، بل يجوز الذهاب إلى أبعد من ذلك ، إذ يكفي أن يكون هناك ظرف واحد وأن تقل أهمية هذا الظرف دون أن يزول زوالاً تاماً .

أن يعرض على المؤمن تخفيض القسط بما يحمله مناسباً للخطر بعد زوال الاعتبارات أو نقص أهميتها ، وذلك طبقاً لتعريف التأمين وقت إبرام العقد . فإن لم يقبل المؤمن تخفيض القسط ، كان للمؤمن له أن ينهى عقد التأمين . ويكون التخفيض ، إذا قبله المؤمن ، من وقت زوال الاعتبارات أو من وقت نقص أهميتها . ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام ، لأنها لمصلحة المؤمن له ، فلا يجوز المساس بها باتفاق خاص ( م ٧٥٣ مدني ) .

٦٣٦ - زمانه الرفع - عزم جواز تجزئة القسط : الأصل أن القسط يدفع في الوقت الذي يتفق عليه المتعاقدان . وقد جرت العادة أن يشترط المؤمن على المؤمن له أن يدفع القسط مقدماً ، حتى يستطيع الأول أن يواجه الأخطار التي تحدث في خلال السنة ويسدد مبالغ التعويض المستحقة عنها . وقد اضطرد شرط الدفع مقدماً في وثائق التأمين ، حتى أصبح ذلك عرفاً تأملياً مستقراً<sup>(١)</sup> .

ويقع أن يكون مقابل التأمين ، كما قدمنا<sup>(٢)</sup> ، مبلغاً إجمالياً يدفع مرة واحدة ، ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) ، سواء لأن مدة التأمين تقل عن سنة كما في التأمين من حوادث النقل أو في التأمين لمدة الرحلة ، أو تكون المدة طويلة ولكن المؤمن له يختار أن يوفى بمقابل التأمين دفعة واحدة ويحصل ذلك في التأمين على الحياة في بعض الأحيان . وفي هذه الحالة يدفع مقابل التأمين كله مقدماً عند إبرام العقد . ولكن الغالب كما قدمنا أن يكون دفع مقابل التأمين على أقساط ، وقد جرت العادة بأن يكون القسط سنوياً يدفع مقدماً في أول كل سنة ، ويدفع القسط الأول عند إبرام العقد . وقد أكدت المادة ١٦ من مشروع الحكومة هذه الأحكام ، فنصت على ما يأتي :

« يستحق القسط الأول من أقساط التأمين وقت إبرام العقد ، ما لم يتفق على

(١) أنيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. - ٢٢٢ - محمد علي عرفة ص ١٣١ - محمد كامل حرسى - ٩٠ ص ١٠٥ - محمود جمال الدين زكي - ٦٦ ص ١٤٥ وضرة ٩٨ ص ١١٢ - ومع ذلك في التأمين في الأقساط المتغيرة في جميعات التأمين التبادلية ، جرى العرف بأن يدفع القسط مؤخرًا حتى يتمكن المؤمن من تحديد مقدار القسط ، وبسبب المؤمن له مبلغاً له حساب القسط المؤجل (بيكار وبسون - ٩٨ ص ١٦٦) .

(٢) انظر كلفاً - ٦٢٢ .

غير ذلك . ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل أداء القسط الأول ، أن يتسكك بما تنص عليه هذه الوثيقة من إرجاء سريان العقد إلى ما بعد أداء هذا القسط . ويستحق كل قسط من الأقساط التالية عند بداية كل فترة من فترات التأمين ، ما لم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة التأمين المدة التي يحسب عنها القسط ، وفي حالة الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة <sup>(١)</sup> .

وقد قبيل المؤمن أن يقسم القسط السنوي إلى أجزاء ، يدفع كل جزء مقدماً كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل شهر <sup>(٢)</sup> . ولكن ذلك ليس إلا طريقاً لتيسير الدفع على المؤمن له ، ويقى القسط قسطاً سنوياً بحيث إذا

( ١ ) نقل هذا النص عن المادة ١٠٧٣ من المشروع النهائي ، وكان نص المشروع انتهى بجرى على الوجه الآتي : ١ - يستحق القسط المقابل للفترة الأولى من فترات التأمين في الوقت الذي يبرم فيه العقد ، ما لم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة التأمين المدة التي تستند أساساً لحساب القسط الواحد ، وعند الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة . ٢ - ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل سداد القسط الأول أن يتسكك بما تنص عليه هذه الوثيقة من إرجاء سريان العقد إلى ما بعد سداد هذا القسط . ٣ - ويستحق كل من الأقساط سنوية في الوقت الذي تبدأ به فترة التأمين الجديدة ، ما لم يتفق على غير ذلك . وأقرت لجنة للفراسية نص المشروع النهائي ، كما أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حثفته لتتلقه بجزئيات وتفصيل يمس أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التشريعية ص ٣٤٧ - ٣٤٨ في المامش ) - وقد نقل نص المشروع النهائي عن المادة ١٩ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ . هذا ويلاحظ أن كلا من مشروع الحكومة والمشروع النهائي يقضي بأنه إذا نص في وثيقة التأمين على إرجاء سريان العقد إلى ما بعد سداد القسط الأول ، ثم سلم المؤمن المؤمن له الوثيقة قبل سداد هذا القسط ، لم يجوز المؤمن أن يتسكك بعد ذلك بإرجاء سريان العقد . ذلك أن تسليمه الوثيقة للمؤمن له يعتبر قرينة إما على نزوله عن شرط إرجاء سريان العقد ، وإما على أنه قبض القسط الأول فبدأ العقد بالسريان . ونقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ومما لكل خلاف قد ينشأ في المستقبل بين المؤمن والمؤمن له الذي تسلم الوثيقة حول إرجاء سريان العقد إلى ما بعد أداء القسط الأول استناداً إلى وجود نص صريح في الوثيقة يقضي بذلك » نصت الفقرة الثانية من المادة ١٦ على حرمان المؤمن من التسكك بهذا النص ، إذ أن وجود الوثيقة تحت يد المؤمن له يعتبر قرينة على أنه قام بأداء القسط الأول . انظر في سريان وثيقة التأمين آنفاً فقرة ٥٩١ .

( ٢ ) وينص البند الثامن من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة مصر للتأمين على ما يأتي : « ومن المفضل لديه أن القسط السنوي المستحق سداه مقدماً يزداد بواقع ٢٪ إذا كان السداد كل ستة شهور ، وبواقع ٣٪ إذا كان كل ثلاثة شهور ، و٤٪ إذا كان شهرياً ( محمود جمال الدين ذكي فقرة ٦٦ ص ١٤٦ ملحق ٣ ) .

تحقق الخطر في أول السنة كان على المؤمن له أن يدفع جميع أجزاء القسط السنوي بأكملها ، وتخصم من مبلغ التأمين<sup>(١)</sup> .

وإذا استحق القسط السنوي في أول السنة وقبضه المؤمن كاملا ، ثم فسخ عقد التأمين أو أبطل بعد ثلاثة شهور مثلا ، فإن مبدأ قابلية القسط للتجزئة (divisibilité de la prime) يقضى بأن يرد المؤمن للمؤمن له ثلاثة أرباع القسط لأنه لم يتحمل خطرا ما ثلاثة أرباع السنة ، فيكون القسط قد جرى أرباعا استبقى المؤمن منها الربع الذي استحقه ورد ثلاثة الأرباع التي لم يستحقها . على أن مبدأ قابلية القسط للتجزئة لا يمنع من أن يستبقى المؤمن كل القسط السنوي الذي قبضه إذا كان الفسخ أو الإبطال قد تسبب فيه غش المؤمن له ، ويكون استبقاؤه لثلاثة أرباع القسط على سبيل التعويض<sup>(٢)</sup> . وفي غير هذه الحالة يكون القسط قابلا للتجزئة على النحو الذي قدمناه ، فيرد المؤمن للمؤمن له الجزء من القسط الذي لم يتحمل في مقابلته خطرا ما . ولم يكن مسلما بمبدأ قابلية القسط للتجزئة في بداية الأمر ، بل كانت شركات التأمين تذهب إلى عدم قابلية القسط للتجزئة (indivisibilité de la prime) ، وتحتاج لذلك بأسباب فنية . وسأيرها في ذلك بعض التشريعات الأجنبية في التأمين ، كقانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ (م ٢٤) وقانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (م ٤٠) (٣) ، كما سأيرها القضاء الفرنسي في البداية<sup>(٤)</sup> . ثم ما لبث هذا

(١) بيكار وبيسون فقرة ٩٨ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٩ - ص ٦٩٠ - أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٢٨ - محمد علي عروة ص ١٢٧ وص ١٣١ - محمد كامل مرسي فقرة ٩٨ ص ١١٤ - عبد المنعم البدرلوي فقرة ١٤٧ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٦٦ ص ١٤٦ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه إذا احترقت السيارة المؤمن عليها لمدة سنة ، كان المؤمن أن يتقاضى القسط المستحق عن السنة الأخيرة ، ولا يجوز للمؤمن له أن يستند إلى التفسير الذي منتهى إياه لشركة بقبول تجزئة القسط إلى دفعتين ليتخلص من التزامه بدفع الدفعة الثانية . ولم تكن قد استسقت بعد عند وقوع الحادث ، استئناف مخطوط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٢) .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٢٧ .

(٣) وكذلك نص على عدم قابلية التجزئة تقنين التجارة البحرية المصري (م ١٩٣) ، والتقنين التجاري الفرنسي (م ٢٥١) ، وذلك فيما يتعلق بالتأمين البحري .

(٤) نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٥ دالوز ١ - ٦٥ - ١٣٥ - ومع ذلك انظر -

القضاء أن يحول عن مبدأ عدم قابلية التجزئة إلى مبدأ قابلية التجزئة<sup>(١)</sup>.  
وعلى مبدأ قابلية القسط التجزئة سار قانون التأمين الفرنسي الصادر في  
١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في كثير من تطبيقاته ، ويوجه خاص إذا فسخ العقد  
بسبب ازدياد الخطر (م ١٧) ، أو بسبب إفلاس المؤمن له أو تصفيه تصفية  
قضائية (م ١٨) ، أو بسبب انتقال ملكية الشيء المؤمن عليه (م ١٩) ،  
أو بسبب الكتمان أو تقديم بيان غير صحيح إذا كان المؤمن له حسن النية  
(م ٢٢) ، أو إذا انقضى العقد بسبب هلاك الشيء المؤمن عليه (م ٣٥  
وم ٤٧)<sup>(٢)</sup>.

ولكن مشروع الحكومة أخذ بمبدأ عدم قابلية القسط التجزئة ، فنص  
في المادة ١٧ منه على أنه : يستحق القسط بأكمله عن فترة التأمين السارية ،  
حتى ولو كان التزام المؤمن قد غطى الخطر عن جزء من هذه الفترة ،  
ما لم يرض على غير ذلك . وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع في هذا  
الصلب : « وقد أخذ المشروع في المادة ١٧ بمبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة ،  
فقضى باستحقاق القسط كاملاً حتى ولو كان التزام المؤمن بالضمان قد غطى

= نقض فرنسي ١٧ يناير سنة ١٨٦٠ دالوز ٦٠ - ١ - ١٢ حيث أخذت المحكمة بقابلية القسط  
للتجزئة (عبد الحمى حجازي فقرة ١٩٤ ص ١٨٨)

(١) نقض فرنسي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ دالوز ١٩٢٥ - ١ - ١١٦ - ٦ يولييه  
سنة ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٤ - ١ - ٢٥ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧ - ١ -  
١٥٣ - وقد استند القضاء في ذلك إلى نظرية السبب ، فما يقابل من القسط إلى لم يحصل  
المؤمن فيها خطراً ما يكون دون سبب .

(٢) وقابلية القسط للتجزئة لا تمنع من دفع القسط السنوي كاملاً إذا تحقق الخطر في أثناء  
السنة ، فيستوفى المؤمن أجزاء القسط الباقية كما سبق أنقول ، وإذا كان قد استوفى القسط كله لم يرد  
منه ما يقابل المدة بعد تحقق الخطر . ذلك أنه إذا تحقق الخطر لم يعتبر عقد التأمين مفسوخاً بحقيقته ،  
بأن يعتبر أنه قد نفذ تنفيذاً كاملاً وأن المؤمن قد تحمل الخطر طوال السنة التي قبض فيها القسط ،  
بل دفع التوضيحات فلا من هذا الخطر (نقض فرنسي ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة التأمين البحرية  
١٩٤٧ - ٢٨١ - دالوز ١٩٤٨ - ٦٩ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة  
٢٣١) - وانظر في مسألة قابلية القسط للتجزئة : بيكار وبيسون فقرة ٩٦ - كوران وكاينيان  
وهي لاورانفيير فقرة ١٢٦٠ - محمد علي خرفة ص ١٢٦ - ص ١٢٨ - محمد كامل مرسى فقرة  
٩٢ - عبد المنعم البراوي فقرة ١٤٥ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٦٤ - عبد الحمى حجازي  
فقرة ١٩٣ - فقرة ١٩٥ - سعد واصف في التلخيص من المستوفى ص ٢٢١ - ص ٢٢٩ .

الخطر من جزء من فترة التأمين السارية ، ما لم يتفق على غير ذلك . وهذا  
البداً مقرر صراحة في القانونين السويسري والألماني ، وأيده الفقه والقضاء  
ردحا من الزمن . فالؤمن يبنى حسابه على أساس القسط السنوي لمواجهة  
التعويضات التي تستحق خلال السنة ، وأن القسط يفقد ذاتيته بمجرد  
اندماجه في حساب الرصيد المشترك ، ولذلك يترتب على تجزئة القسط  
اختلال حساب المؤمن . كما أن المؤمن يتعرض من يده العام لتحمل عبء  
الخطر كاملاً ، فيكون من حقه في مقابل ذلك أن يستولى على قسط السنة  
كلها .<sup>(١)</sup> ومهما يكن من أمر ، فإن الأخذ بمبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة  
لا يمنع من التسليم بأمرين : (١) جواز الاتفاق على قابلية القسط للتجزئة ،  
وقد صرح مشروع الحكومة نفسه بذلك . (٢) جعل القسط قابلاً للتجزئة  
إذا نص القانون على ذلك ، وقد رأينا فعلاً مشروع الحكومة نفسه ينص على  
جعل القسط قابلاً للتجزئة إذا أدلى المؤمن له حسن النية ببيانات غير صحيحة  
وأبطل العقد بسبب ذلك ، فنصت المادة ٢٧ / ٣ من هذا المشروع على  
ما يأتي : « ويترتب على إبطال العقد في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل  
التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطراً ما »<sup>(٢)</sup> .

**٢٢٧ — ملحق الرفع :** الأصل أن يكون مكان دفع القسط هو موطن  
المدين به ، أي موطن المؤمن له . ولكن جرت العادة في المحيط التأميني  
أن يكون دفع أول قسط في موطن المؤمن ، ثم يكون دفع الأقساط التالية في  
موطن المؤمن له أو مركز إدارة أعماله إذا كان التأمين متعلقاً بهذه الأعمال<sup>(٣)</sup> .  
والموطن التأميني للمؤمن له هو الموطن الذي ذكره في وثيقة التأمين ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٢٢٩

(٢) وقد جرى القضاء المختلط على أن يكون الدفع في موطن المؤمن له ما لم يتفق على غير  
ذلك ، ومن ثم يجب إعداد المؤمن له في موطنه عند تخلفه عن الدفع ( استئناف مختلط ٢٠ أبريل  
سنة ١٩١١ م ٢٢ ص ٢٧٢ - ٢ يوفيه سنة ١٩٢١ م ٣٢ ص ٢٧٠ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢  
م ٤٦ ص ٣٦ - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ - ٨ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧  
ص ٢٢٢ ) ، ومن ثم أيضاً لا يكون مجرد تخلف عن الدفع دون إعداد في موطن المؤمن له كافياً  
لإسقاط الحق في التأمين ( استئناف مختلط ٣ يوفيه سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٢ ) . وإذا كان  
للمؤمن له قد أسطر المؤمن كتابة بصيغة قاطعة تخوفه من دفع الأقساط لعدم إمكانه الوفاء بها ، =

لو آخر موطن يعلن المؤمن له به المؤمن إذا غير الأول موطنه المذكور في وثيقة التأمين<sup>(١)</sup>. وقد كانت شركات التأمين قديماً تشترط أن يكون دفع الأقساط في موطنها ، فإذا لم يحصل المؤمن له القسط إليها في ميعاده وقف سريان عقد التأمين تلقائياً - وكان ذلك جائزاً من قبل - فيفاجأ المؤمن له إذا تحقق الخطر بأن يجد عقد التأمين موقوفاً وبأن حقه في التعويض قد سقط . ولضادى ذلك جعل الأصل أن يكون الدفع في موطن المؤمن له لا في موطن المؤمن ، وذلك تطبيقاً للقواعد العامة . ولكن قد يجد المؤمن له من مصلحته أن يتفق مع المؤمن على أن يكون الدفع في مكان آخر غير موطنه ، كأن يكون في موطن وكيله أو في موطن المؤمن نفسه أو في موطن مندوب التأمين . ولما كان المقروض أن هذا الشرط إنما هو في مصلحة المؤمن له ، فإنه لا يجوز أن يدرج ضمن الشروط العامة المطبوعة ، بل يجب إدراجه ضمن الشروط الخاصة المكتوبة بحروف ظاهرة بناء على طلب المؤمن اه<sup>(٢)</sup> .

---

= فلا محل لبحث فيما إذا كان يجب الدفع في موطن المؤمن له أو في موطن المؤمن (استثناء مخطط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٤٦٧ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٧ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٦ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٧ ص ١٤٧ - ١٤٨ ص ١٤٨) .

(١) بيكار ويسون فقرة ٩٩ - بلانويل وريبير ويسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٩٠ - وقد نصت المادة ١٤ من مشروع الحكومة ، في هذا المعنى ، على ما يأتي : « على المؤمن له أن يخبر المؤمن عن كل تغيير في موطنه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وإلا كان توجيه الإنذارات إليه في آخر موطن أخطر به المؤمن سليماً » . وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٣ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « ١ - إذا غير طالب التأمين موطنه ، أو نقل مركز صناعته في حالة التأمين على صناعة ، دون أن يخبر المؤمن ، جاز توجيه التبليغات إليه بكتاب موصى عليه في آخر موطن أو مركز صناعى معلوم للمؤمن . ٢ - ويكون التبليغات التى تم على هذا الوجه أثرها من الوقت الذى كان يمكن أن تصل فيه إلى طالب التأمين لو لم يكن قد غير موطنه أو مركز صناعته » . وقد أقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدى وأقره مجلس النواب ، ولكن لجنة الشيوخ حلفته لتتطرق « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال: التصديرة ٥ ص ٣٣٦ - ص ٣٣٧ في الخامس) .

(٢) بيكار ويسون فقرة ٩٩ ص ١٦٨ - وقد جرت العادة أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أن يكون الدفع في موطنه هو لا في موطن المؤمن له . مثل ذلك ينه ٨ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة مصر للتأمين وهو يقتضى بأن تكون « أقساط التأمين واجبة للحداد في مركز الشركة بالناشئة أو في مكاتب توكيلاتها » ، وينه ٢ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة -



## ويكون الدفع استثناء في موطن المؤمن في الأحوال الثلاث الآتية ، وذلك

« المتحدة وهو يقضى بأن » تدفع الأقساط مقدماً في مكاتب الشركة . ويذهب الفقه في مصر إلى أن هذا الشرط صحيح ، ولو كان في مصلحة المؤمن وكان ملزماً في الشروط العامة المطبوعة ( محمد علي عرفة ص ١٢٢ - محمد كامل مرسي فقرة ٩٤ - محمود جمال الدين زكي ص ٦٧ وص ١٤٨ - ص ١٤٩ وص ١٤٩ هامش ١ ) .

وقد استقر القضاء في مصر وفي فرنسا على أنه إذا اشترط المؤمن دفع القسط في موطنه ، فإن هذا الشرط يلغى ما قد يتعده من السعي إلى طلب القسط في موطن المؤمن له ( استئناف غخط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ - ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٩٤ - ٣ يولية سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٢ - الإسكندرية المخططة ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت ٢٥ رقم ٣٥٣ ص ٣٠٣ - نفس فرنسي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٩١ - ١٥ يوليا سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ١٨١ - ٤ يوليه سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ١٢١ - بورديو ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ سيريه ١٩٣٠ - ٢ - ١٠٤ ) . وحتى يتفادى المؤمن هذا القضاء المستقر ، يضيف عادة إلى اشتراط الدفع في موطنه ما يأتي : « وذلك دون أن يكون المؤمن له أن يحتج على الشركة بأنها قد تطالبه في موطنه بالقسط عن طريق مندوبيها » . وقد قضى في فرنسا قبل قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ بصفة الشرط مبدلاً على هذا النحو ، فلا تكون مطالبة مندوب الشركة المؤمن له في موطنه بالقسط ذات أثر في أن يكون التسط محمولا لا مطلوباً طبقاً للاتفاق ( نفس فرنسي ٤ نوفمبر سنة ١٨٩١ دالوز ٩٢ - ١ - ٣١٣ - ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ دالوز ١٩٢٤ - ١ - ١٧٢ ) . ويذهب بعض الفقهاء إلى هذا الشرط لا يزال صحيحاً حتى بعد قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ( سميان فقرة ٩٨ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٣٩ ) . أما في القانون المصري ، فيصح أن يعتبر هذا الشرط مبدلاً على النحو الذي قدمناه نرسلاً تصديقاً فيكون باطلاً ( محمد علي عرفة ص ١٣٤ - عبد الحى حجازي فقرة ١٩٩ ص ١٩٣ ) . وقد أكدت الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من مشروع الحكومة هذا الحكم ، فنصت كما سيبيح على ما يأتي : « ويقع باطلاً الشرط الذي يقضى بأداء الأقساط في مركز إدارة المؤمن إذا ثبت احتياد المؤمن بتحميل الأقساط في موطن المؤمن له » .

أما إذا لم يوجد اتفاق خاص ، فدفع القسط يجب أن يكون كما قدمنا في موطن المؤمن له ، ولا يدل من ذلك أن يتعده المؤمن له الدفع في موطن المؤمن . وقد قضت محكمة الاستئناف المخططة في هذا المعنى بأنه إذا لم يوجد اتفاق خاص على أن يكون الدفع في موطن المؤمن ، وقام المؤمن له بالرغم من ذلك بالدفع في موطن المؤمن عدة مرات ، فإن ذلك لا يفسر بأنه التزام بدفع الأقساط المستبقة في موطن المؤمن ( استئناف غخط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٤٦ ص ٣٦ - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ ) - انظر عكس ذلك وأن القسط يصبح محمولا لا مطلوباً بموجب هذه المادة الاتفاقية عبد الحى حجازي فقرة ١٩٩ ص ١٩٣ : ويرى مع ذلك أنه إذا اشترط المؤمن له في وثيقة التأمين أن يدفع القسط في موطنه وفقاً لقواعد العامة ، ثم يجري على السعي بالقسط في موطن المؤمن ، فإن هذه المادة لا تنسخ الشرط الصريح ويبقى القسط مطلوباً لا محمولا ( عبد الحى حجازي فقرة ١٩٩ ص ١٩٣ ) .

إلى جانب حالة الاتفاق على ذلك وإدراج الشرط ضمن الشروط الخاصة المكتوبة على النحو الذى قدمناه : (١) حالة القسط الأول ، فقد جرت العادة كما قلنا أن يدفع هذا القسط فى موطن المؤمن . والسبب فى ذلك أن العرف التأمينى قد جرى بأن يحمل تمام عقد التأمين أو بدء سريانه من يوم دفع القسط الأول ، ومعنى ذلك أن المؤمن له هو الذى يسعى إلى المؤمن فيدفع له القسط الأول فى موطنه ، ومن ثم يكون هذا القسط محمولاً (portable) لا مطلوباً (quérable)<sup>(١)</sup> . (٢) حالة ما إذا تأخر المؤمن له فى دفع القسط بعد أن سعى إليه المؤمن فى طلبه ، وعند ذلك يعثر المؤمن المؤمن له ، ومن وقت الإعذار يصبح القسط محمولاً لا مطلوباً ، أى أنه يصبح واجب الدفع فى موطن المؤمن لا فى موطن المؤمن له ، وسيجىء تفصيل ذلك<sup>(٢)</sup> . (٣) وهناك حالة ثالثة لوحظ فيها منع إرهاب المؤمن ، إذ أن هذا إنما يسعى إلى المؤمن له فى طلب القسط عن طريق وكلائه ومتلبيه المقيمين فى البلد الذى يكون فيه موطن المؤمن له . لذلك يكون دفع القسط فى موطن المؤمن لا فى موطن المؤمن له ، إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن له موطن فى البلد الذى يكون فيه للمؤمن وكلاء .

وقد قن مشروع الحكومة الأحكام التى قدمناها ، وهى أحكام تنفق كما قلنا مع القواعد العامة ومع العرف التأمينى ، فى المادة ١٨ من المشروع وتنص على ما يأتى : « تؤدى أقساط التأمين ، فيما عدا القسط الأول ، فى موطن المؤمن له ، ما لم يتفق على غير ذلك . ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الأداء فى مركز إدارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن له موطن فى البلد الذى يكون فيه للمؤمن وكلاء . ويقع باطلا الشرط الذى يقضى بأداء الأقساط فى مركز إدارة المؤمن إذا ثبت اعتياد المؤمن تحصيل الأقساط فى موطن المؤمن له »<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ وفقرة ٥٩١ .

(٢) انظر مايل فقرة ٦٤١ .

(٣) نقل هذا النص عن المادة ١٠٧٢ من المشروع التمهيدى ، وكان نص المشروع التمهيدى يجرى على الوجه الآتى : ١ - على المؤمن عليه أن يدفع مقابل التأمين فى مركز عمل المؤمن ، فإذا اتفق على دفع المقابل أقساطاً متتابعة كان أولها واجب الدفع فى المركز المذكور . ٢ - وتدفع -

## ٦٣٨ - طريقة الرفع وإثباته : يدفع المؤمن له القسط عادة نقوداً<sup>(١)</sup> ، يسلمها يداً بيد إلى المؤمن نفسه أو إلى من فوضه هذا في قبض القسط ،

= الأقساط الأخرى في موطن المؤمن عليه ، ما لم يتفق على غير ذلك . فإذا كان عقد التأمين وارداً على عمل من الأعمال ، وجب الدفع في مركز إدارة العمل . ٣ - ومع ذلك تكون الأقساط واجبة للدفع في مركز إدارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، إذا لم يكن أو لم يدفع المؤمن عليه موطن في البلد أو الإقليم الذي يكون فيه المؤمن وكلاء . . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في صدد هذا النص ما يأتي : « الفقرتان الأولى والثانية تطابقان في أساسها الفقرة الأولى من المادة ١٦ في قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي التي تقرر أنه : تدفع أقساط التأمين ، فيها هذا القسط الأول ، في موطن المؤمن عليه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك . أما الفقرة الخاصة بعقد التأمين الواردة على عمل من الأعمال ، فقد نقلها المشروع عن المادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ - والقانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ (م ٢٢) يخالف القانون الفرنسي في ذلك ، إذ يوجب دفع الأقساط في مركز عمل المؤمن ، مع استثناء بعض الحالات حيث يجب الوفاء بالأقساط في موطن المؤمن عليه . وقد حاول المشروع في هذه المادة أن يوضح بين وجهتي النظر ، فأورد في الفقرتين الأولى والثالثة المبدأ الذي جرى عليه العمل ، والذي أخذ به قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي ، ثم ذكر في الفقرة الثالثة استثناء يستعجه به تطبيق هذا المبدأ في الحالات التي يكون فيها مرهقاً المؤمن . . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، وكذلك مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حفظت لتصفه « جزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٤٩ - من ٣٤٧ في المباحث ) . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في صدد المادة ١٨ من هذا المشروع ما يأتي : « وحددت المادة ١٨ مكان أداء أقساط التأمين ، فنصت على أن يكون ذلك في موطن المؤمن له ، فيما عدا القسط الأول الذي يدفع المؤمن في مركز إدارته ، ما لم يتفق على غير ذلك . على أن المشروع قد استثنى من ذلك حالة وجود موطن المؤمن له في بلد لا يكون المؤمن فيه وكلاء ، الأمر الذي يكون تحصيل القسط فيه مرهقاً للمؤمن ، فنص على أن يكون أداء الأقساط في هذه الحالة بمركز إدارة المؤمن . ونظراً إلى ما جرت عليه هيئات التأمين من تضمين وثائقها نصوراً توجب على المؤمن له أداء الأقساط في مركز إدارتها بالرغم من احتياجها تحصيل هذه الأقساط في موطن المؤمن له ، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على حكم يظل هذا الشرط ويلقى به مسئولية تحصيل القسط على المؤمن » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٩٧٥ من تقنين الموجبات والنفود البتاني على أن « تدفع الأقساط في محل إقامة المقسمون ، ماعدا القسط الأول » .

( ١ ) وقد قضت محكمة بروكسل التجارية بأنه إذا تفرق عقد تأسيس عمل الحياة على أن تدفع الأقساط في مركز الشركة ، وعلى أن تدفع قيمة التأمين عند استحقاقه في مركز الشركة أيضاً ، كان المفهوم في نية المصنفين أن يكون الدفع بصفة البلد الموجود فيه مركز الشركة ( ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ الخامسة رقم ٥٤٩ ص ٧٠٤ ) .

ويتسلم مخالصة بالدفع يثبت بها أنه دفع القسط المستحق : ويجوز إثبات الدفع بجميع طرق الإثبات ، ومنها البينة والقرائن ، إذا كان مقدار القسط لا يزيد على عشرة جنيهات طبقاً للقواعد العامة . وإذا كان المؤمن تاجراً ، كما هو الأمر بالنسبة إلى جميع شركات التأمين ، جاز الإثبات بجميع الطرق حتى إذا زاد مقدار القسط على عشرة جنيهات طبقاً لقواعد الإثبات في المسائل التجارية .

ولا يجوز أن يكون الدفع بكبيالة ، إلا إذا قبل المؤمن ذلك . ويجوز أن يكون بحالة بريديّة ، ولا يتم الدفع ولا يكون ميراثاً للذمة إلا إذا قبض المؤمن فعلاً من إدارة البريد قيمة الحوالة ، إذ تحت إدارة البريد في هذه الحالة وكيلة عن المؤمن له لاعن المؤمن<sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكون الدفع بتحويل على الحساب الجاري للمؤمن في أحد المصارف أو بشيك لمصلحة المؤمن ، ولا يتم الدفع ولا يكون ميراثاً للذمة إلا إذا تم التحويل فعلاً أو إلا إذا قبض المؤمن قيمة الشيك<sup>(٢)</sup> .

ويجوز أن يتم الدفع بطريقة المقاصة . ويقع ذلك إذا تحقق الخطر قبل أن يدفع المؤمن له القسط المستحق ، فيجوز عندئذ للمؤمن أن ينضم قيمة القسط من مبلغ التأمين الذي يجب دفعه للمؤمن له نتيجة لتحقق الخطر . ويكون ذلك عن طريق المقاصة القانونية ، إذا كان مبلغ التأمين قد تحدد وأصبح غير قابل للنزاع . فإذا كان مبلغ التأمين لم يتحدد ولا يزال محل نزاع ، جاز للمؤمن أن يلجأ إلى المقاصة القضائية ، وجاز له أيضاً أن يجس تحت يده

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ .

(٢) (٢) باريس ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ J.C.P. ١٩٤٨ - ٧ - ٤١٦٥ - بيكار وبيسون ١ فقرة ١٨٨ ص ٣٨٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ - وقارن محمد علي عرفة ص ١٣٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٩ ص ١١٤ - محمود خال الدين زكي فقرة ٦٨ - ومع ذلك إذا كان الدفع يتوقف عليه بدء مريان التأمين أو إعادة سرياته بعد وقفه ، فإنه يعتبر قد تم - مطلقاً على شرط القبض الفعلي - بمجرد تسلم المؤمن الشيك . فبدأ سريان التأمين أو يعود إلى السريان من وقت تسلم الشيك ، وذلك تحت شرط فاسخ هو أن يقبض المؤمن فعلاً قيمة الشيك . انظر في هذه المسألة : بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٧٠ - پلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٩٩٠ هامش ٢ - أنسيلو بيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٢٣ - فقرة ٢٢٤ - بيسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٠ - روان ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٤١ - ديجون ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٣٦ .

مبلغ التأمين ليستوفى منه القسط المستحق وفقاً للقواعد المقررة في الدفع بعدم التنفيذ<sup>(١)</sup>. وله أن يحتج بهذا في مواجهة المستفيد من التأمين أو في مواجهة الدائنين الذين يكون لهم حق امتياز أو حتى رهن انتقل إلى مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup>، وفي مواجهة جماعة الدائنين في تفليسة المؤمن له<sup>(٣)</sup>.

## § ٢ - الجزاء على الإخلال بالتزام دفع القسط

٦٣٩ - نطيس القواعد العامة: لو طبقنا القواعد العامة، لوجب القول

بأنه إذا امتنع المؤمن له عن دفع القسط أو تأخر في دفعه، كان للمؤمن، بعد إعذار المؤمن له<sup>(٤)</sup>، أن يطلب قضاء إما للتنفيذ العيني وإما لأقسط. وهو لا يتدخل من التزامه بضمان الخطر المؤمن منه إلا إذا حصل على حكم بفسخ العقد، ومن الوقت الذي صدر فيه الحكم لأن التأمين عقد زمني لا يكون لفسخه أثر رجعي<sup>(٥)</sup>. ولا يستطيع المؤمن وقف التزامه بضمان الخطر، وكل ما يستطيع في هذا السبيل هو أنه إذا تحقق الخطر ووجب عليه التعويض، جاز له أن يحبس

(١) ديجون أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٣٠٧ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٤١ - ليون الابتدائية التجارية ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ - ٢٨ - بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ١٦٩ - محمد علي عرفة ص ١٤٤ - ص ١٣٥ - محمد كامل مرسي فقرة ٩٩ - عبد المنعم البدراوي فقرة ١٤٨ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٦٨ ص ١٥١.

(٢) نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٠ - باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧ - ٢ - ١١٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ١٦٩.

(٣) نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٠ - بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩.

(٤) ويكون الإعذار بالإنذار على يد محضر أو بما يقوم مقام الإنذار، ولا يكفي كتاب موصى عليه (استئناف مخطوط ٢ يولييه سنة ١٩٢١ م ٣٣ ص ٣٧٠ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٢٣ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٥٧ - ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٩٤ - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢).

(٥) ولما كان أثر الحكم يرتد إلى يوم رفع الدعوى، فمن هذا اليوم لا يكون المؤمن ملتزماً بضمان الخطر المؤمن منه إذا تحقق ابتداء من هذا التاريخ (محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٢ ص ١٦١).

مبلغ التأمين حتى يستوفى القسط أو الأقساط المستحقة<sup>(١)</sup>، وله أن يخصمها من هذا المبلغ كما سبق القول. ولا شك في أن هذه الإجراءات، إذا كان المؤمن له يستطيع أن يستغل طولها وتعقيداتها، لاتلائم إطلاقاً مصلحة المؤمن، ولا تنفق في الوقت ذاته مع التبسيط الواجب مراعاته في تسير عجلة التأمين. من أجل ذلك كانت شركات التأمين تلجأ إلى وضع شروط في وثائق التأمين من شأنها أن تقلب الوضع، فتفسر الإجراءات تيسيراً شديداً بحيث يصبح المؤمن له تحت رحمة المؤمن. من ذلك أن تشترط إعفائها من الإعذار<sup>(٢)</sup>، والآن تتخذ بأي ميعاد، فإذا تأخر المؤمن له في دفع القسط - وكانت تشترط أيضاً أن يكون الدفع في موطنها - وقف عقد التأمين ووقف بوقعه التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه<sup>(٣)</sup>. فيفاجأ المؤمن له، قبل أن يبينه عليه بدفع القسط المتأخر، وقد تحقق الخطر، بأن التزام المؤمن موقوف لأنه لم يدفع القسط في الميعاد، فيضيق عليه حقه في التأمين<sup>(٤)</sup>.

٦٤٠ - نص في مشروع الحكومة بقرء العرف التأميني: وقد جرى العرف التأميني، وهو عرف يتمثل في نصوص التشريعات الأجنبية في التأمين

(١) قانون عبد المنعم البدر لى ققرة ١٥٠ ص ٢٠٩ - عبد الحى حجازى ققرة ١٥٠ ص ١٩٥.

(٢) فإن لم تشترط الإعفاء من الإعذار، وجب الإعذار على يد محضر ولا يكتفى كتاب حوصى عليه كما سبق القول (انظر آنفاً نفس الققرة في الهامش). ولكن إذا تم الإعذار وأصلحت مهلة بعده، فلا حاجة بعد ذلك لإعذار آخر (استئناف مخطط ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٥٧ - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧ ص ١٨).

(٣) ويرى بعض الفقهاء أنه لا يجوز المؤمن أن ينص في وثيقة التأمين على وقف التزامه بضمان الخطر المؤمن منه مع بقاء المؤمن له ملتزماً بدفع الأقساط من مدة الوقف، إذ يكون الالتزام بدفع الأقساط دون سبب، ويعتبر الشرط تصفياً، ومن ثم يقع باطلاً (محمود جمال الدين زكى ققرة ٧٢ ص ١٦٠ - ١٦١) «ولكن يصح لرد على هذا الرأي بأن الشرط يمكن اعتباره شرطاً جزائياً صحيحاً، ويكون بمثابة تعويض من إخلال المؤمن له بالتزامه بدفع أقساط التأمين».

(٤) استئناف مخطط ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٧٥ - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٢٣ - الإسمكتوية المخططة ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت ٢٥ رقم ٣٥٣ - ٣٠١ - قفس فرنسي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ دالورز ١٩٢٦ - ١ - ١٢٨ - بيكار وبيسون المحلول ١ ققرة ١٩٠ - محمد على عرقه ص ١٣٨ - عبد المنعم البدر لى ققرة ١٤٩ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ - محمود جمال الدين زكى ققرة ٧٠ - وقارن استئناف مخطط ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢.

وبخاصة في قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ١٦) ، بالتوسط بين التشديد في الإجراءات إلى حد إرهاق المؤمن والتبسيط فيها إلى حد جعل المؤمن له تحت رحمة المفاجآت . فأوجب إعذار المؤمن له بكتاب موصى عليه ، ولا يجوز للمؤمن أن يشترط إعفاءه من هذا الإعذار . وقرر مواعيد محددة يقف بعد انقضائها سريان عقد التأمين ، ثم مواعيد أخرى يجوز بعدها أن يطلب المؤمن الفسخ بإجراءات مبسطة أو التنفيذ العيني . وحرّم على المؤمن أن يشترط إعفاءه من هذه المواعيد أو تقصيرها ، وإن جاز للمؤمن له أن يشترط إبطالها . وبذلك قام التوازن بين مصلحة المؤمن ومصلحة المؤمن له ، في نظام يكفل لكل منهما ضماناً كافياً لحقوقه .

وقد نقل مشروع الحكومة هذا العرف التأميني عن المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، فنصت المادة ١٩ من هذا المشروع على ما يأتي :

« فبإعذار المؤمن له على الحياة المنصوص عليها في المادة ٥٧ ، فإن عدم أداء أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه يبيح للمؤمن أن يعلن المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، يرسله إليه في آخر موطن معلوم ، ويبين فيه أنه مرسل للإعذار ويذكره بتاريخ استحقاق القسط وبالتالي التي تترتب عليه طبقاً لهذه المادة » .

« ويترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الأداء في مركز إدارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط » .

« فإذا لم يتم المؤمن بأداء القسط رغم إعذاره ، فإن عقد التأمين يقف سريانه بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعذار » .

« ويجب تجديد الإعذار عند استحقاق كل قسط حتى يستمر الوقف » . ويجوز للمؤمن بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ الوقف إما أن يطلب تنفيذ العقد قضاء ، وإما أن يفسخه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله إلى المؤمن له » .

« فإذا لم يفسخ العقد . فإنه يعود إلى السريان بالنسبة إلى المستقبل من

ظهر اليوم الذي يلي أداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون مستحقاً من المصروفات .

« وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من اليوم التالي لتاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه . »

« ويقع باطلاً كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد ، أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار »<sup>(١)</sup> .

(١) ويقابل هذا النص المادة ١٠٧٤<sup>٢</sup> من المشروع التيمى ، وهي أيضاً منقولة عن المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ ، ويجرى نص المشروع التيمى على الوجه الآتى : ١ - إذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه ، جاز المؤمن أن يخطر طالب التأمين بكتاب موصى عليه يرسل إليه في آخر موطن معلوم ( أو يرسل إلى الشخص المكلف سداد الأقساط في موطنه ) ، مبنياً فيه أنه مرسل للإعذار ، ومذكراً بالنتائج التي تترتب عليه طبقاً لهذه المادة : ٢ - ويترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الدفع في مركز المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط . ٣ - فإذا لم يكن للإعذار نتيجة ، فإن عقد التأمين يوقف مرياته ، ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء عشرين يوماً من وقت إرسال الكتاب . ويجوز المؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوماً إما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء ، وإما أن يفسخه بكتاب موصى عليه يرسله إلى طالب التأمين . ٤ - فإذا لم يفسخ العقد ، فإنه يعود إلى السريان بالنسبة للمستقبل من ظهر اليوم التالى إلى دفع القسط المتأخر وما عسى أن يكون مستحقاً من المصروفات . ٥ - تسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه لمصلحة البرية وإثبات ذلك في سجلاتها . ٦ - ويقع باطلاً كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التيمى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة الشيوخ حذفت لفظه « بمجزيات وتقاضيل بحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٣٤٨ - ص ٣٥٠ من المجلد ) .

ويقابل النص المادة ٩٧٥ من بقتين الموجبات والضود البناني ، وتجرى على الوجه الآتى : « تدفع الأقساط في محل إقامة المضمون ما عدا القسط الأول - وسواء أكان القسط واجب الدفع في محل إقامة الضامن أم في محل إقامة المضمون ، فإن حكم عقد الضمان يقف بعد مرور عشرة أيام ابتداء من تاريخ إنذار المضمون تأخره عن دفع أحد الأقساط في ميعاده . ويتم الإنذار بإرسال كتاب مضمون باسم الشخص المضمون أو باسم الشخص الموكل بدفع الأقساط إلى محل إقامته الأخير المعروف للضامن ، ويجب أن يصرح في هذا الكتاب بأنه مرسل على سبيل الإنذار ، وأن يذكر فيه تاريخ استحقاق القسط ونص هذه المادة . ويعفى الضامن بعد مرور عشرين يوماً من تاريخ انقضاء المهلة المدة في الفقرة السابقة أن يفسخ العقد أو أن يطالب بتنفيذه لدى انقضاء . أما الفسخ فيمكن أن يتم بصريح من الضامن في كتاب مضمون يرسله إلى الشخص المضمون . أما في العقود التي تنص على عدم سقوط الحق عند تأخر المضمون عن دفع القسط المستحق فينبى الضامن من إرسال -



ونحن نشرح هذا النص على اعتبار أن مشروع الحكومة قد أصبح قانوناً ،  
أو في القليل على أنه يمثل العرف التأميني المستقر كما يتضح من الشروط التي  
تدرج عادة في وثائق التأمين .

وبؤخذ منه أنه إذا تأخر المؤمن له في دفع القسط المستحق<sup>(١)</sup> ، أو في دفع  
حاشيته من أجزائه ، فهناك مراحل ثلاث : (١) الإعذار . (٢) وقف  
سريان التأمين (suspension) (٣) . المسخ أو التنفيذ العملي<sup>(٤)</sup> .

٦٤١ - **الإعذار** : يجب أن يبدأ المؤمن بالإعذار المؤمن له . وهذا  
إجراء ضروري<sup>(٥)</sup> ، ويقع باطلاً كل اتفاق يفي المؤمن من أن يقوم  
بهذا الإعذار كما تقول الفقرة الأخيرة من النص سالف الذكر ( م ١٩ من  
مشروع الحكومة ) . ذلك أن الإعذار ضمان أساسي للمؤمن له كما قدمنا ،  
فهو ينهيه إلى وجوب الدفع ويوجه نظره إلى ما يترتب على عدم الدفع من

الإنذار ، ويستوفى القسط المستحق عفواً من الاحتياطي ، ويرسل إلى المضمون كتاباً مضموناً  
بذلك . إن عقد الضمان الذي لم يفسخ يعود إلى إنتاج مفاعيله للمستقبل ، في ساعة الظهر من اليوم  
الذي إلى دفع القسط المتأخر إلى الضامن وأداء المصاريف عنه الانقضاء . إن المهل الممنوع في هذه  
المادة لا يدخل فيها يوم إرسال الكتاب المضمون ، ، وإذا كان اليوم الأخير من إحدى هذه  
المهل يوم عطلة تعدد المهلة إلى اليوم التالي . ولا تطال تلك المهل بسبب المسافة ، على أنه إذا كان  
الإنذار موجهاً إلى عمل خارج عن الأراضي اللبنانية فلا تسرى مهلة العشرة الأيام المنصوص عليها  
في الفقرة الثانية من هذه المادة إلا من يوم تقديم الكتاب المضمون الممنوع في دفاتر إدارة البريد .  
وكل مند يتضمن تقصير المهل الممنوع بمقتضى الأحكام السابقة أو إعفاء الضامن من الإنذار يكون  
باطلاً .

( ويتفق نص التفتين اللبناني مع المادة ١٦ من قانون ١٤ يولييه سنة ١٩٣٠ الفرنسي ،  
إلا في أنه عدل في المواعيد فجعلها عشرة أيام بدلاً من عشرين لوقت سريان التأمين ، وعشرين يوماً  
بدلاً من عشرة لفسخ أو التنفيذ العملي ، وإلا في أنه نص على الحكم فيما إذا كان عقد التأمين يشترط  
عدم الفسخ إذا تأخر المؤمن له في دفع القسط ) .

( ١ ) وقد ينص في وثيقة التأمين على منح مهلة المؤمن له لدفع الأقساط التالية لفسخ الأول  
( محمد كامل مرسى فقرة ٩١ ص ١٠٦ ) ، وعندئذ لا يكون الإعذار إلا بعد انقضاء هذه المهلة  
( عبد الحمى حجازي فقرة ١٩٨ ) .

( ٢ ) وقد احتفظ مشروع الحكومة بأحكام خاصة يتفرّد بها عقد التأمين على الحياة في هذا  
الصد ، وهي الواردة في المادة ٥٧ من هذا المشروع ، وسيأتي بيانها فيما يلي ( انظر فقرة ٧٢٢ ) .

( ٣ ) استئناف مخطوط ٢١ يوفيه سنة ١٩٢١ م ٣٣ ص ٣٧ - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧  
ص ١٨ - نقض فرنسي ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المهلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٩٥٣ .

جزاء ، فلا يفاجأ بأن يجد عقد التأمين موقوفاً ثم مفسوخاً بعد ذلك .  
ولما كان الغالب كما رأينا أن يكون الدفع في موطن المؤمن له ، فعلى المؤمن  
أن يثبت أنه سعى إلى المؤمن له في موطنه يطالبه بالوفاء دون جملوى<sup>(١)</sup> ،  
فلجأ إلى إعداره . أما إذا كان الدفع في موطن المؤمن ، فإن المؤمن ليس  
في حاجة إلى هذا الإثبات ، إذ أن مجرد عدم قبضه القسط دليل على أن  
المؤمن له لم يسع إليه في موطنه ليدفعه له<sup>(٢)</sup> .

ويتم الإعذار بكتاب موسى عليه يعلم وصول<sup>(٣)</sup> ، فلا يشترط إذن  
خلافاً للقواعد العامة أن يكون بإنذار على يد محضر أو بما يقوم مقام هذا  
الإنذار . وإذا لجأ المؤمن إلى أن ينذر المؤمن له على يد محضر ، فهذا إجراء  
لا ضرورة له ولا يرجع بمصروفاته على المؤمن له<sup>(٤)</sup> . ويرسل الكتاب إلى  
المؤمن له أو إلى من ينوب عنه اتفاقاً (كالوكيل) أو قانوناً (كالولي أو الوصي  
أو القيم) في سداد القسط ، في آخر موطن له معلوم للمؤمن . فيعتد إذن  
بالموطن المذكور في وثيقة التأمين ، وعلى المؤمن له أو نائبه أن يحضر المؤمن  
بأى تغيير في هذا الموطن ، فآخر موطن أخطر به المؤمن هو الذي يعتد  
به<sup>(٥)</sup> . ويعتبر الإعذار قد تم في الوقت الذي يرسل فيه المؤمن الكتاب الموصى  
عليه - ويثبت ذلك بالرجوع إلى سجلات مصلحة البريد - لا في الوقت الذي  
وصل فيه الكتاب إلى المؤمن له . ويترتب على ذلك أنه لا يمنع من تمام  
الإعذار ألا يرد إلى المؤمن علم الوصول المذكوراً فيه أن المؤمن له قد تسلّم

(١) نائى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٢٦٤ - باريس  
٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٥١ - السين ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ المرجع السابق  
١٩٣٨ - ١٤١ - بيكار وبيسون بقرة ١٠٣ ص ١٧٣ - بلانويل وريبير وبيسون ١١  
فقره ١٣١٠ ص ٦٩٢ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. بقرة ٢٤١ .

(٢) بيكار وبيسون بقرة ١٠٣ ص ١٧٣ .

(٣) استئناف مخطط ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٦٨ .

(٤) بيكار وبيسون بقرة ٢٠٤ ص ١٧٣ .

(٥) وهذه هي القاعدة في جميع التبليغات التي توجه إلى المؤمن له . وقد رأينا المادة ١٤  
من مشروع الحكومة ، تنص على أنه « على المؤمن له ، أن يحضر المؤمن عن كل تغيير في موطنه  
بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ، وإلا كان توجيه الإخطارات إليه في آخر موطنه  
أخطر به المؤمن سليماً » ( انظر أيضاً بقرة ٦٣٧ في أولها في الخامس ) .

الكتاب ، فإذا ردت مصلحة البريد الكتاب إلى المؤمن لرفض المؤمن له تسلمه أو لتغيبه عن موطنه أو لتركه هذا الوطن دون أن يخطر المؤمن بالوطن الجديد ، فإن الإعذار يعتبر قد تم بالرغم من ذلك . ويسرى ميعاد الثلاثين يوماً ومن بعده ميعاد العشرة الأيام اللذان سيحى ذكرهما من اليوم التالى لتاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه ، لا من وقت وصول هذا الكتاب للمؤمن له .

ويجب أن يتضمن الكتاب الموصى عليه بيانات معينة . فيجب أولاً أن يذكر فيه مقدار القسط المستحق وتاريخ استحقاقه ، حتى يتبين للمؤمن له ماذا يطلب منه دفعه ، وهذا بيان بديسى ، بل هو الغرض الأساسى من إرسال الكتاب . ويجب ثانياً أن يذكر أن المقصود بهذا الكتاب أن يكون إعلانياً للمؤمن له بالدفع ، حتى يتبين هذا الأخير أن هذا الكتاب ليس مجرد مطالبة بسيطة بالقسط ، بل هو إعذار ترتب عليه نتائجه . ويجب أخيراً أن يذكر فى الكتاب ما هى هذه النتائج التى ترتب على الإعذار<sup>(١)</sup> ، وأهمها وقف سريان عقد التأمين بعد انقضاء ثلاثين يوماً وجواز فسخه بانقضاء عشرة أيام بعد ذلك إذا بقي المؤمن له متخلفاً عن الدفع ، حتى يتبين هذا الأخير خطورة النتائج التى ترتب على هذا التخلف .

ويرتب على إعذار المؤمن له على هذا الوجه النتائج الآتية : ( ١ ) أن

( ١ ) أما المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ فتشترط أن يذكر فى الكتاب الموصى عليه نص المادة ذاتها ، حتى يكون نص القانون مثلاً أمام عين المؤمن له . ولكن المادة ١٩ من مشروع الحكومة تكفى بذكر مضمون النص فيما يتعلق بالنتائج التى ترتب على عدم الدفع ، ولا تشترط ذكر النص بالذات .

وعلى المؤمن أن يثبت أن الكتاب الموصى عليه قد تضمن هذه البيانات اللازمة . ولا يمكن لإثبات ذلك إبراز إيصال البريد الذى يثبت إرسال الكتاب ، بل ولا إيصال علم الوصول مؤشراً عليه بنسب الكتاب ( انظر فى هذا المعنى : قاض فرنسى ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ مجلة الحامية للمؤمنين للبرى ١٩٣٩ - ٤٧٥ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المراجع السابق ١٩٤١ - ٣٠ ) . ومن أجل ذلك تصد شركات التأمين إلى إعداد هذه الإنذارات مطبوعة فى سجل يفصله عن الإنذار المطبوع ، ويوضع عليه رقمه ، ويرسل مطوياً دون غلاف ككتاب موصى عليه ، « عقب » الإنذار ( souche ) يكون دليلاً على صحته ( بيكار وبيسون ققرة ١٠٤ ص ١٧٥ - بلافول وروبير وبيسون ١١ ققرة ١٣١٠ ص ١٩٢ ) .

يصبح القسط واجب الدفع في موطن المؤمن ، حتى لو كان في الأصل واجب الدفع في موطن المؤمن له<sup>(١)</sup> . ( ٢ ) أن تقطع المدة التي تسقطها دعوى المطالبة بالقسط ، وذلك خلافاً للقواعد العامة إذ تقضى هذه القواعد بأن قطع مدة التقادم لا يكون إلا بالمطالبة القضائية أو بما يقوم مقامها . ( ٣ ) أن يسرى ميعاد الثلاثين يوماً لوقف سريان التقادم ، وميعاد العشرة الأيام للفسخ أو للتنفيذ العملي ، على النحو الذي سنفصله فيما يلي ، من اليوم التالي لتاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه كما سبق القول<sup>(٤)</sup> .

٦٤٢ — وقف سريانه التأمين (suspension) (\*) : ومن اليوم التالي لتاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه يبدأ سريان الميعاد الذي بانقضائه يوقف سريان التأمين ، وهذا الميعاد مقداره ثلاثون يوماً . فلا يحسب إذن يوم إرسال الكتاب ذاته ، بل يبدأ السريان من اليوم التالي في ساعة الصفر ( وليس عند الظهر )<sup>(١)</sup> . فإذا أرسل المؤمن الكتاب الموصى عليه في يوم ٢٣ من شهر فبراير مثلاً ، في أية ساعة من ساعات هذا اليوم ، فإن ميعاد الثلاثين يوماً يبدأ سريانه في ساعة الصفر من اليوم التالي ، أي عقب الساعة الثانية عشر ليلاً مباشرة ، وينقضي الميعاد في الساعة الثانية عشر ليلاً من يوم ٢٥ مارس إذا كان عدة أيام شهر فبراير ثمانية وعشرين يوماً ، فإن كانت عدة أيامه تسعة وعشرين يوماً انقضى الميعاد في الساعة الثانية عشرة ليلاً من يوم ٢٤ مارس<sup>(٢)</sup> . وفي خلال هذه المدة يبقى عقد التأمين سارياً غير موقوف ، فيبقى

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٦٣٧ .

( ٢ ) أما سريان القوائد القانونية فلا يكون إلا بالمطالبة القضائية بها ، وفقاً لقواعد المقررة في القانون المصري ( قارن محمد كامل حرسى فقرة ١٠٨ ص ١٢١ ) ، وهذا بخلاف القانون الفرنسي فيه تسري القوائد القانونية من وقت الإضرار ، ومن ثم تسري القوائد القانونية في هذا القانون من وقت إضرار المؤمن له ( انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٠٥ ) .

( ٣ ) انظر في هذه المسألة بيسون : دراسات كاييتان ص ٤٣ - Thill رسالة من باريس سنة ١٩٣٨ - وانظر في وقف سريان التأمين بالنسبة إلى التأمين الإجباري من حوادث العمل ومن حوادث السيارات : سعد وأصف في التأمين من المسؤولية ص ٣٥٠ - ص ٣٥١ .

( ٤ ) باريس ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٤٨ .

( ٥ ) فإذا كان اليوم الأخير يوم عيد ، امتد الميعاد إلى أول يوم عمل يلي العيد ، حتى يتمكن المؤمن له إذا أراد الدفع في هذا اليوم أن يفعل . وتنقضي المادة ١٦ من قانون ١٣ يولي -

التزام المؤمن له بدفع مقابل التأمين عن هذه المدة قائماً ، وكذلك يبق قائماً التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه . فإذا تحقق هذا الخطر في خلال هذه المدة ، وجب على المؤمن دفع التأمين ، بعد أن يخضع منه جميع الأقساط المستحقة إلى يوم تحقق الخطر .

وبانقضاء ميعاد الثلاثين يوماً على الوجه المتقدم الذكر دون أن يدفع المؤمن له القسط المستحق<sup>(١)</sup> ، يوقف سريان عقد التأمين تلقائياً ، دون حاجة لأي إجراء آخر غير إرسال الكتاب الموصى عليه بانقضاء الميعاد على النحو الذي يسطنه<sup>(٢)</sup> . ومعنى وقف سريان عقد التأمين أن التزام المؤمن بضمان الخطر يوقف ، ويبقى موقوفاً إلى اليوم الذي يعاد فيه سريان هذا العقد على الوجه الذي سنفصله فيما

---

= سنة ١٩٣٠ الفرنسي بأنه إذا كان الكتاب الموصى عليه مرسل إلى المؤمن له في جهة خارج الأراضي الفرنسية في القارة الأوروبية ، فإن ميعاد العشرين يوماً ( في فرنسا ميعاد وقف السريان بحسب المادة ١٦ سالف الذكر هو عشرون يوماً لا ثلاثون ) لا يسرى إلا من وقت تقديم الكتاب الموصى عليه إلى المؤمن له في موطنه خارج فرنسا ، ويثبت ذلك من سجلات مصلحة البريد . والحكمة في ذلك ظاهرة ، فقد تكون المسافة طويلة تستغرق من الميعاد جزءاً كبيراً ، بل قد تستغرق كله ، ومن ثم لا يبدأ سريان الميعاد إلا من وقت وصول الكتاب إلى المؤمن له ولو لم يتسلمه بالفعل ( انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٠٨ - بلانويك وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤ ) .  
ويمكن متابعة نفس الحكم في مصر .

( ١ ) نقض فرنسي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ جازيت دي پاليه ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ - ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ سريه ١٩٢٣ - ١ - ٢٠ - باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ جازيت دي پاليه ١٩٤٨ - ١ - ٤١ مختصر - سيبان فقرة ١١٠ - أنيسكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٥٩ - محمد علي عرقه ص ١٣٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٠ ص ٢٠٨ - ويجوز لقؤمن له ، إذا أثبت أن قوة القاهرة هي التي منته من دفع القسط المستحق في خلال مدة الثلاثين يوماً ، أن يمنع وقف سريان عقد التأمين ( بيكر وبيسون فقرة ١١١ ص ١٨٢ ) . ولا تعتبر قوة القاهرة حالت دون الدفع أن يصاب المؤمن له بمرض أو في حادثة ، إذ أنه يستطيع في هذه الحالة أن يكلف من يتوب عنه بالدفع ( انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١١١ ص ١٨٢ - نقض فرنسي ١٥ يونيو سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ١٨١ - وانظر مكس ذلك وأن هذا يصير قوة القاهرة : نقض فرنسي ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ سريه ١٩٢٣ - ١ - ٢٠ - أنيسكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٦٠ ) .

( ٢ ) ومن ثم يكون وقف سريان التأمين أثراً من آثار الإضرار ، وهو أثر مضاف إلى أجل هو الثلاثون يوماً إلى تل الإضرار ، وملحقاً على شرط واقف هو عدم دفع المؤمن له القسط المستحق في خلال هذا الأجل ( بيكار وبيسون فقرة ١٠٨ ص ١٧٩ ) .

يلي . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه في خلال مدة الوقف ، لم يكن المؤمن ملتزماً بالضمان<sup>(١)</sup> . ولكن العقد لا يوقف سريانه بالنسبة إلى التزام المؤمن له ، فيبقى هذا ملتزماً بدفع مقابل التأمين عن مدة الوقف<sup>(٢)</sup> ، ولا يتحلل من التزامه إلا إذا فسخ العقد . ومن ثم يكون التزام المؤمن بالضمان موقوفاً دون أن يوقف التزام المؤمن له بدفع مقابل التأمين ، وفي هذا نوع من العقوبة المدنية (peine civile) توقع على المؤمن له جزاء إخلاله بالتزامه ، وهي عقوبة شبيهة بعقوبة البطالان التي تقدم ذكرها<sup>(٣)</sup> ، وشبيهة بعقوبة السقوط (déchéance) التي يبيأتى ذكرها<sup>(٤)</sup> ، وهذه العقوبات المدنية تعتبر من

( ١ ) أما في التأمين على الحياة ، فإنه إذا تحقق الخطر في مدة الوقف ، وكان العقد قابلاً لتخفيض ، وجب على المؤمن أن يرد المؤمن له قيمة التخفيض على النحو الذي سنفصله عنه الكلام في التأمين على الحياة ( فقرة ٧٣٢ وفقرة ٧٤١ وما بعدها - بيكار وبيسون فقرة ٩٠٧ وفقرة ٤٤٠ - پلانبول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٦ ص ٨٢٤ - نقض فرنسي ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٥١ - دالوز ١٩٤٨ - ٣٨٩ ) .

( ٢ ) انظر في هذا المسأله نقض فرنسي ١٣ يناير سنة ١٩١٤ سيرييه ١٩١٤ - ١ - ٣٥٦ - ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ دالوز ١٩٢٦ - ١ - ١٢٨ - ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٦٥٩ - ٢٩ يناير سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ١٥٢ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٢٧١ - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٩ - ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٦ - بيكار وبيسون فقرة ٩٠٦ ص ١٧٦ - پلانبول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١١ - أنسيلوبيي: دالوز ١٩٤٧ *Ass. Fer.* فقرة ٢٤٩ وفقرة ٢٥١ .

ويلاحظ أن عقد التأمين قد يوقف تطبيقاً للقواعد العامة ، ويختلف أثر هذا الوقف عن أثر الوقف الخاص الذي نحن بصدده . ذلك أنه طبقاً للقواعد العامة قد يوقف عقد التأمين في جميع التزاماته المتعاقبة ، فيوقف التزام المؤمن بالضمان كما يوقف التزام المؤمن له بدفع الأقساط . مثل ذلك أن تستول الإدارة على الشيء المؤمن عليه ، فيوقف العقد بسبب الاستيلاء ، وينصب الوقف على كلا الالتزامين المتعاقبين . ومثل ذلك أيضاً أن يوقف المؤمن له بالاتفاق مع المؤمن عقد التأمين بالنسبة إلى سيارته ، إذ يقوم المؤمن له في رحلة تستغرق مدة طويلة يترك فيها السيارة دون أن يستعملها ، ومن ثم يوقف التأمين عليها . ومثل ذلك أيضاً أن ينص في عقد التأمين على وقف العقد بالتزاماته المتعاقبة في حالة تجنيد المؤمن عليه في أثناء الحرب ( انظر في ذلك بيكار في التأمين في علاقته بنظرية الالتزامات - دروس لطلبة الدكتوراه سنة ١٩٣٨ - سنة ١٩٣٩ ص ٢٠٠ وما بعدها - عبد الحى حمزى فقرة ١٥١ ص ١٩٧ هامش ١ ) .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٦٢٧ .

( ٤ ) انظر ما يلي فقرة ٦٥١ .

خصائص عقد التأمين<sup>(١)</sup> . وليس في هذا حيف على المؤمن له فهو الذي تسبب بخطأه في وقف عقد التأمين ، وما عليه إلا أن يقوم بالتزامه فيدفع القسط المستحق حتى يعود عقد التأمين إلى السريان ويعود التزام المؤمن بضمان الخطر<sup>(٢)</sup> .

ووقف سريان التأمين لا يحتاج به المؤمن على المؤمن له فحسب<sup>(٣)</sup> ، بل يحتاج به أيضاً على المستفيد إذا لم يكن هو المؤمن له ، وعلى الغير ممن تعلق حقه بعقد التأمين ، كالدائنين المرتهنين وأصحاب حق الامتياز ، وكن تنقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه ، وكالمضروب في التأمين من المسؤولية . فإذا تحقق الخطر في أثناء مدة الوقف لم يضمن المؤمن ، وجاز له أن يحتاج بعدم الضمان ، لا على المؤمن له وحده ، بل أيضاً على كل هؤلاء<sup>(٤)</sup> .

ويتهى وقف سريان التأمين ، فيعود عقد التأمين إلى السريان ، في أي وقت يقوم فيه المؤمن له بوفاء القسط المستحق مع مصروفات الإعداد<sup>(٥)</sup> ( مصروفات الكتاب الموصى عليه وعلم الوصول ) ، وذلك قبل أن يفسخ المؤمن العقد ، وسرى أن هذا الأخير له أن يفسخ العقد بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ وقف سريان التأمين . فإذا دفع المؤمن له القسط المستحق مع المصروفات<sup>(٦)</sup> قبل أن يفسخ المؤمن العقد ، عاد عقد التأمين إلى

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٢٧ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٠٦ ص ١٧٦ - ومع ذلك فقد قضى بأنه يجوز للمؤمن له أن يشترط أن عقد التأمين يبقى سارياً دون وقف حتى لو تأخر في دفع القسط ، ولا يكون للمؤمن إلا فسخ العقد أو التنفيذ العيني ( مونيليه ٣ مارس سنة ١٩٢٤ دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ١ مختصر - أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٥٣ ) .

(٣) ويحتاج المؤمن بوقف التأمين على ورثة المؤمن له ، فإذا تحقق الخطر المؤمن منه في مدة الوقف لم يضمنه المؤمن ، سواء طالب بالضمان المؤمن له نفسه أو ورثته من بعده .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ١١١ ص ١٨٣ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١١ - وانظر آنفاً فقرة ٦٣٣ .

(٥) استيفاء مختلط ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٧٥ .

(٦) أما دفع جزء من القسط تحت الحساب فلا يكفي ( نقض فرنسي ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المحلة العامة التأمين البري ١٩٤٤ - ١٩٥٣ - مونيليه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٥٥ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤ - أنسيلويدي =

السريان<sup>(١)</sup> من ظهر اليوم الذى يلى يوم الدفع<sup>(٢)</sup> . ومن ظهر ذلك اليوم إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، ضمنه المؤمن ووجب عليه دفع مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> . كذلك ينتهى وقف سريان التأمين ، فيعود العقد إلى السريان ، إذا نزل المؤمن عن حقه فى الوقف صراحة<sup>(٤)</sup> أو ضمناً . ولا يعتبر قبض المؤمن الجزء من القسط المستحق نزولاً ضمناً<sup>(٥)</sup> ، ولكن يجوز أن يعتبر كذلك منح المؤمن للمؤمن له فى أثناء مدة الوقف مهلة يدفع فى خلالها القسط المستحق أو مابقى دون دفع من هذا القسط<sup>(٦)</sup> . وينتهى وقف سريان التأمين أخيراً ، فيعود العقد إلى السريان ، إذا لم يفسخ المؤمن العقد بعد انقضاء المواعيد القانونية وأبقى على العقد دون فسخ إلى أن حل القسط التالى للقسط الذى لم يدفع . فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن وقف سريان التأمين لا يدمم

= دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ٢٤٥ - وإذا ربط المؤمن له بالمؤمن عقود تأمين متعددة ، وتأخر المؤمن له فى دفع أقساطها فأعذر وقف سريان جميع هذه العقود ، ثم دفع المؤمن له للمؤمن مبلغاً لحساب هذه الأقساط المتأخرة ، احتسب هذا المبلغ وفاء لأقدم الأقساط طبقاً لقواعد العامة ، وعادت عقود التأمين المنتهية هذه الأقساط إلى السريان ( إكس ٣ مايو سنة ١٩٢٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٢٣ - ٢٣ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ٢٦٩ ) .

( ١ ) وقد يشترط فى وثيقة التأمين أن العقد يعود إلى السريان بحسب تعريفه الأقساط إلى تكون سارية وقت عردة العقد إلى السريان ( *au tarif en vigueur* ) ، فحسب الأقساط وفقاً لهذه التعريف لا وفقاً للتعريف الأول الذى كانت سارية وقت إبرام العقد ( باريس ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ - ١١٥٠ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ٢٣٧ ) .

( ٢ ) نقض فرنسى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٤ - بلانويل وريبير وييسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤ - ص ٦٩٥ .

( ٣ ) ونفى عن البيان أنه إذا فسخ المؤمن العقد بعد انقضاء المواعيد القانونية ، فإن وقف سريان التأمين ينتهى بفسخ العقد ، ولكن انتهاء الوقف هنا لا تعقبه عودة العقد إلى السريان ، فالعقد قد انعدم بالفسخ ، فلم يعد صالحاً لا للوقف ولا للعودة إلى السريان .

( ٤ ) مونتيليه ٣ مارس سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ - ٥٣٣ .

( ٥ ) نقض فرنسى ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٥٣ .

( ٦ ) بيكار وييسون فقرة ١١٠ ص ١٨١ - عبد المنعم البيرولى فقرة ١٥١ ص ٢١٠ - وانظر عكس ذلك وأن منح المهلة لا يعتبر نزولاً ضمناً : نقض فرنسى ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٣٦ - مونتيليه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ -

٥٥ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ٢٥٧ .



إلا إلى اليوم الذي يستحق فيه قسط جديد ، فإذا حل هذا القسط دون أن يفسخ المؤمن العقد ، فإن وقف السريان للقسط القديم ينتهي ، ولا يبقى أمام المؤمن إلا أن يطلب التفضيل المعنى بالنسبة إلى هذا القسط القديم<sup>(١)</sup>. فإذا عاد العقد إلى السريان بحلول القسط الجديد ، وتأخر المؤمن له في دفع هذا القسط أيضاً ، جاز للمؤمن أن يعلن المؤمن له ليقف سريان العقد من جديد بالشروط التي تقدم ذكرها ، وذلك إلى أن يحل قسط جديد آخر ، وهكذا دواليك<sup>(٢)</sup>.

٦٤٣ — الفسخ أو التغير المعنى : فإذا انقضت عشرة أيام من تاريخ الرق ، وبذلك يكون قد انقضى أربعون يوماً من تاريخ الإعلان ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد في أي وقت بعد انقضاء هذا الميعاد إلى يوم حلول القسط الجديد . فإذا حل القسط الجديد دون أن يفسخ المؤمن العقد انتهى وقف سريان التأمين كما قلنا ، وانتهى كذلك حق المؤمن في فسخ العقد بسبب القسط القديم الذي لم يدفع . وبحلول القسط الجديد ، يبدأ حق جديد للمؤمن في الإضرار ووقف سريان التأمين وفسخ العقد بسبب هذا القسط الجديد ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup>.

فإذا اختار المؤمن الفسخ في الميعاد ما بين انقضاء عشرة الأيام وحلول

(١) نقض فرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٣٠ - ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٥٢ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٨ - السين التجارية ١٧ يناير سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ - ٣٨٧ - بيكار وبيسون ققرة ١١٠ - بلانويول وديير وبيسون ١١ ققرة ١٣١٢ ص ٦٩٥ - محمد علي عرفة ص ١٤٢ - وانظر في تقرير هذا القضاء P. & P. في تليف في دالوز الانتضائي (D.C.) على نقض فرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ D.C. ١٩٤٣ - ٢١ - بيلان ١٢ مكرر ققرة ٦٣٩ - بيكار وبيسون ققرة ١١٢ ص ١٨٥ - وانظر فيما يشبه هذا القضاء من تحفظ ومن صعوبات عملية بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٠١ - بيسون في تليف في J.C.P. ١٩٤٢ - ٢ - ٢٤٠٨ - هذا وقد ورد في صدر الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من مشروع المحكمة كما رأينا نص صريح في انتهاء وقف سريان التأمين بحلول القسط التالي ، وذلك على الوجه الآتي . « ويجب تجديد الإضرار عند استحقاق كل قسط حتى يستمر الوقت » .

(٢) أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. ققرة ٢٤٨ .

(٣) انظر آنفاً ققرة ٦٤٢ في آخرها .

القسط الجديد ، فإن الفسخ يتم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله المؤمن إلى المؤمن له<sup>(١)</sup> في آخر موطن له معلوم للمؤمن على النحو الذي رأيناه في الإحذار . ويتم الفسخ من وقت إرسال الكتاب الموصى عليه ، لا من وقت وصول هذا الكتاب للمؤمن له . ويمنع الفسخ أن يدفع المؤمن له القسط المتأخر مع المصروفات ، وأن يكون الدفع قبل أن يتم الفسخ<sup>(٢)</sup> . فإذا تم الدفع قبل الفسخ ، امتنع الفسخ من جهة ، وانتهى وقف سريان التأمين من جهة أخرى ، فيعود المقد إلى السريان . أما إذا لم يتم الدفع قبل الفسخ ، فإن الفسخ يقع كما قلنا من وقت إرسال الكتاب الموصى عليه وللمؤمن أن يطالب المؤمن له قضاء بما تأخر في ذمته من مقابل التأمين إلى يوم الفسخ مع المصروفات . وله أن يطالب بتعويض عن الفسخ<sup>(٣)</sup> . وإذا لم يحذر المؤمن الفسخ ، جاز له أن يطلب التنفيذ العيني ، فيطالب المؤمن له قضاء<sup>(٤)</sup> بدفع القسط المستحق والمصروفات ، مع التعويض إن كان له محل .

( ١ ) ويقع على عاتق المؤمن عبء إثبات محتويات هذا الكتاب وأنه تضمن فسخ المقد ( نقض فرنسي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣١ - بلانويول ريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ ص ٦٩٦ ) . هذا ويجوز أن يشترط المؤمن له على المؤمن ألا يكون له حق لا في فسخ المقد ولا في وقفه وليس له إلا طلب التنفيذ العيني ( مونجليه ٣ مارس سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٥٣٢ - بورديو ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٠ سريه ١٩٤٠ - ٢ - ٦٢ - أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٦٨ ) .

( ٢ ) ولو كان الدفع غير معلوم من المؤمن ، كما لو دفع المؤمن له عن طريق تحويل إلى الحساب الجاري للمؤمن ، وقد رأينا أن الدفع في هذه الحالة يعتبر قد تم بمجرد الأمر بالتحويل ، بشرط أن يقع التحويل فعلاً بعد ذلك ( انظر آنفاً فقرة ٦٣٨ في الحامش ) .

( ٣ ) نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ ( أسباب الحكم ) ١٩٤١ - ٢٧١ - بلانويول ريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ - ويصح أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أن قسط التأمين الذي حل إلى يوم الفسخ يجب دفعه بأكمله فيعتبر الجزء من القسط المقابل للفترة التالية على الفسخ مستحقاً على سبيل التعويض ( بيكار وبيسون فقرة ١١٢ ص ١٨٥ - وقارن عبد الهى حجازي فقرة ١٥٥ ص ٢٠٢ ) .

( ٤ ) فيرفع الدعوى أمام محكمة المختصة ، وتسرى أحكام التقادم ( نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٢٧٠ - بلانويول ريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ ص ٦٩٦ . ولا تجوز المطالبة القضائية بالتنفيذ العيني إلا بعد انقضاء عشرة الأيام من يوم =

فلذا لم يجتز المؤمن لا الفسخ ولا التنفيذ العيني<sup>(١)</sup> ، بقي عقد التأمين موقوفاً إلى أن يحل القسط الجديد ، وعندئذ ينتهي الوقف وينقطع حق الفسخ كما سبق القول ، ولا يبقى للمؤمن إلا أن يطالب قضاء بالقسط المتأخر مع المصروفات ومع التعويض إن كان له محل .

## المبحث الثالث

إخطار المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر المؤمن منه

٦٤٤ — **تحقق الخطر المؤمن منه** : إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، كانت هذه هي الكازة (sinistre) التي يترتب على وقوعها أن يقوم بالتزامه من دفع مبلغ التأمين . والخطر المؤمن منه هو الخطر المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، ويحدد عادة تحديداً دقيقاً بحيث يمكن التثبت من وقوعه إذا وقع . ولكن قد يصعب في بعض الأحوال التثبت من أن الخطر المؤمن منه قد وقع . ففي التأمين من الإصابات البدنية ، يجب تحديد ما هو المقصود بالإصابة (accident) ، وتحديد

هو الوقف ، شأن التنفيذ العيني في ذلك شأن الفسخ ( أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٦٤ ) - ويبقى المقدم موقوفاً في أثناء المطالبة القضائية ، إلى أن يطمئن المؤمن القسط قضاء أو قضاء ينتهي الوقف .

وليس المؤمن حق امتياز على الشيء المؤمن عليه لضمان الأقساط ، ولم ير المشرع حاجة إلى ذلك بعد أن قرر أن القسط يدفع مقدماً ( بيكار وبيسون المطول ١ ص ٣٨٠ وحاشي ٢ - سيجان فقرة ١١٣ ) - أما تقنين الموجبات والحقود البنائي فيجعل المؤمن حق امتياز ، إذ تنص المادة ٩٧٦ من هذا التقنين على ما يأتي : « لفنان حق امتياز على الشيء المنسحق لاستيفاء دين القسط . وإذا كان هذا الامتياز جارياً على مال غير منقول ، وجب أن يقيد في صحة القرن الإيجابي - وهو يل في الترتيب امتياز المصاريف القضائية - وغرمه لا يشمل إلا قيمة تعادل أقساط السنتين الأخيرتين . ولا يسرى إلا إذا كان عقد الفنان لم يفسخ » . وتلقى المادة ١٣ من قانون التأمين الإيجابي من حوادث العمل جعل دين القسط متأزراً بملات الدرجة والمفروط الخاصة بالمبالغ المستقة للمستحقين .

( ١ ) ذلك أن هذا الاعتبار حق له لا واجب عليه ( قللي فرلي ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٩  
الهيئة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٦٥٩ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ -  
١٩٤ - بيكار وبيسون فقرة ١١٢ ص ١٨٤ - بلاتريل وريور وبيسون فقرة ١١٣ ) .

بأنها إصابة بدنية غير متعمدة تحدث بتأثير خارجي مفاجئ<sup>(١)</sup> ، وقد يكون في حالة المؤمن له الصحية ما ينتج معه الضمان . وفي التأمين من المسؤولية تجب ملاحظة أن الخطر المؤمن منه لا يتحقق بمجرد وقوع عمل من المؤمن له أضر بالغير ، بل هو لا يتحقق إلا إذا قام الضرر بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المعين في العقد ، سواء كانت المطالبة على أساس أو على غير أساس . وفي التأمين من الحريق « يكون المؤمن مسؤولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق » ( م ١/٧٦٦ مدني )<sup>(٢)</sup>.

ولا يكفي تحقق الخطر المؤمن منه ، بل يجب أيضاً أن يكون المؤمن له عالماً بأن ما وقع يستوجب مسؤولية المؤمن عن الضمان الذي التزم به . ففي التأمين من موت المواشي لا تكفي إصابة الحيوان المؤمن عليه بمرض يؤدي إلى الموت ، أو وقوع حادث تسبب في إصابة الحيوان إصابة قاتلة ، بل يجب أيضاً أن يكون المؤمن له على بينة من ذلك ، فقد يعتقد أن المرض لا يؤدي إلى الموت أو أن الإصابة غير قاتلة<sup>(٣)</sup>.

فلذا تحقق الخطر المؤمن منه ، وعلم المؤمن له بتحقيقه على وجه يستوجب مسؤولية المؤمن عن ضمانه ، فإن المؤمن له يلتزم عندئذ بإخطار المؤمن بوقوع الحادث الذي نجم عنه تحقق الخطر<sup>(٤)</sup>. فنبحث أولاً مضمون هذا الالتزام ، ثم نبحث الجزاء الذي يترتب على الإخلال به .

(١) نقض مدني ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١١٠٥ - ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٧٩ .

(٢) انظر في أشلة مختلفة لصحوبة التثبت من تحقق الخطر المؤمن منه : بيكار وبيسون فقرة ١١٣ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٧ .

(٣) نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١١٠٤ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٣٠ - ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٥ - ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٣٤٥ - ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٧٦ - بيكار وبيسون فقرة ١١٤ - پلانول وريبير وبيسون ٩١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٧ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٧ ص ١٧٢ .

(٤) وعب إثبات وقوع الخطر في خلال المدة التي يغطيها التأمين يقع على عاتق المؤمن له ( استئناف مخطوط ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ م ٥٨ ص ٥٢ : في التأمين البحري - ليون ٩ مايو سنة ١٩٢٨ جازيت دي پاليه ١٩٢٨ - ٢ - ٢٥٩ - أنسيكلوبيدي دالوز اللفظ Ass. Ter. فقرة ٣٢٣ - محمد علي عرفة ص ١٧٠ ) .

## ١٥ - مضمون الالتزام

٦٤٥ - وجوب الإخطار : رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تنظم المؤمن له ، أن يبلغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مسؤولاً<sup>(١)</sup> . وهذا الالتزام يلبي ، فإن المؤمن قد تحققت مسؤوليته بتحقيق الخطر المؤمن منه ، فيعنه أن يعلم ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب . فيستثنى أولاً من أن الخطر الذي تحقق هو فعلاً الخطر المؤمن منه ، وأن تحققه يجعله مسؤولاً . ثم يبادر إلى عمل التحقيق اللازم لجمع الاستدلالات الممكنة عن ظروف وقوع الحادث ، وسؤال الشهود إذا وجدوا ، واتخاذ ما يستطاع من التدابير حتى يحد من الضرر في أضيق نطاق ممكن ، والبحث عن المسئول عن وقوع الحادث حتى يرجع عليه حالاً في ذلك محل المؤمن له .

ويصدر الإخطار من المؤمن له . وقد يصدر من خلفه العام إذا مات ، أو من خلفه الخاص إذا كان الشيء المؤمن عليه قد انتقل إلى مالك آخر . وكذلك قد يصدر من المستفيد ، فإن لهذا مصلحة في الإخطار حتى لا يسقط الحق في التعويض فيحتاج عليه المؤمن بهذا السقوط . بل إن الإخطار يصدر من المستفيد وحده في حالة التأمين على الحياة ، إذا مات المؤمن له وترتب على موته أن استحق المستفيد مبلغ التأمين . ويجوز أن يصدر الإخطار ، في التأمين من المسؤولية ، من المضرور نفسه تمهيداً لاستعمال حقه في الدعوى المباشرة<sup>(٢)</sup> .

ويوجه الإخطار إلى المؤمن ، سواء في مركز عمله أو في الإدارة العامة ، أو إلى مندوب التأمين الذي أبرم العقد مع المؤمن له ، وذلك طبقاً لما يريد في هذا الشأن في وثيقة التأمين<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر آتياً فقرة ٦١٥ .

(٢) نقض فرنسي ٣٠ فبراير سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٨ - ١ - ٤٩ - بيكار وبيسون . فقرة ١١٦ ص ١٩١ - عل أنه إذا تخلف المؤمن له عن الإخطار وترتب على هذا التخلف سقوط حقه ، لم يحج هذا السقوط على المضرور لأنه دفع ثماً بعد تحقق الحادث المؤمن منه بفعل المؤمن له . ( انظر مابلي فقرة ٨٦٢ في آخرها ) .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١١٦ ص ١٩١ .

٦٤٦ - محتويات **الخطار** : ويحتوى الخطار على البيانات التى استطاع المؤمن له العلم بها عند تحقق الخطر المؤمن منه . وهى بيانات تكون بطبيعة الحال مختصرة ، إذ يجب على المؤمن له أن يبادر بالإخطار فليس لديه وقت كاف للوقوف على جميع تفاصيل الحادث . وبحسبه أن يخطر المؤمن بوقت وقوع الحادث ، وبالمكان الذى وقع فيه ، وبالظروف والملابسات التى أحاطت به ، وبالشهود إن وجلوا ، وبالتائج المباشرة التى نجمت عن الحادث ، وبغير ذلك من البيانات التى يعلمها والتى تعتبر ذات فائدة فى تقدير الظروف التى وقع فيها الحادث ، مع تقديم الوثائق والمستندات التى تثبت وقوع الخطر<sup>(١)</sup> . وتقول المادة ٢٢ من مشروع الحكومة فى هذا المعنى : « يجب على المؤمن له أو من له الحق ، بناء على طلب المؤمن ، ذكر جميع البيانات التى يعلمها والتى تعتبر ذات فائدة فى تقدير الظروف التى وقع فيها الحادث ، وعليه كذلك تقديم سائر الوثائق والمستندات التى تثبت وقوع الخطر . فإذا امتنع المؤمن له أو من له الحق عن تنفيذ أحكام هذه المادة ، جاز خفض قيمة التعويض بمقدار ما قد يصيب المؤمن من ضرر نتيجة لذلك »<sup>(٢)</sup> . ولكن ليس على المؤمن له أن يتقدم ببيان مفصل عن الأسباب الحقيقية لوقوع الحادث ، وعن النتائج البعيدة التى تنجم عن وقوعه ، وعما جر من مسؤوليات وتبعات<sup>(٣)</sup> .

وقد يشترط المؤمن فى وثيقة التأمين أن يخطر المؤمن له بيانات خاصة إلى جانب البيانات المتقدمة الذكر . ففى التأمين من الحريق مثلا قد يشترط المؤمن تقديم بيان تقديرى عن الأشياء التى تلفت والأشياء التى أمكن

(١) ويجوز الاتفاق على أنه إذا لم يخطر المؤمن له المؤمن بالمعلومات التى يستطاع الوصول إليها من الحادث ، فإن حقه فى التعويض يقط ( استئناف مخطط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١ ) .

(٢) ولا يوجد مقابل لهذا النص فى المشروع انتهى .

(٣) نقض فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجبة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٦٢ - باريس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٥٤٢ - يونيو ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٥٣ - دالور ١٩٤٩ - ٤٢٦ - بيكار وييسون فقرة ١١٦ ص ١٩١ - بلانيول وديور وييسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٧ .

إتقانهما<sup>(١)</sup> . وفي التأمين من المسؤولية قد يشترط تبليغه بجميع ما صدر من المضرور من مراسلات وإنذارات ومطالبات قضائية .

٦٤٧ - شكل الإخطار : وليس للإخطار شكل خاص . فيجوز أن يكون بكتاب موصى عليه أو بكتاب عادي أو بريقة أو بمخاطبة تلفونية أو مشافهة . ولكن المؤمن له هو الذي يجعل عبء إثبات صدور الإخطار منه ، ولذلك يحسن أن يرسل الإخطار بكتاب موصى عليه حتى يتيسر له هذا الإثبات<sup>(٢)</sup> .

ويجوز أن يشترط المؤمن أن يكون الإخطار بكتاب موصى عليه أو أن يكون إخطاراً كتابياً ، كما يجوز أن يشترط في التأمين من السرقة مثلاً أن يكون الإخطار بريقة فور علم المؤمن له بالحادثة . ويكون الشرط صحيحاً ، ويجب أن يقع الإخطار في الشكل المتفق عليه .

وفي فرنسا يذهب القضاء إلى أنه لا يجوز للمؤمن أن يشترط شكلاً خاصاً للإخطار ، لأن المادة ١٥ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، وهي لا تشترط شكلاً معيناً للإخطار ، لا تجوز مخالفة أحكامها - طبقاً لنص ورد فيها - باتفاق خاص إلا فيما يتعلق بالمواعيد الواردة فيها فتجوز إطالتها لمصلحة المؤمن له ولا يجوز تقصيرها لمصلحة المؤمن . ومن ثم يكون

(١) استئناف مخطط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٤٥٧ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١ - ويجوز الاتفاق على أنه إذا تعدد المؤمن له فشا المبالغة في الأضرار التي نجمت عن وقوع الحادث ، سقط حق في التصويض (استئناف مخطط ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٦٩ - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧) . والمبالغة عن خطأ في التقدير لا تكن إذا كانت بحسن نية ، وإنما يجب إثبات أن المبالغة كانت عن علم بقصد جنى ربح من وراثتها فشا حتى تكون مبالغة تدليسية ( *exagération frauduleuse* ) : استئناف مخطط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧ - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢١٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٠٣ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ ( حتى لو دفع المؤمن له الخبره فشا إلى تقدير مجالس فيه دون أن يتقدم هو شخصياً بهذا التقدير ) - ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ١١٦ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١١٩ - بلانول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ طامش ٤ - محمد علي عرفة ص ١٧١ - محمد علي كامل مرسى فقرة ١٣١ - عبد المنعم البدروى فقرة ١٥٤ ص ٢١٥ - عبد الحى حجازى فقرة ١٦٤ ص ٢١٦ .

الاتفاق على شكل خاص للإخطار مخالفاً لأحكام هذه المادة ، فلا يجوز<sup>(١)</sup> . ولا يبقى ما في مذنب القضاء الفرنسي هذا من حرج إذ يخلق الباب في وجه المؤمن ، فلا يستطيع أن يشترط في الإخطار حتى أن يكون مكتوباً ، ليأمن ما قد يدعيه المؤمن له - متواطئاً في ذلك مع متدوب التأمين - من أنه أخطر هنا الأخير مشافهة بالحادث<sup>(٢)</sup> . والحجة التي يستند إليها القضاء الفرنسي تقوم على نص لا يوجد ما يقابله في القانون المصري ، وعلى التقيض من ذلك ورد في المادة ٢٩ من مشروع الحكومة كما سنرى أنه « يجوز أن يشترط في العقد أن يكون الإخطار كتابة »<sup>(٣)</sup> . لذلك لا يكون هناك شك في أنه يجوز للمؤمن في القانون المصري أن يشترط شكلاً خاصاً في الإخطار .

٦٤٨ - **بمبادءه** : تنص المادة ١٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ بوجوب أن يخاطر المؤمن له المؤمن بالحادث « بمجرد علمه به وعلى الأكثر في خلال خمسة أيام »<sup>(٤)</sup> . واستثنى هذا القانون بعض أنواع التأمين فخصر فيها الميعاد إلى أربعة أيام ( التأمين من الصقيع ) ، وللى أربع وعشرين ساعة ( التأمين من موت المواشى ) . واستثنى كذلك التأمين من السرقة فأجاز فيه اشتراط وجوب الإخطار فوراً ، كما استثنى التأمين على الحياة ففيه لا يوجد مقتضى للتسجيل بالإخطار ومن ثم يجوز أن يتم في أى وقت ولا يجوز اشتراط أن يتم في أقل من خمسة أيام<sup>(٥)</sup> .

(١) نقض فرنسي ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٨٤ - ٤ يونيو سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٥-١٥١- محكمة سيدان الابتدائية ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ١٠٧ - وانظر عكس ذلك وأن الاتفاق على شكل خاص للإخطار يجوز محكمة تولوز الابتدائية ١٤ مايو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٥٠ .

(٢) انظر في هذا المسئ بيكار وبيسون فقرة ١١٩ ص ١٩٥ - بلانويول وريبير وبيسون . ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ .

(٣) انظر مايل فقرة ٦٤٨ .

(٤) ولا يجوز للمؤمن أن يشترط الإخطار في مدة أقل من خمسة أيام ( نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ١٩٩ ) ، ولكن يجوز للمؤمن له أن يشترط أن يكون الإخطار في مدة أطول ( بيكار وبيسون فقرة ١١٧ ص ١٩٣ ) .

(٥) انظر في القانون الفرنسي في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ١١٧ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ .



ولم يرد في التتبعين الملئى المصرى نص بمحدد ميعاداً للإخطار ، فكان الواجب القول بأن علم المؤمن له أن يخطر المؤمن بالحدث في وقت محقول ، وإذا تأخر في الإخطار دون مرور فالحق بتأخره ضرراً بالمؤمن كان عليه أن يعرضه عن هذا الضرر<sup>(١)</sup> . ولكن مشروع الحكومة عرض لهذه المسألة ، فنصت المادة ٢١ منه على أنه : يجب على المؤمن له أو من له الحق أن يسارع إلى إخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه في موعد لا يتجاوز خمسة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بوقوعه ، ويجوز أن يشترط في العقد أن يكون الإخطار كتابة . فإذا تخلف المؤمن له أو من له الحق عن الإخطار خلال المدة المحددة ، جاز خفض قيمة التويض بمقتضى ما أصاب المؤمن من ضرر نتيجة التأخير في الإخطار . ويسقط الحق في التويض إذا أثبت المؤمن أن عدم الإخطار كان عن عمد بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب . ويقع باطلا كل شرط يقضى بتقصير أجل المدة المشار إليها في الفقرة الأولى ، على أنه يجوز للطرفين الاتفاق على إطالتها<sup>(٢)</sup> . ويؤخذ من هذا النص أن ميعاد الإخطار هو خمسة أيام ، ولا يجوز باتفاق خاص تقصير هذا الميعاد لأن هذا ليس في مصلحة المؤمن له ، ولكن يجوز الاتفاق على إطالته إلى أكثر من خمسة أيام لأن هذا في مصلحة المؤمن له . ويسرى الميعاد من وقت علم المؤمن له أو المستفيد بوقوع الحادث وبأن مسئولية المؤمن قد تحققت بوقوعه<sup>(٣)</sup> . ويكنى العلم بالحادث الكامل (alministre virtuel)

(١) ومن ثم لا يوجد ما يمنع ، طبقاً للقواعد العامة ، من أن يشترط المؤمن أن يكون الإخطار في ميعاد معين : يومين أو ثلاثة أيام أو خمسة أو أكثر أو أقل ، وعند ذلك يجب على المؤمن له أن يراعى هذا الميعاد في الإخطار (محدد على عرفة ص ١٧٠ - محمد كامل مرسى بقرة ١٢٩ ص ١٤٤ - عبد المنعم البدواوى بقرة ١٥٤ ص ٢١٤) . وقد يشترط الإخطار فوراً ، وتنص المادة ١١ من وثيقة التأمين على الحريق لدى شركة مصر للتأمين على أن « يلتزم المؤمن له بمجرد وقوع حادث بأن يخطر الشركة فوراً » . أما في التأمين على الحياة ، حيث لا داعي العجلة في الإخطار ، فإن ميعاد الإخطار يكون عادة مدة طويلة ، وتنص المادة ١٤ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة المتحدة للتأمين على ما يأتي : « على المستفيدين أن يخطر الشركة بوفاته المؤمن له في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة » . انظر محمود جمال الدين زكي بقرة ٧٨ ص ١٧٣ هامش ٢ .

(٢) ولا يوجد ما يقابل هذا النص في المشروع النهائي .

(٣) نقض فرنسي ٢٢ يوفيه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين - لاري ١٩٣٥ - ١١٠٤ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٣٠ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق -

ليبدأ سريان الميعاد<sup>(١)</sup>. وبحسب الميعاد من اليوم التالى اليوم الذى علم فيه المؤمن له بالحادث ، ويتقضى فى الساعة الأخيرة من اليوم الأخير<sup>(٢)</sup>.

٦٤٩ - جرور انقضاء على التزامات أخرى : والتزام المؤمن له بالإخطار عن وقوع الحادث التزام يوجبه القانون وتفرضه طبيعة عقد التأمين ، دون حاجة إلى اتفاق خاص . ويجوز للمؤمن أن يفرض على المؤمن له التزامات أخرى يقوم بها عند وقوع الحادث ، إلى جانب هذا الالتزام بالإخطار ، ولكن ذلك لا يكون إلا باتفاق خاص يذكر فى وثيقة التأمين . وهذه الالتزامات الاتفاقية تبين على المؤمن له أن يقوم بها ، كما يقوم بالتزامه بالإخطار عن وقوع الحادث ، وذلك ما لم يكن مصدرها شروطاً تصفية فتكون هذه الشروط باطلة مخالفتها للنظام العام<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة على هذه الالتزامات الاتفاقية أن يلتزم المؤمن له فى التأمين من الحريق ، بموجب اتفاق خاص ، أن يقدم عند وقوع الحريق بياناً مفصلاً

= ١٩٤٢ - ٣٥٥ - ٢٩ يولي سنة ١٩٤٢ المراجع السابق ١٩٤٣ - ٣٥٥ - ٢٩ يولي سنة ١٩٤٨ المراجع السابق ١٩٤٨ - ٢٧٦ - بيكار ويسون فقرة ١١٨ - محمد على عرفة ص ١٧٠ . (١) ومثل العلم بالحادث الكائن ، فى التأمين مثلاً على مصنع من الأضرار التى تنجم عن إضراب العمال ، أن يعلم المؤمن له بقرار العمال بالإضراب . فهذا يمكن لتسحق الحادث الكامن ، ومن وقت علمه بهذا الحادث يسرى ميعاد الإخطار ، ومن ثم يجب عليه إخطار المؤمن بقرار الإضراب فى هذا الميعاد ( نقض فرنسى ٢٠ يولي سنة ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٢ - ١٢٩ - بيكار ويسون الطول ٣ فقرة ١٨٩ ص ١٩٣ - محمد على عرفة ص ١٧٠ ) . ويمكن تحقق الحادث الكامن لالتزام المؤمن بالتأمين ، ولو لم يتحقق الحادث فعلاً إلا بعد انقضاء مدة التأمين . فلأن قرار الإضراب فى المثل المتقدم صدر فى أثناء سريان مدة التأمين ، فإن المؤمن يلتزم بالتأمين حتى لو لم يضرب العمال فعلاً إلا بعد انقضاء مدة التأمين ( نقض فرنسى ١١ يناير سنة ١٩٤٣ دالوز ١٩٤٣ - ١٣٦ مع تطبيق P.L.P. - محمد على عرفة ص ١٧٠ ) .

(٢) بيكار ويسون فقرة ١١٨ ص ١٩٤ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٠ - ولا ضرورية للإخطار إذا ثبت أن المؤمن ، فى خلال الميعاد المحدد ، قد علم بالحادث ، كأن تدخل فى عمليات الإقراض أو التحقق من وقوع الحادث ( عبد الحى حيازى فقرة ١٦٤ ص ٢١٦ ) .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٠٨ فى آخرها .

دقيقاً بجميع خسائره<sup>(١)</sup>، مرفقاً بالوثائق التي تؤيده<sup>(٢)</sup>. أو أن يبذل كل ما في وسعه لحصر الضرر في أضيق نطاق ممكن، وأن يتخذ ما يمكن إنقاذه من الأشياء المؤمن عليها، وأن يحافظ على ما أنقذه منها<sup>(٣)</sup>. وفي التأمين من الإصابات يجوز أن يشترط المؤمن على المؤمن له أنه إذا وقعت الإصابة فله مؤمن أن يندب طبيباً من جانبه للكشف على المؤمن له لتبين مبلغ الإصابة، أو أن يندب محققين من قبله لتحقيق سبب الإصابة والظروف والملاسات التي وقعت فيها والبحث عن عسى أن يكون مستولاً عنها. وفي التأمين من موت المواشي، يجوز للمؤمن أن يشترط أن يندب طبيباً يطرأ عند موت الحيوان المؤمن عليه لتسريح جثة الحيوان لمعرفة أسباب الموت، واتخاذ الاجباطات اللازمة لمنع انتشار العلوى إلى الحيوانات الأخرى المؤمن عليها إذا كان الموت بسبب مرض معد. وفي التأمين من السرقة، يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له أن يبادر عند وقوع السرقة إلى تقديم بلاغ عنها إلى السلطات المختصة من شرطة

(١) استئناف مخطط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١.

(٢) وتتمس المادة ١١ من وثيقة التأمين على الحريق لدى شركة مصر للتأمين على التزام المؤمن له بأن يقدم لشركة « في ظرف خمسة عشر يوماً على الأكثر من وقوع الحادث، أو في أية مدة أخرى أحول تمنحها له الشركة كتابة، المستندات الآتية : (١) كشفاً بالخسائر أو الأضرار التي نشأت عن الحادث يضمن بياناً مفصلاً ودقيقاً بقدر الإمكان للأشياء المخططة التي تلفت أو هلكت، وقيمة الأضرار الناتجة، مع مراعاة قيمة هذه الأشياء. وقت الحادث دون إضافة أي دمج. (ب) بياناً مفصلاً لجميع التأمينات الأخرى التي تكون قد أبرمت بالنسبة إلى هذه الأشياء كلها أو بعضها. كذلك يلزم المؤمن له بأن يحصل ويقدم لشركة في أي وقت، وعلى نفقته، كافة التفتيشات والتقصيات والمقاييس والدفاتر والإيصالات والفواتير، ونسخ وصور هذه المستندات، والأوراق المؤيدة، وأية معلومات أخرى يكون لشركة أو لمطلبها الحق عدلاً في مطالبة المؤمن له بها والتي تتعلق بالمطالبة وبأسل الحريق وسببه. وبالظروف التي حصلت فيها الخسائر أو الأضرار أو تتعلق بمسئولية الشركة أو بقيمة التويض المستحقة عليها » (محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٨ ص ١٧٤ حاشي ١).

(٣) استئناف مخطط ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٢٠ - نقض فرنسي ١٨ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٤١٥ - ويجوز الاتفاق على سقوط حق المؤمن له إذا لم يخطر المؤمن عقب الحريق بما للغير من مصالح في العين المؤمن عليها (استئناف مخطط ٢ مايو سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ٣٩٢).

ونياية عامة<sup>(١)</sup>. وفي التأمين من المسؤولية يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له أن يشرف الأول على دعوى المسؤولية المرفوعة على الثاني ، وأن يوجهها بالتوجيه المناسب ، وأن يسلم الثاني للأول جميع المستندات والأوراق الخاصة بالدعوى حتى يتولى الأول إدارة الدعوى بنفسه ، وأن يتمتع الثاني عن الصلح في الدعوى إلا بموافقة الأول<sup>(٢)</sup>.

## § ٢ - جزاء الإخلال بالالتزام

٦٥٠ - تطبيق القواعد العامة : لا يوجد نص في التقنين المدني يرتب جزاء خاصا على إخلال المؤمن له بالتزامه بالإخطار عن وقوع الحادث ، أو على إخلاله بالتزاماته الاتفاقية الأخرى التي تفرض عليه باتفاق خاص بينه وبين المؤمن . ومن ثم يجب تطبيق القواعد العامة . وقد ورد هذا التطبيق في نص المادة ٢١ من مشروع الحكومة ، فقد رأيناها تقول : « فإذا تخلف المؤمن له أو من له الحق عن الإخطار خلال المدة المحددة ، جاز خفض قيمة التعويض بمقدار ما أصاب المؤمن من ضرر نتيجة التأخير في الإخطار . ويسقط الحق في التعويض إذا أثبت المؤمن أن عدم الإخطار كان عن عمد بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب » . فإذا أخل المؤمن له بالتزامه ، فإنه يكون مسئولاً مسئولية عقدية ، ويجوز للمؤمن أن يطالبه بتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الإخلال بالالتزام ، بشرط أن يثبت أن هناك ضرراً ومقدار هذا الضرر . وفي هذه الحالة يجوز له تحقيق قيمة التعويض المستحق في ذمته للمؤمن له بمقدار ما أصابه من الضرر . أما إذا أثبت غش المؤمن له وأنه تعمد عدم الإخطار بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب ، فإن حق المؤمن له في التعويض يسقط ، كقضية مدنية للجزاء على هذا الفئ .

(١) وإذا لم يشترط المؤمن ذلك ، كان عليه أن يتخذ بنفسه هذه الإجراءات ، وليس له أن يمتنع على المؤمن له بعدم اتخاذ هذا لما إذا كان هو لم يطلب إليه مملوقة في ذلك ( استئناف مخطط ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ م ٣٥ ص ٢٢٩ ) .

(٢) انظر في هذه الالتزامات الاتفاقية بيكار وبيسون فقرة ١١٥ - أنسيلوبي دالوز لنظ. Ass. Tex. فقرة ٣٨٢ - فقرة ٤٢٢ .

ولا يجوز ، في غير هذه الحالة الأخيرة ، أن يترتب على إخلال المؤمن له بالتزاماته سقوط حقه (déchéance) في مبلغ التأمين ، فإن سقوط الحق عقوبة مدنية لا تجوز إلا باتفاق خاص . وهذا ما نتقل الآن إليه .

**٦٥١ - سقوط حق المؤمن له بموجب اتفاق خاص :** (clause de déchéance) : فيجب إذن أن يشترط المؤمن على المؤمن له ، بموجب اتفاق خاص في وثيقة التأمين ، أن يسقط حقه في مبلغ التأمين إذا هو أخل بالتزامه من الإخطار بوقوع الحادث ، أو أخل بأى التزام آخر من الالتزامات الاتفاقية التي ارتضاها باتفاق خاص بينه وبين المؤمن<sup>(١)</sup> . وسقوط حق المؤمن له لا يعنى زوال عقد التأمين ، بل إن هذا العقد يبقى سارياً ، ويبقى المؤمن له ملتزماً بدفع الأقساط بالرغم من سقوط حقه في التعويض . ويبقى العقد سارياً ، سواء بالنسبة إلى الماضي أو بالنسبة إلى المستقبل . فبالنسبة إلى الماضي ، تبقى الأقساط التي دفعها المؤمن له والأقساط التي استحققت ولم تدفع من حق المؤمن ، ويكون للمؤمن له الرجوع بالضمان عن جميع الحوادث المؤمن منها التي وقعت في الماضي فيما عدا الحادث الذي سقط حقه بالنسبة إليه . وبالنسبة إلى المستقبل ، يكون المؤمن دائئاً بالأقساط التي تستحق قسطاً بعد قسط ويكون له حق تقاضيه بمجرد حلول أجلها ، ويكون للمؤمن له الرجوع بالضمان

---

(١) ويصح أن يوضع شرط سقوط الحق جزاء عن الإخلال بالتزام سابق على وقوع الحادث ، كالتزام بدفع الأقساط ، فيشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له إذا أخل بالتزامه من دفع الأقساط في مواعيدها ( استئناف مخطط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ - ١٤ أبريل سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٩٤ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٨٠ ص ١٧٩ هامش ٢ ) . ويصح كذلك أن يوضع شرط سقوط الحق جزاء عن التزام ينشأ من عقد التأمين ذاته دون أن يكون هذا الالتزام محلاً لاتفاق خاص ، كالتزام المؤمن له في التأمين من الحريق ألا يبلغ فئاً في تقدير الأضرار الناجمة عن الحريق ، فيشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له إذا فعل ذلك . فلذا ادعى المؤمن له حلول أشياء لم تكن موجودة وقت الحريق ، أو أنشأ أشياء لم تحترق وادعى أنها احترقت ، وأثبتت المؤمن ذلك وأن المؤمن له قد فعل ذلك غشاً ، سقط حق المؤمن له في التعويض ( استئناف مخطط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٧٤ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ - محمد علي مرقعة ص ١٧٨ . وانظر آنفاً فقرة ٦٤٦ في المالحش ) .

من جميع الحوادث التي تقع في المستقبل إلا إذا سقط حقه مرة أخرى بالنسبة إلى أي حادث منها<sup>(١)</sup>.

وشرط سقوط الحق (clause de déchéance) يعمل به سواء كان المؤمن له سعيًا النية متعمداً بالإخلال بالتزامه أو كان حسن النية لم يتعمد الإخلال بالتزام ولم ينسب إليه إلا مجرد التقصير ، وسواء أصاب المؤمن ضرر من إخلال المؤمن له بالتزامه أو لم يصبه أي ضرر من جراء ذلك . فهو شرط يراد به أن يردع المؤمن له من أن يخل بالتزامه ، وينزل به أشد الجزاء إذا

(١) ويجب التمييز بين سقوط الحق واطلاق عقد التأمين . فبطان عقد التأمين يعدم العقد أصلاً ، فلا ينتج أي أثر . ومن ثم لا يصبح المؤمن له مدنياً بالأقساط ، وإذا دفع شيئاً منها استرده . ولا يصبح المؤمن مدنياً بالضمان ، وإذا كان قد ضمن حادثاً فيما مضى استرد مبلغ التأمين الذي يكون له دفعه . أما سقوط الحق فقد رأينا أنه لا يعدم عقد التأمين ، بل يبق هذا العقد سارياً بالنسبة إلى الماضي وبالنسبة إلى المستقبل ، ولا يزول إلا حق الضمان بالنسبة إلى حادث معين هو الحادث الذي أعلن فيه المؤمن له بالتزامه . وسقوط الحق لا يمنع به حل الضرر في التأمين من المشورية ، ويمنح بالاطلاق حل الضرر . انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ١٢٢ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٨١ ص ١٨٣ - ص ١٨٤ .

وكذلك يجب التمييز بين سقوط الحق واستبعاد الخطر من التأمين (exclusion de risque) . فاستبعاد الخطر من التأمين يعمل هذا الخطر غير مؤمن منه ، ومن ثم لا يكون المؤمن له بالنسبة إلى هذا الخطر أي حق أصلاً . أما سقوط الحق فلا يستبعد الخطر من التأمين ، بل يبق الخطر مؤمناً منه ، ولكن المؤمن يفقد حقه في الضمان . في سقوط الحق يكون المؤمن حقاً ثم يفقده ، أما في استبعاد الخطر من التأمين فلا يكون المؤمن له كذا قدماً أي حق أصلاً . وهنا أيضاً لا يمنع بسقوط الحق حل الضرر في التأمين من المشورية ، في حين أن استبعاد الخطر من التأمين يمنع به حل الضرر . ويختلف شرط السقوط أيضاً عن شرط استبعاد الخطر في أن شرط السقوط يجب أن يكون بارزاً في شكل ظاهر إذا وده بين الشروط العامة المطبوعة ولا يشترط ذلك في شرط استبعاد الخطر ، وفي أن المؤمن هو الذي يثبت الواقعة التي ترتب عليها السقوط في حين أن المؤمن له هو الذي يثبت أن الخطر الذي تحقق ليس مستبعداً من التأمين ، وفي أن شرط السقوط يجب للمؤمن أن يفسخ العقد إذا احتفظ لنفسه بحق التفسير في حين أنه لا يمكن أن يترتب فسخ العقد على تحقيق خطر مستبعد . انظر في هذه المسألة : بيكار وبيسون المجلد ١ فقرة ٢١٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٢٣ - بلانويك وبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٥ ص ٦٩٩ - ص ٧٠٠ - كولان وكابيتان ودى لاموراندير ٢ فقرة ١٢٨٧ - فقرة ١٢٩٠ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Art. ٢٥٥ فقرة ٧٠٤ - فقرة ٧١٤ - عبد المنعم البدراني فقرة ١٥٦ ص ٢١٩ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٨١ ص ١٨٥ - ص ١٨٧ .

هو أجل بهللا الالتزام<sup>(٢)</sup>. ولا يقوم الشرط على أساس من المسؤولية التقصيرية إذ الضرر لا يشترط كما رأينا ، وليس هو بالشرط الجزائي إذ الشرط الجزائي ليس إلّا تعديراً إضافياً لتعويض عن الضرر الذى يصيب أحد المتعاقدين . وما هو إلا عقوبة مدنية (peine civile) توقع على المؤمن-له جزاء إخلاله بالترامه ، وهى عقوبة شبيهة بعقوبة البطلان وعقوبة وقف سريان التأمين فيها قديمته<sup>(٣)</sup> ، وهذه العقوبات المدنية هى من خصائص عقد التأمين<sup>(٤)</sup>.

٦٥٢ - ما يجب لصحة شرط سقوط الحق : وحتى يكون شرط سقوط الحق صحيحاً يجب أن يتوافر فيه أمران :

( مؤخر مؤول ) يجب أن يكون هناك اتفاق خاص (clause spéciale) بين المؤمن والمؤمن له على سقوط الحق ، فشرط سقوط الحق لا يفترض<sup>(٥)</sup> . ومن ثم إذا تأخر المؤمن له فى الإخطار عن وقوع الحادث ، لم يسقط من أجل ذلك وحده حقه فى التأمين ، بل لا يكون مسئولاً إلا عن تعويض الضرر الذى أصاب المؤمن من جراء تأخره فى الإخطار<sup>(٦)</sup> . وإنما يسقط حقه فى

( ١ ) ولما كان سقوط الحق جزاء قسبياً بالنسبة إلى المؤمن له حسن النية ، فقد درجت شركات التأمين على أن تنزل عن المطالبة بسقوط الحق إذا كان المؤمن له حسن النية وكان إخلاله بالترامه أمراً غير ذى بال ، كما إذا تأخر بعض الوقت فى إخطار المؤمن بوقوع الحادث دون أن يتعمد الإضرار به . فأخذ التشريع الألمانى بذلك ، فدخلت المادة ٦ من قانون ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ قانون ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ فى هذه المسألة . وفى فرنسا ، منذ سنة ١٩٤١ ، لم تقص المادة ١٢ من وثيقة التأمين من الحريق النموذجية بسقوط حق المؤمن له إذا لم يخطر بوقوع الحادث فى المبدأ المتفق عليه ، بل تقصت بتعويض يتناسب مع الضرر الذى تسبب فيه التأخر فى الإخطار . انظر بيكار وبيسون فترة ١٢١ ص ١٩٨ .

( ٢ ) انظر أكتافاً فترة ٦٢٧ وفترة ٦٤٢ .

( ٣ ) انظر أكتافاً فترة ٦٤٢ - وانظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فترة ١٢١ ص ١٩٧ - بلانويل وديبير وبيسون ١١ فترة ١٣١٥ ص ٦٩٩ - محمد كامل مرسى فترة ١٣٣ ص ١٤٧ - عبد المنعم البدرولى فترة ١٥٦ ص ٢١٧ - ص ٢١٨ - محمود جمال الدين زكى فترة ٨٠ ص ١٨٠ - ص ١٨٢ .

( ٤ ) نقض فرنسى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٥ دالوز الأسبوعى ١٩٣٥ - ٥٧١ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ للرجع السابق ١٩٣٦ - ٢٠٩ .

( ٥ ) نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العلمية للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٢٩٢ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٦٥ - عبد المنعم البدرولى فترة ١٥٨ ص ٢٢٢ - وانظر أكتافاً -

التأمين إذا تأخر في الإخطار ، وكان هناك في الوقت ذاته اتفاق خاص في وثيقة التأمين على سقوط الحق عند التأخر في الإخطار<sup>(١)</sup>. ويجب أن يكون هذا الاتفاق الخاص واضحاً محدداً ، فهو شرط استثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره<sup>(٢)</sup>. ولكن متى ورد هذا الاتفاق الخاص في وثيقة التأمين واضحاً محدداً ، فإنه يجب إعماله ، ولو كان المؤمن له حسن النية ، أو كان المؤمن لم يلحظه أى ضرر<sup>(٣)</sup> ،

---

= فقرة ٦٥٠ - ويقع على المؤمن عبء إثبات الضرر الذي لحق به من جراء التأخر في الإخطار (نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٣٥٣ - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٥٤٢ - سيبان فقرة ٢٣٩ - أنسيكلوبيدي دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٩٠ .

(١) نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٦١ - ومع ذلك فقد جرى القضاء المخلط حل الحكم بسقوط الحق في التأمين عند إخلال المؤمن له بالتزامه حتى لو لم يكن هناك اتفاق خاص على سقوط الحق (استئناف مخطوط ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٦٠ - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٢٠ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣) - انظر في أن هذا القضاء يستند إلى فكرة الشرط الفاسخ التامني عبد المنعم فرج الصفة في عقود الإذعان ص ٢٠٠ - وانظر في أن هذا قضاء مستند محمّد حل مرة ص ١٧٢ هامش ٢ - وانظر في أن هذا غلط ما بين السقوط والفسخ ، وأن هذا القضاء إن صح في عهد التفتين الملقى القديم فهو غير صحيح في عهد التفتين الملقى الجديد الذي يشترط أن يكون هناك اتفاق خاص على السقوط وأن يكون شرط السقوط بارزاً بشكل ظاهر إذا أدرج بين الشروط العامة المطبوعة محسود جمال الدين زكي فقرة ٨٣ ص ١٩٠ .

(٢) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ١٢٤ - ١٩ مايو سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٨٤٠ - باريس ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ دالورز الأسبري ١٩٣٢ - ٥ مختصر - أنسيكلوبيدي دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٩٢ .

(٣) نقض فرنسي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٨٠١ - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٧٦٧ - وانظر في أشلة لشروط سقوط استعجاب محكمة الاستئناف المخططة صحيحة : استئناف مخطوط ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٦٩ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٢١ (السقوط لعدم تقديم بيان بالأشياء الفاتكة أو الخالفة أو التي أنقذت وإثبات قيمة هذه الأشياء) - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢١٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٠٣ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ (السقوط للمبالغة عمداً في تقدير الخسائر) - ٧٥ يناير سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ١٤٢ (السقوط لعدم إخطار صاحب البصل عن حوادث البصل بالأوضاع وفي الملة المذكورة في وثيقة التأمين) - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ (السقوط حتى لو كان المؤمن له لم يقدم طلباً عمداً بالتعويض بل ترك التغيير مهمة عمليده) - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ (السقوط لخالفه المؤمن =



وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

(أمر اتالي) يجب أن يكون شرط سقوط الحق ، إذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين ، بارزاً بشكل ظاهر<sup>(٢)</sup> . وقد رأينا أن المادة ٧٥٠ مدني تطل « كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط » . وقد سبق تفصيل القول في ذلك ، فنحيل هنا إلى ما قلناه هناك<sup>(٣)</sup> . ويلاحظ أن ما يجب أن يكون بارزاً بشكل ظاهر ، ليس فحسب شرط سقوط الحق ، بل أيضاً الالتزام الاتفاق الذي استوجب الإخلال به هذا السقوط . فلا يصح أن تدرج التزامات اتفاقية بين الشروط العامة المطبوعة بحروف عادية ليست بارزة بشكل ظاهر ، اكتفاء بأن شرط سقوط الحق الذي جعل جزءاً لهذه الالتزامات أدرج بين الشروط العامة المطبوعة بارزاً بشكل ظاهر<sup>(٤)</sup> .

٦٥٣ — شروط سقوط بالخطأ : قلنا<sup>(٥)</sup> أن المادة ٧٥٠ مدني تنص على ما يأتي : « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ... ( ٢ ) الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات ، أو في تقديم المستندات ، إذا تبين من

---

= له لالتزامه بالأداء يحق دعوى الشركة وبأن يتركها للتقدير الكامل في توجيه القضايا التي يرفعها الغير وفي تسوية المطالبات وبألا يطعن أي تنازل بغير موافقة الشركة ) - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ ( السقوط لصالح بغير موافقة الشركة ) .

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٦٤١ .

( ٢ ) نقض فرنسي ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٨٢ - ٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٨ - ويجب أن يكون الشرط بارزاً بشكل ظاهر حتى في التجديد الضمني لعقد التأمين ، إذا كان الشرط في العقد الأصل ليس بارزاً بشكل ظاهر وكان ذلك صحيحاً في عهد التفتين المدني القديم ( نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ١٤٩ - باريس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٦١٠ - بيكار وبيسون فقرة ١٢٩ ص ٢٠٧ ) .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٥٨٨ وفقرة ٦٠٨ .

( ٤ ) بيكار وبيسون فقرة ١٢٩ ص ٢٠٧ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٧

ص ٧٠٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٨ ص ٢٢٣ .

( ٥ ) انظر آنفاً فقرة ٦٠٨ .

الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول . وهذا الشرط يعرض لتوحيين من شروط سقوط الحق ، فيقضى بطلان كل منهما لما يتطوى عليه من التصف :

(التزعم الأول) شرط يرد في وثيقة التأمين يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات المختصة<sup>(١)</sup> ، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول . ويكون هذا الشرط باطلا ، بالرغم من وروده كاتفاق خاص في وثيقة التأمين ، حتى لو كان مكتوباً باليد ، أو كان مدرجاً ضمن الشروط العامة المطبوعة وكان بارزاً بشكل ظاهر . والبطلان هنا يرجع إلى ما يتطوى عليه الشرط من التصف . فإذا اشترط المؤمن ، في التأمين من السرقة مثلاً ، أن يبلغ المؤمن له الشرطة في الحال بمجرد وقوع السرقة ، وأن يقدم شكوى للنيابة العامة<sup>(٢)</sup> ، وإذا كانت المبرقات أوراكالاً مالية أن يقوم بالإجراءات القانونية اللازمة للمعارضة لدى الجهة المختصة حتى يمنع الأوراق المبرقة من التداول ، فإن هذا الشرط في ذاته يكون صحيحاً ويتعين على المؤمن له القيام به . فإذا تأخر في التبليغ أو في المعارضة ، وجب عليه تعويض المؤمن عن الضرر الذي يصيبه من جراء هذا التأخر . ولكن قد يشترط المؤمن ، إلى جانب ذلك ، أن الجزاء للإخلال بهذا الشرط هو سقوط حق المؤمن له . فإذا تعمد المؤمن له عدم التبليغ أو عدم المعارضة إضراراً بالمؤمن ، أو تأخر في التبليغ أو في المعارضة لعذر غير مقبول ، نفذ الشرط

(١) أما الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له لتأخره في إخطار المؤمن بوقوع الحادث فلا يقياس على شرط سقوط التأخر في تبليغ السلطات المختصة ، ومن ثم لا يكون باطلاً منه ( انظر حكم ذلك وأنه يكون باطلاً : باريس ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٥٦٨ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ المرحج السابق ١٩٣٧ - ٤٨٥ - تمم الابتدائية ٧ مارس سنة ١٩٤٤ المرحج السابق ١٩٤٤ - ٢٤٤ ) . فشرط سقوط الحق عند التأخر في إخطار المؤمن شرط صحيح ، ويصل به على النحو الذي يتبع في السبل بسائر شروط سقوط الحق الصحيحة ( بيكار وبيسون فقرة ١٢٥ ص ٢٠٣ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٨٦ ص ٢٠١ ) .

(٢) وتنص المادة ٥ من وثيقة التأمين على « سيارة شخصية » لدى شركة مصر لتأمين على أنه « في حالة وقوع سرقة أو أي عمل جنائي آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقاً لهذه الوثيقة ، يتعين على المؤمن له أن يخطر البوليس فوراً ، وأن يتصلون مع الشركة في ميليل إضافة مرتكب الجريمة » ( محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٨ ص ١٧٥ هامش ١ ) .

وسقط حقه في التعويض . أما إذا تأخر في التبليغ أو في المعارضة لعلم مقبول ، فإن شرط سقوط الحق يصبح شرطاً تصفياً ويكون باطلاً . ومن ثم لا يسقط حق المؤمن له في التعويض ، ولكن يجوز أن يرجع عليه المؤمن بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء التأخر في التبليغ أو في المعارضة . والمؤمن هو الذي يحمل عبء إثبات ما وقع عليه من الضرر ومدى هذا الضرر . فقد يثبت مثلاً أن تأخر المؤمن له في تبليغ الشرطة فوراً عن السرقة مكّن اللصوص من إخفاء بعض المسروقات فتعذر الحصول عليها ، فيخصم المؤمن من مبلغ التأمين الذي يجب عليه دفعه للمؤمن له ما يتناسب مع قيمة هذه المسروقات وذلك على سبيل التعويض . وقد يثبت أن تأخر المؤمن له في المعارضة لدى الجهة المختصة حتى يمنع الأوراق المالية المسروقة من التداول كان سبباً في تداول هذه الأوراق وأن المعارضة في الوقت المناسب كانت تمنع هذا التداول ، وفي هذه الحالة يحق للمؤمن ألا يدفع شيئاً من مبلغ التأمين ويكون التعويض الذي يستحقه المؤمن على هذا الوجه معادلاً لسقوط حق المؤمن له<sup>(١)</sup> . فإذا لم يستطع المؤمن أن يثبت ضرراً لحقه من جراء تأخر المؤمن له في التبليغ أو في المعارضة ، لم يكن له أن يرجع بأي تعويض على المؤمن له ، ووجب عليه أن يدفع له مبلغ التأمين كاملاً .

( اترح التالي ) شرط يرد في وثيقة التأمين يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في تقديم المستندات ، إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعلم مقبول . وهنا أيضاً يبطل الشرط للتصنف ، بالرغم من وروده كاتفاق خاص حتى لو كان مكتوباً أو كان مطبوعاً بارزاً في شكل ظاهر . فإذا اشترط المؤمن ، في التأمين من المشولية مثلاً ، أن يقوم بنفسه بإدارة دعوى المشولية التي تقام على المؤمن له ، وأن يرسل هذا الأخير له جميع الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الدعوى كالإفادات وعريضة الدعوى وصور محاضر التحقيق وما إلى ذلك ، أو اشترط المؤمن في التأمين من الإصابات أن يرسل المؤمن له الشهادات الطبية وصور محاضر التحقيق ، فإن هذا الشرط يكون صحيحاً ،

ويكون جزاء الإخلال به تعويض الضرر الذي ينجم عن هذا الإخلال . فإذا اقترن هذا الشرط بشرط سقوط حق المؤمن له كجزاء للإخلال بالالتزام ، كان شرط سقوط الحق أيضاً صحيحاً لو تعمد المؤمن له عدم تقديم المستندات أو تأخر في تقديمها لعذر غير مقبول<sup>(١)</sup> . أما إذا تأخر المؤمن له في تقديم المستندات لعذر مقبول ، كان شرط سقوط الحق باطلاً للتعسف ، ولكن يجوز للمؤمن إذا أثبت أن ضرراً لحق به من جراء هذا التأخر أن يرجع بالتعويض على المؤمن له<sup>(٢)</sup> .

#### ٦٥٤ - ما يترتب على سقوط الحق : فإذا كان شرط سقوط الحق

صحيحاً ، بأن لم يكن بين الشروط الباطلة التي تقدم ذكرها<sup>(٣)</sup> ، وكان قد توافر فيه ما يجب لصحته على الوجه السالف الذكر<sup>(٤)</sup> ، وجب إعماله ، وسقط حق المؤمن له في التأمين إذا أشعل بالتزامه من إخطار المؤمن بوقوع الحادث ، أو أخل بالتزاماته الاتفاقية الأخرى المقرضة عليه بموجب اتفاق خاص وارد في وثيقة التأمين . ويكون سقوط حق المؤمن له مقصوداً على الحادث الذي أشعل بالنسبة إليه بالتزامه ، دون غيره من الحوادث التي تقدمته أو التي تليه ، ودون أن يزول عقد التأمين فيبقى المؤمن له ملتزماً ببلغ الأقساط في الماضي وفي المستقبل ، وقد سبق بيان ذلك<sup>(٥)</sup> . ويحمل المؤمن عبء الإثبات ، فعليه أن يثبت أن المؤمن له أخل بالتزامه ، وفي الأحوال التي يتضمن فيها الإخلال بالالتزام سوء نية المؤمن له ، كما في المبالغة غشاً في تقدير الخسائر الناجمة عن

( ١ ) مثل ذلك أن يمنع المؤمن له من إرسال الحكم القاضي بمسئوليته إلى المؤمن ، ففوت بذلك ميعاد الطعن في الحكم (دوران ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ٣٦٨ - أنهجه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ للمرجع السابق ١٩٣٦ - ٣٣٨ ) .  
( ٢ ) نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٩٢ - دالوزر الأسبوعي ١٩٣٧ - ٦٥ - بيكار وبيسون ققرة ١٢٦ .

( ٣ ) انظر أنفاً ققرة ٦٥٣ .

( ٤ ) انظر أنفاً ققرة ٦٥٢ .

( ٥ ) انظر أنفاً ققرة ٦٥١ - ويجوز كذلك أن يشترط المؤمن له ، إلى جانب شرط سقوط الحق ، أن يكون له ضيغ عقد التأمين ، مع استبقاء التمسك الذي حل قبل الفسخ ولو من مدة تل الفسخ ، وذلك على سبيل التعويض . ويشترط ذلك عادة في حالة ما إذا كان المؤمن له سوء النية في إخلاله بالتزامه . انظر في ذلك بيكار وبيسون ققرة ١٣٢ - محمود جمال الدين زكي ققرة ٩١ .

الحادث ، يجب أيضاً على المؤمن أن يثبت سوء نية المؤمن له وذلك يجمع طرق الإثبات<sup>(١)</sup> .

ويستطيع المؤمن له أن يتوق سقوط حقه في الأحوال الثلاث الآتية :  
١- إذا كان إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة ، ويحمل هو عبء إثباتها<sup>(٢)</sup> . ويعتبر قوة قاهرة في التأمين من الإصابات ، أن تكون إصابة المؤمن له من شأنها أن تجعله عاجزاً عن القيام بالتزامه ، فلا يستطيع مثلاً أن يخطر المؤمن بوقوع الحادث في الميعاد المحدد<sup>(٣)</sup> ، وذلك ما لم يتبين من الظروف أنه كان في استطاعته أن يكلف شخصاً غيره بالقيام بهذا الإخطار<sup>(٤)</sup> . وإذا عجز المؤمن له عن الإخطار بسبب الإصابة ، فلا يعني هذا أن المستفيد يعجز هو أيضاً عن القيام بهذا الالتزام ، وبخاصة إذا مات المؤمن له إذ يجب حينئذ على المستفيد أن يقوم بالإخطار<sup>(٥)</sup> . ولا يعتبر جهل المستفيد

(١) نقض فرنسي ٢٩ يونيو ٣ يوليو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٥٦ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٤٣ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٣ - جريشويل ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٩٤ - إكس أول يونيو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٣ - بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ - بلانزول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٨ ص ٧٠٢ - وفي التأمين على الحياة قبل أن يورد المؤمن شرطاً لسقوط حق المؤمن له إذا أغل هذا بالتزاماته عند حلول أجل التأمين . وإذا ورد هذا الشرط ، ووجب إعماله ، فإن حق المؤمن له في التأمين إذا سقط لم يسقط حقه في الاحتياطي الحساب إذا كان قد سد ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ( بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ ص ٢٠٨ ) .  
(٢) استئناف مخطط ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ( الأسباب ) - إكس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣٩٢ .

(٣) نقض فرنسي ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣ سيري ١٩٠٤ - ١ - ٣٨٧ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ سيري ١٩٠٩ - ١ - ٣٥٤ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ٣٠ - مونيليه ٧ مايو سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ - ٤١٠ - وانظر في أمثلة أخرى للمعجز عن الإخطار أنسيلكويدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٧٩ - فقرة ٦٨٣ .

(٤) نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٦٢ - ليون ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٤ - ٣١٦ - وقد قضى بأن حجب المؤمن له في تهمة إحداث الحريق عمداً لا يبعد قوة قاهرة ( استئناف مخطط ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ م ١٦ ص ٨١ - وقرب استئناف مخطط ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٨٧ ) .

(٥) بيكار وبيسون فقرة ١٣٤ ص ٢١٣ .

لوجود التأمين لصالحه قوة قاهرة ، وبخاصة إذا صرحت وثيقة التأمين بأن جهل المستفيد لا يعتبر عذراً ، وكان على المؤمن له أن يخبر المستفيد بالتأمين وبالشرط الوارد فيه<sup>(١)</sup>. ومن باب أولى لا يكون جهل المستفيد قوة قاهرة ، إذا كان هو المستول عن ذلك<sup>(٢)</sup>. ولا يعتبر تغيب المؤمن له عن موطنه وقت وقوع الحادث قوة قاهرة ، فقد كان عليه أن يقيم نائباً عنه مدة غيابه<sup>(٣)</sup>. ولا يستطيع المؤمن له أن يحتج بالقوة القاهرة إلا المدة التي تدوم فيها ، فإذا زالت وجب عليه القيام بالتزامه ، فيخطر مثلاً المؤمن بوقوع الحادث في الميعاد المحدد الذي يتأخر بدء سريانه إلى ما بعد زوال القوة القاهرة<sup>(٤)</sup>.

٢ - إذا كان الإخلال بالتزام قابلاً للإصلاح ، وأصلحه المؤمن له قبل أن يتمسك به المؤمن . ولا يكون الإخلال بالتزام قابلاً للإصلاح إذا كان تنفيذ الالتزام واجباً في ميعاد معين وانقضى هذا الميعاد ، كما لو تخلف المؤمن له عن إخطار المؤمن بوقوع الحادث وانقضى الميعاد المحدد لذلك الإخطار. ولكن قد يكون الإخلال بالتزام قابلاً للإصلاح في غير الفرض المتقدم ، كما لو قدم المؤمن له بياناً مغالى فيه غشاً عن الخسائر التي نجمت عن الحادث. ففي هذه الحالة إذا ندم المؤمن له على فعلته ، وبادر من تلقاء نفسه وقبل أن يتمسك المؤمن بهذا الكذب إلى إصلاح خطأه وقدم بياناً صحيحاً عن الخسائر ، فأزال بذلك كل أثر يمكن أن يترتب على البيان المغالى فيه ، فإن إخلاله

(١) نقض فرنسي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ٨٠١ - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ المريج السابق ١٩٣٥ - ٧٦٧ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المريج السابق ١٩٣٥ - ١٠٦٣ - أنسيكلويدى دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧٤ وفقرة ٣٧٦ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

(٢) نقض فرنسي ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١٠٦٣ - باريس ٩ يوليو سنة ١٩٣٦ المريج السابق ١٩٣٦ - ١٠٧٣ .

(٣) باريس ١٢ يناير سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٤٧ - السين التجارية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المريج السابق ١٩٤٧ - ٣٨ - أنسيكلويدى دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧٩ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

(٤) ديچون ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٥ - باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ جازيت دي پاليه ١٩٤٨ - ١ - ٤١ مختصر - أنسيكلويدى دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧١ وفقرة ٦٨٤ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

بالتزامه في بداية الأمر يحويه ما فعله بعد ذلك من إصلاح لهذا الخطأ .  
فترفع عنه عقوبة سقوط الحق ، وهي بعد ليست إلا عقوبة مدنية خاصة  
لا ترقى إلى مرتبة العقوبة الجنائية العامة التي لا يحويها ندم الجنائي بعد أن  
استحقها<sup>(١)</sup> .

٣ - إذا نزل المؤمن عن المطالبة بسقوط حق المؤمن له . ولا يفترس  
هذا النزول ، بل يجب أن يكون واضحاً لا لبس فيه ولا غموض<sup>(٢)</sup> .  
فلا يعتبر نزولاً أن يقتصر المؤمن على تسلم الإخطار عن وقوع الحادث إذا  
قدمه المؤمن له بعد انقضاء الميعاد المحدد ، دون أن يبدو من المؤمن ما يستفاد  
منه أنه قد نزل عن حقه<sup>(٣)</sup> ، ولو سلم المؤمن له إيصالا (ascusé de réception)  
بهذا الإخطار<sup>(٤)</sup> . كذلك لا يعتبر نزولاً ، في التأمين من المسؤولية ، أن يتدخل  
المؤمن في دعوى المسؤولية المرفوعة على المؤمن له من المضرور ، لا توكفاً  
لرجوع المؤمن له فإن هذا حقه قد سقط ، بل توكفاً لرجوع المضرور لأن  
سقوط حق المؤمن له لا يحتاج به على المضرور<sup>(٥)</sup> . ومن باب أولى لا يعتبر  
نزولاً أن يتدخل المؤمن في دعوى المسؤولية محضاً صراحة بمحقة في انكسك  
على المؤمن له بسقوط حقه<sup>(٦)</sup> . ولكن قد يستخلص من تصرفات المؤمن  
أنه قد نزل نزولاً ضمنيّاً عن المطالبة بسقوط حق المؤمن له<sup>(٧)</sup> . مثل ذلك أن  
يشارك في تعيين خبراء لتقدير قيمة الخسائر التي نجمت عن الحادث . ومثل

(١) بورده ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٠ - ٢ - ١٣ - باريس ٥ يناير  
سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٢٧٦ - بيكاروبيسون فقرة ١٣٥ .

(٢) استئناف مخطط ١٢ يوفيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ - كولمار ٢٠ أبريل  
سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ - ٣٢٦ - الرباط ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع  
السابق ١٩٥٢ - ٢٨٣ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٨ .

(٣) محمد علي عرفة ص ١٧٣ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٢ ص ٢١٣ .

(٤) ليون ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٣١٦ -  
أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Tec. فقرة ٣٧٧ .

(٥) مقضى فرنسي ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٢١ -

دالوز ١٩٤٧ - ٣٧٤ .

(٦) نقض فرنسي ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٧٢ .

(٧) استئناف مخطط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ .

ذلك أيضا ، في التأمين من الإصابات ، أن يتدب طبيا للكشف على المؤمن له تبين مبلغ الإصابة ، أو أن يرسل محققا لسؤال الشهود<sup>(١)</sup> ، أو أن يعرض على المؤمن له مبلغا على سبيل التعويض<sup>(٢)</sup> . وقد يعتبر تصفا من المؤمن في التمسك بشرط سقوط حق المؤمن له ، إذا تأخر هذا الأخير مدة قصيرة في الإخطار بوقوع الحادث ، وكان حسن النية ، ولم يلحق المؤمن أى ضرر من هذا التأخر<sup>(٣)</sup> .

وفي غير هذه الأحوال الثلاث التي يستطيع فيها المؤمن له أن يتوق سقوط حقه ، يتعين إعمال شرط سقوط الحق على النحو الذي قدمناه . ويستطيع المؤمن أن يحتج بسقوط الحق ، لأعلى المؤمن له وحده ، بل أيضا على المستفيد من التأمين . ولكنه لا يستطيع أن يحتج بسقوط الحق ، في التأمين من المسؤولية ، على المضرور ، فإن هذا قد ثبت له حق مباشر في ذمة المؤمن منذ وقوع الحادث ، فلا يتأثر هذا الحق بما يستجد بعد ذلك وبسبب سقوط حق المؤمن له<sup>(٤)</sup> . وقضت محكمة النقض الفرنسية بذلك أيضا لمصلحة الدائن إذا كان له حق وهن أو حق امتياز على الشيء المؤمن عليه ، فانتقل حقه بعد وقوع الحادث إلى مبلغ التأمين ، ولا يستطيع المؤمن أن يحتج عليه بسقوط حق المؤمن له<sup>(٥)</sup> . وإذا كان المؤمن لا يستطيع أن يحتج بسقوط

(١) ولكن إرسال المؤمن مندوبا عنه ليشهد التحقيق دون أن يشترط فيه لا يكفي لاستخلاص التنازل (استئناف مخطط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩) .

(٢) بيكار وبيسون نقرة ١٣٣ ص ٢١٢ - محمد كامل مرسى نقرة ١٣٤ ص ١٤٨ - عبد المنعم البراوي نقرة ١٦٠ ص ٢٢٤ - عكس ذلك نقض فرنسي ٣٠ يولي سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٦ - ويعتبر تنفيذ المؤمن لمقعد التأمين نزولا من أوجه السقوط (استئناف مخطط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ١٠٩) .

(٣) انظر الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥٠ من - وقرب محمود جمال الدين زكي نقرة ٨٠ ص ١٨٣ وقرة ٨٧ ص ٢٠٣ .

(٤) نقض فرنسي ١٥ يولي سنة ١٩٣١ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣١ - ٨٠١ - ٢٩ يولي سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ١٠١٥ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٨١ - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٤٨٥ - بيكار وبيسون نقرة ١٣١ .

(٥) نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٧ - ٦٣ - دالوز ١٩٤٧ - ٢٥ - بيكار وبيسون نقرة ١٣١ ص ٢١٠ .



حق المؤمن له على المضرور أو الدائن المرتين أو الدائن صاحب حق الامتياز ،  
ورجح هؤلاء عليه بمبلغ التأمين ، فإنه يرجع بدوره على المؤمن له ، فهو  
معه بالنسبة إليهم بمثابة الكفيل وفى عنه دينه ، فرجع عليه بما وقاه  
من دينه<sup>(١)</sup> .

## الفرع الثانى

### التزام المؤمن

٦٥٥ - نص فى مشروع الحكومة بفرع التزام المؤمن : تنص المادة

٢٠ من مشروع الحكومة على ما يأتى :

« متى تحقق الخطر أو حل أجل العقد ، أصبح التعويض أو مبلغ التأمين  
المستحق واجب الأداء بعد ثلاثين يوماً على الأكثر من الوقت الذى يقدم  
فيه صاحب الحق البيانات والمستندات اللازمة للتثبت من صحة ما يطلبه  
ومدى ما يتمسك به من حقوق<sup>(٢)</sup> » .

(١) باريس ٥ يونيو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ - ١٠٨٤ - الجزائر  
١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المرجع السابق ١٩٣١ - ٣٣٤ - لوزن ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المرجع  
السابق ١٩٣٦ - ٧٩٠ - باريس ٥ يناير سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٥ - ٥٨ - بكار  
وييسون فقرة ١٣١ ص ٣١٠ - بلانول وريير وييسون ١١ فقرة ١٣١٨ ص ٧٠٣ .

(٢) نقل هنا النص من المادة ١٠٦٤ من المشروع التمهيدى نقلاً يكاد يكون حرفياً .  
وقد وافقت لجنة المراجعة حل نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب بعد تقصير  
المعادن ثلاثين يوماً إلى خمسة عشر يوماً . وفى لجنة مجلس الشيوخ حذف النص لتطهه وجزئيات  
وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٧ - ص ٣٣٨  
فى المباحث ) . ونص المشروع التمهيدى مقتبس من المادة ١٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر  
فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

ويقابل النص فى التفتين المذهب العراقى : م ٩٨٨ - متى تحقق الخطر أو حل أجل العقد ،  
أصبح التعويض أو المبلغ المستحق يقتضى حقه التأمين واجب الأداء .  
م ٩٨٩ - يلتزم المؤمن بتعويض المستفيد عن الضرر الناشئ من وقوع الخطر المؤمن ضده ،  
على ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

( والتفتين العراقى يتفق فى مجموعة مع القانون المصرى ، ولم يذكر التفتين للعراق معاد  
الثلاثين يوماً ) .

والنص في مجموعه ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة ، وهو بين مبادىء حلول الالتزام بدفع مبلغ التأمين . وتتكفل القواعد العامة أيضاً ، دون حاجة إلى نص ، ببيان الدائن في هذا الالتزام ، وما يقع عليه من عبء الإثبات ، والمحل الذى يقع عليه الالتزام . فهذه مسائل أربع نبهنا على التصاقب .

٦٥٦ - معاد حلول التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، ويصبح هذا الالتزام واجب الأداء ، متى تحقق الخطر المؤمن منه<sup>(١)</sup> ، وفي حالة التأمين على الحياة متى حل أجل المقدود وقد يكون هو موت المؤمن له أو يكون أجلاً معيناً يعيش بعد انقضاءه بحسب الأحوال<sup>(٢)</sup> .

ويقول النص ، فيما رأينا ، إن الالتزام يحل بعد ثلاثين يوماً على الأكثر من الوقت الذى يقدم فيه صاحب الحق البيانات والمستندات اللازمة لتثبت من صحة ما يطلبه ومدى ما يتمسك به من حقوق . وقد قدمنا أن المؤمن له يلتزم بإخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه ، فإذا لم يتضمن هذا الإخطار السريع كل البيانات التى تسمح للمؤمن بالتثبت من صحة ما يطلب المؤمن له ومدى ما يتمسك به من حقوق ، فعلى المؤمن له أن يحظر المؤمن بهذه البيانات بمجرد تمكنه من الحصول عليها . وإذا اطمان المؤمن إلى هذه البيانات ولم يتنازع فيها ، فعليه أن يدفع مبلغ التأمين للدائن بهذا المبلغ فى أجل معقول ، جعلته المادة ٢٠ من مشروع الحكومة فيما رأينا يحل بانقضاء ثلاثين يوماً من وقت الإخطار بالبيانات اللازمة . ويصح ، طبقاً لهذا المشروع ، أن يتفق

(١) والالتزام بدفع مبلغ التأمين ليس التزاماً مطلقاً على شرط واقف هو تحقق الخطر المؤمن منه ، لأن تحقق الخطر ركن قانونى فى الالتزام وليس مجرد شرط عارض ، ولهذا كان الالتزام التزاماً استثنائياً لا التزاماً مطلقاً على شرط واقف ( Hugueny ) تطبيق على نفس فرنسا ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ سيرة ١٩٢٣ - ١ - ٨١ - عبد الحى حجازى فقرة ١٦٧ - سد واضح فى التأمين من المسئولية ص ٢٤٣ - ص ٢٤٤ - الوسيط ٣ فقرة ١٥ - فقرة ١٦ - وانظر أيضاً فقرة ٥٥٩ فى الماش - وانظر عكس ذلك وأن الالتزام مطلق على شرط واقف يكلل ويبدون فقرة ٤٢ ص ٦٧ .

(٢) والالتزام هنا مضاف إلى أجل غير معين .

للمتأقنان على أجل أقصر من تلك لمصلحة المؤمن له ، لاعلى أجل أطول ضد مصلحته .

٦٥٧ - **الدائن في الموترام :** هو الدائن الذى يدفع له المؤمن مبلغ التأمين عند حلول أجله هو فى الأصل المؤمن له . وقد ينتقل حق المؤمن له إلى خلف عام أو خاص ، فيكون الخلف هو الدائن . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم مات فانتقل المنزل إلى ورثته ، كانت الورثة - خلفه العام - هم الدائنون . وإذا باع المؤمن له المنزل المؤمن عليه ، كان المشتري - خلفه الخاص - هو الدائن . وقد ينتقل الحق إلى دائي المؤمن له فيما إذا أفلس هذا ، فيحل محله فى الدائنية بمبلغ التأمين جماعة الدائنين (la masse) . وقد يكون الدائن هو المستفيد من التأمين ، كما فى التأمين على الحياة إذا أمن شخص على حياته لمصلحة زوجته وأولاده فالزوجة والأولاد هم الدائنون بمبلغ التأمين طبقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، وكما فى التأمين من المسؤولية إذا أمن شخص على سيارته لمصلحة أى سائق مرخص له فى قيادتها<sup>(١)</sup> . وقد يثبت للغير حق مباشر قبل المؤمن ، فيكون هو الدائن بمبلغ التأمين . مثل ذلك أن يكون الشيء المؤمن عليه رهوناً أو ثابته فيه حق امتياز لدائن ، فينتقل حق الرهن أو حق الامتياز إلى مبلغ التأمين ، ويكون الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز دائناً بمبلغ التأمين فى حدود حقه . ومثل ذلك أيضاً ، فى التأمين من المسؤولية ، أن يكون للمضّرر حق مباشر قبل المؤمن ، فيكون المضّرر هو الدائن بمبلغ التأمين فى حدود مقدار التعويض المستحق له<sup>(٢)</sup> :

٦٥٨ - **ملاحظات :** ويقع على الدائن بمبلغ التأمين عبء إثبات وقوع الحادث المؤمن منه . وقد يكون هذا الإثبات صعباً ، كما فى التأمين من الإصابات فإنه يجب على الدائن أن يثبت أن الإصابة غير متعمدة وأنها حدثت مفاجأة بفعل سبب خارجي .

(١) نقض قرض ٦ يوليه سنة ١٩٢٨ المحية العامة لتأمين البرى ١٩٤٨ - ٢١٤ .

(٢) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٣٦ - بلانبول وريبير وبيسون ١١ فقرة ٦٣١٩ ص ٧٠٥ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩٤ .

ويجوز القضاء الفرنسي على تيسير عبء الإثبات على الدائن حيث يكون هذا الإثبات صعباً<sup>(١)</sup>. ففي التأمين من الإصابات يكفي أن يثبت الدائن أن الظروف ترجح عدم تعدد الإصابة ، وعلى المؤمن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أقوى تدل على أن الإصابة متعمدة<sup>(٢)</sup>. وفي التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات حيث يشترط عادة أن يكون السائق حائزاً لرخصة القيادة وألا يكون في حالة سكر وقت وقوع الحادث ، يفترض القضاء أن هذين الشرطين متوافران ، ويلقى على المؤمن عبء إثبات أن السائق لم يحصل على رخصة القيادة<sup>(٣)</sup> ، أو أنه كان في حالة سكر وقت وقوع الحادث<sup>(٤)</sup>.

وقد يضع القانون قرائن تيسر على الدائن عبء الإثبات. من ذلك ما قرره المادة ٧٥٦ مدني من أن ذمة المؤمن تبرا إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته ، فإذا كان سبب الانتحار مرضاً أفقد المريض لإرادته بقي التزام المؤمن قائماً بأكمله. ثم تأتي قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس هي أن المؤمن على حياته لم يمت متحرراً ، ومن ثم يوجب القانون « على المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات متحرراً ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة ». ومن ذلك أيضاً ما قرره المادة ٤٧ من مشروع الحكومة من أن المؤمن لا يكون مسئولاً عن الخسائر والأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية أو تلك الناشئة من الزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، ما لم يتفق على غير ذلك. ثم وضع النص قرينة قانونية على أن الحادث لا يرجع إلى سبب

(١) بلانول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٠٤.

(٢) نقض فرنسي ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٣ - ٦١٥ - ٩ أبريل ١٩٣٥ يونيه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٧٧ - مونيليه ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٥٧١ - لكر ١٣ مارس سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٦٠٩ - مونيليه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٣٢١ - السين التجارية ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ - ٦١.

(٣) نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٤٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ٣٥٣ - ١٢ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٥٢٥.

(٤) يوليو ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٥ - ٥٥٩.

عن الأسباب المتقدمة ، وألقى على المؤمن ، حتى يتخلص من الضمان ، عبء إثبات العكس وأن الحادث يرجع فعلاً إلى سبب منها<sup>(١)</sup> .

#### ٦٥٩ - محل الالتزام : وعمل الالتزام في التأمين على الأشخاص

هو مبلغ التأمين المذكور في وثيقة التأمين ، يدفعه المؤمن كاملاً إذا حل أجل العقد أو تحقق الخطر المؤمن منه .

أما في التأمين من الأضرار ، فعمل الالتزام حده الأقصى هو المبلغ المذكور في وثيقة التأمين . ولكنه لا يجوز أن يزيد على قيمة الضرر الذي لحق المؤمن له ، وذلك وفقاً لمبدأ التعويض (principe indemnitaire)<sup>(٢)</sup> . كما لا يجوز أن يزيد ، في حالة ما إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه وكان بعض هذا الشيء هو الذي لحقه التلف ، على نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة الجزء الذي تلف إلى الشيء المؤمن عليه كله ، وذلك وفقاً لقاعدة النسبية (règle proportionnelle)<sup>(٣)</sup> .

(١) أما في فرنسا فيقع على المؤمن له ، لا على المؤمن ، عبء إثبات أن الحريق لم ينجم عن واقعة تصل بعملية من أعمال الحرب ( نقض فرنسي ٢٤ و ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ٢٥٧ - ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٠٠ - ٩٥٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٣٦ ) . ولكن لا يطلب من المؤمن له إثبات سبب محدد أجبت عن الحرب يكون هو الذي أحدث الحريق ، بل يمكن أن يثبت أن الحرب لم تتدخل في إحداث الحريق . حتى لو بقي سبب الحريق مجهولاً . ( نقض فرنسي ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ١٥٦ - ١٢٨٥٠ ٣ مارس سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ١٣٧ - باريس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٢٣١ - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٤٢ - السين للتجارة ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٧٤ ) .

وانظر في المسألة بيكار وبيسون فقرة ١٣٧ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٥ .

(٢) انظر المادة ٧٥١ مدني - وانظر مايل فقرة ٧٦٠ وما بعدها .

(٣) انظر مايل فقرة ٨٣٢ وما بعدها .

هذا ويدفع مبلغ التأمين عادة نقوداً بالسر القانوني في مكان الدفع ، ولا يجوز اشتراط أن يكون الدفع بالنهب أو بعملة أجنبية ( پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٠٥ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. - فقرة ٥١١ - فقرة ٥٢٢ - محمل على عرقه ١٧٤ - ص ١٧٦ ) . وقد يشترط المؤمن ، بدلاً من دفع نقود ، أن يقوم بإصلاح الضرر ميتاً . وكذلك قد يلتزم بمثل ، كأن يدير دعوى المستورلة المرفوعة من المضرور على المؤمن له في حالة التأمين من المستورلة ، وكان يقوم بالدفاع عن المؤمن له في حالة التأمين من المطالبة القضائية ( Ass. de défense en justice ) ( پلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٥٥ ص ٦١٨ ) .

هنا وقد قلنا<sup>(١)</sup> أن حق المؤمن له أو المستفيد في فحة المؤمن حق ممتاز ،  
وعمل الامتياز هو جميع الأموال التي يجب أن تحفظ بها هيئات التأمين في  
الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون . فقد قضت المادة ٣٢ من القانون  
رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ( المادة ٢٢ من مشروع وزارة الاقتصاد ) بأنه يجب  
على كل هيئة تباشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تحفظ في  
الجمهورية العربية المتحدة بأموال تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماتها قبل  
حالة الوفاة والمستفيدين منها عن العمليات التي تباشرها أو تنفذها فيها ، على  
الأقل تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة إلى كل فرع ، ويجب  
أن تكون هذه الأموال منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين  
الأخرى . وقضت المادة ٣٣ من نفس القانون ( المادة ٢٣ من مشروع وزارة

١ - وقد ينضم المؤمن من مبلغ التأمين الأقساط المستحقة التي لم تدفع ، عن طريق المقاصة ، ويحجج بهذه  
المقاصة ، لا على المؤمن له وحده ، بل أيضاً على المستفيد وعلى الغير الذي تلقى حقه بمبلغ التأمين  
( نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٠ - بالانول وديبير  
وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٥٥ - سيميان فقرة ١٤٦ - محمد علي عرفة ص ١٨٢ - محمد  
كامل مرسي فقرة ٨٤ ص ٩٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦ ) .  
وانظر في عناصر تقرير التوضيح أنسيلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٤٣٧ -  
فقرة ٥١٠ .

والم لم يتحدد مبلغ التوضيح بصفة نهائية ، لا يكون المؤمن ملزماً بالوفاء به ، بل لا يلزم  
حتى بالوفاء بدفعه تحت الحساب ( نقض فرنسي ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٧ - ٢٥٠ -  
سيميان فقرة ١٣٥ - محمد علي عرفة ص ١٨١ - ص ١٨٢ ) - ولا بد من أن يقدم المؤمن له  
جميع الوثائق والمستندات الضرورية لتأكد من ثبوت الحق له حتى يستطيع استيفاء هذا الحق  
( استئناف مخطوط ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ١٤٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ م ٤٨  
ص ١٦٩ - ٤ يونيو سنة ١٩٢٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ - محمد علي عرفة ص ١٨٢ - عبد المنعم  
البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦ ) .

ولا تستحق الفوائد عن مبلغ التأمين إلا من وقت المطالبة القضائية بها طبقاً لقواعد العامة ،  
وإذا اشترط في العقد أن مبلغ التأمين لا ينتج فوائده في أية حالة كانت ، فإن المؤمن لا يلتزم  
بدفع فوائده إلا من تاريخ إعلانته بالحكم النهائي الصادر لصالحه المؤمن له ( استئناف مخطوط ٧ أبريل  
سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ م ٣٧ ص ٦ - ٤ يونيو سنة ١٩٣٩  
م ٤٨ ص ٣٠٢ - محمد علي عرفة ص ١٨٢ ) . ويجوز للمؤمن له أن يطالب المؤمن بتوضيح  
إضافي إذا ما طل هذا في دفع مبلغ التأمين ( استئناف مخطوط ١٣ يونيو سنة ١٩٤٥ م ٥٧ ص ١٧٩ -  
محمد علي عرفة ص ١٨٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦ ) .  
( ١ ) انظر أيضاً فقرة ٥٤٨ .

(الاقتصاد) بأنه يجب على كل هيئة تباشر عمليات التأمين من الأضرار أن تحتفظ في الجمهورية العربية المتحدة بأموال لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل ٢٥ ٪ من جملة الأقساط في السنة السابقة عن عمليات التأمين البحري والجوى ، و ٤٧ ٪ عن عمليات التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، و ٤٠ ٪ عن عمليات التأمين الأخرى ، وذلك علاوة على ما يكفى للوفاء بالتعويضات تحت التسديد وتحت التسوية بالنسبة إلى جميع هذه العمليات ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين . وتنص المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر ( المادة ٢٦ من مشروع وزارة الاقتصاد ) على ما يأتى : « المستفيدين من الوثائق المبرمة في الجمهورية العربية المتحدة أو التي تنفذ فيها امتياز يأتى في المرتبة بعد الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للخدم والكتب والعمال وكل أجبر آخر من أجبرهم ورواتبهم من أى نوع كان عن ستة أشهر الأخيرة والمنصوص عليها في القوانين المرحية ، وذلك على الأموال الواجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة ، وبمراعاة التقسيم المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ . وتؤثر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق ، بناء على طلب مصلحة التأمين ، بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال ، على أن تخطر مصلحة التأمين بكل تأشير يتم » (١) .

---

(١) انظر في كل ذلك ما تقدم آنفاً فقرة ٥٤٨ .

## الفصل الثالث

### انتهاء عقد التأمين

٦٦٠ - أسباب انتهاء عقد التأمين : لما كان عقد التأمين عقداً زمنياً فلا بد من أن يقرن بمدة ينتهى بانقضائها ، ومن ثم يكون انقضاء المدة من أهم أسباب انتهاء عقد التأمين .  
وهناك أسباب أخرى لانتهاء عقد التأمين قبل انقضاء مدته ، أهمها الفسخ لأسباب مختلفة ، بعضها مرن<sup>(١)</sup> ، وبعضها سياتى في موضعه<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) وقد مر بنا الفسخ على أثر الإضرار بما يستجد من الظروف التي تزيد في الخطر ( انظر آنفاً فقرة ٦٢٢ و فقرة ٦٢٣ ) ، والفسخ لإخلال المؤمن له بالتزامه من دفع الأقساط ( انظر آنفاً فقرة ٦٤٣ ) ، والانقضاء لهلاك الشيء المؤمن عليه ( انظر آنفاً فقرة ٥٩٩ ) .  
( ٢ ) وسيتأتى حد الكلام في التأمين على الأشياء بحث جواز الفسخ لانتقال ملكية الشيء المؤمن عليه ( انظر ما يلي فقرة ٧٧٦ وما بعدها ) - وسيتأتى أيضاً بحث جواز الفسخ لإفلاس المؤمن عليه أو لإفلاس المؤمن ( انظر ما يلي فقرة ٧٣٨ و فقرة ٧٩٣ - فقرة ٧٩٤ ) . كما سيتأتى بحث كيف يمكن طلب إنهاء العقد إذا وقع ضرر جزئي وحكم هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً متتابعاً أي مدة بعد أخرى ( انظر ما يلي فقرة ٨١٢ ) .

وهناك ما يسمى بانتقال المحفظة ( cession de portefeuille ) ، وهو ليس فسخاً لل عقد ، بل هو انتقال العقد إلى مؤمن آخر غير المؤمن الأصلي . وقد نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ( المادة ٣٤ من مشروع وزارة الاقتصاد ) في هذا الصدد على ما يأتي :  
« يجب على الهيئة ، إذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أوبعض العمليات التي تراوحتها في الجمهورية العربية المتحدة إلى هيئة أخرى أو أكثر ، أن تقدم طلباً إلى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية . وينشر الطلب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل ، وفقاً للشروط التي تقرر في اللائحة التنفيذية . ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم ملاحظاتهم على التحويل في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ النشر . ويصدر وزير الاقتصاد قراراً بالموافقة على التحويل ، إذا تبين له أنه لا يضر بمصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة والمستفيدين منها والقاتنين . وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتجيز به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك قبل دائتيها . وفي هذه الحالة تنتقل الأموال إلى الهيئة إلى الهيئة التي حولت إليها الوثائق ، وذلك -



ويبقى بعد ذلك سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقادم<sup>(١)</sup> .  
فنبعث إذن مسألتين : (١) انقضاء المدة . (٢) والتقادم .

## الفرع الأول

### انقضاء المدة

٦٦١ - تعيين مدة الضر وانتهاء الضر بانقضاء مدته : قدمنا<sup>(٢)</sup> أن من بين البيانات التي يجب أن تشمل عليها وثيقة التأمين مدة العقد ، وذكرنا أنها يجب أن تكون مكتوبة بشكل ظاهر ( م ٧ من مشروع الحكومة ) . وللمتعاقدين أن يحددوا هذه المدة كما يشاءون ، فلها أن يحددها بسنة أو بثلاث سنوات أو بخمسة أو بعشر أو بأكثر أو بأقل<sup>(٣)</sup> . غير أن هناك قيدين على هذا التحديد : (١) إذا زادت المدة التي حددها على خمس سنوات ، جاز لكل منهما أن ينهي العقد عند انقضاء كل خمس سنوات على الوجه الذي منصفه فيما يلي<sup>(٤)</sup> . (٢) في التأمين على الحياة ، أي كانت المدة التي حددها

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والازول عن الأموال . بل إن معنى الأموال المحولة من رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بمقتضى القوانين على نقل الملكية والازول عن الأموال . وانظر في شطب تسجيل الهيئة إذا صدر قرار بالموافقة على تحويل الوثائق إلى هيئة أخرى عن كل العمليات التي زاولتها بالجمهورية البرية المتحدة ، وذلك طبقاً لنص سالف الذكر : المادة ١٥ من نفس القانون ( المادة ٩ من مشروع وزارة الاقتصاد ) .

( ١ ) وإذا اشتمل عقد التأمين على عدة أخطار مؤمن منها وكانت متميزة بعضها عن بعض ، وانصب سبب الانقضاء على أحد هذه الأخطار دون الباقي ، فإن عقد التأمين لا ينشئ إلا بالنسبة إلى هذا الخطر ، وذلك ما لم تكن هذه الأخطار غير قابلة للتجزئة طبقاً لشروط العقد أو طبقاً لطبيعة المعاملة (نقض فرنسي ٦ فبراير سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٤٩١ - ون ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ دالوز ٩٣ - ٢ - ٤٠١ - باريس ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٠ سيري ١٩١١ - ٢ - ١٧٠ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧١٧ ) .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٨٢ في الهامش .

( ٣ ) وليس من الضروري أن يكون التزام المؤمن بالضمان قائماً طوال مدة العقد ، بل يجوز الاتفاق على أن يقوم هذا الالتزام في أوقات متقطعة ( انظر في هذا المعنى يلانيرك وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٦ ص ٦٥٨ - أليبر في الإبدائية ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٥٣ - ٣٨ ) .

( ٤ ) انظر ما يلي فقرة ٦٦٢ وما بعدها .

المتعاقدان ، « يجوز للمؤمن له الذي التزم بلغ أقساط دورية أن يتحلل في أي وقت من العقد بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة ترأ ذمته من الأقساط اللاحقة » ( م ٧٥٩ مدني ) . فإذا حدد المتعاقدان في التأمين على الحياة مدة عشرين سنة مثلاً ، جاز للمؤمن له أن ينهي العقد عند انقضاء كل سنة من هذه السنين بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انقضاء هذه السنة . وسيأتي تفصيل ذلك فيما يلي<sup>(١)</sup>.

ويطلب في العمل أن يحدد المتعاقدان ، في غير التأمين على الحياة ، مدة العقد بسنة واحدة ، يبدأ سريانها من وقت تمام العقد ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي أبرم فيه العقد ، وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها<sup>(٢)</sup> . ولكن العادة قد جرت ، كما قدمنا<sup>(٣)</sup> ، بالاتفاق على أن يبدأ سريان العقد في ظهر اليوم التالي لليوم الذي وقع فيه المؤمن له على العقد ودفع القسط الأول . وإذا لم يحدد المتعاقدان مدة العقد صراحة أو ضمناً ، لم يكن العقد باطلاً لهذا السبب . ويفترض أن المتعاقدين قد قصدا أن تكون مدة العقد هي المدة الغالبة ، أي سنة واحدة<sup>(٤)</sup> .

ويجوز أن يكون هناك اتفاق ضمنى على أن تكون مدة العقد أقل من سنة ، ويقع ذلك في التأمين من حوادث النقل حيث يستغرق تنفيذ عقد النقل مدة أقل من سنة ، وفي التأمين لرحلة معينة إذا كانت هذه الرحلة لا تستغرق سنة كاملة .

ويجوز كذلك أن يتفق المتعاقدان على أن تكون مدة العقد مدة غير محددة . ويقع ذلك إذا كان المؤمن له شركة مدتها غير محددة ، ويتفق المتعاقدان على أن تكون مدة عقد التأمين هي مدة بقاء الشركة . وتكون المدة غير محددة أيضاً في جمعيات التأمين التبادلية ، فإن المؤمن له يكون عضواً في

(١) انظر مايل فقرة ٧٣٢ .

(٢) انظر المادة ٧ من مشروع الحكومة اتفقا فقرة ٥٨٧ في المامش .

(٣) انظر اتفقا فقرة ٥٩١ .

(٤) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٥٨ ص ٢٤٧ - فإذا أريد أن تكون مدة العقد أكثر من سنة ، وجب أن يكون هناك اتفاق خاص على ذلك ( استئناف مخطط ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ م ٤٦ ص ٥١ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ م ٤٧ ص ٣٦ ) .

هذه الجمعية ، ويبقى عقد التأمين ما دام عضواً فيها أى مدة غير محددة .  
وفى جميع الأحوال التى تكون فيها المدة غير محددة ، يجوز لكل من الطرفين  
أن ينهى العقد عند انقضاء كل خمس سنوات كما سيبنى<sup>(١)</sup> .

وينهى العقد بانقضاء مدته<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك قد ينهى قبل انقضاء مدته ،  
فقد رأينا أنه إذا كانت المدة أطول من خمس سنوات ، جاز لكل من الطرفين  
إنهاء العقد عند انقضاء كل خمس سنوات . وقد يبقى العقد بعد انقضاء مدته ،  
فيمتد وقتاً آخر . ونبحث كلا من هذين الفرضين .

### § ١ - انتهاء العقد قبل انقضاء مدته عن طريق الفسخ الخمسى (résiliation quinquennale)

٦٦٢ - نص فى مشروع الحكومة بقرار الحق فى هذا الفسخ : تنص  
المادة ٢٤ من مشروع الحكومة على ما يأتى :

« إذا زادت مدة التأمين على خمس سنوات ، جاز لكل من المؤمن  
والمؤمن له أن يطلب إنهاء العقد ، فى نهاية كل خمس سنوات من مدة التأمين ،  
إذا أخطر الطرف الآخر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل  
انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل » .

« ويجب بيان ذلك فى وثيقة التأمين » .

« ولا يسرى حكم الفقرة الأولى على عقود التأمين على الحياة أو تكوين  
الأموال<sup>(٣)</sup> » .

(١) انظر ما يلى فقرة ٦٦٣ .

(٢) بيكار ويسون فقرة ١٥٩ - سيميان فقرة ٢٤٥ ..

(٣) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٠ من المشروع التمهيدى . وكان نص المشروع  
التمهيدى يجرى على الوجه الآتى : ١٥ - ومع ذلك يجوز لكل من طالب التأمين والمؤمن أن يطلب  
فسخ عقد التأمين فى نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد إذا هو أخطر الطرف الآخر بذلك قبل  
انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل ، وهذا دون إخلال بأحكام عقد التأمين على الحياة .  
٢ - وللمؤمن عليه أن يستعمل حقه فى الفسخ فى هذه الحالة ، وفى الأحوال التى يكون له فيها هذا  
الحق ، إما بتبليغ يتقدم به إلى المؤمن فى مركزه الرئيسى أو إلى ممثل شركة التأمين فى الجهة التى بها  
محل هذه الشركة بشرط حصوله على ورقة مثبتة لقيامه بهذا التبليغ ، وإما بخطاب موصى عليه أو بأية  
وسيلة أخرى يكون عقد التأمين قد نص عليها ، كل هذا حتى لو وجد اتفاق يخالف ذلك . -

وهذا النص يقرر عرفاً متيناً في المحيط التأميني ، وأحكامه تدرج عادة في وثائق التأمين فتصبح ملزمة باعتبارها داخلية في شروط العقد<sup>(١)</sup>. فتعتبر النص إذن هو العرف المتبع في مصر ، ويكون ملزماً على هذا الاعتبار .

٦٦٣ - ما بشرط لتقرير من الفسخ : لتقرير حق الفسخ الخمس يجب أن يتوافر شرطان :

( الشرط الأول ) أن تكون مدة عقد التأمين أكثر من خمس سنوات . فالمدة إذا زادت على خمس سنوات تكون مدة أطول من المدة التي يستطيع فيها المتعاقدان توقع الاحتمالات المختلفة التي تطرأ في خلال مدة العقد . ومن ثم كانت مصلحة كل من المتعاقدين ، وبخاصة مصلحة المؤمن له ، ألا يتقيد نهائياً لمدة تزيد على خمس سنوات . فإذا حدد الطرفان مدة أطول ، أو كانت مدة العقد متفقا على أن تكون مدة غير محددة ، كان لأي من المتعاقدين أن يتحلل من العقد بعد انقضاء كل خمس سنوات . ويعتبر هذا الحق من النظام العام إذ قصدت به حماية المتعاقدين ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ولا يجوز التزول عنه . كذلك لا يجوز الحد منه ، فلا يجوز الاتفاق على فسخ العقد في نهاية مدة تزيد على خمس سنوات ، أو على أن يدفع المؤمن له تعويضاً للمؤمن إذا استعمل الأول حقه في الفسخ<sup>(٢)</sup> .

= ٣ - ويجب أن تكون نسخة العقد مكتوبة بحروف ظاهرة في الوثيقة . وقد حذفت لجنة المراجعة هذا النص لتلغيه « بحريثات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٣ - ص ٣٣٤ في الخامس ) .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في صدد المادة ٢٤ من هذا المشروع : « وبالرغم من أن طرق العقد مطلق الحرية في تعيين مدته ، إلا أنه حرصاً على صالح المؤمن لهم ، ومتناً من تورطهم في الالتزام بمقدور طويلة الأمد ، فقد نص في المادة ٢٤ على تحديد أجل يستطيع كل من الطرفين قبل حلوله بمدة ستة أشهر على الأقل إنهاء العقد . وذلك دون إخلال بمقدور التأمين على الحياة أو تكوين الأموال ، التي يجوز فيها المؤمن له وفقاً لحكم المادة ٧٥٩ من القانون المدني أن يتحلل في أي وقت من العقد وذلك بإخطار مكتوب يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية » ( ١ ) وتقضى المادة ٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بحق كل من الطرفين في إنهاء عقد التأمين في نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد . وكان ذكرينو سنة ١٩٢٢ قد قضى بذلك أيضاً ، أما ذكرينو سنة ١٨٦٨ فقد كانت المادة ٢٥ منه تقضى بحق كل من الطرفين في جميعات التأمين المتبادلة في إنهاء عقد التأمين في نهاية كل خمس سنوات ( بيكار وبيسون فترة ١٦٤ ص ٢٥٤ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فترة ٧٣٣ ) . ( ٢ ) بيكار وبيسون فترة ١٦٤ ص ٢٥٤ - يلافيرول وريير وبيسون ١١ فترة ١٢٩٠ .

( الشرط الثاني ) ألا يكون العقد تأمينا على الحياة أو عقداً لتكوين الأموال . ذلك أن العقد - هذه الحالة يكون عادة طويل المدة ، ويغلب أن تزيد مدته على خمس سنوات ، وقد قصد المتعاقدان أن تكون المدة طويلة حتى يتمكن المؤمن له من ادخار مقدار كافٍ من المال . هذا إلى أن المؤمن له ليس في حاجة إلى هذه الحياة ، إذ يستطيع ، أيا كانت مدة العقد . أن يتحلل منه بعد انقضاء سنة واحدة لا بعد انقضاء خمس سنوات (م ٧٥٩ ملغى<sup>(١)</sup>).

٦٦٤ - كيف يكون الفسخ : يتم الفسخ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم ووصول ، يرسله المؤمن له إلى المؤمن ، أو يرسله المؤمن إلى المؤمن له . ويجب أن يصل هذا الكتاب إلى الطرف الذي وجه إليه قبل انقضاء فترة الخمس السنوات بستة أشهر على الأقل .

فتقسم إذن جملة مدة العقد إلى فترات ، كل فترة مقدارها خمس سنوات ، فيما عدا الفترة الأخيرة فليس من الضروري أن تكون مدتها خمس سنوات . فإذا كانت مدة العقد عشر سنوات مثلاً ، قسمت المدة إلى فترتين كل منهما مقدارها خمس سنوات . وإذا كانت مدة العقد اثني عشرة سنة ، قسمت المدة إلى فترات ثلاث ، مدة كل من الفترتين الأوليين خمس سنوات ، ومدة الفترة الثالثة ستان فقط .

وقبل انقضاء أية فترة من هذه الفترات - فيما عدا الفترة الأخيرة فإن العقد ينتهي بانقضائها دون حاجة إلى إخطار - يرسل الطرف الذي يريد فسخ العقد إلى الطرف الآخر كتاباً موصى عليه مصحوباً بعلم ووصول يطلب فيه الفسخ ، بحيث يصل هذا الكتاب إلى الطرف الذي وجه إليه قبل انقضاء فترة الخمس السنوات بستة أشهر على الأقل . وعند حساب فترة الخمس السنوات ، يدخل في الحساب المدة التي قد يكون العقد أوقف سريانه في

( ١ ) ويجب أن يذكر في وثيقة التأمين حق كل من الطرفين في إنهاء العقد عند انقضاء كل خمس سنوات ، وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ونظراً لما ينطوي عليه هذا الحكم من أهمية ، فقد نصت المادة المذكورة ( ٢٤ م ) على ضرورة تضمينه وثيقة التأمين » .

أثنائها<sup>(١)</sup> . ولا يجوز الاتفاق على تقصير مدة الستة أشهر بالنسبة إلى المؤمن ، بل يجب على هذا أن ينظر المؤمن له بالفسخ قبل انقضاء الفترة بمدة ستة أشهر على الأقل . ولكن يجوز الاتفاق على تقصير هذه المدة بالنسبة إلى المؤمن له ، فيخطر المؤمن بالفسخ قبل انقضاء الفترة بأربعة أشهر أو بثلاثة مثلاً ، لأن هذا الاتفاق يكون في مصلحته<sup>(٢)</sup> .

فإذا لم ينظر أحد الطرفين الآخر بالفسخ ، أو أخطره ولكن بعد الجهاد ، فإن العقد يستمر في سريانه خمس سنوات أخرى ، فخمسا ، وهكذا ، إلى أن يحصل هذا الإخطار . فإذا لم يحصل إخطار أصلا ، بقي العقد في سريانه إلى أن تنقضي مدته . وعند ذلك ينتهي العقد ، أو يمتد على النحو الذي سراه فيما يلي .

#### ٢ g - امتداد العقد<sup>(\*)</sup>

(prolongation du contrat)

٦٦٥ - نص في مشروع الحكومة بفر امتداد العقد : تنص المادة ٩ من مشروع الحكومة على ما يأتي :

« في التأمين من الأضرار ، يجوز ، بمقتضى شرط محرر في الوثيقة بشكل ظاهر ، الاتفاق على امتداد العقد من تلقاء ذاته إذا لم يقم المؤمن له قبل انتهاء مدته بثلاثين يوماً على الأقل بإبلاغ المؤمن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول برغبته في عدم امتداد العقد . ولا يسرى مفعول هذا الامتداد إلا ستة فسة ، ويقع باطلاً كل اتفاق على أن يكون امتداد التأمين لمدة تزيد على سنة<sup>(٢)</sup> .

(١) بيكار وبيسون فترة ١٦٦ ص ٢٥٨ - محكمة Thonon الابتدائية ٢ يناير سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٤٨ - وقارن أنسيكلويدى والفوز ١٠ لفظ Ass. Ter. فترة ٧٤٠ .

(٢) بيكار وبيسون فترة ١٦٧ ص ٢٥٨ - بلانويول وريوير وبيسون ١١ فترة ١٢٩١ ص ٦١٤ .

(\*) انظر Eroya رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٤٣ .

(٣) يقابل هذا النص المادة ١٠٦١ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : ١٥ - يجوز بمقتضى شرط بالوثيقة مكتوب بخط اليد أو بالآلة الكتابة ، أن يقتطع أنه -

وليس هذا النص في مجموعه إلا تطبيقاً للقواعد العامة ، فيها عدا ميعاد الثلاثين يوماً لصدور الرغبة في عدم امتداد العقد ، وفيها عدا أن مدة الامتداد لا يجوز أن تزيد على سنة . على أن النص يقرر عرفاً تأمينياً يحمي المؤمن من مفاجآت بعدم امتداد العقد يخطر به في وقت غير كاف . ويحمي المؤمن له فلا يفاجأ هو الآخر لحدوث سكوتة بامتداد العقد مدة أطول من سنة . فلا مانع إذن من الأخذ بهذه الأحكام ، إذ هي تقرر عرفاً تأمينياً واجب الاحترام .

٦٦٦ - عقد التأمين لا يجرى تجديداً ضمنيًا : بالرغم من أن بعض التشريعات الأجنبية تتكلم عن التجديد الضمني (tacite reconduction) لعقد التأمين<sup>(١)</sup> ، إلا أن الواقع من الأمر أن الحالة التي نحن بصددتها ليست حالة تجديد ضمني ، بل هي حالة امتداد للعقد (prolongation du contrat)<sup>(٢)</sup> . وإذا أردنا أن نتصور التجديد الضمني لعقد التأمين ، على غرار التجديد الضمني لعقد الإيجار ، لوجب ألا يكون في عقد التأمين شرط يقضي بالتجديد ومن ثم يكون هناك عقد تأمين محدد المدة ، ثلاث سنوات مثلاً ، وتنقضي مدة ثلاث السنوات ، فينتهي العقد بانقضاءها . ولكن المؤمن له يستمر في دفع الأقساط بعد انتهاء العقد الأصلي ، ويستمر المؤمن في قبضها . فهنا كان يمكن القول بأن عقد التأمين قد جدد تجديداً ضمنيًا ، وتلى العقد القديم عقد جديد قام على إيجاب وقبول ضمنيين من المؤمن له والمؤمن ، كما يقوم التجديد

« في حالة سكوت المؤمن عند نهاية مدة العقد يمتد هذا العقد من تلقا نفسه . ٢ - ولا يمتد العقد إلا سنة فسة . ٣ - ويتم بإحلال اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على سنة » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع النهائي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكنه حذف في لجنة الشيوخ لفظه « بمرئيات وتفاسيل يحسن أن تنتظرها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية » ص ٣٢٤ - ص ٣٣٥ في الخامس ) .

وتنص المادة ٩٦٢ من تقنين الموجبات والعقود البنائي على ما يأتي : « تبين مدة الفسخ في لائحة الشروط - ويجوز الاشتراط بأن العقد يتجدد حتماً تجديداً ضمنيًا إذا لم يصرح المضمون برغبته ( في عدم تجديده ) قبل نهاية المدة المبنية في لائحة الشروط الحالية . ولا يجوز مفعول هذا التجديد إلا سنة فسة ، إذ يبين المضمون الحق في فسخ العقد في أي وقت شاء بالرغم من كل نص مخالف » .

( ١ ) انظر المادة ٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٥ ، والمادة ٩٦٢ من تقنين الموجبات والعقود البنائي .

( ٢ ) انظر في هذا المعنى بيكار وبيونق نقرة ١٦٠ .

الضمنى لعقد الإيجار إذا بقى المستأجر بعد انتهاء الإيجار شاغلا للعين المؤجرة . يدفع الأجرة ويقبضها منه المؤجر . ولكن هذه الصورة التي قدمناها لعقد التأمين لاتصح كما صحت في عقد الإيجار ، وإذا كان عقد التأمين عهده المدة دون أن يشتمل على شرط صريح بالتجديد ، فإنه ينتهى بمجرد انقضاء مدته ، ولا يجدد تجديدًا ضمنيًا مجرد أن المؤمن له يستمر في دفع الأقساط والمؤمن يستمر في قبضها . بل لابد من عقد تأمين جديد صريح ، تتبع فيه إجراءات الانقضاء التي اتبعت في العقد الأول .

ونرى من ذلك أنه لا يوجد تجديد ضمني لعقد التأمين بالمعنى الدقيق من التجديد الضمنى . وإذا اشتمل العقد على شرط صريح بالتجديد ، كما هو القرض الذى نحن بصدده ، فليس هذا تجديدًا ضمنيًا ، وإنما هو امتداد صريح لعقد التأمين على النحو الذى ستبينه فيما يلى .

#### ٦٦٧ — شروط امتداد عقد التأمين : بشرط لامتداد عقد التأمين ،

بعد انقضاء مدته الأصلية ، توافر شروط أربعة :

أولاً — أن يكون العقد عقد تأمين من الأضرار<sup>(١)</sup> وأن تكون مدته محددة ، سواء كانت هذه المدة خمس سنوات أو أقل أو أكثر . فإن كانت المدة خمس سنوات أو أقل ، جاز أن يمتد العقد بعد انقضائها . وإن كانت المدة أكثر من خمس سنوات ، جاز فسخ العقد بانقضاء أية فترة خسية من فتراته ، فإن لم يفسخ ويقتضى إلى انقضاء مدته بأكملها جاز أن يمتد بعد ذلك . كما سبق القول<sup>(٢)</sup> . ولا محل لامتداد عقد التأمين إذا كانت مدته غير محددة ، فإن المدة غير المحددة تمتد بطبيعتها إلى غير أجل محدد<sup>(٣)</sup> .

(١) أما عقد التأمين على الحياة فهو إما أن ينتهى بالموت فلا يقبل الامتداد ، وإما أن ينتهى بانقضاء مدة محددة ، وهذه المدة تقبل التعديل بملحق الوثيقة ، ولا تمتد عادة بشرط في العقد .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٦٤ .

(٣) ولكن يجوز فسخ العقد كل خمس سنوات طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن ، فإذا لم يفسخ يبق مستمرًا إلى خمس سنوات أخرى ، وهكذا . ولا محل هنا لاستداده سنة فسة بعد خمس السنوات الأولى ، لأن العقد لا يمتد إلا إذا انقضت مدته الأصلية ، وفي الحالة: لقي نحن بصددها لم تنقض مدة العقد الأصلية إذ هي مدة غير محددة ( باريس ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨ . المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨-٧٣٠ — أنسيلو بينى دالورز ١ فقط . Ass Ter. فقرة ٧٤٧ ) .



ثانياً - أن يكون هناك شرط صريح في وثيقة التأمين ، يقضي بامتداد العقد من تلقاء نفسه بعد انقضاء مدته المحددة ، إذا سكّت المؤمن له ولم يعارض في الامتداد . ويجب أن يبرز هذا الشرط بشكل ظاهر لأهميته ، إذا كان مدرجاً ضمن الشروط العامة المطبوعة . فإذا لم يوجد شرط صريح في هذا المعنى ، وانقضت مدة العقد ، لم يمتد العقد لانعدام الشرط الذي يقضي بذلك ، ولم يجدد تجديداً ضمناً فقد قلنا أن عقد التأمين غير قابل للتجديد الضمني ولا يقبل إلا التجديد الصريح<sup>(١)</sup> .

ثالثاً - أن تنقضي مدة العقد بأكملها ، فإن الامتداد لا يكون إلا بعد انقضاء المدة الأصلية . فإذا انتهى العقد قبل انقضاء مدته ، لم يكن قابلاً للامتداد بل ينتهي على وجهه نهائياً . مثل ذلك أن تكون مدة العقد أربع عشرة سنة ، ويضخ أحد الطرفين العقد بانقضاء خمس السنوات الأولى ، فينتهي العقد بالفسخ ولا يمتد . كذلك إذا فسخ أحد المتعاقدين العقد بانقضاء خمس السنوات الثانية ، انتهى العقد دون أن يكون قابلاً للامتداد . فإذا لم يفسخ أحد المتعاقدين العقد بانقضاء خمس السنوات الثانية ، بقي العقد الأربع السنوات الباقية من مدته الأصلية ، ولا يعتبر هذا امتداداً للمدة الأصلية بل هو استمرار لها<sup>(٢)</sup> . فإذا انقضت المدة الأصلية بأكملها ، أي الأربع عشرة سنة ، كان العقد وقتئذ قابلاً للامتداد ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) وإذا لم يكن هناك شرط صريح في وثيقة التأمين يقضي بامتداد العقد ، وأراد المؤمن قبل انقضاء مدة العقد استداده لأية مدة ولو أكثر من سنة ، كان له أن يعرض هذا الاستداد على المؤمن في مركزه الرئيسي بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وذلك بشرط أن يكون قد قام بأداء الأقساط المستحقة من المدة الماضية . فإن لم يتم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوماً التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الاستداد ، عه موافقاً عليه ، وامتد العقد إلى المدة التي عرضها المؤمن له ، ويعتبر هذا تمديداً للعقد بمقتضى ملحق لوثيقة التأمين . وقد رأينا المادة ١٠ من مشروع الحكومة تنص في هذا المعنى على ما يأتي : « في التأمين من الأضرار ، يعتبر مقبولاً الطالب المرسل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول من المؤمن له إلى المؤمن في مركزه الرئيسي ، متضمناً استداد العقد أو تمديله ، وهذا بشرط أن يكون المؤمن له قد قام بأداء الأقساط المستحقة من المدة الماضية ، وذلك ما لم يتم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوماً التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الاستداد أو التمديل » ( انظر آتفاً فقرة ٥٩٥ ) .

(٢) يوليس ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٧٣٠ .

(٣) انظر آتفاً فقرة ٦٩٤ .

رابعا - أن يسكت المؤمن له ، ولا يعارض في امتداد العقد . فإذا عارض في الامتداد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يبلغه للمؤمن ، قبل انقضاء المدة الأصلية بثلاثين يوماً على الأقل ، أو قبل انقضاء السنة التي امتد إليها العقد بثلاثين يوماً على الأقل إذ العقد يمتد سنة فسنة كما سئرى ، منعت هذه المعارضة العقد من أن يمتد أصلاً أو من أن يمتد مرة أخرى . فإذا توافرت هذه الشروط الأربعة ، امتد العقد من تلقاء نفسه دون حاجة لاتفاق جديد ، أو لأى إجراء آخر ، فلا يلزم لامتداده تحرير وثيقة تأمين جديدة أو أية ورقة أخرى<sup>(١)</sup> .

٦٦٨ - الآثار التي ترتب على استمرار عقد التأمين ، يمتد عقد التأمين ، لا إلى مدة أخرى تعادل مدته الأصلية ، بل إلى سنة واحدة . ويقع باطلاً كل اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على سنة ، كما تنص صراحة المادة ٩ من مشروع الحكومة فيما رأينا . فإذا لم يعارض المؤمن له في امتداد العقد ، على الوجه الذى سبق تفصيله ، قبل انقضاء السنة بثلاثين يوماً على الأقل ، امتد العقد سنة ثانية ، ثم سنة ثالثة ، وهكذا<sup>(٢)</sup> ، وذلك إلى أن يعارض المؤمن له في الامتداد فينتهى العقد بانقضاء السنة التي حصلت المعارضة قبل انقضائها . وهذه هي مزية الامتداد ، فالعقد لا يمتد من تلقاء نفسه لأكثر من سنة واحدة ، حتى لا يبعد المؤمن له نفسه مقيداً تلقائياً بالعقد لمدة طويلة ، بل هو يستطيع بمعارضته في الامتداد أن ينهى العقد في أية سنة بمجرد انقضائها . وكذلك لا ينتهى العقد بمجرد انقضاء مدته الأصلية أو بمجرد انقضاء السنة التي يكون قد امتد إليها ، حتى لا يبعد المؤمن له نفسه وقد جرد فجأة من تأميته من الخطر الذى يخشاها<sup>(٣)</sup> .

وامتداد عقد التأمين ، على خلاف التجديد الضمى للإيجار ، ليس عقداً جديداً يتلو العقد الأصلي ، بل هو استمرار لهذا العقد الأصلي . فالعقد

(١) باريس ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٣٢٧ - وانظر في شروط إلتئاد بيكار وبيسون فقرة ١٦١ - فقرة ١٦٢ - بلانويل وريير وبيسون ٩١ فقرة ١٢٨٨ .

(٢) باريس ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٣٢٧ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٦٣ ص ٢٠٢ .

هو هو لم يتجدد ، وليس هناك إلا عقد واحد امتدت مدته الأصلية سنة  
فئة . وهذا هو السبب في التعبير عن بقاء العقد بلفظ « الامتداد » ، وتجنب  
عبارة « التجديد الضمني »<sup>(١)</sup> . ويرتب على أن العقد يمتد لا يتجدد النتيجةان  
الآتيتان : ( ١ ) لا يشترط توافر الأهلية من جديد عند الامتداد ، بل يكفي  
أن تكون الأهلية قد توافرت عند إبرام العقد منذ البداية . ولو كان العقد  
قد جدد ، لوجب توافر الأهلية عند التجديد ، إذ يكون هناك عقد جديد  
يجب فيه توافر الأهلية . وعلى ذلك إذا كان المؤمن له قد فقد أهليته عند  
الامتداد ، فإن ذلك لا يمنع من امتداد العقد ، وكان يمنع من التجديد لو كيف  
الامتداد بأنه تجديد ضمني . ( ٢ ) يكون تاريخ عقد التأمين بعد امتداده هو  
تاريخ العقد منذ إبرامه ، فليس هناك عقد جديد يأخذ تاريخاً مستقلاً من  
وقت الامتداد . فإذا أريد ترتيب عقود التأمين المتعددة بحسب تواريخها لمعرفة  
السابق منها فيكون هو الذي يغطي الخطر المؤمن منه في التأمين من الأضرار  
كما سنرى<sup>(٢)</sup> ، وكان بين العقود المتعددة عقد تأمين يمتد ، اعتد بتاريخ  
هذا العقد منذ إبرامه لا بالوقت الذي امتد فيه<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) وقد استعمل قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ( ٥٠ م ) عبارة  
« التجديد الضمني » كما قلنا ( انظر أيضاً فقرة ٦٦٦ في الملامح ) . وينبغي اقتضاء الفرنسيه إلى أنه  
هناك عقداً جديداً يستتبع وجوده لا من العقد الأصل ، بل من اتفاق ضمني جديد يتم عند اقتضاء المدة  
الأصلية ، ويستند إلى الشرط الوارد في العقد الأصل ( نقض فرنسي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المحلة  
العلمة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٣١٩ - ٢٨ يولييه سنة ١٩٤١ للرجع السابق ١٩٤١ - ٦١١ -  
٥ مارس سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٤٩ - باريس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ للرجع  
السابق ١٩٣٠ - ٣٢١ - ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ للرجع السابق ١٩٣٢ - ٦١٧ - ٢٧ يناير  
سنة ١٩٣٨ للرجع السابق ١٩٣٨ - ٤٦٩ ) . وانظر عكس ذلك وأن هناك امتداداً لعقد الأصل  
لا عقداً جديداً يتلوه : إكس ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٣٦ .  
وانظر في هذه المسألة بيكار وييسون فقرة ١٦٣ ص ٢٥٣ - ص ٢٥٤ - پلانبول ورييرون  
وييسون ١١ فقرة ١٢٨٩ - أنسكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ann. Ter. فقرة ٧٤٨ .

( ٢ ) انظر مابل فقرة ٨٢٦ .

( ٣ ) انظر في ذلك بيكار وييسون فقرة ١٦٣ ص ٢٥٣ .

## الفرع الثاني

### التقادم

٦٦٩ - نص قانوني : تنص المادة ٧٥٢ من التقنين المدني على ما يأتي :

١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .

٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة : ( أ ) في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر ، إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك . ( ب ) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه (١) .  
ولما قابل النص في التقنين المدني القديم ، لأن هذا التقنين لم يشمل على نصوص في عقد التأمين . أما بالنسبة إلى التأمين البحري ، فإن المادة ٢٦٩ من تقنين التجارة البحرية تقضي بأن التقادم مدته خمس سنوات من وقت انعقاد العقد (٢) .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٧٧ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : ١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء سنتين من وقت وقوع الحادث الذي تولدت عنه هذه الدعاوى . ٢ - ومع ذلك : ( أ ) لا تسرى هذه المدة في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن ضده أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك . ( ب ) ولا تسرى في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده إلا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه . ( ج ) ولا تسرى المدة ، عندما يكون سبب دعوى المؤمن عليه حل المؤمن ناشئاً عن رجوع التبر عليه ، إلا من يوم رفع الدعوى من هذا التبر على المؤمن عليه أو من اليوم الذي يستوفى فيه التبر التحويل من المؤمن عليه . وفي لجنة المراجعة عدل النص تمهيداً لعله يطابق ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وزيدت مدة التقادم من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وصار رقم النص ٨٠٠ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٢ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٢ - ص ٣٥٤ ) .

( ٢ ) فكانت مدة التقادم في التأمين البري ، طبقاً لقواعد العامة ، خمس عشرة سنة ، إلا بالنسبة إلى الالتزام بدفع الأقساط الدورية فهذا كانت مدة التقادم فيه خمس سنوات كما هو الأمر في كل التزام دوري متجدد ( محمد كامل مرسي فقرة ١٥٨ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٣ ص ٢٤٣ - محمد جمال الدين زكي فقرة ٩٩ ص ٢٢١ ص ٢٢٢ ) .

وبقابل النص في التقنيات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧١٨ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٥٢ - وفي التقنين المدني العراقي م ٩٩٠ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٨٥ - ٩٨٦<sup>(١)</sup> .  
ونرى من النص سالف الذكر أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تقادم بمدة قصيرة ، هي ثلاث سنوات . فنحدد أولاً ما هي الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، ثم نتكلم في مدة التقادم .

### § ١ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين

٦٧٠ - عقود التأمين البررة مع الشركات ومع جمعيات التأمين المتبادلة :  
تسرى مدة التقادم القصيرة على الدعاوى الناشئة عن عقود التأمين ، أياً كان

١ - ولكن شركات التأمين كانت تلجأ إلى الاتفاق على تقصير مدة التقادم إلى حد كبير ، وكان القضاء لا يتوسع في تفسير هذه الاتفاقات : استئناف مخطط ١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ١١٠ ( وقف سريان المدة في أثناء التفاوض مع الشركة ) - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ م ٢٣ ص ٥٣ ( وقف سريان المدة بسبب مانع خارج عن إرادة المؤمن له ) - ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٢ ( وجوب أن تكون مدة التقادم الملتق عليها مدة معقولة ) .

( ١ ) التقنيات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٨ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٢ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٠ ( مطابق ) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٨٥ : جميع حقوق الادعاء الناشئة من عقد التأمين تسقط بحكم مرور الزمن بعد انقضاء سنتين على الحادث الذي تنوله عنه - إلا أن هذه المهلة لا تسرى : أولاً - في حالة كيان الخطر المضمون أو إغفاله أو التصريح بالكاذب ، أو غير الصحيح ، إلا من يوم علم المضمون به . ثانياً - ولا تسرى في حالة وقوع الطارئ إلا من يوم علم ذوى الشأن به إذا أثبتوا جهلهم إياه حتى هذا اليوم - وعندما تكون الدعوى المقامة من المضمون على المضمون ناشئة عن مداعة شخص ثالث ، لا تسرى مدة مرور الزمن إلا من يوم تقديم هذا الشخص دعواه على المضمون أو من يوم استيفائه التويض من المضمون .

م ٩٨٦ : لا يجوز تقصير مدة مرور الزمن بمقتضى بند يوضح في لائحة الشروط . ( وأحكام التقنين اللبناني تنفق في مجموعها مع أحكام التقنين المصري فيما عدا : ( ١ ) أن مدة التقادم في التقنين اللبناني سنتان ، وهي ثلاث سنوات في التقنين المصري . ( ٢ ) إذا طالب المضرور المؤمن له ، في التأمين من المسنوية ، مطالبة ودية ، لم تسر مدة التقادم في التقنين اللبناني إلا من وقت استيفاء المضرور التويض من المؤمن له ، وتسرى في التقنين المصري من وقت المطالبة بالودية . ( ٣ ) لا يجوز في التقنين اللبناني الاتفاق على تقصير مدة التقادم ، أما في التقنين المصري فلا يجوز الاتفاق لا على تقصيرها ولا على إطالتها ) .

المؤمن. فقد يكون المؤمن شركة ، وهذا هو الغالب . وقد يكون المؤمن جمعية تأمين تبادلية أو ذات شكل تبادل ، فتسرى مدة التقادم القصيرة أيضاً على العقود المبرمة مع هذه الجمعيات ، ويستوى في ذلك أن يكون الاشتراك (cotisation) في الجمعية متغيراً أو ثابتاً لا يتغير<sup>(١)</sup> .

٦٧١ - **الدعوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين :** والدعوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين ، فتسرى عليها مدة التقادم القصيرة ، إما أن تكون دعوى للمؤمن أو دعوى للمؤمن له<sup>(٢)</sup> .

ودعوى المؤمن هي دعوى المطالبة بالأقساط المستحقة ، ودعوى بطلان أو إبطال عقد التأمين ، ودعوى فسخ عقد التأمين أياً كان سبب الفسخ ، سواء كان إخلال المؤمن له بالتزامه من دفع الأقساط المستحقة ، أو كان تقرير ما يستجد من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد الخطر ، أو كان غير ذلك من الأسباب .

ودعوى المؤمن له هي دعوى المطالبة بمبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه<sup>(٣)</sup> ، وكذلك دعوى البطلان والإبطال والفسخ .

٦٧٢ - **دعوى أو تعتبر ناشئة عنه عقد التأمين :** أما الدعوى التي لا تنشأ عن عقد التأمين ، فلا تسرى عليها مدة التقادم الخاصة بعقد التأمين ، بل تخضع للتقادم الخاص بها . ولا يعتبر ناشئاً عن عقد التأمين : ( ١ ) دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور على المسئول ، إذا كان هذا الأخير قد أمن

( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٢٢ - سيبان فقرة ٢٥٣ - أنيكلويد الفقرة ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٢٣ - عبد المنعم البدر دوى فقرة ١٧٥ ص ٢٤٣ - ص ٢٤٤ .

( ٢ ) وتدخل كذلك دعوى استرداد المبالغ التي دفعت دون حق ، ودعوى المؤمن المطالبة بحقه في الرقابة على حسابات المؤمن له (نقض فرنسي ٥ يولي سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ٢٦٩ - ١٧ يوتيه سنة ١٩٤٦ المريج السابق ١٩٤٧ - ١٥٥ - ٢ أبريل سنة ١٩٤٣ المريج السابق ١٩٤٣ - ٢٨٩ - أنيكلويد دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٠ ) .

( ٣ ) سواء دفعت هذه للدعوى من المؤمن له أو من المؤمن له (نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ١٥٣ - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٨ المريج السابق ١٩٤٨ - ١٥١ - أنيكلويد دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٢٥ - على محمد علي مرة ص ٢١٠ - محمد كمال مرسي فقرة ١٦٢ - عبد المنعم البدر دوى فقرة ١٧٥ ص ٢٤٤ .

نفسه من هذه المسؤولية<sup>(١)</sup>. (٢) الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور على المؤمن ، في حالة التأمين من المسؤولية<sup>(٢)</sup>. (٣) دعوى المؤمن له على المسئول عن الخطر المؤمن منه ، كدعوى المؤمن له على السارق في حالة التأمين من السرقة ، وعلى من تسبب في الحريق في حالة التأمين من الحريق<sup>(٣)</sup>. (٤) دعوى الحلول ، عندما يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول عن الحادث المؤمن منه<sup>(٤)</sup>. (٥) دعوى الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز بما له من حق على مبلغ التأمين ، لأن هذه الدعوى تستند إلى القانون لا إلى عقد التأمين<sup>(٥)</sup>. (٦) دعوى سمسار التأمين للمطالبة بسمسرته ، لأن هذه الدعوى تنشأ من عقد السمسرة لا من عقد التأمين<sup>(٦)</sup>.

## ٢§ - مدة انتقام

٦٧٣ - كيفية حساب مدة التقادم : مدة التقادم ثلاث سنوات .  
وتحسب من اليوم التالي لليوم الذي حدثت فيه الواقعة التي تولدت فيها الدعوى ،

- 
- (١) بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ .  
(٢) نقض مدني ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٦ -  
١٦ مارس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٣٠١ - ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٢ دالوز الأسبوعي  
١٩٤٢ - ٤ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ - ٥١ - بيكار وبيسون فقرة ١٤٧  
ص ٢٣٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٢ .  
(٣) سان إتيان الابتدائية التجارية أول يونيو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ -  
٢٣ - دالوز ١٩٤٨ - ٤٦٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ .  
(٤) مجلس الدولة الفرنسي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ -  
٧٤ - بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ - عكس ذلك إكس ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المجلة  
العامة للتأمين البري ١٩٥٠ - ٦١ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣١ .  
(٥) نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ - ٢٥ - محمد علي حرقه  
ص ٢٠٩ - عبد اللطيف البدراني فقرة ١٧٥ ص ٢٤٥ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٩  
ص ٢٢٣ - انظر عكس ذلك محكمة Châteaudun الابتدائية ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ المجلة  
العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٧٢ .  
(٦) مجلس الدولة الفرنسي ١٨ يونيو سنة ١٩٣٧ دالوز ١٩٣٧ - ٣ - ٢٢ - سيبان  
فقرة ٥٦١ - Séguin في سمسار التأمين البري الطبعة الثانية ص ٩٦ و ص ٩٧ - أنسيكلوبيدي  
دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٤ .

وتنتهى في اليوم الأخير الذى تتكامل فيه مدة التقادم ثلاث سنوات . فإذا كان قسط التأمين مثلاً يحل في يوم ٣ يونيه سنة ١٩٦٣ ، فدعوى المطالبة بالقسط تسقط بثلاث سنوات — لا بخمس ولو أن القسط دين دورى متجدد — تبدأ في ساعة الصفر من يوم ٤ يونيه سنة ١٩٦٣ ، وتنتهى في منتصف الليل من يوم ٣ يونيه سنة ١٩٦٦ .

٦٧٤ — حرّم جواز إيقاع على قسربل مرة التقادم : رأينا<sup>(١)</sup> أن المادة ٧٥٣ مدنى تنص على أن « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد » . وقد يفهم من هذا النص ، إذا طبق على مدة التقادم هنا ، أنه يجوز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها إذا كان ذلك في مصلحة المؤمن له ، فيجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بمبلغ التأمين خمس سنوات أو عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، ويجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بقسط التأمين سنتين أو ستة واحدة . وقد يفهم كذلك أنه لا يجوز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها إذا كان ذلك في مصلحة المؤمن ، فلا يجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بمبلغ التأمين ستة واحدة أو سنتين ، كما لا يجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بقسط التأمين أربع سنوات أو خمس سنوات . ولكن يعترض هذا النص العام نص ورد في خصوص مدة التقادم ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ مدنى على أنه « لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التى عينها القانون » . وواضح أن هذا النص لا يميز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها ، أيا كان الشخص الذى له مصلحة في ذلك ، المؤمن أو المؤمن له<sup>(٢)</sup> . ولما كان الخاص يقيد العام ، فنحن نرى أن عموم نص المادة ٧٥٣ مدنى يقيد بخصوص

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٦٦ .

(٢) الوسيط ٣ فقرة ٦١٢ — محمد كامل مرسي فقرة ١٦١ — عبد المنيم البدروى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦ وفقرة ١٧٤ — وفترة ١٧٨ — وانظر عكس ذلك وأنه يجوز تقصير مدة التقادم لمصلحة المؤمن له محمد على عرفة ص ٢٠٥ — وقارن محمود جمال الدين زكى فقرة ١٠٠ .



نص المادة ١/٣٨٨ مدني ، ومن ثم لا يجوز الاتفاق على إطالة مدة الثلاث سنوات ولا على تقصيرها ، سواء كان ذلك لمصلحة المؤمن أو كان لمصلحة المؤمن له<sup>(١)</sup> .

**٦٧٥ - مبدأ سريان التقادم :** وتسرى مدة الثلاث السنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى . فدعوى المطالبة بالقسط تتقادم بثلاث سنوات تبدأ من وقت حلول أجل القسط ، ودعوى المطالبة بمبلغ التأمين في التأمين من المسؤولية تتقادم بثلاث سنوات تبدأ من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المؤمن منه .

غير أن هناك حالتين يتأخر فيها مبدأ سريان التقادم عن وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى :

**أولاً - حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير**

( ١ ) وقد كان القضاء المختلط يذهب ، في عهد الفتنتين المدني القديم ، إلى صحة الشرط القاضي بسقوط حق المؤمن له إذا لم يتقدم للمطالبة بهذا الحق في مدة محددة (سنة أشهر مثلا ) ، وأن المطالبة لا تثبت إلا بإقرار كتابي صادر من المؤمن أو أن تكون مطالبة قضائية (استئناف مختلط ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٣ ص ٥٣ - ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٠٢) . ويزيد في خطورة هذا الشرط أن القضاء المختلط كان يقضي بأن المفاوضات الودية لا تقطع نادم إلا إذا جاء اعتبارها بمثابة تنازل ضمني ( استئناف مختلط ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٣٦ ص ٢٠ ) ، فكان المؤمن يلجأ إلى مفاوضة المؤمن له مدة طويلة تستغرق مدة التقادم ، ثم يدفع به ذلك بسقوط حق المؤمن له بالتقادم ( محمد علي عرفة ص ٢٠٨ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٣ ) . وكان القضاء المختلط يذهب أيضاً إلى أن المؤمن له لا يبنى من سقوط حقه إلا إذا أثبت أن تأخره يرجع إلى فعل المؤمن نفسه ( استئناف مختلط ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ : عرض الأمر على مركز الشركة الرئيسي في الخارج يبرر تأخر المؤمن له في المطالبة القضائية في خلال المدة المحددة في وثيقة التأمين - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ م ٤٠ ص ١١٠ . إصرار المؤمن على تحديد شروط التحكيم لا تستند إلى أحكام المبدأ لا يحمل المؤمن له مسئولاً عن التأخر المترتب على معارضته لهذه الشروط ) . ويعني المؤمن له من سقوط حقه ، إذا أثبت أن تأخره راجع إلى استعمال المؤمن طرفاً احتياليه ترى إلى صبح المطالبة في المدة المحددة ( استئناف مختلط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢ ) ، أو إلى أن المؤمن قد فُزل عن التمسك بشرط السقوط (استئناف مختلط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٣٦ ص ٢٠) .

وظاهر أنه بعد صدور الفتنتين المدني الجديد أصبح الشرط القاضي بسقوط حق المؤمن له في مدة أقل من ثلاث سنوات شرطاً باطلاً ( محمد علي عرفة ص ١٨١ ) ، ويكون باطلاً كذلك اشتراط المؤمن له ألا يسقط حقه إلا بعدة أطول من ثلاث سنوات ( عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٨ ) .

صحيحة أو غير دقيقة من هذا الخطر . وقد رأينا أنه يتولد في هذه الحالة المؤمن على المؤمن له دعوى بطلان أو دعوى إبطال أو دعوى زيادة في القسط<sup>(١)</sup> ، تسقط أي منها بثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة ، لا من وقت إخفاء البيانات أو تقديم البيانات غير الصحيحة أو غير الدقيقة ، بل من وقت علم المؤمن بالإخفاء أو بعدم صحة البيانات أو دقتها . فقبل هذا العلم كان المؤمن لا يستطيع أن يفكر في رفع الدعوى ، فوجب إذن لإرجاء سريان مدة التقادم إلى الوقت الذي يتم فيه هذا العلم ، وهذا ضرب من وقف التقادم يرجع إلى تعلل رفع الدعوى . ويقع على المؤمن عبء إثبات أنه كان لا يعلم بالواقعة التي تولدت عنها الدعوى ، وعليه أيضاً أن يثبت الوقت الذي علم فيه بهله الواقعة حتى يبدأ سريان التقادم من هذا الوقت<sup>(٢)</sup> .

ثانياً - حالة وقوع الحادث المؤمن منه . وقد رأينا أنه يتولد في هذه الحالة للمؤمن له أو المستفيد دعوى على المؤمن بالمطالبة بمبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> ، وتسقط هذه الدعوى بثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة ، لا من وقت وقوع الحادث المؤمن منه ، بل من وقت علم ذوى الشأن بوقوع هذا الحادث<sup>(٤)</sup> ، لنفس الأسباب التي قدمناها في الحالة الأولى . ولإرجاء سريان

(١) انظر ألفاً فقرة ٦٢٧ وما بعدها .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٤٩ ص ٢٣٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤

ص ٧١٢ .

(٣) انظر ألفاً فقرة ٦٥٥ وما بعدها .

(٤) ولو كان هذا العلم قد حصل بعد انتهاء عقد التأمين ( بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ ص ٢٣٦ - ص ٢٣٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٢ . وذو الشأن هو الدائن الذي يدفع له المؤمن مبلغ التأمين . وقد رأينا ( انظر ألفاً فقرة ٦٥٧ ) أنه يدخل في عداد ذوى الشأن المؤمن له ، وخلفه العلم ، وخلفه الخاسر ، والمستفيد من التأمين . ومن ثم يرجع المستفيد من التأمين على الحياة على المؤمن بمبلغ التأمين ، وتتقادم الدعوى بثلاث سنوات تسرى من وقت علمه بموت المؤمن على حياته ( نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢١ - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٥١ ) . وقد يعلم المستفيد بموت المؤمن على حياته ، ولكنه يجهل أن هناك تأميناً لصالحه ، فلا يسرى التقادم إلا من وقت علمه بهذا التأمين ( نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢١ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٢ ) ؛ ولو أن يجهله بوجود تأمين لصالحه لا يعتبر قرة قاهرة تعفيه من واجب الإنظار بوقوع الحادث -

**التقادم إلى وقت العلم هو ، هنا أيضاً ، ضرب من وقف التقادم يرجع إلى تملز رفع الدعوى . ويقع على عاتق من يطالب بمبلغ التأمين عبء إثبات أنه كان لا يعلم بوقوع الحادث ، وعبء إثبات وقت علمه بوقوعه<sup>(١)</sup> .**

— ( انظر كلاً فقرة ٦٥٤ ) ، ولكن قل أن يورد المؤمن شرطاً في وثيقة التأمين على الحياة يقضى بسقوط الحق في التأمين لعدم الإخطار ( انظر كلاً فقرة ٦٥٤ في الحاشي ) .

وفي التأمين من الإصابات يسرى التقادم من وقت علم المؤمن له بأن الإصابة التي حدثت ، وإن كانت قد بدأت بسيطة بحيث لا تدخل في نطاق التأمين ، قد تطورت بعد ذلك بحيث أنها تدخل في هذا النطاق (نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١١٠ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المراجع السابق ١٩٤٠ - ٣٠ - ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المراجع السابق ١٩٤٣ - ٣٤٥ ) . ولكن ليس من الضروري لسريان التقادم الانتظار حتى تجبر الإصابة ويضئ منها المصاب ( انظر في هذا المعنى بيكار وييسون فقرة ١٥٠ ص ٢٣٦ - بلانويول وروبير وييسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٢ - بييسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٨٥ - وفي هالورن ١٩٤٦ - ٣٦١ - والنظر عكس ذلك : نقض فرنسي ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٣٢٥ - إكس ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ المراجع السابق ١٩٤٦ - ٢٨٣ ) .

( ١ ) نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢١ - بيكار وييسون فقرة ١٥٠ ص ٢٣٦ - عبد الحميد البدرأوى فقرة ١٧٦ ص ٢٤٦ .

وقد كان المشروع انتهى لفائدة ٧٥٢ مفق يشتمل على النص الآتي : . . . ( ج ) ولا تسرى المدة ، عندما يكون سبب دعوى المؤمن عليه على المؤمن ناشئاً عن رجوع الغير عليه ، إلا من يوم رفع الدعوى من هذا الغير على المؤمن عليه أو من اليوم الذي يستوفى فيه الغير التعويض من المؤمن عليه . ولكن هذا النص حذف في لجنة المراجعة ( مجموعة الأعمال التمهيدية ٥ ص ٣٥٣ - ص ٣٥٤ - والنظر كلاً فقرة ٦٦٩ في . الحاشي ) . والنص المحذوف تطبيق لقواعد العلة إلا في مسألة واحدة . ذلك أن في التأمين من المشغولية لا يرجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التأمين إلا إذا قام المضرور بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المعين في العقد . ومتضمن تطبيق القواعد العامة ، في تقادم دعوى المؤمن له ، أن تقادم يسرى من وقت مطالبة المضرور المؤمن له بمطالبة ودية أو مطالبة قضائية . والنص المحذوف يجعل التقادم يسرى من وقت المطالبة القضائية أو من وقت استيفاء المضرور التعويض من المؤمن له . فالسلة التي خرج فيها النص المحذوف على القواعد العامة هي إرجاء سريان التقادم إلى وقت استيفاء المضرور التعويض ، في حين أن القواعد العامة تقضى بأنه تكفى المطالبة الودية لسريان التقادم ، دون حاجة للانتظار استيفاء المضرور التعويض من المؤمن له . ولما كان النص قد حذف ، فإنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة . يسرى التقادم من وقت المطالبة القضائية أو من وقت المطالبة الودية .

والنص المحذوف منقول عن المادة ٢٥/٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يولي سنة ١٩٣٠ ، ويسرى التقادم في فرنسا من يوم المطالبة القضائية أو من يوم استيفاء المضرور التعويض من المؤمن له ( انظر في هذه المسألة في القانون الفرنسي بيكار وييسون فقرة ١٥١٢ -

٦٧٦ - وقف المقاوم : لم يرد في التقنين المدني نص خاص بوقف التقادم في دعاوى التأمين ، ومن ثم يجب تطبيق القواعد العامة . وتنص المادة ٣٨٢ مدني في هذا الصدد على ما يأتي : ١ - لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بمحقه ولو كان المانع أدبيا . وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الأصيل والنائب . ٢ - ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوفر فيه الأهلية أو في حق الغائب أو في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، إذا لم يكن له نائب يمثله قانونا .

ويخلص من هذا النص أن التقادم يوقف سريانه كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بمحقه . وقد أوردنا فيما تقدم مثلين لهذا المانع ، هما الحالتان اللتان يوقف فيها سريان التقادم حتى يعلم الدائن بالواقعة التي تولدت عنها الدعوى<sup>(١)</sup> . وأى مانع آخر يتعذر معه على الدائن أن يطالب بمحقه يقف التقادم<sup>(٢)</sup> ، كالحرب والقوة القاهرة . وإذا طالب المؤمن المؤمن له بدفع القسط المستحق ، فنازع المؤمن له في صحة عقد التأمين ، فأقام المؤمن دعوى عليه يطلب فيها الحكم بصحة العقد ودفع القسط المستحق ، فإن هذه الدعوى تقف سريان التقادم بالنسبة إلى الأقساط التالية لتوقف استحقاق هذه الأقساط على الحكم في الدعوى<sup>(٣)</sup> . وكذلك يقف سريان تقادم دعوى المؤمن له على المؤمن ، في التأمين من المسؤولية ، أن يتولى المؤمن إدارة دعوى المسؤولية المرفوعة على المؤمن له من المضرور ، فإنه يتعذر على المؤمن له أن يرجع على المؤمن في أثناء تولى المؤمن إدارة هذه الدعوى<sup>(٤)</sup> .

= بلانجيل وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٣ - وقارن عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٦ ص ٢٤٦ - ص ٢٤٧ .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٧٥ .

(٢) نقض فرنسي ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١٠٦٣ -

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المراجع السابق ١٩٣٦ - ٣٠٤ .

(٣) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٣٥ -

دالوز ١٩٤٨ - ٤٦٩ .

(٤) نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ١٢٢ -

سبريه ١٩٤٨ - ١ - ١٨٧ .

ولما كانت مدة التقادم ثلاث سنوات ، فإنه يؤخذ من نص المادة ٢/٣٨٢ مدني سائلة الذكر أن سريان التقادم لا يوقف لعدم توافر الأهلية .  
فالنص يقضى بوقف التقادم ، إذا كانت مدته تزيد على خمس سنوات ، لعدم توافر الأهلية ، بشرط أن يكون للدائن الذي لم تتوافر فيه الأهلية نائب يمثله قانونا . فإذا كان له نائب يمثله قانونا ، أو كانت مدة التقادم لا تزيد على خمس سنوات سواء كان للدائن نائب أولم يكن ، فإن التقادم لا يوقف<sup>(١)</sup> .  
ويخلص من ذلك أن مدة التقادم هنا ، وهي ثلاث سنوات ، لا توقف لعدم توافر الأهلية في الدائن ، حتى لو لم يكن له نائب يمثله<sup>(٢)</sup> .

**٦٧٧ - انقطاع التقادم :** وينقطع سريان التقادم بأي من الأسباب التي ينقطع بها التقادم طبقا للقواعد العامة فينقطع بالمطالبة القضائية<sup>(٣)</sup> ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة<sup>(٤)</sup> ، وبالتنبيه ، وبالاحجز ، وبالطلب

(١) الوسيط ٣ فقرة ٦٧٤ .

(٢) فإن كان نائب يمثل ، وسكت هذا حتى سقطت دعوى محجوره بالتقادم ، رجع المحجور على النائب بالتعويض ( پلاتيول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٣ ) - وتنص المادة ١٠٧٨ من المشروع التجهدي على هذه الأحكام إذ تقول : « تسرى مدة السنتين التي يتم بها التقادم على القصر والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدي الأهلية » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة « اكفاء بالقواعد العامة في وقف التقادم » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٣ في الهامش ) - وتنص المادة ١/٩٨٧ من تقنين الموجبات والمقود البناني في نفس المعنى على أن « تسرى مدة مرور الزمن ذات السنتين حتى على القاصرين والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدي الأهلية » .

(٣) أما بالنسبة إلى دعوى المطالبة بدفع القسط المستحق ، فالتقادم ينقطع بالإعذار الذي يتم بكتاب موسى عليه ( انظر آنفاً فقرة ٦٤١ ) ، ومن باب أول ينقطع تقادم هذه الدعوى بالمطالبة القضائية ( نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٢٧٠ ) . ولا ينقطع التقادم في الدعاوى الأخرى بمجرد الإعذار ، وإن كان إذاراً على يد محضر ، بل لابد من المطالبة القضائية ( نقض فرنسي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الأسبوع القضائي Sem. Jur. ١٩٢٩ - ٣٠٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٤ ) . ولا يكفي لقطع التقادم رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل للمطالبة بإجراءات وقتية لا تنلق بموضوع الدعوى ( بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ٨٠٧ ) .

(٤) نقض فرنسي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٣٢٧ .

اللى يقدم به الدائن لقبول حقه في توفيس أو في توزيع ، وبلى عمل يقوم به الدائن لتسلك بحقه أثناء السير في إحدى الدخولى (م ٢٨٣ مدنى) . ويتطع التقادم أيضاً إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً (م ١/٢٨٤ مدنى) ، كأن يقر المدين بحق المومن له في التصويص بأن يقدم له دفعة على الحساب إلى أن يسوى المبلغ بأكمله<sup>(١)</sup> ، وكان يقبل اتخاذ إجراءات تنفيذ معنى الإقرار الضمنى<sup>(٢)</sup> .

ومن الإجراءات التى قد تنفيذ معنى الإقرار الضمنى ندب المومن غيرا عقب وقوع الحادث المومن منه<sup>(٣)</sup> ، فقد يكون الغرض من ندب هذا التحبير تقدير قيمة الأضرار التى نجمت عن الحادث حتى يعرف المومن مقدار المبلغ الذى يلتزم بدفعه للمومن له ، فيكون ندب التحبير في هذه الحالة إقراراً ضمنياً بحق المومن له ، ومن ثم يتطع به التقادم . ولكن ليس من الضروري أن يفيد ندب التحبير إقراراً ضمنياً بحق المومن له ، فقد يندب المومن طيباً للكشف على المومن له ، في التأمين من الإصابات ، ليثبت بما إذا كانت الإصابة تدخل في نطاق التأمين فيلتزم المومن بالتصويص ، أو لا تدخل في هذا النطاق فلا يلتزم بشئ<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) محكمة مارسيليا الابتدائية التجارية ٥ مايو سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٢٢٩ .  
 (٢) نقض فرنسى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٩ (القضية الأولى) دالوز ١٩٠٢ - ١ - ١٥٢ - ٣ مايو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٩٩ - شامبرى ٨ مايو سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٠٣ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ ص ٢٤٢ .  
 وانظر في أن الفروقات بين المومن والمؤمن له تقطع التقادم إذا كانت تليه نزول المومن عن التسلك برميانه : استئناف غنط ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٣٦ ص ٢٠ - ١٢ يوفيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ - ١٨ - نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ .  
 (٣) انظر في أن ندب غير يوقف سريان التقادم : استئناف غنط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢ .

- (٤) باريس ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٥١٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ ص ٢٤٢ - بلانجول وريوير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٤ - أنديكوليدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٤٠ - محمد على عرفة ص ٣١٢ .  
 انظر مع ذلك المادة ١٠٧٩ من المشروع المهيى وهى تقضى بأن التقادم يتطع دائماً بندب غير ، إذ تقول : « يتطع سريان هذه المدة بلى من الأسباب العامة التى يتطع بها التقادم ، وكذلك يتطع بندب غير عقب وقوع الحادث المومن ضمه » .

وإذا انقطع التصادم ، بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأمر المترتب على سبب الانقطاع<sup>(١)</sup> ، وتكون مدته هي مدة التصادم الأول (٣٨٥/١ مدني) ، أي أن مدته تكون ثلاث سنوات<sup>(٢)</sup> .

= وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة « اكفاء بالقواعد العامة » في انقطاع التصادم (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٣ في الحاشي) .  
وقد نقل نص المشروع التمهيدي عن المادة ٢/٢٧ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٥ .

وتنص المادة ٢/٩٨٧ من تقنين المرجبات وال عقود البتلى في هذا الصدد على ما يأتي :  
ويموز قطع سريانها ( مدة مرور الزمن ) بأحد الأسباب المادية النافذة لمرور الزمن ، ويمكن من جهة أخرى قطع مرور الزمن المختص بدعوى استيفاء القسط بإرسال الضامن كتاباً مفسوفاً إلى الشخص المضمون » .

( ١ ) نقض فرنسي ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ المعلق العامة لتأمين البري ١٩٤٨ - ٥٠ -  
١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٢٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فترة ١٣٢٥ ص ٧١٥ .

( ٢ ) ريوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ المعلقة العامة لتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٤ - دالوز ١٩٤٦ - ١٩٨ - بيكار وبيسون فترة ١٥٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فترة ١٣٢٥ ص ٧١٥ - بلانيول وريبير وبولانچيه ٢ فترة ٣١٤٨ ص ٩٤٩ - أنسيكوليبي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فترة ٨٤٧ - عيد المنم البداروي فترة ١٧٧ ص ٢٤٨ .

أما أثر التصادم قسري في شأته القواعد العامة ، من حيث وجوب التمسك بالتصادم أمام القضاء ، ويعدم جواز النزول عنه مقدماً ، ويجوز النزول عنه بعد تمام مدته . ويلاحظ أن التصادم هنا ليس مبنياً على قرينة الوفاء ، بل على اعتبارات تتصل بالنظام العام ، ومن ثم يبيّن أثر التصادم حتى لو أقر المدين بالدين ، ولا يحلف المدين على أنه أدى الدين فعلاً ( عيد المنم البداروي فترة ١٧٩ ) .

# الباب الثاني

## حق الاختصاص

### تمهيد

٣٩٩ - ماهر من الاختصاص : حق الاختصاص (droit d'affection) ، أو اختصاص الدائن بعقارات مدينه ، هو حق عيني تبعي يمنحه رئيس المحكمة للدائن ، بناء على حكم واجب التنفيذ صادر بإلزام المدين بالدين ، على عقار أو أكثر من عقارات المدين . ويستطيع الدائن بموجب هذا الحق أن يستوفى حقه في الدين ، متقدماً على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة ، من هذا العقار أو العقارات في أي يد تكون .

فحق الاختصاص إذن يشبه حق الرهن الرسمي من حيث الآثار ، ويختلف عنه من حيث النشوء ، فحق الرهن الرسمي ينشأ من العقد ، أما حق الاختصاص فينشأ ، بناء على حكم قضائي واجب التنفيذ ، من إذن صادر من رئيس المحكمة .

٤٠٠ - من اختصاص من الإجراءات التحفظية : وحق الاختصاص من الإجراءات التحفظية ، يلجأ إليه الدائن لضمان تنفيذ الحكم الصادر له . وقد قضت الدوائر المحترمة لمحكمة الاستئناف المختلطة<sup>(١)</sup> بأن السند المنشئ

---

(١) ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٩٧ - وانظر استئناف مخطوط ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ١٩ - ٤ مايو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٢٨١ .



أمراً يتعلق بشخص المؤمن له لا بماله ، وذلك بخلاف التأمين من الأضرار فإن الخطر المؤمن منه في هذا التأمين هو أمر يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه . والخطر الذي يتعلق بشخص المؤمن له قد يكون هو الموت كما في التأمين على الحياة لحالة الموت ، وقد يكون هو الإصابة التي تسبب الوفاة أو العجز الدائم أو العجز المؤقت كما في التأمين من الإصابات ، وقد يكون هو المرض كما في التأمين من المرض ، وقد يكون هو الزواج أو إنجاب الولد كما في تأمين الزواج وتأمين الأولاد . ونرى من ذلك أن الخطر المؤمن منه في التأمين على الأشخاص قد يكون خطراً حقيقياً أي كارثة كالموت والعجز والمرض ، وقد يكون حادثاً سعيداً كالزواج وإنجاب الولد وبقاء المؤمن له حياً بعد وقت معين<sup>(١)</sup> . وسنرى أن التأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض ، إذ لا يقصد به التعويض عن ضرر معين بمقدار هذا الضرر ، فقد لا يكون هناك ضرر أصلاً كما إذا كان الحادث المؤمن منه حادثاً سعيداً ، وحتى إذا كان هناك ضرر فإن مبلغ التأمين لا يقاس بمقياس هذا الضرر .

ونخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص عمليات تتعلق بالشخص ، ولكنها ليست بتأمين أصلاً . من ذلك إنشاء مرتب مدى الحياة بعقد معاوضة كالبيع والقرض ، أو تبرع كالمبة والوصية<sup>(٢)</sup> . ومن ذلك عملية تعرف بالتونتين (la tontine) ، على اسم رجل إيطالي من نابولي اسمه Lorenzo Tonti هو الذي ابتدعها . وتتخلص في اشتراك عدد من الأشخاص في تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط طوال مدة معينة ، ويستقل رأس المال ، حتى إذا انقضت المدة المعينة وزع ، بعد خصم مصروفات الإدارة ، على من بقى حياً من المشتركين ، وقد يوزع بعض رأس المال على خلفاء من مات منهم . فالعملية كما نرى تتعلق بحياة الأشخاص ومن ثم تخضع لرقابة الدولة ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٦١ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٢٣ - فقرة ٥٢٤ . وذلك إذا كان الملزم بالإيراد شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً غير هيئات التأمين . فإذا كان الملزم بالإيراد هيئة تأمين تدير شؤونها بحسب قوانين الإحصاء وطبقاً لقواعد التأمينية المقررة ، فإن إنشاء المرتب في هذه الحالة يدخل في نطاق التأمين ( انظر آنفاً فقرة ٥١٦ بند ٣ ) .

ولكنها ليست تأميناً فليس فيها مؤمن يتحمل خطراً يعرض عنه طبقاً لقوانين الإحصاء . وإنما هي عملية تمويل يقوم بها أشخاص يضاربون على حياتهم ، فمن يبق منهم حياً ظفر بالمال . فهي مضاربة لا تأمين ، وقد قل الآن تداولها في العمل<sup>(١)</sup> . ويخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص أيضاً عمليات تكوين الأموال (opérations de capitalisation) ، فهي ليست بتأمين أصلاً . وتخصص هذه العمليات في أن يقوم الشخص بدفع مبلغ من المال للشركة ، إما دفعة واحدة أو على أقساط ، وتستغل الشركة المال وترد بعد مدة معينة<sup>(٢)</sup>

(١) ينكاره بيكون فقرة ٣٩٦ ص ٥٧٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٧ ص ٢٥٢ - عبد المنعم البدر في فقرة ١٦ ص ٢٢ و فقرة ١٨٠ ص ٢٥٥ - عبد الودود يميني في التأمين على الأشخاص ص ٣ .

(٢) ولا يجوز أن تزيد المدة على حد أقصى معين (خمس وعشرين سنة عادة) . ويجوز أن يحدد بمواد رأس المال من طريق الاقتراع (tirage au sort) . فن اقتراح عليه استرداد رأس المال . ولا يصح هنا من ألعاب التصيب المهرمة ، إذ الاقتراح لا يحدد إلا بمواد ورأس المال ، أما رد رأس المال ذاته فلا يتوقف على الاقتراع (نقض فرنسي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٢٤٨ - مجلس الدولة الفرنسي ١٣ مارس سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٥٦١) .

وقد أورد القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ أحكاماً خاصة بعمليات تكوين الأموال ، نصت المادة ٥٥ من هذا القانون (٤٢ م) من مشروع وزارة الاقتصاد ) على أن « يحظر على هيئات تكوين الأموال أن تصدر سندات تكوين أموال لمدة تتجاوز ثلاثين سنة ، وإذا كانت مدة السند خمساً وعشرين سنة أو أكثر فلا يجوز أن تقل قيمة استردادها بعد السنة الخامسة والخمسين من مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل . ويجب أن تكون الأقساط التي يلتزمها حلة سندات تكوين الأموال متسوية القيمة أو تنازلية . ونصت المادة ٥٦ من نفس القانون (٤٣ م) من مشروع وزارة الاقتصاد ) على أن « تكون لسندات تكوين الأموال إلى أقصى مقياسها ما لا يقل عن ٨٪ قيمة استرداد معاداة على الأقل للقيمة التي تحسب طبقاً للشروط التي يصدر بصيغتها قرار من وزير الاقتصاد » . ونصت المادة ٥٧ من نفس القانون (٤٤ م) من مشروع وزارة الاقتصاد ) على أنه « يجب أن تستعمل سندات تكوين الأموال على شروط تقتضي أن تتجوز بها الهيئة قبل حامل السند بسبب تأخره عن أداء الأقساط ، على أنه لا يجوز دفع التلدد قبل مضي شهر من تاريخ استحقاق القسط ، وإذا كان السند اسمياً فلا تسرى هذه المدة إلا من تاريخ إنذار صاحب السند بكتاب مسجل مصدوب عليه وصول . وكذلك يجب أن ينص في هذه السندات على أن يكون الحق فيها إلى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم إضافية أو اشتراطات جديدة . وتعين بقرار من وزير الاقتصاد البيانات الأخرى الواجب تضمينها سندات تكوين الأموال » . انظر آنفاً فقرة ٤٤٩ في نشرها في المباحث .

للشخص أو لورثته من بعده رأس مال معين المقدار . وتتضمن هذه العمليات ، كما في التأمين على الحياة ، احتياطياً حاسياً يكون محلاً للتصفية (rachat) وتسجيل دفعات (avances) ، ولكنها ليست بتأمين إذ ليس لحياة الشخص أولوته أى أثر في رأس المال الذى يتقاضاه ولا في الأقساط أو المال الذى يدفعه<sup>(١)</sup> . وتخرج كذلك عمليات الادخار (opérations d'épargne) ، وتقوم بهذه العمليات جمعيات تتظم عدداً من الأقارب أو الأصدقاء ، وتستثمر ما يلخه هؤلاء عندها من المال ، على أن ترده إليهم بما أنتج من ثمرة . وليس هذا تأميناً ، وإنما هو محض ادخار<sup>(٢)</sup> .

كذلك يخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص التأمين من الأضرار ، وسنبحث هذا التأمين الأخير في الفصل الثانى من هذا الباب . ويخرج عن نطاق بحثنا أيضاً في التأمين على الأشخاص التأمينات الاجتماعية (assurances sociales) ، كالتأمين من الموت والمرض والعجز والشيخوخة وإصابات العمل ، حيث يساهم في دفع أقساط التأمين ، إلى جانب المال ، أصحاب العمل والدولة ، وتتولى الدولة تنظيمها وإدارة شؤونها ، ومكان بحثها يكون عند الكلام في قانون العمل<sup>(٣)</sup> .

أما الذى يدخل في نطاق التأمين على الأشخاص فكل تأمين يتضمن خطراً يكون هو محل التأمين ، وبشرط أن يتعلق الخطر بشخص المؤمن له كما سبق القول . وأبرز فروع التأمين على الأشخاص هو ، كما قلنا ، التأمين على الحياة . وقبل أن تناول صوره المختلفة ، نستعرض إيجاز الصور الأخرى في التأمين على الأشخاص ، وهى تأمين الزواج وتأمين الأولاد ، والتأمين من المرض ، والتأمين من الإصابات .

وتسرى على جمع صور التأمين على الأشخاص ، وتدخل فيها صور التأمين على الحياة ، الأحكام العامة في التأمين التى فصلناها في الباب الأول ،

(١) بيكار وبيرون فترة ٣٩٦ - محمد كامل مرسى فترة ٢٣٧ ص ٢٥٣ - عبد النعم البدر اوى فترة ١٨٠ - عبد الوهيد يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣ .

(٢) بيكار وبيرون فترة ٣٩٦ ص ٥٧٤ .

(٣) انظر آتفاً فترة ٥٦٥ في أولها .

مع عدم الإخلال بما تنفرد به من أحكام خاصة هي التي نعرض لها في هذا الباب .

١٩- صور في التأمين على الأشخاص (غير صور التأمين على الحياة)

٣٨٠- تأمين الزواج وتأمين الأورود (assurances de nuptialité et de natalité)

et de natalité) : تأمين الزواج عقد بموجبه يدفع المؤمن للمؤمن له ، في مقابل أقساط ، مبلغاً معيناً من المال إذا تزوج المؤمن له قبل أن يبلغ سنّاً معينة . والمقصود بهذا التأمين أن يتمكن المؤمن له من تدبير المال اللازم الذي يقتضيه الزواج ، وما يستلزمه من نفقات . ولا يعتبر الحادث المؤمن منه هنا - وهو الزواج قبل سن معينة - حادثاً يتعلق بمحض إرادة المؤمن له ، ومن ثم لا يكون التأمين باطلاً<sup>(١)</sup> . ذلك أن الزواج لا يتوقف على محض مشيئة الزوج أو الزوجة ، فهناك ظروف وملابسات خارجة عن إرادة كل منهما ، قد يكون من شأنها تيسير الزواج أو جعله متعزراً . فإذا قامت ظروف وملابسات تجعل الزواج متعزراً فلم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، فقد برئت ذمة المؤمن ، وانتهى التأمين ، وضاعت على المؤمن له الأقساط التي دفعها . ولذلك يلجأ المؤمن له عادة إلى عقد تأمين مضاد (contre - assurance) بجانب تأمين الزواج ، يتعهد بموجبه المؤمن للمؤمن له ، في مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التي دفعت في تأمين الزواج إذا لم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة أو مات دون زواج قبل بلوغه هذه السن . أما إذا تزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، فإنه يوقف دفع الأقساط ، ويتقاضى من المؤمن مبلغ التأمين المتفق عليه يستعمل به في شؤون الزواج .

وتأمين الأولاد عقد بموجبه يدفع المؤمن للمؤمن له ، في مقابل أقساط ، مبلغاً معيناً من المال عند ولادة كل طفل للمؤمن له . والمقصود بهذا التأمين أن يتمكن المؤمن له من تدبير المال اللازم الذي تقتضيه ولادة الطفل ومن تدبير ما يلزم الطفل من مال في تربيته وتعليمه . ومن الواضح هنا أن

ولادة الطفل لا تعتبر متعلقة بمحض إرادة المؤمن له . ويحق المؤمن له يدفع أقساط التأمين طوال المدة المتفق عليها ، وكلما يرزق ولدًا يتقاضى مبلغ التأمين عن هذا الولد ، وذلك إلى أن ينتهي التأمين بسبب من أسباب انتهائه . وقد ينتهي دون أن يرزق المؤمن له ولدًا طوال المدة ، فتضيق عليه أقساط التأمين . ومن أجل ذلك يلجأ عادة ، كما يلجأ في تأمين الزواج فيما رأينا ، إلى عقد تأمين مضاد بجانب تأمين الأولاد ، يتعهد بموجبه المؤمن في التأمين المضاد ، في مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التي دفعت في تأمين الأولاد إذا لم يرزق المؤمن له ولدا قبل انقضاء مدة التأمين أو إذا مات قبل ذلك دون أن يرزق ولدا . والغالب ألا يعقد تأمين الأولاد بصفة مستقلة ، بل يكون مضافا إلى عقد تأمين الزواج . ولا حاجة لإجراء كشف طبي ، لافي تأمين الزواج ، ولا في تأمين الأولاد<sup>(١)</sup>

#### ٦٨١ - التأمين من المرض \* (assurance contre la maladie) :

والتأمين من المرض عقد بموجبه يدفع المؤمن له أقساط التأمين للمؤمن ، ويتعهد هذا ، في حالة ما إذا مرض المؤمن له في أثناء مدة التأمين ، بأن يدفع له مبلغا معينًا دفعة واحدة أو على أقساط ، وبأن يرد له مصروفات العلاج والأدوية كلها أو بعضها<sup>(٢)</sup> . ونرى من ذلك أن التأمين من المرض

(١) انظر في تأمين الزواج وتأمين الأولاد بيكار وبيسون فقرة ١٠٧ - بلانول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٥ - أنسكيلويي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦١ - فقرة ١٦٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٨ - عبد النعم البدواي فقرة ١٩٩ ص ٢٧٢ .

(٥) انظر Lichtendorff - Clairville سنة ١٩٣٧ - Tosberg في أسس حساب الأضرار وجدولها في التأمين من المرض - Compennon في التأمين الخاص من المرض - مقال سيهان في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١٠٢٩ - مقال Thomassin في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٤٥٣ - مقال Doh (في حساب الأقساط) في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٦٩٩ - بيكار وبيسون للطول ٤ ص ٧٣٧ وما بعدها - أنسكيلويي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٩ - فقرة ١١١ .

(٢) وفي أكثر الأحيان تشمل وثيقة التأمين التأمين من المرض والتأمين من الإصابات في وقت واحد ( أنسكيلويي دالوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١١٠ ) . وسنبحث فيما يلي ( فقرة ٦٨٢ ) التأمين من الإصابات .

هو تأمين على الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ المعين الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له عند مرضه ، فإن هذا المبلغ يجب دفعه كاملاً بصرف النظر عن مقدار ما أصاب المؤمن له من ضرر بسبب المرض<sup>(١)</sup> . وهو فى الوقت ذاته ، وبوجه خاص ، تأمين من الأضرار فيما يتعلق برد مصروفات العلاج والأدوية ، إذ المؤمن يعرض هنا المؤمن له عما أصابه من خسارة وتحمله من نفقات فى العلاج رضى شراء الأدوية اللازمة ، وهذا هو الالتزام الرئيسى فى التأمين من المرض<sup>(٢)</sup> .

والخطر المؤمن منه قد يشمل جميع الأمراض ، وقد يقتصر على الأمراض الجسيمة ، وقد لا ينصب إلا على العمليات الجراحية<sup>(٣)</sup> . ولا يكشف على المؤمن له كشفاً طيباً كما فى التأمين على الحياة ، تفادياً من مصروفات هذا الكشف . ولكن المؤمن له يجب على أسئلة مفصلة عن حالته الصحية ، وعن الأمراض التى سبق أن أصيب بها ، ويجب أن تكون الإجابة بأمانة ودقة تامتين<sup>(٤)</sup> . ويختاط المؤمن عادة فيشترط استبعاد الأمراض التى يكون المؤمن له مصاباً بها فعلاً عند إبرام العقد ، وتأكيداً لذلك يشترط عدم المسؤولية أيضاً عن الأمراض التى يصاب بها المؤمن له فى فترة معينة - عدة شهور تطول أو تقصر بحسب طبيعة المرض - تلى إبرام العقد (délai de carence) .

فإذا أصيب المؤمن له بمرض فى أثناء مدة العقد ، وكان هذا المرض داخلاً فى الأمراض المؤمن منها ، وجب على المؤمن أن يدفع له مبلغ التأمين ، إما دفعة واحدة وإما على أقساط طول مدة المرض بحسب الاتفاق . ويجب عليه أيضاً أن يرد له مصروفات العلاج والأدوية ، إما كلها وإما بعضها طبقاً لما اتفق عليه . وللمؤمن له أن يختار الطبيب الذى يعالجه ، ولكن يجوز للمؤمن أن يشترط أن يكون هذا الطبيب مؤهلاً تأهيلاً طيباً كافياً ، وأن

(١) سواء كان الضرر راجعاً إلى المرض ذاته ، أو راجعاً إلى ما ينجم عنه من بطلالة .  
(٢) بلاتيرول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٤ ص ٧٩٧ - عبد الودود يحسى فى التأمين على الأشخاص ص ٤ .

(٣) وقد يشمل التأمين من المرض تأمين المرأة من الوضع ، فيدفع مبلغ التأمين إذا وقع هذا الحادث (عبد كامل مرسى فقرة ٣٢٨) .

(٤) أنسيكلويدى دالوز ١١٢٠ Ass. Ter. فقرة ١١١ .

يندب طبيبا من قبله وعلى نفقته للكشف على المؤمن له ولتحصص ما رسم له من علاج وما أعطى من أدوية<sup>(١)</sup>.

ويشترط المؤمن عادة أن يفحص المؤمن له بعد شفائه من المرض طبيب يندبه المؤمن على نفقته ، وألا يعود التأمين إلى النفاذ إلا بعد فترة أخرى<sup>(٢)</sup>.

والتأمين من المرض قد يكون تأميناً فردياً (police individuelle) ، وقد يكون تأميناً عائلياً (police familiale) ، وقد يكون تأميناً جماعياً (police de groupes)<sup>(٣)</sup>.

## ٦٨٢ - التأمين من إصابات \* (assurances contre les acci-

dents corporels) — فكرة عامة : والتأمين من الإصابات عقد بموجبه يتعهد المؤمن ، في مقابل أقساط التأمين ، بأن يدفع للمؤمن له ، أو للمستفيد في حالة موت المؤمن له ، مبلغ التأمين في حالة ما إذا لحقت المؤمن له إصابة بدنية ، وبأن يرد له مصروفات العلاج والأدوية كلها أو بعضها . ومبلغ التأمين يختلف باختلاف ما أنفست إليه الإصابة البدنية ، فقد تقضى إلى موت المؤمن له ، أو إلى عجزه الدائم عن العمل (incapacité ou infirmité permanente) ، أو عجزاً كلياً (totale) ، أو عجزاً جزئياً (partielle) ، أو إلى عجزه عن العمل عجزاً مؤقتاً (incapacité temporaire) . ويلاحظ أن التأمين من الإصابات ، كالتأمين من المرض ، تأمين على الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتأمين من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج والأدوية . ولكن العنصر الرئيسى في التأمين من الإصابات هو المبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتعتبر مصروفات العلاج والأدوية عنصراً ثانوياً ويطلب ألا يتعهد المؤمن إلا بدفع جزء منها . أما في التأمين من المرض فالعنصر الرئيسى

(١) بيكار ويغنون الطول ٤ ص ٧٣٧ وما بعدها - بيكار ويغنون فقرة ٤٠١ .

(٢) أنيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١١ .

(٣) أنيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١١ .

(٤) انظر Klein في التأمين القصرى من الإصابات رسالة من باريس سنة ١٩٣٤ -

بيكار ويغنون الطول ٤ فقرة ٢٥٦ وما بعدها - سيبان فقرة ٤١٩ وما بعدها - أنيكلويدى

دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٤ - فقرة ١٠٨ .

هو كما قلنا مصروفات العلاج والأدوية ، ويستر المبلغ الذى بدفعه المؤمن للمؤمن له عنصرًا ثانويًا ، وقد لا يتعهد المؤمن إلا بدفع مصروفات العلاج والأدوية . ومن ذلك نرى أن التأمين من الإصابات تأمين على الأشخاص قبل أن يكون تأمينًا من الأضرار ، في حين أن التأمين من المرض تأمين من الأضرار قبل أن يكون تأمينًا على الأشخاص .

وتسرى على التأمين من الإصابات الأحكام المتعلقة بالتأمين على الحياة . غير أن التأمين من الإصابات يختلف عن التأمين على الحياة في مسألة جوهريّة ، إذ التأمين من الإصابات تأمين خالص لا يدخل فيه عنصر الادخار ، في حين أن التأمين على الحياة تأمين وادخار في وقت واحد . ومن ثم جاز في التأمين على الحياة أن يتحمل المؤمن له في أى وقت من العقد بخاطر كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الحاربة ، إذا رأى أن ظروفه لا تساعد على المضي في الادخار ، وجاز كذلك في حدود الاحتياطي الحسابي تخفيض التأمين على الحياة وتصفيته وتسجيل دفعات على الحساب . ولا يجوز شيء من ذلك في التأمين من الإصابات ، لأن عنصر الادخار معلوم فيه ، والأقساط تدفع كلها لتغطية الخطر ولا شيء يبقى منها للادخار . فيبقى المؤمن له في التأمين من الإصابات ملزمًا بدفع الأقساط طوال مدة العقد ولا يجوز له التخلل من العقد على النحو الذى رأيناه في التأمين على الحياة<sup>(١)</sup> ، ولا محل في التأمين من الإصابات لتخفيض أو لتصفية أو لتسجيل دفعات على الحساب<sup>(٢)</sup>

(١) وإذا تأخر المؤمن له في دفع الأقساط في مواعيدها ، تعرض الجزاء المترتب على ذلك من وقف سريان وضع وتنفيذ صبي (نقش فرنسي ١٦ مايو سنة ١٩٣٤) الحجة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٨٦٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ دالقرز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٣٩٨ - بيكار وييسون ظكرة ٣٩٧ ص ٥٧٥ - ص ٥٧٦ - بلانويول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٣٧٣ ص ٧٩٦ .

(٢) ونصت المادة ١١٢٦ من المشروع التمهيدي - ويسمى المشروع التأمين من الإصابات بالتأمين ضد الحوادث - في هذا المعنى على ما يأتي: « ١ - تسرى على التأمينات الفردية ضد الحوادث أحكام هذا الفصل المتعلقة بالتأمين على الحياة . ٢ - ومع ذلك يكون (مقابل) التأمين واجب الأمان بأكله في الحملات ضد الحوادث سواء أكان التأمين فرديًا أم جماعيًا ، ولا يجوز في الحالتين للتخفيض أو التصفية » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حفتته لتسلفه « جزئيات وتفاسيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٥١٠ في المجلد ٥ ) .



والتأمين من الإصابات قد يكون تأميناً فردياً (assurance individuelle)، وقد يكون تأميناً جماعياً (assurance collective, assurance-groupe). فالتأمين الفردي يكون فيه المؤمن له شخصاً واحداً، يؤمن نفسه من جميع الإصابات التي قد تلحق به طوال مدة التأمين ويسمى هذا تأميناً عاماً (assurance générale)، أو يؤمن نفسه من إصابات معينة، كالإصابات التي تلحقه بسبب نشاطه المهني (activité professionnelle) أو بسبب نشاطه الرياضي (activité sportive) أو التي تلحقه من حوادث المرور (accidents de circulation)، ويسمى هذا تأميناً خاصاً (assurance spéciale). والتأمين الجماعي يكون فيه المؤمن له أو المستفيد جماعة من الناس يخشون إلى هيئة واحدة، كأعضاء نادٍ رياضي أو تلاميذ مدرسة أو عمال مصنع أو مستخدمى متجر<sup>(١)</sup>. وسنعرض للتأمين الجماعي بالتفصيل عند الكلام في التأمين على الحياة، لأن التأمين الجماعي يشمل عادة التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات والتأمين من المرض<sup>(٢)</sup>.

**٣٨٣ - الخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات :** والخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات هو « الإصابة » (accident). ويقصد بالإصابة كل إصابة بدنية غير متعمدة تحدث بتأثير سبب خارجي مفاجئ. فيجب إذن أن تكون الإصابة :

١ - إصابة بدنية، أي تصيب الجسم بطريق مادي مباشر كجرح أو بتر

= وقد نصت المادة ١٠٢٠/٢ من تقنين الموجبات والعقود البنائي في هذا المعنى أيضاً على ما يأت : « إن أحكام هذا الباب المختصة بضمان الحياة تطبق على ضمان الحوادث، فيما خلا الأحكام الاستثنائية والتعديلات المبينة في المواد التالية ». ونصت المادة ١٠٢١ من نفس التقنين على : « أن دفع الأقساط إجباري في ضمان الحوادث ». ونصت المادة ١٠٢٢ على : « أن أحكام هذا الباب المختصة بالتخفيض أو بالإقالة في ضمان الحياة لا تطبق على ضمان الحوادث ».

(١) أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Par. - ١٠٥ - ١٠٨ - ١٠٨

(٢) محمد كامل مرسي بقرة ٣١٧ - عبد الوود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٤ - وقد نصت المادة ١١٢٤ من المشروع النهائي على أن « يكون التأمين على الحوادث فردياً أو جماعياً ». وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأن حكمها مستفاد من المواد التالية » (بمجموعة الأعمال التفسيرية ص ٤٠٨ في الملحق).

عضو أو إزهاق الروح . وقد تقع الإصابة على الجسم دون مساس مادي ، فن يصنع بالكهرباء أو يموت غرقاً يكون قد أصيب إصابة بدنية<sup>(١)</sup> .

٢- غير متصلة ، فإذا تعدد المؤمن له أو المستفيد إحداث الإصابة ، لم يكن المؤمن مسئولاً<sup>(٢)</sup> . كذلك لا يكون المؤمن مسئولاً إذا استثار المؤمن له الإصابة بقطعه ، كما إذا اشترك في مشاجرة أو دعا إلى مبارزة<sup>(٣)</sup> . ولكن المؤمن يكون مسئولاً إذا تعدد الغير إحداث الإصابة بالمؤمن له ، ما دام التعمد صادراً من الغير لا من المؤمن له .

٣- بتأثير سبب خارجي ، فيجب أن يكون سبب الإصابة سبباً خارجياً ، وهذا ما يميز الإصابة عن المرض إذ المرض سببه داخلي في جسم المريض . وما دام السبب خارجياً نشأ إصابة لا مرض ، حتى لو أفضى هذا السبب إلى تفاعل داخلي في الجسم ، كما يكون الأمر في الاختناق بالغاز<sup>(٤)</sup> أو في شرب سائل ضار خطأ<sup>(٥)</sup> أو في التهاب يتسبب عن الحرق<sup>(٦)</sup> .

٤- مفاجئ ، أي أن السبب الخارجي يقع مفاجأة ، فلا يكون متوقفاً ولا يلدغ وقتاً لتوقيه . وليس من الضروري أن يحدث السبب المفاجئ أثره الكامل مباشرة ، فقد يترأخى هذا الأثر مدة غير قصيرة تتعدى في أثنائها للمفاجأة ، بشرط أن يبقى مستمراً دون أن يتقطع ، وذلك كالاختناق بالغاز فقد يبقى المصاب حياً فترة من الزمن<sup>(٧)</sup> ، وكالاتهاب الذي يتسبب عن الحرق

(١) نقض فرنسي ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٧٩ .

(٢) روم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٨٥٢ .

(٣) استئناف غنتل ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ - السين التجارية ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٩٢ .

(٤) نقض فرنسي ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ١١٠٦ - ٩ أبريل سنة ١٩٤٢ المريج السابق ١٩٤٣ - ٢٧٧ .

(٥) باريس ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٦٥ .

(٦) نقض فرنسي ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٨٣ - وانظر في أمثلة أخرى لتفاعل داخلي ناتج عن سبب خارجي : نقض فرنسي ١٥ يولي سنة ١٩٤٣ للمريج السابق ١٩٤٣ ٢٨٠ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المريج السابق ١٩٤٤ - ٦٥ - وانظر بيكار وبيسون فترة ٣٩٨ ص ٥٧٦ - ص ٥٧٧ .

(٧) نقض فرنسي ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٧٧ .

وقد يفضى إلى الوفاة ولكن لا يحدث ذلك مباشرة عقب الحقن<sup>(١)</sup>.

٥- وأن تقوم علاقة السببية بين السبب الخارجى المقاجى والإصابة البدنية . فإذا أصيب شخص بزيغ في المخ ، كان هذا مرضا لا إصابة بدنية ، حتى لو نجح عن الزيغ أن سقط المريض في الأرض فأصيب برضوض<sup>(٢)</sup> . كذلك يكون هناك مرض لا إصابة ، إذا كانت الإصابة أعقبت مرضا كامنا ، فأظهرت هذا المرض أو سوات من حالته<sup>(٣)</sup> . ولكن إذا لم يكن للمرض إلا دور ثانوى إلى جانب السبب الخارجى الذى أحدث الإصابة ، فإن السبب الخارجى هو الذى يعتد به دون المرض ، ويجب على المؤمن ضمان الإصابة<sup>(٤)</sup> . كذلك يعتد بالإصابة لا بالمرض ، إذا كانت الإصابة هى التى أدت إلى المرض ، كما إذا نجح عن التجنيد الإجبارى للمؤمن له أن أصيب بزلة شعية<sup>(٥)</sup> .

وقد جرت العادة بأن يستبعد المؤمن صراحة من نطاق التأمين بعض الإصابات التى يحوم حول خروجها من هذا النطاق الشك حتى يحسم كل نزاع في شأنها ، كالإصابات التى يعتمد بها المؤمن له أو المستفيد ، والإصابات التى تحدث في أثناء المشاجرة ، والإصابات التى يكون المرض من بين أسبابها<sup>(٦)</sup> . ويستبعد المؤمن عادة كذلك من نطاق التأمين الإصابات التى تنجم

(١) نقض فرنسى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٦٥ - ١٣ يولييه سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٧٩ .

(٢) نقض فرنسى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ١٧٩ .

(٣) نقض فرنسى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ١٧٨ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٦٢٦ - ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٨٧ .

(٤) نقض فرنسى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٨٤ .

(٥) باريس ١٧ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٣٦٧ - وانظر في الأحوال التى يضمن فيها المؤمن الإصابة والأحوال التى لا يضمنها فيها : أنسيكلويدى دالوز ٩ لفظ *Ass. Per.* فقرة ٦١ - فقرة ٧٧ .

(٦) بيكار وييسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٨ .

عن الزلازل والصواعق ، والإصابات التي يكون سببها حرباً خارجية أو حرباً أهلية أو اضطرابات شعبية<sup>(١)</sup> ، والإصابات التي تنجم عن بعض وجوه النشاط الخطرة كتنسّق الجبال والتزلّج على الجليد والمصارعة والملاكمة والسيّاح والمباراة<sup>(٢)</sup> ، كما يستبعد في التأمين الخاص الإصابات التي لا تنجم عن النشاط المهني المؤمن منه<sup>(٣)</sup> . ويشترط المؤمن عادة ألا يكون المؤمن له مصاباً بأمراض معينة كمرض السكر أو الصرع ، وألا تقل سنّه عن حد أدنى (سنة عشر عاماً عادة) ولا تزيد على حد أقصى (ستين عاماً أو خمسة وستين)<sup>(٤)</sup> .

وحقّ يكون المؤمن فكرة دقيقة عن الخطر المؤمن منه ، يطلب عادة من المؤمن له أن يجيب على أسئلة مفصلة تتعلق بمهنته وبوجوه نشاطه المختلفة كما إذا كان يمارس ألعاباً رياضية وما هي الألعاب التي يمارسها . فإذا تمعد المؤمن له أن يلدّ بيانات كاذبة ، أو تمعد ألا يقرّر ما يستجد من الظروف

(١) نقض فرنسي ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ المحلة العامة لتأمين البري ١٩٤٧ - ١٩٤٧ (الإصابات الناجمة عن العمليات الحربية) - ١٨ يونيو سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٩٧ (تجنيد المؤمن له في وقت الحرب) - ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٣٤٤ (تجنيد المؤمن له في وقت السلم) - مونلييه ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٩٠ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٢١ - ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٢٦ (القتل في أثناء الاحتلال العسكري) - ماكون الابتدائية ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ١٦٢ (الاضطرابات الشعبية) . أما إذا لم تحت العلاقة ما بين الإصابة والحرب فإن المؤمن يبقّ مستولاً (نقض فرنسي ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ المحلة العامة لتأمين البري ١٩٤٩ - ٦٢ - جرينوبل ٤ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ١٦٨ - لكس أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٨٣) - وأنظر بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٨ - ص ٥٧٩ - وأنظر في استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٣ - فقرة ٣٧ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٩ .

(٣) نقض فرنسي ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ المحلة العامة لتأمين البري ١٩٤٧ - ١٨٥ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٩ - فإذا كان المؤمن له مصاباً بمرض السكر وقت إبرام العقد ، فإن العقد يكون باطلاً . ولا يلتزم المؤمن بالضمان ، ويجب عليه رد الأقساط (ليون ١٢ فبراير سنة ١٩٤٤ المحلة العامة لتأمين البري ١٩٤٤ - ٢٤٩ - أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٨) .

التي يكون من شأنها زيادة الخطر ، حتى عليه الجزاء الذي سبق تفصيله<sup>(١)</sup> .  
أما إذا كان المؤمن له حسن النية ، فإنه يجب التمييز بين ما إذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر أو انكشفت بعد تحققه ، ولكل من الحالتين الجزاء الذي سبق بيانه<sup>(٢)</sup> . وفي جميع الأحوال لا يكون هناك جزاء ، إذا كانت البيانات غير الصحيحة التي أدلى بها المؤمن له أو الكتمان ليس من شأنه أن يؤثر في تقدير الخطر المؤمن منه<sup>(٣)</sup> . كذلك يجيب المؤمن له على أسئلة تتعلق بحالته الصحية ، وعما إذا كان مصاباً بأمراض معينة كأمراض القلب والعاهات وغيرها مما يكون من شأنه أن يزيد في احتمال وقوع الإصابات وعن الإصابات التي حدثت له من قبل<sup>(٤)</sup> . ويسأل المؤمن له عادة عما أبرمه من عقود تأمين سابقة عن نفس الخطر مع مؤمنين آخرين وعن مبالغ التأمين التي اتفق عليها معهم ، كما يطلب منه أن يحظر عن عقود التأمين اللاحقة على الوجه المتقدم الذكر . والغرض من ذلك أن يتبين المؤمن ما إذا كان المؤمن له بإبرامه عقود تأمين متعددة بمبالغ كبيرة لتأمين نفس الخطر إنما يقصد المغامرة وجنى الربح من وراء التأمين ، إذ هو جدير أن يحدث بنفسه الإصابة المؤمن منها فيجنى من وراء ذلك أموالاً طائلة<sup>(٥)</sup> ، وليس بعد من اليسير

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٧٧ - وانظر نقض فرنسي ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٣ - ١٦ - بيكار ، وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٧٩ - أنيكلويد دالوز ٦ لفظ Ass. Per. فقرة ٣٨ - فقرة ٦٠ .  
(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٢٨ - فقرة ٦٣٠ - باريس ١١ مايو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٨ - ٣٤٧ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٧٩ - ص ٥٨٠ - نقض فرنسي ٧ مارس سنة ١٩٢٢ سيويه ١٩٢٢ - ١ - ٣٦٦ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٧ - ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٨٠١ - ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٣ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٣ .

(٤) ويختلف الجزاء ، في حالة البيانات غير الصحيحة أو الكتمان ، بحسب ما إذا كان المؤمن له حسن النية ( نقض فرنسي ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٣ - ١٢٥ ) ، أو كان سيئ النية ( نقض فرنسي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ دالوز الأسبوعي ١٩٢٧ - ٨٤ - بورديو ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٥ - ٨٥٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ١١٨ ) .

(٥) وسرى أن الزمن له ، في التأمين على الأشخاص ، يجمع في الانتفاع بالتأمين بين العقود المتعددة التي أبرمها التأمين من نفس الخطر ( انظر ما يلي فقرة ٦٩٨ ) .

أن يثبت المؤمن أن الإصابة متعمدة . فأولى بالمؤمن ، إذا وقف على هذه الحالة النفسية للمؤمن له ، ألا يبرم عقد التأمين أصلاً أو أن يفسخه إذا كان قد عقده<sup>(١)</sup> .

٦٨٤ - **تحقق الخطر المؤمن منه في التأمين من امراض** : فإذا وقعت الإصابة المؤمن منها ، وجب على المؤمن له إخطار المؤمن بوقوعها على النحو الذي قدمناه عند الكلام في إخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه<sup>(٢)</sup> . ويجب ، حتى يلتزم المؤمن له بالإخطار ، أن يعلم أن الإصابة التي حدثت له من شأنها أن توجب ضمان المؤمن ، فقد يكون التأمين مقتصرًا على الإصابات التي تحدث الموت أو العجز الدائم ، ويعتقد المؤمن له وقت الإصابة أنها لا تحدث شيئاً من ذلك ، فإذا تطورت الإصابة وأصبحت تهدد بالموت أو بالعجز الدائم وجب على المؤمن عندئذ الإخطار<sup>(٣)</sup> . وللمؤمن له أن يحتج ، إذا تأخر في الإخطار ، بالقوة القاهرة . وقد قلنا أن الإصابة قد يكون من شأنها أن تجعله عاجزاً عن الإخطار في الميعاد المتفق عليه ، وذلك ما لم يتبين من الظروف أنه

---

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٨٠ - ص ٥٨١ - نقض فرنسي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٣٩ - ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٤ - ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٢ - وللمؤمن كذلك أن يسأل المؤمن له عما إذا كان قد سبق أن أبرم عقود تأمين ثم فسخت ( بيكار وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٨١ - مونتيليه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١١٧ ) . وإذا كان المؤمن له حسن النية في كتمان عقود التأمين اللاحقة ، وانكشفت الحقيقة بعد وقوع الإصابة ، فوجب تخفيض التعويض تخفيضاً نسبياً ( انظر آنفاً فقرة ٦٣٠ ) ، فإنه يصعب إيجاد قاعدة مقبولة لهذا التخفيض . إذ المفروض أن المؤمن كان يفسخ العقد لو أنه أخطر بالحقيقة ، والتخفيض إما يقوم على أساس زيادة القسط لا يفسخ العقد فينتفض التعويض بما يتناسب مع القسط قبل هذه الزيادة . وقد قلنا أن محكمة النقض الفرنسية تجرى مع ذلك تخفيض التعويض تخفيضاً نسبياً تقدره المحكمة تقديرًا عادلاً ، ولكن تقدير المحكمة هنا لا يمكن إلا أن يكون تقديرًا تحكيمياً ، وكان الأول أن يتدخل المشرع في هذه الحالة فيقضي بتخفيض التعويض في حدود معينة ( انظر آنفاً فقرة ٦٣٠ من الماش - وانظر بيكار وبيسون فقرة ٩٢ وقرة ٣٩٩ ص ٥٨١ - بلانويول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٦ ) .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٤٤ وما بعدها .

(٣) بيكا وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٢ - نقض فرنسي ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ٣٠ - ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٣٤٥ .

كان في استطاعته أن يكلف بالإخطار شخصا آخر غيره<sup>(١)</sup>.

ويقع على المؤمن أو المستفيد عبء إثبات وقوع الإصابة واستيفائها للجميع وشروطها من أنها إصابة بدنية غير متعمدة وقد حدثت بتأثير سبب خارجي مفاجئ<sup>(٢)</sup>. وقد يكون هنا الإثبات عسيرا ، كما إذا كانت الإصابة هي فرق المؤمن له دون أن يوجد شهود على الحادث . وقد قلنا أن القضاء الفرنسي يميل على تيسير عبء الإثبات ، فيكنى لإثبات أن الظروف ترجح عدم تعدد الإصابة ، وعلى المؤمن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أخرى تدل على أن الإصابة متعمدة<sup>(٣)</sup>.

وتنص المادة ١١٢٥ من المشروع التمهيدى على ما يأتى : ١٥ - في التأمين الفردى ، يلزم المؤمن بأن يودى للمؤمن عليه ما ألزم به بمقتضى العقد في

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٥٤ في أولها - بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٢ - نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٦٢ - وانظر عكس ذلك نقض فرنسي ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٣٠ - ولا يعتبر جهل المستفيد بوجود تأمين في صالحه قوة قاهرة ، فقد كان الواجب أن يحظره المؤمن له هذا التأمين ( نقض فرنسي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ٨٠١ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ١٠٦٣ - وانظر آنفاً فقرة ٦٥٤ في أولها ) . وتسمى مدة التضام ( ثلاث سنوات ) من وقت علم المؤمن له بأن الإصابة توجب ضمان المؤمن ، أو من وقت علم المستفيد بموت المؤمن له وبوجود التأمين لصالحه ( نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢١ - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٥١ - إكس ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٢٨٣ - دالوز ١٩٤٦ - ٣٦١ - وانظر آنفاً فقرة ٦٧٥ في الهامش ) .

(٢) نقض فرنسي ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٥٢١ - ٢٢ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤١ - ١٧٩ .  
(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٥٨ - نقض فرنسي ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٥٢١ - ١٥ يولي سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٠ - ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٨١ .

ويجوز الإثبات بجميع الطرق ، ويدخل في ذلك الشهود وتقارير الخبراء والشهادات الطبية ( باريس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٣٢١ ) . وفي حالة موت المؤمن له يجوز للمؤمن ، عند الضرورة ، أن يطلب تشريح الجثة ، إذا لم يكن هناك طريق آخر للإثبات ( نقض فرنسي ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٨٤ - بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٣ ) . وانظر في إثبات الإصابة أنسيلويفي دالوز لفظ *Ass. Per.* فقرة ٧٨ - فقرة ١٠٣ .

حالة إصابة المؤمن عليه بضرر ناشئ عن أى حادث أو عن أى نوع معين من الحوادث. ٢- ويجوز أن يكون ما يلتزم به المؤمن في حالة وفاة المؤمن عليه رأس مال أو مرتبا يدفع إلى الورثة أو إلى خلف المؤمن عليه أو إلى أشخاص آخرين. ويجوز أن يكون في حالة العجز الدائم عن العمل رأس مال أو مرتبا يدفع إلى المؤمن عليه ، كما يجوز أن يكون في حالة العجز المؤقت مبالغ تدفع إليه يوميا. ٣- ويكون التعويض رأس مال إذا كان ما نشأ عن الحادث من نقص في القدرة على العمل يطلب فيه أن يكون دائما ، ما لم يتفق على غير ذلك<sup>(١)</sup> . وليس هذا النص إلا تطبيقا للقواعد العامة . ويؤخذ منه أن من يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن قد يكون هو المؤمن له ، وقد يكون شخصا آخر يعينه المؤمن له في وثيقة التأمين ويكون هذا اشتراطا لمصلحة الغير ومن ثم تسرى أحكام هذا الاشتراط<sup>(٢)</sup> . فإذا كانت الإصابة قاتلة ومات المؤمن

(١) وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لعلقه هـ بجزئيات وتفصيل يحسن أن نظمها قوانين خاصة هـ (جمعية الأعمال التجارية هـ ص ٤٠٩ في المامش) .

قارن المادة ٨٨ من قانون التأمين السويسرى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ - وانظر محمد كامل مرسى بقرة ٣١٦ .

وتنص المادة ١٠٢٠/١ من تقنين الموجبات والعقود اللبان على أن هـ شأن الحادث قد يقتضاه يلتزم الضامن ، مقابل قسط ما ، أن يدفع رأس مالا معينا أو دخلا معلوما للمضمون نفسه أولورثته أو خلفائه في الحقوق أو الأشخاص معينين . وذلك عند موت المضمون أو عجزه عن العمل على وجه دائم أو مؤقت ، إذا كان الموت أو العجز ناجما عن حادث ما أو عن حادث من نوع معلوم نزل بشخص المضمون . ويجوز أن يكون المضمون هو الموقع للائحة الشرط ، كما يجوز أن يكون شخصا أو عدة أشخاص فقد موقع اللائحة الضمان لمصلحتهم هـ .

(٢) انظر في جواز تعيين المستفيد في أثناء مدة العقد ، وأن المستفيد قد يمين بصفته كل من تميم الزوجة أو الأولاد أو الورثة ، وأن تعيين المستفيد مشروط ببقائه حيا بعد موت المؤمن له ، وأنه يجوز للمؤمن أن ينقض الاشتراط لمصلحة المستفيد قبل أن يقتل هذا الأخير الاشتراط لمصلحته ، وأن المستفيد يفقد حقه إذا تغلب على حياة المؤمن له : بيكار وببسون بقرة ٤٠٠ - ٥٨٢ - ديوم ٧ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ٣٦٣ - بورود ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٣٣١ ) . وانظر في أن المستفيد حقا مباشرا في ذمة المؤمن ، وأنه إذا لم يمين مستفيد ، أو عين ولم يقتل الاشتراط ، أو قبل الاشتراط ولكنه مات قبل المؤمن له ، أو عين ونقض المؤمن له التحيين قبل أن يقتل المستفيد الاشتراط ، فإن مبلغ التأمين يؤول إلى ورثة المؤمن له : بيكار وببسون بقرة ٤٠٠ - ٥٨٢ - ص ٥٨٤ - نقض فرنسى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٤٩٠ .



له ، فلا مناص من أن الذى يتقاضى مبلغ التأمين يكون غيره . وهو إما أن يكون المستفيد الذى عينه المؤمن له ، فإذا لم يكن هناك مستفيد فورية المؤمن له أو خلفه . وفى جميع الأحوال يكون مبلغ التأمين إما رأس مال أوليراداً مرتباً بحسب الاتفاق . وكذلك فى حالة العجز الدائم الكلى يكون مبلغ التأمين رأس مال أوليراداً مرتباً : يدفع إلى المؤمن له أو إلى المستفيد . أما فى حالة العجز الدائم الجزئى ، فمفروض أن يكون مبلغ التأمين رأس مال ، إلا إذا اتفق على أن يكون إيراداً مرتباً . وفى حالة العجز المؤقت ، يكون مبلغ التأمين عادة مبالغ يومية تدفع للمؤمن له ما بقيت حالة العجز المؤقت<sup>(١)</sup>

## § ٢ - صور التأمين على الحياة

( Variétés d'assurances sur la vie )

٦٨٥ - الصور العارضة والصور غير العارضة : التأمين على الحياة عقد يتعهد بموجبه المؤمن ، فى مقابل أقساط ، بأن يدفع لطالب التأمين أو لشخص ثالث مبلغاً من المال ، عند موت المؤمن على حياته أو عند بقاءه حياً بعد مدة معينة . ومبلغ التأمين إما أن يكون رأس مال يودى للدائن دفعة واحدة ، وإما أن يكون إيراداً مرتباً مدى حياة الدائن . وذلك بحسب ما يتفق عليه الطرفان فى وثيقة التأمين . وقد فصلنا فى التعريف المتقدم بين الصفات الثلاث التى للمؤمن له<sup>(٢)</sup> ، لأنها كثيراً ما تنفصل فى التأمين على الحياة . فهناك طالب التأمين ( souscripteur ) ، وهـ الذى يتعاقد مع المؤمن ويتعهد بدفع الأقساط . ويطلب أن يكون هو أيضاً المؤمن على حياته ، فتكون حياته هى محل التأمين بحيث يكون دفع مبلغ التأمين متوقفاً على موته أو على بقاءه حياً بعد مدة

( ١ ) ويطلب أن يتفق المتعاقدان على مبلغ معين يكون هو مبلغ التأمين فى حالة الموت أو العجز الدائم الكلى ، ثم على نسبة من هذا المبلغ فى حالة العجز الدائم الجزئى أو حدوث عاهة أو بتر عضو ( باريس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعى ١٩٣٨ - ١٣ مختصر : تقرير قده العين بىلائين فى المائة من مبلغ التأمين ، والعبارة فى فقد العين بأن يكون الإبصار قد زال زوالاً تاماً ولو بقيت العين فى مكانها من الناحية الفسيولوجية ) ، ثم يتفقان على المبالغ اليومية الواجب دفعها فى حالة العجز المؤقت .

( ٢ ) انظر أدفاً فترة ٥٧٢ - فترة ٥٧٣ .

معينة ، وفي هذه الحالة يصبح أن يسمى بالمؤمن له . وقد ينفصل المؤمن على حياته عن طالب التأمين ، كما إذا آمن شخص على حياة غيره ، فيكون المؤمن على حياته هو المؤمن له (assuré) لأن حياته وما يهددها من خطر الموت هي محل التأمين<sup>(١)</sup> . وقد يكون طالب التأمين (souscripteur) هو المؤمن على حياته (assuré) وهو المستفيد (bénéficiaire) في وقت واحد ، فيجمع في شخصه الصفات الثلاث ، ويكون هو المؤمن له (assuré) من جميع الوجوه<sup>(٢)</sup> . ولكن يقع أن يكون المستفيد من التأمين شخصاً ثالثاً ، ويتعين أن يكون الأمر كذلك في التأمين لحال الوفاة حيث لا يستحق مبلغ التأمين إلا عند وفاة المؤمن له فلا يستطيع هذا أن يكون هو المستفيد من التأمين بعد أن مات . والمستفيد من التأمين هو الشخص الذي يستحق مبلغ التأمين ويكون دائماً به إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه ، أى إذا مات المؤمن على حياته أو إذا بقي حياً بعد مدة معينة<sup>(٣)</sup> .

والتأمين على الحياة بالتحديد الذى أسلفناه يشتمل على صور كثيرة متنوعة ، اخترعها العمل في محاولاته للوصول إلى جعل هذا النوع من التأمين مطابقاً لحاجات الناس الحقيقية ، ومسايراً لملاساتهم المختلفة . والقديم المألوف من هذه الصور تمكن تسميته بالصور العادية ، وتمكن تسمية الجديد المستحدث بالصور غير العادية . وقد تنوعت هذه الصور ، من عادية وغير عادية ، حتى بلغت أكثر من مائة صورة ، فنكتفى ببيان أكثرها شيوعاً .

### (١) الصور العادية للتأمين على الحياة

٦٨٦ — **ماتت الموت** : للصور العادية في التأمين على الحياة حالات

ثلاث :

الحالة الأولى : التأمين لحالة الوفاة (assurances en cas de décès)

الحالة الثانية : التأمين لحالة البقاء (assurances en cas de vie)

الحالة الثالثة : التأمين المختلط (assurances mixtes)

(١) انظر آتياً فقرة ٥٧٣ .

(٢) انظر آتياً فقرة ٥٧٢ .

(٣) انظر في ذلك Dupuich فقرة ٦ - Trasbot في دالوز ١٩٣١ - ٤ -

٢٩ - أنسيلوينى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١١٣ .

٦٨٧ - الحائز المؤبد : التأمين لحائز الوفاة : وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، في مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن على حياته . وتحت هذه الحالة صور ثلاث<sup>(١)</sup> :

**الصورة المؤبد - التأمين العمري (assurance vie - entière) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين - رأس مال أو إيرادا مرتباً مدى الحياة - للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته ، أيا كان الوقت الذي يحدث فيه الوفاة . ومن أجل ذلك سمي هذا التأمين تأميناً عمرياً<sup>(٢)</sup> ، إذ أنه يبقى طول عمر المؤمن على حياته ، ولا يصبح مبلغ التأمين مستحقاً إلا عند وفاته مهما طال عمره . وهذه الصورة من التأمين هي ادخار إجباري ، يلجأ إليها رب الأسرة إذا كان مورده الرئيسي هو كسب عمله ، فيدخر من هذا الكسب الأقساط الدورية التي يدفعها للمؤمن ، وبذلك يكفل لزوجته وأولاده عند موته رأس مال أو إيرادا مرتباً يقبهم شر العوز . ولو أنه لجأ إلى الادخار العادي ، لما أمّن أن يفضي في هذا الادخار الاختياري تحت ضغط تكاليف الحياة ، إذ هو غير ملزم بالادخار كما هو ملزم بدفع أقساط التأمين . ثم هو لا يأمن في الادخار العادي أن يموت في سن مبكرة فلا يكون قد ادخر شيئاً مذكوراً ، في حين أنه بالتأمين العمري يكفل لأسرته مبلغ التأمين نفسه طالته حياته أو قصرت . ولا يوجد ما يمنع قانوناً من أن يكون قسط التأمين قسطاً وحيداً (prime unique) ، ولكن العادة جرت بأن يدفع المؤمن له أقساطاً دورية مدى حياته ، فهذه هي طاقته إذ لا يستطيع أن يقتطع من كسب عمله إلا جزءاً يسيراً ، وهنا يتحقق معنى الادخار الجبري . بل إن الغالب هو أن يتفق المؤمن له مع المؤمن على ألا يدفع أقساط التأمين الدورية إلا طول مدة معينة<sup>(٣)</sup> ، عشر سنوات أو عشرين سنة أو ثلاثين أو أقل أو أكثر ، وهي المدة التي يحس أن يكون فيها أقصر ما يكون على الكسب فلا يؤوده دفع أقساط التأمين . فإذا مات قبل انقضاء هذه المدة ، انتهى التزامه بدفع الأقساط ، واستحق المستفيد مبلغ التأمين<sup>(٤)</sup> . وإذا عاش

(١) أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. - فقرة ١٣٦ - فقرة ١٥٣ .

(٢) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٩ ص ٢٥٥ .

(٣) بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٧ ص ٧٩٨ حاشي ١ .

(٤) محمد علي حرقه ص ٢١٦ - ص ٢١٧ .

بعد انقضاء المدة ، لم يعد ملتزماً بدفع أى قسط للمؤمن ، فإذا هو مات بعد ذلك استحق المستفيد مبلغ التأمين .

والتأمين العمرى يكون عادة على حياة واحدة ، ولكنه قد يكون على حياتين أو أكثر (sur deux ou plusieurs têtes) . وأكثر ما يكون ذلك عندما يؤمن الزوجان معاً على حياتهما ، فيكفان ملزمين بدفع الأقساط الدورية ، ومن مات منهما أولاً يكون هو المؤمن على حياته ، ومن بقى حياً يكون هو المستفيد<sup>(١)</sup> . ويسمى هذا بتأمين الرقبي<sup>(٢)</sup> أو التأمين المتبادل (assurance réciproque) ، يستمر فيه الزوجان يدفعان الأقساط الدورية طوال المدة المحددة ، وإذا كانت الأقساط دورية مدى الحياة فلنهما يدفعانها طوال حياة من يموت منهما قبل الآخر . فإذا مات أحدهما ، انتهى التزامهما بدفع الأقساط ، ومن يبقى منها حياً يستحق مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> .

**الفقرة الثانية - التأمين المؤقت (assurance temporaire) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات المؤمن على حياته في خلال مدة معينة ، فإن لم يموت في خلال هذه المدة برئت ذمة المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها . فالتأمين إذن لا يبقى طوال عمر المؤمن على حياته كما في التأمين العمرى ، بل هو تأمين مؤقت بجملة معينة إذا انقضت قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين . وهذه الصورة من التأمين يلجأ إليها من كان

(١) فالتأمين على حياتين ليس إذن تأمينين متجزئين أحدهما عن الآخر شملتهما وثيقة واحدة وقد أمن فيها كل من الزوجين لمصلحة الآخر ، بل هو تأمين واحد غير قابل للتجزئة ، فإذا مات أحد الزوجين ظهر أن التأمين قد عقد على حياته لمصلحة من بقى من الزوجين حياً ( نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٨٧٧ دالوز ٧٧ - ١ - ٢٤١ - بيكار وبيسون فقرة ٤٠٤ ص ٥٨٨ - ص ٥٨٩ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٠ يولييه سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٦٢ - دالوز ١٩٤٥ - ١٧٥ ) .

(٢) في الفقه الإسلامي صورة لرقبي على الوجه الآتي : يكون لزيد دار وليكر دار ، فينتقلان على أن الدارين يكونان ملك من يعيش بعد الآخر ، وينبى أن يكون ذلك بين الزوجين . فالرقبي بهذا المعنى يمكن أن تكون وصفاً صحيحاً فلفظين .

(٣) عند المم المبدئى فقرة ١٨٨ - عبد الوودد يحبس في التأمين على الأشخاص ص ٥ - وقد نصت المادة ١٠١٠ من تقنين الموجبات والمفود البناني على أنه « يجوز أن يقد كل من الزوجين ضماناً لمصلحة الآخر بوجه التبادل » بمقتضى حكم واحد » .

معرضاً في خلال مدة معينة لأخطار غير عادية ، كأن كان يباشر مهنة خطيرة كالطيران أو الملاحة أو الاستكشاف أو العمل في مصانع ذخيرة أو في الأشعة أو في الأبحاث النووية ، فيؤمن على حياته مدة عشر سنوات أو أكثر أو أقل ، وهي المدة التي يبقى فيها مزاوياً لمهنته ، ويدفع أقساطاً دورية طول هذه المدة . فإن انقضت دون أن يموت ، انتهى التأمين وبرت ذمة المؤمن واحتفظ بالأقساط التي قبضها<sup>(١)</sup> . كما قلنا . أما إذا مات المؤمن على حياته في خلال هذه المدة ، فإن التأمين أيضاً ينتهي ويتقطع التزام المؤمن له بدفع الأقساط ، ويستحق المستفيد (أو ورثة المؤمن له) مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن التأمين هنا هو تأمين محض مجرد لمواجهة خطر معين ، دون أن يشتمل على عنصر الادخار . ومن أجل ذلك تضع على المؤمن له الأقساط التي دفعها إذا لم يتحقق الخطر المؤمن منه ولم يمض في خلال المدة المعبية ، وتكون هذه الأقساط في مقابل ما تحمله المؤمن من ضمان الخطر . وهو أقرب إلى أن يكون تأميناً من الإصابات المفضية إلى الموت (ass. contre les accidents mortels) ، ولكن التأمين هنا يغطي الموت أياً كان سببه ، ولا يقتصر على تغطية الموت بتأثير سبب خارجي مفاجئ<sup>(٣)</sup> .

**الصورة الثالثة — تأمين البقاء (assurance de survie) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حياً بعد موت المؤمن على حياته ، فإذا

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٩ ص ٢٥٦ - عبد الوودد يحيى ص ٥٥ .

(٢) وقد يليق إلى هذه الصورة من التأمين المدين ، يؤمن على حياته لمصلحة دائته . فإذا افترض شخص مبلغاً من النقود ، وتعهده برده مثلاً أقساطاً سنوية خسة ، فقد يتفق مع دائته ضماناً للدين أن يؤمن على حياته لمصلحة الدائن مدة خمس السنوات التي يدفع فيها الأقساط . فإذا هو مات في خلال هذه المدة وقبل أن يقبض الدائن كل الدين ، كان في مبلغ التأمين الذي يستحقه الدائن في هذه الحالة وفاة الباقي من حقه ( بلانهورل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٧ ص ٧٩٩ وفقرة ٤١٤ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١٨٩ ص ٢٦٥ - عبد الوودد يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٦ ) .

ويلاحظ إليها أيضاً الموظف يؤمن على حياته في الفترة التي لا يستحق فيها معاشاً ، حتى إذا مات في هذه الفترة استطاع ورثته أن يتقاضوا مبلغ التأمين فيحل محل المعاش ( محمد طرفة ص ٢١٧ ) .

(٣) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٠٤ ص ٥٨٩ .

مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن واستبقى الأقساط التي قبضها<sup>(١)</sup>. فبقاء المستفيد حياً بعد موت المؤمن على حياته هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقاً للمستفيد ، ومن ثم كان هذا التأمين هو تأمين بقيا المستفيد . وهذه الصورة من التأمين يلجأ إليها من يريد أن يكفل بعد موته لشخص عزيز عنده مبلغاً من المال يستعين به على شؤون الحياة ، وهو يقصد هذا الشخص بالذات ولا يريد غيره ، فإن بقي هذا الشخص حياً بعد موته استحق مبلغ التأمين ، وإن مات قبله برئت ذمة المؤمن واستبقى الأقساط التي قبضها كما سبق القول . مثل ذلك شخص يعول أمه أو أباه أو زوجته أو ولده ، فيؤمن على حياته لمصلحة من يعول ، فإذا بقي هذا حياً بعد موته التحس في مبلغ التأمين ما يعوض عليه فقد العائل . ويبقى المؤمن له بدفع أقساط التأمين ، فإن مات المستفيد قبله انقطع عن دفعها ، وإلا استمر يدفعها طول حياته ويموت يستحق المستفيد مبلغ التأمين . وغنى عن البيان أن قسط التأمين يتوقف مقداره على نسبة سن المؤمن على حياته إلى سن المستفيد ، فإن كان الأول أصغر من الثاني كما في التأمين لمصلحة الأم أو الأب ، كان احتمال بقاء المستفيد حياً بعد موت المؤمن على حياته ضعيفاً ، ومن ثم يضعف احتمال استحقاق مبلغ التأمين ، ويقل تبعاً لذلك مقدار القسط<sup>(٢)</sup> . وإن كان الثاني هو الأصغر كما في التأمين لمصلحة الولد وفي الغالب أيضاً لمصلحة الزوجة ، كان احتمال بقاء المستفيد حياً بعد موت المؤمن على حياته قوياً ، ومن ثم يقوى احتمال استحقاق مبلغ التأمين . ويزيد تبعاً لذلك مقدار القسط .

ويلاحظ أن هناك فرقاً بين تأمين البقيا الذي نحن بضدده وتأمين الرقي أو التأمين المتبادل بين الزوجين الذي سبق ذكره . فإذا آمن الزوج لمصلحة زوجته تأمين البقيا ، وماتت الزوجة قبله ، برئت ذمة المؤمن ولم يلتزم بدفع مبلغ التأمين لأحد . أما إذا آمن الزوج والزوجة على حياتيهما تأمين الرقي أو التأمين

(١) ولو كان التأمين تأمياً عمرياً بدلاً من أن يكون تأميناً آلياً . ومات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته ، فإن التأمين لا ينشئ ، ويبين المؤمن على حياته مستفيداً آخر ، فإن مات دون أن يبين أسداً استحق ورثته مبلغ التأمين .

(٢) بلاينيرل وويرر ويسور ١١ فقرة ١٣٧٧ - محمد كامل د مي فقرة ٢٤٠

ميد الرودو ييجي في التأمين على الأشخاص من ٦ .

التبادل ، وماتت الزوجة قبل الزوج ، فإن ذمة المؤمن لا تبرا ، ووجب عليه دفع مبلغ التأمين للزوج<sup>(١)</sup> .

٦٨٨ - الحالت الثانية - التأمين لحالة البقاء : وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، في مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين في وقت معين ، إذا كان المؤمن على حياته قد ظل حيا إلى ذلك الوقت . ويطلب أن يكون المؤمن على حياته هو نفسه المستفيد ، فيستحق مبلغ التأمين إذا بقي على قيد الحياة عند حلول الأجل المعين في وثيقة التأمين . أما إذا مات قبل ذلك ، فإن التأمين ينهى وتبرا ذمة المؤمن وينتق أقساط التأمين التي قبضها . ونرى من ذلك أن التأمين لحالة البقاء هو التقيض من التأمين الموقت الذي سبق ذكره كصورة من صور التأمين لحالة الوفاة ، ففي التأمين الموقت لا يستحق المستفيد مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن على حياته على قيد الحياة بعد وقت معين ، ويستحق هذا المبلغ إذا مات المؤمن على حياته قبل انقضاء هذا الوقت المعين . ونرى من ذلك أيضاً أن التأمين لحالة البقاء هو ، من وجه آخر ، التقيض من التأمين العمري وهو الصورة الأولى والغالبة من صور التأمين لحالة الوفاة . فحق المستفيد في التأمين لحالة البقاء حق احتمالي ، إذ أنه قد يستحق مبلغ التأمين إذا بقى المؤمن على حياته عند حلول الأجل المعين ، وقد لا يستحقه إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك . أما في التأمين العمري فحق المستفيد حق مؤكد ، وسيحصل عليه إن عاجلاً وإن آجلاً بموت المؤمن على حياته ، وإن لم يحصل عليه هو فيحصل عليه مستفيد آخر . ويلاحظ أن حق المستفيد في التأمين الموقت وفي تأمين البقاء - وهما صورتان الأخيرتان للتأمين لحالة الوفاة - هو أيضاً ، كحق المستفيد في التأمين لحالة البقاء ، حق احتمالي لا حق مؤكد . ولما كان المؤمن في التأمين العمري يعني أن يعيش المؤمن على حياته أكبر مدة ممكنة ، فيقبض الأقساط طوال هذه المدة أو في القليل يؤثر دفع مبلغ التأمين ، لذلك يحرص كثيراً على تبين الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، ويخضعه لكشف

(١) انظر بيكار وبيسون فقرة ٢٠٤ ص ٥٩٠ - عبد المنعم البراوي فقرة ١٩٠

طوى دقيق . أما في التأمين لحالة البقاء فالمؤمن ، على التقيض مما تقدم ، بعينه ألا يعيش المؤمن على حياته طويلا ، إذ لومات قبل حلول الأجل المعين فإن ذمة المؤمن تبرا من مبلغ التأمين . لذلك لا يحرص المؤمن على تبين الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، ولا يخفضه لأى كشف طبي<sup>(١)</sup> .

وتحت الحالة التي نحن بصددھا ، التأمين لحالة البقاء ، صورتان يجوز أن يقرن كل منهما بصورة ثالثة<sup>(٢)</sup> .

**النسبة المؤدى - التأمين برأس مال مرصداً (assurance de capital différé)** وفيه يدفع المؤمن للمؤمن على حياته إذا كان هو المستفيد رأس مال دفعة واحدة ، إذا بقى المؤمن على حياته حياً عند حلول الأجل المعين<sup>(٣)</sup> . فبلغ التأمين إذن هو رأس مال أرجئ دفعه إلى حلول الأجل مع بقاء المؤمن على حياته حياً ، فالتأمين تأمين برأس مال مرصداً . ويلجأ إلى هذه الصورة من التأمين شخص في مقتبل العمر يدخر في شبابه وصحته لشيخوخته ومرضه<sup>(٤)</sup> ، فينبغ أقساط التأمين مدة معينة يكون فيها قادراً على الكسب<sup>(٥)</sup> ، ثم إذا بقى حياً وحل به الكبر وانقضت المدة المعينة ، حصل من المؤمن على رأس المال الموعود يستعين به في شؤون معاشه بعد أن قل كسبه أو انعدم . والغالب أن يكون التأمين برأس مال مرصداً تأميناً على حياة واحدة ، ولكنه قد يكون تأميناً على حياتين أو أكثر (sur deux ou plusieurs têtes) ، وفي هذه الحالة يدفع المؤمن رأس المال إذا بقى أى من المؤمن على حياتهم حياً

(١) عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩١ ص ٢٦٧ .

(٢) أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. - فقرة ١٣٢ - فقرة ١٣٥ .

(٣) وهذا الأجل المعين قد يكون بلوغ المؤمن على حياته سنأ معينة ، والغالب أن يكون مدة معينة تسرى من وقت إبرام عقد التأمين .

(٤) محمد على عرفة ص ٢١٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٣ ص ٢٥٧ - عبد الوود يحسى في التأمين على الأشخاص ص ٦ - ويطلب أن يكون من أصحاب المهن الحرة كحام أو طبيب ، أو يكون مرتباً أو عاملاً لا معاش له أو لا يطلع في معاش كبير .

(٥) وليس من الضروري أن يدفع أقساط التأمين طوال المدة المعينة ، فقد يتفق مع المؤمن على أن يلتزم بدفع الأقساط بنسب هذه المدة في الوقت الذي يكون فيه في متفوان قوته وأوج كسبه . وقد يتفق مع المؤمن على أن يطلع تسلياً وحيداً (prime unique) إذا تيسر له ذلك ، ولكن هذا نادر .



عند حلول الأجل المعين . فإن كان المؤمن على حياتهم هم أيضاً المستفيدون ، فلأنهم يكونون مرتبين ، فيستحق رأس المال من بقی منهم حياً على الترتيب المتفق عليه .

**الصورة الثانية - التأمين بإيراد مرتب (assurance de rente en cas de vie) :** ويكون غالباً تأميناً بإيراد مرجأ (assurance de rente différée) ، وفيه يدفع المؤمن للمستفيد ، بدلاً من رأس المال ، إيراداً مرتباً مدى الحياة أو لمدة معينة . فإذا عاش المؤمن على حياته بعد حلول الأجل المعين ، وكان هو المستفيد كما هو الغالب ، فإنه يتقاضى من المؤمن لإيراداً مرتباً شهراً فشهراً أو ستة فسنة أو في مواعيد دورية أخرى ، إلى أن يموت إذا كان الإيراد مدى الحياة ، أو إلى انقضاء المدة المعينة إذا كان الإيراد لمدة معينة على أن يبقى حياً عند استحقاق كل قسط من أقساط الإيراد . وهذا يكفل المستفيد لنفسه ، بدلاً من رأس مال يتقاضاه دفعة واحدة وقد لا يحسن استثماره ، لإيراداً أو معاشاً يقوم بأوده المدة الباقية من حياته أو المدة المعينة ، ولذلك سمى هذا التأمين أيضاً بتأمين المعاش (assurance - retraits) <sup>(١)</sup> . وفي بعض الأحيان يترك القسط من المعاش لتقدير المستفيد فيتعجله أو يرجئه بحسب حاجته ، فإذا تعجله نقص وإذا أرجأه زاد . وقد يكون هذا التأمين على حياتين ، فيقتل المعاش ولو جزئياً إلى من بقي حياً ، أما إذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المعين ، فإن التأمين ينتهي وتبرأ ذمة المؤمن ويستحق الأقساط التي قبضها <sup>(٢)</sup> .

وقد يكون التأمين بإيراد فوري (assurance de rente immédiate) ، وفيه يدفع المؤمن له رأس مال إلى المؤمن عند إبرام عقد التأمين ، ويسترده من المؤمن لإيراداً مرتباً كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر أو كل

(١) ويلجأ إلى هذا النوع من التأمين عادة الموظفون الذين لا يستحقون معاشاً في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات الخيرية ، كما يلجأ إليه أصحاب المهن الحرة ، فهو يكفل لهم معاشاً يحتاجون إليه في آخر العمر ( محمد علي عرفة ص ٢٢٠ - عبد المنعم البدر أوى فقرة ١٩٢ ص ٢٦٨ - عبد الوود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٧ ) .

(٢) محمد كامل موسى فقرة ٢٤٢ .

سنة بحسب الاتفاق ، ويدفع القسط الأول فوراً وتتولى الأقساط بعد ذلك ملئ الحياة أو إلى انقضاء مدة معينة ، بشرط أن يبقى المستفيد حياً عند استحقاق كل قسط . وهذا هو إنشاء الإيراد المرتب سبق لنا بحثه<sup>(١)</sup> ، وقررنا أنه يدخل في نطاق التأمين إذا كان الملتزم بالإيراد هيئة تأمين تدبر شؤونها بحسب قوانين الإحصاء وطبقاً للقواعد التأمينية المقررة<sup>(٢)</sup> . والغالب أن تكون الأقساط متساوية ، ومع ذلك قد تتفاوت فتتدرج زيادة أو نقصاً . وقد يكون هذا التأمين أيضاً على حياتي ، فينتقل الإيراد ولو جزئياً إلى من بنى حياً .

**الصورة الثالثة - التأمين المضاد (contre-assurance) :** ويقرن التأمين لحالة البقاء عادة بتأمين مضاد . ذلك أن المؤمن على حياته في التأمين لحالة البقاء معرض دائماً لفقد الأقساط التي دفعها للمؤمن إذا مات قبل الأجل المعين ، سواء كان التأمين برأس مال مرجحاً أو بإيراد مرجحاً<sup>(٣)</sup> . فيلجأ المؤمن على حياته عادة إلى عقد تأمين مضاد ، في مقابل قسط خاص قد يضاف إلى القسط الأصلي ، يسترد ورثته بموجبه الأقساط المدفوعة إذا مات هو قبل الأجل المعين فانقضى التأمين بموته ، وكانت هذه الأقساط تبقى حقاً خالصاً للمؤمن لولا هذا التأمين المضاد . ومن ذلك نرى أن التأمين المضاد هنا هو تأمين لحالة الوفاة يقرن بالتأمين لحالة البقاء<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥١٦ وما بعدها .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٧٩ في الحاشي - بيكار وبيسون فقرة ٤٠٣ ص ٥٨٧ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. - فقرة ١٢٤ - فقرة ١٣٠ - عه المنع البدروى فقرة ١٩٣ - ومع ذلك تارن نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٨٩١ دالوز ٩٢ - ١ - ٢١ .

(٣) وكذلك في التأمين المؤقت وتأمين البقاء - وما صورتان من صور التأمين لحالة الوفاة سبق بيانها - يكون المؤمن له معرضاً لفقد الأقساط التي دفعها إذا لم يميت في خلال المدة المعينة في التأمين المؤقت ، لوإذا مات المستفيد قبل المؤمن على حياته في تأمين البقاء . فيلجأ المؤمن على حياته ، في هذين الفرعين ، إلى عقد تأمين مضاد (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٨ ص ٨٠٠ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٤ - عه المنع البدروى فقرة ١٩٤ ص ٢٦٨) .

(٤) ونرى من البيان أنه إذا بنى المؤمن على حياته حياً عند حلول الأجل المعين فاستحق مبلغ التأمين الأصل ، فقد أقساط التأمين المضاد واستبقاها المؤمن حقاً خالصاً له ( محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٤ - عه المنع البدروى فقرة ١٩٤ ص ٢٦٨ )

وقد يلجأ المؤمن على حياته ، وبخاصة في التأمين بإيراد مرجأ ، إلى عقد هذا التأمين المضاد في صورة أقوى ، فيسترد ورثته بموجبه الأقساط المدفوعة إذا مات هو قبل الأجل المعين ، وإذا بقي حيا عند حلول هذا الأجل فاستحق الإيراد المرتب ، جمع إليه استرداد الأقساط المدفوعة ، أو جعل هذا الاسترداد تخلفاته عند موته واكتفى هو بالإيراد المرتب . فهذه الصورة الخاصة للتأمين المضاد تكفل استرداد الأقساط في جميع الأحوال ، ولذلك يكون قسط التأمين فيها كبيراً ، وهي تقرب من أن تكون صورة لتكوين رأس المال ، ومن أجل ذلك سميت برأس المال المحفوظة (capital réserve)<sup>(١)</sup>.

٦٨٩ الحالة الثالثة — التأمين المختلط : وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، في مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين ، رأس مال أو إيراداً مرتباً ، إلى المستفيد إذا مات المؤمن على حياته في خلال مدة معينة ، أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي هذا حيا عند انقضاء هذه المدة المعينة . ونرى من ذلك أن التأمين المختلط يجمع بين تأمين لحالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته في خلال المدة المعينة ، وتأمين لحالة البقاء إذا بقي المؤمن على حياته حيا منذ انقضاء هذه المدة<sup>(٢)</sup> . وهو يجمع بين مزايا هذين النوعين من التأمين ويتجنب عيوبهما ، ولذلك كان أكثر انتشاراً منهما ، وكان القسط فيه أعلى من القسط في أيهما .

وتحت هذه الحالة الثالثة صور كثيرة متنوعة ، أهمها صور أربع<sup>(٣)</sup> :

الصورة الأولى — التأمين المختلط العادي (assurance mixte ordinaire) : وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين إما للمؤمن على حياته (أو للمستفيد يمينه) إذا بقي حيا عند حلول أجل معين ، وإما للمستفيد عند موت المؤمن على حياته

(١) انظر في ذلك بيكار وييسون فقرة ٤٠٥ ص ٥٩١ - ص ٥٩٢ .

(٢) وقد جمعت الفقرة الأولى من المادة ١٠٠٢ من تقنين الموجبات والعقود البناني حالات التأمين على الحياة الثلاث ، التأمين لحالة الوفاة والتأمين لحالة البقاء والتأمين المختلط ، فصنت على ما يأتي : « يجوز اشتراط دفع المبالغ المصروفة : أولاً - في حالة بقاء الشخص المضمون حياً في تاريخ معين . ثانياً - في حالة وفاته . ثالثاً - إما في تاريخ معين إذا بقي المضمون حياً ، وإما في حالة وفاته إذا وقعت قبل ذلك التاريخ » .

(٣) أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٥٤ - فقرة ١٦٠ .

قبل انقضاء الأجل للمعين . فموت المؤمن على حياته قبل انقضاء الأجل المعين هو إذن شرط واقف ، إذا تحقق كان التأمين تأميناً لحالة الوفاة ، ووجب دفع مبلغ التأمين فوراً إلى المستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته . وهو في الوقت ذاته شرط فلسفي ، إذا لم يتحقق وبقي المؤمن على حياته حياً عند حلول الأجل . كان التأمين تأميناً لحالة البقاء ، ووجب دفع مبلغ التأمين إلى المؤمن على حياته عند حلول الأجل ، أو إلى المستفيد الذي يعينه<sup>(١)</sup> . ونرى من ذلك أن التأمين المختلط العادي هو كسابق القول ، تأمينان لا تأمين واحد ، تأمين لحالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل ، وتأمين لحالة البقاء إذا بقي المؤمن على حياته حياً عند حلول الأجل . وأحد هذين التأمينين هو الذي يبقى في النهاية ، إما التأمين لحالة الوفاة وإما التأمين لحالة البقاء ، وإذا بقي أحدهما انتهى الآخر<sup>(٢)</sup> . فالتأمين ليس إذن تأميناً مختلطاً بل هو تأمين تخييرى ، والذي يختار بين التأمينين هو القدر ، أى الوقت الذي يموت فيه المؤمن على حياته ، وهل يكون هذا الوقت قبل انقضاء الأجل المعين فيكون التأمين تأميناً لحالة الوفاة ، أو يكون بعد انقضاء الأجل المعين فيكون التأمين تأميناً لحالة البقاء . وإذا كان هناك شيء مختلط فهو وثيقة التأمين ، إذ هي تجمع بين التأمينين في مستند واحد<sup>(٣)</sup> .

وهذه الصورة للتأمين المختلط العادي هي الصورة البسيطة (assurance mixte simple) . وتوجد صورة أخرى مركبة (assurance mixte combinée) ، وفيها يكون مبلغ التأمين الذى يدفع للمستفيد في حالة وفاة المؤمن على حياته قبل الأجل للمعين أقل من المبلغ الذى يدفع للمؤمن على حياته إذا بقي هذا حياً عند حلول الأجل . وللمؤمن على حياته في التأمين المركب ، إذا بقي حياً عند حلول الأجل المعين ، أن يختار بين أمرين : ( ١ ) إما أن يستبقى التأمين

( ١ ) فإذا لم يمين مستفيداً ، ومات بعد حلول الأجل ، آل مبلغ التأمين إلى ورثته ، ولكن باعتبارهم ورثة لا باعتبارهم مستفيدين ( استئناف مختلط أول مايو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٢٤٨ ) .  
( ٢ ) استئناف مختلط ٧ أبريل سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ - نقض فرنسي ٦ فبراير سنة ١٨٨٨ دالوز ٨٨ - ١ - ١٩٢ - ٤ مارس سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ١٦٥ -  
( ٣ ) هيكار وبيسون فقرة ٤٠٦ ص ٥٩٢ - محمد على عرفة ص ٢٢١ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٥ ص ٢٥٩ - عبد الحليم البدرأوى فقرة ١٩٦ .

( ٢ ) پلانپول وريپور وبيسون ١٦ فقرة ١٣٧٩ ص ٨٠٠ .

كما ظهر ، أى تأمناً لحالة البقاء ، فيتقاضى المبلغ الأكبر رأس مال دفعة واحدة ، أو يحوله إلى إيراد مرتب مدى الحياة<sup>(١)</sup> . (٢) وإما أن يعتبر التأمين تأمناً لحالة الوفاة ، مبلغ التأمين فيه هو المبلغ الأقل الذى كان مقدراً لهذا التأمين ، ويدفع عند وفاته لمستفيد بعينه . وفى هذه الحالة يقف دفع الأقساط ، وفى نظير اقتصره على المبلغ الأقل دون المبلغ الأكبر ، يقبض فوراً من المؤمن مبلغاً معيناً يعوضه عن ذلك ، ويتقاضى هذا المبلغ إما دفعة واحدة أو إيراداً مرتباً مدى الحياة<sup>(٢)</sup> . وهو يختار أمراً أو آخر بحسب حاجته وقت الاختيار . فقد يكون فى حاجة إلى رأس مال كبير أو إلى إيراد كافٍ طول حياته ، فيختار الأمر الأول . وقد لا يكون فى حاجة إلا إلى رأس مال محدود أو إلى إيراد صغير يستكمل به ما ينقصه ، ويكون له فى الوقت ذاته ولد يريد أن يكفل له مالا بعد موته ، فيختار الأمر الثانى .

**العبرة الثانية - التأمين لأجل محدد (assurance à terme fixe) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين عند حلول أجل محدد ، إما للمؤمن على حياته إذا بقي حياً إلى هذا الأجل ، وإما للمستفيد الذى يعينه المؤمن على حياته إذا مات هذا قبل الأجل المحدد<sup>(٣)</sup> . ويتقطع دفع الأقساط إذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المحدد . وهنا أيضاً ، كما فى التأمين المختلط العادى ، يوجد تأمينان ، أحدهما تأمين لحالة البقاء إذا بقي المؤمن على حياته حياً عند حلول الأجل ، والآخر تأمين لحالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك . ولكن مبلغ التأمين فى هذه الحالة الأخيرة لا يدفع كما فى التأمين المختلط العادى عند موت المؤمن

( ١ ) وبحسب تعريفية التأمين التى تصورها الشركات ، يقدر مبلغ التأمين الأكبر ، بفرض أن المبلغ الأقل لتأمين حالة الوفاة هو ألف جنيه ، بمبلغ ١١٨١,٩ جنيه . وإذا حول هذا المبلغ إلى إيراد مرتب مدى الحياة ، بلغ القسط فى المتوسط ٩٤,١ جنيهاً كل ستة شهور . انظر محمد على حرقه ص ٢٢٢ هامش ١ .

( ٢ ) وبحسب تعريفية التأمين ، يكون المبلغ الذى يقبضه تعويضاً ، بفرض أن مبلغ التأمين لحالة الوفاة هو ألف جنيه ، إما رأس مال مقداره ٥١٥,٣ جنيه ، وإما إيراداً مرتباً مدى الحياة مقدار القسط فيه فى المتوسط ٤٩ جنيهاً كل ستة شهور . انظر محمد على حرقه ص ٢٢٢ هامش ١ .

( ٣ ) ويلجأ إلى هذا النوع من التأمين عادة رب الأسرة ليكفل لولده رأس مال عند حلول أجل محدد ، أو المهين لأجل محدد يتبناه بالتأمين لعدد المدين عند حلول ميعاد استحقاقه ( محمد على حرقه ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ) .

على حياته ، بل يدفع عند حلول الأجل المحدد . فالمؤمن مطمئن منذ البداية إلى أنه لا يدفع مبلغ التأمين إلا عند حلول الأجل المحدد ، إما للمؤمن على حياته وإما للمستفيد . وهنا هو الفرق ما بين التأمين لأجل محدد والتأمين المخطط للعادي ، ويترتب على هذا الفرق أن قسط التأمين في التأمين لأجل محدد يكون أقل من القسط في التأمين المخطط للعادي<sup>(١)</sup> .

**الصورة الثالثة - تأمين المهر (assurance dotale) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين ، عند حلول أجل محدد ، للمستفيد ، وهو شخص معين بالذات ، إذا بقي هذا المستفيد حياً عند حلول الأجل . ويلجأ إلى هذا النوع من التأمين شخص له ولد يريد أن يكفل له مهراً عند حلول أجل معين ، فيؤمن على حياته لمصلحة ولده لهذا الأجل المعين . فإذا حل الأجل وبقي الولد حياً ، دفع المؤمن مبلغ التأمين للأب إذا كان حياً ، وإلا فلولد مباشرة . ويتقطع دفع الأقساط بموت الأب المؤمن على حياته . أما إذا مات الولد قبل حلول الأجل المعين ، فإن التأمين ينتهي بموته ، وتبرأ ذمة المؤمن ، ويستبقى الأقساط التي قبضها<sup>(٢)</sup> . ومن أجل هذا يلجأ المؤمن على حياته عادة إلى تأمين مضاد ، يسترد به الأقساط المدفوعة في حالة موت الولد قبل الأجل المحدد .

ويختلف تأمين المهر عن التأمين لأجل محدد في أنه في تأمين المهر لا يدفع مبلغ التأمين إلا إذا بقي المستفيد على قيد الحياة عند حلول الأجل المحدد ، أما في التأمين لأجل محدد فإن مبلغ التأمين يدفع في جميع الأحوال في الأجل المحدد ، إما للمؤمن على حياته وإما لمستفيد آخر .

**الصورة الرابعة - تأمين الأسرة (assurance familiale) :** وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين في أجل محدد للمؤمن على حياته إذا كان حياً ، وإلا للمستفيد

(١) محمد كامل مرسى ، فقرة ٢٤٥ مكررة ص ٢٦٠ .

(٢) وحل ذلك يكون تأمين المهر موقوفاً على حياتين : حياة الولد كتأمين لحالة البقاء من ناحية مبلغ التأمين فلا يدفع هذا المبلغ إلا إذا بقي الولد حياً عند حلول الأجل ، وعلى حياة الأب كتأمين لحالة الوفاة من ناحية أقساط التأمين فينتقطع دفع هذه الأقساط بموت الأب ( يكتار وبيسون فقرة ٤٠٦ ص ٥٩٣ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٩ ص ٨٠٠ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٦ - عبد المنعم الجداري فقرة ١٩٩ ص ٢٧٢ - ص ٢٧٣ ) .

يعينه هذا الأخير . وإلى هنا يكون تأمين الأسرة مماثلاً للتأمين لأجل محدد . ولكن تأمين الأسرة يختلف عن التأمين لأجل محدد في أن في تأمين الأسرة ، إقامات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المحدد وانقطع دفع الأقساط ، يتقاضى المستفيد فوراً إيراداً دورياً من المؤمن إلى حين حلول الأجل ، ثم يتقاضى مبلغ التأمين عند حلول الأجل . وبذلك يكفل رب الأسرة لأفراد أسرته بعد موته إيراداً مرتباً ثم رأس مال يتقاضونه عند حلول أجل معين .

### ب - الصور غير العادية للتأمين على الحياة

٦٩٠ - صور مئوت : هناك صور ثلاث غير عادية للتأمين على الحياة :

الصورة الأولى : التأمين الجماعي

(assurances de groupe, assurances collectives)

الصورة الثانية : التأمين الشعبي (assurances populaires)

الصورة الثالثة : التأمين التكميلي (assurance complémentaire)<sup>(١)</sup>

### ٦٩١ - الصورة الأولى - التأمين الجماعي \* - طبيعة العملية وخصائصه:

التأمين الجماعي تأمين يعقده شخص لمصلحة مجموع من الناس ، تربطه بهم

(١) وفي شمال فرنسا جميات تعرف باسم *sociétés du franc au décès, sociétés de collectes* تجمع عدداً من الأسر ، فإذا مات أحد أفراد هذه الأسر ، جمت في الحال من الباقين على قيد الحياة مبالغ صلبة تغطي لأسرة المتوفى ، تستعين بها على تجهيز الميت والمبالغيات المأجلة التي تعقب الوفاة . وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن هذه ليست جميات تأمين ، بل هي جمعيات تعاون تبادل (*sociétés de secours mutuels*) مجلس الدولة الفرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٣ - ٣ - ١٤٧ ) . ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بأن هذه الجمعيات تعتبر جمعيات تأمين تبادلية (نقض فرنسي ١٢ يونيو سنة ١٩٠١ سيرييه ١٩٠٢ - ١ - ٣٧٣) . ويتوقف التزام الجمعية بتسليم المبلغ لأسرة الميت على حمها المبالغ الصغيرة من الباقين على قيد الحياة ، ولا يمكن أن تدفع أسرة الميت نصيبها من هذه المبالغ (نقض فرنسي ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٦ دالوز الأسبوعي ١٩٢٦ - ٢٨٩) - وانظر في هذا النوع من التأمين چيليو دي لامورانديري رسالة من باريس سنة ١٩٠٩ ص ٣٣٨ - سيميان فقرة ٢٠٠ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ *Ass. Per.* فقرة ١٩٥ - فقرة ١٩٨ .

(٥) انظر *Voigt* رسالة من باريس سنة ١٩٤٢ - *Milecamps* رسالة من باريس سنة ١٩٤٥ - *Burlet* في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٨٢٤ - *Milecamps* في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٠ - ٥ - ١٩٥٢ - ١١٦ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ *Ass. Per.* فقرة ١٦٩ - فقرة ١٧٦ .

رابطة عمل تجعل له مصلحة في هذا التأمين . ومن أبرز تطبيقاته العملية التأمين الذي يقفده رب العمل لمصلحة عمال مصنعه<sup>(١)</sup> أو الذي يقفده صاحب المتجر لمصلحة مستخدميه وعماله ، وذلك قيل أن يدخل هذا التأمين في نطاق التأمينات الاجتماعية . ومن تطبيقاته العملية كذلك التأمين الذي يقفده أمين النقل لمصلحة عملائه ، والتأمين الذي يقفده إدارة ناد رياضي أو مدير فرقة رياضية لمصلحة أعضاء النادي أو أفراد الفرقة ، والتأمين الذي يقفده صاحب المدرسة لمصلحة تلاميذه .

ومن خصائص التأمين الجماعي أن طالب التأمين يقفده لمصلحة مستفيدين لا بينهم بذواتهم ، وإنما يكون تعيينهم بتعيين الصفات التي تجمع بينهم في علاقتهم به ، ويكون مستفيداً في التأمين وفي الوقت ذاته مؤمناً له كل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث المؤمن منه ، كعامل المصنع أو مستخدم المتجر أو عامل أمين النقل أو عضو النادي الرياضي أو الفرقة الرياضية أو تلميذ المدرسة . ويكون للمستفيد ، وقد اشترط رب العمل لمصلحته ، حق مباشر قبل المؤمن طبعاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير . وتنص المادة ١١٢٧ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على ما يأتي :

١ - في التأمين الجماعي يلتزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية إلى إحدى شركات التأمين ، في مقابل تعهد هذه الشركة بأداء تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث توافر فيها الشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين .

٢ - ولا يكون تعيين المستفيدين إلا بتعيين الصفات التي تجمع بينهم في علاقتهم بطالب التأمين ، ويثبت الحق في التأمين لكل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث .

٣ - ويجوز لكل من ثبت له هذا الحق أن يطالب به المؤمن مباشرة<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) انظر في التأمين الجماعي لعمال المصنع وفي أهمية تعيين مكان العمل ونوعه وشروطه استئناف مخطوط ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ١١٧ .

( ٢ ) وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب . ولكن لجنة الشيوخ حذفت لتعلقه « بميزانيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية • ص ٤١٠ - ص ٤١٢ في الهامش ) .



ومن خصائص هذا التأمين أيضاً أنه كما يتعدد المستفيدون فيه ، تتعدد أيضاً الحوادث المؤمن منها . ويشمل التأمين الجماعي عادة التأمين من الإصابات ، والتأمين من المرض ، والتأمين على الحياة<sup>(١)</sup> . ويشمل التأمين على الحياة نوعين من هذا التأمين : ( ١ ) تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة ، بموجبه يكون لورثة المؤمن له الحق في مبلغ معين - وبحسب عادة على أساس مرتب المؤمن له ومدة خدمته - إذا مات المؤمن له في أثناء المدة التي يعمل فيها عند رب العمل وقيل أن يعتزل عمله . ولا يتخضع المؤمن له عادة لكشف طبي ، ويقتصر على تقرير ما يطلب منه من بيانات متعلقة بحالته الصحية . ( ٢ ) وتأميناً لحالة البقاء برأس مال مرجأ أو لإيراد مرجأ . ولا ينفذ هذا التأمين إلا عند عدم نفاذ التأمين السابق ، وهو التأمين المؤقت لحالة الوفاة . فإذا لم يموت المؤمن له في أثناء المدة التي يعمل فيها عند رب العمل ، واعتزل العمل لبلوغه سن المعاش ( وتكون عادة سن الستين ) ، كان له أن يتقاضى مبلغاً معيناً من المال ، بحسب أيضاً على أساس مرتبه ومدة خدمته ، ويكون إما رأس مال يأخذه دفعة واحدة وإما لإيراداً مرتباً مدى الحياة<sup>(٢)</sup> . ولما كان الغالب أن يكون طالب التأمين مستولاً عما يلحق المؤمن لهم من إصابات ، فإن الأصل أن يشمل التأمين الجماعي أيضاً التأمين من هذه

١ - ويظهر أن تقنين المراجبات والعقود البنائية يشير إلى التأمين الجماعي عندما ينص في المادة ١٠٢٣ منه على ما يأتي : « عندما يكون المضمون غير الشخص الذي وقع لائحة الشروط ، يجوز أن يكتفى بتعيين مهته أو وظيفته خلافاً لأحكام المادة ٩٩٨ - وفي هذه الحالة لا تطبق أحكام المادة ٩٩٦ التي تنهى عن عقد الضمان على قاصر لم يبلغ الخامسة عشرة من سنه » .

ولنظر المواد ١ - ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث العمل .

والتأمين الجماعي في ألمانيا غير جائز ( محمد كامل مرسى بقرة ٢٤٩ ص ٢٦٣ ) .

( ١ ) وقد يكون التأمين الجماعي مقتصرأ على التأمين من الإصابات ، كالتأمين لمصلحة أعضاء ناد رياضي أو أعضاء فرقة رياضية أو طلابية مدرسة أو عملاء أمين النقل .

( ٢ ) فلانيرول وريبير وبيسون ١١ بقرة ١٣٨١ ص ٨٠٣ - وقد يقصد رب العمل أيضاً تأميناً مضافاً ، يسترد به الأضرار التي سبق دفعها للمؤمن في التأمين لحالة البقاء ، وذلك في حالة عدم نفاذ هذا التأمين ونفاذ التأمين لحالة الوفاة بموت المؤمن له في أثناء العمل . وترد الأضرار دون فوائد ، ويأخذ رب العمل جزءاً منها والجزء الآخر يأخذه خلفاء المؤمن له ( بيكار وبيسون بقرة ٤٠٨ ص ٥٦٦ ) .

المسئولية ، وذلك ما لم ينص في وثيقة التأمين على غيره . وتنص المادة ١٠٢٨ من المشروع التمهيدى في هذا الصدد على أن «يعتبر التأمين الجماعى ضد الحوادث ، إذا أبرمه رب العمل أو أية مصلحة لصالح عمالها ، أو إذا أبرمه أمين النقل المشترك لصالح عملائه ، أنه في الوقت ذاته تأمين ضد مسئولية طالب التأمين ، وهذا ما لم تتضمن وثيقة التأمين اتفاقا يقضى بغير ذلك»<sup>(١)</sup>.

٦٩٢ - الفروع الخاصة التي تسرى على التأمين الجماعى : وتسرى على التأمين الجماعى القواعد المقررة في التأمين على الأشخاص بأنواعه المختلفة ، من تأمين من الإصابات وتأمين من المرض وتأمين على الحياة ، وكذلك تسرى قواعد التأمين من المسئولية إذا اشتمل التأمين الجماعى على هذا النوع من التأمين .

وهناك قواعد يختص بها التأمين الجماعى نظراً لطبيعته الخاصة . فهو يمر على مرحلتين : المرحلة الأولى هي مرحلة التعاقد الذى يتم بين طالب التأمين والمؤمن ، فيتعاقد الأول مع الثانى لمصلحة مجموع من المستفيدين يعينون بصفتهم كما سبق القول ، لتأمينهم من عدد من الأعطال على الوجه الذى سبق بيانه . ثم تأتى المرحلة الثانية ، وفيها يقبل أفراد المستفيدين هذا التعاقد فرداً فرداً باعتبارهم متضمنين في هذا الاشتراط لمصلحتهم طبقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، وكذلك باعتبار أن المستفيد هو في الوقت ذاته مؤمن له في التأمين على الحياة ، أى المؤمن على حياته ، فتجب موافقته . ويسلم لكل فرد منهم دفتر شخصى خاص به<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت أقساط التأمين تحسب عادة على أساس عدد المستفيدين الذين يشملهم التأمين أو على أساس المرتبات التى تدفع لهم ، لذلك يجب أن يقدم طالب التأمين للمؤمن بياناً بفتات هؤلاء المستفيدين من حيث طبيعة الأعمال

(١) وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة الشيوخ حذفت لفظه « مجزئات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » بمجموعة الأعمال التضميرية « ص ٤١٢ - ص ٤١٣ في الخامس ) .

(٢) بيكار وييسون فقرة ٤٠٨ ص ٥٩٥ - عبد المنعم البهراوى فقرة ١٩٩ ص ٢٧٢ .

التي يقومون بها ، وعدد كل فئة منهم ، وجميع مرتباتهم <sup>(١)</sup> ، ويذكر كل ذلك في وثيقة التأمين . ولا تعدد أقساط التأمين بتعدد المستفيدين ، بل هي أقساط عقد واحد يشمل جميع المستفيدين ، فهو عقد جماعي <sup>(٢)</sup> . ويجب إخطار المؤمن بأي تعديل في ظروف العمل يكون من شأنه أن يؤثر في تقدير طبيعة الأخطار المؤمن منها ومداها ، كما يجب إخطاره بكل تغيير في عدد المستفيدين وفي مقدار مرتباتهم <sup>(٣)</sup> . وإذا وقع في هذه البيانات خطأ دون أن يكون المؤمن له سبب النية ، وجب على هذا الأخير ، عند انكشاف هذا

( ١ ) وقد قضت محكمة استئناف مصر بأنه إذا كان الثابت في عقد التأمين أن هذا العقد لا يقبه شركة إلا إذا كان طالب التأمين قائماً بالالتزامات التي يفرغها القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل ) ، ولا سيما الالتزامات المقررة للمادتين ١٢ و ١٣ اللتين تنصان على وجوب إعداد سجل خاص لتقيد العمال تلوياً للتدابير التي قد يضر بمصلحة شركات التأمين ، فإن الشرط الذي تنص عليه الشركة ليس من الشروط الشكلية ولا التصفية ، وإنما هو شرط جوهري واجب الاحترام ، لما للشركة من مصلحة واضحة فيه سواء في أثناء السنة الأولى من سني التأمين أو بعد ذلك ، لكن تحقق من عدد العمال الذين يصلون عند طالب التأمين ومقدار أجورهم وأن العامل المصاب كان يؤدي العمل عنده فعلا وقت إصابته بأجر معلوم ، وفي هذا ما فيه من ضمان وتفسير في الإثبات لا يتوافران فيما قد يدعى به التهود منه وقوع الحادث . ولغة الإحصاءات المهمة جرى التفصاح والفقه على القول بصحة هذا الشرط وجوب العمل به ، وبتفدية الجزاء المترتب على مخالفة كما يقتضيه العقد ( استئناف مصر ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجموعة الرسمية ٤٨ رقم ٩٠ ) .

( ٢ ) أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Par. مقرة ١٧٢ .

( ٣ ) وتنص المادة ١١٢٩ من المشروع النهائي في هذا الصدد على ما يأتي : ١٥ - في التأمين الجماعي الذي يجب فيه المقابل على أساس عدد الأشخاص الذين يشملهم التأمين أو على أساس قيمة المرتبات التي تدفع هؤلاء الأشخاص ، يجب على طالب التأمين أن يبين ذات العمال من حيث طبيعة الأعمال التي يقوم بها المستفيدون ، وعدد العمال من كل فئة ، وجميع مرتباتهم ، ويجب أن يذكر كل ذلك في وثيقة التأمين . ٢ - ويجب أيضاً على طالب التأمين أن يخطر المؤمن بكل تعديل في آلات العمل أو في ظروف العمل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في تقدير طبيعة الأخطار المؤمن ضدها ومداها ، ويكون الإخطار في ظرف سبعة أيام من تاريخ حصول هذا التعديل ، وذلك كله فضلاً عن البيانات التي يجب على طالب التأمين تقديمها بشأن كل تغيير يقع في عدد المستفيدين ومقدار مرتباتهم . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، وافق عليه مجلس النواب ولكن لجنة الشيوخ حذفت لعلقه « مجزئات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » . ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٤١٣ - ص ٤١٤ في المجلد ١ ) .

وانظر المادة ٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث

العمل .

الخطأ ، أن يقبل زيادة في قسط التأمين تقابل الأخطار التي أغفل ذكرها .  
 فإذا كانت هذه الأخطار غير مذكورة في تعريف التأمين المعمول بها ،  
 يمكن هناك عمل لزيادة القسط ، ولكن هذه الأخطار تستبعد من نطاق التأمين ،  
 ويسترد المؤمن من طالب التأمين مبالغ التأمين التي سبق دفعها عن هذه  
 الأخطار <sup>(١)</sup> .

(١) وتنص المادة ١١٣٠ من المشروع النهائي في هذا الصدد على ما يأتي : « ١ - إذا  
 وقع في البيانات التي يقدمها طالب التأمين غلط أوسوء دون تدليس ، وجب على طالب التأمين ،  
 متى أخطره المؤمن بظهور الخطأ أو السوء ، أن يدفع ما يقابل الخطر الذي لم يذكر عنها ؛  
 من زيادة في مقابل التأمين ، إذا كانت هذه الخطر تدخل ضمن الأنواع المبيحة في تعريف التأمين  
 المعمول بها . ٢ - أما إذا كانت هذه الخطر التي لم تذكر غير مبيحة في التعريف ، كان المؤمن أحق  
 في مطالبة طالب التأمين برد المبالغ التي سبق دفعها إلى بعض المستفيدين بسبب حوادث تدخل في نوع  
 الخطر التي لم تنص عليه التعريف » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ووافق عليه  
 مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها  
 قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٤١٤ - ص ٤١٦ في المالحش ) . وانظر  
 للمادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث العمل .  
 وإذا كان الخطأ نتيجة تدليس ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد طبقاً للقواعد المقررة  
 في هذا الشأن . وفي صدد فسخ عقد التأمين الجامع يوجه عام ، تنص المادة ١١٣١ من المشروع  
 النهائي على ما يأتي : « ١٥ - لا يجوز للمؤمن أن يفسخ العقد بسبب عدم دفع مقابل التأمين إلا بعد  
 ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار طالب التأمين طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠٧٤ . ٢ - وفي  
 الحالات الأخرى التي يجوز فيها للمؤمن فسخ العقد ، لا يحدث الفسخ أثره إلا بعد أسبوع على  
 الأقل من إرسال إخطار إلى رب العمل بكتاب موسى عليه تبين فيه أسباب الفسخ . ٣ - فإذا كان  
 التأمين محقوداً لصالح عامل أو عامل معينين بأساتهم وسلوهم المؤمن ، وجب على هذا أن يبلغهم  
 الإخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ووافق  
 عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها  
 قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٤١٦ - ص ٤١٧ في المالحش ) . وانظر  
 المواد ١٠ - ١٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث العمل .  
 ويجعل المشروع النهائي حقوق المؤمن في التأمين الجامع حقوقاً ممتازة ، فتص المادة ١١٣٢  
 من هذا المشروع على ما يأتي : « تكون ممتازة حقوق المؤمن قبل رب العمل الناشئة عما عقده هذا  
 من تأمينات جماعية ضد الحوادث لصالح عماله ، وكذلك الفوائد التي تستحق على هذه الحقوق  
 من السنة الجارية والسنة السابقة ، ويكون ترتيب امتيازها كترتيب امتياز المبالغ المستحقة للخدم  
 والمهال . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس  
 الشيوخ حذفت لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الآمال  
 التحضيرية « ص ٤١٧ في المالحش ) . وانظر للمادة ١٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢  
 الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث العمل .

ويساهم المستفيدون عادة بجزء من أقساط التأمين ، يقتطعه طالب التأمين من مرتباتهم . ويكون العقد عادة لمدة سنة واحدة ، مع النص في وثيقة التأمين على جواز امتداد المدة سنة بعد أخرى .

**٦٩٣- الصورة الثانية - التأمين الشعبي (\*) :** التأمين الشعبي هو تأمين على الحياة لا يتميز بطبيعة خاصة ، فهو كسائر أنواع التأمين على الحياة إما أن يكون تأميناً لحالة الوفاة أو تأميناً لحالة البقاء أو تأميناً مخططاً . ولكنه يتميز بقلة مبلغ التأمين ، وتجزئة القسط أجزاء صغيرة متعددة حتى يلائم الطبقات الشعبية ذات الموارد الضئيلة التي تكسب قوت يومها من عملها . فهو تأمين أريد به التيسر على هذه الطبقات ، حتى تقتنع بمزايا التأمين في حدود طاقاتها المحدودة . وأكثر ما يكون هذا التأمين تأميناً لحالة البقاء أو تأميناً مخططاً ، ويكون في الغالب تأهيناً مخططاً حيث يجمع بين عنصرى التأمين والادخار . ويمكن حصر مميزات التأمين الشعبي في ثلاثة :

أولاً - تجزئة القسط أجزاء صغيرة متعددة حتى يتمكن المؤمن له ، وهو في الغالب من العمال أو صغار المخترين ، من الوفاء بالتزاماته في سهولة ويسر . ويقسم القسط السنوي عادة أجزاء متساوية ، أقلها اثنا عشر جزءاً تدفع مشاهرة . وقد تزيد أجزاء القسط على ذلك ، حتى يتمكن العامل من دفعها في مواعيد قبض أجرته ، كل خمسة عشر يوماً أو كل أسبوع<sup>(١)</sup> . فالتأمينات الشعبية ، من ناحية تعدد أجزاء القسط ، تكون أكثر كلفة من التأمينات غير الشعبية وهي التي تسمى بالتأمينات الكبيرة ( *grande branche* ) . ولكن هذه التجزئة ضرورية ، حتى يتيسر للمؤمن له الوفاء بالتزاماته كما قلنا . هذا إلى أن الجزء على التأخر في الدفع يمكن جمعه بالاتفاق

= وانظر في النصوص الخاصة بالتأمين الجماعي والتأمين الإجباري من حوادث العمل محمد كامل مرسى فقرة ٣١٧ - فقرة ٣٢٧ .

(٥) انظر Lacroix رسالة من ليون سنة ١٩٠٩ - Donzé رسالة من باريس سنة ١٩١٢ - Corbeau et Duval الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. ١٧٧ - فقرة ١٩٤ .

(١) أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٥٠٠ .

يختلف عن الجزاء الذى يسرى عادة فى التأمينات الكبيرة<sup>(١)</sup> ، فيمكن اشتراط أن تكون الأقساط محمولة لا مطلوبة وأن التأخر فى دفعها يستوجب الفسخ دون حاجة إلى إنذار<sup>(٢)</sup> .

ثانياً - وجود حد أقصى لمبلغ التأمين ، ويكون عادة غير كبير ، وذلك حتى يكون التأمين الشعبي فى متناول الكثيرين ممن أعد لهم هذا النوع من التأمين . والحد الأقصى لمبلغ التأمين فى فرنسا يحدد بمرسوم حتى تمكن مسايرة تقلبات العملة ، وهو فى الوقت الحاضر مبلغ من الفرنكات تعادل قيمته نحو مائة جنيه مصرى إذا كان رأس مال ، ونحو عشرة جنيهات فى السنة إذا كان لإيراداً مرتباً<sup>(٣)</sup> . ولا يجوز للمؤمن له أن يزيد ، عند المؤمن الواحد ، على هذا الحد الأقصى ، حتى لو عقد التأمين لمصلحة أكثر من مستفيد واحد<sup>(٤)</sup> ؛ ولكن يجوز للمؤمن له أن يعقد عدة تأمينات لدى مؤمنين مختلفين يزيد مجموعها على الحد الأقصى ، بشرط ألا يزيد مبلغ التأمين فى أى منها على هذا الحد . وإذا كان المؤمن له نصيب فى الأرباح يضاف إلى مبلغ التأمين ، صح أن يزيد المجموع على الحد الأقصى بشرط ألا يزيد مبلغ التأمين على هذا الحد<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً - عدم إجراء كشف طبي على المؤمن على حياته حتى فى التأمين لحالة الوفاة وفى التأمين المختلط ، تجنباً لإرهاق المؤمن له بماروفات هذا الكشف ، والاقتصار فى هذا الشأن على تقديم بيانات مفصلة عن الحالة الصحية للمؤمن

(١) نقض فرنسى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ المحلة العامة لتأمين البرى ٩٤٧ - ٣٩٣ - سيريه ١٩٤٨ - ١ - ٥ - بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٧ - پلاتنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٠ ص ٨٠٢ .

(٢) أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٩٣ - وهذا بالرغم من أن الاتفاق على إعفاء المؤمن من الإضرار بأصل فى التأمينات الكبيرة ( انظر آنفاً فقرة ١٤١ ) . وجواز إعفاء المؤمن من الإضرار فى التأمينات الشعبية يتضمنه عادة التشريع الخاص بهذه التأمينات .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٨ - ٥٩٩ - پلاتنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٠ ص ٨٠١ .

(٤) انظر عكس ذلك أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٠ .

(٥) نقض فرنسى ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٩ المحلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٩ - ٦٨٨ - بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٩ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٢ .

على حياته . ومن أجل ذلك يشترط المؤمن عادة فترة من الزمن تخفى بعد إبرام التأمين لا يضمن في خلالها الخطر للمؤمن منه (délai de carence) ، فيستثنى بذلك ، دون حاجة إلى كشف طبي ، من أنه سوف لا يطالب بمبلغ التأمين في وقت قريب . وتتراوح هذه الفترة بعد سنة واحدة وثلاث سنوات ، وتكون في الغالب سنتين ، وتشترط في التأمين لحالة الوفاة وفي التأمين المخطط دون التأمين لحالة البقاء<sup>(١)</sup> . ومع ذلك إذا مات المؤمن على حياته في خلال هذه الفترة بتأثير سبب خارجي مفاجئ ، وجب على المؤمن الضمان<sup>(٢)</sup> . ويستطيع المؤمن له أن يحمل ضمان المؤمن فوراً فلا يترأخى إلى ما بعد انقضاء فترة من الزمن ، إذا هو قبل إجراء الكشف الطبي على نفقته<sup>(٣)</sup> .

٦٩٤ - الصورة الثالثة - التأمين التكيفي\* : يقصد بالتأمين التكيفي أصلاً تأمين المؤمن له في التأمين على الحياة من خطر حيزه عن الاستمرار في دفع أقساط هذا التأمين بسبب مرض أو عجز عن العمل . فليجأ المؤمن له إلى عقد تأمين آخر ، بجانب عقد التأمين على الحياة ، يمهّد بموجبه المؤمن (وقد يكون هو نفس المؤمن في التأمين على الحياة) ، في مقابل أقساط ، بأن يقوم هو بدفع أقساط التأمين على الحياة بدلا من المؤمن له إذا حيز هذا عن دفعها لحادث أعجزه عن الدفع<sup>(٤)</sup> . ونرى من ذلك أن التأمين التكيفي ليس

(١) نقض فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥٦ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ - ٦٨ .

(٢) نقض فرنسي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٧٥ - أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فترة ١٨٥ - فترة ١٨٩ .

(٣) بيكار وبيسون فترة ٤١٠ ص ٦٠٠ - أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فترة ١٨٥ .

(٤) انظر Richard سنة ١٩١١ - Boissay سنة ١٩٣٩ - Doh رسالة من باريس سنة ١٩٣٩ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ ص ٤١١ وما بعدها وص ٨٨٣ وما بعدها وص ١٠٥٩ - أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فترة ١٦٤ - فترة ١٦٨ .

(٥) ويجب عدم التوسع في تفسير المميز عن العمل والانتصار على القدر اللازم للدفع الأقساط في التأمين على الحياة ، وإلا وجب إبرام عقد تأمين مستقل لا يكون تابعا لعقد التأمين على الحياة ، ويبرم عند شركات أخرى غير شركات التأمين على الحياة (أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فترة ١٦٨ - سيبيلان فترة ١٥٧) .

في الواقع من الأمر تأمينا على الحياة ، بل هو تأمين من المرض أو من لى  
 حادث آخر ينجم عنه عجز المؤمن له عن دفع أقساط التأمين على الحياة .  
 ولكنه مع ذلك ليس تأمينا مستقلا من المرض أو من العجز ، بل هو تأمين تابع  
 ومكمل للتأمين على الحياة ، ومن ثم سمي بالتأمين التكميلي . وهو تأمين تابع  
 للتأمين على الحياة حتى لو عقد عند مؤمن آخر ، ومصلبه مرتبط بمصير التأمين  
 على الحياة الذي يتبعه ، وبحسب القسط فيه على أساس القسط في التأمين على  
 الحياة ، ويجوز التحلل منه على النحو الذي يجوز به التحلل من التأمين  
 على الحياة<sup>(١)</sup> .

ويضمن المؤمن في التأمين التكميلي ، كما قلنا ، عجز المؤمن له من دفع  
 أقساط التأمين على الحياة عجزا دائما . فإذا كان العجز الدائم عجزا كلياً ،  
 دفع المؤمن عن المؤمن له أقساط التأمين على الحياة التي تستحق منذ حلول  
 العجز . وقد يتعهد المؤمن أيضا بأن يجعل للمؤمن له مبلغ التأمين المستحق  
 بموجب عقد التأمين على الحياة ، أو بأن يدفع له إيرادا مرتبا يتراوح بين ٥ %  
 و ١٠ % من مبلغ التأمين دون إخلال بحق المؤمن له في مبلغ التأمين عند حلول  
 مياعاد استحقاقه . أما إذا كان العجز الدائم عجزا جزئيا ، فيجوز أن يتعهد المؤمن  
 في هذه الحالة بأداءات تتناسب مع هذا العجز . وإلى جانب العجز الدائم يضمن  
 المؤمن ، في التأمين التكميلي ، العجز المؤقت أيضا ، فيدفع في مكان المؤمن  
 له أقساط التأمين على الحياة المدة التي يبقى فيها العجز المؤقت ، وقد يدفع  
 للمؤمن له كذلك إيرادا مرتبا مدة هذا العجز<sup>(٢)</sup> . ويضمن المؤمن في التأمين  
 التكميلي أخيرا موت المؤمن له بتأثير سبب خارجي مفاجئ ، فيدفع لخلفاء  
 المؤمن له مبلغا مساويا للمبلغ المستحق بموجب التأمين على الحياة ، فيستولى  
 خلفاء المؤمن له على كل من المبلغين<sup>(٣)</sup> .  
 وقد يتدمج التأمين التكميلي في التأمين على الحياة ، فيصبح مبلغ التأمين ،

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤١١ ص ٦٠١ .

(٢) محمد كامل مرسى فقرة ٢٥١ .

(٣) أنظر بيكار وبيسون فقرة ٤١١ - فقرة ٤١٢ - عبد الوود يحيى في التأمين على

الأشخاص ص ١٣ - ص ١٤ .



بموجب هذا الاندماج في تأمين مخطط كامل (assurance mixte complète) ، مستحق الدفع في حالة الوفاة ، أو في حالة حلول الأجل المحدد ، أو في حالة العجز الدائم الناشئ عن مرض أو عن أى حادث آخر .  
ويجوز أن يعقد تأمين تكميلي ، على النحو الذى بسطناه ، ليكون تابعاً لتأمين جماعى .

## المبحث الثانى

المبادئ التى يقوم عليها التأمين على الأشخاص

٦٩٥ - المبدأ الرئيسى فى التأمين على الأشخاص - انعدام صفه

التعويض : يسود التأمين على الأشخاص مبدأ رئيسى هو انعدام صفة التعويض ، فالتأمين على الأشخاص ليس يعقد تعويض (contrat d'indemnité) ، وهو يختلف بذلك اختلافاً جوهرياً عن التأمين من الأضرار ، إذ التأمين من الأضرار كما سنرى يخضع لمبدأ التعويض (principe indemnitaire) <sup>(١)</sup> .

ومعنى أن التأمين على الأشخاص ليس يعقد تعويض هو أنه لا يقصد بهذا النوع من التأمين التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو تأميناً من الإصابات أو غير ذلك من صور التأمين على الأشخاص . ولا ينفى ذلك أن المتعاقدين فى التأمين على الأشخاص قد كان تحت نظرهما أن هناك ضرراً محتمل أن يقع بالمؤمن له وقد عقد التأمين لمواجهة هذا الضرر ، إذ أنهما لم يقصدا أن يجعلوا مبلغ التأمين هو التعويض عن هذا الضرر ، يتوقف على وجوده ويقاس بمقداره . فن يؤمن نفسه من المرض أو من الإصابات بمبلغ معين يذكره فى وثيقة التأمين ، لم يقصد أن يتنازل تعويضاً عن الضرر الذى يلحقه من المرض أو من الإصابات ، بل قصد أن يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن إذا هو مرض أو أصيب ، وقد قدر أنه هو المبلغ الذى يحتاج إليه عند المرض أو الإصابة ، وهو المبلغ الذى يستطيع أن يدفع ما يقابله من أقساط التأمين ، ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان هذا المبلغ

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٦٠ وما بعدها .

يعادل الضرر الذى يلحق به أو يزيد عليه أو ينقص عنه . وكذلك من يؤمن على حياته في أية صورة من صور التأمين على الحياة قد قصد أن يتقاضى مبلغ التأمين الذى اتفق عليه مع المؤمن ، وهو يدفع ما يقابله من الأقساط ، دون نظر إلى مقدار ما يلحقه من الضرر عند تحقق الحادث المؤمن منه ، زاد هذا الضرر أو نقص . بل قد لا يلحقه أى ضرر في بعض صور التأمين على الحياة<sup>(١)</sup> ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل هو مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، وقد قصد أن يدبر المال الذى يواجه به تكاليف العيش لأن ينال تمويصاً عن ضرر أصابه من بقاءه حياً<sup>(٢)</sup> .

وقد هجر رأى قدم يذهب إلى أن التأمين على الأشخاص ، كالتأمين من الأضرار ، يخضع لمبدأ التمويص . ويقوم هذا الرأى على أنه يجب أن يكون للمؤمن له في التأمين على الأشخاص ، كما في التأمين من الأضرار ، مصلحة في التأمين ، أى مصلحة في عدم تحقق الحادث المؤمن منه . ويقابل المصلحة في عدم تحقق الحادث ضرر يعادلها في تحققه . ولما كان هذا الضرر يصعب تقويمه في التأمين على الأشخاص إذ هو ضرر معنوى ، بخلاف الضرر في التأمين من الأضرار فهو ضرر مادي ، فقد جعل مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص هو التقويم الجزافي لهذا الضرر المعنوى<sup>(٣)</sup> . فالرأى يقوم كما نرى على أنه يشترط توافر عنصر المصلحة في التأمين على الأشخاص . وقد قلنا أن التأمين على الأشخاص لا يشترط فيه توافر هذا العنصر ،

---

(١) وكذلك في بعض أنواع التأمين على الأشخاص ، كتأمين الزواج وتأمين الأولاد .  
(٢) هذا إلى أنه حتى في حالات التأمين على الأشخاص التي يلحق فيها المؤمن له ضرر ، كالتأمين لحالة الوفاة والتأمين من الإصابات والتأمين من المرض ، لا يستطاع مقدماً تقدير هذا الضرر . فترك للطرفين تقديره بحسب اتفاقهما ، ولا يخفى إذا كان التقدير مبالغاً فيه من أن يتعهد المؤمن له إزاء نفسه حتى يحصل على مبلغ التأمين ، كما يخفى ذلك في التأمين من الأضرار . فإن الشخص لا يقدم عادة على إزاء نفسه في شخصه ولو نال من جراء ذلك تمويصاً كبيراً ، كما يقدم على إزاء نفسه في ماله إذا كان ينال من وراء ذلك تمويصاً أكبر من الضرر . ولذلك بقيت التأمين من الأضرار صفة التمويص ، وارتفعت هذه الصفة من التأمين على الأشخاص (كولان وكايتان ودو لاورانديير ٢ فقرة ١٢٦٥ ص ٨٢٦ وقررت ١٣٠ ص ٨٤٢) .

(٣) انظر في هذا الرأى لاييه في سيريه ١٨٨٠ - ١ - ٤٤١ - ميميان فقرة ١٠ - أنسيكلويدى دالوز ١ انظر Ass. Per. فقرة ١ - نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٩٣ .

ولا يطلب من المؤمن له أن يثبت أن له مصلحة في عدم وقوع الحادث المؤمن منه وقد فاته بوقوع الحادث فلهذه ضرر من جراء ذلك<sup>(١)</sup>. فالتأمين على الأشخاص، على نقيض التأمين من الأضرار، لا يشترط فيه توافر عنصر المصلحة، ومن ثم لا يشترط فيه أن يكون تعويضاً عن ضرر تحقق بفوات هذه المصلحة. والقول بأن مبلغ التأمين هو تقويم جزائي للضرر المعنوي في التأمين على الأشخاص قول لا يطابق الواقع، إذ أن مبلغ التأمين هنا لا علاقة له بأي ضرر، بل هو مبلغ تعهد المؤمن بأدائه عند وقوع الحادث المؤمن منه سواء وقع ضرر أو لم يقع<sup>(٢)</sup>. وقد أكد المشرع المصري هذا المعنى في التأمين على الحياة، إذ تنص المادة ٧٥٤ مدني على أن «المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل، دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد»<sup>(٣)</sup>.

**٦٩٦- ما يفرع من المبادئ على أنصار صفة التعويض:** وبمبدأ انعدام صفة التعويض، وهو المبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص كما سبق القول، يفرع عنه مبادئ هامة تسود هي الأخرى هذا القسم من التأمين، وتجملها فيما يلي:

- ١- التزام المؤمن بأى مبلغ للتأمين يذكر في الوثيقة.
  - ٢- جواز تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود.
  - ٣- الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يكون مستحقاً للمؤمن له.
  - ٤- عدم حلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول.
- ونستعرض هذه المبادئ الأربعة على التعاقب.

(١) انظر آتياً فقرة ٥٦٤.

(٢) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون المجلد ٤ فقرة ٢ - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٢ - *فلافول وديور وبيسون* ١١ فقرة ١٣٨٢.

(٣) انظر في تاريخ النص وفي النصوص المقابلة له في التشريعات المدنية العربية الأخرى مايلي فقرة ٧٣٥ في الملحق.

٦٩٧ - التزام المؤمن بأى مبلغ للتأمين يترك في الوثيقة : يترتب على أن التأمين على الأشخاص ليست له صفة التعويض أن مبلغ التأمين الذي يذكر في الوثيقة لا علاقة له بأى ضرر يلحق المؤمن له ، فهو مستقل عن أى تعويض . ومن ثم لا يشترط لاستحقاق المؤمن له لهذا المبلغ أن يثبت أن الضرر الذي لحق به يعادله ، بل لا يشترط أن يثبت أن ضرراً ما قد لحق به<sup>(١)</sup> . فيلتزم المؤمن إذن ، إذا وقع الحادث المؤمن منه ، بأن يدفع مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة كاملاً للمؤمن له<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز إعفاؤه منه بدعوى أن المؤمن له لم يلحق به أى ضرر ، كما لا يجوز تخفيضه بدعوى أنه مغالى فيه ويزيد على الضرر الذي لحق بالمؤمن له<sup>(٣)</sup> . ومن ثم يجوز للمؤمن له في التأمين على الأشخاص أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، والمبلغ المذكور في وثيقة التأمين هو مبلغ نهائى بات ، لا يجوز تخفيضه ، ولا تجوز المنازعة في مقداره ، ووثيقة التأمين وحدها هى التى تتكفل بتحديد<sup>(٤)</sup> .

وقد أكدت هذا المعنى المادة ٥١ من مشروع الحكومة ، إذ تقول :  
« في التأمين على الأشخاص ، سواء كان تأميناً على الحياة أو كان تأميناً من الوفاة أو تأميناً حال الحياة أو كان تأميناً من الحوادث والأمراض ، يجوز للمؤمن له أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، كما يجوز له أن يعقد عدة تأمينات

(١) وهذا صحيح بالنسبة إلى جميع صور التأمين على الأشخاص ، حتى بالنسبة إلى التأمين من الإصابات حيث يحسب مبلغ التأمين ، لا تبعاً للضرر الذى لحق المؤمن له ، بل تبعاً لمقدار يذكر في وثيقة التأمين ويحدد أسلماً مبلغ التأمين لا الضرر . ولكن يلاحظ أن التأمين من المرض ، فيما يتعلق بنفقات العلاج والأدوية ، يعتبر تأميناً من الأضرار ويقوم على مبدأ التعويض ( انظر أيضاً فقرة ٦٨١ وفقرة ٦٨٢ - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣ ص ٥٧٠ ) .

(٢) نقض فرنسى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٢٩٤ .

(٣) وسرى أنه في التأمين من الأضرار ، إذا كان مبلغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه ، يجوز تسعيق العقد إذا كان هناك عش أوتدليس ، وإلا غنض مبلغ التأمين إلى حد قيمة الشيء المؤمن عليه وغنض قسط التأمين بهذه النسبة ( انظر ما يلى فقرة ٨١٩ وما بعدها - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣ ص ٥٧٠ - پلاتيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٢ ص ٧٩٥ ) .

(٤) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٧ ص ٢٥١ - عبد المنعم البدرولى فقرة ١٨١ ص ٢٥٦ -

ص ٢٥٧ - عبد الرودود يحسى في التأمين على الأشخاص ص ٢ .

لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بمحد معين . ونجد في وثيقة التأمين بمبالغ التأمين (١) .

### ٦٩٨ - مؤثر عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ

التأمين الواجبة بهذه العقود : وكما يجوز للمؤمن له ، في التأمين على الأشخاص ، أن يعقد التأمين بأى مبلغ يشاء ، يجوز له تقريباً على ذلك أن يعدد عقود التأمين من خطر واحد ، فيجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بكل هذه العقود . فله مثلاً أن يؤمن على حياته تأميناً مخططاً برأس مال في إحدى شركات التأمين ، ويؤمن في شركة أخرى نفس التأمين المخطط برأس مال أو تأميناً مخططاً بإيراد مرتب مدى الحياة ، فإذا وقع الحادث المؤمن منه تقاضى رأس المال الأول من الشركة الأولى ورأس المال الآخر أو الإيراد المرتب من الشركة الأخرى . وله أن يؤمن على نفسه من العجز الدائم عن العمل عند شركتين مختلفتين ، فإذا عجز عن العمل عجزاً دائماً تقاضى من كل شركة منهما مبلغ التأمين المتفق عليه . وقد رأينا المادة ٥١ من مشروع الحكومة تقول : « كما يجوز له أن يعقد عدة تأمينات لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بمحد معين » (٢) .

وبلاحظ أن المادة قد جرت بأن المؤمن ، في التأمين على الأشخاص ،

( ١ ) ولا مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدي . وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في مدد هذا النص ما يأتي : « وتناول الفصل الثالث عن المشروع التأمين على الأشخاص ، فنصت المادة ٥١ من المشروع على أنه يجوز للمؤمن له في التأمين على الأشخاص أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، كما أجازت له أن يعقد عدة تأمينات لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بمحد معين . والحكمة في ذلك واضحة ، إذ أن حياة الإنسان ليست رخيصة إلى القدر الذي يمد فيه إلى التخلص منها ليبنى ورثته من ورائه رجلاً . وهذا النص على خلاف ما هو مقرر في حالة تعدد التأمين في التأمين من الأضرار ، من أنه لا يجوز جعل هذا النوع من التأمين مصدراً للإعرا ، وبالتالي لا يجوز للمؤمن له أن يحصل على مبالغ تمويش تجاوز قيمة الشيء المؤمن عليه » .

ونص المادة ٩٥٧ من تقنين الموجبات والمقود في هذا المعنى أيضاً على ما يأتي : « إن المبالغ المضمونة في عقود ضمان الحياة ( الضمان في حالة الوفاة والضمان في حالة الحياة ) تدين على وجه قطعى في لائحة الشروط - وعندما يكون الضمان مقبوضاً على الحوادث التي تعيب الأشخاص ، لا يجوز أيضاً أن يكون المبلغ المضمون الذي عين في لائحة الشروط موضوعاً للزراع » .

انظر أيضاً في هذا المعنى م ٥٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٦٩٧ .

يطلب من المؤمن له أن يقرر ما إذا كانت هناك حقوق تأمين أخرى من نفس الخطر<sup>(١)</sup> ، وفي التأمين من الإصابات يطلب منه أيضاً أن يُلغى عن حقوق التأمين اللاحقة<sup>(٢)</sup> . وليس الغرض من ذلك أن هذه العقود تخضع لمبدأ التعويض فهي لا تخضع له ، وإنما يريد المؤمن أن يتبين ما إذا كان المؤمن له يتمتع بحقوق التأمين قد انطوى على روح المغامرة ، فيحترمه ، وقد لا يتعاقد معه<sup>(٣)</sup> .

### ٦٩٩ - الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يكون مصحفاً

للمؤمن له : وتقريراً على مبدأ انعدام صفة التعويض أيضاً يستطيع المؤمن له أن يجمع ، ليس لحسب بين مبالغ التأمين المتعددة ، بل أيضاً بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يستحقه قبل الضرر . فإذا فرضنا أن شخصاً أمن نفسه من العجز الدائم عن العمل بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فأحدث به شخص آخر إصابة أصحرت عن العمل ، وقضى بمسئولية هذا الشخص الآخر وإلزامه بدفع تعويض للمؤمن له مقداره أربعة آلاف جنيه ، فإن المؤمن له في هذه الحالة يتقاضى من المؤمن مبلغ التأمين ، ومن المستول مبلغ التعويض ، فيكون مجموع ما يتقاضاه سبعة آلاف جنيه ، دون نظر إلى مقدار ما لحقه من الضرر ، إذ الظاهر أنه يجمعه بين مبلغ التأمين والتعويض قد تقاضى ما يزيد على مقدار الضرر . ولو أنه كان قد أمن على نفسه من العجز الدائم عند موطن آخر بمبلغ أثنى جنيه مثلاً ، فإنه يجمع أيضاً هذا المبلغ إلى المبلغين المتضمنين ، ويكون مجموع ما يتقاضاه هو تسعة آلاف جنيه . ويلاحظ أن التقاضي عندما قدر التعويض في دعوى المسئولية بأربعة آلاف جنيه نظر إلى الضرر الذي لحق بالمؤمن له من جراء العجز عن العمل ، ولم يخل في حسابه مبلغ التأمين الذي يستحقه المؤمن له ، فهنا المبلغ لا شأن له بالضرر الذي

(١) شاميرى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٥ - ٣٦٥ - جالوز

الأسبوعى ١٩٣٥ - ١٢٤ .

(٢) نقض فرنسى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة لتأمين ١٩٤٢ - ١٣٩ -

٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٤ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣ ص ٥٧٠ - عهد المنع البراوى فقرة ١٨١ ص ٢٥٨ -

عهد التودود يحمى في التأمين على الأشخاص ص ٧ .

وقع وليس مقصوداً به أن يكون تعويضاً عنه كما سبق القول ، بل إن له سبباً آخر غير الضرر هو عقد التأمين والأقساط التي دفعها المؤمن له للمؤمن في مقابل تأمينه<sup>(١)</sup> .

#### ٧٠٠ - عدم حاول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول -

فهي قانوني : وتقريراً على مبدأ الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض ، يجب القول بأن المؤمن لا يحل محل المؤمن له في الرجوع على المسئول . ففي المثل المتقدم ، بعد أن تقرر أن المؤمن له يرجع على المسئول بالتعويض ويجمع بين التعويض ومبلغ التأمين ، لم يعد هناك مجال لأن يحل المؤمن محله في الرجوع على المسئول . فقد رجع هو على المسئول واستنفذ كل حقه بهذا الرجوع ، ولم يبق للمؤمن شيء يرجع به . ولو أجزأنا أن يحل المؤمن محل المؤمن له ، وقد أجزأنا في الوقت ذاته للمؤمن له أن يرجع على المسئول ، فإن ذلك يؤدي إلى الرجوع على المسئول مرتين بخطأ واحد ، وهذا لا يجوز . لذلك يكون الرجوع على المسئول للمؤمن له وحده ، ولا يحل المؤمن محله في هذا الرجوع . وقد أكدت المادة ٧٦٥ مدني هذا المبدأ في التأمين على الحياة إذ تقول : « في التأمين على الحياة ، لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث »<sup>(٢)</sup> . ولما كان هذا النص من

(١) بيكار ويسون فقرة ٣٩٥ - عبد المنعم البدر في فقرة ١٨٣ - عبد الوهيد يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣ .

(٢) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٨ من المشروع التمهيلي على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وأقرته لجنة المراجعة تحت رقم ٨١٦ في المشروع النهائي . وأقره مجلس النواب تحت رقم ٨١٦ ، ثم مجلس للشيوخ تحت رقم ٧٦٥ ( عصومة الأعمال التحضيرية ص ٣٨٥ - ص ٣٨٦ ) .

ولم يشتمل التقنين المدني لتقديم على فصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات الفنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣١ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٦٥ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٨ ( مطابق ) .

النظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ضد مصلحة المؤمن له ، فإن النص يحرم ، ليس فحسب أن يحل المؤمن محل المؤمن له حلولاً قانونياً ، بل أيضاً أن يحل محله حلولاً اتفاقياً . فلا يجوز أن يتفق المؤمن مع المؤمن له ، بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، أن يحل الأول محل الثاني في الرجوع على المسئول . كذلك لا يجوز للمؤمن له ، لا في وثيقة التأمين ولا بعد ذلك ولو بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، أن ينزل للمؤمن من دعواه قبل المسئول ، فإن النزول عن الدعوى أبلغ من الحلول ، فهو يمكن المؤمن من الرجوع على المسئول قبل أن يوفى مبلغ التأمين للمؤمن له ، في حين أنه الحلول لا يمكنه من الرجوع إلا بعد أن يوفى مبلغ التأمين . فإذا لم يميز الاتفاق على الحلول ، لم يميز من باب أولى الاتفاق على النزول<sup>(١)</sup> .

وإذا كان المؤمن لا يجوز له الرجوع على المسئول لا بدعوى الحلول ولا بدعوى النزول ، فإنه لا يجوز له أيضاً الرجوع على المسئول بدعوى شخصية من جانبه هو على أساس أن المسئول قد ألحق به الضرر بحمله ملتزماً بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له . ذلك أن المسئول لم يلحق به ضرراً ما ، وإذا كان المؤمن قد أصبح ملتزماً بدفع مبلغ التأمين ، فإن هذا الالتزام ناشئ من عقد التأمين ، وقد تقاضى المؤمن أقساط التأمين من المؤمن له في مقابل هذا الالتزام . فلو أجزنا للمؤمن الرجوع على المسئول لأثرى على حسابه دون سبب ، ولنفخ له المسئول تعويضاً دون أن يرتكب خطأ نحوه<sup>(٢)</sup> .

== تقنين الموجبات والمقود البنائي لا مقابل - ولكن النص يتفق مع المبادئ العامة في التأمين . وتنص المادة ٥٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، في نفس المعنى ، على ما يأتي : « في التأمين على الأشخاص ، لا يحل المؤمن الذي دفع مبلغ التأمين محل طالب التأمين أو المستفيد تجاه التبر المسئول عن الحادث » .

( ١ ) بيكار وييسون فقرة ٣٩٤ ص ٥٧١ - ص ٥٧٢ - عهد المنتم البدار ، فقرة ١٨٢ ص ٢٦٠ - انظر عكس ذلك وأنه يجوز النزول : نقض فرنسي ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ - ٢٨٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٧ ص ٢٥٢ .

( ٢ ) نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩١٤ دالوز ١٩١٨ - ١ - ٥٧ - بيكار وييسون فقرة ٣٩٤ ص ٥٧١ - سيبان فقرة ١٥٠ - أنسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٣ - ولفظ Ass. Ter. فقرة ٥٨٦ - عهد المنتم البدارى فقرة ١٨٢ ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠ - عهدالودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢ .



ولا يوجد أمام المؤمن إلا وسيلة واحدة يستطيع بها ، دون أن يرجع هو على المستول ، أن يمنح المؤمن له من الجمع بين التصويض ومبلغ التأمين ، أى من الرجوع على المستول والمؤمن في وقت واحد . وهذه الوسيلة هي أن يستبعد في وثيقة التأمين من نطاق الخطر المؤمن منه كل حادث يتسبب فيه للغير بخطأه . وهو إذا كان بذلك لا يمنح المؤمن له من الرجوع على المستول بالتصويض ، فإنه يمنحه من الرجوع عليه هو بمبلغ التأمين ، ومن ثم لا يجمع المؤمن له بين المبلغين<sup>(١)</sup> .

## الفرع الثاني

### التأمين على الحياة\*

(Assurances sur la vie)

٧٠١ - أهمية التأمين على الحياة والقواعد الخاصة به : قدمنا<sup>(٢)</sup> أن التأمين على الحياة هو أبرز أنواع التأمين على الأشخاص ، وأكثرها ذيوها وانتشاراً . وهو إذا كان قد تأخر في الظهور ، كما رأينا<sup>(٣)</sup> ، إلى اقتراب القرن التاسع عشر إذ تعرض للهجوم أكثر من غيره من أنواع التأمين ، إلا أنه ما لبث أن تطلب على ما قام أمامه من عقبات ، وانتشر انتشاراً واسعاً بفضل تحسن الحالة الصحية

(١) بيكار وبيسون ققرة ٣٩٤ ص ٥٧٢ - عبد المنعم البدر اوى ققرة ١٨٢ ص ٢٦٠ - تولوز ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٤٨٦ - الرباط ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ - ٢٨٨ .

(٢) انظر Lefort : أجزاء ١٨٩٤ - سنة ١٩٠٠ ، وجرمان سنة ١٩٢٠ - Poterin de Motel في نظرية التأمين على الحياة سنة ١٨٩٦ - چيلوى لامورانتير في الاحاطى الحسابى للتصايط في التأمين رسالة من باريس سنة ١٩٠٩ - Duprich سنة ١٩٢٢ - Gaibran في التأمين على الحياة وحساب الأقساط والاحتياطات سنة ١٩٢٣ - Mention في فن رياضيات التأمين على الحياة (technique actuarielle) - Saint Louvent رسالة من كان سنة ١٩٣٩ - بيكار وبيسون المطول ٤ ققرة ١٠ وما بعدها - بيكار وبيسون ققرة ٤٠٢ وما بعدها - سيبان ص ١١٦ وما بعدها - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. ققرة ١١٢ وما بعدها .

(٣) انظر آتفاً ققرة ٦٧٨ وققرة ٦٧٩ .

(٣) انظر آتفاً ققرة ٥٤٥ .

ويمكن خبراء رياضيات التأمين على الحياة (actuaires) من وضع جداول الوفيات (tables de mortalité) على أسس رياضية دقيقة . وقد سبق أن استعرضنا أنواع التأمين على الحياة ، وصوره المختلفة العادية وغير العادية<sup>(١)</sup> . وللتأمين على الحياة أهمية كبيرة . فهو إلى جانب دوره الطبيعي كنوع من أنواع التأمين في توفير الأمان والحماية للمستقبل ، يقرم بدور آخر هام هو تشجيع الادخار وتكوين رؤوس الأموال ، بما يعود بالنفع على المستثمرين وعلى الاقتصاد القوي بوجه عام . وهو في الوقت ذاته أداة نافعة من أدوات الائتمان (credit) ، إذ يستطيع الشخص أن يؤمن على حياته لمصلحة دائنيه فيقدم لهم بذلك الضمان الذي يلتصونه لحقوقهم ، ويستطيع المؤمن له كذلك أن يجد ما هو في حاجة عاجلة إليه من النقود بتصفية وثيقة التأمين وبرهنا ويتعجل دفعات على حسابها<sup>(٢)</sup> .

ويتسم التأمين على الحياة عن سائر أنواع التأمين بأنه ليس تأميناً فحسب ، بل هو أيضاً أداة من خبر أدوات الادخار . ولا تقل أهمية عنصر الادخار فيه عن أهمية عنصر التأمين . وعنصر الادخار هذا هو الذي هيأ نظاماً للتأمين على الحياة لا توجد في غيره من أنواع التأمين ، من ذلك تخفيض التأمين وتصفيته ورهن وثيقة التأمين وتعجل دفعات على حسابها . بل إن المؤمن له في التأمين على الحياة يستطيع أن يساهم في أرباح المؤمن بشرط وضعه في وثيقة التأمين (clause de participation aux bénéfices) ، ويظهر أثر ذلك إما في تخفيض القسط أو في زيادة مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> .

وتسرى على التأمين على الحياة القواعد التي سبق تفصيلها في عقد التأمين بوجه عام ، وكذلك في التأمين على الأشخاص . ويبقى هنا أن نستعرض القواعد الخاصة التي يتفرد هو بها ، سواء فيما يتعلق بأركانها ، أو فيما يتعلق بآثاره .

(١) انظر أيضاً فقرة ٦٨٥ وما بعدها .

(٢) انظر في ذلك أيضاً فقرة ٥٤٤ .

(٣) بيكار وييسون فقرة ٤٠٣ .

## المبحث الأول

### أركان عقد التأمين على الحياة

٧٠٢ - التراضى والمحل : نستعرض هنا القواعد الخاصة بأركان عقد التأمين على الحياة فيما يتعلق بالتراضى ، ثم فيما يتعلق بالمحل .

#### المطلب الأول

##### التراضى فى عقد التأمين على الحياة

٧٠٣ - مسائل للمبحث : يشير التراضى فى عقد التأمين على الحياة مسألة أطراف هذا العقد الذين يقع التراضى بينهم . وقد قلنا أنه يقلب فى التأمين على الحياة إلا "تجتمع الصفات الثلاث للمؤمن له فى شخص واحد ، فقد يكون المؤمن على حياته أجنبياً عن العقد وهذا هو التأمين على حياة الغير ، كما يجوز أن يكون الأجنبى عن العقد هو المستفيد وهذا هو التأمين على الحياة لمصلحة الغير<sup>(١)</sup> . وقبل ذلك توجد لوثيقة التأمين على الحياة أحكام تخصصها من ناحية المشتكلات من ناحية الصورة .

فتجتمع لنا بذلك مسائل ثلاث : ( ١ ) وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتكلات والصورة . ( ٢ ) التأمين على حياة الغير . ( ٣ ) التأمين على الحياة لمصلحة الغير .

#### § ١ - وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتكلات والصورة

٧٠٤ - مضمون وثيقة التأمين على الحياة : قلنا<sup>(٢)</sup> أن وثيقة التأمين تتضمن الشروط العامة المطبوعة التى يقرها المؤمن بحسب نموذج (police - type) بعده لذلك ، وإلى جانب هذه الشروط العامة المطبوعة توجد بيانات مكتوبة هى التى تخصص وثيقة التأمين باعتبارها عقداً مبرماً مع مؤمن له بالذات .

( ١ ) انظر آتياً فقرة ٥٧٣ .

( ٢ ) انظر آتياً فقرة ٥٨٧ .

وهذه البيانات المخصصة لوثيقة التأمين هي تاريخ توقيع الوثيقة ، وأسماء المتعاقدين ومواطنهم ، والأشخاص أو الأشياء المؤمن عليها ، وطبيعة المخاطر المؤمن منها ، والتاريخ الذي يبدأ منه تأمين هذه المخاطر ، وقسط التأمين وتاريخ استحقاقه وطريقه أدائه ، ومبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بدفعه .

وتتفرد وثيقة التأمين على الحياة ببيانات أخص تذكر إلى جانب البيانات الخاصة المتقدم ذكرها . فقد يكون التأمين مقفولاً على حياة الغير ، وفي هذه الحالة يذكر اسم الشخص المؤمن على حياته ولقبه وتاريخ ميلاده ، وهذا بيان جوهرى لأن التأمين مرتبط بحياة هذا الغير . وقد يكون التأمين مقفولاً لمصلحة الغير ، وفي هذه الحالة يذكر اسم المستفيد إذا كان شخصاً معيناً ولقبه ، وسرى عند الكلام في التأمين على الحياة لمصلحة الغير أن المستفيد قد يكون شخصاً معيناً منذ البداية فيذكر في وثيقة التأمين<sup>(١)</sup> . وقد قدمنا<sup>(٢)</sup> أن للتأمين على الحياة حالات مخفية ، فهو إما أن يكون تأميناً لحالة الوفاة ( تأميناً عمرياً أو تأميناً مؤقتاً أو تأمين بقيا ) وإما أن يكون تأميناً لحالة البقاء ( برأس مال مرجأ أو بإيراد مرتب ) ، وإما أن يكون تأميناً مخفياً ( تأميناً مخفياً عادياً أو تأميناً لأجل محدد ) . ففي جميع هذه الأحوال ، يجب أن يذكر في وثيقة التأمين على الحياة الحادث الذي يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ( وفاة المؤمن على حياته في التأمين العمرى مثلاً ) ، أو الأجل الذي يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ ( الوقت المعين الذي يستحق فيه مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن على حياته حيناً عند حلوله في التأمين لحالة البقاء مثلاً ) . وكذلك تذكر كيفية الاشتراك في الأرباح ، إذا خول المستفيد حتى الاشتراك فيها<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر مایل فقرة ٧١٣ .

(٢) انظر آلفاً فقرة ٦٨٦ وما بعدها .

(٣) وقد نصت المادة ٥٢ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « يجب أن

تشمل وثيقة التأمين على الحياة ، علوة على البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ما يأتي :

(أ) اسم المؤمن على حياته ولقبه وتاريخ ميلاده . (ب) اسم المستفيد إذا كان شخصاً معيناً ولقبه .

(ج) الحادث الذي يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذي يتوقف على حلوله

استحقاق هذا المبلغ . (د) كيفية الاشتراك في الأرباح إن وجد . »

وتنفرد أنصراً وثيقة التأمين على الحياة ببيان هام يضاف إلى البيانات المطلوبة الذكر . ذلك أن التأمين على الحياة ، كما سئرى ، قابل لمعنيين هامين هما تخفيض التأمين وتصفيته . ولكل من هاتين العمليتين شروط معينة ، سنعرض لها عند الكلام في التخفيض والتصفية . فيجب أن تذكر في وثيقة التأمين شروط التخفيض والتصفية ، باعتبارها جزءاً من الشروط العامة

== وقد نقل هذا النص من المادة ١٠٨٣ من المشروع التمهيدى ، ويجرى نص المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « يجب أن تشمل وثيقة التأمين على الحياة ، فضلاً عن البيانات المنصوص عليها في المادة ١٠٥٨ ، على ما يأتى : ( أ ) اسم طالب التأمين أو الشخص المؤمن على حياته في حالة التأمين على حياة الغير ، ولقبه ، وتاريخ ميلاده . ( ب ) اسم المستفيد إذا كان شخصاً معيناً ، ولقبه . ( ج ) الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ . » وقد حذف نص المشروع التمهيدى في بنية المراجعة لأنه يورد « حكماً جزئياً يحسن أن ينظمه قانون خاص » ( مجموعة الأعمال التوضيحية ص ٣٦٠ في المالحش ) .

وقد نصت المادة ٩٩٨ من تشريع الموجبات والمفود البنائى في هذا الصدد على ما يأتى : « إن لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة يجب أن تشمل ، فضلاً عن الأمور المبينة في المادة ٩٩٤ : أولاً - على اسم المضمون وكنيته وتاريخ ولادته . ثانياً - على اسم المستحق وكنيته إذا كان هناك مستحق معين . ثالثاً - على الحادث أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق مبلغ الضمان . رابعاً - على شروط التخفيض إذا نص عليه في العقد وفقاً لأحكام المادة ١٠١٢ والمادة ١٠١٣ . » وانظر في مشتتات وثيقة التأمين على الحياة في القانون الفرنسى المادتين ٥٤ و ٦٠ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ( بيكار وييسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٤ ) .

ومن نماذج مجموع الأسئلة (questionnaire) التى توجه إلى المؤمن له عند طلب التأمين على الحياة النموذج الآتى : الاسم واللقب - المهنة - محل الإقامة - محل الميلاد - تاريخ الميلاد - الجنسية - ابتداء التأمين - مالى المستندات أو الرسائل الأخرى التى يثبت بها تاريخ ومحل الميلاد ومن تقدم هذه المستندات - هل أنت أعزب أم متزوج أو أرمل - أم تتطلب التأمين على حياتك لدى شركتنا أو أية شركة أخرى - أم يرفض طلبك من إحداها - هل قبل طلبك بالشروط العادية أم بشروط معدلة ، بأقساط عادية أم مرتفعة ، أم أن المقاراضات قطعت ولأى سبب - إذا كان قد سبق لك التأمين بإحدى الشركات بين حالة كل تأمين ( الشركات ، مبلغ التأمين ، سارى أو مخفض أو ملغى ) - أم يرفض لك طلب إعادة سريان تأمين بإحدى الشركات ( من أى شركة ، ومنى ) - هل هناك أخطار خاصة تتعرض لها بسبب طبيعة عملك أو ظروف معيشتك - هل هناك عزلاوات أو صنائع بينك وبين آخرين - مبلغ التأمين - فى أى وقت وفى أى حالة يدفع مبلغ التأمين - إلى من يدفع ( فى حالة وفاة المؤمن على حياته ، فى حالة وجوده على قيد الحياة ) - كيف تدفع الأقساط - رقم الترميز - مدة التأمين - مدة سداد الأقساط . ( انظر عهد الوجود يحصى في التأمين على الحياة ص ١٨ - ص ١٩ ) .

للتأمين . وقد عني التفتين الملقى بأن يورد في نصوصه في التأمين ، على اقتضاها ، هذا الحكم ، فتصت المادة ٧٦٣ من هذا التفتين على ما يأتي :  
« تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ، ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين »<sup>(١)</sup>

٧٠٥ - صورة وثيقة التأمين على الحياة : قلنا<sup>(٢)</sup> أن وثيقة التأمين يوجب أن تكون وثيقة لمصلحة شخص معين ، وقد تكون في صورة وثيقة إذنية (à ordre) أو وثيقة لحاملها (au porteur) . ولما كانت الوثيقة لحاملها تنقل بالمناولة من يد إلى يد ، ومن ثم لا يكون حامل الوثيقة الأخير وهو المستفيد معروفاً مقدماً ولا يمكن معرفته ، فإن صورة الوثيقة لحاملها لا تتلاءم مع وثيقة التأمين على الحياة . ذلك أنه إذا كان المؤمن على حياته غير المستفيد - وهذا الذي يقع في الوثيقة لحاملها إذا تداولتها الأيدي كما هو الغالب - فسرى أنه لا بد من موافقة المؤمن على حياته إذ ينجم عن هذا الوضع أن تكون هناك مصلحة للمستفيد في موت المؤمن على حياته ، ومن ثم وجبت موافقة المؤمن على حياته للاستيثاق من أن الدفع لا يزعجه وأنه راضى به ومطعن إليه<sup>(٣)</sup> . وتداول الأيدي للوثيقة لحاملها يجعل من المتعذر كما قلنا معرفة من هو المستفيد في نهاية الأمر ، حتى يكون المؤمن على حياته مطعناً إليه وموافقاً عليه .

(١) تاريخ النص : لم يرد هذا النص في المشروع التمهيدى ، ولجنة المراجعة هي التي أدخلته في نصوص المشروع النهائي على الوجه الذى استقر عليه في التفتين الملقى الجديد تحت رقم ٨١٤ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨١٤ ، فجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٣ ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٣٨٢ ) .

ولم يشمل التفتين الملقى التقدم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين الملقى السورى م ٧٢٩ ( مطابق ) .

التفتين الملقى الليبى م ٧٦٣ ( مطابق ) .

التفتين الملقى العراقى لا مقابل .

تفتين المرحلات والقود الثنائى م ٩٩٨ ( رابعا ) انظر كذاً المايش السابق

( ٢ ) انظر كذاً فقرة ٥٨٩ .

( ٣ ) انظر مايلي فقرة ٧٠٦

لذلك لا يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة وثيقة لحاملها ، وإذا اتخذت هذه الصورة فلن تكون باطلة<sup>(١)</sup> .

ويجب أن تكون وثيقة التأمين على الحياة لمستفيد معين ، ولكن لا يوجد ما يمنع من أن تكون وثيقة إذنية<sup>(٢)</sup> . وفي هذه الحالة الأخيرة تفضل الوثيقة من شخص إلى شخص عن طريق التظهير ، شأنها في ذلك شأن سائر الوثائق الإذنية . فيظهرها المستفيد لمستفيد آخر يوافق عليه المؤمن على حياته ، ولذلك لا يجوز هنا التظهير على بياض<sup>(٣)</sup> . وإذا ظهرت وثيقة التأمين على الحياة الإذنية لمستفيد معين وافق عليه المؤمن على حياته كما قلنا ، وجب أن يشمل تظهير الوثيقة على تاريخ التظهير واسم المستفيد الجديد ( المحال له ) وتوقيع المظهر ( المحيل ) ، وإلا كان التظهير باطلا . فإذا توافرت هذه الشروط في التظهير فوقع صحيحا ، فإنه لا يكون نافذا في حق المؤمن إلا إذا أخطر به أو قبله ، وفقا للقواعد المقررة في حوالة الحق إذ لا بد من قبول المحال عليه أو إعلانه حتى تكون الحوالة نافذة في حقه ( م ٣٠٥ ملني )<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٥٨٩ - وانظر في هذا المعنى بيككار وبيسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٤ - ٦٠٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٥ - وانظر المادة ٦١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٨٩ - بيككار وبيسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٥ - نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٤ دالروز ١٩٠٥ - ١ - ١٦٥ .

( ٣ ) بيككار وبيسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٥ ص ٨٠٧ .

( ٤ ) وقد نصت على هذه الأحكام المادة ١٠٨٤ من المشروع التمهيدى إذ تقول : « ١٥ - يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة إذنية ، ولكن لا يجوز أن تكون لحاملها ٢ - يجب أن يشمل تظهير وثيقة التأمين على تاريخ التظهير واسم المحال إليه وتوقيع المحيل ، وإلا كان باطلا . ٣ - ولا يكون التظهير نافذاً في حق المؤمن إلا إذا أخطر به بكتاب موسى عليه ، أو إلا إذا اعترف المؤمن كتابة بأن المحال إليه هو صاحب الحق في التأمين » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، وكذلك مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه « بطلبات وتفاسيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٠ - ص ٣٩١ في المباحث ) .

ونص المادة ٩٩٩ من قانون الموجبات والفوائد اللبناني ، في هذا الصدد ، على ما يأتي : « يجوز أن تكون لائحة الشروط المختصة بضمها للحياة محررة « لامر » ، ولكن لا يجوز أن تكون لحاملها - إن تظهير لائحة الشروط المختصة بضمها للحياة والمحررة « لامر » يجب أن يشتمل على -

## ٢ - التأمين على حياة الغير

( Assurance sur la vie d'un tiers )

٧٠٦ - وجوب موافقة المؤمن على حياته - نص قانوني : تنص المادة ٧٠٥ من التفتين المدنى على ما يأتى :

١ - يقع باطلا التأمين على حياة الغير ، ما لم يوافق الغير عليه كتابة قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية ، فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من يمثل قانونا .

٢ - وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق <sup>(١)</sup> .

= التاريخ وعلى اسم المال إليه وعلى توقيع الممثل ، وإلا كان باطلا . أما تعيين القيمة للمدفوعة فليس واجباً ، ولا يكون التحويل نافذاً في حق الضامن إلا إذا أبلغ إليه بكتاب مضمون ، أو إذا أصرف الضامن خطياً لحامل لائحة الشروط بحق الاستفادة منها .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٨١ من المشروع التمهيدى على وجه مطابق لما استقر عليه في التفتين المدنى الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٠٢ في المشروع النهائى . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠٢ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٥ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٩ - ص ٣٦٢ ) .

ولم يشمل التفتين المدنى القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التفتينات المدنية للبرية الأخرى :

التفتين المدنى السورى م ٧٢١ ( مطابق ) .

التفتين المدنى الليبى م ٧٥٥ ( مطابق ) .

التفتين المدنى العراقى م ٩٩٢ ( مطابق لفقرة الأول للنص المصرى ) .

تفتين الموجبات والقعود اللبناني م ٩٩٤ : يمكن أن يقصد الضمان على حياة شخص بواسطة هذا الشخص أو بواسطة الغير .

م ٩٩٥ : إن الضمان الموقوف على الوفاة الذى يقصده شخص ثالث في مصلحة المضمون يكون باطلاً إذا لم يصرح المضمون خطياً بقبوله مع ذكر قيمة الضمان - وكذلك يجب أن يصرح المضمون خطياً بقبوله عند كل تفرغ من حق الاستفادة من العقد الذى عقده شخص ثالث لمصلحته .

م ٩٩٦ : لا يجوز لإنسان أن يقصد ضماناً موقوفاً على وفاة قاصر لم يتم الخامسة عشرة من سنه أو محجوراً عليه أو أى شخص موضوع في دار المجانين - وكل عقد يخالف لهذا المنع يكون باطلاً - ويحكم بالإبطال بناء على طلب الضامن أو الشخص الذى وضع لائحة الشروط أو وكيل القصد الأهلية - ويجب أن تمارد جميع الأنماط المدفوعة بها لها - وفضلا عن ذلك فإن الضامن وموقع =



ويخلص من هذا النص أنه إذا أمن شخص على حياة الغير لمصلحة هو أو لمصلحة شخص آخر ، فإن عقد التأمين - وكان في الأصل يصح بتراضي المؤمن وطالب التأمين - لا يكون صحيحاً إلا بتراضي هذين الطرفين وموافقة المؤمن على حياته أيضاً . والحكمة في ذلك أن التأمين على حياة الغير ، دون أن يكون هذا الغير طرفاً في العقد ، يجعل حياته عملاً للمضاربة ، إذ يتوقف على موته استحقاق مبلغ التأمين ، ويشير ذلك الرغبة في موته (votum mortis) ، وقد يكون مغرياً لمن له مصلحة ، وهو المستفيد ، بأن يفكر في الاعتداء على حياته . ولم يشترط القانون أن تكون هناك للمستفيد أو لطالب التأمين مصلحة في بقاء المؤمن على حياته حياً ، واستعاض عن ذلك بأن اشترط لصحة عقد التأمين موافقة المؤمن على حياته<sup>(١)</sup> . وغنى عن البيان أن التأمين على الحياة الذي لا يكون صحيحاً إلا بموافقة المؤمن على حياته يجب أن يكون تأميناً لحالة الوفاة ففيه يستحق مبلغ التأمين عند موت المؤمن على حياته فيتحقق الخطر المشار إليه ، أما التأمين لحالة البقاء حيث لا يستحق مبلغ التأمين إلا إذا بقي المؤمن على حياته حياً فلا خطر فيه على حياة هذا الأخير ، ومن ثم لا تشترط موافقته لصحة العقد<sup>(٢)</sup> .

= لائحة الشروط يستهفان لجزاء ففدى بين خس ليرات إلى مائتين وخمسين ايرة لبنانية سورية من كل ضمان عقدها من علم خلافاً لهذا المنع - عل أن أحكام هذه المادة لا تحول دون إبرام عقد يضمن ، عند وفاة أحد الأشخاص المعينين في الفقرة الأولى من هذه المادة ، إعادة الأقساط التي دفعت تنفيذاً لعقد ضمان الحياة مقدوراً لأحد أولئك الأشخاص .

٩٩٧ م : لا يجوز لشخص ثالث أن يقعد ضماناً موقوفاً على وفاة امرأة متزوجة بدون إجازة من الزوج ، أو على وفاة شخص وضع تحت الإشراف القضائي بدون إجازة المشرف . عل أن هذه الإجازة لا تنفي عن رضا فائد الأهلية نفسه - وعند عدم الحصول على هذه الإجازة أو هذا الرضا يحكم بإبطال العقد بناء على طلب الزوج أو المشرف في حالة التأمين على حياة الزوجة أو شخص تحت الإشراف القضائي .

( والتأمين اللبناني ، بخلاف التأمين المصري ، لا يميز التأمين على حياة الغير إذا كان المؤمن على حياته قاصراً دون الخامسة عشرة أو محجوراً ، ويشترط إجازة الزوج أو المشرف في حالة التأمين على حياة الزوجة أو شخص تحت الإشراف القضائي ) .

( ١ ) انظر أكفاً فقرة ٥٦٤ - والقانون المصري في ذلك كالقانون الفرنسي ( انظر ٥٧ م من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ - بيكار ويسون فقرة ٤١٧ ص ٦٠٨ - ص ٦٠٩ - لافولير وديوير ويسون ١١ فقرة ١٣٩٦ ) .

( ٢ ) بيكار ويسون فقرة ٤١٧ ص ٦٠٩ .

وقد يكون المؤمن على حياته قاصراً أو مجبوراً ، وعند ذلك يجب أن تصدر الموافقة من الولي أو الوصي أو القيم ، أى ممن يمثل قانوناً المؤمن على حياته<sup>(١)</sup>

والموافقة ، سواء صدرت من المؤمن على حياته شخصياً أو ممن يحلها قانوناً ، يجب أن تكون موافقة مكتوبة . والكتابة هنا ركن لانعقاد لأطريق للإيجاب ، فالموافقة الشفهية لا تكفى ولو أمكن إثباتها . وأية كتابة تكفى ، فلا يشترط أن تكون كتابة رسمية . ويجب أن تكون الموافقة صادرة قبل إبرام عقد التأمين ، فيجوز أن يعرض المؤمن على حياته طلب التأمين فتكون الموافقة في هذه الحالة قبل إبرام العقد ، كما يجوز أن تصدر الموافقة من المؤمن على حياته في ورقة مستقلة عن طلب التأمين بشرط أن تكون سابقة في التاريخ على عقد التأمين . أما مجرد توقيع المؤمن على حياته على وثيقة التأمين ، فلا يعتبر موافقة قبل إبرام العقد ، بل هي معاصرة له ، فلا يحد بها<sup>(٢)</sup>

لذا لم تصدر موافقة المؤمن على حياته ، أو صدرت غير مستوفية للشروط المتقدم ذكرها ، كان عقد التأمين باطلاً بطلاناً مطلقاً<sup>(٣)</sup> . ويستطيع أن يتسلك بالبطالان كل ذى مصلحة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا تصحح الإجازة البطلان ، فلو صدرت الموافقة مستوفية للشروط بعد إبرام عقد التأمين ، فإنه لا يكون له أثر ويبقى عقد التأمين باطلاً<sup>(٤)</sup> .

(١) أما القانون الفرنسي (م ٥٨ م من قانون ١٣ يولي سنة ١٩٣٠) فيحرم التأمين على حياة الغير إذا كان هذا الغير قاصراً دون الثانية عشرة أو مجبوراً عليه أو موضوعاً في شقاق للأضرار العائلية ، حتى لو وقع من يمثل الغير قانوناً (بيكار وبيسونقرة ١٦٩ - بلانوي وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٩٥) . وقد تحقق إحصائياً في بلجيكا بالنسبة إلى ١٤١٩ قتلاً أن حل حياتهم أن ١٢١ منهم ماتوا قبل أن يبلغوا من نتمس عاماً واحداً ، ومات الباقي قبل بلوغ الرابعة ، وأن من ١٤١٩ قد مات ١٤٠ في السنة نفسها التي أبرم فيها عقد التأمين على حياتهم (كولان وكايتان وهو لامورتنغير ٢ ققرة ١٣١٠ ص ٨٤٣) .

(٢) محمد علي عرفة ص ٢٢٧ - عبد الوهيد يحيى في التأمين على الأشخاص ص ١٧ - أما في قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩١٢ (م ٥٧ م) . فيجوز أن تكون الموافقة وقت إبرام العقد ، ويمكن إذن أن يقع التوقيع على حياته على وثيقة التأمين .

(٣) محمد علي عرفة ص ٢٢٧ .

(٤) بيكار وبيسونقرة ٤١٧ ص ٦٠٩ .

وموافقة المؤمن على حياته على النحو الذي قلناه ليست ضرورية فحسب لصحة عقد التأمين نفسه ، بل هي أيضا ضرورية لتعيين المستفيد إذا كان التأمين لمصلحة الغير ، وهي ضرورية كذلك لصحة حوالة للمستفيد لحقه في الاستفادة من التأمين إلى شخص آخر بعوض أو بغير عوض ، أو رهنه هذا الحق عند شخص آخر ، كل ذلك لنفس الاعتبارات التي اقتضت ضرورة الموافقة لصحة عقد التأمين . فإن انتقل حق المستفيد إلى مستفيد آخر أو ثبوت رهن لآخر على هذا الحق يجعل لهذا الشخص الآخر مصلحة في موت المؤمن على حياته ، فلا بد من موافقة هذا الأخير على الحوالة أو على الرهن (١) .

٧٠٧ - التأمين على حياة الجاني : يمنع قانون التأمين الفرنسي الصادر في ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في المادة ٥٨ / ١ منه التأمين على حياة القاصر إذا كانت سنة تقل عن اثني عشرة سنة ، ومن باب أولى لا يجوز التأمين في هذا القانون على حياة الجنين . ولا مقابل لهذا النص في القانون المصري ، ومن ثم يجوز التأمين على حياة القاصر أيا كانت سنة ولودون الثانية عشرة ، بشرط موافقة من يمثله قانونا كما سبق القول (٢) .

( ١ ) وإذا كان المؤمن على حياته هو نفسه طالب التأمين ، ورخص مقدماً في وثيقة التأمين في حوالة الوثيقة ، فإن هذا الترخيص العام الصادر منه باعتباره طالب التأمين لا يفي من موافقته الخاصة على شخص الحال له باعتباره مؤمناً على حياته ( بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ٢٠٩ - بلانويول ورييوي وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٠ ص ٨٤٠ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧٨٤ ) .  
وتقول المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيد في سدد المادة ٧٥٥ مفع ٥ : « يجازى هذا النص المادة ٧٤ من القانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ١٥٨ فقرة ٣ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والمادة ٥٧ فقرة أول من القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ - ولم يأخذ المشرع بالحكم المكسي الوارد بالمادة ٤١ من القانون البلجيكي الصادر في ١١ يولييه سنة ١٨٧٤ ، وذلك نظراً لما ترتب عليه من كثرة الحوادث الختالية التي يكون القصد منها قبض مبالغ التأمين عند وفاة المني طبعه . أما الفقرة الثانية فهي مقتبسة من الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي ، وسكها بخلاف حكم الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري التي تقتضي بأن حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو رهن هذا الحق يصح دون حاجة لرضاء الغير المؤمن عليه » ( مجموعة الأعمال التوضيحية ٥ ص ٣٦٠ ص ٣٦١ ) .  
( ٢ ) انظر آتفاً فقرة ٧٠٦ .

وتطبيقاً لذلك يجوز التأمين على حياة الجنين قبل مولده ، على أن يوافق على العقد من يمثل الجنين قانوناً ، وبشرط أن يولد الجنين حياً . أما إذا ولد الجنين ميتاً ، فإن احتمال الخطر يتعلم ، ويفقد عقد التأمين مقوماً من مقوماته الجوهرية ، فيكون باطلاً .

ومع ذلك يجوز أن يقع التأمين ، في الجنين الذي ولد ميتاً ، على نفقات العلاج والجنائز ، فيؤمن شخص على حياة جنين في هذه الحدود . فإذا ولد الجنين حياً وحاش بعد مولده ، فإن عقد التأمين ينتهي ، ولا يرجع المستقبل على المؤمن بشيء . أما إذا ولد الجنين ميتاً ، أو ولد حياً ولكنه لم يعثر بعد مولده ، ألزم المؤمن بدفع نفقات العلاج والجنائز .

وقد أوردت المادة ١٠٨٢ من المشروع التمهيدى هذه الأحكام ، إذ نقول : « يقع باطلاً كل تأمين على حياة جنين ولد ميتاً ، ما لم يكن هذا التأمين مقصوراً على دفع نفقات العلاج والجنائز »<sup>(١)</sup> .

٧٠٨ - **اكتسافاً على حياة المؤمن على حياته** — نص قانوني : تنص المادة ٧٥٧ من الجنين المدني على ما يأتي :

١ - إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمداً في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تخريض منه .

٢ - وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تخريض منه . فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أنه يستقبل بالمستفيد شخصاً آخر ، ولو كان للمستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين<sup>(٢)</sup> .

(١) وقد حذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠ ) - وانظر القانون البلجيكي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، والقانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ( ٣ / ١٥٩ ) . وانظر محمد كامل موسى فقرة ٢٦٥ .

(٢) **تاريخ النص** : ورد هذا النص في المادة ١٠٨٦ من المشروع التمهيدى على الوجه -

## ويعرض هذا النص لفرضين :

(الفرض الأول) أن يقع التأمين على حياة الغير ، فالمؤمن له يكون

« الآتي : (١) - إذا كان التأمين على حياة شخص غير طالب التأمين ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته إذا تسبب طالب التأمين عداً في وفاة ذلك الشخص أو وقعت الوفاة بناء على تخريفه منه . (٢) - إذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير طالب التأمين ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته أو وقعت الوفاة بناء على تخريفه منه . (٣) - فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، يكون لطالب التأمين الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر حتى لو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين . وفي لجنة المراجعة استبدل لفظ « متى » بلفظ « إذا » في الفقرة الأولى ، وأضيفت واو السط في ابتداء الفقرة الثانية ، ثم وافقت اللجنة على النص تحت رقم ٨٠٦ في المشروع النهائي . وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب ، استبدل بلفظ « طالب التأمين » في كل موضع من النص بلفظ « المؤمن له » ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدف الجديد بعد إدماج الفقرتين الثانية والثالثة في فقرة واحدة ، ووافق مجلس النواب على النص تحت رقم ٨٠٦ . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٧ ( مجموعة الأعمال التحضيرية » ص ٣٦٥ - ص ٣٦٧ ) .

ولم يشمل التقنين المدف القديم على نصوص في عقد التأمين :

ويقابل النص في التقنينات المدفعية العربية الأخرى .

التقنين المدف السوري م ٧٢٣ ( مطابق ) .

التقنين المدف الليبي م ٧٥٧ ( مطابق ) .

التقنين المدف العراقي م ٩٩٤ : إذا كان المستفيد من التأمين على الحياة غير الشخص المؤمن على حياته ، فإن المؤمن يبرأ من التزاماته إذا تسبب المستفيد من التأمين عداً في موت الشخص المؤمن على حياته أو وقع الموت بناء على تخريفه منه . أما إذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان المؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

( والتقنين العراقي يتفق مع التقنين المصري ) .

تقنين الموجبات والمقود اللبناني م ١٠١٥ : ينشئ مفعول عقد التأمين بنكماً الضرورة إذا تسبب الملتحق بقتل المضمون من قصد أو بغفلته ، ما لم يكن هناك مجرد خطأ . ويجب على الملتحق أن يدفع قيمة الاحتمال لورثة المضمون أو خلفائه في الحقوق إذا كانت الأصناف قد دقت عن ثلاث سنوات أو أكثر - وإذا لم يكن هناك إلا محولة قتل ، حق المضمون أن يرجع عن تعيين مسمى التأمين وإن كان مرتب المحولة قد قبل التأمين المقود لمصلحته .

( وتتفق أحكام التقنين اللبناني مع أحكام المادة ٧٩ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ) .

هو المؤمن على حياته<sup>(١)</sup> ، وينفصل عنه كل من طالب التأمين والمستفيد وقد يكونان شخصاً واحداً . فيكون المقروض إذن أن شخصاً آمن على حياة غيره لمصلحته هو ، فأصبح هو المستفيد وطالب التأمين في وقت واحد ، أما المؤمن على حياته - أى المؤمن له - فهو شخص آخر ليس طرفاً في عقد التأمين ، ولكنه وافق على العقد طبقاً لأحكام المادة ٧٥٥ مدنى<sup>(٢)</sup> .

وبالرغم من أن المؤمن على حياته قد وافق على عقد التأمين ، مطعناً إلى طالب التأمين وهو المستفيد في الوقت ذاته ، فقد خان طالب التأمين الثقة الموضوعة فيه وتسبب عمداً في وفاة المؤمن على حياته أو حرّض على قتله فقتل . والمقروض هنا أن التأمين تأمين لحالة الوفاة لا لحالة البقاء ، فكان مقتضى عقد التأمين أن يستحق المستفيد مبلغ التأمين بمجرد وفاة المؤمن على حياته . ولكن لما كان المستفيد - أو طالب التأمين إذ هما شخص واحد<sup>(٣)</sup> -

هو الذى تسبب في وفاة المؤمن على حياته ، فإنه يحرم من مبلغ التأمين وتبرأ فمة المؤمن من هذا المبلغ فلا يدفع شيئاً لأحد ، وبذلك ينتهى عقد التأمين . ذلك أن المستفيد قد أراد أن يحقق مصلحة له ، وهى الحصول على مبلغ التأمين ، عن طريق الإجرام . وهذا ما كان يخشاه المشرع عندما اشترط

( ١ ) وقد ورد خطأ في نص المادة ٧٥٧ مدنى أن المؤمن له هو غير المؤمن على حياته ، فاستعملت عبارة « المؤمن له » في هذا النص بمعنى « طالب التأمين » . وقد كان المشروع التمهيدى لنص المادة ٧٥٧ مدنى أكثر دقة ، فتجنب هذا الخطأ ، واستعمل عبارة « طالب التأمين » بدلاً من عبارة « المؤمن له » . واقبحة التشريعية لمجلس النواب هى التى وقعت في الخطأ عندما استبدلت العبارة الثانية بالعبارة الأولى ( مجموعة الأعمال التحضيرية » ص ٣٦٦ - وانظر آنفاً نفس الفقرة في الماشى ) .

والذى يقطع في وقوع هذا الخطأ أن المادة ٧٥٧ مدنى مأخوذة من المادة ١٧٠ من قانون التأمين الألمانى الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . والنص الألمانى يجرى على الوجه الآتى : « إذا عقد التأمين على موت شخص آخر غير طالب التأمين (preneur d'assurance) » . فورد في النص المصرى في مقابل عبارة (preneur d'assurance) عبارة « المؤمن له » . والصحيح أن يقال « طالب التأمين » كما ورد في نص المشروع التمهيدى على النحو التالى ببناء .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٧٠٦ .

( ٣ ) ولا مانع من أن يكونا شخصين مختلفين ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المؤمن من مبلغ التأمين إذا تسبب أى منهما في وفاة المؤمن على حياته ، سواء تسبب في الوفاة المستفيد من التأمين أو تسبب فيها طالب التأمين .

موافقة المؤمن على حياته على عقد التأمين ، ولكن هذه الموافقة لم تعصم المؤمن على حياته من اعتداء المستفيد عليه مستعجلاً موته حتى يحصل على مبلغ التأمين<sup>(١)</sup> ، فحرمه المشرع من ذلك ، ومن استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه<sup>(٢)</sup> .

وحتى تبرأ ذمة المؤمن من مبلغ التأمين يجب أن يكون المستفيد قد نسب عمداً في وفاة المؤمن على حياته ، فإذا تسبب خطأ في هذه الوفاة ، أو تعمد الإيذاء دون أن يعتمد موته فأفضى الإيذاء إلى الموت ، فإن القتل الخطأ أو الضرب الذى أفضى إلى الموت لا يكفى ، ومن ثم لا تبرأ ذمة المؤمن ، ويجب عليه دفع مبلغ التأمين إلى المستفيد بالرغم من أن هذا قد تسبب في قتله لأن القتل لم يكن متعمداً . بل قد يكون القتل متعمداً ولكنه يكون دفاعاً عن النفس أو يكون له مبرر آخر ، ففي هذه الحالة لا تبرأ ذمة المؤمن ويجب عليه دفع مبلغ التأمين للمستفيد<sup>(٣)</sup> . وتبرأ ذمة المؤمن لو تعمد المستفيد قتل المؤمن على حياته دون مبرر ، سواء تم القتل أو كان مجرد شروع ، ولو صدر عفو بعد ذلك عن المستفيد في جريمة القتل أو في جريمة الشروع فيه سواء كان العفو عن العقوبة أو عن الجريمة<sup>(٤)</sup> . ولا يشترط صدور حكم جنائى بإدانة المستفيد . فقد لا يحاكم جنائياً أو يحفظ التحقيق ومع ذلك يجوز إثبات التعمد أمام القضاء المدني ، ولكن لا يكون ذلك جائزاً إذا صدر حكم براءته أمام القضاء الجنائى<sup>(٥)</sup> . ويستوى أن يكون المستفيد هو الفاعل الأصلي في

(١) وقد تسبب المستفيد في وفاة المؤمن على حياته بدافع آخر غير الرغبة في الحصول على مبلغ التأمين ، كما يقطه أخفاً بالنار أو لعداوة تجد بينهما أو لغير ذلك من الأسباب ، ومع ذلك يحرم من مبلغ التأمين . والمهم أن يكون متعمداً القتل ، أما إذا كان القتل وقع خطأ فإن المستفيد لا يحرم من مبلغ التأمين .

(٢) هذا إلى أنه لو أجاز للمستفيد أن يتقاضى مبلغ التأمين بعد أن تسبب في موت المؤمن على حياته ، لكان المستفيد هو الذى حقق بفعله الخطر المؤمن منه ، ومن القواعد الأساسية في التأمين أنه لا يجوز أن يتولى تحقيق الخطر بمحض إرادة أحد طرفي العقد حتى يبق عنصر الاحتمال (aléa) في عقد التأمين فائماً (انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٤) .

(٣) الجزائر ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ سريه ١٩٣١ - ٢ - ١٧٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ .

(٥) بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٩ .

القتل العمد ، أو كان أحد القاطنين الأصليين ، أو كان مجرد شريك ولو بالتحريض<sup>(١)</sup> .

(والفرصة الثانية) أن يقع التأمين لمصلحة الغير ، سواء كان المؤمن على حياته ( أى المؤمن له ) هو أيضا طالب التأمين أو كانا شخصين مختلفين ، أى سواء كان التأمين تأميناً على حياة الغير كما هو لمصلحة الغير ، أو كان تأميناً على حياة نفس طالب التأمين . وفى هذا القرض أيضا يكون المستفيد شخصاً آخر غير المؤمن على حياته ، وله مصلحة فى موته حتى يتقاضى مبلغ التأمين . فإذا تسبب فى موته أو حرص على قتله فقتل ، على التفصيل الذى سبق بيانه ، فإنه يحرم من مبلغ التأمين لنفس الاعتبارات التى تقدم ذكرها<sup>(٢)</sup> . ولكن ذمة المؤمن لا تبرا من مبلغ التأمين ، ويدفع هذا المبلغ إلى طالب التأمين إذا لم يكن هو المعتدى على حياته ، أو إلى ورثته إذا كان طالب التأمين هو فى الوقت ذاته المؤمن له المعتدى على حياته . وهذا الحكم مأخوذ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، إذ تنص المادة ٢/١٧٠ منه - وهى المادة التى اقتبس منها نص التقنين المصرى<sup>(٣)</sup> ، على ما يأتى : « فى التأمين لحالة الوفاة ، إذا كان الغير قد عين مستفيداً ، اعتبر هذا التعيين غير موجود ( non avenue ) ، إذا تسبب هذا الغير عمداً بعمل غير مشروع فى موت الشخص الذى عقد التأمين على حياته » . ومعنى اعتبار تعيين المستفيد « غير

( ١ ) بيكاروبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ - پلاتيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١

ص ٨١٨ .

( ٢ ) وقد كان هذا الحكم متبعاً فى فرنسا ، حتى قبل صدور قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، منذ أخذ به حكم صدر من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية فى قضية مشهورة ( affaire Lapommeraye ) ( نقض فرنسى جناح ٤ يولييه سنة ١٨٦٤ دالوز ٦٤ - ١ - ٤٩٧ - بيكاروبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٤ - پلاتيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٨ - پلاتيول وريبير وبولانجيح ٢ فقرة ٣١٧٦ ص ٨٥٥ هامش ٤ ) .

( ٣ ) وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للمشروع اتهميدى فى صدد المادة ٧٥٧ مدنى ما يأتى : « اقتبس المشروع الفقرة الأولى من المادة ١٧٠ من القانون الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وكذلك اقتبس منها الفقرة الثانية ، وقد فضل الأخذ بحكمها عن الحكم الوارد بالمادة ٢/٧٩ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى ، وهى ( أى المادة ٢/١٧٠ من القانون الألمانى ) تنص فى مثل هذه الحالة بدفع مبلغ التأمين لورثة المؤمن عليه » ( مجموعة الأعمال التوضيحية ص ٣٦٦ ) .



موجوده أن مبلغ التأمين يؤول إلى غير المستفيد : طالب التأمين أو ورثته . وهذا يخالف حكم قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، لأن المادة ٧٩/٢ من هذا القانون تنص بان المؤمن يدفع احتياطي التأمين ، لا مبلغ التأمين ، لطالب التأمين أو ورثته ، بشرط أن تكون أقساط التأمين قد دفعت لمدة ثلاث سنوات على الأقل<sup>(١)</sup> .

وكل ما قلناه من تفصيلات في الفرض الأول في شأن القتل الخطأ : والضرب المفضي إلى الموت ، والقتل دفاعاً عن النفس ، والعفو عن العقوبة أو عن الجريمة ، وصدور الحكم الجنائي بإدانة المستفيد ، وتعدد الفاعلين الأصليين والاقتصار على دور الشريك ، يسرى هنا<sup>(٢)</sup> .

ولكن يتميز هذا الفرض الثاني عن الفرض الأول في حالة ما إذا أفضى الاعتداء على حياة المؤمن على حياته إلى مجرد شروع في القتل . ففي الفرض الأول رأينا أن حكم الشروع في القتل هو نفس حكم جريمة القتل التامة . أما في الفرض الثاني فإنه إذا أفضى الاعتداء على حياة المؤمن على حياته إلى مجرد شروع في القتل ، كان لطالب التأمين « الحق » — كما نقول العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة ٧٥٧ مدني — في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين . والأصل أن طالب التأمين يستطيع أن يستبدل بالمستفيد مستفيداً آخر ما دام المستفيد الأول لم يقبل التأمين لمصلحته بعد ، فإذا ما قبل لم يعد يجوز الاستبدال به وفقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن إذا شرع المستفيد في قتل المؤمن على حياته ولم تتم جريمة القتل ، جاز للمؤمن على حياته إذا كان هو طالب التأمين ،

(١) انظر في هذا المعنى عبد الوودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٩ - ص ٣٠ - عبد المنعم البدر في فقرة ٢١٦ ص ٢٩٥ (ولكنه يقرر سبواً أن التشريع المصري يخالف في ذلك بعض التشريعات الأجنبية كالقانون الفرنسي م ٧٩ والقانون الألماني م ١٧٠ - والمصحح أن التشريع المصري كما قدما يخالف التشريع الفرنسي ويوافق التشريع الألماني) - وانظر عكس ذلك وأن ذمة المؤمن تبرأ من مبلغ التأمين إذا تسبب المستفيد في موت المؤمن له : محمد علي عرفة ص ٢٥٢ - وقارن محمد كامل حرسى فقرة ٢٧٠ .

(٢) ويلاحظ أن المستفيد يحرم من مبلغ التأمين في هذا الفرض الثاني إذا تعدت قتل المؤمن على حياته ، حتى لو كان مجهول أن هناك تأكيداً لمصلحته (بيكار وبيسون فقرة ١٢١ ص ١٢٥) -

أوجاز لطالب التأمين إذا كان شخصاً آخر غير المؤمن على حياته ، أن يستبدل المستفيد الذى وقع منه الاعتداء مستفيداً آخر حتى لو كان قد سبق للمستفيد الأول أن قبل التأمين لمصلحته ، وقد كان قبوله هذا مانعاً من تغييره أولاً لاعتداء الذى صدر منه<sup>(١)</sup> .

### § ٣ - التأمين على الحياة لمصلحة الغير

(Assurance sur la vie au profit d'un tiers)

٧٠٩ - الغالب فى التأمين على الحياة أنه يكون تأميناً لمصلحة الغير : أكثر صور التأمين على الحياة تأمين لمصلحة الغير . ففى التأمين لحالة الوفاة ، سواء كان تأميناً عمرياً أو تأميناً مؤقتاً أو تأمين بقيا ، يؤمن الشخص على حياته لمصلحة غيره ، فيكون المستفيد شخصاً آخر غير المؤمن له بعينه هذا الأخير . أما فى التأمين لحالة البقاء برأس مال مرجأ أو بإيراد مرتب ، ففى العكس من ذلك يغلب أن يكون لمصلحة المؤمن له نفسه ، ولكن يجوز مع ذلك أن يعين المؤمن له شخصاً آخر غيره ليكون هو المستفيد ، فيكون التأمين هنا أيضاً لمصلحة الغير . والتأمين المختلط ، إذا مات المؤمن له قبل حلول الأجل المعين ، يكون هو أيضاً تأميناً لمصلحة الغير ، إذ يعين المؤمن له شخصاً يكون هو المستفيد فى هذا الفرض .

لذلك قل أن يكون التأمين على الحياة تأميناً لمصلحة المؤمن له نفسه . وحتى فى بعض الصور التى يكون فيها تأميناً لمصلحة المؤمن له ، فإنه يبدأ بأن يكون تأميناً لمصلحة الغير ، ثم يتبين أن تعيين المستفيد كان باطلاً ، أو أنه قد تقضى أو سقط ، أو أن المستفيد لم يقبل ، ولا يعين للمؤمن له مستفيداً آخر ، فيكون التأمين لمصلحته هو<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذا هو أيضاً الحكم فى القانون الفرنسى (٣/٧٩٢ من قانون ١٣ يوليى سنة ١٩٣٠ - بيكار وييسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ - بلانيرول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٩ - كروان وكابيتان ودى لاورانديير ٢ فقرة ١٣٢٩) .

(٢) وإذا كان التأمين تأميناً لمصلحة المؤمن له نفسه ، فإن مبلغ التأمين يكون من حقه هو ، ويؤول إلى ورثته بحق الميراث لا بموجب حق مباشر قبل المؤمن ، ويدخل فى الضمان العام لهائتيه فيجوز لحلاؤة لتنفيذ عليه والمجز عليه تحت يد المؤمن . وقد نصت المادة ١٠٠٥ من تقنين المورجات والقعود البناني ، فى هذا المعنى ، على ما يأتي : « عندما يعقد ضمان موقوف على الوفاة بدون تعيين مستحق أو لمصلحة ورثة المضمون أو خلفائه فى الحقوق المعينين بصفتهم ، يعد رأس المال المضمون قسماً من تركته » - انظر بلانيرول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٤١٥ ص ٨٢٢ .

ولكن الغالب كما قدعنا أن يكون التأمين على الحياة تأميناً لمصلحة الغير ،  
ويبقى كذلك الى النهاية . فبعين المؤمن له شخصاً آخر غيره مستفيداً ، ويغلب  
أن يستبقى لنفسه صفة المؤمن على حياته ( المؤمن له ) وصفة طالب التأمين .  
والصورة العادية لهذا الفرض هو أن يؤمن الشخص على حياته لمصلحة  
زوجته وأولاده ، فيكون هو طالب التأمين والمؤمن له في وقت واحد ،  
وتكون الزوجة والأولاد هم المستفيدون . وعلى هذا الفرض بوجه خاص  
نسج القضاء الفرنسي نظريته المحكمة في الاشتراط لمصلحة الغير في الريع الأخير  
من القرن التاسع عشر ، وعلى نهج هذه النظرية سارت التشريعات الحديثة<sup>(١)</sup> .  
وبعين المؤمن له شخصاً آخر مستفيداً يجعل التأمين لمصلحته ، ويغلب  
أن يكون ذلك دون مقابل على سبيل التبرع ، كما إذا أمن شخص على  
حياته لمصلحة أولاده أو لمصلحة زوجته أو لمصلحة شخص تربطه به صلة .  
والتأمين لمصلحة الغير على سبيل التبرع يعتبر ، فيما بين المؤمن له والمستفيد ،  
هبة غير مباشرة مغفأة من شكل الهبة ، ولكن تسرى عليها أحكام الهبة  
الموضوعية ومن أهم هذه الأحكام حق الرجوع في الهبة . والمقدار الموهوب  
يكون في هذه الحالة حق المستفيد في مبلغ التأمين قبل استحقاقه ، فإذا  
ما استحق صار المقدار الموهوب هو مجموع الأقساط التي دفعها المؤمن له  
للمؤمن<sup>(٢)</sup> . وقد يكون التأمين لمصلحة الغير بمقابل فيكون من تصرفات  
المعاوضة ، كما إذا أمن المدين على حياته لمصلحة دائته ضماناً لهذا الدين  
أو سداداً له<sup>(٣)</sup> .

٧١٠ — المسائل التي نبحث في التأمين لمصلحة الغير : ويتضمن التأمين

لمصلحة الغير أن نبحث :

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥١ ص ٦٥٣ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٢ ص ٦٥٥ — وقرة ٤٦٢ ص ٦٧١ .

(٣) ويجوز ، على العكس من ذلك ، أن يؤمن الدائن على حياة مدينه لمصلحته هو ،  
حتى يستوفى من الحصول على حقه إذا مات المدين قبل أن يستوفيه منه . ويجوز في هذا الفرض  
أن يؤمن الدائن على مبلغ هو مقدار الدين ، ويشترط أنه إذا مات المدين بعد الوفاء بجزء من الدين ،  
تقاضى الدائن من مبلغ التأمين قيمة الأقساط التي دفعها والمز - الباقي من الدين ، وما يبق بعد ذلك  
من مبلغ التأمين يكون من حق ورثة المدين كسفيدين . ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق خاص  
على ذلك ( استئناف مخطط ١٣ يناير سنة ١٩٢٧ م ٢٩ ص ١٦٧ ) .

أولاً - تعيين المستفيد : من يقوم بالتعيين ، متى يكون ، وكيف يكون .  
 ثانياً - قبول المستفيد للتعيين :  
 ثالثاً - جواز نقض المؤمن له لتعيين المستفيد .  
 رابعاً - الحق المباشر الذي يثبت للمستفيد .

٧١١ - (أورد) تعيين المستفيد - من يفهم بالتعيين : نفرض أولاً ، كما هو الغالب ، أن طالب التأمين والمؤمن له ( أى المؤمن على حياته ) شخص واحد . فيكون هذا الشخص هو الذى يقوم بتعيين المستفيد ، ولكن لا بصفته مؤمناً له ( أو مؤمناً على حياته ) ، بل بصفته طالباً للتأمين . ويعتبر تعيين المستفيد حقاً شخصياً لطالب التأمين ، لأنه يقوم على اعتبارات خاصة به متصلة اتصالاً وثيقاً بشخصه<sup>(١)</sup> . فلا يجوز لدائنيه أن يستعملوا هذا الحق باسمه . كما لا يجوز لورثته أن يستعملوه بعد موته<sup>(٢)</sup> ، وإذا مات قبل أن يستعمله دخل مبلغ التأمين في تركته لأنه لا يوجد مستفيد فيصبح هو المستفيد . ومن ثم ينتقل مبلغ التأمين إلى ورثته ، لا باعتبارهم مستفيدين ، بل باعتبارهم ورثة ، فيقتضى دائرته الحركة حقوقهم منه قبل انتقاله إلى الورثة إذ لا تركة إلا بعد سداد الدين . وتعين طالب التأمين للمستفيد يتم بإرادته المنفردة ، فهو تصرف قانوني من جانب واحد . ومن ثم لا يحتاج التعيين تمامه لا لموافقة المؤمن ولا لموافقة المستفيد ذاته<sup>(٣)</sup> ، وسنرى فيما يلي<sup>(٤)</sup> أن قبول المستفيد للتعيين ليس لازماً تمام التعيين بل لتثبيت الحق في ذمة المستفيد وجعله غير قابل للنقض . وإذا تم التعيين في وثيقة التأمين أو في ملحق لها ، فإن إضفاء

(١) بيكار وييسون ققرة ٤٥٣ ص ٦٥٥ - بلانول وريبير وييسون ١١ ققرة ١٤١٦

ص ٨٣٤ .

(٢) عبد الودود يحسى في التأمين على الأشخاص ص ٤٣ .

(٣) وقد ورد في الفقرة الأولى من المادة ٧٥٨ مدق ، كما سنرى ، نص يرمي أن تعيين المستفيد يكون بموجب اتفاق لا بموجب إرادة منفردة ، إذ تنص المادة ١/٧٥٨ مدق على أنه « يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يبينهم المؤمن له فيما بعد » ( انظر ما يلي ققرة ٧١٣ - عبد الودود يحسى في التأمين على الأشخاص ص ٤٦ - ص ٤٧ ) . والقصد بالاتفاق هنا هو الاتفاق الذي يقع على أن يكون التأمين لمصلحة الغير ، لا الذى يقع على تعيين المستفيد .

(٤) انظر ققرة ٧١٤ .

المؤمن على الوثيقة أو على الملحق لا يعنى قبوله التعمين فإن قبوله غير ضرورى كما قدمنا ، ولكنه يعنى أنه أحاط علماً بالتعيين فأصبح نافذاً فى حقه<sup>(١)</sup> .

ونفرض بعد ذلك ، كما يقع فى بعض الأحيان ، أن المؤمن له ( أى المؤمن على حياته ) شخص آخر غير طالب التأمين ، فيؤمن شخص على حياة غيره لمصلحة شخص آخر . فالذى يملك تعيين المستفيد فى هذه الحالة هو طالب التأمين لا المؤمن على حياته ، فهو الذى يلتزم بدفع أقساط التأمين وإليه يرجع مبلغ التأمين إذا لم يكن هناك مستفيد ، فهو إذن الذى يعين المستفيد . ولكن لما كان التأمين هنا تأميناً على حياة الغير ، فلا بد من موافقة المؤمن على حياته ( أى المؤمن له ) على تعيين المستفيد وأن تكون هذه الموافقة مكتوبة<sup>(٢)</sup> . ويكفى تمام التعيين هنا أيضاً إرادة طالب التأمين المنفردة مع موافقة المؤمن على حياته ، فلا ضرورة لموافقة المؤمن ولا لموافقة المستفيد . ولا يوجد ما يمنع من أن يعطى طالب التأمين الحق فى تعيين المستفيد للمؤمن له ( المؤمن على حياته ) وحده ، فيتم التعيين بإرادة هذا الأخير المنفردة ، ولا تلزم فى هذه الحالة موافقة أخرى مستقلة من المؤمن له فإن تعيينه للمستفيد يتضمن بطبيعة الحال موافقته عليه . كما لا تلزم موافقة طالب التأمين فقد فوض تعيين المستفيد للمؤمن له ، ولا موافقة المؤمن أو المستفيد . فقد قدمنا أن موافقة هذين غير ضرورية لتمام التعيين . ويقع كثيراً فى التأمين الجماعى<sup>(٣)</sup> أن يفوض صاحب المصنع ( طالب التأمين ) لعماله المؤمن على حياتهم ( المؤمن لهم ) حق تعيين المستفيد ، فيكون للعامل وحده حق تعيين المستفيد عند موته ، فإذا لم يعين أحداً كان المستفيد طبقاً للشروط العامة فى وثيقة التأمين هم الزوج أو الزوجة والأولاد والأب والأم<sup>(٤)</sup> .

٧١٢ — متى يكون التعيين : ولطالب التأمين أن يعين المستفيد فى أى وقت ، منذ إبرام عقد التأمين إلى يوم استحقاق مبلغ التأمين . فله أن يعينه

( ١ ) بيكار ويسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦١ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٧٠٦ .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٦٩١ — فقرة ٦٩٢ .

( ٤ ) بيكار ويسون فقرة ٤٩٣ ص ٦٥٦ .

وقت إبرام عقد التأمين ، فيذكره في وثيقة التأمين نفسها . وله أن يمينه يوم استحقاق مبلغ التأمين بالذات ، كما إذا كان قد آمن على حياته لمصلحة مستفيد يمينه بوصية تنفذ عند موته أى عند استحقاق مبلغ التأمين . وإذا كان قد عينه ، فله أن يغيره ويستبدل به غيره ، كما سئى<sup>(١)</sup> ، فى أى وقت إلى يوم استحقاق مبلغ التأمين ، وذلك ما لم يكن التعيين قد أصبح غير قابل للتقص بقبول المستفيد إياه . وله فى جميع الأحوال أن يمين ، فى أى وقت إلى وقت استحقاق مبلغ التأمين ، مستفيداً آخر يأتى مكان المستفيد الأصل فيها إذا سقط حق المستفيد الأصل لعدم قبوله أو لموته أو لئى سبب آخر ، أو يأتى مع المستفيد الأصل فيها إذا كان هذا المستفيد دائناً لمطالب التأمين مثلاً ولا يستغرق حقه كل مبلغ التأمين فيؤول الباقي للمستفيد الآخر<sup>(٢)</sup> .

**٧١٣ - كيف يكوره التعيين - نص قانونى :** تنص المادة ٧٥٨ من القانون المدنى على ما يأتى :

١ - يجوز فى التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد .  
٢ - ويعتبر التأمين معقوداً لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له فى الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجته أو أولاده أو فروع من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم . فإذا كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم ، كان هؤلاء الحق فى مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه فى الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث .

٣ - ويقصد بالزوج الشخص الذى ثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم فى ذلك الوقت حق الإرث<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر مايل فقرة ٧١٥ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٣ ص ٦٥٦ .

(٣) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٠٨٧ من المشروع انتهى على الوجه

الآتى : ١٥ - يجوز فى التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين ، سواء أكان رأس مال أم كان إيراداً مرتباً ، عند وفاة طالب التأمين أو عند وفاة الشخص المؤمن على حياته ، =

ويخلص من هذا النص أن تعيين المستفيد إما أن يكون بالاسم والصفات فيكون المستفيد معينا تميزا تاما ، وإما أن يكون بالصفات المميزة له والتي يستطيع بها تعيينه فيكون قابلا للتعيين .  
وعين المستفيد بالاسم بأن يذكر طالب التأمين اسم من يختاره ويسميه

= إما إلى ورثة طالب التأمين أو خلفائه ، وإما إلى واحد أو أكثر من المستفيدين المعينين ، وإما إلى أشخاص يعيهم طالب التأمين . ٢- ويصدر التأمين عقودا لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر طالب التأمين في الوثيقة أن التأمين مقود لمصلحة زوجة أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسماهم . ٣- ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه الصفة وقت وفاة طالب التأمين ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الإرث . ٤- وإذا كان التأمين لصالح الورثة عموماً ، كان هؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث ، ويثبت لهم هذا الحق ولو تنازلوا عن الإرث . ٥- ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٨٠٧ في المشروع النهائي . وفي لجنة الشؤون التشريعية مجلس النواب عدل النص تمديداً بجملة مطابقاً لما استقر عليه في التفتين المعدل الجديد ، ووافق مجلس النواب على النص كما عدله بجملة تحت رقم ٨٠٧ . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٨ ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٣٦٧ - ص ٣٧٢ ) .

ولم يشتمل التفتين المعدل المقدم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التفتينات الملغية العربية الأخرى :

التفتين المعدل السوري م ٧٢٤ ( مطابق ) .

التفتين المعدل الليبي م ٧٥٨ ( مطابق ) .

التفتين المعدل العراقي م ٩٩٧ ( مطابق ) .

تفتين الموجبات والمقود اللبناني م ١٠٠٢ : يجوز اشتراط دفع المبالغ المضمونة . أولاً -

حالة بقاء الشخص المضمون حياً في تاريخ معين . ثانياً - في حالة وفاته . ثانياً - إما في تاريخ معين إذا بقي المضمون حياً ، وإما في حالة وفاته إذا وقعت قبل ذلك التاريخ - ويجوز دفع رأس المال أو الدخول المضمون عند وفاة الشخص المضمون إما لورثته أو خلفائه في الحقوق ، وإما لمستحق أو عدة مستحقين معينين - ويعد القضاء مقوداً لمصلحة مستحقين معينين عندما يمنع المضمون حق الاستفادة لزوجه بدون تعيين اسم أولاده وغروهم للمولودين أو الذين سيولدون ، وليس من الضرورة أن تنقذ أسماؤهم في لائحة الشروط أو في أي صك لاحق لما مشتمل على من يستحق رأس المال المضمون - فالأولاد والفروع المعينون على الوجه المتقدم يستفيدون من القضاء بنسبة حصصهم الإرثية ، ويبقى لهم هذا الحق ولو عدلوا عن الإرث - وإذا لم يذكر مستحق معين في لائحة الشروط ، أو إذا رفض المستحق المعين فيها ، كان لموقع لائحة الشروط الحق في تعيين المستحق أو في إبدائه بغيره . ويتم هذا التعيين أو هذا الاستبدال إما بين الأحياء بإضافة ذيل إلى لائحة ، أو بالتطهير إذا كانت لائحة الشروط محررة « لأمر » ، وإما بطريقة الإيصاء .  
( وتنطبق أحكام التفتين اللبناني مع أحكام التفتين المصري ) .

تسمية كاملة بحيث لا يقع لبس في ذاته ، فيذكر إلى جانب اسمه لقبه ويذكر عند الاقتضاء صناعته وموطنه ، فيكون المستفيد بذلك معينا بالذات .

وقد يعين طالب التأمين المستفيد ، لا بالاسم ، ولكن بصفات تميزه تميزاً تاماً ، فلا يكون معيّن بالذات بطريق مباشر ، ولكنه يكون قابلاً للتعين بحيث لا يمكن وقوع خطأ أوليس في ذاته عند استحقاق مبلغ التأمين (١) . وإذا وقع خلاف فيما إذا كان المستفيد قابلاً للتعين ، أو في تعيينه بالذات عندما يكون قابلاً للتعين ، فإن قاضي الموضوع هو الذي يبت في ذلك (٢) . وقد عمد المشرع إلى إيراد أمثلة لتعين المستفيد بصفته ، وهي أمثلة يظلم وقوعها في العمل ، وكان يقع قدماً في شأنها خلاف (٣) ، فأراد المشرع أن يحسم كل خلاف في شأنها وأن يقرر أن التعين على هذا الوجه تعين صحيح . ذلك أن طالب التأمين كثيراً ما يجعل المستفيد زوجه أو أولاده أو فروعه أو ورثته أو هؤلاء جميعاً ، دون أن يذكر أسماءهم أو يعينهم بالذات ، فجاء النص صريحاً في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٥٨ مدني في أن هذا التعين صحيح ، وتكفل النص فوق ذلك ببيان الأحكام التي ترتب على هذا التعين .

« ويقصد بالزوج - كما تقول الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٨ مدني -

(١) نقض فرنسي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دالوز ٧٤ - ١ - ١١٣ - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ - ١٣٥ .

(٢) نقض فرنسي ١٢ فبراير سنة ١٨٧٧ دالوز ٧٧ - ١ - ٣٤٢ .

(٣) فقد كان القضاء الفرنسي في تقديم لا يبيح الاشتراط لمصلحة شخص غير موجود وقت الاشتراط أي شخص لم يولد (نقض فرنسي ٧ فبراير سنة ١٨٧٧ دالوز ٧٧ - ١ - ١٢٧ - ٧ مارس سنة ١٨٩٣ دالوز ٩٤ - ١ - ٧٧) ، وكذلك لا يجوز أن يكون الورثة هم المستفيدين إلا بوصفهم ورثة فيأخذون مبلغ التأمين من التركة بمسدة سداد ديونها ( نقض فرنسي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دالوز ٧٤ - ١ - ١١٣ - ١٠ فبراير سنة ١٨٨٠ دالوز ٨٠ - ١ - ١٦٩ ) . ولكنه تحول بعد ذلك إلى الحلول التي سيأتي ذكرها والتي أخذ بها صراحة قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليوس سنة ١٩٣٠ . أما في مصر فالتعنين المدنى الجفيد أخذ بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير في أوسع معانيها ، فأجاز أن يكون المستفيد شخصاً مستقبلاً وأن يكون شخصاً غير معين مادام يمكن تعيينه وقت وفاة المورث ( انظر م ١٥٩ مدني ) .



الشخص الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له . والمقصود « بالزوج » هنا الزوج أو الزوجة ، وإن كان يغلب أن يكون هو الزوجة . ويستوى أن يكون الزوج قائماً وقت إبرام عقد التأمين ، أو قام بعد إبرامه . وإذا تزوج المؤمن له قبل إبرام عقد التأمين ، ثم انحلت رابطة الزوجية بعد إبرام عقد التأمين بالطلاق أو بالموت أو بغير ذلك من الأسباب ، ثم تزوج المؤمن له مرة أخرى ومات بعد ذلك ، فالزوج الثانى الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، لا الزوج الأول الذى انحلت رابطة زواجه ، يكون هو المستفيد .

« ويقصد بالأولاد والفروع — كما تقول أيضاً الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٨ ملقى — الذين يثبت لهم فى ذلك الوقت (وقت وفاة المؤمن له) حق الإرث . ويمحوز أن يعين المؤمن له مستفيداً « أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد » ، كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٥٨ ملقى . ولا يعترض على ذلك بأن من لم يولد من الأولاد والفروع غير موجودين وقت الاشتراط لمصلحتهم ، فإن من المبادئ المقررة فى الاشتراط لمصلحة الغير أنه يجوز الاشتراط لمصلحة شخص مستقبل متى كان تعيينه مستطاعاً وقت أن ينتج العقد أثره . وتقول المادة ١٥٦ ملقى فى هذا المعنى : « يجوز فى الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المنتفع شخصاً مستقبلاً أو جهة مستقبلية ، كما يجوز أن يكون شخصاً أو جهة لم يعين وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعاً وقت أن ينتج العقد أثره طبقاً للمشاركة » . فإذا عين المؤمن له المستفيد بأنه أولاده وفروعه من ولد منهم ومن يولد ، فإن العبرة فى تعيين المستفيد فى هذه الحالة تكون بوقت وفاة المؤمن له . فمن ولد له من أولاد وأحفاد وكانوا يعيشون وقت وفاته أو كانوا أجنة فى بطون أمهاتهم ، وكان لهم فى الوقت ذاته حق فى إرثه — إذ قد يرثه أحفاد مع الأولاد أو لا يرثه إلا أحفاد — يكونون هم المستفيدون والمستحقون لمبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه فى الميراث مالم يعين المؤمن له لكل منهم نصيباً آخر . ويستحقون مبلغ التأمين على هذا النحو حتى لو كان قانون الميراث الذى يسرى قانوناً أجنبياً — القانون الفرنسى مثلاً — وكان يحيز للورثة النزول عن الميراث ونزل الأولاد والأحفاد عن ميراثهم ، فإنهم يستحقون مبلغ التأمين بالرغم من نزولهم عن حق الإرث ، لأنهم يستحقون

مبلغ التأمين لا باعتبارهم وريثة فقد نزولوا عن الإرث ، بل باعتبارهم مستفيدين<sup>(١)</sup>. وقد يقتصر المؤمن له في تعيين المستفيد على ذكر « الورثة » ، فيجعل المستفيد وريثه دون ذكر أسمائهم ودون أي بيان آخر عنهم . فيكون المستفيد في هذه الحالة « كل من تثبت له صفة الوارث وقت وفاة المؤمن له ، سواء ولد قبل إبرام عقد التأمين أو ولد بعد ذلك . فيستحق جميع الورثة مبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه في الميراث ما لم يعين المؤمن له أنصبة أخرى ، ويستحقون هذا المبلغ بوصفهم « مستفيدين » لا بوصفهم « وريثة » . ويترتب على ذلك أنهم يتقاضون هذا المبلغ ، لا من تركة مورثهم فيكون لدائني التركة استيفاء حقوقهم منه قبل انتقاله إلى الورثة ، بل بموجب حق مباشر لم قبل المؤمن فلا يكون لدائني التركة حق في هذا المبلغ<sup>(٢)</sup> كما سيجيء<sup>(٣)</sup> . وهنا أيضاً يستحق الورثة مبلغ التأمين ، حتى لو كانوا شاخصين لقانون أجنبي في الميراث يميز النزول عن الإرث ، وكانوا قد نزولوا عن حقهم في الإرث ، فإنهم يستحقون مبلغ التأمين بوصفهم مستفيدين لا بوصفهم وريثة كما سبق القول .

ولم يكن ذكر المشرع للزوج والأولاد والفروع والورثة ، كستفيدين يعينون بالوصف لا بالاسم ، آتياً على سبيل الحصر . فإن المؤمن يستطيع أن يعين المستفيد بالوصف لا بالاسم ، ولو لم يكن زوجاً أو ولداً أو فرعاً أو وارثاً ، ما دام الوصف الذي ذكره يمكن معه تعيين المستفيد بالذات وقت استحقاق مبلغ التأمين . وقد قلنا أنه ليس من الضروري أن يكون المستفيد معيناً بالاسم ، بل يكفي أن يكون قابلاً للتعيين . فيجوز مثلاً أن يعين

(١) بلانيل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٦ .

(٢) وهنا يتوقف على قصد المؤمن له ، فإن قصد « بالورثة » أن يكونوا « مستفيدين » كان لهم حق مباشر ، وإن لم يقصد أن يعين مستفيداً بل ذكر الورثة باعتبار أنهم هم الذين يؤول إليهم مبلغ التأمين بعد موته بطريق الميراث لم يكن لهم حق مباشر وكان لدائني التركة أن يتقاضوا حقوقهم من مبلغ التأمين قبل الورثة إذ لا تركة إلا بعد سداد الدين ( استئناف مخطط ٢ يناير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ١٤٢ - ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٧٥ ) . وإذا قام شك في قصد المؤمن له ، فإنه يبدو ، بعد صدور التفتيش المدعي الجديد ، وجوب افتراض أن المؤمن له قصد بالورثة أن يكونوا مستفيدين .

(٣) انظر ما يلي فقرة ٧١٦ .

المؤمن له : خلفاءه ، مستفيدين ، وفي هذه الحالة يدخل ، إلى جانب الورثة ، الموصى لم يجزء في مجموع التركة أى كل من كان خلفاً عاماً (ayants - cause à titre universel) (١). كما يجوز أن يعين مستفيداً لإخوته وأخواته وأولادهم من ولد ومن لم يولد ، أو الأشخاص الذين يكونون في خدمته وقت وفاته ، أو الشخص الذى تتوافر فيه شروط معينة في هذا الوقت ، والمهم كما قلنا أن يكون المستفيد قابلاً للتعيين دون لبس أو اشتباه وقت وفاة المؤمن له (٢).

ويطلب أن يعين المستفيد وقت إبرام عقد التأمين ، فيكون تعيينه في وثيقة التأمين نفسها (٣). ولكن لا يوجد ما يمنع من أن يعين فيها بعد ، وقد صرحته الفقرة الأولى من المادة ٧٥٨. مدنى بذلك إذ تقول : « يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيها بعد ». وفي هذه الحالة يكون تعيين المستفيد عادة في ملحق للوثيقة (avenant) (٤). وإذا كان الأصل في ملحق الوثيقة أن يكون اتفاقاً بين المؤمن له والمؤمن لتعديل وثيقة التأمين الأصلية ، إلا أن ذكر المستفيد في الملحق ليس معناه أن هناك اتفاقاً بين المؤمن له والمؤمن على

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٦ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٦ ص ٦٦١ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٦

ص ٨٣٥ .

(٣) وقد قلنا أن التعيين يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، ولا ضرورة لموافقة المؤمن . وتوقيع هذا الأخير على وثيقة التأمين ليس معناه أنه وافق على شخص المستفيد ، بل معناه أنه أحاط علماً بتعيينه فأصبح هذا التعيين نافذاً في حقه . كذلك لا ضرورة لموافقة المستفيد نفسه ، فالتعيين يتم دون موافقته ، وقوله إما يكون لتثبيت حق المستفيد وجعله غير قابل للتقضى (تقضى فرنسى ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ - ١٥٠ - وانظر أيضاً فقرة ٧١١) .

ويتم ، إذا كان المؤمن له متبرعاً ، ألا يكشف للمستفيد عن خبر تعيينه حتى يتفادى بذلك قبوله فيصبح التعيين غير قابل للتقضى . أما إذا كان التصرف معاوضة ، فيطلب أن يعلم المستفيد بتعيينه ، بل ويوافق عليه بتوقيع وثيقة التأمين حتى يصبح حقه غير قابل للتقضى ، ولكن لا يلزم تسليمه نسخة من وثيقة التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢) .

(٤) تقضى فرنسى ١٦ يناير سنة ١٨٨٨ دالوز ٨٨ - ١ - ٧٧ - ٧ أغسطس سنة ١٨٨٨ دالوز ٨٩ - ١ - ١١٨ - ويكون التعيين اللاحق للمستفيد توجيهاً أو إسناداً (attribution) لوثيقة التأمين إلى هذا المستفيد .

تعيين المستفيد ، فقد قلنا أن تعيين المستفيد يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، وإنما يتضمن الملحق إخطار المؤمن بالتعيين فيكون نافذاً في حقه<sup>(١)</sup> . ويجوز كذلك أن يكون تعيين المستفيد بطريق التظهير (endossement) إذا كانت وثيقة التأمين وثيقة إذنية ، فيعين المؤمن له المستفيد بتظهير الوثيقة له ، ويتم التعيين بمجرد التظهير دون حاجة لإعلانه إلى المؤمن<sup>(٢)</sup> . وقد قلنا أن الوثيقة الإذنية تنتقل من مستفيد إلى آخر عن طريق التظهير ، فيظهرها المؤمن له للمستفيد الأول ، ثم يظهرها المستفيد الأول للمستفيد الثاني وهكذا ، ويجب في كل ذلك موافقة المؤمن على حياته ولذلك لا يجوز التظهير على يائض<sup>(٣)</sup> . ويصح كذلك أن يكون تعيين المستفيد في ورقة مستقلة يكتبها المؤمن له ، ويخطر بها المؤمن ، ولا يلزم تحرير ملحق لوثيقة التأمين وتكون هذه الورقة المستقلة<sup>(٤)</sup> . وكذلك يجوز تعيين المستفيد عن طريق حوالة الحق ، فيحول المؤمن له وثيقة التأمين إلى مستفيد باتباع إجراءات حوالة الحق ، وكذلك يحول المستفيد حقه إلى مستفيد آخر باتباع نفس الإجراءات<sup>(٥)</sup> . ويجوز أخيراً تعيين المستفيد عن طريق الوصية ، فيعين المؤمن له المستفيد

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢ - وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بصحة تعيين المستفيد بمجرد كتاب يصدر بهذا التعيين من المؤمن له ويرسل إلى المؤمن ليضمنه ملحقاً لوثيقة ، حتى لو أن هذا الملحق لم يتم لموت المؤمن له قبل تمامه (نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨) .

وكذلك لا تلزم موافقة المستفيد على الملحق الصادر بتعيينه ، ولكن إذا كان المؤمن له يتصرف معارضة فإن المستفيد يوقع عادة على الملحق حتى يحمل حقه غير قابل للقنص ، ويفلب أن يسلم نسخة من الملحق الذي يتضمن تعيينه (باريس ٢ يولييه سنة ١٨٩٦ دالوز ٩٨ - ٢ - ٤٩ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢ - ٦٦٣) .

(٢) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ١٦٥ - ١٨ يناير سنة ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٢ - ١ - ١٢٢ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٤٦٥ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٧٠٥ .

(٤) نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٨ ص ٦٦٥ .

(٥) نقض فرنسي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ١ - ١٢٩ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٨ ص ٦٦٤ .

بوصية يكون لهذا الأخير بموجبها حق مباشر قبل المؤمن ، فلا تكون الوصية هنا بمبلغ التأمين وإنما تكون بتعيين اسم المستفيد . ولكن إذا لم يكن المؤمن يعلم بالوصية ودفع مبلغ التأمين للمستفيد الظاهر أو لورثة المؤمن له ، كان هذا الوفاء صحيحاً مبرئاً لنفسه ، ويرجع المستفيد الموصى له بمبلغ التأمين على من تقاضاه من المؤمن<sup>(١)</sup> .

٧١٤ - (ثانياً) قبول المستفيد للتعيين : يكسب المستفيد حقه المباشر قبل المؤمن في مبلغ التأمين بمجرد التعيين ، ولا يتوقف كسبه لهذا الحق على قبول منه كما قدمنا ، وذلك وفقاً لأحكام الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن وفقاً لهذه الأحكام كذلك يكون حقه المباشر الذي كسبه من التأمين لصالحه قابلاً للتقضى ، فيستطيع المؤمن له أن يرجع فيه ويعين مستفيداً آخر ، أو لا يعين مستفيداً آخر فيتركز الحق في شخصه هو ، ويبقى هذا الحق ثابتاً له إلى أن يصدر قبول من المستفيد . والقبول هنا ليس معناه قبولاً لإيجاب صدر من المؤمن له ، وإلا لما جاز أن يصدر بعد موث المؤمن له كما سئرى . وإنما القبول وظيفته الرئيسية أن يعلن المستفيد أنه راضى بشبوت الحق له ، إذ لا يجوز أن يثبت حق لشخص بالرغم من إرادته . فإذا ما صدر القبول من المستفيد ، فإنه يدل بذلك على أنه قد رضى بشبوت الحق كما قدمنا ، ومن ذلك الوقت أصبح هذا الحق غير قابل للتقضى ولا يستطيع المؤمن له أن يرجع فيه<sup>(٢)</sup> . وليس في هذا كله إلا تطبيق دقيق لأحكام الاشتراط لمصلحة الغير<sup>(٣)</sup> .

والقبول إرادة منفردة تصدر من المستفيد إذا كان أهلاً ، أو من نائبه

(١) نفس فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٣٠٠ - دالوز ١٩٣٣ - ١ - ٤١ - بيكار وبيسون نقرة ٤٥٨ من ٦٦٤ - بلانتيول وديريو وبيسون ٩١ نقرة ١٤١٧ .

(٢) وقد نصت المادة ١٠٠٣/٢ من تقنين الموجبات والنفود الثبات على ما يأتي : « عندما يكون الضمان مقوداً لمصلحة شخص معين ، يصبح بقبول المستحق جبراً لا يصح الرجوع عنه - ويكون هذا القبول صريحاً أو ضمنياً » .

(٣) استئناف غنتل ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ٢٦٣ .

إذا كان محجوراً . ويترب على ذلك أنه إذا آمن الأب على حياته لمصلحة ولده القاصر ، فلا يكتفى تعاقد مع المؤمن ليكون ذلك قبولا يمثل فيه ولده القاصر باعتباره وليه ، بل يجب إلى جانب هذا التعاقد أن يصدر قبول مستقل من الأب نيابة عن ولده حتى يكون حق الولد غير قابل للنقض . ومن ثم يصدر من الأب لإرادتان ، الأولى باعتباره متعاقداً مع المؤمن وبها يتم عقد التأمين ، والأخرى باعتباره ولياً على ولده القاصر وبها يتم قبول المستفيد<sup>(١)</sup> . وإذا كان المؤمن له في تعيينه المستفيد متبرعاً ، فإن قبول المستفيد يكون حقاً متصلاً بشخصه لا يجوز أن ينوب عنه فيه دائئوه ، بل لا يجوز لورثته أن يقبلوا عنه فإن موت المستفيد قبل قبوله يسقط حقه ما دام قد كسب هذا الحق على سبيل التبرع كما سرى<sup>(٢)</sup> ، فإذا جعل المؤمن له حق المستفيد ينتقل إلى ورثته فإن هؤلاء يقبلون لا باعتبارهم ورثة للمستفيد ، بل باعتبار أنهم هم أنفسهم المستفيدين . أما إذا كان تعيين المستفيد بمقابل ، فإن حقه لا يكون حقاً متصلاً بشخصه ، فيجوز لدائئيه أن يقبلوا عنه ، وكذلك يجوز لورثته أن يقبلوا بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين<sup>(٣)</sup> .

ولا يشترط في قبول المستفيد شكل خاص ، فأى تعبير عن الإرادة يكتفى<sup>(٤)</sup> . وقد يكون القبول صريحاً ، كما إذا وقع المستفيد على وثيقة التأمين أو ملحقها الذى يتضمن ذكره ، أو كما إذا أعلن قبوله الصريح لأى من المؤمن له أو المؤمن بورقة مستقلة . وقد يكون القبول ضمنياً ، كما إذا طالب المستفيد المؤمن بمبلغ التأمين ، أو نزل عن حقه للغير ، أو حل محل المؤمن له في دفع أقساط التأمين ، أو رضى بنقص من مرتبه في نظير التأمين الذى عقده رب

(١) نفى فرنسى ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ١٥٠ - بيكار وبيسون  
قكرة ٤٦٤ ص ٦٧٤ - پلاتيول وريير وبيسون ١١ قكرة ١٤١٩ ص ١٣٨ .

(٢) انظر مايل قكرة ٧١٦ .

(٣) بيكار وبيسون قكرة ٤٦٤ ص ٦٧٤ - بلايوك وريير وبيسون ١١ قكرة  
١٤١٩ ص ٨٣٩ .

(٤) نفى فرنسى ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٣٠٠ -  
دالوز ١٩٣٣ - ١ - ٤١ .

**العمل لمصلحته<sup>(١)</sup>** . ولكن قبول المستفيد لا ينفذ في حق المؤمن إلا من وقت علمه بذلك ، فيجب إذن لإخطار المؤمن بهذا القبول ، ويقوم المستفيد عادة بهذا الإخطار . وقبل علم المؤمن بقبول المستفيد لا يكون هذا القبول نافذا في حقه ، بحيث لو نقض المؤمن له التعيين واستبدل بالمستفيد مستفيدا آخر وأخطر المؤمن بالمستفيد الجديد قبل أن يصل إلى علم المؤمن بقبول المستفيد الأول ، جاز للمؤمن أن يعطى مبلغ التأمين للمستفيد الآخر . ويرجع المستفيد الأول على المستفيد الآخر فيما لو كان قبول المستفيد الأول سابقا على نقض المؤمن له تعيينه<sup>(٢)</sup> . ويصدر القبول في أى وقت ، ما دام المؤمن له لم ينقض التعيين . فيجوز أن يصدر القبول من المستفيد منذ البداية عند إبرام العقد في وثيقة التأمين ذاتها ، أو عند تعيينه مستفيدا في ملحق وثيقة التأمين ، أو عند تظهير الوثيقة لصالحه إذا كانت إذنية . ويجوز كذلك أن يصدر القبول في أثناء سريان عقد التأمين ، حتى بعد شهر إفلاس المؤمن له ، لأن حق المستفيد ثابت قبل ذلك بمجرد تعيينه مستفيدا كما سبق القول ، فشهري إفلاس المؤمن له لا يمنع من قبوله حقا موجودا قبل شهر الإفلاس<sup>(٣)</sup> . ويجوز أخيرا أن يصدر القبول بعد استحقاق مبلغ

(١) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٣٠٠ - دالورز ١٩٣٣ - ١ - ٤١ - بيكار ويبيون فقرة ٤٦٤ - ص ٦٧٥ - پلانيول وريبير ويبيون ١١ فقرة ١٤١٩ ص ٨٣٩ .

(٢) وتضمن المادة ١٠٨٩/٣ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على ما يأتي : « ولا ينفذ في حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المقود لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين فيمن اشترط التأمين لمصلحته ، إلا من وقت علمه بذلك » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لتعلقه « بمزيتات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٦٩ - ص ٣٧١ في الهامش ) . وقد نصت المادة ١٠٠٣/٤ من تقنين الموجبات والعقود في هذا المعنى على ما يأتي : « إن قبول المستحق لضمان المقود لمصلحته أو الرجوع عنه لا ينفذان في حق الضامن إلا من تاريخ علمه بهما » .

(٣) قنص فرنسي ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ دالورز ٩٥ - ١ - ٤٤١ - بل إنه قد قضى بأن تعيين المستفيد يكون صحيحاً حتى لو كان المؤمن له وقت صدور التعيين منه كان مغلماً ( استئناف مخطوط ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٩١ ) .

التأمين أى بعد موت المؤمن له<sup>(١)</sup> ، ولم يحدد القانون ميخاداً لهذا القبول فيجوز صلوته في أى وقت بعد موت المؤمن له<sup>(٢)</sup> .

٧١٥ - (ثالثاً) **موت قصص المؤمن له تعيين المستفيد : وللمؤمن له ، قبل أن يصدر قبول المستفيد ، أن ينقض التعيين ، وأن يستبدل بالمستفيد مستفيداً آخر أو أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من التأمين . وليس في هذا إلا تطبيق للقواعد العامة في الاشتراط لمصلحة الغير ، فقد نصت المادة ١٥٥ مدنى على أنه ١ - يجوز للمشرط دون دائيه أو ورثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المتع إلى المتعهد أو إلى المشرط ورغبته في الاستفادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد . ٢ - ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرأ ذمة المتعهد قبل المشرط ، إلا إذا اتفق صراحة أو ضمناً على خلاف ذلك . والمشرط لإحلال متع آخر محل المتع الأول ، كما له أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشاركة<sup>(٣)</sup> .**

(١) استئناف مخطط ١٨ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٦٣ .

(٢) ولكن يجوز لورثة المؤمن له أن ينفذوا المستفيد ليلن رأيه في القبول ، فإن رفض ، أو سكت مدة طويلة فاجتز سكوته رفضاً ، سقط تعينه ، وأصبح مبلغ التأمين من حق الورثة ولكن بوصفهم مستفيدين ، فيكون لذلك الورثة حق التنفيذ على هذا المبلغ . وتنص المادة ١٠٨٩/٢ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على ما يأتى : « وإذا مات طالب التأمين قبل أن يرجع فيما اشترط لصالح المستفيد وقبل أن يصدر من هذا قبول ، يمتاز لورثة طالب التأمين ، بعد أن يصبح مبلغ التأمين مستحقاً ، أن ينفذوا المستفيد ليلن رأيه في القبول ، فإن رفض أو سكت أكثر من ثلاثة أشهر ، انتقل الحق في التأمين إلى ورثة طالب التأمين . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه لفظه «مجزئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التشريعية ص ٣٦٩ - ص ٣٧١ في الماشى) - وانظر م ٣/٦٤ من قانون التأمين القومى الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ .

(٣) ومع ذلك قد نصت المادة ٥٣ من مشروع الحكومة على ما يأتى : « المؤمن له فى أى وقت أن يمين المستفيد أو أن يستبدل به غيره ، ولا يسقط حقه في استبدال المستفيد إلا إذا نزل عن ذلك كتابة للمستفيد وأثبت المؤمن ذلك في الوثيقة أو فى ملحق لها . » فهذا النص يجعل المؤمن له حق نقض التعيين وأن يستبدل بالمستفيد مستفيداً آخر في أى وقت ، حتى بعد قبول المستفيد الأول ، وحتى لو كان تعيين المستفيد الأول بمقابل لا تبرعاً ، ولا يسقط عن المؤمن له هذا الحق إلا إذا نزل عنه كتابة للمستفيد وأثبت المؤمن ذلك في الوثيقة أو فى ملحق لها . وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا المعنى : « وعالج المشروع كذلك بعض الأحكام التى أظفها القانون فيما يخص بالتأمين على الحياة ، فنص في المادة ٥٣ بأحقية المؤمن له في أن يمين المستفيد »



قبل قبول المستفيد التأمين لصالحه ، أو بعد رفضه لهذا التأمين ، يجوز للمؤمن له أن ينقض التأمين أو يرجع فيه . وله في هذه الحالة إما أن يستائر بالتأمين لصالحه هو شخصيا ، وإما أن يعين مستفيدا آخر بدل المستفيد الأول . ينقض الطرق التي سبق ذكرها في تعيين للمستفيد . فنقض التأمين إذن يكون بإحدى طريقتين : ( ١ ) إما بمجرد النقض دون أن يحل المؤمن له مستفيدا آخر محل المستفيد الأول ، وفي هذه الحالة ينصرف التأمين لمصلحة المؤمن له نفسه ويصبح هو المستفيد . فإذا مات واستحق مبلغ التأمين دخل هذا المبلغ في تركته ، وصار لورثته بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، ومن ثم يجوز للدائني الشركة التنفيذ بحقوقهم على هذا المبلغ . ويكون النقض على هذا الوجه إما حريحا وإما ضمنيا ، ومثل النقض الضمني أن يعهد المؤمن له إلى تصفية التأمين لصالحه بعد أن يكون قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأجل<sup>(١)</sup> . ( ٢ ) وإما بالنقض مصحوبا بإحلال مستفيد آخر محل المستفيد الأول<sup>(٢)</sup> . ويمكن أن يحل

« أو أن يستبدل به غيره » ، وتصر سقوط حق المؤمن له في الاستبدل العمل حالة نزوله كتابة للمستفيد وإثبات المؤمن ذلك في الوثيقة لئلا يُلحق لما « . وفي هذا خروج على القواعد العامة المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير كما نرى ، وقد كانت المادة ١٠٨٨ من المشروع التمهيدي ، وهي التي نقل منها نص المادة ٥٣ من مشروع الحكومة ، متفقة مع هذه القواعد العامة إذ تقول : « إذا لم يعين المستفيد في وثيقة التأمين ، أو عين ولكنه رفض ما اشترط لصالحه ، كان لطالب التأمين في أي وقت أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره » . فيجوز إذن المؤمن له أن يستبدل بالمستفيد غيره إذا رفض المستفيد التأمين لصالحه ، وحتى لو لم يرفضه مادام أنه لم يصدر منه قبول . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص لمشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ خلفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنتظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية • ص ٣٦٨ - ص ٣٦٩ في الماشي ) .

( ١ ) ييكار ويسون فقرة ٤٦٠ ص ٦٦٨ .

( ٢ ) ويَم ذلك عادة بملحق للإحلال ( *avenant d'attribution* ) استئناف غنط ١٩ فبراير سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٩٨ : يجب أن يكون الإحلال بملحق لوثيقة إذا كان ذلك حشوطا ) ، ومع ذلك إذا أعلن المؤمن له الشركة برغبته في إحلال مستفيد آخر محل المستفيد الأصلي وأرسلت له الشركة الإسالة اللازمة ( الملحق ) ومات المؤمن له قبل أن يرد الملحق موقفا عليه منه ، فإن ظهور إرادته في تعيين المستفيد الجديد كاف لصحة هذا التعيين ( استئناف غنط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ - وانظر أيضا في حلة المعنى نقض قرني . أول يوليو سنة ١٩٤١ المحلة العامة للتأمين لبري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨ ) ، وهو مذكور آنفا فقرة ٧١٣ في آخرها في الماشي - والمستفيد الآخر الذي حل محل المستفيد الأول -

المؤمن له محل المستفيد الأول مستفيدا آخر حتى يتضمن هذا الإحلال نقضا للتعين الأول . أما إذا عين المؤمن أحد دائيه مستفيدا آخر لضمان الدين الذى له ، فإن هذا التعين لا يتضمن نقض التعين إلا فى حدود الدين ، فيكون للمستفيد الآخر حتى الاستيلاء على دينه من مبلغ التأمين ، وما يبق بعد ذلك من هذا المبلغ يودى إلى المستفيد الأول<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز النقض ، كما قلنا ، إلا قبل قبول المستفيد التأمين لصالحه أو إلا بعد رفضه إياه . أما إذا قبل المستفيد التأمين لصالحه ، فإنه لا يجوز فى الأصل أن يستعمل المؤمن له حقه فى النقض ، ويصبح حق المستفيد فى مبلغ التأمين نهائياً غير قابل للرجوع فيه كما سبق القول . وقد يقع أن المؤمن له ينقض التعين وفى الوقت ذاته يقبل المستفيد التأمين لصالحه ، فيعتد فى هذه الحالة بأى من النقض والقبول يقع أولاً . فإذا نقض المؤمن له التعين قبل أن يصدر قبول المستفيد اعتمد بالنقض دون القبول ، ولم يكن المستفيد مستحقا لمبلغ التأمين ولو قبضه وجب عليه رده إما للمستفيد الآخر الذى حل محله وإما لورثة المؤمن له إذا لم يكن هناك مستفيد آخر . وعلى المؤمن له أو ورثته إثبات أن النقض قد وقع أولاً ، وإذا قدموا ورقة مكتوبة بالنقض لم يشترط أن تكون ثابتة التاريخ لأن المستفيد لا يحتج من الفرغ فى ثبوت التاريخ ، ولكن للمستفيد أن يثبت أن هذا التاريخ قد قدم غشا ليكون سابقا على قبوله ، ويثبت ذلك بجميع الطرق<sup>(٢)</sup> . وإذا لم يستطع المؤمن له أو ورثته إثبات أن النقض قد صدر أولاً ، فالمفروض أن القبول هو الذى صدر أولاً ، فيعتد به دون النقض ، ويكون النقض باطلا لوقوعه بعد القبول . أما بالنسبة إلى المؤمن ، فالعبرة بتاريخ علمه بالنقض أو بالقبول ،

= يلقى حق الاستعانة مباشرة من المؤمن له لا من المستفيد الأول ، ومن ثم لا شأن له بالدفع المتصلة بالمستفيد الأول ( استئناف مخطوط ٤ يوينه سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ ) . ويجوز إحلال مستفيد محل مستفيد سابق ، حتى بعد قبول المستفيد السابق الاشتراط لمصلحته ، إذا لم يعارض فى إحلال غيره محله ، والمستفيد الجديد قبول الاشتراط لمصلحته حتى بعد موت المؤمن له ( استئناف مخطوط ١٤ مايو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٠٦ ) .

( ١ ) بيكار وييسون فقرة ٤٦٠ ص ٦٦٩ .

( ٢ ) بيكار وييسون فقرة ٤٦٠ ص ٦٦٨ .

فاذا علم بالتقضى أولا كان هو السارى فى حقه ، ووجب عليه أن يتمتع عن إعطاء مبلغ التأمين للمستفيد الذى تقضى تعيينه<sup>(١)</sup> . وإذا علم بالقبول أولا ، وأعطى مبلغ التأمين للمستفيد ، فإن ذمته تكون قد برئت ، ولو علم بالتقضى بعد ذلك . وللمستفيد الآخر بعد التقضى ، أو لورثة المؤمن له ، الرجوع على المستفيد الأول فى هذه الحالة بمبلغ التأمين الذى قبضه من المؤمن<sup>(٢)</sup> .

وتقضى التعيين ، كالتعيين ، إرادة مفردة تصدر من المؤمن له . وهو حق شخصى ، إذ هو قائم على اعتبارات أدبية خاصة بالمؤمن له وهو وحده الذى يستطيع تقديرها ، فالحق متصل بشخصه اتصالاً وثيقاً . ومن ثم لا يجوز لدائى المؤمن له أن يستعملوا هذا الحق باسمه . كذلك لا يجوز لورثة المؤمن له بعد موته ، وقبل قبول المستفيد التأمين لصالحه ، أن يستعملوا حق مورثهم فى التقضى ، وإلا لكان فى ذلك إغراء لهم على التقضى ليستأثروا بمبلغ التأمين لأنفسهم<sup>(٣)</sup> . ولكن للورثة أن يعذروا المستفيد ليعلم رأيه فى القبول ، فإن رفض أوسكت مدة طويلة<sup>(٤)</sup> فاعتبر سكوته رفضاً ، سقط تعيينه ، وأصبح مبلغ التأمين من حق الورثة بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، وقد تقدم بيان ذلك<sup>(٥)</sup> .

ولا يجوز فى الأصل التقضى ، كما قلنا ، بعد صدور قبول المستفيد . ومع ذلك يجوز استثناء المؤمن له التقضى بعد صدور قبول المستفيد فى حالتين : ( ١ ) إذا اعتدى المستفيد على حياة المؤمن له وانتهى الاحتذاء إلى أن يكون مجرد شروع فى قتل ، فقد قلنا أن المؤمن له فى هذه الحالة أن

( ١ ) استئناف مخطط ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢١٧ .

( ٢ ) وقد رأينا أن المادة ٣/١٠٨٩ من المشروع انتهى تصحى ما يأتى : « ولا ينفذ فى حق المؤمن قبول المستفيد التأمين المقود لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين حين اشترط التأمين لمصلحته ، إلا من وقت علمه بذلك » ( انظر آتفاً فقرة ٧١٤ فى الحاشى ) .

( ٣ ) وقد نصت المادة ٣/١٠٠٣ من تقنين الموجبات والنفوذ البنائى فى هذا الصدد على ما يأتى : « مادام التبول لم يقع ، فإن حق الرجوع ينحصر فى عقد التأمين دون حالته أو وكالاته الشرعيين ودون ورثته بعد وفاته أو الذين أوصى لهم » .

( ٤ ) أكثر من ثلاثة أشهر طبقاً للمادة ٢/١٠٨٩ من المشروع انتهى ( انظر آتفاً فقرة ٧١٤ فى آخرها فى الحاشى ) .

( ٥ ) انظر آتفاً فقرة ٧١٤ فى آخرها فى الحاشى .

ينقض تعيين المستفيد ، وأن يستأثر لنفسه بالتأمين أو أن يعين مستفيداً آخر ، حتى لو كان ذلك بعد قبول المستفيد ، وقد سبق تفصيل القول في ذلك <sup>(١)</sup> .

(٢) إذا كان تعيين المستفيد تبرعاً ، فإنه يجوز للمؤمن له الرجوع في هبته ولو بعد قبول المستفيد ، وفقاً لأحكام الرجوع في الهبة . فيجوز له الرجوع لعنبر مقبول ، إذا لم يوجد مانع من الرجوع <sup>(٢)</sup> . وموانع الرجوع المذكورة في المادة ٥٠٢ مدنى . أما العنبر المقبول الذى يبرر رجوع المؤمن له في التعيين ولو بعد قبول المستفيد ، فقد نصت المادة ٥٠١ مدنى في شأنه على ما يأتي :

« يعتبر بنوع خاص عنراً مقبولا للرجوع في الهبة : (أ) أن يحل الوهب له بما يجب عليه نحو الواهب أو نحو أحد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الإخلال جرحاً كبيراً من جانبه . (ب) أن يصبح الواهب عاجزاً عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير . (ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولداً بظل حياً إلى وقت الرجوع ، أو أن يكون الواهب ولد يظنه ميتاً وقت الهبة فإذا به حي » . والعنبران الأول والثالث يبرران رجوع المؤمن له في التعيين كما هو واضح ، أما العنبر الثانى فلا يتلاءم مع التأمين لمصلحة الغير لحالة الوفاة ، إذ أن مبلغ التأمين لا يستحق إلا عند وفاة المؤمن له فلا يسمفه الرجوع في التعيين في أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة أو في أن يصبح قادراً على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .

٧١٦ - (رابعاً) الحق المباشر الذى يثبت للمستفيد : متى عين المستفيد تعييناً صحيحاً على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم ، ولم ينقض تعيينه ، فإنه ينشأ له ، من عقد التأمين ذاته وبمجرد تعيينه ، حق مباشر قبل المؤمن ، فإذا

(١) انظر آنفاً فقرة ٧٠٨ في آخرها .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا جعل شخص من شخص آخر مستحقاً لقيمة التأمين الذى تعاقد عليه مع شركة تأمين ، فهذا اشتراط لمصلحة الغير اشتراط المؤمن ( انظر المؤمن له ) حل الشركة لمصلحة المستحق لا يترتب حقاً للمستحق قبل الاشتراط أو وركته من بعده بسبب إلنا بولية التأمين لامتناع المستحق من دفع أقساطه ، إلا إذا كان الاشتراط قد حصل مقابل حق للمستحق حل المستحق . وليس هو حوالة من المستحق للمستحق تفيد بذاتها عبودية المستحق له بمقابل قيمتها ( نقض حلف ٩ يناير سنة ١٩٤٧ مجموعة حر ٥ رقم ١٣٦ من ٢٢٧ ) .

استحق مبلغ التأمين بموت المؤمن له ، جاز للمستفيد أن يطالب المؤمن مباشرة بدفعه له . وليس في هذا أيضاً إلا تطبيق للقواعد العامة في الاشتراط لمصلحة الغير ، فقد نصت المادة ١٥٤ مدني على أنه ١ - يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ، إذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية ، مادية كانت أو أدبية . ٢ - ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقاً مباشراً قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك . ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المتنعف بالدفع التي تنشأ عن العقد . ٣ - ويجوز كذلك للمشرط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المتنعف ، إلا إذا تبين من العقد أن المتنعف وحده هو الذي يجوز له ذلك .

ويجب ، حتى يثبت هذا الحق المباشر للمستفيد ، إذا كان تعيينه دون مقابل ، أن يبقى حياً وقت استحقاق مبلغ التأمين ، أي وقت وفاة المؤمن له . ذلك أن المفروض أن المؤمن له ، عندما تبرع للمستفيد بالتأمين لصالحه ، إنما قصد شخصه هو لا شخصاً آخر ، حتى لو كان وارث المستفيد . فإذا مات المستفيد قبل موت المؤمن له ، سقط حقه<sup>(١)</sup> ، وما لم يعين المؤمن له مستفيداً آخر فإنه يستأثر بالحق قبل المؤمن ، فإذا مات انتقل هذا الحق إلى ورثته هولا إلى ورثة المستفيد الذي مات قبله ، وينقل إلى ورثة المؤمن له بوصفهم ورثة . لا بوصفهم مستفيدين كما سبق القول ، فيكون لدائتي التركة

(١) وتنص المادة ١٠٨٩/٤ من المذروع المنهجي في هذا الصدد على ما يأتي : - وإذا اشترط التأمين لمصلحة شخص معين دون مقابل ، اعتبر حق هذا الشخص في التأمين موقوفاً على وجوده حياً وقت استحقاق مبلغ التأمين ، سواء أكان رأس مال أم إيراداً مرتباً . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه « مجزئات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( بصيغة الأعمال التصديرية . ص ٣٦٩ - ص ٣٧١ في المالحش ) .

وانظر ٢٤/٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . وكمن المادة ١٠٠٣/٥ من قانون الوجبات والعقود البناني على ما يأتي : « إن تضمنت الاستطاعة من الضمان . أي معين يمد موقوفاً على شرط وجود هذا الشخص عند تاريخ استحقاقه رأس المال أو الدخل المضمون ، ما لم يحدد النكس من نص العقد أو من الظروف » . ولم يميز المضمين البناني بين ما إذا كان تعيين المستفيد بنير مقابل أو بمقابل .

أن يتفقدوا بحقوقهم على مبلغ التأمين. كل هذا ما لم يعلن المؤمن له عن قصده في أن ينقل الحق المباشر إلى ورثة المستفيد ، فإذا مات هذا قبل موت المؤمن له انتقل الحق إلى ورثته هو لا إلى ورثة المؤمن له عند موته ، وينتقل إلى ورثة المستفيد بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، فيكون لدائني تركة المستفيد ، لا لدائني تركة المؤمن له ، أن يتفقدوا بحقوقهم على مبلغ التأمين .

وسواء كان تعيين المستفيد بغير مقابل أو بمقابل ، فإن الحق المباشر لا يتفقد في حق المؤمن إلا من وقت علمه بقبول المستفيد للتعيين ، وقد تقدم بيان ذلك <sup>(١)</sup> .

والحق المباشر يقول للمستفيد ، عند الاستحقاق ، أن يطالب المؤمن بمبلغ التأمين . فإذا تعدد المستفيدون ، ولم يوجد ما يحدد نصيباً معيناً لكل منهم ، انقسم الحق بينهم بالتساوي إلا إذا كانوا ورثة فينقسم الحق بينهم بنسبة نصيب كل منهم في الميراث . ويجوز للمستفيد أن يتصرف في حقه قبل الاستحقاق طبقاً للقواعد العامة في حوالة الحق ، أو بالتظهير إذا كانت وثيقة التأمين إذنية ، ويجب في جميع الأحوال موافقة المؤمن على حياته على كل تغيير للمستفيد <sup>(٢)</sup> . وإذا كان المستفيد دائماً لطالب التأمين وعينه هذا مستفيداً ضماناً لدينه ، فإن للمستفيد يصبح دائماً مرتباً ويجوز له في هذه الحالة أن يتقاضى من مبلغ التأمين عند استحقاقه ما يبقى بالدين ، وما يبقى بعد ذلك من مبلغ يؤول إلى مستفيد آخر معين إن وجد ، وإلا فيؤول إلى طالب التأمين أو إلى ورثته بوصفهم ورثة لا مستفيدين <sup>(٣)</sup> . أما قبل استحقاق مبلغ

(١) انظر آنفاً فقرة ٧١٤ .

(٢) وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٠٩١ من المرسوم التمهيدى في هذا الصدد على ما يأتى : « ويجوز لكل مستفيد ، بعد أن يقبل التأمين المقنود لمصلحته ، أن يحول حقه في التأمين ، ويتم التحويل إما بالطريق المتاد لحالة الحق على أن يكون ذلك بموافقة طالب التأمين ، وإما بالتظهير إذا كانت وثيقة التأمين إذنية » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة واكتفاه بالقواعد العامة « (مجموعة الأعمال التفسيرية ص ٣٧٢ في الغاشى ) . وانظر المادة ٧٠ من قانون التأمين القومى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ١٠٠٩ من نقتين الموجبات والعقود البنائى في هذا الصدد على أن « كل مستحق يمكنه بعد قبول الضمان المقنود لمصلحته أن ينقل حق الاستفادة من العقد إما بطريقة البيع ، وإما بطريقة التظهير إذا كانت لائحة الشروط محررة والأمر » . وكل انتقال ، أية كانت صورته ، يمد بالطلا ، إذا لم يقبل عطياً للشخص الذى عقد الضمان على حياته » .

(٣) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٥ - ٢ - ٣٨٥ - بيكار وبيسون  
فقرة ٤٦٧ ص ٦٧٨ .

التأمين ، فإن المستفيد المرتين عند حلول حقه يستطيع أن يطلب تصفية التأمين (١) ، وقبل حلول حقه يستطيع أن يحول هذا الحق للغير مضمونا بمبلغ التأمين بشرط موافقة المؤمن على حياته (٢) .

ويلاحظ أن المستفيد يكسب الحق المباشر من وقت إبرام عقد التأمين ، لا من وقت قبوله ولو كان هذا القبول قد صدر بعد موت المؤمن على حياته (٣) . وهذا الحق ، طبقاً للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير ، هو كما قلنا حق مباشر مصدره عقد التأمين ذاته . وهالك نتائج هامة ترتب على أن حق المستفيد هو حق مباشر ، وعلى أن هذا الحق مصدره عقد التأمين ؛ أما النتائج التي ترتب على أن حق المستفيد هو حق مباشر ، فأهمها ما يأتي (٤) :

١ - لا شأن لورثة المؤمن له ، إذا لم يكونوا هم المستفيدين ، بمبلغ التأمين لأنه حق مباشر للمستفيد ، ولا بأقساط التأمين التي دفعها المؤمن له حال حياته إذ من حق المورث أن يتصرف في ماله حال حياته ولو تبرعا . ولكن إذا أبرم المؤمن له عقد التأمين في مرض الموت ، فإن الأقساط التي يكون قد دفعها تأخذ حكم الوصية (م ٩١٦ مدني) ، فلا تنفذ في حق الورثة إلا في حدود ثلث التركة ما لم يجزوا (٥) .

٢ - ولا شأن للدائني المؤمن له بهذا الحق بعد موته ، بل ينحصر الحق للمستفيد وحده لأنه حق مباشر يتلقاه من المؤمن له ، ولو كان قد تلقاه منه بطريق المراث لتلقاه مثقلا بديون التركة . فإذا عقد المؤمن له التأمين لمصلحة أولاده ثم مات ، فإن الأولاد لا يتلقون الحق في تركة أبيهم ، بل هو حقهم

( ١ ) انظر ما يلي فقرة ٧٥٣ .

( ٢ ) بيكار وبيسون فقرة ٤٦٧ ص ٦٧٨ .

( ٣ ) وتنص المادة ١٠٠٦ من تقنين الموجبات والبقود البناني في هذا الصدد على ما يأتي : « إن القيمة المشترط دفعها عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تدخل في تركته . وبعد المستحق ، أيا كان شكل تميته وتاريخ هذا التمين ، كأنه استحق تلك القيمة وحده من يوم العقد ، ولو كان قبله بعد وفاة المضمون » . وانظر أيضاً في هذا المعنى المادة ٦٧ من القانون الفرنسي التأمين الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

( ٤ ) انظر في ذلك الوسيط ١ فقرة ٣٨١ ص ٥٨٣ - ص ٥٨٥ .

( ٥ ) انظر في هذا المعنى عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٣٧ - عبد الوود يحيى ص ٥٥ .

المباشر قبل المؤمن . ويرتب على ذلك أن دائتي المؤمن له ليس لم أن يعتبروا حق الأولاد داخلاً في تركة مدينهم حتى يرجعوا عليه كما يرجعون على جميع حقوق التركة ، بل تأخذ الأولاد مبلغ التأمين من المؤمن خالصاً لهم ، ولا يدفعون منه شيئاً لسداد ديون أبيهم<sup>(١)</sup> .

٣ - كذلك لا شأن لدائتي المؤمن له حال حياته بهذا الحق ، فإنه لم يدخل يوماً في مال المؤمن له حتى يكون داخلاً في ضمانهم العام . وينبئ على ذلك أنه لا يجوز للدائنين التنفيذ على هذا الحق أو الحجز عليه تحت يد المؤمن ، وليس لم أن يستعملوه باسم مدينهم لأنه ليس حقاً لهذا المدين . كذلك يجوز للمستفيد قبول التأمين لصالحه ولو كان ذلك بعد شهر إفلاس المؤمن له ، ولا شأن للأمور التفليسية ( السنديك ) بحق المستفيد ، وليس له أن يدخل هذا الحق ضمن التفليسة .

٤ - وإذا كان لدائتي المؤمن له أن يطعنوا في عقد التأمين لمصلحة المستفيد بالدعوى البولصية ، فلا يتناول طعنهم حق المستفيد المباشر ، فإن المستفيد لم يلق هذا الحق من المؤمن له ولم ينتقل إليه منه . وإنما يتناول الطعن الأقساط التي دفعها المؤمن له للمؤمن ، فهذه هي التي خرجت من مال المؤمن له وهي التي يتناولها الطعن بالدعوى البولصية . فإن كانت هذه الأقساط أقساطاً مألوفة لا تخرج عن المعتاد في الظروف التي أبرم فيها عقد التأمين ، لم يجوز الطعن بالدعوى البولصية . وإنما يجوز الطعن بهذه الدعوى إذا كانت الأقساط باهظة (excessives) تخرج عن المعتاد المألوف ، فإذا كان تعيين المستفيد غير

( ١ ) وقد قضى بأن طيبة عقد التأمين من الناحية القانونية لا تجعل المبلغ الذي يؤول بمقتضاه تركة ، ولا تعلق عليه قاعدة عرض الموت التي تسري على عقود البيع أصلاً وعلى بعض التصرفات الأخرى تجوزاً ، وقد اضطرت أحكام المحاكم المختلفة على اجبارية التأمين خارجة عن تركة المتوفى وعلى أنها لا تورث عنه ، وأنها حق شخصي يستمده المستفيد وصاحب الاستعفاق من عقد التأمين مباشرة ، فلا يجوز لدائتي التركة أن يدخلوا قيمة أو تركة المتوفى ( مصر الكلية الوطنية ٢٠ مارس سنة ١٩٤٣ المحاماة ٢٨ رقم ٢٧٤ ص ٨٠٧ ) . وقضى أيضاً بأن حق المؤمن لمصلحته يبلغ من المال في عقد التأمين على الحياة هو حق مستقل ينشأ مباشرة في نفس يوم العقد قبل شركة التأمين ، ولا يدخل هذا المبلغ ضمن تركة المتوفى ولا حق لدائتيه فيه ( المنيا الكلية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المجموعة الرسمية ٣١ رقم ١٢٢ ) - وانظر أيضاً في هذا المعنى : استئناف مخطط ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ م ١٤ ص ٢٧ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢١٧ - ٧ أبريل سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ - ١٩ فبراير سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٩٨ .



مقابل كان التصرف نزعاً وسرت عليه أحكام الدعوى البولسية فيما يخص التبرعات ، فيمكن أن يكون المؤمن له ممسراً علماً بإصداره وهو يدفع كل قسط من هذه الأقساط الباقية ، فيسترد الدائنون من مبلغ التأمين ما يقابل الزيادة الفاحشة في كل قسط ، أما الجزء الذي يدخل في حدود المعتاد المألوف فلا يرد عليه الطعن<sup>(١)</sup> .

( ١ ) وتنص المادة ٥٤ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « لا تدخل في تركة المؤمن له المبالغ المشترط أدائها عنه وفاته إما إلى مستفيدين معينين وإما إلى ورثته بوجه عام ، وليس لدائن المؤمن له أن يطالبوا بهذه المبالغ في حالة إفلاسه أو إصراره أو الحجز عليه ، ويعتبر ، أي كان شكل تميمته وتاريخ هذا التمين ، أنه استحق تلك المبالغ وحده من يوم إتمام العقد » . وكذا ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع : « كما تناولت المادة ٥٤ حق المستفيد المباشر في مبلغ التأمين ، ففقت بأنه في حالة تعيين المستفيد لا يدخل مبلغ التأمين ضمن تركة المؤمن له عنه وفاته ، بل يزول إلى المستفيد مباشرة ، لا باعتباره خلفاً له ، بل على أساس أنه يستحق تلك المبالغ نتيجة إبرام العقد ومن يوم إبرامه » . وقد نقلت المادة ٥٤ من مشروع الحكومة عن المادة ١٠٩٠ من المشروع التمهيدي ، ويجري نص المشروع التمهيدي على الوجه الآتي :  
١ - لا تدخل في تركة طالب التأمين المبالغ المشترط دفعها عنه وفاته إما إلى مستفيدين معينين ، وإما إلى ورثته بوجه عام . ٢ - وليس لدائن طالب التأمين أن يطالبوا بهذه المبالغ لآ في حالة إفلاسه ولا في حالة إصراره أو الحجز عليه ، وإنما يكون لهم حق استرداد الأقساط المدفوعة إذا ثبت أنها كانت باعطة بالنسبة لحالة طالب التأمين المالية » . وقد حلت هذا النص في لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية : ص ٣٧١ - ص ٣٧٢ في الحاشية ) . وانظر المادة ٩٩٥ من التفتين المدق العراق وهي مطابقة لنص المادة ١٠٩٠ من المشروع التمهيدي سالف الذكر .

وتنص المادة ١٠٠٦ من تفتين المراجبات والقواعد الثاني على ما يأتي : « إن التبعة المشترط دفعها عنه وفاة المضمون مستحق معين لا تدخل في تركته . ويعد المستحق ، أي كان شكل تميمته وتاريخ هذا التمين ، كأنه استحق تلك التبعة وحده من يوم العقد ولو كان قبوله بعد وفاة المضمون » . وتنص المادة ١٠٠٧ من نفس التفتين على ما يأتي : « إن المبالغ التي تدفع عنه وفاة المضمون مستحق معين لا تخضع هذه الأقساط لقواعد التخفيض بسبب تجاوزها المبلغ الإجمالي المخصص بموتة المضمون . ولا تطبق هذه القواعد أيضاً على المبالغ التي دفعها المضمون بمثابة أقساط قضائيات ، إلا إذا كانت باعطة على وجه ظاهر بالنسبة إلى قدرته المالية أو بالنسبة إلى دخله الشخصي » . وتنص المادة ١٠٠٨ من نفس التفتين على ما يأتي : « لا يحق لدائن المضمون أن يطالبوا برأس المال المقرود عليه قضائيات لصالحه شخص معين ، وليس لهم سوى استعادة الأقساط في الأحوال المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة » .

وانظر في طين الدائنين بالدعوى البولسية وأن هذه الدعوى لا تتناول مبلغ التأمين ولكن تتناول الأقساط الباقية : بيكار وبيسون بقرة ٤٧١ بقرة ٤٧٣ . وانظر في معنى الأقساط =

وأما النتائج التي تترتب على أن الحق المباشر مصدره عقد التأمين ذاته ،  
فإنهما ما يأتي<sup>(١)</sup> :

- ١ - لما كان هذا الحق مصدره عقد التأمين ، فهو يوجد منذ صدور هذا العقد ، لا من وقت قبول المستفيد التأمين لصالحه . ويترتب على ذلك أنه إذا فقد المؤمن أهليته في الفترة ما بين صدور العقد وصدور قبول المستفيد ، لم يكن هذا مانعاً للمستفيد من أن يقبل التأمين لصالحه .
- ٢ - لما كان حق المستفيد قد وجد منذ صدور العقد ، فإنه إذا رفض المستفيد التأمين لصالحه جاز الطعن في رفضه بالدعوى البولصية من دائنيه ، لأنه كسب الحق قبل الرفض ، فرفضه إياه بعد ذلك يعتبر إنقاصاً من حقوقه .
- ٣ - لما كان حق المستفيد مصدره عقد التأمين كما قدمنا ، فإن المؤمن يستطيع أن يتمسك قبل المستفيد بجميع الدفوع الجائزة في هذا العقد . فله أن يطعن فيه بأى وجه من وجوه البطلان ، وله أن يتمسك بفسخه إذا تحقق ما يوجب الفسخ كالتخلف عن دفع أقساط التأمين ، وله أن يتمسك بأن خطراً معيناً قد استبعد من عقد التأمين كانتحار المؤمن على حياته ، وما إلى ذلك من

= الباطلة وأنه ليس من الضروري أن تكون مدفوعة من رأس مال طالب التأمين فقد تكون باطلة وهي مدفوعة من الربح وقد لا تكون باطلة وهي مدفوعة من رأس المال ، وأن المهم حتى تكون باطلة ألا تكون متناسبة مع موارد طالب التأمين في الظروف التي أبرم فيها عقد التأمين ، وأن الدائنين لا يستردون من الأقساط إلا ما زاد على المتاد المألوف منها : بېكار وبيسون  
فقرة ٤٧٠ ص ٦٨١ - ٦٨٢ - وفقرة ٤٧٣ ص ٦٨٦ - بلاتويل وديوير وبيسون ١١  
فقرة ١٤٢٢ .

هذا وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه يجب رد الأقساط إلى التركة (rapport) إذا كان القانون الشخصي الخاص له المؤمن له يقضى بذلك (استئناف مختلط ١٨ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٦٣) . وقضت أيضاً بجزاؤه أن يطعن الدائنين في عقد التأمين إذا كانت الأقساط باطلة لرد هذه الأقساط إلى ضامهم العام (استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٠٠ م ١٢ ص ١١١) . وسع ذلك انظر في أن الشرط القاضي بأن تكون الأقساط باطلة لم يرد في التفتين المدني المصري . وليس هو تطبيقاً لقواعد العامة ، فلا بد له من نص خاص ، فلا يشترط لظن بالدعوى البولصية أن تكون الأقساط باطلة : عبد المنعم الإدراوى فقرة ٢٢٩ ص ٣١٤ - ص ٣١٥ وص ٣١٧ - وقارن عبد الودود يحيى ص ٥٧ .  
(١) انظر الوسيط ١ فقرة ٣٨١ ص ٥٨٥ - ص ٥٨٦ .

الدفع<sup>(١)</sup> : وهذا ما تنص عليه صراحة الفترة الثانية من المادة ١٥٤ مدني ،  
إذ تقول : « ويكون لهذا المتعهد أن يتحمل قبل المتعقد بالدفع التي تنشأ  
عن العقد » .

### المطلب الثاني

#### الحل في عقد التأمين على الحياة

٧١٧ - **الحل في التأمين على الحياة هو الخطر المتعلق بحياة إنسان :**  
قدمنا<sup>(٢)</sup> أن الخطر هو الحل الرئيسي في عقد التأمين . والخطر في عقد التأمين  
على الحياة يتعلق دائماً بحياة إنسان . فالتأمين على الحياة لحالة الوفاة محله  
موت المؤمن على حياته ، والتأمين على الحياة لحالة البقاء محله عدم موت المؤمن  
على حياته إلى حين انقضاء الأجل المحدد ، والتأمين المختلط محله موت المؤمن  
عليه أو بقاءه حياً بعد انقضاء الأجل المحدد . فحياة الإنسان هي دائماً المؤمن  
عليها في عقد التأمين على الحياة ، ولا بد في هذا العقد من وجود مؤمن على  
حياته ويكون غالباً هو طالب التأمين ذاته .

ولما كانت حياة الإنسان عرضة لكثير من الأخطار ، وأسباب الموت  
كبيرة متنوعة ، لذلك يعنى المؤمن في التأمين على الحياة بأن يتثبت بقدر  
الإمكان من مدى الخطر الذي يؤمنه ، ويجب على كل حال ألا يكون الخطر  
متعلقاً بمحض إرادة أحد الطرفين طبقاً للقواعد التي قررناها في الشروط  
الواجب توافرها في الخطر<sup>(٣)</sup> .

فهناك إذن مسألتان للبحث : ( ١ ) تثبت المؤمن من مدى الخطر الذي  
يؤمنه . ( ٢ ) تعلق الخطر بمحض إرادة أحد الطرفين .

( ١ ) وللمؤمن أن يبيع على المستفيد بدم صحة البيانات التي قدمها المؤمن له عند إبرام عقد  
التأمين . استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥ .

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٩٧ .

( ٣ ) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ .

## ١٥ - تثبت المؤمن من مدى الخطر الذى يؤمنه

٧١٨ - ضرورة التثبت من مدى الخطر : تقوم تعريفه الأقسام كما قدمنا

على أسس فنية طبقا لجداول الوفيات (tables de mortalité) ، ولا يدخل فى الاعتبار فى وضع هذه الجداول إلا الأخطار المألوفة المعتادة التى تتعرض لها حياة الإنسان . فمن الضروري أن يتثبت المؤمن فى التأمين على الحياة من مدى الخطر الذى يؤمنه ، فلا يؤمن إلا هذه الأخطار المألوفة المعتادة ، أو ، القليل إذا أمن خطرا غير مألوف يزيد فى قسط التأمين حتى يواجه هذا الخطر . هذا إلى أنه من القواعد المقررة فى التأمين على الحياة ، كما سنرى (١) ، أن تفاقم الخطر على حياة المؤمن له لا يلزم هذا الأخير بإعلان هذا التفاقم للمؤمن ، بل يدخل بحكم القانون فى التأمين دون زيادة فى القسط ودون حاجة إلى إعلان . ولما كانت حياة الإنسان تطول فى بعض الأحيان ، وكانت فرص تفاقم الخطر تزيد كلما طالت الحياة ، فإن المؤمن بعينه أن يبحث بحثا دقيقا مدى الخطر الذى يؤمنه ، وأن يستوثق بقدر الإمكان من أنه قد قدره تقديرا صحيحا .

وسيله إلى ذلك هو أن يدقق فى بحث حالة المؤمن له من الناحيتين الأدبية والصحية . فمن الناحية الأدبية يستعلم عن الدوافع التى ساقط المؤمن له إلى طلب التأمين ، وهل هو رجل من المغامرين يبغي الكسب من وراء التأمين فلا يأمن جانبه ، أو هو صادق النية لا يبغي إلا أن يوفر بعد موته أسباب العيش لمن يعول فيطمئن إليه . ومن الناحية الصحية يبحث بحثا دقيقا عن حالة المؤمن له الصحية ، وهل هو مصاب بأمراض تقرب بينه وبين الموت ، وهل يقوم بأعمال تدنيه إلى الخطر .

ومن أهم الوسائل التى يستعين بها للاستيثاق من مدى الخطر الذى يؤمنه :  
(١) الكشف الطبى . (٢) ما يقوم مقام الكشف الطبى . (٣) استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين (٢) .

(١) انظر مايل فقرة ٧٢٨ .

(٢) انظر فى هذه المسائل (Dumas) رسالة من لوزان سنة ١٩٣٥ - (Oignous) .

٧١٩ - **الكشف الطبي** : كثيراً ما يلجأ المؤمن ، إلى جانب مجموع الأسئلة ( questionnaire ) التي يوجهها إلى المؤمن له في خصوص حالته الصحية ، إلى إجراء كشف طبي عليه بواسطة أطباء يستخدمهم لهذا الغرض . ويتولى عادة الطبيب الذي يجري الكشف على المؤمن له ، قبل إجراء هذا الكشف ، عرض الأسئلة عليه ومعاointه في الإجابة عليها والاطلاع على هذه الإجابة حتى تتوافر لديه معلومات قد تكون كبيرة النفع عند إجراء الكشف<sup>(١)</sup> .

وبعني الطبيب بوجه خاص بتسجيل الحقائق التي يكون قد وقف عليها بعد إجراء الكشف ، ويرسل بها مع الرأي الذي يستخلصه من هذه الحقائق إلى المؤمن . ويستأنس المؤمن برأي الطبيب ، ولكنه بعني عناية خاصة بالحقائق التي سجلها هذا الأخير وبإجابات المؤمن له على مجموع الأسئلة التي وجهت إليه . ويعرض هذه وتلك على لجنة مركزية من الأطباء ، كما يستعين بمداول الإحصاء المختلفة ، ويستخلص من كل ذلك قراره الأخير في إجابة المؤمن له إلى طلبه أو رفضه لهذا الطلب ، وفي حالة إجابته إلى طلبه هل هناك عمل لرفع قسط التأمين حتى يواجه بذلك أخطاراً استثنائية يتعرض لها المؤمن له<sup>(٢)</sup> .

٧٢٠ - **ما يقوم مقام الكشف الطبي** : أخذ التجاء المؤمن إلى إجراء الكشف الطبي يقل شيئاً فشيئاً في الوقت الحاضر . ذلك أن المؤمن له يكره عادة إجراء هذا الكشف ، فالتشدد في إجراءاته قد يحول دون

(١) ولا بعني إجراء الكشف الطبي المؤمن له من الإعلان عن مرض غني أصيب به (الصريح) ، وبخاصة إذا كان هذا المرض يدق كشفه على الطبيب (باريس ١٢ فبراير سنة ١٨٧٨ فالورز ٧٨ - ٢ - ٥٨ - أنسيكلويد دالورز ١ لفظ Ann. Per. ٢٤٢ وقرة ٢٤٨) . وانظر أيضاً في هذا المعنى استئناف غنظط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ م ٤٢ ص ٤٤ - ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١ . والترخيص الوارد في طلب التأمين الطبيب المبالغ في أن يعطى لشركة كل المعلومات التي يعرفها عن الحالة الصحية للمؤمن له كاف لتسليم الطبيب الذي أسقى الطلب من سر الملة (استئناف غنظط ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١) .

(٢) انظر في ذلك بيكار وبيسون قرة ٤٢٣ - بلانيرول وبيير وبيسون ١١ قرة ١٣٩٢

لإبرام كثير من عقود التأمين . ثم إن مصروفات الكشف الطبي قد تكون عالية بالنسبة إلى مبالغ التأمين ، وبخاصة إذا كانت هذه المبالغ بسيطة ، فتحملها يهبط المؤمن له . وبعد ذلك كله قد دلت التجارب على أن نتائج الكشف الطبي ليست حاسمة ، وأن نسبة الوفيات فيمن لا يجري عليهم كشف طبي איست أعلى كثيراً من نسبة الوفيات فيمن يجري عليهم هذا الكشف . لذلك أخذ المؤمنون كما قدمنا يستغنون عن الكشف الطبي ، وقد استغنوا عنه فعلاً في التأمينات الجماعية وفي التأمينات الشعبية كما سبق القول<sup>(١)</sup> . وحتى في التأمينات الكبيرة (assurances grandes branches) يستغني المؤمن في بعض الأحيان عن الكشف الطبي ، ويستعيز عنه بوضع حد أعلى للمبلغ التأمين ، أو حد أعلى للسنة ، أو يشترط بقاء المؤمن له حياً مدة معينة (سنتين مثلاً) إذا مات في خلالها لم يستحق مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> .

٧٢١ - استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين : ويلجأ المؤمن عادة ، حتى يطمئن إلى مدى الخطر الذي قبل تأمينه ، إلى استبعاد أخطار معينة من نطاق التأمين ، وهي الأخطار غير العادية التي يكون من شأنها أن توسع شقة الخطر . فيشترط مثلاً أن يستبعد من نطاق التأمين الوفاة إذا كان سببها المبارزة ، أو تنفيذ حكم الإعدام ، أو السفر إلى مناطق موبوءة أو مناطق نائية ، أو السفر بالطائرة ، إلى غير ذلك من الأسباب غير العادية<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٩١ و فقرة ٦٩٣ .

(٢) بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٣ .

(٣) وقد نقل الأستاذ عبد الوود يحيى نموذجاً للشرط الخاص باستبعاد بعض الأخطار على النحو الآتي : « لا تنطبق هذه الوثيقة أخطار الوفاة المترتبة على : ١ - مسابقات السرعة بواسطة مركبات ذات آلة محرك سواء أكانت أرضية أم مائية . (ب) الأسفار الجوية إلا إذا قام بها المؤمن عليه باعتباره راكباً عادياً بخط ملاحه جوي يقوم بخدمة عامة منتظمة . (ج) الانتحار إذا حدث خلال السنتين الأوليين من تاريخ إصدار الوثيقة ، إلا إذا أثبت المستفيد أن سبب انتحار المؤمن عليه مرض أفضه إرادته وقت الانتحار . (د) العمليات الحربية وما يترتب عليها (تدفع قتال - معارك - إيلاد - نفي - إعدام .. الخ) التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لحالة حرب خارجية أو داخلية ، سواء أعلنت أو لم تعلن ، أو التي تكون نتيجة ثورات ، إذا كان المؤمن عليه مجتأ . كل أنه يجوز للشركة بناء على طلب خاص من المتعاقد تنطية الوفاة المترتبة على العمليات الحربية المذكورة ، وذلك بالشروط التي تضعها الشركة مقابل دفع رسم إضافي تحدده في كل حالة . وفي »

ومن الأخطار التي تستبعد عادة خطر الحرب (risque de guerre) .  
ويجب التمييز هنا بين الحرب الأهلية ( ويدخل فيها الاضطرابات الشعبية  
والمظاهرات وما إلى ذلك ) وبين الحرب الخارجية . فأخطار الحرب الأهلية  
تدخل في نطاق التأمين ، ما لم تستبعد بشرط خاص . أما أخطار الحرب  
الخارجية فهذه ، لانعدام إحصاءات ثابتة عنها لأن الإحصاءات التي تتعلق  
بحرب لا تصلح لحرب أخرى قد تختلف عنها اختلافاً بينا ، لا تخضع عادة  
للتأمين . ولابد في تأمينها من شرط خاص بذلك ومن اتخاذ إجراءات احتياطية ،  
كرفع قسط التأمين أو جعل التأمين تبادلياً في حدود المبالغ التي تجمع من  
الاشتراكات المدفوعة من المؤمن لهم . فإذا اتخذت هذه الإجراءات  
الاحتياطية ، فإنه يكون من الضروري وقف عقد التأمين بالنسبة إلى المهتدين  
المؤمن عليهم (suspension des contrats pour les assurés mobilisés) .  
وقد صدرت في فرنسا تشريعات مختلفة لتنظيم التأمين من خطر الحرب<sup>(١)</sup> .

---

= حالة الوفاة المترتبة على أحد الأخطار الخارجية عن التأمين ، تدفع الشركة إلى أصحاب الحق قيمة  
الأساط المسددة على أساس القسط السنوي ، دون احتساب أية فوائد أو رسوم إضافية أخرى .  
( عبد الدود يحيى ص ٢٠ - ص ٢١ ) .

( ١ ) فقد صدر أولاً قانون ٢٢ يولييه سنة ١٩١٩ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ينظم  
الآثار التي تترتب على وقف عقود التأمين بالنسبة إلى المهتدين ، ويلزم المؤمنين برد الاحتياطي  
الحسابي لورثة من يموت من المهتدين في أثناء الحرب .

وفيما بين الحرب العالميتين لم يصدر تشريع آخر ينظم التأمين من خطر الحرب . فكان المؤمن  
يلجأ ، في تأمين خطر الحرب ، إلى رفع قسط التأمين إذا طلب المؤمن له تأمينه من هذا الخطر  
في خلال شهر من تجديده . أو يلجأ إلى استئصال الزيادة في قسط التأمين من الاحتياطي الحسابي ،  
أو إلى تنظيم تأمين تبادلي ، أو إلى غير ذلك من الطرق .

وفي أوائل الحرب العالمية الثانية صدر قانون ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ( الملحق بقانون ١٤  
مايو سنة ١٩٤١ ويقانون ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ وبقراو ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ) يضع  
نظاماً خاصاً للتأمين من خطر الحرب ، سواء بالنسبة إلى المهتدين أو بالنسبة إلى المدنيين . ويقضى  
هذا النظام بإدماج جميع هيئات التأمين الفرنسية والأجنبية التي تعمل في فرنسا في مجموع (groupement)  
هو وحده الذي يحل التأمين من أخطار الحرب . ويحتج داخلاً في أخطار الحرب وفاة المؤمن له  
المجت في أثناء تجديده ، ووفاته المفق في أثناء اعتقال العدو له ، ووفاته لأي مؤمن له متأثراً بجراح  
أصيب بها بسبب الحرب إذا وقعت الوفاة في خلال سنة من انتهاء الحرب . ويقضى النظام بوضع  
حد أعلى لمبلغ التأمين ، وبدفع زيادة في قسط التأمين ، وإجراء دفع جزء من مبلغ التأمين في حالة  
تمسك الخطر .

## § ٢ - علم تعلق الخطر بمحض إرادة أحد الطرفين

٧٢٢ - اعتداء المستفيد على عباء المؤمن له - إعانة : وقد قلنا أن الخطر في عقد التأمين لا يجوز أن يكون متعلقاً بمحض إرادة أحد طرفي العقد ، وأن الخطر الذي يتعلق بمحض هذه الإرادة يحتل فيه الشرط الجوهرى وهو أن يكون غير محقق الوقوع ، إذ يصبح محقق الوقوع ما دام متعلقاً بمحض إرادة أحد الطرفين<sup>(١)</sup> .

ومن أهم تطبيقات هذه القاعدة اعتداء طالب التأمين المستفيد على حياة المؤمن له ، أو اعتداء المستفيد على حياة المؤمن له سواء كان هذا الأخير هو طالب التأمين أيضاً أو كان هو المؤمن على حياته منفصلاً عن طالب التأمين . وقد فصلنا القول في ذلك فيما تقدم فنحيل هنا إلى ما سبق أن قررناه هناك<sup>(٢)</sup> . ويبقى بعد ذلك تطبيق هام لهذه القاعدة وهو انتحار المؤمن على حياته ، وهذا ما نتقل الآن إليه .

٧٢٣ - نص قانونى : تنص المادة ٧٥٦ من الترتين المدنى على ما يأتى :

١ - تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص

= وقد حل محل هذا النظام الذى وضع للحرب العالمية الثانية نظام جديد أنشأه القرار (arrêté) الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى هذا النظام الجديد بالترخيص لمخيمات التأمين التى تعمل في فرنسا بإنشاء « صندوق تضامى لأخطار الحرب » (fonds de solidarité de risques de guerre) . وللمؤمن له الذى يريد أيضاً التأمين من خطر الحرب أن ينضم إلى هذا الصندوق بدفع زيادة وحيدة في التسط (supprime unique) مقدارها ١٪ من مبلغ التأمين . ويورد هذا المقدار دون فوائد إلى المؤمن له إذا هو في أثناء السلم يخرج من هذا « الصندوق التضامى » بفسخ العقد أو بضعفته أو بموت المؤمن له أو بحلول استحقاق مبلغ التأمين . أما إذا نشبت حرب ، فالضمان الذى يلتزم به المؤمن يكون طبقاً للشروط التى يقررها تشريع يصدر فيما بعد لتنظيم التأمين على الحياة في حالة الحرب . وهكذا ترك المشرع الفرنسي المستقبل لظروف المجهولة ، حتى إذا ما تعددت هذه الظروف أسكن إصدار التشريع الموعود به ، وفي هذا من الحكمة ما لا يخفى .

انظر في هذه المسألة : Orégoire رسالة من باريس سنة ١٩٣٤ . Bourdiol رسالة من باريس سنة ١٩٤١ - بيكار وبيسون ققرة ٤٣٣ - ققرة ٤٣٦ - ديلانيور وريير وبيسون ١١ ققرة ١٤٠٢ - أنسيكلويدى دالورز ١ لفظ Ass. Per. ققرة ٢٧٩ - ققرة ٢٩٩ .

(١) انظر آنفاً ققرة ٦٠٠ .

(٢) انظر آنفاً ققرة ٧٠٨ .



للمؤمن على حياته . ومع ذلك يلزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغاً يساوي قيمة احتياطي التأمين . »

٢ - فإذا كان سبب الانتحار مرضاً أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائماً بأكمله ، وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات متحراً ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقداً للإرادة .

٣ - وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك . فلا يكون هذا الشرط نافذاً إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد (١) .

ولم يشمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

وبقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٢٢ - وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٦ - وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٣ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني ١٠٠٠ - ١٠٠١ (٢) .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٨٥ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق في المص مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وفي لجنة المراجعة حلفت فقرتان من النص ، ثم وافقت اللجنة عليه تحت رقم ٨٠٥ في المشروع النهائي . وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب عدل النص ، فأصبح موافقاً لما استقر عليه في التقنين المدني ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدته لجنة تحت رقم ٨٠٥ - وفي لجنة مجلس الشيوخ استبدلت عبارة « مرضاً أفقد المريض إرادته » بعبارة « مرضاً عقلياً » وعبارة « فاقد الإرادة » بعبارة « فاقد الإدراك » والورقتين في الفقرة الثانية « حتى لا يقع إشكال في تفسير المرض العقلي وصعوبة تمييزه عن غيره من الأمراض ، أي أن اللجنة رأيت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون اشتراط أن يكون عقلياً » ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٥٦ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدته لجنة ( مجموعة الأعمال التصحيحية ص ٣٦٢ - ص ٣٦٤ ) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٢ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٦ - ويشتمل النص الليبي على فقرة رابعة تجرى على

الوجه الآتي : « وكذلك لا يلزم المؤمن بالدفع إذا توقف العقد نتيجة عدم وفاة الأخطاء ، ولم تنقض سنتان على اليوم الذي انتهى فيه التجزؤ » .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٣ : ١ - تبرأ ذمة المؤمن من التزامه إذا انتصر للثمن للمؤمن

على حياته . ومع ذلك يلزم المؤمن بأن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغاً يساوي قيمة احتياطي التأمين . ٢ - فإذا كان سبب الانتحار مرضاً عقلياً أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائماً بأكمله .

ويخلص من هذا النص أن القاعدة هي أن انتحار المؤمن على حياته من شعور وإدراك يسقط حق المستفيد ، وهناك استثناء لهذه القاعدة يجوز بموجبه تأمين الانتحار بشروط معينة . فنبعث القاعدة أولاً ، ثم نبعث الاستثناء<sup>(١)</sup> .

**٧٢٤ - القاعدة - سقوط حق المستفيد بانتحار المؤمن على حياته :**  
يكون المؤمن على حياته غالباً هو في الوقت ذاته طالب التأمين ، وقد أمّن على حياته لمصلحة زوجته أو أولاده أو أحد من أقاربه . فإذا انتحر ، وقد كانت حياته هي محل التأمين ، يكون قد جعل بفعله المسمى الخطر المؤمن منه محقق الوقوع ، وطبقاً للقواعد المقررة في عقد التأمين يبطل العقد<sup>(٢)</sup> . ثم إن انتحار المؤمن على حياته المسمى لا يجوز أن يدخل في نطاق التأمين لأنه عمل غير مشروع ، وشرط الخطر المؤمن منه أن يكون أمراً مشروعاً<sup>(٣)</sup> ،

- (ويطلق التأمين العراقي مع التأمين المصري ، إلا أن التأمين العراقي لم يورد الاستثناء الذي أوردته التأمين المصري في خصوص جواز تأمين الانتحار إذا وقع بعد سنتين من تاريخ العقد ، ومن ثم لا يلزم هذا الاستثناء في التأمين العراقي) .

تأمين الموجبات والقود البناني م ١٠٠٠ : لا يجوز الضامن أن يتعهد بموجب بند خاص يدفع مبالغ الضمان في حالة انتحار الشخص المضمون تصدأ واختياراً أو في حالة تنفيذ الحكم عليه بالإعدام . غير أن هذا البند لا يكون له مفعول إلا بعد انقضاء مدة سنتين من إنشاء العقد ، وفي حالة تنفيذ عقوبة الإعدام يراعى لأجل حساب المهلة تاريخ ارتكاب الجرم .

م ١٠٠١ : إذا كان العقد لا يتضمن البند المنصوص عليه في المادة السابقة ، أو إذا كان الانتحار أو الجرم الذي سبب الحكم بالإعدام قد حدث قبل انقضاء مهلة السنتين المشار إليها ، فيجب على الضامن أن يدفع إلى ذوى الاستحقاق قيمة تساوي مقدار المبلغ الاحتمالي .

(ويطلق التأمين البناني مع التأمين المصري - وقد ألحق التأمين البناني بنص صريح بحالة الانتحار المتصد حالة تنفيذ الحكم بالإعدام) .

وانظر المادة ٦٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ ، وهو تنطبق في أحكامها مع أحكام التأمين المصري .

(١) انظر Commonsense رسالة من باريس سنة ١٩٠٨ - David رسالة من لندن سنة ١٩٢٨ .

(٢) ويشترط بطلان أن يكون التأمين تأمناً لحالة الوفاة أو تأمناً غلطاً ، أما إذا كان تأمناً لحالة البقاء وانقصر المؤمن له قبل الأجل المعلن لبقائه حياً فالانتحار لا يصد به ، ويجوز أن للمؤمن له قد مات قبل الأجل المعلن فلا تستحق ورثته مبلغ التأمين (أنسيكلوبيدي دالغوز ١ لفظ Ann. Per. مقرة ٢٥٦) .

(٣) انظر كذلك مقرة ٦٠١ .

فإذا دخل الانتحار في نطاق التأمين كان مخالفاً للنظام العام ومن ثم يكون باطلاً . ثم إن في إباحة تأمين الانتحار تشجيعاً على هذا العمل غير المشروع ، بل إن فيه إغراء للمؤمن على حياته بأن يتحدر إذا علم أن انتحاره يترك لأسرته مورداً للعيش ، وقد يلجأ من عزم فعلاً على الانتحار إلى التأمين على حياته قبل أن يتحدر . وكل هذه أمور مخالفة للأداب والنظام العام<sup>(١)</sup> ، ومن هنا جاءت القاعدة التي تنقض بحقوق المستفيد إذا انتحدر المؤمن على حياته . ويشترط حتى يسقط حق المستفيد أمران : ( ١ ) أن يتحدر المؤمن على حياته ، فإذا قتل نفسه عن غير عمد ، ولو كان ذلك عن خطأ مهما كان جسماً ، فإن حق المستفيد لا يسقط . بل إن المؤمن على حياته لو عرض نفسه لموت عمق قياماً بواجب إنساني فوات ، لم يكن عماله هذا انتحاراً ولم يسقط حق المستفيد<sup>(٢)</sup> . وإذا تعمد المؤمن على حياته الانتحار بعمل اختياري ، فإن أدى هذا العمل إلى الموت فعلاً ولو بعد مدة طويلة ، كان هذا انتحاراً يسقط حق المستفيد . أما إذا لم يؤد العمل إلى الموت ، كان هذا شروعاً في انتحار ولا يسقط حق المستفيد ، بل لا يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين من أجل هذا العمل إلا إذا كان قد اشترط ذلك<sup>(٣)</sup> . ( ٢ ) أن يكون الانتحار عن شعور واختيار . « فإذا كان سبب الانتحار - كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٥٦ مدني فيها رأينا - مرضاً أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائماً بأكمله » . فيجب إذن أن يكون المؤمن على حياته ، وهو يقدم على الانتحار ، مالكاً لقواه العقلية ، مدركاً لتأثير فعله ومريداً لإبائها طوعاً واختياراً . أما إذا كان قد فقد إرادته بسبب جنون أو مرض أو أي أمر آخر<sup>(٤)</sup> ، فأقدم على الانتحار وهو فاقد الإرادة ، فإن الانتحار في هذه

( ١ ) انظر في هذه الاعتبارات المختلفة بيكار وبيسون فقرة ٤٢٦ ص ٦١٩ - بلانويل

وربيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ ص ٨١٦ .

( ٢ ) بلانويل وربيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ ص ٨١٧ .

( ٣ ) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢٠ .

( ٤ ) وقد كان المشروع النهائي المادة ٧٥٦ مدني يوجب أن يكون « سبب الانتحار مرضاً عقلياً أفقد المريض إرادته » وأنه « حل المستفيد أن يجب أن المؤمن عليه كان وقت انتحاره فاقد الإدراك » . وفي لجنة مجلس الشيوخ استبدلت عبارة « مرضاً أفقد المريض إرادته » بعبارة « مرضاً عقلياً » وعبارة « فاقد الإرادة » بعبارة « فاقد الإدراك » والواقعتين في الفقرة الثانية ، « حتى »

الأحوال لا يعتد به ولا يسقط حق المستفيد ، وذلك ما لم يكن المؤمن قد استبعد بشرط خاص من نطاق التأمين الانتحار ولو كان عن غير شعور<sup>(١)</sup>. ولما كان الانتحار أمراً غير عادي ويأتي على خلاف المألوف ، فإن عبء إثبات أن المؤمن على حياته قد مات متحرراً فسقط حق المستفيد يقع على المؤمن . ولكن لما كان المفروض في المتحرر أنه يتحرر عن شعور وإدراك لتأثير فعله ، فإن عبء إثبات أن المؤمن على حياته عندما انتحر كان فاقد الإدراك يقع على المستفيد<sup>(٢)</sup>. وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٧٥٦ مدني في هذا المعنى كما رأينا : « وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات متحرراً ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة<sup>(٣)</sup> ».

فإذا توافر الشرطان المتقدمان الذكر ، سقط حق المستفيد في مبلغ التأمين . ولكن المؤمن يبق مع ذلك ملتزماً بدفع مبلغ للمستفيد بساوي قيمة احتياطي التأمين ، وهذا الاحتياطي هو الجزء من مبلغ التأمين الذي دفع للانتحار لا للتأمين من الخطر ، فيجب رده في جميع الأحوال<sup>(٤)</sup> . ولا يشترط في رد

= لا يقع إشكال في تفسير المرض العقل وصعوبة تمييزه عن غيره من الأمراض ، أي أن اللجنة رأت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون اشتراط أن يكون عقلياً ( مجموعة الأعمال التحضيرية - ص ٢٦٢ - من ٣٦٤ - وانظر آتفاً فقرة ٧٢٣ في الهامش ) . ( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٦ ص ٦٢٠ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ - عكس ذلك وأنه لا يجوز استبعاد الانتحار من غير شعور في السنتين الأوليين من نطاق التأمين : محمد علي حرفة ص ٢٣٢ - محمد كامل مرمي فقرة ٢٦٧ ص ٢٨١ . ( ٢ ) ويكون الإثبات بجميع الطرق لأن المراد إثبات واقعة مادية ، فيجوز إثبات الانتحار بالكشف الطبي وبالقرائن ، وإثبات فقد الإرادة بالبين ( بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١ ) وبالقرائن ( استئناف غنطل - يناير سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٨٤ ) . ( ٣ ) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ - ياديس ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٥٢٦ - السين ٣ يونيو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ١٠٧٣ - وانظر في التمييز بين الانتحار عن اختيار وإدراك والانتحار في حالة فقد الإرادة : نقض فرنسي ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ ١٩١٢ - ١ - ١٥٩ - ياديس ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٥٢٦ - ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ جازيت دي پاليه ١٩٤٢ - ٢ - ١٦٦ - بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١ . ( ٤ ) ورد احتياطي التأمين يكون للمستفيد كما قلنا ، لأنه هو الذي كان سيتقاضى مبلغ التأمين لو أن المؤمن على حياته مات غير متحرر ، فليس الانتحار إلى إنقاص حقوقه على هذا -

احتياطي التأمين بسبب الانتحار ، كما يشترط في رد هذا الاحتياطي بسبب التصفية ، أن يكون طالب التأمين قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية ، لأن هذا الشرط لم يرد في النص هنا كما ورد في النص الخاص بالتصفية . وقد رأينا أن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٧٥٦ مدني تقول : « ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغاً يساوي قيمة احتياطي التأمين » . وهذا النص من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، فلا يجوز للمؤمن أن يشترط عدم دفع شيء من احتياطي التأمين في حالة الانتحار<sup>(١)</sup> .

٧٢٥ - الاستثناء - جواز تأمين الانتحار : ويتبين مما تقدم أن الانتحار عن اختيار وإدراك يخرج من نطاق التأمين ، من تلقاء نفسه ويعكم القانون دون حاجة إلى شرط خاص بهذا الاستبعاد . بل إنه لا يجوز أن يشترط العكس ، فلا يجوز لطالب التأمين أن يشترط أن يدخل الانتحار عن اختيار وإدراك في نطاق التأمين ، فيستحق مبلغ التأمين إذا وقع ، وذلك للاعتبارات التي تقدم ذكرها<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك تنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٦ مدني ، كما رأينا ، على ما يأتي : « وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذاً إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد » . فأجاز المشرع بهذا النص التأمين من الانتحار عن اختيار وإدراك ، وذلك إذا توافر شرطان : ( ١ ) أن يكون هناك اتفاق خاص بين طرفي عقد التأمين على دخول الانتحار عن اختيار وإدراك في

١- النحر ( عبد الرودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٧ ) . وهناك رأي يذهب إلى أن الرد يكون لطالب التأمين أو ورثته لأنه هو الذي دفع أقساط التأمين ( تراسبرت في دالوز ١٩٢١ - ٤ - ٣٢ - جودارويير وشارمانتيير فقرة ١٠٤٢ ) - انظر في الرأيين محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٦ ص ٢٨٠ .

( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٨ ص ٦٢٢ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٩ - بيدن ١٢ مكرر فقرة ٧٩٠ - وانظر المادة ١/٦٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠

( ٢ ) انظر فقهاً فقرة ٧٢٤ .

نطاق التأمين<sup>(١)</sup>. فإذا لم يوجد هذا الاتفاق ، لم يدخل الانتحار في نطاق التأمين كما سبق القول : (٢) ألا ينتج هذا الاتفاق الخاص أثره إلا إذا وقع الانتحار بعد انقضاء سنتين من وقت إبرام عقد التأمين<sup>(٣)</sup>. والمقصود من ذلك إنشاء من اعترم الانتحار عن أن يؤمن على حياته ثم ينتحر ، فإنه إذا فعل لم يستحق المستفيد مبلغ التأمين . وإذا انتظرت مدة سنتين قبل أن يقدم على الانتحار ، لم يلبث أن يقطع عن عزمه ، إذ يصعب أن تتصور شخصا اعترم الانتحار يبقى منتظرا في هלוء مدة سنتين كاملتين ثم ينتحر بعد هذه المدة الطويلة . ولكن يبقى مع ذلك أن هذا الاتفاق الخاص يبقى الباب مفتوحا للمؤمن له ، ولم يكن يفكر في الانتحار وقت أن أمن على حياته ، وبقي كذلك مدة سنتين ، لأن يقدم على الانتحار بعد ذلك لظروف جدت عليه بعد أن اطمان إلى أنه سيرك لأسرته موردا من العيش . وهذا هو ما يجعل الاستثناء الذي نحن بصددته محل انتقاد<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك إذا أقدم المؤمن على حياته على الانتحار قبل انقضاء السنتين ، حتى لو مات بعد انقضاء هذه المدة ما دام العمل الذي انتحربه قد تم في

(١) ويسمى هذا الاتفاق بشرط عدم المنازعة المرجأ *(clause d'incontestabilité)* (بيكار وبيسون فقرة ١٢٩ ص ٦٢٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٧).

(٢) ويجوز الاتفاق على مدة أطول من سنتين ، ولكن لا يجوز الاتفاق على مدة أقصر (بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ ص ٦٢٣ - عبد الوودد يحییى التأمين على الأشخاص ص ٢٨) . وإذا انتفى عن تأمين الانتحار عن اختيار وإدراك ولو وقع هذا الانتحار مباشرة بعد إبرام عقد التأمين أو ولو وقع به مدة تقل عن سنتين ، فإن الاتفاق لا يكون باطلا ، ولكن الانتحار لا يدخل في نطاق التأمين إلا إذا وقع به انقضاء سنتين من إبرام عقد التأمين (بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ ص ٦٢٣ - محمد كامل مرسی فقرة ٢٦٢ ص ٢٨٢) . وإذا وقع الانتحار في خلال السنتين ، فإن المؤمن لا يدفع للمستفيد مبلغ التأمين ، بل يقتصر على دفع الاحتمالي (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٨ - محمد كامل مرسی فقرة ٢٦٢ ص ٢٨٢ - عبد الوودد يحییى في التأمين على الأشخاص ص ٢٨) . وهناك رأي يذهب إلى أن العقد في هذه الحالة لا ينتج أثر ، وسنرى ذلك أن المؤمن يرد جميع الأقساط المقبوضة إلى طالب التأمين ، لا أن يقتصر على دفع الاحتمالي لمستفيد (حدود وريبير وشارمانتيير فقرة ١٠٤١) .

(٣) انظر في انقضاء النص المائل في قانون التأمين الفرنسي : بیکار وبيسون فقرة ٤٢٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ .

خلالها<sup>(١)</sup> ، فإن المستفيد لا يستحق مبلغ التأمين ، ولكنه يستحق احتياطي التأمين على الوجه الذي قدمناه . أما إذا لم يقدم المؤمن على حياته على الانتحار إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ إبرام عقد التأمين - لامن تاريخ نفاذه<sup>(٢)</sup> - فإن هذا الانتحار يكون داخلاً في نطاق التأمين بموجب الاتفاق الخاص على ذلك ، ومن ثم لا يسقط حق المستفيد بل يتقاضاه كاملاً من المؤمن<sup>(٣)</sup>.

## المبحث الثاني

### آثار عقد التأمين على الحياة

#### المطلب الأول

##### الالتزامات المؤمن له

٧٢٦ - التزامات المؤمن له في عقد التأمين على الحياة : نفرض ، كما هو الغالب ، أن المؤمن له في التأمين على الحياة ، أي المؤمن على حياته ، هو نفسه طالب التأمين . فتكون التزاماته هي نفس الالتزامات التي تنشأ عن عقد التأمين ، سواء كان عقد تأمين على الحياة أو عقد تأمين آخر . وهذه الالتزامات هي : تقديم البيانات اللازمة للمؤمن ، ودفع مقابل التأمين ، وإخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه . أما الالتزام الأخير ، وهو إخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه ، فلا جديد فيه ، وشأنه في عقد التأمين على الحياة شأنه في أي عقد تأمين . وقد قدمنا أن إخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه يجب أن يقع في وقت معقول<sup>(٤)</sup> ،

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ - عبد الرودد يحیی فی التأمين علی الأشخاص ص ٢٨ .  
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ - عبد الرودد يحیی فی التأمين علی الأشخاص ص ٢٧ - ص ٢٨ .  
(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ - پلانیر وریور و بیسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٨ .  
(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٤٨ .

وأنة في التأمين على الحياة حيث لا داعي للعجلة في الإخطار يكون الميعاد عادة أطول ، وقد يصل إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة<sup>(١)</sup> . وذكرنا أيضاً أن الإخطار يصدر من المستفيد في حالة التأمين على الحياة ، إذا مات المؤمن له وترتب على موته أن استحق للمستفيد مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> .

بقى الالتزامان الأولان ، وهما تقديم البيانات اللازمة للمؤمن ودفع مقابل التأمين . وفي هذين يتميز عقد التأمين على الحياة ببعض أحكام خاصة نوردتها فيما يلي .

### § ١ - التزام المؤمن له بتقديم البيانات اللازمة للمؤمن

#### ٧٢٧ - ما يتميز به عقد التأمين على الحياة من أعلام في خصوص هذا

الالتزام : تسرى في الأصل الأحكام التي قررناها في خصوص هذا الالتزام على عقد التأمين على الحياة ، فيجب على المؤمن له أن يقدم للمؤمن البيانات الموضوعية والبيانات الشخصية التي يكون من شأنها أن تمكن المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه ، ويقع ذلك عادة عن طريق الإجابة على أسئلة محدودة مطبوعة (questionnaire imprimé)<sup>(٣)</sup> .

ولكن عقد التأمين على الحياة يتميز عن سائر عقود التأمين في مسائل ثلاث : (١) لا يلتزم المؤمن له ، في التأمين على الحياة ، بأن يخطر المؤمن بما يطرأ من الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخطر ، وهذا بخلاف عقود التأمين الأخرى حيث يلتزم المؤمن له بهذا الإخطار<sup>(٤)</sup> . (٢) التزام المؤمن له بإخطار المؤمن بجميع البيانات والظروف التي يكون من شأنها تمكن المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه له أهمية خاصة في عقد التأمين على الحياة ، يتميز بها عن سائر عقود التأمين . (٣) والجزء على الإخلال بهذا الالتزام له

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٤٨ في الماش .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٤٥ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦١١ وما بعدها .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦١٧ وما بعدها .



أحكام خاصة في عقد التأمين على الحياة ، يتميز بها عن أحكام عقود التأمين الأخرى .

### ٧٢٨ - عزم التزام المؤمن له بإخطار عن الظروف التي تؤدي إلى

**زيادة الخطر :** رأينا في عقد التأمين بوجه عام أنه إذا طرأت ظروف يكون من شأنها أن تزيد في الخطر المؤمن منه ، فإنه يجب على المؤمن له إخطار المؤمن بهذه الظروف . مثل ذلك أن يغير المؤمن له في المسئولية عن حوادث السيارات استعمال سيارته من سيارة لاستعماله الشخصي إلى سيارة للنقل العام ، وأن يستجد إلى جوار المنزل المؤمن عليه من الحريق مكان توضع فيه المواد المتبقة ، وأن يستبدل من يؤمن على نفسه من الإصابات بحرفته الأصلية حرفة أشد خطراً<sup>(١)</sup> .

أما التأمين على الحياة فتقتضي طبيعته بالآل يلتزم المؤمن له بإخطار المؤمن عن هذه الظروف ، لأنه إنما آمن على حياته من هذه الظروف بالذات ، وقد قبل المؤمن أن يؤمنه من جميع الظروف القائمة والمستقلة التي تهدد حياته بالخطر<sup>(٢)</sup> . وقد نص قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ صراحة على هذا الحكم ( م ١٥ فقرة الأخيرة ) . وفي مصر يسرى هذا الحكم دون نص لأنه ، كما قلنا ، حكم تقتضيه طبيعة التأمين على الحياة . فإذا أصيب المؤمن له بمرض ، مهما كان هذا المرض خطيراً ، فإنه لا يلتزم بإخطار المؤمن عنه ؛ وكذلك لا يلتزم بإخطار المؤمن باستبداله بحرفته الأصلية حرفة أكثر خطراً على حياته ، كما يلتزم المؤمن له بذلك في التأمين من الإصابات ، وإن كان كل من التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات تأميناً على الأشخاص .

وإذا كانت هناك أخطار تهدد حياة الإنسان يخشاها المؤمن ويرى أن هناك مجازفة في تأمينها ويرغب في تجنبها ، فسيبلى إلى ذلك ليس في التزام المؤمن له بالإخطار عنها ، بل في استبعادها من نطاق التأمين بتأناً بشرط خاص . وقد

( ١ ) انظر آتفاً فقرة ٦١٨ .

( ٢ ) انظر في هذا المعنى بيكار ويسون فقرة ٤١٨ ص ٦١٠ - بلانول وبيير ويسون

١١ فقرة ١٣٨٨ - عبد الوود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٠ .

قلعنا أن المؤمن يستطيع أن يستبعد من نطاق التأمين أخطاراً معينة غير عادية ، كالوفاة إذا كان سببها المبارزة أو تنفيذ حكم الإعدام أو السفر إلى مناطق موبوءة أو مناطق نائية ، أو السفر بالطائرة ، كما يستطيع أن يستبعد من نطاق التأمين أخطار الحرب ، بل إن هذه الأخطار لا تخضع عادة للتأمين إلا بشروط خاصة<sup>(١)</sup> . وهناك فرق بين استبعاد الخطر من نطاق التأمين وبين الالتزام بالإخطار عنه عند تفاقمه ، ففي الحالة الأولى لا يكون الخطر مؤمناً عليه أصلاً فليست هناك حاجة للإخطار عنه ، أما في الحالة الثانية فالخطر يبقى مؤمناً عليه ولكن بشرط الإخطار عنه وفي مقابل زيادة في قسط التأمين<sup>(٢)</sup> .

**٧٢٩ - مؤهبة الخاصة للمؤمن بتقديم البيانات اللازمة :** ولكن إذا كان المؤمن له لا يلتزم بإخطار المؤمن ، في التأمين على الحياة ، عن تفاقم الخطر ، فإنه يبقى ملتزماً كما قلعنا بتقديم البيانات اللازمة عن سنه ، وعن حالته الصحية ، وعما سبق له إبرامه من عقود تأمين ، وعن عروض سابقة للتأمين رفضها المؤمنون ، وعن غير ذلك من المسائل التي يسأل عنها عند إبرام عقد التأمين . ولهذا الالتزام أهمية خاصة في عقد التأمين على الحياة ، فإن محل التأمين هنا هو حياة الإنسان بما تتعرض لها من أخطار وأمراض ظاهرة وخفية ، فوجب على المؤمن له أن يحرص على تقديم البيانات المطلوبة منه والمتعلقة بهذه المسائل في دقة كاملة وأمانة تامة .

وإذا كان التأمين معقوداً على حياة الغير ، فيكون المؤمن على حياته غير طالب التأمين ، فإن البيانات التي تقدم للمؤمن تكون هي البيانات الخاصة بالمؤمن على حياته لا بطالب التأمين ، فإن حياة المؤمن على حياته لا حياة طالب التأمين هي التي تنفي المؤمن . وهناك من الأسئلة ما هو خاص بشخص المؤمن على حياته لا يستطيع غيره أن يجيب عليه ، والذي يقع عملاً هو أن تقدم الأسئلة له شخصياً ليجيب عليها . وإذا تقدم المؤمن على حياته بالبيانات

(١) انظر آتفاً فقرة ٧٢١ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤١٨ ص ٦١١ - بلانويول وبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٨ - وانظر أيضاً في التمييز بين استبعاد الخطر من نطاق التأمين وسقوط الحق في التأمين آتفاً فقرة ٦٥١ في المفاش .

المطلوبة ، فإنه يتقدم بها نائباً عن طالب التأمين وحسابه ، فيكون طالب التأمين مسئولاً عن صحة هذه البيانات ، ويتحمل الجزء الذى يرتب على عدم صحتها<sup>(١)</sup> .

وإذا كان التأمين على الحياة تأميناً لحالة البقاء ، فإن المسائل التى تعنى المؤمن هى ما تعلق منها بسن المؤمن له . أما حالته الصحية فلا تعنى المؤمن ، إذ لو كانت هذه الحالة سيئة ومات المؤمن له بعد وقت قصير من إبرام عقد التأمين ، لربح المؤمن من وراء ذلك إذ هو لا يدفع مبلغ التأمين إلا إذا عاش المؤمن له بعد انقضاء أجل معين . أما إذا كان التأمين على الحياة تأميناً لحالة الوفاة ، فهنا يعنى المؤمن كثيراً التثبت من حالة المؤمن له الصحية وما هو مصاب به من أمراض ظاهرة أو خفية ، حالة أو سابقة ، وراثية أو غير وراثية . ذلك أن موت المؤمن له السريع يعود بالتسارة على المؤمن ، فهو ملزم بدفع مبلغ التأمين عند موت المؤمن له ولو مات بعد إبرام العقد يوم واحد ، فلا يكون المؤمن قد تقاضى إلا جزءاً ضئيلاً من الأقساط ودفع مع ذلك مبلغ التأمين كاملاً<sup>(٢)</sup> :

٧٣٠ - الجزء على ابراهيم بالانعام - نص قانوني : تنص المادة ٧٦٤ من القانون المدنى على ما يأتى :

١ - لا يرتب على البيانات المخاطئة ولا على الغلط فى سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تتجاوز الحد المعين الذى نصت عليه تعريفه التأمين .

٢ - وفى غير ذلك من الأحوال ، إذا ترتب على البيانات المخاطئة أو الغلط أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذى كان يجب أدائه ، وجب

( ١ ) عبد الوود يحى فى التأمين على الأشخاص ص ١٩ - فيجب إذن على المؤمن له أن يقدم جميع البيانات المطلوبة المتعلقة بالظروف السابقة على إبرام عقد التأمين ، حتى ما كان من هذه الظروف تالياً لتقديم طلب التأمين مادامت سابقة على تمام العقد ( انظر فى ذلك بيكاروبيسون مقرة ٤١٩ ص ٦١١ - بلانويل وديير وبيسون ١١ مقرة ١٣٨٩ ص ٨١٠ ) .

( ٢ ) انظر فى ذلك بيكاروبيسون مقرة ٤١٩ ص ٦١٢ - بلانويل وديير وبيسون ١١ مقرة ١٣٨٩

تخفيض مبلغ التأمين بما يتبادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية » .

« ٣ - أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن أن يرد دون فوائد الزيادة التي حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه »<sup>(١)</sup> .

وقد قلنا ، عند الكلام في الجزاء على الإخلال بالتزام تقديم البيانات اللازمة في التأمين بوجه عام ، أن المؤمن له إذا كان سعيّ النية وكنم أمراً أو قدم بياناً كاذباً ، بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن ، كان عقد التأمين باطلاً ، وتقاضى المؤمن تعويضاً من المؤمن له لما ارتكبه من الغش . أما إذا لم يستطع المؤمن أن يثبت سوء نية المؤمن له ، فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٧ من المشروع التمهيدى على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التفتين الملف الجديد . ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٨١٥ في المشروع النهائي بعد إدخال تعديلات لفظية طفيفة . ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨١٥ بعد إدخال تعديلات لفظية طفيفة أخرى ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التفتين الملف الجديد . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٤ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٣ - ص ٣٨٥ ) . ولم يشمل التفتين الملف على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التفتينات المدفوعة العربية الأخرى :

التفتين المدني السوري م ٧٣٥ (مطابق) .

التفتين المدني الليبي م ٧٦٤ (مطابق) .

التفتين المدني العراقي لا مقابل ، ولكن النص يتفق مع المبادئ العامة في التأمين على الحياة .

تفتين الموجبات والمقود البناني م ١٠١٨ : إن الخطأ في عمر المضمون لا يؤدي إلى بطلان عقد الضمان ، إلا إذا كان عمر المضمون الحقيقي متجاوزاً الحد المعين لعقد الضمان بمقتضى تعريفه الإنسان - أما في سائر الأحوال ، فإذا كان القسط المدفوع على أثر خطأ من هذا النوع دون القسط الذي كان يجب أدائه ، فيخفف رأس المال أو الدخل المضمون على نسبة القسط المدفوع والقسط المناسب للمضمون الحقيقي . وإذا كان الأمر بالعكس ، أي أن القسط الذي دفع على أثر خطأ في سن المضمون كان زائداً جداً ، لزم الضامن أن يرد الزيادة بدون أن تحسب لها فائدة .

(ويقتضي التفتين البناني مع التفتين المصري) .

وانظر أيضاً المادة ٨١ من قانون التأمين للنمسا الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

إبطال العقد ولكن دون تعويض ، ويستطيع المؤمن له أن يدرأ طلب الإبطال إذا هو قبل زيادة في القسط . وإذا لم تظهر الحقيقة إلا بعد تحقق الخطر ، فإن المؤمن لا يدفع من مبلغ التأمين إلا بنسبة القسط المدفوع إلى القسط الواجب الدفع . وقد يوجد شرط بمنع النزاع (clause d'incontestabilité) يقضي بأنه لا يجوز للمؤمن أن ينازع في صحة البيانات التي أدلى بها المؤمن له ، وفي هذه الحالة يتمتع على المؤمن التمسك بعدم صحة البيانات بشرط أن يكون المؤمن له حسن النية ، وعند ذلك لا يجوز للمؤمن لا إبطال العقد قبل تحقق الخطر ، ولا إنقاص مبلغ التأمين بعد تحققه<sup>(١)</sup> .

وتسرى كل هذه الأحكام على عقد التأمين على الحياة سريانها على عقود التأمين الأخرى ، فيما عدا استثناء واحداً يقوم في الحالة التي يقدم فيها المؤمن له بياناً خاطئاً عن سنه . ففي هذه الحالة وحدها يجب التمييز بين فرضين : (الفرصة الأولى) إذا قرر المؤمن له لنفسه سنّاً أقل من سنه الحقيقية ، وكانت سنه الحقيقية تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفية التأمين . مثل ذلك أن يكون حد السن المقرر في تعريفية التأمين هو خمس وستون سنة ، وكانت سن المؤمن له ستا وستين ولكنه قرر أن سنه خمس وستون . ففي هذا الفرض ، سواء كان المؤمن له سيئ النية أو حسن النية ، يكون عقد التأمين باطلاً ، إذ لا يمكن إبرام هذا العقد مع مجاوزة سن المؤمن له الحد المقرر<sup>(٢)</sup> . ومن ثم لا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر ، ويجب عليه رد الأقساط المدفوعة للمؤمن له حتى لو كان هذا سيئ النية<sup>(٣)</sup> ، ولكن يجوز للمؤمن أن يطالب المؤمن له سيئ النية بالتعويض .

(الفرصة الثانية) أن تكون سن المؤمن له لا تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفية التأمين . وفي هذا الفرض يكون عقد التأمين صحيحاً

(١) انظر في كل ذلك آنفاً فقرة ٦٢٦ - فقرة ٦٣١ .

(٢) حتى لو كان هناك شرط بمنع النزاع (clause d'incontestabilité) ، فإن هذا الشرط لا ينتج أثراً أمام مجاوزة سن المؤمن له الحد المقرر في تعريف التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٢٢١ ص ٦١٤) .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٦١٣ .

ولا يجوز إبطاله ، وذلك سواء كان المؤمن له عندما قرر لنفسه سناً غير السن الحقيقية حسن النية أو سيئاً . وكل ما يترتب على الغلط في السن هو تعديل العقد بحيث يصبح متمشياً مع السن الحقيقية .

فإذا كانت سن المؤمن له ٥٠ سنة فكان الواجب أن يدفع قسطاً سنوياً مقداره ١٢٥ جنياً ليتقاضى مبلغ تأمين مقداره ٢٥٠٠ جنيه ، ولكنه قرر أن سنه ٤٥ سنة ليتقاضى نفس مبلغ التأمين في مقابل قسط سنوى مقداره ١٠٠ جنيه فقط ، وانكشف الغلط سواء كان هذا الغلط بحسن نية أو بسوء نية ، فإن مبلغ التأمين ينخفض بنسبة القسط المدفوع وهو ١٠٠ إلى القسط الواجب الدفع وهو ١٢٥ ، أى بنسبة  $\frac{2}{5}$  ، فيكون ٢٠٠٠ بدلاً من ٢٥٠٠<sup>(١)</sup> .

(١) فإذا وجد شرط منع الزواج ، وكان المؤمن له حسن النية فيما أدل به من بيان خاطئ عن سنه ، أنتج الشرط أثره ، ولم يجوز للمؤمن التمسك به مع صحة البيان ، ومن لا يخفف مبلغ التأمين . أما إذا كان المؤمن له سوء النية في إدلائه بالبيان الخاطئ عن سنه ، فإن شرط منع الزواج لا يمتد به ( انظر أنفاً فقرة ١٦٣١ ) ، ويجب إذن تخفيض مبلغ التأمين . ويمكن لجوت سوء نية المؤمن له أن يكون حلاً بأنه يدل ببيان خاطئ عن سنه ، ولا حاجة لإثبات النش . وقد جرت المادة بتضمين شرط منع الزواج التمسك الآتي : « على أنه إذا ثبت سوء النية ، حتى مع انعدام التصرفات المنطوية على النش ، يصبح التأمين باطلاً وجميع الأقساط المدفوعة حقاً مكتسبة لشركة بصفة تعويض كشرط جزائي صريح » ( انظر أنفاً فقرة ٦٣١ في الهامش - وانظر نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٨ - ١٠ يولييه سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ - ١٦٢ - ون° ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٣٢٥ ) . وانظر أيضاً في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٤ : ويشيران إلى أن كلام من القضاء الإبطال ( المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ ص ٤٣٠ وص ٦٧١ ) والقضاء المصري ( فيغاليه في المجلة الفصلية لقانون المدني ١٩٤١ ص ١٤٩ ) يمتد بشرط عدم الزواج في حالة سوء النية ولا يمتد به في حالة النش ، فيميز بذلك دون مبرر بين سوء النية والنش - بلانديون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩١ - بيدان ١٢ مكررة فقرة ٧٦١ - وانظر في وجوب التمييز بين سوء النية والنش أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٠٦ ( ويشير إلى نقض فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٢٥ - فقرتي ٢٠٧ و ٢٠٨ ) .

وانظر في أن القضاء المخطئ يميز بين استعمال طرق احتيالية وفي هذه الحالة يكون عقد التأمين كله لا شرط منع الزواج وحده باطلاً ، وبين إعطاء بيانات كاذبة مع العلم بكنهها .<sup>(٢)</sup> دون استعمال طرق احتيالية وفي هذه الحالة يكون شرط منع الزواج وحده دون عقد التأمين هو الباطل : استئناف مخطئ ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ ص ٥٣ - ٢٠٤ - أنفاً فقرة ٦٣١ في الهامش - ومع ذلك قد قضت محكمة الاستئناف المخطئة بأن البيان الكاذب المتعلق بسن المؤمن على حياته يوجب بطلان =

وإذا قرر المؤمن له ، في نفس المثل السابق ، أن سنه ٥٥ سنة بدلا من ٥٠ سنة وهي سنه الحقيقية ، فدفع قسطا سنويا مقداره ١٥٠ جنيا بدلا من ١٢٥ جنيا وهو مقدار القسط الذي كان عليه أن يدفعه بالنسبة إلى سنه الحقيقية طبقا لتعريفه التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد ، فإن مبلغ التأمين لا يزيد ، ولكن القسط هو الذي ينخفض إلى ١٢٥ بدلا من ١٥٠ . فإذا كان المؤمن له قد ظل يدفع القسط المتفق عليه مدة ثلاث سنوات مثلا ، ثم انكشف الغلط ، وجب على المؤمن أن يرد إليه الزيادة في القسط التي دفعها في مدة الثلاث السنوات دون فوائد ، فبرد ٧٥ جنيا لأن زيادة القسط قد بلغت ٢٥ جنيا في السنة ، ثم ينخفض القسط بعد ذلك في السنوات التالية من ١٥٠ إلى ١٢٥ جنيا .

## § ٢ - الالتزام بدفع مقابل التأمين

٧٣١ - فيرد على تحرير مقرر القسط في التأمين على الحياة : قدما أن قسط التأمين هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن له للمؤمن لتغطية الخطر المؤمن منه ، وأن هذا القسط لا يحدد مقداره اعتباطا ، ولأن التحديد خاضع لعوامل فنية<sup>(١)</sup> . بل إن المشرع في فرنسا قد تدخل لتحديد مقدار القسط في التأمين على الحياة ، وعين حدا أدنى لهذا القسط لا ينزل عنه المؤمن ، حتى لا يجر التنافس بين شركات التأمين إلى النزول عن الحد الذى يأمن معه المؤمن أن يواجه ما يتحمله من الأخطار<sup>(٢)</sup> . ثم عدل عن تعيين حد أدنى للمقدار القسط ، إلى إطلاق حرية شركات التأمين في الاتفاق مع المؤمن لم على هذا المقدار ، بشرط موافقة هيئة الرقابة التي تطمئن عن طريق هذه الموافقة إلى أن قسط التأمين قد حدد مقداره على نحو يتفق مع القواعد الفنية للتأمين<sup>(٣)</sup> .

١ - التقيّد دون تمييز بين حالة وحالة ( استئناف مخطوط ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٣٠ ) ، ولا يزال البلدان تقدم شهادة تعميّد مزورة لإثبات السن حتى لو أقر المؤمن بأنه قد تم إقرار السن نهائيا ( استئناف مخطوط ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧ ) .

( ١ ) انظر أكفاً فقرة ٥٦٢ .

( ٢ ) فقد عين قانون ١٧ مارس سنة ١٩٠٥ في فرنسا حداً أدنى لمقدار القسط ( بيكار وبيسون فقرة ٤٣٧ ص ٦٣١ - پلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٣ ) .

( ٣ ) انظر في ذلك قانون ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ ( ٣ م فقرة ٣ ) - وانظر بيكار وبيسون فقرة ٤٣٧ - پلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٣ .

أما في مصر ، فقد نصت المادة ٤٩ من قانون هيئات التأمين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ( م ٣٦ من مشروع وزارة الاقتصاد ) على أنه « لا يجوز للهيئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الثانية ( هيئات التأمين على الحياة وهيئات تكوين الأموال ) أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد ، وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ، مالم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف فرص الحياة بالنسبة إلى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها — ويستثنى من ذلك ما يأتي : (١) وثائق إعادة التأمين . (٢) الوثائق الخاصة بالتأمين على مبالغ كبيرة تتمتع بتخفيضات معينة طبقاً لجدول الرسوم المبلغة لمصلحة التأمين . (٣) الوثائق الخاصة بالتأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى — ويجوز لمصلحة التأمين أن ترخص للهيئة بناء على طلبها في إصدار وثائق بتخفيضات عن الرسوم العادية إذا وجدت أسباباً تبرر ذلك » . فلم يعد المشرع المصري إلى تعيين حد أدنى لمقدار القسط ، ولا إلى اشتراط الموافقة على مقدار القسط المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن له . بل وضع كقاعدة عامة مبدأ المساواة بين وثائق تأمين الحياة في الأسعار ( أى في مقدار القسط ) وفي الأرباح التي توزع على حملة الوثائق وفي الاشتراطات الأخرى ، وذلك مالم يكن التمييز راجعاً إلى اختلاف فرص الحياة بالنسبة إلى المؤمن لهم ، أو راجعاً إلى أن مبلغ التأمين كبير إلى حد يستحق معه تخفيضاً معيناً في القسط طبقاً لجدول الرسوم التي يبلغها المؤمن لمصلحة التأمين ، أو راجعاً إلى أن التأمين تأمين جماعي لأفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى . ويجوز ، إلى جانب ذلك ، تخفيض مقدار القسط إذا وجدت أسباب مبررة للتخفيض ، وذلك بترخيص من مصلحة التأمين .

٧٣٢ — إسماعيل التعلل منه هضر التأمين على الحياة ومنه دفع مرفقات —

نص قانوني : تنص المادة ٧٥٩ من القانون المدني على ما يأتي :  
« يجوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقساط دورية أن يحتل في أى وقت



من العقد بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبراأ ذمته من الأقساط اللاحقة (١) .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى لهذا النص ما يأتي :  
 وهذا النص مقتبس من المادتين ٨٩ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى و ١٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى ، وحكهما مخالف لحكم القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ حيث تقرر المادة ٧٥ فقرة أولى منه :  
 ليس للمؤمن على الحياة أن يطالب بالأقساط . وهذا الحكم الأخير ، وإن كان ينسجم مع المبادئ المقررة من أن الالتزام بدفع جعل التأمين ليست له قوة إلزامية كما هو الحال بالنسبة لسائر أنواع التأمين الأخرى ، إلا أنه مع ذلك يضحى مصالح المؤمن ، إذ يميز إنهاء العقد بدون أى إخطار سوى مجرد الامتناع عن دفع الأقساط ، مع حرمان المؤمن من كل دعوى للمطالبة حتى بأقساط الفترة الجارية (٢) .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٩٠٢ من المشروع التمهيدى عل وجه يتفق مع ما استقر عليه فى التقنين الملقى الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨١٠ فى المشروع النهائى . وفى لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب أدخل تعديل لفظى طفيف ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه فى التقنين الملقى الجديد . ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنة ، تحت رقم ٨١٠ . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٩ ( مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٧٢ - ص ٣٧٤ ) .

ولم يشتمل التقنين الملقى القديم على نصوص فى عقد التأمين ، ولكن الحكم كان معمولاً به واستئناف مخطط ٢٠ أبريل سنة ١٩١١ م ٢٣ ص ٢٧٤ ) .

ويقابل النص فى التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين الملقى السورى م ٧٢٥ ( مطابق ) .

التقنين الملقى الليبى م ٧٥٩ ( مطابق ) .

التقنين الملقى العراقى م ٩٩٦ ( مطابق ) .

تقنين الموجبات والنفوذ البنانى م ١٠١٢ / ٢٠١ : لاحق لقضامن فى المداماة لطلب دفع الأقساط - ولا يؤدى ، عدم دفع أحد الأقساط إلا إلى فسخ عقد الضمان أو تخفيض مغايهلهبد إتمام الشروط المعينة فى المادة ٩٧٥ .

( وأحكام التقنين البنانى تنفق مع أحكام المادة ١/٧٥ و ٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ) .

( ٢ ) مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٧٢ .

في فرنسا كما رأينا: تنص المادة ١/٧٥ و ٢ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « لا يكون للمؤمن دعوى للمطالبة بدفع الأقساط - وليس هناك جزاء لعدم دفع القسط ، بعد استيفاء الإجراءات المقررة في المادة ١٦ ، إلا فسخ عقد التأمين فسخاً محضاً (pure et simple) أو تخفيض هذا العقد »<sup>(١)</sup>.

أما في مصر ، فقد وفق المشرع بين مصلحة المؤمن له في ألا يجبر على دفع القسط حتى لا يجبر عن التأمين ، وبين مصلحة المؤمن في أن يحظره المؤمن له بتحلله من العقد قبل انتهاء الفترة الجارية . وقد سار في هذا السبيل على نهج المشرع السويسري والمشرع الألماني ، كما نقول المذكورة الإيضاحية للمشروع التمهيدي فيما رأينا . فقد نصت المادة ٨٩ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ على أن « لطلاب التأمين إذا دفع قسطاً سنوياً أن يتحلل من عقد التأمين على الحياة ، وأن يرفض دفع الأقساط التالية ، ويجب أن يحظر المؤمن بذلك كتابة قبل ابتداء فترة جديدة للتأمين » . ونصت المادة ١/١٦٥ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ على أنه « إذا ألزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية ، كان له الحق في أي وقت في أن يتحلل من العقد في نهاية الفترة الجارية » . ونرى من ذلك أن المؤمن له في عقد

(١) والقاعدة التي تنص في فرنسا بأن دفع القسط اختياري لا إجباري قاعدة تقليدية في التأمين على الحياة ، وتقوم على أساس أنه لو كان دفع القسط إجبارياً لما أقدم أحد على التأمين على حياته ، فإن قسط التأمين يكون عادة مرتفعاً ومدة التأمين طويلة وقد تنعدم مصلحة المؤمن له في التأمين في خلال هذه المدة الطويلة أو يصبح عاجزاً عن دفع الأقساط فيجعل المشرع الفرنسي دفع القسط اختياري ، فإذا كان المؤمن له قد دفع ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ، كان له الحق في الحصول على وثيقة تأمين مخفضة على النحو الذي سنسطره فيما يلي . أما إذا كان قد دفع أقل من أقساط سنوية ثلاثة ، وتختلف عن الدفع بعد ذلك ، فإنه لا يجبر على الدفع ، ولكن المؤمن يفسخ عقد التأمين ويخلص له ما قبض من الأقساط .

والطابع الاختياري لدفع القسط في فرنسا لا يدرى إلا في العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له ، أما إذا تمهد المؤمن له نحو المستفيد بدفع القسط للمؤمن ، فإن هذا التمهيد يكون ملزماً للمؤمن له ، ويستطيع المستفيد أن يجبره على أن يدفع الأقساط للمؤمن ، وإن كان المؤمن نفسه لا يستطيع إجباره كما سبق القول . ويجوز أيضاً للمؤمن له من دفع قسط ومدت قبل فسخ العقد ، أن يضم قيمة القسط المتأخر من مبلغ التأمين .

انظر في الطابع الاختياري لدفع القسط في القانون الفرنسي : بيكار وبيسون فقرة ٤٣٨ - بلافول وديوير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٤ - بلافول وديوير وبولانجه ٢ فقرة ٣١٧٢ .

التأمين على الحياة الذي التزم بدفع أقساط دورية<sup>(١)</sup>، يبق في مصر ملتزماً بدفعها ويجوز للمؤمن أن يطالبه قضاء بالدفع ، ويجبر عليه<sup>(٢)</sup>. ومتى تم عقد التأمين على الحياة ، فإن المؤمن له يكون ملتزماً بدفع القسط السنوي الأول على الأقل ولا يستطيع أن يتدخل من دفعه ، وإذا تأخر في دفعه جاز للمؤمن أن يجبره على ذلك ولو عن طريق التنفيذ الجبري . ويجب ، كما في سائر عقود التأمين ، أن يبدأ المؤمن بإعذار المؤمن له ، ويتم الإعذار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسل إلى المؤمن له في آخر موطن له معلوم للمؤمن . وبين المؤمن في الكتاب أنه مرسل للإعذار ، وبذكر فيه المؤمن له بتاريخ استحقاق القسط وبالناتج التي ترتب على عدم الدفع . وترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الأداء في مركز إدارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط . وإلى هنا تنقضي أحكام عقد التأمين على الحياة مع أحكام سائر عقود التأمين ، وتنص المادة ٥٧/٢٠١ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « إذا لم يؤد أحد الأقساط في موعد استحقاقه ، جاز للمؤمن أن يعذر المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله إليه في آخر موطن معلوم ، مبيناً فيه أنه مرسل للإعذار ، ومذكراً بتاريخ استحقاق القسط وبالناتج التي ترتب عليه طبقاً لهذه المادة - وترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الأداء في مركز إدارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط ».

ولكن مشرع الحكومة يضع بعد ذلك لعقد التأمين على الحياة أحكاماً تخالف أحكام سائر عقود التأمين ، فنص المادة ٥٧/٣ من هذا المشروع على ما يأتي : « فإذا لم يكن للإعذار نتيجة ، كان للمؤمن حق إنهاء العقد أو خفض قيمته حسب الأحوال بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ لإرسال

(١) فإذا دفع مقابل التأمين مرة واحدة (prime unique) ، فإنه لا يكون ملتزماً بدفع أقساط دورية ، ومن ثم لا تسرى عليه هذه الأحكام الخاصة ، ولا يجوز له التدخل من عقد التأمين ولو بإسقاط كتاب قبل انتهاء الفترة الجارية .

(٢) استثنى مخطط ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٧ .

الإعذار ، ويجوز للمؤمن إعادة العمل بهذا العقد إذا قام المؤمن له بأداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون مستحقاً من المصروفات<sup>(١)</sup>. ويتبين من هذا النص أنه بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الإعذار ، لا يوقف سريان عقد التأمين على الحياة كما يوقف سريان سائر العقود<sup>(٢)</sup> ، وإنما يكون للمؤمن حق إنهاء العقد بمجرد انتهاء مدة الثلاثين يوماً ، فإذا كان المؤمن له قد دفع أقساطاً سنوية ثلاثة على الأقل ، لم يته المؤمن المقدر بل ينخفض قيمته طبقاً لأحكام التخفيض التي سيأتي بيانها . أما إذا قام المؤمن له بأداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون مستحقاً من المصروفات ، فإنه يجوز للمؤمن أن يعيد العمل بعقد التأمين كما كان دون تخفيض<sup>(٣)</sup> .

وهكذا يبقى المؤمن له ملتزماً بدفع كل قسط محل على النحو الذي قدمناه . فإذا أراد التحلل من العقد كان له ذلك ، ولكن بشرط أن يخطر بتحلله المؤمن كتابة قبل انتهاء الفترة الجارية<sup>(٤)</sup> . فإذا أبرم عقد تأمين على الحياة ، كان المؤمن له ملتزماً بدفع القسط الأول ولا يستطيع أن يتحلل من هذا الالتزام .

( ١ ) أما باقي فقرات المادة ٥٧ من مشروع الحكومة فتتفق أحكامها مع الأحكام العامة ، إذ تقول الفقرتان الرابعة والخامسة ما يأتي : « وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من اليوم التالى لتاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه - ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يقي المؤمنين من أن يقوم بالإعذار » .

( ٢ ) انظر آتفا فقرة ٦٤٠ في آخرها في الماشى و فقرة ٦٤٢ .

( ٣ ) ولكن إذا تحقق الخطر بموت المؤمن له ، لم يميز لورنته أن يدفعوا الأقساط المتأخرة ليقتضوا مبلغ التأمين ( استئناف مختلط ٢٤ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٥٢ - محمد علي عرفة ص ٢٣٥ ) .

( ٤ ) ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك ضد مصلحة المؤمن له ، فلا يجوز أن يشترط المؤمن أن يقي عقد التأمين ملتزماً لمؤمن له طوال مدته . وقد كان القضاء المختلط ، قبل صدور التفتين المدنى الجديد ، يذهب إلى جواز هذا الشرط ( استئناف مختلط ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ ) ، ولكن بعد صدور التفتين المدنى الجديد وفيه نص صريح ( م ٧٥٣ مدنى ) يقضى بعدم جواز الاتفاق على مخالفة أحكام القانون فيما هو في غير مصلحة المؤمن له ، لاسا من القول بأن الشرط باطل لأنه في غير مصلحة المؤمن له ( محمد علي عرفة ص ٢٣٣ ) .

وإخطار المؤمن له المؤمن بالتحلل من العقد تصرف قانوني لا يجوز لدائى المؤمن له الطعن فيه بالدعوى البولصية ثم استتال حقه بعد ذلك في دفع القسط ، فإن التحلل من العقد لا يعتبر عملاً مفقراً حتى يجوز الطعن فيه بالدعوى البولصية ، كما أنه لا يجوز للدائنين استتال حق مذهبهم في دفع القسط لأنه حق مرتبط بشخصه ( عبد الوود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٢ ) .

وكل ما يستطيعه هو أن يتحلل من دفع الأقساط التالية ، إذا هو أرسل إخطاراً مكتوباً إلى المؤمن يتحلل فيه من العقد، بشرط أن يرسل هذا الإخطار المكتوب قبل انتهاء السنة التي استحق عنها القسط الأول . ولا يشترط شكل خاص في الكتابة ، فتكفي الكتابة العرفية ، ويكون الإخطار عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . ولا يوجد معاد معين للإخطار ، وإنما يجب أن يرسل قبل انتهاء السنة ولو بيوم واحد . فإذا أرسل الإخطار على النحو المتقدم الذكر ، انفسخ العقد ، وتحلل المؤمن له من التزامه بدفع الأقساط التالية . أما إذا لم يتحلل المؤمن له من العقد في السنة الأولى ، فإنه يلتزم بدفع القسط عن السنة الثانية ، ثم عن السنة الثالثة والرابعة والخامسة وهكذا ، إلى أن يتحلل من العقد على النحو الذي بسطناه . فإذا تحلل المؤمن له من العقد ، تحلل المؤمن كذلك من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر . ولكن إذا كان المؤمن له قد استمر على دفع الأقساط ثلاث سنوات على الأقل ، ثم أخطر المؤمن كتابة بتحلله من العقد قبل نهاية السنة الثالثة ، فإن العقد لا ينفسخ بل يخفض طبقاً لقواعد التخفيض التي سيأتي بيانها .

٧٣٣ - المبرر برفع القسط وزمارة الرفع ومطالبة : قدما أن المدين يدفع القسط في عقد التأمين بوجه عام هو المؤمن له ، ولكن لا باعتباره مؤمناً على حياته ، بل باعتبار أنه هو طالب التأمين ، إذ يلقب أن يجتمع طالب التأمين والمؤمن على حياته في شخص واحد . فإذا انفصلا ، كان المدين يدفع القسط هو طالب التأمين لا المؤمن له ( المؤمن على حياته ) ، لأن طالب التأمين هو الذي تعاقد مع المؤمن والتزم تجاهه بدفع الأقساط<sup>(١)</sup> . ولما كان المستفيد في عقد التأمين على الحياة له مصلحة في أن تكون أقساط التأمين قد وفيت ، فإنه يجوز أن يقوم هو بوفاتها حتى يتوق بذلك لإنهاء العقد ، ولو بدون رضا المؤمن على حياته ودون رضا طالب التأمين . وإذا واصل المستفيد أحد الأقساط ، فإن هذا الوفاء يعتبر قبولا ضمناً للتأمين المتعود لمصلحته ، فينتقطع بذلك حق طالب التأمين في نقض تعيين المستفيد<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) انظر آتناً فقرة ٦٣٣ .

( ٢ ) انظر آتناً فقرة ٧١٤ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ .

بل يجوز أن يتدخل المستفيد في عقد التأمين منذ البداية وأن يكفل طالب التأمين في دفع الأقساط ، أو أن يعمل نفسه مدينًا بدفع الأقساط مع طالب التأمين<sup>(١)</sup> .

والأصل في التأمين على الحياة ، كما في سائر عقود التأمين ، أن القسط يدفع في الوقت الذي يتفق عليه المتعاقدان ، وبشروط المؤمن عادة أن يدفع مقدماً . ويقع أن يكون مقابل التأمين على الحياة مبلغاً إجمالياً يدفع مرة واحدة ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) ، ولكن الغالب أن يكون دفع مقابل التأمين على أقساط سنوية متساوية ، ويدفع القسط مقدماً في أول كل سنة . ويجوز أن يقسم القسط السنوي إلى أجزاء ، يدفع كل جزء مقدماً كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل شهر ، ولكن ذلك ليس إلا طريقاً لتيسير الدفع ، ويبقى القسط قسطاً سنوياً بحيث إذا تحقق الخطر في أول شهر من السنة كان على طالب التأمين أن يدفع جميع أجزاء القسط السنوي ، ونخصم من مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> .

ومكان الدفع يكون في موطن طالب التأمين ، ما لم يتفق على مكان آخر ؛ وفي مكان الدفع يجب أن يقدم المؤمن المخالصة لطالب التأمين لقبض القسط ، وفي هذا المكان أيضاً يواجه المؤمن الإعذار للمؤمن له عند تخلفه عن الدفع . وتسرى أحكام عقد التأمين بوجه عام على عقد التأمين على الحياة ، وقد سبق أن بسطنا هذه الأحكام<sup>(٣)</sup> .

### المطلب الثاني

#### التزام المؤمن وحقوق المؤمن له

٧٣٤ - مسألتاه : نتكلم هنا في التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، ثم في حقوق المؤمن له الناشئة من الاحتياطي الحسابي .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ ص ٦٣٤ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٥٥ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٣٦ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ ص ٦٣٥ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٣٧ .

## § ١ - ائزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين

٧٣٥ - وقت استحقاق الدفع - نص قانوني : تنص المادة ٧٥٤ من التقنين المدني على ما يأتي :

« المبالغ التي يلتزم المؤمن التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ، عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل ، دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد »<sup>(١)</sup>.

ويبين من هذا النص أن مبلغ التأمين يكون مستحق الدفع من وقت وقوع الحادث المؤمن منه كوفاة المؤمن على حياته في التأمين لحالة الوفاة ، أو من وقت حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين كبقاء المؤمن على حياته إلى وقت حلول أجل معين في التأمين لحالة البقاء .

وقد قلنا أن التأمين على الحياة ليست له صفة تعويضية ، ومن ثم لا حاجة إلى إثبات أي ضرر أصاب المؤمن أو أصاب المستفيد لاستحقاق مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> . كذلك لا علاقة لمبلغ التأمين الذي يذكر في الوثيقة بأي ضرر يلحق المؤمن له فهو مستقل عن أي تعويض ، ولا يشترط لاستحقاق المؤمن له لهذا المبلغ

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٨٠ من المشروع التمهيدى على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافقت عليه لجنة المراجعة بعد تعديل لفظي طفيف تحت رقم ٨٠٢ في المشروع النهائي . ثم وافقت عليه لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب بعد تعديل لفظي طفيف آخر ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠٢ ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٤ ( مجموعة الأعمال التوضيحية ص ٣٥٧ - ص ٣٥٨ ) .

ولم يشمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٠ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٤ ( مطابق ) .

التقنين المدني العراقي لا مقابل - ولكن النص يتفق مع القواعد العامة في التأمين .

تقنين الموجبات والقيود اللباني لا مقابل - ولكن النص يتفق مع القواعد العامة في التأمين .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٩٥ في آخرها .

أن ثبت أن الضرر الذي لحق به يعادله ، بل لا يشترط كما قدمنا أن ضرراً ما قد لحق به<sup>(١)</sup> .

وإذا تحقق الحادث المؤمن منه ، وجب على المؤمن له أو المستفيد أن يخاطر المؤمن بتحقيقه على التفصيل الذي سبق أن قدمناه<sup>(٢)</sup> . وفي التأمين على الحياة لا يوجد مقتضى للتعجيل بالإخطار ، نظراً لانعدام صفة هذا التأمين التعويضية ، فهو غير متعلق بضرر يراد التعويض عنه حتى يدعو الإخطار المؤمن إلى تقدير هذا الضرر ، كما أن مبلغ التأمين مستحق بأكمله كما قدمنا دون أن يتوقف ذلك على تقديم ضرر معين . ومن ثم يجوز أن يتم الإخطار في أى وقت<sup>(٣)</sup> ، والواقع من الأمر أن المؤمن له أو المستفيد هو الذي يحرص على التعجيل بالإخطار حتى يستطيع مطالبة المؤمن بمبلغ التأمين .

ومبلغ التأمين يصبح ديناً في ذمة المؤمن مستحق الأداء من وقت وقوع الحادث أو حلول الأجل كما قدمنا ، وبهذا يخالف التأمين على الحياة عقود التأمين الأخرى وفيها يصبح مبلغ التأمين مستحق الأداء بعد مضي وقت معقول (يكون عادة ثلاثين يوماً) من وقت وقوع الحادث ليتمكن المؤمن فيه من التثبت من صحة ما يطلبه المؤمن له ومدى ما يتمسك به من حقوق<sup>(٤)</sup> . ففي التأمين على الحياة لا يحتاج المؤمن إلى وقت للتثبت من ذلك ، إذ لا علاقة لمبلغ التأمين بأى ضرر وقع كما سبق القول .

**٧٣٦ - البرهات :** وقد قدمنا أن المؤمن له أو المستفيد لا يكلف بإثبات أى ضرر ، وإذا وقع ضرر لا يكلف بإثبات أن مبلغ التأمين معادل لقيمة الضرر<sup>(٥)</sup> . وإنما يكلف بإثبات وقوع الحادث المؤمن منه<sup>(٦)</sup> . ففي التأمين

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٩٧ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٤٥ وما بعدها .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٧٧ ص ٦٩٢ - ص ٦٩٣ - بلانويول وريبير وبيسون ١١

فقرة ١٤٢٤ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٥٥ - فقرة ٦٥٦ .

(٥) انظر آنفاً فقرة ٧٣٥ .

(٦) استئناف مخطوط ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ - وفي عهد التقنين المرفق القديم

كان يشترط وقت معين لا يترتب المؤمن به انقضاءه بدفع مبلغ التأمين ، فإنه يجب على المؤمن -



لحالة الوفاة ، يكلف المستفيد بإثبات وفاة المؤمن على حياته ، ويكون ذلك عادة بتقديم شهادة الوفاة<sup>(١)</sup> . وفي التأمين لحالة البقاء يقدم المؤمن له أو المستفيد شهادة وجوده على قيد الحياة . وفي التأمين المخطط إما أن يقدم المستفيد شهادة وفاة المؤمن على حياته ، وإما أن يقدم المؤمن له شهادة وجوده على قيد الحياة ، وذلك بحسب الأحوال<sup>(٢)</sup> . وقد يقتضى الأمر ، فى بعض الأحيان ، إثبات انتحار المؤمن على حياته ، وإثبات أن المتحرر كان فاقده الإرادة وقت انتحاره ، وإثبات تعدى المستفيد على حياة المؤمن على حياته ، وقد بسطنا القول فى كل ذلك فى مواضعه .

ويجب على من يطالب بمبلغ التأمين أن يثبت أنه هو المستحق له . فإذا كان المؤمن له هو نفس المستفيد ، فعليه أن يقدم وثيقة التأمين التى تثبت استحقاقه للمبلغ . وإذا كان المستفيد شخصاً آخر غير المؤمن له ، فإن كان معيناً بصفته كالزوجة والأولاد والورثة ، فعليه أن يثبت توافر هذه الصفة فيه بشهادة الزواج أو شهادة الميلاد أو إعلام الوراثة أو غير ذلك . وإن كان معيناً بذاته ، فعليه أن يثبت ذاتيته وأن يقدم الوثيقة التى عين مستفيداً بموجبها كوثيقة التأمين أو ملحق لهذه الوثيقة أو وصية صادرة من طالب التأمين . وليس من الضروري ، لقبض مبلغ التأمين ، تقديم وثيقة التأمين للمؤمن<sup>(٣)</sup> ، فإن حق المستفيد مستقل عن حيازة وثيقة التأمين . ومع ذلك إذا كانت وثيقة التأمين وثيقة إذنية ، فمن حق المؤمن أن يطالب بتسليمها ، إلا فى حالة الضياع أو التلف أو السرقة حيث يستبدل بالوثيقة الضائعة أو التالفة أو المسروقة صورة لما تقوم مقامها بعد استيفاء إجراءات معينة<sup>(٤)</sup> . وإذا كان مبلغ التأمين إيراداً مرتباً ، وجب على المستفيد أن يقدم شهادة وجود

= أن يتسلم المستندات المثبتة لوقوع الحادث المؤمن منه واتخاذ موقف بشأنها قبل انقضاء هذا الوقت ( استئناف مخطط ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٦٩ ) .

( ١ ) ولا يستثنى عن شهادة الوفاة بإثبات الوفاة عن طريق الشهادة العامة ، إلا إذا ثبت أنه من المعتد الحصول على شهادة وفاة ( استئناف مخطط ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ م ١٩ ص ٤٠ ) .

( ٢ ) بلانيول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٤٢٤ ص ٨٤٥ .

( ٣ ) بارس ٨ يونيو سنة ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٠ - ٢ - ١١ .

( ٤ ) بيكار وييسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ - وانتظر آنفاً فقرة ٥٩٣ .

على قيد الحياة لتبض كل قسط من أقساط المرتب<sup>(١)</sup> .

وإذا سلم المؤمن مبلغ التأمين لمن تقدم بما يثبت أنه هو المستفيد ، ثم تبين أن المستفيد شخص آخر ، كما لو غير طالب التأمين المستفيد بمستفيد آخر دون أن يخطر المؤمن أو عين مستفيداً آخر في وصية تركها بعد موته ، فإن تسليم المؤمن مبلغ التأمين بحسن نية للمستفيد الظاهر يكون مبرئاً لذمته ، ويرجع المستفيد الحقيقي على المستفيد الظاهر<sup>(٢)</sup> .

٧٧- القرار الواجب الرفع : والمقدار الواجب الدفع للمؤمن له أو للمستفيد هو مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة ، لا أكثر ولا أقل . ومع ذلك قد يدفع مبلغ أكثر ، كما لو كان مشروطاً اشتراك المستفيد في الأرباح على أن يتقاضى الأرباح دفعة واحدة مع مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> . وقد يدفع مبلغ أقل ، كما في

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ .

(٢) نقض فرنسي ٥ يولية سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٧ - بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٥ ص ٨٤٦ . وتنص المادة ٨٠ من قانون التأمين للفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ على أنه « في حالة تعيين مستفيد بموجب وصية ، إذا دفع المؤمن بحسن نية مبلغ التأمين للشخص الذي كان له الحق في هذا المبلغ لولم يتم هذا التعيين ، كان الدفع مبرئاً لذمته » .

وتنص المادة ١٠١٦ من تقنين الموجبات والمقود البناني على أنه « إذا عين مستحق لفضان بطريقة الإيصاء ، ودفع الضامن المبلغ المضمون إلى شخص لولا وجود التعيين كان هو المستحق ، فإن الدفع مبرئاً لذمته الضامن على شرط أن يكون حسن النية » .

(٣) وتنص وثيقة التأمين على الحياة في كثير من الأحوال حق المستفيد في المساهمة في الأرباح (participation aux bénéfices) . وتتخذ هذه المساهمة صوراً مختلفة : فقد تتخذ صورة تخفيض من مقدار القسط بما يبادل نصيب المستفيد من الأرباح ، أو تتخذ صورة تسليم المستفيد نصيبه من الأرباح عند تحققها ، والنائب أنها تتخذ صورة مبلغ إضافي يضم إلى مبلغ التأمين ويدفع معه وتسمى هذه الصورة « بالملاوة » (bonus) . وفي بعض الأحيان يصح للمؤمن من أنصبة المؤمن لهم المساهمين في الأرباح رأس مال يوزع على من يبقى منهم على قيد الحياة بعد مدة معينة ، ويسمى هذا بالمساهمة المرجأة (participation différée) ( پلانيول وريبير وبولانجييه ٢ فقرة ٣١٨٣ ) .

ومساهمة المستفيد في الأرباح تكون عادة مقصورة على الأرباح التي يحققها نوع التأمين الذي ينتمي إليها المؤمن له ، ومع ذلك قد تكون المساهمة في مجموع الأرباح التي يحققها المؤمن . وفي جميع الأحوال لا تجمل المساهمة في الأرباح المستفيد شريكاً المؤمن ، فليس له أن يتدخل في إدارة الشركة ، أو ينتهز حساباتها ما لم يثبت خطأ في جانب المؤمن إضراراً بحقه في المساهمة .

حالة تخفيض التأمين وحالات الاقتصاف على رد الاحتياطي الحسابي وحالة خصم الأقساط غير المدفوعة من مبلغ التأمين وحالة خصم ما عجله المؤمن للمؤمن له على حساب وثيقة التأمين<sup>(١)</sup>.

وإذا تحقق الحادث المؤمن منه ، كأن مات المؤمن على حياته ، فإن المؤمن يدفع مبلغ التأمين كاملا ، ولكنه في الوقت ذاته يتقاضى قسط التأمين المستحق عن السنة التي مات فيها المؤمن على حياته ولو كانت الوفاة في أول يوم من هذه السنة ، فإن المؤمن قد تحمل الخطر في هذه السنة ، بل إن الخطر قد تحقق فعلا فيها ، فيستحق المؤمن القسط كله<sup>(٢)</sup>.

**٧٣٨ - إخموس المؤمن :** وإذا أفلست شركة التأمين أو صفت أموالها تصفية قضائية ، فإن عقد التأمين يقف سريانه من تاريخ شهر الإفلاس أو التصفية . وتبرأ ذمة المؤمن له من الأقساط التالية ، ويحدد حق الاستفادة يوم صدور الحكم بشهر الإفلاس أو التصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي محسوبة على أساس تعريفية التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون أية زيادة .

وتنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (م) ٤٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) في هذا المعنى على ما يأتي : « في حالة تصفية الهيئة التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين ٢٥١ من المادة الثانية (التأمين على الحياة وتكوين الأموال) ، تقدر للمبالغ المستحقة لكل حامل وثيقة لم تنته مدتها بما يعادل الاحتياطي الحسابي الخاص بها في تاريخ التصفية ، محسوبة على أساس القواعد الفنية لتعريفية الأقساط وقت إبرام الوثيقة » . وتنص المادة ٥٦

١ - انظر في المساحة في الأرياح : فقض (فرنسي ١٩ يولي سنة ١٨٨١ دالوز ٨٣ - ١ - ٣٩ - كان ٦ أبريل سنة ١٨٦٩ دالوز ٧٢ - ٢ - ١٣٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٤٠٧ - بلانيول وريبير وبولانجييه ٢ ققرة ٣١٨٣ .

(١) بيكار وبيسون ققرة ٤٧٨ ص ٦٩٤ - ص ٦٩٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٤٢٥ ص ٨٤٥ .

(٢) بيكار وبيسون ققرة ٤٧٨ ص ٦٩٥ - ص ٦٩٦ - فقض فرنسي ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨١ - دالوز ١٩٤٨ - ٦٩ - وانظر أيضا ققرة ٧٣٣ .

من مشروع الحكومة في نفس المعنى على ما يأتي : « إذا صفت أموال المؤمن فإن عقد التأمين يقف سريانه من تاريخ التصفية . ويحدد دين كل صاحب حق في العقود السارية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي لكل عقد ، محسوبا على أساس تعريفه التأمين التي أبرم بها العقد »<sup>(١)</sup>.

### ٧٣٩ - هرم ملول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد - إمانة :

وقد قدمنا أنه في التأمين على الحياة والتأمين على الأشخاص بوجه عام ، لا يحمل المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد في الرجوع على المسئول . فلو أن شخصاً آمن على حياته لمصلحة أولاده ، واعتلى عليه شخص آخر قتله ، فلا الأولاد يستحقون مبلغ التأمين ويرجعون في الوقت ذاته على المسئول . قتل أبهم بالتعويض . فيجمعون بذلك بين مبلغ التأمين والتعويض ، ولا يـء المؤمن محلهم في الرجوع بالتعويض على المسئول . وتنص المادة ٧٦٥ مدني هذا المعنى على أنه « في التأمين على الحياة ، لا يكون للمؤمن الذي دفع مـي التأمين حق في الجلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث » .

وقد تقدم تفصيل القول في ذلك ، فنحيل هنا إلى ما قدمناه هناك<sup>(٢)</sup>

(١) وقد نقل نص مشروع الحكومة عن المادة ١٠٩٩ من المشروع التهدي ، وتجبره هذه المادة على الوجه الآتي : « إذا أظنت الشركة التي تقوم بالتأمين على الحياة أو صفت قضا ، ولم تقدم كفيلا مقترحاً ، برئت ذمة طالب التأمين من الأقساط التالية ، ووجب أن يحدد حق المستفيد يوم صدور الحكم بإشهار الإفلاس أو بالتصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي ، محسوبة على أساس تعريفه التأمين المسئول بها وقت إبرام العقد دون زيادة » . وقد حلفت المادة في لجنة المراجعة « لاشتغالها على حكم تفصيل محله قانون خاص » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٨٦ في الماش ) .

وانظر في نفس المعنى المادة ٨٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . وتنص المادة ١٠١٩ من تقنين الموجبات والعقود البنائي في نفس المعنى أيضاً على أنه « إذا أنظر الضامن أو أصبح في حالة التصفية القضائية ، وإذا لم يقدم كفيلا ملوياً وفقاً لأحكام المادة ٩٨٠ ، فإن دين كل من مستحق عقود الضمان الجارية يحدد ، يوم الحكم بالإفلاس أو بالتصفية القضائية ، بما يعادل قيمة احتياطي كل عقد محسوبة - دون زيادة - على أساس تعريفه الأقساط الاحتياطية التي كانت مـوعة وقت إتمام العقد » .

(٢) انظر أيضاً فقرة ٧٠٠ .

## § ٢ - حقوق المؤمن له الناشئة من الاحتياطي الحسابي

٧٤٠ - طبيعة من المؤمن له على الاحتياطي الحسابي وما يرتب على ذلك

صه المحقوق : قدما أنه يجب أن تكون لشركة التأمين طاقة من الاحتياطيات تسمى بالاحتياطيات الفنية (réserves techniques) ، وهذه الاحتياطيات تواجه التزامات خاصة في ذمة الشركة لمعاملتها ، ومن أهم هذه الاحتياطيات الاحتياطي الحسابي (réserve mathématique) (١) .

وأهم عنصر من عناصر الاحتياطي الحسابي هو الجزء من قسط التأمين المخصص للائتمان (٢) ، إذ أن التأمين على الحياة نظام لا يقوم على التأمين فحسب ، بل يقوم أيضاً على الادخار . وقسط التأمين يتقسم إلى جزئين : جزء يخص للتأمين من الخطر المؤمن منه ، والجزء الآخر يدخر للمؤمن له ويزيد على مر السنين حتى يصل في نهاية المقد إلى رأس مال هو مبلغ التأمين الذي تعهد المؤمن بدفعه . فيكون إذن لكل مؤمن له احتياطي حسابي فردي (réserve mathématique individuelle) ، يتكون وفقاً لجداول الوفيات (tables de mortalité) وطبقاً لقواعد رياضيات التأمين على الحياة التي

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٥٤ في أولها - وانظر في ذلك دى لامورانديير رسالة من باريس

١٩٠٩ - Pigeaux سنة ١٩٢٩ .

(٢) وقد قدما ( انظر آنفاً فقرة ٥٥٤ - ١ ) أن هناك عنصراً آخر يضاف إلى عنصر الادخار فيتكون من العنصرين الاحتياطي الحسابي ، إذ أن خطر الوفاة أكبر في السنوات الأخيرة منه في السنوات الأولى ، فينقسم من أقساط السنوات الأولى احتياطي يضاف إلى أقساط السنوات الأخيرة حتى يكون كل قسط مائلاً للخطر في السنة التي وقع فيها ( بلانويول وريبير وبولانجه ٢ فقرة ٣١٧٨ ) . وانظر في الاحتياطي الحسابي Francey دراسة في احتياطي الأقساط ( التخصيص والتصفية ) رسالة من باريس سنة ١٩٠٠ - Doublet تحليل قانوني واقتصادي لعناصر القسط في التأمين على الحياة رسالة من باريس سنة ١٩٠٥ - Lefort القسط في التأمين على الحياة سنة ١٩١٠ .

وانظر في التمييز بين الاحتياطي الشامل (réserve globale) مجموع المؤمن لهم والاحتياطي الفردي (réserve individuelle) : كولان وكايتان دى لامورانديير ٢ فقرة ١٣١٦ - دى لامورانديير ص ١٥ وما بعدها - محمد علي عرفة ص ٢٢٦ - ص ٢٣٨ - محمد كامل مرسي فقرة ٣٠٤ - فقرة ٣٠٦ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٤ - وانظر في الاحتياطي الحسابي وطبيعته القانونية : عبد المنعم البدر في فقرة ٢٢٢ - فقرة ٢٢٣ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٢ - ص ٣٥ .

يطبقها خبراء رياضيات التأمين (actuaire)<sup>(١)</sup> . ويمكن تقويم هذا الاحتياطي الحسابي كل سنة من سنوات عقد التأمين ، فهو في سنة معينة من هذه السنوات مجموع الأجزاء المنخورة لحساب المؤمن له من أقساط التأمين التي سبق دفعها حتى هذه السنة المقبلة ، ويزيد هذا الاحتياطي كما قلنا على مر السنين .

والاحتياطي الحسابي ملك للمؤمن<sup>(٢)</sup> ، ويندرج ضمن أصول (actif) شركة التأمين . ويتمثل في عقارات مملوكة للشركة ، وفي أوراق مائة مقبدة باسمها ، وفي قروض وحقوق أخرى تكون اثنتيها . وليس للمؤمن له على الاحتياطي الحسابي غير حق دائية شخصي (droit de créance) ، فهو إذن ليس بحق ملكية ولا بحق عيني<sup>(٣)</sup> . ولكن الحق الشخصي الذي للمؤمن له مضمون بحق امتياز على أموال الشركة الواجب وجودها في مصر ، وقد سبق بيان ذلك<sup>(٤)</sup> .

وحق المؤمن له الشخصي على الاحتياطي الحسابي يحيل له الحق في كثير من الأحوال في أن يطالب المؤمن بقيمة هذا الاحتياطي ، وقد مر بنا بعض هذه الأحوال ، ومن ذلك رد الاحتياطي الحسابي عند انحار المؤمن له ، وعند إفلاس شركة التأمين .

وفي غير هذه الأحوال الخاصة ، يجوز للمؤمن له الذي دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يتمسك تجاه المؤمن بحقه الشخصي على احتياطيه الحسابي ، فيطالبه بحقوق أربعة هي الحقوق الناشئة من وجود هذا الاحتياطي الحسابي . وهذه الحقوق هي : (أولاً) تخفيض التأمين ، فيعتبر الاحتياطي الحسابي قسطاً وحيداً (prime unique) مدفوعاً في عقد التأمين الذي خفض . (ثانياً) تصفية التأمين ، فيتقاضى المؤمن له احتياطيه الحسابي فوراً . (ثالثاً) تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين ، فيأخذ المؤمن له من المؤمن دفعة معجلة على

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٥٤ - ١- بيكار وبيسون فقرة ٤٤١ - بلانول وريبير وبيسون

١١ فقرة ١٤٠٨ .

(٢) باريس ٣٠ يوتيه سنة ١٩٠٤ المجلة الدورية للتأمين ١٩٠٤ - ٦٧ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٢ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٨ ص ٨٢٦ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٥٤٨ وفقرة ٦٥٩ .

حساب الاحتياطي الحسابي . ( رابعاً ) رهن وثيقة التأمين ، فيرهن المؤمن له وثيقة التأمين بما تتضمنه من احتياطي حسابي للدائن مرتين .  
ونبحث على التوالي هذه الحقوق الأربعة .

### أولاً - تخفيض التأمين

( La réduction )

٧٤١ - **نصوص قانونية :** تنص المادة ٧٦٠ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ - في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حياة مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ، ولو اتفق على غير ذلك . كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » .

« ٢ - ولا يكون قابلاً للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً » .

وتنص المادة ٧٦١ من التقنين المدني على ما يأتي :

« إذا خفض التأمين ، فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية » :

« ( أ ) في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصاً منه ١ ٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذلك النوع وطبقاً لتعريف التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي » .

« ( ب ) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط »<sup>(١)</sup> .

( ١ ) تاريخ النصوص :

م ٧٦٠ : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٣ من المشروع التمهيدى عل الوجه الآتي : « في العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقاءه حياة معينة ، وفي جميع العقود المشترط -

ولم يشتمل التفتين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .  
وتقابل النصوص في التفتينات المدنية العربية الأخرى : في التفتين المدني  
السوري م ٧٢٦ - ٢٢٧ - وفي التفتين المدني الليبي م ٧٦٠ - ٧٦١ - ولا  
مقابل للنصوص في التفتين المدني العراقي - وتقابل في تفتين الموجبات والعقد  
الليثاني م ١٠١١ - ١٠١٣ (١) .

فيها دفع المرتب والمبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من اسنين ، يجوز لطالب التأمين ، بعد دفع  
مقابل التأمين عن ثلاث سنوات ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود في مقابل  
تخفيض في قيمة مبلغ التأمين سواء أكان إيراداً أم رأس مال ، حتى لو اتفق على غير ذلك . وقد  
جاء في المذكرة الإيضاحية المشروع التهديدي ما يأتي : « نقلت هذه المادة ترميزاً أنواع التأمين  
على الحياة التي يجوز فيها التخفيض عن المادة ٣/٧٥ من قانون سنة ١٩٥٠ الفرنسي . أما شكل  
التخفيض وشروطه ، فقد استلهمها المشروع من المادتين ٣/٧٥ من قانون سنة ١٩٣٠ انفرنسي  
و ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني » . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي : « ١ - في  
العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقاءه حياً مدة معينة ، وفي جميع العقود  
المشترط فيها دفع المرتب أو المبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من السنين ، يجوز لطالب التأمين ،  
مضى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود  
في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين سواء أكان إيراداً أم رأس مال ولو اتفق على غير ذلك .  
٢ - ولا يكون قابلاً للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً ، ولا التأمين على الحياة إلا إذا  
كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » . وأصبح رقم المادة ٨١١ في المشروع النهائي . وفي لجنة  
الشؤون التشريعية لمجلس النواب عدل النص فأصبح مطابقاً لما استقر عليه في التفتين المدني الجديد ،  
ووافق عليه مجلس النواب كما عدله بلحته تحت رقم ٨١١ . ووافق عليه مجلس الشيوخ تحت  
رقم ٧٦٠ ( مجموعة الأعمال التحضيرية » ص ٣٧٤ - ص ٣٧٦ ) .

م ٧٦١ : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٤ من المشروع التهديدي على وجه يتفق مع ما استقر  
عليه في التفتين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨١٢ في المشروع النهائي بعد  
إدخال بعض تعديلات لفظية . وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب أدخلت تعديلات لفظية  
أخرى ، فصار النص مطابقاً لما استقر عليه في التفتين المدني الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب  
كما عدله بلحته تحت رقم ٨١٢ . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦١ ( مجموعة الأعمال  
التحضيرية » ص ٣٧٦ - ص ٣٧٩ ) .

#### ( ١ ) التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين المدني السوري م ٧٢٦ - ٧٢٧ ( مطابق ) .

التفتين المدني الليبي م ٧٦٠ - ٧٦١ ( مطابق ) .

التفتين المدني العراقي - لا مقابل - ولكن أحكام التخفيض قد أصبحت من تقاليد قانون التأمين .  
تفتين الموجبات وللعقود الليثاني م ١٠١١ : يحق المضمون وحده دون داتيه إيا البقاء -



وبين من هذه النصوص أن هناك شروطاً يجب توافرها حتى يجرى التخفيض ، وأن هناك طريقة معينة لإجراء التخفيض ، وأن أثرها معينا يترتب على إجراء التخفيض . فنتناول بالبحث هذه المسائل الثلاث .

٧٤٢ - شروط إجراء التخفيض : لإجراء التخفيض يجب أن يتوافر شرطان :

( الشرط الأول ) أن يكون عقد التأمين منطوقاً على عنصر ادخار إلى جانب عنصر التأمين . فإذا كان عقد التأمين لا يتطوّل على عنصر ادخار ، كما في التأمين على الحياة إذا كان مؤقّتاً وكما في التأمين لحالة البقاء ، لم يكن العقد قابلاً للتخفيض ، لأن القابلية للتخفيض تقوم على وجود احتياطي حسابي ، والاحتياطي الحسابي إنما يوجد في عقد تأمين على الحياة يتطوّل على عنصر الادخار . فالعقود المنطوقة على عنصر الادخار هي إذن وحدها القابلة للتخفيض ، وذلك كالتأمين المعمر لحالة الوفاة والتأمين المختلط وكل تأمين آخر يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

١ - على الدقة ، وإما اختيار التخفيض أو الإقالة - فإذا أتى العقد ، استمر قائماً بجميع مفاعيله لمصلحة المستحق المدين في لائحة الشروط أو في ذيل العقد - وإذا لم يكن هناك مستحق معين ، حق لكل شخص أن يتّخذ العقد لمصلحته إذا رضى المصنوع ، بشرط أن يدفع هذا الشخص له اثني المصنوع بدل الإقالة .

٢ - لا حق للضامن في المدّاعة لطلب دفع الأقساط - ولا يؤدي عدم دفع أحد الأقساط إلا إلى فسخ عقد الضامن أو تخفيض مفاعيله بعد إتمام الشروط المبينة في المادة ٩٧٥ - في عقود الضامن المؤقتة على الوفاة والمقنونة لمدة حياة المصنوع كلها بدون اشتراط بقاءه حياً بعد تاريخ سلوم ، وفي جميع العقود التي يتفق فيها على دفع المبلغ أو الدخل المصنوع بعد عدد معين من السنين ، لا يكون لعدم الدفع من معقول سوى التخفيض بالرغم من كل اتفاق يخالف إذا كان المقنوع من الأقساط ثلاثة أو أكثر - ويتناول هذا التخفيض على الأخص إما مقدار المبلغ أو الدخل المصنوع ، وإما مدة عقد الضامن - أما المقنود التي تنص على عدم سقوط العقد عند تأخر المصنوع عن دفع القسط المستحق ، فلا يتناولها الإسقاط ولا التخفيض المخصوص عليهما في الفقرات السابقة .

٣ - بالرغم من كل نص يخالف ، على الضامن أن يضع في المقنود جنولاً مفصلاً صريحاً بأرقام المبالغ التي ينص عليها العقد ، كالاكتياطي التقدي والضمائم المخفض والمبلغ الذي يحق للمصنوع أن يسخره على عقده ، وذلك في كل سنة من سن العقد . وعليه أن يذكر أيضاً أنه ينضم هذه المبالغ ويلتزم بها ويؤدي ما يجب تأديته منها لدى الطلب المقدم إليه أو إلى وكيل الشركة في لبنان ، بدون الحاجة إلى إجراء أية مطالعة .

( وتنص أحكام التأمين اللبناني في مجملها مع أحكام التأمين المصري ) .

( الشرط الثاني ) أن يكون المؤمن له قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية . ذلك أنه إذا كان قد دفع ما هو أقل من ذلك ، لم يكف ما دفعه لتكوين احتياطي حسابي يقوم أساساً للتخفيض . فإن المبلغ الذي يكون قد دفعه ، وهو يقل عن ثلاثة أقساط سنوية ، يكون قد امتنع في مصروفات السمسة وغيرها للحصول على عقد التأمين . ولكن يكفي أن يدفع ثلاثة أقساط سنوية « ولو اتفق على غير ذلك » كما يقول النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٦٠ . فإذا اتفق الطرفان على ألا يجوز إجراء التخفيض إلا بعد دفع أربعة أقساط سنوية أو خمسة أقساط أو أكثر ، أو على ألا يجوز التخفيض أصلاً ، كان الاتفاق باطلاً ، وجاز التخفيض بعد دفع ثلاثة أقساط بالرغم من وجود هذا الاتفاق<sup>(١)</sup> . ولكن يجوز الاتفاق على أقساط أقل من ثلاثة لأن الاتفاق يكون في مصلحة المؤمن له ، فيصح أن يتفق الطرفان على جواز إجراء التخفيض بعد دفع قسطين أو بعد دفع قسط واحد<sup>(٢)</sup> .

### ٧٤٣ - طريقة إجراء التخصيم : تميز المادة ٧٦١ مدني ، كما رأينا ، بين فرضين :

( الفرض الأول ) : أن يكون عقد التأمين مبرماً مدى الحياة ، كما في التأمين العمري على أن تدفع الأقساط ما دام المؤمن له حياً . فإذا أمن شخص على حياته لمصلحة أولاده ، ودفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، وتوقف بعد ذلك عن دفع الأقساط ، جاز له تخفيض التأمين كما قلنا . ولما كان عدد الأقساط السنوية التي كان يجب دفعها إلى نهاية عقد التأمين هنا غير معروفة ، لأن مدة التأمين تستغرق مدى الحياة ولا يعرف متى يموت المؤمن له ، فإن المادة ٧٦١ (١) مدني تنص في هذا القرض كما رأينا على أنه « لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوماً منه ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي

(١) بيكار وييسون فقرة ٤٤٣ ص ٦٤١ - بلانويك وديوير وبisson ١١ فقرة ١٤٠٩ ص ٨٢٧ .

(٢) عبد الرودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٥ - ص ٣٦ .

يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذلك النوع وفقاً لتعريف التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي . فلو كان مبلغ التأمين الأصلي ٣٠٠٠ جنيه . وكان القسط ١٨٠ جنيهاً ، ودفع المؤمن له خمسة أقساط سنوية نتج عنها احتياطي حسابي يبلغ ٧٣٠ جنيهاً ، أجرى التخفيض على الوجه الآتي : يخصم من الاحتياطي الحسابي البالغ مقداره ٧٣٠ جنيهاً ما يعادل ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي . في مقابل مصروفات إدارة العقد إلى نهاية مدته ولمواجهة ما نجم عن نقص عدد المؤمن لهم الذين يستمرون في دفع الأقساط<sup>(١)</sup> . فيكون المبلغ الواجب خصمه هو ٣٠ جنيهاً ، يخصم من ٧٣٠ جنيهاً ، فيبقى ٧٠٠ جنيه . ويعتبر هذا المبلغ ، أي ٧٠٠ جنيه ، هو القسط الوحيد (prime unique) المدفوع<sup>(٢)</sup> في تأمين مبرم مدى الحياة أي من نفس النوع ، وطبقاً لتعريف التأمين التي كانت مرعية وقت إبرام عقد التأمين ، وعلى هذا الأساس يجب مبلغ التأمين المنخفض<sup>(٣)</sup> ولا يمكن الاعتراض على هذه الطريقة ، فإن القسط الوحيد للتأمين المنخفض قد دفعه المؤمن له فعلاً ممثلاً في احتياطيه الحسابي بعد خصم ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، فلو أنه تعاقد منذ البداية مع المؤمن على هذا الأساس ودفع هذا القسط الوحيد ، لوصل إلى نفس هذه النتيجة .

(الفرصتان) : أن يكون عقد التأمين متفقاً فيه على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، كما في التأمين المختلط حيث يتفق مثلاً على أن يدفع مبلغ التأمين للمؤمن له إذا بقي حياً بعد انقضاء عشرين سنة فإن مات قبل ذلك دفع مبلغ التأمين لورثته<sup>(٤)</sup> . ففي هذا القرض قد عرف مقدماً عدد الأقساط الواجب دفعها ، وهو في المثل المتقدم عشرون قسطاً . وتنص المادة ٧٦١ (ب) من قانون التأمين على أنها « لا يجوز أن يقل

(١) بيكار ويسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤١ - ص ٦٤٢ - بلانويل وريير ويسون ١١

فترة ١٤١٠ ص ٨٢٨ .

(٢) إذ يقول النص « وثيقة مدفوعة » ، والمقصود أن قسم التأمين الوحيد في هذه الوثيقة يعتبر مدفوعاً ، لا أن مبلغ التأمين هو الذي دفع (قارن محمد علي عرفة ص ٢٤١) .

(٣) انظر مثلاً آخر تقدم به مقرر قانون ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في كولان وكايتيان ودي لاموراندغير ٢ فقرة ١٣١٩ ص ٨٤٩ هاش ١ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٨٩ .

مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط . ذلك أنه قد عرفت نسبة ما دفع المؤمن له من الأقساط إلى ما كان يجب دفعه ، فيخفض بداهة مبلغ التأمين الأصلي بهذه النسبة . فلو أن مبلغ التأمين الأصلي ٣٠٠٠ جنيه ، ودفع المؤمن له خمسة أقساط سنوية من العشرين قسطاً الواجب دفعها ثم توقف عن الدفع ، فإن مبلغ التأمين ينخفض إلى الربع ، فيكون ٧٥٠ جنبها بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه .

وتبقى بعد ذلك ملاحظتان : (١) تقول المادة ٧٦١ منى في صدرها كما رأينا : « إذا خفض التأمين ، فلا يجوز أن يرل عن الحدود الآتية : » . فلا يجوز إذن أن يتفق الطرفان على تخفيض مبلغ التأمين الأصلي إلى أقل مما قدمناه ، ولا على زيادة الـ ١٪ الذى يخصم من مبلغ التأمين الأصلي . ولكن يجوز الاتفاق على أن يكون مبلغ التأمين المخفض أكبر مما قدمناه ، وعلى إزال الـ ١٪ إلى نصف في المائة مثلاً ، لأن هذا كله في مصلحة المؤمن له . (٢) رأينا<sup>(١)</sup> أنه يجب أن تذكر في وثيقة التأمين على الحياة شروط التخفيض والتصفية باعتبارها جزءاً من الشروط العامة للتأمين . وقد نصت المادة ٧٦٣ منى في هذا الصدد على أن « تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ، ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين » . وتقتصر وثائق التأمين عادة على نقل نص القانون في هذا الشأن ، مع إيراد أمثلة توضح النص<sup>(٢)</sup> .

٧٤٤ - أمر بإجراء التخفيض : ويجرى التخفيض بحكم القانون ، بمجرد إعذار المؤمن له بدفع القسط المتأخر وانقضاء المدة القانونية ( ثلاثين يوماً ) على الإعذار . فإذا كانت شروط التخفيض متوافرة ، أجرى التخفيض دون حاجة إلى طلب بذلك يتقدم به المؤمن له ، ودون حاجة إلى اتفاق جديد بين الطرفين أو وثيقة تأمين جديدة<sup>(٣)</sup> .

ولا يعتبر التخفيض عقد تأمين جديد حل محل عقد التأمين الأصلي وأن

(١) انظر آنفاً ذرة ٧٠٤ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٢ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٢ .

هذا العقد قد جدد ، وذلك بالرغم من العبارة التي وردت في الفقرة الأولى من المادة ٧٤١ مدني فقد رأينا النص يقول : « أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة » . فليس هناك تجديد للعقد الأصلي ، بل إن العقد الأصلي باق كما هو بنفس شروطه وبففس مدته<sup>(١)</sup> وعلى أساس نفس تعريف الأقساط المعمول بها وقت إبرائه ، ولم يتغير في العقد الأصلي إلا شيء واحد هو أن مبلغ التأمين قد خفض على النحو الذي سبق بيانه<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً - تصفية التأمين

( Le rachat )

- ٧٤٥ - نص قانوني : تنص المادة ٧٦٢ من التقنين المدني على ما يأتي :
- ١ - يجوز أيضاً للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفي التأمين ، بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .
- ٢ - ولا يكون قابلاً للتصفية التأمين على الحياة إذا كان موقفاً<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) فلا يدفع مبلغ التأمين المخفض إلا عند نهاية مدة التأمين الأصلية ، أما قيمة التصفية فسرى أنها تدفع فوراً عند التصفية ( انظر ما يلي فقرة ٧٤٨ ) .

( ٢ ) نفس فرنسي ١٩ يولي سنة ١٨٨١ دالوز ٨٣ - ١ - ٣٩ - بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٢ - ص ٦٤٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٠ ص ٨٢٨ - بلانيول وريبير وبولانجي ٢ فقرة ٣١٨٠ - محمد علي عرفة ص ٢٤٢ - ص ٢٤٣ - عبد المنعم البراوي فقرة ٢٣٧ - عبد البودوي يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٧ - ص ٣٨ - وقارن أنسيلويدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٣٤٦ - كولان وكابيتان ودولاموراندبير ٢ فقرة ١٣١٩ - جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (S) - محمد كامل مرسى فقرة ٢٨٩ ص ٣١٤ .

وجوز الاتفاق في وثيقة التأمين على أنه يجوز المؤمن له أن يعيد التأمين إلى أصله إذا هو دفع الأقساط المتأخرة ، وفي هذه الحالة يجب دفع هذه الأقساط في أثناء حياة المؤمن له ، أما بعد موته فلا يجوز الورثة دفعها لأن الخطر المؤمن منه قد تحقق فلا يموت المؤمن له فلم يبق هناك خطر يصح أن يكون محل التأمين ( استئناف مخطوط ٢٤ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٥٢ ) .

( ٣ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٩٠٥ من المشروع انتهيدى على الوجه الآتي : ١٥ - يجوز أيضاً المؤمن عليه ، بعد سداد الأقساط المستحقة عن ثلاث سنوات على الأقل ، أن يصفي التأمين مع مراعاة الأحكام الآتية : ٢ - لا يكون قابلاً للتفويض ولا التصفية التأمين على الحياة إذا كان موقفاً . ٣ - لا يجوز التصفية في التأمين على رأس مال أولياد إذا كان -

ولم يشتمل التفتين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .  
ويقابل النص في التفتينات المدنية العربية الأخرى : في التفتين المدني  
السوري م ٧٢٨ - وفي التفتين المدني الليبي م ٧٦٢ - ولا مقابل للنص في  
التفتين المدني العراقي - ويقابل في تفتين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٤<sup>(١)</sup> .

= هذا التأمين محترناً بشرط البقاء ، ولا التأمين على الحياة إذا كان مبلغ التأمين رأس مال  
أو إيراداً ولم يفتّر العقد بشرط رد الأقساط عند موت المؤمن عليه قبل انقضاء المدة المشترط  
بفناؤه حياً فيها . ٤ - وتعتبر شروط التنفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ،  
ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين - وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع انتهى : « الفقرة  
الأولى مقتبسة عن المواد ٩٠ / ٢ من قانون سنة ١٩٠٨ السوري و ١٧٣ و ١٧٩ من قانون  
سنة ١٩٠٨ الألماني . أما قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي ( ٣ / ٧٧ م ) فإنه يترك الحرية للمؤمن  
في أن يحدد كما يشاء عدد الأقساط التي يجوز بعدها طلب التصفية . والفقرتان الثانية والثالثة نقلهما  
المشرع عن المادة ٧٨ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ( ١٧٦ م )  
وقانون سنة ١٩٠٨ السوري ( م ٩٠ / ٢ ) ، فإنهما لم يحددا أنواع التأمين على الحياة التي تقبل  
التصفية ، بل تركا للشارع استنباطها من النص . والفقرة الرابعة تنقل حكم المادتين ١ / ٧٦ و ٧٧  
فقرة الأخيرة من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي :  
١ - يجوز أيضاً للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصني التأمين .  
٢ - ولا يكون قابلاً للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً ، ولا التأمين على الحياة إلا إذا كان  
الحادث المؤمن منه يحقق الوقوع ، وأصبح رقم المادة ٨١٣ في المشروع النهائي . وفي لجنة  
الشؤون التشريعية لمجلس النواب حوّل النص بصيغة لفظية طفيفة ، فصار مطابقاً لما استقر عليه  
في التفتين المدني الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدلت لجنته تحت رقم ٨١٣ . ووافق عليه  
مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٢ ( مجموعة الأعمال التوضيرية : ص ٣٧٩ - ص ٣٨١ ) .

( ٧ ) التفتينات المدنية العربية الأخرى :

التفتين المدني السوري م ٧٢٨ ( مطابق ) .

التفتين المدني الليبي م ٧٦٢ ( مطابق ) .

التفتين المدني العراقي لا مقابل ، ولكن أحكام التصفية أصبحت من تقاليد قانون التأمين .  
تفتين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٤ : تكون إقالة العقد اختيارية ، فيما خلا الأحوال  
المخصوص عليها في المادتين ١٠٠١ ( الانتحار والحكم بالإعدام ) و ١٠١٥ ( الاعتناء على حياة  
المؤمن له ) ، وفي الأحوال التي يجبر فيها التضامن المضمون على الفسخ . ويكون اختيارياً أيضاً  
إسلاف التضامن المضمون .

( والتفتين اللبناني ، كالقانون الفرنسي ، يترك شروط التصفية لاتفاق الطرفين ، ويخالف  
في ذلك التفتين المصري . وهو في الوقت ذاته يحمل إتصفية أمراً اختيارياً لا بد فيها من أن يوافق  
المؤمن على الطلب الذي يتقدم به المؤمن له ، فيخالف في ذلك كلا من التفتين المصري والقانون  
الفرنسي ) .

ويبين من هذا النص أن تصفية التأمين : كتحقيقه ، لها شروط يجب توافرها ، وطريقة إجرائها ، وأثر يترتب عليها . فنتناول بالبحث هذه المسائل الثلاث .

٧٤٦ - شروط إجراء التصفية : يجب لإجراء التصفية نفس الشرطين الواجب توافرها لإجراء التخفيض .

فيجب أولاً أن يكون عقد التأمين متطوياً على عنصر ادخار إلى جانب عنصر التأمين . فلذا كان العقد لا يتطوى على عنصر ادخار ، لم يكن هناك احتياطي حسابي يسترده المؤمن له بالتصفية . ويشير نص المادة ٧٦٢ مدني إلى هذا الشرط ، فيها رأينا ، بمبارتين . العبارة الأولى عندما يقول : « بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » ، لأنه إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع ، كما في التأمين العمري لحالة الوفاة والتأمين المختلط ، فإن مبلغ التأمين يكون محتم الدفع ، ومن ثم يكون المقد متطوياً على عنصر ادخار يتمثل في هذه الحماية . والعبارة الثانية عندما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٢ مدني سالف الذكر : « ولا يكون قابلاً للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً » ، إذ التأمين المؤقت لا يتطوى على عنصر ادخار ، ومن ثم لا يكون قابلاً للتصفية<sup>(١)</sup> .

( ١ ) ويقول الأستاذ عبد المنعم البدراوي في هذا الصدد : « فيخرج أولاً التأمين على الحياة لحالة الوفاة إذا كان مؤقتاً . . فكل هذا التأمين لا يقبل التصفية لعدم وجود احتياطي حسابي للمؤمن له فيه . وفصلنا عن هذا فإنه يشترط في التأمين القابل للتصفية أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع . ولهذا يخرج عن إمكان التصفية أنواع التأمين التي يكون فيها الحادث المؤمن منه غير محقق الوقوع أي شرطياً . والتأمين على الحياة الذي يكون فيه الحادث المؤمن منه محقق الوقوع هو التأمين لحال الوفاة ، فهو وحده إذن القابل للتصفية ، إلا أن يكون مؤقتاً مدة مئة كما ذكرنا ، إذ سينقلب في هذه الحالة شرطياً ، ويصبح الحادث المؤمن منه غير محقق الوقوع . وتطبيقاً لما تقدم لا يجوز طلب تصفية التأمين لحال البقاء ولا تأمين البقاء (assurance de survie) ، وذلك لأن البقاء إلى وقت معين واقعة غير مؤكدة . والسبب في عدم إجازة التصفية في هذين النوعين الأخيرين من التأمين على الحياة هو الرغبة في تقاضي القسط الذي يتعرض له المؤمن لو أجرتنا للمؤمن له طلب التصفية . فقد يستثمر المؤمن له - نظراً لسوء حاله الصحية - أن بقاءه حياً حتى حلول الأجل المبين في العقد أصبح أمراً من الأمور الضمنية الاحتمال ، فيمدد عنده إلى الوقت من دفع القسط ويطلب تصفية العقد ، فيستغنى بذلك بالأقساط التي دفعها بالفعل . فلو أجرتنا هذا لكان مني =

ويجب ثانياً أن يكون المؤمن له قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، كما هو صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٦٢ مدني فيما رأينا . وكل ما ذكرناه في هذا الشرط الثاني في صدد تخفيض التأمين يسرى على تصفية التأمين ، فنحيل هنا إلى ما قدمناه هناك <sup>(١)</sup> .

**٧٤٧ - طريقة إجراء التصفية :** لم تتعرض المادة ٧٦٢ مدني لطريقة إجراء التصفية كما تعرضت المادة ٧٦١ مدني لطريقة إجراء التخفيض . ولكن الواضح هو أن التصفية تنهى عقد التأمين ، وتحول حق المؤمن له في الاحتياطي الحسابي من حق مضاف إلى أجل محقق أو غير محقق ، إلى حق واجب الأداء . فتمت أجريت تصفية عقد التأمين ، وجب تقويم الاحتياطي الحسابي الذي للمؤمن له وقت التصفية ، ورد جزء كبير منه إليه بحسب شروط التصفية <sup>(٢)</sup> .

= ذلك أن المؤمن له أن يحتفظ النهاية إلا بالمخاطر التي يكون احتمال وقوعها كبيراً ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن الاحتياطي المتكون في هذا النوع من التأمين ( التأمين لحال البقاء ) يكون قليلاً جداً - وهكذا يبدو أن أنواع التأمين على الحياة التي يجوز طلب تصفيها هي التأمين العمري والتأمين المخطط والتأمين المركب والتأمين لأجل محدد ، وكذلك التأمين لحال البقاء ( سواء أكان تأميناً برأس مال أم بإيراد ) إذا اشترط في العقد رد الأقساط عند موت المؤمن عليه في خلال المدة المشترط بقاؤه حياً فيها ، أي إذا اقترن بتأمين مضاد ( عبد النعم البدراوي فقرة ٢٢٩ ) . ( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٧٤٢ .

( ٢ ) وشروط التصفية تحدد بقرار من مجلس إدارة شركة التأمين ، وتتضمن هذه الشروط قيمة التصفية أي الأسماء التي تحسب التصفية على أساسها . وتكون قيمة التصفية عادة هي الاحتياطي الحادى خصوصاً من نسبة معينة في مقابل التناقضات التي اقتضتها عملية التأمين ، وبخاصة المسمرة التي حصل عليها منسوب الشركة ، وكذلك مبلغ آخر على سبيل التعويض من جراء التصفية ودفع المبلغ فوراً ( محمد علي هرقه ص ٢٤٥ ) .

والتألب أن يجري حساب التصفية في التأمين العمري على أساس الاحتياطي الحسابي مخففاً بمقدار جزء على عشرين من الفرق بين المبلغ المؤمن به والاحتياطي المذكور ، بشرط ألا يقل بلو حال من ١٠٪ من الاحتياطي المذكور . أما في التأمين المخطط وفي التأمين الذي يتفق فيه على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ( التأمين لأجل محدد ) ، فيكون المبلغ المستحق في حال التصفية مساوياً للمبلغ المنخفض خصوصاً من المدة الباقية حتى انتهاء العقد القوائد بواقع ٪٥ سنوياً ( عبد النعم البدراوي فقرة ٢٤١ ص ٣٣٠ ) .

وقيمة التصفية تكون عادة أقل بكثير من قيمة التخفيض ، ولذلك يكون تخفيض الوثيقة أصلح للمؤمن له من تصفيها . فبשל القانون الأصل هو التخفيض ، إلا إذا طلب المؤمن له =



وتشترط وثائق التأمين عادة أن يكون للمؤمن مهلة ثلاثة أشهر ، من يوم مطالبة المؤمن له بتصفية التأمين ، لدفع قيمة التصفية . وهذا الشرط صحيح بعمل به ، فإنه لا بد من أن يكون لدى المؤمن وقت كافٍ من يوم طلب التصفية حتى يستطيع تقوم الاحتياطي الحسابي ويتخذ الإجراءات اللازمة لصرف قيمة التصفية للمؤمن له . وتعتبر هذه المهلة داخلة في شروط التصفية ولا بد من ذكرها في وثيقة التأمين ، ومن ثم تكون سارية في حق أصحاب الشأن . ويترتب على ذلك أنه إذا كان المستفيد الذي يقبض قيمة التصفية شخصاً آخر غير المؤمن له ، وجب أن يحترم هذه المهلة . ولكن التصفية تنفج أثرها بمجرد طلب المؤمن له إياها ، فلو مات هذا الأخير بعد طلبها وقبل انقضاء المهلة ، بقيت التصفية قائمة منتجة لآثارها ، ولا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملاً بسبب موت المؤمن له ، بل يقتصر على دفع قيمة التصفية ، حتى لو عرض الورثة دفع الأقساط المتأخرة (١) .

**٨٤٨ - إجراء التصفية : والتصفية ، بخلاف التخفيض ، لا تتم بحكم القانون ، بل يجب أن يطلبها المؤمن له كما قلنا . وموذى ذلك أنه إذا تأخر المؤمن له في دفع القسط وتم إعلانه (٢) ، وانقضت المدة القانونية التي تلى الإعذار ( ثلاثون يوماً ) ، فإن عقد التأمين ينقضى بحكم القانون ، وذلك ما لم يطلب المؤمن له تصفيته بدلاً من تخفيضه . والذي يطلب التصفية هو المؤمن له إذا كان هو نفسه طالب التأمين ، وإلا فالذي يطلب التصفية هو طالب**

١٠ التصفية . ويتضح علوية التخفيض على قيمة التصفية من أن قيمة التخفيض لكل ١٠٠ جنيه ( تأمين مركب ) بعد ثلاث سنوات هي ١٢ جنياً في حين أن قيمة التصفية هي ٤٥,٥٦ جنيهات ، وبعد عشر سنوات هي ٤٠ جنياً في حين أن قيمة التصفية هي ٢٠,٦٧ جنياً ، وبعد عشرين سنة ٨٠ جنياً في حين أن قيمة التصفية هي ٦٤,٢ جنياً ( محمد علي مرفوعة ص ٢٤٢ هامش ٣ ) .  
ويتنازع المؤمن له مع ذلك التصفية دون التخفيض في بعض الحالات ، كما إذا كان قد أمّن على حياته لمصلحة زوجته وماتت الزوجة قبله ، أو كما إذا كان في حاجة عاجلة إلى النقود (مبد المنعم البدر لوى فقرة ٢٢٨ ص ٣٢٧) .

( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ٢٤٦ ص ٦٤٥ - بلانويل وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥٥٩ .

( ٢ ) ولا بد من الإعذار عند التأخر في دفع القسط . سواء كان ذلك في التخفيض أو في التصفية ( استئناف مختلط ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢ ) .

التأمين<sup>(١)</sup> . وطلب التصفية حتى شخصي متصل بشخص طالب التأمين ، فلا يجوز لدائته أو لمأمور تفليسته أو للمستفيد أن يطلب التصفية باسم طالب التأمين<sup>(٢)</sup> . وتذكر وثيقة التأمين عادة المدة التي يجوز في خلالها لطالب التأمين طلب التصفية حتى يتجنب بذلك تخفيض العقد ، فإن لم تذكر مدة معينة افترض أن مدة الثلاثين يوما التي تلي الاعذار هي المدة التي يستطيع فيها طالب التأمين طلب التصفية ، فإن لم يطلبها في خلال هذه المدة خفض العقد بحكم القانون .

وإذا طلبت التصفية على النحو الذي قلناه ، كان أثر ذلك أن ينتهي عقد التأمين من وقت الطلب<sup>(٣)</sup> ، ويصبح قيمة التصفية ديناً في ذمة المؤمن يجب دفعه في خلال المهلة المشترطة في وثيقة التأمين ، وتكون عادة ثلاثة أشهر كما سبق القول .

### ثالثاً - تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين

(Les avances sur polices)

#### ٧٤٩ - جواز تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين وأفضلية التعميل على

التصفية : قلنا أن التصفية تنهى عقد التأمين ، وفي هذا خسارة تحقق بكل من المؤمن والمؤمن له . الأول يخسر عميلاً كان قد كسبه ، والثاني يرجع في عمل من أعمال التبصر والادخار كان قد بدأه . ولذلك يؤثر كل من الطرفين ، بدلاً

(١) ولو بغير رضا المستفيد وببد قبول هذا التأمين ( أنسيكلوبيدي دالوز لفظ Ass. Per. فقرة ٣٦٨ - عهد المنعم البيرايو فقرة ٢٤٠ - عكس ذلك محمد كامل مرمي فقرة ٣٠٢ ص ٣١٩ ) - ولكن قيمة التصفية تغطي للمستفيد إذا لم يكن هو نفسه طالب التأمين ( بلانويل وديريو وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩ ) - وإذا كان المستفيد قد وقع وثيقة التأمين ، وجب إجراء مفاوضات التصفية في مواجهته ( استئناف غنتلط ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ ص ٢٠٨ ) .

(٢) بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ١٥٤ - بيكار وبيسون فقرة ٤٤٦ - بلانويل وديريو وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩ - ص ٨٣٠ - عهد الودود يبيي في التأمين على الأشخاص ص ٣٨ - وانظر عكس ذلك بالنسبة إلى مأمور التفليسة : نقض فرنسي ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ دالوز ٩٥ - ١ - ٤٤١ - ولكن يجوز للدائن المرتب أن يطلب التصفية ( بلانويل وديريو وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٣٠ - وانظر مايل فقرة ٧٥٣ ) .

(٣) وهذا بخلاف التخفيض حيث لا ينتهي عقد التأمين ، بل يبقى إلى نهاية مدته مع تخفيض مبلغ التأمين على النحو الذي قلناه .

من تصفية التأمين ، أن يلجأ إلى تصرف آخر جرى به العمل ، وهو تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين<sup>(١)</sup> . فيقدم المؤمن للمؤمن له مبلغاً من النقود يكون هذا الأخير في حاجة إليه ، من حسابه الاحتياطي ويكون هذا الاحتياطي ضامناً له ، وذلك مقابل فائدة يدفعها المؤمن له للمؤمن .

ويتبين من ذلك أن التعجيل يفضل التصفية بالنسبة إلى كل من الطرفين . فهو بالنسبة إلى المؤمن له يسعفه بما يحتاج إليه من النقود في يسر وسرعة ، وإذا كان يدفع فائدة على ما أخذه من النقود ، فهو في نظير ذلك لم يته عقد التأمين ، بل استبقاه قائماً ، وإذا رد ما أخذه من النقود عاد حقه في التأمين كاملاً كما كان . وهو بالنسبة إلى المؤمن صفقة مضمونة ، يكفئها احتياطي المؤمن له ، ويتقاضى عنها فائدة تعوضه ما فاتته من استغلال النقود التي أعطاهها للمؤمن له ، ثم إن المؤمن بعد ذلك لا يفقد عميلاً كان يفقده بتصفية عقد التأمين<sup>(٢)</sup> .

وقد أجاز قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، في الفقرة الثانية من المادة ٧٧ منه ، هذا التصرف إذ يقول : « يجوز للمؤمن أن يعجل مبالغ المؤمن له » . فالتعجيل على حساب وثيقة التأمين هو إذن اختياري في القانون الفرنسي ، ولا بد فيه من اتفاق الطرفين . وهو أيضاً اختياري في تقنين الموجبات والعقود اللبناني ، إذ تنص العبارة الأخيرة من المادة ١٠١٤ من هذا التقنين على ما يأتي : « ويكون اختياريًا أيضًا لإسلاف الضامن للمضمون » . أما مشروع الحكومة ، فنص المادة ٥٥ منه على أنه « يجوز للمؤمن له أن يحصل على قرض من المؤمن بضمان وثيقة التأمين ، ويشترط أن تكون للوثيقة قيمة اسطراد »<sup>(٣)</sup> . فيبدو من هذا النص أنه متى كان المؤمن له قد دفع ثلاثة أثمان سنوية على الأقل حتى تكون لوثيقة التأمين قيمة

(١) انظر Loiseau رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ - Boucher رسالة من باريس سنة ١٩٣٧ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٧ - بلاتيرل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٢ ص ٨٣٠ .  
(٣) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٩٦ من المشروع التمهيدي ، ويجري نص المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « يجوز أن يقدم المؤمن المؤمن عليه قرصاً ، إذا أودع هذا وثيقة التأمين لدى المؤمن » . ويلاحظ أن التعجيل ، وفقاً لهذا النص ، أمر اختياري لا بد فيه من اتفاق الطرفين . وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة لاشكاله « على حكم تفصيل » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٨٠ في الهامش) .

استرداد أو احتياطي حساني ، فإن من حقه أن يحصل على دفعة من المؤمن بضمان وثيقة التأمين طبقاً للشروط العامة التي تتضمنها هذه الوثيقة .

**٧٥٠ - الشروط التي يتم بها التعجيل على حساب وثيقة التأمين :** وتبين وثيقة التأمين في شروطها العامة عادة متى يجوز للمؤمن له أن يحصل على دفعة معجلة على حساب وثيقة التأمين ، ويغلب اشتراط أن يكون قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية حتى يكون للوثيقة احتياطي حساني أو قيمة استرداد . وتبين الوثيقة كذلك في شروطها العامة الحد الأقصى من النقود الذي يستطيع المؤمن له أن يأخذه بضمان الوثيقة . فإذا دفع الحد الأدنى من الأقساط ، والترم الحد الأقصى من مقدار النقود التي يطلبها ، كان من حقه أن يحصل على ما يطلبه ، عن طريق إقرار بمضيه لمصلحة المؤمن<sup>(١)</sup> .

والشروط التي يتم بها التعجيل على حساب وثيقة التأمين تكون عادة أربعة : (١) يتعهد المؤمن له أن يدفع فائدة تعوض المؤمن عما فاته من استئصال المبلغ الذي قلعه : (٢) إذا تأخر المؤمن له عن دفع أى قسط من أقساط الفائدة ، صفت وثيقة التأمين بحكم القانون ، وخضع من قيمة التصفية المبلغ المعجل . (٣) إذا أعطت وثيقة التأمين أى حق للمؤمن له ، كالحق في المشاركة في الأرباح أو الحق في تقاضى مبلغ التأمين ، فإن المبلغ المعجل يخص فوراً من هذا الحق ، متضماً في ذلك على أى مبلغ آخر . (٤) لا يتعهد المؤمن له برد أصل المبلغ المعجل ، ولكنه يحتفظ لنفسه بالحق في رده ، فإذا رده برئت ذمته منه ، وزال ما ثقل به احتياطيه الحسابي من الضمان<sup>(٢)</sup> .

**٧٥١ - التكيف القانوني الصحيح للتعجيل على حساب وثيقة التأمين :** يبدو لأول وهلة أن التكيف القانوني للتعجيل على حساب وثيقة التأمين هو أن هذا التصرف قرض مضمون برهن (prêt sur gage) . فالمؤمن قد أقرض المؤمن له مبلغاً من النقود بفائدة معينة وبضمان وثيقة التأمين ،

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٧ ص ٦٤٦ .

(٢) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٤٧ ص ٦٤٦ - بلانويول وبيير وبيسون ١١

ويرد هذا القرض إما بطريق مباشر وإما بطريق المقاصة مع أى مبلغ يترتب في ذمة المؤمن بموجب وثيقة التأمين<sup>(١)</sup>. ويرد على هذا التكييف اعتراضان جوهريان : (١) لو كان التصرف قرصاً مضموناً برهن هو وثيقة التأمين ، لما صح الاتفاق القاضى بأنه عند تأخر المؤمن له في سداد الفوائد تصفى وثيقة التأمين بحكم القانون ، لأن هذا الاتفاق يكون بمثابة شرط البيع دون إجراءات في رهن الحيازة ، وهو اتفاق باطل ( انظر المادة ١١٠٨ مدنى مصرى والمادة ٢٠٧٨ مدنى فرنسى ) . (٢) لو كان التصرف قرصاً ، لوجب أن يلتزم المؤمن له المقرض برده إلى المؤمن المقرض ، وقد رأينا أن المؤمن له لا يلتزم بالرد ، وإنما يحتفظ لنفسه بحق الرد ، فالرد حق له لا التزام عليه . من أجل ذلك نبئت فكرة أخرى تتجه إلى أن التصرف إنما هو وفاة مبسر لجزء من الاحتياطى الحسابى (paiement anticipé d'une partie de la réserve) فالؤمن قد عجل للمؤمن له جزءاً من احتياطيه الحسابى بتقليده له هذا المبلغ من التقود<sup>(٢)</sup>. ويرد على هذا التكييف أيضاً اعتراضات جوهرية ثلاثة : (١) لو أن التصرف كان وفاة معجلاً لجزء من الاحتياطى لانتفى هذا الجزء بالوفاء ، ولاقتضى ذلك أن ينقص المؤمن فى ميزانية الخصوم الاحتياطى بمقدار الجزء الذى وفاه . ولكنه لا يفعل ذلك ، بل هو يبقى الاحتياطى فى ميزانية الخصوم كما هو دون إنقاص ، ويدرج فى ميزانية الأصول المبلغ الذى قدمه للمؤمن له . (٢) لو أن التصرف كان وفاة معجلاً لجزء من الاحتياطى ، فقيم إذن حق المؤمن له فى رد ما أخذه ، وهو فى أخذه إياه إنما استوفى حقه ، ومن يستوفى حقه لا يرد ما استوفاه ! (٣) لو أن التصرف كان وفاة معجلاً ، فكيف يلتزم المؤمن له بدفع فوائد عن المبلغ الذى قدمه له المؤمن ، وهو فى أخذه لهذا المبلغ إنما يستوفى حقاً له ، ومن يستوفى حقه لا يلتزم بدفع فوائد عما استوفاه !

(١) انظر فى هذا المعنى باريس ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩١٣ - ٢ - ٢٨٩ - السين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ - ٥٤٤ - بلانيسول وريبير وپولانچيه ٢ فقرة ٣١٨١ - كولان وكليبتان ودى لاموراندوير ٢ فقرة ١٣٢١ .  
(٢) انظر فى هذا المعنى الجزائر ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٩ دالوز ١٩١٣ - ٢ - ٢٨٩ - محكمة Le Mons الابتدائية ٦ يوليى سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٤٤ .

والتكييف القانوني الصحيح ، كما ذهبت محكمة النقض الفرنسية أخيراً ، هو أن تعجيل المؤمن دفعة للمؤمن له على حساب وثيقة التأمين إنما هو تصرف خاص بعقد التأمين ، شأنه في ذلك شأن تخفيض العقد وتصفيته . فلا هو بالقرض ، ولا هو بالوفاء المعجل . وإنما هو تحويل لجزء من الاحتياطي الحسابي إلى يد المؤمن له بعد أن كان في يد المؤمن (remine à l'assuré) (d'une partie de sa réserve) ، وهذا التحويل من شأنه أن يحدث تعديلاً في موقف كل من الطرفين<sup>(١)</sup> . فالؤمن قد خرج من يده جزء من الاحتياطي كان يستغله ، فيستحق من أجل ذلك فوائد تعوض عليه هذه الحسارة . والمؤمن له قد انتقل إلى يده هذا الجزء من الاحتياطي ، إن شاء أبقاه في يده ودفع الفوائد تعويضاً للمؤمن ، وإن شاء رده إلى المؤمن كما كان . وإذا تأخر المؤمن له في دفع الفوائد ، جاز للمؤمن أن يشترط في هذه الحالة تصفية التأمين فوراً بمجرد التأخر ، ويكون هذا الشرط صحيحاً لأننا لسنا بصدد رهن حيازة يكون فيه هذا الشرط باطلاً بموجب المادة ١١٠٨ مدني مصرى والمادة ٢٠٧٨ مدني فرنسي . وإذا أفلس المؤمن ، فإن المؤمن له يكون قد خلص له الجزء الذي انتقل إلى يده فلا شأن لدائتي التغطية به ، ولا يبقى في التغطية إلا الجزء من الاحتياطي الذي لم يخرج من يد المؤمن<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذه هي عبارات محكمة النقض الفرنسية في هذا المعنى :

" . elle (l'avance) s'analyse en une remise à l'assuré d'une partie de sa réserve mathématique, remise qui modifie la situation entre les contractants sur la base du contrat d'assurance et exige l'adaptation de la police à cette situation nouvelle."

(نقض فرنسي ٢١ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٣ - ٤١)

(٢) انظر في هذا المعنى نقض فرنسي ٢١ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٣ - ٤١ - بيكار وبيسون فقرة ٤٤٨ ص ٦٤٨ - وقرب نقض فرنسي ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٩ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٩ - ٣٦٧ - دالوز ١٩٤٩ - ٤٠٧ . وانظر في هذه الآراء المختلفة : بيكار وبيسون فقرة ٤٤٨ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٣ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٣٧٢ - فقرة ٣٨٤ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٠٧ ص ٣٢٩ - ص ٣٢٦ - عبد المنعم البدراوي فقرة ٢٤٤ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٩ - ص ٤٠ .

## رابعاً - رهن وثيقة التأمين

(La mise en gage de la police)

٧٥٢ - طرق رهنه وثيقة التأمين : هنا يرهن المؤمن له وثيقة التأمين تأميناً لدين في ذمته للغير لا للمؤمن ، بخلاف تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين فإن مقدم النقود في هذا التصرف هو المؤمن لا الغير . والذي يقع غالباً هو أن شخصاً يكون في حاجة إلى قرض وليس عنده ما يقدمه تأميناً لهذا القرض، ولا يطمئن المقرض إلى أنه سيستوفى حقه دون ضمان، وبخاصة أن المقرض لا مورد له إلا كسب عمله فإذا مات قبل سداد الدين انقطع هذا المورد وضاع على الدائن حقه . فيعمد المقرض إلى التأمين على حياته ، ثم يرهن وثيقة التأمين لدائنه ، وبذلك يقدم له تأميناً كافياً للدين . ويجوز أن يؤمن المقرض على حياته لمصلحة دائنه مباشرة ، ولكن لا يكون هناك في هذه الحالة رهن لوثيقة التأمين ، بل هو تأمين مباشر لمصلحة الدائن<sup>(١)</sup> . والذي يعيننا هنا هو رهن وثيقة التأمين . وهناك طرق ثلاث لهذا الرهن<sup>(٢)</sup> : (١) إعداد ملحق لوثيقة التأمين ، يمضيه المؤمن فيعلن على هذا النحو بالرهن . (٢) اتفاق خاص على الرهن بين المؤمن له والدائن المرتهن ، ويعلن هذا الاتفاق للمؤمن . (٣) تظهر وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، إذا كانت وثيقة إذنية<sup>(٣)</sup> . وفي جميع هذه الطرق تسلم وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، وفقاً للقواعد المقررة في رهن الحيازة<sup>(٤)</sup> .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٩ ص ٦٤٩ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١١ ص ٨٣٢ - وقد يرم المؤمن له عقد التأمين لمصلحته هو ولمصلحة ورثته من بعده ، ولكنه يفترض أنشاط التأمين من دائن يرهن له في ذلك وثيقة التأمين ، فيكون لدائن المرتهن حق التقدم على ورثة المؤمن له ليستوفى حقه من مبلغ التأمين ( استئناف مخطوط ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٦٢ ) .

وهناك صورة أخرى يؤمن فيها الدائن نفسه على حياة مدينه لمصلحته هو ، فإن مات المدين قبل الوفاة بالدائن استوفى الدائن حقه من مبلغ التأمين .

(٢) وهذه الطرق الثلاث ، كما تصلح الرهن الوثيقة ، تصلح أيضاً لحالة الوثيقة ونقل ملكيتها إلى الغير .

(٣) انظر في تظهر الوثيقة أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٩٨ - فقرة ٤٠١ .

(٤) استئناف مخطوط ١٩ فبراير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٢٧ - نفس فرنسى ٢٧ يناير =

وتنص المادة ١/١٠٩١ من المشروع التمهيدى فى هذا المعنى على ما يأتى :  
 « تجوز حوالة وثيقة التأمين ورهنها ، سواء أكان ذلك فى ملحق بالوثيقة ،  
 أم كان عن طريق تظهيرها إن كانت إذنية ، أم كان باتفاق خاص يعطى  
 للمؤمن » (١) .

**٧٥٣ - حقوق الرأى المرتهن :** وللدائن المرتهن أن يستوفى حقه من  
 وثيقة التأمين . ويجب هنا التمييز بين فروض ثلاثة :

( **الفرض الأول** ) أن يستحق مبلغ التأمين قبل حلول الدين المضمون  
 بالرهن . فيكون للدائن المرتهن فى هذا الفرض حق رهن على هذا المبلغ . وتنص  
 المادة ١١٢٨ مدنى فى هذا الصدد على ما يأتى : « ١ - إذا حل الدين المضمون  
 قبل حلول الدين المضمون بالرهن ، فلا يجوز للمدين أن يوفى الدين إلا للمرتن  
 والراهن معاً ، ولكل منهما أن يطلب إلى المدين إيداع ما يؤديه ، وينقل حق  
 الرهن إلى ما يتم إيداعه . ٢ - وعلى المرتن والراهن أن يتعاونوا على استغلال  
 ما آده المدين ، وأن يكون ذلك على أنفع الوجوه للراهن دون أن يكون فيه  
 ضرر للدائن المرتن ، مع المبادرة إلى إنشاء رهن جديد لمصلحة هذا الدائن » .  
 ونرى من ذلك أن المؤمن لا يجوز له أن يوفى مبلغ التأمين إلا للمؤمن له والدائن

= سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩١٠ - ١ - ٥٢٢ - پلانيول وبيرون ١١ فقرة ١٤١٤  
 ص ٨٣٢ .

وهناك طريقة رابطة يلجأ إليها المؤمن له فى كثير من الأحوال ، وهى أن يحول وثيقة التأمين.  
 للدائن المرتن ، لا حوالة رهن ، بل حوالة ملك . فيحل الدائن محل المؤمن له فى عقد التأمين ،  
 ويلتزم بدفع الأقساط . ويتعهد الدائن المرتن المؤمن له بأنه إذا استوفى حقه منه بما فى ذلك الأقساط  
 التى دفنها ، أعاد له حوالة وثيقة التأمين ( ييكار وبيرون فقرة ٤٤٩ - پلانيول وبيرون  
 ١١ فقرة ١٢١١ ص ٨٣٢ ) .

( ١ ) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧١ فى الهامش . وقد حلف هذا النص فى لجنة  
 الرابطة « اكفاء بالقواعد العامة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٢ فى الهامش ) .  
 وتنص المادة ١٠٠٤ من تقنين الموجبات والقبود البتاني فى هذا المعنى على أنه « يجوز أن  
 يرهن حق الاستفادة من الضمان لمصلحة دائن المضمون بمقتضى ذيل العقد ، أو بمقتضى صك شغل  
 يبلغ إلى الضامن - وإذا كانت لأتمة الشروط محرومة لأمره ، فإن الرهن المقنود لتأمين دين ،  
 وإن كان هذا الدين غير تجارى ، يمكن إنشاؤه بمقتضى تظهير يصرح فيه بأن لأتمة الشروط سلمت  
 على سبيل التأمين » .

وانظر أيضاً فى هذا المعنى المادة ٦٥ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليوسنة ١٩٣٠ .



المرتبه معاً . ويجوز لكل من هذين أن يطلب من المومن إيداع مبلغ التأمين ، ويتنقل حق الرهن إلى ماتم إيداعه . ويستغل المومن له والدائن المرتبه مبلغ التأمين ، وذلك إلى أن يحل الدين المضمون بالرهن ، وعند ذلك يتقاضى الدائن المرتبه الدين الذي له من مبلغ التأمين .

( الفرضه الثاني ) أن يحل الدين المضمون بالرهن قبل استحقاق مبلغ التأمين . وهنا يحق للدائن المرتبه أن يطلب تصفية وثيقة التأمين<sup>(١)</sup> ، إذ هي مرهونه له فن حقه أن يستخلص منها أية فائدة مادية يستطيع استخلاصها ، وأكبر فائدة يستطيع استخلاصها فوراً إنما تأتي عن طريق التصفية<sup>(٢)</sup> . وغنى عن البيان أن الدائن المرتبه لا يستطيع طلب تصفية التأمين إلا إذا كان المومن له قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية<sup>(٣)</sup> . ويستوفى الدائن المرتبه الدين الذي له من قيمة التصفية ، فإذا بقي شيء من هذه القيمة فهو للمومن له .

( الفرضه الثالث ) أن يحل الدين المضمون بالرهن ويستحق مبلغ التأمين قبل أن يستعمل الدائن حقه في طلب التصفية . وتنص المادة ١١٢٩ مدني في هذا الصدد على ما يأتي : « إذا أصبح كل من الدين المرهون والدين المضمون بالرهن مستحق الأداء ، جاز للدائن المرتبه ، إذا لم يستوف حقه ، أن يقبض من الدين المرهون ما يكون مستحقاً له ، أو أن يطلب بيع هذا الدين أو تملكه

( ١ ) انظر آتفاً فقرة ٧١٦ .

( ٢ ) انظر في جواز أن يطلب الدائن المرتبه في هذا الفرض تصفية وثيقة التأمين ، وما وجه من اعتراضات على ذلك وبخاصة فيما يتعلق بشرط البيع دون إجراءات قوهن الحيازة ، والرد على هذه الاعتراضات : بيكار وبيسون فقرة ٤٥٠ - پلاتنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٤ - وانظر آتفاً فقرة ٧٤٨ في الهامش .

( ٣ ) وإذا كان المومن له قد تأخر في دفع بعض الأقساط ، جاز للدائن المرتبه أن يدفع القسط المتأخر . ويرجع بما دفعه على المومن له ، إما بناء على اتفاق سابق بينهما على أن يدفع الدائن المرتبه القسط المتأخر ، وإما على أساس أن القسط الذي دفعه الدائن المرتبه يعتبر داخلياً في مصروفات حفظ الرهن التي يرجع بها الدائن المرتبه على المدين الراهن ( انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٥٠ ص ٦٥٠ ) .

ويستطيع أي شخص دفع الأقساط المتأخرة ، سواء كانت له مصلحة في ذلك أو لم تكن له مصلحة ( پلاتنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٤ ص ٨٣٢ - وانظر آتفاً فقرة ٦٣٣ في آخرها ) . ولكن دفع الغير للأقساط المتأخرة لا يمنع المومن له من طلب التخفيض أو التصفية ( پلاتنيول وريبير وبيولايجيه ٢ فقرة ٢١٨٢ ) .

وفقا للمادة ١١٢٠ الفقرة الثانية ، . ولما كان الدين المرهون في القرض الذي نحن بصدده هو مبلغ التأمين وهو مبلغ من التقود ، فإن الدائن يستطيع أن يستوفي حقه منه ، فإن بقي شيء فهو للمؤمن له (١) .

---

(١) وفي جميع هذه القروض الثلاثة يبقى حق الدائن المرتين قائماً ، حتى لو كان هناك مستفيد معين وتعدى على حياة المؤمن له فسقط حقه ، فإن حق الدائن المرتين لا يسقط في هذه الحالة مع سقوط حق المستفيد المتعدي ، لأن الدائن المرتين هو أيضاً مستفيد في حدود ما هو مستحق له ولم يصدر التعدي منه بل صدر من غيره ( انظر في هذا المعنى عبد المنعم البدر ابري فقرة ٢٤٥ ص ٢٢٥ - عبد الرزوق عيسى في التأمين على الأشخاص ص ٤١ ) .

## الفصل الثاني

### التأمين من الأضرار

( Assurances de dommages )

٧٥٤ — تحرير نطاق التأمين ضد الأضرار — قهره إلى فرعين رئيسيين:

التأمين من الأضرار هو تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمراً يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه ، وذلك بخلاف التأمين على الأشخاص فقد قدمنا أنه تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمراً يتعلق بشخص المؤمن له لا بماله <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك نرى أن الخطر المؤمن منه إذا كان يتعلق بالمال وما قد يلحقه من ضرر ، فالتأمين يدخل في نطاق التأمين من الأضرار ، وذلك كالتأمين من الحريق والتأمين من السرقة والتأمين من تلف المزروعات والتأمين من المسؤولية . وإذا كان الخطر المؤمن منه يتعلق بشخص المؤمن له ، كال موت أو الإصابات الجسمية أو العجز فالتأمين يدخل في نطاق التأمين على الأشخاص .

ويعتبر التأمين من موت المواشي داخلاً في نطاق التأمين من الأضرار ، لأن المواشي ينظر إليها باعتبارها أموالاً ، فوفاها يعود بالضرر على صاحبها أى على ماله . أما التأمين من المرض فقد رأينا أنه يعتبر تأميناً على الأشخاص ، وإن كان في الوقت ذاته تأميناً من الأضرار فيما يتعلق برد مصروفات العلاج والأدوية وهو الالتزام الرئيسي في هذا النوع من التأمين <sup>(٢)</sup> . وكذلك يدخل التأمين من الإصابات في نطاق التأمين على الأشخاص فيما يتعلق بمبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له ، ولكنه يدخل في نطاق التأمين من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج . وقد قدمنا أن المنصر الرئيسي في هذا التأمين

( ١ ) انظر آتياً فقرة ٦٧٩ .

( ٢ ) انظر آتياً فقرة ٦٨١ .

هو مبلغ التأمين أما مصروفات العلاج فنصير ثانوي ، وهذا بخلاف التأمين من المرض فالعنصر الرئيسي فيه هو مصروفات العلاج<sup>(١)</sup> .

ويضرب التأمين من الأضرار إلى فرعين رئيسيين : التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية .

فالتأمين على الأشياء يهدف إلى تأمين المؤمن له من ضرر يصيب ماله بطريق مباشر ، كأن يحترق منزله أو تسرق أمتته أو تتلف مزروعاته . وقد يكون الشيء المؤمن عليه عيناً معينة بالذات كالتأمين على منزل معين من الحريق ، أو يكون شيئاً غير معين إلا بنوعه كالتأمين على أية بضاعة توجد في مخزن معين أو التأمين على أية أمتعة توجد في منزل معين . بل إن التأمين على الأشياء قد يكون تأميناً على مبلغ من النقود ، كالتأمين من السرقة أو الضياع على ما يقبضه الصراف من النقود أو التأمين على ما يخسره التاجر من الأرباح عقب احتراق متجره ، ويعين عادة حد أقصى من النقود يقع عليه التأمين .

أما التأمين من المسؤولية فيهدف إلى تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية . فالضرر المؤمن منه هنا ليس ضرراً يصيب المال بطريق مباشر كما في التأمين على الأشياء ، بل هو ضرر ينجم عن نشوء دين في ذمة المؤمن له بسبب تحقق مسؤوليته التقصيرية كما في المسؤولية عن حوادث السيارات ومسئولية البحار عن الحريق ، أو بسبب تحقق مسؤوليته العقدية كما في مسؤولية المستأجر عن الحريق . فالضرر المؤمن منه هو نشوء الدين بسبب المسؤولية ، ولذلك يسمى التأمين في بعض الأحيان بالتأمين من الدين . ولما كان مال المؤمن له ضماناً لهذا الدين ، فالضرر إذن يقع على المال بطريق غير مباشر إذ يتقاضى منه الدين . ومهما يكن من أمر فالتأمين من المسؤولية يدخل في نطاق التأمين من الأضرار ، بل هو أحد فروعيه الرئيسيين ، حتى لو كانت مسؤولية المؤمن له ناشئة من إصابة المضرور في جسمه . فلو أن شخصاً أمّن نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته ، ودهس شخصاً في الطريق ، فرجع عليه المضرور ، فإن المؤمن في هذه الحالة لا يؤمن المضرور من الضرر الذي حاق به في جسمه حتى يقال بأن التأمين هنا تأمين على الأشخاص ، بل هو يؤمن

المسئول لا المضرور، لا من الضرر الجسمي الذي لحق المضرور بل من الضرر المالى الذى لحق المسئول من جراء رجوع المضرور عليه بالتعويض. فالتأمين من المسؤولية يخلل إذن في نطاق التأمين من الأضرار لا في نطاق التأمين على الأشخاص، سواء نشأت المسؤولية عن ضرر أصاب المسال أو أصاب الجسم<sup>(١)</sup>. ونرى من ذلك أنه في حين أن التأمين على الأشياء يبرز شخصين اثنين، المؤمن والمؤمن له، فإن التأمين من المسؤولية يبرز أشخاصاً ثلاثة، المؤمن والمؤمن له (المسئول) والمضرور. ولا يمكن اعتبار المضرور في التأمين من المسؤولية بمثابة المستفيد الذى يشترط المؤمن لمصلحته، فإن المؤمن له لم يشترط لمصلحة المضرور بل اشترط لمصلحته هو، وقد أمّن نفسه لمصلحة نفسه ولم يؤمن المضرور أو يؤمن نفسه لمصلحة المضرور. وإذا كان المضرور يرجع بدعوى مباشرة على المؤمن كما سنرى، فإن هذه الدعوى قد كسبها لا من الاشتراط لمصلحته، بل كسبها بحكم القانون. والخطر المؤمن منه في التأمين من المسؤولية ليس هو الضرر الذى يصيب المضرور، بل هو كما قدمنا الضرر الذى يصيب المؤمن له من رجوع المضرور عليه. ولذلك لا يتحقق الخطر المؤمن منه - فيطالب المؤمن له المؤمن بالضمان - بمجرد وقوع الضرر على المضرور، بل هو لا يتحقق إلا برجوع المضرور على المؤمن له، فعند ذلك فقط يستطيع المؤمن له أن يطالب المؤمن بالضمان<sup>(٢)</sup>. والمحل في التأمين من المسؤولية يكون عادة غير معين، فهو تأمين من مسؤولية لم تتحقق بعد حتى يعرف مداها، ولذلك يعتمد المؤمن له في أكثر الأحيان إلى تعيين حد أقصى يطالب به المؤمن إذا تحققت مسؤوليته، وفي أحيان أخرى يعتمد إلى تأمين غير محدد يعرض بموجبه تعويضاً كاملاً أيا كان مدى مسؤوليته التى تحققت<sup>(٣)</sup>. على أن هناك تأميناً من المسؤولية معين المحل، ويتحقق ذلك إذا أمّن الشخص على مسؤوليته عن شيء يجوز به رده لملكه، كما في تأمين المستأجر على مسؤوليته عن الحريق فإن محل التأمين معين وهو العين المؤجرة التى يجب على المستأجر ردها للمؤجر.

(١) بيكار ويبيون ققرة ١٧٠.

(٢) بيكار ويبيون ققرة ١٧١ ص ٢٦٥.

(٣) انظر آنفاً ققرة ٦٠٤.

٧٥٥ - **مبدئه جوهريانه في التأمين من الأضرار** : وأيا كان التأمين من الأضرار ، تأميناً على الأشياء كان أو تأميناً من المسؤولية ، فهناك مبدآن جوهريان يخالف فيهما التأمين على الأشخاص . وهذان هما : (أولاً) المصلحة في التأمين ، فهي عنصر من عناصر التأمين من الأضرار ، وليست بمنصر في التأمين على الأشخاص كما قدمنا<sup>(١)</sup> . (ثانياً) صفة التعويض ، فالتأمين من الأضرار له صفة التعويض ، بخلاف التأمين على الأشخاص فقد قدمنا أنه ليست له هذه الصفة<sup>(٢)</sup> .

### أولاً المصلحة في التأمين<sup>(\*)</sup>

(L'intérêt d'assurance)

٧٥٦ - **نفس قانوني** : تنص المادة ٧٤٩ من التقنين المدني على ما يأتي :  
« يكون علائق التأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين<sup>(٣)</sup> » .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .  
ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدفد السوري م ٧١٥ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٤٩ وم ٧٤٦ - وفي التقنين المدني العراقي م ١/٩٨٤ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٩٩٠<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٦٤ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٩٩٥ وما بعدها .

(٣) انظر Broquet رسالة من لوزان سنة ١٩٣٢ .

(٤) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٧ من المشروع النهائي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وفي لجنة المراجعة حور تحويراً لفظياً نصاً مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وأصبح رقمه ٧٨١ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٨٠ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٩ (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٩ - ص ٣٢٩) .

(٤) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٥ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٩ (مطابق) .

ويخلص من هذا النص أنه لا بد من وجود « مصلحة اقتصادية مشروعة » في التأمين من الأضرار . وقد قلنا أن الرأي السائد هو أن المصلحة ليست عنصراً إلا في التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا تشترط فيه المصلحة . إذ النص صريح في أن المقصود بالمصلحة أن تكون « مصلحة اقتصادية » ، والمصلحة الاقتصادية إنما تقوم في التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص<sup>(١)</sup> .

**٧٥٧ -** تعبر معنى المصلحة في التأمين من الأضرار والمقصود بالمصلحة ، كما قلنا ، هو أن يكون المؤمن له أو المستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، ومن أجل هذه المصلحة آمن هذا الخطر<sup>(٢)</sup> . ويجب أن تكون المصلحة « اقتصادية » أي ذات قيمة مالية<sup>(٣)</sup> ، لأن المؤمن عليه في التأمين من الأضرار هو المال كما قلنا . ويجب أن تكون مصلحة مشروعة ، وقد تقدم أن الخطر المؤمن منه يجب أن يكون مشروعاً أي غير مخالف للنظام العام أو الآداب<sup>(٤)</sup> .

— م ٧٦٦ : عقد التأمين ضد الأضرار باطل إذا كانت لا توجد مصلحة المؤمن له في التعويض في الوقت الذي يجب أن يبدأ التأمين فيه .

( وحكم التقنين الليبي يتفق مع حكم التقنين المصري ) .

التقنين المدني - العراق م ١/٩٨٤ : يجوز أن يكون محلاً لتأمين كل شيء مشروع بمود على الشخص يتفق من عدم وقوع خطر معين .

( وحكم التقنين العراقي يتفق مع حكم التقنين المصري ) .

تقنين الموجبات والعقود الباني م ٩٦٠ : كل شخص له مصلحة في المحافظة على شيء يمكن أن يفقد له شيئاً . ويكون هذا الحق خصوصاً في ملك ، والمسكن ، والدائن المرتب أو المأثر أو مرتب الريع العقاري ، ولكل شخص مرض لأن يكون مسئولاً عن هلاك الشيء الموجود في حيازته أو عن نصيبه .

( وحكم التقنين الباني يتفق مع حكم التقنين المصري ) .

( ١ ) انظر تفصيل ذلك آنفاً فقرة ٥٦٤ :

( ٢ ) انظر آنفاً فقرة ٥٦٤ - ونص المادة ٣٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على ما يأتي : « كل شخص له مصلحة في المحافظة على شيء يجوز له أن يؤمن عليه - وكل مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عدم تحقق خطر ما يجوز أن تكون محلاً لتأمينه » .

( ٣ ) قانون محمد كامل مرسى فقرة ١٨٤ .

( ٤ ) انظر آنفاً فقرة ٦٠١ .

فالمصلحة إذن ، في التأمين من الأضرار ، هي القيمة المالية للشيء المؤمن عليه ، وهي القيمة المعرضة للضياع إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه . ومن أجل هذا حرص المؤمن له على أن يؤمن نفسه من هذا الخطر ، حتى لاتضيع هذه القيمة عليه إذا تحقق . ففالك الشيء له مصلحة في عدم ضياعه ، ومن ثم يؤمن عليه من الحريق أو من السرقة أو من التلف أو من غير ذلك من الأخطار . كذلك من له حق عيني في الشيء - دائن مرتين أو صاحب حق انتفاع أو صاحب حق رقية - له مصلحة في التأمين على حقه . ومن له حق شخصي في ذمة شخص آخر له مصلحة في التأمين على إعدام مدينه . ومن يخشى أن يترتب في ذمته دين من وراء تحقق مسئوليته له مصلحة في التأمين من المسئولية . ويجوز أن تقوم مصلحةان بالنسبة إلى شيء واحد ، كمصلحة صاحب الرقية ومصلحة صاحب حق الانتفاع وهما مصلحةان متوافقتان ، أو كمصلحة المالك في التأمين من الحريق ومصلحة المستأجر في التأمين من المسئولية عن الحريق وهما مصلحةان متعارضتان<sup>(١)</sup> . ومن ذلك نرى أن محل التأمين هو ، في الواقع من الأمر ، ليس الشيء المؤمن عليه نفسه ، وليس هو قيمته المالية ، وإنما هو مصلحة المؤمن له في ألا يتحقق خطر معين<sup>(٢)</sup> .

ويبين من ذلك أنه إذا لم تكن للمؤمن له أو للمستفيد ، في التأمين من الأضرار ، مصلحة اقتصادية مشروعة في عدم تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن عقد التأمين يكون باطلا لانعدام المحل أولعدم مشروعيته . فن يؤمن مثلا على

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٨ ص ٢٧٥ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٧

ص ٧١٨ .

(٢) وقد قضى بأنه لا يشترط البتة في التأمين على الأشياء أن يكون المؤمن له مالكا الأشياء المؤمن عليها ، بل يكفي أن يكون له من وراء هذا التأمين مصلحة اقتصادية مشروعة . وقد قصت بذلك صراحة المادة ٧٤٩ من القانون المدني إذ نصت على أن « يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين » . والملكية الموجبة لشراء حتى الثمن تجعل له على البضاعة المشحونة علاقة حق وعدالة تنوع التأمين عليها ، ومصلحة أكيدة في المحافظة على البضاعة ووصولها سليمة ، ليحقق الربح من بيعها ويقي بالتزاماته نحو من يكون قد تعاقد معهم عليها . كما أن الضرر يتحقق أيضا بفقدان البضاعة لو غرقها وبفوات ربحها عليه ، أو حاجه وحاجة سوقه لهذه البضاعة بالذات ، أو تعرضه للمسئولية قبل أن يكون قد نقض سهم عنها ( الإسكندرية الكلية الوطنية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ المحاماة ٣٩ رقم ٣٤١ ص ١٠٧٤ ) .



منزل لا يملكه ، وليس له أى حق فيه ، من الحريق ، لا تكون له مصلحة اقتصادية مشروعة في هذا التأمين ، إذ لا يعنيه من التاحية المادية أن يحترق المنزل أو لا يحترق ، ولا تعود عليه أية منفعة مادية من عدم احتراق المنزل ، أى من عدم تحقق الخطر المؤمن منه . فإذا عقد هذا التأمين ، فإنما هو مقامر ، وليست له مصلحة اقتصادية مشروعة يؤمن عليها ، بل لعل أن تكون له مصلحة غير مشروعة في تحقق الخطر واحتراق المنزل ، ولعله يعمل على ذلك حتى يحصل على مبلغ التأمين . فعلى أية ناحية قلنا المسألة ، نجد أن التأمين هنا باطل ، إما لأنه مقامرة غير مشروعة ، وإما لانعدام محله ، وإما لعدم مشرعية المحل إذ التأمين هنا من شأنه أن يفرى المؤمن له بالعمل على تحقيق الخطر .

#### ٧٥٨ — مقياس المصلحة في التأمين من الأضرار : وتقاس المصلحة

في التأمين من الأضرار بالقيمة المادية التي تكون للشيء المؤمن عليه . فن أمن على منزله من الحريق يكون قد أمن على مصلحة قيمتها المادية هي القيمة المالية للمنزل عند احتراقه إذا احترق ، ومن امن من مسؤوليته من حوادث السيارات يكون قد أمن على مصلحة قيمتها المادية هي القيمة المالية للدين الذي يرتب في ذمته إذا تحققت مسؤوليته .

والأمر واضح في المثالين المتقدمين ، ولكنه قد يدق في أمثلة أخرى . فن أمن من تلف المزروعات قبل نضوجها ، هل يجوز له أن يؤمن على قيمة هذه المزروعات بعد نضوجها ، أو يجب أن يقتصر على قيمتها وقت التأمين ؟ هو إذا اقتصر على قيمتها وقت التأمين يكون قد أمن الخسارة التي تلحقه من تلف المزروعات وقت تأميناها أى قبل نضوجها ، أما إذا جاز له أن يؤمن على قيمة المزروعات بعد نضوجها فإنه يكون قد آمن ، لا فحسب الخسارة التي تلحقه من تلف المزروعات وقت تأميناها (damnum emergens) ، بل أيضاً الربح الذي يفوته بعد نضوج هذه المزروعات (lucrum cessans) . كذلك من أمن على بضاعة استوردها من الخارج ، إذا اقتصر على تأمين قيمتها في ميناء القيام يكون قد أمن الخسارة التي تلحقه من غرق البضاعة وقت تأميناها ، أما إذا أمن قيمتها في ميناء الوصول فإنه يكون قد أمن أيضاً الربح الذي يفوته من جراء غرق البضاعة .

فالضرر المؤمن عليه يتكون في كثير من الأحيان من عنصرين : الخسارة الواقعة والربح المنتظر : ومن المحقق أن الخسارة الواقعة يجوز تأمينها ، فهل يجوز أيضاً تأمين الربح المنتظر ؟ هذا ما ننقل الآن إلى بحثه .

٧٥٩ — تأمين الربح المنتظر (profit espéré) : لم يكن جائزاً في القديم تأمين الربح المنتظر ، إذ كان هذا الربح يعتبر أمراً غير محقق فانقلب بتأمينه إلى أمر محقق ، ومن ثم يكون التأمين هنا مصلداً للربح وهذا لا يجوز في التأمين من الأضرار فهو تأمين يقتصر على تعويض الضرر الواقع كما سيبين عند الكلام في الصفة التعويضية لهذا التأمين . ولكن ما لبث العمل ، في خلال القرن التاسع عشر ، أن درج على خطّة أخرى ، بأن جعل التأمين في نقل البضائع على قيمتها في ميناء الوصول لا في ميناء القيام ، وبذلك أجاز تأمين الربح المنتظر . وقد أقر ذلك تشريع صدر في فرنسا في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، معدلاً بذلك أحكام المادة ٣٤٧ من التقنين التجاري الفرنسي . وتوسع العمل في هذه الإباحة ، فانتقل من نطاق التأمين البحري إلى نطاق التأمين البري ، فأجاز تأمين المزروعات من الصقيع (grêle) بقيمتها وقت نضوجها ، كما أجاز تأمين البضائع في النقل الرّى بقيمتها وقت الوصول . ثم جاء قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ فأقر هذا العمل ، إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ منه على أن كل مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عدم تحقق خطر ما يجوز أن تكون عملاً للتأمين ، وقصد بالمصلحة غير المباشرة الربح المنتظر<sup>(١)</sup> . ولا شيء يمنع من الأخذ بهذا الحكم في مصر ، فإن الربح المنتظر هو أحد عنصرى التعويض ، إذ التعويض الكامل يشمل كما هو معروف الخسارة التي لحقت بالضرر والربح الذي فاته ، ولا يكفل التعويض بغير هذين العنصرين مجتمعين . ولا يمكن أن يقال إن المؤمن له بحصوله على الربح المنتظر يكون قد أثرى من عقد التأمين في حين أنه كان يجب أن يقتصر على مجرد التعويض ، فإن الربح المنتظر يدخل في التعويض وهو كما قلنا أحد عنصرىه ، فالحصول عليه ليس إثراء

(١) بيكار ويسون فقرة ١٧٩ ص ٢٧٦ - پلاتيول وريبير وبولانچيه ٢ فقرة ٣١٥٥ .

يلى هو مجرد تعويض عن ضرر لحق المؤمن له<sup>(١)</sup> .

ولكن يجب ، حتى يتناول التأمين الربح المنتظر ، أن يكون هناك شرط صريح بهذا المعنى فى وثيقة التأمين<sup>(٢)</sup> ، وأن يكون الربح المنتظر الذى يغطيه التأمين ربحاً مؤكداً لا مجرد ربح محتمل ، وأن يكون تقديره قائماً على أسس ثابتة<sup>(٣)</sup> . فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة ، جاز التأمين على الربح المنتظر ، كالتأمين على المزروعات بقيمتها وقت نضوجها ، والتأمين على المواشى بقيمتها وقت أن تنفق ، والتأمين على البضائع بقيمتها وقت الوصول . ويموز بوجه خاص التأمين على الأرباح الصناعية والتجارية التى تقوت المؤمن له بسبب احتراق مصنعه أو متجره ، وقد انتشر هذا النوع من التأمين فى إنجلترا باسم تأمين الأرباح (profits assurance)<sup>(٤)</sup> .

### ثانياً - صفة التعويض<sup>(\*)</sup>

( La principe indemnitaire )

٧٦٠ - نص قانونى : تنص المادة ٧٥١ من القانون المدنى على ما يأتى :

( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ١٧٩ ص ٢٧٦ - ص ٢٧٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٧ ص ٧١٨ .

( ٢ ) استئناف مخطط ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٣٩ - وتنص المادة ٧٦٨/٢ من القانون المدنى الذى فى هذا المعنى على ما يأتى : « ولا يلتزم المؤمن بالربح المرجو إلا إذا التزم به صراحة » .

( ٣ ) وتقدير الربح المنتظر قد يكون يسيراً فى بعض الأحوال ، كما فى تقدير الأجرة التى تقوت على المؤمن له عند إعادة البناء المؤمن عليه بعد احتراقه ، وكما فى تقدير قيمة البضاعة المؤمن عليها وقت الوصول ، وكما فى تقدير قيمة المزروعات المؤمن عليها وقت نضوجها . ولكن هناك أحوال يكون التقدير فيها عسيراً ، كما فى تقدير الأرباح المنتظرة من متجر أو مصنع مؤمن عليه ، وكما فى تقدير دخل ملعب عام مؤمن عليه كسينما أو مسرح ( انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٨٠ ) .

( ٤ ) بيكار وبيسون فقرة ١٨٠ ص ٢٧٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٧ ص ٧١٨ - Magrin فى تأمين فوات الربح (Assurance perte de bénéfices) رسالة سن باريس سنة ١٩٤٥ .

( ٥ ) الفتر Paquier رسالة من ليون سنة ١٩٢٠ - Weens رسالة من باريس سنة ١٩٢٧ .

« لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين »<sup>(١)</sup> .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نص صريح في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧١٧ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٥١ وم ٧٦٧ ، وفي التقنين المدني العراقي م ٩٨٩ - وفي تقنين الموجبات والنفود اللبناني م ٩٥٥ - ٩٥٦<sup>(٢)</sup> .

ويخلص من هذا النص أن عقد التأمين المنصوص عليه فيه هو عقد تعويض (contrat d'indemnité) ، أي أنه عقد ذو صفة تعويضية يخضع لمبدأ التعويض (principe indemnitaire) على النحو الذي سنبينه فيما يلي . ولما كان النص

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٦٥ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن عليه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن ضده ، على ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين » . وفي لجنة المراجعة عدل النص فأصبح مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٨٨ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٨٨ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥١ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٨ - ص ٣٤٣ ) .

( ٢ ) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٧ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥١ ( مطابق ) .

م ٧٦٧ : يجب على المؤمن أن يعرض له عن الضرر اللاحق به من جراء وقوع الحادث ، طبقاً لشروط العقد وفي حدود مقتضياته .

( وأحكام التقنين الليبي تتفق مع أحكام التقنين المصري ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٩ ( موافق ) .

تقنين الموجبات والنفود اللبناني م ٩٥٥ : إن الضمان المختص بالأموال لا يكون إلا عقد تعويض ، ولا يجوز أن يحمل الشخص المضمون ، بعد وقوع الطوارئ ، في حالة مالية أحسن من التي كان عليها لو لم يقع الطارئ .

م ٩٥٦ : إذا عقد الضمان على مبلغ من المال يتجاوز قيمة الشيء المضمون ووجد هناك غش أو خداع من قبل أحد المتعاقدين ، كان العقد باطلاً بالنظر إلى هذا الفريق ، وجاز فوق ذلك إعطاء بدل العطل والضرر للفريق الذي تقرر الإبطال لمصلحته من أجل هذا السبب - وإذا لم يكن غش ولا خداع ، فالعقد يهد صحيحاً على قدر قيمة الشيء المضمون الحقيقية لا غير . ولا يحق للضامن احتيافاً الأقساط عن المقدار الزائد - على أن الأقساط المستحقة وأقساط السنة الجارية فقط تبقى مكتبة للضامن على وجه قطعي .

( وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري ) .

مطلقاً لا يميز بين تأمين وآخر ، وهو في الوقت ذاته موضوع بين الأحكام العامة للتأمين التي تسرى على جميع أنواعه ، فقد يوهم أنه يسرى على جميع أنواع التأمين ، سواء في ذلك ما يتعلق بالتأمين من الأضرار أو بالتأمين على الأشخاص . ولكننا رأينا فيما تقدم أن التأمين على الأشخاص يسوده مبدأ رئيسي هو انعدام صفة التعويض ، فهو ليس بعقد تعويض ويختلف بذلك اختلافاً جوهرياً عن التأمين من الأضرار<sup>(١)</sup> . فلم يبق إلا التسليم بأن النص لا يسرى على التأمين من الأشخاص ، فهو مقصور إذن على التأمين من الأضرار ، إذ أن هذا التأمين الأخير هو الذي وحده ، دون التأمين على الأشخاص ، صفة التعويض . وإذا كان النص لم يصرح بأنه مقصور على التأمين من الأضرار ، فإن نصاً آخر ( م ٧٤٩ مدني ) يقرر المبدأ الرئيسي الأول في التأمين من الأضرار ، وهو ضرورة قيام المصلحة ، أتي هو أيضاً مطلقاً لم يصرح بأنه يسرى على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ، ومع ذلك قد فسرناه فيما تقدم بأنه مقصور على التأمين الأول دون التأمين الثاني . ويبدو أن المشرع المصري ، ولم يفرد مكاناً للتأمين من الأضرار يقرر فيه مبادئه العامة ، بل اجتزأ عن هذا التأمين بأهم نوع من أنواعه وهو التأمين من الحريق ، لم يجد مناسباً من أن يقرر المبادئ العامة للتأمين من الأضرار بين الأحكام العامة لعقد التأمين<sup>(٢)</sup> .

### ٧٦١ - تحديد معنى الصفة التعويضية في التأمين من الأضرار

والاعتبارات التي قامت عليها : يسود التأمين الأضرار الصفة التعويضية ، فهو عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه ، ولكنه يقتصر على تعويضه في حدود الضرر الذي يلحقه دون أن يتجاوز ذلك ، وبخاصة دون أن يكون مصدراً لإثرائه . فلا يجوز أن يكون المؤمن له ، بفضل عقد التأمين ، في مركز أفضل بعد تحقق الخطر مما كان قبل تحققه . ولا يجوز أن يتقاضى من المؤمن ، إذا تحقق الخطر ، تعويضاً أكبر ، لا فحسب من مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة ، بل أيضاً من قيمة الضرر

(١) انظر آتياًقرة ٦٩٥ وما بعدها .

(٢) انظر آتياًقرة ٥٦٤ في آخرها في الحاشي .

الذى لحقه . فإذا كان الضرر الذى لحقه أكبر فى قيمته من مبلغ التأمين ، لم يتقاضى بداهة إلا مبلغ التأمين كما يقضى عقد التأمين نفسه . وكذلك إذا كان مبلغ التأمين أكبر من قيمة الضرر ، فإنه لا يتقاضى إلا قيمة الضرر كما تقضى الصفة التعويضية للتأمين . فهو إذن لا يتقاضى إلا أقل القيمتين ، مبلغ التأمين وقيمة الضرر . وهذه الصفة التعويضية لصيقة بعقد التأمين من الأضرار ، وقد ظهرت مع هذا العقد منذ ظهوره ، وأقرها العمل والقضاء منذ زمن بعيد<sup>(١)</sup> .

وقد قامت الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار على اعتبارين رئيسيين : ( الاعتبار الأول ) الخشية من تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه . ذلك أن التأمين من الأضرار ، بخلاف التأمين على الأشخاص ، محله المال . فإذا جاز أن يؤمن الشخص على ماله بمبلغ يزيد على قيمة هذا المال إذا هلك ، أى أن يتقاضى تعويضا أكبر من قيمة الضرر ، فإن هذا يفريه بتعمد إتلاف المال حتى يتحقق الخطر ، فيتقاضى تعويضا أكبر من قيمة الضرر ، ويكون هذا التعويض مصدرا لإثرائه . ويجب هنا دفع اعتراضين . فقد يعترض بأن هذا يتحقق أيضاً فى التأمين من الأشخاص ، ولكن يرد على ذلك بأن تعمد إتلاف المال فى التأمين من الأضرار أيسر بكثير من تعمد إتلاف النفس فى التأمين على الأشخاص . وقد يعترض كذلك بالأعلى على الخشية من تعمد إتلاف المال إذ لو ثبت ذلك لحرم المؤمن له من تقاضى أى تعويض ، ولكن يرد على ذلك بأن إثبات التعمد بعد تلف المال من الأمور العسرة ، ويستطاع المؤمن له فى كثير من الأحيان أن يتعمد إتلاف المال مطمئنا إلى أن أمره لن يتكشف . ولولا الصفة التعويضية التى للتأمين من الأضرار ، لكان التأمين سببا خطيرا من أسباب إتلاف المال ، ولأقدم كثير من المؤمن لهم على تعمد إتلاف أموالهم المؤمن عليها ابتغاء الكسب . وإذا كانوا هم يكسبون من وراء ذلك ، فإن فى ضياع هذه الأموال الطائلة خسارة محققة على المجتمع . وإذا جرد التأمين من الأضرار من صفته التعويضية ، لوجب تحريره كما كان محرما فى الماضى . ونرى من ذلك أن الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ولا يحق للمؤمن له أن يشترط تقاضى مبلغ التأمين ،

( ١ ) بيكار وبيرون فقرة ١٧٢ ص ٢٦٧ - نقض فرنسى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ دالوز

كاملاً ولو كان الضرر الذي لحقه قيمته أقل من هذا المبلغ: (والاعتبار الثاني) الخشية من المضاربة. ذلك أنه إذا أبيع المؤمن له أن يتقاضى تعويضاً أكبر من الضرر الذي لحقه، فإنه حتى في الأخطار التي لا يستطيع تعمد تحقيقها، كما في تلف المزروعات بسبب نوازل طبيعية، يجد مجالاً واسعاً للمضاربة، فيعتمد على التأمين بمبلغ كبير أو إلى تعديد التأمين عند موثمين مختطفين بمبالغ يصل مجموعها إلى مقدار كبير، مؤملاً بذلك أن يتحقق الخطر فيكسب هذا المقدار الكبير من المال. ولكنه يعلم أنه لن يتقاضى تعويضاً أكبر من قيمة الضرر الذي لحق به نظراً لهذه الصفة التعويضية، فلا يقدم على التأمين بمبالغ كبيرة تكلفه أنشأها عالية ومن ثم لا يكون هناك مجال للمضاربة. فالخشية من المضاربة تضاف إذن إلى الخشية من تعمد تحقيق الخطر، ويتضافر هذان الاعتباران لتأكيد الصفة التعويضية التأمين من الأضرار، وجعل هذه الصفة من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالف مقتضاها على النحو الذي قدمناه<sup>(١)</sup>.

٧٦٢ - ما يترتب على الصفة التعويضية في التأمين من الأضرار :  
ويترتب على ثبوت الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار أمران أساسيان :  
( الأمر الأول ) أنه لا يجوز للمؤمن له أن يتقاضى تعويضاً أعلى من قيمة الضرر.  
( والأمر الثاني ) أنه يجوز، على العكس من ذلك، أن يتقاضى المؤمن له تعويضاً أقل من قيمة الضرر. وننظر هنا ما يترتب من النتائج على كل من هذين الأمرين .

٧٦٣ - النتائج التي تترتب على عزم قاضي تعويض أعلى من قيمة الضرر :  
أول هذه النتائج هو أن مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة لا يتحتم دفعه كله تعويضاً للمؤمن له عند تحقق الخطر. وقد قلنا أن هذا المبلغ يعتبر حداً أقصى للتعويض الذي يدفع للمؤمن له، فلا يجوز أن يدفع أكثر منه حتى لو كانت قيمة الضرر تزيد عليه. ولكن يجوز أن يدفع أقل منه، ويكون

( ١ ) انظر في ذلك بيكار وبيسون فترة ١٧٣ - فترة ١٧٤ - بلانير ولير وبيسون

ذلك محتماً إذا قلت قيمة الضرر عن هذا المبلغ . فالمؤمن له يتقاضى كما تقدمنا أقل القيمتين ، مبلغ التأمين وقيمة الضرر<sup>(١)</sup> .

وهناك تبجنان آخران قربان على عدم جواز تقاضى تعويض أعلى من قيمة الضرر في التأمين من الأضرار ، ونكتفي هنا بالإشارة إليهما ، وسنبسط القول لهما عند الكلام في التأمين على الأشياء<sup>(٢)</sup> : (١) إذا تعددت عقود التأمين من خطر واحد ، فإنه لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود ، بل يقتصر على تقاضى ما يعرض الضرر الذي لحق به دون زيادة ، إما من أحد هؤلاء المؤمنين ، أو منهم جميعاً على أن يقتسموا فيها بينهم هذا التعويض . (٢) لا يجوز للمؤمن له الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يكون مستحقاً له في ذمة الغير ، ويحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بهذا التعويض<sup>(٣)</sup> .

وقد رأينا فيما تقدم أن عكس هذه النتائج الثلاث هو الذي يترتب على انعدام الصفة التعويضية في التأمين على الأشخاص<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر آنفاً فقرة ٧٦١ .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٨١٧ وما بعدها - هذا إلى أنه يترتب على مبدأ التعويض أنه يحسد في تقدير قيمة الشيء المؤمن عليه بوقت تحقق الخطر ، لا بوقت إبرام العقد : استئناف غنطط ٣ يوفيه سنة ١٩٢٦ م ٣٨ ص ٤٥٩ - ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٣ (التأمين على سيارة احترقت بعد شهرين فلم تقل قيمتها شيئاً يذكر ، ومن ثم ليس المؤمن أن يحسم شيئاً من مبلغ التأمين) - ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٤٥ - كولان وكايتان ودى لاوور اندير ٢ فقرة ١٢٩٨ ص ٨٣٧ - چوسران ٢ فقرة ١٣٢٠ ( ■ ) ص ٧٣٧ .

وإذا استبعد من نطاق التأمين الحسارة التي تعلق بالمؤمن له من جراء عدم استعمال الشيء ، ولكن المؤمن تباعاً في إصلاح الشيء حتى نجم عن ذلك ضرر ، جاز المؤمن له أن يطلب تعويضاً عن الضرر الذي أصابه بسبب هذا التأخر وفقاً للقواعد العامة (استئناف غنطط ١٣ يوفيه سنة ١٩٤٥ م ٥٧ ص ١٧٩) .

(٣) ولكن قاعدة التنسية في التأمين من الأضرار ، وسيأتي بيانها ( انظر ما يلى فقرة ٨٣٢ وما بعدها ) ، لا تترتب على الصفة التعويضية ، بل هي قيد يرد على هذه الصفة ، إذ موجها لا يتقاضى المؤمن له قيمة الضرر الذي أصابه ، بل يتقاضى نسبة معينة من هذه القيمة . وهذه القاعدة ، بخلاف الصفة التعويضية ، ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها (بي-ر ويصون فقرة ١٧٥ ص ٢٧١) .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٩٦ - فقرة ٧٠٠ .



## ٧٦٤ - النتائج التي ترتب على جواز قاضي تعريض أقل من قيمة الضرر:

ولا تمنح الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار من أن يشترط المؤمن أن يضاهي المؤمن له ، عند تحقق الخطر ، تعويضاً أقل من قيمة الضرر . ويتحقق ذلك في فرضين :

**الفرض الأول :** شرط عدم التغطية الإجباري (clause de découvert obligatoire) ، وهو شرط يقضى على المؤمن له بالألا يؤمن على كل الضرر الذي يلحق به عند تحقق الخطر المؤمن منه ، بل يتحتم عليه أن يستيق جزئاً من هذا الخطر غير مؤمن ، فلا يستطيع تأمينه لا عند المؤمن نفسه ولا عند أى مؤمن آخر<sup>(١)</sup> . مثل ذلك أن يشترط المؤمن ، في التأمين من المسؤولية ، ألا يغطي التأمين مقلداً ما معنا من قيمة الضرر أو نسبة معينة من هذه القيمة . فإذا كانت قيمة الضرر ثلثاته جنيته مثلاً ، فقد يكون المؤمن مشروطاً أنه لا يدفع من هذه القيمة عشرين جنيهاً ، أو أنه لا يدفع عشرها أى لا يدفع ثلاثين جنيهاً<sup>(٢)</sup> . والغرض من هذا الشرط أن يكون هناك حافز للمؤمن له يحثه على عدم الإهمال واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحقق المسؤولية ، أو لحصر أضرارها في أضيق نطاق ممكن إذا تحققت . ذلك أن المؤمن له يعلم أنه إذا تحققت المسؤولية وترتب دين في ذمته ، فسيساهم في هذا الدين على النحو الذي قدمناه ، فيدفعه ذلك إلى الاحتراز من المسؤولية بقدر المستطاع ، فإنه لن يعرض تعويضاً كاملاً عن الضرر الذي يصيبه من جراء ذلك .

**الفرض الثاني :** شرط عدم تغطية الكوالت الصغيرة (franchise) ، وهو

(١) وذلك كان تعبير قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، في المادة ٢٨/٢ منه ، من أن المؤمن له ، في الجزء الذي لا يغطي التأمين ، يعتبر « مؤمناً لنفسه » (son propre assureur) ، تعبيراً غير دقيق . لأنه لو كان مؤمناً لنفسه ، لاستطاع أن يعيد التأمين عند مؤمن آخر ، وقد رأينا أنه لا يستطيع ذلك ، إذ لابد من استيقاء جزء من الخطر لا يغطيه التأمين ، حتى يكون في ذلك حافز للمؤمن له على أن يتجنب وقوع الخطر بقدر المستطاع ( يشارك وييسون فقرة ١٧٦ ص ٢٧٣ - پلاتيول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٦ ص ٧١٧ ) .

(٢) ويصح أن يجمع بين الأمرين فيشترط ألا يغطي التأمين نسبة معينة من قيمة الضرر - العشر مثلاً - بقرط ألا يزيد ما يستبعد من نطاق التأمين على ما خمسين ، عشرين جنيهاً مثلاً .

شرط يقضى أيضاً بعدم تغطية مقدار معين من قيمة الضرر أو نسبة معينة من هذه القيمة . ولكن الغرض الذى يهدف إليه هذا الشرط يختلف عن الغرض الذى يهدف إليه الشرط السابق . فليس المقصود إيجاد حافز للمؤمن له يدفعه إلى الاحتياط لمنع وقوع الخطر ، بل المقصود استبعاد الأخطار الصغيرة من نطاق التأمين ، فلا يبقى داخلاً فى هذا النطاق إلا الأخطار الكبيرة أو الأخطار المتوسطة . وبذلك ينزل مقدار قسط التأمين نزولاً محسوساً لمصلحة المؤمن له ، ولا يشغل المؤمن بالأخطار الصغيرة وهى أكثر الأخطار وقوعاً ، ويترتب على اختلاف الهدف الذى نشير إليه أنه ، فى حين أن المؤمن له لا يستطيع فى شرط عدم التغطية الإجبارى أن يؤمن على الجزء من الخطر المستبعد من التأمين لاعتد المؤمن نفسه ولا عند أى مؤمن آخر كما سبق القول ، فإنه فى شرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة يستطيع أن يفعل ذلك<sup>(١)</sup> .

وشرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة قد يكون شرطاً بسيطاً (franchise simple) ، فلا يغطي الأخطار الصغيرة فى حدود معينة ، أما الأخطار الباقية فتجاوز هذه الحدود فيغطيها تغطية كاملة . مثل ذلك أن يشترط المؤمن ألا يغطي التأمين الخطر الذى يقل قيمته عن عشرين جنياً ، فإذا وصلت قيمة الخطر إلى هذا المبلغ أو أكثر منه ، فإن المؤمن يدفع كل القيمة ، أى يدفع عشرين جنياً أو أكثر . والشرط على هذا النحو يفرى المؤمن له ، فى الخطر الذى يقل عن عشرين جنياً ، بأن يعتمد زيادته حتى يصل إلى عشرين جنياً أو أكثر ، فيغطي تغطية كاملة . لذلك يعتمد المؤمن فى بعض الأحيان على جعل الشرط مطلقاً (franchise absolute) ، فيخصم مبلغاً معيناً - عشرين جنياً مثلاً - من قيمة أى خطر يتحقق ، صغيراً كان هذا الخطر أو كبيراً . فيجعل المؤمن بذلك للمؤمن له مصلحة دائمة فى ألا يتحقق الخطر إطلاقاً ، ويجمع بذلك إلى الغرض الذى يهدف إليه شرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة للغرض الذى يهدف إليه شرط عدم التغطية الإجبارى<sup>(٢)</sup> .

(١) فيستطيع أن يؤمن على هذا الجزء منه مؤمن آخر ، بل يستطيع التأمين عليه منه المؤمن نفسه فى مقابل دفع زيادة فى قسط التأمين (بيكار وبيسون فقرة ١٧٧ ص ٢٧٤) .

(٢) انظر فى ذلك بىكار وبيسون فقرة ١٧٦ - فقرة ١٧٧ - بلانيول وديور وبيسون ١١٥ فقرة ١٣٢٦ ص ٧١٧ .

٧٦٥ - التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية : بعد أن فرغنا من بحث المبدأين الجوهريين اللذين يقوم عليهما التأمين من الأضرار بوجه عام ، نفضل إلى بحث فرعى هذا التأمين الرئيسيين بحثاً تفصيلياً ، فنستعرض التأمين على الأشياء ، ثم التأمين من المسؤولية<sup>(١)</sup>

## الفرع الأول

### التأمين على الأشياء

( Assurances de choses

( التأمين من الحريق )

(Assurance contre l'incendie )

٧٦٦ - أنواع مختلفة للتأمين على الأشياء : يشمل التأمين على الأشياء أنواعاً مختلفة ، نذكر منها التأمين من تلف المزروعات ، والتأمين من موت المواشي ، والتأمين من السرقة والتلبيد ، وتأمين الدين ، والتأمين من الحريق وهو أهم أنواع التأمين على الأشياء وأكثرها شيوعاً<sup>(٢)</sup> . فلم إلماً سريعاً في كلمة موجزة هذه الأنواع ، مستيقين التأمين من الحريق لتبسط القول فيه باعتباره نموذجاً مختاراً لجميع أنواع التأمين على الأشياء ، وأحكامه تسرى

( ١ ) وهناك وثائق تأمين على السيارات تجمع ما بين أنواع التأمين من الأضرار ( *polices tous risques* ) ، فتكون تأميناً من السرقة ومن الإثلاث ومن الحريق ومن المسؤولية المدنية ، وقد تتضمن أيضاً تأميناً على الأشخاص من الإصابات (أنيسكلويدى دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* فقرة ٢ وفقرة ١٩٥ ) . فيغطي التأمين الأضرار التي تصيب النير ( *assurance tierce* ) وحريق السيارة وسرقتها وتلفها والأضرار الجسدية التي تصيب السائق (محدد كامل مرسى فقرة ٢٣٦) . انظر م ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وتقضى بأن يكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح النير دون الركاب ( *assurance tierce* ) ، ولباق أنواع السيارات يكون لصالح النير والركاب دون عمالها .

( ٢ ) وهناك أنواع أخرى لتأمين على الأشياء ، منها على سبيل المثال : التأمين من البطالة ( *assurance contre le chômage* ) ( انظر *Marie Lautier* رسالة من رنسة ١٩٣٦ ) - والتأمين من مخاطر الاستثمار ( *assurance contre les risques de placement* ) ( انظر *Mirimonde* في مجلة التأمين سنة ١٩٣١ ص ٦٩٢ ) - والتأمين من تكسر الزجاج ( *assurance contre le bris de verre* ) .

على سائر هذه الأنواع . وقد خصه المشرع المصرى بالذكر دون أنواع التأمين من الأضرار الأخرى بما فى ذلك التأمين من المسئولية ، وأفرد له مكاناً خاصاً إلى جانب المكان الخاص الذى أفردته للتأمين على الحياة ، وأورد أحكامه على أساس أنها هى الأحكام التى تسرى بوجه عام على جميع أنواع التأمين على الأشياء .

والتأمين من تلف المزروعات عقد يبرمه عادة صاحب المزروعات ( صاحب الأرض أو مستأجرها ) للتأمين على مزروعاته ، قبل نضوجها أو فى أثناء النضوج ، من الآفات وغيرها مما يهدد الزراعة بالتلف . وفى فرنسا يكون التأمين عادة من الصقيع (*assurance contre la grêle*) ، حيث يهدد الصقيع فى كثير من الأحيان المزروعات بالتلف<sup>(١)</sup> . أما فى مصر فالذى يهدد المزروعات بالتلف يكون عادة دودة القطن ودودة اللوز والجراد وفيضانات النيل العالية ، فيمكن التأمين على المزروعات من هذه الأخطار . ولم يورد المشرع المصرى أحكاماً خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام العامة المتعلقة بالتأمين على الأشياء .

والتأمين من موت المواشى (*assurances contre la mortalité du bétail*) هو أيضاً نوع من التأمين على الأشياء يعقده صاحب المواشى للتأمين على مواشيه من الموت<sup>(٢)</sup> . ولم يرد فى التقنين المدنى المصرى أحكام خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام العامة المتعلقة بالتأمين على الأشياء . ويلاحظ فيه بوجه خاص أن المواشى المؤمن عليها تخضع عادة لفحص الطبيب البيطرى ، وأن إخطار المؤمن له المؤمن بموت الماشية يجب أن يتم فى أسرع وقت عقب الموت حتى يتمكن المؤمن من تبين أسباب الموت وظروفه ، وقد جعل المشرع

(١) انظر فى التأمين من الصقيع : *Hérail* رسالة من تولوز سنة ١٩٢٣ - *Dupuch* رسالة من الجزائر سنة ١٩٢٣ - *Regnaud de Beaucaron* رسالة من باريس سنة ١٩٢٧ - *Pikar* ويسون الطول ٣ فقرة ٤٧ وما بعدها - *André* دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* فقرة ٤٢٠ - فقرة ٤٢٩ .

(٢) انظر فى التأمين من موت المواشى : *Dupuch* رسالة من الجزائر سنة ١٩٢٣ - *Orsien* رسالة من تولوز سنة ١٩٤١ - *Pikar* ويسون الطول ٣ فقرة ٦٦ وما بعدها - *André* دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* فقرة ٤٣٠ - فقرة ٤٥١ .

الفرنسي (م ٤٦/٢ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠) هذا الوقت أربعا وعشرين ساعة بدلا من خمسة أيام .

والتأمين من السرقة والتبديد أو من الخيانة (assurances contre le vol et le détournement, contre l'infidélité) الأشياء<sup>(١)</sup> . يعقده الشخص للتأمين على أمتعه أو على نقوده أو على مجوهراته أو على بضائعه أو على ما هو مودع عنده الغير أو على ما يأتجن عليه الغير ، أو على غير ذلك من المال ، من خطر السرقة أو التبديد : ولم ترد فيه أحكام خاصة ، فتسرى عليه الأحكام العامة في التأمين على الأشياء : ويلاحظ بوجه خاص أن إختطار المؤمن له المؤمن بوقوع السرقة يكون عادة فورا بمجرد علمه بوقوعها حتى يتمكن المؤمن من تبين معالم الجريمة وظروفها عقب ارتكابها<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر في التأمين من السرقة والتبديد أو من الخيانة : *Triples* رسالة من ديوجن سنة ١٩١٦ - *Hamonie* سنة ١٩٣٥ - بيكار وبيسون المطول ٣ فقرة ٧٩ وما بعدها - أنميكلويدى دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* فقرة ٣٧٨ - فقط ٤١٧ .

(٢) وقد قضى بأنه إذا أخل المؤمن له في التأمين من سرقة سيارة بالتزامه الوارد في وثيقة التأمين من وجوب إخطار المؤمن بالسرقة فور وقوعها ، فللقاضي أن يقدم ما إذا كان هذا الإخلال سببا لسقوط حق المؤمن له في التويض في حين أنه لا يوجب شرط صريح بالسقوط (استئناف مختلط ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٢٠) .

وقد ينطى التأمين من السرقة خطر سرقة السيارات ، أو خطر سرقة الخزائن ، أو الأمتعة ، أو المجوهرات والأشياء الثمينة الأخرى . وقد ينطى السرقة التي تقع على الشخص نفسه (*vol sur la personne*) : انظر في ذلك نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١٠٩٩ - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ - ٣٦ - باريس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٨٦ - السين ١٥ مارس سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ - ١٩٣ .

ويشترط المؤمن عادة ، في التأمين من السرقة ، أن يتخذ المؤمن له الاحتياطات الكافية لوقاية منها ، كإقفال الأبواب والخزائن وعدم تركها مفتوحة تتعرض للسرقات (باريس ٩ فبراير سنة ١٩٥١ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ - ٧٤ - لوكس ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ - ١٢٢) . ويشترط المؤمن كذلك عادة على المؤمن له أن يتخذ الإجراءات اللازمة ، عقب وقوع السرقة ، كالتبليغ عنها لجهات الشرطة والنيابة العامة ، وتقديم بعض الأوراق الخاصة بالسرقة ، وإجراء معارضة في البورصة في حالة سرقة السندات لحاصلها . ويقع على المؤمن له عبء إثبات وقوع السرقة والظروف التي وقعت فيها والأشياء التي سرت ، ويجوز الإتيان بجميع الطرق -

وتأمين الدين (assurance - crédit) نوع خاص من التأمين على الأشياء<sup>(١)</sup>،  
يقعده الدائن لتأمين الوفاء بالدين الذي له في ذمة المدين في ميعاد استحقاقه ،  
ويسمى في هذه الصورة بتأمين كفالة الوفاء (assurance aval, ou caution).  
وله صورة أخرى يؤمن فيها الدائن على الدين الذي في ذمة المدين من إصاار  
هذا المدين وما ينجم عن إعساره من ضياع المدين ، ويسمى في هذه الصورة  
بتأمين التوى أو تأمين إصاار المدين (assurance - insolvabilité) . وإذا تحقق  
الخطر المؤمن منه في أى من الصورتين ، فمدف المومن الدين للمؤمن له ، فإنه  
يرجع به على المدين وكفالاته<sup>(٢)</sup> . ويجب التمييز بين تأمين الدين الذى نحن بصلحه  
والتأمين على حياة المدين ، حيث يؤمن المدين على حياته لمصلحة ذاته ، أو

= ولو بالفرائض (نقض فرنسى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ المحلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٩ - ١٦٦ -  
١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٥٨ - ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ المرجع السابق  
١٩٥٠ - ٢١٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٦).  
وقد قضى بأن عقد التأمين من السرقة أو اللغد أو الضياع يقوم على الثقة السابقة بالمؤمن له ، ولذلك  
فإنه لا يتطلب من هذا الأخير أن يقدم دليلا قاطعا على حصول السرقة ، بل يمكن أن تكون هناك  
دلائل وأمارات تجعل أمر حلها قريبا الاحتمال (الإسكندرية الكلية الوطنية ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨  
المحكمة ٣٩ رقم ٤١ ص ٣٣) .

وقد قضى بأن الشرط القاضى ، في التأمين من السرقة ، بعدم ترك العين غير مشغولة مدة تزيد  
على شهرين شرط صحيح ، ولا يمكن تردد المؤمن له على العين مددا قصيرة (استئناف مخطط ٦ نوفمبر  
سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧) ، وبأن الشرط القاضى ، في تأمين خزانة من السرقة ، بوجوب تسجيل  
محتويات الخزانة في سجل خاص شرط صحيح (استئناف مخطط ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١  
ص ٥٩) . وتعتبر السرقة بمفاتيح مضطمة ، في التأمين من السرقة ، في حكم السرقة بطريق الكسر  
(استئناف مخطط ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ م ٩٠ ص ٨٨) .

وانظر في التأمين من الخيانة ومن الخيانة : استئناف مخطط ٥ يناير سنة ١٩٢٧ م ٣٩  
ص ١٣٧ - ١١ مايو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣١٥ - أول يونيو سنة ١٩٣٣ م ٤٦  
ص ٢٥ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٣٧ - ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦ م ٥٩ ص ٢٢ -  
٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٢ .

(١) انظر في تأمين الدين : Ancey سنة ١٩٢٦ - de Mirmond سنة ١٩٣٢ -  
Michel الطالبة الثانية سنة ١٩٣٧ - بيكار وبيسون المحلول ٣ فقرة ١٠٧ - أنسيكلويدى  
دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٤٥٤ - فقرة ٤٨٠ .

(٢) نقض فرنسى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المحلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٦٣ -  
دالوز ١٩٤٤ - ٨١ - Houin في المحلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٧ - ٥ - بيكار وبيسون  
فقرة ٣٣٥ ص ٤٧٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٩ .

يومن الدائن على حياة مدنيه لمصلحة نفسه . والفرق بين تأمين الدين والتأمين على حياة للمدين أن التأمين الأول تأمين على الأشياء ، أما التأمين الثاني فتأمين على الحياة . ولم يرد في تأمين الدين أحكام خاصة ، فتسرى عليه الأحكام العامة في التأمين على الأشياء<sup>(١)</sup> .

يبقى التأمين من الحريق<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو الذى تفصل أحكامه فيما يلى ، وهى أحكام كما قلنا تسرى بوجه عام على جميع أنواع التأمين على الأشياء ، وتسرى بوجه خاص على هذا النوع من التأمين<sup>(٣)</sup> .

٧٦٧ - أرطبه عقد التأمين على الأشياء والمآثر التى ترتب عليه :  
ونبحث فى التأمين من الحريق ، وفى التأمين على الأشياء بوجه عام ، أركان عقد التأمين ، ثم الآثار التى ترتب عليه . وفى تفصيل هذه الأحكام نطلق القول فيم جميع أنواع التأمين على الأشياء ، وقد نخص التأمين من الحريق بالذكر فى الأحكام التى تتعلق به بوجه خاص .

( ١ ) وفى فرنسا أخرج تأمين الدين من نطاق تطبيق قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٥ ( انظر م ١/١ من هذا القانون ) ، ومن ثم تسرى القواعد العامة على هذا النوع من التأمين ( بيكار وبسون فقرة ٣٣٥ ص ٤٧٨ ) .

( ٢ ) انظر فى التأمين من الحريق : Roux الموجز - Croussin رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ - Balcet رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٣١ .

( ٣ ) والتأمين من الحريق يسمى تأميناً أصلياً ( assurance principale ) إذا أمّن مالك على ماله ، عقاراً كان أو منقولاً ، مباشرة من خطر الحريق . وهناك تلميذات تكميلية ( assurances complémentaires ) ، وهى :

( ١ ) التأمين من مسئولية المستأجر عن الحريق ( risque locatif ) : وهو تأمين مسئولية المستأجر عن حريق المبنى المؤجرة ، وهى مسئولية جسيمة طبقاً لقواعد المقررة فى عقد الإيجار . وإذا كانت المبنى المؤجرة لها مستأجر واحد ، كان على هذا أن يؤمن بقيمة المبنى كلها ، فإذا أمّن بقيمة أقل خضع لقاعدة النسبية فيما سيجى . أما إذا تعدد المستأجرون ، بأن كانت المبنى مكونة من طبقات لكل طبقة مستأجر ، فكل مستأجر يكون مسئولاً أيضاً عن امتداد الحريق إلى الطبقات الأخرى ، ولذلك يؤمن بقيمة العقار كله ، ولكنه لا يخضع لقاعدة النسبية إلا بالنسبة إلى الطبقة التى يسكنها إذا قدر لها قيمة أقل من قيمتها الحقيقية ( بلانيول وريبير وييسون ١١ فقرة ١٣٥٢ ) . وانظر فى التأمين من مسئولية المستأجر عن الحريق : Keay رسالة من بوردو سنة ١٩٠٧ - Ducasse رسالة من بوردو سنة ١٩٠٧ - Oabode رسالة من تولوز سنة ١٩٣٨ - Odillon سنة ١٩٤٥ - Deschamps سنة ١٩٤٥ - أنسيكلومدى جالوز ١ لفظ Ass. Dom. - فقرة ٣٤ - فقرة ٥٠ .

## المبحث الأول

### أركان عقد التأمين على الأشياء

٧٦٨ — نطيس القواعد العامة : أركان عقد التأمين على الأشياء هي نفس أركان أى عقد آخر ، فهى طبقاً للقواعد العامة التراضى والمحل والسبب . ولا جديد يقال فى السبب ، فبقى التراضى والمحل . وقبل أن نبحث كلا من هذين الركنين ، نذكر أن المادة ٤٥ من مشروع الحكومة تنص ، فى خصوص التأمين من الحريق ، على أنه يجب

(ب) التأمين من مسئولية رجوع الجار بسبب امتداد الحريق (recours des voisins) : وهو تأمين من مسئولية الشخص عن الحريق الذى يمتد من عنده إلى جيرانه طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية وقواعد المسئولية من الحريق فى عقد الإيجار . ولما كانت القيمة المؤمن عليها هنا غير معينة ، فإن قاعدة النسبية لا تسرى كما سيجىء . انظر بلانويول ورييبر وييسون ١١ فقرة ١٣٥٣ — أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٥١ — فقرة ٦٦ .

(ج) التأمين من مسئولية المالك تجاه مستأجره بسبب الحريق (recours des locataires) : وهو تأمين المالك من مسئولية تجاه المستأجرين إذا كان ساكناً معهم ، وكان هو المسئول عن امتداد الحريق إلى الطبقات التى يسكنونها طبقاً لقواعد المسئولية من الحريق فى عقد الإيجار . ولما كانت القيمة المؤمن عليها (وهى أمتة المستأجرين) هنا أيضاً غير معينة ، فإن قاعدة النسبية لا تسرى كما سيجىء . انظر بلانويول ورييبر وييسون ١١ فقرة ١٣٥٤ — أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٦٧ .

(د) التأمين من فقد الأجرة والحرمان من الانتفاع (perte des loyers et privation de jouissance) : والتأمين من فقد الأجرة هو تأمين من ضياع الأجرة على المالك إذا احترق العقار وذلك عن المدة اللازمة لإعادة البناء ، وقد يكون تأميناً من الحريق إذا عقد المالك نفسه ، أو تأميناً من المسئولية من الحريق إذا عقد المستأجر . وهو فى الحالتين تأمين على قيمة معينة ، فينضم لقاعدة التندية كما سيجىء . والتأمين من الحرمان من الانتفاع هو عقد يبرمه شاعل المكان — مالكاً كان أو مستأجراً — التأمين من حرمانه من الانتفاع بالعقار بعد احترقه إلى أن يعاد بناؤه . وهو تأمين على قيمة معينة ، فينضم لقاعدة التندية كما سيجىء . انظر فى ذلك بلانويول ورييبر وييسون ١١ فقرة ١٣٥٥ — أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٧٥ — ٦٨ .

(هـ) تأمينات تكميلية أخرى ، كذلك التى تغطى الأضرار التى يحدثها الحريق بالمخارج (assurance de la valeur vénale du fonds de commerce) ، أو التى تنجم عن فروات الأرباح بسبب الحريق (assurance de la perte de bénéfices) . انظر Maguin رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ — بيكار وييسون الطول ٣ فقرة ٢٦ وما بعدها .



أن تشمل وثيقة التأمين من الحريق على العقارات والمنقولات ، علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٥ ، ما يأتي : ١ - موقع العقار المؤمن عليه وطبيعته وتخصيصه . ٢ - فإذا كان التأمين متعلقا بمنقولات ، وجب بيان موقع العقار الذي يضم هذه المنقولات وطبيعة هذا العقار والاستعمال المخصص له<sup>(١)</sup> . وضرورة ذكر هذه البيانات في وثيقة التأمين أمر بدسهي ، فوقع العقار هو الذي يعينه ، سواء كان العقار هو الشيء المؤمن عليه أو كان يضم المنقولات المؤمن عليها . وطبيعة العقار والاستعمال المخصص له يساعد المؤمن على تبين مدى ما يتعرض له هذا العقار من خطر الحريق ، فالبيان إذن جوهرى حتى يتبين المؤمن مدى الخطر الذي أمته .

### المطلب الأول

#### التراضى في عقد التأمين على الأشياء

٧٦٩ - طبق القواعد العامة : والتراضى في التأمين على الأشياء يصلر من المؤمن والمؤمن له ، وتسرى عليه القواعد العامة من حيث الوجود ، ومن حيث الصحة سواء في ذلك الأهلية وعيوب الرضاء . ويكون المؤمن له عادة هو المستفيد من التأمين . ولكن يقع في بعض الأحيان أن يكون المستفيد من التأمين هو غير المؤمن له . ويتحقق ذلك في فرضين : (١) في التأمين لحساب ذى المصلحة أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه . (٢) في حالات معينة يحل فيها الغير محل المؤمن له ، فيصبح الأول هو المستفيد في مكان الأخير .

#### § ١ - التأمين لحساب ذى المصلحة<sup>(\*)</sup>

(أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه )

( Assurance pour compte de qui il appartiendra )

٧٧٠ - تكليف التأمين لحساب ذى المصلحة - مشروط لمصلحة الغير : رأينا في التأمين على الحياة أن المستفيد قد يكون غير المؤمن له ، فيشترط

( ١ ) ولا يوجد مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدى ، فهو نص مستحدث في مشروع الحكومة .

( ٥ ) انظر Michy رسالة من باريس سنة ١٩١٠ - Montcharmont رسالة من

باريس سنة ١٩٢٠ .

المؤمن له لصالح أجنبي عن العقد يكون هو المستفيد ، وأن هذا يقع كثيراً في الصور المختلفة للتأمين على الحياة ، ويقع دائماً في التأمين لحالة الوفاة .

وفي التأمين على الأشياء ، بل وفي التأمين من الأضرار بوجه عام ويدخل في ذلك التأمين من المسؤولية ، يقع كذلك أن يبرم المؤمن له عقد التأمين لمصلحة أجنبي عن العقد ، وإن كان ذلك لا يقع بالكثرة التي يقع بها في التأمين على الحياة . وهذا ما يسمى بالتأمين لحساب ذى المصلحة ، أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه . ومن التطبيقات العملية لهذه الصورة من التأمين أن يؤمن من يودع لديه شيء للغير ، ويكون مسئولاً عنه قبله ، على هذا الشيء لمصلحة صاحبه . فيؤمن صاحب المخزن العام على البضائع التي تودع في المخزن لمصلحة أصحاب هذه البضائع ، ويؤمن صاحب المصرف على الودائع التي توضع في المصرف لمصلحة أصحاب هذه الودائع ، ويؤمن أمين النقل على البضائع التي ينقلها لمصلحة أصحاب هذه البضائع ، ويؤمن صاحب المسرح على ما يؤدعه النظارة في مخزن الأمانات لمصلحة هؤلاء النظارة . ومن التطبيقات العملية أيضاً ، في التأمين من المسؤولية ، أن يؤمن صاحب السيارة عن حوادث السيارة لمصلحته هو ولمصلحة أى سائق آخر يقودها .

ونرى من ذلك أن التأمين لحساب ذى المصلحة ليس إلا اشتراطاً لمصلحة الغير بجميع خصائصه . فيجوز للمؤمن له أن يشترط في عقد التأمين لمصلحة مستفيد أجنبي عن العقد ، وقد يكون هذا المستفيد شخصاً معيناً أو شخصاً غير معين ، وقد يكون شخصاً موجوداً وقت إبرام العقد أو شخصاً مستقبلاً يوجد بعد ذلك . والمهم ، إذا لم يتعين شخص المستفيد وقت إبرام العقد ، أن يكون قابلاً للتعيين ، وأن يتعين بالفعل وقت تحقق الخطر على أبعد تقدير .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « ويجوز أيضاً أن يعقد التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه ، ويكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة إلى المؤمن له ، وبمطابقة اشتراط لمصلحة الغير بالنسبة إلى المستفيد سواء كان المستفيد شخصاً معروفاً أو شخصاً احتمالياً . وفي هذه الحالة يظل المؤمن له ملزماً شخصياً بأداء الأقساط للمؤمن ،

والمؤمن في جميع الأحوال أن يحتج قبل الاستفادة بجميع الدفع التي كان في وسعه الاحتجاج بها في مواجهة المؤمن له<sup>(١)</sup>.

٧٧١ - شرطه روزماره لقيام التأمين لحساب ذي المصلحة : وكما في كل اشتراط لمصلحة الغير ، يجب توافر شرطين لقيام التأمين لحساب ذي المصلحة : ( الشرط الأول ) أن يكون المؤمن قاصدا أن يشترط لمصلحة مستفيد أجنبي ، فلا يكفي مجرد تأمينه على شيء معين حتى يفترض أنه ، إلى جانب تأمينه لمصلحة نفسه ، قد آمن أيضا لحساب كل ذي مصلحة في هذا الشيء<sup>(٢)</sup> . بل يجب أن يشترط المؤمن له لمصلحة غيره اشتراطا واضحا لا لبس فيه ولا غموض : وقد يكون هذا الاشتراط صريحا ، كما إذا ذكر أنه يبرم العقد لحساب ذي المصلحة ، أو لحساب من يثبت له الحق فيه ، أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، كأن يشترط صاحب المخزن العام أنه يؤمن على البضائع لمصلحة مالك البضاعة أيا كان هذا المالك ، وكأن يشترط صاحب السيارة في التأمين من المسؤولية أنه يؤمن من مسؤوليته ومن مسؤولية أى سائق يقود السيارة .

ولكن يجوز أن يكون الاشتراط ضمنيا ، ما دام واضحا لا يتطرق إليه اللبس . فقد يؤمن المودع عنده على الشيء المودع دون أن يصرح بأن التأمين معقود لحساب المودع ، ولكن يقوم من الظروف ما يقطع في أن المؤمن له

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٤٠/٢ من المشروع التمهيدى . وقد سبق أن ذكرنا

فصل المشروع التمهيدى ، وذكرنا نص المادة ٩٦١ من تقنين الموجبات والتعهدات البنائية التى يقابل فصل المشروع التمهيدى ، وأشرنا إلى ما يقابل النصين في قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ( ١/٦٢ ) : انظر آنفاً فقرة ٥٧٣ في المباحث .

(٢) وهناك من يذهب إلى هذا الرأى ، فيقول إن المؤمن ، بقبوله التأمين على شيء معين ، قد قبل أن يؤمنه لحساب المؤمن له ولحساب أى شخص آخر تكون له مصلحة فيه . فالتأمين لا يكون شخصيا بالنسبة إلى شخص معين ، بل موضوعيا بالنسبة إلى المصلحة في ذاتها ، والمؤمن لا يؤمن لشخص معين بل يؤمن على مصلحة موضوعية . ومن ثم سمي هذا الرأى بالرأى القائل « بموضوعية المصلحة المؤمن عليها » ( objectivité de l'intérêt assuré ) : انظر من هذا الرأى Weiss في التأمين على الأشياء كمقد تمويض ص ٢١٨ - وانظر في تنفيذ هذا الرأى بيكار وبيسون فقرة ٢٥٨ - وانظر في أن الاشتراط لمصلحة الغير لا يفترض : نقض فرنسى ٢ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرية ١٩٤٢ - ٣٤٣ - ٢ مايو سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣١٤ - دالوز ١٩٤٦ - ٢٦٥ .



قد يؤمن شخص لحساب غيره دون أن تكون له مصلحة شخصية في هذا التأمين ، فلا يكون هذا تأميناً لحساب ذى المصلحة . ويتحقق ذلك إذا آمن شخص لحساب غيره ناتياً عنه ، وكذا كان أو فضولياً<sup>(١)</sup> ، فإن الوكيل أو الفضولي ليست له مصلحة شخصية في هذا التأمين وقد أمم القعد نائباً عن صاحب المصلحة وممثلاً إياه . ومن ثم لا يكون هناك تأمين لحساب ذى المصلحة ، بل تأمين مباشر عقده ذو المصلحة نفسه عن طريق نائبه الوكيل أو الفضولي<sup>(٢)</sup> : ولذلك لا يوجد في هذا القرض شخصان متميزان أحدهما عن الآخر ، مؤمن له هو الوكيل أو الفضولي ومستفيد هو صاحب المصلحة ، بل لا يوجد إلا شخص واحد هو صاحب المصلحة ، ويكون مؤمناً له ومستفيداً في وقت واحد ، ويغنى شخص الوكيل أو الفضولي . وقد قلنا أن الفقرة الأولى من المادة ٤ من مشروع الحكومة تقول في هذا المعنى : « يجوز أن يعقد التأمين لحساب شخص معين بناء على تفويض منه أو دون تفويض ، فإذا تم التأمين بغير تفويض أفادته إذا أجازته حتى ولو بعد تحقق الخطر المؤمن منه . فإذا لم يجره خلال ثلاث سنوات من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما أقرب تاريخاً ، أصبحت الأقساط المودعة حقاً خالصاً للمؤمن »<sup>(٣)</sup> .

فيجب إذن أن يكون المؤمن له مصلحة شخصية في التأمين لحساب ذى المصلحة ، ولا يشترط أن تكون هذه المصلحة مصلحة مادية مباشرة ، بل يجوز طبقاً للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير أن تكون مصلحة أدبية غير مباشرة . ومن ذلك نرى أنه لا يشترط أن يكون المؤمن له « مصلحة اقتصادية » يجوز أن تكون هي أيضاً محلاً للتأمين ، فقد لا تكون له هذه المصلحة ومع ذلك يعقد تأميناً لحساب ذى المصلحة إذا كانت له مجرد مصلحة

(١) أما في التأمين لحساب ذى المصلحة ، فلا يعمل المؤمن له نائباً باسم الغير ، بل يعمل أصيلاً باسمه هو ( بيكار وبيسون فقرة ٢٥٧ ص ٢٨١ ) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٥٧ ص ٢٨١ .

(٣) انظر أيضاً فقرة ٥٧٢ - وانظر م ١/١٠٤٠ من المشروع انتهى يوم ١/١١/١٩١١ من تشييع الموجبات والقواعد البنائ م ١/٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ : أنفاً فقرة ٥٧٢ في آخرها في الملحق .

أدبية . مثل ذلك أن يعقد تأميناً من المسئولية عن حوادث السيارات لحساب زوجته عن سبارة تملكها الزوجة وتقودها ويجوز أن تتحقق مسئوليتها عنها ، ويعقد هذا التأمين لا لأنه مسئول عن زوجته فتكون له مصلحة مادية في هذا التأمين ، فهو غير مسئول ، ولكن لأن له مصلحة أدبية في التأمين على مصلحة زوجته .

فإذا وقع أن تكون المؤمن له ، في التأمين لحساب ذى المصلحة ، مصلحة مادية يجوز أن تكون هي أيضاً عملاً للتأمين ، كما هو الغالب ، فإن هذه المصلحة المادية تكفي من باب أولى لقيام التأمين . وقد رأينا في الأمثلة التي قدمناها أن المؤمن له تكون له عادة هذه المصلحة المادية ، ففي تأمين صاحب المخزن العام لمصلحة صاحب البضاعة ، وفي تأمين المصرف لمصلحة صاحب الوديعة ، وفي تأمين أمين النقل لمصلحة عميله ، وفي تأمين صاحب السيارة لمصلحة أى سائق يقودها ، نرى أن المؤمن له في جميع هذه الأحوال له مصلحة مادية يجوز أن تكون هي أيضاً عملاً للتأمين ، فهو مسئول عن الوديعة قبل صاحبها كما هو مسئول عن خطأ سائق السيارة . ومن ثم يجوز له أن يعقد التأمين مباشرة لحساب ذى المصلحة ، ويكون في هذا تأمين غير مباشر من مسئوليته هو . بل إن الرأي الذي ساد في الفقه والقضاء والتشريع يذهب إلى أن المؤمن له يؤمن في الأحوال المتقدم ذكرها تأميناً مباشراً من مسئوليته هو ، في الوقت الذي يؤمن فيه لحساب ذى المصلحة . فيكون بذلك قد عقد تأمينين ، تأميناً مباشراً من مسئوليته ولمصلحته الشخصية ، وتأميناً مباشراً آخر لحساب ذى المصلحة اشترط فيها لمصلحة غيره . وقد رأينا الفقرة الثانية من المادة ٤ من مشروع الحكومة تقول في صدرها في هذا المعنى : « ويجوز أيضاً أن يعقد التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه ، ويكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة إلى المؤمن له ، وبمثابة اشتراط لمصلحة الغير بالنسبة إلى المستفيد » (١) . وغنى عن البيان أن هذا مجرد افتراض من المشرع ، فيجوز أن يثبت من إرادة المتعاقدين الصريحة أو الضمنية أن المؤمن له إنما قصد أن يؤمن لحساب ذى المصلحة وحده دون أن يؤمن من مسئوليته هو (٢) .

(١) انظر أيضاً فقرة ٧٧٠ ق آخرها .

(٢) انظر في المسألة بيكار وبيسون فقرة ٢٦٠ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ - پلانيولودوير =

### ٧٧٢ - ما يترتب من التزام على التأمين لحساب ذى المصلحة : والتأمين

لحساب ذى المصلحة ، ككل اشتراط لمصلحة الغير ، يترتب عليه أن يصبح المؤمن له ملتزماً شخصياً نحو المؤمن ، وأن يكون للمستفيد الذى عقد التأمين لمصلحته حق مباشر فى ذمة المؤمن . فنبحث التزامات المؤمن له نحو المؤمن ، ثم الحق المباشر للمستفيد فى ذمة المؤمن .

### ٧٧٣ - التزامات المؤمن له نحو المؤمن : لما كان المؤمن له هو الذى

تعاقد باسمه مع المؤمن ، فقبل بذلك جميع الالتزامات التى تنشأ من عقد التأمين فى ذمته ، فإنه يكون هو المدين شخصياً بهذه الالتزامات نحو المؤمن ، حتى لو تعين وقت إبرام العقد أو بعده شخص المستفيد وقبل هذا الأخير الاشتراط لمصلحته . فالمستفيد لم يكن طرفاً فى عقد التأمين ولم يلتزم بشيء نحو المؤمن ، وهو إذا قبل الاشتراط لمصلحته فلإنما يهدف بقبوله إلى أن يجعل حقه المباشر قبل المؤمن حقاً غير قابل للنقض ، لا أن يكون ملتزماً نحوه .

فيلتزم المؤمن له إذن نحو المؤمن بجميع الالتزامات التى يرتبها عقد التأمين فى ذمته : ( ١ ) يلتزم أولاً بتقديم جميع البيانات الواجب تقديمها عند طلب التأمين ، حتى يتمكن المؤمن من وراء ذلك أن يقدر الخطر الذى يؤمنه تقديراً صحيحاً . ولا شأن للمستفيد بذلك ، بل إن المستفيد قد لا يكون معيناً ، كما هو الغالب ، وقت إبرام العقد . ويدخل فى ذلك أيضاً التزام المؤمن له بأن يخطر المؤمن بجميع الظروف التى تطرأ ويكون من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، على الوجه الذى سبق بيانه عند الكلام فى هذا الالتزام . ويبقى هذا الالتزام فى ذمة المؤمن له حتى لو خرج الشيء المؤمن عليه من يده ، وحتى لو لم تعد له مصلحة فيه ، ما دامت هذه الظروف الطارئة قد وصلت إلى علمه . ( ٢ ) ويلتزم ثانياً بدفع أقساط التأمين ، فهو الذى يطالب بها ، ويعذر إذا تخلف عن دفعها ، وتتخذ الإجراءات فى مواجهته من أجلها . ولا شأن هنا

أيضاً للمستفيد بذلك ، حتى بعد قبوله الاشتراط لمصلحته<sup>(١)</sup> ، ما لم يكن قد تعهد للمؤمن في الوثيقة أو في ملحق لها مثلاً بدفع هذه الأقساط . وإذا كان المستفيد غير ملزم بدفع الأقساط ، فلن هذا لا يمنع من أن يقوم بدفعها باختياره مكان المؤمن له ، ليتوق بذلك الجزء الذي يترتب على عدم دفعها من وقف سريان وثيقة التأمين وفسخها عند الانقضاء . (٣) ويلتزم المؤمن له أخيراً بإخطار المؤمن بوقوع الخطر إذا تحقق ، وهذا بالرغم من أن المستفيد يكون قد تعين في هذا الوقت ويكون هو الذي يعنيه أن يخطر المؤمن بوقوع الخطر . ذلك أن المستفيد لم يتعاقد مع المؤمن ، ولم يلتزم نحوه بشيء . وبحرص المؤمن عادة ، في التأمين لحساب ذى المصلحة ، أن يدرج في وثيقة التأمين شرطاً يقضى بأن التعامل يكون مع المؤمن له وحده عند تقدير الضرر الناجم عن تحقق الخطر ، وهذا هو شرط التسوية (clause de règlement) . ولكن لما كان المستفيد هو الذي يعنيه ، كما قلنا ، إخطار المؤمن بوقوع الخطر حتى يتقاضى منه مبلغ التأمين ، فلا شيء يمنع من أن يقوم هو بهذا الإخطار في مكان المؤمن له ، حتى يتفادى بذلك سقوط حقه ، وحتى يتمكن من قبض هذا الحق كاملاً<sup>(٢)</sup> .

#### ٧٧٤ - الحق المباشر للمستفيد في ذمة المؤمن : إذا تحقق الخطر المؤمن

منه ، كان للمستفيد ، بالرغم من أنه لم يتعاقد مع المؤمن ، حق شخصي مباشر في مبلغ التأمين يطالب به المؤمن كما لو كان هو المؤمن له الذي تعاقد معه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير<sup>(٣)</sup> .

ويتعين شخص المستفيد حتماً وقت تحقق الخطر ، حتى لو لم يكن معيماً قبل ذلك . فصاحب المصلحة المؤمن عليها وقت تحقق الخطر هو المستفيد . حتى لو كان للمؤمن له هو أيضاً مصلحة مؤمن عليها كما رأينا فيما تقدم . فإذا كان الشيء المؤمن عليه وديعة في يد المؤمن له ، وتحقق الخطر المؤمن

(١) نقض فرنسي ٢٧ يولييه سنة ١٩١٠ دالوز ١٩١٢ - ١ - ٥٢٩ .

(٢) انظر ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦١ - بلانيرول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٨

ص ٧٢٠ .

(٣) نقض فرنسي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ J.C.P. ١٩٤٧ - ٢ - ٣٦٣٣ .



منه ، فإلاك الوديعة وقت تحقق الخطر هو المستفيد كما قدمنا . وإذا تعاقب الملاك ، كما يتعاقب ملاك البضاعة المودعة في مخزن عام ، فالمستفيد هو الذي تثبت له الملكية وقت تحقق الخطر ، ولا عبرة بانتقال الملكية بعد ذلك إلى مالك آخر حتى لو انتقلت قبل دفع مبلغ التأمين ما دامت قد انتقلت بعد تحقق الخطر . وقد يكون المستفيد صاحب حق عيني في الشيء المؤمن عليه دون أن يكون مالكا ، كالدائن المرتهن للبضائع المودعة في مخزن عام بموجب وثيقة الرهن (warrant) . وقد يكون المستفيد لا صاحب حق ملكية ولا صاحب أى حق عيني آخر ، ولكن يترتب في ذمته دين من جراء تحقق الخطر المؤمن منه ، كما في التأمين من المسؤولية لحساب صاحب المصلحة ، فسائق السيارة الذي كان يقودها وقت وقوع الحادث الذي حقق مسؤوليته هو المستفيد لأن الدين الناتج عن تحقق المسؤولية قد تترتب في ذمته<sup>(١)</sup> . وعلى المستفيد يقع

(١) وإذا كان التأمين لحساب ذي المصلحة يتضمن تأمينا من المسؤولية لمصلحة المؤمن له نفسه هل الوجه الذي قدمنا ، وتحقق الخطر ووجب إعمال التأمين لحساب ذي المصلحة والتأمين من المسؤولية في وقت ما ، فإن الذي يقع في هذه الحالة هو أن المستفيد يرجع بمبلغ التأمين على المؤمن ، وبذلك يحمل المؤمن حمله في الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين على المسئول وهو هنا المؤمن له . ولما كان المؤمن له الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين بموجب التأمين من المسؤولية ، فإن حق المؤمن في ذمة المؤمن له وحق المؤمن له في ذمة المؤمن ، وهما حقان متعادلان إذ أن محل كل منهما هو مبلغ التأمين ، يتقاصدان ، وبذلك لا يرجع أحد من الطرفين على الآخر .

وقد يكون المستفيد في التأمين لحساب ذي المصلحة قد أبرم عقد تأمين آخر لتغطية نفس الخطر ، أى لتغطية الخطر الذي سبق أن غطاه التأمين لحساب ذي المصلحة . مثل ذلك أن يعقد أمين النقل تأمينا على البضاعة لحساب صاحبها ، ثم يعقد صاحب البضاعة تأمينا آخر على نفس البضاعة . فإذا حلت ، ولم تتحقق مسؤولية أمين النقل تجاه صاحبها من هلاكها ، غلص من ذلك أن البضاعة تكون قد عقد في شأنها تأمينان ، التأمين الأول عقده أمين النقل لحساب صاحب البضاعة ، والتأمين الثاني عقده صاحب البضاعة نفسه لحسابه الشخصي . ومن ثم يتدد عقد التأمين بالنسبة إلى نفس البضاعة ، فيقسم مبلغ التأمين بين التأمينين على الوجه الذي سنبينه عند الكلام في تعدد التأمين . أما إذا تحققت مسؤولية أمين النقل تجاه صاحب البضاعة ، فإن المؤمن الذي تعاقد مع أمين النقل هو الذي يتحمل وحده الخسارة ، دون المؤمن الذي تعاقد مع صاحب البضاعة ، فإن هذا إذا دفع مبلغ التأمين ورجع به على أمين النقل المسئول عن الحادث ، وكذلك على المؤمن الذي تعاقد مع أمين النقل ، فيحصل هذا المؤمن الأخير في النهاية كل الخسارة كما سبق القول ( انظر نقض فرنس ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مبريه ٩٧ - ١ - ٤٤٣ ) .

وقد يعقد أمين النقل تأمينا لحساب صاحب البضاعة ينطلي أيضا مسؤوليته الشخصية ، ثم يعقد -

عبء إثبات أن له مصلحة مؤمنا عليها قائمة وقت تحقق الخطر ، ولا يكفي في إثبات ذلك أن يكون المستفيد حاملا لوثيقة التأمين فحمل الوثيقة ليس دليلا على قيام هذه المصلحة . كما لا يشترط في ذلك أن يقدم المستفيد وثيقة التأمين ، إذ يجوز له أن يثبت قيام المصلحة بجميع طرق الإثبات ويدخل فيها اليقينة والقرائن<sup>(١)</sup>.

فإذا ما تمين المستفيد على الوجه المتقدم الذكر كان له حق مباشر في مبلغ التأمين يطالب به المؤمن كما قلنا ، فلا يتحمل مشاركة دائفي المؤمن له في هذا المبلغ ، ويخلص له كله حتى لو أفلس المؤمن له ولا شأن للمائتي التغطية به لأن المبلغ لم يدخل في التغطية وهو حق خالص للمستفيد<sup>(٢)</sup>. ويكون المستفيد في هذه الحالة كما لو كان هو المؤمن له ، بحيث إن المؤمن في رجوعه على المسئول عن الحادث الذي حقق الخطر المؤمن منه يحل محل المستفيد لا محل المؤمن له<sup>(٣)</sup>.

وحق المستفيد هذا يصبح غير قابل للتقضى منذ أن يقبل المستفيد الاشتراط لمصلحته ، حتى لو قبل الاشتراط بعد تحقق الخطر . على أن نقض المؤمن له لحق المستفيد قبل قبول هذا الأخير لا يقع عادة في التأمين على الأشياء كما يقع

---

= تأمينا آخر ينطى به مسئولية مرة أخرى . فإذا تحقق الخطر وتحققت منه مسئولية أمين النقل ، فإنه يكون قد غطى مسئولية بتأمينين مختلفين ، التأمين الأول الذي عقده لحساب صاحب البضاعة وغطى به في الوقت ذاته مسئولية الشخصية ، والتأمين الثاني الذي اقتصر فيه على تغطية مسئولية الشخصية . ومن ثم يقسم مبلغ التأمين بين هذين التأمينين على الوجه الذي سنبينه عند الكلام في تمدد التأمين . وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن التأمين الذي عقده أمين النقل لحساب صاحب البضاعة وغطى به مسئولية الشخصية يصبح تأمينا احتياطيا ( *assurance subsidiaire* ) بالنسبة إلى التأمين الثاني الذي اقتصر فيه على تغطية مسئولية الشخصية ، ومن ثم يتحمل المؤمن في هذا التأمين الثاني وحده كل الخسارة ( نقض فرنسي ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٧٣ - سيرة ١٩٤٩ - ١ - ٩ ) .

وانظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦٥ .

( ١ ) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦٢ .

( ٢ ) نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ - ٢٥١ - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٧١ - دالوز ١٩٤٦ - ١٦٦ .

( ٣ ) نقض فرنسي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ J.C.P. ١٩٤٧ - ٢ - ٣٦٢٣ - بيكار

وبيسون فقرة ٢٦٣ ص ٣٩٠ .

في التأمين على الأشخاص ، لأن المستفيد في التأمين على الأشياء هو صاحب المصلحة المؤمن عليها التي تكون قائمة وقت تحقق الخطر كما سبق القول ، فلا يملك المؤمن له تغييره بنقض الاشتراط لمصلحته ، إلا إذا كان للمؤمن له مصلحة مؤمن عليها هي أيضا فيستطيع نقض حق المستفيد قبل قبوله حتى يتركز التأمين في مصلحته هو وحده<sup>(١)</sup> .

وحق المستفيد مصلده عقد التأمين نفسه ، فيستطيع المؤمن إذن أن يحتج على المستفيد بكل الدفع المستمدة من هذا العقد والتي كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له نفسه ، من أوجه بطلان وإبطال وفسخ وسقوط وغير ذلك ، وهذا طبقا للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير . وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٢/٤ من مشروع الحكومة ، كما رأينا ، في هذا المعنى : « وللمؤمن في جميع الأحوال أن يحتج قبل المستفيد بجميع الدفع التي كان في وسعه الاحتجاج بها في مواجهة المؤمن له »<sup>(٢)</sup> . وعلى ذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على المستفيد بجميع الدفع المستمدة من العقد والتي كانت موجودة وقت تحقق الخطر ، فيقتصر حق المستفيد على مبلغ التأمين المذكور في العقد ، ويسرى في حق المستفيد الشروط التي تسبعت من نطاق التأمين أخطارا معينة بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويحتج عليه بما يترتب على عدم دفع الأقساط المستحقة من جزاء كوقف سريان العقد وفسخه وكخصم الأقساط المستحقة من مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> . كذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على المستفيد بجميع الدفع المستمدة من العقد والتي تستجد بعد وقوع الخطر ، كمسقوط الحق في التأمين بسبب عدم الإخطار عن وقوع الخطر في الميعاد القانوني أو بسبب تقادم هذا الحق<sup>(٤)</sup> . ويسرى في حق المستفيد شرط التسوية (clause de règlement) الذي يقضى بأن يكون التعامل في تقدير الضرر الناجم عن تحقق الخطر مقصورا على المؤمن والمؤمن

- 
- (١) پيكار وبيسون ققرة ٢٦٣ ص ٣٩١ - پلانول وريير وبيسون ١١ ققرة ١٣٢٨ ص ٧٢٠ - نقض فرنسي ٢ يناير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٤٦٤ .  
 (٢) انظر آتفا ققرة ٧٧٠ في آخرها .  
 (٣) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ١٩٢٧ - ٢ - ١١٧ .  
 (٤) نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٥١ - ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المراجع السابق ١٩٤٨ - ١٢٢ .

له دون غيرهما<sup>(١)</sup>. فتم التسوية أولاً بين المؤمن والمؤمن له ، وهذه التسوية تسرى في حق المستفيد ويكون حقه المباشر في حدودها<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - حالات يحل فيها الغير محل المؤمن له

٧٧٥ - ما يوت بموت : وقد يحل محل المؤمن له المستفيد شخص آخر يصبح مؤمناً له مستفيداً مكان الأول ، وذلك دون أن يكون مشروطاً لمصلحته . ويتحقق ذلك في حالات ثلاث : (أ) انتقال الشيء المؤمن عليه إلى شخص آخر . (ب) حلول الدائنين ذوى الحقوق الخاصة محل المؤمن له . (ج) إفلاس المؤمن له .

### (أ) انتقال الشيء المؤمن عليه إلى شخص آخر

٧٧٦ - سريان قواعد المستوفى وقواعد المشتري لمصلحة الغير لا يفترض هنا ، كما افترضنا فيما تقدم ، أن المؤمن له قد اشترط لمصلحة الغير حيث تسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير ولا يعثر المستفيد المشروط لمصلحته عقلاً للمؤمن له ، بل يكون له حق مباشر كما سبق القول . وإنما يفترض أن المؤمن له هو المستفيد في الوقت نفسه ، فلم يشترط لمصلحة مستفيد آخر ، ولكن الشيء المؤمن عليه انتقلت ملكيته ، بسبب من أسباب انتقال الملكية ، إلى شخص آخر . فيحل من انتقلت إليه الملكية محل المؤمن له المستفيد ، ويصبح مؤمناً له مستفيداً في مكانه ، وذلك لا طبقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، بل طبقاً لقواعد الاستخلاص العام أو الخاص .

والأصل أن الشيء للمؤمن عليه ، إذا انتقلت ملكيته إلى خلف عام أو خلف خاص ، تنتقل وثيقة التأمين مع الشيء إلى الخلف . ذلك أنه إذا كان الخلف خلفاً عاماً ، فإن حقوق السلف الناشئة من عقد التأمين تنتقل

(١) انظر كذاً فقرة ٧٧٢ .

(٢) جكار وبيسون فقرة ٢٦٤ ص ٢٩٢ - ص ٢٩٣ - بلافول وديور وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٨ ص ٧٢٠ - نفس غرسي ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٢٦١ - مكس ذلك نفس غرسي ١٤ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨٩ - دالوز ١٩٤٧ - ٢٩٣ .

(٣) انظر Bales رسالة من باريس سنة ١٩٢٤ - Bales رسالة من باريس سنة ١٩٢٥ .

إليه ، وكذلك التزاماته الناشئة من العقد في حدود التركة ، طبقاً لقواعد الاستخلاف العام<sup>(١)</sup> . وإذا كان الخلف خطفاً خاصاً ، فإن عقد التأمين يعتبر من مستلزمات الشيء المؤمن عليه إذ هو من ممتلكاته ، فينقل حقوقاً والتزامات من السلف إلى الخلف ، طبقاً لقواعد الاستخلاف الخاص<sup>(٢)</sup> . ويرتب على ذلك أنه إذا كان هناك مثلاً منزل مؤمن عليه من الحريق ، وانتقلت ملكية هذا المنزل إلى وارث أو إلى مشتر ، فالأصل أن عقد التأمين بحقوقه والتزاماته تنتقل مع المنزل إلى الوارث أو المشتري . ومع ذلك يحفظ عادة كل من المؤمن ومن انتقلت إليه الملكية بحق الفسخ بشروط معينة . فهناك إذن مسألتان للبحث : (أولاً) انتقال عقد التأمين إلى من انتقلت إليه الملكية . (ثانياً) احتفاظ كل من الطرفين بحق الفسخ .

### أولاً - انتقال عقد التأمين إلى من انتقلت إليه الملكية

٧٧٧ - مسألتها : قلنا أن عقد التأمين ينتقل مع الشيء المؤمن عليه إلى من انتقلت إليه ملكية هذا الشيء . فنبعث في هذا الصدد مسألتين : (١) الشروط التي يتم بها الانتقال . (٢) الآثار التي ترتب على الانتقال .

(١) الوسيط ١ فقرة ٣٤٦ - وتنص المادة ١٤٥ مدني في هذا الصدد على أن « ينصرف أثر العقد إلى المتصلين والخلف العام ، دون إخلال بالقواعد المصطفة بالميراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام » .

(٢) الوسيط ١ فقرة ٣٥٢ - وتنص المادة ١٤٦ مدني في هذا الصدد على أنه « إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقاً شخصية تتصل بشيء انتقل به ذلك إلى خلف خاص ، فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء ، إذا كانت من مستزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه » .

وبناءً على الجزء الأول من الوسيط في خصوص هذه المادة ومذكرتها الإيضاحية ما يأتي : « أما القضاء المصري ( في عهد التقنين المدني القديم ) فالظاهر أنه يرى أن الحق الناشئ من عقد التأمين لا ينتقل مع الشيء المؤمن عليه إلى الخلف ( بحكمة مصر الوطنية مستجيباً في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ الهلالية ١٣ رجب ٥٧٠ - ١١٤٣ - استئناف مخطوط في ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٥٥ ) . ولكن للذاكرة الإيضاحية للشروع التمهيدية تشير صراحة إلى عكس ذلك فتقول : أن تكون الحقوق والالتزامات الناشئة من العقد بما يعتبر من مستلزمات هذا الشيء ، ويصحق ذلك إذا كانت هذه الحقوق مكملة له كعقود التأمين مثلاً ، أو إذا كانت هذه الالتزامات تحد من حرية الانتفاع به كما هو الشأن في الالتزام بعدم البناء - مجوعة الأعمال التفسيرية ٢ ص ٢٧٥ ( الوسيط ١ فقرة ٣٥٢ ص ٥٥٠ ملحق ١ ) - .

٧٧٨ - الشروط التي يتم بها انتقال عقد التأمين : يتم انتقال عقد التأمين إذا كان واقعا على شيء معين ، وانتقلت ملكية هذا الشيء ، وكان عقد التأمين قائما وقت انتقال الملكية :

ف عقد التأمين الذي ينتقل يكون عادة عقد تأمين على الأشياء ، كمقد التأمين من الحريق أو من تلف المزروعات أو من موت المواشي أو من السرقة . وقد يكون عقد تأمين من المسؤولية إذا ارتبط بتحقيق المسؤولية المؤمن منها بشيء معين يجوز أن تنتقل ملكيته من شخص إلى آخر ، كالتأمين من المسؤولية عن سيارة معينة بالذات ، وكالتأمين من مسؤولية الجار عن الحريق (recours du voisin) إذ ترتبط مسؤولية الجار هنا بمكان معين يجوز أن تنتقل ملكيته ، وكالتأمين من المسؤولية التي تنشأ عن استغلال متجر معين بالذات<sup>(١)</sup> . ويجب أن يقع عقد التأمين على شيء معين بالذات ، حتى إذا انتقلت ملكية هذا الشيء إلى شخص آخر انتقل معها عقد التأمين إلى هذا الشخص . فالشئ المعين بالذات يجب أن يكون مصدر خطر خاص به هو نفس الخطر المؤمن منه ، ويقابل هذا الخطر قسط خاص للتأمين أو جزء من قسط قابل للتجزئة<sup>(٢)</sup> . وقد يكون هذا الشيء عقارا ، وقد يكون متقولا معينا بالذات كسيارة أو ذهبية أو عوامة أو بضاعة معينة بالذات . فإذا كان المنقول غير معين بالذات ، كما في التأمين على سيارة غير معينة أو على أى بضائع توجد في مخزن معين أو أى متاع يوجد في منزل معين ، فإن الشرط يحتل إذ لا يوجد شيء معين بالذات ينتقل معه عقد التأمين<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٢١ - ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٦ - ٢٧ يولية سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٣١٧ - بيكار وبيسون ققرة ٢٢٨ - پلانيول وديبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٤٢ ص ٧٤٥ - ص ٧٤٦ .

(٢) نقض فرنسي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦ - دالور ١٩٤٩ - ٤٥٨ - بيكار وبيسون ققرة ٢٢٩ ص ٣٤٤ - پلانيول وديبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٤٢ ص ٧٤٦ .

(٣) وقد يكون المنقول معينا بالذات ، ولكنه يكون آماداً غير معينة في مجموع معين ، ويكون قسط التأمين فيه مقابلا لهذا المجموع دون نظر إلى آماده وغير قابل للتجزئة . مثل ذلك التأمين على مجموع من السيارات بشرط عدم تسير كل آماد هذا المجموع في وقت واحد بل يجب -

ويجب أن تنتقل ملكية الشيء المؤمن عليه من المؤمن له إلى شخص آخر . وتنتقل الملكية إما بسبب الوفاة ، فتنقل إلى الوارث وبق الوثة مالكين للشيء في الشروع وينقل إليهم عقد التأمين ، حتى إذا حصلت القسمة ووقع الشيء في نصيب أحدهم أصبح هذا هو الخلف الذي ينتقل إليه عقد التأمين وحده . وتنتقل الملكية أيضاً بسبب الوفاة عن طريق الوصية ، فتنقل ملكية الشيء المؤمن عليه إلى الموصى له وينقل معها عقد التأمين . وتنتقل الملكية بين الأحياء بالعقد ، سواء كان معاوضة كالبيع أو تبرعاً كالهبة ، وبالشفعة ، وبالحيازة ، وبغير ذلك من أسباب كسب الملكية ، فينتقل مع ملكية الشيء عقد التأمين . كذلك قد تنتقل الملكية بالبيع الجبري ، فينتقل عقد التأمين مع الشيء إلى من رسا عليه المزايد . وقد يكون الشيء الذي تعلق به عقد التأمين حقاً معنوياً كحق المستأجر ، فيؤمن المستأجر من مسؤوليته عن الحريق ، ومن ثم ينتقل عقد التأمين إلى وارثه أو إلى المنتازل له عن الإيجار . كذلك قد يؤمن صاحب المتجر على أرباح متجره (assurance - profits) ، فينتقل عقد التأمين إلى وارثه أو إلى من يتنازل له عن هذا المتجر<sup>(١)</sup> .

ويجب أخيراً أن يكون عقد التأمين قائماً وقت انتقال ملكية الشيء ، والعبرة بوقت انتقال الملكية ، فتنقل في الميراث والوصية بالموت ، وفي العقد بالتسجيل ، وإذا كان العقد مطلقاً على شرط واقف فيتحقق الشرط ، أو مطلقاً على شرط فاسخ فتنقل الملكية بمجرد تسجيل العقد دون انتظار لنتيجة الشرط ؛ فيجب إذن أن يكون عقد التأمين قائماً في هذا الوقت ، فإذا كان قد انقضى ، ولو باتفاق الطرفين ، فإنه يصبح غير موجود ولا يتصور انتقاله . وكلاقتضاء عقد التأمين اتفاق المؤمن له مع المؤمن على استبقاء العقد مع نقله إلى عين

---

== الاقتصار على تسير بعض آساده . في هذه الحالة ينتقل الشرط ، إذ لا تكون هناك سيارة معينة بالذات يركز فيها التأمين ويقابلها القسط فينتقل معها عقد التأمين ، ومن ثم إذا انتقلت ملكية أية سيارة في هذا المجموع إلى شخص آخر لم ينتقل معها عقد التأمين ( نقض فرنسي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦ - ليجون ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٢٥٠ - بيكار وبيسون ققرة ٢٢٩ ص ٣٤٤ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٤٢ ص ٧٤٦ ) .

(١) بيكار وبيسون ققرة ٢٣٠ ص ٣٤٥ .

أخرى مملوكة المؤمن له بدلا من انتقاله مع العين المؤمن عليها في الأصل ،  
فشرط الإحلال هذا (clause de remplacement) يحول دون انتقال عقد  
التأمين . وينقل عقد التأمين بالحالة التي هو عليها وقت انتقال الملكية ، فإذا  
كان قد أدخلت عليه تعديلات انتقل على الوجه الذي عدل به .

ومتى توافرت هذه الشروط الثلاثة ، فإن عقد التأمين ينتقل من المؤمن  
له إلى خلفه ، وينقل بحكم القانون ، حتى لو كان المؤمن يجهل انتقال ملكية  
الشيء المؤمن عليه . فلا حاجة إذن لإخطاره ، لا من قبل المؤمن له ولا من  
قبل من انتقلت إليه الملكية<sup>(١)</sup> . ومع ذلك هناك مصلحة في إخطار المؤمن ،  
والذي يقع في العمل أنه يخطر فعلا : فلما أن يخطر المؤمن له حتى تراه ذمة  
من دفع الأقساط المستقبلية على النحو الذي سنفصله فيما يلي ، وإما أن يخطره  
من انتقلت إليه الملكية حتى يجرى في حقه الميعاد الذي يجب فيه أن يستعمل حقه  
في الفسخ وبذلك يسقط حقه إذا انقضى هذا الميعاد دون أن يفسخ كما سيجي .

ولما كان إخطار المؤمن غير مشروط ، فمن باب أولى لا تشترط موافقته على  
انتقال عقد التأمين ، فالمقد ينتقل كما قلنا بحكم القانون ، ولو دون علمه .  
ومع ذلك قد ورد في مشروع الحكومة ما يتعارض مع هذا الحكم ، ويتعارض  
في الوقت ذاته مع القواعد العامة ، فقد اشترط هذا المشروع موافقة المؤمن  
لانتقال عقد التأمين في حالة تصرف المؤمن له في الشيء المؤمن عليه ، إذ  
نصت المادة ١/٣٢ منه على أن تنقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد  
التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه بشرط  
الحصول على موافقة المؤمن ، أما في حالة وفاة المؤمن له فتبقى هذه الحقوق  
والالتزامات في تركته<sup>(٢)</sup> .

(١) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩١١ - ٦٨ -  
باريس ٣ يوليو سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٢٥ - إكس ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧  
المرجع السابق ١٩٤٨ - ١١٤ - دكاكر ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ وباريس ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٣  
المرجع السابق ١٩٥٣ - ٣٥ .

(٢) ونقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد: ونظراً إلى أن عقد التأمين  
من العقود المشتركة ، فقد تناول المشروع موضوع نقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه ، فقد  
جاء إنشاء مدة العقد ظروف تسمى تغيير أحد طرق العقد كوفاة المؤمن له أو تخليه عن ملكيته -



فيلتزم المؤمن له الجليد نحو المؤمن بدفع الأقساط المستتلة . أما الأقساط التي تكون قد حلت وقت انتقال الملكية فهي على المؤمن له الأصلي ، فإذا لم يكن قد دفعها فعليه دفعها . وإذا كان انتقال الملكية بالموت ولم تكن بعض الأقساط الحاملة قد دفعت ، فهي دين على التركة طبقا للقواعد المقررة في الميراث . ويلاحظ أنه إذا كان القسط يدفع مقدما كما هو الغالب ، ودفع

ويلاحظ أن المادة ١٠٧/١ من المشروع التمهيدى ، ومع المادة التى نقل عنها نص مشروع الحكومة ، هى أكثر اتفاقاً مع القواعد العامة فلا تشترط موافقة المؤن ، إذ تنص على ما يأتى :  
« تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه ، أما في حالة وفاة طالب التأمين فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ خفضته لتعلقه ، بميزانيات وتفاصيل يحسن أن نضعها قوانين خاصة ( بمجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٠ - ص ٣٥١ فى المامش ) .

وتنص المادة ١/٧٨٠ من القانون المدني الليبي على أنه « لا يكون سبباً في حل التأمين التصرف في الأشياء المؤمن عليها » .

(١) قد ارتفع عن الزمن له الأصل حصة الزمن له ( باريس ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ العامة التأمين البري ١٩٤٥ - ١٧٠ - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٣٥ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٧ ) .

المؤمن له الأصل القسط من العام الذي بدأ ، وانتقلت الملكية في خلال هذا العام ، رجع المؤمن له الأصل على المؤمن له الجلبيد بجزء من القسط يتناسب مع المدة التي بقيت من العام منذ انتقال الملكية . وفيما يتعلق بالأقساط التي تحمل بعد انتقال الملكية ، فهذه على المؤمن له الجلبيد<sup>(١)</sup> كما قلنا . ولكن قد يكون المؤمن جاهلا بانتقال الملكية ولا يعرف إلا المؤمن له الأصل يتقاضى منه الأقساط التي تحمل ، فيبقى المؤمن له الأصل ملتزماً نحو المؤمن بدفع هذه الأقساط ويرجع بها على المؤمن له الجلبيد<sup>(٢)</sup> ، وذلك إلى أن يخطر المؤمن له الأصل المؤمن بكتاب موسى عليه عن حصول انتقال الملكية . فمن وقت وصول هذا الإخطار يكون المؤمن له الجلبيد هو الملتزم نحو المؤمن بدفع الأقساط التي تحمل ، وتبرأ ذمة المؤمن له الأصل منها ، فلا يكون ملتزماً بدفعها لا بصفته مدينا أصلياً ولا بصفته ضامناً للمؤمن له الجلبيد . وتقول الفقرة الرابعة من المادة ١٠٧٥ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى ما يأتي :

« وإذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه ، بى من انتقلت منه الملكية بدفع ما حل من الأقساط ، وبرئت ذمته من الأقساط المستتقة حتى بصفته ضامناً ، وذلك من وقت إخطاره المؤمن بكتاب موسى عليه عن حصول التصرف الناقل للملكية »<sup>(٣)</sup> وإذا تخلف الملتزم بدفع القسط من دفعه ، سواء كان

- 
- ( ١ ) فإذا تمدد المؤمن له الجلبيد ، كما إذا تمدد ورثة المؤمن له أو تمدد المشترون على المؤمن عليه ، ولم يشترط التضامن ، فلا تضامن بينهم لأنه لا يوجد نص على التضامن ، فيتقدم القسط عليهم كل بقدر نصيبه . أما في فرضه فوجود نص على التضامن ، إذ تنص الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بأنه « إذا بى عقد التأمين ، وتمدد الورثة أو المتصرف لهم ، كانوا مسئولين بالتضامن عن دفع الأقساط » . وتنص الفقرة الخامسة من المادة ٩٧٩ من نفس القوانين الموجبات والقود البناني في هذا المعنى أيضاً على ما يأتي : « وإذا وجد عدة ورثاء أو عدة مشتركين واستمر عقد التأمين ، كانوا ملتزمين على وجه التضامن بدفع الأقساط » .
- ( ٢ ) ويكون في هذه الحالة بمثابة كفيل المؤمن له الجلبيد تضامناً به ، فيجوز للمؤمن أن يرجع عليه بالقسط دون أن يواجبه بالدفع بالتجديد ، ثم يرجع المؤمن له الأصل بما دفعه على المؤمن له الجلبيد كما يرجع أى كفيل ( بيكار وييسون فقرة ٢٣٥ ص ٣٥٢ ) .
- ( ٣ ) مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٠ في الهامش - وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه « مجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٠ - ص ٣٥١ في الهامش ) .

هذا المزم هو المؤمن له الأصلي أو كان المؤمن له الجديد أو كانا هما معاً ، جاز للمؤمن اتخاذ الاجراءات القانونية الواجب اتخاذها لتوقيع الجزاء المترتب على عدم الدفع ، من إغذار ، يتلوه وقف سريان عقد التأمين ، يتلوه فسخ العقد ، على الوجه الذي بسطناه فيما تقدم . وتتخذ هذه الإجراءات في مواجهة المؤمن له الأصلي ، أو في مواجهة المؤمن له الجديد ، أو في مواجهتهما ، بحسب الأحوال <sup>(١)</sup> .

ويلتزم المؤمن له الجديد كذلك بإخطار المؤمن بما يطرأ من الظروف التي يكون من شأنها زيادة الخطر ، وبخاصة الظروف التي ترجع إلى انتقال الملكية إليه .

ويلتزم أخيراً بإخطار المؤمن في الميعاد القانوني بوقوع الحادث عند تحقق

---

= وتنص المادة ٩٧٩/٤ من تقنين الموجبات والمقود البتاني في هذا المعنى على ما يأتي : « وعندما يباع الشيء المضمون بين التائع ملزماً تجاه انصاف بدفع الأقساط المستحقة ، ولكنه يبرأ من كل موجب ، حتى على سبيل الكفالة ، فيما يخص الأقساط التي لم تستحق بعد ، وذلك من تاريخ إبلاغه انصاف عقد البيع بموجب كتاب مضمون » - وانظر أيضاً في هذا المعنى المادة ١٩/٣ من قانون التأمين الفردي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ٧٨٠/٢ من التقنين المدني الليبي على ما يأتي : « وإذا لم يطن المؤمن له المؤمن من حصول التصرف والمنصرف له عن وجود عقد التأمين ، ظل ملزماً بدفع الأقساط التي يحل أجلها بعد تاريخ التصرف » .

( ١ ) فإذا كان المزم بالقسط هو المؤمن له الجديد وحده ، أي فيما يتعلق بالقسط الذي حل بعد إخطار المؤمن بانتقال الملكية ، اتخذت الإجراءات في مواجهته . وإذا كان المزم بالقسط هو المؤمن له الأصلي وحده ، أي فيما يتعلق بالقسط الذي حل قبل انتقال الملكية ، فإذا كان المؤمن قد أغفر المؤمن له الأصل قبل انتقال الملكية ، يبق هذا الإغذار منتجاً لآثاره حتى بعد انتقال الملكية ، ووقف سريان عقد التأمين بالنسبة إلى المؤمن له الجديد . أما إخطار الفسخ فيوجهه المؤمن إلى المؤمن له الأصل إذا كان المؤمن لم ينظر بانتقال الملكية ، وإلا فيوجهه إلى المؤمن له الجديد . هذا ويوجه المؤمن الإغذار ، بالنسبة إلى القسط الذي حل قبل انتقال الملكية ، إلى المؤمن له الأصل كما قدنا ، إلا إذا كان قد أسطر بانتقال الملكية فيوجهه إلى المؤمن له الجديد . وإذا كان المزم بالقسط هو المؤمن له الأصلي والمؤمن له الجديد معاً ، أي فيما يتعلق بالقسط الذي حل بعد انتقال الملكية وقبل إخطار المؤمن بانتقالها ، جاز للمؤمن ، قبل إخطاره بانتقال الملكية ، أن يوجه الإجراءات إلى المؤمن له الأصل باعتباره كفيلاً بالمؤمن له الجديد متضافراً معه ، أو يوجهها إلى المؤمن له الجديد باعتباره هو المؤمن له الحال . أما بعد إخطاره بانتقال الملكية ، فلا يجوز توجيه الإجراءات إلا إلى المؤمن له الجديد . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٣٦-٢٣٧ .

الخطر ، وبأى التزام آخر يكون قد أخذه المؤمن له الأصل على عاتقه إذ أن هذا الالتزام ينتقل كما قدمنا من المؤمن له الأصل إلى المؤمن له الجديد .

وفي مقابل هذه الالتزامات التي تقع على عاتق المؤمن له الجديد ، يكون لهذا الأخير الحق في الضمان . فرجع عند تحقق الخطر على المؤمن بمبلغ التأمين<sup>(١)</sup> ، في حدود العقد والشروط المدونة فيه من أوجه استبعاد وأوجه سقوط وغير ذلك من الدفع التي كان المؤمن يستطيع أن يحتاج بها على المؤمن له الأصل . ويدخل في هذه الدفع أوجه البطلان والإبطال والفسخ التي يمكن أن ترد على وثيقة التأمين ، وبخاصة ما يترتب منها على عدم صحة البيانات التي يكون المؤمن له الأصل قد قدمها ابتداءً للمؤمن ، وما يترتب منها على تأخر المؤمن له في دفع القسط من وقف سريان عقد التأمين وفسخ هذا العقد عند الاقتضاء<sup>(٢)</sup> .

## ثانياً - احتفاظ كل من المؤمن والمؤمن له الجديد بحق الفسخ

٧٨٠ - جواز فسخ عقد التأمين : لما كان عقد التأمين ينتقل بانتقال ملكية الشيء المؤمن عليه ، وينتقل بحكم القانون دون حاجة إلى موافقة أى من المؤمن والمؤمن له الجديد ، فإن أكثر التشريعات قد احتفظت في مقابل ذلك لكل من هذين بالحق في طلب فسخ عقد التأمين . إذ يجوز أن المؤمن ، بعد انتقال عقد التأمين إلى المؤمن له الجديد ، لا يرضى عن هذا الأخير ، فيعمد عندئذ إلى فسخ العقد<sup>(٣)</sup> . ويجوز كذلك أن يرى المؤمن له الجديد

(١) ولا شأن للمؤمن له الأصل ، بعد انتقال الملكية ، بهذا المبلغ ( باريس ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين الرى ١٩٤٥ - ١٧٠ ) . ولكن إذا انتقلت الملكية بطريق البيع مثلا ، وبق المزددين في ذمة المؤمن له الجديد ، كان المؤمن له الأصل حق امتياز على الشيء المؤمن عليه ، فإذا تحقق الخطر استعمل حق امتياز على مبلغ التأمين ، شأنه في ذلك شأن أى دائن له حق مسمى في الشيء المؤمن عليه ، وسألت تفصيل ذلك . ومن هنا نرى أن المؤمن له الأصل قد تكون له مصلحة في بقاء عقد التأمين ، فإذا تحققت مصلحته على هذا النحو ، جاز له أن يحمل المؤمن له الجديد ينزل عن حقه في فسخ عقد التأمين ، وهو حق يثبت لكل من المؤمن والمؤمن له الجديد كاجي . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٢٢ ص ٣٤٩ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٢٢ ص ٣٥٠ - پلافول وريير وبيسون ١٥ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٧ .

(٣) أما في مشروع الحكومة (م ١/٢٢) ، فقد قدمنا أن عقد التأمين لا ينتقل إلا بموافقة =

إلا مصلحة له في استبقاء عقد التأمين ، إما لأنه ليست له حاجة في ذلك ، وإما لأنه لا يستطيع دفع الأقساط ، وإما لأنه يستطيع أن يبرم عقد تأمين عند مؤمن آخر أصلح له من العقد القائم ، وإما لأي سبب آخر ، فيعمد هو أيضاً إلى فسخ العقد . وقد نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٠٧٥ من المشروع التمهيدي في هذا المعنى على ما يأتي : ٢٥ - ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت إليه الملكية أو آلت إليه عن طريق الإرث أن يفسخ العقد وحده . وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ في مدة ثلاثة أشهر من الوقت الذي يكون من انتقلت إليه ملكية الشيء أو من آلت إليه هذا الشيء بسبب وفاة المؤمن عليه قد طلب نقل وثيقة التأمين إليه . ٣ - وإذا تضمنت وثيقة التأمين شرطاً آخر يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضاً إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية فسخ العقد ، فلا يجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن ستة واحدة<sup>(١)</sup> .

= المؤمن ، فله إذن ألا يوافق منذ البداية فلا ينتقل عقد التأمين . أما إذا وافق على انتقاله ، فإنه لا يعود له بعد ذلك الحق في الفسخ .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٠ في الهامش - وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ رفضته لتصلقه بمجزئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة . ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥٠ - ص ٣٥١ في الهامش ) .

وتنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٩٧٩ من تقنين الموجبات والمقود الهاتين على ما يأتي : « على أنه يحق في الحالة المنقطة ذكرها ( انتقال عقد التأمين ) لفاسم أو لوارث أو لشترى أن يفسخ العقد متى عقده المورث أو البائع ، بإبلاغ رغبة لفريق الآخر - باطل كل اتفاق يشترط فيه أداه مبلغ يتجاوز القسط السنوي ، على سبيل تعويض البطل والقرير لفاسم إذا بيع الشيء المقود عليه الفاسم أو تولى الفاسمون واختار المشتري أو الورث فسخ العقد حسبما تقدم في الفقرة الثانية من هذه المادة » - وانظر أيضاً في هذا المعنى المادة ١٩/٢٠٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٥ .

وتنص الفقرتان ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٧٨٠ من التقنين المذكور على ما يأتي : ٣ - إذا أعلن المتصرف له بوجود عقد التأمين ولم يعلن المؤمن بكتاب مسجل عن عدم رغبته في الدخول في العقد خلال عشرة أيام من حلول أجل أول قسط استحق به المتصرف ، انتقلت إليه حقوق المؤمن له والتزاماته . وفي هذه الحالة تخضع المؤمن للأقساط الخاصة بالتأمين الجارى . ٤ - ويجوز المؤمن أن يحتل من العقد بإخطار سابق لمدة خمسة عشر يوماً خلال عشرة أيام من علمه بمصروف المتصرف . ويجوز أن يبعث الإخطار بكتاب مسجل . ٥ - إذا صدر ستة تأمين هلاكره أو =

ونرى من ذلك أنه بعد انتقال عقد التأمين ، يكون هذا العقد قابلاً للفسخ إما من جهة المؤمن ، وإما من جهة المؤمن له الجديد .

٧٨١ - الفسخ من جهة المؤمن : فيجوز إذن للمؤمن أن يستعمل حقه في فسخ عقد التأمين<sup>(١)</sup> . ويقع ذلك عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله المؤمن إلى المؤمن له الجديد إذا كان قد أخطر بانتقال الملكية ، فإذا لم يحظر بذلك جاز لإرساله إلى المؤمن له الأصلي باعتباره نائباً عن المؤمن له الجديد إذ أن الأول يكون كفيلاً للثاني متضامناً معه<sup>(٢)</sup> . ويجوز للمؤمن أن يطلب الفسخ على هذا النحو من وقت أن يعلم بانتقال الملكية . ويعلم بانتقالها عن طريق الشهرة العامة كما إذا كان الانتقال بسبب

« الحاحه » ، فلا داعي لإعلان المؤمن عن التصرف ، وعلى هذا لا يجوز للمؤمن ولا للتصرف له التحلل من العقد » .

أما مشروع الحكومة ، فلم يصرح في المادة ٣٢ منه بحق المؤمن له الجديد في الفسخ ، واشترط كما قدما موافقة المؤمن لانتقال عقد التأمين . فيكون المؤمن إذن ، لا يفسخ العقد بعد انتقاله ، بل منه من أن ينتقل ابتداءً ، كما سبق التول . أما المؤمن له الجديد ، فالظاهر أنه طبقاً لهذا المشروع يكون له حق الفسخ ، وقد ورد هذا الحق ضمنياً في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا المشروع إذ تقول : « ويقع باطلاً كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تمويضاً إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية إنهاء العقد » . فإذا كان شرط التمويض عند فسخ المؤمن له الجديد لفسد هو شرط باطل . فإن هذا معناه حتى أنه يجوز للمؤمن له الجديد فسخ العقد ، بل إن أي شرط يحول دون الفسخ أويضع عقبات في سبيله ، كشرط التمويض ، يكون باطلاً .

(١) وقد رأينا أنه ، طبقاً لمشروع الحكومة ( ٣٢ / ١ ) ، يثبت للمؤمن حق أقوى من حق الفسخ ، وهو حق عدم الموافقة على انتقال العقد أصلاً . فإذا وافق على انتقال العقد ، تنتقل إلى المؤمن له الجديد ، ولم يعد للمؤمن كما قلنا حق في فسخ العقد . ولم يبين نص المادة ٣٢ / ١ من مشروع الحكومة المشار إليه شكل الموافقة ، ولا مصادرها . فيصح إذن أن تصدر في أي شكل كان ، ولو كتابة أو شفوية على أن يتحمل ذو الشأن عبء الإثبات . وتصدر الموافقة عادة في ملحق للوثيقة بحضرة المؤمن والمؤمن له الجديد . ويصح أن تصدر الموافقة في أي وقت ، مقدماً قبل انتقال الملكية أو وقت انتقالها أو بعد هذا الانتقال . وإذا صدقت كان لها أثر رجعي ، وأعتبر لعقد منتقلاً إلى المؤمن له الجديد من وقت انتقال الملكية . أما إذا لم تصدر الموافقة من المؤمن ، فإن عقد التأمين يسقط ، ويجوز للمؤمن أن يرفع بتعويض على المؤمن له الأصلي إذا كان ذلك مشروطاً في العقد . وإذا سكوت المؤمن ولم يبين موقفه ، جاز للمؤمن له الجديد أن يجهده له مباداً صفولاً إذا انقضى دون أن تصدر الموافقة اعتبر المؤمن رافضاً لانتقال العقد .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٣٩ .

وفاة المؤمن له الأصلي ، أو عن طريق التسامع كما إذا علم المؤمن من أى مصدر يبيع المؤمن له الأصلي لشيء المؤمن عليه ، أو عن طريق إخطار المؤمن له الأصلي إذ لهذا مصلحة فى الإخطار حتى تبرأ ذمته من دفع الأقساط المستقيلة على ما قدمنا ، أو عن طريق إخطار المؤمن له الجديد وهذا هو الغالب إذ أن هذا الأخير يعتمد عادة على إخطار المؤمن بانتقال الملكية إليه ويطلب أن تنقل إليه وثيقة التأمين . ويبقى حق المؤمن فى الفسخ قائماً إلى أن ينزل عن هذا الحق . وقد يكون نزوله عن الحق صريحاً ، ويتحقق ذلك مثلاً إذا أرسل من تلقاء نفسه إلى المؤمن له الجديد يعرض عليه استبقاء العقد باسمه ، أو إذا أجاب على طلب المؤمن له الجديد أن تنقل وثيقة التأمين إليه بالقبول ، وقد يعضى معه ملحقاً للوثيقة بهذا المعنى <sup>(١)</sup> . كما يكون نزول المؤمن عن حقه فى الفسخ ضمناً ، ويستخلص هذا النزول الضمنى من الظروف ومن تصرف المؤمن عند علمه بانتقال الملكية ، كما إذا طالب المؤمن له الجديد بدفع أقساط التأمين ، ومن باب أولى إذا قبض منه قسطاً أو أكثر ، أو عرض عليه زيادة فى القسط لدى إخطاره بتفاقم الخطر لظروف جدت ، أو قام بأى تصرف آخر يدل فى وضوح على أنه يعترف بالمؤمن له الجديد حالاً فى مكان المؤمن له الأصلي . ويستخلص النزول الضمنى من انقضاء مدة معقولة - قدرتها المادة ١٠٧٥ / ٢ من المشروع التمهيدى فيها رأينا بثلاثة أشهر - من وقت وصول إخطار المؤمن له الجديد يطلب فيه أن تنقل إليه وثيقة التأمين ، دون أن يستعمل المؤمن حقه فى الفسخ .

فلذا سقط حق المؤمن فى الفسخ بالنزول عنه ، استقر عقد التأمين بعد انتقاله إلى المؤمن له الجديد ، وأصبح غير قابل للفسخ من جهة المؤمن ، وبقي قائماً إلى أن ينتهى بسبب من أسباب الانتهاء .

وإذا استعمل المؤمن حقه فى الفسخ ، انتهى عقد التأمين من وقت وقوع الفسخ دون أثر رجعى ، فلا يصبح المؤمن من ذلك الوقت ملزماً بالضمان ، وللا المؤمن له الجديد ملزماً بدفع الأقساط التى لم تحل إلى وقت وقوع الفسخ .

٧٨٢ - الفسخ من جهة المؤمن له الجديد : وكما يجوز ، بعد انتقال

(١) نقض فرنسى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البحرى ١٩٤١ - ٢٠ .

العقد ، فسخه من جهة المؤمن ، كذلك يجوز فسخه من جهة المؤمن له الجديد . وقد لا تظهر لهذا الأخير مصلحة في الفسخ إذا كان عقد التأمين قد أوشك على الانتهاء أو كان يمتد سنة فسنة ، أما إذا كان العقد لا ينتهي قبل مدة طويلة فهنا تظهر فائدة إثبات حتى الفسخ للمؤمن له الجديد . ويستطيع هذا أن يفسخ العقد بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول يرسله إلى المؤمن ، فيعتبر العقد مفسوخاً من وقت وصول هذا الكتاب إلى المؤمن . ويجوز أن يبين المؤمن له الجديد ميعاداً للفسخ في الكتاب المسجل ، فيجعل الفسخ مثلاً عند نهاية السنة الجارية ، حتى يتعين بذلك على وجه عدد الوقت الذي يتم فيه الفسخ . وفي هذه الحالة إذا رأى المؤمن أن ميعاد الفسخ طويل ، جاز له أن يطلب هو من جانبه الفسخ على الوجه الذي بطنه فيما تقدم .

ويجوز للمؤمن له الجديد أن يطلب الفسخ في أي وقت منذ انتقال الملكية إليه ، ويبقى حقه هذا قائماً إلى أن يزول عنه صراحة أو ضمناً<sup>(١)</sup> . ويزول عن حقه في الفسخ ، إما صراحة وإما ضمناً ، إذا أظهر مثلاً رغبته في استبقاء العقد فكتب إلى المؤمن بطلب نقل وثيقة التأمين إليه ، ومن باب أولى إذا أمضى معه ملحفاً للوثيقة بنقل بموجبها العقد إليه ، أو دفع قسط التأمين عند استحقاقه ، أو أخطر المؤمن بتفاته الخطر لظروف استجدت . بل يجوز أن يقع الزول عن الفسخ في سند انتقال الملكية نفسه ، فإذا كان المؤمن له الجديد قد اشترى الشيء المؤمن عليه مثلاً ، وتعهده في عقد البيع باستبقاء عقد التأمين ، فإنه يعتبر بذلك قد نزل عن حقه في الفسخ<sup>(٢)</sup> . على أن حق المؤمن له الجديد في الفسخ لا يبقى بالفعل قائماً لمدة طويلة ، فإنه لا يلبث أن يطأئب بقسط التأمين الذي يحل عقب انتقال الملكية ، وهنا لا بد من أن يتخذ

(١) فلا يجوز تحديد ميعاد لطلب الفسخ ، لاقى وثيقة التأمين ولا من جهة المؤمن ، فإنه في هذا تضيقاً في حق المؤمن له الجديد في طلب الفسخ ، وهو مخالف لنظام العام فيقع باطلاً (بيكار وبيسون فقرة ٢٤٥ ص ٣٦٤) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٤٦ - يلايول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٣ ص ٧٤٩ - نقلاً من مرسى ٢٧ يولي سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٣١٧ - روم ٨ يناير سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٤٧ - بورود ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٦٩ .



موقفاً في أمر الفسخ ، فإذا أن يطلبه ، وإما أن ينزل عنه بدفع القسط . أما إذا لم يدفع القسط ولم يطلب الفسخ ، فإن عدم دفع القسط لا يعتبر طلباً للفسخ . ولكن يجوز للمؤمن في هذه الحالة أن يعفوه ، ويترتب على الإعذار وقف سريان العقد ، ثم فسخه مع التعويض لمصلحة المؤمن<sup>(١)</sup> .

فإذا نزل المؤمن له الجديد عن حقه في الفسخ ، استقر عقد التأمين وأصبح غير قابل للفسخ من جهته ، وبقي قائماً إلى أن ينتهي بسبب من أسباب الانتهاء .

وإذا طلب المؤمن له الجديد الفسخ فوق على النحو الذي بسطناه فيما تقدم ، انتهى عقد التأمين من وقت وقوع الفسخ دون أثر رجعي ، فلا يصبح المؤمن من ذلك الوقت ملزماً بالضمان ، ولا المؤمن له الجديد ملزماً بدفع الأقساط التي لم تحمل إلى وقت وقوع الفسخ . ويجوز للمؤمن أن يشترط في وثيقة التأمين أنه ، في حالة فسخ المؤمن له الجديد للعقد ، يتقاضى تعويضاً من المؤمن له الأصلي<sup>(٢)</sup> .

### (ب) حلول الدائنين ذوى الحقوق الخاصة محل المؤمن له

٧٨٣ — نص قانوني : تنص المادة ٧٧٠ من التقنين المدني على ما يأتي :  
١ — إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلاً برهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٤٤ ص ٣٦٢ — باريس ١٧ يوفيه سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ — ٢٤٠ .

(٢) انظر في أن التعويض يكون التزاماً في ذمة المؤمن له الأصل لا المؤمن له الجديد : بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٨٩ — بيكار وبيسون فقرة ٢٤٩ ص ٣٦٩ — ص ٣٧١ — پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٣ ص ٧٤٩ .

وطبقاً لفقرة الثالثة من المادة ١٠٧٥ من المشروع التمهيدي لا يجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن سنة واحدة . ( انظر أيضاً فقرة ٧٨١ ) . أما طبقاً لفقرة الثانية من المادة ٣٢ من مشروع الحكومة ، فإنه لا يجوز للمؤمن أن يشترط دفع أي تعويض ، ويضع باطلاً كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضاً إذا اختار من انتقلت أوائله إليه الملكية إياه للعقد . ( انظر أيضاً فقرة ٧٨٠ في الحاشية ) .

- ٢ - فإذا شبرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز أن يدفع ما في ذمة المؤمن له إلا برضاء الدائنين .
- ٣ - فإذا حجز على شيء للمؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، إذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة ، أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما في ذمة <sup>(١)</sup> .
- ولم يشمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .
- ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧٣٦ - ولا مقابل نص في التقنين المدني الليبي - ويقابل في التقنين المدني العراقي م ١٠٠٣ - ولا مقابل له في تقنين الموجبات والنفود اللبناني <sup>(٢)</sup> .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١١١٦ من المشروع التمهيدى من فقرات ثلاث ، الفقرة الأولى مطابقة لما استقرت عليه في التقنين المدني الجديد ، وتجري الفقرتان الأخريان على الوجه الآتي : ٢ - فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى ، فلا يجوز له أن يدفع ما في ذمة المؤمن عليه إلا برضاء الدائنين أو بتقدم ضمانات لم يقبلوها . ٣ - فإذا حجز على شيء للمؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، إلا أعطى بذلك في الوقت المناسب ، أن يدفع للمؤمن عليه شيئاً مما في ذمة . ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٨٢٧ في المشروع اللبناني . ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٢٢٦ . وفي لجنة مجلس الشيوخ عدلت الفقرة الثانية ، فاستعفى فيها عن عبارة « فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى » بعبارة « فإذا شبرت هذه الحقوق لم أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه » . للتفريق بين ما يشتر من الحقوق وفي صدقه يمكنه بإجراء الشهر ، وبين ما لا يشتر فيكون الإعلان في شأنه واجباً على أن يكون مفهوماً أن الإعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حداً أدنى في بيان كيفية الإعلان . وحذفت اللجنة من هذه الفقرة عبارة « أو بتقدم ضمانات لم يقبلوها » اكتفاء بصوم عبارة « إلا برضاء الدائنين » . وعدلت الفقرة الثالثة تمهيداً يمشى مع ما أدخل من التحصيل على الفقرة الثانية . فأصبح النص بذلك مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وصار رقمه ٧٧٠ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كأعدته بلغة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠١ - ص ٤٠٤ ) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٦ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي لا مقابل .

التقنين المدني العراقي م ١٠٠٣ ( موافق ) .

تقنين الموجبات والنفود اللبناني لا مقابل .

وانظر المادة ٢٧ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠

وبقينا من هذا النص أن الدائنين أصحاب الحقوق الميضية والدائنين الحاجزين أو الطالبين للحراسة يحلون محل المؤمن له في مبلغ التأمين ، في حدود ما لهم من حقوق ، فيصبحون هم المستفيدين مكان المؤمن له . ولحلول هؤلاء الدائنين محل المؤمن له شروط يجب توافرها ، فإذا ما توافرت ترتب آثار معينة .

فنبين : ( أولاً ) الشروط الواجب توافرها لحلول الدائنين محل المؤمن له .  
في مبلغ التأمين . ( ثانياً ) ما يترتب من الآثار على هذا الحلول .

### أولاً - الشروط الواجب توافرها لحلول الدائنين محل المؤمن له في مبلغ التأمين

٧٨٤ - شروط مؤنة : حتى يحل الدائنون محل المؤمن له في مبلغ التأمين يجب توافر شروط ثلاثة : ( ١ ) أن يكون هناك عقد تأمين على الأشياء . ( ٢ ) أن يكون للدائن حق خاص في الشيء المؤمن عليه . ( ٣ ) أن يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن .

٧٨٥ - الشرط الأول - وجود عقد تأمين على الأشياء : فيجب أن يكون هناك شيء مؤمن عليه من الحريق أو من التلف أو من السرقة أو من التبدد أو من غير ذلك من الأخطار . ويقع نادراً أن يكون عقد التأمين لا تأميناً على الأشياء ، بل تأميناً من المسؤولية ، ولكن بشرط أن ترتبط المسؤولية بشيء معين بالذات . مثل ذلك أن يؤمن شخص من مسؤوليته عن سيارة مودعة عنده أو مؤجرة له أو مطارة إياه ، ويقوم شخص بإصلاح السيارة فيترتب له حق امتياز عليها ، ومن ثم ينتقل هذا الحق من السيارة إلى مبلغ التأمين عند تحقق المسؤولية<sup>(١)</sup> .

وإذا كان العقد تأميناً على الأشياء ، فالذي يبرم عقد التأمين يكون عادة مالك الشيء المؤمن عليه ، ويدفع الأقساط من ماله ، ولكن حق الدائن ينتقل إلى مبلغ التأمين دون أن تخضع الأقساط من هذا المبلغ . أما إذا قام

( ١ ) بيكار وبيسون نقرة ٢٦٧ ص ٢٩٦ - بلامبول وريير وبيسون ١١ نقرة ١٣٢٥

بالتأمين غير المالك ، كالحائز للعقار والدائن المرتهن نفسه ، فإن الأقساط التي دفعها تعتبر مصروفات حفظ ممتازة ، فينتقل حق الامتياز هذا إلى مبلغ التأمين بالإضافة إلى حقوق الدائن الآخرين<sup>(١)</sup> .

## ٧٨٦ - الشرط الثاني - أنه يكون للدائن من خاص في الشيء المؤمن

عليه : والدائنون الذين لم يبق لهم حق خاص في الشيء المؤمن عليه طائفتان :  
( الطائفة الأولى ) دائن له تأمين عيني ، رهن رسمي أو حق اختصاص أو رهن حيازة أو حق امتياز في الشيء المؤمن عليه ، سواء ثبت له هذا الحق قبل إبرام عقد التأمين أو بعد إبرامه . والشيء المؤمن عليه قد يكون عقاراً فيرد عليه كل هذه التأمينات العينية ، وقد يكون منقولا فيرد عليه رهن الحيازة وحق الامتياز . فمن رهن سيارة رهن حيازة وأمن عليها ، وتحقق الخطر المؤمن منه ، استحق مبلغ التأمين ، ولكن هذا المبلغ يحل محل السيارة فينتقل إليه حق الدائن المرتهن رهن حيازة . كذلك إذا أمن المستأجر على المغولات التي وضعها في العين المؤجرة ، وتحقق الخطر المؤمن منه ، فإن حق امتياز مؤجر العقار ينتقل إلى مبلغ التأمين<sup>(٢)</sup> . ولا يعتبر الحق في الحبس تأميناً عينياً ، ومن ثم إذا حبس شخص تحت يده شيئاً مملوكاً لآخر ، وكان الشيء مؤمناً عليه وتحقق الخطر المؤمن منه ، فإن الحابس لا ينتقل حقه إلى مبلغ التأمين . وكذلك لا يعتبر حق الانتفاع ( usufruit ) تأميناً عينياً إذ هو حق عيني أصلي ، فإذا أمن صاحب الرقبة عليها ، وهلك العين ، لم ينتقل حق الانتفاع إلى مبلغ التأمين<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) بيكار وييسون فقرة ٢٦٧ ص ٣٩٦ .

( ٢ ) نقض فرنسي ١٧ يولييه سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٢٨٨ - ليون ١٢ يوفيه سنة ١٩٣٥ المراجعة السابق ١٩٣٦ - ٣١١ .

( ٣ ) بيكار وييسون فقرة ٢٦٨ ص ٣٨٩ - كذلك لا يعتبر تأميناً عينياً حق المالك في المنقول إذا أجره لغيره وأمن المستأجر عليه (نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٠ - بلانول وبيرو وييسون ١١ فقرة ١٤٤٥ ص ٧٥١ حاشي ٣ ) .

الطائفة الثانية : الدائن الحاجز أو الشخص الذى وضع المال تحت الحراسة ، وتقول الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ مدنى فى هذا الصدد كما رأينا . « فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، إذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة ، أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما فى ذمته » . فإذا حجز الدائن الشخصى ، أى الذى ليس له تأمين عيى ، على شيء مؤمن عليه مملوك لمدينه ، أو وضع شخص الشيء المؤمن عليه تحت الحراسة ، لم يكسب بذلك حقاً عينياً فى هذا الشيء ولكن يثبت له حق خاص عليه هو حق الحاجز أو حق طالب الحراسة . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن حق الدائن الحاجز أو حق طالب الحراسة ينتقل إلى مبلغ التأمين<sup>(١)</sup> ، كما ينتقل التأمين العيى فيما قلنا .

٧٨٧ — الشرط الثالث — أنه يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن : ولا يمكن أن يكون للدائن تأمين عيى فى الشيء المؤمن عليه أو حق حجز أو حراسة ، بل يجب أن يعلن الدائن حقه للمؤمن حتى يكون علماً به . ويعتبر المؤمن معلناً بحق الدائن بأحد طريقين : (١) بشهر التأمين العيى القابل للشهر ، كتقيد الرهن الرسمى وحق الاختصاص وحق رهن الحيازة إذا كان واقعاً على عقار وحق الامتياز الخاص على العقار ، أو تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حالة الحجز على العقار . ويعتبر الشهر على هذا النحو إعلاناً كافياً للمؤمن بوجود حق الدائن ، ومن ثم يجب عليه قبل أن يدفع مبلغ التأمين للمؤمن له أن يكشف عن هذه التكاليف ، فإذا رأى العقار المؤمن عليه مقلداً بواحد منها ، امتنع عن دفع مبلغ التأمين للمؤمن له قبل أن يوفى الدائن حقه . وقد كان المشروع التهديدى للمادة ٧٧٠ / ٢ مدنى يجرى على الوجه الآتى : « فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى . . . ، فكان مجرد شهر الحق لا يكتفى . ولكن لجنة مجلس الشيوخ عدلت هذه العبارة على الوجه الآتى : « فإذا شهرت هذه الحقوق أو أعلنت

(١) محمد على عرفة ص ٢٧٤ — وإذا تمدد الدائنون الحاجزون ، ولم يكفهم مبلغ التأمين ، قسم بينهم قسمة غرام . أما فى حالة الحراسة فيحظر مبلغ التأمين لمن يثبت له الحق فى الشيء بحكم تلقى أو باتفاق ذوى الشأن جميعاً ( محمد على عرفة ص ٢٧٤ ) .

إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، ، وذلك «لتفريق بين ما يشهر من الحقوق وفي صدره يكتفى بإجراء الشهر ، وبين ما لا يشهر فيكون الإعلان في شأنه واجبا ، على أن يكون مفهوماً أن الإعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية الإعلان » . ثم عدلت الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ مدني تعليلا يتمشى مع ما أدخل من التعديل على الفقرة الثانية ، فاستغنى عن عبارة «إذا أخطر بذلك في الوقت المناسب» بعبارة «إذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة»<sup>(١)</sup> . ونرى من ذلك أن الشهر يكتفى لاعتبار المؤمن عالما بوجود حق للدائن ، وذلك فيما يشهر من الحقوق وهي الحقوق التي قدمناها<sup>(٢)</sup> . ولكن ليس من الضروري أن يكون إعلان المؤمن بالحقوق القابلة للشهر عن طريق الشهر وحده ، فقد لا تشهر هذه الحقوق فيكون إعلان المؤمن بها عن طريق الكتاب الموصى عليه كما في الحقوق غير القابلة للشهر فيما سيجيء . (٢) بإعلان المؤمن بحق الدائن ، ولو بكتاب موصى عليه . وهذا الطريق للإعلان جائز كما قدمنا فيما يشهر من الحقوق ، وهو واجب فيما لا يشهر من الحقوق إذ لا يوجد طريق غيره . ففي رهن الحيازة هل المنقول والامتياز العام على العقار والمنقول والامتياز الخاص على المنقول والحجز على المنقول ووضع مال المدين تحت الحراسة ، لا يوجد طريق للشهر . ومن ثم يتم إعلان المؤمن بكتاب موصى عليه ، فلا يكتفى بالإعلان الشفوي ولا الكتاب غير الموصى عليه . ولكن يجوز الإعلان على يد محضر ، والحجز تحت يد المؤمن . وإذا كان حق الدائن موجودا قبل إبرام عقد التأمين ، جاز ذكر هذا الحق في وثيقة التأمين فيكون هذا إعلانا كافيا للمؤمن : ويجوز أن يقع إعلان المؤمن ، سواء بطريق الشهر أو بطريق آخر على

(١) مجموعة الأعمال التصديرية ص ٤٠٣ - وانظر آنفاً فقرة ٧٨٣ في الماش .

(٢) أما في فرنسا فلا يكتفى بالشهر وإن كان الشهر واجبا فيما يشهر من الحقوق . فالحق القابل للشهر يجب أن يشهر ، ولا يكتفى ذلك بل يجب أيضا إعلان المؤمن بالحق بأية طريقة ولو بكتاب غير موصى عليه ، بل ولو شفويا ويحصل الدائن ص. الإثبات بيكار وبيسون فقرة ٢٧٠ - فقرة ٢٧١ - بلانويول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥٢ ) ، وحتى قبل استقرار حق الدائن نهائيا ( باريس ١٧ يولييه سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ - ١٥٦ - دالغوز ١٩٥١ - ٩٧٥ - بلانويول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥٢ حاشي ١ ) .

النحو الذى قدمناه ، قبل وقوع الحادث المؤمن منه . ويكفى هذا الإعلان ، فلا ضرورة لتجديده عند وقوع الحادث . ويجوز كذلك أن يقع الإعلان بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، بشرط أن يكون ذلك قبل أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمؤمن له<sup>(١)</sup> . ونرى من ذلك أن هذا الشرط الثالث ، وهو إعلان المؤمن ، إنما هو شرط فى انتقال حق الدائن إلى مبلغ التأمين ، ولكنه ليس شرطاً فى قيام الدائن بأعمال تحفظية على النحو الذى سيجىء ، فيجوز للدائن أن يقوم بهذه الأعمال حتى قبل أن يعلن المؤمن بوجود حقه .

### ثانياً - ما يترتب من الآثار على حلول الدائن محل المؤمن له

٧٨٨ - مسائل ثلاث : متى توافرت الشروط المتقدمة الذكر ، كان للدائن الذى حل محل المؤمن له فى مبلغ التأمين : ( ١ ) أن يقوم بالأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه . ( ٢ ) أن يتمسك بانتقال حقه إلى مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه . ( ٣ ) أن يرجع تبعاً لذلك بالدعوى المباشرة على المؤمن ليتقاضى منه حقه .

### ٧٨٩ - قيام الرأى بأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه :

يجوز للدائن ، حتى قبل أن يعلن المؤمن بحقه كما سبق القول ، أن يقوم بأعمال تحفظية . من ذلك أنه يستطيع أن يدفع للمؤمن قسط التأمين إذا تخلف المؤمن له عن دفعه ، حتى يتوق بذلك وقف سريان عقد التأمين أو فسخه . ويستطيع كذلك أن يقوم ، بدلا من المؤمن له ، بإخطار المؤمن عن تفاقم الخطر الذى يترتب على ظروف تجدد ، حتى يتوق بذلك فسخ عقد التأمين . ولكن الاتفاق على زيادة قسط التأمين المترتبة على تفاقم الخطر إنما يتم بين المؤمن والمؤمن له ، ولا شأن للدائن به . ويستطيع الدائن أخيراً أن يخطر المؤمن بتحقيق الخطر فى الميعاد القانونى ، حتى يتجنب بذلك سقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين . وإذا كان المؤمن له قد تعهد للدائن بالمحافظة على عقد التأمين كضمان لحقه ، وأخل بهذا التعهد كأن تسبب فى فسخه أو لم يجده ، فإنه يجوز للدائن أن

يعتبر هذا العمل الصادر من مدينه إضعاغا للتأمينات ، ومن ثم يتمسك بسقوط أجل الدين<sup>(١)</sup>

٧٩٠ - انتقال من الرأى إلى مبلغ التأمين : وهذا هو أهم حق للدائن ، ويتم بحكم القانون دون حاجة لأى إجراء ، بمجرد تحقق الخطر المؤمن منه واستحقاق مبلغ التأمين . والذي يتم ليس هو حلول شخصيا (subrogation) (personnelie) فيحل الدائن محل المؤمن له ، بل هو حلول عيني (subrogation) (réelle) فيحل مبلغ التأمين محل الشيء المؤمن عليه<sup>(٢)</sup> . وقد نص التقنين المدني على هذا الحلول العيني في خصوص الرهن الرسمى ، وأحال على هذا الحكم في خصوص حق الاختصاص ورهن الحيازة وحقوق الامتياز الواقعة على عقار . فنص في المادة ١٠٤٩ مدنى في الرهن الرسمى على أنه : إذا هلك العقار المرهون أو تاف لأى سبب كان ، انتقل الرهن بمرتبه إلى الحق الذى يرتب على ذلك ، كالتمويض أو مبلغ التأمين أو الثمن الذى يقرر مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة . وأحال المادة ١٠٩٥ مدنى في حق الاختصاص ، والمادة ١/١١٠٢ مدنى في رهن الحيازة ، والمادة ١/١١٣٤ مدنى في حقوق الامتياز الواقعة على عقار ، على المادة ١٠٤٩ مدنى ساقفة الذكر . ويرتب على هذا الحلول العيني أن ينقل حق الدائن ، بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، من الشيء المؤمن عليه إلى مبلغ التأمين . ونقول الفقرة الأولى من المادة ٧٧٠ مدنى في هذا الصدد كما رأينا : « انتقلت هذه الحقوق ( التأمينات العينية ) إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين » . ورتبت على ذلك الفقرة الثانية من نفس المادة أنه لا يجوز للمؤمن « أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين » . ذلك أن مبلغ التأمين قد ترتب عليه حقوق الدائنين ، فيجب أولا أن تستوفى هذه الحقوق منه بحسب ترتيبها . فإذا دفع المؤمن مبلغ التأمين قبل ذلك للمؤمن له ، وجب عليه أن يحصل على رضاء الدائنين بذلك ، وقد يقدم لهم ضمانات

( ١ ) بيكاروبيسون فقرة ٢٦٩ - بلانيول وريبيروبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥١ - ص ٧٥٢ .

( ٢ ) بلانيول وريبيروبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥١ - محمد على عرفة ص ٢٧٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٠١ .



أخرى يقبلونها فيرضون بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له قبل استيفاء حقوقهم<sup>(١)</sup> .  
 فإذا لم يحصل المؤمن على رضا الدائنين ، كان دفعه للمؤمن له مبلغ التأمين  
 غير مبرئ للتمتع نحو الدائنين ، ورجع هؤلاء بحقوقهم عليه ، ثم يرجع هو  
 بما دفع لم على المؤمن له .

وكذلك رتبته الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ ملق على هذا الحلول المعنى ،  
 بالنسبة إلى الدائن الحاجز أو طالب الحراسة ، أنه لا يجوز للمؤمن له أن يدفع  
 للمؤمن له شيئاً مما في ذمته ، ، قبل أن يوفى الدائن حقه أو بيت في النزاع  
 الذي كان سبباً للحراسة فيعرف صاحب الحق في الشيء ، وإلا كان الدفع  
 غير مبرئ للتمتع نحو الدائن الحاجز أو طالب الحراسة ، كما هو الحكم في شأن  
 الدائن صاحب التأمين المعنى فيما قدمناه<sup>(٢)</sup> .

**٧٩١ - رجوع الدائن بالدعوى المباشرة على المؤمن :** ويترتب على  
 حلول مبلغ التأمين محل الشيء المؤمن عليه ، وانتقال حق الدائن إلى هذا  
 المبلغ ، أن الدائن يرجع بدعوى مباشرة على المؤمن لاستيفاء حقه من مبلغ  
 التأمين<sup>(٣)</sup> . وقد قدمنا أنه لا يجوز للمؤمن أن يدفع مبلغ التأمين للمؤمن له  
 قبل أن يستوفى الدائن حقه .

وإذا رفع الدائن الدعوى المباشرة على المؤمن ، وجب عليه أن يخل  
 المؤمن له خصماً في هذه الدعوى . فإنه يجب تحديد مقدار حق الدائن ،

(١) وقد كان هذا الحكم منصوباً على صراحة في المفروع التمهيد للفقرة التالية من المادة  
 ٧٧٠ ملق ، فكانت العبارة الأخيرة لهذه الفقرة تقول : «...إلا برضاء الدائنين أو تقديم ضمانات  
 لم يقبلوها » . وقد حلفت لجنة مجلس الشيوخ عبارة « أو تقديم ضمانات لم يقبلوها » ، وذلك  
 اكتفاء بسبب عبارة « إلا برضاء الدائنين » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ، ص ٤٠٣ - وانظر  
 أكفاً فقرة ٣٨٣ في الخامس ) .

(٢) وإذا كان حق الدائن مضافاً إلى أجل ، كما يقع غالباً بالنسبة إلى الدائن المرتين ، فإن  
 تحقق الخطر الزمن من يؤدي عادة إلى إسقاط الأجل لخصم التأمينات ، فيستوفى الدائن حقه  
 من مبلغ التأمين . أما إذا كان حق الدائن مضافاً إلى شرط ، فإنه ينضم من مبلغ التأمين ما يعادل  
 حقه ، ويودع على ذمته انتظاراً لتحقيق الشرط . انظر بيكار وبيسون فقرة ٢٧٢ ص ٤٠٢ .

(٣) نفس فرضي ١٧ يولييه سنة ١٩١١ والقرز ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ٢٤ أكتوبر  
 سنة ١٩٣٢ المجلة العامة التأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع  
 السابق ١٩٤٧ - ٩٢ - والقرز ١٩٤٧ - ٢٥ .

وكذلك تحديد مقدار مبلغ التأمين ، في مواجهة المؤمن له ، فإذا لم يكن دخلاً في الدعوى لم يكن هذا التحديد سارياً في حقه<sup>(١)</sup> .

وقد قلنا أن هذه الدعوى المباشرة لا تعتبر ناشئة من عقد التأمين ، إذ أنها تثبت للدائن بحكم القانون ، فلا تخضع إذن للتقادم الثلاثي الخاص بعقد التأمين ، بل تخضع للقواعد العامة المقررة في تحديد مدة التقادم<sup>(٢)</sup> .

وللمؤمن أن يدفع هذه الدعوى المباشرة بجميع الدفعات التي كان يستطيع أن يدفع بها دعوى المؤمن له إذا طالبه هذا بمبلغ التأمين . فيجوز أن يحتج على الدائن بما ورد من شروط في عقد التأمين ، سواء كانت شروط إسقاط أو شروط استبعاد ، وبقاعدة النسبية التي سيأتى بيانها فيما إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه ، وبسقوط حق المؤمن له إذا تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وبعدم صحة البيانات التي قلمها المؤمن له ابتداءً أو عند تفاقم الخطر<sup>(٣)</sup> ، وبوقف صريان عقد التأمين أو بفسخه لسبب من الأسباب التي توجب ذلك ، وبختم الأقساط المستحقة التي لم تدفع من مبلغ التأمين<sup>(٤)</sup> .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٧٤ - بلازيون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٦ ص ٧٥٣ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٧٥ - وانظر آنفاً فقرة ٦٧٤ .

(٣) نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٢٦٥ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ - ٥٥٣ - وكذلك يتسك بسقوط حق المؤمن له بالتقادم بمدة ثلاث سنوات ، وإن كانت الدعوى المباشرة نفسها لا تقادم إلا طبقاً للقواعد العامة ( بلازيون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٦ ص ٧٥٣ ) .

(٤) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧ - ٢ - ١١٧ - وكان الواجب أيضاً أن يكون المؤمن الحق في التسك بالدفع التي تجب بعد تحقق الخطر ، كسقوط حق المؤمن له لعدم إخطاره بالحدث في المبادىء القانونية بعد تحققه أو لمبالغته عن غش في تقدير الضرر الذي لحقه . ولكن محكمة النقض الفرنسية تقضى بعدم جواز تسك المؤمن بهذه الدفعات في مواجهة الدائن ( نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٦٣ - دالوز ١٩٤٧ - ٢٥ ) . وقد قاست في ذلك دعوى الدائن المباشرة على دعوى المضرور المباشرة في التأمين من المسؤولية ، وينتقد الفقه الفرنسي هذا القياس ، ولا تأخذ به محاكم الاستئناف الفرنسية ( بيكار وبيسون فقرة ٢٧٧ - بلازيون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٦ ص ٧٥٤ - بيكار في المجلة الماسكالتأمين البري ١٩٤٧ - ٦٤ - بيسون J.C.P. ١٩٤٧ - ٢ - ٣٥٤٦ - جرينويل ٢٦ يولييه سنة ١٩١٩ المبيعة الدورية للتأمين Rec. Per. Ass. ١٩٢١ - ٣٣ - ١٥ يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٤٠٣ - وقد أثنى هذا المحكم بحكم محكمة النقض الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ والسابق الإشارة إليه ) .

## (ج) إفلاس المؤمن له

٧٩٢ - حاول جماعة الدائنين محل المؤمن له في عقد التأمين : إذا أخطس المؤمن له أو صفيت أمواله تصفية قضائية ، فإن عقد التأمين يبقى ، ولكن المستفيد يتغير . فتحل جماعة الدائنين (masse) محل المؤمن له في عقد التأمين حقوقاً والتزامات ، ذلك أن الشيء المؤمن عليه قد دخل في التغطية<sup>(١)</sup> ، فيبقى المؤمن ضامناً للخطر المؤمن منه ، وتصبح جماعة الدائنين مدينين بأقساط التأمين .

فترجع جماعة الدائنين على المؤمن بالضمان إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، طبقاً لشروط عقد التأمين وفي حدود هذا العقد . وعلى ذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على جماعة الدائنين بجميع الدفوع التي كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له وقت صدور الحكم بشهر إفلاسه أو بالتصفية ، من أوجه بطلان أو فسخ أو وقف سريان ، ومن شروط إسقاط أو استبعاد ، وبقاعدة النسبية في التأمين البخس ، وبسقوط حق المؤمن له إذا تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وبعدم صحة البيانات التي قلمها المؤمن له ابتداء أو عند تفاقم الخطر ، وبغير ذلك من الدفوع :

وتلتزم جماعة الدائنين بجميع التزامات المؤمن له ، فعليها إخطار المؤمن بتفاقم الخطر ، وبتحققه في الميعاد القانوني . وعليها بوجه خاص أن تدفع أقساط التأمين في مواعييدها . والأقساط التي تلتزم بدفعها هي الأقساط التي تحمل بعد صدور الحكم بشهر الإفلاس ، أما الأقساط التي حلت قبل ذلك ولم تدفع فإنها تلزم المؤمن له المفلس ، ومن ثم يدخل بها المؤمن في التغطية شأنه في ذلك شأن سائر الدائنين . ومع ذلك يجوز للمؤمن أن يعلن السندليك لدفع الأقساط التي استحققت قبل الإفلاس كاملة ، ثم يوقف سريان العقد ويطلب بعد ذلك فسخه ، ويجوز له كذلك عند تحقق الخطر المؤمن منه أن يحصم الأقساط المتأخرة من مبلغ التأمين . ومن ثم ترى جماعة الدائنين من مصلحتها ، إذا أرادت استبقاء عقد التأمين ، أن تدفع جميع الأقساط المتأخرة كاملة نيابة

(١) وهذا يفترض أن التأمين تأمين من الأضرار (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٤)

من المؤمن له المفلس ، وأن تدفع الأقساط التي تحمل بعد الإفلاس باعتبارها ملتزمة مباشرة بعقد التأمين<sup>(١)</sup> .

**٧٩٣ -** جواز فسخ عقد التأمين : ولما كان إفلاس المؤمن له يغير من وضعه بالنسبة إلى جماعة الدائنين فقد ترى هذه ألا مصلحة لها في بقاء العقد ، وبالنسبة إلى المؤمن أيضاً فقد يرى فسخ العقد بعد إفلاس المؤمن له وتغير الإدارة وما ينتج عن الإفلاس من اضطراب في العمل . لذلك تحتفظ التشريعات عادة لكل من الطرفين بالحق في طلب الفسخ .

وقد نصت المادة ١/٣٣ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي :  
« إذا أفلس المؤمن له أو صغيت أمواله قضاء قبل انقضاء مدة العقد ، بقي التأمين قائماً لصالح جماعة الدائنين التي تصبح مدينة مباشرة قبل المؤمن بمجموع الأقساط التي تستحق من يوم الحكم بإشهار الإفلاس أو التصفية القضائية .  
ويعتقد كل من الطرفين لنفسه بحق إنهاء العقد في مدى ثلاثة أشهر تبدأ من هذا التاريخ ، وعلى المؤمن أن يعيد لجماعة الدائنين الجزء من القسط الذي لم يتحمل في مقابلة خطراً ما<sup>(٢)</sup> . ويقع الفسخ من أي من الطرفين بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول يرسله السنديك إلى المؤمن ، أو يرسله المؤمن

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٥٢ - بلانول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٤ - للفيل لرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٠ .

(٢) وقد نقل هذا النص من المادة ١٠٧٦ من المشروع النهائي ، ويجرى نص المشروع النهائي على الوجه الآتي : « إذا أفلس طالب التأمين أو صغيت أمواله قضاء قبل انقضاء تالفة جاز المؤمن أن يفسخ العقد إذا لم يقدم طالب التأمين كفلاً مقصداً في مدى عشرة أيام من وقته الإلزامي بذلك في موطنه . ويتم كل من الإلزام والفسخ بكتاب موصى عليه . ٢ - ولا تسري هذه المادة إلا إذا كانت لا تتعارض مع قواعد القانون التجاري الخاصة بنوع التأمين المصحل يعتبر المؤمن عليه . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لتطهه من جزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٥١ في المباحث ) .

ونص المادة ٩٨٠ من قانون المراجعات والقرود الثاني على ما يأتي : « إذا وقع المصون في الإفلاس أو التصفية القضائية قبل انتهاء مدة الضمان ، حل للضامن أن يفسخ العقد بعد إلزام المصون في حل إقامته بموجب تقديم كفيل على في ظرف ثمانية أيام ، إذا بقي الإلزام بلا جد .  
ويتم الإلزام والفسخ بإرسال كتاب مضمون - والضامن المخوف نفسه إذا وقع الضامن في الإفلاس أو التصفية القضائية قبل تاريخ انقضاء الإلزام » .

وانظر المادة ١/١٨ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

إلى السنديك ، بحسب الأحوال . ويجب أن يتم ذلك في خلال ثلاثة أشهر من وقت صدور الحكم بالإفلاس أو بالتصفية ، ولو لم يعلم المؤمن بصدور هذا الحكم . ويكون قسط التأمين هنا قابلاً للتجزئة ، فواء جاء الفسخ من جهة المؤمن أو من جهة السنديك ، فإن الجزء من القسط المدفوع المقابل للمدة الباقية من السنة الجارية منذ وقوع الفسخ يردّه المؤمن لجمعية الدائنين ، لأن هذا الجزء لم يتحمل المؤمن في مقابله خطراً ما .

**٧٩٤ - إفلاس المؤمن - إجماع :** وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من مشروع الحكومة على ما يأتي : « وإذا صفت أموال المؤمن ، فإن العقد يقف سريانه من تاريخ التصفية ، ويكون للمؤمن له الحق في استرداد الجزء من القسط الذي يكون قد أداه عن الفترة التي يوقف فيها العقد » (١) . وقد تقدم بحث حالة إفلاس المؤمن في التأمين على الحياة ، حيث قررنا أن عقد التأمين يقف سريانه من يوم صدور الحكم بالإفلاس أو بالتصفية ، ويحدد حق المستفيد بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي محسوبة على أساس تعريفة التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون زيادة (٢) .

وهنا ، في التأمين من الأضرار ، يسرى نفس الحكم ، فيقف سريان عقد التأمين من يوم صدور الحكم بالإفلاس أو بالتصفية . ولكن المؤمن له لا يسترد قيمة الاحتياطي الحسابي إذ لا وجود لهذا الاحتياطي ، وإنما يسترد الجزء من القسط الذي يكون قد أداه ولم يتحمل المؤمن في مقابله خطراً ما .

### المطلب الثاني

المحل في عقد التأمين على الأشياء

(وبخاصة في عقد التأمين على الحريق)

**٧٩٥ - أخطار مشروحة :** المحل في عقد التأمين على الأشياء يتنوع بتنوع

التأمين . ففي التأمين من موت المولائي يكون المحل هو خطر موتها ، وفي

(١) ولا مقابل لهذا التصرف المشروع التهدي - وانظر المادة ٢/٩٨٠ من قانون الميراثات والعقود البناني أثناء فترة ٧٩٣ في الماشي - وانظر المادة ٢/١٩ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ .

(٢) انظر أثناء فترة ٧٣٨ .

التأمين من السرقة يكون المحل هو خطر سرقة المال المؤمن عليه ، وفي التأمين من التبيد يكون المحل هو خطر تبديد المال المؤمن عليه ، وفي التأمين من تلف المزروعات يكون المحل هو خطر تلف هذه المزروعات ، وفي تأمين الدين يكون المحل إما خطر عدم وفاء الدين أو خطر إعسار المدين بحسب الأحوال ، وفي التأمين من الحريق يكون المحل هو خطر حريق المال المؤمن عليه .

ولما كان التأمين من الحريق هو أهم هذه الأنواع وأوسعها انتشاراً كما سبق القول ، فإننا نركز الكلام في المحل على التأمين من الحريق ، مع ملاحظة أن كثيراً من قواعد هذا التأمين تسمى على الأنواع الأخرى في التأمين على الأشياء والتأمين من الأضرار بوجه عام .

#### ٧٩٦ - خطر الحريق - نمبر ما هو الحريق - نص قانوني :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٦٦ من التقنين المدني على ما يأتي :  
« في التأمين من الحريق ، يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق<sup>(١)</sup> . »

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في الفقرة الأولى من المادة ١١١٠ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً . ووافقت عليها لجنة المراجعة تحت رقم ١/٨٢٢ في المشروع النهائي . ثم وافق عليها مجلس النواب تحت رقم ١/٨٢٢ . وفي لجنة مجلس الشيوخ أضيفت في أول الفقرة عبارة « في التأمين من الحريق » لإبرازاً لاقتصار حكم النص على هذا النوع من التأمين ، وأضيفت إلى آخر الفقرة عبارة « أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق » وذلك « حتى يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة الشروع في إطفاء حريق » وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يمتدح ولو لم يكن الحريق امتد إليه فضلاً . وجاء في تقرير اللجنة في هذا المنحى ما يأتي : « حتى يكون النص شاملاً لحالات لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق أو بداية الحريق ، كما لو هدم جزء من بناء توقيلاً لامتداد الحريق إليه ، أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توقيلاً لخطر ذاته . » فأصبح النص بذلك مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ١/٧٦٦ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٨٧ - ٣٩٦ ) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ١/٧٢٢ ( مطابق ) .

ويخلص من هذا النص أن التأمين من الحريق يشمل جميع الأضرار التي تنشأ عن الحريق ، أى عن اضطراب النار أو اشتعالها أو الاحتراق البسيط<sup>(١)</sup> . وليس من الضروري أن يشتعل حريق كامل ، بل يكفي أن تكون هناك بداية حريق لم تتحول بعد إلى حريق كامل ، ما دامت هذه البداية يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، فسارع الناس إلى إطفائها ، فنجمت أضرار عن ذلك<sup>(٢)</sup> . بل إن النص سالف الذكر شامل ، كما جاء في تقرير لجنة مجلس الشيوخ ، والحالات

= التأمين الممنوع ليس لا مقابل .

التأمين الممنوع العراق لا مقابل .

تقنين الموجبات والمقود البناني م ٩٨٨ : إن ضامن الحريق مسئول عن جميع الأضرار الناجمة من اضطراب أو اشتعال أو احتراق بسيط . ولكنه غير مسئول عن الأضرار الناشئة من مجرد فعل الحرارة أو مساس النار مباشرة أو مساس مادة حابية ، إذا لم يحصل حريق أو بداية حريق يمكن أن تتحول إلى حريق فعل .

( وأحكام التقنين البناني تنطق مع أحكام التقنين المصري ) .

وانظر المادة ٤٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠

( ١ ) انظر صدر المادة ٤٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠

حيث ورد ما يأتي : **"L'assureur contre l'incendie répond de tous dommages"**

**"causés par conflagration, embrasement ou simple combustion."** وتنقل

المادة ٩٨٨ من تقنين الموجبات والمقود البناني ، في صدرها ، هذا النص الفرنسي ، فتقول :  
« إن ضامن الحريق مسئول عن جميع الأضرار الناجمة عن اضطراب أو اشتعال أو احتراق بسيط »  
( انظر أنفاً نفس الفقرة في الماش ) .

وانظر في هذا الصدد : نقض فرنسي ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ سيرة ١٩٣٢ - ١ - ٢١ -  
باريس ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ دالوز ٨٣ - ٢ - ١٠٤ - سانت ايتيين الابتدائية ١٨ ديسمبر  
سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ - ٩٦ - Deschamps في المجلة العامة لتأمين البري  
١٩٥١ - ٥ - بلايول وبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ ص ٧٦١ - أنسيكلوبيدي دالوز ١  
لفظ Ass. Dom. - فقرة ١١ - فقرة ١٦ .

( ٢ ) ولكن لو كانت النار لم تسر من موضعها وتمتد ألسنة اللهب إلى المواضع المجاورة ، ومع ذلك أحرقت شيئاً أتى فيها أو ست ، كما لو سقط شيء في أنون مشتعل فاحترق ، أو سقطت سيجارة على متاع فأحرقت جانباً منه ، أو اتصلت مكواة أو مدفأة كهربائية بملابس أو أشياء أخرى فأحرقتها ، لم يكن هذا هو الحريق المقصود عادة في عقد التأمين ( بيكار وبيسون المطبوع ٣ ص ١١ - ص ١٢ - asbol - في دالوز ١٩٣١ - ٤ - ٢٥ - محمد علي عرفة ص ٢٦٤ - ص ٢٦٥ ) - وانظر الماش التال في نفس الفقرة .

لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق أو بداية الحريق ، كما لو هدم جزء من بناء توتقيا لامتداد الحريق إليه ، أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توتقيا للخطر ذاته ، وكما جاء في محضر لجنة مجلس الشيوخ : « يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة الشروع في إطفاء حريق ، وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يحترق ، ولو لم يكن الحريق امتد إليه فعلا »<sup>(١)</sup> .

ويبقى ، بعد أن حددنا ما هو الحريق ، أن نبحث : (١) الأسباب التي ينجم عنها الحريق . (٢) والأضرار الناشئة عن الحريق التي تدخل في نطاق التأمين .

### ١٨ - الأسباب التي يسبب عنها الحريق

٧٩٧ - أسباب مختلفة : تدخل في نطاق التأمين ، فيكون المؤمن مستولا

عنها ، الأضرار التي تنشأ من حريق ينجم عن حادث مفاجئ أو قوة قاهرة ، ما لم يكن قد نجم من حرب خارجية أو داخلية أو اضطرابات شعبية أو زلازل أو براكين أو غيرها من الظواهر الطبيعية . ويدخل أيضا الحريق الناتج عن خطأ المؤمن له غير المتعمدون الخطأ العمدى ، وكذلك الحريق الناتج عن

( ١ ) مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٣٩٤ - ص ٣٩٦ - وانظر آنفا نفس الفقرة في الحاشي - وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٩٨٨ من تقنين الموجبات والعقود البنائي : « ولكنه ( المؤمن ) غير مسئول عن الأضرار الناشئة من مجرد فعل الحرارة أو أساس النار مباشرة أو مساس مادة حامية ، إذا لم يحصل حريق أو بداية حريق يمكن أن تتحول إلى حريق فعل ( انظر آنفا نفس الفقرة في الحاشي ) . ونفس التقنين البنائي منقول عن نص العبارة الأخيرة من المادة ٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ حيث ورد ما يأتي : « *Toutefois, il ne répond pas, sauf convention contraire, de ceux occasionnés par la seule action de la chaleur ou par le contact direct et immédiat du feu ou d'une substance incandescente s'il n'y a eu ni incendie, ni commencement d'incendie susceptible de dégénérer en incendie véritable.* »

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيلي : « وقد تنادى المشروع ، جريا على نسق التقنين الفرنسي ( م ٤٠ من قانون سنة ١٩٣٠ ) والتقنين البنائي ( م ٩٨٨ ) ، أن يذكر في الفقرة الأولى أن مسئولية المؤمن تكون بنسبة الأضرار الناشئة عن حريق الأشياء المؤمن عليها ، وذلك لأن التأمين قد يمتد إلى كل الأضرار الناشئة عن الحريق ، سواء بالنسبة للأشياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسئولية المتاجر عن احتراق العين المؤجرة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية « ص ٣٩٠ ) .



خطأ من يكون المؤمن له مسئولاً عنه ولو كان خطأ عمدياً ، والحريق الناجم عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

٧٩٨ - **الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة :** قلنا ، عند الكلام في عقد التأمين بوجه عام ، أنه يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية أو القوة القاهرة ، فهذه لاسلطان له عليها ولا تتعلق بإرادته ، ويدخل في الحوادث الفجائية خطأ الغير ولو كان عمدياً ، كالسرقة والتجديد والتطلى<sup>(١)</sup> . ويترب على ذلك أن التأمين من الحريق يغطي خطر الحريق الناجم عن حادث مفاجئ أو قوة القاهرة ، أو ناجم من فعل الغير أو خطئه ولو كان هذا الخطأ عمدياً .

وهناك نص صريح في التتبعين المدني المصري ، في التأمين من الحريق ، يجعل المؤمن مسئولاً عن الحريق إذا نجم عن حادث مفاجئ أو قوة القاهرة ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٦٨ مدني على أن « يكون المؤمن ... مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة القاهرة » . وهذا النص يعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . ومن ثم لا يجوز أن يشترط المؤمن إعفاءه من المسؤولية عن الحادث الفجائي أو القوة القاهرة .

غير أن هناك طاقة من أحوال القوة القاهرة ، هي الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، تنطوي على عنصر جسم من الخطر والمفاجأة يجعلها تنفرد بأحكام خاصة تنتقل الآن إليها .

٧٩٩ - **الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل**

**والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية :** قلنا في التأمين على الحياة أن أخطار الحب الأهلية (الداخلية) ، ويلحق بها الاضطرابات الشعبية ، تدخل في نطاق التأمين على الحياة ما لم تستبعد بشرط خاص ، أما أخطار الحرب الخارجية فإنها لا تخضع عادة للتأمين ولا بد في تأمينها من اتخاذ إجراءات

(١) انظر في ذلك أننا فقرة ٦٠٠ .

(٥) انظر Marchal رسالة من باريس سنة ١٩٤١ .

احتياطية كرفع قسط التأمين أو جعل التأمين تبادلياً في حدود المبالغ التي تجمع من الاشتراكات التي يدفعها المؤمن لهم<sup>(١)</sup> :

وفي التأمين من الحريق ، والتأمين على الأشياء والتأمين من الأضرار بوجه عام ، لا تدخل الحرب الخارجية أو الداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية في نطاق التأمين ما لم يتفق على إدخالها فيها في مقابل رفع قسط التأمين . وقد نصت المادة ٤٢ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « لا يكون المؤمن مستولاً عن الخسائر والأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية أو تلك الناشئة من الزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، ما لم يتفق على غير ذلك - وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت عن أحد هذه الأسباب - ويقع باطلاً كل شرط يوجب على المؤمن له إقامة الدليل على أن الخسائر أو الأضرار غير ناشئة عن أحد الأسباب المشار إليها »<sup>(٢)</sup> .

#### (١) انظر كلاً فقرة ٧٢١ .

(٢) وقد نقل هذا النص من المادة ١١١١ من المشروع التمهيدى ، وتجري على الوجه الآتي : « لا يشمل التأمين ضد الحريق الأضرار الناشئة من الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية ، وكذلك لا يشمل الأضرار الناشئة عن الحريق الناتج من الزلازل أو غيره من الآفات ، ما لم يتفق على غير ذلك » . وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت من أحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة . « وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه « بمزيجيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية هـ ص ٣٩٤ - ص ٣٩٥ في المالحش ) . وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة : « ووفقاً إلى أن الأضرار الناجمة عن الحروب والاضطرابات الشعبية وكذا الخسائر التي تنتج من الظواهر الطبيعية كالزلازل وغيرها تكون من الضخامة بحيث لا يستطيع المؤمن في معظم الأحيان مواجهة الالتزامات التي تنجم عنها ، لذلك فقد تضمنت المادة ٤٢ نصاً من مقتضاه ألا يكون المؤمن مستولاً عن الأضرار الناشئة عن مثل هذه الكوارث العامة إلا إذا اتفق على ذلك صراحة في العقد ، إذ يكون المؤمن في هذه الحالة قد واصل نفسه على تحمل هذه المخاطر » .

وتنص المادة ٧٧٤ من القانون الملحق بالقانون على أنه « لا يلزم المؤمن بالتصويض عن الأضرار الناتجة من الزلازل أو الحروب والاضطرابات والفتن الأهلية ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » . وتنص المادة ٩٦٩ من قانون الموجبات والعقود المدني على أنه « لا يكون الضامن مستولاً عن الملاك أو المثل الذي يحميه حرب خارجية أو حرب أهلية أو فتنة أو حركة قومية ، ما لم يكن -

ويعتبر عملاً من أعمال الحرب الخارجية العمليات الحربية المجمية أو الدفاعية ، كالقصف بالمدافع وإلقاء القنابل والتخريب والتدمير . ويدخل في ذلك أيضاً ما يتصل بأعمال الحرب ويعتبر نتيجة لها ، كالحرائق وما ينجم من حوادث ومرفقات من هجرة السكان<sup>(١)</sup> . والحرب الداخلية هي الحرب الأهلية التي تقوم بين المواطنين من بلد واحد ، ويطلب أن ينجم ذلك عن انقسام الجيش الوطني إلى فئات يحارب بعضها بعضاً . والاضطرابات الشعبية قد تصل إلى حد الثورة ، وقد تنزل إلى المظاهرات العنيفة<sup>(٢)</sup> . وبلحق بالزلازل والبراكين العواصف والأعاصير والفيضانات العالية على نحو استثنائي وانهار الجبال وتصدع السدود وغير ذلك من الظواهر الطبيعية . وإذا لم يكن هناك اتفاق على إدخال الأعمال المتقدمة الذكر في نطاق التأمين<sup>(٣)</sup> ، فإن المؤمن ، حتى يتخلص من مسئولية ضمانها ، يقع عليه عبء

= هناك اتفاق على العكس - وعلى الضامن إقامة البيئة على أن الهلاك أو الضرر ناشئ من أحد هذه الأسباب . وكل نص يوجب على المؤمن إقامة البرهان على أن الضرر أو الهلاك غير ناشئ من أحد هذه الأسباب يكون باطلاً . وتنص المادة ٩٩٣ من نفس التفتين ، في الضمان من الحريق ، على ما يأتي : « إن الضمان لا يشمل الحريق الناتج عن تفجير البراكين وعن الزلازل والعواصف والأعاصير وغيرها من الآفات . لكنه يشمل الحريق الناتج عن الصواعق » .

وانظر المادتين ٥٥٣٤ و ٥٥٣٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٨٤ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

( ١ ) انظر في تحديد أعمال الحرب الخارجية وفي ضرورة قيام علاقة السببية بين هذه الأعمال ووقوع الحادث المؤمن عنه . بيكار وبيسون فقرة ١٩١ - فقرة ١٩٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ ص ٧٢٩ - وانظر في أعمال التخريب أو الإرهاب ( *actes de sabotage ou de terrorisme* ) بيكار وبيسون فقرة ١٩٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ ص ٧٣٠ - ص ٧٢١ .

( ٢ ) انظر في تحديد معنى الحرب الأهلية ( *guerre civile* ) والضيان ( *émeute* ) والاضطرابات الشعبية ( *mouvements populaires* ) : بيكار وبيسون فقرة ١٩٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ ص ٧٢٨ - نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٦١ - بورديو ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت دي باليه ١٩٣٤ - ١ - ٥٨٩ - يو ٦ مارس سنة ١٩٣٩ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٣١٩ - ليون ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٤٨ - السين ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ١٠٥ .

( ٣ ) ويجوز أيضاً ، على العكس من ذلك ، الاتفاق على التوسع في إبعاد هذه الأعمال عن نطاق التأمين ، فتستبعد مثلا الحوادث التي لا تربطها بالحرب أو بالاضطرابات الشعبية إلا رابطة غير مباشرة ( بيكار وبيسون فقرة ١٩٦ ) .

إثبات أن الضرر الذي لحق المؤمن له قد نجم عنها ، فإذا لم يستطع إثبات ذلك وجب عليه الضمان<sup>(١)</sup> . وبعتبر هذا الحكم من النظام العام لأنّ في صالح المؤمن له ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له ، إذا وقع الحادث المؤمن منه في أثناء حرب أو اضطرابات شعبية أو براكين أو زلازل أو نحوها ، أن يثبت أن الحادث لم ينجم عن أحد هذه الأسباب ، ويكون هذا الشرط باطلاً بخلافته للنظام العام إذ هو في غير صالح المؤمن له<sup>(٢)</sup> .

٨٠٠ - خطأ المؤمن له<sup>(٣)</sup> - نحن قانوني . تنص المادة ٧٦٨ من القانون المدني على ما يأتي :

١ - يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث فجائي أو قوة قاهرة .

٢ - أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) وتميز المادة ٢/٣٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بين الحرب الخارجية من جهة وبين الحرب الأهلية والصبيان والاضطرابات الشعبية من جهة أخرى ، فتجمل صبه الإثبات في الحالة الأولى على المؤمن له وفي الحالة الثانية على المؤمن . انظر في انتقاد هذا التمييز التمكني بيكار وبيسون فقرة ١٩٥ ص ٢٩٩ - ص ٣٠٠ - لانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٥ .

(٢) وهذا هو أيضاً الحكم في القانون الفرنسي ، بالرغم من أن المادة ٣٤ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ لم تنص على ذلك صراحة ( بيكار وبيسون فقرة ١٩٧ ) .  
(٣) انظر Stefanl في التأمين من الاخطار رسالة من باريس سنة ١٩٢٤ .

(٤) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١١١٣ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٢٥ في المشروع النهائي . ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٤ . وفي لجنة مجلس الشيوخ أضيفت إلى الفقرة الأولى عبارة « غير متعمد » ، لإزالة لبشة تدخل للفقرتين الأولى والثانية ، وإزاء صراحة الفقرة الثانية في نصها على ما يتفق عمداً أو غشاً ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٦٨ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدله بلجته ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٧ - ص ٢٩٩ ) .

ويخلص من هذا النص أنه يدخل في نطاق التأمين خطأ المؤمن له غير المتعمد حتى لو كان هذا الخطأ جسيماً ، ولكن لا يدخل خطأ الممدي أو غشه<sup>(١)</sup> ولو اتفق على غير ذلك . وقد قلنا أن العمل كان يجري قديماً على عدم جواز التأمين من خطأ المؤمن له ، وكان ذلك يفقد التأمين كثيراً من مزاياه ، فأجيز في خلال القرن التاسع عشر التأمين من خطأ المؤمن له ما لم يكن الخطأ عمدياً أو جسيماً ، ثم أجاز التأمين من الخطأ الجسيم دون الخطأ العمدي<sup>(٢)</sup> . وقد قلنا كذلك أنه لا يجوز للمؤمن له أن يؤمن من خطئه الممدي إذا كان هذا الخطأ صادراً منه شخصياً ، لأن الخطأ الممدي الذي يصدر منه يتعلق بمحض إرادته ، ولا يجوز أن يتعلق الخطر المؤمن منه بمحض إرادة أحد طرفي العقد<sup>(٣)</sup> . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم تعمد إحراق المنزل ، لم يجز له الرجوع بمبلغ التأمين على المؤمن . ولا يشترط في الخطأ الممدي أن

— ولم يشمل التقنين المدني القديم كل نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٤ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي لا مقابل ( والنص تطبيق لقواعد العامة ) .

التقنين المدني العراقي م ١/١٠٠٠ : يكون المؤمن مستولاً عن الحريق الذي وقع قضاء وقدره

أو بسبب خطأ المستفيد ، ولا يكون مستولاً عن الحريق الذي يحدثه المستفيد عمداً أو غشاً .

( وأحكام التقنين العراقي تنفق مع أحكام التقنين المصري ) .

تقنين الموجبات والمقود البنائي م ٩٦٦ : يكون الضامن مستولاً عن الهلاك أو الضرر

الذي يقع بفنائه بفترة فائقة أو بمحدث غير متوقع ، أو يتجانب عن خطأ من المضمون — على أن الضامن لا يكون مستولاً عن الهلاك أو الضرر الذي يقع بسبب خطأ اقترفه المضمون من قصد ، وإن يمكن هناك اتفاق على العكس .

( وأحكام التقنين البنائي تنفق مع أحكام التقنين المصري ) .

وانظر المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ .

( ١ ) استئناف مخطط ١٩ يولية سنة ١٨٨٩ م ١ ص ٣١٥ - ١٣ فبراير سنة ١٨٩٠ م ٢

ص ٣٦٣ ( تصد القيد متوافقاً مع المؤمن له ) - ١٥ يولية سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦ -

تقاضي فرنسي ٢ يولية سنة ١٨٨٦ دالوز ٨٦ - ١ - ٢٦٥ - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٣

دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٤١٣ - بلائيول وريوير وبيسون ١١ قكرة ١٣٣١ ص ٧٢٤ .

( ٢ ) انظر أيضاً قكرة ٦٠٠ .

( ٣ ) انظر أيضاً قكرة ٦٠٠ .

يكون المؤمن له متعمدا الإضرار بالمؤمن ، بل يكفي أن يكون قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو عالم أنه بتحقيقه هذا الخطر يثير مسؤولية المؤمن عن تعريض الضرر<sup>(١)</sup>.

٨٠١ - خطأ من يكون المؤمن له مسؤول عنه - نفس قانوني : تنص المادة ٧٦٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤول عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم ومداها<sup>(٢)</sup> .  
ويخلص من هذا النص أنه يدخل في نطاق التأمين خطأ من يكون المؤمن له مسؤول عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم أو مداها ، أي سواء كان خطأهم

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ - وانظر في تصد إحداث الحريق وفي أن عبء إثبات هذا التصد يقع على المؤمن : أنميكلويدي دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* فقرة ٧ - فقرة ١٠ والأحكام المشار إليها - محمد علي عرفة ص ٢٧٠ - وتكني القرائن في إثبات التصد ( استئناف مختلط ١٩ يوليو سنة ١٨٨٩ م ١ ص ٣١٥ - ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٥٧ ) .

(٢) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١١١٤ من المشروع التمهيدي على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٢٦ في المشروع النهائي . ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٥ ، فجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٩ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٩ - ص ٤٠١ ) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات الملغية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٥ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي لا مقابل ( والنص تطبيق لقواعد العامة ) .

التقنين المدني العراقي م ٢/١٠٠٠ : ويكون ( المؤمن له ) مسؤولاً أيضاً عن الحريق الذي

يتسبب فيه تابعو المستفيد ولو كانوا متعددين .

١ أحكام التقنين العراقي تتفق مع أحكام التقنين المصري ) .

تقنين الموبات والعقود اللبناني م ٩٦٧ : يضمن الضامن الهلاك والضرر اللذين يحدتهما الأشخاص الذين يكون المضمون مسؤول عنهم مالياً ، أيا كان نوع خطأهم وأية كانت أهميته .

( وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري ) .

وانظر م ١٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ .

عمدياً<sup>(١)</sup> أو غير عمدي<sup>(٢)</sup> ، وأياً كانت جسامته الخطأ غير العمدي . وذلك ما لم يكن الخطأ العمدي صادراً بالتواطؤ مع المؤمن له ، فإن هذا يعتبر غشاً من هذا الأخير لا يدخل في نطاق التأمين<sup>(٣)</sup> .

وقد قلنا أنه إذا كان الغير الذي صدر منه الخطأ العمدي غير أجنبي عن المؤمن له ، بأن كان هذا الأخير مسئولاً عنه كما إذا كان تابعاً له ، فخطأ التابع العمدي يجوز هو أيضاً التأمين منه ، لأن الخطأ المؤمن منه هنا لا يتعلق بمحض إرادة المؤمن له ، وعلاقة التبعية لا تمنع من أن الخطأ الذي تمتد التبع له تحقيقه قد تحقق بغير إرادة المؤمن له نفسه<sup>(٤)</sup> .

وقد تكون المسؤولية عن الغير مسئولية تقصيرية ، فيجوز التأمين من خطأ الولد والتلميذ وصبي الحرفة ونحوهم ، كما يجوز التأمين من خطأ الخادم والمستخدم وأي تابع آخر ، ولو كان الخطأ عمدياً . وقد تكون المسؤولية عن الغير مسئولية عقدية ، فيجوز أن يؤمن الوكيل من خطأ نائبه وأن يؤمن المقاول الأصل من خطأ المقاول من الباطن وأن يؤمن صاحب المارة من خطأ البواب . ولكن لا يجوز للشركة أن تؤمن من خطأ مديرها العمدي ، لأن المدير لا يعتبر تابعاً للشركة بل هو أحد أجهزتها (organe) ، فخطأه هو خطأ الشركة<sup>(٥)</sup> ، ولا يجوز لأحد أن يؤمن من خطأه العمدي كما قلنا .

(١) وحفظ النيابة للتحقيق لا يمنع من سقوط حق المؤمن له لتسده إحداه الحريق (استئناف مخطط ٢ مارس سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ١٦٣) ، وكذلك لا يكون مانعاً تبرئة المؤمن له أمام القضاء الجنائي (استئناف مخطط ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ م ٤ ص ١١ - ٥ مايو سنة ١٨٩٨ م ١٠ ص ٢٦٢) . ولا يكتفى لإثبات تسده إحداه الحريق إثبات المبالغة في تقدير الأضرار التي نتجت عن الحريق (استئناف مخطط ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧) .

(٢) وقد جاء في محضر لجنة مجلس الشيوخ أن المقصود بالخطأ . هو الخطأ السد والخطأ غير السد ( مجموعة الأعمال التفسيرية ٥ ص ٤٠١ ) .

(٣) محمد عل حرقة ص ٢٧٠ - وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيد في هذا المعنى : « ولم ير المشروع حاجة لأن يزيد على النص أن المؤمن لا يكون مسئولاً عن خطأ هؤلاء الأشخاص إلا إذا كان حاصله بغير توافق المؤمن عليه ، لأن هذه الحالة تدخل تحت نطاق الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وهي تستبعد مسئولية المؤمن عن الخسائر والأضرار التي يمتد إليها المؤمن عليه عمداً أو غشاً بنفسه أو بواسطة غيره » ( مجموعة الأعمال التفسيرية ٥ ص ٤٠٠ ) .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ .

(٥) بيكار وبيسون فقرة ١٨٤ ص ٢٨٣ - پلانيرول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣١

ص ٧٢٤ - ص ٧٢٥ - محمد كامل مرسى فقرة ١٨٨ ص ١٩١ .

وبلاحظ أن التأمين هنا يكون تأميناً من المسئولية ، لأن المؤمن له يؤمن عادة من مسئوليته عن الغير . ولكن يجوز : أن يكون التأمين تأميناً على الأشياء ، فيؤمن الشخص من الحريق ولو حدث بخطأ عمدي من خادمه أو ممن يسكنون معه من أتباعه ، ويؤمن السرقة أو التبيد ولو وقع الحادث بخطأ عمدي من خادم أو أى تابع آخر<sup>(١)</sup> . وإذا رجع للمؤمن له بمبلغ التأمين على المؤمن ، فإن هذا لا يخل عمله في الرجوع على المسئول ، فإن هذا الأخير تابع للمؤمن له أو شخص هو مسئول عنه فيمتنع الحلول طبقاً لأحكام المادة ٧٧١ مدني كما سيجيء .

ويعتبر القضاء الفرنسي الأحكام المتقدمة الذكر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، وببطل الشرط الذي يستبعد المؤمن بموجبه ضمانه لخطأ عمد صدر من الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم<sup>(٢)</sup> . ولكن يبدو أنه لا يوجد ما يمنع من أن يحدد المؤمن الأخطار التي يؤمنها ، فيستبعد منها ما ينتج عن الخطأ العمد الصادر من تابعي المؤمن له أو من أى شخص آخر يكون المؤمن له مسئولاً عنه<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر في هذا المعنى : بيكار وبيسون فقرة ١٨٤ ص ٢٨٤ .

(٢) نقض فرنسي ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٦٠ - نقض فرنسي جناب ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥١ - ١٨٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ ص ٧٢٥ .

(٣) قرب بيكار وبيسون فقرة ١٨٥ - فقرة ١٨٦ - بيسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٦٤٨ و ١٩٤٣ - ٥ - وانظر في أن القضاء الفرنسي يبيع للمؤمن أن يضع قيوداً عامة على ضمانه لخطأ المؤمن له وخطأ الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم : نقض فرنسي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٤٠ - ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٧٧ - ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٧٧ - ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٢٨٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ - وانظر في جواز أن يؤمن الشخص من خطأ الشخص وحده دون خطأ من يكون مسئولاً عنهم ، كان يؤمن من مسئوليته عن حوادث سيارته إذا كان هو وسيد الذي يقودها (classe de direction exclusive) ، أو يؤمن من السرقة أو التبيد فيما عدا ما يصدر من أتباعه عامة أو من أتباع معينين : بيكار وبيسون فقرة ١٨٦ ص ٢٨٧ - ص ٢٥٨ ( وانظر عكس ذلك : نقض فرنسي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٦٠ - ٣ مايو سنة ١٩٥٤ المرجع السابق ١٩٥٤ - نقض فرنسي جناب ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع -



٨٠٢ - عيب في الشيء المؤمن عليه - نص قانوني : تنص المادة ٧٦٧ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه »<sup>(١)</sup> .

وبحسب الرجوع إلى المشروع التمهيلي لهذا النص قبل تعديله في لجنة المراجعة ، فقد كان يجري على الوجه الآتي : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » . وهذا النص

= السابق - ١٩٥١ ١٨٢ - بیدان ١٢ مكرر فقرة ٧٠٧ ) - وانظر في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارة إذا كان صاحبها وحده هو الذي يقودها : نقض فرنسي ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ المحلة العامة للتأمين أبري ١٩٤٧ - ٢٩٥ - ليون ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٢٨٦ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١١١٢ من المشروع التمهيلي على الوجه الآتي : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » . وفي لجنة المراجعة عدل النص تبديلاً جعله مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وأصبح رقمه ٨٢٤ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٧ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ه ص ٣٩٦ - ص ٣٩٧ ) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٣ ( ومطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ١/٧٦٨ : المؤمن كفيل بالأضرار ولو كانت ناتجة عن عيب في كنه الشيء المؤمن عليه ، مادام قد أعلم به . ( ويشترط التقنين الليبي أن يكون المؤمن عالماً بالعيب ) .  
التقنين المدني العراقي م ١٠٠٢ ( مطابق ) .

تقنين الموجبات والمقود اللبناني م ٩٦٨ : لا يكون الضامن مسئولاً عن التيب أو السلل أو التقصان الذي يصيب الشيء المضمون من جراء عيب ملازم له .

م ٩٩٢ : إن الضامن غير مسئول عن هلاك الشيء المضمون أو تعيبه الناشئ عن عيب ملازم له ، وفقاً لأحكام المادة ٩٦٨ ، لكنه يضمن أضرار الحريق الناجمة عن ذلك العيب ، ما لم يكن من حقه أن يطلب فسخ عقد الضمان وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٩٨٢ ( وأحكام التقنين اللبناني تنفق مع أحكام التقنين المصري ) .

وانظر المادتين ٣٣ و ٤٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ .

منقول عن المادتين ٣٣ و ٤٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ وعن المادتين ٩٦٨ و ٩٩٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبثاني<sup>(١)</sup> . ولا يبدو أن لجنة المراجعة قد أرادت أن تعدل الأحكام التي تضمنها نص المشروع التمهيدى ، وإنما أرادت أن تتخفف من النص بقصره على التأمين من الحريق . فحذفت المبدأ العام القاضى بعدم مسئولية المؤمن عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ( م ٣٣ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ وم ٩٦٨ من تقنين الموجبات والعقود اللبثاني ) . ولا بد من التسليم بأن هذا الحكم هو الواجب الأخذ به في مصر ، بالرغم من حذف النص الذى يقضى به المشروع التمهيدى . ومن ثم لا يضمن في الأصل المؤمن ، في التأمين على الأشياء ، تلف الشيء المؤمن عليه من جراء عيب فيه ، ولكن يجوز مع ذلك الاتفاق على ضمان العيب ، بشرط أن يكون عيبا عارضا في الشيء المؤمن عليه بالذات<sup>(٢)</sup> لا عيبا طبيعيا في جنس الشيء المؤمن عليه ، لأنه لو كان عيبا طبيعيا لكان التلف محتملا ولما جاز التأمين منه إذ يفقد عنصر الاحتمال<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيدى في مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٢٩٦ وانظر آنفا نفس الفقرة في الهامش .

( ٢ ) بيكار وبيسون فقرة ١٨٧ .

( ٣ ) بيكار وبيسون فقرة ١٨٩ - يلاتيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٣ ص ٧٢٧ -

محمد على عرفة ص ٢٧٢ - محمد كامل مرسي فقرة ١٨٩ . ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة في شأن التأمين من الحريق بين حالتين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التي به وانصحة للعائدين ، وحالة التأمين على الشيء الذى له طبيعة معينة هي في ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه لحريق معلومة للعائدين . ففى الحالة الأولى يكون مستولا عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطرا مؤثما ضده يصرف النظر عن العيوب الخفية ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه ، أما في الحالة الثانية فالمؤمن أن يستثنى من التأمين حالات معينة تقوى إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والقوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنيا وتنجم عن طبيعة الشيء . ويبتز كل منها خطرا مستقلا في حد ذاته له أثره في تجديد قسط التأمين ، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون غير صحيح في القانون . ذلك لأن هذه التفرقة التي أوردتها نقلا عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصرى ، الذى نحا في شأن التأمين على الحريق معنى آخر . ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون الملقى نص على أنه « لا يكون المؤمن مستولا عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه » . إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مكرر التي نصت على أنه =

يبقى فرض ما إذا كان قد نجح من العيب حريق ، ففي هذا الفرض يضمن المؤمن بمحكم القانون دون حاجة إلى اتفاق خاص « تعويض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » كما يقول المشروع التمهيدي ، أو « تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق » كما يقول نص المادة ٧٦٧ مدني . ويستوى في ذلك أن يكون العيب عارضا في ذات الشيء ، أو طبعيا في جنسه . فيلتزم المؤمن إذن بأن يعرض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن العيب ، وهذه الأضرار تفترض أن الحريق امتد من الشيء للمعيب إلى المكان الذي يوجد فيه هذا الشيء وما يشتمل عليه هذا المكان من أمتعة وأشياء أخرى<sup>(١)</sup>.

## § ٢ - الأضرار الناشئة عن الحريق التي تلحق في نطاق التأمين

٨٠٣ - نص قانوني : تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٧٧٦ من القانون المدني على ما يأتي :

« ٢ - ولا يقتصر التزامه ( التزام المؤمن ) على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضا الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل للإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق » .

« ٣ - ويكون مسئول عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء

---

« يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه » . ومن كان ذلك ، وكان هذا النص مطلقا يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب - سواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو عرضيا - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني حريصا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام التصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لصالح المؤمن له أو المستفيد ، فإن الشرط الوارد في وثيقة التأمين موضوع الداعي ، والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الحوادث والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخلفها أو مخونها الطبيعية أو احتراقها الذاتي ، يكون قد وقع باطلا ( نقض مدني ١٨ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض ١١ رقم ٢٧ ص ١٧٤ ) .

( ١ ) بيكار وبيسون فقرة ١٨٨ ص ٢٦٠ - محمد علي عرفة ص ٢٧٢ - وقارن محمد كليل ، ص فقرة ١٨٩ ص ١٩٤ - وكذلك يجوز التأمين من المسؤولية قبل الغير عن عيب في شيء علوك المؤمن له ( بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٣ ص ٧٢٧ ) .

الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . كل هذا ولو اتفق على غيره <sup>(١)</sup> .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .  
ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٢/٧٣٢ - ٣ وفي التقنين المدني الليبي م ٧٧٦ - ٧٧٧ وفي التقنين المدني العراقي م ٩٩٩ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٧٠ وم ٩٨٩ - ٩٩١ <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) تاريخ النص : ورد هذا النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١١٠ من الشروع انتهى على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٢/٨٢٢ و ٣ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٢ / ٢ و ٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٢/٧٦٦ و ٣ ( مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٧ - ص ٣٩٦ ) .

( ٢ ) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٢/٧٣٢ و ٣ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٧٦ : ١ - على المؤمن له أن يميل كل ما في وسعه لتفادي الضرر أو لتخفيف من وطأته . ٢ - يتحمل المؤمن المصاريف التي يتكبها المؤمن له لهذا الغرض بنسبة القيمة المؤمنة التي يدورها شيء المؤمن عليه وقت وقوع الحادث ، ولو جاوزت المصاريف مجتمعة مع الضرر المبلغ المؤمن ، ولو لم يتحقق الغرض كذلك ، ما لم يثبت المؤمن أن المصاريف قد أنفقت دون ترو . ٣ - والمؤمن مسئول عن الأضرار المادية التي تلحق بالأشياء المؤمنة مباشرة عن الوسائل التي استعملها المؤمن له لتعاضد حدوث الأضرار لشيء المؤمن عليه أو لتخفيفها ، ما لم يثبت المؤمن أن تلك الوسائل قد استعملت دون ترو . ٤ - وإذا تدخل المؤمن في إنقاذ الأشياء المؤمن عليها أو في المحافظة عليها ، فلا تتأثر حقوقه . ٥ - وعلى المؤمن ، إذا تدخل في الإنقاذ ، أن يسجل المصاريف أو يشارك في تحملها بنسبة القيمة المؤمن بها بناء على طلب المؤمن له .  
م ٧٧٧ : ١ - يفقد المؤمن له حقه في التعويض ، إذا لم يف عن سوء نية بشرط الإعلان أو الإنقاذ . ٢ - وإذا أهل المؤمن له عن خطأ للقيام بواجبه المذكور ، فللمؤمن الحق في خصم التعويض بالنسبة لما لحقه من ضرر .

( انظر المادة ٣٨ من مشروع الحكومة وسيأتي ذكرها فيما يلي فقرة ٨٠٤ ) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٩ : يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، والأضرار التي تكون نتيجة حتمية له ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل للإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق . ويكون مسئولاً أيضاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو إغنائها أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة .  
( وأحكام التقنين العراقي تتفق مع أحكام التقنين المصري ) .

ويخلص من النص المتقدم الذكر أن المؤمن ، في التأمين من الحريق ، يلتزم بتعويض الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق والأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك . ويلتزم أيضاً بالتعويض عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها . ويلتزم أخيراً ، طبقاً لأحكام المادة ٤٤ من مشروع الحكومة وسيأتي ذكرها ، بالتعويض عن تلف الأشياء المملوكة لأعضاء أسرة المؤمن له والأشخاص الملحقين بتملكه ، إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة .

٨٠٤ - الأضرار المباشرة والأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق :  
إذا وقع الحريق المؤمن منه ، فاحترق المنزل المؤمن عليه مثلاً أو جزء منه مع الأمتعة التي يشتمل عليها المكان المحترق ، وجب على المؤمن تعويض المؤمن له عما تلف من الأبنية والأثاث والأمتعة وغير ذلك بسبب الحريق<sup>(١)</sup> ، وذلك

تقنين الموجبات والمقود اللبناني م. ٩٧٠ : لا يلتزم الضامن بما يزيد عن القيمة المضمونة . ولكن يجب عليه ، ضمن حدود تلك القيمة ، أن يدفع للضامن ما أنفق في سبيل تخفيف الضرر عند تحقق الخطر . ويلتزم الضامن بهذا الموجب مع قطع النظر عن النتيجة الحاصلة . ولتقاضي أن يقرر رفض المصاريف أو تخفيضها إذا رأى أنها مصروفة بدون سبب كاف أو مبالغ فيها .  
م ٩٨٩ : لا يضمن الضامن سوى الأضرار المادية الناجمة مباشرة عن الحريق أو بدء الحريق .  
م ٩٩٠ : وتمتد من الأضرار المادية المباشرة ، الأضرار المادية التي تلحق بالأشياء المضمونة بسبب أعمال الإسعاف ووسائل النجاة .

م ٩٩١ : يكون الضامن مسئولاً ، بالرغم من كل اتفاق يخالف ، عن ضياع الأشياء المضمونة أو فقدانها في أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن الضياع أو الفقدان كان نتيجة السرقة .  
( وأحكام التقنين اللبناني تنطبق مع أحكام التقنين المصري ) .

وانظر المواد ٤١ - ٤٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .  
( ١ ) ولا يكون المؤمن ضامناً ، في التأمين الأصل من الحريق ، إلا للأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها ، فلا يضمن ما يلسق الأشخاص من إصابات بسبب الحريق ، ولا المسئولية عن الحريق ، ولا فوات الانتفاع وضياع أجرة الشيء المحترق ، ما لم يوجد اتفاق خاص في تأمين تكميلي ( assurance complémentaire ) ( بيكار وبيسون الملوك ٣ ص ٣١ - ص ٣٢ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ ص ٧٦٢ - محمد علي عرفة ص ٢٦٥ - ص ٢٦٦ - وانظر أيضاً فقرة ٧٦٦ في آخرها في المامش ) . وإذا استقرت السيارة المؤمن عليها من الحريق ، التزم المؤمن بدفع قيمة ترميمها ، ولكنه لا يلتزم بدفع ما صرفه المؤمن كنفقات انقضاء مدة ترميم السيارة إلا إذا كان هناك اتفاق خاص على ذلك ( استئناف مخطوط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠ ) .

في حدود مبلغ التأمين ومع مراعاة قاعدة التسمية التي سيأتي تفصيلها . وسرى أنه يجوز لكل من المؤمن والمؤمن له ، عند وقوع الحريق ، أن يطلب تقويم الضرر فوراً<sup>(١)</sup> .

ولا يقتصر المؤمن على التصويض عن الأضرار التي حدثت من الحريق مباشرة ، بل يعرض أيضاً عن الأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق<sup>(٢)</sup> ، « وبالأخص - كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٦ مدني فيما رأينا - ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق » . وهذا نص من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، لأن المصلحة العامة تقتضي ، بمجرد شوب الحريق ، اتخاذ وسائل الإنقاذ وبذلك المستطاع في منع امتداد الحريق وفي إطفائها<sup>(٣)</sup> . ومن ثم وجب على المؤمن له ، وجاز للمؤمن ، أن يعمل كل منهما على اتخاذ ما من شأنه وقف خطر الحريق أو منع تفاقمها<sup>(٤)</sup> . وقد نصت المادة ٣٨ من مشروع الحكومة

( ١ ) وما ييسر تحديد مقدار الأضرار ، إذا وقعت ، ما نصت عليه المادة ٣٦ من مشروع الحكومة من أنه « يجوز للمؤمن في أي وقت أن يجري معاينة الشيء المؤمن عليه للتحقق من قيمته » .  
( ٢ ) فلا تقتصر الأضرار على ما يصيبه الحريق من أشياء مؤمن عليها ، بل تتناول أيضاً ما يمتد إليه الحريق ولو إلى أشياء غير مؤمن عليها . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيد في هذا الصدد : « وقد تفادى المشروع . . أن يذكر . . أن مسئولية المؤمن تكون نسبة الأضرار الناشئة عن حريق الأشياء المؤمن عليها ، وذلك لأن التأمين قد يمتد إلى كل الأضرار الناشئة من الحريق سواء بالنسبة للأشياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسئولية المتأجر من احتراق المكين المؤجرة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية • ص ٣٩٠ - وانظر أيضاً فقرة ٧٩٦ في المباحث ) - وانظر في الأخطار المخططة التي يمكن أن ينطجها التأمين من الحريق : أنيسكولويدي دالوز ١ لفظ *Ass. Dom.* - فقرة ١٢ - فقرة ٢٥ .

( ٣ ) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ - ولهذا يدخل في الأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق ما يصيب أثاث المنزل أو بضائع المتجر أو مشتعلات المصنع من تلف بسبب مياه الإطفاء . وكذلك هدم جزء من البناء إذا اضطر رجال الإطفاء إلى ذلك ، وإلقاء بعض المتعلقات في الطريق العام ( محمد علي عرفة ص ٢٦٧ ) . ولكن لا تدخل في الأضرار المكافأة التي تحلى لرجال الإطفاء أو لأشخاص آخرين علونوا في إطفاء الحريق ، ما لم يوجد اتفاق خاص على ذلك بين المؤمن له . المؤمن ( بيكار وبيسون المطول ٣ ص ٣٥ - محمد علي عرفة ص ٢٦٧ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٢٤ - فقرة ٢٢٥ ) .

( ٤ ) استئناف مغلط ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٢٠ .

في هذا الصدد على ما يأتي : « يجب على المؤمن له أو من له الحق ، عند وقوع الخطر ، أن يسارع إلى اتخاذ ما من شأنه وقف الخطر أو منع تفاقمه . - فإذا لم يتم أحدهما عن إهمال بما تقتضيه أحكام هذه المادة ، كان للمؤمن الحق في خفض قيمة التعويض إلى المبلغ الذي كان يستحق فيها لو وقف الضرر . ويسقط الحق في التعويض إذا تسبب أحدهما في عرقلة الاحتياطات التي اتخذت لوقف الضرر . ويتحمل المؤمن المصروفات التي يتكبدها المؤمن له أو من له الحق في هذا الشأن ، ولو زادت قيمتها بالإضافة إلى قيمة الضرر على مبلغ التأمين ، ولو لم يؤد المجهود الذي بذله المؤمن له إلى نتيجة ما - ويجوز للمحاكم أو المحكمين ، إذا ما التباها إليهم الخصوم ، أن يخفضوا هذه المصروفات أو يرفضوا صرفها ، إذا ما ثبت لم أنها صرفت كلها أو بعضها بدون تبصر<sup>(١)</sup> »

٨٠٥ - ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفاؤها : وتقول الفقرة الثالثة من المادة ٧٦٦ ملغى فيها رأينا : « ويكون ( المؤمن ) مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . كل هذا ولو اتفق على غيره » . وهذا النص أيضاً يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفته ، وقد ورد ذلك في النص صراحة إذ يقول : « كل هذا ولو اتفق على غيره » . فقد فرض القانون أن الأشياء التي تضيع أو تختفي في أثناء الحريق ، إنما كان ضياعها أو اختفاؤها ناشئاً عن أنها قد التهمها الحريق<sup>(٢)</sup> ، وهذا الذي يفرضه القانون هو الذي يقع عادة . وقد جعل القانون هذه القرينة قابلة للإثبات العكس ، فأباح للمؤمن أن يثبت أن ضياع الأشياء أو اختفائها كان نتيجة سرقة ، كما يقع في بعض الأحيان<sup>(٣)</sup> . وللمؤمن أن يثبت ذلك بجميع الطرق ، لأنه يثبت واقعة مادية . ولا كان النص من النظام العام كما قلنا ، فلا يجوز للمؤمن أن يشترط

( ١ ) انظر في هذا المعنى م ٧٧٦ - ٧٧٧ من التفتين الملغى اليسى وم ٩٧٠ من تفتين اللوجبات والقود البناني ( ألفاً فقرة ٨٠٣ في الماش ) .

( ٢ ) وعلى المؤمن له أن يثبت سبق وجود الأشياء التي ضاعت أو اختفت ( بلانيلو و بير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ ص ٧٦٢ ) . وله أن يثبت ذلك بالبيئة وبالقرائن ، إذا احترقت السجلات والأوراق ( استئناف غنطل ١٥ يناير سنة ١٩١٣ م ٢٥ ص ١٣٠ ) .

( ٣ ) محمد علي عرفة ص ٢٦٨ - ص ٢٦٩ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٢٧ .

أنه غير مسئول عما يضيع من الأشياء أو ينفق في أثناء الحريق ، كما لا يجوز له أن ينقل عبء الإثبات إلى عاتق المؤمن له فيشترط عليه أن يثبت هو أن الأشياء التي ضاعت أو اختفت قد التهمها الحريق ولم تسرق (١) .

٨٠٦ — تلف الأشياء المملوكة لرؤساء المؤمنين له والمؤمنين بمجرته :  
وقد يؤمن الشخص من الحريق على متعلقاته بجملة واحدة ، دون أن يبين تفصيلاتها ، فتختلط بها عادة متعلقات ليست مملوكة له ، بل هي مملوكة لأعضاء أسرته وللأشخاص الملحقين بمجتمعه إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة . فإذا كانت هذه الأشياء موجودة في أثناء الحريق في الأماكن التي تشغلها ، وأنفقاها الحريق ، فإن المقرض أن المتعاقدين قد قصدا أن تدخل هذه الأشياء في نطاق التأمين ، ويكون التأمين معقوداً لصالح الغير بالنسبة إليها ، ومن ثم يجب على المؤمن أن يدفع تعويضاً عنها . وقد نصت المادة ٤٤ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على أنه « إذا عقد التأمين من الحريق على متعلقات المؤمن له بجملة ، امتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقين بمجتمعه ، إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة » (٢) .

( ١ ) بيكار ويسون فقرة ٣٣٥ ص ٤٧٧ — ولتفسير استبقاء الأشياء المؤمن عليها في مكانها اقتضاه ضايعها أو اختفائها ، نصت المادة ٣٧ من مشروع الحكومة على أنه « لا يجوز للمؤمن » دون موافقة من المؤمن ، أن ينقل الأشياء المؤمن عليها من مكانها إلى مكان آخر ، ما لم يكن النقل تفرضه المصلحة العامة ، أو قصد به حاية مصلحة المؤمن ، أو اقتضته طبيعة الشيء المؤمن عليه . وقد قضى بأن اشتراط المؤمن وقف سريان التأمين في خلال نقل الأشياء بدون موافقته اشتراط صحيح ، وإذا وقع الحادث في أثناء النقل لم يكن المؤمن ملزماً بدفع التعويض ( استندت بمخاطبة ٢١ فبراير سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ١٤٢ ) .

( ٢ ) نقل هذا النص عن المادة ١١٠٧ من المشروع التمهيدى ، ويجرى على الوجه الآتي :  
« التأمين ضد الحريق الذي يقصد على متعلقات المؤمن عليه بجملة ، وتكون موجود توقيت الحريق في الأماكن التي يشغلها ، يمتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقين بمجتمعه إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذه المادة ، وافق عليها مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفها فلتعلقها بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩١ — ص ٣٩٢ — في الماشي ) .  
وانظر في هذا المعنى المادة ٨٥ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .



## المبحث الثاني

### آثار عقد التأمين على الأشياء

٨٠٧ - نفس التزامات المؤمن له ونفس التزامات المؤمن : يرتب عقد التأمين على الأشياء ، شأنه في ذلك شأن سائر عقود التأمين ، نفس الالتزامات التي تترتب في ذمة المؤمن له ، ونفس الالتزامات التي تترتب في ذمة المؤمن . فيلتزم المؤمن له بأن يقدم البيانات الواجبة ، وبأن يدفع أقساط التأمين ، وبأن يخطر المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر . ويلتزم المؤمن بأن يعرض المؤمن له ، في حدود مبلغ التأمين ، عن الضرر الذي لحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه .

والذي نقف عنده من هذه الالتزامات هو التزام المؤمن بالتعويض عن الضرر ، فإن هذا الالتزام ، في التأمين على الأشياء وفي التأمين من الأضرار بوجه عام ، يخالف الالتزام بدفع مبلغ التعويض في التأمين على الأشخاص . ففي التأمين على الأشخاص ، إذا تحقق الخطر ، لم يسع المؤمن إلا أن يدفع مبلغ التأمين كاملاً كما سبق القول . أما في التأمين من الأضرار ، فالتعويض يسوده مبدأ التعويض كما قلنا ، وقاعدة النسبية كما سيجيء . فلا بد إذن من تقدير الضرر الواقع حتى يقاس المبلغ الذي يدفعه المؤمن ، لا بمقياس مبلغ التأمين فحسب ، بل أيضاً بمقياس ما تحقق من الضرر . فوجب إذن أن نبحث في التأمين من الأضرار أموراً ثلاثة : ( ١ ) تقدير الضرر . ( ٢ ) مبدأ التعويض . ( ٣ ) قاعدة النسبية .

#### المطلب الأول

##### تقدير الضرر

٨٠٨ - مسألتاه : نبحث في شأن تقدير الضرر مسألتين : ( ١ ) الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر . ( ٢ ) إثبات قيمة الضرر مبنية على هذه الأسس ( ١ ) .

( ١ ) وفي حالة تأمين الربح المتأخر ، بموجب شرط خاص ، يجب أن يضاف إلى الضرر ، -

## ١٩ - الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر

٨٠٩ - **حالات ثلاث** : يجب التمييز ، إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، بين حالات ثلاث : ( ١ ) هلاك الشيء للمؤمن عليه هلاكاً كلياً (sinistre total) . ( ٢ ) هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً (sinistre partiel) . ( ٣ ) هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً متعاقباً أى مرة بعد أخرى (sinistre successif) .

٨١٠ - **الحالة الأولى** - هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً : يقدر الضرر ، في حالة الهلاك الكلي ، على أساس قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر المؤمن منه ، أى وقت الهلاك . ويجب التمييز هنا بين ما إذا كان الشيء معداً للبيع فينتد بقيمته في السوق ، أو معداً للاستعمال فينتد بقيمته مستعملاً ، وقد يعتد في هذه الحالة الأخيرة بقيمته جليداً .

فإذا كان الشيء معداً للبيع ، اعتد كما قلنا بقيمته في السوق (valeur vénale) . فإن كان المؤمن له تاجراً ، اعتد بثمان شراء هذا الشيء في السوق وقت هلاكه . وإن كان صانعاً ، اعتد بثمان التكلفة (prix de revient) وقت الهلاك . وإن كان زارعاً ، اعتد بثمان المحصول في السوق وقت الهلاك<sup>(١)</sup> .

وإذا كان الشيء معداً للاستعمال ، كبناء احترق أو سيارة تلفت أثر اصطدام ، اعتد كما قلنا بقيمة الشيء مستعملاً (valeur d'usage) . ففي البناء المحترق يعتد بتكاليف إعادة البناء (reconstruction) إلى الحالة التي كان عليها قبل الحريق ، ويخصم من هذه التكاليف ما يقابل قدم البناء (vétusté) المحترق ، أى الفرق بين قيمة البناء بعد إعادته جديداً وقيمته قديماً وقت أن احترق . وفي السيارة الثالثة يعتد بقيمة سيارة مثلها محل محلها (remplacement) ، ويخصم من هذه القيمة ما يقابل استهلاك (usure) السيارة

---

= مقوماً على الأسس التي سيأتى بيانها ، قيمة الربيع المنتظر الذي فات المؤمن له من وراء تحقق الخطر المؤمن منه ( انظر آتفاً فقرة ٧٥٩ ) .

( ١ ) ييكار ويسون فقرة ٢٨١ - بلانيول وريبير ويسون ١١ فقرة ١٣٢٩ ص ٢٢١ .

الثالثة ، أى الفرق بين قيمة السيارة الجديدة التى اشترت وقيمة السيارة القديمة وقت أن تلفت<sup>(١)</sup> .

وقد يعدد بقيمة الشيء جديداً (valeur) a neuf) ، فلا يخصم ما يقابل التقدم أو الاستعمال ، وبذلك يشمل التأمين الأصل تأميناً تكليفاً هو التأمين من البلى أو من التقدم (assurance de vétusté) . ويقع ذلك فعلاً إذا طلب المؤمن أن يدفع التعويض حيناً لا نقداً ، فيقوم بتجديد البناء المحترق أو يشتري لحساب المؤمن له سيارة جديدة مثل السيارة الثالثة لتحل محلها . وفى هذه الحالة يحاب المؤمن إلى طلبه ، ولا يجوز له عندئذ أن يطالب بالفرق بين الجديد والقديم ، وكان يستطيع ذلك لو دفع التعويض نقداً ، ولكنه أثر التعويض العيني فيتحمل إذن بالفعل تأمين البلى أو التقدم . ويجوز أيضاً الاتفاق فى وثيقة التأمين على أن يدفع المؤمن عند تحقق الخطر قيمة الشيء جديداً دون أن يخصم ما يقابل التقدم ، ويكون هذا عقد تأمين صريحاً من البلى أو التقدم ، ويصح هذا العقد . ولا يعترض على صحته بأن التقدم المؤمن منه هو أمر محقق الوقوع ، فلا يجوز أن يكون عملاً للتأمين . ذلك أن التقدم هنا ليس مومتاً لذاته تأميناً أصلياً ، وإلا لوجب بدلاً من مواجهته بالتأمين أن يواجه بتخصيص مبلغ يقابل استهلاكه (frais d'amortissement) . وإنما

(١) بيكار وييسون ققرة ٢٨٢ - ققرة ٢٨٤ - پلاتبول وديور وييسون ١١ ققرة: ١٣٢٩ ص ٧٢١ - وتنص المادة ١١٠٨ من المشروع التمهيدي فى هذا الصدد على ما يلى :  
« قيمة التأمين هى قيمة الشيء المؤمن عليه وقت إبرام العقد ، وقيمة البلى هى قيمة الشيء وقت الحادث .  
وتقدر قيمة البلى على الأسس الآتية : ( أ ) بالنسبة للبضائع والمستلزمات الطبيعية يكون التقدير بحسب السعر الجارى . ( ب ) بالنسبة للبنى يكون التقدير بحسب قيمتها التجارية منقوصاً منها ما يقابل التقدم والاستهلاك . ( ج ) بالنسبة للأثاث والمنقولات الأخرى وأدوات العمل الآلات يكون التقدير بحسب القيمة التى يمكن الحصول بها على طلبها فوراً وصفاً ، مع مراعاة الفرق بين ثمنها قديمة وثمنها جديدة . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذه المادة ، ووافق عليها مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ سلمتها « لأنها تتعلق بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة »  
( مجموعة الأعمال الصغيرة ٥ ص ٣٩٢ - ص ٣٩٣ فى المجلد ١ ) - وانظر فى هذا الصدد المادة ٦٣ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٨٦ ، و٨٨ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

هو تأمين تكميل (complémentaire) تابع لتأمين أصلي ، ويقابل ضرراً إضافياً محققاً يصيب المؤمن له فيخطيه بالتأمين<sup>(١)</sup>.

٨١١ - الحانة الثانية - هلاك الشيء المؤمن عليه هبوطاً جزئياً :  
وإذا هلك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً على أثر تحقق الخطر المؤمن منه ،  
جاز تقدير الضرر تقديرأ مباشراً ، أو تقديره عن طريق استئزال ما تبقى  
منه بعد الهلاك .

فالتقدير المباشر للضرر يكون ميسوراً إذا كان الشيء المؤمن عليه يتكون  
من عدة أشياء هلك بعضها دون الآخر ، كما إذا احترقت بعض الأمتعة  
دون بعض في التأمين من الحريق ، وكما إذا سرق بعض المتقولات دون  
بعض في التأمين من السرقة . ففي هذا القرض يعتد بقيمة الأمتعة المحترقة  
أو المتقولات المسروقة ، على النحو الذي بسطناه تفصيلاً في الهلاك الكلي .  
ولكن التقدير المباشر للضرر قد يكون عسراً إذا كان الشيء المؤمن عليه  
شيئاً واحداً ، كسيارة ، وتلف بعضها . ففي هذا القرض لا يكون التقدير  
المباشر عسراً إذا كان التلف بسيطاً ، إذ يعتد بتكاليف إصلاح التلف وهي  
بسيطة . ولكن قد يكون التلف جسيماً ، ويصل في جسامته إلى حد أن  
تكاليف إصلاحه تربي على قيمة السيارة ذاتها . فعندئذ لا يلتزم المؤمن بأن  
يلدغ مبلغاً أكبر من قيمة السيارة<sup>(٢)</sup> ، إلا إذا كانت هذه السيارة بالذات  
لها قيمة خاصة في نظر المؤمن له واشترط هذا على المؤمن أن يلدغ تكاليف  
إصلاحها ولو أُرِيت على قيمة السيارة<sup>(٣)</sup> .

والتقدير عن طريق استئزال ما تبقى بعد الهلاك (évaluation par  
déduction du sauvetage) يقع عادة إذا كان الهلاك الجزئي جسيماً . فيعتد  
 بقيمة الشيء كاملاً على النحو الذي بسطناه تفصيلاً في الهلاك الكلي ، ثم يخصم

(١) بيكار وييسون ققرة ٢٨٥ - بلافيل وريير وييسون ١١ ققرة ١٣٢٩ ص ٧٢١ -  
محد كامل مرسى ققرة ١٩٢ .

(٢) نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٩٥٠ -  
بلافيل وريير وييسون ١١ ققرة ١٣٢٩ ص ٧٢١ - والمفروض أن قيمة السيارة هنا هي قيمتها  
مستصلحة .

(٣) بيكار وييسون ققرة ٢٨٦ ص ٤١٥ - ص ٤١٦ .

من هذه القيمة قيمة ما تبقى بعد الهلاك . ونحسب كل من القيمتين وقت الهلاك ، ولا عبرة بتغير القيمة بعد ذلك ولو وقع التغير قبل تسوية التعويض . ونحسب قيمة ما تبقى بعد الهلاك على النحو الذي قلناه في حساب قيمة الشيء مستعملا . ويلاحظ أن يضاف إلى ذلك تكاليف وسائل الإنقاذ التي اتخذها المؤمن له لتلافى نتائج الحادث وحصره في أضيق نطاق ممكن كما هو الأمر في منع امتداد الحريق وإطفائها ، فإن هذه التكاليف يتحملها المؤمن كما سبق القول<sup>(١)</sup> .

## ٨١٢ - الفقرة الثالثة - هلاك الشيء والرمس عليه هوداً جزئياً متعاقباً

نرى مرة بعد أخرى : ونفرض الآن ، مثلاً ، أن المنزل المؤمن عليه من الحريق يبلغ عشرين ألف جنيه قد احترق فهلك هلاكاً جزئياً ، دفع عنه المؤمن تعويضاً مقداره خمسة آلاف . فإذا لم يطلب أى من المؤمن والمؤمن له إنهاء العقد بسبب هذا الهلاك الجزئى - وتبيح تشريعات التأمين ذلك عادة<sup>(٢)</sup> - فإن العقد يبقى .

(١) انظر آنفاً فقرة ٤٠٨ - بيكار وبيسون فقرة ٢٨٧ - بلايول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٢ ص ٧٢١ - ص ٧٢٢ .

ولا يجوز التخل (défaite) من الشيء المؤمن عليه المؤمن وتناقص القيمة المؤمن عليها كاملة ، فإن نظام التخل غير معمول به إلا في التأمين البحري ( استثناءً منقطعاً ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ م ٣٥ ص ٢٩ ) . وقد نصت المادة ٩٧٣ من تقنين الموجبات والعقود البناني في هذا المعنى على أنه « لا يجوز المضمون على الإطلاق أن يتنازل عن الأشياء المضمونة » .

(٢) وقد نصت المادة ٣٠ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « في التأمين من الأضرار ، إذا وقع ضرر جزئى استحق عنه تعويض ، جاز لكل من المؤمن والمؤمن له أن يطلب إنهاء العقد وذلك بعد أداء قيمة هذا التعويض - ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل قبل انقضاء ثلاثين يوماً من وقت اتفاق الطرفين على تقدير التعويض - فإذا اختار المؤمن إنهاء العقد ، انتهى التزامه بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار المؤمن له بالإلغاء بكتاب موضى عليه مصحوب بطلب وصوله ، ويجب عليه في هذه الحالة رد جزء من الأقساط المؤداة يتناسب مع المدة الحقيقية من فترة التأمين والباقي من مبلغ التأمين - أما إذا طلب المؤمن له إنهاء العقد ، احتفظ المؤمن بمقدار القسط من فترة التأمين السابقة ، فإذا كانت هناك أقساط مؤداة مقدماً عن فترات تأمين مقبلة التزم المؤمن بردها جميعاً » . وقد نقل هذا النص عن المادة ١١١٥/٢٠١ من المشروع انتهى ، وتجربى على الوجه الآتي : « ١ - يجوز لكل طرف بعد وقوع الحادث أن يطلب فسخ العقد . ٢ - ويسقط هذا الحق إذا لم يستعمل قبل انقضاء ثلاثين يوماً من وقت إتمام المفاوضات التي يقوم بها الطرفان لتقدير التعويض » . وقد حلفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تورد أسكناً تفصيلية عليها قانون خاص » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٩ - ص ٤٠٠ في المالحش ) .

وانظر المادة ٩٦ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

فلذا احترق المنزل مرة أخرى في خلال السنة ذاتها ، عند ذلك يحدث في هذا الحريق الثاني بقيمة المنزل بعد احتراقه في المرة الأولى طبقاً للأسس التي بسطناها فيما تقدم ، سواء كان قد بقي على حاله بعد الحريق الأول ولم يصلح ، أو كان قد أصحح بعد هذا الحريق فيحدث في هذه الحالة بقيمته بعد الإصلاح<sup>(١)</sup> ،

ويبقى ضمان المؤمن في حدود مبلغ عشرين ألف جنيه ، دون أن ينقص منه مبلغ خمسة الآلاف قيمة التعويض الذي دفع عن الحريق الأول<sup>(٢)</sup> ، قائماً بالنسبة إلى الحريق الثاني كما كان قائماً بالنسبة إلى الحريق الأول ، حتى لو بلغت قيمة التعويض عن الحريق الثاني مبلغاً إذا أضيف إلى قيمة التعويض الأول لجاوز عشرين ألف جنيه . فيجوز في الفرض الذي نحن بصدده أن تصل قيمة التعويض عن الحريق الثاني خمسة عشر ألف جنيه ، أو ثمانية عشر ألف ، أو عشرين ألفاً ، ولكن لا يجوز أن يجاوز عشرين ألفاً وهو مبلغ التأمين : ولا يفترض على هذا الحكم بأن وقوع الحريق الأول قد استفاد من مبلغ التأمين قيمة التعويض الذي دفعه المؤمن عن هذا الحريق ، فإن كل عقد في عمليات التأمين لا ينظر إليه كأنه وحدة قائمة بذاتها ، بل هو جزء لا يتجزأ من مجموع عقود التأمين التي هي من نوع واحد ، فيدخل في الحساب جميع الأخطار التي تتحقق ولو تكررت هذه الأخطار بالنسبة إلى الفرد الواحد ،

(١) بيكار ويبسون فقرة ٢٨٨ .

(٢) وتنص المادة ٢/١١١٥ من المشروع التمهيدى بعكس هذا الحكم إذ تقول : : « وإذا لم يفسخ العقد ، فإن المؤمن لا يكون ، بعد أدائه التعويض المترتب على وقوع الحادث ، مسئولاً عن الضرر الذي قد يحدث في المستقبل نتيجة الأخطار المؤمن ضدها إلا بما لا يجاوز الباقي من مبلغ التأمين ، ولا يستحق من مقابل التأمين في المدة الباقية من العقد إلا جزءاً يتناسب مع هذا الباقي » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٠ في إفاش ) . فتخصص قيمة التعويض عن الحريق الأول ، في المثل الذي نحن بصدده ، من مبلغ التأمين ، فيكون الباقي ومقداره خمسة عشر ألف جنيه هو مبلغ التأمين عن المدة الباقية من السنة . وينخفض في مقابل ذلك قسط التأمين بنسبة ما خفض من مبلغ التأمين ، فلو كان قسط التأمين أربعين ألفاً في السنة ، فإنه ينخفض في المدة الباقية من السنة إلى ثلاثة أرباعه أي إلى ثلاثين ألفاً كما خفض مبلغ التأمين من عشرين ألفاً إلى خمسة عشر ألفاً . وانظر في هذا المعنى المادة ٩٥ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . هذا وقد حذفت المادة ١١١٥ من المشروع التمهيدى بفقراتها الثلاث في لجنة المراجعة كما قلنا ، لأنها تورد أحكاماً تفصيلية محلها قانون خاص » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٩ - ص ٤٠٠ - في المباحث ) .

ويستخلص ذلك من قوانين الإحصاء طبقاً لقانون الكثرة كما سبق القول .  
ويسرى هذا الحكم أيضاً في التأمين من المسؤولية ، فإذا تكرر وقوع الحادث المؤمن منه في السنة الواحدة لم تخصم قيمة التعويض التي دفعت عن الحوادث السابقة من مبلغ التأمين ، بل يبقى هذا المبلغ كاملاً لمواجهة أى حادث يقع في خلال السنة ولو سبقته حوادث أخرى .

ويجوز مع ذلك الاتفاق على خلاف هذا الحكم ، فيشترط المؤمن ألا يجاوز مجموع التعويضات التي يدفعها عن الحوادث المتكررة في السنة الواحدة مبلغ التأمين ، أو يشترط خصم التعويض الذي يدفعه عن كل حادث يقع من مبلغ التأمين ويواجه بالباقي من هذا المبلغ الحادث الذي يتلو<sup>(١)</sup> .

### § - ٢ إثبات قيمة الضرر

#### ٨١٣ - المؤمن له هو الذي يثبت قيمة الضرر - صافته التبرعية

في تقرير هذه القيمة: بعد أن فرغنا من بيان الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر ، ننتقل إلى بيان إثبات قيمة هذا الضرر . والمؤمن له هو الذي يقع عليه عب الإثبات ، وله أن يثبت قيمة الضرر بجميع الطرق لأنه يثبت واقعة مادية ، وتدخل في ذلك البيئة والقرائن والمعاينة المادية .

ولا يجوز أن يعتمد المؤمن له المبالغة في تقدير قيمة الضرر غشاً وتدليساً ، للحصول على كسب من وراء تحقق الخطر المؤمن منه . ويخرج حادة في وثائق التأمين شرط يقضي بسقوط حق المؤمن له في التعويض إذا هو فعل ذلك<sup>(٢)</sup> . ويستطيع المؤمن أن يثبت غش المؤمن له بجميع الطرق ، ومنها القرائن<sup>(٣)</sup> ،

(١) بيكار وبيسون ققرة ٢٨٩ - بلانيرول وريبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٢٩ ص ٧٢٢ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه إذا اشترط المؤمن ألا يزيد مبلغ التأمين الذي يدفعه طوال السنة على حد أقصى معين ، وكان قد سبق أن دفع تكاليف ترميم السيارة واستقرت بعد ذلك ، فإن له أن يخصم ما سبق أن دفعه من تكاليف ترميم السيارة من الحد الأقصى لمبلغ التأمين حتى يكون مجموع ما يدفعه لا يزيد على هذا الحد الأقصى ( استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٣ ) .

(٢) انظر آنفاً ققرة ٦٤٦ في الماشر .

(٣) نفس لفرنسي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المجلة الثامنة للتأمين البري ١٩٤٠ - ٤٣ -

فيستبطل الغش من جسامه المبالغة في تقدير الضرر<sup>(١)</sup> دون مرور<sup>(٢)</sup> ، وبخاصة إذا استعملت مستندات غير صحيحة لتأييد هذا التقدير<sup>(٣)</sup> ، أو لم توجد مستندات أصلاً<sup>(٤)</sup> ، أو استعملت حيل تدليسية كالتغيير في دفاتر الحسابات<sup>(٥)</sup> أو كإبرام عقد تأمين آخر بمبلغ جسيم<sup>(٦)</sup> .

#### ٨١٤ - الرجوع إلى مبلغ التأمين في إثبات قيمة الضرر - التمييز بين فرضين :

ويرجع المؤمن له عادة إلى مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة في إثبات قيمة الضرر. وهنا يجب التمييز بين فرضين : ( الفرض الأول ) تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه وحده ( valeur déclarée ) . ( الفرض الثاني ) تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين بالاتفاق مع المؤمن ( valeur agréée ) .

#### ٨١٥ - الفرض الأول - تقرير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه وحده :

يقوم المؤمن له غالباً بتقدير مبلغ التأمين من جانبه وحده ، دون اتفاق على ذلك مع المؤمن . وفي هذا الفرض لا يصلح هذا المبلغ دليلاً على قيمة الضرر الذي وقع ، بل ولا يصلح قرينة على هذه القيمة ، وكل ما يصلح له هو أن يكون حداً أقصى لقيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه<sup>(٧)</sup> . ولا يجوز للمؤمن له أن يحصل على تعويض يزيد على قيمة الضرر الفعلي ولو لم يتجاوز مبلغ التأمين<sup>(٨)</sup> ،

(١) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٣ - ١٠٥٦ -  
دالوز الأسبوعي ١٩٣٣ - ٤٤٤ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٥٣ -  
جريتول ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٩٤ .

(٢) باريس ٥ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٢ - ٢٧٦ .

(٣) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٣ - ١٠٥٦ -  
دالوز الأسبوعي ١٩٣٣ - ٤٤٤ .

(٤) نقض فرنسي ٢٩ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٤٢ .

(٥) بوردو ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ٢٩٨ .

(٦) لكس أول يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٥٣ .

(٧) روان ١٧ يناير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٧ - ١٥١ .

(٨) نقض فرنسي ١١ يولييه سنة ١٩٣٩ سيرييه ١٩٤٠ - ١ - ٥ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٥٣ - ٢٤١ .



فإن تقدير هذا المبلغ كان من جانبيه وحده فلا يقيد المؤمن<sup>(١)</sup> . وإذا بالغ المؤمن له في تقدير مبلغ التأمين ، فإنه يضطر إلى دفع قسط كبير يتناسب مع هذا المبلغ ، ثم لا يأخذ تعويضا إلا بمقدار قيمة الضرر الفعلي ، ف عليه تقع التبعة لأنه هو الذي بالغ في تقدير مبلغ التأمين .

ويلجأ المؤمن له ، في الفرض الذي نحن بصدده ، إلى الخبرة لإثبات قيمة الضرر ، فيعين خبيراً من قبله ، ويعين المؤمن خبيراً ثانياً ، فإذا اختلف الخبيران في التقدير ، بعد الاطلاع على المستندات والوثائق والأوراق والدفاتر التجارية وغيرها من البيانات والأدلة التي يقدمها المؤمن له بما في ذلك الشهود والقرائن ، اختارا خبيراً ثالثاً يحسم الخلاف . ولكن ما يستقر عليه الرأي في هذه المرحلة من الخبرة ليس ملزماً لأى من الطرفين<sup>(٢)</sup> ، فيجوز لكل منهما إذا لم يرض بالتقدير أن يلجأ إلى القضاء ، ويعين القاضي خبيراً أو خبراء آخرين يحددون نهائياً قيمة الضرر<sup>(٣)</sup> ، وقد تمهده المحكمة عند اختلاف الخبراء من واقع الدعوى والمستندات المقدمة فيها<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ومع ذلك قد يتأثر المؤمن بتقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبيه وحده في حالتين : ( الحالة الأولى ) يؤخذ هذا المبلغ قرينة على قيمة الضرر إذا انطمت أية وسيلة أخرى لتقدير هذه القيمة دون خطأ من المؤمن له ، كما إذا ألهم الحريق جميع الأوراق والمستندات والدفاتر التي تثبت وحدها قيمة الضرر وأصبح من المستحيل مادياً إثبات هذه القيمة بطريقة أخرى ( نفقش فرنسي ٢١ فبراير سنة ١٨٩٨ دالوز ١٩٠٣ - ١ - ٤٨٣ ) . ( الحالة الثانية ) في التأمينات التجارية التي تنطير فيها الأشياء المؤمن عليها من وقت لآخر ، كما في الوثائق تحت التجهيد ( *polices ajustables* ) ، والوثائق بحساب جار ( *polices en compte-courant* ) ، فهذه كلما تدر فيها شيء من الأشياء المؤمن عليها أطلعه المؤمن له وأعلن قيمته ، والمؤمن أن يمارس فيما أطلعه المؤمن له وأن يثبت عدم صحته . ومن ثم إذا هلكت الأشياء المؤمن عليها ، أعطى بالقيمة التي أطلها المؤمن له والتي كانت خاضعة لرقابة المؤمن . انظر ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٩٣ - پلافيرك وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ .

( ٢ ) إلا إذا كان هناك اتفاق خاص على أن يكون ملزماً ( استئناف غخط ٧ فبراير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ٢٠٢ ) .

( ٣ ) نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٤٣ - دالوز ١٩٤٦ - ٢٢٧ - پلافيرك وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ .

( ٤ ) استئناف غخط ٧ مارس سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١٤٠ .

وقد نصت المادة ٣٩ مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : يجوز لكل من المؤمن

## وإذا لم يهلك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً ، بل تبقى منه شيء وأريد

والمؤمن له عند وقوع الحادث أن يطلب تقويم الضرر فوراً ، فإذا لم يتم الاتفاق بينهما على تقدير قيمته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع الحادث أو اختيار غير لتقدير هذه القيمة ، اختار كل منهما غيراً لتول هذه المهمة وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تكليفه بذلك من الطرف الآخر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، فإذا لم يتم أحدهما باختيار الخير خلال هذه المدة ، كان الطرف الآخر أن يلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة لتعيين هذا الخير - وعلى الخيرين الميتين على النحو المتقدم أن يختارا قبل بدء عملهما خيراً ثالثاً يرجع بينهما في المسائل المتخلف عليها ، فإذا لم يتفقا على اختياره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعيينهما تول قاضي الأمور المستعجلة نوب الخير المرجع بناء على طلب أحد الطرفين - ولا يترتب على وفاة المؤمن له خلال عملية الخبرة أي تعدي في مهلة الخبراء - ولا ينتقد الخبراء في أداء مهمتهم بأية إجراءات - ولا يجوز لأي من الطرفين أن يلجأ إلى القضاء فيما يتصل بمهمة الخبراء إلا بعد صدور قرارهم بإثبات الأضرار وتقدير التعويض - على أنه إذا لم يصدر قرار الخبراء خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ وقوع الحادث ، كان لكل طرف الحق في أن يلجأ إلى القضاء لتقدير التعويض - ويتحمل كل طرف أتعاب غيره ، مع اقتسام أتعاب الخير الثالث سوية بينهما - ويقع باطل كل شرط يمنع المؤمن له من الاشتراك في تقدير قيمة الضرر . وقد نقل هذا النص من المادة ١١٠٤ من المشروع التمهيدى ، وتجري على الوجه الآتي : ١ - يجوز لكل من المؤمن والمؤمن عليه ، عند وقوع الحريق ، أن يطلب تقويم الضرر فوراً . ٢ - فإذا رفض ذلك أحد الطرفين ، أو لم يتم الاتفاق بينهما على تعيين قيمة الضرر أو على أسباب الحريق ، جاز لكل منهما أن يطلب إلى القضاء نوب غير لتعيين ذلك . ٣ - يحصل الطرفان مصروفات التقدير ومصروفات الخير سوية بينهما . وحذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة لاشتماله على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٠ - ص ٣٩١ في الماش ) . وانظر المادة ٦٧ من قانون التأمين السورى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمواد ٦٤ - ٦٦ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨

وفصلت المادة ٤٠ من مشروع الحكومة على ما يأتي : هـ لا يجوز للمؤمن له أو لمن له الحق ، بغير رضا المؤمن وقبل إجراء التقويم ، أن يدخل على الأشياء الثالثة أي تغيير من شأنه أن يميل من الصعب أو من المستحيل استقصاء أسباب الحادث أو تحديد مدى الضرر ، ما لم يكن التغيير تقتضيه المصلحة العامة أو كان لازماً لوقف الضرر - ويسقط الحق في التعويض إذا تعدد المؤمن له أو من له الحق مخالفة هذا الحكم هـ . وقد نقل هذا النص من المادة ١١٠٥ من المشروع التمهيدى ، وتجري على الوجه الآتي : هـ لا يجوز للمؤمن عليه ، قبل إجراء التقويم ، أن يدخل على الأشياء الثالثة ، دون رضا المؤمن ، أي تغيير من شأنه أن يميل من الصعب أو من المستحيل استقصاء أسباب الحريق أو تحديد مدى الضرر . ما لم يكن التغيير لازماً لوقف الضرر أو كان تغييراً تقتضيه المصلحة العامة هـ . وحذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة لاشتماله على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٠ - ص ٣٩١ في الماش ) . وانظر المادة ٦٨ من قانون التأمين السورى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٩٣ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

تقدير قيمته لحصصها من قيمة الشيء مستعملاً كما سبق القول ، جاز عند الخلاف بين الطرفين في تقدير هذه القيمة أن يطلب أى من الطرفين بيع ما تبقى من الشيء في المزاد . ويجوز أيضاً للتقاضى أن يحكم بملك ، إذا لم يعترض المؤمن له ويعلن أنه بكتفى بتقدير أهل الخبرة حتى يتمكن من الاحتفاظ بما تبقى من الشيء<sup>(١)</sup> .

### ٨١٦ - الفرضه الثاني - تقرير المؤمن له لمبلغ التأمين بأوراق

مع المؤمن<sup>(٢)</sup> : وفي هذا الفرض يتفق الطرفان ، عند إبرام عقد التأمين ، على تقدير مبلغ التأمين ، ويكون ذلك عادة بعد تقويم خبير لقيمة الشيء المؤمن عليه . ويقتض ذلك غالباً إذا كان الشيء المؤمن عليه شيئاً ثميناً كالمجوهرات والحلى والمجموعات النادرة ، فيتفق الطرفان على قيمتها وقت إبرام العقد بواسطة خبير ، ويعلن هذه القيمة هي نفس قيمتها وقت الملاك ، وأنها هي نفس مبلغ التأمين . ويعتبر هذا الاتفاق صحيحاً<sup>(٣)</sup> ، ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق خاص فلا يكفي إعلان المؤمن له لمبلغ التأمين وإمضاء المؤمن على الوثيقة ، فإن هذا الإعلان يكون كما قلنا تقريراً من جانب المؤمن له وحده ولا يقيد المؤمن .

وإذا كان تقدير المؤمن له من جانبه وحده لمبلغ التأمين لا يعتبر دليلاً على قيمة الضرر ، بل ولا قرينة على هذه القيمة ، وإنما هو أحد أقصى لقيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه كما سبق القول ، فإن اتفاق الطرفين على تقدير مبلغ التأمين هو أيضاً أحد أقصى لقيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه ، وهو أيضاً لا يعتبر دليلاً على قيمة الضرر ، ولكنه بخلاف تقدير المؤمن له من جانبه وحده يعتبر قرينة على قيمة الضرر<sup>(٤)</sup> . والقرينة هنا

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٩٢ - بلافول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥١ - نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ - ٤٠٦ - دالروز ١٩٥٢ - ١٠٥ .

(٢) انظر Laffargue رسالة من باريس سنة ١٩٣٦ .

(٣) نقض فرنسي ٧ يولييه سنة ١٨٣٧ سيرة ٣٨ - ١ - ١٢٩ .

(٤) انظر في قوة هذه القرينة والتزام الطرفين بها استئناف غنتلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

قابلة لإثبات العكس ، فيجوز للمؤمن أن يثبت بجميع الطرق أن التقدير المتفق عليه أزيد بكثير من مقدار الضرر الذي وقع فعلاً<sup>(١)</sup> ، إما لأنه وقع غش من جانب المؤمن له في هذا التقدير المتفق عليه ، وإما لأن الشيء المؤمن عليه قد قلت قيمته يوم الهلاك عما كانت يوم إبرام العقد ، وإما لأن هذا الشيء قد أصيب بتلف منذ إبرام العقد فأصبحت قيمته أقل من المبلغ المتفق عليه ، وإما لغیر ذلك من الأسباب<sup>(٢)</sup> .

(١) نقض فرنسي ١٢ يونيو سنة ١٨٧٦ دالوز ٧٧ - ١ - ١٩٣ - باريس ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٦٧٦ . فمن حين أن عبه الإثبات يقع على عاتق المؤمن له في حالة التقدير لمبلغ التأمين من جانبه وحده ، فراه هنا في حالة الاتفاق على تقدير مبلغ التأمين يقع على عاتق المؤمن (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٥ ص ٢٢٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ ص ٧٢٣) . أما عبه إثبات أن الشيء المؤمن عليه قد هلك ، فيقع على عاتق المؤمن له في الحالتين (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٦) .

(٢) والتي يقع فعلاً أن المؤمن يسلم عادة بالمبلغ المتفق عليه ، ولا يمتنع عليه إلا في حالة الغش (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٥ ص ١٢٦) . ولا يسمح مشروع الحكومة المؤمن بإثبات العكس ، إذا كان هناك تقدير متفق عليه ، إلا في حالة الغش ، فنص المادة ٤١ من هذا المشروع على أنه : إذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه وقت إبرام العقد ، فتعتبر القيمة المتفق عليها هي قيمة البذل ، ما لم يثبت المؤمن أن تقدير قيمة الشيء المؤمن عليه بغير غش . أما المادة ١١٠٩ من المشروع التمهدي فتجيب للمؤمن أن يثبت أن التقدير المتفق عليه مبالغ فيه كثيراً دون حاجة إلى إثبات الغش ، وهي تجرى على الوجه الآتي : إذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه ، فتعتبر القيمة المتفق عليها هي البذل ، ما لم يثبت المؤمن أن هذا البذل باحتسابه على الأساس المبين في المادة ١١٠٨ يقل كثيراً عن قيمة التأمين . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة الشيوخ حذفته لا شأله على . تفاصيل وجزئيات يحسن أن نعلمها قوانين خاصة . (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٣ - ص ٣٩٤ في الهامش) .

ونظر المادة ٦٥ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٥٧ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهدي : تتطلب المادة ٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري من المؤمن أن يثبت أن القيمة المتفق عليها أكثر من قيمة البذل ، في حين أن المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني تستلزم من المؤمن أن يثبت أنها تجاوز كثيراً هذه القيمة ، أما المشروع فإنه يتخذ موقفاً وسطاً . (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٩٤ في الهامش) . والظاهر أن المشروع التمهدي يتفق في هذه المسألة مع قانون التأمين الألماني .

ونقص المادة ٧٧ من القانون المذكور على ما يأتي : ١ - عند التثبت من الضرر لا يجوز -

## المطلب الثاني

## مبدأ التعويض

(Le principe indemnitaire)

٨١٧ - نعتبناه رئيسيتاه يرتبانه على مبدأ التعويض : قلعتنا أن مبدأ التعويض يسود التأمين من الأضرار ، سواء كان تأميناً على الأشياء أو تأميناً من المسؤولية ، وحددنا المعنى المقصود بمبدأ التعويض ، وذكرنا ما يرتب على هذا المبدأ من النتائج<sup>(١)</sup> .

ونقتصر هنا على نتيجتين رئيسيتين من هذه النتائج : ( ١ ) التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين . ( ٢ ) عدم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض وحلول المؤمن على المؤمن له في الرجوع بالتعويض .

## § ١ - التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين

٨١٨ - التمييز بين التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين : لما كان مبدأ التعويض يمنع المؤمن له من أن يتقاضى تعويضاً يزيد على قيمة الضرر ، فإنه يرتب على ذلك أنه إذا غالى المؤمن له ، في عقد تأمين واحد ، في تقدير مبلغ التأمين فعين مبلغاً يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه ، أو زاد هذا المبلغ على قيمة الضرر لأى سبب آخر ، لم يتقاضى المؤمن له من مبلغ التأمين إلا مقدار ما لحقه من الضرر ، وهذا هو التأمين المبالغى فيه . وقد يلجأ المؤمن له إلى طريقة أخرى ، فيؤمن على الشيء الواحد عدة مرات عند مؤمنين مختلفين بمبالغ قد يزيد مجموعها على قيمة هذا الشيء ، وهذا هو تعدد عقود التأمين . فإذا وقع ذلك وزاد مجموع مبالغ التأمين على قيمة الشيء المؤمن عليه ، لم يتقاضى المؤمن له ، طبقاً لمبدأ التعويض ، إلا مقدار ما أصابه من الضرر من المؤمن المختلفين .

= تقدير الأشياء المالكة أو المفقودة بقيمة تزيد على القيمة التي كانت لها وقت وقوع الحادث .  
٢ - ومع ذلك يجوز تحديد قيمة الأشياء المؤمنة عند إبرام العقد على أساس قيمة تخمينية يقلها الطرفان كتابة . ٣ - ولا يعتبر قيمة تخمينية الإعلان عن قيمة الأشياء المبينة في وثيقة التأمين أوفى الوثائق الأخرى . ٤ - وفي التأمين على محصولات الأرض يقدر الضرر بالنسبة للقيمة التي تساويها محصولات عند نفضها ، أو في الوقت الذي تقطف فيه عادة .

( ١ ) انظر أيضاً فقرة ٧٦٠ وما بعدها .

وفصل الآن أحكام: (١) التأمين المغالى فيه . (ب) تعدد عقود التأمين .

### (١) التأمين المغالى فيه

( Surassurance )

٨١٩ — نطاق تطبيق التأمين المغالى فيه : يقع التأمين المغالى فيه في التأمين على الأشياء ، ويكون ذلك بأن يغالى المؤمن في قيمة الشيء المؤمن عليه . ويستوى في ذلك أن يكون الشيء المؤمن عليه معينا كمنزل أو سيارة كما هو الغالب ، أو أن يكون غير معين كما في التأمين على البضاعة الموجودة في متجر لئذ البضاعة تتغير مشتملاتها بالبيع والشراء .

ولا يقع التأمين المغالى فيه في التأمين من المسؤولية إذا كان الخطر غير معين ، كما هو الغالب . أما إذا كان الخطر معينا ، كما في تأمين المستأجر من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة وتأمين المودع عنده من مسؤوليته عن سرقة الأشياء المودعة ، فإنه يتصور وقوع المغالاة في التأمين .

ولا يتصور وقوع المغالاة في التأمين إذا كان تأميئا على الأشخاص ، فقد قلعنا أنه يجوز في هذا القسم من التأمين أن يبرم العقد على أى مبلغ ، ويعتد بمبلغ التأمين المذكور في الوثيقة مهما كان كبيرا ولا يجوز اعتباره مغالى فيه<sup>(١)</sup> .

٨٢٠ — التمييز بين المغالاة الترتيبية والمغالاة غير الترتيبية : وقد نصت المادة ٢٩ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « إذا أبرم عقد التأمين على مبلغ أكبر من قيمة الشيء المؤمن عليه ، وكان هناك تدليس أو غش في جانب أحد المتعاقدين ، جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب بطلان العقد ، وأن يطالب فوق ذلك بالتعويض — فإذا لم يكن هناك تدليس أو غش ، كان العقد صحيحاً ، ولكن في حدود القيمة الحقيقية للأشياء المؤمن عليها ، ولا يكون للمؤمن الحق في القسط فيما يقابل الزيادة . وتبقى الأقساط التي حلت حقا خالصا له ، وكذلك قسط السنة الجارية إذا استحق

(١) انظر في ذلك بيكار ويسون فقرة ٢٠٠ — بلانويل وريوير ويسون ١١ فقرة

مقدما<sup>(١)</sup> . ولما نزع من الأخذ بهذه الأحكام في مصر ، لأنها لا تخرج عن  
لغة اعد العامة ، وقد جرى بها العرف التأميني .

فيجب التمييز إذن بين المغالاة التدليسية والمغالاة غير التدليسية .

#### ٨٢١ - المغالاة التدليسية (surassurance frauduleuse) : قل أن تأتي

المغالاة التدليسية من جانب المؤمن ، لأنه ليس هو الذي يعطي قيمة الشيء  
المؤمن عليه حتى يغالي فيها . ولكن قد يقع ذلك نادرا ، إذا تعمد أن يحمل  
المؤمن له على المغالاة حتى يستوفي منه أقساط تأمين أعلى ، وهو آمن بعد  
ذلك ألا يدفع من مبلغ التأمين المغالي إلا بمقدار قيمة الشيء المؤمن عليه وقت  
تحقق الخطر . فإذا أثبت المؤمن له ذلك ، جاز له أن يطلب إبطال عقد  
التأمين لما لا به من تدليس ، فيسترد الأقساط التي دفعها مع التعويض ،  
وتبرأ ذمته من الأقساط التي لم تدفع . ويكون ذلك عادة قبل تحقق الخطر ،  
أما إذا تحقق الخطر فلا مصلحة له في إبطال العقد وإلا حرم نفسه من مبلغ  
التأمين<sup>(٢)</sup> .

والغالب أن تأتي المغالاة التدليسية من جانب المؤمن له ، سعياً وراء ربح  
غير مشروع . فإذا أثبت المؤمن غش المؤمن له ، سواء كان ذلك قبل تحقق  
الخطر أو بعد تحققه ، جاز له أن يطلب إبطال العقد للتدليس . فلا يلتزم بدفع  
مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر ، ويستبقى الأقساط التي قبضها وقسط السنة الجارية  
على سبيل التعويض<sup>(٣)</sup> . ولا يقال إنه لا يوجد مقتضى لإبطال العقد ما دام

( ١ ) وقد نصت المادة ٧٧١ من القانون المدني الليبي في هذا الصدد على ما يأتي : ١- التأمين  
باطل إذا كان على أساس مبلغ يزيد على القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه وحصل غش من قبل  
المؤمن له ، وللمؤمن حسن النية الحق في استيفاء الأقساط عن مدة التأمين الجارية . ٢- وإذا لم  
يحصل غش ، كان العقد صحيحاً إلى حد القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه ، وللمؤمن له الحق في  
الحصول على تخفيض نسبي في الأقساط التالية .

( ٢ ) بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ ص ٣٠٩ - ولا يتقاضى المؤمن له ، عند تحقق الخطر ،  
إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحقق الخطر . وله فوق ذلك أن يسترد ما زاد في قيمة الأقساط نتيجة  
للمغالاة في قيمة الشيء ( بيكار وبيسون فقرة ٢٠٢ ص ٣١٠ ) .

( ٣ ) لكن إذا كان المؤمن يعلم بالمغالاة وسكت عن ذلك إلى أن تحقق الخطر ، فقد يؤول  
سكوته على أنه نزول منه عن حقه في المطالبة بإبطال العقد ، أو في التقليل نزول منه عن حقه  
في المطالبة بالتعويض ( بيكار وبيسون فقرة ٢٠٢ ص ٣١١ ) .

أنه إذا انكشفت المغالاة لم يدفع المؤمن إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحقق الخطر ، فإن الإبطال ليس جزءاً على المغالاة في ذاتها ، بل هو جزء على التدليس<sup>(١)</sup> .

## ٨٢٢ — المغالاة غير التريسية (surassurance non frauduleuse) :

أما إذا لم يثبت غش أى من المتعاقدين ، فإن المغالاة في ذاتها لا تبطل عقد التأمين . فيبقى صحيحاً ، ولكن يخفض مبلغ التأمين ، بناء على طلب أى من المتعاقدين ، إلى القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه ، ويخفض تبعاً لذلك قسط التأمين بالنسبة عينها ابتداء من الأقساط التالية لانكشاف المغالاة ، ويحفظ المؤمن بالأقساط التي قبضها دون تخفيض ، وكذلك بالقسط الذي استحق مقدماً عن السنة الجارية<sup>(٢)</sup> .

وهذا كله إذا انكشفت المغالاة قبل تحقق الخطر . أما إذا انكشفت بعد تحققه ، وهذا هو الغالب ، فإن عقد التأمين يبقى صحيحاً سارياً كما سبق القول ، ويحفظ المؤمن بجميع أقساط التأمين كاملة دون تخفيض ، ولكنه لا يدفع للمؤمن له إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحقق الخطر<sup>(٣)</sup> .

(١) على أن المؤمن ، قبل تحقق الخطر ، قل أن يطلب إبطال العقد . إذ يقتضيه ذلك إثبات النش وهو أمر صعب ، ثم إن له مصلحة في استبقاء العقد لا في إبطاله ، ولا خوف عليه من المغالاة فهو لن يدفع للمؤمن له إذا تحقق الخطر إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحققه . أما بعد تحقق الخطر ، فمصلحته في إبطال العقد ظاهرة (بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ ص ٣٠٨ - ص ٣٠٩) .

ولا يكن لإثبات غش المؤمن له مجرد مغالاة في مبلغ التأمين ، فقد يكون حسن النية وغال في التقدير تحوطاً حتى لا يقع في تأمين يخسر عليه قاعدة النسبية على الوجه الذي منبسطه فيما يلى . ويجوز للمؤمن إثبات غش المؤمن له بجميع الطرق ، ومنها البيئة والقرائن ، ويطلب ألا تنكشف المغالاة للمؤمن إلا بعد تحقق الخطر ، فتكون مطالبة المؤمن له عندئذ بكل مبلغ التأمين المخال فيه مع وضوح المغالاة قريبة على النش (بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ ص ٣٠١ - ٣٠٢) .

(٢) ويطلب الترخيفض أى من المتعاقدين كما قدنا ، إذ لكل منهما مصلحة في ذلك . فالمؤمن (٢) ويطلب التخفيض أى من المتعاقدين كما قدنا ، إذ لكل منهما مصلحة في ذلك . فالمؤمن مصلحة في تخفيض مبلغ التأمين ، والمؤمن له مصلحة في تخفيض القسط . ويجوز لكل من المتعاقدين طلب التخفيض . حتى لو لم تكن هناك مغالاة في بداية العقد ولكن وقت المغالاة بعد ذلك لأى سبب ، كأن انخفضت قيمة الشيء المؤمن عليه عما كانت وقت إبرام العقد لاستهلاك أو تلف أو نزوله في القيمة أولاً نقصاً للمؤمن له من الشيء بشرط أن يكون هذا الانقصان لغرض مشروع ولم يقصد به تخفيض مقدار قسط التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٢٠٣ ص ٣١٢) .

(٣) بلانويول وديير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٦ ص ٧٢٤ - محمد كامل مرسى فقرة ١٩٤ .



## (ب) تعدد عقود التأمين(\*)

(Assurances multiples, cumulatives)

٨٢٣ — معنى قصر عقود التأمين : المقصود بتعدد عقود التأمين هنا هو أن يتعدد المؤمنون لشيء واحد ولمصلحة واحدة ومن خطر واحد ، وأن تكون عقود التأمين عن وقت واحد وفي مستوى واحد<sup>(١)</sup> .

فيجب أن يتعدد المؤمنون (pluralité d'assureurs) ، فإذا لم يكن هناك إلا مؤمن واحد أبرم عقود تأمين متعددة على شيء واحد ولمصلحة واحدة وعن خطر واحد وعن وقت واحد وفي مستوى واحد ، لكأنت هذه العقود جميعاً في حكم عقد واحد ، ولدخل ذلك في نطاق المغالاة في التأمين لا في نطاق تعدد عقود التأمين .

ويجب أن يكون التأمين على شيء واحد (identité d'objet) ، فلو أمن شخص عند مؤمن على سيارته ، ثم أمن عند نفس المؤمن على منزله ، لما كان هناك تعدد لعقود التأمين ، بل عقد تأمين منفصل عن عقد التأمين الآخر . ويجب أن يكون التأمين لمصلحة واحدة (identité d'intérêt) ، فلو أمن المالك على شيء مملوك له وأمن من أودع عنده هذا الشيء من مسؤوليته عنه ، أو أمن كل من صاحب الرقبة وصاحب حق الانتفاع على نفس الشيء ، لما تعدد عقد التأمين ، لأن كل عقد يتعلق بمصلحة مستقلة عن المصلحة التي يتعلق بها العقد الآخر .

ويجب أن يكون التأمين من خطر واحد (identité de risque) ، فلو أمن شخص على سيارته من السرقة ، ثم من الحريق ، ثم من المشوية عن الحوادث ، لما كان هناك تعدد في عقود التأمين ، لأن كل عقد من العقود الثلاثة يؤمن من خطر غير الخطر الذي يؤمن منه العقدان الآخران .

ويجب أن يكون التأمين عن وقت واحد (simultanéité des assurances) ،

(\*) انظر Kaufmann رسالة من لوزان سنة ١٩٢٥ — Jacquet رسالة من ديجون

سنة ١٩٣٦ .

(١) نقض فرنسي ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٧٣ -

حالوز ١٩٤٧ - ١ .

فلو عقد تأمين على نفس الشيء والمصلحة والخطر التي أبرم في شأنها عقد سابق ، على أن يلى العقد الثاني في التاريخ العقد الأول ، فلا يتعاصر العقدان ولكن يتواليان ، لما كان هناك تعدد .

ويجب أن يكون التأمين في مستوى واحد (garanties conjointes et non subsidiaires) ، فلو أبرم عقدان على أن يكون العقد الثاني بديلاً من العقد الأول فيما لو أبطل هذا العقد أو وقف سريانه أو تخلف المؤمن عن الوفاء بالتزامه ، أو أبرم عقدان أحدهما يؤمن الخطر إلى حد مبلغ معين والآخر يؤمن نفس الخطر فيما يتجاوز هذا الحد ، لم يكن هناك عقدان متعددان ، بل كان هناك عقدان أحدهما يكمل الآخر .

إذا تحقق معنى التعدد على النحو الذى بسطناه ، كانت هناك عقود متعددة (assurances multiples) . وقد لا يؤدي التعدد إلى مجاوزة قيمة الشيء المؤمن عليه ، بأن يكون مجموع مبالغ التأمين في هذه العقود لا يزيد على هذه القيمة ، فلا يكون في التعدد مغالاة (assurance non cumulative) . وقد يكون في التعدد مغالاة (assurance cumulative, double) ، بأن يكون مجموع مبالغ التأمين أعلى من قيمة الشيء المؤمن عليه<sup>(١)</sup> .

وفي التأمين على الأشخاص إذا تعددت عقود التأمين ، جاز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين المتعددة ، دون أن يكون هناك عمل للقول بأن

(١) هذا ويعتبر تأميناً متعدد (assurances multiples) التأمين بالاكتتاب أو التأمين الجزأ (coassurance de quotité) ، وهو التأمين المعروف باسم Lloyd's ، ويسمى أيضاً بالتأمين المشترك أو التأمين الاقتراني (انظر أنفاً فقرة ٥٥٥) . وهو تأمين يتعدد فيه المؤمنون على شيء واحد ، والمصلحة واحدة ، ومن خطر واحد ، ومن وقت واحد ، وفي مستوى واحد . ولكن هذا الخطر الواحد يتجزأ على المؤمنتين المتعديتين ، فيكتب كل منهما بحصة فيه ، الأول بالنصف مثلاً والثاني بالثلث والثالث بالسدس ، تستنفذ أجزاء الخطر على هذا الوجه دون أن يتجاوز . ومن ثم يوجب ألا تكون هناك مغالاة في التأمين بالاكتتاب أو التأمين الجزأ ، والتبلغ عنه يقع بحكم أن كلا من المؤمنتين المتعديتين عالم بتعدد التأمين (يلانيول وريبير ويسون ١١ فقرة ١٢٢٧ ص ٧٢٥) - هذا وقد عرض التفتين المدف لليسى لتأمين الجزأ ، فنصت المادة ٧٧٣ منه على أنه « إذا كان للتأمين الواحد أو التأمين ضد الأخطار على نفس الأشياء موزعاً بين عدة مؤمنين بمخصص معينة ، فلا يلزم الواحد منهم إلا بدفع ما يقع عليه من التأميض ، حتى ولو كان عقد التأمين واحداً ووقع عليه جميع المؤمنين » .

هناك مغالاة ، لأن صفة التعويض في التأمين على الأشخاص متعمدة كما سبق القول<sup>(١)</sup> . ويقتضي التأمين من الأضرار ، وفي هذا النطاق ، سواء كان التأمين تأميناً على الأشياء أو من المسؤولية ، وسواء كان الخطر في التأمين من المسؤولية معينة أو غير معينة ، لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين المتعددة بما يجاوز قيمة الضرر ، طبقاً لمبدأ التعويض ، وذلك على الوجه الذي سنتفصله فيما يلي .

٨٢٤ - وجوب تبليغ المؤمن المتعدي : تدرج عادة في وثائق التأمين شروط تقضي بوجوب التبليغ عند تعدد المؤمن . فيجب على المؤمن له ، عند تعدد عقود التأمين ، أن يبلغ المؤمن السابقين والمؤمنين اللاحقين عن هذا التعدد ، وأن يبلغ كلا منهم بوجه خاص بأسماء المؤمنين الآخرين ومبالغ التأمين الأخرى . ولا محل للتبليغ عند إبرام العقد الأول ، فإذا أبرم المؤمن له العقد الثاني فيغلب ، في طلب التأمين لهذا العقد ، أن يذكر ضمن البيانات التي يقدمها اسم المؤمن الأول ومبلغ التأمين الخاص به ، وعليه بعد ذلك أنه يبلغ المؤمن الأول باسم المؤمن الثاني ومبلغ التأمين الخاص به ، وهكذا<sup>(٢)</sup> . ولا يوجد شكل خاص لهذا التبليغ ،<sup>(٣)</sup> ولكنه يكون عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وليس له مياد خاص<sup>(٤)</sup> ، فبمجرد علم المؤمن له بتعدد التأمين - إذ يصبح أن يكون جاهلاً بهذا التعدد إذا كان ناشئاً عن أن شخصاً آخر قد عقد تأميناً لمصاحته غير التأمين الذي عقده هو قبل ذلك ولم يعلمه به إلا بعد فترة من الزمن - يجب أن يبادر إلى تبليغ كل من المؤمن المتعديين بأسماء المؤمنين الآخرين ومبالغ التأمين الأخرى . وتنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من مشروع الحكومة في هذا المعنى

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٩٨ .

(٢) ولا ينشئ الزمن له من هذا التبليغ إلا إذا جرى عرف ثابت بذلك (استئناف غنطل

٦ يناير سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٦٢) .

(٣) ونرى أن مشروع الحكومة (م ٣٤ / ١) رسم هذا الشكل ، وهو كتاب موصى

عليه مصحوب بعلم وصول .

(٤) ونرى أن مشروع الحكومة (م ١/٣٤) يحدد مياد عشرة أيام على الأكثر من

يوم وقوع تعدد التأمين .

على ما يأتي : « يجب على من يؤمن على شيء واحد أو مصلحة واحدة عن خطر معين لدى أكثر من مؤمن أن يبلغ ، خلال عشرة أيام على الأكثر ، كلاً منهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالتأمينات الأخرى ، مبيناً له أسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات<sup>(١)</sup> .  
وبلاحظ أن التبليغ على هذا النحو يكون واجباً ، سواء كان مجموع مبالغ التأمين في العقود المتعددة يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه أو كان لا يزيد .

ويجب التمييز في تعدد عقود التأمين ، كما ميزنا في التأمين المغالي فيه ، بين تعدد عقود التأمين التديليسي والتعدد غير التديليسي .

٨٢٥ — تعدد عقود التأمين التريسي (assurance cumulative fraudelauses) : يعتبر تعدد عقود التأمين تعدداً تديليسياً إذا قصد المؤمن له من ورائه أن يجني ربحاً غير مشروع ، بأن يجعل مجموع مبالغ التأمين في هذه العقود المتعددة يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه ، بقصد أن يتقاضى هذه المبالغ عند تحقق الخطر ويحني بذلك فائدة تزيد على الضرر الذي لحق به . ولما كان هذا يعتبر غشاً وتديليسا من جانب المؤمن له ، فإن عقود التأمين التي يبرمها بهذا القصد يحوز للمؤمن أن يطلب إبطالها ، كما رأينا في عقد التأمين المغالي فيه . ذلك أن هذه العقود المتعددة تعتبر في مجموعها عقد تأمين مغالي فيه<sup>(٢)</sup> ، وقد احتال المؤمن له على إخفاء ذلك ، فعدد العقود حتى لا تظهر المخاللة في

(١) وقد نقل هذا النص من المادة ١١٠١ من المشروع التهدي ، ونجري على الوجه الآتي : « يجب على من يؤمن على شيء واحد أو مصلحة واحدة لدى اثنين أو أكثر من المؤمنين أن يبادر بإعلان كل منهم بالتأمينات الأخرى ، مبيناً له أسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التهدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لنتقه وجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التفسيرية ٥ ص ٣٨٨ - ص ٣٨٩ في المامش ) .

وانظر المادة ١/٣٠ و ٢ من قانون التأمين لفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١/٥٣ من قانون التأمين السويسري الصادر ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٥٨ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

(٢) ولذلك تبطل كلها ، حتى لو ثبت أن العقود السابقة لم يكن مغال فيها ، ولم تحقق المخاللة إلا بعد إبرام العقود اللاحقة ( انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٢١٧ ) .

العقد الواحد . ويقع على المؤمن إثبات غش المؤمن له ، ولا يكفي إثبات المغالاة في ذاتها أى أن مجموع مبالغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه . وقد اعتبر مشروع الحكومة (م ٣/٣٤) تعتمد عدم تبليغ العقود المتعددة لكل مؤمن قرينة قاطعة على الغش ، فأبطلها جميعاً إذا لم يتم المؤمن له بهذا التبليغ في الميعاد القانوني .

وإذا أثبت المؤمن غش المؤمن له ، سواء قبل تحقق الخطر أو بعده ، كان له ، كما في التأمين المغالي فيه ، أن يطلب إبطال العقد ، فلا يلزم بدفع مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر ، ويستبقى الأقساط التي قبضها وقسط السنة الجارية على سبيل الزمويض إذا كان هو من جهته حسن النية وقت إبرام العقد .

وقد قرر مشروع الحكومة الأحكام سالفة الذكر ، فنصت المادة ٣٤/٣ و٢ منه على ما يأتي : « ويقع التأمين باطلاً إذا لم يتم المؤمن له بهذا الإخطار عن عمد ، أو عقد هذه التأمينات بقصد جني ربح غير مشروع — فإذا لم يكن المؤمن عالماً بإبطال العقد وقت إبرامه ، حق له أن يستوفى أقساط التأمين إلى نهاية الفترة التي علم خلالها بإبطاله » (١) .

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠٣ من المشروع التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتى : « ١ - تقع باطلة عقود التأمين المتعددة إذا تجاوزت القيمة المؤمن عليها وقصد بها جني ربح غير مشروع . ٢ - إذا لم يكن المؤمن عالماً بإبطال العقد وقت إبرامه ، حق له أن يستوفى مقابل التأمين إلى نهاية الفترة التي علم في أثناءها بالإبطال » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لاشتماله « على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص » ( مجموعة الأعمال التصحيحية « ص ٣٩٠ - ص ٣٩١ ) .

وانظر م ٣/٢٥٣ من قانون التأمينات السويسرى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٣/٥٩ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وتنص المادة ٧٧٢/١ من التفتين المذوق اللبى على ما يأتي : « ١ - إذا عقد مؤمن له تأمينات متعددة لدى مؤمنين مختلفين كل على حدة على الخطر ذاته ، عليه أن يعلن كل مؤمن بساتر التأمينات الأخرى . ٢ - وإذا قصر المؤمن له عن سوء نية في إعلانهم ، فالمؤمنون غير ملزمون بدفع التعويض . وفي حالة وقوع الحادث على المؤمن له أن يعلن بذلك جميع المؤمنون وقتاً للوحد ٧٧٥ إلى ٧٧٧ ، مينا أسماء المؤمنين الآخرين ، ويجوز له أن يطلب بالتعويض كل واحد منهم حسب عقده منه بشرط ألا يجاوز مجموع المبالغ التي يحصل عليها من كل واحد منهم قيمة الضرر » .

وتنص المادة ١/٩٥٨ من تفتين الموجبات والعقود البتاني على ما يأتي : « لا يجوز لشخص واحد أن يقعد عدة ضمانات مخصصة بشئ واحد وبالأخطار نفسها مقابل مبلغ إحاط يتجاوز قيمة الشيء المضمون » .

## ٨٢٦ - نرد عقود التأمين غير التريسي assurances cumulatives non

(frauduleuses) : فإذا لم يثبت المؤمن غش المؤمن له على الوجه الذي يسطناه فيها تقدم ، كانت عقود التأمين المتعددة جميعها صحيحة<sup>(١)</sup> ، ولكن بشرط ألاّ يجاوز مجموع ما يتقاضاه المؤمن له من المؤمن المتعددين قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، وذلك تطبيقاً لمبدأ التعويض .

فإذا تحقق الخطر ، وكان مجموع مبالغ التأمين لا يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحققه ، تقاضى المؤمن له من كل مؤمن مبلغ التأمين المشروط . أما إذا كان مجموع مبالغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، فلا يتقاضى المؤمن له من المؤمن أكثر من هذه القيمة كما سبق القول . فإذا كان المؤمنون ثلاثة ، ومبالغ التأمين هي على التوالي ٣٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ ، وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر هي ٣٦٠٠ ، فإن المؤمن له لا يتقاضى من المؤمن الثلاثة إلا ٣٦٠٠ قيمة الخطر المتحقق . والأصل أنه يرجع على كل منهم بحصة من هذا المبلغ بنسبة مبلغ التأمين الخاص به إلى مجموع مبالغ التأمين ، فيرجع على المؤمن الأول بمبلغ ١٨٠٠ ، وعلى المؤمن الثاني بمبلغ ١٢٠٠ ، وعلى المؤمن الثالث بمبلغ ٦٠٠<sup>(٢)</sup> . وقد يعسر أحد هؤلاء المؤمن<sup>(٣)</sup> . فإذا أفسر المؤمن الثاني مثلاً ، فإن نصيبه وهو

(١) حتى لو جاوز مجموع مبالغ التأمين فيها قيمة الشيء المؤمن عليه ، مادام لم يثبت غش المؤمن له .

(٢) وحتى قبل أن يتحقق الخطر . يجوز المؤمن له أن يطلب تخفيض مبالغ التأمين إلى هذا المقدار حتى يتمكن من دفع أقساط مخفضة تتناسب مع هذه المبالغ المخفضة . ولكن يشترط في ذلك أن يكون المؤمن له وقت أن عقد التأمين الثاني فالثالث كان حسن النية أى كان يعتقد أنه لم يزد بمجموع هذه العقود كثيراً على قيمة الشيء المؤمن عليه ( انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٢١٩ ) . وتخفيض القسط على هذا النحو لا يكون بأثر رجعي ، فلا يسرى إلا من وقت طلب التخفيض وبد انتباه السنة الجارية التي طلب فيها التخفيض ( بيكار وبيسون فقرة ٢٢٠ - بلانويك ودييروبيسون ١١ فقرة ١٣٣٨ ص ٧٣٧ ) .

(٣) وكالات أمان أن يثنين ، وقت تحقق الخطر أو بعده ، أن عقداً من عقود التأمين المتعددة قد أبطل أو فسخ أو وقت سريانه أو سقط الحق فيه أو نحو ذلك من أسباب سقوط العقد ( بيكار وبيسون فقرة ٢٢١ ) .

١٢٠٠ يوزع على المؤمن الأول والمؤمن الثالث كل بنسبة مبلغ التأمين الذي يخصه . فيدفع المؤمن الأول ، إلى جانب ١٨٠٠ ، مبلغ ٩٠٠ ، فيكون مجموع مايدفعه ٢٧٠٠ . ويدفع المؤمن الثالث ، إلى جانب ٦٠٠ ، مبلغ ٣٠٠ ، فيكون مجموع مايدفعه ٩٠٠ . أما إذا أعسر المؤمن الأول ، فإن نصيبه وهو ١٨٠٠ يوزع على المؤمن الثاني والمؤمن الثالث كل بنسبة مبلغ التأمين الذي يخصه . فيدفع المؤمن الثاني ، إلى جانب ١٢٠٠ ، مبلغ ١٢٠٠ ، فيكون مجموع ما كان يجب أن يدفعه هو ٢٤٠٠ ، ولكن لما كان مبلغ التأمين الخاص به هو ٢٠٠٠ فقط ، لذلك لايدفع إلا ٢٠٠٠ . ويدفع المؤمن الثالث ، إلى جانب ٦٠٠ ، مبلغ ٦٠٠ ، فيكون مجموع ما كان يجب أن يدفعه هو ١٢٠٠ ، ولكن لما كان مبلغ التأمين الخاص به هو ١٠٠٠ فقط ، لذلك لايدفع إلا ١٠٠٠ . وعلى ذلك يتقاضى المؤمن له ٢٠٠٠ من المؤمن الثاني ، و ١٠٠٠ من المؤمن الثالث ، ويتحمل خسارة تبلغ ٦٠٠ نتيجة إعسار المؤمن الأول<sup>(١)</sup> .

هذا هو الأصل . وقد يتفق المؤمن له مع المؤمن المتعديين على أن يكونوا متضامين ، فيرجع في المثل المتقدم على المؤمن الأول بجميع مبلغ التأمين الخاص به ( ٣٠٠٠ ) ، ويرجع بالباقي ( ٦٠٠ ) على المؤمن الثاني أو على المؤمن الثالث . والمهم في رجوعه على أى من المؤمن أن يراضى أمرين : لا يرجع إلا بمقدار ما لحقه من الضرر ، وفي حدود مبلغ التأمين الخاص بهذا المؤمن ، وهذا في علاقة المؤمن له بالمؤمنين المتعديين . أما في علاقة

---

( ١ ) وتسمى الأحكام سالفة الذكر في التأمين من المسؤولية . ويستوى في ذلك أن يكون الخطر مبيتاً أو غير معين . في الخطر المعين ، إذا أمن المستأجر مثلا من مسؤوليته من حريق العين المؤجرة ، وأمن في الوقت ذاته مالك العين لصالح المستأجر ، وتحقق الخطر بحريق العين ، وجب تقسيم المبلغ الذي يتقاضاه المالك من المؤمنتين الاثنتين بنسبة مبلغ التأمين الخاص بكل منهما إلى مجموع المبالغتين ، فإذا أضر أحدهما تحمل الآخر كل الخطر في حدود مبلغ التأمين الخاص به . وفي الخطر غير المعين إذا أمن شخص من مسؤوليته عن حوادث سيارته عند أكثر من مؤمن واحد ، وجب تقسيم المبلغ الذي يتقاضاه عند تحقق مسؤوليته على المؤمنتين المتعديين بنسبة مبلغ التأمين الخاص بكل منهم إلى مجموع مبالغ التأمين ، وإذا أضر أحدهم تحمل نصيبه الباقي بالنسبة لهما ( بيكار وبيسون فقرة ٢٢٢ - فقرة ٢٢٣ - بلاتيول وريبير وبيدون ١١ فقرة ١٣٣٨ ص ٧٣٨ - قفص مرقم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ مجلة المائة كسعين البري ١٩٤١ - ٢٦ ) .

هؤلاء المؤمنين فيما بينهم ، فإنهم يقتسمون ما نقاضاه المؤمن له ، فيتحمل كل نسبة مبلغ التأمين الخاص به إلى مجموع مبالغ التأمين<sup>(١)</sup> .

وقد يتفق المؤمن مع المؤمن الثلاثة على أن توزع المسؤولية بينهم على أساس الأسبقية في التاريخ<sup>(٢)</sup> . وفي هذه الحالة ، إذا تحقق الخطر ، يرجع المؤمن له على المؤمن الأول بمبلغ ٣٠٠٠ ، ثم على المؤمن الثاني بمبلغ ٦٠٠ الباقية . فإذا أعسر الأول ، رجع على الثاني بمبلغ ٢٠٠٠ ، ثم على المؤمن الثالث بمبلغ ١٠٠٠ ، ويحتل الباقي من الضرر وهو ٦٠٠ نتيجة إعسار المؤمن الأول . والمهم هو أنه لا يرجع على أى مؤمن من الثلاثة إلا وفقاً لتيه بحسب الأسبقية في التاريخ ، ولا يرجع عليه إلا بمقدار ما لحقه من الضرر وفي حدود مبلغ التأمين الخاص به .

وقد أورد مشروع الحكومة جميع الأحكام سالفة الذكر ، فنص في المادة ٣٥ منه على ما يأتي : « وإذا تعددت عقود التأمين على الشيء الواحد أو المصلحة الواحدة دون قصد الغش ، سواء تم ذلك في تاريخ واحد أو تواريخ مختلفة ، بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها ، كان كل مؤمن ملزماً بأن يؤدي جزءاً من التعويض معادلاً للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة ، دون أن يجاوز مجموع ما يستوفيه المؤمن له قيمة ما أصابه من ضرر - فإذا أعسر أحد المؤمنين تحمل الباقون نصيبه ، كل بنسبة مبلغ التأمين الذي تعهد به على ألا يجاوز

(١) فإذا نقاضى المؤمن له من المؤمن الأول ٣٠٠٠ ، ومن المؤمن الثاني ٦٠٠ ، ففي العلاقة ما بين المؤمن الثلاثة يتحمل الأول ١٨٠٠ والثاني ١٢٠٠ والثالث ٦٠٠ كل ما سبق بإياه . ومن ثم يجب أن يدفع المؤمن الثاني المؤمن الأول ٦٠٠ من الفرق بين ١٢٠٠ الواجب عليه عليها و٦٠٠ التي حصلها بالفعل ، ويجب أن يدفع المؤمن الثالث المؤمن الأول ٦٠٠ من الواجب عليه تحملها وهو لم يدفع شيئاً للمؤمن له . وعلى ذلك يتقاضى المؤمن الأول من المؤمن الثاني والثالث ٦٠٠ + ٦٠٠ = ١٢٠٠ ، فيكون ما تحمله في النهاية هو الفرق بين ٣٠٠٠ دفعها للمؤمن و ١٢٠٠ نقاضاه من المؤمن الثاني والثالث أى يكون ما تحمله في النهاية هو ١٨٠٠ .

(٢) والمادة بأسف في تاريخ الوثيقة لا بأسبقية تاريخ تفاضها (بيكار وبيسون فقرة ٣٢٤ ص ٣٣٧) . ويعد في العقد المست بتاريخ العقد منذ إبرامه ابتداء لا بالوقت الذي امت فيه (انظر تفسراً فقرة ٦٦٨ في آخرها - وانظر عكس ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٢٤ ص ٣٣٧ وقارن نفس المرجع فقرة ١٦٢ ص ٢٥٣ - ص ٢٥٤) .



ما يدفعه كل منهم المبلغ الذي أُمن هو عليه - ويجوز مخالفة هذه الأحكام بمقتضى شرط خاص في الوثيقة ، يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمن على أساس الأسبقية في التاريخ <sup>(١)</sup> .

## § ٢ - علم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض

وحلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بالتعويض <sup>(٢)</sup>

## ٨٢٧ - وضع السأء - نفق الخطر ناشئ عن خطأ الغير : قرض

(١) وقد نقل هذا النص من المادة ١١٠٢ من المشروع التمهيدى ، ويجرى على الوجه الآتى : « إذا أمن على الشيء الواحد أو المصلحة الواحدة لدى مؤمنين مختلفين بمبالغ تزيد نسبتها مجتمعة على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها ، كان كل مؤمن ملزماً بأن يدفع جزءاً من التأمين معادلاً للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة ، دون أن يجاوز مجموع ما يدفعه المؤمن عليه قيمة ما أصابه من الحريق . ٢ - فإذا أصر أحد المؤمنين ، تحمل الباقون نصيبه ، كل بنسبة مبلغ التأمين الذي تمهده ، على ألا يجاوز ما يدفعه كل منهم المبلغ الذي أمن هو عليه . ٣ - ويجوز مخالفة هذه الأحكام بمقتضى شرط خاص في الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمن على أساس الأسبقية في التاريخ » . وقد وانتقت لجنة المراجعة لدى نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حلفته لتتلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٣٨٩ - ص ٣٩٠ في المجلد ) . وانظر ٢٠٣/٤٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠م و١٧/٢٠١ من قانون التأمين السويسرى الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ م و٢١/٥٩ من قانون التأمين الألمانى الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨

وتنص المادة ٢/٧٧٢ و ٣ و ٤ من التقنين المدفى الليسى على ما يأتى : « ٢ - . وفى حالة وقوع الحادث حل المؤمن له أن يملن بذلك جميع المؤمنين وفقاً للمواد ٧٧٥ إلى ٧٧٧ مبنياً على أسياء المؤمنين الآخرين ، ويجوز له أنه يطلب بالتعويض كل واحد منهم بنسبة عقده معه ، بشرط ألا يجاوز مجموع المبالغ التى يحصل عليها من كل واحد منهم قيمة الضرر . ٣ - والمؤمن الذى قام بالدفع حتى الرجوع على الآخرين بإجراء توزيع نسبى للتعويضات المستحقة طبقاً لنصوص عقده كل واحد منهم . ٤ - وإذا كان أحد المؤمنين عاجزاً عن الوفاء ، تحمل نصيبه المؤمنون الآخرون » .

وتنص المادة ٣٠٢/٩٥٨ من تقنين الموجبات والعقود البناني على ما يأتى : « وإذا عقدت ضمانات مختلفة بدون احتيال في تاريخ واحد أو في تواريخ مختلفة مقابل مبلغ إجمالي يتجاوز قيمة الشيء المضمون ، فتكون تلك العقود كلها صحيحة ، وينتج كل واحد منها مفعوله على نسبة القيمة المعنية له ، بشرط ألا تتجاوز قيمة الشيء المضمون بنائها - ويجوز التخلص من أحكام هذه المادة بوضع بند في لائحة الشروط يقضى باتباع قاعدة ترتيب التواريخ ، أو بوجوب التضامن بين الضامتين » .

(٥) انظر Orillon رسالة من مونتييه سنة ١٩٣٦ - Gauthier رسالة من باريس سنة

١٩٣٩ - Vellieux رسالة من باريس سنة ١٩٤٨ - Onilio رسالة من الجزائر سنة ١٩٥١ .

هنا أن الخطر المؤمن منه قد تحقق بخطأ الغير ، ولم يكن هذا الخطر مستبعدا من نطاق التأمين بشرط صريح في الوثيقة . مثل ذلك في التأمين من الحريق يحدث الحريق بإهمال أجنبي ، وفي التأمين من الماشي يتبين أن أجنبيا قد دس لها السم ، وفي التأمين من تلف المزروعات يعتمد خصم للمؤمن له إتلافها . ومثل ذلك أيضا التأمين من السرقة ومن التبدد ، فظاهر أن كلا من السارق والمبدد قد ارتكب خطأ ، بل جريمة ، حقق بها الخطر المؤمن به . في هذه الفروض وأمثالها يكون للمؤمن له الحق في الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين ، وعلى الغير المستول عن تحقق الخطر المؤمن منه بالتعويض .

وتطبيقا لمبدأ التعويض في التأمين من الأضرار<sup>(١)</sup> ، لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض ، وإلا تقاضى مقدار ما لحق به من الضرر مرتين ، مرة من المؤمن وأخرى من الغير المستول ، وهذا لا يجوز<sup>(٢)</sup> . فعليه إذن أن يختار بين الرجوع على المؤمن أو الرجوع على الغير المستول ، وهو يختار عادة الرجوع على المؤمن إذ أنه أبرم عقد التأمين لهذا الغرض . ومن ثم لا يجوز له الرجوع على الغير المستول ، بل المؤمن هو الذي يحل محله في هذا الرجوع ، وتنقل إليه دعواه بحكم القانون ، على التفصيل الذي نسطه فيما يلي.

(١) سواء كان التأمين تأمينا على الأشياء أو تأمينا من المسؤولية . ومثل تحقق الخطر الناشئ من خطأ الغير في التأمين من المسؤولية أن تتحقق مسؤولية المؤمن له بخطأ الغير ، كخطأ التابع أو خطأ من هو تحت الرقابة ، في هذه الحالة كان الواجب أن يكون للمؤمن له ، وقد دلت التعويضات الضرورية ، أن يرجع على المؤمن بمبلغ التأمين ، فيحل المؤمن محله في الرجوع على التابع أو حل من هو تحت الرقابة بالتعويض . غير أن نصا قانونيا ( م ٧٧١ مدني ) ، في هذا الغرض ، حرم المؤمن من حق الحلول كما سئى ( انظر ما يلى لفقرة ٨٢١ في أولها ) . ولكن يمكن تصور فرض آخر : شخص آمن على نفسه من المسؤولية ، ثم اشترك مع آخر في حل حق مسؤولية الاثنين بالتضامن . فيرجع الضرر على المؤمن له بكل التعويض ، ويرجع المؤمن له على المؤمن بما دفعه ، ثم يرجع المؤمن على الشخص الآخر التضامن مع المؤمن له بصحة في التعويض ( نقض فرنسي ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٧٣ - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧١ - بيكار وبيسون فقرة ٢٢١ ص ٤٥٨ - سمع برادف في التأمين من المسؤولية ص ٤٢٢ - ص ٤٩٤ ) .

(٢) وقد رأينا أن هذا جائز في التأمين على الأشخاص ، فيجمع للمؤمن له بين التأمين والتعويض الذي قد يكون مستحقا له ، ولا يحل المؤمن محله في الرجوع على المستول بالتعويض لاحولا قانونيا ولا حولا اتفاقا ، بل لا يجوز للمؤمن له أن ينزل المؤمن عن دعواه قبل المستول ( انظر كقلا فقرة ١٩٩ - فقرة ٧٠٠ ) .

٨٢٨ - نص قانوني : تنص المادة ٧٧١ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يحمل المؤمن قانوناً بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله »<sup>(١)</sup>.

وتعمم المادة ٤٣ من مشروع الحكومة حكم المادة سالفة الذكر على جميع أنواع التأمين من الأضرار ، فتقول : « في جميع أنواع التأمين من الأضرار ، يحمل المؤمن قانوناً بما أداه من تعويض في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، وذلك ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أعماله »<sup>(٢)</sup>.

ولم يشمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١١١٧ من المشروع التمهدي على الوجه

الآتي : ١ - يحمل المؤمن قانوناً بما دفعه من تعويض عن الحريق في الحقوق والدعاوى التي تكون للمؤمن عليه قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن . ٢ - ويجوز أن تقع المؤمن قبل المؤمن عليه من كل التعويض أو بعضه ، إذا أصبح حلوله محل المؤمن عليه معطراً بسبب راجع إلى المؤمن عليه . ٣ - لا يسرى حكم الفقرة الأولى إذا كان من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن عليه من يكونون معه في معيشة واحدة ، أو شخصاً يكون المؤمن عليه مسئولاً عن أفعاله . ووافقت لجنة المراجعة على النص بعد تغيير لفظي طفيف تحت رقم ٨٢٨ في المشروع القديم . وفي لجنة الشؤون التشريعية مجلس النواب أدمجت الفقرة الثالثة من النص في الفقرة الأولى ، وصار رقم النص ٨٢٧ ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدلت لجنته . وفي لجنة مجلس الشيوخ عدلت الفقرة الثانية من النص ، اكتماء بالقواعد الستة . فأصبح النص مطابقاً لما أسطر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٧١ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلت لجنته (مجموعة الأعمال التشريعية ٥ ص ٤٠٤ - ص ٤١٥) .

(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ولما كان القانون المدني قد أخذ في المادة ٧٧١ مبدأ الحلول في التأمين من الحريق ، وهو مبدأ عام يجب تطبيقه على جميع أنواع التأمين من الأضرار ، لذلك دلتى تلمين المشروع الحكم ذاته » .

م ٧٣٧ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٧٨ - وفي التقنين المدني العراقي م ١٠٠١ - وفي تقنين الموجبات والقيود اللباني م ٩٧٢<sup>(١)</sup>.

وقبل صدور التقنين المدني الجديد مشتتلا على النص سالف الذكر ، وكذلك قبل صدور قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في فرنسا مشتتلا على نص المادة ٣٦ واتفق في حكمها مع نص التقنين المدني المصري ، لم يكن من السهل توجيه رجوع المؤمن على المسئول بطريق الدعوى المباشرة . فذهب رأى في فرنسا إلى أن هذا الرجوع يؤسس على المسئولية التقصيرية ، إذ يعتبر المسئول قد سبب بخطئه ضرراً للمؤمن فإن هذا الخطأ هو الذى حقق الخطر المؤمن منه

( ١ ) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٧ ( مطابق ) .

التقنين المدني الليبي م ٧٧٨ : ١ - إذا دفع المؤمن التعويض ، حل محل المؤمن له في حقوقه تجاه الأشخاص المسئولين بقدر المبلغ المدفوع . ٢ - وإذا لم يقع غش فلا يسمح بالحلول محل المؤمن له إذا نجم الضرر عن أولاده أو عن تبنائهم أو عن أصوله أو من استقر معه في البيت من أقارب وأصهار أو من الخدم . ٣ - المؤمن له مسئول قبل المؤمن عن الضرر اللاحق به بسبب حلوله عليه . ٤ - وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً على التأمينات ضد إصابات العمل أو الكوارث الطارئة . ( والتقنين الليبي بسبب حكم الحلول على بعض أنواع التأمين على الأشخاص ) .

التقنين المدني العراقي م ١٠٠١ : يحل المؤمن قانوناً محل المستفيد بما يدفعه من تعويض عن المدين قبل من تسبب بفعله في الضرر الذى نجمت عنه مسئولية المؤمن ، وتبرأ ذمة المؤمن قبل المستفيد من كل التعويض أو بعضه إذا أصبح هذا الحل متضرراً لسبب راجع إلى المستفيد . ( والتقنين العراقي يتفق مع التقنين المصري ، ولكنه أنفل حكم عدم الحل ، إذا كان المسئول من ذوي المؤمن له أو من يكون مسئولاً عن أفعالهم ) .

تقنين الموجبات والقيود اللباني م ٩٧٢ : إن الضامن الذى دفع تعويض الضمان يحل حلاً على المضمون في جميع الحقوق والدعاوى المترتبة له على الأشخاص الآخرين الذين أوقعوا بفعلهم الضرر الذى أدى إلى إيجاب النجبة على الضامن - ويجوز للضامن أن يتخلص من النجبة كلها أو بعضها تجاه المضمون إذا استحال عليه الحلول بحلق تلك الحقوق والدعاوى بسبب فعل من المضمون - لا يحل للضامن ، خلافاً للأحكام السابقة ، مداعة أولاد المضمون أو فروعه أو أصوله أو مصاريفه مباشرة أو أموره أو مستخدميه أو حاله أو خدمه ، ويوجه عام جميع الأشخاص الذين يسكنون عادة في بيت المضمون ، ما لم يكن هناك غش اقترفه أحد هؤلاء الأشخاص .

( والتقنين اللباني يتفق مع التقنين المصري ) .

وانظر المادة ٣٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٧٢ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٦٧ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

فرتب ضمان المؤمن<sup>(١)</sup>. ولكن القضاء الفرنسي رجع عن هذا الرأي ، إذ أن ضمان المؤمن إنما نشأ من عقد التأمين لا من خطأ المسئول<sup>(٢)</sup>. وذهب رأى آخر إلى أن المؤمن يرجع على المسئول بدعوى الحلول طبقاً للقواعد العامة ، إذ أنه بوفائه مبلغ التأمين للمؤمن له يكون قد دفع دين المسئول . ولكن القضاء الفرنسي لم يقر هذا الرأي ، لأن المؤمن إنما دفع دين نفسه الناشئ عن عقد التأمين لا دين المسئول الناشئ عن الخطأ<sup>(٣)</sup>. والواقع أنه لم يكن هناك سبب قانوني يجعل المؤمن يحل محل المؤمن له قبل المسئول ، بل إنه لا يوجد سبب قانوني يمنع المؤمن له بعد استيفائه مبلغ التأمين من المؤمن أن يرجع بالتعويض على المسئول . ومبدأ التعويض الذي يسود عقد التأمين من الأضرار إنما يمنع المؤمن له من أن يرجع على المؤمن بمبلغ أكبر من الضرر الذي لحق به ، فهو مقصور على العلاقة ما بين المؤمن له والمؤمن ، ولا يتعدى إلى العلاقة ما بين المؤمن له والمسئول<sup>(٤)</sup>. ومن أجل ذلك جرت العادة بأن يحصل المؤمن من المؤمن له مقدماً على حوالة بحقوق هذا الأخير قبل المسئول ، وكانت هذه الحوالة توصف بأنها حلول اتفاقي ، والصحيح أنها حوالة من المؤمن له المؤمن عن حق محتمل ، وهي مشروطة بتحقق الخطر المؤمن منه<sup>(٥)</sup>. وهذا ما كان يجري عليه أيضاً القضاء في مصر<sup>(٦)</sup>.

(١) نقض فرنسي ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ دالوز ٥٣ - ١ - ٩٢ - ١٢ أغسطس

سنة ١٨٧٢ دالوز ٧٢ - ١ - ٢٩٢ .

(٢) نقض فرنسي ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٢٢ - ٥٢٥ -

دالوز الأسبوعي ١٩٢٢ - ٢٨٢ .

(٣) نقض فرنسي ٢ يولي سنة ١٨٧٨ دالوز ٧٨ - ١ - ٢٤٥ - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢

المجلة العامة لتأمين البري ١٩٢٢ - ٥٢٥ - دالوز الأسبوعي ١٩٢٢ - ٢٨٢ - ومع ذلك انظر

نقض فرنسي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٤٤ - ٦٣ .

(٤) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣١٩ - نقض فرنسي ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨

سيرة ١٩٢٨ - ١ - ٢٥٧ .

(٥) نقض فرنسي ٣ فبراير سنة ١٨٨٥ دالوز ٨٦ - ١ - ١٧٣ -

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ - ٦٠٥ - بيكار وبيسون فقرة ٣١٨ - بلانيول

روبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٧ ص ٧٥٥ .

(٦) انظر في أن حلول المؤمن محل المؤمن له قبل المسئول لا يكون إلا من طريق الحوالة

أو الحلول بالاتفاق ، وإلا فإن المزمع له يتبع بين مبلغ التأمين والتعويض كافٍ التأمين على -

• الأشخاص : استئناف مخطط ١٥ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٩٠ - ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٦ ص ٢٧٣ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م ٤٥ ص ٧٤ - ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ١٧٨ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٢٧٢ - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ م ٤٨ ص ٢٧٨ - ٥ مايو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢١٣ - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٥٦ .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع المادة ٧٧١ مكرر : « والحكم الوارد بالنسب يخالف ما جرى عليه القضاء من أن المؤمن لا يحمل محل المؤمن عليه قبل من تسبب في الضرر ، إلا إذا كان قد تنازل له عن حقوقه ، سواء في عقد التأمين ذاته أو في اتفاق آخر ( استئناف مخطط ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٧٨ - مجموعة ثرونن تأمين ن ١٧ وما بعدها ) » ( مجموعة الأعمال التصديرية ٥ ص ٤٠٧ ) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الواقع في الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذي استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه ، فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لالتزامها تجاه المؤمن له ، فلا مجال مع هذا التأسيس حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله في وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول . ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضي أن يكون الموفى قد وفى لل دائن بالدين المترتب في ذمة المدين ، لا بد من ترتيب في ذمة هو . أما الاستناد إلى أحكام الحوالة ، فيحول دونه أن واقعة الدعوى تحكمها في شأن الحوالة نصوص القانون المدني القديم الذي صدرت في ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له - المتضمنين لإحالة الشركة المؤمنة في حقوقه وتنازله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير - وإذا نصت المادة ٣٤٩ مكرر من أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق الميعة ولا يعتبر بينهما صيحاً إلا إذا رضي المدين بذلك بموجب كتابة ، وكان لا يتوافر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة ، فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة ( نقض مقرر أول يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ١٠ رقم ١ ص ١٤ ) .

وقضت أيضاً بأن خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته ، فلو لا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبغي على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفاته بمبلغ التأمين ، إذ أن هذا الوفاء من جانبها لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح احتجاره ضرراً لحق بالمترحم ، وإذا كان الحادث الذي تسبب بالغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقاً ، فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أي وقت وقد كان هذا الاحتمال على اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذا خالف الحكم المطعون عليه هذا النظر ، مؤسساً حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسؤولية التصديرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الداعي بعدم قبول الدعوى ، يكون قد خالف لقانون بـ ١٠ يسوجب نقضه .

ولا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ، ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضي أن يكون المؤمن قد وفى للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا بد من ترتيب في ذمة هو ، مما لا يصح بالنسبة إلى شركة التأمين ، إذ أن وثائقها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين ( نقض مقرر ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض ١٣ رقم ١٨٥ ص ١١٦٦ ) .

ثم صدر التّعين المدقّ الجديد مشتملاً على نص المادة ٧٧١ مدقّ ساقطة للذكر ، وهو نص يحل صراحة المؤمن محل المؤمن له حلولاً قانونياً<sup>(١)</sup> فنيحت : (١) الشروط الواجب توافرها ليحل المؤمن محل المؤمن له . (٢) الآثار التي تترتب على هذا الحلول . (٣) القيود التي تدل على هذا الحلول .

**٨٢٩ - الشروط الواجب توافرها ليحل المؤمن محل المؤمن له : حق**  
يحل المؤمن محل المؤمن له<sup>\*</sup> الرجوع على المسئول ، يجب توافر شرطين : (الشرط الأول) أن يكون قد دفع فعلاً مبلغ التأمين للمؤمن له ، إذ الحلول لا يكون إلا بعد الوفاء ، وتقول المادة ٧٧١ مدقّ كما رأينا : « يحل المؤمن قانوناً بما دفعه . . . » . وعلى المؤمن أن يثبت هذا الوفاء ، ويقدم عادة مخالصة من المؤمن له ، وقد يقدم ما يثبت أن هذا الأخير قد قبض شيكاً أو حوالة أو تم تحويل لحسابه . ويجوز الإثبات بالينة وأقراص في المسائل التجارية . وهذا الشرط من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط الحلول حتى قبل الوفاء .

**الشرط الثاني :** أن تكون هناك دعوى مسئولية يرجع بها المؤمن له على المسئول ، فيحل فيها المؤمن محل المؤمن له . وليس من الضروري أن تكون دعوى المسئولة هذه دعوى مسئولية تقصيرية وإن كان هذا هو الغالب ، بل يجوز أيضاً أن تكون دعوى مسئولية عقدية ، كما إذا أمن صاحب البضاعة على بضاعته من التلف والضياع في أثناء النقل فيحل محله المؤمن

---

(١) ويلاحظ أن نص المادة ٧٧١ مدقّ مقصور على التأمين من الحريق . ومن ثم فقد قضى بأن ليس المؤمن أن يرجع على فاعل الضرر في التأمين على الأشياء إذا كان المسئول من الحادث غير المؤمن له ، إلا إذا اتفق في عقد التأمين على أن يحل المؤمن محل المؤمن له في حقوقه ودعاواه قبل المسئول من الحادث المؤمن منه . إذ ليس لشركة التأمين حق الحلول القانوني محل المؤمن له في التأمين على الأشياء قبل فاعل الضرر إلا بنص في القانون ، كما في حالة التأمين ضد الحريق . أما في الحالات الأخرى التأمين على الأشياء ، فإن رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، إذا اشتمل عقد التأمين على نص باتفاق الطرفين على حلول شركة التأمين محل المؤمن له ، إنما يكون على أساس الحلول الاتفاقي ، فيكون المؤمن على هذا الأساس الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تمريض المؤمن له ، إذ يحل محله في حقه بما يرد عليه من دفعه وبما له من خصائصه ومن ذلك صفة الدين من حيث التقادم (روض الفرج ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ المحاماة ٣٧ رقم ٥٦٠ ص ١٣٣٨) .

في الرجوع بالمسئولية العقيدية على أمين النقل ، وكما إذا أمن المالك على منزله المؤجر من الحريق فيحل عمله المؤمن في الرجوع بالمسئولية العقيدية على المستأجر<sup>(١)</sup>. وبمجرد توافر هذين الشرطين ، يحل المؤمن بحكم القانون محل المؤمن له في الرجوع على المسئول . ولا يلزم للحلول إجراءات خاصة كما يلزم ذلك في الحوالة ، بل يتم الحلول بحكم القانون كما قلنا ، وتقول المادة ٧٧١ مدني كما رأينا : « يحل المؤمن قانوناً . . . ولا يشترط أن تكون المخالصة التي حصل عليها المؤمن من المؤمن له ثابتة التاريخ حتى تسري في حق دائي هذا الأخير ، ومن ثم لا يجوز لهم الحجز تحت يد المسئول وهو مدني مدينهم من وقت صدور المخالصة ولو لم يكن لها تاريخ ثابت ، إلا أن يثبتوا أن التاريخ العرفي للمخالصة قد قدم غشاً ليكون سابقاً على الحجز<sup>(٢)</sup> » .

٨٣٠ - اقتار التي شرب على الحلول : ويترتب على الحلول أن يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول بمقدار ما دفعه المؤمن للمؤمن له ، ولو كان هذا المقدار أقل مما في ذمة المسئول للمؤمن له<sup>(٣)</sup> . فلو كان مبلغ التأمين أقل من التعويض الواجب في ذمة المسئول ، فإن المؤمن له يرجع

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٨ ص ٧٥٧ - باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٨٧ - دالورز ١٩٤٦ - ٤٠٠ - السين ٢ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٣٤٥ - دالورز الأسبوعي ١٩٣٥ - ١٤٢ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ ص ٤٦٣ - ولكن يحسن من الناحية العملية أن ينظر المؤمن المسئول بالحلول ، حتى يمنحه بذلك من الوفاء المؤمن له ويكون وفاة صحيحاً مبرئاً للذمة إذا تم بحسن نية . كذلك لا يكون الحلول سارياً في حق محال له من جهة المؤمن له ، إلا إذا كانت المخالصة ثابتة التاريخ وسابقة على الحوالة . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ ص ٤٦٤ .

(٣) نقض فرنسي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ١٠٨ - دالورز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٣٥ - وهذه قاعدة من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ومن ثم لا يجوز أن يشترط المؤمن الرجوع على المسئول بمبلغ أكبر مما دفعه المؤمن له . فإذا أضيف إلى ذلك أنه لا يجوز له أيضاً أن يشترط الرجوع على المسئول قبل الوفاء بمبلغ التأمين للمؤمن له كما سبق القول ، أمكن استخلاص أنه لا يجوز للمؤمن له أن يحول حقه للمؤمن ، إذ يستطيع هذا من طريق الحوالة أن يرجع على المسئول قبل الوفاء للمؤمن له وبمبلغ أكبر مما علما الأثر : - نته ، وكلا الأمرين لا يجوز ( بيكار وبيسون فقرة ٣٢٢ ص ٤٦٠ - نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٥٧ - دالورز ١٩٤٦ - ١ ) .



بالباقى من التعويض على المسئول<sup>(١)</sup> ، ويتقدم فى ذلك على المؤمن فى رجوعه على المسئول بدعوى الحلول ، وعلى هذا الوجه يجب تفسير نية الطرفين<sup>(٢)</sup> .  
ويحل المؤمن محل المؤمن له فى نفس الحق الثابت لهذا الآخر فى ذمة المسئول ، ولكن بمقدار ما دفعه المؤمن للمؤمن له كما قدمنا . ويترتب على ذلك أن المؤمن يرجع على المسئول بالمسئولية التقصيرية<sup>(٣)</sup> أو بالمسئولية العقدية بحسب طبيعة الحق الذى للمؤمن له فى ذمة المسئول ، ويتقدم هذا الحق بانقضاء مدته القانونية لا بانقضاء ثلاث سنوات كما تتقدم الحقوق الناشئة عن عقد التأمين<sup>(٤)</sup> . ويحتج المسئول على المؤمن بنفس الدفع التى كان يحتج بها على المؤمن له ، فيحتج بانقضاء حق المؤمن له بالوفاء أو المقاصة أو الإبراء ، وإذا وقع ذلك قبل الحلول فى المقاصة وقبل علم المسئول بالحلول فى الوفاء والإبراء<sup>(٥)</sup> . كذلك يكون حيز دائى المؤمن له تحت يد المسئول سارياً فى حق المؤمن إذا تم الحيز قبل أن يتم الحلول<sup>(٦)</sup> . أما الدفع التى

(١) أما فى حدود مبلغ التأمين فإن المؤمن له لا يرجع ، إذ أن المؤمن قد حل محله (بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ ص ٧٥٧ - ليون ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥١ - ٤٦ - محكمة بورجو الابتدائية ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥٢ - ٣٧ - عكس ذلك باريس ٣ مايو سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ - ١٦٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ١٥٢ .

(٢) انظر فى هذا المحي بيكار وبيسون فقرة ٣٢٧ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ - نقض فرنسى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٥ - ١٥٧ - دالوز ١٩٤٦ - ١ - أما إذا تعدد المؤمنون وحلوا جميعاً محل المؤمن له ، فلهم فى رجوعهم على المسئول لا يتقدم أحد منهم على الآخر إذ لا سبب لهذا التقدم ( بيكار وبيسون فقرة ٣٢٧ ص ٤٦٦ - پولاتيه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٧٤ ) .

(٣) ويستطيع أن يدخل مدعياً مدعياً فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمام القضاء الجنائى ( إكس ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٢ - ٣٩ - دويه ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٣٩٩ - بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ ص ٧٥٨ مائش ٤ ) .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٧٢ .

(٥) ولكن إذا أبرأ المؤمن له المسئول فأتى به ذلك على المؤمن دعوى الحلول ، ففى أن المؤمن أن يرجع على المؤمن له بالمقدار الذى ضاع عليه بفعل المؤمن له ( انظر مايل فقرة ٨٣١ ) .  
(٦) وفى التقدم قد قضى بأن الحكم الجنائى الذى يصدر قبل فاعل الضرر فى حادث السيارة المؤمن عليها عن تهمة إصابته شخصاً كان بها لا يعتبر حكماً سارياً بدين المؤمن له عن تلف سيارته =

يكون سببها تالياً على الحلول فلا يحتج بها على المؤمن ، ومن ثم لا يحتج عليه بالحجز تحت يد المسئول اللاحق في التاريخ للحلول ، ولا بالمقاصة التالية للحلول .

ولا يرجع المؤمن بدعوى الحلول على المسئول فحسب ، بل يرجع أيضاً بالدعوى المبلشرة التي قد تكون للمؤمن له تجاه مؤمن آخر يكون المسئول قد أمن من مسئوليته عنده<sup>(١)</sup> .

### ٨٣١ - القبر الذي ترد على المحلول : ويرد على مبدأ الحلول قيود ثلاثة :

( القبر الأول ) ما نصت عليه العبارة الأخيرة من المادة ٧٧١ مدني ، إذ تقول : « ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله » : والسبب في ذلك واضح . فقياً يتعلق بالأقارب والأصهار ممن يكونون مع المؤمن له في معيشة واحدة ، وهم ذوو المؤمن له من زوجة وأولاد وأقارب وأصهار ، فرض القانون أنهم إذا كانوا هم الذين تسببوا في الحادث ، فمن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم التي تأكدت بأنهم يعيشون معه في بيت واحد ، فإذا كان هو لا يرجع عليهم فأولى بالمؤمن ألا يرجع . وقفاً يتعلق بالأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعالهم ، كالخدم والأتباع ويدخل أيضاً من هم تحت رقابته ولو لم يقيموا معه في معيشة واحدة ، منع القانون هنا أيضاً المؤمن من الرجوع عنهم بدعوى الحلول ، ليس فحسبه من أجل العلاقة الخاصة التي تربطهم بالمؤمن له ، بل أيضاً لأن المؤمن لورجع

---

- في التأني على الأشياء ، ومن ثم فلا محل لتطبيق حكم المادة ٢/٣٨ مدني في هذه الحالة عند البحث في تقادم دعوى الرجوع من المؤمن على فاعل الضرر بما أوق به المؤمن له من تعويض ، وإن كان الحكم الجنائي المذكور يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى ثبوت خطأ فاعل الضرر الذي تسبب فيه الحادث . وإن إجراءات المحاكمة في الجلسة الخاصة بمحاكمة السيرة الموقرة لها ضد الحوادث لا تعتبر موقفة للتقادم ، فهي لا تمنع الشركة المؤمنة من الرجوع على فاعل الضرر بعد وفاته المؤمن له بجمع التعويض (روض الفرج ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ ألماتة ٣٧ رقم ٥٦٠ ص ١٣٣٨) .

(١) بيكار وييسون فقرة ٣٢٨ ص ٤٦٨ - بلانول وريير وييسون ١١ فقرة ٩٣٤٨ ص ٧٥٨ .

عليهم وكانوا معسرين لحاجز له الرجوع على المؤمن له باعتباره مسئولاً عنهم فيسلبه باليسار ما أعطاه باليمين . وهذا الحكم يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط الرجوع على هؤلاء بدعوى الحلل ، ولا أن يتفق مع المؤمن له على تحويل حق هذا الأخير إليه<sup>(١)</sup> .

على أنه من الجائز أن يكون من تحققت مسؤوليته من ذوى المؤمن له أتباعه مؤمناً على نفسه من هذه المسئولية ، فيجوز عندئذ للمؤمن له أن يرجع على مؤمن المسئولية ، ومن ثم يجوز للمؤمن الأول أن يرجع على هذا المؤمن الأخير<sup>(٢)</sup> .

وإذا امتنع رجوع المؤمن على من تسبب في الحادث من ذوى المؤمن له وأتباعه ، فإن ذلك لا يمنع المؤمن له نفسه من الرجوع على المسئول بالتعويض ، حتى بعد أن يقيض مبلغ التأمين من المؤمن . ولا يعترض على ذلك بأن المؤمن له يكون بهذا قد تقاضى مبلغاً أكبر من قيمة ما لحقه من الضرر على خلاف مقتضى مبدأ التعويض المعمول به في المسائل التأمينية ، فإن هذا المبدأ إنما يعمل به في العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له فلا يتقاضى الثاني من الأول مبلغاً أكبر من قيمة ما لحقه من الضرر . والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن من تسبب

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٣٠ ص ٤٧١ - پلاتيول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٩

ص ٧٥٩ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٣٢ ص ٤٧٢ - ص ٤٧٤ - عكس ذلك نقض فرنسي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٧ - ٣٨٤ - دالوز ١٩٤٨ - ١٣ .  
ويضيف قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (٢/٣٦٠) فرضاً آخر يرجع فيه المؤمن على ذوى المؤمن له وأتباعه ، هو أن يكون من تسبب في الحادث منهم قد تسبب ذلك ، فيعتد يرجع عليه المؤمن ، ولكن إذا وجد حصر لم يرجع على المؤمن له باعتباره مسئولاً عنه . وإذا كان المؤمن له متواطئاً مع من تسبب في الحادث متعمداً ، لم يبد هناك موجب لحلول المؤمن لأنه لن يدفع شيئاً للمؤمن له نظراً لتواطؤه وشبهه ( بيكار وبيسون فقرة ٣٣٢ ص ٤٧٢ - ص ٤٧٣ - پلاتيول وديبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٩ ص ٧٦٠ - نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ مجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٥ - ١٥٧ - دالوز ١٩٤٦ - ١ - فالتى ٤ يناير سنة ١٩٣٦ مجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٦ - ٥٤٥ - وانظر أيضاً في هذا المنحى م ٧/٧٧٨ من التفتين المدعى الييسى م ٣/١٧٧٢ من تفتين الموجبات والمقرود اليانك ألفاً فقرة ٨٢٨ ق المالحق ) . ولا مانع من الأخذ بهذه الأحكام في مصر ، لأنها لا تتعارض مع القواعد العامة

في الحادث يتخلص من المسؤولية إطلاقاً ، إذ امتنع أن يرجع عليه المؤمن فيما قلمته ، والآن نريد أن نمنع أيضاً رجوع المؤمن له ، وهذا لا يجوز<sup>(١)</sup> .

( ا) الضم الثاني ) أن يصبح حلول المؤمن محل المؤمن له متعللاً بسبب راجع إلى المؤمن له<sup>(٢)</sup> . مثل ذلك أن يقر المؤمن له ، في غير الحدود المرسومة قانوناً ، للمسئول بعدم المسؤولية ، أو يبرئ ذمته منها ، أو يصالحه دون موافقة المؤمن . ومثل ذلك أيضاً أن المؤمن له ، بعد إبرام عقد التأمين من الحريق أو من مخاطر النقل ، يتفق مع المستأجر على إخلاء مسؤوليته من الحريق أو من أمين النقل على إخلاء مسؤوليته عن النقل ، وذلك قبل تحقق الخطر المؤمن منه ، معتمداً في ذلك على أنه قد أمن نفسه من هذا الخطر<sup>(٣)</sup> . ومثل ذلك أخيراً أن يترك المؤمن له دعواه تجاه المسئول تسقط بالتقادم ، ثم يرجع بعد ذلك على المؤمن<sup>(٤)</sup> . ففي هذه القروض وأمثالها<sup>(٥)</sup> يكون المؤمن له قد أضرع بفعله — دون حاجة لأن يثبت المؤمن خطأ معيناً في جانبه<sup>(٦)</sup> — فرصة حاول المؤمن محله ، فلا يستطيع عندئذ المؤمن الرجوع بدعوى الحلول على المسئول<sup>(٧)</sup> .

وكما أن الكفيل تبرا ذمته بقدر ما أضرعه الدائن من الضمانات (م ١/٧٨٤ مدني ) ، فقياساً على ذلك ، بل تطبيقاً للقواعد العامة ، تبرا ذمة المؤمن تجاه

(١) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٢٣ — بلانيول وبيير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٩ ص ٧٦٠ .

(٢) الجزائر ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ — ٢٦٥ .

(٣) نقض فرنس ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ — ٢٠٤ — أول ديسمبر سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ — ١١١ — دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ — ٢٦ — دوي ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ — ١١٠ .

(٤) ٩ ياريس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ٢٦٥ — السنين أول أبريل سنة ١٩٤٧ المربع السابق ١٩٤٧ — ٢٦٢ .

(٥) لكن إذا أغنى صاحب السيارة صاحب الجراج من مسؤوليته عن فعل سائق السيارة ، لم يهد هذا إضاعة حق المؤمن في الرجوع على صاحب الجراج لأن سائق السيارة تابع لصاحبها (استئناف غخط ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٣) .

(٦) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٩ ص ٤٦٩ .

(٧) ومن ثم يمتنع المؤمن من دفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له إذا كان لم يدفعه ، أو يسترده منه إذا كان قد دفعه ( بلانيول وبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ ص ٧٥٩ ) .

المؤمن له بقدر ما أضاعه هذا عليه من الرجوع بدعوى الحلول على المسئول<sup>(١)</sup>. فإذا كان المؤمن لم يدفع شيئاً للمؤمن له خصم مما لهذا في ذمته بمقدار ما أضاعه عليه ، وإذا كان قد دفع استرد ما دفع بمقدار ما ضاع ، وذلك كله دون زيادة . فإذا اتفق الطرفان على خصم أكثر مما ضاع ضد مصلحة المؤمن له ، كان هذا الاتفاق مخالفاً لنظام العام ومن ثم يكون باطلاً<sup>(٢)</sup>.

( اھیر الثالث ) أن ينزل المؤمن عن حقه في الحلول . وقد يكون هذا النزول حاماً قبل وقوع الحادث ، فيدرج كشرط في وثيقة التأمين ويقابله عادة زيادة في قسط التأمين ، وقد يكون خاصاً بمحادث معين بعد وقوعه . وفي الحالتين لا يجوز التوسع في تفسير هذا النزول ، فهو مقصور على الحادث المبين وعلى الأشخاص الذين نزل المؤمن عن الحلول لصالحهم<sup>(٣)</sup> ، فيجوز إذن بالرغم من هذا النزول رجوع المؤمن على مؤمن آخر للشخص الذي وقع منه الحادث إذا كان هذا قد أمن من مسؤوليته<sup>(٤)</sup>.

وإذا نزل المؤمن عن حقه في الحلول ، استبقى المؤمن له حقه في الرجوع على المسئول ، لأن هذا الحق لم يخل فيه المؤمن بحله<sup>(٥)</sup>. وذلك ما لم يستخلص من الظروف أن الطرفين قد قصدا أن يشمل التأمين الخطر المؤمن منه وكذلك مسؤولية الغير عن هذا الخطر ، فيعتبر المؤمن له قد نزل هو أيضاً عن الرجوع على المسئول ما دام قد تقاضى مبلغ التأمين من المؤمن<sup>(٦)</sup>.

( ١ ) وقد كان المشروع التمهيدى لقاعدة ٧٧١ مدني يشتمل على نص في هذا المعنى يجرى على الوجه الآتي : « وتبرأ ذمة المؤمن قبل المؤمن عليه من كل التصوفيس أو بفسه ، إذا أصبح حلوله محل المؤمن عليه متصلاً بسبب راجع إلى المؤمن عليه ». فحذف هذا النص في لجنة مجلس الشيوخ « اكفاء بالقواعد العامة » ( بحسوة الأعمال التشريعية • ص ٤١٣ - ص ٤١٤ - وانظر آنفاً لفقرة ٨٢٨ في الملاحظ ) .

( ٢ ) يھكار وييسون فقرة ٢٢٩ ص ٤٧٠ .

( ٣ ) فإذا نزل المؤمن عن حقه في الرجوع على المستأجر في حالة التأمين من الحريق ، لم يمنعه هذا النزول من الرجوع على المستأجر من الباطن أو على شاغل العقار دون عقد إيجار ( يھكار وييسون فقرة ٢٢٤ - إكس ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧ المحبوسة للجمعية التأمين Rec. Soc. ١٩٣٧ - ٤٠٠ - عكس ذلك السين ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ - ٣٩٣ ) .

( ٤ ) انظر في هذا المعنى يھكار وييسون فقرة ٢٣٤ .

( ٥ ) انظر في هذا المعنى يھكار وييسون فقرة ٢٣٤ .

( ٦ ) انظر في هذا المعنى يھكار وييسون فقرة ٢٣٤ .

## الطلب الثالث

### قاعدة النسبية (\*)

( La règle proportionnelle )

٨٣٢ - وضع السائر : قدمنا أن التصويض الذى يتقاضاه المؤمن له من المؤمن ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، يكون إما مبلغ التأمين أو قيمة الضرر أيهما أقل . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وكانت قيمة المنزل وقت أن احترق ٢٥٠٠٠ جنيه ، فإنه لا يتقاضى من المؤمن إلا ٢٠٠٠٠ جنيه فقط . فإذا لم يحترق إلا نصف المنزل ، فقد يتبادر إلى الذهن أن المؤمن له يتقاضى قيمة نصف المنزل ، أى مبلغ ١٢٥٠٠ جنيه ، لأن هذا المبلغ هو قيمة الضرر وهو فى الوقت ذاته لا يجاوز مبلغ التأمين ( ٢٠٠٠٠ جنيه ) . ولكن قاعدة النسبية تتدخل هنا لتقضى بأن المؤمن له لا يتقاضى كل قيمة الضرر ، بل يتقاضى من مبلغ التأمين وهو ٢٠٠٠٠ جنيه نسبة تعادل نسبة ما احترق من المنزل إلى المنزل كله ، وهذه النسبة هى النصف ، فيتقاضى نصف مبلغ التأمين ، أى أنه يتقاضى ١٠٠٠٠ جنيه بدلا من ١٢٥٠٠ جنيه .

ونرى من ذلك أن قاعدة النسبية (la règle proportionnelle) إنما تعمل عندما يكون مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه ، أى فى التأمين البخس (sousassurance) . أما فى التأمين المغطى فيه (surassurance) ، أى عندما يكون مبلغ التأمين أكبر من قيمة الشيء المؤمن عليه ، فقد رأينا أن مبدأ التصويض (principe indemnitaire) هو الذى يعمل .

ويقوم تبرير قاعدة النسبية على الاعتبار الآتى : عندما أمن المالك على منزله وقيمته ٢٥٠٠٠ جنيه بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فقط ، لم يغط هذا التأمين كل قيمة المنزل ، ولو غطى كل القيمة لدفع قسطا أعلى . فهو إذن قد دفع قسطا أقل مما كان يجب عليه أن يدفعه . فإذا احترق كل المنزل تقاضى ٢٠٠٠٠ جنيه أى  $\frac{1}{2}$  قيمة المنزل ، وفى  $\frac{1}{2}$  المنزل غير مؤمن عليه فيخسر الـ ٥٠٠٠ جنيه الباقية

من قيمة المنزل وهي قيمة  $\frac{1}{2}$  المنزل كما قلنا . أما إذا احترق نصف المنزل ، فإنه يتقاضى في هذا النصف لأنه لم يؤمن إلا على  $\frac{1}{2}$  المنزل كله أو على  $\frac{1}{2}$  أي جزء يحترق منه ، ولم يدفع في مقابل ذلك إلا قسط تأمين محسوباً على أساس ٢٠٠٠٠ جنيه أي  $\frac{1}{2}$  المنزل . فيكون ما يتقاضاه المؤمن إذا احترق نصف المنزل هو كما قلنا  $\frac{1}{2}$  قيمة هذا النصف ، فيتقاضى ١٠٠٠٠ جنيه بدلاً من ١٢٥٠٠ ، ويبقى الخمس دائماً غير مؤمن عليه ، فيخسر ٢٥٠٠ جنيه هو  $\frac{1}{2}$  قيمة النصف الذي احترق<sup>(١)</sup> .

ولا يظهر عمل قاعدة النسبة واضحة في التأمين البحس إلا إذا تلف من الشيء المؤمن عليه جزء منه فقط ، لأنه إذا تلف كله تقاضى المؤمن له أقل المبلغين دون حاجة إلى أعمال قاعدة النسبة ، وهي تعمل في الواقع ولكن على وجه غير محسوس . أما إذا تلف من الشيء جزء فقط ، فعند ذلك يجب البحث عن نسبة هذا الجزء إلى الشيء كله ، وأخذ ما يعادل هذه النسبة من مبلغ التأمين .

وأبرز ميدان تعمل فيه قاعدة النسبة هو ميدان التأمين على الأشياء . وتعمل أيضاً في التأمين من المسؤولية ، كما سنرى ، إذا كان الخطر معيناً ، كما إذا أمن المستأجر من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة بمبلغ أقل من قيمة هذه العين ، أو أمن أمين النقل من مسؤوليته عن البضاعة التي ينقلها بمبلغ أقل من قيمة هذه البضاعة .

ولم يورد التقنين المدني ولا مشروع الحكومة نصاً في قاعدة النسبة كما فعل قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه ١٩٣٠ وكما فعلت التشريعات الأجنبية الأخرى<sup>(٢)</sup> ، ولكن العمل قد درج على الأخذ بها وتذكر عادة

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٠٠ - پلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٩ ص ٧٣٩ .

(٢) وقد نصت المادة ٣١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على ما يأتي : « إذا تبين من التقييمات أن قيمة الشيء المؤمن عليه تزيد وقت تحقق الخطر المؤمن منه على مبلغ التأمين ، اعتبر المؤمن له ، فيما يتعلق بالزيادة ، هو المؤمن لنفسه ، ويتحمل تبعاً لذلك من الخسارة جزءاً نسبياً » وذلك إذا لم يوجد اتفاق مخالف » .

وتنص المادة ١١٠٠ من المشروع النهائي على ما يأتي : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناجمة عن الحريق بما يجاوز المبلغ المؤمن عليه ، ما لم يقضى الاتفاق أو التناوب بغير -

ضمن شروط وثائق التأمين ، وبخاصة في التأمين من الحريق<sup>(١)</sup> .  
ونفصل الآن ما أوجبه ، فنبحث : (١) الشروط الواجب توافرها  
لإعمال قاعدة النسبة . (٢) الأثر الذي يترتب على إعمال قاعدة النسبة  
وكيف يتفادى هذا الأثر .

### § - الشروط الواجب توافرها لإعمال قاعدة النسبة

٨٣٣ - شروط ثلثة : يجب لإعمال قاعدة النسبة توافر شروط  
ثلاثة : (١) أن تكون هناك قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير  
(*valeur assurée déterminée ou déterminable*) . (٢) أن يكون  
التأمين بنحسا ، أى أن يكون مبلغ التأمين أقل من مقدار القيمة المؤمن عليها  
وقت تحقق الخطر (*sousassurance existant au jour du sinistre*) .  
(٣) أن يتحقق الخطر المؤمن منه تحققا جزئيا لا كليا (*sinistre partiel*) .

== ذلك . ٢ - فإذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق ، كان الواجب  
دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ،  
ما لم يتفق على غير ذلك . وقد حلف هذا النص في لجنة المراجعة لتلقه « جزئيات وتقاصيل  
بحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٨٨ في الهامش ) .  
ونصت المادة ٧٦٩ من التقنين المدني الليبي على ما يأتي : « إذا شمل عقد التأمين جزءا  
فقط من القيمة التي كانت للشيء المؤمن عليه وقت وقوع الحادث ، فالؤمن مسئول عن التمييز  
بالنسبة للجزء المذكور ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » .  
ونصت المادة ٩٥٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « إذا كان عقد الضمان  
لا يشمل سوى قسم من قيمة الشيء المضمون ، عد الشخص المضمون كأنه مازال ضامنا لنفسه  
القسم الباقي ، فيحصل من ثم قسما يتناسب من الضرر ، إلا إذا نص صريحا على أنه يحق للشخص  
المضمون - ضمن حدود مبلغ الضمان - أن يتناول تمييزا كاملا إذا لم يتجاوز الضرر القيمة  
المضمونة » .

وانظر أيضا المادة ٦٩ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨  
والمادة ٥٧ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

( ١ ) انظر في انتقاد قاعدة النسبة وفي عدم وجوب الأخذ بها إلا باتفاق خاص : محمد حل  
حرفه ص ٦٠ - ص ٦٢ - وانظر في أن هذه القاعدة تستند في أساسها إلى فكرة عدالية حميدة ،  
ولكنها تمثل عدالة حياية وتؤدي إلى نتيجة أليمة بالنسبة للمضروب : سعد واصف في التأمين  
من المسؤولية ص ٢٧٦ و ص ٢٨٠ - وانظر حل المكس من ذلك في أن القاعدة مستمدة من مبدأ  
مادل تحليه قواعد الإنصاف : محمد كليل مرسى فقرة ١٩٦ ص ٢٠٧ .



### ٨٣٤ - الشرط الأول - قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير :

وعلى ذلك يستبعد التأمين على الأشخاص من دائرة أعمال قاعلة النسيئة ، لأن هذا التأمين ليست فيه قيمة مؤمن عليها ، إذ لا تعتبر الحياة أو سلامة الجسم مثلاً قيمة مؤمنة عليها ، وليس فيه إلا مبلغ التأمين يستحق دون نقص أو زيادة عند تحقق الخطر المؤمن . ولا يبقى إذن إلا التأمين من الأضرار يدخل في دائرة أعمال قاعلة النسيئة .

وفي التأمين من الأضرار أبرز ميدان لقاعدة النسيئة هو كما قلنا ميدان التأمين على الأشياء . ففيه يؤمن عادة على شيء معين ، وهذه هي القيمة المؤمن عليها المقدرة أو القابلة للتقدير . مثل ذلك التأمين من الحريق ، يؤمن فيه الشخص على منزله وقيمته المؤمن عليها ( تكاليف إعادة البناء مع عدم حساب قيمة الأرض ) قابلة للتقدير ، وهو يؤمن على أمتعة المنزل وعلى فوات الأجرة أو المنفعة في المدة التي يعاد فيها البناء وكل هذه قيم قابلة للتقدير . ومثل ذلك التأمين من تلف المزروعات أو موت المواشي ، فالزروعات والمواشي كلها قيم قابلة للتقدير . ففي هذه الأنواع من التأمين تعمل قاعدة النسيئة . ويتندر أن يكون التأمين على الأشياء خالياً من قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير ، فإذا وقع ذلك لم تعمل قاعدة النسيئة . مثل ذلك تأمين على أشياء غير معينة كالتأمين على أوراق النقد ، وكالتأمين من المرض في العصر الغالب فيه وهو تأمين من الأضرار إذ أن مصروفات العلاج وأجر الأطباء وثمن الأدوية والتحاليل والأجهزة اللازمة وما إلى ذلك غير مقدرة ولا هي قابلة للتقدير ومن ثم لا تعمل فيه قاعدة النسيئة<sup>(١)</sup> .

وفي التأمين من المسئولية ذى الخطر المعين (risque déterminé) توجد قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير ، ومن ثم تعمل فيه قاعدة النسيئة . فمن يؤمن من مسئولية عن أشياء تودع عنده يكون قد آمن على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، وهي قيمة هذه الأشياء . وكذلك المستأجر الذي يؤمن من مسئولية عن الحريق يؤمن على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، هي قيمة العين

(١) بكار وبيسون قرة ٣٠١ ص ٤٢٢ - بلانيول وريير وبيسون ١١ قرة ١٣٣٩

المؤجرة . فإذا كان بالعين المؤجرة مستأجرون متعددون ، وأمن أحد هؤلاء المستأجرين من مسئولية عن الحريق ، ففيما يتعلق بخطر الجزء الذى استأجره (risque locatif) تكون هناك قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير هى قيمة هذا المكان ومن ثم تعمل قاعدة النسبية ، أما فيما يتعلق بخطر الأجزاء الأخرى الذى قد يصبح مسئولاً عنه (risque locatif complémentaire) فهو يؤمن لاعلى قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير هى قيمة هذه الأجزاء ، بل يؤمن على مبالغ معين ومن ثم لاتعمل قاعدة النسبية . أما التأمين من المسئولية ذى الخطر غير المعين (risque indéterminé) ، كالتأمين من المسئولية عن حوادث السيارة والتأمين من المسئولية عن الحريق تجاه الجيران (recours de voisins) ، فهو خال من القيمة المقدرة أو القابلة للتقدير ، ولا يشتمل إلا على مبلغ التأمين ، بل قد لايشتمل حتى على هذا المبلغ ، ومن ثم لاتعمل فيه قاعدة النسبية .

٨٣٥ - الشرط الثانى - تأمين خمس : وإلى جانب القيمة المؤمن عليها يوجد مبلغ التأمين ، ويجب لإعمال قاعدة النسبية أن يكون التأمين بخمسة ، أى أن يكون مبلغ التأمين أقل من مقدار القيمة المؤمن عليها وقت تحقق الخطر . ويتحقق ذلك إما عن قصد ، وإما عن غير قصد . فقد يقصد المؤمن له أن يخس مبلغ التأمين حتى لا يرتفع القسط . وقد لا يقصد ذلك ، كأن يقدر قيمة الشيء المؤمن عليه تقديراً خاطئاً فيخس قيمته ويقدر على هذا الأساس مبلغ التأمين ، وقد لا يخس قيمة الشيء المؤمن عليه ولكن هذه القيمة تزيد فى ذاتها أو لتغير سعر العملة فى خلال المدة التى تمضى قبل تحقق الخطر فيصبح مبلغ التأمين أقل منها بعد أن كان مساوياً لها أو أزيد<sup>(١)</sup> .

٨٣٦ - الشرط الثالث - تحقق الخطر تحققاً جزئياً : ذلك أنه إذا تحقق الخطر تحققاً كلياً ، فإن المؤمن له يتقاضى جميع مبلغ التأمين ، فلا يظهر وضوح عمل قاعدة النسبية ، أو بالأحرى تخفى هذه القاعدة وراء قاعدة أخرى تقضى بأن المؤمن له يتقاضى الأقل من قيمة الضرر ومبلغ التأمين وقد تقاضى الأقل وهو مبلغ التأمين . ومع ذلك فإن قاعدة النسبية تعمل حتى فى هذا القرض ، وإن كانت تعمل مستترة . ذلك أن المؤمن له قد تقاضى هنا كل

(١) بلاتريول وبيير وبيسون ١١ مقرة ١٣٣٩ ص ٧٤٠ .

مبلغ التأمين ، لأن الشيء كله قد تلف . فلا يزال معتبرا قد تقاضى نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة ماتلف من الشيء ، وقد تلف الشيء كله فتقاضى مبلغ التأمين كله وهو أقل من قيمة الشيء ، فبقى جزء من الشيء غير مؤمن عليه وتحمله المؤمن لأن أقساط التأمين التى دفعها لاتنفع لتغطية كل الخطر . أما إذا تحقق الخطر تحققا جزئيا ، فهنا يظهر عمل قاعدة النسبية في وضوح ، إذ لا يتقاضى المؤمن له إلا نسبة من قيمة الضرر الذى لحق به ، مع أنه كان يستطيع أن يتقاضى كل قيمة الضرر دون أن يجاوز مبلغ التأمين . وعلى هذا يكون هذا الشرط الثالث ليس شرطا في عمل قاعدة النسبية فهى تعمل حتى لو تحقق الخطر تحققا كليا كما قدمنا ، ولكنه شرط لظهور قاعدة النسبية وهى تعمل في وضوح<sup>(١)</sup> .

## § ٢ - الأثر الذى يترتب على أعمال قاعدة النسبية

### وكيف يتقاضى هذا الأثر

٨٣٧ - التأمين على شيء واحد - شرط الدرونة المتغيرة : إذا كان التأمين على شيء واحد ، فليست هناك صعوبة في أعمال قاعدة النسبية . إذ تكفى معرفة نسبة الجزء الذى تلف من هذا الشيء إلى الشيء كله ، فإن كانت هذه النسبة النصف أو الثلث أو الربع مثلا ، تقاضى المؤمن له من مبلغ التأمين - وهو أقل من قيمة الشيء وقت تحقق الخطر - نصفه أو ثلثه أو ربعه . فبقى إذن جزء من الضرر غير مؤمن عليه كما قدمنا ، ويتحمل خسارته المؤمن له .

وقاعدة النسبية ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها . ومن ثم يجوز أن يشترط المؤمن له أن يتقاضى تمويضا كاملا عن الجزء الذى هلك ، مادام هذا التعويض الكامل لا يجاوز مبلغ التأمين . وفى هذه الحالة يتقاضى المؤمن قسطا أعلى .

ولإذا لم يرد المؤمن له أن يدفع قسطا أعلى ، ولم يرد في الوقت ذاته أن يباغت وقت تحقق الخطر بأن يرى قيمة الشيء أعلى من مبلغ التأمين فيضطر

(١) بيكار وبيسون ققرة ٣٠٤ - بلافول وديبير وبيسون ١١ ققرة ١٣٣٩ ص ٧٤٠ .

إلى الموضوع لقاعدة النسبية ، فإنه يستطيع تفادي تطبيق هذه القاعدة بالاتجاه إلى شرط الدلالة المتغيرة (clause d'indice variable)<sup>(١)</sup> على النحو الآتي : يتخذ المتأمنان دلالة اقتصادية معينة تنبئ بحركة تغير الأسعار ، ويستعان بهذه الدلالة كل سنة على تعديل مبلغ التأمين . مقدار القسط تلقائيا ، رضا أو خفضا ، بحسب علو الأسعار أو نزولها ، وبذلك يبقى مبلغ التأمين معادلا لقيمة الشيء بقدر الإمكان . وفي فرنسا يتخذ عادة كدلالة اقتصادية أسعار البناء في المنطقة الباريسية ، وهذه الأسعار تنشر في أوقات دورية<sup>(٢)</sup> .

٨٣٨ - التأمين على أشياء متعمدة : وقد يقع التأمين على أشياء متعددة مستقلة بعضها عن بعض ، ويكون مبلغ التأمين في بعضها مغالي فيه وفي بعضها بخس . والأصل في هذه الحالة أن يبقى كل شيء من هذه الأشياء مستقلا عن الأشياء الأخرى بمبلغ التأمين الخاص به . فتعمل قاعدة النسبية إذا كان هذا المبلغ بخس ، ولا يعرض هذا البخس بالمغالة الموجودة في المبالغ الأخرى . على أن العمل قد أوجد طرقا مختلفة يصل بها إلى نوع من التعويض ، أهمها شرط التحويل (clause de reversibilité)<sup>(٣)</sup> ، وشرط التأمين من الخطر الأول (assurance au premier risque, au premier feu)<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر Ménard في التأمين بشرط الدلالة المتغيرة سنة ١٩٤٥ .

(٢) انظر في أن هذه الطريقة غير كافية بيكار وييسون فقرة ٣٠٨ - بلانلوك ووييسون ١١ فقرة ١٣٤٠ .

(٣) ويتلخص شرط التحويل في أن المؤمن له يدفع جلة من الأقساط التأمين من أخطار متعمدة ، دون أن يحدد مقدار أقساط كل خطر منها إلا عند تحققه . مثل ذلك أن يؤمن المتأمن من مسئولية من الحريق ، ومن مسئولية من امتداد الحريق إلى الأجزاء المجاورة ، ودل الأمتعة الموجودة ، في حين المؤجرة . فيجمل جلة الأقساط مثلا ثمانين جنيا ، دون أن يوزع هذه الأقساط على الأخطار الثلاثة ، ولكنه يحدد سعر القسط في كل خطر منها ، فيحدد التأمين على كل الأمتعة ٢ في الألف ( أي أن القسط الذي يبلغ جنتين يكون مبلغ التأمين فيه ألف جنيا ) . والتأمين من المسئولية من الحريق ١ في الألف ، والتأمين من المسئولية من امتداد الحريق إلى الأجزاء المجاورة ٢ في الألف . ثم ينظر بعد ذلك ، عند تحقق خطر من هذه الأخطار الثلاثة ، كيف يوزع جلة الأقساط على الأخطار المختلفة . وسيجعل زيادة الخطر الذي تحقق فلا جزأ من الأقساط يمكن لحمل مبلغ التأمين لا يتقص عن قيمة الخطر ، فلا يتعرض بذلك للموضوع لقاعدة النسبية . انظر في هذه المسألة بيكار وييسون فقرة ٣٠٩ ص ٤٤١ .

(٤) ويتلخص التأمين من الخطر الأول في أن شركة تملك عدة أشياء ، مبان ومصانع ومخازن -

## الفرع الثاني

### التأمين من المسؤولية(\*)

( Assurance de responsabilité )

٨٣٩ - تعريف التأمين من المسؤولية وطبيعة هذا التأمين : التأمين من

المسؤولية عقد مجموعه يؤمن المؤمن المؤمن له من الأضرار التي تلحق به من جراء رجوع الغير عليه بالمسؤولية . ونرى من هذا التعريف أن التأمين من المسؤولية لا يغطي فحسب الأضرار التي تلحق المؤمن له من جراء تحقق مسؤوليته نحو الغير ، بل هو يغطي أيضا الأضرار التي تلحقه من مطالبة الغير له بالمسؤولية ولو كانت هذه المطالبة خالية من الأساس . فيرجع المؤمن له على المؤمن في هذه الحالة الأخيرة بما تكبده الأول من مصروفات وتكاليف في دفع المسؤولية

= وشرعاً مختلفة ، وليست هذه الأشياء موجودة كلها في مكان واحد . فثمن الشركة هنا جميعاً من الحريق ، ولكن لا يبلغ يعادل قيمتها جميعاً وإلا اضطرت إلى دفع قسط مرتفع ، فتكتفى بأن تجمل مبلغ التأمين معادلاً لأهل هذه الأشياء قيمة ، مستمدة من أنه من المستبعد أن يحترق هذه الأشياء كلها في وقت واحد وهي في أماكن مختلفة ، بل الذي يحترق منها شيء واحد ، وقد احتاطت الشركة فافترضت أن هذا الشيء الذي يحترق هو أهل الأشياء قيمة فيجبت مبلغ التأمين معادلاً لقيمتها . ويرضى المؤمن ، في مقابل قسط مناسب ، ألا يعمل قاعدة التدية ، بل يرضى عن أي ضرر يقع في حدود مبلغ التأمين . وبذلك تطنش الشركة إلى أنها متعرضة تعويضاً كاملاً إذا احترق شيء من الأشياء المتعددة المؤمن عليها - ولن يحترق إلا شيء واحد كالمنازل - حتى لو كان الشيء الذي احترق هو أهل الأشياء قيمة . انظر في تفصيل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣١٠ - فقرة ٣١٤ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤١ - محمد كامل مرسى فقرة ١٩٧ .  
وانظر في التأمين من الخطر الأول أو من الحريق الأول : *Addition* الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٦ - *Perin* سنة ١٩٣٨ .

( ٥ ) انظر : *Aucey* سنة ١٩٠٦ - *Brutier* رسالة من باريس سنة ١٩١١ - *Michel* رسالة من باريس سنة ١٩١٤ - *Delmas* رسالة من باريس سنة ١٩٢٣ - *Cadéro* رسالة من باريس سنة ١٩٢٣ - *Osses* رسالة من ديجون سنة ١٩٢١ - *Remont* رسالة من باريس ( حوادث السيارات ) سنة ١٩٣١ - *Spillrein* رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٣٣ - *Deneve* رسالة من ليون سنة ١٩٣٥ - سد واصف في التأمين من المسؤولية رسالة من القاهرة سنة ١٩٥٨ ، وفي التأمين الإجباري من المسؤولية من حوادث السيارات سنة ١٩٦٣ - بيكار وبيسون المجلد ٣ فقرة ١٣٣ وما بعدها - مازو في المسؤولية المدنية الجزء الثالث - مازو في التأمين من المسؤولية ( مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٢ ) - مقالاته في المسؤولية المدنية الجزء الثاني .

عنه ، إذا كان مدعى المسؤولية معسرا لا يستطيع تأديتها ، وذلك على التفصيل الذى سيجىء .

والتأمين من المسؤولية على النحو الذى يبينه هو قسم من أقسام التأمين ، لا يختلف فى طبيعته عن سائر عقود التأمين . فهو تأمين من الأضرار . وهذا يتميز عن التأمين من الإصابات ، إذ أن هذا التأمين الأخير هو تأمين على الأشخاص لا يخضع لمبدأ التعويض ، أما التأمين من المسؤولية فهو ككل تأمين من الأضرار يخضع لهذا المبدأ . وإذا كان التأمين من المسؤولية يشبه التأمين من الإصابات فى أن كلا منهما يضمن إصابات تلحق بالجسم ، إلا أن الإصابات التى يضمنها التأمين من المسؤولية تقع على الغير من المؤمن له ، أما الإصابات التى يضمنها التأمين من الإصابات فتقع على المؤمن له من الغير . ولا يقصد بالتأمين من المسؤولية تأمين الغير من الإصابة التى تقع عليه من المؤمن له ، ولا أصبح تأميننا على الأشخاص ، وإنما يقصد به تأمين المؤمن له نفسه من ضرر يقع على ماله من جراء رجوع الغير عليه بالمسؤولية ، ومن ثم كان تأميننا على المال أى تأميننا من الأضرار<sup>(١)</sup> . ولو أن المؤمن قصد تأمين الغير من الإصابة التى تلحق به بفعل المؤمن له ، لا نطوى هذا التأمين على اشتراط لمصلحة هذا الغير ، ولا نقبل من تأمين من الأضرار إلى تأمين على الأشخاص<sup>(٢)</sup>

فالتأمين من المسؤولية هو إذن تأمين من الأضرار ، ويتفق فى ذلك مع التأمين على الأشياء . ولكنه يختلف عن التأمين على الأشياء فى أنه تأمين لدين فى ذمة المؤمن له ، فى حين أن التأمين على الأشياء تأمين لشيء مملوك للمؤمن له . فحمل التأمين على الأشياء هو ما للمؤمن له من مال (actif) . أما حمل التأمين من المسؤولية فهو ما على المؤمن له من مال (passif) . ولما كان التأمين من المسؤولية تأميناً لدين ، فهو بخلاف التأمين على الأشياء لا يقتصر على شخصين اثنين ، المؤمن والمؤمن له ، يضع أحدهما تجاه الآخر ، بل يمتد إلى شخص ثالث هو المضرور فيوجد علاقات متميزة ما بين المؤمن والمؤمن له من جهة وما بين المؤمن والمضرور من جهة أخرى .

(١) انظر كلفاً فقرة ٧٥٤ .

(٢) انظر فى إعطاف الرهن فى الفقه حول ما إذا كان التأمين من المسؤولية تأميناً من الأضرار : سـد واصف فى التأمين من المسؤولية ص ٢٤ - ص ٢٩ .

ويتخلف التأمين من المسؤولية في طبيعته عن شرط الإعفاء من المسؤولية (clause de non-responsabilité) ، إذ هو على التقيض من هذا الشرط يؤكد المسؤولية لا ينفيها . والغرض من شرط الإعفاء من المسؤولية هو إبعاد المسؤولية عن المسئول ، وجعل المضرور هو الذى يتحملها وحده . أما الغرض من التأمين من المسؤولية فهو استبقاء المسؤولية في ذمة المسئول ، وجعل المؤمن هو الذى يتحملها عنه . وإذا كان كل من التأمين من المسؤولية وشرط الإعفاء من المسؤولية ينتهى إلى رفع عبء المسؤولية عن المسئول ، إلا أن شرط الإعفاء من المسؤولية يحمل المضرور هذا العبء ، بخلاف التأمين من المسؤولية فإنه يزيحه عن عاتقه ، بل ويسمعه بمدى آخر إلى جانب المسئول يرجع عليه كما يرجع على المسئول<sup>(١)</sup> .

وقد قامت اعتراضات في الماضي على التأمين من المسؤولية ، فلأن من شأن هذا التأمين أن يفرى على الإهمال والتقصير ما دام التأمين يغطى كل ذلك . وقد ساعد التأمين من المسؤولية على ازدياد دعاوى المسؤولية ازديادا كبيرا ، لا فحسب من حب الإغراء على الإهمال والتقصير ، بل أيضا من حيث تشجيع المضرور على رفع دعوى المسؤولية منذ أن وجد أمامه المؤمن الموفر إلى جانب المسئول المشكوك في يساره . ويميل القضاء غالبا إلى الحكم بالتعويض للمضرور والسخاء عليه في ذلك ، ما دامت شركات التأمين هي التى ستدفع هذا التعويض من خزائنها . وكان التأمين من المسؤولية أيضا من ضمن الأسباب التى دفعت كلامن التشريع والقضاء إلى خلق أحوال جديدة من المسؤولية لم تكن معروفة من قبل ، ولم يجمعا عن السير في هذا الطريق منذ قام التأمين بهون من مشقة المسؤولية ويسر السبل لمواجهتها . ولكن كل هذه المضار ليست شيئا مذكورا إلى جانب الفوائد التى جناها المجتمع من وراء التأمين من المسؤولية . فإن المضرور يستطيع بفضل هذا التأمين أن يحصل على حقه كاملا ، وكان قبل ذلك يصعب عليه الحصول على حقه من المسئول متمثرا بين محاملته

( ١ ) انظر في الأوضاع القانونية التى تشبه بالتأمين من المسؤولية وتختلط به ( الإعفاء من المسؤولية ، الكفالة ، الاشتراط لمصلحة الغير ، إعادة التأمين ، اتفاقات الدفاع أمام القضاء ) : صه ولحصف في التأمين من المسؤولية ص ٣٠ - ص ٥٣ .

وإعساره . ثم إن المشلول نفسه وجد في التأمين ملاذا يرفع عن كاهله عبء المسؤولية التقبل ، بل ويقيه الإفلاس والخراب إذا اشتد هذا العبء . وقد رجحت كفة التأمين من المسؤولية إلى حد أن جعله التشريع في بعض أنواعه إجباريا ، كما هو الأمر في التأمين من حوادث السيارات . هذا إلى أن التأمين من المسؤولية قد أطلق نشاط الإنسان من عقاله ، فأصبح يقدم على فتح آفاق جديدة تعين على التقدم وإن كانت لا تخلو من المغامرة ، معتمدا في ذلك على التأمين يقي عمرته إذا ما خافه التوفيق<sup>(١)</sup> .

٨٤٠ — أنواع التأمين من المسؤولية — قسم رئيسي : ويتنوع التأمين من المسؤولية تنوع ميادين النشاط وما تنطوي عليه من مسؤوليات مختلفة ، وقد انتشر هذا التأمين بتقديم الآلات الميكانيكية والمحركات الحديثة .

وأول ما ظهر من أنواعه كان التأمين من المسؤولية عن الحريق في صورة المخطفة : تأمين المستأجر من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة (risque locatif)<sup>(٢)</sup> ، وتأمينه من مسؤوليته عن امتداد الحريق إلى الأجزاء المجاورة من العين (assurance complémentaire) ، وتأمين الجار من المسؤولية عن امتداد الحريق إلى جيرانه (recours des voisins) .

ثم تلى ذلك التأمين من المسؤولية عن حوادث العمل ، وانتشر هذا النوع من التأمين انتشارا كبيرا مع تقدم الصناعة وازدهارها ، ولكنه ما لبث أن انتقل من نطاق التأمين الخاص إلى نطاق التأمينات الاجتماعية .

وجاء بعد ذلك التأمين من المسؤولية عن حوادث النقل<sup>(٣)</sup> ، وعن حوادث السيارات ، وعن حوادث المرور (circulation) بوجه عام . وبرز التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات في هذا الميدان بروزا واضحا ، وانتشر انتشارا

(١) انظر بيكار وييسونقرة ٣٣٨ وقرة ٣٤١ — وانظر في نشأة التأمين من المسؤولية وتطوره سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٠ — ص ٢٣ .

(٢) پلافنول وريور وييسونقرة ١١ ققرة ١٣٦٠ ص ٧٧١ .

(٣) انظر سعد واصف في التأمين من المسؤولية (عن حوادث النقل) سنة ١٩٥٨ — وانظر استئناف مخطط ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٧١ — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٢٤٤ .



واسعا لشدة الحاجة إليه<sup>(١)</sup>، وما لبث أن جعله التشريع إجبارياً<sup>(٢)</sup> كما سبق القول. ثم جاء التأمين من المسؤولية عن النشاط المهني<sup>(٣)</sup> كالتأمين من المسؤولية عن نشاط الأطباء والمهندسين، وعن نشاط أصحاب الفنادق، وعن نشاط أصحاب معاهد التعليم، وعن نشاط معاهد الألعاب الرياضية. وانتهى الأمر إلى التأمين من المسؤولية عن النشاط بوجه عام، كأمين أصحاب الممارات من مسؤوليتهم عن حوادث المصاعد وعن أعمال البوابين. وبالرغم من هذا التنوع للكثير في التأمين من المسؤولية، فإن الآثار القانونية المترتبة على التمييز بين نوع وآخر محدودة الأهمية. ولا تكاد تختلف الأحكام تجاه هذا التنوع، وإنما تختلف تجاه تقسيم رئيسي للتأمين

(١) انظر Perraud - Charmantier et Fouzy في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٤٠ - Bedour الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ - سعد واصف في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٦٢ - بيكار وبيسون المطول نقرة ١٦٠ وما بعدها - أنسيكلويدى دالوز لفظ Ass. Dom. نقرة ١٩٢ - نقرة ٣٠٠ - وانظر محمد كامل مرسى نقرة ٣٤٨ - نقرة ٣٥٤ ( وبخاصة نقرة ٣٥٠ - نقرة ٣٥٤ في القضاء المصري في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ).

(٢) أما في فرنسا فقد نهج المشرع الفرنسي نهجاً أكثر توفيقاً، إذ أنشأ القانون الفرنسي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ صندوق الضمان من حوادث السيارات (fonds de garantie automobile) أوسع نطاقاً من نظام التأمين الإجباري، فهو يغطي الأخطار حتى لو كان المتسبب فيها مجهولاً. أو كان معروفاً ولكنه أمن على مبلغ غير كاف، أو أمن على مبلغ كاف ولكن المؤمن كان معسراً. انظر في هذا القانون بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢-١٥٥ بيسون J.C.P. ١٩٥٢ - ١ - ١٠٢٧ - سيمياني في جازيت دي پاليه ١٩٥٢ Doctrine ١ - ١٢ - ٢ - ٩ - Bedour ص ٦٥٥ وما بعدها - وانظر في مسألة صندوق الضمان Tunc رسالة من باديس سنة ١٩٤٣ .

وانظر في نظام صندوق الضمان في فرنسا وفي بلجيكا، وفي ضرورة تدخل المشرع المصري لإنشاء صندوق ضمان في مصر وتحويله بنسبة من الترامات الناتجة من مخالفة قانون المرور وأخرى من الترامات الناتجة من مخالفة قانون التأمين الإجباري، وكذلك مساهمة من الدولة ومؤسسة التأمين، دون تحميل الأفراد أى عبء جديد أو إضافة على أضرار التأمين، وينتج هذا للصندوق مؤسسة التأمين ويخضع لإشرافها : سعد واصف في التأمين الإجباري من حوادث السيارات ص ٢١٠ - ص ٢٢٧ .

(٣) انظر Sapin رسالة من ليون سنة ١٩٣٧ - أنسيكلويدى دالوز لفظ Ass. Dom. نقرة ٣١٧ - نقرة ٣٧٧ .

من المسؤولية ، إذ ينقسم هذا التأمين إلى تأمين من خطر معين (assurance de responsabilité à risque déterminé) وتأمين من خطر غير معين (assurance de responsabilité à risque indéterminé) فالتأمين من خطر معين هو ، كما سبق القول<sup>(١)</sup> ، تأمين على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، ويتحقق ذلك في التأمين من المسؤولية عن شيء معين موجود تحت يد غير مالكة ، فيكون الحائز مسئولاً عن قيمة هذا الشيء نحو مالك . فالتأمين من مسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة ، ومن مسؤولية أمين النقل عن البضائع التي ينقلها ، ومن مسؤولية المودع عنده عن الأشياء المودعة ، يحرر في هذه الصور وأمثالها تأميناً من خطر معين . ويخضع هذا النوع من التأمين لأحكام لا يخضع لها النوع الآخر ، وقد بيناها في مواضعها ومن أهمها قاعدة النسبة .

والتأمين من خطر غير معين هو تأمين خال من قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير . فهو تأمين من المسؤولية أياً كان مقدارها فيكون غير محدد (illimitée) أو تأمين من المسؤولية إلى حد معين فيكون محدداً (limitée) ولكن بمحدوده يأتي من تقدير مبلغ تأمين معين لا من وجود قيمة مقدرة يقع عليها التأمين ، وأكثر صور التأمين من المسؤولية تأمين من خطر غير معين ، فالتأمين من مسؤولية الجار عن امتداد الحريق إلى جيرانه (recours des voisins) ، والتأمين من مسؤولية المستأجر عن امتداد الحريق إلى الأجزاء المجاورة ، والتأمين من المسؤولية عن حوادث العمل ، وعن حوادث النقل ، وعن حوادث السيارات ، وعن النشاط المهني ، كل هذه أمثلة لتأمين من خطر غير معين . ويصح أن يكون التأمين فيها غير محدد بمبلغ معين فيكون المؤمن ضامناً للمسئولية أياً كان مقدارها ، كما يصح وهو الغالب أن يكون التأمين فيها محدد بمبلغ معين فلا يكون المؤمن ضامناً للمسئولية إلا في حدود هذا المبلغ<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر آتفاًقرة ٨٣٤ .

(٢) انظر آتفاًقرة ٦٠٤ .

٨٤١ - تطبيق فramer التأمين من الأضرار والتأمين على الأشياء :  
وتسرى في الأصل على التأمين من المسؤولية نفس القواعد التي فصلناها في  
التأمين من الأضرار بوجه عام والتأمين على الأشياء بوجه خاص . فالتأمين  
من المسؤولية هو كما قدمنا تأمين من الأضرار ، وإذا كان ينفرد ببعض أحكام  
خاصة سيأتي ذكرها يختلف فيها عن التأمين على الأشياء ، فإنه يشترك معه في  
أكثر الأحكام . وقد سبق تفصيل ذلك في مواضعه المختلفة ، عند الكلام في  
التأمين من الأضرار والتأمين على الأشياء .

٨٤٢ - الأمطام التي ينفرد بها التأمين من المسؤولية : والتأمين من  
المسؤولية ينفرد كما قدمنا ببعض أحكام يتميز بها عن التأمين على الأشياء ،  
وهي الأحكام التي تتولى بسطها فيما يلي .

وترجع هذه الأحكام إلى الخاصية التي يتميز بها التأمين من المسؤولية ،  
فقد قدمنا أن هذا التأمين لا يقتصر على وضع المؤمن تجاه المؤمن له ، بل يضع  
إلى جانبها شخصا ثالثا هو المضرور<sup>(١)</sup> . ومن ثم وجب في هذا التأمين بحث  
علاقة المؤمن بالمؤمن له ، ثم بحث علاقة المؤمن بالمضرور . ذلك أن إعمال  
التأمين من المسؤولية يكون بأحد طريقين : ( ١ ) فلما أن يرجع المضرور على  
المؤمن له فيستوجب ذلك أن يرجع المؤمن له على المؤمن . ( ٢ ) ولما أن  
يرجع المضرور مباشرة على المؤمن بطريق الدعوى المباشرة . فنبحث كلا  
من الطريقين .

## المبحث الأول

رجوع المضرور على المؤمن له  
فرجوع المؤمن له على المؤمن

٨٤٣ - مراحل رجوع المؤمن له على المؤمن : يمر رجوع المؤمن له  
على المؤمن بمراحل متعددة . وأول مرحلة ضرورية هي مطالبة المضرور للمؤمن

( ١ ) انظر آتيا فقرة ٨٣٩ .

له مطالبة ودية أو مطالبة قضائية ، فهذا هو الخطر المؤمن منه والذي لا بد من تحقيقه حتى يرجع المؤمن له على المؤمن . ثم يتلو ذلك مرحلة تسوية المسئولية مع المضرور ، وهي إما أن تكون تسوية ودية أو تسوية قضائية . فإن كانت تسوية ودية ، بقيت تسوية الضمان مع المؤمن ، وهذه أيضا إما أن تكون تسوية ودية أو تسوية قضائية . وأما إذا كانت تسوية المسئولية مع المضرور تسوية قضائية ، فإما أن يبقى المؤمن بعيداً عنها وبعدئذ يسوى مسألة الضمان مع المؤمن له ودياً أو قضائياً ، وإما أن يكون فيها خصماً ثالثاً ، وإما أن يتولى بنفسه إدارة الدعوى .

فهناك إذن مراحل ثلاث ، ليست متعاقبة حتماً فقد يغنى بعضها عن بعض :  
(١) مطالبة المضرور للمؤمن له . (٢) تسوية المسئولية مع المضرور ودياً ، ثم تسوية الضمان مع المؤمن . (٣) تسوية المسئولية مع المضرور قضائياً ، ثم تسوية الضمان مع المؤمن .

وقبل أن نبحث هذه المراحل الثلاث ، نبين إلى أى مدى يمتد ضمان المؤمن عند تسوية هذا الضمان .

٨٤٤ — المدى الذى يمتد إليه ضمان المؤمن : يشمل ضمان المؤمن ، أول ما يشمل ، تعويض المؤمن له عما يتقاضاه منه المضرور من تعويض من جراء تحقق مسئولته ، وذلك فى حدود مبلغ التأمين إن كان هناك مبلغ معين<sup>(١)</sup> .

(١) وتنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧٩ من القانون المدنى الذى حل ما يأتى : « فى التأمينات على المسئولية المدنية ، يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عما يجب عليه دفعه نتيجة الحادث الذى حصل خلال مدة التأمين حسب المسئولية المترتبة بمقتضى العقد ، وتستثنى الأضرار الناتجة من أفعال الله » .

وقد يكون التأمين من المسئولية كما قدنا تأميناً من خطر معين ، كتأمين المستأجر من مسئولية من حريق العين المؤجرة ، فلا يجوز التعويض الذى يدفعه المؤمن قيمة هذه العين طبقاً لبدأ التعويض ، بل ونسبة معينة من مبلغ التأمين فى حالة حريق جزء من العين طبقاً لقاعدة التنسية . وترامى فى جميع الأحوال شروط عقد التأمين ، ففى التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات مثلاً قد يشترط المؤمن لضماني المسئولية عن الحادث أن يكون سائق السيارة حاصلاً على رخصة قانونية ، وألا يمتد حدوداً معينة فى قيادة السيارة ، وألا يقودها وهو فى حالة سكر ، وأن تستبعد من نطاق التأمين أخطار معينة ، فيسقط الحق فى التأمين إذا لم تراعى شروط العقد ، ويتحقق

ولكن ضمان المؤمن يمتد أيضاً إلى أمرين آخرين :

(أولاً مؤرول) المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده ، وكذلك المصروفات التي تستلزمها الأعمال القضائية التي يقوم بها ، والقوائد التي يلزم بأدائها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء . أما المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده فتشمل جميع المصروفات التي يحكم بها ، سواء رفعت دعوى المسؤولية أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي ودخل المضرور مدعياً مدنياً<sup>(١)</sup> ، وكذلك

— الضمان إذا تحققت الأضرار المستبعدة (بيكار ويبسون فقرة ٣٤٢ ص ٤٨٩) . وقد قضى بأنه إذا اشترط بطلان التأمين إذا زاد عدد الركاب على اثنين ، فزاد عدد الركاب إلى ثلاثة ، ووقع الحادث فأت بسببه راكب واحد ، فإن عقد التأمين يكون مع ذلك باطلاً بالرغم من أن المصاب راكب واحد ، مادام قد ثبت أن للركاب وقت وقوع الحادث كانوا ثلاثة (استئناف مخطوط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠) . وإذا أراد المؤمن ألا يزيده الركاب على ثلاثة ، وجب عليه اشتراط ذلك صراحة ، لأن العادة قد جرت أن يركب أربعة في مكان ثلاثة (استئناف مخطوط ١٥ يولييه سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦) .

وقد نصت المادة ١١٢٣ من المشروع النهائي على أنه « إذا اشترط في وثيقة التأمين ضد حوادث السيارات ألا يكون تمهد المؤمن صحيحاً إلا إذا كان المؤمن عليه هو المالك الوحيد للسيارة ، كان هذا الشرط صحيحاً » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لاشتغاله « على حكم تفصيل » (مجموعة الأعمال التفسيرية « ص ٥٠٨ في الهامش ) . ويجب إعمال الشرط القاضي بوجوب أن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة إذا كانت السيارة ملكاً للابن وأمن عليها الأب باسمه ، إذا كانت الظروف التي وقع فيها الحادث مريبة ، أما إذا لم تكن هناك ريبة وكان الأب والابن في معيشة واحدة والسيارة لاستعمالها المشترك ، فإنه لا يجوز للشركة التمسك بالشرط (استئناف مخطوط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٦) . وبالرغم من وجود شرط يقضي بوجوب أن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة ، إذا كان متزوج الشركة التي عقد التأمين مع الزوج يعلم أن المالك الحقيقي للسيارة هو الزوجة لا الزوج ، فإن علم المتزوج بتفدية الشركة ، وليس لها إذا وقع الحادث أن تتجس على الزوج بأنه ليس هو المالك للسيارة (استئناف مخطوط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٢) . وإذا ثبت أن المؤمن له قد وقع في غلط في شأن هذا الشرط ، وأنه ما كان ليتفاد لو أنه أدرك وجوده، جاز له بإبطال العقد (استئناف مخطوط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٤٤) — وانظر استئناف مخطوط ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ١٨٩ — مجموعة ثروتن لفظ Assurance وفيه ٤٥ .

(١) نقض فرنسي ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ — ١٠٢٢ —

أثواب الخسارة والخبراء<sup>(١)</sup> . وتدخل أيضاً تكاليف المسؤولية على النحو المتقدم ، حتى لو كسب المؤمن له الدعوى واستطاع أن يدفع المسؤولية نفسه ، ولم يستطع بعد ذلك أن يرجع هذه المصروفات على مدعى المسؤولية لإعساره ، فيرجع بها على المؤمن ، لأنها خسارة لحقت به من جراء رجوع مدعى المسؤولية عليه . ولا يمتد ضمان المؤمن إلى المصروفات على النحو المتقدم إلا في حدود مبلغ التأمين ، فيجب ألاّ يجاوز التعويض والمصروفات التي يتقاضاها المؤمن له من المؤمن هذا المبلغ<sup>(٢)</sup> . أما إذا كانت هناك مصروفات أنفقها المؤمن له في أعمال قضائية قام بها بناء على طلب المؤمن أو بموافقته ، فهذه يرجع بها على المؤمن ، ولو جاوز بها مضافة إلى التعويض مبلغ التأمين ، لأنها مصروفات ارتضى المؤمن أن يتحملها بموافقته عليها . وإذا تأخر المؤمن في الوفاء ، وتسبب عن تأخره أن استحققت فوائد للمضروب ، أو طالب المؤمن له المؤمن بالوفاء وبالفوائد مطالبة قضائية ، فإنه يجوز للمؤمن له أن يرجع هذه الفوائد على المؤمن ولو جاوز مبلغ التأمين ، لأن المؤمن هو المتسبب فيها بخطأه<sup>(٣)</sup> . أما الفوائد التي يحكم بها على المؤمن له للمضروب في دعوى

(١) وفي فرنسا يجب في ذلك اتفاق خاص ( نقض فرنسي ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - ميريه ١٩٣٦ - ١ - ٣٤٥ - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٧٨ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٠٤ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٧ - ٥١٣ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ ) .  
(٢) نقض فرنسي ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٧ - ٥١٣ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - وعلى ذلك إذا رجع المضروب بالدعوى المباشرة على المؤمن ، فإنه يرجع في حدود مبلغ التأمين متوقفاً منه هذه التكاليف التي يرجع بها المؤمن له على المؤمن ( نقض فرنسي ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - ميريه ١٩٣٦ - ١ - ٣٤٥ - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٠٤ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - أفيكلويد دالوز ١ لفظ Ass. Dom. ١٢٣ ) .  
وإذا زاد التعويض المستحق للمضروب على مبلغ التأمين ، قسمت مصروفات دعوى المسؤولية بين المؤمن والمؤمن له بنسبة مبلغ التأمين والزيادة في التعويض . وتقول العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من التفتين الملل اليسى في هذا المعنى : « ومع ذلك إذا استحق التضارب مبلغاً يزيد على المبلغ الأصل للمؤمن عليه ، فتمضمّن تكاليف الدعوى بين المؤمن والمؤمن له بنسبة مصطلحه » ( انظر مايل نفس الفقرة في الخامس )

(٣) ويجوز كذلك للمؤمن له أن يطالب المؤمن من ثنية نفقات تكميلية ( نقض فرنسي -

المسئولية ، سواء كانت فوائد تعويضية أو فوائد تأخيرية ، فيرجع بها المؤمن له على المؤمن ولكن في حدود مبلغ التأمين .

وقد أوردت المادة ٤٧ من مشروع الحكومة الأحكام المتقدمة الذكر ، فنصت على أن « يتحمل المؤمن المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده . وكذلك يتحمل جميع المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به المؤمن له بناء على طلب المؤمن أو بمواقفته ، حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة إلى التعويض عن المبلغ الذي نغطيه المسؤولية . ويسرى هذا الحكم أيضاً على الفوائد التي يلتزم المؤمن له أداؤها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء »<sup>(١)</sup> .

(مؤثرات) يمتد الضمان ، في التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية ، لا فحسب إلى مسئولية من يتبهم المؤمن له عنه في تولى العمل ، بل أيضاً إلى مسئولية من يعهد إليهم في إدارة العمل أو الإشراف عليه حال تأدية الحمل المعهود به إليهم . فيكون هناك عقد تأمين من المسؤولية لمصلحة المؤمن له ، واشترط لمصلحة نائبه ولمصلحة تابعه يؤتمنها هما أيضاً

= ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٦١ - أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٧٩ - ٢ يولييه سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٨٢ - أنسيكلوبيدي دالورز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٨٧ ) .

(١) وقد نقل هذا النص من المادة ١١١٩ من المشروع التمهيدى ، وتجري على الوجه لآق :  
١ - يتحمل المؤمن مصروفات دعوى المسؤولية الموجهة المؤمن عليه ٢ - وكذلك يتحمل المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به المؤمن عليه بناء على طلب المؤمن إذا كان مبلغ التأمين مقدراً جزافاً ، حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة إلى التعويض عن مبلغ التأمين ؛  
٣ - ويسرى هذا الحكم أيضاً على الفوائد التي يلتزم المؤمن عليه بدفعها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء .  
وقد حذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة لاشتاله « على أحكام تفصيلية » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٥ - ص ٤٠٦ في المالحش ) .

وانظر أيضاً المادة ٥١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١٥٠ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني السويسرى على ما يأتى : « وتقع المصاريف التي يطلبها المدعى في القضية التي يرضها الطرف المتضرر ضد المؤمن له على عاتق المؤمن لغاية المبلغ المؤمن عليه . ومع ذلك إذا استحق المتضرر مبلغاً يزيد على المبلغ الأصل المؤمن عليه ، فمقدم تكاليف الدعوى بين المؤمن والمؤمن له بمسبة مصلحته » .

وبطريق مباشر من مسئوليتهما عن فعلهما الشخصي . وإذا نزل المؤمن له عن عمله التجاري أو الصناعي إلى شخص آخر ، أو ثبت لهذا الشخص الآخر حق انتفاع أو إيجار أو أى حق مشابه على العمل التجاري أو الصناعي ، يقع عقد التأمين كما هو بشرطه وحل فيه هذا للشخص الآخر محل المؤمن له ، بشرط موافقة المؤمن على هذه الحوالة .

وقد أوردت المادة ٤٨ من مشروع الحكومة الأحكام المتعلقة الذكر ، فنصت على أنه « في التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولى المؤمن له أعمالاً تجارية أو صناعية ، يمتد التأمين أيضاً إلى مسئولية من يتبهم المؤمن له ومن يمهّد إليهم بإدارة هذه الأعمال أو مراقبتها عما يقع من أفعال ضارة بالغير أثناء تأدية العمل المعهود به إليهم . وإذا نزل المؤمن له عن أعماله التجارية أو الصناعية لصالح الغير ، أو إذا وجد هذا العمل تحت يد الغير نتيجة لحق انتفاع أو إيجار أو لأى حقه مشابه ، حل الغير محل المؤمن له في الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد التأمين طوال مدة استغلاله للعمل ، وذلك بشرط الحصول على موافقة المؤمن »<sup>(١)</sup>

### المطلب الأول

مرحلة مطالبة المضرور للمؤمن له

#### ٨٤٥ - مطالبة المضرور للمؤمن له على الخطر المؤمن منه في التأمين من

المسؤولية : الخطر المؤمن منه في التأمين من المسؤولية ليس هو تحقق مسؤولية المؤمن له ، بل هو مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض ، سواء كانت هذه المطالبة على أساس أو على غير أساس ، أى سواء تحققت مسؤولية المؤمن له

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٢٠ من المشروع التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتى : « في التأمين ضد المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية ، لا يقتصر أثر العقد على تأمين المؤمن عليه ضد مسئولياته قبل من يستنضمهم في أعماله ، بل يمتد هذا الأثر إلى ما يقع فيه هؤلاء المستنضمون من مسئوليات شخصية حال تأدية العمل المعهود به إليهم . » وقد سلف نص المشروع التمهيدى في بنية المراجعة لاشكاله « حل حكم تفصيلي » ( مجموعة الأعمال التحضيرية » ص ٤٠٦ في الخاضع ) .

وانظر المادة ١٥١ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .



أولم يتحقق<sup>(١)</sup> . ولذلك قد يتحقق الخطر المؤمن منه دون أن يتحقق المسؤولية ، إذا طالب مدعى المسؤولية المؤمن له بالتعويض وكان على غير حق في هذه المطالبة ، وقد رأينا أن المؤمن له يرجع في هذه الحالة بالمصروفات على المؤمن<sup>(٢)</sup> . وقد تتحقق المسؤولية دون أن يتحقق الخطر المؤمن منه ، إذا سكت المضرور عن مطالبة المؤمن له بالتعويض . فالمطالبة إذن - وليس تحقق المسؤولية - هي الخطر المؤمن منه ، فإذا وقعت تحقق الخطر<sup>(٣)</sup> .

وعلى ذلك لا بد من أن يطالب المضرور المؤمن له بالتعويض ، أى لا بد من أن يتحقق الخطر المؤمن منه ، كمرحلة أولى في رجوع المؤمن له على المؤمن بالضمان . ونقول الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة في هذا الصدد : « في التأمين من المسؤولية ، لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المضرور بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المبين في العقد »<sup>(٤)</sup> . ذلك أن التأمين من المسؤولية لا يؤمن المضرور من الضرر الذي أوقعه به المؤمن له في جسمه أو ماله وإلا لكان التأمين تأميناً على الأشخاص أو على المال ، وإنما يؤمن المؤمن له من المسؤولية عن هذا الضرر ، فلا يتحقق الخطر إلا إذا ضولب المؤمن له فعلاً بهذه المسؤولية .

وليس يلزم أن تكون المطالبة مطالبة قضائية (réclamation judiciaire) بدعوى ترفع أمام القضاء ، بل يكفي أن تكون مطالبة ودية خارج القضاء (réclamation extrajudiciaire, à l'amiable) ، بإنذار على يد محضر أو بكتاب

(١) انظر آنفاً فقرة ٨٣٩ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٨٤٤ .

(٣) هيباز ٢ فقرة ٥٥٦ - محمد على عرفة ص ٢٥٤ .

(٤) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الأولى من المادة ١١١٨ من المشروع التمهيدى ، ويجرى على الوجه الآتى : « لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المصاب بمطالبة المؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المبين في العقد » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بمزنيات وتفصيل يسمن أن تنظها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٥ في الهامش ) . وتنص المادة ١٠٠٤ من التفتين المذكور على أنه « لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين ضد المسؤولية إلا إذا تال المضرور بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية » . وانظر المادة ٥٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

موصى عليه أو بكتاب عاды أو شفويا ، والمهم أن تكون المطالبة صريحة لا لبس فيها وأن يتمكن المؤمن له من إثبات وقوعها .

وإذا كانت العبرة بمطالبة المضرور لا بوقوع الحادث الضار ، فإن تاريخ وقوع الحادث الضار هام من ناحيتين : (١) يجب أن يقع الحادث الضار المؤمن منه في أثناء سريان عقد التأمين ، فلو وقع قبل ذلك لا يعتد به ، حتى لو طالب المضرور المؤمن له في أثناء سريان العقد . وعلى العكس من ذلك يعتد بالحادث لوقوع في أثناء سريان العقد ، حتى لو كانت المطالبة بعد انتهاء العقد<sup>(١)</sup> .

(٢) تاريخ وقوع الحادث ، لا تاريخ المطالبة ، هو الذي يعتد به في حماية الحق المباشر الذي للمضرور تجاه المؤمن ، فمن هذا الوقت لامن وقت المطالبة لا يضار هذا الحق أو يعرض للسقوط بعمل يصدر من المؤمن له كما سيحيى<sup>(٢)</sup> .

٨٤٦ - إخطار المؤمن له المؤمن بمطالبة المضرور : وقد قدمنا عند الكلام في عقد التأمين بوجه عام<sup>(٣)</sup> أن المؤمن له يلتزم بإخطار المؤمن بوقوع الخطر المؤمن منه ، وهو هنا مطالبة المضرور إياه بالتعويض . فيجب إذن على المؤمن له أن ينظر المؤمن ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، بوقوع المطالبة . وتتص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة على ما يأتي : « وعلى المؤمن له أن ينظر المؤمن ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، بالمطالبة الودية خلال خمسة أيام من وقت وصولها إليه — أما إذا كانت المطالبة قضائية ، فيجب عليه إخطار المؤمن ، بالطريقة المبينة بالفقرة السابقة ، خلال ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تسلمه لإعلان الدعوى<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض فرنس ١١ يناير سنة ١٩٤٣ D.C. ١٩٤٣ - ١٣٦ - بلانول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦١ .

(٢) انظر ما يل فقرة ٨٦٢ في آخرها .

(٣) انظر آتفاً فقرة ٦٤٤ وما بعدها .

(٤) وقد نقل هذا النص من الفقرة الثانية من المادة ١١١٨ من المشروع التهدي ، ويجرى حل الوجه الآق : « ويجب حل المؤمن عليه أن ينظر المؤمن بالمطالبة الودية في خلال خمسة عشر يوماً من وقت وصولها إليه ، أما إذا كانت المطالبة قضائية فيجب عليه أن يبادر بإخطار المؤمن بذلك بمجرد تسلمه لإعلان الدعوى » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التهدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لفظه « بجزئيات وتقاسيل يحسن أن تنظها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٥ في الماش ) .

وانظر المادة ١٥٣ من قانون التأمين الألفى الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

ولا يوجد ما يمنع من الاتفاق في وثيقة التأمين على ميعاد أطول للإخطار ،  
فلأن هذا في مصاحبة المؤمن له . كذلك لا يوجد ما يمنع من الاتفاق على أن  
يبدأ مريان الميعاد من وقت علم المؤمن له بوقوع الحادث ، لا من وقت مطالبة  
المضرور . ويقع هذا الاتفاق كثيراً في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ،  
فلأن المؤمن بعينه أن يعلم بوقوع الحادث في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن  
من معانيته والتعرف على ظروفه والتثبت من كيفية وقوعه وتقدير مدى الأضرار  
التي أحدثها ، وكل ذلك لا يتمكن منه إذا مضت مدة طويلة على الحادث دون  
أن ينخطر به<sup>(١)</sup> .

### المطلب الثاني

مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور ودياً

٨٤٧ - **موازنة التسوية المسؤولية مع المضرور ودياً** : لا يوجد ما يمنع من  
أن يتفق المؤمن له والمضرور على تسوية ودية للمسئولية الناجمة عن الحادث .  
فقد يقع المؤمن له المضرور بأن الحادث لم يقع بخطأ منه أو وقع بخطأ غيره ،  
وبالآن مسؤولية عليه في الحادثين . فإذا اقتنع المضرور بذلك ، ونزل عن  
مطالبته للمؤمن له ، استفاد المؤمن من هذا النزول ، ولم يكن هناك محل  
لرجوع المؤمن له عليه بالضمان . وقد يقع العكس ، وتكون ظروف الحادث  
واضحة وقاطعة في مسؤولية المؤمن له ، فلا يسع هذا الأخير إلا أن يقر  
بمسئوليته أو أن يصطلح مع المضرور على خبير وجه مستطاع . وكل من  
الإقرار والصلح وأي اتفاق آخر يصل إليه المؤمن له مع المضرور في خصوص  
المسئولية يمكن الاحتجاج به على المؤمن ، والرجوع عليه بالضمان بمقتضاه .  
ومع ذلك يجوز للمؤمن ، عند الرجوع عليه بالضمان ، أن يدفع مطالبة المؤمن

(١) نقض فرنس ٢٠ يولي سنة ١٩٤٢ المحلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٣٥٥ -  
مارس ١٠ أبريل سنة ١٩٢٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٥٤٢ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع  
السابق ١٩٣٧ - ٤٨٥ - ديجون ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥ -  
ويؤس ذلك على فكرة الحادث للكامن (chambre virtuelle) : بيان ١٢ مكرر فقرة ٧١٦ -  
فلائيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦١ ص ٧٧٢ - وانظر أيضاً فقرة ٦٤٨ .

له بجميع الدفع التي يستطيع أن يتمسك بها كما سيحيى<sup>(٣)</sup> . بل ويجوز أن يكون هناك اتفاق سابق في وثيقة التأمين ، بين المؤمن والمؤمن له ، يمنع المؤمن له من أن يقر المسئولية أو من أن يبالغ المضرور بغير موافقة المؤمن : وهذا ما نتقل الآن إليه :

**٨٤٨ - اتفاق على حرص جواز الإقرار بالمسئولية أو الصلح بغير موافقة المؤمن :** يقع كثيراً أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أنه لا يجوز للمؤمن له أن يقر بمسئوليته أو أن يبالغ المضرور بغير موافقة المؤمن . وهذا الشرط صحيح ، ويجب العمل به<sup>(٤)</sup> . وقد نصت المادة ٤٩ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « يجوز الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن له ، دون رضا المؤمن ، قد أدى إلى المضمون تعويضاً أو أقر له بمسئوليته - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن له مقصوداً على الوقائع المادية المتصلة بالحدث ، أو إذا ثبت أن المؤمن له ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلاماً بيناً<sup>(٥)</sup> . »

(١) انظر ما يلي فقرة ٨٤٩ .

(٢) استئناف مخطط ١٥ يوفيه سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - أما في التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، فقد قضى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بعدم جواز الاحتجاج على المؤمن بتسوية ودية تقع دون موافقته بين المؤمن له والمضرور ، حتى لو لم يكن هناك شرط خاص في هذا المعنى ، فنصت المادة ٦ من القانون سالف الذكر على أنه « إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة المؤمن ، فلا تكون هذه التسوية حجة عليه » . ومن ثم يجب على كل من المؤمن له والمضرور ، إذا أراد الرجوع على المؤمن ، أن يثبت المسئولية بغير الإقرار المستفصل من هذه التسوية الودية .

(٣) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٢١ من المشروع التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتي : ١٥ - يصح الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن عليه ، دون رضا من المؤمن ، قد دفع إلى المصاب تعويضاً أو أقر له بالمسئولية . ٢ - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن عليه مقصوداً على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أن المؤمن عليه ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلاماً بيناً<sup>(٥)</sup> . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت لعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التشريعية ص ٤٠٦ - ض ٤٠٧ في الملمش ) .

ويبرر منع المؤمن للمؤمن له من أن يقر بمسئوليته أو بصلح عليها ، ليس فحسب خشية من أن يتواطأ المؤمن له مع المضرور بالمسئولية أو بصلحه على مبلغ كبير ، بل أيضاً احتمال أن يهرب المؤمن له تهديد المضرور باتخاذ إجراءات جنائية ضده ليحملة بذلك على الإقرار أو الصلح ، أو مجرد عدم مبالاة المؤمن له وقد غطى التأمين مسئوليته فيقدم على الإقرار أو الصلح دون وزن دقيق لظروف الحادث .

والممنوع بالاتفاق هو الإقرار أو الصلح الصادر من المؤمن له شخصياً ، أما إذا صدر إقرار أو صلح من شخص يكون المؤمن له مسئولاً عنه كالتابع فلا يدخل في هذا المنع ولا يسقط حق المؤمن له في الضمان<sup>(١)</sup> . كذلك لا يعتبر إقراراً بالمسئولية ما يقدمه المؤمن له للمضرور عقب الحادث من إعانات يملأ عليه واجب الإنسانية ، كأن يدبر له الإعانات الأولية أو ينقله إلى منزله أو إلى مستشفى يتولى إعاقته<sup>(٢)</sup> : ولا يعتد بالإقرار الصادر من المؤمن له دون تفكير وتحت تأثير الانفعال فور وقوع الحادث ، إذا رجع عنه وبين أنه كان مخطئاً في إقراره ، كما لا يعتبر إقراراً أن يقر المؤمن له

« وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « لما كان المؤمن هو المسئول أصلاً عن أداء التعويض ، وقد يتمكن بطرته الخاصة من الاتفاق ودياً مع المضرور على مبلغ معين قد يقر من التعويض الواجب أدائه ، لذلك أجازت المادة ٤٩ الاتفاق على إعفاء المؤمن من أداء التعويض في حالة قيام المؤمن له دون موافقته بأداء التعويض إلى المضرور ، أو إقراره له بالمسئولية . وتنص المادة ١٠٠٥ من التقنين المدني العراقي على أنه ، يصح الاتفاق على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المستفيد ، دون رضا المؤمن ، قد دفع إلى المضرور تعويضاً ، أو أقر له بالمسئولية . ولكن لا يجوز أنسك هذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المستفيد مقتضراً على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أن المستفيد ما كان يستطيع أن يرفض تعويض المضرور أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلاً بيتاً » .

وانظر المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . والمادة ٢/١٥٤ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

( ١ ) انظر عكس ذلك سعد واصف في التأمين المسئولية ص ٣٨٨ .

( ٢ ) بيزانسون ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٥٨٨ - دالوز الاسبوعي ١٩٣٠ - ١٨٥ - ليون ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٧١ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المراجع السابق ١٩٤٩ - ١٥٢ - دالوز ١٩٤٩ - ٤٢٦ - أنيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. مقرة ٩٤ .

عقب وقوع الحادث بسبب رد الفعل المفاجئ أو خشية سوء العاقبة . وإذا قضى على المؤمن له بالمسئولية في محكمة أول درجة ، فلا يعد رضائه بالحكم ، أو تركه مواعيد الطعن تنفيى دون أن يظن في الحكم ، إقراراً منه بالمسئولية . والمقصود بالإقرار هو أن يقر بمبدأ المسئولية من الناحية القانونية ، أما إذا أقر بالوقائع المادية كما حدث دون أن يستخلص منها أنه مسئول قانوناً ، فإن هذا لا يعد إقراراً ، إذ هو قد اقتصر على سرد ما حدث مادياً دون أن يتطرق إلى المسئولية من الناحية القانونية<sup>(١)</sup> ، وواجب الأمانة والصدق يقتضيه أن يروى الحادث كما وقع مادياً دون أن يكتم شيئاً . بل قد يقتضيه واجب الإنصاف وحكم الضمير ، في حادث وقع منه ووضحت فيه مسئوليته وضوحاً لا يستطيع معه إنكارها إلا إذا ارتكب ظلماً بينا نحو المضرور ، أن يقر بمسئوليته ، لا من ناحية الواقع فحسب ، بل أيضاً من ناحية القانون ، ولا يؤخذ عليه هذا الموقف الذى أملاه عليه ضميره . وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما إذا كانت الظروف تترد هذا الإقرار بالمسئولية ، وما إذا كان الامتناع عن الإقرار يعد ظلماً بينا نحو المضرور .

وفي غير الأحوال المتقدمة ، لا يجوز للمؤمن له أن يقر للمضرور بالمسئولية أو يصالحه عليها . وقد يكون الإقرار بالمسئولية صريحاً في ورقة مكتوبة يقر فيها بالمسئولية ويتعهد بدفع تعويض أو شقوباً ، كما يكون ضمناً باتخاذ موقف لإيداع مجالا للشك في الإقرار . كذلك قد يكون الصلح مكتوباً أو مشافهة . والصلح لا يقل خطراً عن الإقرار إذ هو إقرار مضاف إليه تقدير لمبلغ التعويض ، وهو في القليل إقرار كامل بالمسئولية ومساومة على مقدار التعويض . فإذا أقر المؤمن له بالمسئولية إقراراً صريحاً أو ضمناً ، أو صالح عليها ، فإن الاتفاق الذى تم بينه وبين المؤمن يقضى بسقوط حقه في الضمان<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن يقتصر الاتفاق على ألا يكون الإقرار أو الصلح

(١) نفس غرسى ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٦٢ -  
 ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٣٠١ - باريس أول يناير سنة ١٩٣٧  
 المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٣٧ - ٥٣١ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة  
 ١٣ وقررة ٩٥ .

(٢) استئناف مخطط ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ .

سارياً في حق المؤمن دون ذكر لسقوط الحق في الضمان ، فيصح في هذه الحالة أن يثبت المؤمن له في مواجهة المؤمن أن مسئوليته قد تحققت لا ريب فيها ، ولكن هذا الإثبات لا يكون عن طريق الإقرار أو الصلح ، فهناك لا يجوز التمسك بهما على المؤمن بموجب الاتفاق ، وإنما يكون الإثبات بأي طريق آخر ، ولو بالينة أو القرائن . وعندئذ يرجع المؤمن له على المؤمن بالضمان ، بالرغم من الإقرار الصادر منه أو الصلح الذي أبرمه<sup>(١)</sup> .

٨٤٩ - تسوية الضمان مع المؤمن ودياً أو برعوى أصلية : فإذا ما انتهى المؤمن له مع المضرور إلى تسوية ودية على التحول الذي بسطناه فيها تقدم ، كان له أن يرجع بعد ذلك على المؤمن بالضمان . وهذا الرجوع إما أن يكون رجوعاً ودياً إذا استجاب له المؤمن ، وإما أن يكون رجوعاً قضائياً عن طريق رفع دعوى أصلية بالضمان على المؤمن إذا لم يستجب هذا للتسوية الودية . ويسقط حقه في رفع الدعوى بالتقادم ، وقد قلعنا أن دعوى الضمان تسقط بثلاث سنوات<sup>(٢)</sup> . وتسمى مدة التقادم هنا من وقف مطالبة المضرور للمؤمن له مطالبة ودية بالتعويض ، أما في فرنسا فلا تسمى إلا من وقت

(١) وهذا هو الحكم الذي تنفي به المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ( دوييه ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ ومونبليه ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤-١٣٧ وما بعدها- أنسيكلوبيس دالوز ١ لفظ Ass. Dom. نقرة ٩٨ ) . أما المادة ٤٩ من مشروع الحكومة ، فتنفي كما رأينا بإعفاء المؤمن من الضمان . ويجوز المؤمن ، إلى جانب اشتراط ألا يصلح المؤمن له المضرور ، أن يشترط كذلك أن يكون له هو وحده حق الصلح مع المضرور نيابة عن المؤمن له . وقد يرى نفسه في حاجة إلى التسليح بهذا الحق ، حتى إذا وجد أن مسئولية المؤمن له ثابتة وألا مناس من إدانته ، سعى في الصلح مع المضرور لعله يصل من وراء ذلك إلى شروط أفضل . فإذا عقد المؤمن صلحاً مع المضرور بناء على هذا التعويض ، فإن هذا الصلح يكون حجة على المؤمن له ، حتى فيها يجاوز مبلغ التأمين . أما فيما يتعلق بما قد يدعيه المؤمن له من حقوق قبل المضرور ، فهناك رأي يذهب إلى أن الصلح لا يجوز أن ينتهكها ( نقض فرنسي ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ١٠٧٤ - سيريه ١٩٣٤ - ١ - ٢٥١ ) . ولكن الرأي الراجح في الفقه أن هذه الحقوق لا تتصل من حقوق المضرور قبل المؤمن له ، وأنه يجوز في صلح واحد بمقدرة المؤمن أن يتناول هذه الحقوق جميعاً ( بيكار وييسون نقرة ٣٥٧ - بلانويك وويبير وييسون ١١ نقرة ١٣٦٤ ) .

(٢) انظر آتفا نقرة ٦٦٩ وما بعدها .

التسوية الودية التي تمت بين المضرور والمؤمن له ودفع هذا الأخير للأول التعويض الذي اتفقا عليه .

وسواء كانت تسوية الضمان مع المؤمن تسوية ودية أو تسوية قضائية عن طريق الدعوى الأصلية ، ففي الحالتين يكلف المؤمن له بإثبات تحقق مسؤوليته نحو المضرور ، وبأن هذه المسؤولية يغطيها ضمان المؤمن .

فعلية أن يثبت أولاً تحقق مسؤوليته نحو المضرور<sup>(١)</sup> . ولا يكفي في هذا الإثبات إقراره أو بالصلح مع المضرور ، فقد يكون ممنوعاً من ذلك على الوجه الذي يسطناه فيما تقدم ، فيسقط حقه في الضمان أصلاً ، أو في القليل لا يستطيع أن يحتج بالإقرار أو بالصلح على المؤمن ، وهذا وذلك تبعاً لما تم عليه الاتفاق الخاص بالمنع من الإقرار أو الصلح من حيث إنها يسقطان حق المؤمن له في الضمان أو إنها لا يحتج بهما على المؤمن . فإذا استطاع المؤمن له أن يثبت ، بغير الإقرار أو الصلح ، تحقق مسؤوليته تجاه المضرور ، يبقى أن يتمسك المؤمن بأي دفع آخر صالح للتمسك به ، كأن يدفع بأن مسؤولية المؤمن له قد سقطت بالتقادم بالرغم من تحققها وقد أهمل هذا أن يتمسك بالتقادم في مواجهة المضرور<sup>(٢)</sup> ، أو كأن يدفع بأن المضرور نفسه قد ارتكب خطأ من جانبه فقامت المسؤولية على خطأ مشترك من شأنه أن يخفف مسؤولية المؤمن له وينقص من مبلغ التعويض الواجب عليه دفعه للمضرور .

وعلى المؤمن له أن يثبت ثانياً أن تحقق مسؤوليته داخل في نطاق عقد التأمين ، يغطي ضمان المؤمن بموجب هذا العقد<sup>(٣)</sup> . فيثبت أن الحادث الذي وقع يغطي عقد التأمين ، وأنه وقع في وقت كان عقد التأمين فيه سارياً<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض فرنسي ه أنسطر سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٧٤ .

(٢) نقض فرنسي ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٠ سيريه ١٩٣١ - ١ - ٤٥ .

(٣) فقد تتحقق مسؤولية المؤمن له دون أن يكون تحقق المسؤولية هذا منطلي بعقد التأمين (نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥١٦) .

(٤) ولا يكفي أن يتمسك المؤمن له بحكم صدر لصالحه ضد المؤمن بالنسبة إلى مضرور آخر في نفس الحادث ، فإن لكل مضرور ظروفه الخاصة به (بيكار وبيسون فقرة ٣٤٧ - انظر ممكن ذلك نقض فرنسي ١١ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ١٧٣ - دالقرز ١٩٤٧ - ٢٦٥) .



ويموز المؤمن ، بالرغم من هذا الإثبات ، أن يثبت من جانبه أن حق المؤمن له في الضمان قد سقط بسبب من أسباب السقوط <sup>(١)</sup> .

فإذا ما أثبت المؤمن له حقه قبل المؤمن على الوجه الذى قدمناه ، فإنه متقاضى منه مبلغ التأمين أو التعويض على النحو الذى فصلناه فيما تقدم ، سواء عن طريق التسوية الودية ، أو عن طريق الدعوى الأصلية بالضمان .

### المطلب الثالث

#### مرحلة تسوية المسئولية مع المضرور قضائيا

٨٥٠ - هذه المرحلة هي المرحلة الثالثة - المتعارفات بموت : ويطلب في العمل ألا تم تسوية المسئولية مع المضرور إلا عن طريق القضاء . ويرجع ذلك أولا إلى أن وثيقة التأمين تحمل عادة شرط منع المؤمن له من الإقرار بالمسئولية أو الصلح عليها إلا بموافقة المؤمن على النحو الذى قدمناه ، فلا يقدم المؤمن له على تسوية المسئولية مع المضرور تسوية ودية تجنباً للجزاء الذى يترتب على هذا الشرط . ويرجع ذلك ثانيا إلى أنه حتى لو أطلقت يد المؤمن له في التسوية الودية مع المضرور ، فإنه يخشى مع ذلك تمتع هذا الأخير ومبالغته في تقدير التعويض اعتمادا على وجود التأمين وأن المؤمن هو الذى سيدفع التعويض في النهاية . فيؤثر ألا يقدم على التسوية الودية حتى يتجنب دفع المؤمن لما بمختلف الدفع الذى أشرنا إلى بعضها فيما تقدم ، ويترك المضرور يطالب بحقه أمام القضاء ، فيواجه بذلك دعوى المسئولية .

وهو في مواجهته لدعوى المسئولية هذه بين احتمالات ثلاثة : (١) فلما أن يواجهها وحده دون أن يدخل المؤمن خصما في الدعوى ، ودون أن يدخل هذا في الدعوى من تلقاء نفسه . (٢) ولما ، وهذا هو الغالب ، أن يدخل المؤمن خصما في الدعوى ، أو يدخل المؤمن فيها من تلقاء نفسه . (٣) ولما ، ويقع ذلك كثيرا ، أن يتولى المؤمن بنفسه إدارة الدعوى نيابة عن المؤمن له ، بموجب شرط مدرج في وثيقة التأمين . فنبحث كلامنا هذه الاحتمالات الثلاثة .

(١) نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ المحلة العامة التأمين البري ١٩٢٩ - ٥١٦ .

## ٨٥١ - اوضاع المؤمن - مواجهة المؤمن له لدعوى المسؤولية وعده :

يندر أن يواجه المؤمن له دعوى المسؤولية وحده ، إذ الغالب كما قدمنا أن يكون المؤمن خصماً في الدعوى ، ويغلب أيضاً أن يتولى المؤمن بنفسه إدارة الدعوى . ولكن مع ذلك قد يواجه المؤمن له الدعوى وحده ، لافحسب إذا أراد التواطؤ مع المضرور لإضراراً بحقوق المؤمن ، بل أيضاً إذا حسب ألا مسؤولية عليه ورأى أن يواجه الدعوى وحده فيكسبها فلا يتهم بالتواطؤ أو بالتهاون ، ومن ثم يرجع بالمصروفات على المؤمن إذا لم يستطع الحصول عليها من المضرور . كذلك يواجه المؤمن له الدعوى وحده إذا تعذر عليه لسبب أو لآخر إدخال المؤمن في الدعوى ، أو إذا رفعت عليه الدعوى الجنائية دون أن يدعى المضرور مدنياً فيها فيقضى عليه الإدانة<sup>(١)</sup>

فلذا واجه المؤمن له الدعوى وحده على النحو الذي قدمناه ، وقضى عليه بالإدانة أو بالمسؤولية جنائياً أو مدنياً ، واضطر إلى دفع التعويض إلى المضرور ، فإنه يرجع بالضمان على المؤمن . وهنا أيضاً إما أن يرجع عليه رجوعاً ودياً فيستجيب له المؤمن ويؤدي له التعويض ، وإما أن يرجع عليه رجوعاً قضائياً بدعوى أصلية يرفعها أمام القضاء المدني يطالبه فيها بالضمان إذا لم يستجيب المؤمن للمطالبة الودية .

وسواء رجع المؤمن له على المؤمن رجوعاً ودياً أو رجوعاً قضائياً ، فإن المؤمن يستطيع أن يدفع هذا الرجوع بالوسائل القانونية الممكنة على النحو الذي قدمناه في تسوية الضمان مع المؤمن في مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور ودياً<sup>(٢)</sup> . ولكن هنا يجب التمييز بين فرضين :

(الفرصه مؤول) أن يكون المؤمن له قد قضى عليه جنائياً بالإدانة ، فتقرر بذلك مبدأ مسؤوليته أمام القضاء الجنائي . ولما كان القضاء المدني يرتبط بالقضاء الجنائي (le criminel tient le civil en état) ، فإن الحكم الجنائي

(١) كذلك يجوز المؤمن ، كما سرى ( انظر ما قبل فقرة ٨٥٢ ) ، أن يشترط في وثيقة التأمين عدم جواز إدعائه خصماً في دعوى المسؤولية ، فينتج عن ذلك على المؤمن له أن يدفعه خصماً ودياً وجهه لمواجهة دعوى المسؤولية .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٨٤٩ .

يكون حجة على المؤمن من حيث مبدأ المسؤولية<sup>(١)</sup>. ويبقى للمؤمن أن يناقش مدينياً فيما إذا كان للمؤمن له شركاء يشاطرونه المسؤولية ، وبخاصة ما إذا كان هناك خطأ من المضرور نفسه فيخفف الخطأ المشترك من مسؤولية المؤمن له لمصلحة المؤمن<sup>(٢)</sup>.

(والفرصة الثانية) أن يكون المؤمن له قد قضى عليه بالمسؤولية أمام القضاء المدني ، أو حتى أمام القضاء الجنائي في الدعوى المدنية التي يرفعها عليه المضرور أمام القضاء الجنائي ويدخل فيها مدعياً مدينياً . وفي هذا القرض لا يكون الحكم المدني القاضي بمسؤولية المؤمن له حجة على المؤمن ، لاختلاف المحصور والمحل والسبب . ولكن بالرغم من ذلك يصلح الحكم المدني دليلاً على تحقق الخطر المؤمن منه ، فقد قضى على المؤمن له بالتعويض بعد تحقق مسؤوليته ، ومن ثم فقد وجب على المؤمن الضمان<sup>(٣)</sup> . ومع ذلك يستطيع المؤمن أن يدفع هذا الدليل من وجوه شتى . فله أن يثبت أن المؤمن له قد تواطأ مع المضرور للإضرار بحقوقه ، أو في القليل تهاون أو قصر في الدفاع عن نفسه في دعوى المسؤولية وترك الحكم يصدر ضده اعتقاداً على وجود التأمين . وله أن يثبت أيضاً أن الحكم قد صدر بناء على إقرار المؤمن له بالمسؤولية أو على صلح ارتضاه مع المضرور ، وهو ممنوع من ذلك بموجب شرط مدرج في وثيقة التأمين . وله أن يثبت أن الحكم صدر غيباً ولم يطلع فيه المؤمن له تعديلاً أو تقصيراً<sup>(٤)</sup> . وله أن يثبت سقوط حق المؤمن له في

(١) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٣١٢ -

١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٨١ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ -

أول يولييه سنة ١٩٤١ D. A ١٩٤١ - ٣٥٥ .

(٢) نقض فرنسي ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٥ -

١٠ فبراير سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٥٧٧ .

(٣) وحتى لو لم يتول المؤمن بنفسه إدارة الدعوى (بيكار وبيسون فقرة ٣٤٦ ص ٤٩٧ -

انظر عكس ذلك وأن الحكم المدني لا يصلح دليلاً على تحقق الخطر المؤمن منه إلا إذا تولى المؤمن إدارة

دعوى المسؤولية المدنية التي رضاه المضرور على المؤمن له : نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦

المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ ص ١٠٢٢ - سيريه ١٩٣٦ - ١ - ٣٤٥ - ١٣ يونيو

سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٨١ ) .

(٤) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨١ -

دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ .

الضمان ، بالرغم من تحقق مسئوليته ، لسبب من أسباب السقوط المختلفة .  
وله أن يدفع رجوع المؤمن له بالضمان بأى دفع يستمده من عقد التأمين ،  
كإبطال أو فسخ أو وقف سريان أو شرط استبعاد أو غير ذلك من الدفع .

## ٨٥٢ - المرحوم الثاني - إدخال المؤمن أو دخوله خصماً فى الدعوى :

وهذا هو الذى يقع غالباً ، وهو الذى يؤثر المؤمن له حتى يبت فى دعوى  
المسئولة ودعوى الضمان فى قضية واحدة<sup>(١)</sup> . فيأدر المؤمن له ، بمجرد أن  
يرفع عليه المضرور دعوى المسئولة ، إلى إدخال المؤمن خصماً فى الدعوى<sup>(٢)</sup> .  
وإذا لم يتم هو بإدخاله ، فإن المؤمن لا يلبث ، وقد أخطره المؤمن له  
بصحيفة الدعوى فى الميعاد القانوني<sup>(٣)</sup> ، أن يدخل هو من تلقاء نفسه خصماً  
ثالثاً<sup>(٤)</sup> ليدافع عن مصلحته فى دفع المسئولة عن المؤمن له ، أو فى دفع  
الضمان عن نفسه . وهو فى هذا وذاك إنما يدافع عن مصلحته الشخصية باسمه  
هو ، ولا يتوب عن المؤمن له كما يفعل لو أنه يتولى إدارة الدعوى بنفسه  
نيابة عن المؤمن له كما سيجىء<sup>(٥)</sup> . ومن ثم يكون الحكم الصادر فى دعوى  
المسئولة حجة عليه ، ويحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إليه . وكذلك يصدر  
الحكم عليه أو له فى دعوى الضمان الفرعية ، ويستغنى المؤمن له بهذه الدعوى  
عن دعوى الضمان الأصلية التى كان يرفعها فى الفروض السابقة<sup>(٦)</sup> .

وقاعدة جواز إدخال المؤمن خصماً فى الدعوى ليست من النظام العام ،  
فيجوز الاتفاق على ما يخالفها . ومن ثم يجوز للمؤمن أن يشترط فى وثيقة  
التأمين ألا يجوز للمؤمن له إدخاله خصماً فى دعوى المسئولة ، وهو يبنى  
من وراء ذلك أن يبعد نظر دعوى المسئولة عن جو يكون مائلاً فيه أمام

- (١) والارتباط واضح فيما بين الدعويتين ، وخاصة بعد أن تقرر للضرور دعوى مباشرة  
تجاه المؤمن ( نقض فرنسى ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٦١ ) .
- (٢) وتنص الفقرة الرابعة من المادة ٧٧٩ من التفتين المدق اللبى على ما يأتى : « ويجوز  
للمؤمن له ، إذا أصبح مدعى عليه من قبل الطرف المتضرر ، أن يدخل المؤمن طرفاً فى الدعوى » .
- (٣) انظر آنفاً فقرة ٨٤٦ .
- (٤) جرينويل ٤ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٨٥ .
- (٥) انظر مايل فقرة ٨٥٣ .
- (٦) نقض فرنسى ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٧٦٣ .

القضاء أن وراء المستول مؤمناً يكفله مما قد يشجع على الحكم بالمستولية<sup>(١)</sup>

### ٨٥٣ - الإعمال الثالث - تولى المؤمن نفسه إدارة دعوى المستولية<sup>(٢)</sup>

ويقع كثيراً أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين احتفاظه وحده بالحق في مباشرة دعوى المستولية، فتتولى إدارتها (direction du procès) بنفسه، ويكون هذا الشرط بمثابة توكيل له في مباشرة الدعوى نيابة عن المؤمن له. وتنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي :

« ويجوز للمؤمن أن ينص في الوثيقة على احتفاظه وحده بالحق في مباشرة الدعاوى<sup>(٣)</sup>. وهناك فرق بين دخول المؤمن خصماً في الدعوى على النحو الذي قدمناه وبين توليه بنفسه إدارة الدعوى ، ففي الحالة الأولى يعمل باسمه دفاعاً عن مصلحته الشخصية ويكون الحكم حجة عليه ، أما في الحالة الثانية فيعمل باسم المؤمن له نيابة عنه ودفاعاً عن مصلحته ولا يكون الحكم حجة على المؤمن. ودخول المؤمن خصماً في الدعوى لا يحتاج إلى شرط خاص بذلك في وثيقة التأمين فللمؤمن أن يدخل خصماً ما لم يمنعه شرط خاص من الدخول ، أما تولى المؤمن إدارة الدعوى فلا بد فيه من شرط خاص وما لم يوجد هذا الشرط لا يجوز للمؤمن أن يتولى إدارة الدعوى بنفسه. ولا يوجد ما يمنع ،

(١) والارتباط ما بين دعوى المستولية ودعوى التأمين ليس ارتباطاً غير قابل للتجزئة بحيث يمنع نظر إحدى الدعويتين منفصلة عن الدعوى الأخرى ( استئناف مختلط ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٨٥ ). انظر عكس ذلك وأنه لا يجوز اشتراط عدم إدخال المؤمن خصماً في الدعوى : استئناف مختلط ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٢ .

ولم يمد لهذا الشرط فائدة عملية ، فذ أصبح للمضروب دعوى مباشرة قبل المؤمن لم يمد يمكن إقصاء عقد التأمين عن نظر القضاء ، فإنه إذا لم يدخل المؤمن له المؤمن خصماً في دعوى المستولية لم يلبث المضروب أن يدخله موحجاً إليه الدعوى المباشرة ( بيكار ويسون فقرة ٣٠٠ ص ٥٠١ - ص ٥٠٢ ) .

(٢) انظر Blizière رسالة من باريس سنة ١٩٣٠ - Naud رسالة من باريس سنة ١٩٣٦ - وانظر أيضاً سعد واضح في التأمين من المستولية ص ٣٧٢ - ص ٣٨٤ .

(٣) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الثالثة من المادة ١١١٨ من المشروع التمهيدى ، وتجربى على الوجه الآتى : « ويجوز للمؤمن أن ينص في الوثيقة على احتفاظه وحده بالحق في مباشرة الدعاوى ». وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حلفته لتطهه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ( مجموعة الأعمال التشريعية ص ٤٠٥ في الماشى ) .

إذا وجد شرط خاص بتولى المؤمن إدارة الدعوى ، من أن يجمع المؤمن بين الأمرين ، فيتولى إدارة الدعوى باسم المؤمن له ويدخل خصماً فيها باسمه الشخصى حتى أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup>.

والقائدة التى يمنحها المؤمن من إدارته دعوى المسئولية بنفسه واضحة ، فإن الحكم فى هذه الدعوى يعنيه فى المقام الأول ، إذ أنه هو الذى سيقوم فى النهاية بدفع التعويض الذى قد يحكم به على المؤمن له لمصلحة المضرور . فإذا تولى إدارة الدعوى بنفسه ، استطاع أن يحكم إدارتها ، وأن يبدل فى ذلك جهداً قد لا يبذله المؤمن له وهو عالم بأن وراه تأميناً ببقية الحسارة حتى لو حكم عليه .

ويشترط المؤمن عادة ، تحصيناً لحقه فى إدارة الدعوى ، مع هذا الحق حقوقاً أخرى تدعّمه . فيشترط ألا يجوز للمؤمن له أن يقر للمضرور بالمسئولية ، وألا يصالحه عليها ، وأن يسلمه الأوراق والمستندات اللازمة للدفاع فى الدعوى ، ثم يشترط بعد ذلك أن يستأثر وحده بإدارة الدعوى . وقد مر بنا القول فى منع المؤمن له من الإقرار بالمسئولية ومن الصلح مع المضرور<sup>(٢)</sup> ، وبقي الآن أن نبحث تسليم الأوراق والمستندات اللازمة والاستئثار بإدارة الدعوى .

واشترط المؤمن أن يسلمه المؤمن له الأوراق والمستندات الخاصة بالدعوى ضرورى حتى يتمكن من إدارة الدعوى والسير فيها وتحت يده الأوراق والمستندات اللازمة ، من إعلانات وصحف ودعاوى ومرافعات ومطالبات وإنذارات ومستندات ورسائل وملكات قضائية وغير قضائية وتقارير خبراء وإعلانات أحكام وأوراق طعن فى هذه الأحكام وما إلى ذلك<sup>(٣)</sup>. فيتخذ المؤمن موقفه من المضرور وهو على بينة من الأمر من حيث

(١) بيكار وبيسون ققرة ٣٦٠ ص ٥١٦ - جرينوبل ٤ يوفيه سنة ١٩٤١ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٤٢ - ٨٥ .

(٢) انظر آنفاً ققرة ٨٤٨ .

(٣) ويستوى فى ذلك أن تكون الأوراق خاصة بالإجراءات المكتبية ، أو هى خاصة بالإجراءات الجنائية كحاضر التحقيق والمعاينات والتباعدات الخفية ( نقض قرعى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ دالوز الأسبوعى ١٩٢٦ - ٥٤٧ - ٩ مايو سنة ١٩٢٤ المجلة العامة لتأمين البرى ١٩٢٤ - ٨٠٨ - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أريج السائق ١٩٣٧ - ٢٩١ - دالوز الأجرى ١٩٣٧ - ٦٥ ) .

مبدأ المسؤولية في ذاته ومن حيث مدى الضرر الذي وقع ، ويقرر ما إذا كانت المصلحة في أن يصالح المضرور أو في أن يسلم له بطلباته دون تقاض أو في أن يستمر في المنازعة وإجراءات التقاضي . وقد لا يرى مصلحة في أن يدير بنفسه الدعوى فيتخلى عنها ، ويقتصر على الدخول خصماً فيها . وشرط تسليم الأوراق والمستندات منفصل عن شرط إدارة الدعوى ، فقد يكفي المؤمن بالشرط الأول دون الثاني ، ولكنه إذا اشترط الثاني وجب أن يشترط الأول لأنه تكملة له ضرورية<sup>(١)</sup> . والجزء على إخلال المؤمن له بالتزامه بتقديم الأوراق والمستندات للمؤمن بموجب الشرط هو تعويض الضرر الذي ينجم عن هذا الإخلال . وقد قدمنا أنه إذا وجد شرط يقضي بسقوط حق المؤمن له جزاء للإخلال بالتزامه ، كان شرط سقوط الحق صحيحاً لو تعمد المؤمن له عدم تقديم الأوراق والمستندات أو تأخر في تقديمها لعذر غير مقبول ، أما إذا كان التأخر لعذر مقبول كان شرط سقوط الحق باطلاً للتعسف<sup>(٢)</sup> .

وإذا اشترط المؤمن الاستئثار بإدارة الدعوى ، كان الشرط صحيحاً<sup>(٣)</sup> ، وترتب عليه أن يكون المؤمن هو الذي يدير الدعوى وحده ولا يصبح للمؤمن له إلا دور سلمي . ولكن المؤمن له يبقى ظاهراً في الدعوى ، بل إن المؤمن يعمل باسمه وبالنيابة عنه ، فتفسر الإجراءات كلها باسمه ولكن المؤمن هو الذي يسيرها من وراء ستار . ويكيف الشرط على أنه توكيل صادر من المؤمن له للمؤمن في إدارة الدعوى ، في جميع إجراءاتها من البداية إلى النهاية ، بما في ذلك الطعن في الأحكام . وهذا التوكيل لصالح كل من الطرفين ، فهو لصالح المؤمن إذ هو في الواقع يدافع عن مصالحه ، وهو كذلك

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٥٨ ص ٥١٢ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٥٣ في آخرها - فإذا لم يبلغ المؤمن له شركة التأمين بصور حكم ببراءة لائق لأنه لم يعلم بصور هذا الحكم ، فإن شرط سقوط الحق لا ينتج أثره ( استئناف مختلف ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٣ ) .

(٣) استئناف مختلف ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٦٠ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - نقض فرنسي ١١ أبريل سنة ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢ - ١ - ٢٤٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ - ١ - ٣١٧ - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ دالوز ١٩٢٢ - ١ - ٢٨ .

لصالح المؤمن له فيما تجاوز فيه المسؤولية القيمة المؤمن عليها إذ هو هنا يصبح المسئول وحده . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمؤمن له أن يعزل المؤمن ، وأن المؤمن يكون مسئولاً قبله إذا ارتكب خطأ في تنفيذ الوكالة<sup>(١)</sup> . وليس التوكيل توكيلاً تاماً ، بل هو وعد بالتوكيل ملزم للجانب واحد هو جانب المؤمن له ، فإذا شاء المؤمن بعد فحص الظروف عقب كل حادث أن يقبله قبله فيقلب توكيلاً تاماً ، وإلا رفضه وترك زمام الدعوى للمؤمن له يدبرها وحده<sup>(٢)</sup> . ويستطيع أن يقبل الوعد بالتوكيل في حادث ويرفضه في حادث آخر ، حسبما يرى.. وإذا قبل الوعد فأصبح توكيلاً تاماً<sup>(٣)</sup> ، جاز له بعد المضي في الدعوى أن يتنحى عن التوكيل شأنه في ذلك شأن أى وكيل ، وقد يرى مصلحته في التنحي إذا وجد مثلاً أن الحادث لا يدخل في نطاق ضمانه بموجب عقد التأمين<sup>(٤)</sup> .

وإذا مضى المؤمن في إدارة الدعوى ، كان له وحده حق إدارتها كما سبق القول ، فيعين المحامي ويصدر له التعليمات اللازمة ، ويتفق معه على تحديد الطلبات وتخصيص الدفاع ، ثم هو الذى يتحمل في النهاية بمصروفات الدعوى على النحو

(١) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٦٨ - ٢٠ - يولييه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٥ .

(٢) ولا يكون المؤمن مسئولاً عن تنحيه ، حتى لو حكم على المؤمن له بالمسؤولية مدنياً وجنائياً ( نقض فرنسي ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٦٨ - بيكار وبيسون فترة ٣٥٩ ص ٥١٤ - انظر عكس ذلك وأن المؤمن لا يستطيع التنحي عن الوكالة لأنها هي أيضاً في مصلحة المؤمن له الموكل : سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٧٧) .

(٣) ويقبل التوكيل عادة بالقيام بالتسيير الفعلي لإجراءات الدعوى ، وبخاصة بتعيين محام وإعطائه التعليمات اللازمة وطلبه إجراء تحقيق أو تعيين خبير . وإذا سلم ببعض الوقائع ، لم يستطع الرجوع فيما سلم به ( نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣٤٧ ) . وفي أثناء توليه الدعوى يوقف سريان تقادم دعوى الضمان التي يرجع بها المؤمن له عليه ( نقض نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ١٢٢ - سيريه ١٩٤٨ - ١ - ١٨٧ - بيكار وبيسون فترة ٣٥٩ ص ٥١٤ - بلانيول وديير وبيسون ١١ فترة ١٣٦٢ ص ٧٧٥ ) .

(٤) بيكار وبيسون فترة ٣٥٩ ص ٥١٤ - بلانيول وديير وبيسون ١١ فترة ١٣٦٦ ص ٧٨٠ حاشي ٢ .



الذي سبق بيانه<sup>(١)</sup>. ولا يجوز للمؤمن له أن يتدخل في تسير الدعوى<sup>(٢)</sup> ، فلا يشترك في تعيين المحامي ولا يصدر له تعليمات ، وإذا قضى بمحضره شخصيا أو باستجوابه لم يميز له أن يقر بالمسئولية إلا في الحدود التي سبق بيانها<sup>(٣)</sup> ، فله أن يقر بالوقائع المادية دون مبدأ المسئولية في ذاته<sup>(٤)</sup>. وإذا تدخل في سير الدعوى مخالفاً بذلك التزامه ، جاز أن يرجع عليه المؤمن بالتعويض عند الاقتضاء ، أو حتى يسقط حقه في التأمين إذا كان ذلك مشروطاً جزاء للالتزام<sup>(٥)</sup>. وإذا حكم على المؤمن له في محكمة أول درجة ، كان للمؤمن وحده أن يقر ما إذا كان يعطى في الحكم بالاستئناف ثم بالنقض أولاً يعطى . فإذا قرر الطعن ، جاز له ذلك ولو عارض المؤمن له<sup>(٦)</sup> ، بل ولو ترتب على الطعن أن طعن المضرور أيضاً في الحكم من جانبه ونجح عن طعنه أن ساءت حالة المؤمن له بأن قضى عليه بحكم أشد ، نتيجة هذا الطعن . ولا يكون المؤمن

( ١ ) انظر آتفاً فقرة ٨٤٤ .

( ٢ ) ولكن إذا كانت دعوى المسئولية المدنية مرفوعة أمام القضاء الجنائي بأن دخل المضرور مدعياً مدنياً في الدعوى الجنائية ، فإن تسير الدعوى الجنائية المرجحة إلى شخص المؤمن له يكون زمامها في يده لا في يد المؤمن ، فهو الذي يمين المحامي ويشترك معه في تحضير الدفاع وتحديد الطلبات ولا شأن للمؤمن في ذلك ( نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٩٢ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٦٥ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٢ ) . ولكن تبين الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية زمامها في يد المؤمن ( نقض فرنسي ١٨ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٧٨ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ - ٢٣٦ ) .

( ٣ ) انظر آتفاً فقرة ٨٤٨ .

( ٤ ) وإذا تدخل المؤمن عن إدارة الدعوى بعد مباشرتها ، رجع المؤمن له حقه في تولي إدارتها بنفسه ( باريس ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٨٥ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ - ٣٣٧ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٠ ص ٥١٥ ) .

( ٥ ) استئناف مخطط ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٠ ص ٥١٥ .

( ٦ ) أما إذا كانت الدعوى مرفوعة أمام القضاء الجنائي وصدر الحكم ضد المؤمن له بالإدانة والتعويض ، وعارض في دفع طعن في هذا الحكم حتى فيما يختص بالتعويض ، لم يميز للمؤمن أن يرفع الطعن رغم معارضة المؤمن له ( نقض فرنسي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٤ - ١١٠ - دالوز ١٩٣٤ - ١ - ٨٩ - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة لتأمين البري ١٩٣٥ - ٧٥ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ٣ - قارن بيكار وبيسون فقرة ٣٦٢ - دالوز وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٦ ص ٧٨٢ ) .

مستولاً عن رفعه الطعن في هذه الحالة ، إلا إذا أثبت المؤمن له أن رفع الطعن لم يكن عملاً حكيمياً نظراً لما في الدعوى من أدلة ومستندات<sup>(١)</sup> . والمؤمن أن يقرر عدم الطعن ، وفي هذه الحالة إذا كان الحكم الذي صدر ضد المؤمن له يتجاوز القيمة المؤمن عليها جاز لهذا الأخير أن يطعن في الحكم ولو عارض المؤمن ، وذلك للدفاع عن مصلحته . ولا يضار المؤمن بهذا الطعن ، فإذا ساءت حالة المؤمن له نتيجة للطعن بأن طعن المضرور هو أيضاً ، اقتصر التزام المؤمن على مقدار ما حكم به ابتدائياً دون أن تسوء حالته . أما إذا تحسنت حالة المؤمن له نتيجة للطعن ، استفاد المؤمن من ذلك ، بشرط أن يشارك في المصروفات كل بنسبة مصلحته .

وعند البت نهائياً في دعوى المسؤولية ، لا يكون للحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضي بالنسبة إلى المؤمن ، لأنه إنما تولى إدارة الدعوى باسم المؤمن له وبالنيابة عنه . ولكن الحكم يكون دليلاً قوياً على تحقق الخطر المؤمن به ، وبخاصة بعد أن أدار المؤمن الدعوى بنفسه فلا يستطيع بعد ذلك أن يتهم المؤمن له بالتواطؤ أو بالتهاون . فيرجع المؤمن له على المؤمن بالضمان ، ودنيا أو قضائياً ، على النحو الذي يبينه فيما تقدم<sup>(٢)</sup> . وغنى عن البيان أنه إذا دخل المؤمن خصماً ثالثاً في الدعوى ، بالإضافة إلى إدارته لها ، فإن الحكم الصادر يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة إليه<sup>(٣)</sup> ، ثم يقضى في دعوى الضمان مع التقضاء في دعوى المسؤولية أو بعد التقضاء فيها طبقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات .

(١) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البحري ١٩٤٢ - ١٦٨ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٨٥١ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٨٥٢ .

## المبحث الثاني

### رجوع المضرور مباشرة على المؤمن<sup>(٥)</sup> (الدعوى المباشرة)

٨٥٤ - وجوب إعطاء دعوى مباشرة للمضرور ضد المؤمن : في المنطق القانوني المحض لا توجد علاقة مباشرة بين المضرور والمؤمن . والعلاقة المباشرة إنما توجد أولاً بين المضرور والمؤمن له وتحكمها دعوى المسؤولية ، وتوجد ثانياً بين المؤمن له والمؤمن وبحكمها عقد التأمين . وليس المضرور طرفاً في عقد التأمين حتى يستمد منه حقاً مباشراً قبل المؤمن بموجب هذا العقد ، كما أن المؤمن ليس شريكاً للمؤمن له في العمل الذي أوجب مسؤوليته حتى يرجع عليه المضرور مباشرة بدعوى المسؤولية . وإذن تكون العلاقة بين المضرور والمؤمن علاقة غير مباشرة ، ولا يعرف المضرور المؤمن إلا عن طريق مدينة المؤمن له . ويستطيع المضرور دون شك أن يرجع بالدعوى غير المباشرة على المؤمن ، ويستعمل في ذلك حق مدينة المؤمن له قبل مدينة مدينة المؤمن . ومن ثم يرجع بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، بالدعوى غير المباشرة ، على المؤمن في حدود القيمة المؤمن عليها . ولكن هذه الدعوى غير المباشرة لا تسعف المضرور كثيراً ، إذ لو استعملها لتقدم دائنو المؤمن له الآخرون وزاحموه فيها ينتج عنها ، وقد يكون المؤمن له في حالة سيئة من الإعسار فلا يتال المضرور بطريق الدعوى غير المباشرة إلا جزءاً يسيراً من التعويض المستحق له .

(٥) انظر Blazy رسالة من باريس سنة ١٩٢٤ - Croe رسالة من مونيخ سنة ١٩٢٨ - بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ١ و ١٩٣٣ - ٧٢٥ - Hébroud في المجلة الانتقادية ١٩٣١ - ٤٨٨ - ليون مازو في مجلة القانون والاقتصاد ص ٣ - ص ٦٣ - جوسران في دالوز ١٩٢٧ - ١ - ٥٧ و ١٩٣٠ - ٢ - ١ - مازو في المسؤولية المدنية ٢ فقرة ٢٦٩٩ وما بعدها - سلاتييه ٢ فقرة ٧٦٢ وما بعدها - سيبان فقرة ١٤٩ .

لذلك وجب أن يكون المضرور دعوى مباشرة يرجع بها على المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، في حدود القيمة المؤمن عليها . ويفضل هذه الدعوى المباشرة بأمن مزاحة المؤمن له ، وبثال التعويض المستحق له كاملاً من المؤمن وهو عادة على جانب كبير من اليسار ، ما دام هذا التعويض في حدود القيمة المؤمن عليها . وهذا هو العدل ذاته ، فإن حق المؤمن له لم يثبت في ذمة المؤمن إلا لأن المضرور قد رجع بحقه على المؤمن له ، فالمؤمن له لم يكسب حقه إلا بشئ دفعه المضرور هو الضرر الذي أصابه والذي حقق مسئولية المؤمن له ، فن العدل إذن أن يستأثر المضرور وحده بالحق الذي استقل بدفع ثمنه ، وأن يرجع مباشرة على المؤمن دون أن يزاحمه سائر دائئي المؤمن له .

وقد حاول الفقه أن يجد لهذه الدعوى المباشرة أساساً<sup>(١)</sup> . فذهب رأى إلى أن حق المضرور المباشر يقوم على أساس من الاشتراط لمصلحة الغير ، فيكون المؤمن له وقت أن تعاقد مع المؤمن قد اشترط عليه أن يدفع مبلغ التأمين للمضرور<sup>(٢)</sup> . ولكن يرد على ذلك بأن المؤمن له يتعاقد عادة لمصلحته هو لا لمصلحة المضرور ، ويقصد أن يحصل لنفسه على مبلغ التأمين تعويضاً لما أصابه من الضرر من وراء تحقق مسئوليته قبل المضرور . وكذلك يتعاقد المؤمن لمصلحة المؤمن له لا لمصلحة المضرور ، ولا يقصد عند تحقق مسئولية المؤمن له إلا أن يعوضه هو ، لا أن يعوض المضرور ، عما أصابه من ضرر بسبب تحقق مسئوليته<sup>(٣)</sup> . واعتق فريق آخر مذهب لابييه (Labbé)

(١) انظر مرشاً لنظريات الفقهية في هذه المسألة في سمد واصف في التأمين من المسئولية ص ٤١٦ - ص ٤٢٨ .

(٢) ويقول الأستاذ جوسران في هذا الصدد : « وفري أنه يمكن إسناد الدعوى المباشرة - ويختلط بها تجسيد لتعويض التأمين في يد المؤمن لحساب المضرور - إلى اشتراط لمصلحة الغير ، وهو اشتراط غسى اشتمل عليه إلزاماً عقد التأمين » ( جوسران ٢ فترة ١٣٨٠ ) ص ٧٥٠ - ص ٧٥١ .

(٣) وهناك فرق واضح بين التأمين من المسئولية حيث يؤمن المؤمن له لمصلحة نفسه ، والتأمين لمصلحة الغير حيث يؤمن المؤمن له لمصلحة الغير لا لمصلحة نفسه . وفي حالة التأمين لمصلحة الغير - وهي وحدها التي تقوم على مبدأ الاشتراط لمصلحة الغير - لا يكون التأمين تأليفاً من المسئولية ، بل هو تأمين مباشر على الأشياء أو على الأشخاص لمصلحة المستفيد .

المعروف ، فثبت حق امتياز للدائن على حق مدينه في ذمه مدين المدين ، إذا كان هذا الحق قد ثبت للمدين مقابل غم جناه المدين من الدائن كما في الإيجار من الباطن ورجوع المؤجر مباشرة على المستأجر من الباطن ، أو مقابل غم تحمله الدائن بفعل المدين كما في التأمين من المسئولية ورجوع المضرور مباشرة على المؤمن . ولكن الإجماع قام على أن نظرية لايه هذه لا تصلح إلا توجيها للمشرع يسير على مقتضاها ، ويسن تشريعه مهتدياً بهديها . فلا بد إذن من نص تشريعي يعطى للمضرور حقاً مباشراً قبل المؤمن . وبفضل هذا النص يستمد المضرور حقه المباشر من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، فالعمل غير المشروع أوجد للمضرور حقاً مباشراً قبل المؤمن له بموجب قواعد المسئولية ، وأوجد في الوقت ذاته للمضرور حقاً مباشراً قبل المؤمن بموجب النص التشريعي المفترض<sup>(١)</sup> . فصار للمضرور سلطان على حق المؤمن له قبل المؤمن بفضل هذه العلاقة المباشرة . ولم يوجد هذا السلطان لأن المؤمن له قد أناب المؤمن في الوفاء للمضرور ، لأن هذه الإنابة لم تقع . بل ولم يوجد لأن للمضرور حق امتياز على حق المؤمن له قبل المؤمن ، فالنص التشريعي المفترض لا يخلق حق امتياز بل ينشئ دعوى مباشرة . وإنما وجد السلطان نتيجة لتجميد حق المؤمن له في يد المؤمن حتى يستوفي المضرور حقه منه<sup>(٢)</sup> . وأقرب شبه لذلك هو حجز ما للمدين لدى الغير ، فكان حق المؤمن له قد أصبح محجوزاً بحكم القانون تحت يد المؤمن يستوفي

---

— وهذا لا يمنع من أن يشترط المؤمن له لمصلحة المضرور ، ولو كان شخصاً غير معين ، طبقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن يجب في هذه الحالة أن يكون هذا الاشتراط واضحاً لا لبس فيه بين الشروط الواردة في وثيقة التأمين .

(١) وهذا ما قرره محكمة النقض الفرنسية ، إذ تقول إن حق المضرور المباشر يفضل التشريع أساسه في حقه في التحويض من الضرر الذي لحق به بسبب الحادث الذي اعتبر المؤمن له مسئولاً عنه (نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٥ - دالوز ١٩٣٩ - ١ - ٦٨) - وانظر أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. مقرة ١٠٥ - مقرة ١٠٦ .

(٢) أو كما يقول الأستاذ جوسران : « ليس هو حق الحبس (droit de rétention) ، بل هو واجب الحبس (devoir de rétention) ، الذي يلتزم به المؤمن » (جوسران ٢ مقرة ١٣٨٠ (٢) ص ٧٥٠) .

منه المضرور حتى كاملا دون أن يزاحمه فيه أى دائن آخر للمؤمن له<sup>(١)</sup> .  
وقد وجد هذا النص التشريعي الذى ينشئ للمضرور الدعوى المباشرة في فرنسا على مراحل متعاقبة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر بيكار وبيسون فقرة ٣٦٥ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٧ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٠١ - فقرة ١٠٣ .

(٢) وكانت أول مرحلة هي قانون ١٩ فبراير سنة ١٨٨٩ بشأن التأمين من مسئولية المتأجر والحار عن الحريق ، وقد قضى بمنح المؤمن من دفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له قبل أن يستوفى المضرور حقه ، وفسر القضاء الفرنسي ذلك بأن المضرور دعوى مباشرة قبل المؤمن (نقض فرنسي ١٧ يولييه سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٢٨٨ - سيريه ١٩٣٢ - ١ - ١٠٨ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠١ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٢ - ٥٨٦ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ - ٥٥٣) - ثم قل ذلك قانون ٩ أبريل سنة ١٨٩٨ ، فأعطى في التأمين من المسئولية من حوادث العمل دعوى مباشرة للمؤمن قبل المؤمن (نقض فرنسي ٢٨ مايو سنة ١٩١٠ دالوز ١٩١٢ - ١ - ١٣٤) - وتل ذلك قانون ٢٨ مايو سنة ١٩١٣ ، فأعطى في التأمين من المسئولية عن الإصابات امتيازاً للمضرور على مبلغ التأمين ، واستخلص القضاء الفرنسي من هذا الامتياز قيام الدعوى المباشرة (نقض فرنسي ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧ - ١ - ٥٧) - ثم أتى قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، فقرر في المادة ٢٧/٤ منه في التأمين من مسئولية المتأجر والحار عن الحريق ، بعد أن ألغى قانون ١٩ فبراير سنة ١٨٨٩ دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن ، وعمم هذه الدعوى في جميع أنواع التأمين من المسئولية في المادة ٥٣ منه وتنص على ما يأتي : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لنير للمضرور ما يستحق في ذمة كلا أو بعضاً ، مادام المضرور لم يعرض بما لا يتجاوز هذا المبلغ من الأضرار الناشئة عن الأفعال الفاضلة التي قربت عليها مسئولية المؤمن له » .

وهذا النص الأخير ، كالنصوص التي سبقته ، يعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن له أن يشترط على المؤمن أن يدفع له رأساً مبلغ التأمين دون أن يدفع شيئاً للمضرور ، كما لا يجوز للمؤمن أن يشترط أن يكون له الحق في الاحتجاج على المضرور بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه (نقض فرنسي ١٤ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨٩) - ويلاحظ أن عدم جواز احتجاج المؤمن على المضرور بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه يجعل للدعوى المباشرة استقلالاً ذاتياً (autonomie) من دعوى المؤمن له قبل المؤمن الناشئة عن عقد التأمين ، فإن هذه الدعوى الأخيرة يجوز دفعها بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، بخلاف الدعوى المباشرة على ما قلنا ( انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٣٦٦ ) . ولما كانت الدعوى المباشرة من النظام ١٩ فإنه إذا عمقت الضرر المؤمن منه في أرض فرنسية وجب الأخذ بها حتى لو كان عقد التأمين خاصاً لقانون أجنبي لا يسلي هذه الدعوى للمضرور (نقض فرنسي ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة -

أما في مصر ، فقد كان القضاء ينكر وجود هذه الدعوى المباشرة دون نص تشريعي<sup>(١)</sup> . ثم تحول عن هذا الموقف ، وكان في ذلك مجتهداً ، فقرر أن للمضروب حقاً مباشراً في ذمة المؤمن ، دون حاجة إلى نص تشريعي ، على أساس نظرية الاشتراط لمصلحة الغير . فإن المؤمن له إنما قصد بتأمين مسؤوليته أن يكفل للمضروب تعويضاً كاملاً حتى يتخلص من عواقب هذه المسؤولية ، فيكون بتعاقد مع المؤمن على التأمين من مسؤوليته قد جعل للمضروب حقاً مباشراً يتقاضى بموجبه التعويض المستحق له من المؤمن ، وبذلك يكون قد اشترط لمصلحته<sup>(٢)</sup> .

— التأمين البري ١٩٣٦-٥٥٩-دالوز ١٩٣٦-١-٤٩- وانظر بيكار وبيسون فقرة ٣٦٨-  
 بلايول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٧ ص ٧٨٤ . أما إذا تحقق الضرر المؤمن منه في غير  
 أرض فرنسية ، وكان يقد التأمين خاضعاً لقانون أجنبي لا يطبق للمضروب الدعوى المباشرة ،  
 لم يكن للمضروب هذه الدعوى حتى لو كانت المحكمة المختصة التي تنظر القضية محكمة فرنسية ( نقض  
 فرنسي ١٣ يولييه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦٠ - دالوز ١٩٤٨ -  
 ٤٣٣ ) .

يق أن نلاحظ أمرين : ( ١ ) إذا كان لا يجوز للمؤمن له أن يشترط في وثيقة التأمين حرمان  
 المضروب من الدعوى المباشرة ، فإن هذا لا يمنع من أن المضروب ، بعد وقوع الحادث وثبوت  
 حقه المباشر ، ينزل عن الدعوى المباشرة . ( ٢ ) إذا كان لا يجوز للمؤمن أن يحتج على المضروب  
 بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث ، فإن له على العكس من ذلك أن يحتج عليه بالدفع التي تنشأ  
 قبل وقوع الحادث . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٦٧ .

( ١ ) استئناف مخطط ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٨٩ .

( ٢ ) انظر في هذا المعنى استئناف مخطط ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٥٧- وانظر  
 في تعقب هذه المسألة في القضاء المختلط مجموعة قروئن ١ لفظ Assurance فقرة ٢٢ .

وانظر في معمو الدعوى المباشرة : استئناف القاهرة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ مجلة التشريع  
 والقضاء ٥ رقم ٣٦ ص ١٣٤-القاهرة الكلية ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ قضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٢-  
 ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضية رقم ١٧٥٧ سنة ١٩٥٤ - استئناف مخطط ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥  
 م ٤٧ ص ٢٥٧ - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ١١٨ ص ١١٣ - ١٩ يناير  
 سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٠٥ - ٨ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٨٧ - ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤  
 م ٥٦ ص ٩٧ - ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٧٩ - ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦ م ٥٩ ص ٢٢ -  
 الإسكندرية المختلطة أول مارس سنة ١٩٢٨ جازيت ٨ رقم ٨٨٧ - مصر المختلطة ٢٣ مايو  
 سنة ١٩٢٩ جازيت ٩ رقم ١٠٥٤ - ٨ يناير سنة ١٩٣٦ جازيت ٢٦ رقم ٢٣٤ ص ٣٢٤ .

وانظر في إنكار الدعوى المباشرة : استئناف مخطط ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٨٩ -  
 ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٥ ( لم تحل ) - ٢ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٩٧ -  
 ( لم تحل ) - طابن ٢ مايو سنة ١٩٥٦ قضية رقم ٢٤٤٠ سنة ١٩٥٤ .

وقد صدرت تشريعات مصرية متعاقبة تمنح للمضروب حقاً مباشراً قبل المؤمن في مواطن متفرقة . من ذلك القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ( وقد حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ) ، وهو يقضى بأنه إذا كان صاحب العمل مؤمناً من مسؤوليته عن حوادث العمل ، جاز للعامل أن يطالب بحقوقه رب العمل وشركة التأمين معا متضامتين . وقد فرض القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ التأمين الإجبارى على أصحاب الأعمال . ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ يلحق أمراض المهنة بإصابات العمل من حيث إلزام صاحب العمل بتعميض جزائى عن هذه الأمراض ، ومن حيث فرض التأمين الإجبارى على أصحاب الأعمال . ثم صدر القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، وأوجبت المادة ٦ منه على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من المسئولة عن حوادث السيارة . وصدر ، إنكالا لهذا القانون الأخير ، القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولة المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ،

---

— ولم تقرر محكمة النقض الدعوى المباشرة ، إلا إذا تبين أن وثيقة التأمين قصد بها اشتراط لمصلحة الغير — فنقتضت في هذا المعنى بأن الشارع المصرى لم يورد — على خلاف بعض التشريعات الأخرى — نصاً خاصاً يقرر أن المصاب حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعميض من الضرر الذى أصابه ، وإنما يسأل عنه المستأمن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين من مسئولية المستأمن قصد بها اشتراط لمصلحة الغير ، أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين . فإذا كان الحق الذى اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه ، فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير . أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدتا تحويل المصاب الحق المباشر من منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق ( نقض مدنى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ بمجموعة أحكام النقض ٦ رقم ١٤٠ من ١٠٧٩ ) .

أما الفقه في مصر فيعطى للمضروب الدعوى المباشرة ، حتى لو لم يكن هناك نص تشريعى : محمد على مرقى ص ٢٥٦ - ص ٢٦٠ - سيد واصف في التأمين من المسئولة ص ٤٠٧ - ص ٤١٢ ، ويقول في ختام مجده : « والمخلاصة أنه لا نص صريح في التشريع المصرى يعطى للمضروب حقاً مباشراً بخلافه دعوى مباشرة ، ولكن روح التشريع ومبادئه لا تصح أن لا تنظر مع هذا الحق . ويمنح الدعوى المباشرة لكل دائر يكون حقه قبل المدعى هو سبب مدعوية مدعى المدعى المدعى ( ص ١٠٩ ) ، فيكون للمضروب حق مباشر قبل المؤمن ( ص ٤١١ ) ، ثم مدعى : « لتطهير أن يجد في هذه الديانة الست القانون الدعوى المباشرة ، أو الأصل الذى نستطيع أن نرده إليه الدعوى المباشرة » ( ص ٤٢٨ ) . وقرب محمد كامل مرسى بقرة ٣٤٤ - بقرة ٣٤٥ .



مقرر واجبات المؤمن ، وأنشأ الدعوى المباشرة للمضور قبل المؤمن إذ نصت المادة ٥٠ منه على ما يأتي : « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه - وتختص دعوى المضور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني »<sup>(١)</sup>.

ثم جاء مشروع الحكومة وعمم الدعوى المباشرة في جميع أنواع التأمين من المسؤولية ، فنصت المادة ٥٠ منه على ما يأتي : « لا يجوز للمؤمن أن يؤدى للمؤمن له ( غير المضور ) مبلغ التعويض المستحق كله أو بعضه ، ما دام المضور لم يعرض بأية كيفية كانت عن الأضرار التي نشأت عنها مسؤولية المؤمن له »<sup>(٢)</sup>.

( ١ ) انظر في الدعوى المباشرة في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات : سداد واصف في قانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١٥٧ - ص ١٨٤ .  
( ٢ ) ونقول المذكورة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ورغبة في حماية المضور فقد رأى الشارع أن يرتب له حقاً مباشراً قبل المؤمن . وحظرت المادة ٥٠ على الأخير أداء مبلغ التعويض المستحق كله أو جزء منه للمؤمن له ( غير المضور ) إلا إذا كان المضور قد حصل على قيمة التعويض كاملاً بأية كيفية كانت ، فإذا كان ما اقتضاه جزءاً منه فقط ألزم المؤمن بأن يؤدى له الباقي ( في حدود مبلغ التأمين المتفق عليه بدفعة ) ».

وقد نقل نص مشروع الحكومة عن المادة ١١٢٢ من المشروع التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتى : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المصاب مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، مادام المصاب لم يرض بما لا يجاوز هذا المبلغ عن الأضرار التي نشأت عنها مسؤولية المؤمن عليه . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم رافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حلفته لتلغى « مجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٧ - ص ٤٠٨ في المالحش ) . وجاء في المذكورة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « هذا النص يتفق في أساسه مع المادة ٥٢ من قانون سنة ١٩٣٠ لفرنسى ، التي تلزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التعويض لغيره . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألماني ( ١٥٦ م ) ، فإنه يميز المؤمن دفع التعويض لغيره ، ولكنه لا يلزمه بذلك . والحكم الوارد بالنسب يؤيد ضمناً ما انتهى إليه قضاء محكمة الاستئناف المخططة ، بعد خلاف في الرأي ، في وجود أو عدم وجود دعوى مباشرة للمصاب قبل شركة التأمين ( استئناف مخططة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٥٧ - مجموعة »

ونحن نبحث هنا الدعوى المباشرة باعتبارها قد عمت جميع أنواع التأمين من المستوية فيما إذا أصبح مشروع الحكومة قانوناً ، ونجعل المادة ٥٠ المتضمن ذكرها هي النص التشريعي الذي تقوم عليه هذه الدعوى<sup>(١)</sup> . فنبحث الأمرين الآتين : (١) الخصوم في الدعوى المباشرة . (٢) استعمال الدعوى المباشرة .

### الطلب الأول .

#### الخصوم في الدعوى المباشرة

٨٥٥ — المدعى والمدعى عليه : المدعى عليه في الدعوى المباشرة هو دائماً المؤمن ، ولا جديد يقال فيه . أما المدعى فهو المضرور ، ولكن قد يحمل عمل المضرور غيره ، ويشترط في جميع الأحوال ألا يكون قد سبق تعويضه عن الضرر الذي لحق به . وهناك خصم ثالث في الدعوى هو المؤمن له ، يتعين في بعض الأحوال إدخاله فيها .

— فرون : تأمين ٢٧ .) والبدأ المقرر بالمادة عام . فهو يفتينا عن وضع نص مقابل المادة ١٥٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني التي تقرر أنه « إذا أُلغى طالب التأمين ، كان لغيره أن يستوفى التعويض المستحق له بالأمتياز على من عده من مبلغ التأمين » ، إذ المشروع يقرر للمصاب حقاً مباشراً في مبلغ التأمين ، ويجعله في موقف مماثل لموقف المستفيد في اشتراط مصلحة الغير به قبوله إياه » ( مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٧ في الخامس ) .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٧٧٩ من التتتين المدني اليبسي على ما يأتي : « ويجوز للمؤمن ، بعد إخطار المؤمن له ، أن يؤدي التعويض أساً للشخص الثالث المتضرر ، غير أن المؤمن ملزم بدفع التعويض أولاً إذا طلب إليه المؤمن له ذلك » . وتنص المادة ١٠٠٦ من التتتين المدني العراقي على ما يأتي : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المتضرر مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، ما دام المتضرر لم يرض عن الضرر الذي أصابه » .

وانظر للمادة ٥٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٣٠ ( وتلخيص المادة ١١٢٢ من المشروع التمهيدى ) — والمادة ٥٠ من قانون ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ السوري بشأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات — والمادة ١٥٦ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ( وتجهز المؤمن بدفع التعويض المضرور ، ولكن لا تلزمه بذلك إلا إذا طلب المؤمن له ، فتنفق في أسكلها من المادة ٧٧٩/٢ من التتتين المدني اليبسي ) .

(١) وهناك ، في القليل ، دعوى مباشرة عميقة في التأمين من المستوية من حوادث السيارات ، نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فيما رأينا .

فهذه مسائل ثلاث : ( ١ ) المدعى هو المضرور أو من يحل محله .  
( ٢ ) عدم سبق تعويض المضرور . ( ٣ ) إدخال المؤمن له خصما في الدعوى .

**٨٥٦ — المدعى هو المضرور أو من يحل محله — التزامهم عند التعذر :**  
والمدعى في المكان الأول هو المضرور ، أى الشخص الذى لحقه ضرر بسبب خطأ المستول المؤمن له . فإذا كان قد مات خلفته ورثته ، وقد يكونون هم أيضاً مضرورين مباشرة بسبب موت مورثهم ، فيكونون مدعين لافحسب بصفتهم ورثة بل أيضا بصفتهم مدعين أصليين<sup>(١)</sup> . وقد ينزل المضرور عن حقه للغير ، فيكون المحال له هو المدعى . فهؤلاء جميعا خلف للمضرور ، إما خلف عام وإما خلف خاص .

والى جانب خلف المضرور (ayants droit) ، يجوز أيضا أن يكون مدعيا من يحل محل المضرور (tiers subrogé) . فقد يحل محله مؤمنه الشخصى ، ذلك أن المضرور قد يكون أمن على نفسه من الإصابة ذاتها التى ألحقت به الضرر ، فله أن يرجع على المؤمن الذى تعاقد معه . وعند ذلك يحل هذا المؤمن محله في الرجوع على المستول وفي الرجوع على مؤمن المستول بالدعوى المباشرة<sup>(٢)</sup> ، فيكون هو المدعى في هذه الدعوى الأخيرة . كذلك قد يتسبب عن حقوق الضرر بالمضرور أن يستحق معاشا أو مكافأة من مخلومه ، فالتزمام المخلوم يدفع هذا المعاش أو المكافأة ضرر لحق به من جراء خطأ المستول المؤمن له ، فيرجع عليه بسبب هذا الخطأ ، ويرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن ويكون مدعيا فيها<sup>(٣)</sup> ، ولكنه مدع أصيل لا مدع حل .  
حل المضرور .

وإذا تعدد المضرور أو تقدم معه مدعيا من يحل محله ، وكان مبلغ

( ١ ) باريس ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٩٩ .

( ٢ ) نقض فرنسى ١٧ يولييه سنة ١٩١١ دالغوز ١٩٢٥ - ١ - ٨١ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - أمان ٢٢ فوفبر سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٣١٨

( ٣ ) نقض فرنسى ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٢٨٠ -

دالغوز الأبيومى ١٩٣٧ - ١٢٩ .

التأمين لا يكفي لتعويض هؤلاء جميعاً ، وجب النظر عند التزام هل أحد منهم يتقدم على الآخرين . ونفرض أولاً أن هناك مضرورين متعددين ، كأن دهم المؤمن له عدة أشخاص ، فرجوا جميعاً بالدعوى المباشرة على المؤمن ولم يكف مبلغ التأمين فزاحوا . هنا لا عمل لتقديم أحد منهم على الآخرين ، فيقسم مبلغ التأمين بينهم قسمة الغرماء<sup>(١)</sup> . وكذلك يقسم مبلغ التأمين قسمة الغرماء بين المضرور ومعلومه الذي أعطاه معاشاً أو مكافأة بسبب الضرر الذي لحق به ، فقد انضر هو الآخر كما قدمنا بسبب خطأ المستول المؤمن له ، فله أن يرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن وزاحم المضرور في هذا الرجوع ويقاسمه مبلغ التأمين مقاسمة الغرماء<sup>(٢)</sup> . أما المؤمن الشخصي للمضرور ، إذا كان قد عوضه تعويضاً جزئياً في حدود مبلغ التأمين ، وحل محله في الرجوع بالدعوى المباشرة على مؤمن المستول ، ورجع المضرور على مؤمن المستول بما بقي له من التعويض ، فإن المؤمن الشخصي للمضرور والمضرور نفسه يتزاحمان في الرجوع بالدعوى المباشرة إذا لم يكف مبلغ التأمين لتعويضهما معاً . وعند ذلك يتقدم المضرور على مؤمنه الشخصي ، ذلك لأن الدائن يتقدم على من حل محله في استيفاء ما بقي له تطبيقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٣٠ ملقاً إذ تقول : « إذا وفي الغير الدائن جزءاً من حقه وحل محله فيه ، فلا يضار الدائن بهذا الوفاء ، ويكون في استيفاء ما بقي له من حق مقلداً على من وفاه ، ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك »<sup>(٣)</sup> .

(١) باريس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٨١٥ - لورليان ١٤ يناير سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٤٢٢ - باريس ٤ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٤ - بيكار وبيسون ققرة ٣٨٨ - بلانويك وديير وبيسون ١١ ققرة ١٣٦٨ ج ٧٨٥ .

(٢) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨٠ - ٢٧ يولي سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٨٧ - بيكار وبيسون ققرة ٣٨٨ وقرة ٣٨٩ ص ٥٤٤ - أنسيلويدي دالوز ١ نقض. Ass. Dom. ققرة ١١٥ - انظر مكس ذلك وأن المضرور يتقدم على مضمونه : نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٨٤ - ٢٠ يولي سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٠٨٦ - ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٣٣٧ - باريس ٢١ يولي سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٢٢ . (٣) ولا يجوز على كل حال مؤمن المضرور الشخصي أن يسلب المضرور ، بجراحته ليه ، بعض ما أعطاه من التعويض ، ولا يشفع الحلول في ذلك ، إذ الحلول ليس إلا وسيلة -

٨٥٧ - عزم سبي تعريف المضرور - فظام المؤمن له والمؤمن :  
وبلاحظ أنه قد أصبح للمضرور ، بتقرير الدعوى المباشرة له قبل المؤمن ،  
مدينان بالتعويض المستحق له : المؤمن له المستول وهو مدين طبقاً لقواعد  
المسئولية ، والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة . وكلاهما مدين بدين واحد ،  
ولكنهما غير متضامين فيه ، بل هما مسئولان عنه بالتضام (in solidum)<sup>(١)</sup> ،  
طبقاً للقواعد المقررة في الدعوى المباشرة ، فلا يجوز للمضرور أن يجمع  
بينهما ويرجع على كل منهما ، وإذا استوفى حقه من أحدهما برئت ذمة  
الآخر<sup>(٢)</sup> . وإذا لم يستوف كل حقه من المؤمن لعدم كفاية مبلغ التأمين ،  
رجع بالباقي على المؤمن له المستول<sup>(٣)</sup> .

= احتياطية قصوى (ultimatum emboldium) لتعويض من يمل محل الدائن ، فلا يجوز  
لهذا أن يخرج هذه الوسيلة على الدائن نفسه (بيكار وبيسون فقرة ٣٨٩ ص ٥٦٣) .

هذا وإذا تعدد المضرورون على الشخص الذي قدّمناه ورجعوا جميعاً على المؤمن ، فإن تقسيم  
مبلغ التأمين عليهم يكون على الوجه الذي يظنه . أما إذا تخلف بعضهم عن الرجوع ، وكان  
المؤمن لا يعلم بوجودهم ، فإن وفاءه مبلغ التأمين لمن رجع عليه منهم يكون وفاء حصياً مبرئاً  
لنفسه ، ويجوز لمن تخلف عن الرجوع أن يرجع على الباقيين الذين استوفوا كل مبلغ التأمين .  
أما إذا كان يعلم بوجود من تخلف عن الرجوع ، فالظاهر أنه يتعين عليه استيفاء حصة هؤلاء من مبلغ  
التأمين في يده حتى يرجعوا عليه فيستوفوا منه ، ولا يوفى من رجع منهم إلا بمقدار حصته (باريس  
٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٨١٥ - سيرة ١٩٣٢ - ٢ - ١٧٢ -  
انظر عكس ذلك وأن المؤمن يوفى كل مبلغ التأمين لمن يرجع من المضرورين ولو علم بوجود  
آخرين متخلفين : باريس ٤ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٨ - ٢٧٧ - ٤ مارس  
سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٤ - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٠ ص ٥٦٥ - ص ٥٦٦ -  
بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٥) . وللمؤمن أن يطلب تعيين حارس يدفع  
له مبلغ التأمين ، ويتول الحارس البحث عن المضرورين ليقيم بينهم المبلغ قسمة التفرام (سد  
واصف في التأمين من المسؤولية ص ٤٨٥) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩١ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٠ ص ٧٩١ -  
مازور ٣٠ فقرة ٢٧١٦ - سد واصل في التأمين من المسؤولية ص ٤٧٥ - ٤٧٦ - فقس  
فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ٢٧ فبراير  
سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٥٥٥ - ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ -  
٣٠٨ - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣١١ - باريس ١٨ يولية سنة ١٩٣١  
المرجع السابق ١٩٣١ - ٨٦١ - ٢١ يوفيه سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٢٢ - ٨ أبريل  
سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٨٠٢ - كوفار ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق  
١٩٣٨ - ٢٦٥ .

(٢) الرسيب ١ فقرة ١٧٧ ص ٢٩٣ - ٢ فقرة ٥٦٣ ص ٩٩١ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٣٧٠ ص ٥٣٣ .

ويترتب على ماقدمناه أن المضرور إذا استوفى حقه من المؤمن له ، لم يعد يستطيع أن يرجع بالدعوى للباشرة على المؤمن إذ قد انقضى حقه بالوفاء . وحتى لو لم يستوف كل حقه من المؤمن له ، ولكن استوف منه بمقدار ما له في ذمة المؤمن بموجب الدعوى الباشرة ، أى بمقدار مبلغ التأمين ، فإنه لا يستطيع الرجوع بالدعوى للباشرة على المؤمن ، إذ يكون قد استوفى مقداراً يعادل مبلغ التأمين ، وسواء استوفاه من المؤمن له أو من المؤمن ، فإن ذمة المؤمن نحو المضرور تبرا بهذا الوفاء ، ويبقى للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن<sup>(١)</sup> .

فشرط أن يكون المضرور مدعيا في الدعوى الباشرة إذن هو ألا يكون قد استوفى حقه من المؤمن له ، على الأقل في حدود مبلغ التأمين . ويستوفى المضرور حقه من المؤمن له عادة عن طريق الوفاء ، بأن يبادر المؤمن له إلى إطفاء المضرور حقه ، ثم يرجع بعد ذلك على المؤمن . وقد يستوفى المضرور حقه من المؤمن له عن طريق المقاصة<sup>(٢)</sup> ، ويقع ذلك عادة في تصادم السيارات (collision d'automobiles) ، فإن المضرور الذى اصطدمت سيارته بسيارة المؤمن له قد يصبح هو أيضا مسئولاً قبل المؤمن له ، ويتخاص الدينان ، فيكون المؤمن له قد وفى للمضرور حقه عن طريق المقاصة ، ولكن يبقى مؤمن كل منهما مسئولاً نحو المؤمن له بما انقضى من الدين بطريق المقاصة<sup>(٣)</sup> . وقد يستوفى المضرور حقه من المؤمن له عن طريق اتحاد الذمة ، فإذا كان المؤمن له وارثاً للمضرور فإن حق المضرور يتقضى بالحداد الذمة<sup>(٤)</sup> ، ويبقى

(١) بيكار وبيسونقرة ٢٧٠ ص ٥٢٢ - ص ٥٢٣

(٢) محكمة ماكون الابتدائية ٣ يولييه سنة ١٩٢١ المجلة ائمنة للتأمين الجرى ١٩٢٢ - ٥٠٨ .

(٣) بيكار وبيسونقرة ٢٧٠ ص ٥٢٢ - بلاتويل وديير وبيسون ١١ نقرة ١٩٦٨ ص ٧٨٥ - ص ٧٨٦ .

(٤) انظر في اتحاد الذمة بموت المؤمن له ويكون المضرور هو الزاثر في القانون الفرنسي ( حيث يفترض ذلك في الشريعة الإسلامية القاضية ان تقضى بالآ تركة إلا بعد سداد الدين ) : بيكار وبيسونقرة ٢٧٠ ص ٥٢٢ - السين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ سيريه ١٩٢٣ - ٢ - ١٥٠

للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة على موجب عقد التأمين .  
وقد ينتفى أخيراً حق المضرورة قبل المؤمن له بالتقادم ، فلا يعود للمضرورة  
حق في الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة ، ولا يرجع المؤمن له على المؤمن  
في هذه الحالة إذ أن الخطر المؤمن منه لم يتحقق .

**٨٥٨ — إدخال المؤمن له فلهما في الدعوى :** قدّمنا أن تسوية المسؤولية  
مع المضرورة تكون غالباً تسوية قضائية<sup>(١)</sup> . فإذا رفع المضرورة دعوى  
على المؤمن له وحده دون أن يدخل المؤمن خصماً في الدعوى<sup>(٢)</sup> وحصل على  
حكم بالمسئولية وبمقدار التعويض ، أو كان المؤمن مقراً بمبدأ المسؤولية وبمقدار  
التعويض — ولا يبدى هنا إقرار المؤمن له لأنه ليس حجة على المؤمن — فإن  
المضرورة يستطيع أن يرفع الدعوى المباشرة على المؤمن وحده ، دون أن يدخل  
المؤمن له خصماً فيها . ذلك أنه لا حاجة في هذا الفرض إلى إدخال المؤمن له  
خصماً ، ما دام المؤمن يقر بمبدأ المسؤولية وبمقدار التعويض ، أو ما دام أن  
هناك حكماً قضائياً قد صدر على المؤمن له بهذين الأمرين<sup>(٣)</sup> . وإذا حصل  
المضرورة على حكم ضد المؤمن ، إلى جانب الحكم الذي قد يكون حصل عليه  
ضد المؤمن له ، كان بالخيار بين أن ينفذ على المؤمن أو على المؤمن له ، وإذا  
نفذ على أحدهما لم ينفذ على الآخر إذ يكون قد برئت ذمته طبقاً لقواعد التضام

(١) انظر آنفاً فقرة ٨٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٨٥١ .

(٣) وإذا كان هذا الحكم لا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة إلى المؤمن ، فإنه يكون على  
كل حال دليلاً على تحقق الخطر المؤمن منه ، وبذلك يصح للمضرورة أن يرفع الدعوى المباشرة  
على المؤمن دون أن يدخل المؤمن له خصماً في الدعوى .

أما إذا كان المؤمن له قد حوكم جنائياً ولم يدع المضرورة مدنياً أمام القضاء الجنائي ، فأيا كان  
الحكم الذي يصدر من المحكمة الجنائية ، فإنه لا يفي عن إدخال المؤمن له خصماً في الدعوى المباشرة .  
ذلك أنه إذا كان الحكم الجنائي قد صدر ببراءة المؤمن له ، فإن مسئوليته المدنية تبقى دون بتر ،  
سواء في جديتها أو في مقدار التعويض ، فقد تتنق مسئوليته الجنائية ومع ذلك يبقى مسئولا مدنياً .  
وإذا كان الحكم الجنائي قد صدر بإدانة المؤمن له ، فصحقت مسئوليته الجنائية وتبعاً لذلك مسئوليته  
المدنية ، فإن مقدار التعويض لم يحدد ، وبخاصة إذا كان القدير أو المضرورة نفسه قد اشترك مع  
في الخطأ . في الفرضين إذن لابد من إدخال المؤمن له خصماً في الدعوى المباشرة .

انظر في كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٧١ .

فيا قلمناه . ولكن الغالب أن المضرور ، إذا رفع دعوى المسؤولية على المؤمن له ، يخلط المؤمن خصما في الدعوى أو يدخله المؤمن له ، حتى يفصل في وقت واحد في المسؤولية والضمان ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك (١) .

أما إذا اختار المضرور ، بدلا من أن يرفع دعوى المسؤولية على المؤمن له ، أن يرفع الدعوى المباشرة رأسا على المؤمن ، وكان مبدأ المسؤولية أو مقدار التعويض لم يبت فيه قضائيا أو بإقرار المؤمن ، لم يعد هناك مناص في هذه الحالة من إدخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة حتى يبت في مواجهته في مبدأ المسؤولية وفي مقدار التعويض . ذلك أن المضرور إنما يرفع الدعوى المباشرة على أساس أن مسؤولية المؤمن له ثابتة وأن التعويض مقدر ، فمسئولية المؤمن له عن تعويض مقدر هو العباد (suppori) الذي تقوم عليه الدعوى المباشرة (٢) . وكيف يمكن ثبوت المسؤولية وتحديد مقدار التعويض - إذا لم يكن المؤمن مقرا بهما ولم يصدر بهما حكم قضائي - في غير مواجهة المؤمن له وهو ، دون المؤمن ، الخصم الحقيقي في كلا الأمرين ؟ ومن ثم وجب في هذه الحالة على المضرور إدخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة ، وعلى هذا استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية (٣) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٨٥٢ .

(٢) نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ المحلة العامة لتأمين البري ١٩٣٢ - ٩٠٩ -

بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ ص ٥٣٦ .

(٣) نقض فرنسي ١٧ يولي سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ١٤ يولي

سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٧ - ١ - ٥٧ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المحلة العامة لتأمين البري

١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٨٣ - ٨ فبراير

سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٢٨١ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ -

٥١٠ - وانظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة

١٣٦٨ ص ٧٨٦ - ٧٨٧ - أنسيكلوبي دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٢٩ -

فقرة ١٣٥ - محمد علي عرقه ص ٢٦١ - محمد واصف في التأمين من المسؤولية ص

٤٧٩ - وانظر عكس ذلك وأنه لا ضرورة لإدخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة :

چيرسان في دالوز ١٩٣٣ - ١ - ٥ - چيرسان ٢ فقرة ١٣٨٠ (٥) ص ٧٥٢ - مازو ٤

فقرة ٢٧١٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٥ ص ٣٥٨ - ويشير الأستاذ محمد واصف في كتابه

في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات في الصفحة الأخيرة الإضافية إلى حكم

صدر من محكمة استئناف القاهرة في ٢ يناير سنة ١٩٦٢ ( الاستئناف رقم ٣٠٣ سنة ١٩٦٢ - ٧٨

نصائية) يقضي بجواز رفع الدعوى المباشرة مستقلة دون سبق الحصول على حكم ضد المؤمن له =



## المطلب الثاني

### استعمال الدعوى المباشرة

**٨٥٩ - مسائل نموذجية:** بعد أن فرغنا من تحديد الخصوم في الدعوى المباشرة ، نفرض الآن أن المضرور استعمل حقه فعلا في رفع هذه الدعوى ، ونبحث في هذا الصدد مسائل ثلاثا : ( ١ ) المادة التي يستطيع فيها المضرور رفع الدعوى المباشرة ، أي مدة التقادم . ( ٢ ) الإثبات الواجب تقديمه في هذه الدعوى . ( ٣ ) الأثر الذي يترتب على هذه الدعوى من ناحية حصول المضرور على حقه <sup>(١)</sup> .

== أحيى غاصت مع المؤمن . وفي من البيان أنه لو أخذنا هذا الرأي العكسي ولم يدخل المؤمن له خصبا في الدعوى المباشرة أو يدخله المؤمن ، وقضى لمصلحة المضرور فكان ذلك متضمنا الحكم على المؤمن له بالمسئولية ، ثم رفع المضرور دعوى أخرى بالمسئولية على المؤمن له ليستكمل التصويض المستحق له ، فإنه يجوز ألا يقضى في هذه الدعوى الأخرى بمسئولية المؤمن له ، فيتناقض الحكمان ( بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ ص ٥٣٦ - ص ٥٣٧ ) .

عل أنه إذا قامت استعانة قانونية أو استعانة مادية في إدخال المؤمن خصبا في الدعوى المباشرة ، فإن الضرورة في هذه الحالة تقضى بالسير في الدعوى المباشرة دون إدخاله فيها . مثل الاستعانة القانونية أن يرفع المضرور الدعوى المباشرة أمام القضاء المدني ، ولا يمكن رفع دعوى المسئولية إلا أمام القضاء الإداري ، فبعد ذلك توقف المحكمة المدنية الدعوى المباشرة حتى يصدر حكم من القضاء الإداري بمبدأ المسئولية وبمقدار التصويض . ومثل الاستعانة المادية أن يكون التأمين من المسئولية مفقودا لطائفة من المؤمن ثم دون تحديد لشخص معين ، وكان من المتعذر معرفة المسئول منهم على وجه التحقيق ، فبعد ذلك لا تناس من رفع الدعوى المباشرة على المؤمن دون إدخال المؤمن له خصبا في الدعوى ( نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥١٠ ، ويقع أن ترتكب سيارة أحد رجال السلك الدبلوماسي الأجانب المنتسبين بحصانة قضائية حادثا ، فيجوز للمضرور في هذه الحالة أن يرفع الدعوى المباشرة على المؤمن دون إدخال رجل السلك الدبلوماسي خصبا في الدعوى لعدم ذلك نظرا لحصانته القضائية ( أورليان ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٣٦ - سيرة ١٩٣٢ - ٢ - ٦٥ ) . ويلاحظ أنه في كل هذه الأمثلة ، لا ينشئ من تناقض الأحكام من جراء عدم دخول المؤمن له خصبا في الدعوى المباشرة . انظر في كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ ص ٥٣٧ - فلافول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٧ .

( ١ ) ويلاحظ أن الدعوى المباشرة لا يجوز رفعها أمام القضاء الإداري ولا أمام القضاء الجنائي . ويحتج رفعها أمام القضاء الجنائي حتى لو رفعت دعوى المسئولية المدنية أمام هذا القضاء وادعى المضرور مدنيا ، فإنه لا يستطيع أن يدخل المؤمن خصبا ثالثا في الدعوى من طريق استعمال الدعوى المباشرة نقض فرنسي جنائي ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ==

٨٦٠ - مدة التقادم في الدعوى المباشرة : قلنا<sup>(١)</sup> أن الدعاوى التي لا تنشأ عن عقد التأمين لا تسرى عليها مدة التقادم الخاصة بعقد التأمين وهي ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى (م ٧٥٢ مدني). ولما كانت الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور على المؤمن ليس مصدرها عقد التأمين، بل مصدرها هو القانون<sup>(٢)</sup>، فهي إذن لا تسرى عليها مدة التقادم الخاصة بعقد التأمين، بل تسرى عليها مدة تقادم أخرى. وإذا كانت الدعوى المباشرة مصدرها القانون، أيا كانت المسؤولية المؤمن منها تـمـصـريـة كانت أو عقدية، فلا يوجد إذن مدة تقادم خاصة قرررها القانون في شأنها، ومن ثم تخضع للقواعد العامة<sup>(٣)</sup>. وتكون مدة تقادمها هي خمس عشرة سنة<sup>(٤)</sup>. وعلى ذلك يستطيع المضرور أن يرفع الدعوى المباشرة إلى أن

٨١٣ - باريس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المرجع السابق ١٩٣٣-٣٥٩ - دويه ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٨٧ )، كما لا يستطيع المؤمن له أن يدخله من طريق دعوى الضمان. ذلك أن القضاء الجنائي لا يختص إلا بدعوى المسؤولية الجنائية وبدعوى المسؤولية المدنية المرفوعة على المسئول مدنياً، أما المؤمن ظلياً يستول جنائياً ولا مدنياً، وإنما هو ضامن بموجب عقد التأمين (انظر بيكار وييسون فقرة ٣٧٣ - سعد واصف في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١١٩ - ص ١٢١) - وانظر في عدم جواز إدخال المؤمن خصماً في الدعوى بالتعويض المرفوعة أمام المحكمة الجزئية إذ زاد التعويض على نصاب القضاء الجزئي، وكانت المحكمة الجزئية مختصة بالنسبة إلى المؤمن له لأن الدعوى دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جريمة أو مخالفة (م ٤٦٠ مرافعات) وغير مختصة بالنسبة إلى المؤمن: سعد واصف في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١٢٢ - ص ١٢٤ - وبعبارة أخرى أصبح الاختصاص النوعي القسري ليس من النظام العام : المرجع المذكور في الصفحة الأخيرة الإضافية.

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٧٢.

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٧٢ وفترة ٨٥٤.

(٣) نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٦ - دالوز ١٩٣٩ - ١ - ٦٨ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣٠١ - سيرة ١٩٤١ - ١ - ٨٠ - ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ D.A. ١٩٤٢ - ٤ - ٢٥.

(٤) محمد علي عرقه ص ٢٦١ - محمد كامل عرسى فقرة ٣٤٧ - سعد واصف في التأمين من المسؤولية ٤٣٦ (ويشير في ص ٤٣٥ هامش ١ إلى حكم صدر من محكمة القاهرة - محكمة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ١٧٥٧ سنة ١٩٥٤ ويقضي بأن التقادم الخاص (٣ سنوات) إنما يسرى بالنسبة إلى الدعاوى الناشئة عن العلاقات التي تربط المؤمن بالمؤمن له، وتبقى دعوى المضرور ضد المؤمن خاضعة لتقادم القانون العام أي أنها لا تسقط إلا بقضى -

تتقضى. مدة التقادم ، فيستطيع إذن أن يرفعها في خلال خمس عشرة سنة من وقت تحقق الخطر المؤمن منه أى من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له . ولكن يلاحظ مع ذلك أمران : (١) أن سكوت المضرور مدة طويلة عن رفع الدعوى المباشرة قد تقترن به ظروف يمكن تأويله معها بأنه نزول ضمنى عن هذه الدعوى . (٢) أن حق المضرور في رفع الدعوى المباشرة مرهون ببقاء حقه قائماً قبل المؤمن له ، فإذا انقضى هذا الحق الأخير بالتقادم فقد قدمنا أنه لا يعود للمضرور حق في الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة<sup>(١)</sup>. ودعوى المضرور قبل المؤمن له هى دعوى مسئولية تقصيرية أو مسئولية عقدية ، وإذا كانت المسئولية العقدية تتقادم عادة بمدة خمس عشرة سنة ، فإن المسئولية التقصيرية تتقادم بثلاث سنوات من وقت علم المضرور بالحادث وبالشخص المسئول عنه . ويترب على ذلك أنه في التأمين من المسئولية التقصيرية ، إذا تقادت دعوى المسئولية بثلاث سنوات ، لم يعد للمضرور حق في رفع الدعوى المباشرة على المؤمن لانقضاء حقه قبل المؤمن له ، حتى لو لم تتقادم الدعوى المباشرة نفسها<sup>(٢)</sup> .

هذا وقد قدمنا أن التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، دون الأنواع الأخرى من التأمين من المسئولية ، قد اختص بنص في القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن مدة تقادم الدعوى المباشرة ، فنصت الفقرة الثانية من المادة ٥ من هذا القانون على ما يأتي : « وتخفض دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني »<sup>(٣)</sup> . ويتبين من ذلك

---

= خمس عشرة سنة في القانون المصرى ) - وانظر في تقادم الدعوى المباشرة في القانون الفرنسى ثلاثين سنة طبقاً لقواعد العامة ومادار حول ذلك من مقترحات لتعديل التشريع : بيكار وبيسون فقرة ٣٨٠ ص ٥٥٠ - ص ٥٥١ - أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٧٧ ~ فقرة ١٨٧ .

( ١ ) انظر آنفاً فقرة ٨٥٧ في آخرها .

( ٢ ) انظر في هذا المعنى محد واصف في التأمين من المسئولية ص ٤٣٦ - ص ٤٣٧ .

( ٣ ) وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون في هذا الصدد : « كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً ، وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون ، وذلك حسب الخلاف الذى قد يخبر حول مدة التقادم في مثل هذه الحالة ، وعلى مدى التقادم العادية »

أن الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور في حادث من حوادث السيارات على المؤمن تتقادم بثلاث سنوات ، وهي مدة التقادم الخاصة بدعوى عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢ من القانون المدني . وتسرى هذه المدة من وقت وقوع الحادث ، أي أن سريانها يبدأ قبل بدء سريان دعوى المؤمن له قبل المؤمن بموجب عقد التأمين ، إذ أن هذه الدعوى الأخيرة لا يبدأ سريان التقادم فيها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض أي في وقت لاحق لوقت وقوع الحادث . ويتربى على ذلك أن الدعوى المباشرة تتقادم قبل أن تتقادم دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، فيبقى المؤمن فترة من الزمن مستولا قبل المؤمن له بموجب عقد التأمين دون أن يكون مستولا قبل المضرور بموجب الدعوى المباشرة .

٨٦١ - الإلزامات الواجب تفرغها في الدعوى المباشرة : حتى يستطيع المضرور أن يكسب الدعوى المباشرة ، يجب عليه أن يثبت مسئولية المؤمن له قبله ، وأن يثبت في الوقت ذاته التزام المؤمن قبل المؤمن له بموجب عقد التأمين ، وذلك كله في مواجهة المؤمن<sup>(١)</sup> .

ويتيسر للمضرور أن يثبت مسئولية المؤمن له قبله في مواجهة المؤمن ، إذا أقر المؤمن بهذه المسئولية فتثبت بهذا الإقرار ، أو إذا أدخل المؤمن له خصماً في الدعوى المباشرة على ما قلنا وأثبت مسئوليته نحوه في مواجهة المؤمن<sup>(٢)</sup> . أما إذا انفصلت دعوى المسئولية عن الدعوى المباشرة ، فلما أن

— باعتبار أنها لا تنشأ من عقد التأمين وإنما تستند أساساً من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور . ونرى من البيان أن هذا التقادم تسري في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقت مدة التقادم وانقطاعها . انظر في انتقاد التشريع المصري في هذا الصدد سعد واصف في التأمين من المسئولية ص ٤٣٥ ( ويقترح في ص ٤٤٢ صدور تشريع يقضي بمدة تقادم خاصة للدعوى المباشرة مقدارها ثلاث سنوات ، ولكن لا باعتبار أنها دعوى مصدرها عقد التأمين ) — وانظر أيضاً سعد واصف في التأمين الإجباري من المسئولية عن حوادث السيارات ص ١٧٩ ص ١٨٠ .

(١) أنيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Dom. ققرة ١٦٦ وما بعدها .

(٢) عل أنه إذا كان الإثبات عن طريق إقرار المؤمن له أو عقده صلحاً مع المضرور ، فإن ذلك لا يكون حجة على المؤمن ، وبخاصة إذا كان المؤمن له ممنوعاً في وثيقة التأمين من الإقرار أو الصلح كما هو الحال . ويجب في هذه الحالة على المضرور أن يثبت مسئولية المؤمن له في مواجهة المؤمن بطرق أخرى غير الإقرار والصلح ( نقض فرنسي ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين جري ١٩٣٦ - ٧٥ ) .

ترفع دعوى المسؤولية أمام القضاء الجنائي أو أمام القضاء المدني . فإن رفعت أمام القضاء الجنائي ، بأن ادعى المضرور مدنياً أمام هذا القضاء ، فإن برئ المؤمن له من الجريمة ، لم يستطع المضرور أن يرفع الدعوى المباشرة إلا إذا استند إلى سبب غير الجريمة التي برئ المؤمن له منها . وإذا حكم بإدانة المؤمن له وبعدم مسئوليته مدنياً لانتفاء علاقة السببية بين الجريمة والضرر ، لم يستطع المضرور بعد ذلك أن يرفع الدعوى المباشرة<sup>(١)</sup> . وإذا حكم بإدانته جنائياً وبمسئولته مدنياً ، فالحكم الصادر بالمسئولية المدنية تكون له قوة الحكم بالمسئولية أمام القضاء المدني<sup>(٢)</sup> . تبقى معرفة قوة الحكم بالمسئولية أمام القضاء المدني ، ونفرض في ذلك أن المضرور قد رفع دعوى المسؤولية أمام القضاء المدني . فإذا صدر حكم بمسئولية المؤمن له وبمدى هذه المسؤولية من القضاء المدني<sup>(٣)</sup> ، لم يحز هذا الحكم قوة الشيء المقضي بالنسبة إلى المؤمن لأنه لم يكن خصماً في الدعوى . ولكنه مع ذلك يصلح دليلاً على تحقق الخطر المؤمن منه ، ويستطيع المضرور أن يستند إليه في الدعوى المباشرة كدليل

(١) نقض فرنسي ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٩٢ -  
(٢) وقد لا يرفع أمام القضاء الجنائي الا الدعوى الجنائية ، فإذا حكم بإدانة المؤمن له كان هذا الحكم حجة على الكافة بمبدأ المسؤولية ، ومن ثم يكون حجة على المؤمن في هذه الحدود ، حتى لو صدر الحكم غيابياً ( نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨١ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ - وانظر ألفاً بقرة ٨٥١ ) . ولكن تبقى بعد ذلك إثبات مدى هذه المسؤولية ، وهذا الإثبات يقع على المضرور ، وعليه أن يدخل المؤمن له خصماً في الدعوى المباشرة حتى يثبت في مواجهته ذلك . وإذا حكم ببراءة المؤمن له ، جاز المضرور مع ذلك ، في الدعوى المباشرة ، أن يدخله خصماً في الدعوى وأن يثبت في مواجهته مسئولية المدنية ، فإن انتفاء المسؤولية الجنائية لا يثبت حتماً المسؤولية المدنية ( نقض فرنسي ٦ مايو سنة ١٩٤١ D.A. ١٩٤١ - ٢٤١ ) ، إلا إذا ثبت حكم البراءة على انتفاء علاقة السببية بين الجريمة والضرر فلا يجوز في هذه الحالة المضرور أن يرفع الدعوى المباشرة ( نقض فرنسي ٥ فبراير سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣٠٢ ) . أما قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة ، أياً كان حبه ، فإنه لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل المضرور ، ولا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقدم فيها الدليل على الخطأ ونسبته إلى من اتهمه ( نقض مدني ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٩٥ ص ٧٢٢ ) .

(٣) أو صدر حكم بمدى المسؤولية من القضاء الجنائي في دعوى المسؤولية المدنية المرفوعة أمامه ، إذا ادعى المضرور مدنياً .

يثبت ذلك دون حاجة إلى إدخال المؤمن له في الدعوى<sup>(١)</sup> ، حتى لو كان هذا الحكم قد صدر غايباً<sup>(٢)</sup> .

ويتيسر كذلك للمضروب إثبات التزام المؤمن قبل المؤمن له ، بإثبات عقد التأمين نفسه وبما تلاه من ملحقات . ولما كان عقد التأمين بملحقاته ليس في يده ، فإنه يستطيع أن يطلب تقديمه إما من المؤمن له وإما من المؤمن نفسه<sup>(٣)</sup> . فإذا قدم ، كان له أن يتسكك به كما هو قبل المؤمن ، ويكون في هذا إثبات كافٍ لالتزام هذا الأخير<sup>(٤)</sup> .

(١) ليون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٧٩٠ - وانظر تلقاً فقرة ٨٥١ .

(٢) نقض فرنسي ١١ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٦٦٦ - وانظر في كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٧٨ - أنسيلويدي دالغوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٣٦ - فقرة ١٥٢ .

(٣) أنسيلويدي دالغوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١١٧ - فإذا رفض المؤمن تقديمه ، جاز للمضروب أن يطلب من المحكمة تكليفه بتقديم كل الاستندات التي تمت بهته وبين المؤمن له ( باريس ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٣٣٧ - دالغوز ١٩٣٠ - ٢ - ١ - السين التجارية ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٣٤١ ) . ولا يستطيع المضروب التمسك بالحكم الصادر بمسؤولية المؤمن له دليلاً على التزام المؤمن ، فإن هذا الحكم لم يتعرض لالتزام المؤمن ( نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥١٦ ) . كذلك لا يستطيع المضروب أن يتسكك بحكم صدر بين المؤمن والمؤمن له في قضية أخرى في خصوص عقد التأمين ، فإن هذا الحكم ليست له قوة الأمر المقضي في العلاقة ما بين المضروب والمؤمن ( انظر عكس ذلك نقض فرنسي أول أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٦٣ ) ، وإن كان المضروب يستطيع أن يستند إليه كدليل لاحكم حاز قوة الأمر المقضي . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٧٩ ص ٥٤٧ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٩ .

(٤) ويجب أن يتسكك بعقد التأمين وملحقاته ككل لا يجزأ ، فيسرى عليه ماورد فيها من شروط وقود واستبعاد لبعض الأخطار ونحو ذلك . وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أنه إذا قل عقد التأمين ملحقات تفيد عن مدى ضمان المؤمن ، لم يصح بهذه الملحقات حل المضروب إذا لم يكن لها تاريخ ثابت ، لأن المضروب يجبر من النير بالنسبة إلى هذه الملحقات ( نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٠ - دالغوز ١٩٤٦ - ٣٣ - وانظر في انتقاد هذا الحكم بيكار وبيسون فقرة ٣٧٩ ص ٥٤٨ - ص ٥٤٩ - بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٩ ص ٧٨٨ - وانظر تلقاً فقرة ٥٩٦ ) .

٨٦٢ - المؤثر الذي يترتب على الدعوى المباشرة من ناحية مصور

المضروور على مفر - المومعاج بالرفوع الناسف قبل وقوع الحادث وور بالرفوع

الناسف بفر وقوعه : فاذا أثبت المضروور دعواه فى مواجهة المؤمن على النحو الذى بفسطاه فىا تقدم ، حكم له على المؤمن مباشرة بما يطلبه من تعويض فى حدود مبلغ التأمين . وهذا حق مباشر للمضروور ، يتقاضاه رأسا من المؤمن ، ولا يتحمل فيه مزاحمة دائى المؤمن له . وهذه هى الزية الكبرى للدعوى المباشرة كما سبق القول .

والمضروور ، عندما يتقاضى حقه من المؤمن ، يتقاضاه من حق المؤمن له فى ذمة المؤمن ، وقد جمد هذا الحق الأخير فى يد المؤمن لمصلحة المضروور ، فىكون بمثابة حق محجوز عليه تحت يد المدين ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> . ويترتب على ذلك أن حق المؤمن له فى ذمة المؤمن هو نفسه ينتقل إلى المضروور ليستوفى منه حقه ، وينتقل بتوابعه من فوائد<sup>(٢)</sup> وضمانات<sup>(٣)</sup> ودفع ، وذلك من يوم وقوع الحادث أى من وقت ثبوت حق المضروور فى الدعوة المباشرة .

وكان من الواجب ، ما دام حق المؤمن له ينتقل إلى المضروور بدفعه ، أن يكون للمؤمن أن يحتج على المضروور بجميع الدفع التى كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له . ولكن القضاء الفرنسى - وهو قضاء محمود بصح العمل به فى مصر إذ هو يفتى بحاية المضروور من تلاعب المؤمن له أو تقصيره بعد وقوع الحادث - جعل حق المؤمن له ينتقل إلى المضروور من وقت وقوع

(١) انظر آنفاً فقرة ٨٥٤ .

(٢) وترى الفوائد التأخيرية من وقت المطالبة القضائية بها ، وفى فرنسا من وقت الإعذار (نفس فرنسى ٩ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٣١٦ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٥ - ١٥٢ - ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٧٠ - دالوز ١٩٤٧ - ٥٧) .

(٣) وقد قلنا ( انظر آنفاً فقرة ٥٤٨ وفترة ٦٥٩ ) أن حق المؤمن له فى ذمة المؤمن حق ممتاز ، وعمل الاستياز هو جميع الأموال التى يجب أن تحفظ بها هيئات التأمين فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب اتقانوا . فينتقل هذا الحق إلى المضروور عن طريق الدعوى المباشرة ، مكفولا بحق الاستياز هذا ( انظر فى هذا المعنى فى فرنسا بيكار وبيسون فقرة ٣٨١ ص ٥٥١ ) .

الحادث كما قلنا ، وأسس على ذلك أن الدفوع التي تنشأ بفعل المؤمن له بعد وقوع الحادث ، أى وجوه سقوط الحق في التأمين (déchéances) ، لا يستطيع المؤمن أن يمتنع بها على المضرور بعد أن انتقل إليه خالياً من هذه الدفوع<sup>(١)</sup> . ويترتب على ذلك أنه يجب التمييز بين نوعين من الدفوع : الدفوع التي نشأت قبل وقوع الحادث ، والدفوع التي تنشأ بعد وقوعه .

أما الدفوع التي نشأت قبل وقوع الحادث ، فهذه يجوز للمؤمن أن يمتنع بها على المضرور . ذلك أن الدعوى المباشرة عمادها حق المؤمن له المستمد من عقد التأمين ، فينتلق المضرور هذا الحق كما هو بجميع الدفوع المتعلقة به

(١) أنسيكلويدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom - ١٦٩ - ١٧٠ - نفخ فرنسى ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٨٠١ - دالوز الأسبوعى ١٩٣١ - ٤١١ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٢٨١ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ١٢٩ - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ١٨٥ - وتقول محكمة النفخ الفرنسية في هذا الصدد : « إن قانون سنة ١٩١٣ أنشأ المضرور مجازاً حقاً مباشراً على التوضيح المستحق بموجب عقد التأمين في ذمة المؤمن المؤمن له . وهذا الحق ينشأ فظوم وقوع الحادث . فلا يجوز أن يتأثر منذ هذا التاريخ ، لاق وجوده ولا في محله ، بل سبب من أسباب السقوط التي يتحملها المؤمن له شخصياً لعدم مراعاته شروط وثيقة التأمين » ( نفخ فرنسى ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ١ - ٨ - دالوز الأسبوعى ١٩٣١ - ٤١١ ) .

وانظر بيكار وبيسون فقرة ٣٨٥ : ويرى أن القضاء الفرنسى في هذه المسألة قضاء اجتهادى ، وقول هذا القضاء بأن حق المؤمن له ينتقل إلى المضرور من وقت وقوع الحادث هو في الواقع من الأمر تفسير لا تبرير ، وإلا فإن حق المؤمن له يبقى حقاً له بجميع ما يحوزه من شوائب قبل أو بعد وقوع الحادث ، ويستوفى المضرور منه حقه وهو باق على ذمة المؤمن له بجميع شروبه . وقد أريد تبرير هذا القضاء بقاعدة الإقابة ، ولكن المضرور ليس متاباً ، ولو صح أنه متاب لوجب عدم الاحتجاج عليه حتى بالدفوع التي نشأت قبل وقوع الحادث . وأريد تبرير بقاعدة الاشتراط لمصلحة التبر ، ولكن المؤمن له لم يشترط لمصلحة المضرور بل اشترط لمصلحة نفسه ، هذا إلى أن المستعني في الاشتراط لمصلحة التبر يمتنع عليه بكل الدفوع المتعلقة بعقد التأمين . وأريد أخيراً تبرير بوجود الدعوى المباشرة ، ولكن هذه الدعوى إنما تنق تجبىء حق المؤمن له في يد المؤمن لمصلحة المضرور ، فصمم هذا الحق من الوفاء به المؤمن له أو من إجراء مقاصة منه أو من الجبىء عليه ، ولكنها لا تخصه من الدفوع الصبقة به سواء وجدت قبل وقوع الحادث أو وجدت بعده .

والواقع من الأمر أن القضاء الفرنسى انتقاد ، فيما قضى به ، لوجهه في حماية المضرور ، بعد وقوع الحادث ، من تلاعب المؤمن له أو من إهماله ، فيقبل أى دفع يبتدأ بعد وقوع الحادث بفعل المؤمن له لا يمتنع به على المضرور .



وقت وقوع الحادث ، وفي الحدود التي يرسمها عقد التأمين الذي أنشأ هذا الحق<sup>(١)</sup> . ولما كان حق المضرور في الدعوى المباشرة لا ينشأ إلا من وقت وقوع الحادث ، فكل شرط في عقد التأمين من شأنه أن يؤثر في وجود حق المؤمن له أو في مداه قبل وقوع الحادث يصبح أن يحتج به على المضرور<sup>(٢)</sup> . وحق المضرور قبل المؤمن إنما يقاس بمقياس حق المؤمن له وقت وقوع الحادث ، ولا يدفع المؤمن للمضرور إلا ما كان يدفعه للمؤمن له في هذا الوقت ، بحيث إنه لو دفع المؤمن للمضرور مبلغاً أكبر لحاز له أن يسترد الزيادة<sup>(٣)</sup> . ومن ثم يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بطلان عقد التأمين لحسب من أسباب البطلان<sup>(٤)</sup> ، أو بفسخه قبل وقوع الحادث ، أو بوقف سريانه للتأخر في دفع القسط<sup>(٥)</sup> ، أو بوقف سريانه بناء على اتفاق بين المؤمن والمؤمن له تم قبل وقوع الحادث<sup>(٦)</sup> . كذلك يجوز للمؤمن أن يتمسك قبل المضرور بجميع الشروط التي تستبعد من نطاق التأمين أخطاراً معينة ، أو الشروط التي لا بد من توافرها حتى يدخل الخطر في نطاق التأمين ،

(١) نقض فرنسي ١٧ مايو سنة ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٤ - ١ - ١١٦ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٣٠١ - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٦ - دالوز ١٩٣٩ - ١ - ٦٨ - ١٠ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ١٢٣ - ١٢٣٩ أنسيكلوبيدي دالوز ١ فقط Ass. Dom. - ١١٩ - ١٢٢ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٣٩ - ٧٧٨ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٠٤ .

(٢) نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ دالوز الأسبوعي ١٩٢٤ - ٥٥٣ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٥١٣ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - بيكار وبيسون - ٣٨٦ ص ٥٥٨ - ص ٥٥٩ .

(٣) نقض فرنسي ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٧٢ - موج أول يونيو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٩٨١ .

(٤) محكمة مارسيليا الابتدائية ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٩٦٢ .

(٥) حتى لو كان هذا الاتفاق قد أثبت في ملحق الوثيقة دون أن يكون لهذا الملحق تاريخ ثابت (بيكار وبيسون - ٣٧٩ ص ٥١٨ - ص ٥٢٩ - ٢٨٦ - ٥٥٩ - وأنظر أنفاً - ٥٩٦) .

فيحتاج عليه بأن الخطر المؤمن منه قد تحقق بفرض المؤمن له أو بتعمده<sup>(١)</sup> ، أو بالشرط الوارد في عقد التأمين والقاضي بأن المؤمن لا يضمن الحوادث التي يقع من سائق السيارة إذا لم تكن لديه رخصة في القيادة<sup>(٢)</sup> ، أو كان في حالة سكر<sup>(٣)</sup> . وكذلك يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بإنقاص مبلغ التأمين بسبب عدم صحة البيانات التي قدمها المؤمن له وقت إبرام العقد ، أو بسبب عدم الإخطار عما استجد من ظروف زادت في الخطر المؤمن منه ، أو بسبب تطبيق قاعدة التسمية<sup>(٤)</sup> . ولا يجوز للمضرور أن يطالب المؤمن إلا بمبلغ التأمين المذكور في العقد ، حتى لو لم يكن كافياً لتعويض الضرر ، وللمؤمن أن يخصم من هذا المبلغ المصروفات القضائية<sup>(٥)</sup> ، وكذلك أقساط التأمين التي تخلف المؤمن له عن دفعها<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٤٦٩ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ - ٢٧٤ .
- (٢) بادرسي ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٨٨٢ .
- (٣) بادرسي ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٣٣٦ .
- (٤) بيكار وبيسون فقرة ٣٨٦ ص ٥٦٠ .
- (٥) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - سيريه ١٩٣٦ - ١ - ٣٤٥ - ١٤ مايو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٢٩٩ - وانظر آنفاً فقرة ٨٤٤ في الخامس .
- (٦) وذلك لأن الالتزام بدفع القسط قد حل قبل وقوع الحادث ، فالتخلف عن دفعه قد تحقق قبل هذا الوقت ، هذا إلى أن المؤمن يحق له حبس مبلغ التأمين حتى يستقر الأقساط المتأخرة (بيكار وبيسون فقرة ٣٨٦ ص ٥٦٠) .
- وقد قضت محكمة استئناف مصر بأنه بالرغم من أن المادة التاسعة من قانون إصابات العمل قد نصت في فقرتها الأولى على أنه إذا كان صاحب العمل مؤمناً على حوادث العمل ، جاز للعامل - أو لمن يرثه بطبيعة الحال - أن يطالب بحقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه ممأ . وهذا أعطت العامل الدعوى المباشرة على شركة التأمين ، إلا أن هذا الحق لا يحول بين الشركة وبين الاحتجاج في وجه العامل وورثته بكل الصفوح المترتبة على أسباب نشأت قبل وقوع الحادث (استئناف مصر ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجموعة الرسمية ٤٨ رقم ٩٠) .

هذا وقد ورد في القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتأمين الإجباري من حوادث السيارات موصى تمنع المؤمن من الاحتجاج على المضرور ببعض دفعه فنشأت قبل تحقق الحادث المؤمن منه . فنصت المادة ١٦ من هذا القانون على أنه « يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات محقولة على =

وأما الدفع الذي تنشأ بفعل المؤمن له بعد وقوع الحادث ، أى وجبه سقوط الحق في التأمين (déchéances) التي تستجد بعد وقوع الحادث ،

المؤمن له وقيداً مقبولة على استعمال السيارة وقيادتها ، فإذا أغل المؤمن له بذلك الواجبات أو القيود كان المؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تمويض . ونصت المادة ١٧ على أنه « يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداء من تمويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إغلا المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفااته وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تنطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه ، أو أن السيارة استعملت في أغراض لا تخولها الوثيقة » . ونصت المادة ١٨ على أنه « يجوز للمؤمن ، إذا أُلزم في المقف أداء التميميض في حالة وقوع المستولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته ، أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداء من تمويض » . ثم نصت المادة ١٩ على أنه « لا يترتب على حق الرجوع للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله » . ويستخلص من هذه النصوص أنه لا يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور ببعض دفع نشأت قبل تحقق الحادث : إعلان المؤمن له بالواجبات المقبولة التي أخذها على نفسه أو بالقيود المقبولة على استعمال السيارة وقيادتها ، وإغلا المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفااته وقائع جوهرية من المؤمن ، والرجوع على المسئول إذا كان غير المؤمن له أو من رخص له في قيادة السيارة .

انظر في تفصيل ما تقدم منه واصل في التأمين الإجباري من المستولية عن حوادث السيارات ص ١٢٨ - ص ١٥٦ ( ويوجه خاص في بعض الحالات التي ترد كثيراً في النقل في استعمال السيارة في غير الفرض المبين في رخصتها ، وقبول ركاب أو وضع حولة أكثر من المقور للسيارة ، واستعمال السيارة في السباق أو اختبارات السرعة ، والسكر وتناول المخدرات ، وعدم حيازة رخصة قيادة لنوع السيارة ، وارتكاب المؤمن له الحادث عن إرادة وسبق إصرار حيث لا يمنع ذلك من رجوع المضرور على المؤمن ثم يرجع المؤمن على المؤمن له ) .

وانظر في جواز اشتراط أن يكون سائق السيارة لديه رخصة لقيادة ، وأن هذا الشرط لا يجوز التمسك به إذا سلم المؤمن له السيارة لشخص لإصلاحها فقادها دون إذنه وليست لديه رخصة قيادة : استئناف مخطط ٢ مارس سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٢١٣ ، أو سلم سائق السيارة ومعه رخصة بقيادة السيارة موقفاً إلى ابن صاحبها وكان لا يعلم أن مدة رخصته قد انتهت قبل وقوع الحادث بيوم واحد : استئناف مخطط ٨ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٨ - ولا يفتى التأمين من المسئولية عن حوادث السيارة مسئولية مالك السيارة قبل الركاب إلا باتفاق خاص على ذلك : استئناف مخطط ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - وقضى بأن عدم تجديد رخصة السائق لا يستوجب سقوط حق المؤمن له بموجب الشرط القاضي بوجوب أن يكون سائق السيارة حاملاً لرخصة القيادة ، ذلك أن تجديد الرخصة أمر يني جهة الإدارة لا المؤمن : استئناف مخطط ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٣٢٨ - وانظر في صحة الشرط القاضي بعدم مجاوزة حولة المركب القدار المحدد في الرخصة : استئناف مخطط ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ١٥٠ .

فهذه لا يجوز للمؤمن أن يحتج بها على المضرور : فلا يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بسقوط حق المؤمن له بسبب عدم إخطاره عن الحادث في الميعاد القانوني<sup>(١)</sup> ، على أنه يجوز للمضرور أن يتولى بنفسه الإخطار عن الحادث حالاً في ذلك محل المؤمن له<sup>(٢)</sup> . كذلك لا يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بسقوط حق المؤمن له لتدخله في إدارة دعوى المسئولة مخالفاً في ذلك شرطاً يقضى بأن يستأثر المؤمن وحده بإدارة هذه الدعوى<sup>(٣)</sup> ، أو لعدم عدم تقديم الأوراق والمستندات للمؤمن بعد وقوع الحادث مخالفاً في ذلك شرطاً يقضى بوجوب تقديم هذه الأوراق والمستندات<sup>(٤)</sup> . ويرتب على عدم جواز احتجاج المؤمن بهذه الدفوع على المضرور أن يجد المؤمن نفسه ، بالرغم من تحقق دفع منها ، ملزماً بوفاء مبلغ التأمين للمضرور ، في حين أنه غير ملزم نحو المؤمن له بهذا الوفاء . فيكون إذن بمثابة كفيل للمؤمن له نحو المضرور ، وقد دفع مبلغ التأمين للمضرور وفاء لدين في

---

(١) نقض فرنسي ٢٩ يولييه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ١٠١٥ - باريس ٥ يناير سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٥ - ٥٨ - دالوز ١٩٤٥ - ٢٤٢ - محمد علي حرقه ص ٢٦١ - محمد كامل حرقه فقرة ٣٤٥ ص ٣٥٧ - ض ٣٥٨ - سعد واصف في التأمين من المسئولة ص ٤٥٦ .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في التأمين الإجباري من حوادث السيارات على ما يأتي : « ولا يترتب على التأخير في الإخطار ( إخطار المحقق للمؤمن بالحادث ) أية مسئولية مدنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق ، كما لا يجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير لتحلل من أداء التعويض إلى المضرور » .

(٢) نقض فرنسي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ دالوز ١٩٢٨ - ١ - ٤٩ .

(٣) باريس ٥ يونيو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ١٠٩٤ .

(٤) نقض فرنسي ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٨٠٢ - دالوز الأسبوعي ١٩٣١ - ٤١١ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨١ - دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ - ٤٨٥ .

ذمة المؤمن له لا في ذمته هو . ومن ثم يجوز له الرجوع على المؤمن له  
بما دفعه للمضرور ويحل محله ، شأنه في ذلك شأن أى كفيل<sup>(١)</sup> .

---

(١) نقض فرنسي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٤٤ -  
١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٩١ - بزانسون ٢ يولييه سنة ١٩٢٨ دالوز  
الأسبوعي ١٩٢٨ - ٤٤٠ - ليون ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ -  
٧٩٠ - سيكار وبيرون نفرة ٣٨٢ ص ٥٥٣ ونفرة ٣٨٧ ص ٥٦١ - بلاتويل ودييبر وبيرون  
١١ نفرة ١٣٧٠ ص ٧٩٢ .

# فهرس

## المجلد الثاني

### عقود الغرر

صفحة

#### المقامرة والرهان

##### تمهيد

٩٨٥	... ..	التعريف بالمقامرة والرهان والتبميز بينهما
٩٨٧	... ..	حصائص عقود المقامرة والرهان
٩٨٩	... ..	التنظيم التشريعي للمقامرة والرهان
٩٩٠	... ..	خطة البحث

#### الفصل الأول - القاعدة العامة: تحريم المقامرة والرهان

٩٩٢	... ..	§ ١ - بطلان المقامرة والرهان
٩٩٢	... ..	سبب البطلان
٩٩٣	... ..	ما يترتب على البطلان
٩٩٥	... ..	الجزاء الختاف
٩٩٨	... ..	القرض للمقامرة أو الرهان
١٠٠١	... ..	§ ٢ - عدم الإجبار على الدفع
١٠٠١	... ..	دموى البطلان والدفع بالبطلان
	... ..	عدم حصة الإجازة - الإنثار والتشهد بالدفع وتحرير كدالة أو سند
١٠٠٣	... ..	إنذ أو شيك
١٠٠٥	... ..	الإدماج في حساب جار

## سنة

الحوالة - حوالة الحق وحوالة الدين ... ..	١٠٠٦
التصيد ... ..	١٠٠٦
المقاصة واتحاد الأمة ... ..	١٠٠٨
الكفالة والضمان يردن ... ..	١٠٠٨
الصلح والتحكيم ... ..	١٠٠٩
٣ - استرداد ما دفع ... ..	١٠١٠
علم جواز استرداد ما دفع في التفتين الملف الفرنسي وفي عهد	
التفتين الملف القديم ... ..	١٠١٠
جواز استرداد ما دفع في التفتين الملف الجديد ... ..	١٠١٤
جواز الاسترداد من النظام العام ... ..	١٠١٦
لقام دعوى الاسترداد ... ..	١٠١٧

## الفصل الثاني - الاستثناءات من تحريم المقامرة والرهان

١ - المباراة في الألعاب الرياضية ... ..	١٠١٩
اتميز بين الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب ... ..	١٠١٩
من تكون المباراة في الألعاب الرياضية مشروطة ... ..	١٠٢١
جواز تخفيض قيمة الرهان إذا كان مبالغاً فيه ... ..	١٠٢٢
٢ - ألعاب التصويب ... ..	١٠٢٣
الأسل هو تحريم ألعاب التصويب ... ..	١٠٢٣
استثناء أوراق التصويب المرخص فيها من التحريم ... ..	١٠٢٥
٣ - سباق الخيل والرماية ... ..	١٠٢٨
تحريم الرماية على سباق الخيل والرماية ... ..	١٠٢٨
لراحتات ياذن إداري خاص وحل هي استثناء ؟ ... ..	١٠٢٩
٤ - البيوع الآجلة في البورصة ... ..	١٠٣٢
ما هي البيوع الآجلة في البورصة ... ..	١٠٣٢
بيع الآجل في القانون الفرنسي ... ..	١٠٣٣
بيع الآجل في القانون المصري ... ..	١٠٣٦

منه

## المرتب مدى الحياة

### تمهيد

التعريف بالمرتب مدى الحياة	١٠٤٣ ... ..
الأغراض العملية التي يفي بها المرتب مدى الحياة	١٠٤٥ ... ..
خاصية المرتب مدى الحياة	١٠٤٦ ... ..
التنظيم التشريعي للمرتب مدى الحياة	١٠٤٧ ... ..
خطة البحث	١٠٤٨ ... ..

### الفصل الأول - إنشاء المرتب مدى الحياة

أركان ثلاثة	١٠٤٩ ... ..
§ ١ - التراضي ( المصدر الذي ينشئ المرتب )	١٠٤٩ ... ..
تنوع المصادر	١٠٤٩ ... ..
المعارضات	١٠٥١ ... ..
التبرعات	١٠٥٤ ... ..
الشكل	١٠٥٤ ... ..
§ ٢ - المخل ( المرتب )	١٠٥٦ ... ..
المدة التي يقوم فيها المرتب	١٠٥٦ ... ..
نوع المرتب	١٠٦٠ ... ..
مقدار المرتب	١٠٦١ ... ..
§ ٣ - السبب ( الاحتمال )	١٠٦٢ ... ..
حل الاحتمال في المرتب مدى الحياة محل أو سبب ؟	١٠٦٢ ... ..
مرتب قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب	١٠٦٤ ... ..
مرتب قرر لمدة معينة	١٠٦٥ ... ..

### الفصل الثاني - الالتزام بأداء المرتب

§ ١ - تنفيذ الالتزام بأداء المرتب	١٠٦٧ ... ..
ما الذي يتضمنه تنفيذ الالتزام بأداء المرتب	١٠٦٧ ... ..



## ملحة

- ١٠٦٧ ... بداية الوقت الذي يؤدي فيه المرتب ونهايته  
 ١٠٦٩ ... المرتب قابل للسحب والتحويل إلا في حالة استثنائية  
 ١٠٧٢ ... عدم قابلية المرتب للاستبدال  
 ١٠٧٣ ... تقدم المرتب في أفضله وفي أصله  
 ١٠٧٣ ... ٢ - جزاء الالتزام بأداء المرتب  
 ١٠٧٤ ... التنفيذ المبنى  
 ١٠٧٦ ... النسخ في التفتين المبنى للفرنسي وفي التفتين المبنى للتقدم  
 ١٠٧٧ ... النسخ في التفتين المبنى الملبس

## عقد التأمين

## مقدمة

- ١٠٨٣ ... التعريف بمقد التأمين  
 ١٠٩١ ... ١ - التأمين من ناحية التنظيم الداخلي  
 ١٠٩١ ... الأسس الفنية التي يقوم عليها التأمين  
 ١٠٩٤ ... الوظائف التي يؤديها التأمين  
 ١٠٩٦ ... انتشار التأمين - صالة تاريخية  
 ١٠٩٨ ... ما يقوم عليه التنظيم الداخلي للتأمين :  
 (١) هيئات التأمين وما يتوسط عليها من الرقابة ومن يحصل بها  
 من الوسيط :  
 ١٠٩٨ ... الأسباب التي تدعو لتنظيم هيئات التأمين وبسط الرقابة عليها  
 ١٠٩٨ ... هيئات التأمين  
 ١١٠٠ ... تنظيم هيئات التأمين في مصر  
 ١١٠٥ ... الرقابة على هيئات التأمين في مصر  
 ١١٠٨ ... تأمين شركات التأمين في مصر  
 ١١١٢ ... وسطاء التأمين  
 (ب) ضمانات لمواجهة هيئات التأمين التزاماتها التأمينية نحو عملائها  
 الاحتماليات الخطرة ( الاحتمالي الحساب والاحتمالي تكوين رأس  
 المال والاحتمالي الأقساط للمفوعة مقدما والاحتمالي المخرجات  
 التي لم تتم تسويتها )  
 ١١١٤ ... إعادة التأمين - فكرة عامة  
 ١١١٨ ...

## ملحة

- الصور الأربع الرئيسية لاعادة التأمين : ... ١١٢٤ ...  
 الصورة الأولى - إعادة التأمين بالمحاسة ... ١١٢٤ ...  
 الصورة الثانية - إعادة التأمين فيما جاوز حد الطاقته ... ١١٢٦ ...  
 الصورة الثالثة - إعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً  
 من الكوارث ... ١١٢٧ ...  
 الصورة الرابعة - إعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً  
 من الخسارة ... ١١٢٨ ...  
 الآثار التي ترتب على إعادة التأمين ... ١١٣١ ...  
 ٢ - التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء ( عقد التأمين ) ... ١١٣٨ ...

- عقد التأمين هو الذي ينظم علاقة المؤمن بمصلاته ، وهو الذي تقف عنده ... ١١٣٨ ...  
 خصائص عقد التأمين ... ١١٣٨ ...  
 عناصر التأمين ... ١١٤٣ ...  
 العنصر الأول - الخطر المؤمن منه ... ١١٤٤ ...  
 العنصر الثاني - قسط التأمين ... ١١٤٤ ...  
 العنصر الثالث - مبلغ التأمين ... ١١٤٨ ...  
 المصلحة وهل هي عنصر يجب توافره في جميع أنواع التأمين ؟ ... ١١٥٣ ...  
 تقسيمات التأمين : ... ١١٥٦ ...  
 التأمين الاجتماعي ... ١١٥٦ ...  
 التأمين الخاص : البحري والبري ... ١١٥٦ ...  
 التأمين الخاص البري : التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار ... ١١٥٧ ...  
 التأمين على الأشخاص : التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات ... ١١٥٨ ...  
 التأمين من الأضرار : التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية ... ١١٥٨ ...  
 التنظيم التشريعي لعقد التأمين ... ١١٥٩ ...  
 خطة البحث ... ١١٦٤ ...

## الباب الأول

## عقد التأمين بوجه عام

## الفصل الأول - أركان عقد التأمين

- الفرع الأول - التراضي في عقد التأمين ... ١١٦٥ ...  
 لمبحث الأول - طرفا عقد التأمين ... ١١٦٥ ...

## صفحة

- المؤمن - وسطاء التأمين ... .. ١١٦٦ ...  
 المؤمن له - اجتماع الصفات الثلاث (طالب التأمين والمؤمن له والمستفيد) ١١٧٠ ...  
 المؤمن له - تفرق الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين ١١٧٣ ...

## المبحث الثاني - كيف يتم عقد التأمين صحيحاً من الناحية القانونية ١١٧٤

- وجود التراضي ١١٧٤ ... ..  
 صحة التراضي - الأهلية ... .. ١١٧٦ ...  
 صحة التراضي - عيوب الإرادة ... .. ١١٧٦ ...

## المبحث الثالث - كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العلمية ١١٧٨

- المراحل المختلفة في إبرام عقد التأمين ... .. ١١٧٨ ...

## § ١ - طلب التأمين ١١٧٨

- مشتكلات طلب التأمين ... .. ١١٧٨ ...  
 طلب التأمين غير ملزم لا للمؤمن ولا للمؤمن له ... .. ١١٨٠ ...  
 أهمية طلب التأمين ... .. ١١٨٢ ...

## § ٢ - مذكرة التنظيم المؤقتة ١١٨٢

- اتخاذ المؤمن قراراً بشأن طلب التأمين ... .. ١١٨٢ ...  
 حالتان لمذكرة التنظيم المؤقتة : ... .. ١١٨٣ ...  
 الحالة الأولى - اتفاق نهائي ... .. ١١٨٣ ...  
 الحالة الثانية - اتفاق مؤقت ... .. ١١٨٤ ...  
 شكل مذكرة التنظيم المؤقتة ... .. ١١٨٦ ...

## § ٣ - وثيقة التأمين ١١٨٨

- بت المؤمن في طلب التأمين بالقبول ... .. ١١٨٨ ...  
 مشتكلات وثيقة التأمين ... .. ١١٨٨ ...  
 اللغة والنسخة اللذان تكتب هما الوثيقة ... .. ١١٩٣ ...  
 صورة وثيقة التأمين ... .. ١١٩٧ ...  
 مهمة وثيقة التأمين - هل هي للإثبات أو للاعتقاد ؟ ... .. ١١٩٩ ...  
 بدء سريان وثيقة التأمين ... .. ١٢٠٣ ...  
 تفسير وثيقة التأمين ... .. ١٢٠٧ ...  
 تلف وثيقة التأمين أو ضياعها ... .. ١٢١٠ ...

صفحة:

١٢١٢ ... ..	§ ٤ - ملحق وثيقة التأمين
١٢١٢ ... ..	تحديد متى ملحق الوثيقة ... ..
١٢١٣ ... ..	كيف يتم ملحق الوثيقة ... ..
١٢١٥ ... ..	ما الذي يترتب من الآثار على ملحق الوثيقة ... ..
١٢١٧ ... ..	الفرع الثاني - المل في عقد التأمين
١٢١٧ ... ..	الخطر هو المل الرئيسي في عقد التأمين
١٢١٨ ... ..	المبحث الأول - الشروط الواجب توافرها في الخطر
١٢١٨ ... ..	* الشرط الأول - الخطر غير محقق الوقوع ... ..
١٢٢٢ ... ..	الشرط الثاني - الخطر غير مطلق بمحض إرادة أحد طرفي العقد
١٢٢٢ ... ..	الشرط الثالث - الخطر مشروع أي غير مخالف للنظام العام
١٢٢٧ ... ..	أو الآداب ... ..
١٢٣١ ... ..	المبحث الثاني - أنواع الخطر
١٢٣١ ... ..	الخطر الثابت والخطر المتغير
١٢٣٣ ... ..	الخطر المعلن والخطر غير المعلن
١٢٣٥ ... ..	المبحث الثالث - تحديد الخطر
١٢٣٥ ... ..	كيفية تحديد الخطر ... ..
١٢٣٨ ... ..	استثناء بعض حالات الخطر .. ..
١٢٤٠ ... ..	شروط مخالفة النظام العام في تحديد الخطر ... ..

## الفصل الثاني - آثار عقد التأمين

١٢٤٦ ... ..	الفرع الأول - التزامات المؤمن له
١٢٤٧ ... ..	المبحث الأول - تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجملن الظروف
١٢٤٨ ... ..	§ ١ - تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة
١٢٤٨ ... ..	لوقت الذي يقدم فيه المؤمن له هذه البيانات
١٢٤٩ ... ..	تقديم المؤمن له البيانات التي تمكن المؤمن له من تقدير الخطر
١٢٥٣ ... ..	وجوب أن تكون البيانات مطلوبة من المؤمن له
١٢٥٤ ... ..	تقديم البيانات عن طريق الإجابة على أسئلة محددة مطروحة

## مقدمة

## § ٢ - تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف التي تؤدي إلى

زيادة الخطر ... .. ١٢٥٦

ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في الخطر ... ١٢٥٨

وجوب إخطار المؤمن بهذه الظروف ... .. ١٢٦٢

ما يترتب على الإخطار : ... .. ١٢٦٤

بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة ... .. ١٢٦٤

طلب فسخ العقد ... .. ١٢٦٥

استبقاء العقد مع زيادة في قسط التأمين ... .. ١٢٦٧

استبقاء العقد دون زيادة في قسط التأمين ... .. ١٢٦٧

صورتان خاصتان من صورة زيادة القاطر ... .. ١٢٦٨

## § ٣ - الجزء الذي يترتب على الإخلال بالالتزام ... .. ١٢٧٠

المادة الأولى - المؤمن له سوء النية ... .. ١٢٧٦

المادة الثانية - المؤمن له حسن النية : ... .. ١٢٨٠

الصورة الأولى - انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر ... .. ١٢٨١

الصورة الثانية - انكشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر ... .. ١٢٨٣

نزول المؤمن عن حقه في الجزء - شرط منع النزاع في وثيقة التأمين ... ١٢٨٤

المبحث الثاني - دفع مقابل التأمين ... .. ١٢٨٨

الالتزام بدفع مقابل التأمين - التأمين على الحياة ... .. ١٢٨٨

## § ١ - عناصر الالتزام بدفع القسط ... .. ١٢٨٩

المدين في الالتزام ... .. ١٢٨٩

المدين في الالتزام ... .. ١٢٩١

عمل الالتزام ... .. ١٢٩٢

زمان الدفع - عدم جواز تجزئة القسط ... .. ١٢٩٥

مكان الدفع ... .. ١٢٩٩

طريقة الدفع وإثباته ... .. ١٣٠٣

## § ٢ - الجزء على الإخلال بالالتزام بدفع القسط ... .. ١٣٠٥

تطبيق القواعد العامة ... .. ١٣٠٥

الحرف التأمين ... .. ١٣٠٦

## صفحة

الإعذار	١٣٠٩
وقف سريان التأمين	١٣١٢
الفسخ أو التنفيذ للمؤمن	١٣١٧

## لمبحث الثالث - إخطار المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر

المؤمن منه	١٣١٩
تحقق الخطر المؤمن منه	١٣١٩
١ - مضمون الالتزام	١٣٢١

وجوب الإخطار	١٣٢١
محتويات الإخطار	١٣٢٢
شكل الإخطار	١٣٢٣
مبدأ الإخطار	١٣٢٤
جواز الاتفاق على التزامات أخرى	١٣٢٦

## ٢ - جزاء الإخلال بالالتزام

تطبيق القواعد العامة	١٣٢٨
سقوط حق المؤمن له بموجب اتفاق خاص	١٣٢٩
ما يجب لصحة شرط سقوط الحق	١٣٣١
شروط سقوط باطله	١٣٣٣
ما يترتب على سقوط الحق	١٣٣٦

## الفرع الثاني - التزام المؤمن

مبدأ حلول الالتزام	١٣٤٢
الدائن في الالتزام	١٣٤٣
الإثبات	١٣٤٣
محل الالتزام	١٣٤٥

## الفصل الثالث - انتهاء عقد التأمين

## الفرع الأول - انقضاء المدة

تعيين مدة العقد وانتهاء العقد بانقضاء مدته	١٣٤٩
--	------

## ١ - انتهاء العقد قبل انقضاء مدته عن طريق الفسخ الخمس

ما يشترط لتقرير حق الفسخ	١٣٥٢
كيف يكون الفسخ	١٣٥٣

## ملحق

§ ٢ - امتداد العقد ..... ١٣٥٤

عقد التأمين لا يجدد تجديداً ضمنياً ..... ١٣٥٥

شروط امتداد عقد التأمين ..... ١٣٥٦

الأثار التي تترتب على امتداد عقد التأمين ..... ١٣٥٨

الفرع الثاني - التقادم ..... ١٣٦٠

§ ١ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ..... ١٣٦١

عقود التأمين المبرمة مع الشركات ومع جمعيات التأمين التبادلية ..... ١٣٦١

الدعاوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين ..... ١٣٦٢

دعاوى لا تعتبر ناشئة عن عقد التأمين ..... ١٣٦٢

§ ٢ - مدة التقادم ..... ١٣٦٣

كيفية حساب مدة التقادم ..... ١٣٦٣

عدم جواز الاتفاق على تعديل مدة التقادم ..... ١٣٦٤

مبدأ سريان التقادم ..... ١٣٦٥

ومنت التقادم ..... ١٣٦٨

انقطاع التقادم ..... ١٣٦٩

## الباب الثاني

## أقسام التأمين

## التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار

## الفصل الأول - التأمين على الأشخاص

التأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة ..... ١٣٧٢

الفرع الأول - صورة مختلفة للتأمين على الأشخاص والمبادئ التي

يقوم عليها ..... ١٣٧٢

المبحث الأول - صورة مختلفة للتأمين على الأشخاص ..... ١٣٧٢

تعديد نطاق التأمين على الأشخاص - ما يخرج من هذا النطاق

وما يدخل فيه ..... ١٣٧٢

صفحة

## ١٥ - صور في التأمين على الأشخاص ( غير صور التأمين

على الحياة ) ... .. ١٣٧٦

تأمين الزواج وتأمين الأولاد ... .. ١٣٧٦

التأمين من المرض ... .. ١٣٧٧

التأمين من الإصابات - فكرة عامة ... .. ١٣٧٩

الخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات ... .. ١٣٨١

تحقق الخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات ... .. ١٣٨٦

## ٢ - صور تأمين على الحياة ... .. ١٣٨٩

الصور العادية والصور غير العادية ... .. ١٣٨٩

( ١ ) الصور العادية لتأمين على الحياة ... .. ١٣٩٠

الحالة الأولى - التأمين لحالة الرفقة: ... .. ١٣٩١

التأمين المعمرى ... .. ١٣٩١

التأمين للموت ... .. ١٣٩٢

تأمين البقاء ... .. ١٣٩٣

الحالة الثانية - التأمين لحالة البقاء ... .. ١٣٩٥

التأمين برأس مال مرجأ ... .. ١٣٩٦

التأمين بإيراد مرتب ... .. ١٣٩٧

التأمين المضاد ... .. ١٣٩٨

الحالة الثالثة - التأمين المختلط ... .. ١٣٩٩

التأمين المختلط العادي ... .. ١٣٩٩

التأمين لأجل محدد ... .. ١٤٠١

تأمين المهر ... .. ١٤٠٢

تأمين الأسرة ... .. ١٤٠٢

( ب ) الصور غير العادية لتأمين على الحياة ... .. ١٤٠٣

الصور الأولى - التأمين الخاص - تطبيقاته العملية وخصائصه ... .. ١٤٠٣

القواعد الخاصة التي تسرى على التأمين الخاص ... .. ١٤٠٦

الصور الثانية - التأمين الشبهي ... .. ١٤٠٩

الصور الثالثة - التأمين التكميل ... .. ١٤١١

## المبحث الثاني - المبادئ التي يقوم عليها التأمين على الأشخاص ١٤١٣

المبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص - انعدام صفة التصويض ... .. ١٤١٣

ما يفترض من المبادئ على انعدام صفة التصويض : ... .. ١٤١٥

لتزام المؤمن بالمبلغ التأمين يذكر في الوثيقة ... .. ١٤١٦



## صفحة

- جواز تعدد عقود التأمين من خط واحد والجمع بين مبالغ التأمين  
 ١٤١٧ ... .. .الراجعة بهذه العقود ... .. .  
 الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يكون مستحقاً لمؤسسه  
 ١٤١٨ ... .. .عدم حلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول ... .. .  
 ١٤١٩ ... .. .
- الفرع الثاني - التأمين على الحياة** ... .. .  
 ١٤٢١ ... .. .
- أهمية التأمين على الحياة والقواعد الخاصة به ... .. .  
 ١٤٢١ ... .. .
- المبحث الأول - أركان عقد التأمين على الحياة** ... .. .  
 ١٤٢٣ ... .. .
- المطلب الأول - التراضي في عقد التأمين على الحياة** ... .. .  
 ١٤٢٣ ... .. .
- ١ § - وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتكلات والصورة  
 ١٤٢٣ ... .. .مشتكلات وثيقة التأمين على الحياة ... .. .  
 ١٤٢٣ ... .. .صورة وثيقة التأمين على الحياة ... .. .  
 ١٤٢٦ ... .. .
- ٢ § - التأمين على حياة الغير ... .. .  
 ١٤٢٨ ... .. .
- وجوب موافقة المؤمن على حياته ... .. .  
 ١٤٢٨ ... .. .
- التأمين على حياة الجنين ... .. .  
 ١٤٣١ ... .. .
- الاعتداء على حياة المؤمن على حياته ... .. .  
 ١٤٣٢ ... .. .
- ٣ § - التأمين على الحياة لمصلحة الغير ... .. .  
 ١٤٣٨ ... .. .
- الغالب في التأمين على الحياة أن يكون تأميناً لمصلحة الغير ... .. .  
 ١٤٣٨ ... .. .
- المسائل التي تبحث في التأمين لمصلحة الغير : ... .. .  
 ١٤٣٩ ... .. .
- ( أولاً ) تعيين المستفيد - من يقوم بالتعيين ... .. .  
 ١٤٤٠ ... .. .
- مَنْ يكون التعيين ... .. .  
 ١٤٤١ ... .. .
- كيف يكون التعيين ... .. .  
 ١٤٤٢ ... .. .
- ( ثانياً ) قبول المستفيد التعيين ... .. .  
 ١٤٤٩ ... .. .
- ( ثالثاً ) جواز نقض المؤمن له لتعيين المستفيد ... .. .  
 ١٤٥٢ ... .. .
- ( رابعاً ) الحق المباشر الذي يثبت للمستفيد ... .. .  
 ١٤٥٦ ... .. .
- المطلب الثاني - المحل في عقد التأمين على الحياة** ... .. .  
 ١٤٦٣ ... .. .
- المحل في التأمين على الحياة هو الخطر المتعلق بحياة إنسان ... .. .  
 ١٤٦٣ ... .. .
- ١ § - تثبت المؤمن من مدى الخطر الذي يؤتمنه ... .. .  
 ١٤٦٤ ... .. .
- ضرورة التثبت من مدى الخطر ... .. .  
 ١٤٦٤ ... .. .

صفحة

الكشف الطبي	١٤٦٥ ... ..
ما يقوم مقام الكشف الطبي	١٤٦٥ ... ..
استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين	١٤٦٦ ... ..
٢ - عدم تعلق الخطر بمحض إرادة أحد الطرفين	١٤٦٨ ... ..
اعتداء المستفيد على حياة المؤمن له - إحالة	١٤٦٨ ... ..
سقوط حق المستفيد بانتحار المؤمن على حياته	١٤٧٠ ... ..
جواز تأمين الانتحار	١٤٧٣ ... ..
البحث الثاني - آثار عقد التأمين على الحياة	١٤٧٥ ... ..
المطلب الأول - التزامات المؤمن له	١٤٧٥ ... ..
١ - التزام المؤمن له بتقديم البيانات اللازمة للمؤمن	١٤٧٦ ... ..
ما يميز به عقد التأمين على الحياة من أحكام في خصوص هذا الالتزام	١٤٧٦ ... ..
عدم التزام المؤمن له بالإخطار عن الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخطر	١٤٧٧ ... ..
الأهمية الخاصة للالتزام بتقديم البيانات اللازمة	١٤٧٨ ... ..
الجزء من الإخلال بالالتزام	١٤٧٩ ... ..
١ - الالتزام بدفع مقابل التأمين	١٤٨٣ ... ..
ثبوت كل تحديد مقدار القسط في التأمين على الحياة	١٤٨٣ ... ..
إمكان التحلل من عقد التأمين على الحياة ومن دفع الأقساط	١٤٨٤ ... ..
الدين بدفع القسط وزمان الدفع ومكافئه	١٤٨٩ ... ..
المطلب الثاني - التزام المؤمن وحقوق المؤمن له	١٤٩٠ ... ..
١ - التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين	١٤٩١ ... ..
وقت استحقاق الدفع	١٤٩١ ... ..
الإثبات	١٤٩٢ ... ..
المقدار الواجب الدفع	١٤٩٤ ... ..
إنقاس المؤمن	١٤٩٥ ... ..
عدم حلول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد - إحالة	١٤٩٦ ... ..
٢ - حقوق المؤمن له الناشئة من الإحياطي الحسابي	١٤٩٧ ... ..
طبيعة حق المؤمن له على الإحياطي الحسابي وما يترتب على ذلك	١٤٩٧ ... ..

## مفحة

- أولاً - تخفيض التأمين : ... .. ١٤٩٩  
 شروط إجراء التخفيض ... .. ١٥٠١  
 طريقة إجراء التخفيض ... .. ١٥٠٢  
 أثر إجراء التخفيض ... .. ١٥٠٤  
 ثانياً - تمنية التأمين : ... .. ١٥٠٥  
 شروط إجراء التمنية ... .. ١٥٠٧  
 طريقة إجراء التمنية ... .. ١٥٠٨  
 أثر إجراء التمنية ... .. ١٥٠٩  
 ثالثاً - تسجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين : ... .. ١٥١٠  
 جواز تسجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين ولتفضلية التسجيل  
 على التمنية ... .. ١٥١٠  
 الشروط التي يتم بها التسجيل على حساب وثيقة التأمين ... .. ١٥١٢  
 التكيف القانوني الصحيح لتسجيل على حساب وثيقة التأمين ... .. ١٥١٢  
 رابعاً - دهن وثيقة التأمين : ... .. ١٥١٥  
 طرق دهن وثيقة التأمين ... .. ١٥١٥  
 حقوق الدائن المرتب ... .. ١٥١٦

## الفصل الثاني - التأمين من الأضرار

- تعديد نطاق التأمين من الأضرار - تفرعه إلى فرعين رئيسيين ... .. ١٥١٩  
 مبدآن جوهريان في التأمين من الأضرار : ... .. ١٥٢٢  
 أولاً - المصلحة في التأمين : ... .. ١٥٢٢  
 تحديد معنى المصلحة في التأمين من الأضرار ... .. ١٥٢٣  
 مقياس المصلحة في التأمين من الأضرار ... .. ١٥٢٥  
 تأمين الربح المنتظر ... .. ١٥٢٦  
 ثانياً - صفة التوفيق : ... .. ١٥٢٧  
 تحديد معنى الصفة التوفيقية في التأمين والأضرار والاحتبارات  
 التي قامت عليها ... .. ١٥٢٩  
 ما يترتب على الصفة التوفيقية في التأمين من الأضرار ... .. ١٥٣١  
 النتائج التي تترتب على عدم تقاضي تعويض أهل من قيمة المهر ... .. ١٥٣١  
 النتائج التي تترتب على جواز تقاضي تعويض أهل من قيمة المهر ... .. ١٥٣٣  
 تأمين على الأعيان والتأمين من المسؤولية ... .. ١٥٣٥

صفحة

## الفرع الأول - التأمين على الأشياء ( التأمين من الحريق ) ... ١٥٣٥

أنواع مختلفة للتأمين على الأشياء ( التأمين من تلف المزروعات ، ومن موت المواشي ، ومن السرقة والتبديد ، وتأمين اللين ، والتأمين من الحريق ) ١٥٣٥  
أركان عقد التأمين على الأشياء والآثار التي ترتب عليه ... ١٥٣٩

## المبحث الأول - أركان عقد التأمين على الأشياء ... ١٥٤٠

تطبيق القواعد العامة ... ١٥٤٠

## المطلب الأول - التراضي في عقد التأمين على الأشياء .. ١٥٤١

تطبيق القواعد العامة ... ١٥٤١

## § ١ - التأمين لحساب ذي المصلحة ( أو التأمين لحساب

من يثبت له الحق فيه ) ... ١٥٤١

تكييف التأمين لحساب ذي المصلحة - اشتراط مصلحة الغير ... ١٥٤١  
شرطان لازمان لقيام التأمين لحساب ذي المصلحة ... ١٥٤٣  
ما يترتب من الآثار على التأمين لحساب ذي المصلحة : ... ١٥٤٧  
الالتزامات المؤمن له نحو المؤمن ... ١٥٤٧  
الحق المباشر للمستفيد في ذمة المؤمن ... ١٥٤٨

## § ٢ - حالات يحل فيها محل المؤمن له ... ١٥٥٢

( ١ ) انتقال الشيء المؤمن عليه إلى شخص آخر : ... ١٥٥٢  
مريان قواعد الاستخلاف لا قواعد الاشتراط لمصلحة الغير ... ١٥٥٢  
أولاً - انتقال عقد التأمين إلى من انتقلت إليه الملكية : ... ١٥٥٣  
الشروط التي يتم بها انتقال عقد التأمين ... ١٥٥٤  
الآثار التي ترتب على انتقال عقد التأمين ... ١٥٥٧  
ثانياً - احتفاظ كل من المؤمن والمؤمن له الجديد بنفس الشيء : ... ١٥٦٠  
جواز فسخ عقد التأمين ... ١٥٦٠  
الفسخ من جهة المؤمن ... ١٥٦٢  
الفسخ من جهة المؤمن له الجديد ... ١٥٦٣  
( ب ) حلول المائتين ذوى الحقوق الخاصة محل المؤمن له : ... ١٥٦٥  
أولاً - الشروط الواجب توافرها لحلول المائتين محل المؤمن له في مبلغ التأمين : ... ١٥٦٧

## مقدمة

- الشرط الأول - وجود عقد تأمين على الأشياء ... .. ١٥٦٧
- الشرط الثاني - أن يكون للدائن حق خاص في الشيء المؤمن عليه ١٥٦٨
- الشرط الثالث - أن يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن ... .. ١٥٦٩
- ثانيا - ما يترتب من الآثار على حلول الدائن محل المؤمن له : ... .. ١٥٧١
- قيام الدائن بالأعمال التصرفية اللازمة لمحافظة على حقه ... .. ١٥٧١
- انتقال حق الدائن إلى مبلغ التأمين ... .. ١٥٧٢
- رجوع الدائن بالمعوى المبصرة على المؤمن ... .. ١٥٧٣
- (ج) إفلاس المؤمن له : ... .. ١٥٧٥
- حلول جماعة دائنين محل المؤمن له في عقد التأمين ... .. ١٥٧٥
- جواز نسخ عقد التأمين ... .. ١٥٧٦
- إفلاس المؤمن - إحالة ... .. ١٥٧٧

## المطلب الثاني - المهل في عقد التأمين على الأشياء (وبخاصة

- في عقد التأمين على الحريق) ... .. ١٥٧٧
- أخطار متنوعة ... .. ١٥٧٧
- خطر الحريق - تحليه ما هو الحريق ... .. ١٥٧٨
- § ١ - الأسباب التي ينجم عنها الحريق ... .. ١٥٨٠
- أسباب مختلفة ... .. ١٥٨٠
- الحادث المفاجئ، أو القوة القاهرة ... .. ١٥٨١
- الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين  
وغيرها من الظواهر الطبيعية ... .. ١٥٨١
- خطأ المؤمن له ... .. ١٥٨٤
- خطأ من يكون المؤمن له مسؤولا عنه ... .. ١٥٨٥
- ميب في الشيء المؤمن عليه ... .. ١٥٨٩
- § ٢ - الأضرار الناشئة عن الحريق التي تدخل في نطاق التأمين ١٥٩١
- الأضرار المباشرة والأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق ... .. ١٥٩٣
- ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اعتزلها ... .. ١٥٩٥
- تلف الأشياء المملوكة لأجرة المؤمن له والمسلمين بجمته ... .. ١٥٩٦

صفحة

المبحث الثاني - آثار عقد التأمين على الأشياء ١٥٩٧ ... ..

نفس التزامات المؤمن له ونفس التزامات المؤمن ١٥٩٧ ... ..

المطلب الأول - تقدير الضرر ١٥٩٧ ... ..

١ - الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر ١٥٩٨ ... ..

حالات ثلاث : ١٥٩٨ ... ..

الحالة الأولى - هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً ١٥٩٨ ... ..

الحالة الثانية - هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً ١٦٠٠ ... ..

الحالة الثالثة - هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً مصائباً ، أي

مرة بعد أخرى ... .. ١٦٠١ ... ..

٢ - إثبات قيمة الضرر ١٦٠٣ ... ..

المؤمن له هو الذي يثبت قيمة الضرر - بمالته التعديلية أو بتقدير

علم القيمة ١٦٠٣ ... ..

الرجوع إلى مبلغ التأمين في إثبات قيمة الضرر - التمييز بين فرعين : ١٦٠٤

الفرع الأول - تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جهته وحده ١٦٠٤

الفرع الثاني - تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين بالاتفاق مع المؤمن ١٦٠٧

المطلب الثاني - مبدأ التعويض ١٦٠٩ ... ..

تتيجان ونوسجان يرتبان على مبدأ التعويض ١٦٠٩ ... ..

١ - التأمين المثلالي فيه وتعدد عقود التأمين ١٦٠٩ ... ..

التمييز بين التأمين المثلالي فيه وتعدد عقود التأمين ١٦٠٩ ... ..

( أ ) التأمين المثلالي فيه ١٦١٠ ... ..

نطاق تطبيق التأمين المثلالي فيه ١٦١٠ ... ..

التمييز بين المبالاة التعديلية والمبالاة غير التعديلية : ١٦١٠ ... ..

المبالاة التعديلية ١٦١١ ... ..

المبالاة غير التعديلية ١٦١٢ ... ..

( ب ) تعدد عقود التأمين ١٦١٣ ... ..

نحو تعدد عقود التأمين ١٦١٣ ... ..

## سنة

وجوب تبليغ المؤمنين المتعدين ..... ١٧١٥

تعدد عقود التأمين التديلي ..... ١٧١٦

تعدد عقود التأمين غير التديلي ..... ١٧١٨

## ٢ - عدم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض - وحلول

المؤمن عمل المؤمن له في الرجوع بالتعويض ..... ١٧٢١

وضع المسألة - تحقق الخطر ناشئ من خطأ الغير ..... ١٧٢١

الشروط الواجب توافرها ليعمل المؤمن عمل المؤمن له ..... ١٧٢٧

الآثار التي تترتب على الحلول ..... ١٧٢٨

التبديد التي ترد على المحلول ..... ١٧٣٠

المطلب الثالث - قاعدة النسبية ..... ١٧٣٤

وضع المسألة ..... ١٧٣٤

١ - الشروط الواجب توافرها لإعمال قاعدة النسبية ..... ١٧٣٦

الشرط الأول - قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير ..... ١٧٣٧

الشرط الثاني - تأمين بخص ..... ١٧٣٨

الشرط الثالث - تحقق الخطر تحققاً جزئياً ..... ١٧٣٨

## ٢ - الأثر الذي يترتب على إعمال قاعدة النسبية وكيف

يتفادى هذا الأثر ..... ١٧٣٩

التأمين على شيء واحد - شرط الدلالة للتفيرة ..... ١٧٣٩

التأمين على أشياء متعددة ..... ١٧٤٠

## الفرع الثاني - التأمين من المسؤولية

تعريف التأمين من المسؤولية وطبيعة هذا التأمين ..... ١٧٤١

أنواع التأمين من المسؤولية - تقسيم رئيسي (التأمين من خطر معين

والتأمين من خطر غير معين) ..... ١٧٤٤

تطبيق قواعد التأمين من الأضرار والتأمين على الأثياء ..... ١٧٤٧

الأحكام التي يخضع لها التأمين من المسؤولية ..... ١٧٤٧

صفحة

## المبحث الأول - رجوع المضرور على المؤمن له فرجوع المؤمن

له على المؤمن ... .. ١٦٤٧

مراحل رجوع المؤمن له على المؤمن ... .. ١٦٤٧

اللى اتى بمقتضى إليه ضمان المؤمن : ... .. ١٦٤٨

المصروفات التى يحكم بها على المؤمن له فى دعوى المسئولية ١٦٤٩

التأمين من المسئولية الناشئة عن قول أعمال تجارية أو صناعية ١٦٥١

المطلب الأول - مرحلة مطالبة المضرور للمؤمن له ... .. ١٦٥٢

مطالبة المضرور المؤمن له هى الخطر المؤمن منه فى التأمين

من المسئولية ... .. ١٦٥٢

إعطاء المؤمن له للمؤمن بمطالبة المضرور ... .. ١٦٥٤

المطلب الثانى - مرحله تسوية المسئولية مع المضرور ودياً ١٦٥٥

جواز تسوية المسئولية مع المضرور ودياً ... .. ١٦٥٥

الاتفاق على عدم جواز الإقرار بالمسئولية أو الصلح بغير موافقة المؤمن ١٦٥٦

تسوية الضمان مع المؤمن ودياً أو بدعوى أصلية ... .. ١٦٥٩

المطلب الثالث - مرحلة تسوية المسئولية مع المضرور قضائياً ١٦٦١

طه المرحلة هى المرحلة التالية - احتمالات ثلاثة : ... .. ١٦٦١

الاحتمال الأول - مواجهة المؤمن له لدعوى المسئولية وحده ١٦٦٢

الاحتمال الثانى - إدخال المؤمن أو دخوله خصماً فى الدعوى ١٦٦٤

الاحتمال الثالث - قول المؤمن بنفذه إدارة دعوى المسئولية ١٦٦٥

## المبحث الثانى - رجوع المضرور مباشرة على المؤمن ( الدعوى

المباشرة ) ... .. ١٦٧١

وجوب إسطاء دعوى مباشرة للمضرور ضد المؤمن : ... .. ١٦٧١

فى القانون الفرنسى ... .. ١٦٧٢

فى القانون المصرى ... .. ١٦٧٥

المطلب الأول - الخصوم فى الدعوى المباشرة ... .. ١٦٧٨

اللى ولللى عليه ... .. ١٦٧٨



## صفحة

- ١٦٧٩ ... الذي هو المضرور أو من يحل محله - التزام عند التمسك ...
- ١٦٨١ ... عدم سبق تمييز المضرور - تضام المؤمن له والمؤمن ...
- ١٦٨٣ ... إدخال المؤمن له خصماً في الدعوى ... ..
- ١٦٨٥ ... **المطلب الثاني - استعمال الدعوى المباشرة** ... ..
- ١٦٨٦ ... مدة التقادم في الدعوى المباشرة ... ..
- ١٦٨٨ ... الإثبات الواجب تقديمه في الدعوى المباشرة ... ..
- الأثر الذي يترتب على الدعوى المباشرة من ناحية حصول المضرور
- ١٦٩١ ... على حقه : ... ..
- ١٦٩٢ ... جواز الاحتجاج بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث ... ..
- عدم جواز الاحتجاج بالدفع التي تنشأ بفعل المؤمن له
- ١٦٩٥ ... بعد وقوع الحادث ... ..



## ما ظهر من أجزاء الوسيط وما هو تحت الإعداد

### الأجزاء التي ظهرت

- الجزء الأول - في مصادر الالتزام سنة ١٩٥٢  
الجزء الثاني - في الإثبات وآثار الالتزام سنة ١٩٥٦  
الجزء الثالث - في أوصاف الالتزام وحوائثه وانقضاءه سنة ١٩٥٨  
الجزء الرابع - في البيع والمقايضة سنة ١٩٦٠  
الجزء الخامس - في العقود الأخرى الواردة على الملكية  
الهبة والشركة والقرض والصلح ) سنة ١٩٦٢  
الجزء السادس - ( مجلدان ) في العقود الواردة على المنفعة  
( الإيجار والعارية ) سنة ١٩٦٣  
الجزء السابع - ( مجلدان ) في العقود الواردة على العمل  
( المقاولة والوكالة والوديعة والحراسة )  
وفي عقود الفرر ( عقد التأمين وعقود  
المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة ) سنة ١٩٦٤

### الأجزاء التي تحت الإعداد

- الجزء الثامن - في الملكية والحقوق العينية الأصلية الأخرى  
الجزء التاسع - في أسباب كسب الملكية  
الجزء العاشر - في التأمينات الشخصية والعينية ( الكفالة والرهن الرسمي  
وحق الاختصاص وrehن الحيازة وحقوق الامتياز )

## تحت الإعداد الوجيز

الجزء الأول - في النظرية العامة للالتزام

(يشتمل على الأجزاء الأول والثاني والثالث من الوسيط )

الجزء الثاني - في العقود المسماة

(يشتمل على الأجزاء الرابع والخامس والسادس والسابع

من الوسيط )

الجزء الثالث - في الحقوق العينية والتأمينات

(يشتمل على الأجزاء الثامن والتاسع والعاشر من الوسيط )

# للمؤلف

## كتب

- ١ - القيود التعاقدية الواردة على حرية العمل ( بالفرنسية ) سنة ١٩٢٥
- ٢ - الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح هيئة أمم إسلامية  
( بالفرنسية ) سنة ١٩٢٦
- ٣ - عقد الإيجار سنة ١٩٣٠
- ٤ - نظرية العقد سنة ١٩٣٤
- ٥ - الموجز في النظرية العامة للالتزامات سنة ١٩٣٨
- ٦ - أصول القانون ( بالاشتراك مع الأستاذ أحمد حشمت أبوستيت ) سنة ١٩٣٨
- ٧ - التصرف القانوني والواقعة المادية ( دروس لقسم الدكتوراه ) سنة ١٩٥٤
- ٨ - مصادر الحق في الفقه الإسلامي :  
الجزء الأول - مقدمة - صيغة العقد في الفقه الإسلامي سنة ١٩٥٤  
الجزء الثاني - مجلس العقد وصحة التراضي ( الغلط والتدليس والإكراه والغبن ) في الفقه الإسلامي سنة ١٩٥٥  
الجزء الثالث - محل العقد في الفقه الإسلامي ( الفرر والشروط المقررة بالعقد والربا ) سنة ١٩٥٦  
الجزء الرابع - نظرية السبب ونظرية البطلان في الفقه الإسلامي سنة ١٩٥٧  
الجزء الخامس - آثار العقد بالنسبة إلى الأشخاص في الفقه الإسلامي ( الخلف العام والخلف الخاص - الدعوى البولصية والإحصار - التمهيد عن الغير والاشتراط لمصلحة الغير - النيابة في التعاقد ) سنة ١٩٥٨

الجزء السادس - آثار العقيد بالنسبة إلى الموضوع في الفقه الإسلامي  
( تفسير العقد وتنفيذه - فسخ العقد للعذر أو لحوادث  
طارئة - المسؤولية العقدية - الفسخ والدفع بعدم التنفيذ  
والإقالة ) سنة ١٩٥٩

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني ( ظهر منه أجزاء سبعة : انظر آتفا )

### بحوث ومقالات

- ١ - الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع المصري - بحث بالفرنسية أدرج في مجموعة لا مبير
- ٢ - المعيار في القانون - بحث بالفرنسية أدرج في مجموعة جني
- ٣ - المسؤولية التصيرية ( بالاشتراك مع الأستاذ حلمي بهجت بدوى ) -  
بحث بالفرنسية نشر بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٢
- ٤ - المسؤولية التصيرية في الفقه الإسلامي - بحث بالفرنسية قدم إلى مؤتمر  
القانون المقارن بلاهاى سنة ١٩٣٧
- ٥ - الشريعة الإسلامية أمام مؤتمر القانون المقارن بلاهاى - مقال بالفرنسية  
نشر بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٧
- ٦ - الامتيازات الأجنبية - بحث نشر في سنة ١٩٣٠
- ٧ - تنقيح القانون المدني - بحث نشر في الكتاب الذهبي للمحاكم الوطنية  
وفي مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣
- ٨ - من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي - مقال نشر في مجلة  
القضاء ببغداد سنة ١٩٣٦
- ٩ - عقد البيع في مشروع القانون المدني العراقي - بحث نشر في بغداد سنة ١٩٣٦
- ١٠ - مقارنات لمجلة القانون المدني - دروس ألقيت في كلية الحقوق ببغداد سنة ١٩٣٦
- ١١ - المفاوضات في المسألة المصرية - بحث نشر في سنة ١٩٤٧
- ١٢ - الانحراف في استعمال السلطة التشريعية - بحث نشر في السنة الثالثة من  
مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٢













